

بسم الله الرحمن الرحيم

لا تخجل من فقهاء آل الدين وجعلنا من ورثة سيد المرسلين شهداءك لا اله الا انت هو ملك الهداية والياء النهاية بك
الوقاية من العار السليمين واصلهم وسلموا على سواك سيد الانبياء خاتم النبيين الذي صعدنا طوق العنانية واخرجنا سبل الدلالة نفع
عبادك وجاهد في سبيلك لاعلا كلمة الدين على الله وجهه ومن تبعه على يوم الدين **وبعد** فيقول الرباعي عفي بالقوى **محمد بن**
محمد عبد الحى المكتوب بن مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحل** ايدخل الله دار العبادة هذه مقدمة لشرح الكليات شرح الوقاية
المسي السعادية في كشف ما في شرح الوقاية من جوامع فضائله والذي يقتضى ليدرك ان يوفقى تحت عنوان يجعله مع سائر تصانيفي خالصا وجهه
وناثقا لخلق سماء بدفع الغواية عن بطالع شرح الوقاية وعلقبه **بمقدمة السعادية** شتمت على افادات علانية
متضمنة لغوائل لطيفة وقد كتبت جمعها في كرايس تفرقة وقرئت بها في شهر رمضان من سنة التسعين بعد الف والمائتين من الهجرة على
صاحبها افضل الصلوات واذا في تحية فحصلت عنك فوائدا اجبت ان ادرجها في هذا كتابي لانه من شأنهم ما هم مفتوحون في هذه الايام
بتوفيق المفضل المتعار الى جمعها وسطها وتهدى بها وتاليفها وهي **هذه الافادة الاولى** في ذكر ترجمة مصنف الوقاية وصد الشريعة
شامخ الوقاية وتراجم ابائهم وانسابهم وذكر ما وقع في ذكرها من الاقوال المتخلفة **قال** الفضل عبد الله السبكي تلميذ محقق الدر المختار
السيد احمد الصفا ادى الى مصر في كتابه تعالين كذا في احوال الدر المختار ولدت في سلسلات شيخنا السيد مرتضى الحسيني ذكره صاحب الشريعة
وانه عييل الله بن سعد بن تاج الشريعة محقق في صد الشريعة اكبر احمد بن جمال الدين بن المكارم عييل الله بن ابراهيم بن احمد بن عبد الله
ابن علي بن عبد العزيز بن محمد بن جعفر بن خلف بن هارون بن محمد بن محمد بن محبوب بن الوليد بن عباد بن بلصامات الصحابي
الافاضل رضى الله عنه المحبوب قال شيخنا كذا ولدت بنسبه في تاريخ بخارا وهو اخذ عن جده محمود عن والده احمد عن الدر المختار
عييل الله بن ابراهيم المحبوب واحمد هذا هو صاحب الدر والسمي التلخيص **قال** محمد بن سليمان الكفوي المسمى في
اعلامه كذا وخياره وطلقات فقهاء من هذا النحوى المختار في الكتيبة الرابعة عشر كذا ما العلامة صد الشريعة عييل الله بن سعد بن محمود
تاج الشريعة بن صد الشريعة اكبر احمد بن جمال الدين المحبوب صاحب شرح الوقاية المعروف بين الطلبة بصد الشريعة وهو كذا ما التلخيص
والعلامة تختلف اليه حافظ قوانين الشريعة ملخص شكله كذا اصل الفرج شيخ الفرج ولا حول عاير العقول المتقولة اصله خلا في جلد

الحمد لله محمد بن صدر الشريعة في آخره ثمان مئة ثلاث وسبعين وست مائة انتهى وفيها اعتاد من شرح الهداية الكفاية
والله اعلم بالصواب في سبب تخرجه عن الكتاب والسنة ما في السنة اربع وعشرون في الكفاية بحسب من عبيد الله بن محمود تاج الشريعة مؤلف الوفاية
على طريقة محمد بن أبي النجاة في هذه العبادات مشتملة على مساجد ومساجد الاواني من ما ذكره عند كراوية وشرح الهداية
يدل على ان صدر الشريعة الاول لقب لعبيد الله وليس كذلك بل هو لقب لابنه اسم كذا ذكره هو ايضا عند كراوية والتلخيص **والثانية**
ان سمي بالهداية لانه عند كراوية بحسب من عبيد الله بن ابراهيم بن محمد المحبوبي **والثالثة** انه جعل
برهان الشريعة بمحمود تاج الشريعة عمر عند كراوية وشرح الهداية لابن عبيد الله وليس كذلك بل هو ابن صدر الشريعة
الاولي احمد بن عبيد الله **والرابعة** ان سمي تاج الشريعة عند كراوية الكفاية بعمر كراوية من مذكورة بل كلامه ايضا عند كراوية الكفاية
يدل على ان اسمه بمحمود وان المؤلف الوفاية وشرح الهداية **والخامسة** انه جعل الوفاية من تصانيف برهان الشريعة بمحمود
صدر الشريعة وذكر ان جده فاسد صدر الشريعة بناسج الوفاية تصنفه لان بنده وكلامه مذكورة يدل على انه من تصانيف تاج الشريعة
محمود بن احمد الصريح لشاح الوفاية **والسادسة** ان كراوية يدل على ان مؤلف الوفاية غير شارح الهداية فان الاول برهان الشريعة
محمود بن صدر الشريعة المحبوبي والجدا فاسد لشاح الوفاية والثاني تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الصريح لشاح الوفاية وكلا
من مذكورة يدل على انهما من تاليفات رجل واحد هو تاج الشريعة بمحمود في جامع الرواة شرح مختصر الوفاية لشمس الدين محمد بن محمد الخراساني
القنصتاني وبعد فان لعبد المتوسل الى الله باقوى اذ يرة عبيد الله صدر الشريعة بن مسعود تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة
عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي سعد جده بكلمة المحمود يعني لاجتماعها وفتحها بمعنى الحظ والسعادة او الجود والناخذ بالاولى **والسابعة**
سليمان بن عيسى بن عبد الف جدي ابو الاكراسي بمحمود في العالم الرياني والعالم الصلوات في برهان الشريعة والنق والدين وارتد كتابه
والموسلين بمحمود بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي جواد الله عن عزنا المسلمين خير الجزاء لاجل حفظ كتابه قاية
الرواية في مسائل الهداية تاج انتهى لمصنفه **وكل** ذكره في العالم الدنيا العلامة اذ دخل الله في دار السلام حيث قال قول عبيد الله هذا علم
الشاح ولقبه صدر الشريعة تاج الشريعة هو عمر بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي كذا في جامع الرواة وقوله انما
جدي اذ ابا الجدا بوكاه وهو محمود بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي كذا قال القنصتاني انتهى لمصنفه **وكل** ذكره
ملاطفة الله الشهير بلانان في حواشي شرح الوفاية نقلها عن جامع الرواة اسم تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة بن محمود المحبوبي
وهذا يخالف لما ذكرنا سابقا من جوه **الاول** انها جعل صدر الشريعة اكبر لقب لعبيد الله مع انه لقب لابنه اسم صاحب التلخيص
وثانيها انه ذكر في سراج عبيد الله والد محمد بن محمود بن محمد بن عبيد الله بن ابراهيم بن احمد **وثالثها** انه جعل تاج الشريعة ابنا
لعبيد الله مع ان ابن احمد بن عبيد الله **وكل** يعرف ان جعل برهان الشريعة ابنا لعبيد الله مع انه ابن ابنه **وخاصة** انها سمي تاج الشريعة
بعمر سماه غيره بمحمود **وسادسها** انه جعل مصنف الوفاية برهان الشريعة والدين بمحمود بن صدر الشريعة جلا فاسد لشاح الوفاية
وكلا من مذكورة يدل على ان مؤلف الوفاية تاج الشريعة الجدا فاسد لشاح الوفاية **وخلاصة** المرام في هذا المقام فمختلفا
في ذكر اسامي جلا فاسد لشاح الوفاية من جلا فاسد لشاح الشريعة الى ما بعدة وفي ان لمصنف الوفاية هو المؤلف لشرح الهداية بعد تاليفهم
ففي علم مؤلف الوفاية برهان الدين بمحمود بن صدر الشريعة وفي ان مؤلف شرح الهداية هو تاج الشريعة المحبوبي فمن صرح ان
تاج الشريعة بمحمود حكاه بالوحدة ومن ذكر ان اسمه عمر بن احمد انما اشان اخوان خلفان لصد الشريعة ويتفرع عليه الاختلاف
في ان مؤلف الوفاية جعل جميع لشاح الوفاية او جلا فاسد ليعا فمحمود على ان لقب جلا فاسد لجميع تاج الشريعة وجلا فاسد

في حق كان حال الشرح علامة دهر وكانت بيته وبني الصاوي في ساحتها وواف في مجلس شريف تكلموا استظهارا والسيدي في أوله
 زيد على محسنين قلت عيون ابن سبطه سهرها بنفسه الرضا وبين من الشرح شرح الفرائض السراجية والوقاية والموافق للعضد للفق
 وامانة ذكره للطوسي والجفتين في علم الهيئة والكافية وحاشي على كل من تفسير البيضاوي والشكوة والمخالصة الطينية في اصول الحديث
 والعوارف والهداية للحنفية والخبر للطوسي محل شكل والمطالع وشرح التسمية والمطول المختصر شرح طواعيها وشرح
 هذا في الحكمة وشرح حكمه العيون وحكمة الاشراق والتحفة والرضي في النحو وشرح نقر كاز والمتوسط والمحبص النوازل الجبرانية وشرح
 الوضع وشرح شيا لا اشارات للطوسي والتلويح والتوضيح والنصاب لغة الجهم ومن شكا للناسيس وشرح العضد المختص
 ونحو بقايد من الطوسي قصيدة كعب بن زهير وله مقدمة في الصنف بالعجمية واجوبة اسألت اسكتن سلطان بامر زوسا في الوجود
 واخرى في الوجود بحسب القسمة العقلية واخرى في الحرف واخرى في الصوت واخرى في الصغر والكبرى في النطق بالعجمية ونحو بقايد الشخص
 واخرى في ساقية خواص نقشبند في اخرى في الوجود والعدم واخرى في الاثاق والاقتضى اخرى في علم كاد واد في بعض ما يتقدمه بالبركس
 ولحقنا ان الله في حق الرضي شرح الكافية وكان فيه سقم كثير وقد تصدق الاقراء والفتاوى وتخرج بليدة سات كما قال العفيف الجرمي وابو الفتح
 الطاوسي سنة ست عشرة وثمان مائة يوم كذا سادس الريع الاخرى يرازا وارضه العيون من ثبعة سنة اربع عشرة وكلاول اصح
 كذا السخاوي لمختصا قلت ابن سبط السيد الذي اخبره بصانيفه قد ذكره السخاوي ببقته عرف المليون الضوحي قال محمد بن جعفر بن
 علي بن عبد الله بن طاهر بن هاشم بن عرب شاه بن زيد السيد شمس الدين ابو عبد الله بن الجلال بن التاج بن اصيل الحسيني الجرجاني الشيرازي
 المولود في الحنفية بابو سبط السيد الشيرازي الجرجاني لقيني بمكة سنة ست وثمانين فقرأ على بعض صحيح البخاري سمع مني شيئا وكنت له عاذا
 انتهى وقل بسطت في ترجمة السيد معاصر سعد الدين التفتازاني في الفتاوى البهية في تاجها الحنفية وتعليقاتي عليها السماة
 بالعلقات السنية فلتطالع وقد طالع من تصانيفه شرح الفرائض السراجية المشهورة بالشرقية وشرح المواظف وشرح التذكرة وشرح
 المختصر الخفيف وشرح الكافية بالفارسية المعروف بالشرقية وحاشية شرح الجريد للاصفهاني وحاشي شرح المطالع وحاشي شرح
 التسمية للقطب الرازي وحاشي على المطول وحاشي شرح حكمه العيون وحاشي شرح العضد المختصر وحاشي الشكوة ومقدمته في الصنف
 المعروفة بصرف مبر ورسالية في النطق الصغر والكبرى رسالة في النوا المعروفة بنومير وشرح مختصر كذا المعرف بابا ساجي وشرح
 في المناظر مشتملة بالشرقية ورسالة في تعريفات الاشياء وكذا بدعية مفيدة ومنه هم محمد بن حسن بن احمد بن ابو يحيى الكواكبي الحلبي مفتي
 حلب قال محمد بن فضل الله المعني في خلاصة الاشرف اعيان القرن الحادي عشر نشأ بحلب واخذ بها عن ابي جعفر من محقق عصره منهم جمال الدين
 وكان جده الفهرسج كذا للاشياء الغامضة وآلف المؤلفات لعدة دقة منها نظرية الوقاية والفقه وشرح نظره شرافيد ونظم المناد
 وشرحه وحاشية على تفسير البيضاوي وحاشية على شرح المواظف وغير ذلك وتوفي يوم الخميس ثالث ذي القعدة سنة ست وتسعين لفتي
 ومنه هم احمد بن كان باشا الذي صنف مختصرا من الوقاية مع تغييرات معناه بالاصلاح وشرحه وسماه بالاصحاح اوله اسمها بالبدلية
 والنهاية على الهداية والوقاية الخ وقال عبد الرحمن الصلوة ان المختصر الموسوم بالوقاية مع صرحه وجازة نظم كتاب حا والمختص كل زبد
 ومفيد في كل مدرك بسيط جامع نافع لخاصة كل وجيز وسيف بطر يحيط لغز الحقائق وكثرة غرض اودع فيه نقود الدقائق لان فيه
 نبذ من مواضع سهو وزلل مواقع خلط وخلل فاردت تصحيحه وتنقيحه بنوع تغيير في اصل التعبير ارفصل النظر في صل ونسق الترتيب
 وفصل تكميل وتنقيحه وقد بدله بعض حذفت واثبات وتبدل في التصوير والتحرير والترتيب قرآن شرحه المنسوب الى تحرير الشهير
 بصدر الشريعة الذي ساد بذكره الريكان وصار مقبولا عندنا فاضل الانام مع احتوائه على فقرات فاسدة واعتراضات غير واردة

والنقد في حرم الحكماء الذين ذروا الوصول إلى قواعد الأصول في شرح المناظر في سنة ١١٠٠ وشرح قصيدته في الأمان
 وشرح زاد الفقهاء لابن الجوزي في سنة ١١٠٠ وشرح حاشية رسالة في علم الفقه وقطعة من شرح القطر في شرحها
ذكر هذا الكتاب بعد من فصل الله الحق في شرحها في سنة ١١٠٠ في بيان القرن الحادي عشر **وذكر** في هذا الكتاب في شرحها في سنة ١١٠٠
 ونسب إلى الزاهد المحقق عبد الله بن علي بن محمد بن أبي الفوارس في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 وثلاثة مائة على صاحبها من آل أبي الفوارس في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 ارباب الفقه في كتابه ما ذكره من السبعين في الحاشية في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ **قلت** طاعت
 كتابه في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 المجلد في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 تنوير البصائر في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خليل بن تاش **ومنه** محمد بن مصطفى الدين القوجي المعروف شيخ زاده الرمي في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠
 وغيره وصار مدسابقا في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 تفسير البصائر في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 وتسع مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
فمنهم يوسف جلي في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 بدخلة العقبى في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 بعض من علماء الزمان في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
وذكر أيضا في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
وذكر في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 الكفر في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 وشرح المواقف والمطويع في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 ما نقلت من غير هذه الحاشية على قوله في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 نلاحظ في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 يوسف بن جليل في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 جلال الدين في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 معالي السلطان بايزيد خان في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١٠٠٠ ونسب مائة
 علي في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 ومات في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة في سنة ١١٠٠ في شرحها في سنة ١١٠٠ ونسب مائة
 إلى ان بلغت ثمانين مائة وهو مدس بها وكان في مسجد بالقرب من داره وكانت له كتب كثيرة رفقها على العلماء وكان مشغولا

الكتاب الثاني

ثم صاروا ضياعاً طويلاً دخل في شئ سنة أربع وتسعين متوجهاً إلى الحج وعادوا إلى بلادهم ومات بها في شوال سنة إحدى مائة الف وكنه
 بالهيات شاهداً بذلك نظراً لهما حاشيته على الفتاوى وشرح الوفاة كذلك خلاصة الأمر **ومنه** محمد بن الدين محمد القزويني في الرد
 الجهر في بيان الرد المزمع وقرره على يعقوب بن سيد علي شافعي شرحه لا سلامه وصار من سنة ثمان مائة ومات هناك سنة ثلاث وأربعين وبيع
 مائة وكان عالماً فاضلاً له مؤلفات في التفسير والاصول كـ تعليلات على الكشاف وعلى تفسير البيضاوي وعلى التلويح والهداية
 وشرح الوفاة وشرح رسالة أبحاث الواجب للردائي وكتاب المناظرات سماه جالب السرف وفي غير ذلك كذلك في الشافعي **ومنه**
 شمس الدين القاضى أحمد بن خيرة المعروف بـ جيب جيبى قرطبي على موسى جلي بن فضل زادة وغيره وأدخل في القاهرية في عهد أريد خان قرطبي
 هناك الصحيح السنة وشهرت فضائله في بلاد الزمرا وسبق به خلق كثير مات سنة خمس مائة وتسع مائة في الشافعي **ومنه** محمد بن
 أحمد بن محمود المعروف بقاضى أده المتوفى سنة ثمان وتسعين وتسع مائة على ما في الكشف الصحيح ثمان وثلاثين كتاباً في العقد المنظور في ذكر
 الفضائل الروم وشيخين بن علي القرطبي المتوفى سنة أربع وعشرين وتسع مائة أو حاشيته المحمد لله عامراً لا ناهي الخ وقد ذكرها أسير يزيد
 وحينئذ إبراهيم الحلبي المتوفى سنة إحدى سبع وتسع مائة وهو المعروف بابن الحنبلي المتوفى علم شاه بن عبد الرحمن المتوفى سنة
 سبع وثمانين وتسع مائة ولحق طوس بن مود المتوفى سنة ست وستين وتسع مائة والمتوفى خسر من أحقاد الكرام المتوفى في
 سنة سبع وستين وتسع مائة والفاضل بالبلشاني محمد الشهير بـ كونايا كان مشرفاً لدين محبي بن قرطبي الرهاوي والشيخ يحيى بن المتوفى
 في أوائل المائة العاشرة ذكره مؤلف صاحب كشف الظنون وذكر أيضاً من الحواشي عليه حاشية سماه بالمفاتيح وأخرى سماه بالفتح
ومنه محمد بن عصار الدين بن هادي بن محمد الأشرف المتوفى سنة أربع وأربعين وتسع مائة وصل فيها إلى كتاب البيع وهي مقبولة
 عند العلماء كذلك في الكشف **وقد** طالت حاشيته من أولها إلى أول باب خيار العيب من كتاب لبنوع أو كما يقال لها من هو مؤلف
 هدايتك وقابت الخ فيقال إنها بعد بضاعة منجاة جعل الله وسيلة للخفا علقها على شرح الوفاة إعانة للطلبة الخ وذكر أنه من مؤلفاته
 الخافق المحمدي بابا الغازي عبد الله فيقال في وقت كتابنا الجزء الأول من هذا التاليف في الثلث الأول من ليلة الاثنين من نصف الآخر
 من البيع الأول في سنة أربع وتسع مائة الخ ومن تصانيفه حواشي شرح العقائد للسفينة وحواشي تفسير البيضاوي شرح تلخيص
 السمي بالطلوع وغيرها **ومنه** السيد هادي طالع حاشيته أو لها الحمد لله الذي هداها لهذا وما كنا لنهتدى لغيره الخ ما بعد
 فيقول المحتاج إلى الرب الغنى سيد محمد بن الحسين هادي حاشية على شرح الوفاة وسميتها هداية الفقهاء الخ ومن تصانيفه رسالة الرد فيها
 في بحث غسل المرفقين من هذه الحاشية أو لها الحمد لله الذي هداها إلى الصراط المستقيم الخ وقال ما بعد في هذه رسالة سماه بالية أي
 منسوبة إلى كل كلمة سنية على عدة مقالات فيجمل بمقدماتها إعلان المقام الخ وقال في آخرها الحمد لله عارف محمد بن عبد الله البهري والطريقة الحنفية
 وله رسالة أخرى في حل بحث لظهر الخلل الذي دجها أيضاً فيها وأنها سبحانه من تنزه عن تدليس العيوب والنقصان الخ **ومنه** محمد بن عبد الله الهروي
 أول حاشية الحمد لله رب العالمين العادة للفقهاء الخ فيقال في بعد فيقول الضعف عباد الله القوي أو جوهراً في كرمه الوفي عبد الله بن صدق
 ابن عمر الهروي نطق الله لسانه بالحمد والثناء وشرح حياته متابعة إلى حقيقته أماماً لا مامان هذه تعليلنا الثانية على شرح الوفاة الخ **وقد**
 طالت نسخة منها من كافي الخ في آخر كتاب التيمر فوجدنا طائفة مشتهرة على بحث دقيقة وهوس معاصر تالفاً لفاضل بحسب الله البهاري صاحب
 السلمو المسلم كما أضع عنه في بحث الداعة ومن تلامذة محمد عوض الوجبة كما أضع عنه في بحث النسل **ومنه** محمد بن العلو في طائفة
 قال علام على أن البكر في سبعة المرحان في تارة هذه سنن مولانا الشيخ وجيه الدين العلو في الجهر في كان صاحب المناقب لها خيرة
 وجهاً في الدنيا وفي الآخرة وذكر في محرم سنة أحد عشر وتسع مائة وسقط رأسه بالبحر الجدير والموحدة بين الكافرين والنون الكسوة

البرهان من سادس صاحب المخطوطات وهو والد صاحب الاسلام طاهر بن محمود كان من كتابه الاية واعيان بقران الاية اما سادس صاحبها
 متواضعا عالما عاملا فاعلم الاسلام لا بد له من السلطة في الخلفاء والمجاهدين ولما اتيه في حسن الكلام ومعرفة الاوقات حسن النظر
 جميل الطريقة مصليا فذكر في كتابه لصلواته عن ابي ربه وحده وحده بية كما هو كوا صدى والعلامة الاكابر اخذوا العلم من ابيه
 تاج الدين احمد بن محمد بن عبد الصمد الشهير حسام الدين بن محمد بن زكريا الكبري عبد العزيز وهو اخذ اخذ عن ابيهما المذكورين عبد العزيز
 عن حسن الاية السرخسي عن الحلواني عن القاضي في علي النسخ عن الشيخ الكاهناني بكر محمد بن الفضل عن الاستاذ عبد الله السبكي
 عن ابي عبد الله بن ابي حفص الكبري عن ابيه عن محمد بن ابي حنيفة ومن تصانيفه المحيط بالبرهان والذخيرة البرهانية والفوائد
 القدرية الثقة وشرح الجامع الصغير والزيادات وشرح ادب القاضي الفتاوى والوقائع غير ذلك الجائز في الزيادة
 لا ابراهيم بن الحسن الشيباني ذكر في باب التيمم وغيره شرح الجامع الصغير فهاضخان ذكر في بحث الوضوء
 من شرح الوقاية هو الامام المجتهد فخر الدين الحسن بن منصور بن محمود الكاوي جندى العراق كان اماما كبيرا احمد بن محمد بن
 في المعاني الدقيقة كبر الشان فارس في الاصول الفروع اخذ عن الشيخ طه بن الحسن بن علي بن عبد العزيز المرعشي عن ابي البرهان
 الكبري عبد العزيز بن عمر محمد بن عبد العزيز الكاوي جندى فهاضخان وهو اخذ عن شمس الاية السرخسي عن الحلواني و
 فاضخان ايضا عن الفقيه ابى اسحق ابراهيم بن اسمعيل بن احمد الصفا عن ابيه عن ابي يعقوب عن ابى اسحق عن ابى جعفر الهندى
 عن ابى بكر الاسكاف عن محمد بن سلمة عن ابى سليمان الجوزجاني عن محمد بن ابى حنيفة وثقة عليه ابو الحامد جمال الدين المحمدي
 ومحمود بن احمد بن عبد السيد البخاري وشمس الاية الكردي وصاد الاسلام طاهر بن محمود برهان الاسلام الزمى صاحب
 تعليم المتعلم وغيره ومن تصانيفه شرح الجامع الصغير وشرح الزيادات وشرح ادب القاضي للتصانف والوقائع والاساس
 والمخاض الفتاوى المشهورة المقبولة عند العلماء وغير ذلك وكانت وفاته ليلة الاثنين خامس عشر رمضان سنة اثنين وتسعين
 وخمس مائة كذا في اعلامه اخيار شرح التقييد هو التوضيح المتداول بين الامام للشاح صدر الشريعة له ذكر في كتاب الكناخ
 من شرح الوقاية صحيح البخاري ذكر في كتاب لصلوة من شرح الوقاية هو الامام الحافظ ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن
 ابراهيم بن المغيرة بن الاخنف فضل شهمود وتقدمه في الحديث متفق عليه عند الجمهور كدوره الجمعة لثلاث عشرة
 خلت من شوال سنة اربع وتسعين ومائة ورحل في طلب الحديث الى اكثر من مائة في الامصار وكتب بخراسان ومدن العراق
 والحجاز والشام ومصر قد برغداد واجتمع به اهلها واستخوه بقلب الاحاديث سننلا ومتنا فاعترفوا بفضل مدعى عنانه
 قال ما صنعت في كتابي الصحيح حديثا الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وردى انه يرضه ما بين المنبر والردضة النبوة
 ومن ثروته الناس بالقبول وقالوا انه جمع الكتب بعد كتاب الله واقر دبقوة فطنته ودقة تفقهه على ما بسطة الذهبى في
 اعلام سيرة النبلاء وغيره وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة خمس مائة وثمانين بخرنك بفتح الحاء المجمة وسكون الراء
 المهملة وفتح التاء الفوقانية وسكون النون بعد هاء كاف قرية من قرى سمرة قد عين للتحليل نقل عنه في تحقيق لفظ الاحابة في اداسل
 كتاب الاحادة شيئا وهو كتاب تفسير في اللغة يعرف بكتاب لعين للتحليل ابى عبد الرحمن بن احمد بن عمر بن زيد الفراهيدى
 نسبة الى فراهيد بفتح الفاء والراء المهملة بعد الالف هاء بعدها ياء مشناة تحية ساكنة بعدها الهمزة بطن من الكازد
 كان روحا ساميا في النحو واستنبط علم العروض وحصره في خمس دوائر يستخرج منها خمسة عشر مجرا زاد الكا خفش مجرا واحد منكم
 ان الخليل د عابكة ان يرزق على الريس بقه احاد اليه ولا يبوخذ لا عنه فلما رجع من مجه فغ عليه باب العروض وكانت لمعرف

لا يباع بالخمر تلك العروة أحاديث له على العروضة فاهما سائر ما المأخذ وكان رخ وحاصلا لما حله من ذلك الكتاب على
 سليمان بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأسدي وإلى فارس فكنت له يستند على حضوره وكتب الخليل جوابه **س** بلغ
 إلى عنه في سعة وفي معنى غير له لست فإما لم يشك بنفسه في أنه أرى أحدا به موت هرج ولا يفي على مال في الرثا ومعه في الصغر
 في قصده ولا يزيد فيه حول محال به والفقر في النفس لا في المال يعرف به ومثل ذلك الغنى في النفس لا في المال به فقطع عنه سليمان
 الراتب فقال الخليل **س** أن الذي شق في ضامن به الذي حق حتى يتوفى به حرمته ما قليلا إنما به زادك في مالك حرمته
 فيبلغ ذلك سليمان فكتب له يعتز به واضعف راتبه فقال الخليل **س** وزلة يكثر الشيطان أن ذكرته به منها العجب جاءت
 على سليمان أنه لا يحسن بخير ذي عن يده به فالكوكب النفس يسقى الأرض حيا ناه ومن تصانيفه كتاب المعروف بكتاب الشواهد كذا
 القطر والشكل وكتاب لغز وكتاب العوازل وكتاب لعين وأكثر العلماء يقولون أن كتاب لعين المسسوب إلى الخليل ليس من
 تصنيفه وإنما كان قد شرع فيه ورسله وأتله وسماه بالعين فأكل تلامذة النضر به تجميل ومن في طبقته فاجاء علمه متناسبا
 بما وضعه الخليل في الأول فأخرجوا الذم به وضعه الخليل وعلموا الأول أيضا فلذا وقع فيه خلل كثير بعيد وقوع مثل عن الخليل
 ومن تلامذة الخليل سيديوه وذكر المرفأ في كتاب المقتبس نقل عن أحمد بن أبي خيثمة أن أبا الخليل أحمد بن أبي جهم بعد
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكانت ولادة الخليل سنة مائة ووفاته سنة سبعين وقيل خمس وسبعين وقيل سنة
 ستين ومائة بالبصرة كذا ذكره ابن خلكان في تاريخه **الصحيح** للجوهري هو اسمعيل بن حماد أبو نصر الفارابي كان من أعاجيب
 الزمان ذكاء وفطنة أصلا من فآداب من بلاد الترك أما ما في الأدب واللغة يضرب الأمثال وكان يؤثر السفر على الحضرة يطوف
 الأفان ودخل العراق ففرق العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي وسافر إلى الحجاز وطاف بلاد ديبعة ومضرة ثم عاد إلى خراسان
 ونزل إلى ماغان عند أبي الحسن بن علي أحد أعيان الكتاب والفضلاء ثم أقام بفسبوا وملاذم الترابيس والتأليف وتصانيفه
 كتاب في العروض ومقدمة في النحو والصحيح في اللغة اعتمد عليه الناس وفيه يقول اسمعيل بن عبد وسن لنيسابوري **س**
 هذا كتاب الصحيح سيد له صنف قبل الصحيح في الأدب به يشمل أبوابه وجميع ما جرد في غير من الكتب به قال أبو قوت وقد
 جئت عن مولده ووفاته بخاشا فلما وقف عليها وقال ابن فضل الله في المسالك مات سنة ثلث وتسعين وثلث مائة
 وقيل حله دار مائة وتسع شرع **س** لو كان بلد من الناس به قطعت خيل الناس بالياس به الغرزة الغرزة لكنه به كالأبه
 الناس من الناس به كذا في بغية الوعاة للسيوطي **فتاوى قاضخان** هو غير الدين الحسن بن منصور الأوزجكي شراح
 الجامع الصغير كتاب نفيس معتمد عند أدباء الفتوى **المبسوط** للأمام محمد بن الحسن المحيط لصاحب الذخيرة
 برهان الدين محمود بن الصد السعيد أحمد بن الصمد الشهيد برهان الأيمه عبدالعزیز البخاري الحنفى قال فيه قد وقع في
 رأي أن الشبهة به حرمته أليف صل جليل يجمع جل الحوادث الحكيمة والنواز الشريعة ليكون عوناً في حال حيائه فجمعت
 مسائل المبسوط والجامعين والسيرة والزيادات والمحقق بها مسائل النوادر والفتاوى في الإقاعات وجمعت ليها من الفوائد
 التي استفدتها من الذي ومن مشايخ زمان في نخ ودهم لا تقا في حيث قال في كتاب ما ذوم من غاية البيان قال برهان الدين
 الصمد الكبير صاحب المحيط عبدالعزیز بن عمر بن بسطام المعروف ببازة في طريقة الخلاف في فتح فطن أن المحيط لعبدالعزیز وليس
 كذا بل هو كان ابنه محمود وأما وقع في الغلط لا شترها في اللقب كذا في كشف الظنون فيمن الناس من من المحيط لرضي الدين محمد
 ابن محمد السرخسي وليس كذا بل هذا المحيط لمحمود وأما الرضى الدين فهو محيط آخر والأول معروف بالمحيط البرهاني وكتبه بإمطابق

عليه المحيط الثاني بالمحيط الرضوي كاحقة الكهوف في اعلامه لا حيا ومختصر العقل في رضى بصراقاته وادلال الجمل
 سنة الى قديمه فريده من ثمرة بغداد فقول نسبة الى رجب القدر ورجع القدر بالكسره هو ابو الحسن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن
 اخذ الفقه عن ابي عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن ابي كمال الرازي احمد الجصاص عن ابي الحسن بن محمد بن ابي عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن
 ابن نصر الرازي عن محمد بن ابي حنيفة وثقة عليه ابو نصر محمد بن محمد المقرئ بالا قطع شاخ المختصر في علم الواحد عن ابي عبد الله
 كان ثقة صدوقا متصليا به وياسة الخفية في زمانه بالمران وكان حسن العبادة تلامذته للقران صنعت شرح مختصر الكرخي
 وكما ان تجربته في مسائل الخلافية بين الشافعي والحنفي في حقيقة تركابا لتقريب ذكر فيه الخلافية مع ادلتها والمختصر الحرفي
 المتداول بين الكلبي والطبري صاحب الهداية صلا اللبابة وكانت وفاته ببغداد سنة ثمان وعشرين واربعمائة كانت
 اعلامه لا حيا وذكروا بن خلكان في تاريخه ان من ثقة على لقده في وردي على الخطيب صاحب الساج وان ولادة
 القدر في كانت سنة اثنتين وستين وثلاث مائة وان نسبته الى القدر ورجع قديمه الى سنة ثمان مائة واربعمائة فيكون
 المعاني في كتاب الانساب **المغرب** بالقبيل العجوة في اللغة الطلح في تال السبط في بقية الولاة ناصر بن عبد السيد بن علي
 ابن الطبري ابو الفتح النوري لاديب المشهور بالمطري من اهل خوارزم فرمى الادب والفحو على الزمخشري والموفق خطيب خوارزم
 ورجع في النحو واللغة والفقه على مذهب الخفية وكان لهم كالا زهره للشافعية وكان يقال هو خليفة الزمخشري وكان
 معاذيا صنف شرح المقامات والمغرب في لغة العرب والغريب في شرح المغرب الاقناع في اللغة والصباح في النحو ومختصر
 الاصلح لابن السكيت في رجب سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة ومات بخوارزم يوم الثلاثاء حادي عشر حادي اول سنة
 عشر وست مائة انتهى **قول** قديمه كراين خلكان في تاريخه انه الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة وهكذا ذكره
 السبط في نفسه في البقية في رجب الزمخشري وكيف يمكن قراءة المطري الذي كانت ولادته في تلك السنة على الزمخشري فكانه
 شى ما قومت يلاه وعادة المغرب في شرح المغرب من تصانيفه ايضا ليس **الصحاح** بل **الصحاح** ان المغرب بالعين لمهمة كتاب طويل له
 في اللغة والمغرب بالقبيل العجوة مختصره ليس احدهما شرح الاخر **الهداية** شرح البداية لادامام العلامة والهام الفهامة
 على ابن ابي بكر بن عبد الجليل الفرغاني الرشدا في المغرباني صاحب الهداية كان اماما فقيها حافظا محدثا مفسرا جامع العلوم
 ضابط الفنون متقنا محققا ظاهرا قاضيا اهداه عابا عابا اضلا باها اصوليا ادبيا شاعرا زراعيون مثله في عصره في العلم
 ولا دأب في كلياته الباسطة في الخلال والباع المتدبر في المذهب ثقة على ايدى المشهورين منهم مفتي الثقلي بن محمد الدين
 ابو حفص عمر السنفي لقاصدا صاحب الهداية شيخه التي جميعها يدكر بخوارزم بن عمر السنفي ثم ذكر بعد ابنة ابا الليث
 احمد بن عمر السنفي فآخذ عن ابي الليث عن ابيه بن محمد الدين وعن بن محمد الدين عن ابي اليسر البزدوي عن ابي يعقوب السيارى عن
 ابي يحيى التوتري عن ابي جعفر الهندى في عن ابي القاسم الصفاد عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعه عن ابي يوسف عن
 ابي حنيفة واخذ ايضا عن ابي الصديق الحسين بن محمد بن عبد العزيز بن عمير بن مازة وعن ابي الصديق السعيد تاج الدين احمد بن
 صاحب المحيط وهما عن ابي الصديق الكبير بهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة عن السرخسي عن الخوارزمي عن ابي علي السنفي عن ابي بكر
 محمد بن الفضل عن عبد الله السبكي عن ابي عبد الله بن ابي حفص الكبير عن ابيه عن محمد بن ابي حنيفة واخذ ايضا عن ابي عبد الله
 محمد بن الحسين بن ابي نجي تليد صاحب الخفة علماء الدين السمرقندي واخذ ايضا عن ابي عمر عثمان بن علي البيهقي تليد شيخه
 السرخسي واذا عن قوام الدين احمد بن عبد الرشيد البخاري والد صاحب خلاصة الفتاوى وغيرهم وقراله بالفضل والتقدم

أهل عصره كالامام فخر الدين قاضى خان والصدوق صاحب المحیط والذخيرة محمد بن أحمد بن عبد العزيز والشيخ زين الدين
 ابونصر أحمد بن محمد بن عمر العتائى وصاحب الفتاوى والفهرية ظهير الدين محمد بن أحمد بن عبد الجبارى وغيرهم ومن يتصل به
 كتاب المنقح من كتب القندس المزيده مناسبا للمصنف ومختارات المنوازل وكتاب الفرائض وقال فى اول لبداية قال ابو
 ابن ابى بكر بن عبد الجليل كان يحيط بباي عندنا بسلا على ان يكون كتابه الفقه فيه من كل نوع صغيرا كالحج وكبيرا كالمسح
 وقع الاتفاق بطوائف الطرق وجدنا له المختصر المنسوب الى القندوسى اعلم كتاب فى احسن ايجاز وانحباب ورأيت كبارا الدهر من غيور
 الصغبر والكبير فى حفظ الجامع الصغبر فسمعت ان جمع بينهما ولا يتجاوز فيه عنها الاما دعيت لفرقة الى سميته لبداية المبتدئ
 ولو وقت لشرحه لسميته بكفاية المنتهى انتهى وقد وفق لشرحه وسماه بكفاية المنتهى ثم اختصر منه الهداية وكانت وفاته سنة
 ثلث وتسعين وخمس مائة وثلاثة عشر عليه جرحه غير متهمس ولا دة الا بما ذكره شيخ الاسلام جلال الدين محمد ونظام الدين محمد
 وشيخ الاسلام عاد الدين بن ابى بكر بن صاحب الهداية وسمي شمس الائمة عبد السلام والكردى شيخ الاسلام جلال الدين محمد
 ابن الحسين الاستر وشيخ الاسلام المفتى محمد صاحب الفصول الاستر وشيعة وغيرهم كذا ذكره الكفوى فى اعلام الاخبار **وقال**
 تلميذ صاحب الهداية برهان الاسلام الرزى فى الفصل الثانى من كتابه تليد المعلم انشده الشيخ الامام جلال الاسلام صاحب
 الهداية **فساد كبير عالم متهمسك** واكبر سنة جاهل متنسك **هه** هه فتنة فى العالمين عظيمة **هه** لمن بها فى دينه متمسك
 وقال فى فصل بلداية السبق من تليد المعلم كان استاذنا شيخ الاسلام برهان الدين بن يوسف بلداية السبق على يوم الاربعاء وكان
 يروى عن ذلك حديثا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما من شئ بدنى يوم الاربعاء لم يزل يهتد كذا قيل
 ابو حنيفة وقال ايضا ينبغي ان يكون لطال العلم فترة فانها انما قال استاذنا شيخ الاسلام برهان الدين انما شئت كذا بان لم
 تقع فى الفترة فى التخصيل وقال فى ذلك الفصل ايضا ينبغي لطال العلم ان يحصل كتاب توصية التى كتبها ابو حنيفة ليوسف
 ابن بخالد عند الرجوع الى اهل بيته من يطلب ذلك ان استاذنا برهان الائمة على بن ابى كرام بن بكاشته عند الرجوع الى بلده وكتبه
 ولا بد للدارس المفتى فى معاملات الناس **فما و قال** فى فصل وقت التخصيل من تليد المعلم قال استاذنا شيخ الاسلام برهان الدين
 فى شيخه كرم شيخ كبير ادر دكتته وما استخرجته واقول على هذا القوت هذا البيت **هه** هه على ثوب ثلث الى هه **هه** ما كل ما فان
 ويبقى لبقى **هه** كذا نقله الكفوى لصاحب الهداية عادات واداب من شاء الاطلاع عليها فليرجع الى سالتى مقدمة الهداية
 وذيله مذلة الداية **الافادة الخ** امسلة فى تراجم الاسماء والنسب المذكورة فى شرح الوقاية على ترتيب حروف التهجى
حرف الالف **ابن ابى ليلى** هو محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى الانصارى الفقيه المقرئ قاضى الكوفة واحدا لمجاهدين
 وكان اسرحدا بنى ليلى يسارا كان فقيها مغتيا بالراى مات سنة ثمان اربعين ومائة وهو على القضاء وحبل بوجه المنصور
 ابن هخيه مكانه ذكره ابن تقيية وفى طبقات لقراء الذهبى محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى قاضى الكوفة قرء على اخيه عيسى بن
 قرء عليه حرق الزيات وهو حسن الحديث كبير القدر من نظر ابى حنيفة فى الفقه يكنى بابا عبد الرحمن روى عن الشعبي عطاء
 قرء القرآن على الشعبي عن فرائده على علقه كذا فى اعلام الاخبار **وفى** الكاشف للذهبي بن ابى ليلى ابو عبد الرحمن الانصارى
 القاضى على الشعبي خليف وعنه شعبة وكيع وانوفير وخلق قال احمد بن الحنفية انتهى **وفى** العبر باخبار من غير الذهبى
 وذكره وقائع سنة ثمان وادبعين مائة فيها فى رمضان توفى قاضى الكوفة ومعه ابى عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن
 بن ابى ليلى الانصارى كالفقيه ليريد لهما الوسم الشعبي من طبقة قرء عليه حرق الزيات وكان صدق تاجرا الحربى قال

احمد بن يوسف كان قد اهل الدنيا النعم **قد** كثر ما سئل عن حاله في مقدمته الصلابة ابن شاذان قال له من الكاتب
 عبد الله بن شاذان الصلابة فاضاى كونه وعالمه ما جرى من بين ابى الطيفيل ان من اكل عنه ابن الميادى وعبد الوارث ورفقه
 ابو حاتم واسم ابى سنة اربع والاربعين مائة انتهى **وفي** نهذ بيل نهذ بيل الحافظ ابن حجر عبد الله بن شاذان بن الطيفيل
 ابن حسان بن الميادى بن خراس بن عمر بن مالك بن زيد بن كعب الكوفي القاضى لبقية قال احمد الساسى ثقة وقال الحافظ ابن حنبل
 على السواد لابى جعفر كان غفيرا عاقلنا فقيرا ثقة شاعر احسن الخلق جوادا وذكره ابن حبان في الثقات وقال كان من فقهاء
 اهل العراق انتهى **الحصاة** ابن الانبارى اللغوى هو ابو بكر محمد بن ابى محمد القاسم بن محمد بن بشاذ بن الحسن الانبارى
 نسبة الى الانبار بنى الهذيل وسكون لنون بلغة قديمة على الفرات بينه وبين بغداد عشرة فراسخ كان علامة وقته في الادب
 صدره فاقته وما ذكره الخليل في تاريخ بغداد واثنى عليه صنف تصانيف منها كتاب خلق الانسان وكتاب خلق الفرس
 وكتاب الامثال وكتاب المقصود والمذكر وكتاب غريب الحديث قيل ان خمسة وابو يعقوب الف رقة
 وكتاب شرح الكافي وكتاب لهات خوالف وروية وكتاب الاضداد وكتاب الجاهليات نحو سبع مائة وثلاثة
 ورسالة المشكل في ديوانه على التقيية وابو حاتم وقال ابو علي الفارسي كان ابو بكر بن الانبارى يحفظ في ما ذكره ثلث مائة الف بيت
 شاهد في القرآن وقيل انه كان يحفظ مائة وعشرين نفسا في القرآن وكذا يحفظ يوم الاحد احدى عشرة ليلة خلت من حجب سنة
 احدى وسبعين ومائتين وتوفي ليلة عيد النخوسة ثمان وعشرين وقيل سبع وعشرين وثلاث مائة كذا في تاريخ ابن خلكان
ابن عباس هو عبد الله بن عمر النبي صلى الله عليه وسلم العباس بن عبد المطلب بحجر المفسرين حبل العالمين مات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وسنة ثلث عشرة سنة وقد عاد النبي صلى الله عليه وسلم عليه سلمان يفتحه في الدين ويعلمه التاويل فاجاب الله دعاءه
 قال عبد الله بن عبد الله بن عتبة ابن ابن عباس فاق الناس بحصال بعلمه سابقة دفقه فيما احتج اليه من بابه وحله وتاويل وما رأيت
 احدا كان اعلمه بما سبقه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بقضاء ابى بكر وعثمان منه ولا افقه في زاي منه ولا اعلم
 بشعر عربية ولا بتفسير القرآن ولا بحساب ولا بفرصة منه ولقد كان يجلس يوما ولا يركب الا الفقه ويوما التاويل ويوما الفقه
 ويوما الشعر ويوما ايام العرب ولا رأيت عالما قط جلس اليه الا خضع له وما رأيت سائلا قط سأل الا وجد عنده على وقال ليث بن ابى
 لطاؤس لزمت هذا الغلام يعني ابن عباس تركت الاكاير من اصحاب رسول الله قال اني رأيت سبعين رجلا من اصحاب رسول الله اذا
 تلاوا اقام صاخر الى قول بن عباس استعمل علي بن ابي طالب على البصرة فبقى عليها اميرها فارقها قبل ان يقتل على وعاد الى الحجاز وثمة
 مع طعرب صفين تركى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمره على معاذ وابى ذر تركى عنه ابن عمر اشرف ابو الطيفيل وابو امامة سهل
 ابن حنيفة ولده علي بن عبد الله ومواليه حكمة وكريب وعطاء بن ابى رباح ومجاهد سعيد بن السيب علي بن الحسين وعروة
 ابن الزبير وابو يعقوب وخلق كثير غير هؤلاء في الطائف سنة ثمان وستين وقيل سبعين وقيل ثلث وسبعين كذا في اسد الغابة في معرفة
 الصحابة لابى الاثير الخريزى **ابن عمر** هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ابو عبد الرحمن مات مكة سنة ثلث وسبعين ودفن بذي طوى
 في مقبرة المهاجرين وهمس اجلة الصحابة وافقههم واشد همتا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الله وسلم كما ذكره ابو نعيم
 وابن مندة والحافظ ابن حجر في الاصابة وغيرهم من الف في الصحابة **وذكر** ابن حجر في نهذ بيل نهذ بيل عن حفصة قالت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان عبد الله رجل صالح وقال ابن مسعود ان من املك شباب فريش لنفسه عن الدنيا
 عبد الله بن عمر قال ما لفتى الناس ستين سنة وقال الحافظ ابو نعيم اعطى ابن عمر القوة في الجهاد والعبادة والمعرفة بالآخرة

وكانت حجة الحق سبحانه وتعالى في حياته سنة كذا سنة غير واحد قال ابن سعد مات سنة **وقد ذكرنا** ما من
 حاله كذبة مؤمنة في مقدمة الهداية **ابن المبارك** هو عبد الله بن المبارك بن عم النبي ابو عبد الرحمن المروزي حاكم
 الاخير بن عمر بن مالك بن ابي حنيفة احمد بن حنبل بن ابي حنيفة قال ابن مهدي في الامم اربعة الثوري وسال الله وسال الله وسال الله
 وابن المبارك وقال احمد بن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة وقال ابن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة وقال ابن المبارك
 الا بصحة يهر وقال ابن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة وقال ابن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة وقال ابن المبارك
 ما على وجه الا دروس مثل ابن المبارك وقال ابن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة وقال ابن حنبل في زمانه اعطيت العلم سنة
 ابن المبارك اهل سنة وكانت وفاته سنة احدى ثمانين بعد المائة كذا في تهذيب التهذيب وغيره **وقد ذكرنا** كوفي في الاعلام
 كانت **ابن المبارك** حوافر مية وابوه تركي انظر المية ابو حنيفة وسال الله عن بدء اموره فقال كنت جالسا مع اخواني في بستان
 فاكلت شربة من اللبن فقلت لمواضير ابو الطيب وقت سحر فرائيت في منام طائر فوق رأسي على شجرة يقول اريان للذي بن اسنو
 ان تجتمع قلوبهم لك الله وما نزل من الحق فقلت لمواضير العود والطيب وخرقت ما كان عندي كان هذا ان اخذني **وقد ذكرنا**
 نبذ من حاله في مذيلة الدرية لمقدمة الهداية **ابن مسعود** هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ابو عبد الله بن
 الصحابي صاحب نقل رسول الله وعصاه مات سنة ثلث وثلاثين قيل غير ذلك **وقد ذكرنا** ما من حاله في مقدمة التهذيب
 وان يذكر منه في غاية المقال في ما يتعلق بالنعالي **ذكر الفقهاء** ان الفقه نزع عبد الله بن مسعود وسقا وعلقة وحصله ابراهيم
 النخعي وحاصله حماد بن حنبل ابو حنيفة وعجته ابو يوسف وخبره حماد بن اسائر الناس ياكون من خبره وفي شرح الكافية للحافظ
 زين الدين العراقي قيل لاجل بن حنبل من العبادلة فقال عبد الله بن عباس عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير عبد الله بن
 عمر قيل له فان بن مسعود قال لا قال لي يهني لانه قد قدم موته وهو كلاء عاشوا حتى اجمعوا على ان يهني في هذا
 قول العبادلة وهذا هو المشهور بين اهل الحديث وغيرهم وانصر صاحب الصحاح على ثلثة واسقط ابن الزبير وامام احكامه التوبة
 في تهذيبه لاسماء ابن الجوهري ذكر فيهم ابن مسعود واسقط عبد الله بن عمر بن العاصي فهو هم نعم وقع في كلام الزمخشري في المفصل
 ان العبادلة ابن مسعود وابن عمر بن عباس كذا قال الرازي في الشرح الكبير في الحديث وغلط في ذلك من حيث الاصطلاح **نقح**
اقول لعله اراد اصطلاح الحديثين واما اصطلاح الفقهاء لاسم الخفية فالعبادلة ابن مسعود وابن عمر بن عباس كاصح
 به العيني في شرح الهداية وآية ابن الهمام في فتح القدير كما نقلت كلامهما في مذيلة الدرية وصححت به كلام الجوهري الذي
 شرحه النووي ان ثبت عنه **ابو جعفر** الفقيه الهندي اني ذكرناه في مقدمة الهداية **قال الكوفي** في اعلام الاخير الفقيه
 الحلي ابو جعفر الهندي اني محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر شيخ كبير وامام جليل القدر من اهل بلخ كان على جانب عظيم من الفقه
 والذكاء والزهد الواسع يقال له ابو حنيفة الصغير لفقيه وهذا ان بكسر الراء وسكون ثوب صمد الدال في الواو بعد الالف
 نون محل بلخ وفي حقائق المنظومة لابن الحامد محمود الهندي ان بكسر الهاء حصار بلخ وهذه النسبة اليه لا في محل بلخ حدث
 ابو جعفر بلخ وافتى بالمشكلات ووضح المضائل تفقه على بكر الاعمش عري بكر الكركا سكات عن محمد بن سلمة عن ابن سليمان
 محمد عن ابني حنيفة وتفقه عليه نضر بن محمد الفقيه ابو الليث السمرقندي جماعة كثيرة وكان في افاة ابني جعفر بخا واسنة اثنين
 وستين ثلث مائة انتهى **ابو حنيفة** روى الخطيب في تاريخه عن يعقوب بن حماد بن النعمان ابني حنيفة عن ثابت بن ابراهيم
 والدا ابني حنيفة من بناء فارس لا حرار والله ما وقع عليا راق فط ولد جدي ابو حنيفة سنة ثمانين وذهب ثابت الى

وعلمه ونبه على بعض المحاماة في الادب وان السعد في الطبقات فهو بهذا الاعتبار سطحة الناصحة لم تكتبه الا ليعلم من اربعة
 الاصل والما بعد من الكلاذمي بالشام والحداد بن البصرى والثورى الكوفي وبسليم بن خالد الرقي مكة والليث سمعني بصري
 هذا الخرماء ذكره في النظارين بحرقه واصل ما ذكره هو وغيره في الحكر على اسناد في ذلك بالضعف عدم الصحة كما يطل في جميع ما حصل
 في ايراد هلال الضعيف بخبره وابته وبطلان عليه انه وارث كاصحوا انتهى ثم ذكر السويطي كذا ليس الاخبار في فضل أبي حمزة
 وعلمه وبقائه وصنف في سنة مائة وخمسين سنة من الهجرة النبوية في عمل الفرائض صاحب لفافوس ابن جابر الكوفي القمي الشافعي
 وتمدحه اللدوري في حياته الجوان عبد الوهاب الشافعي في السافعي في الميزان وعبد النبي في رسالته والياضي في مرآة الزمان في مسيطر
 ابن الجوزي وغيرهم من خلقه عن النصب وقد ذكرنا كذا كثير من اوصافه في مقدمة الهداية وقال الكفوي في اعلامه الاخبار
 اختلصت اصحاب النواحي في نسبة الامام فقي الكافي نعمان بن ثابت بن طاقس بن مهران بن ميثم بن شيبان في جامع الاصول نعمان بن
 ثابت بن زهير بن ماه بن هلال بن قيس بن ابي يعقوب بن طبع البلخي انما من الاصل من العرب فانه نعمان بن ثابت بن زهير بن يحيى بن
 راسد الكفوي وذكر انه ذكره في باسناده عن أبي صالح عن ابيه انه انما من بني من هط حنيفة بن زكريا بن مقيس وكان بزازا يبيع الخبز
 وكان من معاصريه ابن ابي ليلى بن شبرمة والثوري شريك غيرهم يتكلمون فيه ويطلبون شيعته ويحافظونه وكان امره لا يمازج
 يزاد قوة وكان مشتغلا باستخراج المسائل من الحديث وقليل الردية الحديث وذكرنا الخطيب الحوازمي في وضع تلك الاف وثمانين
 الف مسألة ثمانية وثلاثين في العبادات والبقا في المعاملة وذكرنا جماعة من المحدذين كونه تابعا واصحابه اشبهه بالاسانيد هم اعرف
 باحواله منهم وذكرنا الامام لا في النجاشي في شرح البرزوي ان ابا حنيفة صنف كتابا للمعالي والتعلم وكتابا لرسالة وكتابا للفقه وكتابا
 وكتابا لمقصود وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كالأمر المعاملة ابو زيد حواله القاضي ابو زيد الدبوسي نسبة الى دوس
 بفتح الدال المهملة عبد الله بن عمر بن عيسى مؤلف كتاب الاسرار وتقوية الادلة اول من وضع علم الخلاف كان من كبار المشايخ
 الخفية من يضرب به المثل في النظر استخراج الحجج في بيان اربعة مائة كذا في انساب السمعاني وغيره ابو سهل النحوي
 في ابا حفص بن شرح الوفاية هو القزويني كاشفة العصام في حواشيه وقال الكفوي في اعلامه الاخبار والشيخ الامام ابو سهل النجاشي
 صاحب كتاب الرياض في شرح ابي الحسن الكوفي لختم العلم عنه عن ابي سعيد البردعي عن ابي علي الدقاق عن موسى بن نصير الرزي عن محمد
 علي بن حنيفة وعنه في ابي سعيد البردعي عن اسمعيل بن حماد عن حماد بن ابي حنيفة عنه في رجوع الى نيسابور فقام بها الى ان مات في سنة
 عليه ابو بكر الميخاض الرزي في تفقه عليه فقها نيسابور في الجواهر المضئية قال سمعت بعض مشايخنا يقول ساد كشمس الاية في
 مبسوطة ابو سهل الغزالي ابو سهل الغزالي هو ابو سهل النجاشي تارة يذكر بالقراني تارة يذكر بالفرضي تارة يذكر بالزجاجي فيصح
 الزوا نسبة العمل الزجاج والفتح الشهيرة نسبة الى ابي اسحق النخعي في الادري ابو سهل من ابي النسب بن غير ان رأيت في نسخة عتيقة من
 الطبقات لابن اسحق الشيرازي مضبوطا بضم الراء انتهى كلام الكفوي ابو علي الدقاق هو الرازي قرطبي عن موسى بن فضال الرازي من
 تلامذة ابو سعيد البردعي من تصانيفه كتابا لحيف غير ذكرنا في الجواهر المضئية والذوق هذا غير الدقاق الصوفي وهو الحسن بن
 علي بن اسحق شيخ الاستاذ في القاسم القشيري كان لسان وقته واما عمره اصله من نيسابور وحصل الاصول الاشعرية فخرج الى
 مرو وتفقها بها وحصل الفروع الشافعية فوسلك طريق التصوف اخذ عن ابي القاسم عن الشيخ عن جنيد البغدادي عن السقط
 عن معمر بن النخعي عن داود الطائفي عن جيبه عن النخعي عن الحسن البصري عن علي بن ميمون عن اربع مائة كذا في اعلامه وذكرنا كذا
 في فحاشات لانس بعض كتاباته ابو منصور المازني له ذكر في باب من كوة السواثر من شرح الوفاية وقد ذكرناه في

هذا هو الالهة وهو اسم الفلكل من عمار السنين محمد بن محمد بن محمود الماردي واهلها كتاب الفصول كتاب الالهة
وهو المعروف بذكر اصول خمسة السبع مائة الامامة المنصلي والحق الردي على القاطنة وسائر الشرائع الى نفسه وكتاب محمد بن
اصول الفقه وهو ذلك يخرج الى نصرة فقهه على البكر احمد الجوراني عن ابى سليمان عن محمد بن علي بن حنفية عن محمد بن علي بن الحسين
القاضي المنصور بن علي بن ابي القاسم عن محمد بن ابي جعفر عبد الكريم بن موسى البرزوي عن محمد بن الحسن الساهل البرزوي والشيخ علي بن محمد
وغيرهم وكانت وفاته سنة ثلث وثلثين وثلث مائة كذا في اعلام الاخبار وهذا النسبة الى ما نرى في بعض النسخة من غير محقق
الفقيه ابو الليث المذكور في بعض النسخ كان له كتاب الكفاية في مقدمة الهداية قال الكفوي في اعلامه ابو الليث الفقيه
محمد بن محمد بن احمد بن ابراهيم السمرقندي كان يعرف باسم الهندي وكان مشهورا بالكنية والفقيه في مقدمة المقادسة سماه
رسول الله فيها المار في له ما تصف كتابه السعي بغنيته الفاضل عن حصة الى الرضا النبوية واثبات النبوة في ابي المنصور عليه
عليه السلام بطيعة كتابه ويقول هذا كتاب الفقيه فائده فوجده في مواضع صحيحة ومن تصانيفه تفسير القرآن والتلوذ والاصحاح
والفتاوى وخرابة الفقه وبيان اعداوين والمقدمة المشهورة بين الناس بمقدمة الصلوة وكتاب تاسيس النظر في كماله في الفقه
وشرح الجامع الصغير وغير ذلك فقهه على الفقيه ابو جعفر الهنداني ومات سنة ثلث وسبعين وثلث مائة **ابو يوسف** المذكور
في مواضع من شرح الوفاة وهو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خثيس استعمله الا نصارى كان صاحب حديث حافظا لزم
ابا حنيفة وعلب عليه الراي وولى قضاء بغداد فمات على القضاء سنة اثنين وثلاثين ومائة في خلافة هارون الرشيد و
يوسف ولى قضاء الجانية الفري في خيرة ابيه ومات سنة اثنين وسبعين مائة وسعد الا نصارى من مات مستغريوه احد
وزال اخر عمره بالكونة ومات بها كذا قال بن قتيبة وذكر الكفوي في اعلامه ان ابو يوسف والى من وضع كتاب اصول الفقه
في مذهب ابي حنيفة ونشر المسائل ثبت علمه في حنفية في قطار الارض وكذا لا مالى النوادر ومن تلامذة ابي يوسف محمد بن سامة
وابو سليمان بن عيسى بن منصور وبشر بن غياث وعصام بن يوسف وابو علي الرازي وهلال الراي وغيرهم انتهى ملخصا وذكر ابن
خلكان في تاريخه لو يختلف يحيى بن معين واحمد بن حنبل ابن المديني في ثقة ابي يوسف في النقل ذكر ابو عمر بن عبد البر
في كتابه لا تنها في فضائل الثلاثة الفقهاء كان ابو يوسف حافظا يحضر الحديث ويحفظ خمسين سنتين حديثا ثم يقوم عليها
على الناس وكان كثير الحديث وقال ابن جرير الطبري نحى حديثه قوم من اهل الحديث من اجل غلبة الراي عليه وتفرده الفري
مع حجة السلطان وتقلده القضاء انتهى ملخصا وقد ذكرنا قدرا من احواله في مقدمة الهداية وان شئت لزيادة تفصيل
بتاريخ ابن خلكان امر مسلمة ترجمة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لهذا ذكر في بحث الفضل من طهارة شرج الوفاة وقد
ذكرنا في مذبذبة الدلالة المقدمة الهداية هي بيت امية بن المغيرة القرشية اسمها هند على الاحكام مات سنة تسع وخمسين
وقيل اثنين وستين وقيل احدى ستين ويعلم من روايات ابي يعلى وغيره انها كانت بقيد الحيوة حين ماجا على الحسين في التمدد
وكان ذلك في احدى ستين ويعلم من بعض روايات صحيح مسلم انها كانت بالحيوة في قعدة الحرة وكانت تلافى لوقعة سنة ثلث و
اهل السنة ذكره شاح الوفاة في كتاب الشهادة والكراد بهم اهل اتباع السنة النبوية قال الحق القفاذاني في شرح
العقائد السلفية بعد ما ذكر مناظر ابي الحسن لا شعره مع الجبا في العتري فاشتغل هو ومن تبعه بابطال راى المعتزلة واثبات باور
به السنة ونمضى عليه الجبا فماتوا اهل السنة والجماعة انتهى في بعض حواشي شرح العقائد اهل السنة والجماعة هي لا شاعرة هذا
هو المشهور في دارخراسان والعراق والشام وفي ديار ما وراء النهر اهل السنة والجماعة هم المازندية اصحاب ابي منصور المازندي

كان سبطه الحافظ المصنف في كتابه الكمال وغيره مستعمل له وذكر في كتابه الفاسية هو مستعمل في حديثه في كتابه الكمال وغيره
او يعاين من ساداته في علمه بن علي بن محمد بن علي بن ابي طالب في خلافة معاوية وكانت له سنة ثمان من الهجرة في ايامه
الواقعة في غزيرة وهو الاصح وقيل هو من رابع تحت الشجرة وشهدوا المشاهدة احوالها وحدثوا في صلواتهم وشهدوا غيرها
السنان وحدثوا في القسامة وغيرها ما لا يكف عن ذكره في اسد الغابة وغيره حرف الشايعين في الحجج الشافعية في ذكره
في مواضع وقد ذكر في مقدمة الهداية وهو محمد بن ادريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرظي الامام المكي من اشباح
التابعين بفضل مشهوره وحكي الوسيط ليلة قال سمعت الامام الشافعي يقول فارقت مكة وانا ابن اربع عشرة سنة دخلت المدينة
بعد صلواته فالتفت فقلت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ودعوت من القبر وسمعت قراة الامام مالك بن انس وشيئا
ببركة ومما زادها اخرى وهو يقول حدثنا شافع عن ابن عمر عن صاحب هذا القبر قال رأيت ذلك هبة فجلست حيث انتهى المجلس فحدثني
عمر بن اسلم لا ادرى بمجمل كمال اهل مالك حديثا كتبه بريقي على يدي وهو يظن اني من حيث لا اعلم حتى انقضت المجلس فجلست فقلت
المغرب فخرجت في انصرفت فاشاد لي فذرفت منه فظلم ساعة وقال اهرى انت قلت نعم قال اسكنك قال فخرجت في انصرفت فقلت
قال كنت صفتا لك فليعا سامة هوب قلت وسالني في ذلك ما تقول فجلست فقلت وسالني في ذلك ما تقول فجلست فقلت
على الله وسلم وانت تلعب بريقي على يدي فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت
لا يثبت على اليد لكن فحمت جميع ما حدثت وحفظته الى حين ففجيت من ذلك وقال عد علي لوحديا واحدا فاعدت خمسة وعشرين خطا
باسنادها فصل مالك المغرب على عبدة وقال خذ بيد سيدك اليك وسألني القاصد في ذلك فقلت حتى قبل مالك
والفلاح حامل طيعة فوضعه من يده وسلم على فري قال للسلام اغسل علينا فاذا الغلامان يغسل على فضا ح مالك قال الغسل
رب المثل الاول وفي اخر الطماط المصنف فاستحسن ذلك منه وسألته عن شرحه فقال نديعنا سأل من منزله فحكوا لي بيتي في الغسل
وفي اخر الطماط م ينظر من يدخل معه فكشف عن الطبق فكان فيه صفتان في احدهما لبن وفي الاخرى ترفيعي الله فسميت واكلنا
فوقه معنى قال حكم المسافر ان يحمل ثوبه بالاخصاج فتنت ليلة فزاد في الموطا من القاصد فحفظته واقمت معه ثمانية اشهر ثم فرقت
على مالك المصرون للزبارة واستماعهم الموطا فامليت عليهم حفظهم من عبد الحكيم واشبه وابن القاسم فزادهم بعد ذلك
اهل العراق فرائت بين الروضة والمبرق جميل الوجه فتوسمت فيه خيرا فسألته من العالم والمنكر الكوفة فقال ابو يوسف محمد
ابن الحسن صاحب ابى حنيفة فعرست على السفر فزاد في مالك فرائت الكوفة يوم رابع عشر من المدينة فدخلت المسجد بعد العصر فرائت
علاما قد دخل المسجد فصلى العصر فاحسن الصلوة فقلت ليه ناصحا فقال في ظنك من اهل الحجاز كان فيك المظلة والمجفان وانا اصلي هذه
الصلوة منذ خمسة عشر سنة بين يدي بن يوسف ومحمد فمعا على صلوة قطر فرائت ابو يوسف وحسنا فابن علي بن الحسن
وقال اسرني انت قلت نعم قال رأيت ما انا فقلت من عنده ايتت قال نظرت لموطا قال ايتت بحفظه فظن ذلك عليه فزاد محمد
بدرية وبياض وكتب مسألة في الطهارة ومسألة في الصلوة ومسألة في الزكاة ومسألة في الحج ومسألة في البيوع والغرض
والحج وغير ذلك وقال اجب عن هذه المسائل فاجبت بضر كتابه لله وسنة رسول الله واجماع المسلمين فتأملوه وتفكر في ذلك
دائرة فكسا في حلة بالث درهم قرآن الى خزائنه وان الكتاب الاوسط تاليف الامام ابن حنيفة فحفظته في البيت وكان يحفظه
وكان مشهورا بالفتوى في الكوفة فسأل عن مسألة وانا قاعد عن يمينه فاجاب وقال هكذا قال ابو حنيفة فقلت جوابه كان في البيت
الفلاني من الكتاب الاوسط فخرج عن جوابه ان ما قلت وليريد ان يكتبه فاستاذنته في الرجل فزاد في ذلك مائة درهم فابليت

في مواضع من الكتاب انصباؤه وهو شيخ الصادق عليه السلام عليه وعلى آله وسلته واختلف في معرفته
 البعض في عدة احوال على ما حققه المحققان بحجج في الاصابة في احوال الصحابة ان انصباؤه من لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم
 موثابه ومات على الاسلام حروف المصهلة الطحاوي لا ذكر في باب الخبز وغيره وقوا سحر بن محمد بن سلامة
 الاثر في الفقيه الحنفى خذ الفقه عن محمد بن عمار بن محمد بن معاوية عن ابى يوسف عن ابى حنيفة وسمع الحديث من خلق كثير
 وكان اعلم الناس باخبار الكوفيين من انصباؤه المرد على عيسى بن عيسى في ما اخطأ في اختلاف النسب احكام القرآن وشرح معاني الآثار
 ومشكل الآثار وشرح المختصر شرح الجامع الصغير والجامع الكبير وكتاب لشرف الكبير والصغير والاوسط والمخاضرة والصحاح
 والبوصايا والافرن والناصح الكبير ومناقب ابى حنيفة والمواد والفقيهية والمواد والحكماء واختلاف الروايات حكمه
 مكة والمرد على عيسى بن ابان وغير ذلك وكانت وفاته سنة احدى وعشرين وثلاث مائة كذا في اعلام الاخبار وفي انساب النعمان
 الطحاوي في معجم الطوائف والجماعات المملكتين نسبة الى طحاوي قرية باسفل ارض مصر من الصعيد انتهى وذكر السيوطي في الباب في كتابه
 انه ليس من اهل بن طحطوطه قرية بقرب طحافكة ان يقال له طحطوطي وقد ذكرناه في مقدمة الهذلية حروف العيون المصهلة عام
 بنش في كبر الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم لها ذكر في كتاب السيرة وهي من اخطأ الصحابة ومجهرهم في واقع واعلمهم
 بالجلال والحلم واحب الناس الى النبي صلى الله عليه وسلم مات سنة سبع وخمسين على صح وقل غير ذلك كذا في الاصابة
 وغيره العباس له ذكر في باب المصافى من كتاب الزكوة هو العباس بن عبد المطلب حلا عام النبي صلى الله عليه وسلم وكان فارسا
 في الجاهلية واليه كانت عمارة المسجد الحرام والساقية وتضمع المشركين يوم بدل فارس بن اسير فدى نفسه واسلم عقيب ذلك وقيل ان اسلم
 قبل الهجرة وكان يكثر اسلامه وكان يكثر اخبار المشركين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج يوم بدل كره اذ كان رسول الله
 يعظمه وبجيلة له مناقب كثيرة مبسوطه في سدا الغابة والاصابة وكانت وفاته في خلافة عثمان في ربيع ورمضان سنة اثنتين
 على الاثر في قيل غير ذلك عبيد الله بن الزبير له ذكر في كتاب الحج وقد ذكرناه في مقدمة الهذلية كان من عباد الصحابة
 وشجعانهم ومات معاوية ذوباج الناس سيزيد تخلف عبد الله عن بيعته ودعا لنفسه فبلغ ذلك يزيد بن معاوية فبعث
 لقتل احصان بن زهير الكندي فورد مكة وقاتل ابن الزبير فاخرج الكعبة فربقه موت يزيد فنهزب فلما مات يزيد دعا
 مروان بن الحجاج الى نفسه فمات مروان قد عاب عبد الملك بن مروان الى نفسه وارسل حجاج بن يوسف الثقفي مع جيش الى مكة
 فقاتل ابن الزبير فاستشهد سنة ثلث وتسعين كذا في حلية الاولياء والحافظين وغيره وذكر ابو الحجاج المزني في تهذيب الكمال
 ان امه اسماء بنت ابى بكر هاجرت به امه الى المدينة وهي حامل فولد عبد الله في شهر ربيع الاول سنة اولى وكان اول
 مولود ولد في الاسلام بالمدينة من قريش انتهى وقال المحققان بحجج في تهذيب التهذيب لا يجزه ما تقدم ولا يتقدم ان يكون اقام
 في بطنها نحو ستين ولما رآه من حرج به واظهاره ان قول من قال ولد في السنة الاولى الى الصحة وان كان اكثر خلافة واه على
 ذلك قول الوائد ان عائشة اقامت مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع سنين وخمسة اشهر وبني بها في شهر ربيع الاول من السنة
 الاولى وقد ثبت ان عائشة واسماء هاجرتا مع بنات رسول الله والى ابى بكر وثبت في الصحيح عن اسماء انها قالت نزلت قبوا وانما حل
 فوضعت قبيا فصح اوله في السنة الاولى ومناقب عبد الله واخباره كثيرة جلاله وخلافته في صحته خرج عليه مروان بعد ان يبيع
 له في الافاق كلها الا بعض قري الشام فغلب مروان على دمشق ففرغ مصر فملكها ومروان فملك فغلب مروان عبد الملك ابنه المروان
 فقتل مصعب بن الزبير فرغ الحجاج مكة فقتل عبد الله وقد كان عبد الله اول امتع من بيعة يزيد سمي نفسه عائذ البيعة

والمدان لا علم بالحقائق فليطالع المحلل ذكر في مواضع وفرة من معرفة الهلال في غير ما ذكر القاصد من أصله كان من
 الشاكر من فرة يقال هذا ستاد مائة الحسن فصار من الواسط وقرأ بالكونه وطلب الحديث وبتقاع من سمر ما ملك الإذن في
 والتوسر وغيره وأما الفقه من ربيعة لم يرد منه أحد من الجوسف وكان ماها اعلو بالهربية والنحو الجوا من العلم
 الإحقة حتى قيل أنه صنف سبع مائة وتسعين كتابا في العلوم الدينية ومنها الجامع الصغير والكبير والسير الكبير والصغير والوقاد
 والمسيوط والموطأ كتابا لا يأت من مائة سنة تسع ومائة كتابا في علم الأختار في السيرة ذكر في كتاب المطهرة وهو من تصنيف
 ابن مسعود النعماني الشافعي صاحب كتاب بصائر غير وروى أنه لما صنف شرح السيرة وأقبل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 فالتفت له فقال أجد الله كالحيت سقى من زلفتي في السنة ونسبته إلى نفع وقيل في بقوله فرة بين مرة وهرة في حد واحد حسان
 توفي سنة عشرين من مائة كذا ذكر في القاري في المرافعة شرح المشكوة معاوية له ذكر في كتاب القضاء في بحث القضاء مشاهير بين
 هو معاوية بن أبي سفيان الأموي كاتب وحى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم بعد الفقه وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 الشاكر من عمر عثمان واستقل بها بعد صلح الحسن بن علي في العشرين سنة من مائة في دج سنة تسعين كذا في الأمانة وغيره و
 كان صحابيا جليلا شجاعا شهيدا بن عباس بانه فقيه كما في صحيح البخاري حوت بيته وبين علي في أيام خلافة محاربات والحق كان من كبار
 ومجاهدته له ربي عفوها حرف لها ههنا له ذكر في كتاب المطهرة وهو هشام بن عبد الله الرازي فقيه على وبو
 ومجاهدات محمد بن مازله بالري ودفن في مقبرته من تصانيفه النوادر وصلوة الأثر وقد نقله الذهبي في الميزان كذا في
 اعلام الأخيار الهاشمي نسبة إلى الهاشميين أجداد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسمية ذكر شارب الوقاية في كتاب
 الشهادة من فرق أهل الأهواء والبدعة الجاهلية والغدرية والخوارج والرافضة المعتزلة والمشبهة والخطابية وهي مشرقة
 في شرح المقاصد الموافقة وشرحه وغيره من كتب الكرام وسقصلها في شرحنا في ذلك المقام ان شاء الله تعالى **الفاقة**
السادسة في ذكر من علق على المقايبة مختصر الوقاية تصد الكثرية فمنهم المولى شمس الدين محمد بن الحسن بن الحسن
 سقني شرحه بجامع الرموز وقد طبعته قال في أوله الحمد لله الذي فضلنا بتمثيل أصول مبسوط الجامع الكبير من الأحكام لم يرد
 أنه لما كان مختصر الوقاية جامعاً للأشادات لجميع الضمائر وقد شرحه غير واحد إلا أن الأكثر قد غاب عن نظر الأكثرين فنشر في
 شرحه وسودة في سنتين ونصف ولم يتفق له التبيين ما جرى على صفحات كثير من بلاد الإسلام سيما خراسان ما يطول عرضه
 من الملبات الصورية والمعنوية الرافعة للإمان الناشئة من الفرة الذين فرقوا بينهم وكانوا شعاعاً إلى أن اطل السلاط
 ابن السلطان أبو الفاذي عبيد الله بهاد رخان فيضنه وذكر في آخره أنه ختمه يوم الغزوة لسنة إحدى وأربعين ونسج مائة
 من الهجرة وفي كشف الظنون قال المولى عصام الدين القهستاني لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهرمزي كما أن عليه ولا يهمل
 وإنما كان من آل الكتب في مانه ولا كان يعرفه لفقه ولا غيره ويؤيد أنه سيج في شرحه هذا بين الفت والسبيل الصحيح والضعيف من غير
 تحقيق ولا تصحيح وتدين في هو كخطاب ليل جامع بين الرطب اليابس النيل وهو العوارض في ذم الرافض انتهى كانت فانه حسنة
 وتسع مائة وقيل في سنة اثنين وستين وقد نسا له السعدي القهستاني بضر القاف والهاء وسكون السين المهمل في وقع الناء المنقوطة
 بأشدين من فوق في آخرها الفنون هذه التسمية إلى قهستان وهي ناحية بخراسان بين هرة ونيسابور في ما بين الجبال وهي كوهستان
 بمعنى مواضع الجبل ضرب وقيل قهستان فتحها عبد الله بن عامر سنة تسع وعشرين من الهجرة في خلافة عثمان **و منهم** محمد بن
 الياس الرومي قاطعت شرحه أوله الحمد لله الذي مالنا في ذكر في آخره أنه اتهم في ليلة الجمعة الثامن من ذي الحجة سنة

الأنار

[illegible]

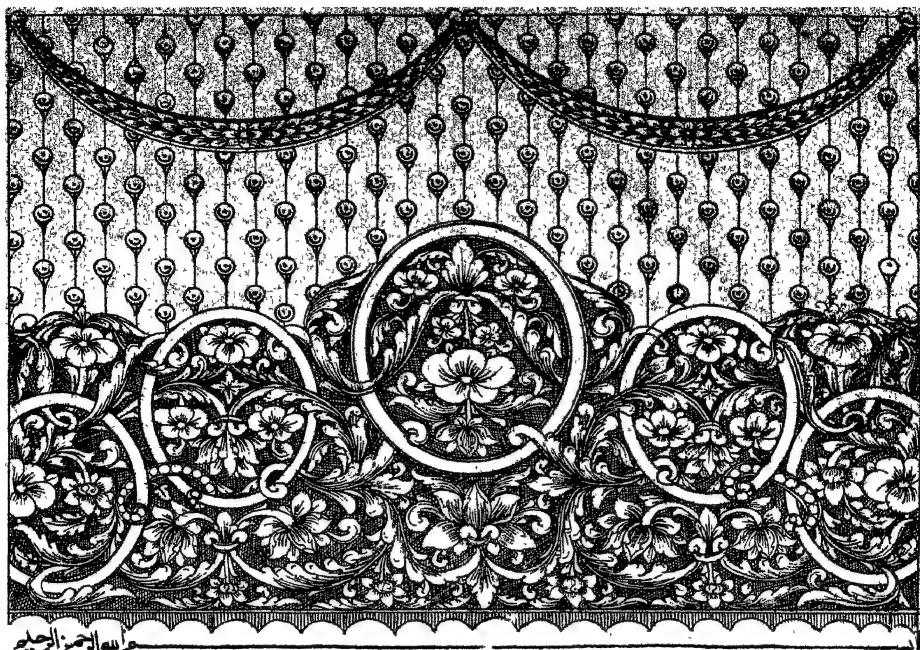
وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَكِيمٌ

الحمد لله ونسبحه في البداية والنهاية على ما أنعم علينا من أن هذا الشرح
الاعظم في حل دقائق الفقه والدراسة يكملنا على حقائق السنة والرواية المستعق



للعلامة العاج على علاج فقه الحديث والآية عروج الكمال والغاية تمولنا
والحسنات محمد عبد الحميد رحمه الله بأمره ولوى محمد خادهم حسن شيخنا دار محمد بن الوفا

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٤ هـ المطبعة المصطفوية
في دار المصطفوية محمد بن الوفا



عنه الرحمن الرحيم

احمديك يا من هذا نال مصارع الدرية وعلمنا ما لم نعلم من مطالب الفقهاء أشهد انك لا اله الا انت وحدك لا شريك لك في المبادي
والنهاية شهادة تكون لنا من عذاب المحجر وقاية وتصدينا في الدنيا والاخرة كفاية واشهد ان سيدنا محمدا عبدا لله رسولا له المصطفى
بشرف السعاية أتمنا زمرات العناية شهادة تكون لنا ناضجة في عرصات القيامة اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه صدور الشريعة
لغراء وودها الطرية الزهر الدن شقيق والركان الدين بحسن البتاية ودفعوا نسبة ارباب الضلالة بحسن الحماية وعلى من تبعهم
واقديهم يهديهم واقتديهم يسيرهم وسلك مسلكهم من التابعين وتبع التابعين والائمة المجتهدين وسائر الفقهاء والمحدثين
القائمين بحفظ الوراثة في الرواية والرواية ويعمل فيقول ليس عفو ربه القوي أبو الحسنات الكسوى المدهو
عجل عمل محي حفظه الله عن شرور النقي والفقر ابن المشتهر بكاله في المشارق والمغارب جامع شرافت المناصب صا.

انيف الفاتحة والتأليف الرائقة البحر الزخار للعلوم العقلية النيسابوري دار القنون النقلة مولانا الحاج المصطفى
رحم الله روحه في المقام والكرامات علم الفقهاء

من خاص فيه وصل الى المراتب العلية في الدنيا والدين ومن يرد الله به خيرا يغفره في الدين وقد كثرت فيه التصانيف البسيطة
الوسيلة والوجيزة القصيرة ومن جعلها اشتراكا على السائل واشارة الى الدلائل من بين الكتب المتوسطة الوقاية وشرحها
لصد الشريعة وقد اشتهر في الاطراف والاكثاف اشتهار الشمس على نصف النهار وطارت بهما رايح القبول في الامصار حتى عرفت
عليها العلماء تعلموا وتعلما واشتغلوا بهامد رسا وتدرسا وكتبوا عليها حواشي وشرحا زادوا بها المكن والشرح تفصيلا
وضيحا الا ان منهم من اختصر كل اهل ومنهم من طوى اهل ومنهم من اظهر الكمال بايراد الاعتراضات واكثرنا القليل والقل ومنهم
من اكتفى بشرح المواضع السهلة التي من لا يفهمها بدون التوضيح لا يحال الى النظر في الكتب المتداولة ومنهم من اكتفى بشرح المواضع

المطبعة وهو من الزم موقع الارادات الموقوفة وكل قريب عالمهم فرعون وذلك من غير من اعلمهم عنى والحق وقد قامت
كلهم وهو الواجب من تأسيس المسائل بالذات والكل من يصير الحقول بالمتقون فان على عالم الشرائع الاحكام من الكتاب المستمدة من
الاجماع والاصحاح والقياس الاية الا اعلام من لاعلمه بهذه الاصول فله عند رايه الحق ولا يكفى في هذه المطالبات
ما ملوا به نصا ينفون من التعقيدات العقلية الصرفة ولا مجرد الجدل الذي جعله كمثل الحقن العقلية وانما يحسن في ذلك ^{الاول} بال
بالمتقون فشيء لا يلبى الاصول **وقد كنت حين اقر شرح الوقاية** من الواجبات في آخر اشارة من الامانة الى ان لا يفتقر
من المحرمة على صاحبها الفضل والصلوات والذخائر كنبت على بعض مواضعه بامره الشريف تعليقا مختصرا سبقا مسبقا مشتملا على
حل بعض المواضع منفردا وتسميه **حسن الولاية بحل شرح الوقاية** وفعل على النصف الاول من شرح الوقاية
ثم شرعت في شرح كيديه منى بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية التي كانت فيه حل عبارات
المتن والشرح ثم ذكر ما يتعلق بها من الامور والمجزم مع ذكر الفروع الفقهية المنسوبة ناقلا من الكتب معتبرة الشداولة وتيسر في الكلام
في ذكر اختلاف علماء المالكية مع ذكر كلام العقولة والماتورج الماخوذة من الاصول الاربعة وما يتعلق بها من المباحث
المتعلقة بالمحرث واصوله ورجاله وعلاكل ذلك مع التوضيح والتنظيم والاصناف والتزجيج بتجديع طريقة الافراط والتفريط
محتز عن مسائل التعصب والتقليط وسبق من يقول على ما اودعته فيه من النكث المطبقة والاشباح الشريفة والتجديع
الرافقة والتوقيعات لافاقدة والفروع الهمة واللغات المبهمة وكشفت لمقامات المعضلة وبينان الوقائع المشككة واختلاف العلماء
المكتوفة وجمع الدلائل والشواهد المتفرقة وبذلك الجهد في بيان ما هو الاصح والاقرى وصرفت الجهد الى ذكر ما به يقتضى الاشارة
الى ترجيح مذهب من بين المذاهب العلمية مع القرع من العصبية والحمية حية الحاكمانية الى غير ذلك من الخرائج المودعة
والاسرار المستودعة هذا مجزأ آخر وكثر فخر وسحر ساكر ترك الاول للاخ في **الحل** لمن وقفنا لهذا الامر بالبحر الخشب
العظيم وهو ذو الفضل العيم **وليس غرضي** من هذا التصديق الذي سهرت فيه ظلم الدايجر واحتلت فيه المشقة في ظم الطوارق
ان يشتر اسمى في العالمين ويذكر في المصنفين بل ان ينتفع به العالم الكمال ويتيقظ به الجاهل الخامل **وكثيرا ما** اشد
قولا التاج السبك سهرى لتقريب العلوم الدلى من وصل غانية وطيب عناقه وتمايل لمحاولة عوصة في الازمنه بلغم من مدنا
ساقى وهو صرافا لا ممل صلحنا هذا شئ من الدوا وكما به العشاق والكد من نقل الفتاة لدفعها نقرى لا نقرى بل عن اوراقه وقول
محمد لا مشق للمحاسن استاذنا محص كفى لكل من الدنيا امراد وقصد وان مرادى صحة وقراغح لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا
يكون به في الجمان بلغم ففى مثل هذا قلنا قبل ولو النوى وحسبى من الدنيا الغرور بلاغ فاما الغرور لا في نعيم موبد به
العيش رغد والشراب يساغ **هذا مع** ان في زماننا قد اندست فيه معالكم العلم والتعليم وتوقدت فيه نيران الجهل والظلمان
العيم وذهب فيه غما اشجار الشريعة وانهدمت فيه منارات الطريقة واتخذ الناس علم الشريعة لاسيما الفقه والحديث
ظهرا وظنوه شيئا غريبا وكثرت الاختلافات والمجادلات وغلبت المشاجرات والمكابرات وشرب الناس شراب التعصب وسكروا
بسكر التعصب ترى الناس يسكروا واهم بسكاري فمن قاتل المذاهب الذي قد هبت به حق في جميع الاصول والفروع وكل
ما عاينه من طرور ومجرور ومن قاتل تقليد مذهب من المذاهب المشهور غير مشورع فضل احد هما بالتقليد لجاهل واثابها
بالعلم الفاسد قد طال التزامهم بالان وصل الى التفتق في التفسير فيما بينهم مع ذلك هم يحبون انهم يحسنون وسيعلم الذين ظلموا انهم قلوب
يتقلبون قال الله المشتق اليه المتصغر والمجتمعا مثل هذا الزمان زمان شروطين مات في العالم غرور العلماء واتخذوا الناس وسلاسل

[illegible]

وامثالها ولا يظهر له لا يكتب في اوله كسب لم يلق من قبل بحرية وكان في الفصل الثاني في جميع الروايات من قول
 صلى الله عليه وسلم روي بالسنن **وقد اجمعوا في مراقبة الاجماع** الفعل من الجماعة على ان الفضل قد وجد فيكون هذه
 الجملة حتى ان من لم يبدأ كتابه بالجملة والتسليم لم يتركها البسلة **القائمة الثالثة** من التسمية جزء من الكتب المشتمل
 على الروايات عن جماعة من علماء الحديث ومنه من جعلها حاصلا ومنه من جعلها جزءا من كتاب الصلاة صلى الله عليه وسلم لا يبدأ
 فيه بيسم الله ان جعله بسلة للجملة في الصلاة فلهذا يظهر ان كان معناه متديرا او مستعينا بسم الله كان مدمم الجملة يظهر وتلحق
 هو مدمم الجملة في الصلاة صلى الله عليه وسلم في الشارح صدد الضرورية في التوضيح شرح الفتوح وكذا المرحل احد من يعتد به ان قوله هو الحمد لله ونحو
 بسلة التسمية من قبيل وضع الظاهر موضع المفعول هذا بدفع السؤال الشبه بتمارض حديث في الحديث بسلة ولا يستلزم بالجملة
 وله اجوبة اخرى كونه في رسالتنا الهدية للفتاوى والتعليق الجيب وغيرها **المبحث الثاني** في الجملة وفيه لطائف
الطيفة الاولى روي الخطابي في غريبه والديلمي في مسند الفردوس بسند متقطع رجاله ثقات عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال الحمد لله رأس الشكر ما شكر الله عبداه **وروي** الطبراني في الاوسط بسند ضعيف عن النحاس بن سحان
 قال سرت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين ردها الله على الاشكرين روي فحدث فقال الحمد لله فانتظر اهل الحديث
 صوما واصله فظنوا انه نسي فقالوا له فقال اهل الحمد لله **وروي** ابن جرير قال السيوطي في التذييل بسند ضعيف عن الحكم
 ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قلت الحمد لله رب العالمين فقد شكرت الله **وروي** مسلم عن روى الحمد لله تلا الميزان
وروي الترمذي وابن حبان افضل الدلائل الحمد لله **وروي** ابن حبان وابوداود والنسائي من حديث ابن عمر مرفوعا كل امر
 ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع **وروي** ابن ماجه ايضا وفي رواية فهو اجده وفي رواية الرازي عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 فيه بذلك انه فواظع **الثانية** اختار الجملة الواقعة في القرآن مع ان كل جديد لا يدل بتركها وشارة الى ان هذا افضل الاحكام
الثالثة في تعقيب البسلة بالجملة لا يفضل اقتداء بالقرآن العظيم والاجماع الفضل من المؤلفين الى ما معين بينهما فكل من اتى بها
 او رد الحمد بعد التسمية ولم يكسبه احد منهم **الرابعة** الاختلاف الواقع في جزئية البسلة وان كان يسمى هو اقبلاء على
 اختلافه عن الابدان بل يمكن الاظهر من الاصح منها هو الجزئية وان كانت تراعى في الجملة وكذا الصلوة عبارات تشددت في ورود
 جملة متفرقة ولا يفترون في جملة التسمية **الخامسة** في تصدير الكتاب بهذه الجملة اقتباس من القرآن توكيدا وهو سابق بل مندوب
 اذا انضم غرضه صحيحا ولا عبرة لقول من كرهه كيف وقد ورد كثيرا في الاخاء والنبوة وآثار الصحابة وتحقيقه في الاتفاق في ظهور القرآن
المبحث الثالث في جملة الصلوة وفيه تكات **الاول** ورد في رواية الحافظ عبد القادر الرازي في الاربعين والديلمي
 كما ذكره السيوطي في جمع الجوامع عن ابن هرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امرئ في الصلاة لا يبدأ في سجدة ولا في ركعة
 فهو اقطع بتر محقق من كل ركعة وقال الرازي غريب تقدم بذلك الصلوة في اسماعيل بن ابراهيم وهو ضعيف جدا لا يعتد به اية ولا رواية
 كذا في شرح الجامع الصغير للعزيمي وفي شرح الفقيه العراقي للسخاوي ان ربها مع الحمد لله عز وجل قوله في بعض طرق الحديث بحمد الله
 الصلوة على من رواه متحقق من كل ركعة وان كان سندا ضعيفا لانه في الفضائل التي **الثانية** قال الشافعي ان حب ان يقدم المرء
 بين يدي خطبته وكل امرئ عليه حمد لله والثناء عليه والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وتقول لئلا يهتدى في شرح الرسالة عن
 العلماء ان حكمه لا يتلوا بالحمد والثناء على الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والاستحباب لكل مصنف ودارس
 ومدرس وخطيب وخطيب ومترجم ومترجم ودين يدي سائر الامور المصلة كذا في شرح دلائل الخيرات المسمى بمطالع المسرات

المبحث الثاني

في الصلاة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

محمل انفس بالمثل الشائكة في الطريق فورد الشريعة من اسلامهم فمروا به ابو الحسن ان كل كلمة ان عصبها فاما يكون فيمن
 صلى في وقت وسافر في وقت وسافر في وقت اخر فانه لا كراهة في غاية الامر انه في الصلاة لا في على فصله السجود
 في شربها لا في الصلاة المراد بالذلة كونه في كلام الشارح اعين صاحب الشكاه ان لا يرد به مطلق الاتباع
 وشمل غيره من المراد الطيبين لها غير ما شمس واحد والتكرار المتكيد واما ان يكون المراد لحدما الطهارة من الذنوب
 الخبائث الظاهرة وبأجرها الطهارة من الباطنة قال الشارح المأخوذ من غير ما شمس على الضرر للمضاف اليه محل وفي معنى
 اي بعد البسطة والمحجرات والصلوات والواجبات لا يستتبان ويحتمل ان يكون لفظ فيقول الفاء فيه اما انتم اما او انتم
 هذا هو المشهور بين الجمهور وفيه نظر فان توهموا ليس بمعتبر وقد بدى مشطه بشرط واحد هو ان قيل الواو فاقعة مفتاح
 اما او اصله هو ان الظروف هنا قامة مقام الشرط السيد هو في الاصل صفة للمولود ثم استعمل استعمال الاسماء واختاره
 على غيره لانه لا وصف احكم منه بما فيه من اظهار الدليل والعجز وكذا وصف الله به سيما بما فيه في عدة مواضع من كتابه
 المتوسل اي المتقرب الى الله تعالى فانه امثال لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة
 يا قوي الذريعة هي الوسيلة واختاره عليه رعاية لجمع الشريعة والمراد به اما الرسول صلى الله عليه وسلم واما
 القرآن واما الايمان واما الصلوة على الرسول واما علم الشريعة والاحكام الشاملة للمفقه والاصول والكلام واما علم
 الفقه وهو الاول فان الشارح يصدد التاليف فيه واما الاعتراف باليجز عن ذلك فكنهه الذات والصفات فانه مما قوى
 الله به فهو اقوى الوسائل اليه واحسنها ويناسبه لفظ العبد لا شعارة بالذل والعجز هذا ما افاده الولد العلامة فانه مما قوى
 قلت ويحتمل ان يكون المراد كل ما سبق من التسمية والمحجرات والصلوات وان يكون المراد به جد واستاذ مولد لولده
 وان يكون المراد به الامة المجتهدين كاسماء الامام ابو حنيفة وان يكون المراد به المذهب الخفي لاصاق عن الكثرة وهذا
 احتمالات اخرى ايضا لكنها بعيدة فلا تظيل الكلام بذكرها فاقسم اسم التفضيل ان كان للزيادة المطلقة فلا اشكال لانه
 يضاف الى المقوم وغيره نحو علم بغيره اذ اعلم العلماء وله اختصاص بغيره فاما في معنى اقوى الاشياء وله اختصاص بالذات
 وان كان لازمة على المضاف اليه فاريد من التاويل فان اسم التفضيل اذا ضيف الى معرفة هذا المعنى لا يجوز ان يكون
 المضاف اليه مفردا الا اذا كان اسمر حسن يقع على التقليل والكثير بخلاف ما اذا كانت نكرة والذريعة ليس باسم حسن
 فلا بد ان يحمل اللام على الاستغراق الجموعي او يقدح بضاف اليه اي اقوى انواع الذريعة وكعبه لما قيل ان اللام للعلماء
 لانه في حكم النكرة لانه وان كان في المعنى نكرة لكن بحسب اللفظ هو معرفة وكذا الما قيل ان اقوى ههنا بمعنى القوم
 لان تحميد اسم التفضيل عن التفضيل لانه ان كان عاريا عن اللاحق والاضاف قومن ومعه احد ههنا كذا حقيقه البرجند
 في شرح مختصر الوفاية عبيد الله يارفع عطف بيان للعباد فهو مرفوع ومنصوب بتقدير اعني وهذا علم للشارح
 ونقبة صدر الشريعة ويعرف تمييزا بين لقبه واللاحق بصد الشريعة الاصغر وصد الشريعة الثاني ان يسمو
 فوعلم والدار الشارح ابن تاج الشريعة هذا لقب المجتهد الصحيح للشارح واسمه عمر بن صدر الشريعة على ما ذكره
 جامع الرموز وتبعه والذال العلامة في حواشيه وملا لطف الله الشهير بلان في حواشيه او محمود بن صدر الشريعة مما ذكره
 سيد المولى الديماطي في حواشيه لدر المختار نقل عن شيخه السيد مرتضى الحسيني نقل عن تاريخ بخارا والكفوى في طبقات الخفية

التي لها جدوى واستفادة في معرفة الله تعالى واستعمالها في الدين والعبادة

هذه أمثلة لأصل ثم هي به المثل في الذي اختصر مؤلفه من الهداية التي صنفه في رواية النجاشي من التاليف وهو يراعي التركيب وهو جعل الأقسام المتعددة بحيث يطلع عليها الاسم الواحد وقيل هو أخص منه لأعتد التباسها بين الأقسام فهي تسمى بحدى جواب الأمر صرح به القهستاني في جامع الرموز والبرجندى وأب الألب كما ذكره الكفوي ورضي على ما فصلنا من ذلك في المقدمة واستأنف في بطلانهم وسكون السنين المهمة بعد هاتاه سنناً قروية وبعدة لآل ذال هجيرة وأول الصلة يقال لمن يشاهد عليه ويحصل بحضرة المعلم مولانا الأعظم النوري يطلق على معان على ما فصله محمد ابن أبي بكر الذي في جواهر القرآن متناول في الإنسان والظاهر بصورة ومنها الناصر وقصرها قوله تعالى ذلك بأن الله مولاهم الذين آمنوا وإن الكافين لا مولاهم ورضي الذي هو الولي الذي هو الولي في قوله تعالى ما أكرم الناس من مولاهم ومنها الملك وأكل منها جمل وقية أشار إلى ما ينسب إلى على رضي الله عنه أنه عبد من علمني حرقاً أن شأباً عروان شام أعقب استأذ علماء العالم أن كانت الأضلاع صمدية فلا تشكل وإن كانت استغرافية فالمراد علماء العالم فإنها من المراكمة استأذ الجميع في جميع العصور بالقوة والردا كونه كاستاذهم في حروف التشبيه برهان بالضرورة بخلاف الدليل القطع وهو أخص من الحجة وهو مصطلح أهل الميزان وقد ذكر المبرز في شرح المقامات الحبرية وغيره أن البرهان بيان الحجة وايضاها من البرهنة هو البرهان الطولية والقصر منه على القصير أربع وأما برهان أي جاء بالبرهان فولد قاله الخليل فقال ابن جوف البرهان عند تعلال كقوله تعالى ليس فوه نائمة يدل عليه قوله برهنت له هكذا أي اقتت الدليل على برهنته وقيل فيس في قوله أن يكون زائداً لكن السماء ورد عرجين القياس أكثر ربيعة هو على وزن الفعلية ما شرع الله لعباده والظاهر المستقيم من الدليل ما كالمسألة في لعندين ومورد الشارحة كالمسألة في المير والبرهان فلهذا في القلموس وفي شرح البرجندى الشريعة في الأصل مورد الشارحة وقيل فعيلة من شرعت هذا الأمر دخلت أو من شرعت الطريق أو من شرع المنزل إذا كان على طريق نافذة نقلت إلى الطريقة المخصوصة الثابتة من شيء المفسر في موضع التي يسوق ذوى النوى باعتبارهم اليهود إلى التحيرات بالذات وتطلق عليه الشريعة باعتبار ورود عطش الرضا والكرامة أيها الود دخول التحليل فيها والتبيين الشارح أيها وإعتبار وضوحها وشهرتها كالمثل الذي على طريق نأ قد والحق هو الفقه مصدر حق يحق أي ثبت ويجمع بمعنى الثابت وقد يفسر بمطابقة الواقع للاعتقاد كما يفسر الصدق بمطابقة الاعتقاد للواقع وهو من أسماء الله تعالى أيضاً وأكملها محتمل المراد أنه برهان الشرع والدليل والقاطع عليه برهان الحق وهو الشرع وأمره الله تعالى وحجته على عباده والدين هو في الأصل معنى الطاعة يقال كما تدين تدين ويقال على الشرع وهذا مع ما قبله معطوف على الشريعة ولا تشكل فيه لأنه باعتبار المعنى لأصل وإن كان برهان الشريعة لقباً مجازاً فالبرهان فيه عطفاً على جزء الكلمة وهو غير أن محمود هو لمؤلف الوفاية وهو الملقب بتأيم الشريعة جلال الشارح من قبل الألب وأخوه وتأيم الشريعة اسمه عمرها أخوان إبان لصد الشريعة الأكبر لحد هاجم صحيح للشارح والثاني جدياً على ما فصلنا نكل ذلك في المقدمة ابن صدر الشريعة هو لقب لوالده جلال الشارح والصدور المقوم يقال لأجلهم وعلماهم رتبة فالعنى أهل الشريعة ويجوز أن يكون بمعنى مدد الإنسان فهو كلفة ممارسته بالعلوم الدينية صاكاً كجمل الأشرف الشريعة كما ورد في الحديث ليس قلب القرآن ويجوز أن يحل الصدر على القلب وهو جزء منه ويقال للصدر بمعنى الرجوع ومعنى الورد والدليل إلى الشيء والكل محتمل في صدر الشريعة هذا أحد شمس الدين بن عبد الله جمال الدين بن إبراهيم

[illegible]

وان اعتبرت من غير ان تصدب الباب لان الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً للنجس المسائل وان اعتبرت بتخصيصها
 وقررها قبلها بتخصيص الفصل في اللغة الفرق والفرق يكون ذكره مناسباً لمبدأ الفصل على ما فيها والكل المصنفين
 من الفقهاء والحدود بين مشهورين هذه الطريقة انتهى القول في محل واضح والتخصيص في مسائل القطع والمقطوعين في معرفة ذلك
 مع انها ليست اجناساً تحتها النوع فالجواب في هذا المقام هو ان المتفرقين السابقين وليس الفرق بينهما الا اعتباراً
 في احد هما وان كان في الآخر من اعتبره كصاحب العناية والبيان ومجمل لا فهم غيرها اخذ الاستقلال بمعنى الاصلية ومن لم يعتبر
 اخذ بمعنى آخر فالزاع لفظ **المبحث الثالث** المشهور ان اضافة الكتاب الى الطهارة وامثاله لاسية والمعنى كتابا يختص
 بالطهارة ويخفى لك واختصاص صاحب ضم الغفران كما في بعض في وقال هو لا وجه وان كان قلباً لا وجه له وجهه انما في امثال
 هذه العبارات وقد يصرح به ايضا فيقال بان في كتابا وكتاب في كتابا وفصل في كتابا وقال صاحب الغفران ليست علم معنى في كل واحد
 ان ايراد في انما يستعير اذا كان الثاني ظرفاً للاول ناهياً او مكافئاً وهما ليس كذلك ولكن دفعه بان الظرفية ههنا تنجيزية
 ومثاله شائع في غيرهم فان قلت ليس الكتاب اعبارة عن تلك المسائل المذكورة في كتابا ككتابا في الطهارة مثلاً فقلت في
 الشيء لنفسه قلت في كتابا ثلاثة احتمالات احدها ان يكون عبارة عن نفس المسائل التي هي من قبيل المعاني وتأتيها
 ان يكون عبارة عن الفاظ الدالة عليها وتأتيها ان يكون عبارة عن مجموع الالفاظ والمعاني وانما كان لا تلزم ظرفية الشيء لنفسه
 لان الكتاب سواء كان عبارة عن المعاني وعن الالفاظ او عن المجموع ليس عين المضاف اليه كطهارة مثلاً بتخصيصه
 بل هو اعم منه ومن غيره فيكون من قبيل معمول الخاص للعام فان المضاف اليه الذي وقع ظرفاً خاصاً بالنسبة الى
 المضاف الخاص يشمل العام فانه يوجد في ضمنه فافهم فانه دقيق ووقع في كثير من نسخ الدار المختارة لاسية لاسية
 والظاهر انه سهواً لوريع احد من اقسام الاضافة الميمية والصحيح لا ميمية تخفيف النون وتشديد الياء نسبة الى
 من احدى حروف البحر **المبحث الرابع** الطهارة في اللغة النظافة من طهر يحرك كات الهاء والفتح افسح واغفر في الغفر في اوله
 اسماً يتطهر به من الماء كذا في جامع الرموز وذكر في البحر والزم غيرهما انه بفتح الطاء مصدر وبكسر اسم لالة النظافة
 والضم اسم تفضيل ما يتطهر به واختلفت عباراتهم في تفسيره فافهم بعضهم صاحب البحر يأتها ان الة حدث او
 حيث وتحدث صاحب البحر يات غير جامع لمخرج الزوال بدون الازالة كما اذا وقع المطر على اعضاء الموضوع من غير
 قصد فانه طهارة وليس بالازالة لم يصنع منه وقصر صاحب السراج الوهاج بانه ايصال مطر الى محل تجتمع فيه
 او يندب وهو ان كان احسن من الاول لشموله الموضوع على الموضوع ونحوها لكنه لا يخرج عن חדشة سابقة وقصر
 صاحب البحر وفيه نزول الحدوث والحدثان صفت شرعية قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل الطبعي للماء
 او الشرعي كالتراب والخبث حين مستقدرة شرعاً وكذا وليست لمنع الجمع فلا يشهد بها الحدوث قال ولا بد الموضوع
 على الموضوع فانه طهارة بدون الزوال المذكور لاعتبار الازالة لا تام الحاصلة لان تسميته طهارة مجاز والتعريف للحقيقة
 انتهى وترد عليه انه لا يشمل الطهارة الاصلية لان الزوال يشترط سبق الوجود وكذا تركه صاحب الدار المختارة وعرف
 بالنظافة عن حدث او خبث وقصر صاحب معراج الداراية بنظافة الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وحديثه العيني في
 البناء بان الطهارة اعم من الوضوء وهو لا يصدق الاعلى الوضوء وفي البداية في الطهارة شرعاً على النظافة والتطهير والتنظيف
 وهو اثبات النظافة في محل والمحافظة تحث في ساعة فساعة وانما يمتنع حدثاً وهو وجود حدثاً وهو القدر فاذا زال القدر

المبحث الثاني في اختصاص الطهارة بالطهارة

المبحث الثالث في معنى الطهارة

تحررت الطهارة فكان ذلك لا بد من باب بيان ان الطهارة لا تكون طهارة واصلاحاً بل هي طهارة
 وهي بقية ان الطهارة اسم لصفة تحدث من التطهير فلا يكون مصداقاً وشبهه قول صاحب العناية في اصطلاح
 عن صفة تحصل من المحدث والمحدث مما يتعلق به الصلوة سواء كان طيباً أو شراً انتهى في الاقناع اجس من ماقيل
 الطهارة انما ارتفاع المانع الموقوف على الحدث والتنجيس قبل خل فيه غسل المنيعة والمجنونة ليحذف تحليله فان الامتناع
 من الوطئ قد نزل وقد يقال انه ليس بشرعية لا نه ليس يرفع حدثاً ولم يزل نجساً وكذلك القول في غسل الميت فانه اذا
 المانع من الصلوة عليه ولم يزل به حدث ولا نجس بل هو كونه الميت وقيل هي فعل تستباح به الصلوة انتهى ولا يخفى عليك
 ان هذا التتبعين الاخير اوهن التتبعينات لصدقه على كثير من الافعال التي تستباح بها الصلوة **المبحث الثاني**
 سبب وجوب الطهارة المحدث والتنجيس للماء وذن وجوده او عدمه هو قول الاصوليين بحاق السبب الوهاب في الحاجة
 انه اخذ به الامام السرخسي في الاصل ورحم على ما في غاية البيان بان الدواب ورجل اغير موجود ههنا لانه قد يوجد المحدث
 ولا يجلي لوضوء قبل دخول الوقت **واجب عنه** بانه يجب به الوضوء وجوباً موسعاً فانه لا يارح التأخير عن الحدث
 بالاجماع وقد ايضا بان المحدث والتنجيس من فرائض الطهارة فكيف يوجبها **واجب عنه** على ما في فتح القدير وخبراته
 لا منافاة بين نقضها الصفة الشرعية الحاصلة من حدث سابق واجتماع التطهير الآخر في ايضا على ما في فتح القدير بان
 السببية اما تثبت بالدليل لا بتجريح الخبر وهو محتمل مقفود **واجب عنه** بانه موجود بمحض لا بوضوء الا عند حدث
 فان حرف عن يدال على السببية وتبين من قال سبب وجوب الطهارة اقامة الصلوة قال في الحاشية هو الاصح وتسميه
 صاحب العناية الى اهل الظاهر في البناء عنة الظاهرية السبب لقيام الى الصلوة لظاهر النص لانه يقتضي وجوب
 الطهارة بعد لقيام الى الصلوة لانه جعل لقيام شرطاً لفعل الطهارة وحكم الجراء ان يتأخر عن الشرط فعل هذا كل من قام
 الى الصلوة فليان يتوضأ **قلت** هذا باطل لان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتوضأ لكل صلوة فلما كان
 يوم الفتر صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له عمر يا نبي الله اليوم فعلت شيئاً لم تكن تفعله فقال عداً فعلت كبراً
 تحجوا رواه مسلم عن طريق مسلم بن زيد عن ابيه ورواه الترمذي ايضا واخرجه الطحاوي في حرواية مسلم قبل هذا
 على ان القيام الى الصلوة غير موجب للطهارة انتهى لمخصاً وقد يقال اقامة الصلوة سبب بشرط الحدث فلا يلزم
 ما الزعم على الظاهرية واختار صاحب المنار غيره ان سبب وجوبها الصلوة واليه مال صاحب التلويح حيث قال
 اضافتها الى الصلوة وثبوته بثبوتها وسقوطها بسقوطها انما يصلح دليلاً على سببية الصلوة دون ارادتها والحدث
 شرط لوجوب الطهارة لان الغرض من الطهارة ان يكون الوقوف بين يدي الرب بصفة الطهارة فلا يجب تحصيلها الا على
 تقد برعد ما ذكره لك بالحدث فيوقوف وجوب الطهارة على الحدث فيكون شرطاً لكونها لو توضحاً قبل الوقت واستندام
 الى الوقت جائز الصلوة بها لان المعبر في الشرط هو الوجود قصداً ولم يقصد وتكسر لحدث بسبب لان سبب الشيء
 مفضل اليه لا ملام له والحدث يزول بالطهارة وينافيها وقد يجاب بانه لا يجعل سبباً لنفس الطهارة بل لوجوبها وهو لا يتأ
 بل يفيض اليه لا يقال لو كان الحدث شرطاً لوجوب الطهارة وهي شرط للصلاة لكون الحدث شرطاً للصلاة لان شرط الشرط
 شرط وايضاً الصلوة مشروطة بالطهارة فتاخر عنها فلما كانت سبباً للطهارة تقدمت عليها وهو محال لا نا نجيب **عن**
 بان شرط الصلوة وجود الطهارة لا وجوبها والشرط بالحدث وجوبها لا وجودها وعن الثاني بان المشروط هو صحة الصلوة

المبحث الثاني في سبب وجوب الطهارة

ومشوق عنها والسبب هو إرادة الصالح لا نفسا أو سبب وجوب الطهارة لا وجودها انتهى وفي فتح الغفار شرح المنال بسبب وجوب الصلوة لا إضافة إليها أو ثبوتها بثبوتها أو سقوطها بسقوطها انتهى وفي العلية سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة لا وجودها لأن وجودها مشرق عليها فكان متأخرا عنها والمتأخر لا يكون سببا للتقدم انتهى قال صاحب المحرر إن الأصل أن يكون وجودها هو السبب بدليل الإضافة فخطو الطهارة الصلوة وهي عندهم أمانة السببية لكن منع مانع من ذلك هو أنها يدخول الوقت في الطهارة لكنه وجوب موسم كوجوب الصلوة فإذا مضى الوقت صار الوجوب فيها ماضيا وجاز فلا حاجة إلى جعل سببها وجوبها إذا الصلوة كما في فتح القدر لما علمت أن أصل الوجوب كان للسببية إلا أنه مشكل لعدم شموله سبب الطهارة الصلوة النافذة إذ لا وجوب ههنا ليكون سببا للطهارة فليس فيه إلا الالادة والظاهر أن السبب هو الإلادة في النضل والفرض وسقط وجوبها بترك إرادة الصلوة أو هو الإلادة المستحجة للشرع انتهى وأما للشراح في التوضيح أن السبب هو إرادة الصلوة لترتبها عليها في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة أي إذا اردتم القيام إلى الصلوة ومثله يشعر بالسببية وأشار في فتح القدر إلى ردّه بأنه يستلزم أنه إذا الالاد الصلوة ولم يتوضأ ثم ولولول وصل والواقع خلافه **واجب عنه** بما ذكره الزيلعي وغيره من أنه إذا الالاد الصلوة وجبت عليه الطهارة فإذا رجع وترك التغسل سقط عنه الوجوب وفي النهاية السبب عن الإلادة الصلوة بدليل الإضافة إليها وهي أمانة السببية لكن شرطه المحدث لأنه تعالى قيد الخلف أي التيمم بالمحدث والنص في المبدل نص في الأصل لأنه لا يفرقه بشرطه وسببه كذا ذكره الشيخ حافظ الدين الشافعي وأقرض عليه الشيخ قوام الدين بأننا لنسلم أن المبدل لا يفرق الأصل بشرطه وسببه وقد فارقته في النية وهي شرط التيمم دون الموضوع قلت هو عين النية لأن التيمم في اللغة عبارة عن القصد انتهى وفيه أيضا المحدث شرط في الفرض دون السنة لأن الموضوع هو الموضوع نور في **المبحث السادس** ذكر العلامة الحلبي في شرح منية المصل أن له بطبع علم شرائط الطهارة في كلام الأصحاب إنما يؤخذ من كلامهم وهي تنقسم إلى شرط وجوب وشرط صحة فالأولى شمس الإسلام وأقل البلوغ وتوصل المحدث وتوصل الماء المطلق الطهور لجميع الأعضاء وتقدم من الحيض وتقدم النفاس والتقدم على استعماله وتجويز خطاب المكلف لضيق الوقت والثانية أربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الأعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وتقدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في غير المعدور كذا في البحر مثله في الأشياء والتطاش وأورد عليه بوجه أحدهما أن قوله الطهور لجميع الأعضاء لا يشمل مسهم الرأس فإن مسهم جميعه ليس بشرط **واجب عنه** بوجهين الأول أنه لا يلزم من اشتراط مباشرة الماء لجميع الأعضاء مباشرة الماء لكل عضو فلا ربح دلها وأورد تعميلا قيل مباشرة الماء لجميع كل عضو مكانه وجه والثاني أنه أراد من الأعضاء الأربع في مسهم الرأس تجوزا وثانيها أنهم مصرحون بأن وضوء المكلف مستحب لتذكر العادة لا ينافي عدم صحة الصلوة به وثالثها ما أقول أن قيد الماء الطهور يخرج التيمم فإنه طهارة ولا ماء هناك فالأولى أن يكفي على مطلق الطهور وفي رد المحتار جميع الشرط ترجع إلى ستة هي الإسلام والتكليف قلنا استعمال الطهور وجوحد حدث وفقد المنا في وضيق الوقت والأخيرة ترجع إلى اثنين تيمم الحبل بالطهور وفقد المنا في من حيض أو نفاس أو حدث في حق غير المعدور به وقد نظمها بقولي **شرط الوجوب** جاء ضمن ست **تكميل** إسلام وضيق وقت **وقد ردة الماء الطهور** الكافي **وحدث** مع انتفاء المنا في **وثنان للصحة** تيمم الحبل **بالماء** مع

المبحث السادس في شرائط الطهارة

فقد يتناول في العمل به انتهى وفي الدلائل المختار جعلها بغير شرط وجوبها المحس ومجرد المنزل والزال عنه والقدرة على
الاناء القوي شرط وجودها الشريعة كون الميزان مشروع لاستعمال في مثله وشرط وجوب التكليف والمحدث بشرط صحة
صدور الظاهر من امله في عمله منع فقد ما نجه ونظمه افعال سه قبله شرط الوضوء وهممة ومقسمة في اربع وقآن في فطر
وجود المحس منها ثلثة في سائر اقسامه وقدره وامكانه ليستعمل الماء القراح وهو ماء بارد وشرط وجود الشرع خذها
بمعناه في فطره ماء مع طهارته ومع طهريته ايضا فتر بيان هو شرط وجوب وهو اسلام بالغ مع ما حدث التميز والعقل
يا عاني به وشرط التحصيل الوضوء زوال ما يبعد الاتصال باليابس من اذن في كشع وتقص ثلثه في فطر الوضوء متوافر باعظيم
دوى الشان به وشرطه على هذين ايضا تقاطع مع الفسالت ليس هذا لدى الثالث وانتهى وفي الدلائل المذكية اما شرطا
الوضوء فعلى قسمين شرط وجوب وشرط صحة وشرط وجوب العقل والاسلام والقدرة على الماء وعلى استعماله وفقد
المحيض وفقد النقاس في المرأة وتيجي خطاطب المكلف بضييق الوقت وشرط صحته وعمول المشرع بالماء المطلق الكافي
وان يزول كل مانع عن البدن كما هن كثيف وكل ذي جرم يمنع نفوذ الماء من غير هذا انتهى **قول** الاول ان يقسم الوجوب
على ثمين كما في الصلوة ويقال دخوله الوقت سبب لوجوب الطهارة وجوبا موسعا وتضيقة سبب لوجوب ادايته
المبحث السادس حكم الطهارة استباحة ما لا يحمل بدونها كذا ذكرها وهو ما خوذ من حديث مفتاح الصلوة
الطهور وغيرة وقال في البحر المحيد ذكره وان حكمها التراب لانه ليس بالزهر فتم التوفيق على لنية وهي ليست بشرط فيها
انتهى وذكر في الاشياء اهل جمعوا على ان لا ثياب ولا عقابا لا لنية قال المحوى في حواشيه فيه انه ذكر في خزائن المفاتيح
فتلا عن المتقدمين ان الوضوء الغير المتيقن مغاب عليه وعند المتأخرين غير مغاب عليه والصحيح قول المتأخرين
تمام في البحر المصنف فعلى هذا قوله ههنا لا يجمع اى اجماع المتأخرين لا مطلقا انتهى **المبحث الثامن** الطهارة تقسم
الى قسمين الطهارة عن خبث والطهارة عن حدث اما الطهارة عن خبث فسياتي ذكرها في باب شروط الصلوة وفي باب
الانجاس واما الطهارة عن حدث فهو على قسمين صغرى وكبرى فالصغرى الوضوء والكبرى الغسل وقد اجمعوا على
افتراضهما وعدم جواز الصلوة الا بهما اما افتراض الوضوء فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق واسمحو برؤسكم وارجلكم الى الكعبين واخرج ابن عبد البر عن ابى الدرداء قال
لايمان لمن لا صلوة له ولا صلوة لمن لا وضوء له وروى ابو داود والترمذى عن ابن عباس ان رسول الله صلى
عليه وعلى آله وسلم خرج من الخلاء فقدم اليه طعام فقالوا لا تأتيك بوضوء فقال انما امرت بالوضوء اذا قمتم
الى الصلوة واما افتراض الغسل فلقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا وتروى ابن ابى شيبه عن ابن عمر قال كنا عند
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانه رجل جليل لثياب طيب الرائحة حسن الوجه فقال لسلام عليك يا رسول
الله فقال وعليك السلام فقال فلان فقلت انك كبتيه بكيتيه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فقال يا رسول الله ما الا سلام قال تقيم الصلوة وتؤتي الزكوة وتقوم رمضان وتخرج البيت وتغتسل من الجنابة
قال صدقت وروى عبد بن حميد عن وهب قال مكتوب في الزبور من اغتسل من الجنابة فانه عبيد حقاق ومن
لم يغتسل من الجنابة فانه عدوى عتار يستظلم على بقية النصوص الدالة على افتراضها في شرح باب شرط الصلوة
المبحث التاسع الطهارة بواجب وصائم واسباب ونتائج فمن ذلك ما ذكره الشعراني في كتابه الميزان

فقد يتناول في العمل به انتهى وفي الدلائل المختار جعلها بغير شرط وجوبها المحس ومجرد المنزل والزال عنه والقدرة على الاناء القوي شرط وجودها الشريعة كون الميزان مشروع لاستعمال في مثله وشرط وجوب التكليف والمحدث بشرط صحة صدور الظاهر من امله في عمله منع فقد ما نجه ونظمه افعال سه قبله شرط الوضوء وهممة ومقسمة في اربع وقآن في فطر وجود المحس منها ثلثة في سائر اقسامه وقدره وامكانه ليستعمل الماء القراح وهو ماء بارد وشرط وجود الشرع خذها بمعناه في فطره ماء مع طهارته ومع طهريته ايضا فتر بيان هو شرط وجوب وهو اسلام بالغ مع ما حدث التميز والعقل يا عاني به وشرط التحصيل الوضوء زوال ما يبعد الاتصال باليابس من اذن في كشع وتقص ثلثه في فطر الوضوء متوافر باعظيم دوى الشان به وشرطه على هذين ايضا تقاطع مع الفسالت ليس هذا لدى الثالث وانتهى وفي الدلائل المذكية اما شرطا الوضوء فعلى قسمين شرط وجوب وشرط صحة وشرط وجوب العقل والاسلام والقدرة على الماء وعلى استعماله وفقد المحيض وفقد النقاس في المرأة وتيجي خطاطب المكلف بضييق الوقت وشرط صحته وعمول المشرع بالماء المطلق الكافي وان يزول كل مانع عن البدن كما هن كثيف وكل ذي جرم يمنع نفوذ الماء من غير هذا انتهى قول الاول ان يقسم الوجوب على ثمين كما في الصلوة ويقال دخوله الوقت سبب لوجوب الطهارة وجوبا موسعا وتضيقة سبب لوجوب ادايته المبحث السادس حكم الطهارة استباحة ما لا يحمل بدونها كذا ذكرها وهو ما خوذ من حديث مفتاح الصلوة الطهور وغيرة وقال في البحر المحيد ذكره وان حكمها التراب لانه ليس بالزهر فتم التوفيق على لنية وهي ليست بشرط فيها انتهى وذكر في الاشياء اهل جمعوا على ان لا ثياب ولا عقابا لا لنية قال المحوى في حواشيه فيه انه ذكر في خزائن المفاتيح فتلا عن المتقدمين ان الوضوء الغير المتيقن مغاب عليه وعند المتأخرين غير مغاب عليه والصحيح قول المتأخرين تمام في البحر المصنف فعلى هذا قوله ههنا لا يجمع اى اجماع المتأخرين لا مطلقا انتهى المبحث الثامن الطهارة تقسم الى قسمين الطهارة عن خبث والطهارة عن حدث اما الطهارة عن خبث فسياتي ذكرها في باب شروط الصلوة وفي باب الانجاس واما الطهارة عن حدث فهو على قسمين صغرى وكبرى فالصغرى الوضوء والكبرى الغسل وقد اجمعوا على افتراضهما وعدم جواز الصلوة الا بهما اما افتراض الوضوء فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسمحو برؤسكم وارجلكم الى الكعبين واخرج ابن عبد البر عن ابى الدرداء قال لايمان لمن لا صلوة له ولا صلوة لمن لا وضوء له وروى ابو داود والترمذى عن ابن عباس ان رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم خرج من الخلاء فقدم اليه طعام فقالوا لا تأتيك بوضوء فقال انما امرت بالوضوء اذا قمتم الى الصلوة واما افتراض الغسل فلقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفروا وتروى ابن ابى شيبه عن ابن عمر قال كنا عند النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانه رجل جليل لثياب طيب الرائحة حسن الوجه فقال لسلام عليك يا رسول الله فقال وعليك السلام فقال فلان فقلت انك كبتيه بكيتيه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال يا رسول الله ما الا سلام قال تقيم الصلوة وتؤتي الزكوة وتقوم رمضان وتخرج البيت وتغتسل من الجنابة قال صدقت وروى عبد بن حميد عن وهب قال مكتوب في الزبور من اغتسل من الجنابة فانه عبيد حقاق ومن لم يغتسل من الجنابة فانه عدوى عتار يستظلم على بقية النصوص الدالة على افتراضها في شرح باب شرط الصلوة المبحث التاسع الطهارة بواجب وصائم واسباب ونتائج فمن ذلك ما ذكره الشعراني في كتابه الميزان

فقد علمنا انهم اتفقوا على ان الله قال لا اهل اسم وحواء على نساء وعلما بالصلاة والسلام من ثمرة النبي واولاده النبي هو
 العاقلة والدم وولدته الحسن من الرضا لكسباً وعكساً وولدته الجماع كذا في ذلك واولادها من ذلك في ذلك
 البصر الخاصة بمؤمن وتوقع في حرمه او يكره او خلافه لا ولي زيارته على ما اتولد في صورة ابو محمد الحسين ولا على غيره من صورته والظاهر
 والضمان والتكثير والتفريق وسال الاثار والسر اويل والعمامة والعبادة والقدرة والدين والجداد والاعقاب والشرع والدين
 ماوردت فيه الاخبار ولا تأريانه ينقص الطهارة فمن تأمل في جميع النواقص وجد ما كان لها متولد من الاصل وليس لها ناقص
 الطهارة غير الاصل بل اقل من لا ياكل حكمة حكم الملائكة لا يقيم عنه شيء ينقص طهارته ايها اما ذكرنا وما الميزان لكم فذلك ان
 امرنا الشارع والمحتمل ان الطهارة اذ اوقع منا ناقص بالماء المطلق او بدها وفيها الشارع وكذلك الجهد وبه بالنظر من
 النجاسة بالماء كذلك او الحرج والزلزال في الاستبراء وان الله من التعال في المراتبة الطويلة والمرتبة في النجاسة من كل نجاسة خرجت
 من القبل والدين وغيرهما فان قلت فلم وجب تميم البدن بالغسل من خروجه من جميع اياه دون البدن والعاقلة في الغسل من
 فاجواب ان تميم البدن مخروجه اوبيا جماع ليس للقدرة انما هو من الملائكة التي تنشق في جميع البدن حتى تقيه وتوسيه
 ذكر به والنظر اليه فلذلك امرنا الشارع باجراء الماء على سطح البدن كله بحسب سر بيان الملائكة التي تنشق في جميع البدن حتى تقيه وتوسيه
 ما اقول ان الصلوة متناجاة مع الله تعالى كما دل عليه حديث الصلي يتكلم به ولا بد من المناسبة بين المتكلمين والمتكلم به من يتكلم
 معه ليتكلم الفخري ومن العلوم ان المناسبة بين المملوك المتدبر في امره الذي هو الملك الصالح عن العيوب فاحتيج الى تحصيل مقادير
 ما ولو ظهر بناء على ان ما لا يحصل كله لا يترك كله فامرنا الطهارة لذلك من ذلك ما اقول ايضا ان الانسان مركب من البدن
 والروح والاول سفلي خسيس والثاني علوي نفيس ومثل الروح في البدن ليس الا كمثل الطير في الشبكة ومن المعلوم ان
 كانت الشبكة انظفت مناسبا لمزاج الطير حصل للطير فرج وكلما كان النجس غير مناسب لمزاجه متوحش وتفرق من فوارض الصدا
 يتطهر اكل ابدان من الاحداث والنجاسات يحصل للروح فرج لما يجد نوعا من المناسبة بينه وبين بدنه من النظافة
 وكان القياس ان يومه بالتطهر في كل وقت لكن لما كان ذلك موديا الى الحجج العظم الكثر باوقات لعبادات التي هي اوقات
 حضور الروح بمحض ربه تعالى وقد جاء في الاخبار في غيب المحافظة على الوضوء فعن ثوابان قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى
 آله وسلم اعلوا ان خيرا عما اكل الصلوة ولن يحافظ على الوضوء الا مؤمن رواه ابن ماجه بسند صحيح والحاكم وقال صحيح وعلم
 فيه علة سوى وهو اني لا شعري ورواه ابن حبان في صحيحه من غير طريق الى بازل وعن ربيعة ان رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم قال استقيموا وانما ان استقيمتم ما قطروا على الوضوء فان خيرا اكل الصلوة وتحفظوا من الاخر فانها اكلهم وليس احد علم عليه
 خيرا لشر الا وهو غير ربه رواه الطبراني في الكبير بسند فيه ابن حبان وعنه ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اثنى عشر
 لامرهم عند كل صلوة وضوء ومعل وضوء يسوا لكانوا ارحم من ارحم الراحمين ورواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن زيد عن ابيه قال صحبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوما فدخل ابا بلال في الحمام فدخلت ابنة الخبيزة فسمعت حشمتها في الحمام فقام فقال يا بلال يا رسول الله
 ما اذنت قط الاصليت ركعتين وما اصابت بحد قط الا وضوءات عند ما قتل هذا ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر فوعا
 تروا على طهرهم كتب الله له عشر حسنات وقال الحافظ عبد العظيم المندرج في كتابا في الغيبة والترهيب الى الحديث الذي يروي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان قال الوضوء على الوضوء على الوضوء في الجنة في اللصل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه من كل بعض السلفنا في ذكر الغسل
 في حياة العالم هذا الحديث وقال في الجنة في اللصل من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وعلمه من كل بعض السلفنا في ذكر الغسل

شأن اللفظ الواحد

في تفسير قوله تعالى ويضع عليهم أصابعهم ولا غلظت أوتارهم على يقولون ذلك مثل قولنا لا نفس في التوبة وقطع الأضغاث الحاطية
وقرر من الجماعة عن الثوب بالمقارن نحو ذلك وقد مر هذا من الأصول أيضاً في بحث العروة والركعة مما لا يخفى
وسيم النظر ولقد فصلنا الكلام في هذا المقام وذكرنا ما لم يذكره الشراح الأعلام وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو المختص
بالانعام وهذا هو الذي في جميع تصانيفنا **قوله** لا غلظت أوتارهم على هذا المقام مسلكنا أحد مسلك صاحب الهداية
وسميت حيث أورد الطهارة بصيغة الجمع ووجه صاحب النهاية بأنه يحتمل جمع المصادر وتثنيها إذا كانت في آخرها تاء التثنية
كما في قوله آخرته السجدة عن التلاوتين والتلاوات ولا المصلح يقول بالحاصل المصداق في جمع العلوم والبيع ومنه قوله تعالى
وتظنون بالله الظنونا انتهى وقال العيني في لبنائنا أن قلتم اختار لفظ الجمع في الطهارات دون المفعول المذكور فقلت للتصريح
بإرادة أنواع الطهارة لأنه لو ذكرها بلفظ الأفراد لكان فهمه الأنواع على سبيل الاحتال لا القطع لأن الجنس يقع على الأفراد مع احتال
الكل فإن قلت إذا دخلت الألف واللام على الجمع تبطل الجمعية فيكون الجنس أيضاً فإنته في جمعه قلتم هذا في خلاف
على ما تقر في موضعه فيجب أن يكون المصنف أراد به مطلق الجمع كما هو من هذا البعض في اللام إذا دخلت في الجمع فإن قلت
الطهارة مصدر فلا ينبغي ولا يجمع قلت إذا أراد به النوع يجمع إن يجمع فإن قلت فلم يجمع الصلوة والركعة ونحوهما قلت هذا
لا يفتش فيهما أما الصلوة فالركعة متحدة لأنواعها لأنها عبارة عن الأركان المعهودة وأما الركعة فإنها عبارة عن عتاء الأربع من العشر
وهو واحد بخلاف الطهارة فإن أنواعها مختلفة كما ترى من اختلاف طهارة الحدث والخبث والطهارة بالتيمم لا يرد علينا
صلوة الجحارة لأنها ليست بصلوة حقيقة لأنها دعاء ولو أنها جازت ركوعاً قيساً لا استحساناً وتجب بالنسيء عند وجوب الماء
حتى لا يشعر بغيره في الطهارة أصلاً انتهى **قوله** لا يخلو كل ذلك عن خدشة أمّا ذكر صاحب النهاية فإنه لا يفيد
الاستحسان لبراد الطهارة بلفظ الجمع وحواله زيادة الاختيار على فردة والمهر في هذا المقام هو هذا لا الشوا أيضاً المصداق
إذا قصدت بها الأنواع تجمع سواء كانت في آخرها تاء التانيث أو لم تكن كما في قولهم ضربت ضربين أي مختلفين فالتخصيص
بما إذا كانت فيه تاء التانيث ليس في موضعه وما ذكره بقوله ولا أن الخ ضعيف فإن الظاهر أن الفقهاء لم يعمدوا بقرينة
كتاب الطهارة كتاباً لركوة كتاب الصوم والبيع وأمثالها فنفس الأفعال لأن الفقه موضوعه فعل التكليف كما تقر في مواضع
لا محاصل المصداق والذي هو عبارة عن الأثر للترتيب على فعل الفاعل وقوله ومنه قوله تعالى تظنون بالله الظنونا فكيف قول
الرضي في شرح الكافية وإما أن يكون مصدر لا مثنى ومجوعاً لبيان اختلاف الأنواع نحو ضربته ضربين قال الله تعالى وتظنون
بالله الظنونا انتهى فإنه يفيد أن الظنون في هذه الآية مصدر جمع لإرادة الأنواع لا المحصل بالمصدر رقاماً كما ذكره صاحب النهاية
فلان ما ذكره وإن كان صاحب الاختيار يجمع على الأفراد لكان الأبرار عليه بقوله فإن قلت إذا دخلت الألف واللام الخ وحواله
ليس كما ينبغي أمّا الجواب فلان بناء الكلام على المذهب المرجوح ليس من شأن المحصلين وأما السؤال فلكونه مبنياً على
العقول عما تقر في الأصول من أن الأصل في الألف واللام العهد ثم الاستغراق ثم الجنس فمع إمكان العهد والاستغراق لا يحمل
على الجنس ليزم بطلان الجمعية وما ذكره في بيان عدم جمع الصلوة والركوة إنما ليسا بأنواع مختلفة فضعف إذ الصلوة
أيضاً تشمل أنواعاً مختلفة كالصلوة بالأيام والصلوة بالكتاب والصلوة قاعداً مع ركوع وسجود أو بدونها وغير ذلك وكذلك الركوة
تشمل أنواعاً كالركعة أربع عشرة الحجرين وأدناها تقر في السواخر وغير ذلك كما هو ظاهر المسالك الثاني مسلك المصنف وقيل

من أفراد الطهارة وفيه ذلك هو جهل أحد علماء كذا في معنى العنق وغيره من أفعال الخصال المعنى لأن الجمع المضاف إلى
 على أن وسمي المتساويين مع معنى الجمعية كما هو الخلق في تحت الهمزة في العنق والنظير والافعال في تحت على ما ذكره هو في
 منهيات التي خفي عن هؤلاء الجمع الخلق للامانة ما يطل فيه معنى الجمعية حيث لا يحد ذلك الاستغراق كما يقرر في كتيب لاصول لغوية
 ليس كذلك لأنه في تحت في هذا الكتاب عن جميع أنواع الطهارة فيمكن حمله على الاستغراق ويمكن حمله على العهد بأرادة استوعاب
 الطهارة المتعارفة المبرورة في ما بين الفقهاء ولو سلمنا امتناع العهد والاستغراق فعدا ما القادحة مطلقا ممنوع لأن صيغة الجمع
 لا يخلو من إيماء إلى من التعداد البتة وإن يطلع منها بخلاف صيغة المفرد لا يقال على تقدير إرادة الاستغراق في الجمع لا يستفاد
 الأمر أفراد الجمع وهي جماعة كالأهل فذكر كيف فإن الاستغراق معرب يستغرق أفراد المدخول لأننا نقول الصبيان الحكم
 في الجمع المعرب باللام الغير المحصور أنا هو على الاتحاد دون الجمع بشهادة الاستغراق والاستعمال قال الله تعالى وعلم آدم الأسماء
 كلها وقال تعالى وإذا قلنا الهمزة اسمي آدم وقال تعالى ولله محمد الحسنيين كما حققه المحقق الثقات في التلويح وعبر
 وثانيهما أن كمال الشارح وحاصله أن الطهارة مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع فذكر في لفظة المصدر وقوله لا يثنى ولا يجمع
 كلام الشارح يجعله جواب سؤال مقدر وهو أن الوفاية مأخوذة من الهداية وقد ذكر في الهداية الطهارة بلفظ الجمع فما قول
 المصنف عنه **والقول** هذا التقرير للسؤال مع كونه اجنبيا عن المقام ولا يشير إليه كإظهار الشارح أصلا غير صحيح في نفسه أذكر
 شيء مأخوذ من شيء لا يقتضي الموافقة بينهما من جميع الوجوه وقد خالفنا المصنف في كثير من المواضع صاحب الهداية **والقول**
 الشارح في موضع من ههنا لبيان وجه الخلق في تقرير السؤال المقدم فأفاده الوالد العارفا دخله الله دار السلف في تعليقا
 بقوله تقر في أن أنواع الطهارة كثيرة تطهارة الثوب والمكان والبدن والطهارة الصغرى والكبرى بالياء أو الزراب فلما ورد المصنف
 لفظ المفرد ولم يقل كتابا لطهارات انتهى في هذا التقرير الحق يقول الشارح مع كثرة الطهارات ويرد على الشارح في هذا المقام
 إيراد الأول أن الواحد إنما يقابل المتعدد فلا يجمع يقال هذا واحدا وليس يعتمد لفظ الجمع ليس يعتمد بل لفظ واحد
 فالناسب أن يقول الكنتى بلفظ المفرد الخ فان المفرد يطلق بمقابلة الجمع الثاني أن الكنتى ليس في حمله لأنه يقتضى أن الناسب لفظ
 الواحد والجمع معا فكنتى باحد هما الثالث أن لفظ الكنتى يستعمل في الجواز وهو يدل على أن الأولى في ذكر الطهارة بلفظ الجمع وليس
 كذلك الرابع أنه يفهم قوله فلا حاجة إلى لفظ الجمع أن ثنية المصدر وجمعه جائزان لكن المأمور بالاحتياج إليها الكنتى على
 الواحد وقوله لأن الأصل أن المصدر لا يثنى ولا يجمع دال على عدم جوازه وهل هذا إلا ما دفع واضح وتناقض لأشخ الخافس
 أنا لا نسلم أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنهم يرون أن الفقهاء يقولون كعت سحابة واحدة عن ثلاثين وثلاثين في مجلس واحد
 السادس أنه قد جمع الشارح الطهارة في قوله مع كثرة الطهارات فوقع في ما كونه السامع الغرض منها أنها توجبه كقوله
 المصنف على المفرد بالنسبة إلى الجمع لا بالنسبة إلى الثنية فأنها ليست مناسبة للقام فقولنا لا يثنى لا طائل من تحته الثامن أن
 الظاهر أن قوله مع كثرة الطهارات إشارة إلى اقتضائه إيراد الجمع من كثرة أفراد الشيء لا يقتضي إرادة جمعا من غير قصد للكثرة وإن
 إرادته مع قصد للكثرة بمنزلة كذا كيف لا يجزى ليعم لفظ الواحد لكونه خلافا لقصد الثامن أن قوله لكونها أسرجس لا يخلو
 أما أن يكون تعليلا آخر لقوله الكنتى فأن يكون تعليلا لقوله لا يثنى ولا يجمع على الأول لا بد من الوالد العارفا وعلى الثاني فيجوز أن يكون
 الضمير لصحابة إلى المصدر العاشر أن قوله يشمل جميع أنواعها يدل على أن اسم الجنس يودى مودى الجمع من التعدد وليس كذلك
 فإن اسم الجنس موضوع لنفس الماهية أو الفهم المنتشر على اختلاف الرأىين وينطبق على القليل والكثير ولا دالة على التعدد

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

منها
 العلم في اللغة

من قوة الطوائف لأن الأصل في المصداق لا يشترط أن يكون له اسم خاص بل يشترط أن يكون له معنى مشترك بين أفرادها فلا يقال لفظ الجمع هو
 وقد فكل من الأتبع في المنطق المسافر في النوع الواحد من جنس من أنواع الحياتان القيام حسن يتناول جميع أنواعه ويتعقبه من أفرادها
 الغلط المأثور هذا الذي ذكره قال به البرهان من جنس في كتابه لم يخصص وهو في إياه عن أن المصداق لفظ يدل على أشخاص تلك
 الماهية وليس يصح للمصداق لفظ يدل على مجرد الماهية وهو القدر المشترك بين الواحد والجميع فأما الماهية من حيث هي فهي قدر في
 الوحدة واللاتماز في قدر في ذلك الشارح بنفسه في التوضيح أن المصداق المائتة على الواحد لا يحقق في كل الواحد الاعتباري وإن وجد كالحفظ والاطلاق
 ولا دلالة له على العدد الحادي عشر إن قوله وأفرادها مستند إلى أن شموله لجميع أنواعها شمول لجميع أفرادها الثاني عشر أنه لا يخلو
 أمثال ينجي تنبيه المصداق وجوه الأول لا ينجي على الأول لا يصح قوله لا ينجي ولا يجمع على الثاني لا يصح إيراد صاحبها له في قوله من سلكه
 الجمع ويبعد عن أمثاله أن يأتي بما لا يجوز له الثالث عشر أن اسم الجنس شامل لجميع الأنواع والأفراد كما يدل على عدم الحاجة
 إلى الجمع كذلك يدل على عدم الاحتياج إلى التثنية فلا وجه للاكتفاء في تكرار الجمع وإن كان ذلك باعتبار أن الغرض من هذا هو تكرار الجمع
 لا التثنية فلا وجه في بيان الأصل أيضاً للاكتفاء عليه الرابع عشر إن قوله لفظ الجمع بإضافة اللفظ إلى الجمع يتبادر منه أن المقصود هو
 إيراد هذا اللفظ المركب من جمع من جملة أفعال لفظ الأمر وضوء لطلبه استعداد وليس كذلك وأجاب عن هذا الأول بوجهين أحدهما
 أن المراد بالواحد المفرد وثانيهما أن الجمع لفظ متعدد لا تقدير لأن لفظ الجمع يدل على كل من في ذلك لفظ واحد ويكرر بوجه العاطف فعني قوله طوائف
 طوارة وطوارة وطوارة فصح إطلاق الواحد في مقابلته كذلك في حل المشكلات أقول الجواب الأول لا يعني فإن المدعى المقدم بالواحد لا يكون
 إلا جماعاً واختياراً للحجاز أثاره الإيراد لا دفعه وأما الثاني فكانه أخذ من قول الشارح في التوضيح الواووين الأسمين المختلفين في اللفظ
 بين المتحد من أن لا ينجي أنه لا يستقيم إلا على مذهب من نقل الترتيب في الواوول ما عند من أثبتة فلا فإن الجمع وللثني لا يدل على
 الترتيب بين الأفراد إجماعاً كالأول على هذا المذهب يدل عليه فكيف يكون تقديرهما المتعدد من الواوول العاطفة ولو سلمنا ذلك
 بناء على أن الصحيح هو أن الواوول لا يدل على الترتيب فقول ما دام اعتباراً للتعدد يكون باقياً لا يطلق عليه الجمع ولا الثني وإنما طُلت أن
 إذ اعزل النظر عنه واعتبر المجموع من حيث هو مجموع ومفرداً لفظ الواحد به لا يعني وثالثها وهو أصح ما افادته والذي هو سائد في العلم
 أدخله الله دار السلام من أن الواحد كما يطلق في مقابلة المتعدد كذلك يطلق في مقابلة الجمع والمثنى أيضاً لا يؤول إلى ما قاله السيد
 السند في حواشي شرحه الشمسية قد يطلق المفرد ويراد به أيضاً بالثنى والمجموع أصنى الواحد تنقلاً لا يراد ساقط عن أصله وثانيها
 ما أقول أن الجمع والمثنى وإن كان واحداً بحسب المعنى لكنه متعدد بحسب اللفظ فإن اللفظ ليس له ما ياتى لفظ به إلا أن
 ففي الجمع والمثنى لفظاً واحداً فاللفظ الواحد وثانيهما علامة الثني والجمع فصح إطلاق لفظ الواحد بآثاره وتلك تنعظ من ههنا
 أن قول الكثر لفظ الواحد ليس معناه هذا اللفظ المركب من حروف معلومة بل معناه اللفظ الواحد دون اللفظ المتعدد دون ههنا
 يتبادر لا يراد الرابع عشر أيضاً أنه ليس المراد من لفظ الجمع ما فهمه المورد بل اللفظ الجهم أي المجتمعة وتكون أن يقال المراد لفظ يدل
 على معنى الواحد ولفظ يدل على معنى الجمع وتعين الثاني بأن معنى الاكتفاء بالواحد أنه لم يلحق به علامة الجمع من الألف والتاء
 أو يقال الكثر في معنى لفظ واحد من قبيل كمال المورد واردة لا لازم وهذا يخرج الجواب عن الثالث أيضاً ويمكن أن يجاب عنه أيضاً
 بأن الكثر كما يستعمل في الجموع يطلق في الأفراد أيضاً وهو المراد ههنا كذلك في حل المشكلات وأقول الأول في الجواب عن الثاني
 أن يقال أن الكثر في معنى واحد وقع على جملة لأنه لو اورد بلفظ الجمع وورد بلفظين أحدهما لفظ الجمع وثانيهما لفظ الواحد في ضمة فإن
 الواحد جزء تفصيل للجمع فقول المورد من أنه ليس كذلك ليس بتمامه وكلاهما في الجواب عن الثالث أن يقال أنه لما شك أن النظر إلى

ذكر ابو بصير عن الامام ع
عنه عن الامام ع
عنه عن الامام ع
عنه عن الامام ع

ذکر الوجود بنوعی الایالات

رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أراق البول فكلمه فلا يكبرنا ونسلم عليه فلا يرد علينا حتى يأتي أهله فبوضوء
 بوضوءه للصلاة حتى زالت أمة الرخصة يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فكلموا الآية في هذا يدل صريحاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أهله وسائر أئمة دخل في هذا وتبعوا من هذا رواية أيضاً من قول هذه الآية لكن لا افتراض الوضوء فانه كان مفرطاً من قبل
 بل للرخصة وتخصيص جوبه بحالة القيام إلى الصلاة **المبحث الرابع عشر** في هذا الخطاب بما أورد فيه صيغة جمع المذكر
 السامع هل يشمل النساء أيضاً أم يخص الرجال ونثبت الحكم في النساء بدلالة النص والإجماع فلا كراهة على الثاني وقال الحنفية
 والخنفية بالاول **المبحث الخامس عشر** في هذا الخطاب إن كان عاماً لكنه يخص من السجود والصبي بدلالة العقل وهو
 ليس بتخصيص يورث الظنية حتى لا يكون مثله في الخطابات قطعياً كما فصله في التوضيح والتلخيص **المبحث السادس عشر**
 هل يشمل في هذا الخطاب العبد أم يخص بالأحرار فذهب بعضهم إلى الثاني ولا كراهة على الأول وقال أبو بكر الرازي من اصحابنا يعمر بن حنبل
 الله تعالى فقط **المبحث السابع عشر** في التوسيع بوضوء لايمان فيلزم الكفاية غير محاطين بآداب العبادات التي تحتل السقوط ط
 كالوضوء والصوم والوضوء ونحو ذلك وهذا هو الصحيح من مذهبه كما بينا كما صرح به في المنهاج وغيره وتؤيده ما روى الترمذي عن ابراهيم
 ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال لك لثاني قوما من أهل كتاب فادعهم إلى شهادة ان لا اله الا
 الله وانى رسول الله فان هم اطاعوا وشكوا علمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة الحديث فان قلت يخالفه قولهم
 عند ذكر سوال أهل الجنة عن أهل النار وأساءة الكفر في سقر قالوا لربك من المصلين الآية فانه يقيدان تكهوا دعاء الصلاة موجبا لهم
 في السقر قلت لا مخالفة فالمراد يقولون لم نرك نصل بل يقولون لم نرك من المصلين بل لم نرك من زعموا والكل في هذا المبحث
 قد بسط في اصول الفقه فانه **المبحث الثامن عشر** في قوله تعالى في باب الوضوء اقيم في باب الجنابة وان كان من الذي دخل على رسول الله
 منتظراً لحالة وكلمة ان تدخل على المصلي وعلى خطب الوجوه والقيام إلى الصلاة من المصلي لا ينظر إلى السلاسل الجنبات فقولهم لا هو لما روى
 وليست بالاربع عند اعادة الصلاة فتسلي ايراد في الاول وايراد في الثاني كذا في الكفاية **المبحث التاسع عشر** في قوله
 بالقيام إلى الصلاة يدل على سبب وجوب النظارة هو اعادة الصلاة وتؤيده حديثنا امرت بالوضوء اذا قمتم إلى الصلاة وقد
 الخلاف في ذلك **المبحث العاشر** استدلت بظاهر الآية طائفة على أن الوضوء لا يجزئ الا بعد دخول وقت الصلاة
 وكذا لا التيمم وهو فاسد لأنه لم يقيد في النص بدخول وقت الصلاة وتؤيد ما ذكرناه ما رواه النسائي وغيره من حديث ابى هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح في الساعة الاولى فكانما قرب بركته ومن راح
 في الساعة الثانية فكانما قرب بركته ومن راح في الثالثة فكانما قرب بركته ومن راح في الرابعة فكانما قرب بركته ومن راح في
 الخامسة فكانما قرب بركته فاذا خرجت الامم حضرت الملائكة يستمعون الذكر فذا نضر على جواز الوضوء للصلاة قبل دخول
 الوقت كما في البنائة قلت يمكن ان يستتبط جواز الوضوء قبل دخول الوقت بمحل يتناها امرت بالوضوء اذا قمتم إلى الصلاة
 وهو اصحاب السنن فانه يدل على ان المعلق بالقيام إلى الصلاة في الآية انها موقوفة على جواز الوضوء لا جواز فنجح قبل الوقت لا محالة ومن
 فخر عينيه وجد كثير من الاخبار ولا تارة شاهد لذلك **المبحث الحادي والعشرون** ظاهر الآية يقتضي ان يكون
 افتراض الوضوء عند القيام إلى الصلاة وليس كذلك فانه ما لم يتوضأ كيف يقوم إلى الصلاة فنعنا هذا اذا اردت القيام إلى الصلاة
 كقوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت القراءة كذا فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل
 ان الخشعة في ذلك الشافعي قلت نعم جازان يعبر عن ارادة الفعل بالفعل قلت لان الفعل بوجه بقدره الفاعل عليه وارادته

المبحث الثاني في الوضوء

المبحث الثالث في الوضوء

المبحث الرابع في الوضوء

المبحث الخامس في الوضوء

المبحث السادس في الوضوء

المبحث السابع في الوضوء

وهي فصلية اليه وضوء واحد تعرض القدرة على الفعل في قوسه الإنسان لا يطرأ ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 الطين والابصار وذلك لان الفعل سبب من القدرة والاداء فاقترن السبب بمقام السبب الترابية بينهما وانما
المبحث الثالث والعشرون استنبط بعض العلماء من قوله تعالى اني افعل الصلوة فاجعل اليه في الوضوء
 لان التقدير اذا اذنت القابلة للصلوة فتوضأ واجعلها ومثله قوله اذا اذنت لا يرد قوله واجعلها كذا في قوله اني افعل
 هذا وان كان استنباطه لا يخلو عن نوع خدشة فان كلمة اذا انما يدل على ترتيب اجزاء على الشرط في نفس الامر لا على لحاظ
 هذا الترتيب فلا يفيد الحكم الا انه اذا اذنت القابلة للصلوة يجب عليها التوضي في الواقع لا على انه يجب لحاظ هذا الترتيب
 عند التوضي الذي هو مقام الدنيا وايضا الاستنباط المذكور انما يرد اذا جعلت اذا في الآية شرطية واما اذا جعلت ظرفية
 ويكون المعنى في وقت الاداء تكميل القيام الى الصلوة فيجب عليه التوضي فلا وجه له اصلا كما لا يخفى **المبحث الرابع والعشرون**
العشرون ليس للرد بالقيام ههنا ما يقابل المقعد حتى يرد لان لا يفترض الموضع عند اداء الصلوة عدا او مضطجها بل يرد
 به التوجه الى الصلوة وقصد بقية تعديته باليقال قام فلان الاشياء الضاللة اي قصدت واردة وله توجيه آخر وهو ان
 معناه اذا قمت من المضاجع يعني النوم اخذه مالك والشافعي وعبد بن حديد وابن جبر وابن المنذر والظاهر من زيد بن
 اسلم وابن جبر عن السندي **المبحث الرابع والعشرون** ظاهر الآية يقتضي ان يفترض الموضع عند كل قيام وان
 كان على ظهره قالت الظاهرية وخالفوه في ذلك من سواه فتمت من قوله لا امر في الآية للندب فلا يستفاد الا ان
 الموضوع عند كل قيام وقد دل عليه حديث ابي غصيف الهذلي قال كنت عند ابن عمر فلما نودي بالصلاة توضأ ففصل
 فلما نودي بالعصر توضأ وصل فقلت له فقال كان يقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ على ظهره ثلث
 عشر حسنة رواه ابوداود ورواه الطحاوي وزاد قال ابن عمر ان كان لكاف وضوء للصلاة الصبر صلاتك كلها ما لم احدث
 ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من توضأ الحمد يثمنه من قوله لا امر في الآية وان كان
 للوجوب لكن القيام مقيد بحالة الحديث وفيه فسر السندي كما اخبره ابن جبر وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن
 بريد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم فتمت مكة خمس صلوات بوضوء واحد وسمي خفيه فقال له
 عمر صنعت شيئا لم تكن تصنعه فقال عمل فعلت يا عمر عن جابر قال ذهب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الى
 من الانصار ومعه اصحابه فقد استهمر شاة فاكلوا كلنا ثمرحات الظوف وتوضأ وصل ثم رجع الى فضل طعنا فاكل ثم
 العصر فصل ولم يتوضأ وعن عمر بن عامر قال قلت لانس لكان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتوضأ عند كل
 صلاة قال نعم قلت فانت قال كنتا فصل في الصلوات بوضوء واحد وعن حبان قال قلت لعبد الله بن عمر اني اذنت
 توضي ابن عمر كل صلوة طاهر اكان او غيطا هرسم ذلك قال حدثني اسماء بنت زيد بن الخطاب ان عبد الله بن عمر قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم امر بالوضوء لكل صلوة طاهر اكان او غيطا هرسم ذلك قال عليه امر بالسوا
 لكل صلوة وكان ابن عمر يان به قوة حتى ذلك فكان لا يدع الوضوء لكل صلوة وعن انس بن اصحابي بن موسى الاشعري
 توضأ وصلوا الظم فلما حضرت العصر قما واليتوضأ فقال لهم ما لكم احدثتم فقالوا لا فقال الوضوء من غير حدث
 ليوشاك ان يقتل الرجل باه واحاه وعمه وابن عمه وهو يتوضأ من غير حدث وعن محمد بن شريح كان يصل الصلوات
 بوضوء واحد وعن يزيد بن ابراهيم ان الحسن كان لا يرى بذلك بأسا وروى محمد بن الموطا عن سويد بن نفعان انه يخرج

المبحث الثاني والعشرون

المبحث الثالث والعشرون

المبحث الرابع والعشرون

هذا الحديث رواه ابوداود ورواه الطحاوي وزاد قال ابن عمر ان كان لكاف وضوء للصلاة الصبر صلاتك كلها ما لم احدث

فقد اجمعوا على غسل وجهه بالتراب وهو لا يفسد الماء مع الطاهر وما غسل بالتراب من الاغتسال وهو ما عدا غسل
 الجسد وقد يطلق على الماء الذي يغسل به ومنه قول منبويه وضعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غسل الرأس والكراس
 لما يغسل به الرأس كما يحتمل في قوله كذا في المرقى البتة الفسائل اسم لامر بالماء على الوجه اذا لم يكن هناك نجاسة فان كانت
 فغسلها كذا انها بامر الماء وايقوم مقامه وليس عليه ذلك الموضع مرة وانما عليه امر الماء حتى يجري على الوجه وقال
 ابو بكر الرازي فلا تختلف في ذلك على الثلاثة وجهه فقال مالك بن انس عليه امر الماء وذلك الموضع به والام يكن فاسلا
 وقال الصحابي بن وعلامة الفقهاء عليه اجراء الماء ليس عليه ذلك في روى هشام عن ابى يوسف ان مسح الموضع بالماء كما يغسل بالتراب
 اجزاها انتهى **المبحث التاسع والعشرون** الوجه جمع الوجه ومقابله الجمجمة يجمع تقديداً لمقابله الاحاديث كما حداه علي بن
 ركبوا وادبهم اي فليغسل كل واحد منهم وجهه ويتبرع عليه انه لو كان لرجل وجهان فتعتبر الاصلية فيجب غسلها وفي
 الاخرى وان كانت كل منهما اصلية والامر لكل منهما متساوية فالاحتياط ان يغسلهما باليمنى كما قالوا في الرضاء
 الزائدة وتسياق حال الوجه طولاً وعرضاً من قريب ان شاء الله تعالى **المبحث الثلاثون** الابدان جمع ابدان واصطلاحها
 بسكون العين على وزن فعل وهو من الاسماء المحذوفة الاعجاز وقد ترجمه الابدان على ايدى ويخص في اكثر استعمله في
 النعماء وتغلب بعض العرب الابدان بفتح الدال مع الالف واللام ثم يقولون في المهدي والمهدي ومنه من يقول يدي مثل
 وعلى هذا يثنى مثل ربحان كذا في البتة **المبحث الحادي والثلاثون** قد يقال تعالى الجمجمة بالجمع يقتضي قسم الاحاد
 على الاحاد فلا تقديراً لآية الا وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف وتيجاب عنه بان يغسل اليد الاخرى ثبت بدلالة النص
 لتساوي اليدين وفعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للتواتر نقله واجماع الامة كذا في الغنية **المبحث**
الثاني والثلاثون المرفق جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء والتعكس هو مجتمع طرف الساعد والعضد فعل الاول هو
 اسم آلة كالخروج على الثاني اسم مكان ويجوز فيه فتح الميم والفاء على ان يكون مصدراً او اسماً مكان كذا في البتة
المبحث الثالث والثلاثون اسم اليد يقع على اليد بفتح الدال ان عمداً يتيمم الى المنكبة كان ذلك بمجروره
 تعالى فاصحى ابو جهم وايدى كونه ولم يتكر عليه من جهة اللغة بل هو كان من اهل اللغة فاذا كان الاطلاق يقتضي
 ذلك ذكر المتحد يد بقوله الى المرفق فكانت الغاية لاستقاط ما وردها كذا في البتة وفي معاملة التنزيل الى مع المرفق كما
 قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم اي مما لم يذكر وقال تعالى من انصاري الله اي مع الله واكثر العلماء على ان يجب
 غسل المرفقين وفي الرجل يجب غسل الكعبين وقال الشعبي محمد بن جرير لا يجب غسل المرفقين والكعبين في غسل اليدين
 لان حروف الالف والغاية والمحد فلا يدخل في المحدث وقد قلنا ليس هذا للحد بل بمعنى مما ذكرنا في قول الشئ اذا مد الى جسده
 يدخل في الغاية واذا مد الى غير جسده لا يدخل في المحدث **المبحث الرابع والثلاثون** اسحوا المرفق من مسح يمينه من باب
 فتح يفتح يقال مسح بالارض ومسح بالارض مسحة اي ذرعها ومسح المرأة مسحها ومسحها بالسيوف اي قطعها
 كذا في الصحاح وتسمي تفسيره والشرع **المبحث الخامس والثلاثون** اختلط العلماء في قدر المرفق من مسحها
 فقال مالك يجب مسح جميع الراس كما يجب مسح جميع الوجه في التيمم وقال ابو حنيفة يجب مسح راسه وقال الشافعي
 يجب قدر ما يمكن طلق عليه اسم المسح واخرج من اجاز مسح بعض الراس بمحدث مسح الناصية كذا قال النفي **المبحث**
السادس والثلاثون اوخر المرفق بلفظ الجمع والكعبين بالثنائية لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي تقسيم الاحاد

المبحث الثاني والثلاثون المبحث الثالث والثلاثون

المبحث الرابع والثلاثون المبحث الخامس والثلاثون

في شرح الكتاب المذكور

المجلد الأول في الفقه

المبحث السابع والاربعون دلت الآية على ان المالك ليس بشرط في الوضوء بل كل ما يحصل به التسلط ينظر هذا
وتنسك عنان القائل على هذه البياض فقه طال الكلام وخرج عن اصل المواقف وتبين ان ما يتعلق ببعض الآيات في
التسلط في باب التيمم فان كل كلام في موضعين يتبعه اليقوت قوله افنته هذا دفع سؤال مقدر وقدره ان المصنف اعترض
الآية كذا فادلو الدليل على حواشي قلت الاول في تقرير السؤال ان يقال ان عنوان الكتاب الطهارة يدل على ان هذا الكتاب
موضوع لبيان مسائل متعلقة بالطهارة فإيراد هذه الآية فيه ما ينافي لموضوعه ويقال بالمصنف انما يبحث في هذا الكتاب
عن نفس الأحكام الشرعية واما الآلة فالبحث عنها في علم الأصول فإيراد هذه الآية التي هي من الدلائل في غير موضعه واما
اختار الفقيه على استلزامه ولا يشارة للشارع فيه بمحصول الفقيه كذا الاستدلال الاستدراج في حواشيه ثم قال والتميم وإن
كان يحصل بآية أخرى لكن هذه الآية انساب بكتايب الطهارة اذ يبحث فيها من كيفية الطهارة انتهى وهذا مشعر بان الدليل الاول
الذي ذكره الشارح ليس مستقل في ثبوت المطلوب بل لابد معه من ضم جملة المناسبة وتستوفى تفصيله عن قريب وقد
يوجه الافتتاح بوجهين آخرين غير الوجهين المذكورين في الشرح احدهما ان غرضه من الافتتاح بهذه الآية الإشارة الى
انه ينبغي للفقيه ان يعتنى بشأن الدليل فان من ليس له ملكة الاستنباط من الدليل لا يسمى فقيها ولا يعرف الفقه بمبحث
فيه عن الأحكام الشرعية العلية عن ادلتها التفصيلية وتصحوا بان المقلد لا صرف ليس بفقهاء وقد قال في الرحلة السلام الزيادة
في اصوله الفقه ثلاثة أقسام علم الشرع بنفسه والثاني اتقان المعرفة به وهو معرفة النصوص بتعانيها وضبطها لأصول
بفروعها والقسم الثالث وهو العمل به حتى لا يصير نفس العلم متصورا فادامت هذا الوجه كان فقيها وقد دل هذا
المعنى ان الله تعالى على علم الشرع فكملة فقال ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فصل ابن عباس الحكمة في القرآن
بعلم الحلال والحرام وقال تعالى سبيلك بالحكمة والموعظة الحسنة أي بالقول والشرع والحكمة في اللغة
عبارة عن العلم والعمل وكذلك موضع اشتقاق هذا الاسم وهو الفقه دليل عليه وهو العلم بصفة الاتقان مع اتصال
العلم به فمن حوى هذا الجملة كان فقيها مطلقا ولا فوقه من وجه دون وجه انتهى كلامه وقد شنع على فخر الإسلام
كثير من المتأخرين في دخاله العمل في حد الفقه ولا وجه له فانه لم يرد خله في حد الفقه مطلقا بل في الفقه المطلق كما هو
به في آخره فأنينما أنا الحكماء يكون مقبولا اذا ثبت عن دليل شرعي اذ لا مدخل للرأي في الأحكام فابتدأ بالآية التي
طبل للأحكام التالية ليكون الحكم في اول ومرد على فمن المتعارف مقبولا عند بناء على كونه مستطابا من الدليل الشرعي
قوله الثابت قال الاول العلم المراد بالافتتاح الافتتاح الإضافي أي بالنسبة الى المقصود لا الافتتاح الحقيقي
بالنسبة الى كل ما في الوقاية وهذا ان كان المراد بالكتاب الوقاية وأن كان المراد بالكتاب كتايب الطهارة فالمراد بالافتتاح
الافتتاح الحقيقي انتهى **قلت** الظاهر من احتمال الثاني فان اللاحقة الداخلة على الكتاب للبعد على ما هو الأصل للأصل
في العهد ان يربط بالاقرب فالاقرب قوله فيما هذا دليل اول الافتتاح ودفع اول ادخله مقدار مرة كقوله وقد وعليه من
وجه الوجه الاول ان التيمم يحصل على تقدير الافتتاح بآية أخرى ايضا فالوضوصة لهذه الآية في التيمم والجواب عنه
من وجه الأول ان كلام الشارح يقتضي دعوى الافتتاح حين الافتتاح المطلق أي الافتتاح بآية آية كانت والافتتاح
بهذه الآية المخصوصة فقوله فيما علة الافتتاح المطلق لا الافتتاح المقيد وعلته كون هذه الآية حاوية على فراغضا

المجلد الأول في الفقه

وذلك ما يدل على أصل

الوضوء وهذا ما اختاره الاستاذ العلامة في حواشي **موضع** وهو موضع غيرة الضعفاء من منبهة كثير من الناس في فهم مقاصد
هذا الكتاب وشرحهم الرشيدانية وشرحهم فهمهم **المعاني** وهو فان الظاهر ان المقصود ليس الايمان بوجه الافتتاح المشي
لا الافتتاح المطلق وصرف الكلام عن الظاهر الى خلافه **المعاني** ما ينبغي واثنان ما اعتراه القاضل لا سيما في بقوله
ولذلك الدقيق ان جعل التيمن على هذه الآية بان لا يكون التيمن باعتبار ذكر القرآن الميمون بل باعتبار ما يشتمل عليه من
المضمون بمعنى الفصل المطهر عن النجاسات الحقيقية والحكمية فيتموسل بذلك ان يحصل غشوى لمن الذنوب والنجس
الذنية انهم **والتالث** ما **اقول** ان التيمن في التيمن النوعية فالدليل ليس مطلق التيمن بل نوع منه وهو التيمن باللفظ
والمعنى جميعا وهذا يستفهم ليدل على الآية **والرابع** ما **اقول** ايضا ان غرضنا لشارح ليس الا ذكر وجه الافتتاح هذه الآية
والتيمن دليل تامر له لا توجيه الافتتاح هذه دون غيره حتى يقدم حصول التيمن بغير هذه الآية في الاستدلال والتجاسر **اقول**
ايضا عطفت الدليل الثاني على الاول ليس بعد محاط تام الاستدلال بل قبله فالدليل مجموع ما ذكره هو التيمن مع كونه دليلا على
فليس هناك دليلان بل دليل واحد فقلت في الحاجة الى ذكر التيمن لاستقلال حديث الدليل في تمام الاستدلال قلت هو لكنه
خاصة يحصل ذلك زيادة قوة الوجه الثاني من وجه الامراء ان التيمن لا يصح دليلا للافتتاح بهذه الآية بل الآية اخرى ايضا
فان التيمن يحصل بذكر الآية اية آية كانت في أي موضع كان وان كان في وسط الكتاب فلا يكون مجرد التيمن باعتبار الافتتاح بها **والرابع**
مل ما **اقول** ان المراد به التيمن في الافتتاح كما يقتضيه سوق الكلام ويمكن ان يجاب عنه بالطريق الرابع من اجوبة الوجه الاول
الوجه الثالث ان التيمن كما يحصل بالآية يحصل بالكلام النبوي ايضا فلو اورد احدنا في مثل الموضوع لكفى في التيمن **والرابع**
على ما **اقول** ان التيمن بالآية اقوى فاخترنا اخرى عملا انه لم يوجد حديث واحد قال على فاضل الموضوع والغسل والتيمن
وغير ذلك ما دللت عليه هذه الآية فلان اختارها ليكون كالمؤدية المسألة الآية مع حصول الاختصار **قوله** وان
الدليل على هذا دليل ثان للافتتاح بهذه الآية ودفع آخر له دخل مقداره وتقريره على نبط القياس وقد غفل عنه الناظر
في هذا المقام ان هذه الآية دليل لما ياتي من الاحكام والدليل اصل الحكم وهو فرع فينتج ان هذه الآية مقدمة على الحكم بالترتبة
والتكملة فوجه ثم ضم هذا مع قوله والاصل مقدم على الفرع بالترتبة فينتج ان هذه الآية مقدمة على الحكم بالترتبة
ثم ضم معه مقدمة طويحي ان كل ما يكون مقدا على الشيء رتبة ينبغي ان يقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبيعي فيحصل
من ذلك ان هذه الآية ينبغي ان يقدم على الحكم وهو المطلوب ومن ثم قرأ الكلام بان كتاب الله دليل الاحكام يستنبط منه
المسائل الشرعية والدليل اصل والاصل مقدم فكان لا نسب ان يذكر قبل الفرع ولا يخفى عليك ما فيه فانه انما يفيد تقديم
مطلق كتاب الله تعالى على الاحكام لا تقديم هذه الآية بخصوصها على ما هو المطلوب ما لم يضم اليه انها دليل للاحكام كما ذكرنا
ومر في هذا المقام وجوه متماثلها لو كان كما ذكره لما صح تقديم المدعى على الدليل مع اننا شافهم وتقديم الدليل قل قليل وجوابه
على ما اوردوه القاضل لا سيما في غيرهم وغيره ان المدعى لا يقدم على الدليل صلا وانما يقدم بحيث يقدم بقوى المدعى ولا حكم
ومنه ان قول المصنف في ديباجة المتن خلافا عن دلائله يقتضي عوارضه عن الدلائل كقيد تعرضه عن ايراد الدلائل
وجوابه على ما ذكره اخي جلي وغيره ان كلامه محمول على دفع الامحاجات العقل فلا ياتي في الامحاجات العقلية **والرابع** ما
قد كرر بعض الدلائل في آية بناء على ان في حيز العلم لم يندرج **اقول** ويمكن ان يجاب عنه بان مقصوده خلوه من

في قوله
والتيمن دليل تامر له لا توجيه الافتتاح هذه دون غيره حتى يقدم حصول التيمن بغير هذه الآية في الاستدلال والتجاسر

في

في

والحكمة هي العلم بما هو مفيد من العلم بالضرورة فبما كانت الآلية دالة

بأنه لا خلاف على من قبله من أن العلم بالضرورة هو العلم بالضرورة فبما كانت الآلية دالة
 من أن العلم بالضرورة هو العلم بالضرورة فبما كانت الآلية دالة
 سأفرض أن العلم بالضرورة هو العلم بالضرورة فبما كانت الآلية دالة
 كما أن العلم بالضرورة هو العلم بالضرورة فبما كانت الآلية دالة
 مقدم على سائر مسائل الكتاب والمستلزم للمستلزم للشيء مستلزم للشيء فتكون أصالة الدليل مستلزمة
 لتقديره على سائر مسائل الكتاب وما معنى الافتتاحية هذا فتنبئ الملازمة قلت تقديره على الدليل على ما يستلزم تقديره
 على سائر مسائل الكتاب ولو لم يكن تقديم المدعى عليها اتفاقاً وأما إذا كان اتفاقاً يكون تقديره أيضاً اتفاقاً فإن قلت
 تقديره الطولية على الصلوة والصلوة على سائر العبادات وتقدّم العبادات على سائر العبادات كلها مشتملة على الدليل
 فلا يكون تقديم المدعى على سائر مسائل الكتاب اتفاقاً قلت هذا الدليل لا يستلزم وجوب التقديم انتهى كلامه لمخصراً
 وجوابه على ما أقول بوجهين أحدهما أن المدعى هو الافتتاحية أيضاً في أي بالنسبة إلى المدعى لا الافتتاحية بالنسبة إلى السائل
 المسائل وكون الدليل صلاحيّاً دليلاً لهذا المدعى كما لا يخفى وثانيهما أنه ما زاد من كون تقديم المدعى على سائر مسائل
 الكتاب اتفاقاً أن أراد به أنه لا سبب له بل هو محض البحث والاتفاق فقوليس بضمهم وكيف وفي ترتيب المسائل على الوجه
 المذكور في المتن مناسبات ووجوب شئ وإن أراد به أنه لا سبب له لزومياً يستوجب لزوم هذا الترتيب فهو مسلم لكنه
 غير مفيد فإن ترتيبات المصنفين لا تكون بالموجبات الملزمة بل بالناسبات المرجحة حتى لو عكست عكست قوله والحكم
 فرعه أصول في اللغة ما يثبت عليه الشيء من حيث أنه يثبت عليه والفرع ما يثبت على الشيء من حيث أنه يثبت عليه
 والابتداء قد يكون حسيّاً كما ابتداء السقف على الجدران وقد يكون عقليّاً ومنه ترتب الحكم على دليله كذا في التلويح
 وفيه تفصيل مذكور فيه إن اشتهت فأرجع إليه قوله بالترتبة المشهور بين المجتهدين أن التقديم على أقسام خمسة
 أحدها التقديم بالزمان وهو أن يكون المتقدم بحيث يمتنع اجتماعه مع المتأخر اجتماعاً دائماً وثانيها التقديم بالشرف
 كتقديم بعض الأصحاب على بعضهم وثالثها التقديم بالرتبة وهو أن يعتبر القرب والبعد بالنسبة إلى حد معين كتقديم
 الأول بالنسبة إلى الحروب وتلويح التقديم بالعلوية وهو تقديم العلة التامة على المعلول وخصامها التقديم بالطبيعة
 بأن يكون المتقدم بحيث لا يوجد المتأخر إلا هو معه أو قبله وقد يمكن أن يوجد المتأخر ولا يوجد المتقدم كتقديم العلم
 الناقصة على المعلول ومن المعلوم أن تقدم الدليل على المحكوم ليس إلا من القسم الخامس أي التقديم بالطبيعة لا بالرتبة
 كما ذكره الشافعي ولأنه أسرع ناظر وكلامه بقوله أي بالطبيعة فاشترط أن يكون في عبارة مسأحة حيث ذكر بالترتبة واد
 بالطبيعة قوله فاشترط في توجيه الفاء الداخلة على فرض الموضوع وإيراد الخبر والتأخير في الذكر ولهذا الكلام
 محمول ثلاثة أحدها أنه يريد أنها كانت الآية دالة على فرضية الأمور الأربعة فيكون المدعى أن الأمور الأربعة التي
 سيذكرها المصنف فروض وكل هذا يكون فرض الموضوع خبراً مقدماً وأوجه في تقديمه هي أن يعلم الناظر في ابتداء
 أنه شروع في الفرائض وثانيها أن معناه لما كانت الآية دالة على فرائض الموضوع بمعنى أن الفرض هو الأمور المذكورة
 على وجه فصله المصنف لأجل وجه ذهب إليه الشافعي ومالك ومروى هشام عن حماد وثالثها لما كانت الآية دالة

ما كان

على فرائض الوضوء

على فرائض الوضوء مع من لها الرخصة لا سبب لها ذهب إليه الشافعي أي ما كان فصاحداً كمن المصنوع بعدا لتمام يكون من
الأحكام المستنبطة من الآية فيصير إدخال الماء التعقيب عليه أي الدلالة على أن ما بعد ما مضى ما مضى كما مضى
فأولها وكل قسم وهذا يدل على أن مجرد دلالة الآية على فرائض الوضوء لا يستدعي دخول الماء التعقيب فإن قلت
لو كانت الفاء للتعقيب لكانت على أن لا يكون السنتن والمستحبات التي سبقت لها أيضاً مستفادة من الآية
بناء على أن الظاهر أن قوله وسنته وقوله مستحبته معطوف على قول الوضوء قلت كون الظاهر ما ذكره من غير أن هو معطوف
على قوله ففرض الوضوء مع الفاء فلا يلزم كون السنتن والمستحبات أحكاماً مالا لآية ولا يبعد أن يجعل قوله لتمام دلالة
على فرائض الوضوء إشارة إلى أن قوله وسنته وما قبله معطوف على مجموع الدعوى والدليل أي الآية لا على الدعوى
فقط وحيث ينقطع عرق البراءة فإن قلت لو كانت لفاء التعقيب لزمن أن يكون مسحة ريم الرأس والحية أيضاً مسدولاً
للاية مع أنه لا دلالة لها على الثاني أصلاً ولا يدل على تقدير الريم بل يطلق المسح قلت فرضية مسحة ريم الرأس
وريم الحية عند من قال بها مستنبطة من الآية كما سيجي تحقيقه فكانت الآية دالة عليه وإن لم تكن صريحة بل
استدبائية **قوله** على فرائض الوضوء بالضم اسم لما يتوضأه من الماء وبالضم مصدر من الوضوء بمعنى
الحسن وهو في الشرع جعل سائر الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس كلها في المغرب وغيره والفرائض جمع فرضية وهو
والفرض في اللغة يأتي بمعنى القطع يقال فرض الحياط الثوبى قطعه ولعنى الجزء يقال فرض القوس الحجر الذي فيه الثوب
ولعنى التقدير قال الله تعالى فصنع ما فرضت أي قدرته ولعنى التفضيل قال الله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها
أي فضلناها ولعنى البيان قال الله تعالى قد فرض الله لكم حلة أي ما لكم إيماناً كما كفراناً أي ما أنكم ولعنى الحد قال الله
تعالى لا تخذن من عباده نصيباً مفرضاً أي محذوراً ولعنى التحريم قال الله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها على أن
تتبدل الضاد أي حررها ولعنى العطية يقال فرضت الرجل عطيةً ولعنى الكبر يقال فرضت لمقرئ أي كبرت وطلعت
قال السمن ومنه قوله تعالى لا فرض ولا بكر ولعنى العظمة يقال فلان فرضى رئيساً كذا في الصحاح وغيره وذكر في التلويح
أن المشهور أن الفرض حقيقة في القطع لغز لا يحجب شرعاً وهبلاً لأصوليون إلى أن الفرض حقيقة في التقدير بدليل استعماله
فيه شرعاً يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها ومنه الفرائض للسحام المقدرة بما في غيره انتهى واختلفت عباراتهم
في تفسير الفرض عافياً هو ما ثبت بدليل قطعي وهو محذور وبأنه يشمل بعض المندوبات والثابتة بالقطعي وقيل هو ما
على تركه وفيه أنه قد أورد على تركه الواجب بل على تركه السن أيضاً وقيل هو ما يميز تاركه شرعاً وفيه ما في سابقه والصحيح
في تعريفه ما في تحرير الأصول وغيره أنه ما لم يفعله بدليل قطع وقد يورج عليه مسحة ريم الرأس فإنه فرض وليس ثابتاً بدليل
قطع وأجاب عنه في العناية وغيره بأنه ثابت بدليل قطع بناء على أن الآية محمولة في حق المقدرة والتحقيق الحد بثبوتها لا
ماله وما عليه وعرفه في الكافي بما يفوت الجواز ففته وفيه أنه لا يصدق إلا على الفرض الذي وقع جزء لفعل كلف الوضوء
ولا يصدق على سواه كالصوم مثلاً والحق أن هذا تفسير الركن والفرض عنه وذكر الأصوليون أن حكم الفرض ليعاقب
تاركه بالذات ويكفره جاحداً واعترض عليهم بوجهين أحدهما أن العقاب ليس بمقتضى إرجاء العقوبة تعالى وأجابوا عن الثاني
المراد استحقاق العقاب بالذات وإن لم يوجد وثانيهما أن مسحة ريم الرأس فرض على ما اتفقت عليه حملاتهم مع أنه لا يوجب

على فرائض الوضوء مع من لها الرخصة لا سبب لها ذهب إليه الشافعي أي ما كان فصاحداً كمن المصنوع بعدا لتمام يكون من
الأحكام المستنبطة من الآية فيصير إدخال الماء التعقيب عليه أي الدلالة على أن ما بعد ما مضى ما مضى كما مضى
فأولها وكل قسم وهذا يدل على أن مجرد دلالة الآية على فرائض الوضوء لا يستدعي دخول الماء التعقيب فإن قلت
لو كانت الفاء للتعقيب لكانت على أن لا يكون السنتن والمستحبات التي سبقت لها أيضاً مستفادة من الآية
بناء على أن الظاهر أن قوله وسنته وقوله مستحبته معطوف على قول الوضوء قلت كون الظاهر ما ذكره من غير أن هو معطوف
على قوله ففرض الوضوء مع الفاء فلا يلزم كون السنتن والمستحبات أحكاماً مالا لآية ولا يبعد أن يجعل قوله لتمام دلالة
على فرائض الوضوء إشارة إلى أن قوله وسنته وما قبله معطوف على مجموع الدعوى والدليل أي الآية لا على الدعوى
فقط وحيث ينقطع عرق البراءة فإن قلت لو كانت لفاء التعقيب لزمن أن يكون مسحة ريم الرأس والحية أيضاً مسدولاً
للاية مع أنه لا دلالة لها على الثاني أصلاً ولا يدل على تقدير الريم بل يطلق المسح قلت فرضية مسحة ريم الرأس
وريم الحية عند من قال بها مستنبطة من الآية كما سيجي تحقيقه فكانت الآية دالة عليه وإن لم تكن صريحة بل
استدبائية **قوله** على فرائض الوضوء بالضم اسم لما يتوضأه من الماء وبالضم مصدر من الوضوء بمعنى
الحسن وهو في الشرع جعل سائر الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس كلها في المغرب وغيره والفرائض جمع فرضية وهو
والفرض في اللغة يأتي بمعنى القطع يقال فرض الحياط الثوبى قطعه ولعنى الجزء يقال فرض القوس الحجر الذي فيه الثوب
ولعنى التقدير قال الله تعالى فصنع ما فرضت أي قدرته ولعنى التفضيل قال الله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها
أي فضلناها ولعنى البيان قال الله تعالى قد فرض الله لكم حلة أي ما لكم إيماناً كما كفراناً أي ما أنكم ولعنى الحد قال الله
تعالى لا تخذن من عباده نصيباً مفرضاً أي محذوراً ولعنى التحريم قال الله تعالى سورة أنزلناها وفرضناها على أن
تتبدل الضاد أي حررها ولعنى العطية يقال فرضت الرجل عطيةً ولعنى الكبر يقال فرضت لمقرئ أي كبرت وطلعت
قال السمن ومنه قوله تعالى لا فرض ولا بكر ولعنى العظمة يقال فلان فرضى رئيساً كذا في الصحاح وغيره وذكر في التلويح
أن المشهور أن الفرض حقيقة في القطع لغز لا يحجب شرعاً وهبلاً لأصوليون إلى أن الفرض حقيقة في التقدير بدليل استعماله
فيه شرعاً يقال فرض القاضي النفقة أي قدرها ومنه الفرائض للسحام المقدرة بما في غيره انتهى واختلفت عباراتهم
في تفسير الفرض عافياً هو ما ثبت بدليل قطعي وهو محذور وبأنه يشمل بعض المندوبات والثابتة بالقطعي وقيل هو ما
على تركه وفيه أنه قد أورد على تركه الواجب بل على تركه السن أيضاً وقيل هو ما يميز تاركه شرعاً وفيه ما في سابقه والصحيح
في تعريفه ما في تحرير الأصول وغيره أنه ما لم يفعله بدليل قطع وقد يورج عليه مسحة ريم الرأس فإنه فرض وليس ثابتاً بدليل
قطع وأجاب عنه في العناية وغيره بأنه ثابت بدليل قطع بناء على أن الآية محمولة في حق المقدرة والتحقيق الحد بثبوتها لا
ماله وما عليه وعرفه في الكافي بما يفوت الجواز ففته وفيه أنه لا يصدق إلا على الفرض الذي وقع جزء لفعل كلف الوضوء
ولا يصدق على سواه كالصوم مثلاً والحق أن هذا تفسير الركن والفرض عنه وذكر الأصوليون أن حكم الفرض ليعاقب
تاركه بالذات ويكفره جاحداً واعترض عليهم بوجهين أحدهما أن العقاب ليس بمقتضى إرجاء العقوبة تعالى وأجابوا عن الثاني
المراد استحقاق العقاب بالذات وإن لم يوجد وثانيهما أن مسحة ريم الرأس فرض على ما اتفقت عليه حملاتهم مع أنه لا يوجب

باب عمل فاء التعقيب

كما انما هي في معنى الواجب عنه بمعنى أحدها ما في التولية فانه ينبغي ان يكون الفرض في مقدار المسح يعني الواجب
لا في مقدار في معنى اللزوم وأوجه عليه انه مخالف لما انفرد عليه الأصحاب من انه لا واجب في الوضوء وقد يدعى بان الماء
وقد عليه لا نقاش الواجب الذي لا يفوت الجواز يفوته بل يحصل بتركه نقصان التكليف من باب الواجب الذي يفوت
الجواز يفوته كما في الجواز في المعنى الثاني لا يكون مؤل وموجب في قل وموجب في استيعاب معناه في معنى مشابهة
قوة ترقيم التعقيب من الجانبين ألا ترى ان أهل البلد عزم يكفر جاعهم أنهم أنكروا ما دل عليه الدليل القطعي في نظرها إلى
لنا ويلعبهم وقالوا ما في الجواز هو الظاهر من كونه في الفرض ولا حصول الفرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطع في
العمل بحيث يفوت الجواز بتركه كالقضاء في مسح الرأس من قبيل الثاني واصل المسح الأول وعند الإطلاق اما ينصرف إلى الأول
لكماله وهو الذي يكفر جاحدا لا الثاني والفرق بين الظن في معنى القطع وبين الظن الواجب اصطلاحا هو وصل المقام التقرن
وعبارا أخرى الفرض على قسمين فرض على وفرض على فالأول ما ثبت لزومه بالدليل القطعي من غير تأويل وادخال ظن
كاصل مسح الرأس والثاني ما فوت العصى بفواته كالقضاء لا احتجنا في الفرض فلا يكفر جاحدا وقال ملا خسر وفي
مرآة الأصول شرحه مرارة الوصول الفرض لا زعلا ولا على أي يلزم عقدا حقيقته والعمل بوجبه لثبوته بدليل قطعي فيكفر
منكره بالقول ولا اعتقاد ويكفر مستحقة أيضا لأن الاستحسان شرعي يقيني بوجبه لا كراهته دليل لا كراهته فيفسد تركه
بلاعد كراهه والنسيان وقد يطلق الفرض على ما ثبت بدليل قطعي على ما يفوت الجواز يفوته يسمى في ضاملا كما هو عند
أب حنيفة حتى يمنع تذكره من الفجر كترك العشاء وكقضاء الرمي في المسح فاذ لم يثبت بدليل قطعي فلا يكفر منكره بل يفسد ان
استحسان لان كان مؤلا انتهى كلامه **أقول** ظاهر كلامه ككلام صاحب الجواز بشرط ان بين معنى الفرض تباين وكلام
غيره ما يدل على العموم والمخصوص وهو الوجه **قوله** ادخل فاء التعقيب هذا هو محتاجا صاحب لعناية وغاية الدنيا
ومن تبعها من شراح الهادية قال استاذ الاستاذ في حواشيه قال الحسن المحلي يعني ان هذه الفاء الداخلة على الحكم
على معنى ان ما بعد ما ثبت لما قبلها حكمه وهذا لان الفاء تدخل على الحكم لما انه يعقب العلامة المحقق في قولك ضرب
فأوجع وأطعم فاشبع ويرد عليه ان الآية لا تفيد مسح الرأس والتحية وغسل الوجه بالتفصيل المذكور في المتن فلا بد
ما بعد ما قبلها أو سنة الوضوء المعطوفة على الفرض لا يدل عليه الآية ايضا لخلاف قولك ضرب فأوجع في ذلك وثلاث
عند صدق والضرب ضروري الوجود لله لا ان يقال ان قوله يثبت ما بعد ما قبلها لا يفيد لا يجب لكل من ليس
معناه فان كل ما بعد ما قبله القيود يثبت لما قبلها بل ثبوت بعض ما بعد ما قبله قطعه النظر عن القيود المعتدلة في المتن
يكفي فيمكن ان يقال قوله وسنة معطوف على فرض الوضوء لا ان يكون معطوف على فرض الوضوء ويكون تحت الفاء كونه
التوجيه وان كان مخالفا للظاهر لكان مقبول عند الطبع السليم انتهى كلامه **أقول** ما نسب إلى الحسن المحلي هو عبارة
ذخيرة العقبي وهو يوسعت بن جنيد المعروف بأخ **قوله** لا الحسن المحلي صاحب حواشي التلويح والمطول وشرح المواضع
وغيرها وقد اشتهر يوسعت بأحسن لكثير من علماء عصره ومن قبله فظنوا ان ذخيرة العقبي الحسن المحلي حتى ان
الوالد الحارثي الاستاذ القدام قد دخله الله دال للمسلم ايضا فنقل بعض عبارات ذخيرة العقبي في القول لفأصل في مسحة
الظهر المختل ونسبته إلى الحسن مع انه ليس كذلك كما يظهر لمن طالع كتاب اعلام الأعيان في طبقات أئمة النجاشية

في قوله يغتسل من الوضوء

للكسوف وغيره فليت فيه وما ذكره بقوله يغتسل من الوضوء غسل الوجه على التفصيل لما ذكره
 وان اذن عليه الآية صرحا بالآية مستنبطة من الآية عند صاحبنا قطعاً فجمع التعقيب بالنسبة اليها ايصافاً وذكره في الجمع
 عنه بقوله اللهم اني استنكت عن رجلي العبارة كما لا يخفى على من يفهم الاشياء وذهب صاحبنا للآية الى ان الغاء ههنا
 للتفسير فانه لما كان في الآية ذكر الغسل المشروط بالآية فافهم ان الغسل لا يوجب الاغسل لهداء الحج فغوى في جواز ههنا
 الغاء للنتيجة وهو ان يكون الكلام الواقع بعد ما نتيجته لما قبلها وقال العيني في البناء لم يذكر اكثر اهل اللغة الغاء للنتيجة هو الظاهر
 انه اصطلاح انتهى **قول** فاء النتيجة هو الغاء الجماعي الذي ذكره علماء النسخ فان النتيجة تقترب على الدليل كما جاء امره
 ومنهم من قال ان الغاء ههنا للسببية والتأخر الزم وهو يرجع الى الحمل للذات قبله ولا يخفى على المصنف ان الاولى ههنا هو جعل
 الغاء للتفصيل كما اختار صاحبنا وصاحب النهاية فانه حال عن الكدورات والتصفيات التي تنم في جعلها للتفصيل والنتيجة
 وعندنا على محل آخر هو جعلها تعليلية لقوله قال الله تعالى والغرض انه لما كان فرض الوضوء كذا وكذا فاذن لك قال الله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا هذه الغرائض انما ثبتت بهذه الآية لقوله تعالى هذا على ما في الروايات
 وليس الامر على العكس قللت قد عرفت ان فرائض الوضوء وصفتها قد ثبتت قبل نزول هذه الآية بتعليم جبريل قبل الحجته حين فرضت
 الصلاة وهذه الآية مدنية فخصم تعديل نزول هذه الآية بثبوت هذه الغرائض لما ثبتت فرائض الوضوء كذا وكذا
 فلا يلزمها ولا يثبتها قال الله تعالى ذلك فافهم فانه دقيق **قوله** في قوله قد يقال لا دخل انما يتعدى بعلى لابقى ويجوز ان
 بان الشارح كثيراً ما يتسامح في صلات الافعال كما يظهر من طائفة تنقيح وهذا هو عادة المشايخ فانهم ينظرون الى المعاني لا الى
 المقصود الاقصى ولا يبالون بالتسامح في عبارات **قول** لا يراود الجواب كلاماً ما ينبغي ان لا يعنى اليهما فان الشارح لو اورد
 ههنا على الفساد المعنى لانه يؤدي ان الغاء داخلة على قوله ففرض الوضوء فيلزم دخول الغاء على الغاء فاذن لك اورد في
 الدال على الجزئية فيفيد ان الغاء التعقيبية جزء من قوله ففرض الوضوء وهو صحيح **قال** ففرض الوضوء الاضاحية
 ان تكون بياينة فالمعنى الوضوء الذي هو فرض وكذا شبه اليأس زادة في شرح النفاية بانه لا يلايه قوله وسنته
 ومستحبه ونافقه وعرضه ان الاضاحية في هذه الاقوال لا يمكن ان تكون بياينة والظاهر تطابق المعطوفات بالخط
 وايضاً يخبر به انه يفهم منه ان ما ذكر من غسل الاعضاء الثلاثة ومسم الرابعية حقيقة الوضوء الفرض لا الرضوء السنة
 والمستحب كالوضوء على الوضوء ونحوه بناء على انه لا بد للتعقيبية بالفرض من فائدة معناه ليس كذلك فان جميع اصناف
 الوضوء متحدة في ما ذكره ويحمد يعاين ان اللام في الوضوء للاستعراض وهو الاصل عند عدم العهد فيتحمل ان تكون الامة
 اي الفرض الوضوء وهو الوجه وتحتمل ان تكون بمعنى في اي المفروض في الوضوء هو غسل الاعضاء الثلاثة ومسم الرأس
 وريب الحية وهذا من قبيل قوله تعالى بل كم المبلل النهار وقال العيني في البناء قد انكر بعضهم هذه الاضافة وهو غير
 ولكن الأكثر على ان تكون الاضافة بمعنى اللام ومن كقولك غلام زيداً وخاتمة فضة اي غلام زيد وخاتمة من فضة انتهى المارد
 بالفرض ههنا لا يرد منه في الوضوء ولو ثبت بدليل على واما حمل الفرض على مقدار لا يحتمل الزيادة والنقصان بدليل لا شبهة
 فيه فيحمل فخره لان غسل الرجل ليس كذلك لان قراءة الجمل في المسح وقراءة التصب تحتل لعل على محل الجمل كما
 قال الفاضل النفاية في وعليه مشى الياسر في شرح النفاية وآية بعضهم بان في اضافة الفرض الى الوضوء اشارة الى

الحلول ان يكفينا ان ينزل ما بين العدا ولا يكون ولا يحل ما العدا على بناء على

وسمى في الصفة التي في التوضيح ان المناقش وقال حبيب بن الحسن في الطب عن السائب بن زيد قال ذهبت في حالي الى
 النخيل صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقلت يا رسول الله اني اكنى فم من ابي وحالي بالهبة ففروضا فترى من
 الخديت قال الشراخ من الماء المتعاط من اعضائه الشربة التي وتروى الخدي ويصير عن النخلة قال خرج علينا
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ياها جرة ففروضا لجمل الناس ياخذون من فضل وضوءه ففروضا في الجديت
 قال الشراخ اهل ما الذي بقي بعد فراغه من الوضوء او كانوا يتناولون ما سأل من اعضده وضوءه انتم قد اناوا على ذلك
 يدل على ان الوضوء في النوى انما هو في حال ما بين العدا والادخ في الوجه ان اهل اللغة فسر الوجه بما تقع به المدا
 والقد المذكور كذلك فيكون داخل في الوجه بالضرورة ولا في يوسف في نهاية البلى في الفسل فم قد صرحوا بان الفسل
 مقابل السخ فسر السخ بالاصابة فعد ان الفسل غير الاصابة سواء كان معه تقاطع او لا والوجه ان غايت لتفسير
 اللغة الفسل اخذ المعان عنهم لا الراي وفي غير القدر المذكور من الوجه ان الوجه بما تقع به الواجبة الكاملة والقد
 المذكور ليس كذلك والحوال عنه اننا نسلم اعتبار الواجبة الكاملة في حد الوجه كيف والحيان اللتان تحت الذقن
 من الوجه عندنا حتى لو وجد الشراخ فيما كان لواءا شرف قد راعاه لا تقع به الواجبة الكاملة تسليما ان المعبر في قوله
 هو الوجهية الكاملة كذا نقول لاشك ان المقادير المذكور قبل نكاح النخبة مما تقع به الواجبة الكاملة ويقتضيه اننا قاعد
 بناء على ما كان على ما كان وذكرهم من القدر المذكور عندنا في يوسف ايضا داخل في الوجه لكن غسلة سقط عنه
 بناء على ان البشرة تحت النخبة اذا لم يجب غسلها ولم يافها وراها اولي والحوال عنه من قيامها ان سقوط غسل
 ما تحت النخبة نحو وجهه عن كونه وجها لا يستلزم مع قيام مسح النخبة مقامه ولا كذلك ههنا **قوله** الحلوان قيل ضم
 الخاء ويعد للارامون نسبة الى حلوان بلدة كبيرة في الحوض عرض سواد العراق مايل الى الجبال **اقول** الصحيح ما ذكره ابن كوكا
 في الاحمال والسبعاني في الانساب انه بفقر الحاء وسكون اللام بعد ما آلت بعد ما هزمت نسبة الى بيع الحلوان وهكذا ذكره
 الذهبي في اعلام النبلاء ثم الحلوان ايضا بمعنى الخلاوة فنسبته الى بيع الحلوان على كل تقدير فان اباها كان يبيع الحلوان نقص
 عليه بهان الاسلام الزلجي في تعليم المتعلم وتوهم ان نسبة الى بلدة حلوان توهم فاسد وانما احتاج الشارح الى ذكر
 هذه النسبة ولم يطلق شمس لاية بناء على ان شمس لاية اذا اطلق فهم منه السرخسي كما قال الكفوي في اعلام الاخبار
 شمس لاية لقب جماعة من الفقهاء الكبار مثل الحلواني والسرخسي محمد بن عبد الستار الكرمي ومحمود الاول وجندي
 ويكرن محمد الزنجي وعند الاطلاق في كتبه لا يصح ان يرا به شمس لاية السرخسي ابو بكر بن محمد بن احمد بن سهل صا
 المبسوط وفي ما عداه مقيد بالاسم والنسبة او بما اكتفى لاية الحلواني وشمس لاية الكرمي وشمس لاية
 بكر بن محمد وشمس لاية محمود الاول وجندي وغيرهم انتهى كلامه عند ترجمة بكر بن محمد وقد ذكرنا ترجمة الشراخي الحلواني
 والكرد وغيرهم في مقدمته هذا الشرح فليتظروا **قوله** يكفيه اي في ظاهر المذهب كما في المحيط **قوله** ولا يجزئ
 اشكر من نقل الوصوب الى اغسله لا يخط عن درجة السنية كيف لا وهو المنقول من فعل صاحب الشرع صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم واصحابه ولم يتقل عنهم خلافة **قوله** بناء مفعول له لا ذكر ويمكن ان يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف
 اي بني بناء والعرض منه توجيه كلام الحلواني بان ما ذهب اليه ماخوذ من قول ابي يوسف وهو ان الفسل لا يشترط فيه

فان قيل قد قيل ان الوجهية الكاملة لا تكون الا في الوجهية الكاملة تسليما ان المعبر في قوله هو الوجهية الكاملة كذا نقول لاشك ان المقادير المذكور قبل نكاح النخبة مما تقع به الواجبة الكاملة ويقتضيه اننا قاعد بناء على ما كان على ما كان وذكرهم من القدر المذكور عندنا في يوسف ايضا داخل في الوجه لكن غسلة سقط عنه بناء على ان البشرة تحت النخبة اذا لم يجب غسلها ولم يافها وراها اولي والحوال عنه من قيامها ان سقوط غسل ما تحت النخبة نحو وجهه عن كونه وجها لا يستلزم مع قيام مسح النخبة مقامه ولا كذلك ههنا قوله الحلواني قيل ضم الخاء ويعد للارامون نسبة الى حلوان بلدة كبيرة في الحوض عرض سواد العراق مايل الى الجبال اقول الصحيح ما ذكره ابن كوكا في الاحمال والسبعاني في الانساب انه بفقر الحاء وسكون اللام بعد ما آلت بعد ما هزمت نسبة الى بيع الحلوان وهكذا ذكره الذهبي في اعلام النبلاء ثم الحلوان ايضا بمعنى الخلاوة فنسبته الى بيع الحلوان على كل تقدير فان اباها كان يبيع الحلوان نقص عليه بهان الاسلام الزلجي في تعليم المتعلم وتوهم ان نسبة الى بلدة حلوان توهم فاسد وانما احتاج الشارح الى ذكر هذه النسبة ولم يطلق شمس لاية بناء على ان شمس لاية اذا اطلق فهم منه السرخسي كما قال الكفوي في اعلام الاخبار شمس لاية لقب جماعة من الفقهاء الكبار مثل الحلواني والسرخسي محمد بن عبد الستار الكرمي ومحمود الاول وجندي ويكرن محمد الزنجي وعند الاطلاق في كتبه لا يصح ان يرا به شمس لاية السرخسي ابو بكر بن محمد بن احمد بن سهل صا المبسوط وفي ما عداه مقيد بالاسم والنسبة او بما اكتفى لاية الحلواني وشمس لاية الكرمي وشمس لاية بكر بن محمد وشمس لاية محمود الاول وجندي وغيرهم انتهى كلامه عند ترجمة بكر بن محمد وقد ذكرنا ترجمة الشراخي الحلواني والكرد وغيرهم في مقدمته هذا الشرح فليتظروا قوله يكفيه اي في ظاهر المذهب كما في المحيط قوله ولا يجزئ اشكر من نقل الوصوب الى اغسله لا يخط عن درجة السنية كيف لا وهو المنقول من فعل صاحب الشرع صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه ولم يتقل عنهم خلافة قوله بناء مفعول له لا ذكر ويمكن ان يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي بني بناء والعرض منه توجيه كلام الحلواني بان ما ذهب اليه ماخوذ من قول ابي يوسف وهو ان الفسل لا يشترط فيه

اذا اطلق شمس لاية يرا به السرخسي

ما روي عن ابي يوسف ان المصل اذا لم يجد ماء واعضاء وضوئه بالماء ولم يسئل الماء عن العضو جاز ان يمسح باليد
 التي لم يمسح بها كفاية ان يمسح باليد المضمومة فالجواب في قوله بكفاية اليد في المصنفين والادنى على هذا القول لا بد من غسل
 بوجه واحد ما كان على المروي عن ابي يوسف يقتضي ان يكفي يد واحدة من اعضاء الوضوء لا خصوصية لما بين المصنفين والادنى مع ان
 شمس الدين لا يميل على هذا المروي في ما سواه وتأكيدا من هذا البناء غير صحيح لان غسل القدمين لا بد ان يكون لا يجب عند ابي يوسف
 انما لا بد ليس بدخل في حلة الوجه كما نسبوا اليه بالفتنة عن واما ما لا بد سقط غسله وان كان داخل في الوجه كما عكس
 بعضهم فلا يصح اجزائه ما جرى عنه من كفاية اليد والقدمين المذكورين والشك ان الفاتلين يكون المقدار المذكور من اعضاء
 الوضوء كما في حنفية ومحمد ومن تبعهما لا يسئل بكفاية اليد والذي يسلمها كما يروي يوسف لا يقول بكونه من اعضاء الوضوء
 واجيب عن هذه الوجوه كلها ان المصنفين في المصنفين فاختار قولهما في حله من اعضاء الوجه وقوله بكفاية اليد في
 هذه المقدار بناء على حطه بتهمة عن سائر الاعضاء وتحقق المشقة في غسله ولا حرج فيه ويدل عليه كلام صاحب المحيط
 حيث قال لا يشترط الاكثر من اربعة اجزاء على وجوب غسل ما بين المصنفين والادنى لان فيه كلفة وموشقة فالاول ان يقال ان كفاية اليد المضمومة على
 ما روي عن ابي يوسف اتفق فاشد الى اربعة اجزاء المروي عن ابي يوسف في هذه المقدار والضرة ورفق المشقة واترض عليه بان لا يكون محجولاً عما جازت
 تبعيته لغيره لما ثبت في السؤل ان المجتهد لا يخفى له التقليد لغيره واجيب عنه بان هذا افتاه في المجتهد المطلق كالشافعي ومالك
 والشمس ليس كذلك انما نقله يوسف جلي عن استاذة **قول** ما روي عن ابي يوسف ظاهر يقتضي ان المصنفين لا بد من كفاية اليد المضمومة
 متطابقة على كل اختلاف بينهما في هذا المقام وهو شهدا بانه مذمومة **قوله** ان المصل آى من يريد ان يصل **قوله**
 وجهه فخصه بالذم مكرهه داخل في اعضاء الوضوء تنصيصا على محل موضع الخلاف **قوله** كما ذكره واقع اتفاق
 كما استتقت عليه من ان المصنفين لم يكن ماء يكفي **قوله** ولم يسئل الماء عن العضو قال الاول ان المصنفين لا بد من اربعة اجزاء
 وان سأل عن العضو من جزء الى جزء انتهى **اقول** ظاهر ذلك ان المصنفين لا بد من اربعة اجزاء من جزء الى جزء ايضا ليس
 بشرط عند **قوله** جاز قد عرفت انه غايات اللغة والعرف فافهم يعتبرون في الغسل امرار الماء واسأله وان ذلك
 لم يختره اكثر من اربعة اجزاء ولا غير هو بل شد ذلك واشترط ذلك ايضا قال النووي في تهذيبه لا ساء واللفظ صحيح
 الاغتسال جريان الماء على العضو فلا بد من جريانه واذا جرى كفاية ولا يشترط ذلك وامر باليد على العضو هذا مذموم
 ومذموم المحمور وقال مالك والشافعي يشترط امرار اليد ولو افاض الماء على العضو فجزئى لكن لم يكن يثبت عليه كونه كان
 على العضو اذ هو من اجزاء وان الشرط جريان الماء لا بقوته انتهى كلامه واخير ابن ابي شيبة عن الحسن ايضا في قوله تعالى
 فاغسلوا وجوهكم وايديكم قال ذلك الغسل هو الذي لا يخفى ان الرواية قد كثر نقلهم وضوء رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم واصحابه ولم يقلوا انه كان في الوضوء الغسل فقام الغسل بمدا في الآية ولا موجب فيه
 في الطهارة ولذا الرشد به جمهور العلماء واما ما ذهب مالك في دخول ما بين العذار والاذن فقال اصحابنا انه ليس
 بداخل عندنا كما هو المروي عن ابي يوسف لكن المذكور في بعض كتب مذموم كالمخ الوفيه وغيره انه داخل عندنا
 كما هو مذموم جمهور العلماء والشافعية وغيرهم **قوله** لكن قيل ان المصنفين لا بد من اربعة اجزاء من جزء الى جزء
 حواشيه لما كان يرد على ما روي عن ابي يوسف ان اليد بلا سيلان مسمو فلو ان تكون الاعضاء كلها مسموحة مع ان
 الله تعالى امر بالغسل والسهم قليل في تأويله انه انما خرج اتفق على المروي مع مذموم الطرفين فثبت انه لا بد

انفسا من العضو فمجرد الوجه وان يندى الذي يشتمل على حد الوجه من الاطراف الاربع
 في اوضحه من غسل الوجه على مسألة الماء مع التقاطير في غسل العين العذراء ولا بد ان ولا يلقى به كما ذهب اليه خشي
 فيعضو الشاح من اربعة النواويل اربعة اصباع اليه نفس اربعة وقيل بحري هذا التاويل في قول شمس اربعة اصباع
 لوجي هذا التاويل في قوله لكان قوله موافقا لما عليه اكثر شاحنا فلا يبقى في الشاح هذا خلفا انتهى كما ذكره الفاضل
 اخي جلي لتوجيه ذكر الشاح هذا التاويل بصيغة الجمل انه انما قال قيل شاحا لضعفه لان المذكر في المعتبرات ان
 التقاطير ليس بشيء عند ابي يوسف انتهى وهذا هو الفاضل الحروي بقوله القول فيه نظرا لانه ان المذكر في المعتبرات
 هو ان التقاطير ولو قطرة او قطرتين ليس بشيء عند ابي يوسف فليس كذلك وان ارد ان المذكر فيهما هو ان التقاطير ليس
 بشيء فهذا لا يجدي نفعاً لجواز ان يكون المراد التقاطير طريق التداوي لانه انتهى **اقول** في نظرية نظرية ان الحد هو الشق الاول
 وقوله ليس كذلك ينبغي عن قصور نظره في الكتب المعتمدة التي عبارة الذخيرة كما نقلنا سابقا فانه صريح في انه لو نظر قطرة
 ايضا يجوز عند ابي يوسف وهكذا في غيره من كتب المتقدمين والمتأخرين فمع هذا التصريح كيف يقضى هذا التاويل ولو سلمنا
 ان المذكر في عامة الكتب هو التقاطير قطرة كذا فهو على سبيل الاختلاف بينه وبينها ويفرغون عليه تفسيرات من
 المعلوم ان سيلان القطرة الواحدة كاف عندنا فاعلم ان عند ابي يوسف لا يشترط هذا ايضا فكيف يصح التاويل وانما
 ان هذا التاويل وان كان ضروريا ولا يلزم عليه عدم الفرق بين الغسل والمسهك لكنه غالف لما عليه عامة الكتب المعتمدة
قوله او قطران الظاهر انه لا حاجة اليه بعد ذكر القطرة لانه اذا خفي سيلان قطرة في محققه مع القطرين لاجل ان كان
 يقال فيه تنبيه على القطرتين مع عدم التلازم غير داخل في السيلان كما قال الفاضل الاسفاري **اقول** الظاهر
 انما ذكر القطرتين مع حروف التثنية لاختلاف العبارات في ذكره ذهب الى حنفية فظاهر عامة الكتب ان سيلان القطرة
 الواحدة كاف والمفهوم من عبارة الذخيرة في مسألة التوضي بالشربة انه لا بد عند من سيلان القطرتين فصاعدا **قوله**
 ولم يتدارك معناه لم يتابع القطرات ولم تزداد بحيث يلحق آخر القطرات اولها **قال** واسفل الذي معطوف على اذن
 وخارج عن الغيا كالمعطوف عليه والذين في فمحتين مجتمع العظير الذين هما مبتدأ الاسنان كذا في القاموس وتيقهم من
 زيادة الاسفل ان الذرق اخل في الوجه وقد ذكر في الذخيرة في فصل الشحاح ان الذرق من الوجه بارز اخل وانما الحيا
 فمن الوجه عندنا **قوله** فلترددوا الخ الفاء تفريعية او جزائية وقية اشارة الى ان قوله من الشعر بيان لحد الوجه لانه
 متعلق بالغسل كما مر وان كان المراد من قوله حد الوجه من كذا الى كذا بمعنى النهاية وجه هذه الاشارة انه اوضح الحد
 بلطف الجمع ومن المعلوم ان جمع الحد بمعنى الماهية ليس بمستقيم لتوحد حد الوجه فاعلم ان المراد به النهاية ولا يبعد ان
 يكون بمعنى الماهية ايضا وان كان ما ذكره المصنف من الغايات غارجة عن الوجه لان نهايات الشيء تكون خارجة عنه
 الاكثر قال ان قوله الى اذن وان كان مفردا لكن المقصود منه بيان جهة الاذن لئلي توحد الوجه من الاطراف الاربعة
 فانه فمع ما يقال ان المصطلح يذكر الاطراف الاربعة بل الثلاثة ثم اعلان هذا الحد للوجه مرفى في غير نهاية الاصول ولم يذكر
 حده بشيء في ظاهر الرواية وهو متحد صحيح لانه متحد بالشيء بما يبين عنه اللفظ لغة لان الوجه اسم لما يواجهه الانسان
 او ما يواجهه اليه في العادة والمواجهة تقع هذه الجملة فوجب غسله قبل نبات الشعر بعد نباته ليسقط غسل ما
 عند عامة العلماء كثيفا كان الشعر او خفيفا لان ما تحته خرج من ان يكون وجهه لانه لا يواجه اليه كذا في البياض

وقال في هذا الوجه من خصائص العلم إلى أسفل الذقن وإلى شحمي الأذنين لأن الواجب من شحمي الأذنين والوجه من شحمي
 منها الشحمي وأوجهه بوجهي الأذن وهذا الحد لا يستلزم الحجب لأنها تحت الذقن مع أنها من الوجه وتجب عنه
 بأنه ليس بحد الوجه مطلقاً بل هو الحد الذي لا يوجب غسله ولا يوجب الحجب عنه وهو الحد الذي لا يوجب الحجب عنه
 بوجهه مطلقاً ولا يوجب الحجب عنه ما لا يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 والوجه ثلاثي في هذا المعنى لا يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 الذقن والوجه في هذا المعنى لا يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 الاشتقاق من الوجه لا يقتضي في بعض أساليب الحجب به الواجبة إلا أن لا يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 لم يبين أساليب الحجب به الشدة بل هو حقيقة في الحجب أيضاً الذي هو حال من الدورية ومعنى الشدة الحجب به في الحجب
 في أصوله في بحث ما يتلوه الحقيقة والواجب أن الاشتقاق وإن لم يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 هو الحكم بالحجب به من مطلق اللفظ الذي لا يوجب الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 سمي به لوجهه من بين أساليب الحجب به من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه من الوجه التام فلا بد من الحجب عنه
 المسافة من غير ضرورة **فروغ** عن غسل شحمي الأذنين والواجب من شحمي الأذنين على أصل الذقن ولا يجب
 اتصاله بالمتاب الشعر لأن يكون قليلاً بحيث تبدل المتاب ولا يجب اتصاله بالمتاب الشعر لأن يكون قليلاً بحيث تبدل المتاب ولا يجب
 لا يضم العينين على الضم لا يغيره القدر لأن الرجل المتعبد لا يجب غسله استئصال من الذقن ولكن الوجه شعره من ذقن
 وشدهما حول الرأس وأرسلهما فإن أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن ولكن الوجه شعره من ذقن
 أو الشارب أو مسح لسانه ثم حلقه أو لم يظف فذلك لا تجب إعادة ولو كانت به قرحة فارتفع جلد هام أو انقرحة
 متصلة بالجلد لا الأطراف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلد لم يصل الماء إلى ما تحت الجلد جاز وضوء ذلك
 ما تحت الجلد غير ظاهر فلا يفترض غسله والخصاء أو الصباغ إذا قوض أو في أظفار عجميين أو طين أو أظفار ذلك
 اختلاف فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لأن ذلك لا يمنع وصول الماء إلى باطنه وأجمعوا على أن الذي لا يمنع
 تمام الغسل والوضوء لأنه يتولد من ذلك الموضوع وكذا الطعام بين أسنانه ولو كان على أعضائه قرحة نحو الدمل
 وعليها جلدة رقيقة فوضوء أو الماء على جلده لم يضره الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتها وصل جانت صلته ولو كان
 في أصبعه خاترة كان واسعاً لا يحتاج إلى تحريكه وإن كان ضيقاً لم يحركه سوى الحسن عن أبي حنيفة وأوسد عن
 أبي يوسف وعمران بن يحيى وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك هذا كله في فتاوى قاضيتان وتجب اتصال
 الماء إلى المائى وهو بغير اليد وقد ألهتة بعد ما قاف بعد ما يأم طرف العين المتصل بالأنف وفيه عشر أظفار ذكرها
 في لقا موسى وأما الشفة فياظر منها عند الانضمام فمن الوجه وما يترك عند الانضمام ليس منه وهو الصحيح **تجب**
 اتصال الماء إلى الذقن قبل نبات الشعر وأن زال شعره قدم رأسه بالحصل لا يوجب اتصال الماء إليه كما
 في الخالصة ولو توضع على جسده وأعضاءه وضوءه ثم فرغ أو ندم بآب لم يصل الماء تحتها جاز وضوءه
 وصلته لأن في فوائدها قاضى لنفسه ولو شهدت عينه فرصت يجب اتصال الماء تحت الرصان بقي خالصة بغض
 العين والأفلاك في البحر والرائق وفي حواشي مراقب لغيره الطحاوي لم يذكر في ما رأت حكم الشعر الذي بين الأذن

بالاعتناء أو يقال المراد أحد هاتين السبلين في فعل التوضي ما شاء وهو لا خلاف عليه في الآية أو يقال المراد أحد هاتين
 وجه يطلب له دليل على المراد في المبدأ على أن المراد هو الفصل من المسح اتفاق الجميع على أنه إذا غسل قد أدى فيه رأسه
 غير ملام فعمل القراءتين عليه أولى وأحسنها ما ذكره بعضهم أن المسح قد يستعمل في الفصل الخفيف يقال مسح على الطرف إذا
 توضأ قال أبو زيد والفارسى قطعفه على الرأس لا يفرق موضعه للزوم الجمع بين الحقيقة والجارح وسأخسها أنه بعد تسليم
 المعاصرة بين القراءتين وعدم إمكان العمل بهما ولو في حالتين تكون الآية من قبيل الجمل والمصير في بيانه إلى رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه وقد جاء البيان منهم في الفصل كما هو المفروض وقال القاضي الفاضل العامل الشيعي في شرحه
 للأربعين ما استدل للمتابعة من السنة فهو معارض في شأنه وقد مر بنا عن إيمان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما
 مضى الموضوع البيان في مسحه رجله وما نقلته عن ابن عباس يكن بهما أشهر عنه ونقلته في كتابكم أن مذهبه المسح
 وقد نقله الرازي وغيره عنه وأما حديث ابن عمر فروعا ويل للأعقاب من النار فقد التمس له لا على أنه صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم بفصل الأعقاب فلعلة كان النجاستها فان اعراب الحجاز أعقابهم بمشيه مع حفاظه كانت تمنع كثيرا و
 قلما تخلو عن نجاسة الدم وغيره وقد اشتهر عنهم كانوا يقولون على أعقابهم عيون أن البول علاج لهم فأنه صلى
 الله عليه وعلى آله وسلم لا يفرق بين الرجلين فلعلة كان لذلك ثم يقول أن الذين توضؤوا ومسحوا كما قرأ من أحكام
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفرق بينهما ولا شك أن الصحابة أعلموا ومنهم من فقهائنا وفقهائكم
 الأربعة بسن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لمشاهدتهم أفعاله وأقواله بغير واسطة خصوصا الأمور المتكررة
 كل يوم كالوضوء ولا يزال مسحه من أجله كما رأيتوه لم يكن من عند أنفسهم بل لا يعتقدون أنه من الموضوع لمشاهدتهم
 أو ما هم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فليس في هذا الحديث أنه خام عن المسح بل غاية
 تضمنه أمرهم بأعقابهم وتخصيصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالأعقاب وسكوته عما فعلوه من المسح بل يقر به
 عليه ظاهري ما قلنا من أن الأمر بفصل الأقدام لا إزالة النجاسة ليس له هذا الحديث عند التأمل لنا عليتنا
 بما أن الآية الكريمة كذلك وأما ما نقلته عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب قال نقل المتواتر عندنا عنه وعن الأئمة من
 رواه عنه مخالفة له وقد نقلتم في كتابكم أن الإمام أبي جعفر ولده الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام
 بما يقولان بالمسح ولا يزالان إنما كانا على شريعة جد ما انتهى كلامه **اقول** أي البقاء رحمة الله ورحمنا وتجاوزنا
 الله عن خطيتنا وخطيتنا ما ذكرت أن الاستدلال لنا معارض بمثله فإن اردت المشلية في القوة وكثرة الرواة فكلا
 فإن أكثر الصحابة الذين نقلوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ينقلوا أن الفصل لم ينقل واحد منهم
 المسح وإن اردت غير ذلك فلا يضرنا وما ذكرت من رواية الآية فهو على قدر رجحته لا يعارض ما نقله جمع من الصحابة
 وقد اقرطان الموضوع من الأمور المتكررة كل يوم فقل ظن أن المسح قد رآه وإن كان من الآية ولم يره غيره من الصحابة
 هذا شيء عجيب فأن قلت قد مر على الطحاوي عن زفاعة بن رافع أنه كان جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم فقال لا يتم صلوة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى في غسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه
 ورجليه إلى اللغين فهذا يدل صريحا على أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أيضا فهم من الآية المسح قل الكلام
 فيه كالكلام في الآية وما ادراك أن قوله ورجليه معطوف على الرأس بل هو معطوف على الوجه وإنما ذكر بعد المسح

يقبل الله تيسر المستون والمفروض ما ذكرت من اشتباه المسح عن ابن عباس لا يضركم ان يحرقوا الشبهات في هذا المقام ولا يروا
 من عند المسح لكن الصحيح من هذا هو الصلح وهو مصرح في فتح الباري وغيره وما ذكرت من تأويل حديث ويل الاغتصاب
 من النار فان اخذته بنحو من الرواية فقلنا ليطيان ولا في غير ذلك ولعل لا يقيد وقد ورد في بعض روايات هذا الحديث
 انه كان يجرى في عقالهم موضع لم يصبه الماء فاداه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويل الاغتصاب من النار فنادا
 صريح في انه لم يكن هذا الامر للنجاسة وما ذكرت من ان مسحهم لم يكن من عند انفسهم الخ فليس بصحيح لانه قد ورد في بعض
 الطرق ان الموجب المسح كان الجملة لاداء صلوة العصر لما عرضهم من تأخيرها والمرء قد يصدر منه في الجملة ما لا يكون
 في رايه وما قلت انه ليس في الحديث النسخ عن المسح الخ فحجب فعل النسخ منصرف في الصيغة الصرفة وهل هي يلزم من قوله
 ويل للاغتصاب من النار لو كان المسح كافيا لا يضرهم عدم اصابة الماء الى الاغتصاب فواجه هذا التشديد بما ذكرت من
 نقل المسح عن علي رضي الله عنه فعارض بمثله فان الثابت عندنا بالطرق الصحيحة انه كان يغسل ويقرأ الآية بالنصب كما قرأنا
 قلت قد روي عن علي رضي الله عنه في روضة ثرائق بما ذكر مسحه بوجهه ويديه ومسحه برأسه ورجليه وشعره
 فضله ما به قائما قلت لا تقيد هذه الرواية فان فيه ذكر مسح الوجه واليدين ايضا وانتم لا تقولون بذلك فما
 جواكم فوجوابنا والحق ان مسحه حيث نقل عنه محمول على الوضوء كما الفصح عنه ما روى احمد في مسنده عن عبد الله
 انه قال رأيته عليا دعا بما له ليتوضأ فقمس به مسحاً ومسح على ظهره قد ميه ثم قال هذا وضوء من لم يحدث ثم قال لو انا
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مسح على ظهره قد ميه رأيت ان بطونها احق ثم شرب فضل وضوءه قائماً
 وقال ابن الذين يزعمون انه لا ينبغي لاحد ان يشرب قائماً وترى من طريق آخر عن عبد خير ايضا قال دعا على يكون من ماء
 ثم قال ابن الذين يزعمون انهم يكرهون الشرب قائماً قال فاخذه فشرب قائماً ثم توضأ وضوء خفيفاً ومسح على غليه ثم
 قال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم للطاهر ما لم يحدث فان قلت قد روي الطحاوي عن عباد بن تميم
 عن عمار ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ ومسح على القدمين وان عروته كان يفعل ذلك قلت هذا ايضا
 لا يضرنا فان المسح قد يستعمل في الغسل الخفيف مع احتمال ان يكون ذلك بغير الحدوث كما ذكرت من قول ابن جعفر
 وولده فلعلمه لم تبلغها الاحاديث بالنقل او كونها علم لا ينافي في ذلك فان العلم بكل جزئ من جزئيات الدين ليس
 من شأن البشر هذا وقد استند بعض الشيعة بما ذكره ابن عربي في الفتوحات الملية حيث قال اما القراءة في ارجلكم
 بفتح اللام وكسرها من اجل العطف على المسح فاختضل وعلى المغسول فالفتح والغمر في اللام لا يخرج عن المسح
 لان هذه الواو قد تكون واو المعية واو المعية تنصب فتحة من يقول بالمسح في هذه الآية اقوى انتهى كلامه لمختصاً
 بنيه نظراً لانه كما ان قراءة الحجر تفي بظاهرها المسح ويأتى عليها الغسل كذلك قراءة الفقرة تفي بظاهرها فنفيد الغسل
 يتأتى ويلها تغيب المسح فكلتا القراءتين متساويتان في هذا الباب وقال الحلبي في غنية المستمل المشهور ان النصيب لعطف
 على وجهه كما والجور الصحيح ان الارجل معطوفة على الرأس في القراءتين ونفسها على الجمل وجهها على اللفظ لا متناً
 لعطف على المنصوب للفصل بين العاطف والمعطوف بمجلة اجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما بمفرق فضلاً عن الجملة في
 يسمع في القصير نحو ضربت زيداً ومرت بعرو ويثراً اما الجور كما يكون على قلة في النعت كقول هذا الحجر ضربت خدي
 وفي التوكيد واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمتنع الجاورة وقد اجتمع الصحابة على وجوب الغسل وهو مؤيد

مع المرقطين

بالأحاديث الصحيحة والاصح من جواز المسح عن القدمين من الشيعة في غسلهما وراجلهما بالرجل من وجوبهما
 معسولة انما هو منصوص وان كان الخطأ في بعض المتأخرين في ما فصلنا فاقبل قال مع المرقطين بما عايناهم الرقطين وكذا اللعين
 داخلان في غسل الرأس الذي لا يطحن باليد في سنة ما عاين جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا توضأ ادا بالمال على رقبته ويسمى ذكر الاختلاف في ذلك ما رواه المرقطين لا يجب غسله لقوله تعالى لا لم افترطوا
 غسل ما وراء الرقبة لما احتجوا الى هذه الفتاة وهذا متفق عليه كذا في الاختلاف في انه هل يستحب لك ام لا فاختار المحققون
 الاستحباب لما قد روي عن ابي هريرة انه كان يغسل ما وراء الرقبة وكذا عن ابن عمر لكن لم يكن ذلك لدخوله في القعدة المفروضة
 بل طلبا لزيادة الغيرة والتجمل في روى النسائي عن ابي حازم قال كنت غلما بومرية وهو يتوضأ للصلاة وكان يغسل يديه
 حتى يبلغ باطنيه فقلت يا ابا هريرة ما هذا الموضوع فقال يا بني فروخا انك ههنا ما توضأت هذا الموضوع سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تبلغ حليته المؤمن حيث يبلغ الموضوع ترى مسلما نحوه وقال المنذري في كتابه
 الترغيب والترهيب ورواه ابن خزيمة في صحيحه بنحو هذا الا انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
 الحلية مع ما وضع الطهور وقوله الحلية هو ما يحل به اهل الجنة من الاساور ونحوها انتهى في رواية احمد عن نعيم قال
 رقيت مع ابي هريرة ظهر السجدة عليه سراويل تحت قميصه فترعرع سراويله فتوضأ وغسل وجهه ويديه ورفع عضدته
 الموضوع وجلبه فرفع في ساقيه وقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان امتي يدعون يوم
 القيامة غرا محجلين من الموضوع فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليطبع وروى البخاري ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تمتد يدك عن غرا محجلين من انار الموضوع فمن استطاع منكم
 ان يطيل غرته فليطبع قال المنذري قد قيل ان قوله فمن استطاع الخ انها هو مخرج من كلام ابي هريرة موقوف عليه
 ذكره غير واحد من الحفاظ والله اعلم انتهى وفي فتح الباري ظاهره انه بقية من الحديث لكن رواه احمد من طريق فليطبع
 عن نعيم وفي آخره قال نعيم لا ادري قوله من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم ان قول ابي هريرة وكما ار
 هذه الجملة في رواية احمد عن روى هذا الحديث من الصحابة وهو عشرة ولا عن رواه عن ابي هريرة غير رواية نعيم
 هذا انتهى وقال ابن حجر للكن في شرحه المشكوك دعوى ان جملة فمن استطاع من كلام ابي هريرة فلا يسر غرته ولا تجمل يدها انه
 لم يصح ما يدل على الادراج والاصل عدمه اذ لو كان ثم ادراج لبينه ابو هريرة في طريق من الطرق واحتكاك لا يجدي بل لا بد
 من تحققه انتهى تعقبه القاري في الرواية بقوله هذا كلام من ليس عنده تحقق من اصطلاح المحققين من الحديثين و
 الاصوليين اما ولا فلا ان يكون قوله فمن استطاع من كلام ابي هريرة لا يلزم منه ان لا يسر غرته ولا تجمل فان استحبابه
 ما عاين قوله صلى الله عليه وسلم وعلى له وسليد عن غرا محجلين ويعلم طالته من حديث تبلغ الحلية من المؤمن حيث
 يبلغ الموضوع رواه الشيخان واما كانيا فلا ان حفاظ الحديث اذا قالوا في كلام احمد مخرج او موقوف وجب على الفقهاء
 اتباعهم بل اذا ترددوا انه موقوف او مرفوع فلا يصح جعله مرفوعا مجردا وبما عايناهم قالوا في قوله لبينه ابو هريرة غير صحيح
 اذ الكلام انه من قوله فكيف يبين انه قوله او قول غيره انما يبينه من بعده وكيف ترد من رواه بغير واسطة وهو
 نعيم انه من قوله موقوفا او مرفوعا ما يدل عليه من شذوذ وانفراد عن غيره عن ابي هريرة وعن سائر الطرق الواردة

٤

مع

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

نحو

الى حد المشرع الحكيم التي رويها الوعيد وابن ابي شيبة عن ابن عمر انه غسل اوله بالرفق واستاده حسن حتى افرغ الماء
فقد علمنا ان هذا هو العمل على استحباب الماء في الوضوء والرفق واللين فيه مع عدم العلم بالاعتناء بالماء في
الغسل والاستحباب من التطويل في التحجيل قليل لا يندرج في الوضوء وقد ثبت عن ابي هريرة رواية ورواها ابن عمر عن فضله اخبرنا
وابو عبيد ياسنا وحسن وقيل المستحب الزيادة في الغسل بالعضد والساق وقيل في ذلك وقال ابن بطال وطائفة من
المالكية لا يستحب الزيادة على الكعبين في الوضوء صلى الله عليه وعلى آله وسلم من زاد على هذا فقد اساء وظاهر كلامهم
معتز من وجوه رواية مسلم صحيحة في الاستحباب اما دعواهم انفاق العلماء على خلاف ما ذهبوا اليه من غير ضرورة بما
نقلنا عن ابن عمر وقد صرح باستحباب جماعة السلف واكثر الشافعية والخفية واما تأويلهم لطالة الموطوع بالذات
على الوضوء فمعتز بان الراوي ادري ما يروي كيف وقد صرح برفعه الى الشارع صلى الله عليه وعلى آله وسلم انتهى في
هجة الحافل كما صلى الله عليه وعلى آله وسلم يرفع في غسل أعضاء الوضوء وقال ان امتي يدعون يوم القيامة غلام غمر
الوضوء فمن استطاع منك ان يطيل غمرته وتجعله فليفعله الخرجه الشيخان والغفر غسل مقدما للراس مع الوجه ^{في} التحجيل
غسل بعض العضدين مع الذراعين وبعض المساكين مع الرجلين وغايته استحباب لعضد والساق انتهى قال ابن القيم في
فائفة اللعان اما فعل ابن هريج فهو شيء تأوله خاصة وخالفه فيه غيره وكانوا يذكرونه وهذه تلقب بسألة اطال الغمر
يا كنت الغرة في الوجه خاصة وقد اختلفت لفظة ما في ذلك وفيها روايتان عن احمد احمدا يستحب وهو قول ابن حنبل
والشافعي واختاره ابو البركات ابن تيمية وغيره والثانية لا تستحب وهو مذهب مالك واختاره شيخنا ابو العباس
فالمستحبون يحبون بمحدثي هريج انتم الغمر المحلون يوم القيامة من اثار الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل غمرته وتجعله
متفق عليه وكان الحلية تبلغ من المؤمن حيث يبلغ الوضوء وقال لنا فون للاستحباب قال رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ان الله حد حدا فلا تعتدوها والله سبحانه قد حد الحرفين والكتفين فلا ينبغي تعديهما وان لم يتقل
ذلك من نقل وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان ذلك اصل الوضوء فيكون ذريعة الى غسل الفخذ
والكتف ولا نه من الغلو وقد قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم اياكم والغلو في الدين واما الحديث فرواه عن ابي هريرة
نعم المحدث قد قال لا ادري قوله من استطاع منكم ان يطيل غمرته فليفعله من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
او من قول ابن هريج مروي ذلك عنه الامام احمد في السنن واما حديث الحلية فالحلية المزينة ما كان في عمله فاذا ما
لم يكن زينة انتهى كلامه **قلت** في كلامه انظار الاول في قوله فهو شيء تأوله خاصة فانه قد مر ان ابن عمر اضاف فعل ذلك
فاين الخصوصية والثاني في قوله وكانوا يذكرونه فان الابدان غير من الصحابة ينكره فهو محتاج الى سند وان اردت
بني فروع كانوا ينكرونه فلا اعتدوا باكتسابهم والثالث ان الحد والشرعية على قسمين احدهما حد والالزام وهي
المراد في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله حد حدا فلا تعتدوها ومنها قوله تعالى ثم اتوا الضياع الى الليل
وثانيها حد والترفية وهي ان الحد لا للالزام فلا يخرج التخيلا عن حد بل لليسر التسهيل فيجوز الاعتداء عنه لمن اراد الزيادة والرفق
بينهما يعرفون بالتمام بمعونة القرائن فاستدل الالزامين بالحد في المذکور ضعيف لاننا لا نسلم ان الحد في قوله تعالى
الى الحرفين والكتفين لا للالزام للترفية والرابع في قوله وانه لم يتقل الخ فانه قد مروي مسلم عن طريق عمارة عن نعيم بن عبد
المجمر قال رأيت ابا هريرة قوضا فغسل رجليه فاسبغ الوضوء ثم غسل يديه الى المرفقين حتى اشرع في العضد ثم يده الى الكتف حتى

وتحقيق قول

الظاهر أن المشاكر بصدح بيان استئصال زفر والدليل يكون أعم من الدعوى لا المساءلة والذنب المصادرة على المطلوب وثانيهما ما ورد في الفاضل لا يرى بقوله أن قلنا كانت الغاية والغاية تفصل الغسل والمرافق كما يشعر به ظاهر قوله لا يدخل المرافق في الكلبان في الغسل لأن الغاية لا تدخل تحت الغاية كما مرافق تحت الغسل بل يرد أن يكون المرافق جزء من الغسل وهذا ظاهر أن كانا لا يرد في المرافق كما يشعر به عبارة النجاشي فيقول معنى قوله لأن الغاية لا تدخل تحت الغاية لأن الغاية لا تدخل تحت حكم الغاية لا يصح قوله لأنها أن دخلت تحتها أي تحت حكمه لا يكون غاية له بل جزء منه وهو خلاف المفروض لأن المرافق جزء من الأيدي بالضرر ثم قلت كون المرافق غاية لا يرد أي أنها هو باعتبار الغسل فالمراد من قوله لأنها أن دخلت تحتها أي أنها أن دخلت تحت حكمه لا يكون غاية له باعتبار هذا الحكم بل جزء منه هذا الاعتبار وظاهر أن الضرر في التشبه يكون المرافق جزء من الأيدي ودخولها فيها كما عتبار الغسل لأن كانت جزء منها باعتبار الذات إذا تحققت هذا واستوثقت به فأقول فيه بحث لأن قوله وهو خلاف المفروض لأن كون الغاية جزء لا غاية خلاف المفروض لأن المفروض كونها غاية لا جزء محل الترخيص لأن المفروض مجر كونها غاية وأما أن لا يكون جزء فلا يجوز أن يكون غاية وجزء معاً لأن غاية الشيء ونوياً يتحاطب على الخارج من ذلك الشيء يبطل على الجزء الأخير منه كما هو ظاهر فالمرافق خلاف المفروض انتهى كلامه وقد يستدل بفرج أن وجوب غسل الرق والكعب متيقن ثابت بيقين ودخول الرق والكعب مشكوك فيه والأخذ بالمتيقن أولى وأجواب عنه أو أنا لا نسلم دخولهما مشكوك فيه فإن الغاية التي يكون من جنس صدر الكعب لا تدخل قطعاً في الغاية وثاني أن الأخذ في العبادات بالأحوط أولى بالأمتين كما لا يخفى والمشهور عند الأصوليين في الاستدلال من قبله تعارض الأشياء وتفرع من أشياء هذه الغاية قد تعارضت فإن بعض الغايات لا تدخل تحتها الصيام إلى السبيل وبعضها لا تدخل تحتها حفظ القرآن الآخر فوقع الشك في دخول هذه الغاية والشك لا يثبت به شيء وهذا التقرير من الوجوه الفاسدة عندنا فالتقول لا يخلو إما أن تكون تعلم أن هذه الغاية المتنازع فيها من أي جنس ولا تعلم فإن قلت أنا لا تعلم فقد اقترعت بحجوك ومن له علم حجة على من لم يعلم وإن قلت تعلم لم يبق الشك بقولك ففسد قولك بقولك قوله ونحو قولنا اختار من الغرض منه إثبات مذنباً وهو دخول المرافق في الغسل وإبطال مذنب زفر وحاصله أن عدم دخول الغاية في الغسل مطلقاً كما اختار من فرغ من الغاية على قسمين أحدهما أن تكون من جنس ما قبلها بحيث يتناولها أصلها لئلا تكون الغاية وهذه الغاية تدخل في حكم الغاية والآخر إما أن لا تكون كذلك ورح لا تدخل من المعلومات المتنازع فيها مع القليل الأول فتدخل الغاية فيه وقد يستدل لمذهبنا بوجه آخر كما عرفت وشدة على ما فصله ابن الهيثم في تحصيل الأصول وشرحه معها إلى أن في قوله تعالى إلى المرافق والكعبين بمعنى أو المعية وقدره أنه وما عليه ومنها ما ورد في أصله لمخطط وغيره من أن وجوب غسل المرافق للضرر في غسل اليد إذا لا يتم غسلها بدون غسل المرافق لثنا بك عظمي الذراع والعضد والبرص ملتصقاها والتمييز متمسك وقية أن هذا مبني على أن مقدمه الواجب وهو أن يريد بها أنها من الضرريات في الألبان بها وإن لم يتعلق به الشرع الشرعية كغسل بعض الرأس مع غسل الوجه فهو صحيح لأنه لا يتم التقريب لا يستلزم أن لا يكون وجوب غسل المرافق حكماً شرعياً بل حكماً اضطرراً كغسل الرأس مع الوجه وهو خلاف المقصود وإن أريد بها تتعلق الأمر بها فهو باطل على أن لا نسلم أنه لا يمكن تمام غسل اليد دون غسل المرافق لأنه لو وضع نحو شيء على الملتصق فكأنه قطعاً كما مر وقد يورح عليه بأنه يتعلق الأمر بغسل الذراع حتى يجب غسل لازمه بل إنما يتعلق الأمر بغسل اليد إلى المرافق وما قبلها

للمثبت دخوله لو بدخل جوف الدراع والعصاة لا تنقضان ايضاً وهو صحيح لان الامر بتدليله على غسل اليد وهو ما
الى المتكبر قيل لم استعمله واما الدراع فيجب جده من اليد الى السوامة كان من المتكبر ومن الايمان واليد
اليه لا يمكن بدون غسل الدراع ومنها انه قد روي البيهقي الدارقطني وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله
آله وسلم اذ اراد الماء على المرفقين فعلم منه دخوله ما وفيه انه ان ثبتت المراقبة اليدوية مع التزاحم احياناً لم يكن كون
غسل المرفقين سنة ولا يكون مستحباً ولا يثبت منه وجوبه كما هو المقصود ومنها ان الغاية في التحل ان تدخل تحت
ان لا تدخل فصارت محسلة في حق الدخول وقد وقع فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما ناله فوجب
دخوله وفيه ان اجمال الآية ممنوع فان غاية ما ذكره ان لا يدل على شيء من الدخول وعدمه وعدم دلالة
اللفظ على شيء لا يوجب الاجمال بل الذي يوجب الدلالة المشبهة في المردود ومنها ان الغاية قد تمت داخل تحت
السمكة الى راسها وقت لا تدخل نحوها تموا الصيام الى الليل فيمكن بدخولها كهنات احتياطاً لان الخروج عن
العهد تبيين فيه وفيه ان امر الاحتياط لا يقتضي العمل باليد في الاحتمال ولا يدل على انه حكم شرعي وهو
المقصود وقد يورد عليه بوجه آخر وهو ان الحكم اذا توقف على دليل لا يثبت مع جده واما الدخول فثبت
توقفه على ان يدل على الدخول ولا دليل عليه والاحتياط لا يقتضيه لانه عبارة عن العمل بالقوى الطبيعية
وهو فرع وجودهما متعارضين واذا ليس فليس وفيه نظراً لان حاصل الاستدلال ان الغاية قد براد
دخولها وقد لا يراد الآية محتملة لكل ما فعلت قد برادته لو ترك غسل المرفقين لم تترك الواجب
ولو غسل خرج عن العهد تبيين وهو صحيح لا شبهة فيه ومنها ان الدخول للاحتياط لا لما قبل لشبوت
الدخول وعدمه كثيراً ولو بر وعنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك غسل المرفقين فقامت قرينة قوية
من النص من حيث الظن فاجب الاحتياط وهذا ما اختاره ابن الهمام ثم خدشه بان هذا لا يترفع
لاهم لانهم يقولون بان غسل المرفقين فرض ومقتضى هذا التقدير وجوب ادخالهما في الغسل على ما
من ان الثابت بدليل ظني واجب **اقول** قد مر ان الفرض عند من يطلق على معنيين احدهما ما لا يوجب
قطعي وحكمه انه يكفر جاحداً وثانيهما ما يكون في قوته وان ثبت بدليل ظني وهذا القسم في الحقيقة من
اقسام الوجوب ولذا لا يكفر جاحداً والظاهر انهم لا يريدون حيث يقولون غسل المرفقين والكعبين
فرض المعنى الاول كيف ولو كان كذلك لزم تكفير من خالفهم ومنهم من يريدون به المعنى الثاني
ولعلك تتفطن من ههنا ان ما اشتهر عند المتأخرين من انه لا واجب في الموضوع غير صحيح فان الواجب ليس
الاما ثبت بدليل ظني ولا يكفر جاحداً ودخول المرفقين والكعبين لا يتوقف على مسح الراس بالرغم من هذا القليل
وقواعدهم تقتضي وجوب التسمية في اول الموضوع ايضاً وان صرحوا بسننها او استحبابها وقد فصلته
في احكام القطر في احكام البسملة فالتطاول ومنها ان لا ليست غاية للغسل حتى يلزم خروج ما بعد ما عذب
للاسقاط فغاية ما يلزم خروجه عن الاسقاط فيثبت دخوله في الغسل وتبيح ماله وما عليه عن قريب انشاء
الله تعالى ومنها ما اختاره صاحب المعجم من ان دخول المرفقين ثابت بالاجماع فقد قال الشافعي في الام لا يغسل خالفنا
في ايجاب دخول المرفقين في الموضوع وهذا منه حكاية للاجماع وقال العسقلاني في فتح الباري فعل هذا زفر محجوج

التي كانت الغاية بحيث لو لم تدخل في حكمها لكانت حلالاً لا حراماً
 بالقيام من قبله وقد كان من ذلك من أهل الظاهر وقد ثبت ذلك عن مالك ومروان وأما كل من حرمها من غير
 هذا الوجه فمما حرمه من قول الجهم لا لا حرمها الغاية ليس حكاية الأفعال الذي يكون غير محجوباً بقوله كانت
 الغاية إنما اختلفت عبارة في هذا المقام فبعضهم فخر الإسلام في صوله الأصل في الغاية أنها كانت قائمة بنفسها
 لم يدخل في الحكم مثل قول الجوليعت من هذا البستان إلى هذا البستان وقوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل لا
 أن يكون صدر الكلام يقع على الجملة فذكرها حرام لا خارجاً عما فيها فيجوز إخراج المطلق الاسم مثل ما قلنا في المرفق اشق
 وقس شراره البخاري في الكشف الغاية بنفسها بقوله بأن تكون موجودة قبل التكلم ولا تكون مقتضية في وجودها إلى
 الغاية انتهى فقل عدم الدخول بقوله لأنها إذا كانت قائمة بنفسها لا يمكن أن يستعملها الغاية مثل قوله ثبت من هذا البستان
 إلى هذا البستان وقوله لفلان من هذا الحائط إلى هذا الحائط فإن الغاية لا تدخل في البيع ولا في القرض فتدبر
 ولا يلزم عليه قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبدة ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى حيث دخل المسجد الأقصى تحت
 الاسم فقد ثبت أن الذبح على وجهه عليه وعلى الأوسم دخل المسجد الأقصى لأننا نقول ثبت ذلك بالأحاديث المشهورة
 لا بموجب هذا الكلام انتهى وقال قوله لا أن يكون استثناء من قوله لم يدخل في الحكم لا يدخل في الغاية تحت ما يغيا إذا كانت
 قائمة بنفسها إلا إذا كان صدر الكلام مكان واقفاً على الجملة قبل ذكر الغاية وبعد ذكرها لا يتناول إلا البعض منها وكان المقصود
 من ذكر الغاية استقلا ما أوردها من قول الاسم يتناول موضع الغاية فيجوز إخراجها تحت صدر الكلام لتناول الاسم أي
 مثل ما قلنا في المرفق أنها أدخلت تحت الغسل وهو مذاهب عامة العلماء انتهى وعبارته الشارح في التفسير الغاية أن كانت
 غاية قبل الحكم فجميع هذا البستان من هذا الحائط إلى هذا الحائط وأكلت السمكة إلى رأسها لا تدخل تحت الغاية وإن لم تكن فصل الكلام
 أن لم يتناولها قبل الحكم فذلك في حق الصيام إلى الليل وإن تناول ذكرها استقلا ما أوردها من قول المرفق قد دخل
 تحت الغاية انتهى وهذه العبارة تحذف من وجه ما ذكره ههنا كما أنها تختلف عبارة فخر الإسلام في عبارات الثلاث فحذفنا
 في ما بينها أما الخالفة بين عبارة البرزوي وعبارته التفسير في وجوب أحد هادخول الليل والمرفق في القائمة على عبارة البرزوي
 وفي غير القائمة على عبارة التفسير وثانيها أن عبارة التفسير تحكم على القائمة بالخروج مطلقاً وعبارته البرزوي تحكم بالذخ
 عند التناول في القائمة أيضاً وثالثها أن مسألة السمكة يتناول الأكل الرأس على عبارة البرزوي بناء على أن الصدر متناول
 ولا يتناول على عبارة التفسير بناء على أنها قائمة بنفسها وما هو كذلك فهو غير داخل وقال بعضهم مبنى الخلاف في دخول الليل
 والمرفق في القائمة عند البرزوي لا عند غيره مبنى على الخلاف في تفسير القائمة فإن عند غيره القائمة مفسرة بكون الغاية
 غاية قبل تكلمها بذاتها لا يجعلها بأدخال إلى يعني أن كونه غاية لا يعلم إلى بل قبله فخر الجهم الليل من القائمة فإن الشيء
 الغاية قبله هو الصوم وهو يصدق على الرأس السكة وعند البرزوي مفسرة بمجموع الموجود قبل التكلم وغير المقتضية
 في نحو الحائط وما يجزء الذي هو المنتهى كالرأس السكة وعند البرزوي مفسرة بمجموع الموجود قبل التكلم وغير المقتضية
 إلى الغاية وقيل نظر لأن البرزوي أدخل المرفق في القائمة معان المجموع لا يصدق عليها لأن انتفاء الجزء مستلزم لانتفاء
 الكل والأولى أن يقال القائمة عنده مفسرة بما يكون موجوداً متفرداً عن وجود الغاية العرف بأن يكون له رسم على حدة
 وحد كذلك واسم مخيد وهو لا يشبهه في أن الليل من هذا القبيل وكذا المرفق بخلاف أجزاء اليد الوسطانية فلذلك

لم تدخل تحت المغية كالميل في الصوم وإن كانت بحيث يتناولها أحد البك (وهو المتنازع فيه) لم تدخل تحت المغية
 أحدهما في القاعة وأما الخافعة بين عبارة التمتع وعبارة الشرح فإن عبارة التمتع تقتضي عدم دخول القاعة بنفسها وإن
 تناوله الصدق دخل تحت المغية كالميل في الصوم وإن كانت بحيث يتناولها أحد البك (وهو المتنازع فيه) لم تدخل تحت المغية
 بنفسها كالميل في الصوم وإن كانت بحيث يتناولها أحد البك (وهو المتنازع فيه) لم تدخل تحت المغية
 لم تدخل تحت المغية وإن كان بخلاف ذلك تدخل وهذا إما باعتبار القاعة أو غير القاعة كليهما أو لكلاهما تنقضي من ههنا أن قول
 الشارح لم يتناولها أحد البك كالميل في الصوم لولم تدخل وقوله لم تدخل خير لأن وقوله تدخل تحت المغية جزء لقوله وإن
 كانت في الخافعة بين عبارة فتح الإسلام وعبارة الشرح فليس لأيا اعتبار القاعة بنفسها وعدم اعتبارها وإما في الحقيقة
 فالخافعة بينهما فإن كلاهما يدل على اعتبار التناول وعدمه سواء كانت قائمة بنفسها أو لو تكن وعبارة الجمع لو كان
 إلى من جنس قبلها دخل ولا فلا وقال ابن الهمام في تحرير الأصول لا يفيده حتى وإلى سوى أن ما بعد ههنا منتهى الحكم ودخوله
 وعدمه بالدليل واليه ذهب فيها ولا ينافي التزام الدخول في حتى وعدمه في لا لأنه لا يجب أن يحمل عند عدم القرينة لا الكثرة
 فيها حمل على الغلب والتفصيل بالدليل وليس يلزم الجحسية الدخول ولا عدمها إلا أن ثبت استقرؤه كذلك
 وكذا تفصيل فتح الإسلام أن كانت قائمة أي موجودة قبل التكلم غير مقتضية إلى المغية أي متعلقة بالفعل لم تدخل كالميل
 هذا المحاط والميل في الصوم إلا أن يتناولها الصدق كالميل في الصوم فادخل في القاعة الدليل وتغيره أن قامت لأكثر السكينة والأفان
 تناوله كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم
 للدخول وعدمه كما اختاره الشارح ههنا بوجه متناهية منقوض بقوله صحت أي ما من السبب إلى الجمعية فإن الجمعية من
 جنس لا يأم مع أنها لا تدخل تحت المغية وأجمعها بأن الجمعية كانت من جنس لا يأم لكن لا يأم ليست متناهية ولذا كنا ول السيد
 المرفق والعبارة أنه لو تناوله كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم ولا كالميل في الصوم
 المحاط فانه لا يدخل مع أنه من جنس المغية ومنها أنه ينقض بقولنا أنت طالق من واحد الثلاثة فإن الغاط من جنس المغية
 مع أنها لا تدخل بل يقع اثنان ومنها أنه ينقض بقوله لي علع درهم من واحد إلى عشرة فانه تلزم تسعة دراهم عندا صنف
 وأجيب عنها بمثل ما مر ومنها أنه منقوض بها إذا حلفت لا يكلم فلا تألى غد فانه لا يدخل الغد مع أنه لو لم يذكر قوله إلى
 الغد وكفى على قوله لا يكلم فلا تألى غد فانه لا يدخل الغد بل جميع المستقبل وأجيب عنه بأن الأيمان مبنية على العرف والعرف قد يتغير
 مقتضى اللغة ومنها أنه منقوض بقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يظهروا فانه لو لم يذكر الغاية وقال لا تقر بوهن لدخلت الغاية
 تحت النهي مع أنها لا تدخل وأجيب عنه بأن صد الكلام هو عدم القربان لأجل الحيض وهو غير متناول لما بعد لتظهر
 ومنها أنه منقوض بقوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فإن الغاية ليست
 من جنس المغية مع أنها دخلت وأجيب عنه صاحب المعدن شرح أصول الشاشي بأن دخول النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله
 وسلم في المسجد الأقصى لم يثبت بهذه الآية بل بأخبار الأحاد ولها لا يثبت بأحد وقوله خدشة ظاهره أن لا يطبق عليه
 المتكلمون والمحدثون أن الدخول في المسجد الأقصى ثبت بالأخبار المشهورة لا بأخبار الأحاد ولها لا يثبت بأحد وأما أخذ
 بأنه على هذا يلزم تقييد المطلق من الكتاب بأخبار الأحاد وهو لا يجوز كما ذكره صاحب حل المشكلات ففيه علم أقول
 أنه لا مطلق ههنا ولا تقييد بل اثبات شيء قد سكنت عنه الكتاب ثم قال صاحب حل المشكلات يمكن أن يجاب عن أصل السؤال

فيها
فيها
فيها
فيها
فيها
فيها

بناء على ان النبي صلى الله عليه وسلم

انما لا يسمي بالسمكة الا في حال فاعلم ان السيرة له انما يكون داخل في قوله صلى الله عليه وسلم في جانب من
 جانب آخر وليس كذلك بل دخله وقد قيل ان السيرة قد قصد الى ما أشاء الله كما عرفت في قصة العراج **اقول** لا يمكن ان يحاط
 بها الا في ان صدر الكلام من هاهنا في السيرة والحاصل السؤال ليس لان صدر الكلام لا يتناول مع ما داخل وما ذكره في الجواب
 من منع دخول السمكة في السيرة لا في السيرة بل في قوله **واما ثانيا** فلا يلبس باعتبار في مفهوم السيرة الدخول من جانب آخر ومن جانب
 آخر لا في الزمان من سيرة معينة من مبدئها الى منتهاها ولم يخرج من جانب منها يقال لها انه سيرة كذا واما ثانيا فلا في
 خروجها من السيرة عليه وعلى آله وسلم قد ورد في بعض الروايات فروى مسلم عن حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم في قوله **واما ثانيا** لا يلبس باعتبار في مفهوم السيرة الدخول من جانب آخر ومن جانب
 بالحققة التي تربطها بالانبياء فدخلت السمكة فصلت فيه ركعتين ثم خرجت فجاءه في جبريل باناء من خمر فانه من لبن فاقبل
 اللبن فقال جبريل اخذت الفطرة فاعرج بها الى السماء الدنيا الحديث ومنها ان الغاية لو كانت داخلة تحت الغاية على تقدير
 التناول لم يبق غاية له بل تكون جزء له والغاية تكون خارجة والجواب عنه على ما مر ان كون الغاية خارجة غير لازم ومنها
 ما اوردته ابن الجوزي في تحصيل الاصول ان اعتبار التفصيل بالتناول وعدمه يتناقض ما صرح به كثير من الاصوليين من شمس الامة
 في وجه عدم دخول الغدا في لا يحاط ولا في الغدا من ان دخول الغاية مشكوك لاها قد دخل وقد لا تدخل فلا بد من حلها
 بالشك وايضا يتناقض ما ذكره القاضي ابو زيد الدبوسي من انه اذا قرن الكلام بغاية او استثناء او شرط لا يعتبر المطلق في الاستثناء
 بالقياس بل الكلام بمحلته دال عليه فالعمل مع الغاية كلام واحد لا يحاط الى الغاية لا لا يحاط بالاسقاط واجب عنه بان
 كلام شمس الامة مؤول عن ظاهره لمخالفتها ما عمل به المجتهدون واما كلام القاضي فلا ينافي لان محصوره ليس لان مجموع
 الكلام دال على الحظر لانه يعتبر المطلق شرعي التقييد وهذا لا يمنع من ان يكون المجموع دال على الدخول اذا كان الصادر
 متناوila لانه ان لم يذكر على عدم الدخول ان لم يكن متناوila كما لا يخفى ومنها ان هذا التفصيل يقتضيان ان يدخل الرأس في
 السمكة في قولهم اكلت السمكة الى راسها بالوجود التناول مع ان الشارح اختار في التقييد انه لا يدخل والجواب عنه ان الاختصاص
 في التقييد من عدم دخول الرأس في السمكة مبن على ما اختاره هناك من تفصيل القائمة بنفسها وغيرها واختار اعتبار
 التناول وعدمه مطلقا تبعا لايه من كلامه في الاسلام قيد دخل الرأس على هذا الاختصاص في كماله هو المختار عند بناء على
 ان تصنيف هذا الشرع متأخر عن تصنيف التقييد والعمدة المتأخرا لا المتقدم او يقال ما ذكره من التفصيل ههنا انها هي
 غير القائمة بنفسها واما في قوله **واما ثانيا** لا يلبس باعتبار في مفهوم السيرة الدخول من جانب آخر ومن جانب
قوله بناء على ان النبي صلى الله عليه وسلم دار السلام نصب على نه مفعول له لقوله يقول لا يقال البناء على
 مذهب النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا هو مذهبهم ليست معرفات الاحكام الشرعية لانا نقول البحث هناك في كل الى في غير حالها
 من النبي صلى الله عليه وسلم البناء عليه انتهى كلامه **واقول** الظاهر انه مفعول له لقوله لم تدخل وقوله تدخل وتبين ان يكون
 مفعولا مطلقا اي بني ذلك بناء على **الحق قول** في ال واما حتى فذهب اكثر النجاة الى ما بعد ها ليس بدخل في بابها
 كما في ال في قولهم اكلت السمكة حتى راسها ومنت البياضة حتى الصباح لم يزل الرأس وما يمل الصباح وذلك لان الاصل
 في الغاية ان لا تكون داخلة تحت الغاية بزيادة قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر لان سلام الملائكة تنزه الى الطلوع

ما
ما

ما

اربعة مذاهب

وهذه المذاهب اربعة على ما عرفت ان ما بعد ما دخل في ما قبلها من حيث في المنطق قد يقال ان يكون ما بعد من حيث ما دخل في ما قبله
 الا ترى اننا اذا قلنا ان كل السمة هي راسها كان المنطق ان لا يدخل في ما قبلها من حيث في المنطق قد يقال ان يكون ما بعد من حيث ما دخل في ما قبله
 وتاخره في ذلك الرتبة في الفصل فقال ومن حقها ان يدخل ما بعد ما في ما قبلها من حيث في المنطق قد يقال ان يكون ما بعد من حيث ما دخل في ما قبله
 اكل الراس وبقية الصباغ وذلك لان النضر ان ينقص الشيء الذي يتعلق به الفعل شيئا فشيئا حتى يأتي الفصل على ذلك الشيء
 كله فلما انقطع العمل عند الراس لا يكون فعل الكل انما على السمة كلها وان ذلك امتنع لكل السمة حتى نصفها وقت ان
 بعض حتى اذا كانت الغاية لا تدخل الغاية تحت ما ضربت له الغاية وهو مختار ان يرضى واليه مال الشيخ ابو نصر الصفا
 والشيخ الامام علي البرزوي وذكر المبدء والفراغ والسير في ازاله كونه بعد حتى ان كان بعض المبدء كونه قبله يدخل تحت ما
 ضربت له الغاية ولا لا كما في كشف اصول البرزوي وفي شرح الكافية للرضي عن الفرق بين حتى والى ان الاظهر دخول
 ما بعد حتى في حكم ما قبلها بخلاف ان فان الاظهر فيها عدم الدخول الاعم القرينة وقال لا بد لشي لا فرق بينهما من هذا
 الوجه فاذا كان ما بعد مما قبلها ما فالظاهر الدخول فيها ما وان لم يكن جزء فالظاهر عدم الدخول فيها ما واذا اختلف
 اظهر عند الحاجة انتهى وقال المتقاربان في التلويح حتى لا دلالة على ان ما بعد ما غاية لما قبلها سواء كان جزء منه كما في
 اكلت السمة حتى راسها او غير جزء كما في قوله تاكل حتى مطلع الفجر واما عند الاطلاق فالأكثر على ان ما بعد ما دخل في
 ما قبلها انتهى فالظاهر بخلاف ما قلناه من الكشف فانه اسند الدخول الى الأكثر وصاحب الكشف اسند عدم الدخول
 الاكثر وقال الفاضل للسبب في التصريح فيه اقوال ابو السراج وابو علي وأكثر المتأخرين من النحويين ان حتى تدل على
 الدخول الا اذا صرحت قرينة وقال المبدء والفراغ والسير في ان كان جزء ما قبله دخل ولا لا قال جمهور النحاة وتبعهم
 فخر الاسلام تدل على عدم الدخول الا بقرينة وقيل لا تدل على شيء منها فالمراد من الأكثر أكثر المتأخرين من النحاة وما
 وقيل عبارة الكشف من ان أكثر النحاة على عدم الدخول فالمراد منه جمهور النحاة فلا يخالف **قوله** اربعة مذاهب
 قال الشارح في التقييم والترجيح وللنحويين في الاربعة مذاهب الدخول الاما اذا رأى دخول حكم الغاية تحت حكم الغاية
 الاما اذا عكسه أي المذهب الثاني هو ان لا يدخل الغاية تحت حكم الغاية الاما اذا رأى دخول حكم الغاية تحت حكم الغاية
 بطريق المجاز على هذا المذهب ولا اشتراك أي المذهب الثالث هو الاشتراك في دخول الغاية تحت حكم الغاية بطريق الحقيقة
 وعدم الدخول ايضا بطريق الحقيقة والدخول ان كان ما بعد ما من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن هذا هو المذهب
 الرابع وما ذكرنا في السيل وهو ان صدر الكلام لما لم يتنا ولا الغاية لا يدخل تحت حكم الغاية والمرافق وهو ان صدر الكلام
 لما تنا ولا الغاية تدل على دخول تحت حكم الغاية بأسب هذا الرابع أي معنى ما ذكرنا من معنى ما ذكرنا في النحويين في المذهب الرابع
 شيء واحد واما الاختلاف في العبارة فقط فان قول النحويين ان الغاية ان كانت من جنس الغاية معنا فان لفظ الغاية
 ان كان متنا ولا الغاية واما اختلف هذا المذهب الرابع لان الاخذ به على بنيتية المذهب الثالث لان تنا ولا الغاية
 اوجب الشك وكذلك الاشتراك اوجب الشك فان كان صدر الكلام لما لم يتنا ولا الغاية لا يشهد بدخولها تحت حكم الغاية
 بالشك وان تنا ولا الغاية لا يشهد بخبرها بالشك انتهى كما روي عليه المتقاربان في التلويح بقوله فيه نظروا وجه الاول انه
 نقل المذهب الضعيفة وترك ما هو المختار وهو انه لا يدل على الدخول ولا على عدمه بل كل ما يهدي ويهدي الدليل ولهذا قيل

الأول دخول ما بعد ما في ما قبلها إلا محذورا

في مثل قولك الكائن من الوجه إلى آخره بخلاف قوله قلت إلى ما قبله فليس من وجه الثاني القول بكون حقيقة
الدخول مذهب ضئيف لا يبرهنه قال فكيف يعارض القول بعدم الدخول إليه ذهب كثير من الجاهل الثاني أن مقدمه
في مسألة السمة دخول الدليل في الأصل على ما هو مقتضى الدليل الرابع ومختار القوم لا الصدور يتناول اختيارا ولا لا يتناول
فكيف يكون ما اختاره هو المذهب الرابع انتهى وأجيب عن الأول بأن المذهب المختار الذي ذكره هو المذهب الرابع بعبارة
أدخاله إن إلى لا يدل على الدخول ولا على عدمه بل كل منهما يدل على الدليل فإنه اعتبر الدليل من نفس الملقط وهو تناول
الصدور وعدمه لأن الأدلة الخارجية غير مضبوطة وفيه نظر لأن القاطع المختار لم يخص دليل الدخول وعدمه في تناول
وعدمه كما في المذهب الرابع فكيف يكون هو هو علان المذهب الرابع مذكور في كثير من المختار فيعلم أنه مغاير له وقد
يجب أن المراد من الاشتراك الاشتراك المعنوي فيكون هو المختار والمراد من توضيحه أنه ليس استعماله في موضع الدخول
بما أن كل مذهب الثاني ولا في عدم الدخول مجازا كما لا بد من أن يدل على الدخول وعدمه كليهما حقيقة ليكون الاشتراك
لفظيا وهذا وإن كان نوعا لا كونه غير مستبعد في عبارات المشايخ وفيه أيضا نظر فإن هذا التأويل وإن أمكن في حيازة
فلا يخفى عبارات التوضيح لا سيما قوله وكذا الاشتراك أوجب الشك وقد يجب بانه ترك المختار طلبا للاختصاص وفيه أيضا
نظرا فإن الاختصار على هذا الوجه يعد مجازا لا مفيدا ونحن الثاني بأن عدم معرفة قائل الدخول مطلقا غير مسلم بل هو
أن يتلون الشارح على ما به وفيه ما فيه فإن الجواز أن كان بمعنى التماثل العقل فسلوكه لا يفيد وإن كان بمعنى الاستمكان
النفس الأمر فيمنوع لا بد له من دليل وقال بعضهم المذهب الأول قد ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني بخلاف الثاني
فانه ذهب إليه ابن مالك النحوي وعدمه وفيه أيضا ما فيه فإن كونه مذهب الجرجاني محتاج إلى تصحيح نقل وكون الثاني مذهب
لا بن مالك وحده يبطل بتصريحه المضي بانه مذهب الأكثر وقد يجب أن عدم معرفة قائل الأول لا يستلزم ضعفه
بل هو دأب الدليل ودليل الدخول أقوى وهو محل حل حتى في كون كل واحد منهما لا انتهاء الغاية وحتى يدخلها بعد ما
في ما قبلها على المختار كما قال العلوي في شرح الرشاد بقوله هذا هو المشهور وقيل هو الأصح فيجب أن يكون في الأصل كذا
وفيها أيضا ما فيه فإن إلى ليس مثل حتى بل بينهما فرق من وجوه ذكرها أية النسخ فيجب أن يكون إلى مثله في الدخول فلا بد
لما كان الدخول أصح من المذهب الأول راجحا فكيف يعارضه الثاني وقد يجب أن المذهب المختار يدل على كون الأول
والثاني كليهما ضعيفين لمخالفة كل منهما الآية والضعيف جدا جازان يعارض الضعيف في الجملة وفيها أيضا ما فيه فانه مقدر
أن شرط التعارض أن يكون الدليلان متساويين وأنه لا تعارض بين الضعيف والقوى الأصغر ونحن الثالث بأن الراسخا
لا يدخل في السمة في حق العمل لأنه لا يؤكل عادة وأنت تعلم أن هذا القدر لا يفيد فإن المراد بمسألة السمة ما يتناول
الصدور ويكون غاية قبل التكلم في خصوصية العمل حتى لو قال سمحت السمة إلى راسخا كان الكلام بجماله **قوله** الأول
انقاد منه على الثاني مع كونه ضعيفا لكونه وجودا والوجودي أشرف من العدمي وتقديرهما على الاشتراك لكون الحقيقة
والجواز راجحا على الاشتراك وعلى الرابع لكونه مشتقاً من التخصيص فهو البق بالتأخير وكذا أخر عن الاشتراك **قوله** في
ما قبلها أي في حكمها ما قبلها بحدوثها المضاد هذا أن يريد ما قبلها الغيبا وأما لو أريد الحكم السابق فنظام **قوله** الجواز
أخر عليه بأن الأصل في الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وهو هنا ليس كذلك وأجيب عنه بأن معنى

والثاني عدم الدخول إلا في الزاوية الثالثة لا في الرابعة والاربعاء محل إمكان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن هذا المذهب الرابع يوافق ما ذكره من في المسبب

كلامه الشارح هكذا ادخل ما قبلها في جميع الاوقات الا وقت الحجاز وهو ما اذا وجدت قربة عن الدخول لم يدخل فان قلت اية علاقة بين المعنى الحقيقي للدخول وبين الحجاز اي عدم الدخول قلت علاقة التضاد كذا اخذوا الدلالة على ادخله الله دار السكينة حواشي **قوله** والثاني ان هذا هو مختار الجمهور قال بعض اهل في معنى اللبس اذا كانت قربة على دخول ما بعدها خروفت القرآن من اوله الى آخره وعلل خروج نحو فطرة الى مبستر على بقاها لا فليل بل خلل ان كان من جنس ما قبلها وقبل طلوعها قبل لا يدخل طلق وهو الصحيح لان الاكثر مع القربة عدم الدخول فيجب لمحل عليه عند التردد استمر في قال الرضا في شهر الحاقية اعلم ان ال يستعمل في اشتراك غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اقوال الصيام في الليل ولا اكثر عدم دخول البيت لا في الاشياء في المحل ودفا قلت اشتريت من هذا الموضع في ذلك الموضع فلو شعنا لا يدخلان في ظاهر في الشراء ويخرج دخوله في مع القربة فيقال بعضهم ما بعد الى ظاهرة الدخول في ما قبلها فلا يستعمل في غيره لا محذور او قيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فاعلم ان الدخول والا فلا يظهر عدم الدخول نحو اتوا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول **قوله** والثالث الاشتراك الظاهر للموافق لما سياتي ولكل فيه في توضيحه انه اذا زاد من الاشتراك الاشتراك اللفظي وهو رد عليه او ان ذكر مذهب الاشتراك غيره وفي ما يذكره ثانيا انه يبقى مذهب آخر لم يذكر وهو انها لا تدل على شيء من الدخول او عدمه بل لكل محل على الدليل وجعلوا دخلا في الرابع لا يخرج عن ضعف كما مر فصله وقال بعضهم انما يذكره لانه كالرابع في فعل حاله من حاله وفيه ما فيه فان ترك مذهب مختار وذكر مذهب مخرج ليس من دباب المحصلين وقال انه مع عدم المذهب المختار الذي لم يذكره تفصيل المذهب خمسة مع ان التخصيص غير مذکور في كتابه يعتمد من كتب الفن وانما المذكور التبع **قوله** والرابع المختار ان اهرام في التعمير بانه لا يلزم من الجنسية الدخول ومن عدمها عدم هذا التفصيل كما لا دليل عليه لان ثبت استقرا الدخول عند الجنسية وعدمه عند عدمها فيحصل عليه محلا على الاعمال لا غلب **قوله** هذا المختار جزائية اي اذا عرفت هذا فقول المذهب الرابع هو الدخول على تقديرا الجنسية وعدمه الدخول على تقديم عدمها يوافق ما ذكره في الليل من عدم دخول الغاية تحت لمغيا لعدم التناول وما ذكرنا في المرافق من دخول الغاية تحت المغيا لوجود التناول يعني ان ما ذكرنا من تفصيل الدخول وعدمه بالتناول وعدمه وبيننا عليه عدم الدخول في الليل ولذا في المتنازع فيه وما ذكره الفخامة من التفصيل لا جنسية وعدمها معناها واحد وانما التفاوت بينهما بالعبارة قد دخل المرافق في الفصل ثبت على هذا المذهب بالاشبهه هذا وهو هنا بحث من وجب احدها انما لا نسأل ان الرابع يوافق ما ذكره لان منبع المتن الرابع على الجنسية وعدمها وبين ما ذكره على تناول صدور الكلام وعدمه وبينها فرق الا ترى ان المجعلة دخل في قوله صحت من النسب الى المجعلة على المذهب الرابع لوجود الجنسية ولا يدخل على ما ذكره الشارح لعدم وجود التناول وتاثيره ان سوق الكلام مشعر بان المراد بالتناول التناول القطعي بان يدخل قطعا كدخول الفرق في اليد فح لا يلازم اتحاد معنى ما ذكره ومعنى ما ذكره فان المجعلة ينبغي ان تدخل على قولهم لانها من جنس الايام ولا يدخل على قوله لان الايام لا يتناول المجعلة على وجه القطع فيكون للحد فالان يدخل ارجح عنهما ان غرض الشارح ان مراد النحويين بالجنسية وعدمها هو ما ذكرناه من التناول وعدمه لا غير ولا يرب في موافقتهما واتحادهما وتحققه انه اذا قيل هذا الشيء من جنس ذلك الشيء مراد به في الاكثر ان ذلك

والرافق وأما الثلاثة الأولى فلا بد من بعضها الثاني للتساوي والثالث لأوجب التساوي ولهذا
فوقم الشك في مواضع استعمال الجملة التي هي مثل صورة الليل في السوق أو قوم الشك في تناول التمر
التي يصدق على هذا الشيء كما يقال الشاكين من جنس الجن والجمام من جنس المقر وغير ذلك وقد راد منه أن هذا الشيء
يصدق على كل من لا يطعمه كما قالوا في الإضافة اليانية أنها إما تكون إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فمن المعلوم أن
الغاية في مثل الرافق ليست من جنس الغاية بمعنى أخذ من المعنيين المذكورين فإراد أن يكون له معنى آخر وليس هو تناول
وعده وإنما كذا في المتن المذهبين الأولين بعارض شيئاً من المذهب الرابع فيغني أن لا يعمل به والجواب عنه من وجهين
أحدهما ما ذكره الفاضل المتفكر أن من أن الرابع موقد بالفضل فإنه يحكم بأن الداخل تحت صدر الكلام لا يخرج بالشك والخفا
عنه لا يدخل بالشك فلا يعبأ به مجرد اصطلاحهم وقايمها ما ذكره الفاضل لا سفر إيماني واختاره الوالد العلامة رحمه الله
دأب السلام من أنه ليس غرض الشارح أن المذهب الرابع يقول عليه بل مرادهم أن المذهب الرابع غنى عن أن يكلف فيه ويكره
العارض لأنه يوافي ما ذكرنا قوله وأما الثلاثة الأولى فدفع توهم وهو أنه لم يعمل على المذهب الثلاثة الأولى كذا إذا كان الوالد العلامة
قوله يكافئ ما ذهب عنه من عدم الدخول وقية بحث من وجهين أحدهما ما قد مر أن الثاني قوى بالنسبة إلى الأول لا يكافئ
وهو معتبر لا كذا من الخفا والأول مذهب بعض لا يبرق فأنى لتعارض وقايمها أن كلام من الثلاثة معارض لا يبرق ولا يتجسيم
المعارضة بالأول والثاني والجواب عنه أن الثالث لما كان نفسه موجبا للشك لم يتجرفه إلى تقرير المعارضة قوله فتساوي
والتساوي يوجب السقوط فإن اجتهد كيف يرجع العمل بأحد المتساويين من غير مرجح فلا يجوز العمل بأحد ما لا سفر الفاضل
قوله أوجب التساوي أي بين الدخول وعدمه فلا يمكن العمل به بدون قرينة قوله فوقم الشك الخ القدر الجزئية وتوضيح
على ما أفاده الوالد العلامة رحمه الله لما ثبت التساوي بين الدخول وعدم الدخول نظر إلى المذهبين الأولين ونظر إلى
الوضعين في الثالث فوقم الشك في مواضع استعمال الجملة التي هي مستعملة للدخول ولعدم الدخول فرفع الشك لا بد من
ضابطة وهو أنه ينظر إلى مدخول كلمة أي أن كان داخل في ما قبلها قبل وخرج دها قبل دخل بعد ورجعها أيضاً إذا الدخول فيه
متيقن سابق والخروج مشكوك طارح السابق المتيقن لا يزول بالشك الطاري وإن كان خارجاً عما قبلها قبل وخرج دها قبل عنه
بعد ورودها أيضاً إذا خرج فيه متيقن سابق والدخول مشكوك طارح والمتيقن السابق لا يزول بالشك الطاري وإذا عرف هذا
الضابطة ففي مثل صورة الليل في السوق أو قوم الشك في تناول التمر أو قوم الشك في تناول التمر
والدخول بعد ما ثبت الخروج عما قبلها فلا يثبت تناول والدخول بالشك وفي مثل صورة النزاع أي في ما إذا كان مدخولها
داخل في ما قبلها قبل وخرج دها كالمراقق والكهين إنما وقع الشك في الخروج عما قبل لا بعد نبوت تناول صدر الكلام والرجوع
فيه فلا يخرج بالشك انتهى كلامه ومنها أنظر من يجوز أحدهما إن أراد أن المذهب الثالث سبب وقوع الشك فهو باطل لأنه
إذا سقطت الثقة لا تكون موجبة لشيء وإن أراد أن المذهب الرابع سبب وقوع الشك فليس كذلك والجواب عنه على ما
في حل المشكوك أن تساقط المذهب الثالث إنما هو في حق المتيقن لا في حق إيجاب الشك يضاهي مع أنها ساقطة موجبة للشك
وقايمها أن الشك عبارة عن التردد في الطرفين فوقم الشك في تناول والدخول لا يثبت عن الشك في الخروج وعدم
التناول وكذا العكس فلا وجه لتحصر وقوع الشك في تناول والدخول وأجاب عنه الوالد العلامة رحمه الله بأن المحصر صحيح ومعناه
أن التردد وقع في تناول والدخول وجوداً وعدمه ما هو مسلوك به متحقق وإنما كذا ما أورده الفاضل لا سفر إيماني من أن المتيقن

في الخبر بعد ما ثبت تناول صدر الكلام والدخول فيه فخرج بالشك وما ذكره
واصله من رواية فانما هو يدل على ان الله تعالى لا يحل له ان يدخل في الصوم ولا في
واخره من اي شية وعبد من صوم الى الغاية اياه ذكر عند الوصال فقال من هذه الصوم بالنهاية فقال في قوله الصيام
الليل فاذا جاء الليل كانت مفطرة فان شئت فقل وان شئت لا قلت هذا صريح في ان المراد بقوله انتم الصيام الصيام بالنهاية
لا مطلق الصيام ولو في ساعة من الليل فقل قول الله عز وجل اني نزلنا سائرنا على ليل فقلنا سائرنا على ليل فقلنا سائرنا على ليل فقلنا سائرنا على ليل فقلنا سائرنا على ليل
الرفق الشك كما هو في الناس لكم وانتم ليس من علم الله انكم كنتم تتفكرون في نفسه كقولك لو عفا عنكم فاذن بانتم من وانتم وما
كتب الله لكم وطرا وشررا بينكم لعلكم تحذرون الخيط الاسود من الفجر فتم الصيام الى الليل فاذن بانتم من وانتم وما
المفطرات الثلاثة الى طلوع الفجر الصبح الصادق ولهم منه با تمام الصيام فدل ذلك على ان المراد به الصيام في النهار فلو انفسا
لا يقال لو كان كذلك لما احتج به في ذكر الغاية كما نقول ذكرها لئلا يحكم الى خلافها لئلا يروه تمام الصيام قبل دخول الليل ولما كان
تتضمن من ههنا ان غير الليل من الصيام لا يجزئ في ما ذكره الشارح وغيره من عدم ثبوت التناول بالشك بل هو ثابت من
سوق الآية ثبوتها وانما هو من الصيام ليس هو الصيام اللغوي كما ذكره بل الصيام بالشرع وقد دل عليه قوله تعالى قبل
الآية المذكورة يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما معدودات والآية فاحفظه
فانه من سوانح الوقت **قوله** بعد ما ثبت اي بعد ثبوت فما مصدرية **قوله** فلا يخرج بالشك وتعلمه من خرجه باعتبار
المذاهب وجه آخر ذكره الفاضل الاسفرايين وهو ان القول الرابع والاول اقتضيا الدخول بلا قرينة والقول الثاني اقتضى عدم
الدخول بلا قرينة والثالث لا يقتضي شيئا منها والواحد لا يعارض الاثنين فيتم الدخول ووجه آخر ذكره ايضا هو ادراك الشك
في تناول الحكم للرافق فالحتم ان يقال حكم الكلام يتعلق بما سوى ما خرجه الغاية والخبر في ما نحن فيه ما بعد الجهرير ودليل الخروج
ساقط لمعارضته فتعلق الحكم بالجهرير لعدم دليل **الخبر** **قوله** وما ذكره الخبر اعلم انه اختار بعض صحابه انما ثبت دخول
المراقف والكعبين ان الغاية في قوله تعالى الى المراقف وقوله الى الكعبين للاسقاط وقوله الى الكعبين احداهما ان كلمة الى في الآية
ليست متعلقة بالفصل حتى تكون غاية له وتخرج عنه بناء على ما قاله زفر من ان الغاية لا تدخل تحت المغني بل هي متعلقة
بالاسقاط وغاية له والتقدير يا غسلوا مسقطين غسلكم الى المراقف فلو سلمنا ان الغاية لا تدخل تحت المغني كما هو مختار زفر
فهو لا يضر لان المراقف تخرج عن الاسقاط فتدخل في الفصل وهو عين مدعا وفيه نظر لظهور ان الجار والمجرور متعلق
بالفعل المذكور وعليه اتفاق المفسرين كذا في التلويح وتأتي ما اختاره صاحب الهاية تركت البزوي والكافي وغيرهم
وجعله صاحب التلويح اوجه من ان صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كاليد فانها اسم للجموع من الاماكن الى كالمكان ذكر
الغاية لاسقاط ما وراءها لئلا يحكم اليها لان الامتداد حاصل ومن ذكرها فيكون ذكرها لغوا فقله تعالى الى المراقف وان
كان متعلقا يا غسلوا لكنه غاية لاجل اسقاطها وراء المراقف والكعبين ادلو لا ذكرها لئلا ولت وظيفة جميع اليد والرجل
فثبتت نفسها داخلية في الحكم بخلاف آية الصوم فان الغاية هناك لئلا يحكم اليها فالدخول تحت نفسها ايضا وفيه بحث اما او لا
فلما ذكره الفاضل ابو زيد الدبوسي انه اذا قرن الكلام غاية واستثناء او شرط لا يعتبر المطلق في خبره بالقدح عن الاخلاق
بل يعتبر مع التقيد جملة واحدة فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب والايجاب الاسقاط ضل ان فلا يشترط ان لا يصح
والنص مع الغاية نص واحد واجواب عنه ان المراد بقوله ان الغاية ههنا للاسقاط ليس انه للاسقاط عن الحكم بل انما

انها غاية الاسقاط

عليه حتى يلزم انه واما المراد اسقاطه عن ان يستحب على حكم الصدق وذلك معنى توقف اوله على الكلام على آخره اذا كان فيه ما يغير اوله حتى يثبت بالكلام حكم واحد وهو الحاصل من جميع الكلام مع الميراث في الترجيح كاشية التلويح وقد يجب ان مراد القوم انه لو لم يذكر في المرفق الا في ادعاء يجب غسل المجموع ومع ذكره افاد ان يجب غسل بعضه وهو من الكف الى المرفق فكأنه اسقط ما وجب على الكلام ايحيا اسقاط هذا الاعتبار ان فيه ايحيا باواسقاط اوله نظرا كثرية واما ثانيا فان لا يلزم من استيعاب الوظيفة لكل على تقدير عدم ذكر الغاية ان يكون الغاية لاسقاط ما ورثها وقصر الحكم عليها يجوز ان يكون صدر الكلام ينال الوظيفة وما ورثها فكذا الغاية لتدل على ان الحكم مقصود بل ما دون الغاية ما يتصل بها لا يتجوز عنه الى الغاية فضلا عما ورثها والواجب عنه انه لو كان كذلك لاحتج الى ايراد الصدق بالتناول وكان ذكر المبدأ لموضوع المجموع لغوا بل كان يكشف عن يقال للذراعين الى المرفق فلما اوضح الصدق بالتناول وعقبه بغاية صلو قطعها عنها لاسقاط ما ورثها وقصر الحكم على نفسها لا الحكم اليها فقط واما كالثاني فانه قد ذكرها على الكافي في كتاب السرقه ان اليد ذات مقاطع ثلث لرسمه والمرفق والا يبط وكل واحد يحتاج ان يكون مراد ما بآية السرقه اي قوله تعالى فاقتطع ايديهما لصحة اطلاق اسم اليد على الكل ويبدأ به صلى الله عليه وآله وسلم حيث امره بقطع يدا السارق من الزند نال الاحتمال مع ان هذا التقدير متيقن وفي الحد ودبوخذ بالمتيقن اذا عرفت هذا فنقول لو اذكر الغاية في ما نحن فيه لم يلزم ان تستوعب الوظيفة الكل حتى يتفرع عليه ان الغاية لاسقاط يجوز ان يكون المراد هو المتيقن وجع تكون الغاية للمتبادر واجب عنه بان الاخذ بالمتيقن في باب الحد ولا يوجب الاخذ به في باب العبادات بل الاول في باب العبادات لاخذ بالاحتياط علان صاحب الهداية وصاحب الكافي قد صرحا في كتاب الدييات بان اليد اسم للمجموع للملك لصحة اطلاق بعض اليد على كل واحد وكذا صرح صاحب البنائية والتلويح ومجربواهل اللغة فالظاهر انها حقيقة في المجموع غير انها تستعمل في كل من المقطعين ايضا بقربة عرفية او شرعية والعنى المجازي وان كان لا يزال الحقيقة فله شبهة المزامعة عند شيوع استعمال اللفظ فيه فاعتبرنا هذه الشبهة في باب الحد ودعيت صاحب الجمل فاحتجنا الى البيان واخذ المتيقن واما النص الوارد في ما يجتمع مع الشبهة كما العبادات فلا نعرفه تارة الشبهة بل نأخذ بحقيقة اللفظ اذا علمت هذا كله فالعلم ان غرض الشارح من هذا الكلام دفع توهم ان عدم ذكره اياها ما العلم على الاطلاع على تفصيله اوله عدم ارتضا به فاقنعهم بهذا القول ان سبب عدم تصويره بذلك ما ذكرناه هو الانكسار على اشتراك واستغنائه عن التعرض كذا قرينة الفاضل اخبرني **واقول** الاول ان يقال توصيفه بالمشهور تعريض به لعدم ارتضا به فكانه قال ما ذكره المتحقق التحقيق بالقبول وما ذكره مشهور ليس له اساس تحقيق فلا تذكر لعدم ارتضا به واختلفنا لظاهره في ان المراد بقوله انها غاية الاسقاط هل هو التقرير الاول او التقرير الثاني فقال صاحب حل المشكلات وهداية الفقه وغيرها الى ان المراد به هو التقرير الثاني وبه قرر الفاضل لا سفر يعني كلامه تقاض الكافي لشارا الى ايراد وهو ان هذا ليس دليلا لاخريل هو المذهب الرابع مع بيان وجه الدخول فان حاصله الدخول عند المجانسة وعدمه عند عدمها وليس وجه الاول الا كون الغاية غاية لاسقاط وجه الثاني كونها المبدأ واجاب عنه صاحب حل المشكلات بان غرض الشارح مغايرة التقريرين وان كان ما كماله ا حاصل واحد وتعد شيه الوالد العلم بان قوله وما ذكرها بالنقص واخره على ان ما ذكره دليل وما ذكرها دليل اخر لان بينهما مغايرة التقرير فقط واختار الفاضل الحرشي ان المراد به هو التقرير الاول فقال حاصل ما ذكره الشارح

الاسم اصابة اليد المستقيمة العضو

الربيع لا الناصية مفسر في اللغة مقدم الرأس وهو اعظم من ان يكون بها أو فيكون الرأس على هذا مفسر في رواية عن
 اصحابنا منهم قول الشافعي في ذلك والحسن وكل في لباية رواية الحسن بن الحسن ومحمد بن عثمان بن عيسى مفسر ذلك رأسه
 فذكر الناصية مفسرة وذكر في لباية ايضا في الناصية اقول لما كلفه حكاهما ابن العربي والقرطبي فقالا في مسئلة اصابت
 يجرية مسم ثلثه وقال الشافعي يجرية الثلث وقرع الرق عن اشبه يجرية مقدم ماله وهو قول لا وراس والليلث وظاهر
 مذهب مالك الاستيعاب وعنه يجرى ادى ما يطلق عليه اسم المسم والسوس مسم عليها ويصير ترك شي يسير يجرى ذلك الى
 الطروش والشافعية قولان صرح اكثرهم بان مسم شجرة واحدة يجرى وقال ابن القاسم الواجب ثلث شعرات وترى عن احمد
 وجوب سما الجير في حبل واحد وهو ظاهر كلام الجرحي وروى عنه يجرى مسم بعضه وعلى هذا تكون في المسألة احدى عشر
 قولاً خمس روايات عن اصحابنا واربعه اقول لما كلفه ولما الثالث من اقول الجرحي وموافق رواية مقدم الناصية عندنا
 والخامس يوافق قول الشافعية وقولان للشافعية وأما قوله احمد في رواية الاولى موافق لمذهب مالك وهو على الثاني وهو
 لمذهب الشافعي أما دليلنا هاهنا الملامع فهو ان المستخرج من الآية ليس الا البعض والربيع يحكى حياكة التام ويقوم مقام
 الكل في كثير من الاحكام فيكون هو المفروض والذاهبون الى مقدم الناصية استدلوا بمحمد بن جرير في ذلك والذهبيون
 الى اصبع واحد واستندوا بانه ادى اجزاء الآية فهو المتفق والذاهبون الى ثلث اصابع اليد بانها اكثر الآلة المسم ولا اكثر حكم
 الكل وتوقفوا بان لا اعتبار للآلة في باب المسم الا فاقته حتى لو قام بنفسه كان مطر عليه او القى خرقة مبتلة عليه لم يخرج
 الى الآلة فما معنى اخذ اكثر منها والذاهبون الى التحديد بين الثلث والربيع ان الربيع قد قام في اكثر المواضع موضع الكل والثلث
 ايضا قام في بعض المواضع كما في الوصية فيختار لما سمح ان اختار الا ادى مسم الربيع وان شاء ادى مسم الثلث والذاهبون
 الى الثلثين قالوا الثلث قاض مقام الكل فضعفنا لبطلان اكثر والذاهبون الى الثلث اكنفوا ببقائه من دون تضمينه
 والذاهبون الى مقدم راسه استندوا لمحدث الناصية فانها مفسر مقدم الرأس والقائلون بالاستيعاب استندوا
 بان الرأس انما يطلق على الكل لا على البعض ويسمى ماله وما عليه والقائلون باحتياط ادى ما يطلق عليه اسم المسم قالوا ان
 المسم في الآية مطلق ولا قرينة ترجح بعض افرادة فيصير على ادى العرفي وبه استندت الشافعية الا انهم اختلفوا في ان
 المعتبر هو راسه شجرة او ثلث شعرات والقائلون بافتراض الكل وعفوا عن الميسر استندوا بما استندوا به المستوعبون
 الا انهم قالوا في مسم كل الرأس في كل وقت تصرف جرح عظيم فيبقى ترك شيء يسير فاحفظ هذا التفصيل فانه قل من يطلعه

قوله المسم الخ هذا تعريف المسم مطلقا بحيث يشمل مسم الرأس والحجة والمجبرة وغير ذلك فقوله المسم مبتدأ
 وقوله اصابة اليد مع ما يتصل به خبره وقوله المبتلة صفة لليد وتاثيرها كقولها من المؤنثات السامعة وقوله العضو هو
 الاصابة وفي الاطلاق المبتلة اشارة الى ان الملاء غير ضروري في المسم بل لا يتلأل سؤله كان الماء او غيره وقال ورج عليه بوجوه
 الاول ان هذا التعريف انما يصح على مذهب الشافعي من ان المعتبر في المسم هو جرح وضع اليد عليه وان لم يمد لمصولة المقصود
 كما جرح به في الاقدام وغيره واماعنا فاما الذي يراه على رواية الربيع الثاني انه قد فسر المسم في ماسيات عن قريب بامر اليد
 ففي كلامه نوع من اقامة واجب عينا بان الامر بعينه مكانه مقدم الا انه لم يذكره ليتك من بيان خلاف الشافعي فخذشه
 بعضهم بان المقدار الملقى فاين التمكن من بيان خلافه علانه على تقدير تقدير الامر بخبر ما اذا وضع اليد المبتلة على الرأس

أما كلاً ما يحد من الماء

فرد لها ووضع حتى سيمر به الراس فانه يحد من الماء فلهذا وجب عنه ان الشكر باعتبار الظاهر وان لم يكن بحسب الحقيقة
فان الراس من الحقيقة والحكمة والاركان الخمسة في الصورة المفروضة وقد يجب ان الثاني من هذه الامور ان يكون له ما يحد من الماء
شعر له فانه ان كان له الماء في الحلق والذوق في غير ذلك من الامور لم يكن له الشعر في الاصابة صفة الماء
يقال لمحت الراس من الماء الى الراس فلا يصح له عليه ولا يجب عنه بان الشعر هنا من المفعول الى المسوخة والاصابة بالزواج
صفة الماء لكن اصابة الماء العضو صفة العضو المسوخة فمعرفة فيهم الحلق وظاهر كثيرة وفي اختيار هذا الاشارة الى ان الهيئة لا يشترط في
الشعر الا ان التقييد باليد محقق في الراس بحيث يتصل باليد الراس اجزاء واجيب عنه بان مثل هذا ليس
بشعر حقيقة وانما هو مقامه مرجع الى الشعر المجردى وانت تعلم انه لا يدعى اصل الارادة فانه لو سجد راسه وحده لاشك في انه
يتم معنى حقيقة معرفته ليس كاليدين انما هو انما اعتبر في الشعر اليدين يصرفونه في ما سأل من ان المفروض في الشعر ان يكون على
اسم الشعر عند الشافعي ان الظاهر ان المراد به هو الشعر المجرد قبله مع ان اليد غير معتبر عند بعض اصحابه في الامور والافتناع
وعنه من كتب مذهبه واجيب عنه بان التقييد باليد اتفاق الساجدين ان التقييد بالعضو غير صحيح لان له شعراً ما يسمي على
شعر وهو ليس بعضو واجيب عنه بان المراد من العضو اعلم من التحقيق والحكمى وفيه ما فيه لا يلزم من هذا ان يحكم الشعر على الشعر
النار لانه ايضا عضو واحد ولذا قال الشافعي في باب شرط الصلوة الشعر انما ان يقول انما لم يجز الشعر عليه لانه لا يعد
راساً والمفروض من شعر الراس الساجد انه لا يصدق على شعر الخف والمجبرة لانه ليس بعضو واجيب عنه بان عضو كل لقياد مقام هذا
واقول الشعر في اللغة هو امر لشيء بشي مما نقله القهستاني عن مقائيس اللغة والظاهر انه ليس له في الشرع معنى آخر بل معناه
في الشرع ايضا هذا لانه زيد فيه قيداً لا لالة وقيد كونه جزء من بدن الانسان وما ذكره الشافعي لا يستقيم على حسب
اللغة ولا على حسب الشرع لا بكتابات يستغنى عن انكارها قال اولي ان يقال في الشعر المهد والغرض منه ليس تحريك يده بل
طريقة مسح الراس والحية على الوجه السنون وتزيد في تفصيل البلل بما انه لا دخل له في التعريف والكرامات الشعر في قوله ادلى ما
ينطلق عليه اسم الشعر هو الشعر المطلق الشرع سواء كان بهما الطريق السنون او غير ذلك فاحفظه فانه لا يجوز ان لا يكون له
تطوير الاطالع تحت **قوله** اما كلاً قال في هداية الفقه هو معمول المستبلة فيه الفصل بين العاملين بالعمل بالاجزى ان قيل
ويحتمل ان يكون نصب بللا على نزع الخافض يكون الجار والمجرور لا عن اليد تقدير الكلام المسح اصابة اليد المكتلة العضو
حال كونه مبتلة اما بللا اخذه الخ والاولي ان يقال ان تعريف المسح قد تم بقوله اصابة اليد المستبلة العضو قوله اما بللا
على حد مستأنفة كانه مثل ما يسمى بمسح راسه والحق الصواب ان يقال ان قوله بللا مفعول مطلق للمستبلة انما **واقول**
الاولي ان يقال ان قوله اصابة اليد الخ ليس بتعريف المسح المطلق كما نهى الله عليه وان قوله بللا تمييز من اصابة **قوله** انما
من الاناء اورد عليه ان اخذ البلل انما يكون من الماء لمن الاناء واجيب عنه انه اطلاق مجازي كما في قوله تعالى جئات تجري من
تحتها الاناء بحيث ذكر الحلق وايدى الحال كذا في حل المشكلات **واقول** لاحاجة الى الايراد ولا الى الجوارف ان اخذ البلل من
الماء اخذ الجزء من الكل واخذ من الاناء اخذ المظرووع من الطرف وكلاهما صحيحان من غير تكافؤ ان تركيب التخيير يتم برده عليه
ان التقييد بالاناء يخرج ما اذا تواضع البحر والحيوان ونحو ذلك واخذ البلل عنه ويجوز ان يرد بالاناء على ما يسمي الماء فيه
ويحفظه ولا يكون عضواً من اعضاء الانسان بقرينة مقابلته له سواء كان اناء عرفياً او لم يكن والحاصل ان يأخذ البلل بالاناء

أولاً في اليد بعد غسل عضوين المستعملين

من الأئمة وهذا هو المستعمل لما روى مسلم وأبو داود عن عبد الله بن زيد بن عاصم لما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المصطفى
وضوءاً فغسل يديه وقدميه ومسح برأسه ثم غطى بطنه ووجهه وظهره ورجليه وضوءاً رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وسلم أنه أدخل يده في الماء فغسل يده وأذنيه وروى هو والنسائي في حديث حكاه علي بن الوضوء النخعي وروى
البحاري من حديث حكاه عبد الله بن زيد بن عاصم وروى أبو داود بطريق آخر عليه أنه قال لا يغسل يديه إلا أن يكون كفيهما كأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وضوءاً فقال بل فاضغ في الماء على يده فغسلها الحديث ثم أخذ بلفه اليمنى فغسلها من ماء فغسلها على يده
فكره أن يستريح على وجهه أو يغسل يديه إلى أن يفرغ ثلثاً ثم مسح برأسه الحديث قال النووي في شهره سنن أبي داود وهذا اللفظ
مشبه بآلة فانه ذكر الصبي على الناصية بعد غسل الوجه ثلثاً وقبل غسل اليدين فقط فانه راعى في غرضه الوجه وهذا لا خلاف في
المسلمين فيما روى على أنه كان يمسح على الوجه شمس لم يكمل في الثلث فأكمله هذه القضية انتهى وقال الشيخ زويل الدين العراقي في شرحه
الظاهر هنا إنما صب الماء على جزء من الرأس وقصد به استيعاب الوجه كما قال اللفظ فانه يجب غسل جزء من الرأس لتحقيق غسل الرأس
انتهى وقال السيوطي في شرحه من قوله الصعود عند يديه وجهه تلك لتأويله وهو أن المراد بذلك ما ليس بقوله بعد فراغ غسل الوجه
من أخذ كف ماء وأمسك على جبهته قال الاستاذ في الزيادات للعبادى أنه يستحب للمعوض بعد غسل وجهه أن يضع كفاً
من ماء على جبهته ليتمدح على وجهه وفي حجم الطيراني بسند حسن عن الحسن بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم
كان إذا وضوءاً ترك فضل ما بقي في يده حتى يسيله على موضع سجوده انتهى **قلت** وعندى وجهه أربع تأويله وهو الوجه والوجه أو أنشأ إليه
تعالى وهو أنه قصد به إطالة العرة المندوبة إليها وقد مر تحقيقه والرد على من قاله **قوله** أو يلاذ أياً الخ أي يلاذ بقى يديه
بعد غسل عضوين الوجه واليدين وأغير ذلك من غيلن يأخذ من الأئمة فانه طاهر غير مستعمل فيجب المسح به لما روى أبو داود
عن الربيع بنت معوذ أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده قال السيوطي في مرقاة الصغوم
احتج به من رأى طهورية الماء المستعمل وآياه البيهقي على أنه أخذ ماء جديلاً وصب نصفه ومسح ببلى يده لوافق حديث
عبد الله بن زيد ومسح برأسه بما غفر فضل يديه أخرجه مسلم والمصنف والترمذي وقال النووي يحتلن الفاضل في يد من
الفسلة الثالثة والأحرع عندنا أن المستعمل في نقل الطهارة يأتى على طهوريته انتهى فقلنا خلتنا أصحابنا في هذه الصورة وذكر الحكماء
الشهيد أنه لا يجوز لأن الباقي في اليد بعد الغسل ما مستعمل فلا يجزى به المسح والتجهم هو ومنهم الشارح على تحظيته قال في
الذخيرة إذا كان في كف يده بل قال محمد في الكتاب يجزى به وبعض مشايخنا قالوا أنه يجزى به إذا أخذ ذلك من الأئمة ولم يستعمله
في عضو من أعضاء الوضوء وإذا كان استعماله في عضو من أعضاء الوضوء فالمسح لا يتأدى به ولكن هذا خلاف ما ذكره الجمهور
فقد ذكر عقيب قوله إذا مسح ببلى على كف يده وهذا بمنزلة أخذه من الأئمة ولو كان المراد من البلى الذي على كف يده ما أخذه
من الأئمة لم يستقم منه قوله وهذا بمنزلة أخذه من الأئمة وأما حاصل البلى إذا بقي في كف يده بعد غسل عضو من العضو لا
جاء المسح وإذا بقي البلى في يده بعد مسح عضو من العضو لا يجزى المسح بذلك وإذا أخذ البلى من عضو من أعضاء الوضوء لا يجزى
المسح به مغسولاً كان أو مسحوا انتهى وفي النزاهة مسح الرأس ببلى اللحية لا يجزى وبيلة مغسول بأن أخذ الماء لغسل راعية فشم
بالقيا بعد الغسل جاز انتهى ومثله في السراجية وفي المجتبى شرح القندوري للزاهدى مسح برأسه ببلى بقيت في كف يده جاز وأن
أخذها من تحت يده لم يجز وقال الحكماء الشهيد أنما يجزى ببلى كف يده ما لم يستعمل في العضو وخطأ عامة المشايخ لما ذكره محمد في مسحه لغفت

فصل في غسل الرأس بعد مسح الخشوع وان كان الرأس من غير غسل فليس عليه مسح الرأس ولا في مسح الخشوع
انه اذا مسح على الخشوع بقية من الماء غسل الرأس ولو مسح برأسه من غير مسح بقية من الماء لم يجرى له مسح الرأس
والصحيح ما قاله الحاكم في ذلك من ان مسح الرأس على الخشوع من غير مسح بقية من الماء لا يوجب مسح الرأس
بفضل غسل راسه لم يجز الا ما وجد له من غير مسح بقية من الماء في مسح الخشوع من غير مسح بقية من الماء
في صحة المسح ان يكون الماء مستعملا كما شرط في صحة المسح ان لا يكون الماء مستعملا فلا يصح المسح ببلل الرأس من غير مسح
كان او مضموا لو كانا بلل في يده بعد المسح واما الذي يفي فيه بعد المسح فقال الحاكم الشهيد لا يصح المسح ايضا وخطا وعلامة
المسح بماء ذكر محمد في مسح الخشوع والصحيح ما قاله الحاكم فقد نص في المسح على الخشوع من غير مسح بقية من الماء
بفضل او مضموا انه اذا مسح برأسه بفضل غسل راسه لم يجز الا ما وجد له من غير مسح بقية من الماء في مسح الخشوع
وقال الفاضل لا يستلزم مسح الرأس على ما قاله الحاكم الشهيد خطأ فيقول وعليه لم ينعلم لانه اراد ان يكون في كفه بلل من الاضمار
الفصول بان يفي في كفه البلل من العضو المغسول بما اذا غسل يده فبقي في كفه بلل لم يدين من تعيد قول الشارح و
بلا لا ياقا في اليد بعد غسل العضو ما اذا لم يكن ياقيا من نفس غسل اليد انما في هذا الوجه وجوبه والحاصل ان البلل
الباقى في اليد بعد غسل عضوا ما ان يكون ياقيا من نفس الغسل وهو مستعمل بلا ريب واما ان يكون ياقيا من الماء الذي غسل به
من دون ان يتصل بعضو وهو ليس بمسح بل مسح بالثاني جائز وهو اذ محذور في مسألة مسح الخشوع وبالأول غير جائز وهو اذ محذور
والآخر بفضل غسل الرأس من وعلمة اصحابنا حملوا كلام الحاكم على العموم فخطؤه وقدا صواب في ذلك لكونه مخالفا للرواية في
البدلية اما الرواية فهي اذ ذكر محمد في مسألة الخشوع واما الداراية فهي انه اذا اخذ حبة من ماء وغسل بها وجهه او ذراعه
بان القاء عليه وبقي في كفه بلل من تلك الحبة لم يصل العضو المغسول فذا ليس بمسح بمسح فحرامه عدم جواز المسح به في خطأ
الخطئين وصواب كلام الحاكم مع حمله على العموم فقد افسد ولم يصلح فاقم **قوله** ولا يكفي بلل الباقي الخ الفرق بين الباقي بعد
المسح والباقي بعد الغسل ان الماء يخرج من اثناء العضو المغسول لا يصير مستعملا لم يصل لانه لا يرتفع الحدث عنه الا بالسيلان
واما في المسح فلكم بلا فاقا بشرط الراس يصير مستعملا لان فرض المسح للفاقة كذا نقله صاحبنا لحيطة عن نوادر من رسته **قوله**
ولا بلل يأخذ الخ فان البلل الذي على العضو المغسول او الممسوح صار مستعملا فلا يتأدى فرض المسح به **قوله** وكان في مسح الخشوع
أي يجوز مسح الخشوع ببلل بقية في يده بعد غسل عضوا بما جديد يأخذ من الاقدام ولا يجوز بغيره وكذا في مسح البحيرة **فروع**
صل المسح على الشعر الذي فوق الاذنين لا ما تحتهما كذا في الخلاصة وكو مسحه على الخماران وصل الماء الى الشعر جاز ولا لا وقتا
بعضهم ان كان الخماران يدا غير مغسول لا يجوز لانه لا يقبل الماء وقال بعضهم من ضرب يدها بماء فوق الخمار حتى يصل الماء
الى شعرها جاز ولا افضل الجواز مسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضيين ان ركوشدات الذوايب على راسها ومسح عليها لا يجوز قيل
يجوز ولكن ان ارسلت الذوايب ما دلت المسح ولو مسح على الخضايا ان اختلطت البلبا يا خضايا حتى خرجت من كوفها ماء
مطلقا لم يجز والمسح على شعر تحت بعض الراس يصح وان لم يكن تحتها وليس كالسرسل لا يجوز وافق الاذن من الراس والوقبة و
البحيرة كذا في البدلية **قلت** اما المسح على شعر الراس فهو ما نفى من قوله تعالى في قصة موسى حكاية عن هارون قال ابني
لا تأخذ بالحيتي ولا براسي الآية فان موسى لما غضب على هارون لما رأى من عبادة بتراشيل الجبل اخذ بشعر راس اخيه
ولحيته فجعل لا تأخذ بالحيتي ولا براسي فاطلق الراس على شعره ففهم منه ان حكم شعر الراس والرأس احد وقد امله تعالى

راعى ان المسمى في اسم الراس ما يطلق عليه اسم السهم وهو شعر او ثلث شعرات عند الشافعي
 مسمى السهم على الشعر ومن ينادى في الصلاة وغيره ان السهم على الشعر ليس له الا من مسمى في الراس بل هو مسمى في
 حوزة القدم على سائر الشعر وانما في السهم على الشعر يكونه مسمى صلا من الراس فلا يكون حكمه حكمه وانما السهم على الشعر
 ويشمله الحكمة فقد اختلف فيها وقد ذهب اليها كما عده الحوزان ما يصل الى ما تحته لان المسمى في الراس ما عليه من الشعر وانما
 ليس يراى في الشعر في مسمى السهم لانه الذي ساق ذكره انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى على ناصية وعامت من ربه
 ابو اود عن النبي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوضأ وعليه عمامة فادخل يديه من تحت العمامة فمسح
 مقدم راسه ولم ينقض العمامة قال ذلك على عدم اجزاء مسمى العمامة وحدها ولا ما يخرج الى احوال المدين من تحتها وورد في
 بعض الروايات ما يظهر يدل على انه يكفي في روى النسائي عن كعب بن عجرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مسح
 على الخفين والحذاء فرجى مثله عن بلال ومن روى في وصول اليك الى ما تحته وسيجي تفصيل هذه المسألة في باب مسح الخفين
 ان شاماه تعالى وفي رواية في قاضيه ان المفروض ريم الراس ينثني اصابعه فان مسح باصبع واحدة ظهر او يظن او وقع ذلك في ثلثة
 مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز الا ان يمسح بالاصابع السابعة مقفوتين يضمهما مع ما بينهما من الكف على راسه فيحسب
 ذلك بمنزلة ثلث اصابعه وان مسح بثلث اصابعه موضوعه غير مودة روى هشام عن ابن حنيفة وابن يونس وابن رستم عن محمد
 انه يجوز ان يمسح بالثلاثة ولم يدل على يجوز في الراس والخت خلافا لمحمد وان مسح بواحدة ثلثا واخذ في كل مرة ماء
 جاز ولو كان يصح بحوانها الا ريم لا يكون تاما لا يصح في الصحيح متقاطعا كان الماء او لا ثم ولو ادخل راسه او خفه او جبره في
 الماء وهو مودع قال ابو يوسف يجزئه السهم ولا يصير الماء مستعلا لسواء روى ادم بنو وقال محمد ان لم يجزئه ولا يصير الماء مستعلا
 وان نوى السهم خلفت المشايخ على قوله قال بعضهم لا يجزئه ويصير الماء مستعلا والصحيح انه يجوز ولا يصير الماء مستعلا كما في الحديث
 ولو نوى مسح راسه فاصابه الخطر في ثلثة اصابعه جاز مسمى باليد ام لا قال القزويني صاحب البحر المحيط هذا نص على عدم اشتراط
 النية في مسح الراس بخلاف السهم على الخفين في بعض الروايات لانه يدل كذلك في المجتبى **قوله** واعلم ان المفروض ان شعره في
 اختلاف المذهب في القدم للمفروض في مسح الراس واكتفاء مذهب الخفية مع الجواب عن ذلك لاثبات الخفين والماء في القدم
 المقد من الفضل بمعنى التقدير سواء كان بالليل القطع او الظن فاندفع ما ريد عليه ان مستل المفروض يكون كافيا فيزعم ان يكفي
 كل من الشافعي ومالك والي حنفية في القبة لا تكفي في الفضل وليس كذلك وقد مر ما يتعلق بهذا البحث سابقا فتذكر **قوله** ادنى
 ما يطلق عليه السهم هذا هو المختار في مذهبه المذكور في كتاب صحابه واصحابنا ينسبون اليه ان المفروض عنده قد شرعة
 او شعرتين ونسب صاحب الهداية اليه التقدير بثلث شعرات وقال صاحب لبنانية هذا الذي نسب اليه وجه شاخذه
 مذهبه المذكور في الروضة والراجح في مسح الراس عنده ما ينطلق عليه الاسم ولو بعض شعرة او قدر من البشرة وفي
 شاخذه ثلث شعرات انتهى وأورد عليه ان ادنى ما يطلق عليه السهم يحصل بغسل الوجه فأي شعره دعت الى ايجابه
 على جاز واجبه عنه بان ما يحصل بغسل الوجه لا يكفي لاشتراط الترتيب عنده فاحتج الى ايجابه على جاز وعلان حصوله بغسل
 الوجه ليس بضروري لجواز ان يضم على حدود الوجه ما يمنع وصول الماء الى ما وراءه ما نحو شحم وغيره كما ذكره **قوله** وهو
 شعرة الخبز عليه وجوه احدها ما **اقول** ان تفسير الادنى بالشعرة فصاعدا غير جامع لمخرجه بعض الشعرة مع ان
 يكفي عندهم قال في الاقناع عند قول اي شيء مسح بعض الراس بما يسمى مسحاً ولو لبعض بشرة راسه او بعض شعره ولو واحداً

علايا طلاق النص عند مالك لا يستيعاب فرض كحاق قوله تعالى فاستمعوا له يا أُولِي الْأَلْبَابِ

أوبعضه في هذا الراس انتهى ويأتيها أن قوله أولئك شعرات مستند له لأن ذكر الشعرة يفي عن ذكرها وأجواب عنه أن اللفظ
تفسير بن مروي عن الشافعي فذكرها كحاقها لزيد كذا في حل المشكلات **أقول** الإيراد الذي ذكره ساقط عن أصله من غير
أن يجتمع إلى الجواب لا معنى أخذه شيء من أمره يفي عن ذلك الشيء كحذاك الأمر وإن لم يذكرها ليس كذلك فانه لو
لم يذكر أولئك شعرات لم يفي بكونه أدنى بكونه أدنى وكون شعرة واحدة أدنى من متناهيان فالصواب أن يقر بالإيراد أن
كون شعرة واحدة وكون ثلاث شعرات أدنى حكما من متناهيان والشافعي إنما يقول بأحد مما يجب بعت بما روي أنها لا يثبت
أن لا يثبت شرط الشعرة لا يحصل بالمسح على البشرة ولو قد لا يثبت وأجواب عنه أن اشتراط الشعرات عند دم وجهه شاذ وكف من
اشتراط الشعرات في الحرم كذا في حل المشكلات **أقول** هذا الجواب ليس بشيء فإن رواية ثلاث شعرات وشعرة وإن كانت من الشواذ
لكنه ليس الغرض منها تخصيص المسح بالنسبة إلى البشرة بل يفي بالاشتراط المسح على الشعرون بشرط أحد لا في رواية شاذة ولا في
رواية مشهورة فلا الشارح لم يذكر تلك الرواية الشاذة والافتقار للغرض في مسح الرأس شعرة أو ثلاث شعرات عند الشافعي بل في
الرواية المشهورة المتأخرة عند أصحابه وهوان المفروض في ما ينطو عليه اسم المسح فلو لم يكن في تفسير الجواب أن يقال من غير
بالشعر لا مقداره والسر في التعبير به الإشارة إلى أن المسح على الشعر كالمسح على الرأس فافهم **قوله** علاماً مفعول مطلق لفعل محذوف
أي على الشافعي علماً بطلاق النص ومفعول له لقوله المفروض وأما أصلان الشافعي أن قال الغرضية الأدنى دون الريم ودون
الاستيعاباً خلا من إطلاق النص هو قوله تعالى واستمعوا له يا أُولِي الْأَلْبَابِ فافهم المسح المذكور فيه مطلق ليس فيه تقييد لألكن لا بالبر
والمطلق يحمل على الأدنى ما لم يصغر عنه صارف وهو تمام يوجد عنه صارف فحمل عليه فيكون المفروض في ما يطلق عليه **قوله**
وعند مالك لا تستدل به بوجوه منها ما أشار إليه الشارح بقوله كحاق قوله تعالى فاستمعوا له يا أُولِي الْأَلْبَابِ فافهم المسح المذكور فيه مطلق ليس فيه تقييد لألكن لا بالبر
في مسح الرأس كالنص الوارد في التيمم وهو قوله تعالى فاستمعوا له يا أُولِي الْأَلْبَابِ فافهم المسح المذكور فيه مطلق ليس فيه تقييد لألكن لا بالبر
الوجه في التيمم بالنص المذكور فيه فيكون كذلك في ما نحن فيه وأورد عليه بأن الموضوع أصل التيمم فرع فيلزم إثبات الأصل لا فرع و
قياس حكم الأصل على الفرع وذا غير ملائم لانه يقتضي توقف وجود الأصل على وجود الفرع فلو يفي بالأصل الأصل لا فرع فوافقت
بأنه لما وقع الخفاء في أية الموضوع حملناها على أية التيمم تفصيلاً لرواياتنا محل المسح ووجه الاشتراك بينهما كونهما طهارة ومثل هذا
لا يسمى قياساً بل بياناً وتفصيلاً فلا عقيد ولا مقيس عليه فلا اشكال **وأقول** الأول أن يحمل قوله الشارح كحاق قوله تعالى
تنظيراً وشاهد الأدل على أن الاستيعاب من يرد عليه ويحجب عنه وتحتها القياس على الأعضاء المغسولة فمما يشترط الاستيعاب
فيها يشترط في المسح أيضاً وأجواب عنه علم ما ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار أنه قياس مع الفارق فانه لا بد في القياس من مجانس
المقيس والمقيس عليه وم من فرق بين الغسل والمسح بالواجب قياس مع الرأس على مسح الخف وقد اختلف فيه فقال قوم
بمسح ظاهرهما وكتابهما وقال قوم بمسح ظاهرهما كون باطنهما وكل منهما قد تغفوا على فرض المسح في ذلك هو على البعض دون
الكل فالنظر في ذلك يقتضي أن يكون المفروض من مسح الرأس أيضاً بعضه كما لا يخفى ومنها أنه قد روي عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأصحابه الاستيعاب قروى البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه والطحاوي في حديث متفقاً
عليه أنه بن زيد الموضوع النبوي انه مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بهما فأقبل بهما إلى قدميه ثم مسحهما حتى
رجع إلى المكان الذي بدأ منه وروى ابن خزيمة عن اسحق بن عيسى الطباع قال سألت مالكاً عن الرجل يمسح مقدم رأسه

بأن الحائط اسم للجمع وقد وقع مقصور الالة على واحد هو المقصور
الفعل المتعدي قبل ان يمتد واذا قيل استعمل الحائط بضم الحاء في البناء

اذ النسب الى ذي اجزاء يكونه تلبس به بعض الاجزاء فقل قيل في قوله تعالى يصنعون اسماءهم من اذانهم ولا ضرر في الالفاظ المحاذ
بارادها لافعال من الاصاير كما مر في تخصيص المتأخر وغيره اللهم لا ان يدعى فعل السخر خارج عن هذا الحكم بل انما هو اسم للجمع
وقام مكان التعدية بنفسها الى جمع لا يقتضي استيعابه بل المعنى عند التعدية انما هو وقوع الفعل في المفعول لا ان يكون له خصوصية
نفسه او مفعوله يقتضي الاستيعاب كعلمت زيدا قائما ونفسه لا يقتضي كسحا الحائط فربما قيل ان الالة في اشتقاق الحائط من
يخافون مستت نقطة كذا في شرح تحرير الاصول للعلامة وروى قال لافعال المتأخر اني كانهم افعوا في ذلك في خصوص السخر بحسب
الاستعمال للجمع والعرفي والافعال يقتضي الاستيعاب في الفعل المتعدي بالبدن نحو الكسح لا يمتد في الفعل المتعدي بنفسه بل في
الحل مخصوصت زيدا ورائته انتهى **واقول** لا شك في ان الالة الكل لا يمتد في كل ما يتعدى بنفسه فان اخرج ذلك في خصوص السخر
وقد اشار اليه الشارح حيث وضع الكلام في خصوص فعل السخر ومثل تحت الحائط يدي ثم هذا الكلام من الافعال الظاهرات
هنا لا دخل بالادليل ولعل الشارح اشار الى هذا حيث عن بصيغة ذكره فان مثله هذا يدل على القرينة كما هو ادب صاحب المعالجة
في صيغة قالوا ذكره كما نبه على ذلك شارحا ولا بد ان يطر هذا التفصيل من الذين يقولون في من ذهب ما لك ان الالة لا يقتضي
الاستيعاب في الفعل المتعدي الى الحل بنفسه خصوصا مثل السخر لا يقتضي الاستيعاب وكذا الحكم على ذي اجزاء لا يقتضي فلا يمتد
الحائط لا يمتد السخر الحائط لا يكون جميعه مسحوكا كون الحائط عبارة عن المجموع لا يوجب ان يراد ذلك واذا كان حال التعدى
بنفسه هذا فما بالك بالتعدى بالكل كما في ما نحن فيه لان اصل البناء ان يدخل على الوسايل فتدخل على الحل يكون الحل مشتملا
بالوسايل فلا يقتضي الاستيعاب بالطريق الاول فان قالوا ان البناء ائمة في بناء الجرد الصلاة قلنا جعلوا كل امة من غير ضرورة ليس
ما ينبغي ولو سلمنا ذلك فالتأنيده الصورية بالوسايل قائمة وهذا القدر كاف في الاستيعاب مع ان يراد قوله لا يجدي فان التعدى
بنفسه ايضا لا يقتضي الاستيعاب ههنا ما عندى وهو احسن مما عند غيري **قوله** اسم للمجموع فيه اشارة الى ان الكل في قوله يراد به كله
الكل المجموع لا الافراد وفيه ما قد مر ان وضعه للمجموع لا يقتضي استيعابه **قوله** وقد وقع مقصور الالوة والى معنى منه ان
ما يتوهم ان كونه موضوعا للمجموع مشترك في صورة التعدى بنفسه وبين التعدى بالبناء وفيه ايضا مثل ما مر ان كونه مقصورا لا يقتضي
الاستيعاب **قوله** هو المقصور في الفعل المتعدي **اقول** هذا الحصر بالنسبة الى الالة والاراد ان النسبة الى الالافعال ايضا مقصورة
قوله فيراد به كله تقيد على مجموع كون الحائط اسم للمجموع وكون الحل مقصورا **قوله** يراد به بعضه الخ اعلم اول ان البناء
اربعة عشر معنى على ما فصله ابن هشام في معنى اللبيب شرحه الاول الاصل في خفيها كان واحدا وقيل هو معنى لا يفتقر لفتلا
اقصر عليه سبويه في كتابه حيث قال انه في الاصل والاختلاف الثاني التعدية يتعدى بها الفعل بالاربع عشر معنى ثبتت بزيادة معنى
ادهمت زيدا والثالث الاستعانة وفعل اللامخلة على الة الفعل محوكتين بالقلم واخرج ابن مالك في التسهيل هذا القسم في سبأ
السببية وقال في شرحه من كتبت بالقلم وقطعت بالسكين والخويون يعبر عن اعتبار الاستعانة واشرت على ذلك التفسير
بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله فان استعمال السببية فيها يوجب استعمال الاستعانة والاربع السببية فتحقق لها
انكظمتم انفسكم انما ذكره العجل وقال الارض السببية هي فرع الاستعانة وانما حصل المضاحية في قوله تعالى هل يطع بسلام اى معه
والسادس الظرفية في قوله تعالى ولقد نصركم الله بعدد السابم البذل والناك من المقابلة وهي اللامخلة على الاعراض والتاسع

في

الحاوي ذكر كمن والاعتراف بالصدق حتى لا يتبين ان كان ما سبقه من كلامه في الجاهل غير المتخصص في العلم بالدين
 وان مالكا قبل والكونين مع ما يسمي قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله وقال الثاني عشر القصور والثالث عشر النبال فحق القول
 وعن الحسن بن علي بن ابي والبيع عشر التاكيد وفي قوله تعالى وقد اتينا في ستة مواضع احدها العاقل على حين بينه وقايمها للفقير
 ولا تقصوا يا ايديكم الى النمل حتى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 عام لها وسماها التاكيد بالصدق العبد وقد ذكر في شرحه الحاشية ان هذا قد يخرج بمعنى من يخرج عينا يشرب بها عباد الله وقايمها
 اخذوا في معنى من معان انما هي حقيقة قوله تعالى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 القاصد من تأويله انما هو انما هي حقيقة قوله تعالى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 فان كان من معانيها الاخر فالحق في الصواب والامراء اذ بين الحقيقة والخيال وبين الاشتراك في الاول وقد اقبل الجمهور في
 التصحيح على هذا المعنى وقال في المرام في التوضيح انما هي حقيقة قوله تعالى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 فانه في الظرفية مثلا كقوله تعالى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 فافادته وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 منه في نحو مخرجين فان المعروف في مخرجين في اليوم والتصاقه باليوم اشد من التصاقه بغيره وانما قوله لان القول بعدد المعاني
 يقتضي الاشتراك في المعاني او في المعاني في بعضها وهو خلاف الاصل فان قلت استعمال الباء في جميع معانيه على السواء وهذا يقتضي
 الاشتراك قلت لا اشتراك المعنوي اخذت من قوله في الاشتراك اللفظي وثالثا انهم اختلفوا في الباء في قوله تعالى واستحيوا
 على قول احدها انها اذا كانت في الفعل تعد يا بنفسه الى المجرور وهو مذهب ابن جني كما حكاه عنه الوضي وهذا هو الذي جزم
 اليه المالكية وقد مر من المعاني ما علم من وقايمها انما هي حقيقة قوله تعالى لا تفرقوا بين النمل والحيوان وذلك لكونه جنس من جنسهم ولا يعاملون معاملة النمل
 متعدد وكما في ما نحن فيه فيكون للتعويض واذا دخلت على غيره تعدد كما في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون الاصل او اخرج
 عليهم بان التعويض ما انكره محققو العربية حتى كل من بعضهم ان من قال الباء للتعويض فقد لا يعرفونه ولا يعرفون كذا في
 القاموس فانه شاع في المذهب فانصر لذهبه ومحققو العربية شأنهم ارفع من ان يعارضه صاحب القاموس واجابوا عنه بآخرة
 بانه شهادة على النفس وثالثا بان بعض الحروف بمعنى بعض آخر والتعويض من معانيه فيمكن ان يستعمل الباء فيه وآخرة بانه قد ذهب
 اليه كثير من على الفاعل ان مالكا وغيره وانما ضعف الاول فلا ينفذ ان لا يعتبر من احد منهم فحيث من معان كتب العزبة
 مشيرة به ما انما الثاني في الكلام في الاستعمال الحقيقي والجازي لا يكثر كما في الثالث فلان الداهيين اليه قليلون والناكثون كثيرين والحق
 مع المحسنة وكل ما عموما انه في التعويض فالاصاق فيه ممكن وثالثا انها الاستعانة وان في الكلام حذفها وقايمها فان السمع بعدد
 الالوان والكم والالوان عتبه نفسه فكما قال ومنه امر في سكر الماء حكمه في المعنى بصيغة قيل فاشا الى ضعفة لكونه مضيا الى
 تكلمت مستغنى عنه وثالثا انها الاصلاق وهو الذي جزم اليه اكثر المفسرين كما صاحب الكشاف وصاحب لسانك وتبهم السبيل في
 تكملة تفسير الجوالي فقال ابن هشام في المعنى الظاهر ان الباء في الاصلاق والحق الذي اوضحه الشارح ههنا انه مذهب مالكا
 وثالثا بالتعويض ما يحتاج اليه من محال الباء على الاصلاق او الاستعانة وما من محله على التعويض فلا يحتاج اليه والآخرة للشافعية
 ايضا ان يكونوا بالتعويض لكونه مخففا فيهم ويستندوا بهذا التبرير بل بالغير الذي ذكرناه سابقا كما ذكرت هذا كله فاعلم انه قال
 الفضائل لا سفر الى بيتي في قول الشارح براديه مساجد والارادة العدد المشير الى بعض الكلام والبعض على خلاف سبعة الحاشية فان نص

في

في

في

أن تدخل على الوسا^١ غير مقصود ولا ثبت استيعابها بل يكفي منها ما يوصل به إلى المقصود وأما دخول الباء في
 الجمل شبه الجمل بالوسا^٢ فلا يثبت استيعاب الجمل لكن يشك في جملته فيقال فاستمعوا له وهم جملتان^٣ فيمكن أن يحجب عنه
 في الاستيعاب بدل جملته ما ذكره من الدليل حيث قال فلا يثبت استيعابها وأقوله فلا يثبت استيعابها بل جملته **واقول** بل
 ليس من جهة والمراد أن أمة البعض^٤ لا على سبيل جملتها على البعض بل على سبيل شبهتها بالوسا^٥ على الدليل أن ذكره من الدليل
 فإن حاصله ما ذكره ليس إلا أن أصل الباء أن تدخل في الوسا^٦ بل فإذا دخلت على الجمل شبهها من العلوم أن الوسا^٧ على ما مر في البعض
 لا الغرض المشترك فكذا هو مقوله فلا يثبت استيعابها فلا يدخل على ما ذكره فيعتق وهو معتق بقوله بل يكفي منها ما يتوصل إلى المقصود
 ومن المعلوم أن ما يكفي هو البعض الباقي فضل غير محتاج إليه فهذا دليل صريح على أن ما ذكره من أقوله فلا يثبت استيعاب الجمل
 فهو غير على جملته ما ذكره ونصير به بالذي هو وهو نفس مذهب مالك **قوله** أن تدخل على الوسا^٨ بل الجمل^٩ لا يقتضي في معنى هذا الكلام
 على جمل الباء في مثل الآية للاستعانة ولا يلزم ذلك وأول ما يقال للباء هو أنها لا تستعان إلا بالاصاق^{١٠} الذي هو حقيقة الباء الموحدة
 الباء عند الأصوليين كما نقل عن سيبويه ولا وجه لاعتبار الزيادة عند جواز عدمها على تقدير الاستعانة لا يلزم الاستيعاب بناء على ما ذكره
 في الشهر وعلى تقدير الإصاق لا يلزم ذلك أيضا فإن المقصود الملتصق أو ما الملتصق به فالتحقق صفه لا الإصاق في الملتصق انتهى كما ينبغي
 عليك أن كلام الشارح يعمر احتمال الاستعانة واحتمال الإصاق كليهما في خبره دعنا على جملته على الاستعانة ونقر به للإصاق
 جملته وأعله أخذ ذلك من لفظة الوسا^{١١} بل فأنها أكثر ما تستعمل في الاستعانة ولم يفرق بينهما في الاستعانة وغيرهما كما لا ينبغي على من اشتراك
 في الفنون **قوله** في الحل الأول على الحل لأن الدخول يتعدى إلى الآن الشارح كثيرا ما يتسارع في صلاحه لأفعال في هذا الكتاب وفي
 التوضيح أما مسأحة ميلافته إلى جانب المعنى وأما اعتماد أصل صنعة التبيين **قوله** فلا يثبت استيعاب الجمل إلا لا عبرة بما يكون
 فأضاهي إلى حيث يكفي على قدر الحاجة فتعريف قول مالك^{١٢} ومن تبعه **قوله** لكن يشك هذا أي ما ذكره في نفى مذهب مالك
 حاصل الاشكال أن ما ذكره ينقض بقوله تعالى في بحث التبيين^{١٣} أصعبا لطيفا فاستمعوا له وهم جملتان وإذا ذكره جازية كونه
 الباء داخلة على الجمل فيكون مشبها بالوسا^{١٤} بل من المدعى متخلف وهو إرادة البضية وهذا الاشكال أنما يريد على ما هو ظاهر الرواية
 من اشتراط الاستيعاب في الوجه واليد^{١٥} في التبيين وأما على رواية الحسن عن أبي حنيفة من أن الاستيعاب ليس بشرط فيه لكن
 بشرط مسير^{١٦} لا أكثر فلا إشكال **قوله** ويمكن أن يحجب عنه الخ^{١٧} جواب الأول من كون^{١٨} في حواشي الهداية لتأجيل الشريعة كما نقله العيني
 والثاني ما ذكر في الهداية وغيره^{١٩} قال الفاضل الأسف^{٢٠} ابن أبي جاب عن الاشكال في دلالة الباء على البعض^{٢١} أي التبيين^{٢٢} أو بمنع ذلك الآية
 التبيين على الاستيعاب مستند^{٢٣} بسندين أو طرأ جواز كون الثبوت بالحدود المشهورة وثانيتها جواز كونها بأقتضائهم^{٢٤} أن التخلّف في المقابلة
 مثل الأصل وثانيتها بانكبات^{٢٥} أي التبيين^{٢٦} لا يدل على الاستيعاب حيث قال فلو كان النص^{٢٧} في الأول ولو كان وثانيتها كذلك فلو أراد أن يوضح
 هناك أحدها المناقشة في وجه حديث^{٢٨} دل على الاستيعاب فضلا عن شهرته لأنه مناقشة في سند المتع^{٢٩} مع أنه ليس بحق لا للكتب
 المضبوطة لم تستوف الأحاديث التي يستدل بها العلماء^{٣٠} الحنفية وثانيتها أن قوله فلو كان النص^{٣١} في الأول على أن النص لا يقتضي
 الاستيعاب^{٣٢} فينبغي تقديره على قوله بل بالأحاديث ولا يخفى أنه يمكن استثناء استيعاب الوجه في التبيين^{٣٣} لا لاجتماع انتهى كلامه **اقول**
 فيه مناقشات من وجهين أحدهما في جملة^{٣٤} الجواب الأول منع دلالة الآية التبيين على الاستيعاب فإن الجواب عن الاشكال الذي هو
 بأدعاء التخلّف في آية التبيين^{٣٥} هذا الغلط ليس من داب المناظرة بل الجواب عن النقض بالتخلّف قد يكون بمنع جريان الدليل في مادة
 النقض وقد يكون بمنع التخلّف وأدعاء أن المدلول أيضا موجود في مادة النقض وقد يكون بأظهار أن التخلّف ههنا لما ذكره كابسطا

الشارح يقول إن الشارح في صلاته الأقسام

أصلها

[illegible]

الدارقطني عليه السلام بن ابي ابراهيم بن محمد بن عثمان بن محمد الدارقطني عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
عن ابي ابراهيم بن محمد بن عثمان بن محمد الدارقطني عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
وقال الدارقطني رحمه الله عليه وعلى آله وسلم قال الدارقطني رحمه الله عليه وعلى آله وسلم قال الدارقطني رحمه الله عليه
ابن عبد الله وابي سيار وروى عنه ابو داود وابو بكر بن عاصم قلت قال الدارقطني رحمه الله عليه وعلى آله وسلم
كلما فيه الا ان ابا الجحفي قال في التحقيق تكلف في رواية ذلك في الضعيف فقلت بن محمد بن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
في حماد بن عمار في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
عن حماد بن عمار في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
ابن ابي عمير عن حماد بن عمار في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
هكذا وروى بيده في الارض فسمع وجهه في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
عن حماد بن عمار في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
فسمى غريبه بالعلماء واطرافها حتى يسقط من يتقدم به لا يكتفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبة ومرة ثم يشركه فليس كل من يوافقهم غير ثبوت
وموجب الاحتجاج وروى الدارقطني سند ضعيفه عن عائشة مرفوعة النعيم ضربتان ضربة الوجه وضربة الليد بن ابي ابراهيم بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
واما ما سندها في شرح بابها لئلا ينسب ان شاء الله تعالى تدل على الاستيعاب الوجه الرابع **اقول** ان السناد ورد الاحاديث في
استيعاب الوجه واليد بن ابي ابراهيم بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
في كل عقود لا يتصور ان يروى عن الكذب في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
ولا ينسب اليهم من عبارة الكتاب وذكر الاشراج في التوضيح الاستيعاب في التيمم حيث يتحدث عمار وهو مشهور بزيادة على الكتاب والاشراج
قول عليه السلام له حين تممك في التراب اما كيفك ضربتان ضربة الوجه وضربة الليد بن ابراهيم بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
قوله وان الخ هذا جواب ثان عن الاشكال بآية التيمم حاصله ان الفاعل المذكور وان اقتضت عدم الاستيعاب في التيمم لكانا انما
اشتدنا له وجه آخر وهو ان مسجرا في التيمم فقام مقام غسله في الموضوع فيكون خلت في حكمه لا راحة الاصل فيكون حكم
الوجه في مقدار السجدة كغسله وقد شرط فيه الاستيعاب في شرطه ايضا وفيه اشارة الى جواب قياس مالك آية السجدة على
آية التيمم واخر عليه بوجه آخر انه لو كان التيمم خلقا للوضوء للزم فيه مسجرا والراس واليد ايضا مع انه خلاف الاشراج وجوابه
على ما يعم من تقرير صاحب آية البيان في الضميمة التيمم للوضوء ليس في جميع الامور بل مع كونه خلفا هو رخصة ايضا بالنسبة الى
الوضوء فسقط العضو اذ في حكمه في صلوة المسافر سقطت ركعتان رخصة فينبغي ان يكون الباقي على صفة الكمال في التيمم كما قال في
الصلوة حتى يشترط التحليل ونزع الخاتمة ونحو ذلك وثانيها ما اورد به بعض السكاك في حاشيته بقوله ان عبارة الشرح هو انما خلت
لما ساق من ان التيمم طهارة مطلقة وانما الخلفية في التراب فلا يكون مسجرا لوجه واليد بن ابراهيم بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه
اقول قد ذكرنا في مسألة اقتداء المتوضئين بالتيمم انما نزعنا ما خلافا لما عندنا من ان التيمم خلفا عن الوضوء لا بطريق
التيمم وعندنا التيمم خلف عن الوضوء وذكر بعضهم ان التيمم خلف عنهما ايضا قال الاثنان في غاية البيان ذكر شمس الامة السرخسي

هذا الحديث في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه

هذا الحديث في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه

هذا الحديث في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه

هذا الحديث في حاشية سنة الدارقطني عقب حديث اخبره من طريق ابي ابراهيم الحمري عن عثمان بن محمد الدارقطني رحمه الله عليه

الحكم بالخلع في القضاة كحكم بالصل

او غير ذلك التي اختلفت عن المأخذ بها في التيميم خلعت عن الوضوء وطهر لصاحب المصل القوي لا يخلع من قبله ولا يخلع
 الخلع وتعد بهما المكان التراب خلقتا عن المالك كان شرط الصلوة موجودا في كل واحد منهما كما لا يخفى لان التيميم لا يخلع كما في القياس والاصول
 هذا ما سئل ما قاله ولكن جعل صاحب المصنف التيميم خلعا عن الوضوء وغيره ايضا حيث قال في بيان دليله ان التيميم خلعت الوضوء وقيل
 الخلع كقيام الاجل ولو كان الاجل قائما لما ازال الاثم لانه لا يخلع الا بالوضوء ولا بالغير واول عدوى لانه لا يلزم كون التيميم خلعا عن الوضوء
 عدم جواز اقتداء المصنف في التيميم بغيره كما اذا عرفت هذا فيقول كلام الشافعي هو علمي على ما ذكره في غير موضع ان خلفية التيميم للوضوء
 بالاعتقاد وهو الوضوء وذكره في باب الجماعات من غير ان هو المشهور عند الاصوليين والفقهاء في ذلك البحث وقول ذكر الشافعي عن
 الاشكال بآية التيميم جازين احدهما عام مستقيم على جميع احوالنا وقائمه باخا من مستقيم على اي وجه وانما يستعمل في احوالنا ولاشاعة
 في وقتنا على تحقيق هذا البحث في باب التيميم في بحث الجماعة ان شاء الله تعالى فانظم مفتشا والتفتا ان كون حكم الخلع كحكم
 الاصل في المقدار منقوض بسبب الخلع فانه خلعت عن غسل الرجلين مع انهما لم يخلع حكمه في حق المقدار واوجب عنه بان جواز السجود
 على الخلع ثابت على خلاف القياس بفعل الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم حيث سجد على ظهره خفيه مخطوطا لا يصح قلنا لا يقتصر
 موقعه ولم يخلع حكم الاصل وذكره في بعض كتب الاصول في الجواب عنه ان السجود على الخلع بدل الخلع والفرق بينهما ان البدل مشروط
 مع مكان البدل منه وشرط المصير الى الخلع تعدل الاصل فكان البدل بمنزلة وظيفة ابتلا شريعة تخفيفا فلا يلزم فيه مراعاة
 صفة البدل منه بخلاف الخلع وتستعمل على تفصيل ذلك في شرح باب سجد الخفين ان شاء الله تعالى وانما هو ما اوردناه الفاضل
 الهادي بان القياس في مقابلة النص ساقط ولذا قيل ان السجود على الخلع ثابت على خلاف القياس بفعله صلى الله عليه وعلى آله
 وسلكه في جميع الجواب بثبوت الاستيعاب في التيميم بالقياس بعد تسليم دلالة النص وقوله تعالى فاستمعوا لهوا وكونوا لغيره
 بناء على القاعدة المذكورة فان قلت قال صاحب الكفاية ان قيل حكم السجود في التيميم ثبت بقوله تعالى فاستمعوا لهوا وكونوا لغيره
 فلو الاستيعاب فيه شرط قلنا اما على رواية الحسن عن ابن حنيفة فلا وما على ظاهر الرواية فقد عرفت انما يخلع الكتاب وهو
 ان الله تعالى قام التيميم في هذين العوضين مقام الغسل عند تعدد ذنوب والاستيعاب في الغسل فرض كذلك في ما قيم مقامه او عرفنا
 باليسنة المشهورة وهو قوله عليه الصلوة والسلام لعازي كيفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين انتهى كلامه فلو لم يلجأ
 على ما يفيد كلام صاحب الكفاية من ان ثبوت الاستيعاب في التيميم بأشارة النص لا بالقياس لانه دفع البحث قلت حيلزم اقتضاء
 عبارة النص البضعية واقتضاء اشارة الاستيعاب فيقيم التعارض بينهما فافترج عبارة النص لانه اقوى فلا يلزم الاستيعاب فان
 قلت جانب الاحتياط يرجح الاشارة قلت كثر البولي ترجع العبارة وعلى قولي في الدلالة والتمسك ان القياس في مقابلة عبارة النص
 ساقط وكذا الاشارة فلا يصح الجواب ونحاشا له جازي ان يقول ان حلة الاستيعاب في التيميم هو الوجه قائما مقام الغسل لان
 لم يوجد في الوضوء فكل ما وقع الشك والخفاء في آية الوضوء حملنا على آية التيميم تفصيلا لبيان حد السجود في هذا التقدير قوله
 من غير الخفاء في آية الوضوء كما تفصيله قوله فانه لم يخلع الا بالوضوء ولا بالغير واول عدوى لانه لا يلزم كون التيميم خلعا عن الوضوء
 في جميع تصانيفه من ان يتأمل في انه هو موضوع الحكم اذ ان قولنا حكم الخلع كحكم الاصل في غير موضع خلافه واولا الوارد في الحديث
 نظرا لكونه حكم السجود في التيميم مقام غسله اي خلعت وكل الخلع في المقدار كحكم الاصل في غير موضع من حكم الاصل الا ان
 اللام على الخلع المعبر بالمراد من الخلع هو الخلع كحكم الاصل في غير موضع من حكم الاصل الا ان اللام على الخلع المعبر بالمراد من الخلع هو الخلع كحكم الاصل في غير موضع من حكم الاصل الا ان

ما

ما

ما

على سحر اليمين فلو كان النص دالاً على الاستيعاب لزوم سحر اليمين إلى الإبطين في النسيم لأن القافية
لم تذكر في النسيم وإنما المحدثات المشهور وهو حديث السحر على القافية دال على

قوله ثم في سحر اليمين فإنه تعالى لم يبين مقوله ولم يذكر قافية لكن لما كان قائماً مقام غسل اليمين اختص بالشرط استيعاباً
الرافقين **قوله** فلو كان النص دالاً على القاضى لكان في الأمر فقد به على قوله بل بالأحاديث فإنه دليل على أن النص
لا يقتضى الاستيعاب انتهى ودفعه القاضى لا يستلزم وجهه جواباً عن الاشكال بآية النسيم وقد عرفت ما عليه سابقاً **واقول**
ليس دليل الالعدم اقتضاء النص الاستيعاب حتى يقدم على قوله بل بالأحاديث ولا جواباً عن الاشكال حتى يكون تيداً للفقاه
بالاولى بل هو حلة لما فهم من تنطير وقوله كما في سحر اليمين فإن الاشكال كان في شرط الاستيعاب في الوصية فأجابته
بأن ذلك لا يشترط وإن لم يثبت بالنص وقوله تعالى فاسمى اوجهكم كذا ثبت بالأحاديث او القياس فيكون سحر اليمين
في النسيم نظراً لفهمه من ان شرط الاستيعاب في سحر اليمين ايضاً لم يثبت بالنص بل بالأحاديث او القياس فقام عليه
دليل ايراد القول وحاصله انه ما قلنا ان استيعاب اليمين لم يثبت بالنص بل بامثال اياه لو كان النص الموردين في سحر اليمين هو
قوله تعالى وايدكم معطوفاً على قوله تعالى اوجهكم كذا لكان في شرط الاستيعاب لزوم سحر اليمين إلى الإبطين لأن اليمين اسم من الالهي
إلى الإبط وانما كان اقتضاه الفصل إلى الرافق في الموضوع بسبب انه ذكر في الآية الفصل القافية بقوله تعالى إلى الرافق وهي لم تذكر في النسيم
واللازم باطل فإن سحر اليمين إلى الإبطين ليس بشرط اتفاق الآية فاللزام مثله فقام الاستيعاب فيه لم يثبت بالنص وانما
قلنا به لوجه آخر وذلك ما دناؤه وأوجهها بوجهين الأول أن النص دال على الاستيعاب عند الشارع قطعاً عرفت والبحارين
الأولين فلا معنى لإيراد كلمة الولد إلى العقل عدم القطع واجب عنه بأن معنى كلامه لو كان النص دالاً على الاستيعاب بنفسه من
غير ملاحظة قياس الفرع بالأصل وإما مع ملاحظة فالنص ال قطعاً في حل المشكلات وهذه آية الفقه **اقول** في كل من الإرادة
والجواب نظراً ما في الجواب قوله ما معنى دالة النص على الاستيعاب مع ملاحظة القياس فإنه اذا لوحظ القياس والحديث
يكون هو الأصل لا على الاستيعاب من غير احتياج إلى النص وأما في الإرادة فلان كون النص عند الشارع دالاً على الاستيعاب غير صحيح
لما عرفت من ان الجوابين اللذين أوردهما انما هو بعد تسليم عدم دالة النص عليه ويبان وجه اشتراط الاستيعاب فهو معتقد
أن النص لا يدل عليه بمقتضى القاعدة المذكورة ولذا احتج إلى ذكر الحديث والقياس لاثباته فصرحنا بإيراد كل قول وأثنى
ما نقله صاحب هلاية الفقه عن أساتذه انه ان اراد عدم ذكر القافية في النسيم لصلاف متوهم وان تكون القافية مرادة لكنها تركت في
اللفظ اتعاهم بذكرها في الأصل وهو الموضوع وتركه في الفرع الكفاء بذكرة في الأصل مستفيض فيكون ذكر حكمه كإن الالعدم
التلفظ بما فثبتت لزوم السحر إلى الإبطين بهذا الدليل محل تأمل وتجب عنه بأخيار الشئ الثاني بأن هذا الكلام تحقيق لذمها
والزام على مالك فعنه أن الاستيعاب في النسيم ما ثبتت على القاعدة القياسية وهي أن حكم الخلف في المقادير كما لا يصلح
مقتضى النص فإنه لو كان النص دالاً على أن يكون هو ثابتاً بالنص لا يملك القاعدة كما هو مذهب مالك من سحر اليمين إلى الإبطين
لأن القافية لم تذكر في اللفظ فإن كان النص كافياً من دون ضم القياس لزوم سحر اليمين إلى الإبطين واذا ليس فليس فقام
الاستيعاب ليس بثابت بالنص في العلم بل بالقاعدة القياسية كذا في حل المشكلات **قول** وايضاً المحدثات المشهور في هذا
دليل ثان لنفي مذهب مالك ومعطوف على قوله وقد ذكرنا وجهاً بينهما كان من متعلقات الدليل الاول كذا قيل **واقول** لا بد
ان يكون دالاً تحت قوله ذكره معطوفاً على قوله انه اذا قيل النعم بل هذا هو الظاهر لانه سنده ان لم ينج الاستيعاب كما سئل عليه

ذكر

ش

ان الاستيعاب غير لازم

ما

وقت من زمانا متعلق بغيره لا يدل مع ما له وما عليه وأخرجهم من كونهم واحد ما أنزلت المسح على الناصية من قبل الفاضل
ولفظ الحديث يخص بالقول كما نرى في أصول الفقه فاطلاؤا الحديث ههنا مساحية ثم ان هذه اللفظة هي التي يجب على
في حل المشكلات بان المراد بالحدث هو السعة من قبل اطلاق العلم على الخاص وهو كما صرح به في المطلب ومثلها ان
الانسان على الجبر ان لا يشك ان السعة هي القول والفعل **واقول** هذا الجواب لا يفيلا لادراك القوة فان الاراد يمكن بانه
غلط حتى يكتب بيان توجهه بل كان يتضمنه المساحة وهو لا يندفع فذلك الجواب في الجواب ان يقال لاصحاحه ههنا فانه ليس
بحدث من الناصية فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل اخبار المغيرة انه صلى الله عليه وسلم مسح على ناصيته ومواطن
الحديث على قول الصحابي ليس مستنكر عند عقلا الطيب في خلاصته في اصول الحديث من الحديث الفاعلة التي يتقوى
المعاني والفتاوى في متن الحديث هو قول الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كذا وكذا وهو مقول رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم فحسبنا ولا يظهر في قوله ان السعة اما قولنا وفعل وقدره والسلف اطلقوا الحديث على افعال
الاصحاب والتابعين وانما هو قوامها تقيدها وانما ذكره الفاضل لخصي على مع الجواب عنه بقوله فيه بحث لان
به حديث المغيرة وهو خبر واحد كما صرح به شرح الهداية فلا يكون مشهورا اللهم الا ان يراد به المعنى المعنى لمصطلح
اهل الحديث وكونه خبرا واحدا لا ينافي في قول مالك وكونه بياننا لاجل الكتاب كما نصوا عليه انتهى وتحدثه الفاضل المروي
بقوله فيه نظر لان كون الحديث من خبر واحد وان لم يناف كونه بياننا لاجل الكتاب لكنه يناف كونه ناسخا للكتاب نافي المالك
عليه على ما صرح به ولا بد من حمل قوله وايضا الحديث المشهور الخ على ان الآية وان دلت على الاستيعاب لكن حديث
الناصية صار ناسخا لما على ما يشعر به قوله فان نفى قول مالك واما في مذهب الشافعي فبني الخ حيث يفهم منه ان ناسخ
قول مالك ليس مبنيا عليه انتهى **اقول** هذا الكلام مشعرا به جعل قوله وايضا الجواب اعن قول مالك بعد التسليم
وكان قوله وذكرنا الجواب بالمتعمد على جوابه الاول اننا نسلم ان قوله تعالى واصمحو برؤسكم يدل على الاستيعاب
لما ذكره من القاعدة وحاصل هذا الجواب اننا نسلم ان دلالة الاستيعاب لكن الحديث المشهور يفيد عدم اشتراطه فيزاد به
على الكتاب لكن سياق عبارة الشايع حيث قال دل على ان الاستيعاب غير لازم يقل بزيادة على الكتاب نحو ذلك يدل على ان هذا الجواب
ايضا بمنع دلالة الآية على الاستيعاب ففي الكلام جواب واحد وهو منع دلالة النص على الاستيعاب واورد له سند بن احمد ما قوله
وقد ذكرنا الخ وتايبه ما يقوله وايضا الخ فافهم وتأفها اننا لا نسلم دلالة حديث المغيرة على فرضيته اذ المسح على الناصية لا يستلزم
استيعابها ولكن سلم فلا يستلزم الفرضية نحو ارجله على السعة واجاب عنه الفاضل لخصي في تعليقات حاشيته بان المقصود ان
ههنا من نقل حديث المغيرة نفى مذهب مالك وقد حصل واما اثبات مذهبنا في فرضية هذا القول فهو امر غريب من
التقصير لا في وثايقها انه اذا كان الخبر مشهورا كيف يدل على ان الاستيعاب غير لازم فليكن مراد منسوخا بهذا الخبر واجاب عنه
الفاضل الاسفراغني بان هذا البحث لا يضر لانه يثبت به ان الفرض ليس على المراس وقالنا لفاضل الحرمي وانا اقول اذا كان الاستيعاب
منسوخا بهذا الخبر المشهور وصدق ان الخبر المشهور يدل على ان الاستيعاب غير لازم يعني اننا لو افقوا على الخ انتهى **واقول** اعرفت ان
غرض الشايع في هذا المقام انما هو منع دلالة الآية المسح على الاستيعاب وقوله وايضا الخ سند ثان له لا تسليد دلالة عليه وادعاء
نسخه فلا يقال دل على الاستيعاب غير لازم كما صرح بها ان حديثا لمغيرة على ما في صحيح مسلم وغيره وورع بلفظ مسح بناصرية في الكلام فيه

ما

ما

ما

ما

ولانه اذا قيل سمحت بالتحفظ لادبه البعض في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم والكل فيكون الآية في المقدار محملة

شرا انتهى وهذا مشعر بان كل احد على الماهية والظاهر ان الحمد ههنا من التسمية قوله ولا نه التحريم وقع في بعض المسح لانه بدون
 العوا وهو الذي اختاره الفاضل الاستغناء عن حيث قال لا ينبغي ان الصواب لانه بدون الواو كما في اكثر النسخ لانه لم يسبق وجها لكونه غير معلوم
 الحمد شرعا بل هو مجرد دعوى تمام الصواب ولا نه محقق في بعض النسخ لانه دليل مستقل على نظر الحق قول فيه نظر اما الاو فلا حاجة
 دليل مستقل او من جملة دليل لا محذور الدليل الاول ولما كانا فلا نعدم ذكر وجب فكونه غير معلوم الحمد شرعا لا يقتضي ان يكون
 هذا دليل لانه فان كل ما ذكره الشارح في الدليل الاول دعوى مجرد فموجبه ذكر دليل ثان دون شئ ولما كانا فلا نعدم اقام قوله فيكون
 مجرأ لضعف الدليل الاول وقدمه وابعده دليل آخر مستقل واللام يوضح هذا الجملة التي في قوله في ما بعد فيكون الآية في المقدار
 مجرأ فالصواب اختيار نسخة الواو وجعله دليل آخر وحاصله ان الالباب عند دخولها على المحل قد توجب ارادة البعض كما في قوله سمحت
 بالتحاط وقدياد الكل في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم حيث اشترط استيعاب الوجه واليد في التيم فوجب ذلك الاشكال في
 قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم والمراد بالراس هل هو بعضه او كله فيكون مجرأ في حق المقدار ولا يخفى على المتفطن ما في هذا الدليل
 ايضا من الخدشات الاولى ان الشافعي لم يقل مسح الكل في التيم يقتضي الباء لان الاستيعاب بالباء انما هو مذهب مالك وهو متفق
 معناه في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم غير مثبت للاستيعاب وانما ثبت بالأحادديث المشهورة فلا يكون ما نحن مجرأ لهذا الوجه
 لا عندنا ولا عند غيره فلا يلزم نفى مذهب الشافعي واثبتنا مذهبنا الثانية ان هذا يتناقض ما عرفنا من المستدل ان الاستيعاب في
 التيم لم يثبت بالنص بل بالأحادديث المشهورة فلا يكون الباء في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم مقيلا للاستيعاب فلا يصح هذا الدليل
 والجواب عنه بان ما من المستدل انما كان في رد مذهب مالك فلا يلزم تسليبه في رد مذهب الشافعي بخلافه وبما في هذا المشكل
 من انه ليس هذا لانا نقض لا محذور القائل والمحل واختلاف القول فهو نظير من قال في مخاطبة زيد انهم يجتمع عمرو ثم قال في مخاطبة بكر
 انه جاء فقلت للمستدل ماتم واليا نعم ان يحكم بخلاف مذهب عند مخاطبة الخصم قلت يلزم منه ان لا يكون هذا الدليل متحققا
 لعدم كونه موافقا لمذهب المستدل بل لزاميا محضا فان قلت المنفى في ما سبق دلاله فامسحوا بوجوهكم على الاستيعاب في قبول
 قياس الفرع بالأصل والمثبت هناك لانه عليه مع ملاحظة ذلك فالناقض قلت فم لا يكون الباء في بوجوهكم دالة على الاستيعاب
 في الحقيقة بل القياس وذلك لغير الثالثة ان مجرد ارادة الكل من مدخول الباء في بعض المواضع لا يوجب الاجمال ما لم يكن ذلك حقيقة
 وقد علمنا الاصل في الباء عند دخولها على المحل ان يراد البعض فاردت الكل يكون خارج الاصل وخلاف الاصل لا يعارض الاصل
 فلا يوجب الاجمال في ما نحن فيه قوله فيكون الآية التحتمل تنزيه على الدليل الثاني ثمان قوله فيكون مجرأ كان تنزيه على القول الاول
 وقد عرفنا حاله في ما نحن فيه لك منه حال هذين التفسيرين اذ فساد الشجرة تنبع عن فساد الفروع وقد بوجه الاجمال في الآية
 بان نظائر المسح في الوضوء مقدار ذلك يقتضي كونه مقدارا واحد غير معلوم فيكون مجرأ وقية ضعفت ظاهرا فنقدنا
 نظائر المسح لا يستلزم تقدير المسح كالتفافية الطلاقة ومنه ومن وجهه بانه لا شبهة في ان استيعاب الآية دالة متعذر فسطحا اعتبارا
 وفيه مطلق البعض في يحصل بغسل الوجه فصار مجرأ وقية ايضا ضعفت ظاهرا فنقدنا الاستيعاب لا يوجب بقاء مطلق البعض
 بل جاز ان يراد اكثر الآية وذلك يحصل بغسل الوجه ومنه ومن وجهه بان مطلق المسح غير كاف والامامة العربية لحصوله بغسل اكثر
 وتوضيحه ان الغسل هو العربية في الوضوء لانه المظهر في الحقيقة وانما نقل الشارح الوطيفية في الراس الى المسح تخفيفا فلو كان
 مطلق البعض كافيا لما احتيج الى العدول عن العربية اذ لا حرج في غسل مطلق البعض قد ثبت شعرت قال الفاضل العروى

فصله على السلام من أصح ما يكون في الأصول الخيرية

هذا وجه حسن **أقول** إن هو وجه في وجه فإن حصول إطلاق المسح قبل الوضوء بأشرفه من غير أن يكون عدم المسح من أجل
مطلوب البعض أيضاً من غير أن يقال لفعل الله تعالى أن وجه آخر وهو أن المسح على الرأس من الناصية لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم على رأسه من غير المسح مرة أو مرة تقليداً للجزء من فرض مقلداً للناصية وقد لا يتصور إلا أن يكون الآية جملة
لا مطلقة **أقول** فيه أيضاً ما فيه فإن بيانه صلى الله عليه وسلم على الرأس في جميع المواضع غير لازم فلو كان الأمر
في الشرع لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يبيحه صلواته على الرأس في جميع المواضع والأجزاء المخصصة
عليك وإنما المخصصة كلها ضعيفة محدودة فإذن الحق هو اختيار إطلاق قوله ففعله الحق تقريره على الحال لا يبيحه لما ثبت
إجماله لا يؤول إلى الإجمال من بيان فعله صلى الله عليه وسلم على الرأس من الناصية يكون بياناً للمقالة فيكون هذا التقدير
هو المفروض لا الأقل منه وفيه أيضاً بحث من وجوه أحدها أنه لم لا يجوز أن يكون فعله تعييناً للحل وأوجب عنه بأنه لا يمكن
إجمال في الحل فلو كان تعييناً له يلزم تعيين إطلاق الكتاب بالتحديد الواحد وهو غير أخرفيه ما روي في الفاضل الأسفلين من أنه
ينبغي أن يصح تعيين الكتاب لمن سمع من النبي صلى الله عليه وسلم قوله قال لا يقرأ في الصلاة إلا ما رواه الحديث بين أن يكون
مقيلاً للكتاب وإن يكون بياناً للحل الثاني أنهما هون **وأقول** الأول أن يقال لو جعل فعله هذا مقتضى الكتاب لزم بقوله الإجمال
في المقدار من غير بيان إذ لم يوجد حديث آخر سوى له ففعله بياناً للرجح لاحقاً ووجب وثباتها أنه يجوز أن يكون فعله عليه
السلام على طريق المسنية لا على طريق الفرضية وأوجب عنه بأن موافقته عليه السلام على مسح الفعل ومسحه على الناصية
أحياناً يدل على أن تعييناً للفرض وثباتهما أن قول الغير مسح على ناصيته لا يدل على استيعاب الناصية كما أن قوله وعلى خفيه
لا يدل عليه فلا يدل ذلك على افتراض مقلداً للناصية بتمامه ودفعه الفاضل الأسفلين بأن قراءة مسح على ناصية
بعد تعيين الحل من الكتاب وكونه محملاً في حق المقدار يفيد تعيين المقدار ويدل على الاستيعاب وقد شبه الفاضل الأزهري بأن
أفادته الحديث تعيين المقدار وموقوف على دلالة على الاستيعاب فلا يترتب دلالة عليه وثباتها أن يكون التحديد بالآية
موقوف على ثبات أن هذا الوضوء أول وثورة عليه والصلوة والسلام بعد نزول الآية لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة
فإنه غير جائز لئلا يقدّر في العمل به وأجاب عنه العلامة الجليلي في حواشي التلويح بأنه على تقدير كونه متأخراً كان العمل في
الفرض أعني مسح الرأس في ضمن مسح الكل قبل أن كان المقدار المخصوص معلوماً ويقال من أن الجمل لا يمكن العمل به قبل البيان
معناه ما لا يمكن العمل به باعتباره خصوصاً لمطلقاً وثامساً فهو فسر الناصية بمقدم الرأس ولم يقيده بكونه ردياً فثبت أن
فرضية الرأس به غير صحيح وثباتها أن المحققين تفعلوا عن الأمام إلى حنفية رديتين أحدهما فرضية مقداره الرأس والآخرى
فرضية مقداره الناصية قد دل ذلك على تغيرها فثبت أنها أحد ما يدل على الآخر بعيداً وشأبها أنه يلزم يقتضيه الخبر المذكور
فرضية الرأس المخصوص وهو الرأس المقدّم وهو خلاف المذهب فإنه لو مسح الرأس من جانب القفا ومن جانب الشرف
عند تأقن قلت المراد بالناصية مقداره رأسه لو كان من جانب المقدم أو من جانب آخر قلت مع كونه على اللغة يتألفه
سوق الخبر الواردة في ذلك **قوله** وأما الحجة شرعية في شرح قوله المصنف والحجة وهو يحتل الوجهين أحدهما أن يكون
معطوفاً على الرأس وثانيهما أن يكون معطوفاً على رديم الرأس والظاهر هو الأول وهو بغير اللام وكسرها كذا في أنهما إفتاوت
وفي الصحاح التي منعت الحجة من الإنسان وضيق الحجة معرفة والمعجم نحو ونحو أيضاً بالضم مثل ذرة وذرة انتهى

لعند أبي حنيفة مسحة بها

في الغيب الطمي العظيم الدخيل والأسنان انتهى في الراس والرقبة طاهر كدمه من المراد بالمرحلة الشعر الثابت على الخد ومن عاد
 وضاح والمذق وفي شرح الرشد الكيفية الشعر الثابت تحت العينين والعارض وما بينهما من الصدر وهو الخد الذي للذين يصل
 من الأضراس بالصدر ومن الأسفل بالعارض انتهى في قسطنطينية بشرى في الأقسام الحية كسائر الأقسام بالمرحلة الثابت على الذقن
 خاصة وهو تحت العينين والعندار بالشعر الثابت للجاذبي للذين بين الصدر والعارض والعارضين بالخطين من العنق
 الجاذبي للذين **قوله** عند أبي حنيفة الخ اختلفت الروايات والأقوال فيه فقال الحلواني امر بالماء على جميع ظاهر الحية شرط
 حتى لو مسحه بجزءه ما لم يتقاطر الماء من تحتية فإن عهدا قال انما موضع الموضوع من الحية ما ظهر من الخد في الأضراس أن مسحه
 يلاق بشرة الوجه من الحية واجب خلافه في أبي يوسف لأن فرض الفصل سقط من الشعر وذكر الحسن في الخروج عن أبي حنيفة
 أنه ليس مسحا ولا يجب وذكر في جمع التفاريق يخفى عند أبي يوسف أن لم يصب الماء الحية وقته مسحا وكذا عن محمد
 وكذا عند أبي حنيفة يمر عليها مرة واحدة بمسح ربعها والصحيح أنه يمر الماء على ظاهرها كذلك في الجنب وفيه أيضا أن كان قبل نبات
 الحية فيفرض غسل كله وإذا نبت سقط غسل ما تحتها وعند الشافعي أن كثفت فكل لك وإن غثت لا يسقط قال مولانا
 آدم الله علوه وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح الأصل ما يدل على الاتفاق فقال إذا كانت الحية خفيفة يرى البشرة تحت
 الشعر فاقبال الماء إلى البشرة غير ساقط ولا سقط انتهى وقال صاحب الهداية في غنات النوازل مسحه ربع الحية وفرض عند أبي حنيفة
 اعتبار المسح الراس وعند أبي يوسف في رواية مسحه كلها أو فرض اعتبار المسح الجبهة وهو قول الشافعي في رواية سقط المسح عنها لآل
 الفرض كان غسلها ولا نبات سقط فلا يجمع الغسل والمسح في عضو واحد انتهى وفي الخلاصة يجب أيضا الماء إلى الذقن قبل
 نبات الحية وما تحتها من الذقن إلى الجنب أيضا الماء إليه إذا نبتت الحية يجب أيضا الماء إلى الخد أعني ذقن أبي يوسف عن أبي حنيفة في رواية المراد
 ظاهر الحية وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة أنه إن مسحه من تحتية ثلثا أو ربعا كما في مسحه الراس انتهى في الجنب رايات في الفرض في
 الحية (المسح) الشافعي على عدم وجوده أيضا الماء إلى تحت الجنب بشرى الجنب في مسحه بها واختاره المصنف في مسحه كلها وترى مسحه ما لا يدرى
 البشرة صحيحة قاضي خان في شرح الجامع الصغير تبعه في الجمع وروى مسحه الثلث وترى عدم وجوب غشي والصحيح يجب غسلها
 بمعنى إقراره كما صرح به في السراج الوهاج وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي البدان ثم ما عدا هذه الرواية مرجوع عند العجب
 من أصحاب المتن في ذكر الرجوع عنه وترك الرجوع إليه الصحيح المقتضى به مع دخولها في حد الوجه المتقدم كما ذكره في فتح العتد
 وهذا كله في الكثرة وأما الخفيفة التي ترى بشرة فيها أيضا الماء إلى ما تحتها انتهى في الظاهر فدها مع دخولها في حد الوجه ميل
 إلى اختياره وجوب مسحه بها أن عطف على راسه وهو رواية الحسن عن الإمام وأكلها أن عطف على الرية وهو رواية بشرى الشافعي
 وهذا مقتضى اللفظ وإن اقتصر في الكافي على الأول وثمة ثالث وهو مسحه مالا في البشرة ربحها قاضي خان في شرح الجامع الصغير
 وعليها جرى في الجهم وفي البدان ثم ترى شيئا من عن أبي حنيفة وزفرانه إذا مسحه ثلثا أو ربعا كما في رواية أبي يوسف إذا مسحه شيئا
 منها جاز وهذا الروايات مرجوع عنها والصحيح يجب غسل قال في الظهيرية وعليه الفتوى انتهى قلت قد ظهر مما نقلناه
 أن فيه ستة روايات وجوب مسحه الرية وجوب مسحه الكلى وسقوط المسح والغسل عليه ما ومسحه الثلث وغسل ما يستر البشرة
 ومسحه مالا في البشرة وذكر الخطاوي في حواشيه الدار المختار أن فيه ستة روايات مسحه الكلى والرية والثلث وغسل الرية أو
 غسل الثلث أو عدم الغسل والمسح وهي كلها مرجوع عنها والرجوع إليه غسل الكلى فلم يذكر مسحه الثلث ومسحه مالا في البشرة

فرض لا يخلو السقط على ما تحتمل من البصر ما كان

ووجهه يد لها غسل الريح وغسل الثلث فاذ انقضت مع ما ذكرنا انصير الى ما لمات فامية قوله فرض على كل من كان في
 لا يخلو احدكم انما تحتمله قوله لا يخلو ما سقطت له حاصلة انه قد سقط غسل تحت الحية من مسح الوجه بعد ما كان
 قبل بنا قولنا في الحية فصار كالمسح على الرأس فرض في ذلك مسح الحية يكون وضواؤها بحيث من وجوب
 الأول ان السقط عبارة عن حدث في الشيء بعد وجوده والرأس لم يمسح بفسله أو لا حتى يقال يسقط غسله فلا يصح قوله فصار
 كالرأس وأجاب عنه صاحب هداية الفقه بأن المراد بالسقط عدم الغسل وهو صادق على الرأس كما يصح على الحية وهذا
 صاحب حل المشكلات بأن السقط يقتضيه سبب الشك لأنه عبارة عن حدث في الشيء بعد وجوده فكيف يرد بالسقط عدم الشك
 لأنه عبارة عن العدم الأصلي وبين العدم الأصلي والعدم اللاحق تناقض أجاب عنه بأن العلاقة بينهما نفس العدم حيث
 هو وإن كان في أحدهما أصليا وفي الآخر ماضيا وأقول هذا كله تطويل بلا طائل فإنه ليس غرض من الجرح في استبعاد العدم
 العارض للعدم الأصلي حتى يقتضيه التباين فيهما حيث يخرج إلى الشك في نفس لعدم بل غرضه استبعاد العدم العارض لطابق
 لعدم الذي هو رجم من أن يكون ماضيا أو أصليا واستعادة الخاص للعام كما توافقا ثم أقول الأصوب في الجواب عن
 الأيراد أن يقال السقط عبارة عن حدث في الشيء بعد وجوده محققا كان أو مقدرًا في الرأس وإن لم يوجد أمر الغسل محققا لكن
 كانه وجد مقدرًا لأنه العزيمة في باب التطهير وإنما عدل إلى المسح تخفيفا فحتمت الأشاغرية فكانه أمر بفسله أو لا ثم سقط
 البحث الثاني أن ضمير في قوله فصار كالرأس يرجع إلى الحية فينبغي أن يقول صارت واجيب عنه بأن الضمير يرجع بناويل
 أقول يمكن أن يكون ضمير صارا لاجل ما تحتمل فلا اشكال البحث الثالث أن هذا الدليل يعارضه ما أمر أن حكمه لا يختلف
 في المقادير حكم الأصل البحث الرابع ما أورده الفاضل الأسفري في ما لا لال مذهبه الشافعي حيث قال الشافعي يقول لما نصير
 غسل ما تحتمل انتقال الغسل إليه وقوله أوفق لظاهر الآية لا شبهة في دخول حكم الحية تحت قوله تعالى فأغسلوا وجوهكم دون
 قوله وامسحوا برؤوسكم كيف لا ولو دخل تحته لوجب أن يغسل من جملة الرأس وكفى مسح برعم المجموع سواء كان من الرأس أو
 اللحية انتهى وقد شبه الفاضل الهروي بأن قياس الحية على الرأس وإن استلزم أن يغسل من الرأس كما لكن لزوم تعذيب رجم
 المجموع سواء كان من الرأس أو اللحية ممنوع بل اللزوم مسح برعم كل واحد نعم الظاهر دخول حكم الحية تحت قوله تعالى فأغسلوا
 وجوهكم دون قوله وامسحوا برؤوسكم وهذا القدر يكفي للإوفعية انتهى أقول غرض المورخان الله تعالى لم يأمر إلا بمسح
 وهو مسح الرأس فلو وجب مسح برعم اللحية لم يكن ذلك إلا بدخولها في الرأس والألزام زيادة على النص وإذا دخل في الرأس لم يجب
 المسح برعم المجموع وهذا أوراد بلا شبهة وحديث القياس لا يدغمه البحث الخامس ما أورده بعض شراح الهداية من أن قول
 ابن حنيفة ههنا مشكل لأن اشتراط مسح اللحية بالقياس على الرأس زيادة على النص بالقياس حيث لا يقتضي النص إلا الوضوء
 غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس انتهى البحث السادس أن المسح طهارة غير معقولة وكذا تقليد به بالرجم فلا ينجي تعديته
 بالقياس واجيب عنه على ما في حل المشكلات وغيره بأن الحاق الحية بطريق الدلالة لا يطرق القياس وأورد عليه أن
 الدلالة موقوفة على المماثلة ولا مماثلة بينهما مالا لأنه لا بد في الدلالة أن تكون مفهوما لغة ويفهم كل عالم باللغة وههنا
 ليس كذلك ولا لفهمها باليونان وسف والشافعي ثم أجيب عن الأيراد بأن المحرر في الحية مثل المحرر في الرأس وذوول الماء إلى
 بشق الرأس ممكن ولو لم يكن لاختلاف الحية فإنه لا يصل الماء إلى ما تحتملها أسيا إذا كانت كثيفة لا ينفذ عظيمة وعن العلماء

[illegible]

تختلف الرأس فانه إما أن يكون من الشعر لا يجب غسله ولا مسح به وقد ذكرنا المراد بالوجه في غير هذا الوجه منها
 أن لا يجب إيصال الماء إلى ما استرسل من الذنق خلافاً لما في كتابنا في الأيضاح وفي أشهر الروايتين
 أن كل ما لا يقبل البشيرة وما استرسل فقد انفصل عنه لا يجب غسله ولا مسح به كما في قولنا في هذا الوجه في كتابنا في الأيضاح
 نقول إن قولنا لا يخل في ذكر هذا الكلام لأنه إن كان من تنقية الذنق الذي ذكره أبو يوسف فمنه أن دليله قد تم بما قام عليه
 مقام الفصل ولا حاجة إلى هذا وإن كان المقصود من هذا الباب الإجماع فلا يبعد لأنه ليس على ما في المقصود إثبات مدعى
 أبي يوسف لأن مذهب الإمام لا يتم إلا أن ترك الذنق من الأثبات والفتوى **أقول** هذا الظاهر لا يلائم ما في المقصود
 ليس إلا إثبات مذهب أبي يوسف وقد ثبت ذلك والقول من هذا الكلام قد تم القياس على الرأس الذي أورد في دليله
 لئلا يرد من المعارض بدليله فيها حقيقة قد دخل مقدار وقاصه على ما أفاده استنادنا في الاستاذ في جوازه أن قياس
 الحية على مسح الرأس من الفارق فالشعر إذا دخل عن شعر الحية يجب غسل كل واحد من الرأس إذا كان ما راي عن الشعر لا يجب غسل
 كله ولا مسح به فكم يكن الحية كالرأس **قوله** وقد ذكرنا في موضعنا أن المراد بالوجه المحكوم بوجوب مسح في الرواية الأولى
 ربيع ما يلاقى البشيرة من الحية لا ربيع ما استرسل منها أو ربيع المجموع فانه ذكر في الحيطر وأيات مسح الربع والثالث وغيرها في الملوك
 ثم قال لا يجب إيصال الماء إلى ما استرسل من الشعر من الذنق عندنا وهكذا في غيره **أقول** لا يخفى عليك أن مراد أبي يوسف
 أيضاً من مسح الكل مسح كل ما يلاقى البشيرة دون ما استرسل منها فافهم بقولنا الاتفاق على أن المسترسل لا يجب غسله ولا مسح
 فتخصيص هذا المراد برواية الربع ما لا وجه له ثم على هذا لا يبق للفرق بين قول أبي حنيفة وبين أشهر الروايتين عن أبي حنيفة
 الذي سئل عنه وكلامهم في ذكر الروايات يقتضي الفرق فافهم بذلك قول أبي يوسف على حديثه ورأيه مسح ما يلاقى البشيرة على
 ويعدون اثنين فافهم **قوله** أن لا يجب التحريم لأن المسترسل من الحية ليس بدخول في الوجه إلا أني لا أرى إلى الحية
 المسترسلة من رجل ثم قال لا يت وجهه كذب عرفاً وشراً وإذا لم يدخل في الوجه لم يفرض مسح لا غسله كما ذكرنا **أقول** في
 تأكيد بقوله تعالى حكاية عن هارون حين أخذ موسى على نبيينا وعليه الصلوة والسلام لمحيته وشعره لاسه لا تأخذ بالحيت و
 لا برأسه الآية فانه دل على أن الحية غير الوجه والافتقار لا تأخذ بوجهي **قوله** خلافاً لما في كتابنا صاحب الأقسام شرحنا
 أبي شيعة أن الحمار عن حال الوجه يجب غسل ظاهره وأظنه مطلقاً أن خفت كما في العباي ظاهره فقط مطلقاً أن كفت كما في
 الروضة انتهى واستدلوا بحديث أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم جللاً غطى بمحيته في الصلوة فقال أكشف
 لمحيته فافهم من الوجه ذكره الراعي في شهر الوجهين لكن قال الحافظ ابن حجر في تحزيب أحاديثه المسمى بتلخيص التحريم لمجدد هكذا
 نعم ذكره الحازمي في تحزيبها حديث الهذيل فقال هذا الحديث ضعيف وله أسناد مظهر ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه شيء وقبحة المندري وابن الصلح والنووي وزادوه وهو قول عن ابن عربي من قوله وقال ابن دقيق الصيد لم أفت له على سناد
 لا مظهر ولا مضمر انتهى وقد أخرجه صاحب مسند الفردوس من حديث ابن عمر بلفظ لا يغطي أحدكم بمحيته في الصلوة قال الحية
 مالم يمسح أسنانه ومظهره قال الحازمي انتهى **قوله** كذلك أيضاً هو شرح التجريد المشهور والمن كلاًهما لكن الأبعد المرحومين
 محمد بن أبي بكر الحنفى كما أوصى في المقدمة **قوله** وفي أشهر الروايتين التحريم أختار الشارح في النفاية هذه الرواية حيث
 قال ومسيح ما يسترل الشعر من محبة قال البرجندى في شرحه الظاهر أن المراد بما يسترل البشيرة من الحية هو ما كان على مخازاة ما
 يفترض غسله عند عدم الحية وفي قوله يسترل شعره بأنه لو كانت الحية قليلة الشعر بحيث يبيد والنات من البشيرة لا ينفصل

من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 بل يوصف في موضع اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 فمن واختر في اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 الصبر جوارح في اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 غسل ما تحتها اليه ما كان في اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 من شعر الحية لا قاله حسام الدين انتهى ومثله في تحفة الملوك وفي محيط الرضى للدين السرخسي شارح في الاصل المختار
 يجب غسل يده فانه قال موضع الوضوء ما ظهر منه وهذا الشعر ظاهر وهو الاصل لانه قام مقام اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 اليه في شعر الحاجبين انتهى وقد مر ان رواية الفسل اختارها ايضا شمس الائمة الحلواني ومن للتاخرين صاحب الجواهر
 وكذا اختار صاحب الفتنار صاحب الدر المختار ومن علق عليه السيد احمد الخطاوي وتلميذ عبد المولى الدمي
 وابن عابد بن وغيرهم فليكن هو المختار في الاصل واختار المتون قوله مسحة ما يستر البشرة في اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 يلاق بشرة الوجه والمرد بما استرسل ما لو من جهة نزوله لمخرجه عن دائرة الوجه وان كان لو من فوق لا يخرج عن ذلك
 في شرح المنهاج لا يحرر قوله لكان في اليد في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع وهو الاصل المختار كان في شرح الجامع الصغير في موضع من ان يصفه مسحة اليد في موضع
 مسحة كلها وهو الاصل انتهى وقال قيل هذا الكلام بفضل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر الحية على اصل الذقن
 ولا يجب ايضا الماء الى منابت الشعر لان يكون الشعر قليلا لا كثيرا وللتاخرين في رواية نفعنا عن الغياثية وطى
 قول محمد والشافعي في مسحة كلها كذا الحية يواجهها الناس فكانت من حلا الوضوء كالحاجبين وهو الاحتياط وعليه الفتوى
 فرغ ذكر الخطيب الشربيني في الاقناع انه خرج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها ظاهر واظننا وان كنت لندرك كذا فتها
 مثلها الخ انتهى وقواعد اصحابنا لا تباين قوله واذا مسح في حلق الشعر الخ هكذا في اكثر النسخ وهو الذي اختار الفاضل
 اني جلي فقال سئل في الراس وفي الحية واعترض عليه بانه ينبغي ان تلزم الامادة كما في مسحة الخف اذا نزعها وبين الخوف
 عنه بان الخف مانع من سرياء الحدث فالرجل المستور لا حدث فيه حكمان وظيفته انتقلت الى الخف ولذا لو لم يسل على حدث
 لا يخرج المسح عليه فياكدوز ينقض بالحدث السابق لزوال الستر المانع وههنا قد اقيمت الغرض في بدله ولا مقتضى الانتفاء
 فكيف يبادر لكان في بعض الشرح انتهى وعلى هذا النسخة يرد ما ذكره الفاضل الاسفراغيني وغيره ان في لفظ الامادة مسحة
 فانه لا يستقيم في الحية لانه لو وجب فيه شئ بعد الحلق لوجب الفسل دون المسح في معنى الامادة وفي بعض النسخ واذا
 مسح الراس ثم حلق الشعر الخ واختار الفاضل المرحوم في هذه النسخة وانما يابا نكتة في قول بعض الامة ان في الراس يلزمه
 الامادة وفي الحية يلزمه الامادة بخلاف النسخة الاولى وايضا لفظ الامادة على هذه النسخة فخال عن المسح بخلاف
 النسخة الاخرى اذ لا بد ان يراد اعادة المسح في الراس وغسل ما تحت الحية **واقول** حلا للتايد ان ليسا بذلك اما الثاني
 فلان الامادة قد يستعمل في معنى الاغم من معناه المتعارف ايضا كما في قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عني بكروا لصلواتي السكرا
 لنخرجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا الآية وهو اجابته بقوله اني ما في ملتكم بعيدا فخرجنا
 الله منها الآية قال العلامة محمد بن ابي بكر الرازي في كتاب الاسئلة والاجوبة العرب تستعمل عاد بمعنى صار لئلا ومنه قول الطيال
 حتى عاد كالعرجون القد يواخى فلما الاول فلانه لا ينبغي الاشعار الى من قرب بين الراس والحية لانه مذ هب ضعيف لا

أركان الأدب أو شرفه في الطب والصيد

لما تفرغ من خلق الخبيث يسمى بحب إعادة والدليل على ذلك في الأصل هل كانت الشعر كان في سنة السبع بعد ما سجدوا إلى الله
 لا شعر صفة الغرض ما في الوجه صفة الغرض قد تغيرت ألا ترى إلى ما شافى نبات الشعر على الوجه من الغسل وبعد ذلك ما
 وجهه الشعر كما قبله صاحب المعجم عن كتاب المصنف لمحمد بن مقاتل ضعيف جداً فإن تغير صفة الغرض ليس من التوافق بل من التغير
 إلا ما يكون وقت التوضي قبل الحان وقت التوضي وأقول ما يجب عليه وهو سطر الشعر إلى ما ينقضي في الموضوع فلا يصح بعد ذلك طهارة
 إلا ما هذا الدليل لا يتناول إلا الروايات من أن الواجب هو غسل ما يستقر الشعر فإنه قد يكون صفة الغرض غير متغيرة وهو من استدل
 على الفرق بأن الله تعالى طلق الرأس على الشعر في قوله اخذ برأسه بجزأيه فسم الشعر من مسير الرأس فلا يصح إلا عادة بعد خلقه
 بخلاف شعر الحية فإنه لم يخلق عليه الذقن في موضع وهذا أيضاً دليل ضعيف إذ لا يلزم من عدم الخلق الذقن على شعر الحية وجو
 إعادة كما لا يخفى ومنها ما تدعي آخر اختاره إبراهيم النخعي وهو وجوب إعادة في خلق الشعر سواء كان في الرأس والحية وفي شعر الظفان
 وكأنه يقيسه على مسهل الخف وقد مر الجواب عنه وفي كتاب الأثر لمحمد بن أبي حنيفة قد شاع ما عمن إبراهيم في الرجل يقص أطرافه
 أو يأخذ من شعره قال يبر عليه الماء قال محمد وسعدت أبا حنيفة يقول ربه أقصص أطفاري وأخذت شعري ولم نصب الماء
 أصل قال محمد وبه نأخذ وهو قول الحسن البصري وذكر البخاري في صحيحه تعليقا عن الحسن قال ابن جبر في فتح الباري وصله
 ابن منصور وابن المنذر بأن ساند صحيح البخاري في ذلك مجاهد والحكم بن عيينة وحما قالوا من قص أطرافه أو جرش أريه فعليها
 الموضوع تقول ابن المنذر أن الأئمة استعملوا خلاف ذلك قوله وكذا لا يلزم إلا عادة قوله تقول لا تطفر إلا أطفاراً بالفتح
 كما لا طاف فيهم الظفر والظفر ظفر الأصبع وظفر الطائر كذا قال النووي في تهذيب الأسماء والمعاني والقص يفتح القاف وتشديد المصاد
 المهملات الظفر قال وسننه هكذا في بعض النسخ وهو المطابق للمطابقة وفي بعضها وسننه بالفراد وهو الموافق لفراد الغرض المستحب
 وذكر شراح المطابقة في توجيه جمع السنة مع أفراد الغرض أن الغرض في الأصل يتناول القليل والكثير فيستغنى عن الجمع بخلاف
 السنة فإنها اسم لها أفراد جمعها تميم أفرادها ومنهم من قال في توجيهه أنه أشار بأفراد الغرض إلى أن مجموع أجزاء الطهارة منزلة
 جزء واحد حتى يفسد بفساد جزء بخلاف السنة فإن السنة فساد واحد منها لا يستلزم فساد الأخرى وإن لم تعلم أنه منقوض
 بالمستحب فينبغي أن يورخ جميعاً كما أن يقال هذه نكتة بعد الوقوع فلا يلزم منعها أو إجماعها أو السنة بضم السين وتشديد النون
 في اللغة على ما في المصباح المنير وغيره السيرة حميدة كانت أو ذميمة والجمع سنن مثل غرفة وغرف وعند الفقهاء عبا عما طلب
 عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع الترك أحياناً علمها هو المشهور وتستطاع على تفصيل في ذلك عن قريب إن شاء الله
 تعالى وحكمها أن فاعله يوجب ويثاب وتاريخها أن كان مستحقاً بها أي كفران كان منها وأما تكسار الألف وتروكها مكره كراهة تميم
 كما أسقطته في رسالتي تحفة الأخبار بإحياء سنة سيد الأبرار ومن ظن أن تركها مكره كراهة تنزيه فقد خالف الحديث والصلو
 كما استطاع عليه في مواضع قال المستيقظ الخ لا بد أن تذكر الأفعال الواردة في شوق هذه السنة معها ما يتعلق بها ثم يخرج
 إلى حل المقام فالعلم أن الأصل في هذه المسألة حديث الأمر بفعل الميدين عند الاستيقاظ من النوم وقد رآه الأئمة السنة
 وغيرهم بالفاظ مختلفة أما البخاري فروا في باب الاستيقاظ وروى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر ومن استجر فليوتر وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخل في وضوءه
 فإن أحدكم لا يدري أين بأت يده قال المحقق ابن حجر في فتح الباري أخذ بصحوة الشافعي والجمهور واستحبوه عقيب كل نوم

ويخصه أحد من الليل لقوله في آخر الحديث في الحديث لا ينجس البيت كونه بالليل في رواية أبي داود وسأق مسلم إسلامها
 إذا قام أحد من الليل وكان الليل قد مضى من وقت آخر حتى كان غلوة في رواية ساقط مسلم استدل بها أقام أحد من الليل في وقت أصبح
 لكن التعديل يقتضي إجماع يوم النجاسة وهو الليل وإنما خص يوم الليل بالذكر لعل في ذلك دليل على أن الليل هو الذي يقال فيه النجاسة وليس
 لمن نام ليلة واحدة منهم بل من نام في وقت الليل أو في وقت الغلوة ثم أوردنا الجهر على الليل في قوله عليه السلام في الحديث في
 يوم الليل وروى النهار في رواية استحبابه في يوم النهار وأتفقوا على أنه لو غسلسه لم يضر الماء وقال الشيخ وروى الطبري في بعض
 الاستدلال هو ما ورد من الأمر بركافته لأنه حديث ضعيف أخرجه أبو عدي والقرينة الصارفة للأمر عن الوجوب عند الإجماع والتعديل
 يقتضي الشك لا الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم واستدلوا بوجوبه على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وعلى آله
 في الشئ المعلق بعد قيامه من النوم وتغيب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه بغيره صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأجيب بأنك
 صرح عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم غسل يديه قبل دخاله في الأناقة في حال اليقظة واستحبابه بعد النوم أولى ويكون ترك
 البيان الجواز أيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات مسلم وأبي داود وغيرهما فليغسلها مائلاً والتفتيد بالبعد في غير النجاسة
 العينية يدل على الندب ووقع في رواية هام عن أبي هريرة عن أحدكم فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها أو الغشي للثنية في المراء
 باليد فهذا الكلف دون ما زاد عليه اتفاقاً وهذا كله في حق من قام من النوم كما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكرام
 ليقطان فيستحب له الفعل محمد بن عثمان وعبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي وقد مرى سعيد بن منصور يستند
 صحيح بن أبي هريرة أنه كان يضع يديه في بركه بأساً انتهى كلام المحافظ وقال أيضاً قوله في وضوئه أي الأناقة الذي أحد للوضوء وفي رواية
 التثنية من في الأناقة وهو رواية مسلم من طرق ولأن خزيمة في آناه أروضوه على المشك والظاهر اختصاص ذلك بأناة الوضوء
 وتلحق به الغسل وكذلك في آنية قياساً لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك وخرج بذلك إناة البير
 الحيض التي لا تقصد بغسل اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي ونحن قال أيضاً مفهوم الملة أن من دمرى ابن باتت
 يده كمن لف خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حالها إن كراهة وإن كان غسلها مستحباً كما في المستيقظ ومن قال بان الأنا
 للتعبد كما لك لا يفرق بين شاكه ومستيقن انتهى وقال أيضاً قال المشافعي كانوا يستجرون ويلاذهم حارة فزعروا عن أحدكم إذا نام
 فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو دم حيوان أو قدر غير ذلك فلا ذلك ورد الأمر بالغسل وتعبه أبو الوليد الباغي بأن ذلك
 يستلزم الإبريس ثوباً لنا ثم يجوز ذلك عليه وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليرد والحال وإن المستيقظ لا يريد
 غمس ثوبه في الماء حتى يؤثر بغسله بخلاف اليد وهذا أقوى الجوابين انتهى وأما مسلم فقرأه من حديث أبي هريرة بلفظ إذ
 استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يديه في الأناقة حتى يغسلها مائلاً فإنه لا يدرى ابن باتت يده وإن كان ذلك مرى النساء
 وخرى مسلم على آخر بلفظ إذ استيقظ أحدكم فليغرض على يديه ثلاث مرات قبل أن يدخل يده في آتائه فإنه لا يدرى فيم يتأ
 يده قال النووي في شرحه مذهبه وأمد بهباً لتحقيق أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم بل بالمعترفة بالشك في
 نجاسة اليد فمتى شك في نجاستها كره له غمسها في الأناقة قبل غسلها سواء قام من نوم الليل والنهار أو شك في نجاستها من غير
 نوم وحسن أحمد وهو رواية أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم وإن قام من نوم النهار كره تنزيهاً ووافقه عليه داود الظاهر
 اعتماداً على لفظ البيت في الحديث وهذا مذهب ضعيف جداً فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يده على الملة بقوله
 فإنه لا يدرى من النجاسة وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي اليقظة وذكر الليل أولاً لكونه غالباً يقتصر عليه

غسل يديه الى رصغيه ثلثا قبل ادخالها الى الماء

وتبدأ على هذا القول معترض الفاضل الاستغاثين بقوله بقران غسل اليدين ثلثا سنة ادخال اليد في الماء لمكان الاكل والشرب والوضوء
لغسلها للحدوث ولا يلزم فيه تخصيص سنة بالوضوء **واقول** قد ورد في بعض روايات الحدوث غسل يدي قبل ادخالها في
وضوئه وفي بعضها ما اذا كان احدا كما ذكرنا استيقظ فارد الوضوء فارد ان يغسل يديه في الماء ثلثا سنة فيجوز منه الوضوء
وقد ثبت ذلك من فعل علي بن ابي طالب وانه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك وحكى كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله
وصلى آله وسلم من الصحابة تقديم غسل يديه الى الرصغين على غسل اليدين كما هو مثبت في الصحيح من السنة وغيره ولو لم يشر في خصوص
بالوضوء لا يتجوز رضعه وقال صاحب الجبل علم ان الابتداء بغسل اليدين واجب اذا كانت النجاسة بمسحة فيهما او سنة عند ابتداء الوضوء
وسنة مؤكدة عند توميم النجاسة كما اذا استيقظ من النوم فعمل بهذا اذ قيل لا استيقاظ الواقع في الهلاكية وغيرها اتفاق بين من حكم
وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم فيه البداءة بغسل اليدين من غير تعقيد بكونه من وضوءه ولا بهذا ما في شهره المجمع
من ان السنة في غسل اليدين المستيقظ مقيده بان يكون النائم غير مستيقظ او كان على بدنه نجاسة حتى لو لم يكن كذلك لا يسقط
ضميمة اذ المراد من السنة المؤكدة اصلها انتهى **لخصنا اقول** فيه نظرا هو فانه جعل غسل اليدين عند ابتداء الوضوء سنة
غير مؤكدة وعند توميم النجاسة سنة مؤكدة مع ان المعلوم من اخبار الرواة في صفته وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه كان يواطى على تقديم غسل اليدين الى الرصغين عند ابتداء الوضوء فيكون سنة مؤكدة غير مفرغ فالتحقيق ان تقديم غسلها عند
ابتداء الوضوء وغسلها قبل ادخالها الى الماء عند الاستيقاظ بل عند توميم النجاسة كليهما مستان مؤكداً ان اما الاول فلا خبار صفة
وضوئه واما الثاني فلخبر الاستيقاظ فتأمل في هذا المقام فقد خاطفني كثير من الاعلام الامر الثاني ان كلام المصنف كلام
صاحب الهداية يدل على ان هذه السنة مختصة بالمستيقظ بالنوم فمن لم يستيقظ لم يسقط له وهذا بناء على ان مفهوم الوضوء في الصلاة
الفقهية كما سياتي وعليه يدل ظاهر الاخبار بحيث ان في الشرط بان الاستيقاظ هو لكن الاخبار الواردة في صفة الوضوء النبوي
على ان هذه السنة لا تختص بمحالة الاستيقاظ فمقيد الاستيقاظ الواقع في كلامهم اتفاق وكلنا قال في العناية خص المصنف
بالاستيقاظ تبركا بلفظ الحدوث والسنة ففعل المستيقظ وغيره وعليه الأكثر ان انتهى وفي فتح القادر ومنهم من اطلق في الاستيقاظ
ومنهم من قيده بما اذا نام مستنجيا بالاجار او بتنجس البدن اما لو نام متيقنا لغيار تيمم مستنجيا بالماء فلا يسقط وقيل بانه سنة
مطلقا للمستيقظ وغيره في ابتداء الوضوء وهو الذي انتهى في حواشي الهداية لمولانا الهادي الجوفوري الظاهر ان المذكور في الكتابين
ما هو السنة في حق المستيقظ لئلا يظن الذي يريد ان يعرف من الاناء لبيان سنة غسل اليدين قبل غسل الاعضاء التي يتوضأ
للمستيقظ وغيره سواء اراد الاعتراض او لا والافلاحة للتقيد بقوله قبل ادخالها في الماء وهو قوله اذ الاستيقاظ انتهى في الفتاوى
قال ولا ادا نام الله علوة تخصيص المصنف غسل اليدين في ابتداء الوضوء في حق المستيقظ من نومه تبركا بالحدوث اوله انما يكون
سنة في حق المستيقظ دون غيره فلما أطلقنا بالرواية في المحيط ونحوه الفقهاء وجههم الى الجارية ان غسل اليدين الى الرصغين
في ابتداء الوضوء سنة على الاطلاق زالا اشتباه انتهى ونقل العيني عن الكرمي وشاخص مختصر الكرخي وصاحب الايضاح لغيره
جعلوا الاستيقاظ قيدا احترازا ونحوها هذه السنة بالاستيقاظ على ما شرط الحدوث وحل كون التقيد اتفاقا مشي بالنسبة
في المستغنى شرح الفقه النافع وغيره من المتأخرين فعليه الاعتماد الامر الثالث ان قولهم قبل ادخالها في الماء وقع تبركا بالحدوث
والافلاحة موضع اناء لا يحتاج الى ادخال اليد فيه كما هو في ديارنا ليس له التقيد به ايضا وفي غاية البيان قوله قبل ادخالها في الماء

في الطهارة

في الطهارة

أشهر من الفصل بعد من السنين المستعمل في الاستحباب

وقد جعل ما ذكره من غير كونه من الأثر بخلاف ما إذا كان بخلافه وسبق قد مر وأما حديثه من الصحيح في السنة
ذكره في هذا العمل ما لا يمتد منه كان هو أن كل من غسل في الوضوء من غير أن يغسل يديه في كل مرة من المرات في كل مرة من المرات
الأمم الأربعة كغيرهم ذكرهم في التثنية والظاهر أنه لم ينع من غسلها عن التثنية كان أتيا بالسنة كما لا يمكن لها في رواية
عنه أصحها ليس من حديث المستقيم من أولئك الذي حلية العمل **واقول** الظاهر أن التثنية ليس من المؤكدة في
الفصل السنون المستقيمة ولو رددت من واما في الفصل السنون فقدمه عند ابتداء الموضوع مطلقا فهو المؤكد فكما تنهد به
الإجماع في الأمر الخامس أن في غسل اليدين ابتداء وثلاثة أقوال قيل إنه فرض وتقدمه سنة واختاره في حق القديم والمصالح
والتيه يشترط غسل في الأصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجزئ غسلها كائنا وقيل إنه سنة تنوب عن
الفرض كالنفاختها في تنوب عن الفرض مع انها واجبة واختاره في الحاق وقال خمس الأيمه أنه سنة لا تنوب عن الفرض في
غسلها ظاهرها وباطنها وأما كلام الشافعي أن المذهب هو الأول كذا في البحر الرائق وفي الأخيرة اختلفت المشايخ في بعضها
قالوا يغسل الذراعين بعد غسل الوجه لا غير وقال خمس الأيمه المحلواني الأصم عند أبيه غسل اليدين لأن الأول كان
سنة افتتكم الموضوع فلا تنوب عن الفرض وأنه مشكل لأن المقصود هو التطهير فأحصل التطهير بأي طريق حصل فقد
حصل المقصود فلا معنى لأعادة الفصل انتهى في جواب اسمعيل النابلسي في شرح الدرر عن اشكال صاحب المغيرة بأن المراد
عدم النية من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلا قصد إذا السنة لا تؤديه ويؤديه انما أقم على سقوط الحديث
بلانية انتهى على هذا لا يفرق اختلافه فإن القائل بالفرضية أراد أنه يجزئ عن الفرض وإن هذا التقدير مرسى وهو معنى
القول بأنه سنة تنوب عن الفرض وعلى هذا من القولين أيضا لا ريب في سنية إعادة الفصل وقد صرح به في الذخائر الفريفة
حيث قال وليس غسلها أيضا مع الذراعين انتهى ولم يقيده بقول والقائل بعدم النية عن الفرض أراد عدم وجوب
ثواب الفرض كذا قال ابن عابد بن في رد المحتار لكن لا يخفى عليك أن كلامهم قد يما وحدها يبايدل على خلاف الأمر السادس
أن قيد الأناج بخصوصه وقم اتفاقا وتاسيا بظاهر بعض الروايات والفرض تقديم الفصل قبل إدخال اليد في الماء كما يدل عليه
لفظ في وضوءه الأمر السابع أن الظاهر في قولهم إلى رصغيه دخول النغاية تحت النغاية على حسب القاعدة التي مضت والاصح
بضم الراء المهملة وسكون السين المهملة ثلث الغن الحجة أو بضمين ملتقى عظمي الكف والذراع كما في لقاموس وغيره
الأمر الثامن ما تعرض على المصنف أن قوله في ما بعد وتثنية الفصل يعني عن ذكر تلكهما وأجيب عنه بأنه مختص بالفصل
المفروض وما ذكره هنا يختص بالسنة فلا صرح به ولا يخفى عليك أن هذا انما يعم على قول من قال أن غسل اليدين في ابتداء
الوضوء سنة تنوب عن الفرض لا تنوب واما على قول من قال أنه فريضة وتقدمه سنة كما هو ظاهر كلامهم فلا أولي يقال
ذكره ههنا للتأسي بلفظ الحديث كما قيل في الاستيقاظ وإدخال اليد في الأناج الأمر الثامن استدل صاحب الهداية
على سنية الفصل المذكور بأن اليد التي تطهر فتن اليد التي تستقيها أو ما أكتفى بالرسالة لوقوع الكفاية بها اعتراض عليه بأن ما
لا يمت الواجب إلا به فهو واجب فيلزم أن يكون واجبا لسنة وأجيب عنه بأن الآلة كانت ظاهرة بيقين وقد شكك في نجاستها
فلا يتنجس بأشك فأن قلت انتهى في الحديث بلفظ فلا يغسل والامر بلفظ فليغسلها لا يدل على الوجوب قلت هب أنه كذلك
لكن العلة التي وردت في الحديث صرح بها عن ذلك كما مر **قوله** سنة قبل الاستيقاظ لعلهم أخذوا بها وحديث إذا استيقظ

أمر الرابع

أمر الخامس

أمر السادس

أمر السابع

أمر الثامن

أمر التاسع

مسند

أحد من مناهي الناس على يد من حتى يسأله فإنه يحكموا هذا سنة عيسى استشفوا على أن يكون قبل الاستنجاء وفيه
ضعفت ظاهرياً في رواية فإراد الوضوء من غير الغسل ويجوز ما يستند عنه ابتداء الوضوء على أنه لو كان في ذكره كما ذكرنا من
سنة الاستنجاء فذلك من سنن الوضوء لا يخرج عن شيء **قوله** بعد لأن من حكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
حكم الله غسل يديه ثلثاً عند ابتداء الوضوء فتعبد عبد الله بن زيد وروى عنه أنه لا يقرأ الستة قبل غسل يديه عن الوضوء النبي
فدا جابن من ماء فتوضأ ثم وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكفا على يديه من النور فغسل يديه ثلثاً ثم
أدخل يديه في النور فغمض واستنشق واستنشق ثلث غرقات الحديث وثقمان بن عثمان بن رويح بن عبد الله البجلي ومسانيد
جبران مولا أنه رأى أبا عبد الله وضوءه فأفرغ على يديه من الماء فغسلهما ثلاث مرات ثم أدخل يمينه في الوضوء ثم غمض واستنشق
الحديث وفي آخره قال رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتوضأ نحو عبدي هذا وأبو عيسى روى البزار عنه أنه
توضأ فغسل يديه وأخذ غرة من ماء فغمض بها واستنشق الحديث وفي آخره قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
أبو بكر ومولى بن أبي طالب روى أصحابنا بسنن الأربعة أنه أنى بأفاهيه ماء وطمشت فأفرغ من الأفارص يمينه فغسل يديه
ثلاثاً ثم غمض واستنشق ثلثاً الحديث وقال من سئران يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهو هذا ومقتضى
ابن معد يكرب روى أبو داود عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً وغسل
وجهه ثلاثاً ثم غسل رجليه ثلاثاً وغمض واستنشق ثلثاً الحديث وأبو داود عنه أنها ذكرت
صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالت فغسل كفيه ثلاثاً وضوء وجهه ثلاثاً وغمض واستنشق ثلثاً الحديث
وأبو داود عنه روى عن أبي عبد الله قال مضى عنه أنه قال هلموا الصلوات كصلوة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فدا ما يحققة من ماء فغسل يديه ثلثاً وغمض واستنشق الحديث وأبو بكر روى البزار في مسنده عنه أنه قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ فغسل يديه ثلثاً وغمض واستنشق ثلثاً الحديث وأبو هريرة روى
الموصل في مسنده عنه قال دعا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ياء فغسل يديه ثم غمض واستنشق وجهه
ثلاثاً وبيده ثلاثاً وممسح رأسه وغسل رجليه ثلاثاً ثم مضى تحت ثوبه ثم قال هكذا أسبأ الوضوء وأبو بكر روى البزار
في مسنده عنه قال شهدت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأتينا ناء فكفا على يديه ثلاثاً ثم غمس يمينه في الماء الحديث
وتعجب بن نعيم بن إمام بن حبان عنه أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فأمره أن يتوضأ وقال توضأ
بأجيب فبدأ بأفاهيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يكبر لا تبدأ بأفاهيك فإن الكافر يبدأ بأفاهيه ثم دعا
عليه السلام بوضوء فغسل يديه حتى نقاه ثم غمض واستنشق ثلثاً الحديث وأبو هريرة روى الدارقطني في سننه عن
أبي خالد قال رأيت الحسن بن أبي الحسن البصري دعا بوضوء فغسل يديه ثلاثاً مرات
وغمض ثلاثاً مرات واستنشق ثلاثاً مرات وغسل وجهه ثلاثاً مرات وغسل يديه إلى المرفقين ثلاثاً مرات ومسح رأسه
وأذنيه وخلل بحيته وغسل رجليه إلى الكعبين ثم قال حدثني أنس بن مالك أن هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم وصلى الله بن أبي أوفى روى أبو بكر الموصلي عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بوضوء فغسل
يديه ثلاثاً ثم غمض واستنشق ثلثاً الحديث وأبو بكر روى الطبراني عنه واسمه قيس بن مائدة قال مررت برسول الله

وعند البعض غسله وبعد جميعه وكيفية الغسل انه اذا كان الاكثف صغير بحيث يمكن رفعه ورفع ماله ويصعب على كفه
 اليسرى ويصعب انما ثلثا ثم يصيب يمينه على كف اليسرى كما ذكرنا وانما لا يمكن رفعه فان كان معه اناك صغير يرفع الماء به
 ويصليهما كما ذكرنا وان لم يكن يدخل الماء به اليه اليسرى مضمومة في الاكثف ولا يدخل الكف ويصيب الماء على يمينه
 ويدخل الاكثف بالصابع بعض يفعل هكذا اثباتا ثم يدخل يمينه في الاكثف بالاناء بلغة وانما في قوله عليه السلام
 صلى الله عليه وسلم فقال ادرك كيف تتوضأ الاصلوة فغسل يديه ثلثا ومضمض واستنشق الحمد يث
 وتعبدا لله بن النضر بن ابي الطيبان في مجمع الاوسط عن حميد بن الرحمن قال دخلنا على بن انيس فقال لا الاكثف كيف تتوضأ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الدوسل وكيف صلى قلنا على فغسل يديه ثلثا ومضمض واستنشق الحمد يث وان شئت زيادة فسط هذا
 الاخبار فارجع الى تخريج احاديث الهداية للزبيدي **قوله** قبله وبعد جميعا لما روى اصحاب المسند وغيرهم في حديث الغسل
 النبوي **الصلب** صلى الله عليه وسلم على الله وسلم غسل يديه قبل ان يدخلها الاكثف ثم غسل فرجه ثم مسح بها الزاوية حتى تغامر غسل اليدين
 ثم توضأ وضوءه للصلوة وسيأتي بسط هذه الاخبار في بحث الغسل ان شاء الله تعالى وهذا القول هو اصح الاقوال الثلاثة كما في
 المنهاج والفتاوى وغيره من المعتبرات **قوله** وكيفية الغسل اي غسل اليدين قبل دخولها الاكثف وهذه التسمية منتقاة عن الفقهاء
 الى جعفر الهندواني كما نقله في الذخيرة وما ذكره الشارح منها بوجه ما خذ منها **قوله** ويصعب على كفه اليمنى الخ او شرطه بان
 لا حاجة الى المص على كل واحد من كفيه على حد ما ذكره في غسل الكفين باليسار والتصيب على الكف اليمنى كما هو المأخذ ورد
 المولى خمر في اللذان في توجيه كعادة العوام على عرض الشرع فأخرج عن الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البلدة في الوضوء
 من احدي اليدين او الرجلين الى الاخرى لا يمتنع بخلاف الغسل ووجه الفرق بينهما ان اعضاءه في الوضوء مختلفة حقيقة وقوة
 ولذا لا تغسل بجمرة واحدة وعضو واحد كما انظر الى الدخول تحت خطا في احد فعارض الاختلاف مع الاتحاد فنزح
 الاختلاف وتوكلت الغسل فان جميع اعضاءه متحدة حقيقة وعرفا في ترجيح الاتحاد كذا قيل ولا يخفى عليك فافيه لان البلدة
 باليمين توجد في ما اداسب الماء على كفه اليمنى ولا يغسل اليسرى معها من دون صب آخر وهذا القدر من البدائية يفرق
 كيف لا وقد مر عن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم واحصا به غسلها يا اجمع كما استطاع عليه ولذا قال صاحب
 ظاهر الاحاديث اجمع بين ما روى عن غيرهما ثانيا على انه لا يستحب التيامن ههنا كما في غسل الخدين وسحر الاذنين والخفين
 والقواعد لا تنوعه انتهى وقد اخرج الجواب عن نقل البلدة فانه لا مجال لان يعارض العقل بالنقول **قوله** كما ذكرنا اي بان
 يرفعه بجميعه فيصعب على شالاه ويغسل ثلثا **قوله** فان كان معه اناك صغير الخ لا بد ان يزاها ههنا ولم يمكن الكفاة الكبير اذا ذكر
 اكثافه اكثافه على يديه ونفسا كما هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحصا به على ما مر بان **قوله**
 ويغسلها كما ذكرنا اي يرفع الاكثف باليمين ويغسل اليسرى ويرفع اليسرى ويصيب على اليمنى ويغسلها ثلثا **قوله** مضمومة الخ
 الاكثف بالصابع يد اليسرى ودوا الكف وضعا لان ما كتبت بالضم مرة يتقد ريقا فالحاجة الى الدخول الى الخدين وفتح ما بين الصابع
 ولو ادخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعملا وان اراد الاعتراض لا كان في السحر الرائق وغيره **قوله** ويصيب الماء على
 يمينه الخ الكلام فيه كما الكلام في ما سبق ذكره **قوله** ويدلك الاصابع أي اصابع اليمنى وهذا لما ذكره لتصديقه مقسولة لا ما رآه
قوله باكتافك ابلغ حال من قال يدخل وما عايناه عن القدر الضمير الرابع اليه عند وف الكف يدخل يمينه بالاناء في اخاله
 او قل بالاناء من مغفول فلكم يدخله بالاناء في حوز الملى قد بلغوا الغرض من عدم التحديد لا تنقله الضمير ثم **قوله** الخ الخ الخ

والسؤال

على الحقيقة فصل الاصل الفاعل في الرفع في الموضع وتحت لا وضوء من يدرك اسم الله انه لا وضوء من تحت كما قيل في قول الامام
 لاصل الرفع من كذا في الصلاة على السجدة لا في السجدة وإنما صح القول الثالث فاستدلوا بهذه الأحاديث بمجملها على صحة
 نقل الكلام وتوابعه بأن الحديث المذكور لا يكون من قبيل الصلاة الألفاظ في الكتاب وحديث صل فانما يصل وقد ثبتوا
 بهما وجوب الفاعلة وشغل الرفع في الصلاة فوجب أن يغتفر بها الحديث وجوب التسمية وقيل لا يوجبها أصلاً بل هو من وجوبها
 ضعيفة فتبين أن خبر التمديل والفاضة أشهر من خبر التسمية فلا يلزم من انطباق الوجوب بهما انطباق الوجوب به وقيل إنه ما يسلو
 في كونهما من أخبار الأحاد ومخرج الشهرة عن الاعتقاد لا يفيد ومنها أن خبر الفاعلة تأييد بالمواطبة النبوية عليها ولا كذلك ذهب
 وقيل إنه منقوض بتكثيرات الصلاة فانه عليه الصلاة والسلام قد اطلب عليه السلام يقول بوجوبها ومنها ما في البنا يميز
 أن خبر الفاعلة متفق على صحته ولا كذلك خبر التسمية وقيل إنه وإن لم يبلغ إلى درجة الصحة لكنه غير مخطئ عن درجة الحسن لكثرة
 الطرق الجارية لضعفها ومنها ما في المستصحب من أن خبر الفاعلة ورد في عبادات قصدية وخبر التسمية ورد في النوازل الذي هو
 من الوسائل فانه غير مرتبة عن الأولى وقيل إن الخطأ يمكن أن يكون واجب الوضوء أقل ثامن من وجوب الصلاة لا بأن
 لا يثبت الوجوب إلا بقطع ومنها ما في شرح المنكر من أن الأدلة السمعية أربعة أنواع قطعي الثبوت للدلالة على صحة الخبر الحكمية
 وقطعي الثبوت على الدلالة والآيات المؤيدة وقطعي الثبوت قطع الدلالة كأخبار الأحاد القطعية المدلول وقطعي الثبوت على الدلالة كأخبار
 الأحاد الظنية مع ما فيها من الأولى يثبت الغرض والثاني والثالث للوجوب والرابع السنية أو الاستصحاب خبر التسمية من القسم الرابع
 فلا يثبت به الوجوب بخلاف خبر التمديل فانه من القسم الثالث وقيل إن خبر الفاعلة أيضاً من الرابع والجملة لا يظهر القول بوجوب
 الفاعلة واستتار التسمية مع أنها ظاهرياً موجهة فلهذا لم يحدث بعد ذلك وأما أصح الأقوال الرابع فاستدلوا بأن السنة
 ما اطلب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من التواضع تأولوا من ثبت المواظبة على التسمية وقيل إن هذا التعريف خبر تام بوجه
 ذكرته في رسالتي تحفة الأخيار فلهذا من سئل الأثر السنية فكثيراً ما فعل كذلك بالقول وقال العيني في النهاية كيف يكون مستحبة
 مع ورجح كثير من الأحاديث الدالة على السنية بمقتضى المتأويل المذكور انتهى وذكر بعضهم أن وجه الاستصحاب كون الأخبار الواردة في
 التسمية ضعيفة مع كونها معارضة بحديث المهاجرين فنقد ورجع ابن الهمام بأن كثرة طرق الضعيف ترقية إلى الحسن فهو حسن بل
 بعض الطرق بخصوصها حسن والمعارضة غير متحققة لأن المذكور الذي لا يكون من معتمات الوضوء وهو لا يستلزم كراهتها جعل
 من ذكر الله شراً تأييداً له بعد ثبوته بالحديث الحسن فأن قلت قد حكى عثمان وعلي وغيرهما وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم على آل
 وسلم ولم يقل عنهم نقل التسمية فكيف تكون ستة قلت عدم النقل لا يدل على عدم الوجود فكيف بعد الثبوت بوجه آخر وأما
 أصح الأقوال الرابع فقال ابن الهمام في فتح القدير إذا سلم خبر التسمية عن المعارض مع حجة فما موجب العدول به إلى نقل الكلام
 وترك ظاهره من الوجوب فأن قلنا أنه حديثان ظاهرهما واحد فكذلك اسم الله عليه فانه يظهر جسد عمله فأن لم يذكر يظهر إلا
 ما مر عليه الماء فهو حديث ضعيف فأيرويه عن الامشج عبي بن هاشم وهو متروك وإن قلنا أنه حديث المسمى صلته فأن في
 بعض طرقه إذا قصت إلى الصلاة فتوصلها أمرك الله وفي لفظ أنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله فيسبغ الوضوء
 حسن الترمذي لم يذكر كفيلاً للتسمية فقد أحاطه ابن القطان فأدركه النظر إلى وجوب التسمية في الوضوء غير أن صحته لا يتوقف عليها لأن كون
 انما يثبت بالقاطع انتهى هذا كلام حسن ينبغي أن يعمل عليه وزيادة التحقيق تطلب من أحكام القطر **قال** والسؤال هو بالسؤال

واصح من سكون المروءة لاصل حوله من مئة مثل كتب وشكا في السواك المشاهير والسواك المصنفين ايضا قالوا في حقه من سكونه من سكونه ما لم واصطبر على اعتنا من الزوال وقال ابن دريد سلك في السواك سوكا من باب قال اذا سلكته وسلكها
السواك كذا في مصنفه المدي في غريبها الشرح الكبير للفيدي وفيه ظهوره لا يخالج الى حد والمضافات في قولهم والسواك في اسم الله
بناء على السته هو استعارة للسواك نفسه كما صدر من كتابه من الشرح وكذا جليا ان يسلطوا ولا اخبار الواردة في فضل السواك
والترغيب اليه بعض السواك في بعض في المذهب لاهلها فيه وما يقع بها فاعلم انه يرى الخبر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لو ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك مع كل صلوة ورواه مسلم بلفظ عند كل صلوة وكذا في رواية احمد في مسند
من حديث علي بن مرفوعا وكذا في الناس وان ما جرد ابن حبان في صحيحه بلفظ لا يقرأ بالسواك مع الوضوء عند كل صلوة وكذا في
مسند ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقرأ بالسواك مع كل وضوء ورواه ابو داود بلفظ لو ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك مع كل
عند كل صلوة ورواه احمد عنه لو ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة وتأخير العشاء ورواه الطبراني في الاوسط قال
النسائي في كتابه الترغيب والترهيب اسناد حسن عن علي بن مرفوعا لو ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء ورواه ابن
خزيمة في صحيحه لو ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلوة كما يتوضون قال النسائي اسناده جيد ورواه الزيلعي والطبراني
في الكبير من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ لو ان اشدق على امتي لفرضت عليهم السواك عند كل صلوة كما فرضت عليهم الوضوء
وروى احمد في مسنده عن ثمام بن العباس قال قال ابو النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما لي راكنا السواك لو ان اشدق على امتي
لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء ورواه ابو يعلى عن عائشة قالت ما راكنا النبي صلى الله عليه وسلم في السواك
حتى حبت ان ينزل فيك في النساء وابن خزيمة في صحيحه ابن حبان في صحيحه عن عائشة مرفوعا السواك مطهرة للفرصة
للرب ورواه الطبراني في الاوسط الكبير من حديث ابن عباس في زاد جلاله للبصر ورواه الترمذي وحسنه عن ابى يوسف مرفوعا ابراهيم
من سنن المرسلين الحياء والتعطر والسواك والعكاس قال الطبراني في شرح المشكاة اخضر المظهر كلام الترمذي في وقال في الحياء
ثلاث روايات بالحياء الممثلة والياء التختانية يعني بما يقتضي الحياء في الدين كستر العورة والتزهد عما ياكاه الممرضة ويده الشرح من
الفواحش لا الحياء الجلي نفسه فانه ليس بمكسب لانه مشتهر بين الناس وتأتيها الختان بخاء عجمية وتاء مثناة فوقية وهي من
الانبياء كما سبق من لدن ابراهيم عليه السلام الى ان نبينا نرى ان آدم شيئا ونوحا وصالحا ولوطا وشعيبا ويوسف وموسى
وسليمان وزكريا وعيسى وخلفاء بن صفوان بن اصحاب الرس ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم ولدوا واخذوا الحياء
يا الحياء المهمة وتشديد النون وهذه الرواية غير صحيحة قولها تصحيف لانه يحرم على الرجال خضاب البدن والرجل تشبها بالنساء
واما خضاب الشعر به فانه لم يكن قبل نبينا صلى الله عليه وسلم فلا يصح اسنادها الى المسلمين انتهى كلامه وشرح المصنف
للبيضاوي في الحياء بالياء التحية والكون وهو اوفق للتعطير وهو محذوف مضان اي استعمال الحياء فان الحياء نفسه ليس
بسنة انتهى وقال ابن حجر المكي في رساله مشن الفارة عمن الظهور مرة قوله في الحياء وعوارده هذا الذي ذكره في الحديث
تصحيف فاحش كما صرح به النووي في شرحه المذهب وعبارته بعد ذكره الحديث المذكور قوله الحياء بالياء لا بالنون ضبطته
لا في رأيت من صحفه في عصرنا وقد ذكر الامام ابو موسى لاصحابه في هذا الحديث في كتابه الاستغفار في استعمال الحياء وأوضحه
وقال هو مختلف في اسناده ومقتضاه وروى عن عائشة وابن عباس وانس كلهم اتفقوا على لفظ الحياء قال وكذا في الطبراني
والنارضي وابن منداه وغيرهم من الحفاظ ولا ية وكذا هو في مسند الامام احمد وغيره انتهى كلامه وروى احمد في مسنده عن

في اتفاقنا الموضوع فيه فثبت عن ذلك كذا في البداية وقال علي القاري والرافعة اعلم بحملها على ما رواه من سنن الصلوة نفسها كونه مطلقا
 بمرحلة الثلثة وغروب الشمس وهو ناقص عندنا فانه لا يفيض الى صبح وكذا في غير ذلك من النسخ على ما عليه وعلى ما سلم استا عندنا قياما في
 الصلوة فيقول قولنا لا نرى بالصلوة عند كل صلوة على كل وضوء يدل على رتبة اجزاء الطلوع في عند كل وضوء وقد قال بعض علماءنا
 من الصوفية في نصائحه منها ما رواه السواك السنية عند الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كان اشق على امرئ امر
 بالصلوة عند كل صلوة رواه الشيخان وعمرى احمد بن حنبل في الصلوة بصلوات افضل من سبعين صلوة بغير سواك واليه الاصل في
 المصاحبة وحقيقة تمام في ما اتصل حسا او عرفا وكذا حقيقة كلمة مع وعند والنصوص محمولة على طواها اذا امكن وقد امكن هنا فلا
 قال في المحمل على الجواز وتقدم وضوء وقد ذكر السواك عند نفس الصلوة في كتبه لمخفئة المعتز قال في كتابه راجية يستعمل السواك
 عند تأخذ كل صلوة وضوء وكل شيء يغير الغرض عند الية فثبت انتهى وقال لفاضل الحق في شرح الهداية يستحب في خمس
 مواضع اصفر السنن وغيره الراية والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء انتهى فظهر ما ذكر في بعض الكتب من تصريح
 الكراهة عند الصلوة معلل فانه قد يخرج الدار فيقتض الوضوء ليس له وجه تعذر من حكاية ذلك ليستعمل بالرفق على نفس الاستا
 واللسان دون الثلثة وذلك يكفي انتهى كلام القاري **قلت** ما ذكر من انه لم يروا سنية له عليه الصلوة والسلام عند الانقيا
 الى الصلوة يروى ما روى ابو داود من حديث عبد الله بن حنظلة انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم امر بالوضوء لكل صلوة فلما
 شق عليه امر بالسواك لكل صلوة كما مر ذكره فانه بظاهره يدل على استيائه عند الصلوة وان لم يجد بالوضوء وظهور منه حديث
 الطبراني عن زيد بن خالد كما ذكرنا وقد فصل الحكاية في شرح معاني الآثار في باب الوضوء هل يجب لكل صلوة بعد ما روى احمد
 المذكور هل ين السواك لكل صلوة والوضوء لكل صلوة مما امر به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وخص به دون امته وذلك
 ان تستنبط من ههنا فقه ما ذهب اليه اكثر اصحابنا من عدم سنية السواك عند كل صلوة لما قرره في موضعه ان ما كان
 اجبا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فهو مستحب لنا لكن لا يخفى ان الاحاديث قد وخرت في الترغيب اليه عند الصلوة
 كما وخرت في الترغيب اليه عند الوضوء كما ذكرنا في ان تحمل احاديث الصلوة على الوضوء لان ذلك انما هو عند التعارض واد
 فليس وقد حمل زيد بن خالد الجهمي حديث الصلوة على ظاهره قال الترم السواك عند كل صلوة كما امر السنية كما ثبت بالفعل
 لنسوى كذلك يثبت بالترغيب اليه بالغ فيقول بسنيته عند الصلوة ايضا وراعياته من سنن الوضوء دون
 الصلوة وهو مختار كثير من اصحابنا منهم اصحاب المتون القدوري والمصنف والشارح والنسفي والشرنبلالي وصا
 ملتقى البحر وصاحب تنوير الابصار وصاحب الهداية نص على ذلك في مختارات النوازل وعمله في الهداية بقوله لا عليه
 الصلوة والسلام كان يواظب عليه وقال في العناية بالمواظبة مع التزك دليل السنية وبدونه دليل الوجوب وقد دل على تركه
 احديث الاعرابي فانه لم يقل فيه تعليم السواك فلو كان واجبا تعلمه ويستدل بترك التعليم على تركه انتهى ومثله في الكفاية
 والنهاية وتعقبهم العيني في البداية بوجوب احدها انهم لم يأتوا الحديث فيه تصريح بانه عليه الصلوة والسلام تركه في
 الجملة وتأتي ما ان استدلاله على حديث الاعرابي لا يتم وخامسها انه من سنن الدين لا من سنن الوضوء بل هو عند ابتداء
 الوضوء والصلوة كلها مستحب ودليله حديث عشر من الفطرة وذكر منها السواك كما مر اليه ذهب بهم من اصحابنا
 منهم من يلزمه حيث قال في شرح الكفر الصالحين انما يعني السواك والتسمية مستحبان لانهما ليسا من خصائص الوضوء انتهى
 ومنهم العيني حيث قال في البداية قولنا من قال انه من سنة الدين اقوى نقل ذلك عن ابي حنيفة انتهى فذكر كتابي في الاحاديث

الواردة في فضل السواك الذي له فضل من غير محض بالوضوء وقال أسلمة بن إبراهيم في فضل السواك في قوله
صاحب الصحيح قال استدل في الكافي بالسنية عليه عليه الصلوة والسلام وأوجب عليه الذكر وتعبه في فتح القدير بأنه
من الواطئة على استلام الوضوء وأما ما ذكر من الأفضلية للصلوة فيدل على الاستحباب وهو الحق انتهى من صاحب الصحيح حيث قال
استدل في الهداية على سنيته بأنه عليه الصلوة والسلام وأوجب عليه وأعرض عليه بوجهين الأول أن الواطئة فيها لا يوجد
لا السنية الثاني أن الواطئة عند الوضوء كما هو المدعى لم يثبت وأوجب عن الأول بأن المختار أنها لا تفيد تسليماً لها تفيداً لكن
مفيد بعد ما عارض وقد وجد وهو قوله عليه الصلوة والسلام لو كان أشق على من لا يفهم بالسواك عند كل وضوء آخره
النسائي ولو وجب له من مشق أو لم أر من الثاني جواباً ومن ثم قال المصنف رحمه الله تعالى ليس من خصائص الوضوء وفي الخبر
هو الحق ويوافقه ما في بقية الفروية يستحب في خمسة مواضع أصغر السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام إلى
الصلوة وعند الوضوء وأعلم أن ظاهر السنة تفيد الواطئة عليه لكن لا عند الوضوء ففي إبي داود كان عليه السلام لا يستيقظ
ليل ونهار لا تسوك قبل أن يتوضأ وفي الطبراني ما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخرج من بيته لشئ من الصلوات
يستاك فيكون سنة مطلقاً وعند الوضوء مندوباً انتهى ومنهم من المصنف نص على ذلك في الجواهر النفيسة شرح الدرة المندقة
بعدهم ذكره في الدر من السنن ومنهم من الفاضل عبد النبي بن أحمد بن مولا تاج الدين القندوسى حيث قال في كتابه سنن الهدى
متابعة المصطفى الصحيح أنها في السواك والتسمية مستحبان لا فائدهما من خصائص الوضوء انتهى من صاحب منية المصل
بأن الحلبي في شرحه الصغير قد عده القندوسى ولا أكثر من السنن وهو الأصح لما ذكرنا في الشرح انتهى وقال في شرحه
السميغية المستقل قد عده القندوسى من السنن وقال صاحب الهداية الأصح أنه مستحب واستدل الشيع بحال الدين بن
الحمام على كونه مستحباً لا سنة بأنه لم يرد حديث يصح بمواطئة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين
لأن أشق على من لا يفهم بالسواك مع كل صلوة وعند كل صلوة وفي رواية النسائي عند كل وضوء وقرأها ابن خزيمة في
صحيحه وصححه الحاكم ولا سنة بدون المواطئة فالحنابلة من مستحبات الوضوء أقول لا يكون الأشاغر إلى أن المتأمن من
لا يجب أن يكون فيه مشقة إشارة إلى أنه سنة على رواية مسلم عن عائشة ثمة بعد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
وأكد وطهره في بيعته الله ما شاء أن يبعثه في تسوك ويتوضأ ويصلح ليل على أن ذلك كان من عادته عليه الصلوة والسلام
لأن يقال كان ذلك عادته عند القيام من النوم لا عند كل وضوء انتهى قلت نسبة الاستحباب إلى صاحب الهداية إنما
صدر عنه زلة عن قلمه وإنما نقله من عبارته لا أنه في الهداية وإنما قال صاحب الهداية في التسمية أن الأصح أنها مستحبة
وما اختاره من كونه سنة عند الوضوء لا إشارة حديث لا يفهم بالسواك هو الحق التحقيق بالقبول ومن اختار استحبابه
شئ على أن السنة إنما تثبت بالمواطئة وأذليت فليست وهو مفسد لا ترى إلى الأمر والاذن من السنن
لموكلة مع أنه لم يفعله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرة أيضاً فاضل من المواطئة كما سياتي في موضعه فيزول ما لا يكون
سنة والحق أن السنة إنما تثبت بالمواطئة لأنك تثبت بالترغيب البالغ وإظهار الاهتمام بفعل كما حققناه في تحفة الأخيار
والترغيبات الواردة في ما نحن فيه تفيد أنه لو أخوف المشقة لأمرنا بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلوة حتماً قل هذا
الترغيب لا أقل من أن يثبت السنة كما لا يخفى على المتأمل البحث الثاني من فقد الألسن أو السواك يستاك بالأصبع
وذكر في الهداية أنه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك قال الزبيدي في نصب الرأية يخرج أحاديث الهداية هذا حديث

هذا

والضممة

هذا الضميمة خلافه ولا يبرح من خلافه حتى يستحب به عند الدخول صلوة أيضا حتى يحصل التمام في النية **واقول** الحق في صحة قولهم انه للوضوء عند نادون الصلوة انه سنة مؤكدة عند الوضوء ودون الصلوة خلاف الكشاف في انه سنة عند تكليمه أو هذا لا ينافي القول باستحبابه عند الصلوة في الخلاف بيننا وبين الشافعي انه قائل بكونه سنة مؤكدة عند الصلوة أيضا مع انه عند الوضوء كذلك وأصحنا بما يخصون سنة بالوضوء ويحكون عند الصلوة بالاستحباب فيهم ومن المواضع التي صرحوا باستحباب السواك في كاد حول البيت واجتماع الناس كما في مراقي الفلاح وقد مر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يركب تلك حين يدخل بيته وحين يخرجهم وذكر في مراقي الفلاح أيضا انه يستحب عند قراءة القرآن والحديث لقوله لا تأمروا بحديثه من سنن الدين وقال عليه الصلوة والسلام السواك مطهرة للفرج وضوء للرب فيستوفى في جميع الأحوال انتهى **قال** والمضممة المضمضة في الأصل تحريك الماء يقال مضمضة الماء حركته وتضمضت بالماء فغسلت لك والاستنشاق ثلث جعل الماء في الأنف كأنه جعل الماء للاستنشاق كما أنه في الأصل نشئت منه رائحة للشق من باب تب نشقا واستنشقت الريح شمتموها كأنه المصباح المنير في البحر الرائق المضمضة اصطلاحا استيعاب الماء جميع القوم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحا أيضا الماء إلى المارن ولغة من الشق وهو جذب الماء وتحيي برغم الماء إلخ أخله انتهى في هذا المقام أقوال أربعة أحدها أنها سنتان في الوضوء وضآن في الغسل وهو في أحاديثنا وثانيها أنها سنتان فيهما وهو قول الشافعي ثالثا أنها مشطران لصحة تكليمه وهو قول سحن بن يراهويه وثالثها أن الاستنشاق واجب مادون المضمضة ويستحب تفصيلهما في شرح بحث الفسائل شاملا تعالى واستدل صاحب الهداية على كونهما من سنن الوضوء بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعلهما على المواظبة وأما في مواظبة تدل على الوجوب فكيف يستدل به على السنية وأجاب عنه صاحب النهاية بأنه عليه الصلوة والسلام كان في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الذكر وفي كتاب الله ما من تطهير أعضاء مخصوصة أو الزيادة على النص لا يخرج إلا ما يثبت للنسخ ورد العيني في البناءة بأنهما أحدهما فرضية المضمضة والاستنشاق والذي ذكره أبو إيزيد عن يده عن فرضيتهما وذكر صاحب العناية أن المواظبة عليهما مع التركيب دليل على أنهما كانتا فمما نقلت وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم تذكر المضمضة والاستنشاق ولم يذكر أيضا في حديثه الآخر في الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لواجبات وأما أبو إيزيد والوجوب إذا ثبتت المواظبة بالترك وترك ورد العيني في البناءة بأنه قد مر في ضفة وضوء رسول الله صلى الله عليه عليه وعلى آله وسلم من أصحابه ثلثة وعشرون نفرا وهم عبد الله بن زيد بن حاصم وعثمان بن عفان وأبى عباس وأبو عزة بن حبة وشول والقداميين معد يكرب وأبو عيسى بنت معوذ وأبو مالك الأشعري وحاشة وأبو هريرة وأبو بكره وأبو بقل بن حجر أبو أمامة وأنس وكتب بن عمر الباهمي وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن أبي أوفى والبراء بن عازب وأبو كهل وعبد الله بن أبي شبيب وطلى عن أبيه عن جده وتجبير بن نضر الكندي وأبي طين صبرة رضي الله عنهم وكلهم حكموا فيه المضمضة والاستنشاق وقد مر في النساء حديث عائشة وذكرت فيه المضمضة والاستنشاق فابن رواية من جرى الترك ولكن سلمنا الترك فنقول لعل ذلك كان لأخصار الرواة وقد مر ذكرهما في حديث الرضا لا يدل على الترك انتهى لمخصا وقد ذكرنا الأخبار التي فيها ذكر المضمضة

والاستنباط

ابن وهب السدي في الصواب قال ارجع الى الامور الاستنباط لا يكاد يوجد الا في رواية كذا في داود عن القطان عن مرفوع
اذ اوصفت بعض ذوات اصحاب السنن الاربعة من حرية وابن حبان عنها ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا ينبغي
رجل بين الاصحاب وبالف في الاستنباط الا ان يكون صاحباً او روى ابو يونس الدؤلي في جزء من احاديث الثوري قال حدثني
جلد ثانياً بن محمد بن حذاف عن شمس الدين الثوري عن ابى هاشم اسمعيل بن كثير عن عاصم بن القبطي رضى عنه عن ابيه مرفوعاً استنبط الموضوع
بين الاصحاب وبالف في المفضضة والاستنباط الا ان يكون صاحباً قال ابن القطان في كتاب الوهم والاهام هذا سند صحيح وابن مهدي
احفظ من وكيع فان وكيعاً رواه عن الثوري لم يذكر فيه المفضضة لذا نقله الزيلعي في فخره احاديث الهداية وروى الليث في
سنة عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم امر بالمفضضة والاستنباط واخرج عن عائشة قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم المفضضة والاستنباط من الموضوع الذي لا يد منه في لفظ لا يتر الصلوة الا به فراسد عن
الدارقطني انه قال تفرد به عاصم بن يوسف والصواب عن عبد الله بن المبارك عن ابن جريح عن سليمان بن موسى به سراً
مرفوعاً من غير ذكر ابى هريرة وقيل له الاحاديث مع ثبوت المواظبة استند من قال بوجوب المفضضة والاستنباط في كل
ومنه من افطى فقال لما شرط ان لصحة الموضوع وتفق عليه بانه قد روى ابن ماجه قال المنذرى في ثواب التفرغ في التمهيد
استند لاجد عن مرفوعة بن رافع قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال لا يتر صلة لاحد حتى يسبغ
الموضوع بما امر الله بفعله وجهه ويديه الى المرفقين وممسح برأسه ورجليه الى الكعبين واجيب عنه بانه يحتفل ان يرد بالامر ما هو
اعز من آية الموضوع وقوله نظراً لاهل بيته لم يكتف على الاحالة بل بين بعد ذلك ما ذكر في الآية قد لا يخفى على من اسوى ما ذكر
في الآية ليس من شرائط الموضوع وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ناقلاً عن ابن المنذر انه انما لم يحتج الى ما هو وجوب
الاستنباط مع صحة الامور لكونه لم يعلم خلافاً في ان تأكيده لا بعيد وهذا دليل قوي فانه لم يحفظ عن احد من الصحابة والتابعين
الاعن عطاء وثبت عنه انه رجع من ايجاب الامادة انتهى قلت كثير من اصحابنا يقولون ان المواظبة مع التمسك احبنا تأويل
السنية والمواظبة بالترك دليل الوجوب فتقتضي قولهم ان يحكم بوجوبها في الموضوع لان الاخبار الفعلية قد اثبتت المواظبة
ولم ينقل تركها صلاوا الاخبار القولية قد اكدت نعمان اختيار الوجوب اما ثبتت اذا وجرع الامكار على تركها كما اختار صاحب
وغيره لكان الحديث بعدم الوجوب صحيحاً وتستطعم على ما يتبعك في هذا المقام في ما سياتي ان شاء الله تعالى واعلم ان نسبة
المفضضة والاستنباط يشمل امورا منها نفس المفضضة ونفس الاستنباط وقد عرفت ومنها المبالغة فيما قال في الكفاية
هو سنة ايضا وقال المحل في المبالغة في المفضضة اخبر المالك من جانب ابن جابر وقال شيخ الاسلام المبالغة فيها الغرقة
وقال الصمد بالشهيد بالمبالغة فيها تأثير المالك حتى يملأ الفرقان لم يملأ لفرغ غر والمبالغة في الاستنباط ان يضع المالك على
منخرجه ويجذبه حتى يصعد انتمى وفي غنية المستمل كفي في الكفاية ان المبالغة فيها مأساة لكن الظاهر انها مستحبة والكليل
على المبالغة في الاستنباط حديث القطان عن مرفوعة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن الموضوع قال اسبغ الموضوع وخل
بين الاصحاب وبالف في الاستنباط الا ان يكون صاحباً كما رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وقيل استنبط المفضضة عليه
قلت لا حاجة الى قياس المفضضة فقد وجرع الامر بالمبالغة في موضوعات حديث لقيط كما مر من رواية ابى بشر الدؤلي وقها
الاستنباط في الامتناع واخرجه الاذي من الاف عند الاستنباط لما روى ابوداود عن ابى هريرة مرفوعاً اذا قوضا

عن علي بن ابي حمزة في المفضضة والاستنباط

عن الاستنباط

فصل من المصنعة والمستشفى وترى من حاجة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى واستشفى
من غرقه واحدة وترى عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى استشفى من ثلث واحد وترى عن
عبد الله بن زيد قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى استشفى من ثلث واحد وترى
الترمذي عن خالد بن عمر بن يحيى عن ابيه عن عبد الله بن زيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى استشفى من ثلث
واحد فضل ذلك ثلثاً ثم قال الترمذي حديث عبد الله بن زيد عن ابن عباس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى استشفى من ثلث
عن عمر بن يحيى ولم يذكر واحد من هؤلاء رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى استشفى من ثلث واحد وإنما ذكر خالد بن زيد
وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث وقال بعض أهل العلم المصنعة والاستشفاء من ثلث واحد محرز وقال بعضهم بغيره كآب اليتام
وقال المشافعيان جميعاً في ثلث واحد فهو جائز وإن فرقوا فهو آداب اليتام انتهى ذكره النسيان في حديث حكاية علي بن عبد الله بن زيد
انه مضى استشفى من ثلث واحد ثلاث مرات وترى الطبراني في معجمه عن طلحة بن عبيد الله عن ابيه عن جده ثعلب بن عمرو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ترضاً ثم مضى ثلثاً واستشفى ثلثاً يأخذ لكل واحد ماء جديلاً وغسل وجهه ثلثاً ومسح رأسه
من مقدم رأسه حتى يبلغ بهما إلى سفلى عنقه من قبل ففاه قال الزبير في فتحه أحاديث لها طرية ورأه ابوداود وسكت عنه ثم المذنب
بعده في المختصر في المحيط من كتب أصحابنا قال هكذا حكاه علي بن عثمان من موضوع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه وسلم وكذلك نقل الغزالي
في الوسيط وتعبه ابن الصلاح في مشكلات الوسيط فقال هذا لا يعرف عن علي بن عثمان بل عن علي بن خنيس قال لا الزبير
قلت تعقب ابن الصلاح مطلقاً غير صحيح فقد أخرج البغوي في مسند عثمان وابن عباس أن عثمان بن سلمة قال شهدت
عثمان ترضاً ثلثاً ثلثاً وأقر المصنعة من الاستشفاء ثم قال هكذا ترضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه وسلم نقله الشيخ عبد الحق
الدهلوي في فتح المنان فيلير أجمع ونقل العيني في البداية عن بعض شيوخ البخاري أن المصنعة والاستشفاء وجوهاً أحدها أن يتعمض
ويستشفى من ثلث غرفات يتعمض من كل واحدة ثلثي استشفى كما في الصحيح وغيره ووجه ثان يتعمض منها بأربعة واحدة يتعمض منها
ثلثاً ثم يستشفى منها ثلثاً رواه علي بن رافع النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس ورواه أيضاً عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس
نعميت وقال في معجمه بينهما بأربعة بأن يتعمض منها ثلثي استشفى ثلثاً الثانية كان ثلثاً الثالثة كان ثلثاً الرابعة كان ثلثاً الخامسة كان ثلثاً
يلعب بفصل بينهما بأربعة في يتعمض من أحدها ثلثاً في يستشفى من الأخرى ثلثاً وخامس فصل بينهما بأربعة غرفات يتعمض من ثلث
غرفات في يستشفى بثلث غرفات انتهى ملخصاً وهكذا ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وقال الصحيح هو الوجه الأول وبه جاءت الأحاديث
الصحيحة في البخاري ومسلم وأما حديث الفصل فضعيف انتهى وذكر ابن أبي زيد المالكي في رسالته يتعمض فاه ثلثاً من غرقه
ن شاء أو ثلث غرفات وإن استاك بأصبعه فحسن في يستشفى بأففة ويستشفى ثلثاً وله جمع ذلك في غرقه واحدة انتهى ذكر العيني
في البداية أن مذاهب أحمد في هذا المذهب الشافعي وذكر المسنق في النهاية بعد ما ذكر مسند الشافعي انه عليه الصلوة والسلام
كان يتعمض بثلث واحد له عندنا وأما ما رواه أحمد انه لم يستعن في المصنعة والاستشفاء بالأيدي كما في غسل الوجه الثالث
انه فعلهما باليدين العينية بأن الأحاديث المصرحة بأنه يتعمض في استشفى مع واحد لا يمكن تأويلها بما ذكره في ذكر العيني
لاستدلال ما ذهب إليه أصحابنا الخفية ما رواه الترمذي من حديث علي بن رافع ففسل كفيه حتى انقاهما ثم يتعمض ثلثاً أو
استشفى ثلثاً ثم قال فان قلت لم يحك فيه أن كل واحد ماء واحد ماء جديلاً قلت مدلوله ظاهر ما ذكره وهو أن يتعمض
ثلثاً يأخذ لكل واحد ماء جديلاً في يستشفى كذلك وهو رواية البويطي عن الشافعي فانه يرى عنه ان يأخذ ثلث غرفات المصنعة

المصباح

أقل الروايات من صاحب الصل قال في الحجاب أنه لا واجب في الوضوء فخذ وشي يوجب ذلك في أحكام القطر في أحكام السجدة ومثل
عن قريب الشاه الله تعالى ونحن ان يقال لا وجوب في الوضوء من ذلك ولا ليس فليس والله أعلم أنه سنة وهو قول
ابن يوسف والشافعي في البناء في الصلاة والهداية في الحجاب وغيرهما وعليه يشي أصحاب المتون وهو المختار عند المحققين من أصحابنا
قال الخليل في الفقيه الأمانة ترجم قول ابن يوسف وقد رجح في المبسوط وهو الصحيح انتهى وقال العيني في البناء تكون تحليل الحية سنة
هو الصحيح للأطباء المذكورة وفعل الصحابة فكان قلت قال أحمد ليس في تحليل الحية شيء صحيح قال ابن حاتم عن أبيه لا يثبت عن
البرجس عليه وعلى الكرم في تحليل الحية حديث قلت قد مر أن الترمذي في صحيحه حديث عثمان وصادق عائشة المذكور
استأذنه حسن انتهى كان **فروع** قال السرخسي في شرح الهداية ذكر أصحابنا أنه عليه الصلوة والسلام كان إذا دخل محبة الكرمية
شبك أصابعه كما قاله الاستاذ مشط وليس لذلك ذكر في كتب الحديث وإنما ذكر ابن عاجة والدارقطني عن ابن عمر شبك تحيته بأصابعه
تحته ولم يزد وذكر أبو بكر الرازي كما قاله استاذ مشط انتهى في عقبه العيني بقول العجب من السرخسي كيف غفل عن حديث جابر
الذي مرأى ابن عدي وكيف يقول وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث ولا يار من عدم اطلاعه على ذلك من يقول ذلك ثم
نسبته إلى أبي بكر الرازي عجب لا أبو بكر يقل هذا من عنده انتهى في الكفاية كيفية تحليل الحية أن يخلل يده الثلاث من حيث
الأسفل إلى فوق انتهى وفي منظر الفقا كيفية على وجه السنة أن يدخل أصابع الميدي في فروجها التي بين شعرها ثم يخللها من الأسفل إلى
فوق بحيث يكون كف اليد إلى الخارج وظهورها إلى المتوضي انتهى في عقبه ابن عابدين بأن المتبادر من رواية ابن داود أنه عليه
الصلوة والسلام أخذ كفها من ماء تحت حنكته فخلل به تحيته إدخال اليد من أسفل بحيث يكون كف اليد إلى الداخل من جهة
نق وظهورها إلى خارج لم يكن إدخال الماء المأخوذ في خلال الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لأخذها فائدة
قلت وأذكر في المتبادر ليس صحيح فإن الرواية المذكورة إنما تقتضي كون الكف إلى جهة العنق عند إدخال الماء إلى الشحرات
وأما كون ذلك عند التحليل فكأن الرواية المذكورة إنما تقتضي كون الكف إلى جهة العنق عند إدخال الماء إلى الشحرات
الذي نقله الخطاوي في حواشي مرقا الفلا عن الحموي فأهم وذكر في التحلية أن التحليل باليد اليمنى وذكر في التذكرة
بأنه أدخل أصابع يديه في خلال تحيته وهو خلاف المعقول والمنقول وذكر أصحابنا وغيره أن سنة التحليل إنما هو لغز الحرام
لحم مفروكه ولهذا راع سقوط الشعرات وقيل للشرب لا في نور لا يضر الحية بالكثيفة فأشار إلى أنها لو كانت خفيفة
بحيث تبد والبشر يحيا بصال الماء تحته أو قد صرح به في التحلية **فأشاد** التحليل يصل الشيء في خلال الشيء وهو يفتحين
لفرجة بين الشيعين والجم خلال كجبل وجبال يقال خلل استأنه تحليله إذ أخرج ما بقي من الماثول بينها وأسفل ذلك الخراج
علاوة بالضم والخلل بالشر كتاب الموطأ الذي يخلل به الشخص فخل الرجل تحيته أوصل الماء إلى خلالها وهو البشرة التي بين
شعرات وهو مأخوذ من تخلل القوم إذا دخلت بين خللهم وخالهم كذا في الغيوم في المصباح المنير قال والأصابع
لجم معطوف على الحية والمراد أصابع الرجلين واليدين كما صرح به في المتأخر من النخبة والفقيه وغيرهما وسكت أكثرهم عن
كراهية اليدين في حصول وصول الماء إلى أصابعهما بفصل الوجه واليدين والرجلين وذكر في الذخيرة أن تحليل الأصابع إذا تم
ضمومته وهو يتوضأ من الماء فرض وفي جوامع الفقه للعتابي تحليل أصابع الرجلين إذا كانت منضممة واجب وذكر شيخ الإسلام
تحليلها قبل وصول الماء إلى أثنائها فرض ويعد سنة ذهب مالك إلى أن تحليل أصابع اليدين فرض وقال اسحق وأحمد

ووجهه في الغسل مع طهر من غير ماء والشايع في غسله فاحتمل ما قلنا في الاستحباب في غسله بالوقوف في الغسلين والمكث في أحدهما
 في الغسلين السكاس من معناه من عدم الصلوات في المحر والوراء ونقص قال العيني هو بعيد القول السابق في معناه العيني من
 المشايخ في القول بالثلاث في الغسلين وإن لم يكن في اعتقادنا أن كثرة غسل الثلث لا يفيده طهارة ولا يصير المكث مستلزما لاعتقاد
 في عدم لزوم القول بالثلاث من مكثها أيضا من معناه من زاد على الماء أو بقدر الماء في الوضوء وعلى الصالح في الغسل ونقص عن
 ذلك فقد تعدى وظاهره من أن ثلثه عليه الصلوة والسلام كان يغتسل بأكثر من خمسة أمداد ويتوضأ بالمدار في
 البخاري وسلم قلت هذا بعيدا كاسكاس فانه ليس بقدر الماء ذكر في الحديث وقد ورد في سنن أبي داود وتوضيحه في الغسل
 عليه وصل الله وسلم ثلثي الماء فكيف يكون النقص عن الماء موجب للظلم والقول السابق قاصر عن توجيهه في الغسل في القول بالثلاث
 في الغسلين أيضا من أن معناه تعدى بترك السنة والثواب بآداب الشريعة وظاهره نفسه بما نقصها من الثواب بترك آداب الشريعة
 البحث الثاني في حق وجوبها على كل من ثلثي الغسل من السنن المؤكدة وقد علم من أن السنة عند أكثرهم من الموطأ
 النبوية وثبوتها مشكل لوجهين أحدهما أن مقتضاها على مرة ومرتين وثلاثة فأن استندوا في ذلك لمجدد فقد أساء وظلم قلنا في حق الوجوه
 تأويلهم من أنه محمول على اشتراط كل نفس الفعل وكل الحق في هذا المقام هو ما في جامع المضمرات عن شرح الطحاوي أنه لو توضأ مرة
 سابعة أجزأه ولا كراهية فيه ولكن المزمع أفضل من الثلث فضل من المزمع انتهى البحث الثالث اختلفت عباراتهم في ثم المقتصر على
 مرة أو مرتين ففي الباب في توضأة مرة بقوة البراءة والوقاية المأدولة في ذكره ولا يثبت في قولنا في الاعتقاد في الإكراهية قلنا
 كيف يكون النقص عن الثلث إنما وظلما وقد ثبت أنه عليه الصلوة والسلام توضأ مرة ومرتين وثلاثة قلنا ذلك لبيان أن الحديث
 لا يوجب في جامع المضمرات مثله وفي العبودية أن اكتفى بالمرة الواحدة في قولنا لأنه ترك السنة وقيل لا لأنه أتى به مرة
 قال صاحب البحر المحي في تجميع الثامن في القول الوعيد في الحديث لعدم مرفعيه الثلاثة سنة فلو كان الأمر يحصل بالترك لما احتج
 إلى حمل الحديث على ما ذكره انتهى في النهي لو اقتصر على الأولى ففيه قولان قيل يترك السنة المشهورة وقيل لا لأنه قد
 بما أمر به مرة في السراج واختار في الخلاصة أن اعتداده والإلزام في أن يكون هذا القول محل القولين انتهى البحث الرابع
 المراد من قولهم ثلثي الغسل ثلث الغسل المستوعب فلو غسل في المرة الأولى بقدر موضع يابس ففي المرة الثانية أصاب الماء بعضه
 ثم في الثالثة أصاب الجسيم ليكون غسلا كذا نقله في جامع المضمرات عن فتاوى المحي في البحث الخامس ظاهر كلام المتن
 أن المستون هو نفس الثلث وافتلوا في الغسلات لثلاثة فقل الأولى فرض والثانية سنة والثالثة إكمال المذهب وقيل
 كلاهما استئذان وقيل الثانية سنة والثالثة نفل وقيل بالعكس وعن أبي بكر الإسكاف الثلث فرض كذا في البيانية نستلحق
 مختصرا لخطه وذكر ابن الممام في فتح القدير أن الحديث هو أن مجموع الثانية والثالثة سنة واحدة وأما صاحب البحر فقلنا بأنه
 لا توصف الثانية وحدها أو الثالثة وحدها بالسنة إلا مع ضم الأخرى وقال صاحب السراج الوهاج الأولى والثانية
 والثالثة سنة وكل واحد على الصحيح قال في النهي وهو المناسك يستند لأهم على السنة فإنه عليه الصلوة والسلام توضأ مرتين
 وقال هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين وما توضأ ثلثا ثلثا قال هذا وضوء وضوء الأنبياء من قبل فمن زاد على هذا
 أو نقص فقد تعدى وظاهره في الثانية جزء مستقلا وهذا يؤيد أن استقلالها لا يجوز سنة حتى لا يثاب عليها وحدها
 انتهى البحث السادس في ثلثي الغسل في الغسلين فبيد أنه ليس بسنة في السجدة بل ذكر في المحيط والبدان أنه مكروه وذكر في
 الخلاصة أنه بدعة وفي فتاوى قاضي خان عندنا لو صح ثلث مرات ثلث مائة لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا آداب انتهى

باب

باب

باب

باب

باب

ومسح كل الرأس مرة

قال صاحب الجوهري هو الأول كما لا يخفى ولا دليل على المراجعة انتهى فلهذا من لم يمسح على ما ذكرناه فمات وهو في بعض
 الأجزاء بطريقه فمات ميتة على ما سيجيء من أن الله تعالى لا يفتي في المسح على الأجزاء والفتاوى الخفية وغير هذا كله على
 الثالث هو رواية وهذا إذا لم يمسح من الوضوء ما أمّا فرق فراسه من الوضوء فلا ذكره بالاتفاق وقيل صاحب الجوهري الميسر
 وشرحه هذا لأنه لو زاد المسح ثمة القلب عند الشك أو بنية وضوءه لم يعد لفراجه من الأول فلا بأس به لأنه لو لم يمسح على غير
 وكذا إذا نقص مسح الرأس به فمات فيه كالمسح على ما ذكرناه من تكرار الوضوء في مجلس واحد لا يستحب بل يكره لما فيه من
 الانسراف في الماء كما في السراج الوهاج فكيف يدعى الاتفاق كما في الخلاصة على عدم الكراهة اللهم إلا أن يحمل على ما إذا
 اختلفت المجلس وهو بعيد التعميم فيه كما مرستطوع عليه أن شاء الله تعالى قال ومسح كل الرأس مرة أما سنية استيعاب
 الرأس فلهذا من الأحاديث الدالة على استيعاب الرأس في بحث الفروض فتذكره وأما استنساخ المرة الواحدة فلها ما سيجيء
 في الشرح واختلفت الأخبار في كيفية قوَى عبد الله بن زيد والمقدام بن معد يكرب ومعاوية أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 بدأ بمسح رأسه وأذهب باليدين إلى القفا ثم رجعها حتى يصح إلى المكان الذي بدأ منه وتروى الوضوء بثبوت معنى أنه صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم بدأ بمسح رأسه ثم بعد ذلك وقد مرّت أحاديثهم في البحث لهذا الثور فلا يعيد لها ولا جعل اختلاف الأخبار واختلفت
 مذاهبهم في هذا وكثير من الجرح إلى البداية من مقدم الرأس أخذنا بمحدث الوضوء حكاية الترمذي في جامعها وقال الحسن
 السنة البداية من الهامة يضع يده عليها ويرجها إلى مقدم الرأس فيعيد يدها إلى القفا وهو رواية هشام عن محمد بن حكاية
 العيني في البداية وتعلل مستنداهما أبو داود أن معاوية تروى أن الناس كانوا يرسون الله صلى الله عليه وسلم يترؤضاً فمات
 بلمس رأسه غروب غرة ففعلها أيضاً حتى وضعها على وسط رأسه حتى قطر الماء أو كاد يقطر ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره
 ومن مؤخره إلى مقدمه وكذهب الجوهري إلى البداية بالمقدم لمحدث عبد الله بن زيد وغيره قال العيني هو الصحيح وقم
 اختلفت عبارات أصحابنا في كيفية ذلك في المحيط أنه يضم من كل واحدة من يديه ثلث أصابع على مقدم رأسه سوى
 الأبهام والسبابة ويجافي بين كفيه ويدها إلى القفا ثم يضم كفيه على مؤخر رأسه ويدها إلى مقدمه ثم مسح ظاهر كل اذن
 بكل إبهام وباطنه بمسحة موقوفة الينا يعم كما نقله العيني المسحان يضم الخصر والبصر من كل يد على مقدم الرأس من منبت
 الشعر يعمهما إلى نصف رأسه ثم يرفعهما ويضم الوسطين في وسط رأسه ويدها إلى منبت الشعر من قفاه فيعيد يدها إلى
 وسط رأسه ثم يضم الخصر والبصر في وسط رأسه ويدها إلى مقدم رأسه ثم يدها إلى وسط رأسه ثم يدها إلى قفاه
 ثم يدها إلى السبابة في أذنه ويدها في رجليها وهكذا نقله في التاتارخانية عن الملقط وذكر في الخلاصة مثل ما في
 المحيط وفي فتاوى قاضي خان صورة ذلك أن يمسح أصابع يده على مقدم رأسه وكفيه على خديه ويدها إلى قفاه وأشاد
 بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل لأن ذلك لا يمكن إلا بكثرة ومشقة فيجوز الأول ولا يصح الماء المستعمل
 ضرورة إقامة السنة انتهى في تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للزبيدي لاظهر في المسحان يضم كفيه وأصابعه على مقدم
 رأسه ويدها إلى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملاً لهذا لأن الاستيعاب
 بماه واحد لا يكون إلا بهذا الطريق وما قاله بعضهم من أنه يجافي كفيه تحرزاً عن الاستعمال لا يفيده لأنه لا بد من الوضع والمساك
 فإن كان مستعملاً في الوضوء الأول قلنا بالثاني فلا يعيد تأخير ذلك لأن الذين من الرأس بالنص أي حكمها حكم الرأس الذي

من الوضوء

عن خلافة الشافعي في ثلث السجدة

الاولا اسحبها يا رسول الله ولا تتركها على احد منكم الا على من لم يتركها على احد منكم الا على من لم يتركها على احد منكم الا على من لم يتركها على احد منكم
قلت ما جعله اظهر من هذا ريب اما عقلا فلا ذكره واما نقلا فلكونه ظاهر لاصح الرواية في السجدة ولذا اعتمدنا عليه
 وحقق ابن النعمان وصاحبا البيهقي والفتية وغيرهم ما ذكره في المحيط وروى في الاصل في السجدة ثمانين عليه ابن النعمان وذكر
 الاكل في العناية الكيفية المذكورة في المحيط وغيره وقال هكذا روت حاشية شيخ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في تفسيره
 الضميمة بانه لم يذكر في الكيفية احد من ائمة الحديث عن حاشية ولا عن غيره من الصحابة الذين وصفوا وضوء رسول الله صلى الله عليه
 عليه وعلى آله وسلم والذي روى النسائي عن حاشية هو انها وصفت وضوء النبي عليه الصلوة والسلام ووضعت يدهما في
 مقدم راسه كوضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه في الحديث عن قوله خلافة الشافعي في ثلث السجدة راجع الى الرواية
 ولما استبان استيعاب الراس فتفتق عليه بيت تاريخه **قوله** سنة استدلوا على ذلك بوجوه احدى القياس على انفسهم
 بان الراس احد اعضاء الوضوء والسمع احد اقسام الوضوء فيس ثلثه كالنفس واجاب عنه اجماعنا بان هذا فاسد الوضع
 لان السمع مبني على التوسعة والتخصيف بخلاف النفس والحاق ما مبني على التوسعة على التخصيف فاسد الوضع كذا اتى
 المغيرة والمريدان وان التكرار في الفصل بعيد زيادة نظافة وتكرار السجدة الى السيلان فكان خلافا لاسم السجدة والسنة الاكمال
 لا الاخلال كذا في البداية وان الواجب ان يقاس المسح على المسح كسجدة الخت والجبرة والتميم فان كل واحد منها شريعة
 وهذا مسح فلا يكره كذا في غاية البيان وان الغرض من السجدة والتكرار بعيد فاسد الا بعيد مستنون لان الهداية وثابتها ما روى
 مسلم وغيره انه عليه الصلوة والسلام تروا ثلثا ثلثا وفيه ضعف ظاهر فان الروايات الصحيحة قد يندب في الثلث ما هو الفصل
 علالات الوضوء في اكثر من ثلث للفصل وثالثها انه قد روي ثلث السجدة صراحة قوي ابو داود عن شقيق بن سلمة قال رايت عثمان
 ابن عفان غسل في رجليه ثلثا وسجدة راسه ثلثا فقال رايت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعل هذا وتجرى من طريقه
 ابن عبد الرحمن بن عوف بن عبد الرحمن بن عوف قال رايت عثمان بن عفان يوضو ثلثا ويغسل راسه ثلثا ويغسل يديه ثلثا فقال رايت رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم وروى الدارقطني في سننه من حديث سالم بن عبد الجبار عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه عن عثمان
 انه تروا ثلثا في السجدة وفيه الاضمار وروى البزار في مسنده عن ابن خزيمة عن مثل سئل في داود ورواية وقال
 لا يعلم في ابو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران الا هذا الحديث وتجرى اليه في ثلث السجدة عن النبي بن سعد عن خالد
 عن سعيد بن ابي هلال عن عطية بن ابي رباح عن عثمان اني بوضوء الحديث وفيه ثلثا وتجرى الدارقطني عن ابن عوف
 عن ابي حنيفة عن خالد بن عطية عن عبد خير عن علي بن نه تروا غسل يديه ثلثا وسجدة راسه ثلثا وغسل رجليه ثلثا فقال
 من احب ان ينظر في وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كاملا فليطلب في هذا وتجرى البزار في مسنده من طريق
 ابي داود الطيالسي عن ابي الاحوص عن ابي سمعي عن ابي حية بن قيس انه راى عليا في الرحبة تروا غسل رجليه ثم وضوء ثلثا
 واستنشق وغسل وجهه ثلثا وسجدة راسه ثلثا وغسل رجليه الى الكعبين ثلثا ثلثا فقال اني احببت ان راى كيف كان طوبى
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم واجاب اجماعا عن هذا الاخبار بضعف هذا الاخبار اما رواية ابي داود الاولى في
 سندها عامر بن شقيق بن جهمزة الراوي عن شقيق بن سلمة ضعفه ابن معين وقال ابو حاتم تليس بالقوى وقال النسائي ليس
 باس كذا في ميزان الاعتدال واما رواية الثانية ففيه عبد الرحمن بن وردان قال الدارقطني ليس بالقوى كما في الميزان لكن قال

وقد اوردنا الترمذي في جامعه ان علياً توجس غسل اعضاءه ثلاثاً ومسح براسه مرة وقال
 هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي آله وسلم وفي صحيح البخاري مثل هذا
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم توجس غسل اعضاءه ثلاثاً ومسح براسه مرتين وغسل جلته مرتين ومسح براسه مرتين قال الترمذي في جامعه
 البيهقي في سننه ثم قال خالفه مالك ومعه سليمان بن بلال وخالد بن الوليد واسطوخودوس وغيرهم فرووه عن عمر بن الخطاب في مسح راسه فاقبل بهما
 واحد مرفوعاً واحداً وقال ابن عبد البر لم يرد كرفيه احد من اثنين فيكون حبيته فهو وهو في الوطئه والله اعلم تأول قوله فاقبل بهما وقد
 نجد لهما امرين وما ذكر عن ابن عبيدة في حديث مسدد ومحمد بن منصور ولا يكرن ابي شيبة كلامهم ذكر احدهما هذا وأما الحديث
 فانه ترك ذلك فلم يذكره واحفظ عنه انه رجعه عنه فذكره عن ابن عبيدة ومسح راسه وغسل جلته فلم يصف المسح ولا قال ثم
 اتفق لهما في ذلك فظننت من بهما تأويل رواية اليه ايضا التي لا لفظ الرواية عنها ومسح راسه مرتين بيد مؤخر راسه ثم بقدمه
 فالظاهر ان قولهما يكمل بيان للمعنيين فسقط استناد ابن سيرين **قوله** وقال ابو الترمذي ان الحسن لال يد هذا الحديث من
 استبان الفرق الواحدة وهذا الرواية وخرها الترمذي في باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان يستند عن ابي حنيفة
 قاله رأيت علياً توجس غسل اعضاءه ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً واذن راسه ثلاثاً ومسح راسه مرتين ثم
 غسل قدميه الى الكعبين ثم قام فاخذ فضله فشر به وهو قائم فقال اني احببت ان اريكم كيف كان يطهر رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم وترى الترمذي ايضا قال حسن صحيح عن الربيع بن معمر انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يوجس غسل اعضاءه
 مسح راسه ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً
 سئل عن الموضوع عامداً الحديث وفيه ثم ادخل يده فاخذ ماء فمسح راسه واذنيه فغسل بطونهما ثم اظفرهما فغسل راسه
 قال ابن السامكون عن الموضوع هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجس غسل اعضاءه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً
 الموضوع النبوي ثم جعل يده في الاناء فمسح راسه مرفوعاً واحداً وترى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال رأيت علياً توجس اعضاءه
 وفيه ومسح راسه مرفوعاً واحداً ثم قال هكذا توجس رسول الله صلى الله عليه وسلم وترى عن جده طلحة بن مصرف انه رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح راسه مرفوعاً واحداً حتى بلغ القذال وترى عن ابن عباس انه رأى رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم يوجس غسل اعضاءه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً ومسح راسه ثلاثاً
 الحسين بن علي انه قال دعاني ابي علي بوضوء فقربتني الحديث وفيه ثم مسح راسه مسحة واحدة وترى عن عائشة انها حكمت
 الموضوع النبوي فمسحت راسها مسحة واحدة وترى عن ابن عباس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجس غسل اعضاءه
 يديه ثم تمضمض واستنشق من غرة واحدة وغسل وجهه وغسل يديه مرفوعاً ومسح راسه مرفوعاً وترى البخاري في
 صحيحه في حديث حكاه عبد الله بن زيد الموضوع النبوي انه مسح راسه مرفوعاً واحداً وقال الكافض ابن السمان في الاصطلاح
 اختلاف الرواية محل النزاع فيكون مسح تارة مرفوعاً وتارة ثلاثاً فليس في رواية مسح مرفوعاً على مع العاد ومن اقوى الأدلة على
 عدم التعداد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمر بن الخطاب في صفته الموضوع حيث قال
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاد على هذا فقد اساء وظلم فان رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بانه مسح
 راسه مرفوعاً واحدة فدل على ان الرواية على المرفوع مستحبة ومحملة واخر من الأحاديث في ثلاث مسح الراس ان صححت على ارادة
 الاستيعاب بالسح لا انها استحبات مستقلة جميعاً اين هذه الأدلة انتهى كذا نقله الشيخ عبد الله بن سالم البصري في ضياء السأ

خلافا له فان تجد الماء مسحوا من السبعة عشر مرة

وقد روي عن حماد بن عيسى الثانية ان المسنون هو مسح الاذن بالراس ولا يكون هو استعماله الا في الضرورة
لا يظن ان في عضو آخر من اجزاء الراس فاما لا يستعمل عند ادخال اليد فيها على الراس كذلك لا يستعمل عند غسل
وهذا هو ظاهر الوجه والواقع في هذا الباب وقدم له فغدا في اليوم او غيره من ايامها قال الفاضل السمرقاني من ان قوله
ياك هو حمل على الماء المتعدي لاجله لا حمل على الماء المستعمل فيه لانه لا يجهل ان يكون السبعة عشر من الماء المستعمل في الراس ثم قال نعم هذا
من البين انه ينبغي ان يحجر السبع للذين يبل واحد لانما في جمل الراس فلا يصير السبع مستعملا الا بعد ان يغسل من مسح الخان المجزئة
الرعاية التي ينبغي ان يتيقن الثالث ان اخذ الماء الجيد للذين خلا المسنون واليه يميل كلام المحققين من اصحاب المتن والنسج
والفتاوى لكن ذكر في الخلاصة انه لو اخذ الاذنين ماء جديدا فمحو حسن انتهى ونقل صاحب الجوهري عنه في شرح مسكنه وقال استفيد
مثل ان الخلل بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم ياحد ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية هل يكون مقبلا للمستعمل فمدا فاعلم وعندنا لا
ولما لو اخذ ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية فانه يكون مقبلا للمستعمل اتفاقا انتهى وتعبه ابن عابدين في رد المحتار بانه مغلط ما يلب
عليه كلام صاحب الهداية واليداه والحدية والثالثة انية وغيرهم ونقل عن العلامة لا يسجد تجد يد الماء في كل بعض من بعض
الراس فلا يسجد في الاذن بل في لانه تابع انتهى ونقل عن شرح زاد الفقير للقرطبي انه قال بعد ان قل كلامه في خلاصة قوله ولو فعل حسن
مثل كل لانه يكون خلافا للسنة وخلاف السنة كيف يكون حسنا وهذا تعقب جيد ثم انه عليه اذ اقيمت البلية في اليد وما اذا
انعدمت لم يكن بد من اخذ الماء الجيد يدكما لو افقدت في بعض عضو واحد كما في فم القدي وغيره **قوله** خلافا له اي للشافعي
اعلم انهم اختلفوا في هذه المسألة على اقول قد شبه كذا أهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن بعدهم
ان الاذنين من الراس وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم ما قبل من الاذنين من الوجه
وما دبر من الراس وقال اسحق اختار ان يسجد مقدمهما مع وجهه ومؤخرهما مع راسه كذا ذكره الترمذي في جامععه فقولنا مذاهب
ثلاثة ذهب الى الاول اصحابنا وذهب الى الثاني الشعبي والحسن بن صالح ومن تبعهم فاقولوا يغسل ما قبل منها ماء الوجه
ويسجد ما دبره من الراس والثالث مذاهب اسحق ومن تبعه كذا ذكره العيني وذكر ايضا مذاهب خمسة اخرى احدها عن شعبة
انه لا يستحب مسحهما وثانيها عن اسحق بن راهويه ان من ترك مسحهما عمدا لم تقم صلاته وقال الثعالبي ابن شريم انه كان يغسلهما
مع الوجه ويسجد مع الراس احتياطاً ورايها عن ابي ثور انه يسجد اذ نيه ظاهرهما ويأطمنهما ماء جديداً ثلاثاً ويأخذ الصمغ مائة
وهو رواية عن الشافعي وثالثها نقله النووي في شرح المهذب عن الشافعي ان الاذنين ليسا من الراس ولا من الوجه **يسجد**
بما غير ماء الراس قال كل ثانية اقوال اما لا لاصل اصحابنا فقد مرت مبسوطة والذين ذهبوا الى انه يغسل مقدمهما ويسجد مؤخرهما
ذكر الحلبي في شرح معاني الآثار لاستدلالهم على ما يستدل به عن علي انه حلل الموضوع النبوي فاخذ حفتة من ماء مبيداه جميعا
فضرب بها وجهه ثم الثانية مثلك ثم الثالثة ثم القها بماء من اذن ثم اخذ كفاه من ماء بيده اليمنى فصبها على نصيبته
ثم ارسلها تستقر على وجهه ثم غسل يده اليمنى الى المرفق ثلاثاً ويسجد مثل ذلك ثم مسح برأسه وظهره كذا نيه ووجهه ابو داود وايضا
وقال السيوطي في مرقاة المفاتيح فيه دلالة لما كان ابن شريم يفعلها انتهى وذكر الزيلعي في نصب الراية في استدلال ابن شريم ان في
اصحاب السنن عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقول في سجد القرآن سجدة وجهي للذي خلقه وصورة وشق
سمعي بصري فزيد علي ان الاذنين من الوجه فهذا الحديث وحديث الاذان من الراس استند ابن شريم في ما كان يفعل في الاذن

وهو النية

ذهب إلى تحديد النية المستند لما رواه البخاري في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر بن عبد الله أن أبا
 جده أنه سمع عبد الله بن زيد يذكر أن أبا هريرة قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة فاضل لأبيه ما ذكره خلاف ما
 الذي أخذ لأبيه ورواه البيهقي في سننه وقال السنكوفي في روى ما لك في الموطأ من تأليف ابن عمر أن كان إذا روى أحد
 المأدب أصحبه لأبيه ورواه البيهقي من طريقه بلفظ كان يصلي أصحبه في الماء فيسبح بها أذنيه وقال البخاري في صحيحه
 الذي يحد به الماء لأدين من حديث عمران بن حارثة عن أبيه حارثة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائل وهو سائل دضعف
 وتعبه ابن القطان في كتاب الوهم والأهمل أن هذا حديث لا يوجد أصلاً لا بسند ضعيف ولا بصحيح وهو لم يعم إلى موضع في كتابه
 الذي كانه اختلط حديث ابن حارثة عن أبيه من روى أخذ والمراس ما وجد به لا وأما الذي يحد به الماء لأدين فلا روى له في صحيحه
 وأجاب أصحابنا عن أحاديث البخاري يحد بها أنما هو على الجواز من أن أحاديث عدم البخاري يحد بها أنما هو كثر وطرقاً متعدداً ذلك
 ذكره البيهقي وضربه وذكر ابن الهمام أن البخاري يحد بها على أنه لم يبق في يده بلة توقيفيه وبين ما ذكرنا قال والنية كان الأول
 أن يقدمها على سائر السنن لتقدم عليها في الوجود إلا أنه قصد تقديم السنن المتعلقة بالجواز كونها محسوسة ثم انقلبت
 إلى السنن المغنوية والكلام في النية في مواضع لا بد علينا أن نبحث عنها البحث الأول في حقيقتها أما حقيقتها للغوية فهي العزم
 قال في لقاموس نوى الشيء يبنو نية مشددة وتخفف قصده انتهى فإوضح عليه بأن أصل النية نويه فادغمت الواو بعيد
 قلبها ياء في اليا فكيف يجوز التخفيف وأجاب عنه المحقق في حواشي الأشباه بأنها مخففة في ما سعه وإن خالف القياس وذكر في
 المحرر النية والعزم والقصد كلها اسم للارادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المقترن به والنية المقترن به
 مع دخوله تحت العلم بالنوى وأما معناها شاعراً فهو قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل كذا في التلويح وأوضح
 عليه بأنه غير شامل لتروك المنهيات وأوجب عنه بأن التكليف يترك المنهيات إنما هو بالكف عنه لا عدمه الأصل لأنه
 غير مقدر وكما هو محقق في كتب الأصول والكف داخل في الفعل وقيل في تفسيرها أنها الإرادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء
 لوجاها وامتناعاً لا محاشيه وقيل هي تحريك النفس إلى امتثال الشارح البحث الثاني في المقصود من شرعية النية ذكر صاحب النية
 وضربان المقصود من شرعيتها تمييز العبادات عن العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالمجوس في المسجد قد يكون
 للاسترخاء وقد يكون قرباً ودفعاً للمال إلى الغير قد يكون هبة أو غرض ديني وقد يكون قرباً زكوة وغسل أعضاء الوضوء
 قد يكون للتبريد وقد يكون للتقرب وقس عليه ومن ثم قالوا إن ما لا يكون عبادة وما لا يلبس بغيره لا يشترط فيه العزم كما
 صرح به ابن وهبان في منظومته فلا يحتاج إلى الإيمان والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والإذكار إلى النية لأنها
 مقترنة بنفسها كذا في الأشباه والنظائر البحث الثالث في شروطها ذكر في الأشباه أنها شرط الأول الإسلام ولأن المصباح
 العبادات من كافر الثاني التمييز فلا يصح عبادة صهي غير صهي ولا مجنون الثالث العلم بالمتنوى فمن جهل فضيلة الصلوة مثلاً
 لم يصح منه كما صرح به في الفقيه الأربع لا ياتي بمناف بين النية والمتنوى ولذا قالوا النية المقدمة على التحريم جاءت بتبشيط
 أن لا ياتي بعدها بمناف ومن المناف التردد وعدم المجوف في أصلها كما ذكر في كتاب الصوم عند بحث صوم يوم السبت
 وأما نية القطع فلا يطل العبادات فلو نوى في الصلوة أو الوضوء قطعها لم ينقطع إلا إذا شرع في عبادة أخرى وترك الأولى
 البحث الرابع محل النية هو القلب فلا يكفي التلفظ باللسان فقط وأما الجهر بينهما فحسن لأجتماع العزيمة وذكر ابن أبي كير

البحث الأول

البحث الثاني

البحث الثالث

البحث الرابع

والترتيب الذي يرضى عليه نفس أي الترتيب المذكور في نص القرآن

في الخبرين أن التلفظ بغيره من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه ولا عن الإمامة الربية ومن لم يقل الله
 ويستظهر من تحقيقه في باب شرط الصلوة أن شاء الله تعالى البحث الخامس في الحائض وأنها آسنة في الوضوء والغسل وشرط
 في المقام من الصلوات وكذلك في التيمم والوضوء بين التيمم والصلوة كما ذكر في النسخة والوجه في البحث السادس في أن الزمان
 النية هو أول العبادات فلو نوى في أثناءها أن تكلم وعند ذلك خرجت بنية متاخرة في الصلوة وتساوى ما عليه في باب شرط الصلوة
 البحث السابع في الكيفية تختلف كغيرها باختلاف العبادات وتسمى ذكرها في الباب المذكور قد بسط في النسخة وغيره
 هذا كله مما يحتاج في مطلق النية والتوجه إلى ما يتعلق بما نحن فيه فأعلم أنه لا اختلاف في كيفية تيمم الوضوء التي تتأدى به السنة
 قد ذكرها النفس في المتن كما شرح الفقه المتقدم في فرضه في الإسلام أنه ينوي الصلوة وأعيادها لا يستغنى عن الطهارة وذكرها لا يقتضي
 في غاية البيان أنه ينوي إزالة المحذورات وإقامة الصلوة وذكرها كالحائض المذهب أنه لا بد من تحصيل السنة من أن ينوي ما
 ألا الطهارة من العبادات أو رفع المحذورات وإقامة الصلوة أو إتمامها لا يكفي نية مطلق الطهارة لتنوعها ولا يرب في الاكتفاء
 نية الوضوء بل هو ما من رفع المحذورات أيضاً ومن ثم خرج في فتح القدير بأنها كافية وذكر في جامع الرموز أن محل نية الوضوء
 قبل سائر السنن كما في التحفة فلا تسن عند تأجيل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعي وذكر في أمداد الفتح أن وقتها عند
 ابتداء الوضوء حتى قبل الاستبراء قال والترتيب الذي يرضى عليه هذه المسألة وكذلك مسألة النية مثلثة القول أحده
 باليه الشافعي من أنها فرضان في الوضوء لا يجزئ بدونه ووافقه في فرض النية الزهري وربيعه ومالك والليث برسعيد
 واسحق وإمام والوثور وأبو عبيد وداد وقال أبو بكر الرازي لا يرضى عن أحد من السلف والخلف مثل قول الشافعي في الترتيب
 وهذا غفلة منه فقد قال مثل قوله إمام وإسحق والوثور فائدة وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن منصور صاحب مالك كذا
 في البناءية وثانيها أنها من سنن الوضوء المؤكدة وهو ما ذهبوا إليه أصحابنا ووافقنا في النية الثوري والأوزاعي والحسن مالك
 إمامية عنه وفي الترتيب مالك والليث والثوري والأوزاعي وعطاء بن السائب ومكيول والزهري وربيعه والنخعي وأبو داود
 وحكامه البغوي عن أكثر العلماء واختاره ابن المنذر وأبو نصر الشافعي إمامية في ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس كذا
 كرم العين في البناءية أيضاً وثالثها أنها من مستحبات الوضوء اختاره القدر في مختصره وكذا الاختار كون استيعاب سجود
 من المستحبات وتحدثه ابن إمام في فتح القدير بأنه لا سند له في جعل هذه الأمور الثلاثة من المستحبات لا في الرواية ولا في
 لدراية ثم في كلام المصنف أشار أن الأولى أن المسنون إنما هو الترتيب المذكور في القرآن وهو أن يغسل الوجه ثم اليدين ثم
 يمسح الرأس ثم يغسل الرجلين لا مطلق الترتيب فخرج عنه النية من لأنه ليس منصوباً عليه ولذا ذكر في ما سياتي من المستحبات
 ولما الترتيب بين السنن من غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق فقد مرها ذكره فلا يعيده الثانية أن النية ليست بمذكورة
 في القرآن ومن الشافعية من قال أنها مستنبط من القرآن لأن وجوب حكم الغسل خرج مخرج الجزاء الشرع في تقييده فيكون
 نقدر بها فأغسلوا هذه الأعضاء للقيام إلى الصلوة ولا نفي بالنية إلا هذا وفيه نظر ظاهر لأن شأن الشيطان أن يراعي وجوده
 وجوبه قصداً كما في قوله تعالى إذ أودى للصلوة من يوم الجمعة فأسعوا لي ذكر الله **قوله** أي الترتيب الآخر قيم لتوهم كون الزمان
 من النص هو النص في اللبس يعني أن المذهب المذكور في القرآن كذا قال لأفضل أخيه جليلي قال بعض المحققين ومنهم من استدل
 براهه مرقده أنه دفع ما يتوهم أنه لمكان الترتيب منصوباً في القرآن لما جاءنا من اختلافه لأن النص لا يخالفه وحاصل الدفع

الصلوة
 في باب شرط الصلوة
 في باب شرط الصلوة
 في باب شرط الصلوة

وعلمنا من عندنا ان السجدة على السجدة اربعة اجزاء بالنيات
 فليس فيها له منصوص بل هو في الآية حتى لا يخرج خلق من الملة القريب المداك عن القبول **واقول** يمكن ان يقال انه
 دفعه ان يكون المراد المنصوص في مطالع الصلوة بين عبادة عن اسبق الكلام لاجله وقام يسبق له ويقوم من قوله هو الظاهر
اقول تعالى فانها اما على القولين السابقين وثلاث وارباع فانه ظاهر في حمل النكاح نفي في العدد ومن المعلوم ان سبوت
 قوله تعالى فاعلموا وجوهكم لا يذنب الى البيان ان كان الموضوع لا للترتيب **ان** كان يفهم ذلك منه فكيف يجوز ان يفسر عليه
 وما كمال ذلك فانه ليس المراد بالمنصوص ما هو المصطلح بل المذكور في النص **قوله** وكلاهما الخ أي كل واحد من النية والترتيب فرض
 على الشافعي في الوضوء غير متباين في غير النية في غير الصلوة بل ذلك الموضوع وعندنا يخفى به الصلوة والنية في الموضوع المأمور به
 ولم يترتب عليه الثواب قال في تمامه الفهم موضع الخلاف ان المتوصل في استنباطه المخرج من حيث نانا نحصل ان
 لنية شرط في الوضوء الذي هو قربة وعبادة بالاتفاق وإنما الخلاف في ان الوضوء الذي هو غير منوي هل يكون مفتاحا للصلوة
 ولا انتهى في النهاية لا نزاع أصحاً بنا في ان الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية إنما نزاعهم في توقف الصلوة على الوضوء المأمور
 وأشار أبو الحسن الكوفي هذا وقال له يوسى في اسرار كثير من مشايخنا يظنون ان المأمور به من الوضوء يتأدى من غير نية
 وهذا غلط فان المأمور بعبادة والوضوء بغيره ليس بعبادة ومثله في مبسوط شيخ الاسلام انتهى لمخصاً وذكر ان الهام في
 ثم القدر لا يثبت كون النية سنة مؤكدة ان الوضوء لا يقع بلا نية الا بالفعول مع الغفلة والذهول ذلك الفعل اختياري لا بد من تحققه
 من القصد اليه هو اذا قصد الوضوء او رفع الحرج واستباحة ما لا يحل الا ان كان منوياً حتى ان صورته الخلاف انما يتحقق بيننا وبين
 لشافعي في نحو من دخل الماء فوعا واختار القصد التبرداً ومجرد قصد ازالة الوسخ وقوع مثل هذه الحالات لصل الله عليه
 على القولين لا يتحقق في بعضها لا يفي بالنية لانها لو لم تقتدر بالترك اصلان واجبا انتهى كما كون الترتيب سنة مؤكدة فان
 اكثر من حكم الوضوء النبوي حكمه مرتباً قائماً يظهر ما بطلنا سابقاً فيستفاد من مجموع تلك الاخبار الواطئة النبوية ما يقال بعضهم
 ينبغي ان يكون واجبا للمواظبة ولا نية عليه الصلوة والسلام حين سئل عن البدائية بالصفا والمروة بالسعي قال ابدؤا بما
 بلا الله به والبدائية بالصفا واجبة والعبادة لعموم اللفظ واجاب عنه صاحب النحر بان لفظ ما وان كان من ادوات العمود الا
 ان الظاهر ان هذا العام اريد به خاص للبدلية اقتضاه وقد جرى انه عليه الصلوة والسلام منى مسجداً له فلو ذكر في مسجده
 غسل رجليه وقرع على الخمار يانه عليه الصلوة والسلام يتم قبل اذ راعيه قبل وجهه لان الحديث الاول ضعفه النووي
 ويتقارر تسليم محتمة فوجب الترتيب يسقط بالنسيان فلا نية الا لزام به انتهى **واقول** الاحسن في الجواب ان يستند بما
 رواه ابو داود عن المغيرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بوضوء فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثم غسل
 ذراعيه ثلاثاً ثم تيمم واستنشق ثلاثاً ثم مسح برأسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما قال السيوطي في مرقاة الصعود احتج به
 من قال الترتيب في الوضوء غير واجب لانه اخر المضمضة والاستنشاق من غسل الذرايين وعطف عليه بثوب **قوله** اما الخلاف
 بالنيات هذا الحديث قد رواه الايمة المشهورون بالفاظ مختلفة فروى البخاري في باب بدء الوضوء عن الحميد بن عسفيان
 عن يحيى بن سعيد بن منصور عن ابراهيم التيمي انه سمع حلقه بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب على المنبر
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى دنيا
 يصيرها او الى امرأة يصيرها فهو الى ما هاجر اليه وجرى في كتابنا لنكاح عن يحيى بن قزعة عن مالك عن يحيى بن سعيد المذكور

في كتاب المستخرج من كتب الناس المتذكرون المستخرج من كتب الناس المتذكرون المستخرج من كتب الناس المتذكرون
 في هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود
 وابن عمر بن مسعود وابن عباس والنسب من مالك وأبو هريرة ومعاوية بن سفيان وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 ابن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبو ذر وعقبة بن مسلم وجابر بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 عامر بن ربيعة وذو الأكرام وعطاء بن كاسر بن بشر بن شمر بن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 وأبو جحيفة وسعيد بن المسيب ورواه عن حلقه في محمد بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود
 محمد بن حلقه في محمد بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 رجلا انتهى هذه متابعت ورواه عن حلقه في محمد بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود
 حلقه في محمد بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 عن يوه عن عبد الحميد بن مالك بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود

الوجه الأول

الوجه الثاني

الوجه الثالث

عن يوه عن عبد الحميد بن مالك بن النعمان بن سعيد بن المسيب وأفع مولاي بن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعقبة بن عبد الله بن مسعود
 لكل امرئ ما نوى الحديث ثم قال غريب من حديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن مروان بن الحكم قال قال النبي
 سعيد انتهى وذكر ابن الهمام في فتح القدير أن الجارود في هذا الحديث في المتن في لفظ أن الأعمال بالنية وإن لكل امرئ
 ما نوى الحديث فهذا لفظ سادس من الفاظ الحديث والكلام هذا من وجوه الأول قال ابن دقيق العيد نقلوا أن رجلا
 هاجم من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الحج وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى عقيس فلما دخلها في الحديث
 ذكر لها انتهى وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري قصة مهاجر أم قيس ولها سعيد بن منصور فقال حدثنا أبو معاوية عن
 الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال من هاجر يتبع شيئا فإنه ذلك هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم
 فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه الطبراني عن طريق آخر عن الأعمش بلفظ كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس
 فابت أن تزوجه حتى يهاجر فهاجر فزوجها فلما أتمى به مهاجر أم قيس وهذا أساذ صحيح على شرط الشيخين لكن ليس فيه
 أن حديث الأعمال سبق بسبب ذلك ولما روى في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بهذا انتهى الوجه الثاني ذكر الحافظ في
 شرح صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطب بهذا الحديث حين قدم المدينة مهاجرا ولها المناسبة
 أوجه البخاري في بدء الوحي لأن الأحوال التي قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لأن بالهجرة افتتح الأذن في قتال المشركين وتعبا
 النصر الظاهر انتهى قال ابن حجر هذا وجه حسن إلا أن ما ذكره من أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم خطب به أول ما هاجر
 منقول وقد وقع في باب ترك الحيل عن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول يا أيها الناس إنما الأعمال
 بالنية ففي هذا الأيماء أنه كان في حال الخطبة ما كونه في ابتداء وقومه إلى المدينة فأمرا ما يدل عليه ولعل القائل
 استدل إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس الوجه الثالث اختلف في أنها هل تقبل الحصرام فقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي
 والغزالي والأمام الرازي أنها تقيد وهل تقيد بالمنطوق أو بالمفهوم الذي صححه البراءة في شرح الفقيه أنه بالمنطوق
 وبه صرح أبو الحسين بن القطان والغزالي بل نقله البلقي عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير
 كالأمدى وقيل الحصر يحصل من عموم اليتى بالألزام وخصوص غيره على حد صد يقى زيد فعمل هذا تفيد الروايات التي
 تحدث إنما أيضا الحصر كما في إرشاد الساري الوجه الرابع الباء في بالنيات للمصاحبة والسببية ومتعلقها مقول إنما

فقال صبحي وقيل انش وقيل بضم ن وقيل بالفتح والفتح هو الاصل في النطق والفتح هو الاصل في النطق والفتح هو الاصل في النطق

باب

سورة النطق

على ترك الافضل قول مرة فثبت انه ان بالوضع المتوى مع النطق ولم يثبت عندنا انه ان بالوضع العارى منه والشاك كذا
يقين انتم في ذكرين حجر المكي في شرح المشكوة مثله ولا يخفى مخالفة اذ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
صالحين في حرمة ولو ضعيفة النطق بها ولو كان نطقا ولو لا كيف وقد روى حديث النبوي جسم من الصحابة وهو
كانوا الخصال النسخ وايضا فعله رسولهم فلو كان النطق منه لوجد ذلك قطعا او اذ لم يوجد ثبت انه ان بالوضع العارى فثبت
النطق افضل ليس بالاجماع حتى يثبت به الفعل الخالص فعله لا محالة فان الاحتياط ذهبوا الى انه بدعة واختار بعض المكاتب ان يكون
ولو سلمنا ان افضل فيكون كذلك لا يجامع صدور من منضج الرسالة ما يروى في زيادة التفصيل في المرواة شرح المشكوة
على تحقيقه ان المسألة في باب شرط الصلوة ان شاء الله تعالى الوجه السادس من نقل القسطلاني عن الخزي انه صلى الله عليه وعلى آله
وسلم انما اختار الاعمال على الافعال لان الفعل هو الذي يكون غرضه ان يسيروا ولم يتكلم قال الله تعالى لم تكن كيف فعل ربك يا احباب
الفيل وقال تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا الفيل فان الذي يوجد من الفاعل في زمان مديد بالاستمرار والتكرار قال الله
تعالى للذين آمنوا وعملوا الصالحات وقال تعالى فيعملون والعاملون ولم يقل فيفعلون فاعملوا فالعمل اخص فلان قال الاعمال ولم
لافعال لان ما يندرج من الانسان لا يكون بنية والذي يدبره عليه الانسان ويتكلم منه تعبير في البنية وهذا التحقيق حسن
لوجه السام لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فيدخل في القول قال بن رقيق العبد واخرجه بعضهم في القول وهو بعيد
لا يرد عندى في ان الحديث يتناولها اما التروك في ان كانت فعل كفت لكن لا يطلق عليها العمل واعتراض على معنى القول لا
ان من حلفت لا يعمل علاق قوله لا يحنث واجيب بان مرجع اليه في المعنى والتحقيق ان القول لا يدل على العمل حقيقة و
ما دخل بجوار اوله الفعل القول تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه بعد قوله نخرج القول واما عمل القلب فالنية ولا يتناولها الحديث
الا ليزم التسلسل وللمعرفة قال بعضهم تناولها محال لان النية قصد المتوى وانما يقصد المرء ما يعرف فيلزم ان يكون عارفا قبل
معرفة وتعبير ارجح الذين السلفيين بان كان المراد بالمعرفة مطلقة الشعور فسلم وان كان المراد النظر الدليل فلا كذا في فتح الباري
جاء الثامن من الظاهر ان اللفظ لا يراه في النيات بدل الضمير والتقدير الاعمال بانياتها فيدل على اعتبار النية العمل من كونه صلوة
صوما مثلا كذا في فتح الباري على ايضا الوجه التاسع من نقل الحديث عن علي بن ابي طالب هذا الحديث فقتل عن ابن عبيد ان بعض اخبار
نحصى الله عليه وعلى آله وسلم اشيء اجبروا غنى واكذبا ثمة من هذا الحديث واقول الشافعي واخذ عن علي بن المديني وابود اود
لداقني وابن مهدي على ان ثلث الاسلام وتسعين قال ربه وقال ابن مهدي يدخل في ثلثين يا ما من العلم وقال الشافعي
سبعين يا ما وقال ابن مهدي ينبغي ان يجعل هذا الحديث راس كل باب ووجه الصحيح كون ثلث الاسلام بان كسب العبد
م قبله ولسان وجوارح والنية اصل قسامها وارجحها وكلام الامام احمد يدل على ان ادبكونه ثلث العلم انه احد القول

باب

باب

باب

باب

باب

وجواباً أن الثواب منوط بالنية انصافاً

في الموضوع وقد مر هذا في انشائها كما ان ظاهر الحديث يقتضي ان لا يوسم على يد من التسمية والوجه الذي ذكره في انكشافه انما هو جد الخصال
من غير تسمية وحيث ان كان يكون من غير انطباعه فيكون المراد من قوله لا يوسم على يد من التسمية والوجه الذي ذكره في انكشافه انما هو جد الخصال
اولا لا بد ان يشير على الشيء في نفسه ولا الحديث يدل على نفي ذلك انما بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتسمية فليس مع ذلك دليل على ذلك

دلائل على صحة الصفات مستمرة ومن المعلوم ان الادراك في الاعمال لا يستغرق فيدل على اشتراط النية لصحة كل عمل مبول كان
الوسائل ومن المقاصد وذلك ما ذكرناه وقال ابن دقيق العيد الذين اشتراط النية قد رخصت الاعمال والذين لم يشرطوها
قد رخصت الاعمال ورحم الاول بان الصحة اكثر لزوما قال الحافظ بن حجر في اجابته ان بعض العلماء لا يرى اشتراط النية واليخالف
بينهم الا في الوسائل واما المقاصد فلا اختلاف في اشتراط النية لها ومن رخصت الخفية في اشتراطها للوضوء وقوله وجوبه
عن استدلال الشافعي لاشتراط النية في الوضوء ويحد يثانها بالاعمال بالنيات وقد قرر اصحابنا الجواب بمقررات شتر

بعضها عند وشة وبعضها سالم عن القدر الأول ما ذكره الشارح ههنا وما صله أن الثواب موقوف على النية بالاعتقاد
حتى لو لم يتوقف عبادة لم يجد ثوابها فأقول إن تقدير الثواب يكون تقدير الحدوث إنما ثواب الأعمال بالنيات وأما تقدير
شيء يشمل الثواب وغيره كلفظ الحق فإنه يشمل الثواب والصحة ويقال إنما حكم الأعمال بالنيات فإن قدر الثواب فظاهر أنه لا دخل
للمحدث على اشتراط النية لصحة العبادات بل إنما يدل على اشتراطها للحصول للثواب وهو ظرفا للارادة وعين ما أرادت
أنه لا نقول ثوابا للوضع وغيره من العبادات موقوف على النية وصحته ليست بموقوفة عليه وإن قدر المحدث وفان كان بظن
فقد توقف الصحة على النية إلا أننا نقول لا نحتمون أن ذنبوا وهو الصحة والفساد وأخروا في كتاب الثواب والعقاب في الآخر وهو
في هذا الحديث بآل جاء لانهم اجتمعوا على أنه لا ثواب إلا بالنية فإذا قيل حكم الأعمال بالنيات وأريد به الثواب صح الحكم من

غير حاجته ان يجعل ذلك على العموم ويجعل شاملا للصحة فلا تلتزم بالحديث حتى توقف الصحة على النية التمهيدية فلا تذكره الشاكر في التنقيح في بحث انه لا يدلل الجواز من قوتية تمنع ارادة الحقيقة عقلا وحسبا او عادة حيث قال نحو الاعمال النيات ورفعه عن امتناع الخطأ والنسيان لان عين فعل الجواز لا يكون بالنية وعين الخطأ والنسيان غير مرفوع بل المراد الحشر هو نوحان الاول والثواب والثاني الجواز والفساد ونحوها والاول بناء على صدق عزيمته والثاني على شرطه ومركبه الى اختلاف الحكمان صلا لا اسم بكونه مجازا مشتركا فلا يتم ما عندنا فلان المشترك لا عموم له ولما عندنا الشافعي فلان مجاز لا عموم له فاذا ثبت احدهما اتفقا لم يثبت الآخر انتهى وتوضيحي على ما ذكره الفتاوى في التلويح ان نفس قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الاعمال بالنيات يدل عقلا على عدم ارادة تحقيقه اذ قد يحصل العمل من غير نية بل المراد بالاعمال الحكماء باعتبار طلاق الشئ على اثره وموجبه والحشر نوحان نوع يتعلق بالآخرة وهو الثواب في الاعمال المنقضية الى النية والاثرة في الاحتمال المحرمة ونوع يتعلق بالبدن وهو الجواز والفساد والكراهة والاساءة ونحو ذلك والنوحان مختلفان بدليل ان سبب الاول على صدق العزيمة وخلوص النية فان وجد الثواب والا فلا وبسبب الثاني على وجود الاركان والشرائط المعترضة قبله ووجدت صحة والا فلا فاذا صار اللفظ مجازا عن النوعين المختلفين صارا مشتركا بينهما بحسب الوضع النوعي فلا يجوز ارادتهما

جميعاً أم أعندنا فإن المشترك لا عموم له وأما عند الشافعي فإن الجواز لا عموم له بل يجب جملة على أحد النوعين وإذا كان التواطؤ ثابتاً
تفكاً فلا يجمعوا على أن لا ثواباً لأبائنية فلو أريد الصحة أيضاً يلزم عموم المشترك وعموم الجواز وتلك النقطة من ههنا أن الفرق

۱

الْفَقْرُ وَالْفَقِيرُ

القول الثاني

القول الثالث

التراع ميئنا وبين الشافعي ليس الا في ذلك التفسير الثالث ما اختاره شمس الاعية وفخر الاسلام البردوي من ان الحديث في
قبيل الحديث والشافعي يصرح بالنيات والحكم فوجان دينوي واخرى واراد حكمها استلزام عموم المشتبه وهو غير
جائز عندنا والثواب مراد بالاجماع فلا بد ان يحمل الحكم على الثواب في الفرق بين هاتين التفسيرين لا بل هو جامع بين جملة من
الحديث ومن الزام عموم المشتبه الاول خال عن الثاني والثالث عن الاول وقد مليناها وشرعنا على الاولين التفسيرين لا بل هو
ابو زيد الدينوسي من ان الحديث من قبيل المتقضي هو ما اقتضى النصل اختيارا وتوقف صدق المنطوق على صحته شرعا لو
عقلا والفرق بين وبين الحديث وفلان المتقضي ثابت شرعا والحديث وقفت لغتها وايضا المتقضي لا عموم له والمضمحل عمومنا
وتقصيده في كتب الاصول قال العلامة النجاشي في كشفه حصول البردوي اعلم ان القاضى ياريد في الفرق بين المتقضي والحديث
كما هو مذهب عامة اهل الاصول وجعل الحديث من نظائر المتقضي فقال في حديث الرعم حين هذا الاشياء غير مفعلة اذ لو
عينها الحكم انما يابو هذا لا يخرج على صاحب الشرع لا يقتضي ضرورة زيادة وحمل الحكم ليصير مفيدا وصار المفعول حكما ويثبت رفع الحكم عاما
عندنا لشافعي في الدنيا والاخرة حتى يبطال الارق المكروه والمخلع ولم يفسد الصورة لاكل عظمه لان المتقضي لا عموم له وعندنا
يرفع حكمه الاخرة لا غير لان ذلك القدر يصير مفيدا فيزول المضمر فلا يعدى الى حكمه لان المتقضي لا عموم له وقال في حديث
النبيه لما ثبت حكمه الاخرة ملو اوبه يصير الكلام مفيدا لم يعد الى ما ملو له وصار كانه قال انما ثواب الاعمال بالنيات ههنا معنى كلامه
ولما خالف الشيخ المصنف وشمس اية وفريق بين الحديث والمتقضي جواز عموم الحديث ومنه من المتقضي الحديثان من قبيل
الحديث ومنه من المتقضي على اصلهما اضطراب التحريم الحديثين على وجه لا يرحم قضاء على الاختيار من جواز عموم الحديث ومنه فبينما
انتفاء العموم في ما على سبيل الاشتراك دون الاقتضاء وفيه من التحاليل وفيه من الزمان فلو يتفهم لوجه
يعتمد عليه لاجتصاص القول فلم يأتوا بالجواب شافعي اخصي كلام النجاشي ولا يخفى ان بناء الكلام على الاقتضاء وتوقع عدم العموم عليه كما
فعله القاضى مما يقبل المنع التفسيرين كما مس ووجه الحديث على الثواب لكان باقيا على عمومها لا ثواب بدون النية اصل الفحلا
الصحة فانها قد تكون بدون النية اتفاقا كالبيع والتركاح فكان حمله على الثواب ولي واذا اراد الثواب لا يمكن ارادة الصحة للزوا
عموم المشترك وعموم الجواز على امر فقيه ما اورد صاحب التلويح وغيره من ان عدم بقاء الاعمال على العموم مشترك لان الزام لا بد
عندنا من تخصيصها بالاعمال التي هي محل الثواب فيخصص عندنا ايضا بغير التركاح والبيع وغيرهما لا يقتصر صحته الى النية
اجماعا وجوابه انه ليس الكلام في تخصيص الاعمال حتى يكون مشترك الزام بل في تخصيص حكمه وهو غير مشترك الزام
فان عندنا يصدق كل حكم العمل بمعنى ثوابه بالنية ولا يصح عندنا ان كل صحة بالنية التفسير السادس ما نقل الحموي عن
من ان الحديث يجوز ان يراد فيه بالتحكم ما جاز الاعمال وفضليتها ولا يجوز ان يكون الاول مراد الا انه يؤدي الى نسخ الكتاب بخبر
الواحد لان الله تعالى ان يغسل الاعضاء مطلقا وكان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم علم الاعراب في الموضوع ولم يذكر النية
فلو كانت شرط الجواز والصحة لبيها فتعين الثاني وهذا التفسير احسن التفسيرات السابقة ويصلح لو استدل الالحق فيمكن ان يكون
تحقيقا لاحتمال ان لا يكون شرط الموضوع بل واجبا للتفسير السادس ما نقله الحموي ايضا عن حواشي قاسم بن قطلوبغا المتفلة
بشرح المحرم لابن مالك من ان المراد بالاعمال في الحديث ليس الا العبادات وبه نقول ان لا عبادة الا بالنية اما اذا قلنا بالوضع
الماصوره بغير نية رفق الحديث واستباحة الصلوة فالحديث ساكت عنه واختصاصه بالهداية ايضا هذا التفسير حيث قال
عند الشافعي فرض لانه عبادته فلا يصح بدون النية كالتيمر ولنا انه لا يقع عبادته الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة لوقوعها

القول الرابع

القول الخامس

القول السادس

فإن قيل هذا الكلام يثنى في جميع العبادات فلا دلالة له على اشتراط النية في العبادات

طهارة يستعمل الطهارة في وضوئها وقصصه ان الوضوء يتضمن امرين أحدهما كون وضوئها للصلاة ثماد عليه حديث مفتاح الصلاة الطهور وهو يتوقف على انصاف المتوضي بالطهارة وانصافه به يستعمل الطهارة والظهور هو الماء أو ما يقوم مقامه وكونه طهارة ليس هو قولا على نية المستعمل بل في ذاته مظهر كما دل عليه قوله تعالى وهو الذي أنزل من السماء ماء طهورا الآية فإذا استعمل المتوضي في الأعضاء حصلت له صفات الطهارة ووجدته مفتاح الصلاة ومن ههنا لم يشترط في غسل الثوب وغير النية اتفاقا لكونه الماء مظهر ينعسه وثانيهما كونه عبادة وهو موقوف على النية لأنها انما شرعت لتميز العبادات عن العادات فإذا غسل الأعضاء للتبرؤا على حسب العبادات ولم ينور فمحدث ونحوه لا يكون ذلك الوضوء عبادة ولا يثاب عليه إذا عرفت هذا فنقول لا شبهة في ان المراد بالاعمال في حديث انما الاعمال بالنيات العبادات لعدم احتياج العبادات الى النية انما قال لا يكون مقاد الحديث إلا ان وقوع الاعمال عبادات متوقفة على النية وهذا غير متوافر لمدى هبتا فحين ايضا نقول ان كون الوضوء عبادة وترتب الثواب عليه موقوف عليه وأما الكلام في انه اذا توضأ لم ينو ولم يعم عبادة هل يصير مفتاحا للصلاة أم لا والحديث المذكور سألته عنه والنصر الآخر دل على انه يقع مفتاحا لان وقوعه كذلك مبنى على كونه طهارة وهو لا يتوقف على النية والسفر فيه ان الوضوء ليس عبادة مستقلة كالصلاة بل هو عبارة عن الوسائل فيكون قد احتجبت حقيقة كونه وسيلة رجه بكونه عبادة فيوقف على حفظ كل منهما والحديث اما يدر شتارا النية من الجهة الثانية لا الأولى فذلك قلنا ان كونه عبادة موقوف على النية كونه مفتاحا لا يتوقف وهذا هو معنى ما ذكرنا سابقا فقلنا عن النهر وغيره وان اصحى ابنا لا يبتاعون في ان الوضوء المأمورية لا يصح بدون النية وأما النزاع في توقف الصلوة على الوضوء المأمورية وهذا لتحقيق حسن حقيق بالقبول وما ذكره الحموي ان التحقيق ان الوضوء المأمورية يتأدى بغير النية ويثبت بها لأجل كل تحت فيكفي في دفعه ما حركناه فاحفظ هذا البحث فإن لم ارم جمع تفاريرا الجواب ولم يهتد أكثرهم الى الصواب وأما عن الشافعية يستدلون على افتراض النية في الوضوء بوجوه أخر ايضا سوى الحديث المذكور منها القياس على التيمم ودفعه صاحب الهداية وغيره بأنه قياسهم على الفارق فان الماء مظهر ينعسه لا يحتاج الى النية والتراب ليس مظهر في نفسه فذلك احتياج الى النية ومنها ان الوضوء عبادة فلا يصح إلا بالنية وجوابه القول بانوجب والقول بان وقوعه عبادة محتاج الى النية عندنا ايضا على ما مر من فقرته تعالى اذا قمتم الى الصلوة معناه اذا اردتم القيام الى الصلوة والنية لا تزيد على هذا وجوابه قد مر غير مرة ومنها ان النبي عليه الصلوة والسلام واصحابه قد اداوا على النية وجوابه بعد تسليم ذلك لا يدل على استنائه او وجوبه لاجل الافتراض ولا اشتراطه وإنما الشافعية ان قصد ابدان الطهارة وتوقف وقوعه عبادة على النية تصحيح ولا ينكره احد وان ارادوا به ان محبة وقوعه مفتاحا موقوف عليها والتعريف غير تام فاقم قوله فان قيس هذا ينقض على التقدير السابق كونه عبارة عن الوسائل من العبادات المقصود كالصلوة والصوم والزكاة ونحوها وحكمه ان المجيب يدل على انه لا يثبت الحديث المذكور على اشتراط النية في صحة الوضوء وبينه بان الثواب موقوف على النية فلا بد ان يقدر في الحديث الثواب وماية ما به كان ان الثواب فظا لم يزل له دلالة على الصحة وان كان اعم منه فاذا اريد الاخرى بالاحكام صدق الكلام ولم يحجج لان بعم الصحة فلا دلالة له عليها وما هذا الكلام مجري في جميع العبادات سواء كانت من قبل الوسائل أو من قبل المقاصد فلا بد ان الحديث على اشتراط النية لصحة العبادات المقصودة ايضا وهو باطل فان دليل اشتراط النية في المقاصد عذر المجيب هو هذا المذهب وهو يدل على ان الحديث لا دلالة

فلا تظن ان التمسك في الشريعة والتمسك في هذا الحديث هما المقصود في التمسك في الشريعة
هو الثواب فاذا اخطت عن المقصود لا يكون لها حظ لانها لم تشرع الا لكونها عبادا لا بخلاف

على ما هو المدلول لا يقتضي تركه ولا اشكال بطريق القياس الاستثنائي بانه لو صح ما ذكره الجرح لان لا يثبت ما توقيت صحة
العبادات المقصود فافضل الله تعالى عليه ولا يصح ما ذكره ويمكن ان يرد بوجه آخر وهو ان التفرق المذكور يقع الامر الذي يقع
على الحقيقة والشائعية لا على وجه التفرق المذكور لان لا يثبت منه اشتراط النية لصحة القصد ايضا وهو ان لا يصح
فانهم يجهلون يستدلون على بطلان الحديث **بقوله** وهذا باطل قال المناصلي **اخرجني** اي عدم الصلاة فان كان من العبادات
يشترط فيها النية كالصوم والصلوة **اخر قوله** مسامحة واضحة لعدم قطايق قوله فان كثيرا من القاصدين فان لم يكن ان يقول ان
النية في كثير من العبادات لا ينافي عدم دلالة الحديث عليه فبحر ان يكون ذلك بوجه آخر كما قال في الاشياء وانما اشترطت في
العبادات بالاجماع اولى ما هو والاعباد والله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادات فيها معنى التوحيد بقرينة
الصلوة والزكاة **اخره** فمن عجائب الحقايق ما في هذاية الفقه معتضا على المشارع اما لو وجدنا عبادة محضة لا يشترط فيها قرينة
النية كما هو الزكاة في المحرمين والسواثم فانه عبادة محضة ولا يشترط النية قال الشارح في كتاب الزكاة فالتحصيل ما عدا
المحرمين والسواثم اما ما قيل في الزكاة بقاء التجارة فهو الجرح والسواثم ليست النية مشروطة انتهى ولم ينظر الى قول المصنف في
كتاب الزكاة ولا اياه الا بنية فثبت به او غير قدر ما وجب وما نقله من عبارة الشارح تعرضه من ان ما عدا المحرمين يشترط
لوجوب الزكاة فيه كونه للتجارة واما الجرح فيجب الزكاة فيه ما مطلقا لكونها فنيين خلقه لانه يشترط في ما عدا هاتين الاول
لا فيه ما هو هذا ظاهر على كل من يفهم معاني الالفاظ فكيف خفي على هذا الذي يقصد للتصنيف **قوله** في العبادات
اي العبادات المقصودة قال صاحب الهداية في كتاب الصلوة يروى الصلوة التوحيد دخل فيها بنية لا يقبل بينها وبين النية
بعل والاصل فيه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الاعمال بالنيات انتهى وقوله في شرح مختصر القدوري وغيره ما
واعترض عليه بانه ذكر الاصوليون ان هذا الحديث ظني الثبوت والدلالة ومثله يفيده السنة او الاستصحاب ونحو
والافتراض وايضا الكتاب ناطق بفرضية الصلوة ساكت عن النية فيلزم الزيادة على الكتاب وجوابه ان هذا الحديث
مشهور بخبره الزيادة على الكتاب يصحبه اثبات الفرضية **قوله** قلنا انما حاصله ان العبادات على قسمين محضة
وغير محضة والمقصود من الاول هو الثواب فقط لا التوسل الى امر آخر ومن الثاني ان مرتبة الثواب وقوعه وسيلة الى
اخرى فالعبادات المحضة اذا خلعت التي تليها على الثواب بمقتضى هذا الحديث واذا خلعت عنه لم يتوقف صحته لانها عبارة عن اثبات
شيء على حسب ما شرع وهو ما شرعت ان لا يرتب الثواب عليها فاذا لم يرتب لم يصح فلذلك حكمتنا بتوقف صحتها عليها واما
غير المحضة فعندنا خلوها عن النية لا يلزم الا خلوها عن الثواب ونحن نذكر ما لا خلوها عن كونه وسيلة فلا تنتفي صحته بانتفاء
الثواب ويرد ههنا وجوه احدى ما ان كلام الشارح ههنا يقتضي لا قصار على تقدير الثواب وما سبق منه يدل على تجوز تقدير
ما يشمله ايضا وجوابه ان تقدير ما يشمله يقول في المعنى ان تقدير الثواب الاول تقديره من الاول قصر المسافة فلان الشارح
اقصر عليه ههنا وعمه في ما سبق لسد ذرائع شبهات الخصم وتأمينها ما في هذاية الفقه وغيره ان قوله فاذا خلعت عن القصد
ستدعى توقف الصحة على الثواب مع ان الامر بالعلس فيلزم الدور في العبارة ان يقال فاذا خلعت عن الصحة بسبب
انتفاء النية لم تكن مثابا بها فيفسد العمل لعدم حصول المقصود **اقول** قد عرفت ان مبنى الجواب على ان الصحة عبارة

الوضوء اذ ليس هو عبادة مقصودة بل شرع شرطها لصلوة فأغفلنا عن التوبة متى كونه عبادة لكن لا يلزم من عدم
انتفاء صحته اذ لا يصدق عليه انه لم يضرع للاعبادة فيبقى صحته بمعنى انه مفتاح لصلوة مما في سائر الشرائط كطهارة
الثوب والمكان وسائر العمومات فانها لا تشترط النية في شيء منها وما الترتيب فلقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
عن تراب الثواب ورج فلا ريب في وقوعها للصحة على الثواب وليس الربا بالعكس حتى يلزم الدور ما ذكره من حوالها في بعض كلامه
عن الصحة سيما انتفاء النية عين الكلام وقالها ان كون المقصود هو الثواب ممنوع بان دفع العقاب ايضا مقصود فلا يلزم
الخلو من الثواب عدم الصحة وعدم كونه عبادة لا ليقال المترتب في المخصوص على الصلوات اما هو الثواب ون دفع العقاب
اذا نقول كثيرا ما ورد ما يدل على خطأ المحكيات بالعمل الصالح وما ذاك اذ دفع العقاب لا ينبغي ان يكون كثرة ذكر الثواب
لانه المقصود العظيم كما قال الفاضل الاسفرائيني والجميع عنه علم بما **اقول** ان في الاختصار على ذكر الثواب لهما كما لا يخفى
على ان الثواب لو قسم ما ينفع في الآخرة شمل دفع العقاب ايضا وانما ان الربا يطل الثواب من الصحة فقد وجدت الصلوات
المقصودة بدون الثواب واجيب عنه بان الربا يطل الثواب كان لها ثواب لان الربا اخطأ في فهم توحيد العبادة بدون
الثواب وقد يجب عنه بان الثواب نوطان ثواب الاخلاص وثواب ابراء الذمة والمراد بطلان الثواب بالربا في الاول والثاني
ومما سها ما في التلويح من ان انتفاء الثواب اما يستلزم انتفاء الصحة لو كانت الصحة عبارة عن ترتيب الغرض ويكون الغرض
الثواب اما لو كانت عبارة عن الاجزاء او دفع وجوب القضاء او كان الغرض هو الامتناع او موافقة الشرع فلا وجب عنه
بان الصحة مطلقا عبارة عن ترتيب الغرض والغرض في المعاملات هو ثباتها المطلوبة معناه في الدنيا وفي العبادات الثواب
في العقب سواء كان بالذات او بالواسطة وهي ما رغب وجوب القضاء كما ذهب اليه الفقهاء او موافقة امر الشارع كما هو هذا
المتكلمين وفيه نظر ظاهر فان استلزام دفع وجوب القضاء لو موافقة الامر للثواب وقصور واسطة له محل تام مثل
قوله اذ ليس هو عبادة مقصودة المراد بالمقصودة ما لا يكون في ضمن شيء ووسيلة اليه كالصلوة والزكاة والحج والمراد
الوسائل ما يكون وسيلة لعبادة اخرى كما للشروط كما قال الحنفى **قوله** بل شرع شرط الخ لكونه كذلك مستلزم من حدث
مقتضى الصلوة الطهرى على ما سياتى ذكره في شرح باب صفة الصلوة فان المفتاح يكون شرطا لفتح الخلق فذلك الوضوء
وغیره من انواع الطهارة يكون شرطا لصلوة وليس شرطا لوجوب الصلوة فانها قبل مجازاته **قوله** لكن لا يلزم من هذا الخ
قول فيه غرض ظاهر فانه لما كانت الصحة عبارة عن ترتيب الثواب كما مر في تقرير الحجاب استلزم انتفاء الثواب انتفاء
الصحة مطلقا سواء كان في المقاصد او الوسائل لان يقال الصحة في الوسائل عبارة عن وقوعها وسيلة وهو لا يفتى بانتفاء
الثواب لكنه بعيد جدا فان للصحة تفسير واحد اما وتثنية تفسيره خرق للاجماع وايداع لجديد الاصطلاح والاولى
يطرح هذا الكلام من البين ويقال فاذا خلا عن الثواب انتفى كونه عبادة وهو لا يستلزم انتفاء وقوعه مفتاح الصلوة
لان مناطه على حصول الطهارة وهو يستعمل المظهر والمظهر في نفسه لا يحتاج في تطهيره الى النية **قوله** كما في سائر
شرائط السائر معناه معنى لياق وقد يستعمل بمعنى الجميم ولا اعتداد لقول من اكله كما استعلم عليه في شرح باب شروط
الصلوة **قوله** كتهويل الثوب الخ قال صاحب الاشياء والظواهر لا تشترط في الوضوء والغسل وسما الخفين وازالة
النجاسة الحقيقية من الثوب البدين والمكان والاواني للصحة واما اشترطها في التيمم فلا دلالة الآية عليه لانه
لقصد واما سائر العمومات فلا تشترط للصحة النية ولم ارفه خلافا انتهى كلامه ملخصا **قوله** واما الترتيب الخ فذكرنا

لا خلاف في الترتيب في الموضوع وجوباً متى ما في الارتفاع لقول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذين في الموضوع السامية وقوله
وعنه وقوله في حجة الوداع ابدوا ما بدا الله تعالى من في اللسان أساساً صحيح والعبارة لعموم اللفظ وقد نهى عن تكرار
بين مفسولات وتقريري التجانس لا يرتبه العرب الا في الترتيب الذي به يقرب في الخبرات واجاب
اصحابنا عن الوجه الاول افعاله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يدل على الافتراض بل على الاستئذان والاولوية كيف وليس
في الآية اجمال حتى يحصل الفعل النبوي في الالف ملحقة به وعن الوجه الثاني بان العرب لعموم اللفظ انما تؤثر في اشياء الترتيب
ههنا اذا لم يدل دليل على خلافه وههنا قد وجد ما يدل على عدم وجوبه مما ذكره وعن الثالث بان الفائدة ههنا هي
الترتيب وتكون الالف للوجوب لا يمتشي منها الوجود المعارض ومنها ان المذكور في آية الموضوع الغسل والسمعة نحو الواو وهي
للترتيب فيثبت وجوب من هذه الآية واجاب عنه اصحابنا ان الواو مطلق الجهم عند اكثر النحاة حتى انه ذكر سيبويه في
الكتاب في خمسة عشر موضعاً وشهد من قال بالترتيب كذا في حواشي التلويح وقال العارضة البخاري في كشف اصول الورد
قال بعض اصحابنا في الترتيب ونقل ذلك عن الشافعي وقال خمس الامة قد ذكر الشافعي ذلك في احكام القرآن
وفي القواعد ونقل عن الشافعي انه قال في الموضوع يعتز كراهية ومن خالف الترتيب الذي ذكره الله في الموضوع لم يجز
يقول عن الفراغ في الترتيب حيث يستعمل الجهم انتهى في قال صاحب الكشف تسلك مذنب الترتيب بما روي ان الصحابة
المساكين ارسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند السعي بين الصفا والمروة يا ايها زيد او قد نزل قوله تعالى ان الصفا
والمروة من شعائره فقال ابدوا ما بدا الله به فقيه دليل على انها للترتيب من وجوه احدى هاتين عليهما السلام فهم
وجوب الترتيب حتى قال ابدوا ما بدا الله به فقيه دليل على انها للترتيب من وجوه احدى هاتين عليهما السلام فهم
اشتباها عليهم من ان الجهم اول للترتيب والثالث انما لو كانت الجهم المطلق لما احتاجوا الى السؤال ايضاً لانه كانوا اهل اللسان
وتسكوا ايضاً بان الركوع مقدم على السجود بلا خلاف واستفيد هذا من الواو في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اركعوا
وسجدوا فلو لم يكن الواو للترتيب لما استفيد ذلك وما تسكوا به ان اعرباً قال من اطاع الله ورسوله فقد اهتدى
عنهما فقد غوى فقال النبي عليه الصلوة والسلام يئس خطيب القوم انت قل ومن عصي الله ورسوله فقد غوى
ولو كان الواو للجهم المطلق لما وقع الفرق بين العبارتين انتهى في قال صاحب الكشف بعد ذكره لاثان الواو للجهم لا للترتيب
والجواب عن تسكهم ان قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائره يشهد انهما من معالم الحج وشعائره وهذا لا يخل
الترتيب ولكن ذلك قوله تعالى اركعوا وسجدوا ولا يفيد الترتيب كيف وانه معارض بقوله تعالى واسجدوا واسجدوا
الركعين وانما عرفناه بقوله عليه الصلوة والسلام صلوا كما رايتون صلى الله عليه وآله في ذلك ردة على الاعراب لم يكن لافادة الواو
اذ لا ترتيب في معصية ما لعدم انفكاك احد هما من الاخرى بل الترتيب ذكره الله على سبيل التعظيم انتهى كلامه في حواشي جليل
على التلويح لو كان الواو للترتيب لزم التناقض في آتي البقرة والاعراف حيث جاء في احدهما وقوله اخطا مقدماً وفي الاخرى
وادخلوا الباب مقدماً مع اتحاد القضية امر اوامراً وضرباً انتهى في التبيين شرح المنتقى الحسامي للثاني ذكر الشافعي
احكام القرآن ان الواو للترتيب وزعم ان الترتيب في الموضوع فهم بالواو وقد انكر عليه اكثر اصحابه في هذا لان هذا قوله بقل
احد وخالف لموضوع اللغة وهذا سهو منه لاستعمال الواو في مقام لا يخل للترتيب اصلاً كقولهم تضارب زيد وعمر
بشرك بكم خالد والدرهم بين زيد وعمر فكل احد يقول ان التضارب يحصل من زيد قبل عمر وما يحصل الاشتراك

فما

وما

قال

في

الترتيب

في

الترتيب

في

الترتيب

في

الترتيب

في

الترتيب

في

الترتيب

في

الترتيب

في

قلت المذكور بعد هذه حروف الواو واللام فاغسلوا هذا المجموع فالدلالة له على تقديم غسل الوجه
 فاعلم ان يشمل الوجود ويلزم منه حكم فالت اتفاق هو وجوب المساواة بينهما فلو قال احد بولاية الرب دون احد في
 هذه الصورة يكون خارقا للاجماع قال الفصل وذا غيرنا اذا عرفت هذا فاعرف ان المراد بالاجماع من هنا هو هذا القسم
 وذلك لان الشافعية قالوا بوجوب الترتيب بين جميع الاركان والخفية قالوا بوجوب ترتيبها من غير ترتيب بين
 الطائفتين نقول ان يشمل الوجود والاخرى يشمل العدم فالتقول بوجوب تقديم غسل الوجه مع عدم وجوب ترتيبها -
 يكون قولنا ثالثا وخامسا قاسما اجماعا طي من وجوب المساواة بين الاركان في وجوب الترتيب وعدمه
 وهو غيرنا وتعللوا استدلال الشافعية ان تقديم غسل الوجه ثابت بالآية دلالة الفاء لا يمكن ان يكون الخفية انما
 فان قلت بعد ذلك انه لا يجب الترتيب بين البواق اخذتم بالفصل بين مذهبنا ومذهبكم وخالفتم الاجماع غيرنا ووجبكم
 فاننا نقول بوجوب الترتيب بين الحجج فانتم تقولون بعدم وجوبه في الجحيم فحق وانتم قد اجمعنا على وجوب المساواة بين غسل
 الوجه وبين باقي الاركان فالفصل بينهما ما قبل بالاجماع فلا بد ان يقال بوجوب الترتيب بين البواق ايضا وذلك ما اردنا
 ومن ههنا بان ان هذا الاستدلال مبني على مقدمتين الاولى ان الآية تدل على تقديم غسل الوجه والثانية لزوم خلاف الاجماع
 على تقديم تسليم هذا التقدير القول بعدم الترتيب بين البواق **قوله** قلنا انما شرع في الحجاب عن الاستدلال
 بوجهين الاول منهما منع المقدمة الاولى من مقدمتي الاستدلال والثاني منهما كتمان الثانية وقد اوجب عنه بوجهين آخرين
 ايضا احدهما وهو وجوب الوجود في التلويم وغيره انا لانسلك دلالة الفاء الجوازية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء المضمون
 الشرط من غير تراخ على وجوب تقديم ما بعدهما على المعطوف عليه بالواو للقطع بانه دلالة في قوله تعالى اذا نودى للصلاة
 من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكره وذروا البيع على انه يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ وانه لا يجوز تقديم ترك البيع
 على السعي واعتراض عليه لما شرع في حواشى المتلويح بانه ان اراد من قوله بغير تراخ وجوب الاتصال فليس ذلك ما اقل
 لتعقيب منعه ومما كلفنا الماصح به في الاسلام حيث قال المعطوف بالفاء يترأخ عن المعطوف عليه بزواجر وان لم يترأخ
 به عدم تخلل زمان طويل بينهما بحيث يعد متراخيا في العرف ايضا فالدعم بما ذكره **اقول** الظاهر انه اراد المستدل
 قوله بل ان تراخ عدم الفصل بين المعطوف والفاء وبين المعطوف عليه ما بعد المعطوف وتر فالدعم مفيد وقائمه ان لم
 انما دخلت على الامر المفيد للوجوب فتاكية ما يلزم منه تعقيب وجوب غسل الوجه بارادة القيام واتصاله به وتقديمه
 على وجوب البواق لا تعقيب نفس الغسل فلا يتم الاستدلال وقية ما اوردوه الفاضل لانتفازي من ان الفاء يكون
 لتعقيب مدلول جوهرها دخلت عليهم صيغته على ما يفهم من العرف الاستعمالات فيحصل تقديم نفس الغسل هو مدلول
 جوهرها غسلا لا تعقيب مفاد صيغته الى الوجوب وقد يورد على الاستدلال المذكور بوجه آخر ايضا وهو انقلب هذا
 الدليل ونقول لا يجب الترتيب في غسل ما سوى الوجه ومسحه لكون العاطف بينهما حرف الواو الموضوعة للجمع المطلق
 لا للترتيب فلا يجب في الوجه ايضا لانه خلاف اجماع المرتب فان قالوا الواو للترتيب قلنا مع كونه باطلا لا يحتاج الى
 دلالة الفاء وخلاف اجماع وان شئت زيادة التفصيل في تحقيق هذا القلب فارجع الى الكتب الاصول **قوله** المذكور
 بعد انتم حاصله انا لانسلك دلالة الآية على تقديم غسل الوجه حتى يثبت به الترتيب بين البواق لان المذكور
 فاغسلوا وجوهكم الواو التي للجمع المطلق من غير ترتيب والفاء انما دخلت على غسل الجحيم لا على غسل الوجه فلهذا

وان سئل

فلا ينفذ الآية الا بعد غسل الوجه واليدين والرجلين بالوضوء من غير دالة على الترتيب
 واخص على بان لكل من غسل على حد فيجب ان يقدرا فغسلوا وجوهكم واغسلوا ايديكم والغسل اعادة على
 غسل الاول وهو غسل الوجه فقط فيزعم منه ان يعقبها لقيامه الى الصلوة بغسل الوجه خاصة فقيم تقرير الاستدلال
 واجيب عنه بان تعدد الاعمال بحسب تعدد الحال لا يوجب ان يقدرا في الكلام فقال متعديا كيف وقد اجبه
 القسرون ان عطف وايدى يكره على قوله وجوهكم من عطف المفعول على المفعول دون الجملة فعلم منه ان اغسلوا اليدين
 مقدر ما فيه وفي ما بعده بل الغسل الاول ينتظر جميع ما تحته فلا يزم الاستدلال لانه انما عطف بان فعل السمع على كونه في الالف
 لفظا والغسل اعادة دخلت على الغسل على السمع فيلزم تعدد الغسل على السمع على وجوب الفاء فيجب لترتيب في البواقي
 لعدم القائل بان اصل واجيب عنه بان الوظيفة في الرأس حقيقة ايضا والغسل والسمع رخصة اسقاط كراهه هو وفيه
 ما فيه فان السمع وان كان غسلا حكما لكن الفاء دخل على الغسل الحقيقي وحيزه تعقيب القيام الى الصلوة بالغسل الحقيقي
 فيلزم تعدد الغسل على الغسل المحكي **قوله** وان سئل الخ في ادخال كلمة ان التي تستعمل في المشكوك اشارة الى ان التسليم انما هو
 سبيل الفرض لا سبيل الحقيقة فاندفع ما اورد عليه ان تسليم دالة فغسلوا وجوهكم على تعدد غسل الوجه غير صحيح
 لكونه مخالفا لمذهب وكذا في هذا المقام من تفصيل قد اغفل عنه اكثر المحققين فنقول ذكر الاصوليون ان العمارة اذا
 اختلفوا في قولين يكون اجماعا على نفي قول ثالث واما في غيرهم فكذلك عند بعض مشايخنا وبعض خصوادك بالصحابة
 مثاله انهم اختلفوا في عدة حامل نوى عنهما وجهها فعدت على رءوس ومن تابعه يعتد بابعد الاجلين اى وضع الحمل واربعة اشهر
 وعشرة ايام وعند البعض بوضع الحمل فالحكم باعتدادهما بالاشهر قبل وضع الحمل قول ثالث خارق للاجماع المركب وكذلك
 اختلفوا في ما اذا ترك الميت اخوة وجدا فعند البعض كل المال للجد وهم مجبون به وعند البعض يقاسم الجدة لانها فرع الحكم بغير
 الجدة قول مخالف للاجماع وكذلك اختلفوا في عدة عروة الربو فعند الخنفية العدة وهو القدر مع الجنس وعند الشافعية
 الطعم والثمن وعند مالك الطعام والادخار مع الجنس فالقول بان العدة سوى هذه خرق للاجماع وكذلك اختلفوا في
 ما اذا ترك الميت نرجسا او رجا او بين ارض وجبوا بين فعند البعض لا ارض ثلث الكل في الصورتين وعند البعض ثلث الباقي بعد
 فرض احد الزوجين فالقول بثلث الكل في احد هاتين الباقي في الاخرى يكون مخالفا للاجماع وكذلك اختلفوا في العيوب
 الخمسة المجذام والبصر والمجنون في احد الزوجين والرقن او القرن في الزوجة فعندنا لا فسخ في شيء منها وعند البعض
 فسخ النكاح ثابت في كل منها فالفسخ في البعض دون البعض مخالفت للاجماع وكذلك اختلفوا في الخراج من غير السبيلين فعندنا
 البعض غسل الخرج فقط واجب وعندنا غسل الاعضاء الاربعة فاختلفا في شمول العدم او شمول الوجود مخالفت للاجماع وكذلك
 الخراج من غير السبيلين عندنا ناقض لاسل المرأة وعند الشافعي بالعكس فشمول العدم او شمول الوجود مخالفت للاجماع
 وامثال هذه كثيرة شديدة في موضعها وذكر الشافعي في التوضيح ما حاصله انه لا بد ههنا من ضابطة يميز بها صورة يلزم فيها
 بطلان الاجماع عن صورة لا يلزم فيها اذ للخصم ان يدعى ان القول الثالث مستلزم لابطال ما اجمعا عليه في جميع الصور فنقول
 بان القولان مشتركين في امر واحد هو حكم شرعي فالقول الثالث ابطال للاجماع والابان لا يمكن المشترك امر واحد في الحقيقة
 او كان واحدا لكن يكون حكمنا شرعيا فالثالث لا يكون ابطالا له وتفصيله ان اختلف فيه قد يكون حكما شرعيا متعلقا بحال

وقد يكون محكما متعلقا بالآخرين محل واحد أما الأول فالقولان قد يظهر شرهما في محكم واحد شرهما في محكمين
مسألة العدم في الجحد مع الشرع وقد يظهر من مباشر كوما في محكم واحد شرهما في محكمين كالمسألة الثالثة ولو قيل
مفهوم الشرعين أو أحد الشرعين واحد أفذلك ليس بامر واحد في الحقيقة وقد يكون بحيث يمكن أن يخرج منه الشرع الثاني
واحد شرعي واقتراق بين امرين وحيث أن كل الافتراق ما حكمه الشرع كما في مسألة ذات الزوجين وهي ما إذا اختلفت
أن تزوجها الغائب مات فزوجت وولدت فحكم الزوج الأول فعدت فأثبت النسب من الزوج الأول وعند ذلك فشرع في الآخر
فإن القولين يشتركان في إثبات نسب الولد من أحدهما وفي إثبات النسب من أحد هاتين النسبتين من الآخر فمنه
الصحة القول الثالث باطل سواء كان يشمل الوجود أي ثبوت النسب من كل منهما أو يشمل العدم وإن لم يكن الافتراق هنا
حكمه الشرع كما في مسألة الخارج من غير السبيلين حيث اتفق القولان في وجوب الطهارة وفي الافتراق أي وجوب احدهما
فقط لكن لم يحكم الشرع بأن وجوب احدهما ينافي وجوب الآخر فالقول الثالث أن كان قول يشمل العدم أي عدم وجوب شيء
منها كان مبطلا للاجماع وإن كان يشمل الوجود لم يكن باطلا لولا الثاني وهو أن يكون الحكم المختلف فيه متعلقا بالآخر
واحد فاختلاف القولين يتصور بثلاثة أوجه الأول أن يكون احدهما قابلا لثبوت الحكم في صورة معينة وعدم ثبوته في
الآخرى والآخر قابلا للعكس يقول إن حقيقة بانتقاض الموضوع بالخروج من غير السبيلين لا يسل لمرة وقول الشافعي بالعكس
فالقول بالانتقاض بجهلها أو بعدم الانتقاض شيء منها لا يكون باطلا لحكم شرعي مجمل عليه والثاني أن يكون احدهما قابلا
بالثبوت في صورتين والآخر بالعدم فها فإن اتفق الثمولا على حكم واحد شرعي كان القول بالافتراق مبطلا للاجماع
ومثاله أن ليس للاب والجد أجا بالبر بالبالغة على النكاح عندنا وعند الشافعي لكل واحد منهما ذلك فالقول بولاية
الاب دون الجد خلاف الاجماع فإن القولين مشتركان في حكم واحد شرعي وهو وجوب المسأواة بين الاب والجد
وإن لم يتفقا على حكم شرعي لا يكون القول بالافتراق مبطلا للاجماع كالقول بجواز الفسخ ببعض العيوب دون البعض فإن
المسأواة بينهما لم يبعد حكما شرعيا والثالث أن يكون احدهما قابلا للثبوت في إحدى صورتين والعدم في الأخرى
والآخر قابلا للثبوت في كلتا صورتين فيكون اتفاقا على الثبوت في صورة معينة أو العدم فيهما أي فيكون اتفاقا على العدم في صورة معينة
فيكون الثالث مبطلا للاجماع كمسألة الصلوة في الكلمة تقلا وفضا حيث يجوز النفل دون الفرض فيهما عند الشافعي وعندنا
يجوز كلاهما فالقول بعدم جوازها وجواز الفرض دون النفل باطل فأدعيت ما القينا عليك من التفصيل فلتعلموا
المستدل في ما نحن فيه أثبت تقديم غسل الوجه بالآية ثم فرغ عليه بأنه لا بد أن يثبت الترتيب بين الباقي لعدم القائل
بالفصل فإن الشافعية يقولون بشمول الوجود أي وجوب الترتيب المحنفة بشمول العدم فالقول بوجوب تقديم غسل
الوجه الثالث بالآية لعدم الترتيب بين الباقي يكون باطلا لكونه مبطلا للاجماع وأجاب عنه أصحابنا بعدم تسليم دلالة
الآية على ما ذكره الجوهري في حواشيه من أن لا نسلم لزوم خلاف الاجماع إلا بدلا من شتر
القولين أي شمول الوجود والعدم في امر واحد شرعي فإن قلت أن ذلك هو الولد واحد الثمولين قلت هو امر اعتباري
لا حقيقي ولو سلم أنه واحد حقيقي فليس حكما شرعيا ولو سلم أنه حكم شرعي فلا نسلم أن أحد الثمولين ثابت بالاجماع
كيف وقد يصدق أنه لا شيء من الثمولين مجمل عليه لما فيه من مخالفة البعض فإن قلت أن ذلك الواحد هو وجوب
الداواة قلت المسأواة بين تقدم غسل الوجه والترتيب بين سائر الأعضاء لم يبعد حكما شرعيا كما أن المسأواة

وقوله بعد ذلك لا يجزم وقد رأيت في كتب الاستدلال قوله عليه السلام هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة عليه وقد كان
 هذا الموضوع مرتباً فيمن الترتيب وقد استعمل جواب حسن وهو أنه وضوء مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 إلا به فهذه القول يرجع إلى المرتبة تخصيب لآل الأشياء الأخرى لأن هذا الموضوع لا يجزم

الآية تقدم غسل الوجه كما هو مفاد قوله وإن سلم أن لا قائل بالنقل تقدم غسل الوجه عدم الترتيب بين الباقي فيكون هذا
 هذا مجمعا عليه فلا رد ولا مصادرة واجب عن بيان هذا أول المسائل فإن الحنفية لا يستلزم فرضية الترتيب لا تقدم غسل
 الوجه لأخيه فكون عدم احتمال القول بالنقل مجمعا عليه موقوف على هذا الدليل فيلزم الدور والمصادرة قوله مجرد زعم أنه
 المجهول وهو ينشئ ثلاث حركات أولها معنى الاعتقاد بالباطل وقد يستعمل بمعنى مطلق القول أيضاً كما في القاموس وغيره قوله وقد
 رأيت في كتبهم رأي في كتب الشافعية وحاصل هذا الاستدلال أن ثبات افتراض الترتيب أنه عليه الصلوة والسلام وضوء مرة

مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به أي هذا الذي توضحه لا يقبل الله صلوة إلا به فيحصل قول الصلوة في مثل الفرض
 الذي توضحه وقد كان وضوءه ذلك مرتباً فعلم من ذلك أنه لا يقبل صلوة إلا بالوضوء مرتباً ما شأنه ذلك يكون فرضاً فيكون
 الترتيب فرضاً وذلك ما رآه وأحضر ما يكفيهم حصراً بقول الصلوة في الوضوء الخاص فإنه يستلزم أنه لو تم للعدو وصل
 لا يقبل والجواب عنه أن معنى الحديث هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة يشترط من أنواع الوضوء إلا به فاحصرها بالنسبة إلى إخراج
 التوضي لأخرى وتحول أيضاً بأن المحلل لا يكون بالنسبة إلى ما تحته وهو أن يغسل ما دون الأعضاء الثلاثة أو بالنسبة
 إلى ما فوقه أو بالنسبة إلى التيامن والمواالات ولا سبيل إلى شيء منها أما الأول فلأن غسل ما دون الأعضاء الثلاثة لا يسمى
 وضوءاً والمستثنى لابد أن يكون من جنس المستثنى منه وأما الثاني فلا فلهما اتفاقاً على جواز صلوة من توضأ مرتين فصاعداً
 وأما الثالث فلأن التيامن والمواالات بطلاناً لشارح فرضيتهما والجواب عنه أن انتخاب الشق الأول وعدم تسمية غسل
 ما دون الأعضاء الثلاثة وضوء غير مسلم فقد وجر إطلاق الموضوع على مجرد غسل الميدي في كثير من الأحاديث كما لا يخفى على
 المنتظم فعلى الحديث هذا الوضوء الذي توضحه أن غسلت الأعضاء الثلاثة وصحيت واحداً لا يقبل الله صلوة إلا به
 فلو غسل واحداً منها أو ترك المسح لم يقبل صلاته وذكر بعض الشافعية في كتبهم لا ثبات الترتيب أنه عليه الصلوة والسلام قال
 لا يقبل الله صلوة امرئ حتى يضع الظهور في موضع فيغسل فيه يديه ثم يغسل راسه ثم يغسل جلده فأن كلمة ثم للترتيب فيلزم
 على فرضيته والجواب عنه أن هذا الحديث من أخبار الأحاد فلا يثبت به الافتراض كما حققه الأصوليون مع أن هذا الحديث
 متكلم فيه فإن النووي قال إن غيره مرفوعاً قال الدارمي لا يصح وقال ابن حجر لا أصل له كما ذكره على اللقاء في شرح مختصر الشافعي
 وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث شرم الحيز للرافعي أجد في هذا اللفظ وقد سبق الرفع إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في
 الأمطار وقال النووي أنه ضعيف غير معروف وقال الدارمي في جميع الجوامع ليس معروف ولا يصح لاصحاب السنن من حديث
 رفاعة في قصة المسح صلاته إذ أدلت أن تصل فوضأ ثم ركع الله وفي رواية لابن داود والشافعي لا يتم صلوة إلا ركعتين بسبع
 الوضوء كما أخرجه فيفصل وجهه في المرفوعين فيسبح برأسه ويغسل يديه إلى الكعبين وعلى هذا فالسباق يتم لأصل له استتم
قوله وقد سنخ أي ظهر من السنن **اقول** وسنخ جواب آخر وهو أن أسلمنا أن إشارة هذا إلى كون الموضوع مرتباً كما
 يقتضيه ما نقله الشافعية في كتبهم أنه عليه الصلوة والسلام توضأ مرتباً قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به لكن عدم
 القول لا يحكم بعدم الصحة بجزء ما فإنه قد يستعمل في هذا وقد يستعمل في نفى الكمال وتعيين أحد ما يحسب الغرام كما حققه

الشافعي
 في الترتيب
 على الوجه
 في الترتيب
 في الترتيب

أما أن يكون ابتداءه من غير الزاوية اليسرى أيضاً، أما أن يكون على سبيل الموالاة أو عدمها، فقولنا هذا وضوءان، أي بهما الوضوء صحيح
أوصافاً، فليس فرضية الموالاة أو عدمها والتميز من أوصافها، وإنما هو صحيح أو لا، يدل على فرضية الترتيب، وهو لا يرد

بن حجر المحقق في فتح الباري شرح الألفية، في ذلك أن المراد منها عدم الصبي على محلين، أحدهما في كماله فلا يدل على الإفضاء
وهو ما جعلنا في آخر هذا ذكره بعض أصحابنا وهو أن الثابت وضوؤه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذلك كان من غير تأخير
بهما أن كان المذكور في رأيائنا هذا الحديث ليس إلا أنه توضع مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به الحديث
مكرر مرة وليس في كتب الحديث ما نقلوه في كتبهم من أنه توضع مرتين أو قال ذلك ونحوه، عليه كون هذا إشارة إلى الترتيب

تواصل ما سنسره للشارح في الجواب، ناسلنا أن وضوءه ذلك كان مرتباً، لكننا نقول إشارة هذا لا يرجع إلا إلى المرة فحسبنا إلى
الأوصاف الأخرى ذلك لأن وضوءه ذلك لا يخلو، أما أن يكون ابتداءه لا مكان فيه من اليمين أو من اليسار، أو كان ذلك لا يخلو
أما أن يكون على سبيل الموالاة أو عدمها، فقولنا هذا وضوء لا يخلو، أما أن يرد به ذلك الموضوع بجميع أوصافه، فيلزم فرضية الموالاة
أن كان ذلك الموضوع بالموالاة أو عدمها أن كان ذلك به وفرضية التيامن أو عدمه وهو التياسر وهو خلاف مذهبهم، وأما

لا بجميع أوصافه فلا يكون إشارة إلى أنه لا يدل على فرضية الترتيب، فإن قلت هذا ناشق ثالث وهو أن يشار إلى الترتيب
فقط دون الأوصاف الأخرى، قلت تركه الشارح لظهور بطلانه للزوم الترجيع من غير مرجح، إذ لا لفظ في الحديث يدل على ذلك
بل سياقه يدل على أنه إشارة إلى المرتبة، فخصصنا وأعرضنا على هذا الجواب العلامة تجلال الدين الدواني ناصراً لمذهبنا في ترتيبنا
نفرد به العلوم بقوله أقول يمكن أن يقال لعله تيسر في هذا الموضوع لبيان الجواز وعدم وجوب التياسر معلوم من الروايات

لصحة الشائفة حيث عزمي أنه عليه الصلوة والسلام كان يجب التيامن في ظهوره وتعلقه وسائر أحواله، أو فتنأثرته لعله
تيامن وعدم وجوب التيامن معلوم من سائر أحواله، وأقوله فإن سياق الأحاديث الصحيحة الدالة على أنه عليه الصلوة و
السلام كان يجب التيامن في ظهوره يدل على أنه ليس وجباً بل مستحباً كما لا يخفى على من انصف انتهى كلامه وخرجه عليه

الغياث المنصور بن الصدوق الشاذلي في رسالته التي ألفها رد على من فوج العلوم بقوله ليس فيما اختلقه طاعل ولا يرجع إلى
حاصل إذا غاية ما ذكره أن وجوب التيامن أو التياسر غير لازم والمعارض معترف به وخرجه أن بعض ما علم تحققه في هذا الموضوع
غير واجب فلم لا يجوز أن يكون الترتيب من هذا القبيل وليس في الاحتمالات التي ابتدأه هذا المبتدع ما يدل على نفي هذا

واقول هذا بغيره جازي في الترتيب، فأننا نقول لعله عليه الصلوة والسلام توضع مرتباً لبيان الجواز وعدم وجوبه
معلوم من الأخبار الصحيحة للشائفة الواردة في الموضوع المرتب، ولعله توضع مرتباً وعدم وجوبه معلوم من الأحاديث الأخرى
الصحيحة من ذلك ما ذكرنا في رد القضي عن أبي بن سعد قال في عثمان المقاعد قد ما بوضوء فقمض واستنشق فغسل وجهه

ثلاثاً ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثم مسح رأسه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتوضأ هكذا وقد مرت الأحاديث
الأخرى أيضاً، فإن قلت لا يجوز تخصيص الترتيب من هذا الحديث لكونه عبارة النص فيه، قلت كونه كذلك إنما هو على زعمهم
ولا وجود في كتب الحديث العتمدة لما نقلوه، كما لا يخفى على من انصف **قال** واللواء هو بكسر الواو والمدة بمعنى التتابع، وأما
بالفتح فهو ما يصل إلى المعقوف من المعقوف بطريق استحقاقه، كذا قال المحطاي وغيره والذي هو سنة في الموضوع اختلغا في تفسيره
ففسر الشارح بفصل الأعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحفل الأعضاء الأولى، وأعرض عليه بأنه لا يشمل المسح فاجيب
بأن الغسل أعظم من التحقيق والتحكيم، وأنه أطلق الغسل على المسح تغليباً، وفيه صاحب الألفاظ لا يشتغل بالتوضؤين أفعالاً، الموضوع

بشيء من الأعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يحدث العضو الأول وقتئذ ما لا يكمل هو ركن الدين وهو الركن الثاني الذي هو الركعة
 مسند من رواية النضر بن علي السلمي عن غير واحد من أصحابه

بعض الناس منه وهذا أمر الثابت في الدين عليه غير متنازع فيه ولا يكمل بانه التتابع في الأفعال مرة واحدة لا يخلو أحدا
 عضو مع اعتدال الأقدام وقد عدا صاحب السراج الوهاج واعتدال القدمين لغرض واحد ما إذا كان بعد زمان أو عدمه ماء الوضوء
 أو انقلاب الأقدام فذهب الجليل المأثور وأما شعبة فلا بأس بالتفرق في عمل الصلوة واعتدال الأقدام إذا غسل عضو أو حقه فلهذا يدل
 ففصل عضو أو آخره يكون ذلك قاصدا في الوضوء فيقتضي تغيير كل عضو لا يخلو به فلهذا قد عدا في بعض المشايخ وتفسير الجمهور
 يقتضي منه شيئا لا في زيادة تحقيقه في رسالة الكلام الجليل بما يتعلق بالندب في أجمع البها قولهم وعند الله معروف
 فلو تركه بطل وضوءه ههنا إذا كان معتقدا ومن نسي فليس عليه إلا إعادة وتوفي رواية عنه أنه إن طال التضرع أو عاد أو قصرا
 ويقول مالك أخذ به جماعة وقال قتادة والوزاع لم يعيد إلا إن جفت وأجاز النخعي التفرق في غسل الأعضاء في الوضوء وقد
 الشافعي في الجحد بيد وأبو حنيفة ومن تبعه إلى أن التفرق جائز في الوضوء والغسل كل ما لا يخلو به ولا بأجفاف وإليه
 ذهب ابن عمر وابن المسيب عطاء وغيرهم كذا نقله المحققان ابن حجر في فتح الباري عن ابن المنذر وأما حجة مالك ومن تبعه في وجوه
 منها أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه عليه وأجيب عنه بأن المواظبة لا تثبت الافتراض ومنها ما مر في بحث غسل الرأس
 من رواية ابن داود عن بعض الصحابة أنه عليه الصلوة والسلام رأى رجلا يغسل في قدمه ملحمة يصيبها الماء فامر أن يعيد
 الوضوء والصلوة والجواب عنه أنه من أخبار الأحاد لا تجوز به الزيادة على الكتاب وقوله الله تعالى بالغسل باليمين
 مطلقا من غير تفصيل بالتفرق علان الأمر بالأعادة لا يجوز أن يكون ذلك كمال كما هو في بعض الأخبار الأمر بالأعادة في الوضوء والصلوة
 لمن اشتاب ومنها ما مر في ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من رواية ابن قدامة أن عمر رأى رجلا توضأ أتقى في رجله قد رطف فقال
 أعد الوضوء والجواب عنه ما علمنا من صاحب الثناف أنه محمول على التغليظ وذكر كذا في ابن حجر في الكاف الشافعي
 فتحهم أحاديث الكشاف لا يثبت أن يكون المراد بقوله أعد الوضوء أي غسل رجلك من قبيل إطلاء الكحل وإرادة البعض قال
 أيضا ما الذي في المرفوع فيثبت أن يكون الأمر به أن أحدث الرجل انتهى وأحضر الشافعي أصحابنا بأخلاق الثناف ويأمر وي
 مالك في الموطأ في بحث مسح الخفين عن ناظم ابن عبد الله بن عمر في السوق فوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ثم
 دعى ليجنأه ليصل عليه حين دخل المسجد فمسح على خفيه وأوله المأكلية بأنه نسي وأنه كان برجليه علة فلم يمكنه أن يجلس
 في السوق حتى إلى المسجد فجلس ومسح على رجليه وكان قريبا من السوق وأنه لم يجز للمأكلية من الغاية وفي صحيح البخاري يذكر عن
 ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جفت وضوءه فقال المحافظ في فتح الباري هذا الأمر في رواية في الأمان مالك عن ناظم عن كثر
 أنه توضأ في السوق دون رجليه ثم رجع إلى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى وألا سنا حديثه فيثبت أنه إنما لم يجز به البخاري
 الكونه ذكره المعنى قال الشافعي لعله قد جفت وضوءه لأن الخفاف يحصل بأقل مما بين السوق والمسح والمسيح قولهم كون الأمر
 المذكور أي في المكان من غسل اليدين إذا استيقظ من النوم وتسمية الله والسواك والخضعة والاستنشاق بمياه وتخليل
 الحية والأصابع وتليث القبل ومسح على الرأس مرة والأذن بيمين والنية والترتيب لا قولهم مواظبة يعني أن النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم وأصحابه عليه وأولئك ما يدل الدليل على فرضية وتهتمكم يدل الدليل على ذلك
 وبه ظهر من زيادة من غير دليل على فرضية فإنه لو اكتفى على ذكر المواظبة لورد أنه عليه السلام قد واظب على المرافعة

في معرفة حقائق

بالصلوة والصوم فيرم أن تكون سنة في معرفة الحقائق الأولى ما أقول أن معنى الواطئة في جميع الأمور المذكورة في خبر الحجاج فان في بعضها الواطئة فيصير في بعضها فثبت منها لا مصادقة وقد مرنا وكل بحث ما يتعلق بهذا الحكم الشرعي والصلوة وتبدأ كذا في أخبار الأئمة لأن في أمورها ثبتت الواطئة وفي بعضها لا ثبتت فأما خبر الواطئة على غسل اليدين عند ابتداء الصوم وثابتة في بعض أخبار الواردة في الوضوء النبوي بعضها لا يثبت وكذلك الغضفة والاستنشاق فان كل من غسل الوضوء النبوي على كل شيء غسل يديه في الوضوء ومضمض واستنشق ولم يحك أحد خلفه وكان يكون غسل اليدين إلى الرقبة وكونه قبل ما فعله لأنه ثبت الواطئة عليه بتلاوة الأخبار ولم يكون من الغضفة والاستنشاق بياها جديدا مع التثنية في الواطئة عليه لا تثبت باختلاف الأخبار في ذلك وكان لا تثبت في التسمية فانه وإن كثرت فيها الأخبار والترغيبية لكن فعله لم يرد فيه الأحاديث عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا مسح يده في ماء أو سقى يده وهو حديث ضعيف متعين دلالة من الواطئة مرفوعة على كونه كان في استماعهم للتكبير والدوام وهذا وإن صح به جزم من أرباب التحقيق منهم العيني حرج به في شرح الهداية في مواضع والزليعي حرج به في نصب الراية فيخرج أحاديث الهداية والغسطلاني حرج به في إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري إلا أنه ناقش فيه بعضهم منهم النووي حيث ذكر في شرح صحيح مسلم في أبواب صلوة الليل أنه لا يدل على دلالة وأما ما استدل به في شرحه بأية أن شاء الله تعالى والواطئة على السواك عند الوضوء غير معلومة نعم الواطئة عليه مطلقا ثابتة بالنظر في الأخبار الواردة فيه والواطئة على تحليل الحية ثابتة وعلى تحليل الأصابع لا وكذا لا تثبت على تثليث الفسل وكذا على أفراد المسح على مسح كل الرأس ثابتة ولا تثبت على مسح الاثنين ماء الرأس بل على مسحهما وكذا الواطئة على المنية والترتيب والولاء غير معلومة فالأولى أن يستدل على الأمر المذكور في بعضها بالواطئة وفي بعضها بالترغيب لئلا يعمد إلى التأكيد كما مضى به الأول والثاني أن الواطئة مطلقا لا تثبت السننية فقد يدل الدليل على وجوبه فيكون له وجوبه وأجاب عنه الفاضل الأسفرائيني بأنه أراد من قوله من غير دليل على فرضيتها ما يثبتها بالوجوب فيكون معناه غير دليل يدل على الافتراض والوجوب فالمثبتة السننية إنما هو الواطئة الخالية عن دليليها وذكر أيضا بقوله من غير دليل على فرضيتها محتمل آخر وهو أن يراد به من الترتيب بناء على أن الواطئة إذا كانت مقرونة بعد الترتيب فهو دليل الوجوب كما صرح به صاحب الهداية وغيره **أقول** وله محتمل آخر أيضا وهو أن يقال معناه من غير دليل يدل على فرضيتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن الواطئة على شيء قلنا فافترض عليه خاصة لا توجب السننية ثم ذكره مشايخنا المصوليون من أن صلوة التهجيد كانت واجبة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد واطب عليه فلو كان عليه سنة مؤكدة قلنا قلنا أنها عبارة عن نفل واطب عليه بل هو يكون من المستحب وكذلك السواك لكل صلوة كان فضا عليه خاصة فيكون لنا مستحبا لاسته مؤكدة وظاهرة كثرية الثالث أنه لو كانت الواطئة النبوية على فعل من موجبات السننية لوجب أن يكون الاعتكاف في الشهر الآخر من رمضان سنة مؤكدة علينا لأنه قد واطب عليه الرسول عليه الصلوة والسلام مع أنه لم يثبت من الخلفاء الأربعة وغيرهم من أجله الصحابة ذلك ولو كان سنة مؤكدة لما تركوه وأجواب عنه أن السننة على قسامين سنة عشرين سنة كفاية ومطلق الواطئة توجب مطلق السننية فإن افتقرت بالأكثر من تركه كانت موجبة لكونها سنة عين والاعتكاف موجبة لسننية ثمانية والاعتكاف من النوع الثاني فانه عليه الصلوة والسلام لم ينكر على من تركه في عصره ولذا لم يلزمه الخلفاء الكفء باعتكاف أمهات المؤمنين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره في صحيح البخاري وغيره فان السننة كفاية تتأدى بإدائه واحد كقضاء الكفائية

في معرفة حقائق

في معرفة حقائق

ومزيدة فخصه على ما سلك في رسالة الأخصاف في حكم الاستنشاف خارجا عما فيها كراهة الرمد من كلام الشافعي مما يوجب الحسد
 صرح به كثير من أصحابنا منهم صاحب الهامية وشراحها من أمن الموافقة في دليل الوجوب ومع الترتيب في ما مر من دليل
 النسبة وقالوا في بيان ذلك أنه لو لم يكن واجبا للترتيب لكان عليه غسل الوضوء قبل الجواز فانه يثبت شارة منسبة
 فلا يضمن ريمته الاضطرار في اليدين في موضع الحاجة وتجب عنه الغسل ليجل من مراد الشافعي بالموافقة هي هنا الموافقة مع الترتيب
 ليسا أو ترتيب مكانه ما مضى وهذا القيد في تعريف السنة في ماسيا في فترتها هنا وما لا يخصاها في قولنا ثم يرد على الشارح ايراد ما مر
 وعوان انشاها في الحديث كما في ما علمت في الموافقة في المضغفة والاستنشاف وغسل اليدين عسيرة جدا كما مرنا ذكره في موضع
 آخر مما سلكنا من انه كيف يحتم قوله من غير دليل على فرضيتها وقد اختلفنا بعض ايامه في قضية الترتيب والاولاد والنية واستدلوا
 عليه بدلائل ولا تجوب عنه ان هذا في الدليل عندنا فان الكمال الذي اوجزها في ثبات ما دعوا مقدوحا عندنا بالجملة من سابقها
 هذا ويصح ما يفتتح في هذا البحث في ماسيا في عن قريب انشاها على تعظيم ذكر المصنف من سنن الموضوع مراعاة او
 اشارة اثنين واربعين احدها غسل اليدين والثاني كونه الى رسيه والثالث كونه ثلثا والآخر كونه في ابتداء الوضوء قبل افعالها
 الازمان والاشياء من التسمية والتسليم كونه ثابتا لاداء التسليم السواء والثامن المضغفة والتاسع الاستنشاف والعاشر التثليل
 في كل منهما والحادى عشر تجريد الماء لكل واحد منهما والثاني عشر تغليل الحمية والثالث عشر تغليل الاصابع وان جعل كل تغليل
 كل اصبع من اصابع الرجلين واليدين سنة مستقلة كما هو الظاهر والنظر في الاخبار اشتمل قوله هذا على عشرين سنة فليكون
 المجموع اثنين وثلثين سنة والثالث والثلثون سنة كل الراس والرابع بعد الثلثين كونه مرة واحدة والتاسع بعد الثلثين سنة اربعين
 وهو مشتمل على سنتين لان سنة كل اذن سنة على حد قوله والتاسع بعد الثلثين كونه واحد منهما بما الراس وهو ايضا مشتمل
 على اثنين والتاسع بعد الثلثين النية اثنا عشر يوم الترتيب الحادى والاربعون والاول والثاني والاربعون تغليل الغسل وقد تفصيل
 كل ذلك وتزاد عليه ما اشرنا اليه سابقا ومنها وهو الثالث والاربعون اعادة غسل الكفين عند غسل اليدين بعد غسل الوجه
 ومنها وهو الرابع والاربعون كون السواك عند المضغفة ومنها وهو الخامس والاربعون المبالغة في المضغفة ومنها وهو
 السادس والاربعون المبالغة في الاستنشاف ومنها وهو السابع والاربعون الاستنشاف ومنها وهو الثامن والاربعون
 التيامن في المضغفة ومنها وهو التاسع والاربعون التيامن في الاستنشاف على ما ذكره صاحب البحر لوجعل تثليل كل منهما
 وتجريد الماء لكل واحد منهما سنتين سنتين يكون المجموع احدى وخمسين ومنها ان يأخذ كل ميم من رجليه ما يجد بدا
 وهذا مشتمل على ست سنن فالجوع سبع وخمسون ولو جعل تثليل الغسل المذكور في المتن مشتملا على المتعدد وهو تثليل
 غسل الوجه وتثليل غسل اليد اليمنى وتثليل غسل اليد اليسرى وتثليل غسل الرجل اليمنى وتثليل غسل اليسرى يكون
 المجموع احدى وستين ولو جعل تثليل غسل اليدين عند الاستيقاظ ايضا مشتملا الى اثنين يكون المجموع اثنين وستين
 ولو جعلت اعادة ايضا كذلك يكون المجموع ثلثا وستين ومنها وهو الرابع بعد الستين البداية من المقدم في مسح الراس
 ومنها وهو الخامس بعد الستين تقديم المضغفة على الاستنشاف على ما في البحر ولو جعلت الترتيب الذي ذكره المصنف
 مشتملا الى متعدد وهو تقديم غسل الوجه على غسل اليدين وتقديمه على مسح الراس وتقديمه على غسل الرجلين يكون المجموع
 سبعا وستين ولو جعلت الاول مشتملا الى متعدد ادى الموازنة بين غسل اليدين والمضغفة وبينه وبين الاستنشاف وبينه
 وبين غسل الوجه وبينه وبين غسل اليمنى وبينه وبين غسل اليسرى وبينه وبين مسح الراس وبينه وبين غسل الرجل اليمنى

وهو مستحب

وبينه وبين غسل اليسرى يكون الجهر أربعاً وسبعين ومنها الترتيب بين الاستنشاق وغسل الوجه ذكره في الخاضعة وذكره
 لا في أكثر من محل الوضوء من الصحابة حكى ذلك ومنها الذي ذكره في المنية وتوجيهه شاححاً بأنه اكمل الغسل
 في محله **اقول** مناه السنة الواطئة التسمية او الترتيب لبا لم يذليست فليست ولكن ذلك جعله صاحب الفتح من
 المنذريات لثبوت ذلك في بعض الاخبار هو ما ذكره النسائي عن امة عمار بن كعب ان النبي صلى الله عليه وعلى آله
 توضأ فأتى بأنا فيه ماء قدر ثلثي المده فأحفظ انه غسل راعيه وجعل يده لكرهما ومسح اذنيه بأطهما ومنها مسح اذنيه
 على ما احتجنا بعض مشايخنا لكن الصحيح انه مستحب كما ينبغي ومنها البداية من رؤس الأصابع في اليدين والرجلين
 كما في فتح القدير وهذا اذا صبه بنفسه وأما اذا استعان بغيره فالبداية من المرفق والكعب كما في سنن الهدى
 ومنها ما في المحيطان من السنة ان يأخذ الأنا بيمينه ويكبه على مقدم رجليه اليمنى ويده لكره يساراً فيمسحاً ثلثاً
 ثم على اليسرى كذلك لكن في كونه سنة مؤكدة نظراً على نحو ما مر ومنها البداية من اعل الوجه في غسله للمواظبة التبو
 عليه وعلى ما قبله على ما يفهم من سياق الاخبار ومنها أن يكون ابتداء تحليل الحجية من تحت حنثه لثبوت المواظبة التبو
 عليه بما يدل عليه الحديث الذي ذكرنا سابقاً هكذا امر في روى ومنها التيام على ما اختاره الشرنبلالي وغيره
 لكن المتن على استحبابه كما ينبغي ومنها ترك الاسراف ومنها صاحب الفتح من المستحبات وقال صاحب الزهراء
 سنة مؤكدة لا طلاق الفتح ومنها ترك لطم الوجه بالماء صرحوا بذلك لطمه الطوف يكون تركه سنة كما في البحر ومنها
 الاستنجاء وهو من السنن التي تنقدم على الوضوء وتنبغي ذكره في موضعه ان شاء الله تعالى هذا ما تيسر في هذا
 الوقت في جمع السنن ولن نجد لها مجموعة كذلك في كتاب قبل كتابي هذا او قد ذكر بعض فقهاء سائنا اخرها
 من المنذريات اخرى سنوردها في بيان المستحبات والله الحمد على كل حال ومنه الفضل والنوال في كل مستحبه
 لما فرغ من ذكر السنن شرع في ذكر المستحبات ولا حظ الترتيب بحسب القوة في الذكر فقدم ما هو اقوى اى الفرض
 ثم ما هو ادون منه اى السنة ثم ما هو ادون منه اى المستحب ولا يد هنا من تفصيل في الاحكام الخمسة المشهورة
 ليفيد لنا طائفة منها وفي ما سياتى زيادة البصيرة فاعلان الاحكام على خمسة انواع الفرض ويدخل فيه الواجب
 والمندوب ويدخل فيه السنة والمحرم والمكروه والمباح وتوجه الضبط فيما على ما في بعض نسخ الاحول الفعل
 الصادر عن المكلف لا يخلو من ان يترجم جانباً لاداء فيه او جانب الترتيب ولا هذا ولا ذاك اما الاول فاما ان يكفر
 ويضل وهو الفرض ولا يكفر وذلك اما ان يتعلق العقاب بتركه وهو الواجب ولا يتعلق وذلك اما ان يكون مما اطلب
 عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلامه وهو السنة المؤكدة او لا يكون وهو النقل والتطوع والمندوب واما الثاني
 فاما ان يتعلق العقاب بآتيانه وهو المحرم او لا يتعلق وهو المكروه واما الثالث فهو المباح اذ ليس في ادائه ثواب ولا في
 تركه عقاب وقيل في وجه الضبط ان العزيمة لا يخلو من ان يكفر بما حدها او لا الاول هو الفرض والثاني لا يخلو اما ان
 يعاقب بتركها او لا الاول هو الواجب والثاني لا يخلو من ان يستحب بتركه الملامة او لا الاول هو السنة والثاني النقل
 واختلعت العبارات في حدود هذه الاقسام ففيل الفرض هو ما يعاقب لم تركه وينتاب على تحصيله وآتعرض عليه
 بالصلوة في اول الوقت فانها تقترضاً ولو تركها لا يأتى بوضوءه ومصان في السفر ويأتى بترك الفرض قد يعفى عنه ولا يعفى

علی رکنه و قیل هو ما یخاف ان یعاقب علی ترکہ و قیل هو ما یخاف و عید لبقا کره و قد علم ما الصلوة و ان الوقت
 فی السفر ایضا و الصلوة قایل هو ما ثبت بدلیل قطعی و لا یستحق الدام علی ترکہ مطلقا من غیر عید و اذا ابدل لفظ الصلوة
 فهو حلال الواجب و حال السنة هو الطريقة المسلوکة فی الدین من غیر افتراض ولا وجوب و اما حال الفعل و هو السجدة
 و المستحب فی الظهور فقیل ما فعله غیرین ترکہ فی الشرع و قیل ما یراجح المتکلف علی فعله و لا یدل علی ترکہ و قیل هو المطلوب
 شرعا من غیر دمج علی ترکہ مطلقا و حال الفرض الزم و حال العید اعتقاد حقیقه قطعا و هیئت الثبوت ثابتا بدلیل مقطوع و انما
 یسأل ما الصفة هو الاسلام حتی لو تبدل بصدقه لیکون کفر و حال الواجب الزم و حال العید ما یسأل منه بالبدن و لکن لا یصح
 الزم لان ما علیه لا یوجب لیس فیین و حکم السنة هو الاتباع فقد ثبت بالدلیل ان رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم یتم فی
 ما سأل من طریق الدین و ذکرنا الصحابة بعده و هذا الاتباع الثابت بطلان السنخا عن صفة الفرضية و الوجوب الا ان یتكون
 من احوال الدین نحو صلوة الدین و الاذان و الاقامة و الصلوة یا یجوز اعتقاد ذلك بمنزلة الواجب و ذکرنا البسما و السنة
 فکل فعل و اقله لیس لیس و الله علیه و علی آله و سلم مثل التشهد فی الصلوات و السنن الرواتب و حتمها الندب الی تحصیلها
 و یلزم علی ترکها مع محو اثره یسیر و کل فعل لم یواظب علیه بل ترکہ فی حال کالطهارة لكل صلوة و تکرار النفس فی اعضاء الوضوء
 و الترتیب فی الوضوء فانه یتدب الی تحصیلها و لکن لا یلزم علی ترکہ و لا یختص ترکہ و نه و التراويح فی رمضان سنة الصحابة فانه
 لم یواظب علیه رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم بل و اظب علیه الصحابة و هذا ما یتدب الی تحصیلها و یلزم علی ترکہ
 و لکنه دون ما و اظب علیه رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم فان سنة النبی اقوی من سنة الصحابة و هذا عندنا
 و اصحاب الشافعی یقولون السنة ما و اظب علیه الرسول صلی الله علیه و آله و سلم فاما الفعل الذي و اظب علیه الصحابة فیسیر
 بسنة و حکم الفعل علی ما ذکره فمفسر الایمة انه یتأب علی فعله و لا یعاقب علی ترکہ و قال الامام ابو یزید لو اوفی العبادات هي
 التي یبعد عن بها العبد زیادة علی التراض و السنن المشروعة و حتمها ان یتأب العبد علی فعلها و لا یدل علی ترکها لانها جعلت
 زیادة له لا علیه بخلاف السنة فانها طريقة رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم فمن حیث ان سبیلها الاحیاء کما
 حکا علیها فموتها علی ترکها هذا کما مر کشف اصول البزوی **اقول** فی هذا الکلام انظار فرائد اما الانظار فمن وجوب
 احدها فی تعریف السنة بالطريقة المسلوکة فی الدین انما ترکها فانه غیر ما یقع لصدقه علی المعادات النبویة و قد اختلفت عبارات
 فی تعریفها و قد جمعت منها اثین و عشرين عبارة مختلفة و میزت ما لها و ما علیها فی رسالتی تحفة الاخیر فی احیاء سنة
 و منها العبارة التي سنذكرها الشاکر و ستعلم ما له و علیه عن قريب و تأنیها فی جعل الترتیب من المندوبات و قد مر ان
 الاصح الموافق للرأیة و الدرایة انها من السنن و تأنیها فی جعل التراويح من سنة الصحابة لخواطبتهم علیها فانه ان کان المراد
 به نفس التراويح فهو من السنة النبویة لانه صلی الله علیه و آله و سلم صلی فی رمضان ثلث لیا فی المسجد ثم ترک
 خشية ان یفر علی الامة فوجدت مواظبتها التحکمية اذ لو لم یکن له هذا الخوف لدا و می يكون سنة النبی صلی الله
 علیه و آله و سلم و ان اراد به عدد عشرين رکعة فهو ان لم یواظب علیه رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم لکن تأنیها
 مواظبة الصحابة علیه ایضا مشکل و التحقيق ان المواظبة الفعلية علیها من الصحابة غیر ثابت لکن المواظبة التقریرية
 و التشریعية ثابتة قطعا فان عمره قد جمع الناس علی ما مر واحد و اربعین رکعة ترکها لک فعل عثمان و علی و
 من بعدهم ولم یتکره احد من الصحابة فی ذلك العصر کان اجماعا تقریریا علی ذلك و ذلك کما فی کونه سنة مؤكدة

ويعلم على نفسه في موضع ان شاء الله تعالى وفي الامور ان شاء الله تعالى والواجب من ان في الزواجر العمل
والاعمال التي بين ما في الاستقامة والعدل ما كان ثابتا بدليل لا شبهة فيه كان منكر الحكم والواجب من ان كان ثابتا بدليل
فيه شبهة كان منكرا وقاسما كما في الامور التي هي منكر في كل واحد منها ما يكون تركه على واحد منها مما هو واجب
لاستحقاق العقاب بالاعمال فمن ظن من اصحابنا المتأخرين ان صاحب الدخا والنجس هو ان ترك الواجب
مكروه ونحوه فقد اخطا لا يقال لزوم الواجب فيكون حرمته تركه ايضا لانه فيكون مكروها مما تركه لا نقول للمنفق انما
هو ترك الواجب واما ان زوم منقطع لانه لا لا القطعية على ذلك علان تكون حرمته تركه ظنية لا يستلزم لان لا يكفر
مكروها لان يكون مكروها واستكمال تحقيق هذا في شر باب صفة الصلوة عند قول المصنف وواجبه الفاتحة ونسوق هذا عبارة
كتاب الصلوة الصحيحة فان ترك الواجب جرم ومنها ان ترك الاستسقاء واجب الاثم اليساري دون اليمين الذي في ترك الواجب هو المعتبر
عند هذا الكتاب وقصر الاجابون منهم صاحب التلويح ان ترك السنة قريب من الحرام فوجب ترك الشفاعة ومن المعلوم ان
ما كان قريبا من الحرام ومكروه نحو ما قيلون ترك السنة مكروه نحو ما قلنا ان صاحب الدخا ومن بعد ان تركه مكروه
نحو ما قلنا خطأ ولقد تنازعنا في ذلك فظن بعض من يدعي التخيير في المتن وادعاء التخيير باجنون ان ترك السنة
لا يوجب اثم فقه في الدين وبعض من يدعي ان هذا للسالك مناظرات فالزعم هو واخبرته وهو الذي حاداه في ذلك اموا احد ها
انه يرى مسلم على طاعة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب من اهل الجمل ان لا يسلمهم وروى صوته ولا نفقه
ما يقول حتى دق من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله
وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل بلغ غيرهن فقال لا لان تطوع وصيام شهر رمضان فقال هل على غيرهن
فقال لا لان تطوع وفكر الزكاة فقال هل على غيرها فقال لا لان تطوع فادبر الرجل وهو يقول والله لا ازيد على هذا
ولا انقص فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم ان صدق روي ابو داود وغيره فحق هذا الحديث على
الغلام على صدقه في ما ذكر من ان لا ازيد على هذا ولا انقص فلو كان ترك السن النبوية مخالفا لافعال لما سمع ذلك الجواب
عنه بل كلام النووي حيث قال في شهر صحيح مسلم ان قيل كيف قال لا ازيد على هذا وليس في هذا الحديث جميع الواجبات ولا
المتنبيات الشرعية فوالسنن والمعدومات فما الجواب انه جاء في رواية البخاري في آخر هذا الحديث زيادة في صحيح
وهو انه قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم بشرائهم الاسلام فادبر الرجل وهو يقول والله لا ازيد ولا انقص مما
فرض الله علي شي افضل مما قوله بشرائهم الاسلام وقوله مما افرض الله بزل الاشكال في الفرائض واما النوافل فبقليل فبقليل هذا
كان قبل شرعها وقيل ان لا ازيد في الفرض بتغير صفته كانه يقول لا اصل المفروض خسا وهذا تأويل ضعيف ويحتمل لانه
الراعي لا يصلح المناقاة مع الايمان في شي من الفرائض وهذا مغلط بلا شك وان كانت مواظبته على ترك السن من مومة
تدبه الشهادة الا انه ليس بعاص بل هو مغلط تأخير كلامه **واقول** الظاهر ان هذا الحديث واثما له نظير حديث
من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان نذر وان سرق فانه ليس له اية ان الزنا والسرقة لا يقدحان في الطاعة بل الفرض منه
ان من ادى كلمة الشهادة استحق دخول الجنة وان ارتكب المنحيات بناء على الاعمال لا يدخل في الايمان فكل ذلك الفارق
في ما نحن فيه ليس معنى التقوى بل هو مقابل للضلال فمن ادى الفرائض ولم يتقص فيها وان ترك السن لا شك انه مغلط
غير ضال وان كان عاصيا فاسقاطا لحديث المذكور غير مثبت لما هو من ان ترك السن لا يوجب شيئا وثانيها ان الركعة

١٦٦

سئل عن السنة ما أو طاب النبي صلى الله عليه وسلم على من ترك أحدا

السنة قال البليل غير مثبت للنتيجة وفيه نظر لا يتقاضى بالسؤال والنية على ما تم تصحيحه قوله قلت الخ حاصل الجواب ان السنة وهو ما أو طاب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك أحيانا على وجهين أحدهما سنة الهدى وهو ما يلازم تأكيدها ويصير عنها بالسنة المؤكدة وهي انما تكون بالمواظبة على شيء على وجه العبادات وتأنيهما سنن الزواجر وهي التي أو طاب عليها على سبيل العادة ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على آله وسامع على التيام من كانت على سبيل العادة فلا تستلزم السنة اننى نقابل الاستحباب فلا تستلزم السنة بالمعنى الثاني وهي تساوى الاستحباب في انه لا يلزم تأكيدها قوله مع الترك أحيانا هذا هو الترهيب المشهور للسنة يدينهم والمبدأ اول على السنة مروية خمدشة من وجوه أحدها انه يصدق على الصوم والصلوة وغيرها من الفرائض التي حاوره عليه النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسامع فيلزم ان تكون من السنن لا يقال المتعبر في السنة الترك في بعض الاوقات وهو مفقود في الفرائض لا يقال قد وجد في بعض الفرائض ايضا كالقيام في الصلوة تركه أحيانا فان قلت ترك الفرض منه انما كان لعدم والمقصود ههنا الترك من غير عذر قلت هو مفقود في بعض السنن ايضا كسنة الفجر الا ان يقال لا اراد ما أو طاب نفل وأطاب عليه فلا يدخل الفرض وثانيها انه لا يصدق على ما قرع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم ولم يفعلوه وثالثها انه يخرجهم منه الا اذا كان فانهم لم يباشروا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم مرة ايضا مع ان سنة والبعها انه يخرجهم من ثلثه غسل الاعضاء في الوضوء والتسمية وغيرها من سنن الوضوء التي لم يثبت المواظبة عليها على ما مر تفصيله وخامسها انه لا يصدق على الاعتكاف في رمضان فانه لم يتركه في عمره مرة فيلزم ان لا يكون سنة الا ان يقال بانه لم يتركه لم يتركه بل يتركه من اصحابه وجبا للترك الحثي وان لم يوجد للترك التحقيق وشككها انه لا يصدق على المزاول الذي هو مؤكدة فانه لم يباشروا النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم الا في ثلث ليال الا ان يقال انما تركه خشية افتراضه علينا ولولم يكن هذا الخوف لما تركه فوجدت المواظبة الحكيمة وشككها انه لا يصدق على عشرين ركعة في القراوى فانه لم يواظب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم بل واظب عليه الخلفاء مواظبة تشريعية ولذا قال صاحب الاصلاح والنوحر غيرها ان الاولى ان يضاف التعريف او الخلفاء كيف لا وقد استدلل جمع من اصحابنا منهم صاحب الهداية وكشف البرزوى وغيرها على سننية عشرين ركعة بمواظبة الخلفاء وتبعهم المشارح ايضا في بحث التزاوي فعملوا ان ما أو طاب عليه الخلفاء ايضا سنة مؤكدة عندهم وانما حاله لا يصدق على المخفضة والاستثناء في غيرهما السنن التي أو طاب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم ولو تركه مرة ايضا على ما تفصيل التحقيق في هذا المقام ان السنة ثبتت بالمواظبة النبوية على نفل الوضوء من غير تركه في المواظبة مع الترك أحيانا وذلك اذا كان بطريق العادة يكون سنة الهدى والافسنة الا ان تأكيدها في غير الباب العمل بالثاني في توضيح سنن الصلاة والسنن التي لا يكون من قبيل العبادات في الطعام والمشراب والملبس ونحوها وما ان يكون من قبيل العبادات فان كان الاول فهو من سنن الزواجر وسبب ذكرها عن قتر وان كان الثاني فلا يخلو ما ان يكون ما أو طاب عليه من الفرائض العامة كالصلوة ونحوها وما ان يكون من الفرائض الخاصة المختصة بصلوة التهجيد علم ما هو رأي اكثر مشايخنا الاصوليين من انه كان فرضا ملجودا وامته وكالوضوء لكل صلوة والسواك لكل صلوة علم ما هو رأي اكثر مشايخنا الاصوليين من انه كان فرضا ملجودا وامته وكالوضوء لكل صلوة والسواك لكل صلوة علم ما هو رأي اكثر مشايخنا الاصوليين من انه كان فرضا ملجودا وامته وكالوضوء لكل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم كتب على النحر ولم يكتب عليك هو امرت بصلوة الضمعي لم تؤمر بها وانما ان يكون نفل ما أو طاب عليه من عند نفسه من غير ان يؤمر بها فان كان الاول فالمواظبة لا تنفذ هناك شيئا اذا فرض في الفرائض مع من النظر

فان كانت الواظفة المذكورة على سبيل العباداة

عن الواظفة النبوية واما الثاني فالواظفة تعهدية لا استحبابية في حق الامة لانها انما كانت منه ككون ما واطب فرضا عليه مختصا به لا للشرع على الامة فلا يكون الامتنال به فيه لازما بل مستورا من حيث ان فيه احية الطريقة النبوية ولان كل افعال احكامها ايضا لا يلزمون متابعتها في مثل هذا كما مر في بحث الموضوع لكل صلوة ومن ثم ذهب اكثر اصحابنا الى استحباب صلوة التهجيد في حقها دون السننية فهذا النوع شقيق لسنن الروايد في عدم ملازمة تاركه واما الثالث فان انضم معه الوعيد على التارك او ما يفيد ان ذلك الفعل من شعائر الدين فهو يفيد الوجوب كما في جماعة الصلوة على ما ينبغي بسطه في موضعه ان شاء الله تعالى وعدا مثاله من السنن كما صدر عن كثير من اصحابنا توسع وان لم ينضم معه ما ذكرنا من ذلك اما ان يكون سنة مؤكدة فتسواء وجد التارك احيا نال ولم يوجد التارك اصلا ولا اختاره اكثرهم من ان الواظفة المقرنة بعدم التارك اصلا تفيد الوجوب مستعدين بان لو لم يكن واجبا لتركه مقرر تعليم الجواب ان مخدوش بان عدم الوجوب لا يستلزم التارك محو ازان يكون عدم تركه لشدة الاهتمام به انه منقوض بسنة الفجر حيث عدوه من السنن مع انه لم يوجد فيه التارك علما انه قد اثبتوا في كتب الاصول ان الفعل النبوي غير موجب طليا تشبيها وسيطوا الكلام في الرد على من جعله موجبا فكيف قالوا هم بان نفس الواظفة موجبة للوجوب فقولهم هذا واقع في قضا الافراط وقول من يقول ان نفس الواظفة ليست امازة للسننية ايضا ولا يلزم تاركه ما واطب عليه ما لم ينضم اليه القول في غاية التفريط وقد استخرجت كون نفس الواظفة على فعل موجب للسننية اصلا وهو ما رواه ابو داود عن عائشة قالت بال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقام عمر خلفه بكرة من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ما يتوضأ به فقال ما اريت كلما بلك ان اتوضأ ولو فعلت لكنت سنة فان مفاد هذا الحديث على ما يفهم من له ادنى تدبر انه لو فعلت ذلك على ان تواضعت كلما بلك لكان ذلك سنة على الامة فترك النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ودأب ذلك حجة على الامة لئلا يكون سنة عليهم فيعسر الامتنال عليهم منه ان الواظفة النبوية توجب الزوم على الامة فانه لو لم يكن كذلك لما كان خشية السننية عليهم موجبا لترك الدوام واذا ثبت الزوم ثبت ان تركه موجب للملازمة ثم الواظفة قد تكون حقيقية وقد تكون حكمية بان يريد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الدوام على فعل في تركه خشية لزوم مشقة اخرى على الامة كما مر في التراجم ان صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى ثلاث ليال في رمضان مع الجماعة فلهذا اكثر الناس لم يخرجوا اليهم في الليلة الرابعة وبين العدا انه انما لم يخرج خشية ان يفرض عليهم فيعسر عليهم ولا يلزمهم فدل ذلك على انه لو لم يكن له هذا الخوف لما تركه ولادوم عليه وهذه الواظفة ايضا امازة للزوم فثبتت به يكون سنة مؤكدة كما قلنا هذا كما كان كلاما على السنة الفعلية واما قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم المتضمن للارتهنى فهو مثبت للوجوب على ما هو حقيقة الامر لم يخالف كتابا او قولا اعلى منه واجماعا وما لم ينضم اليه قرينة تدل على خلاف ذلك فان كان احد من هذه الامور كان دليلا على الاستحباب وغيره وان لم يكن الامر محتملا اشتمل على الوعيد للتارك والزجر على الراغب عنه كان ذلك ايضا امازة للوجوب والترغيب الذي بلغ حد التاكيد ولم ينضم ما يدل على الوعيد امازة بثبوت السنة المؤكدة ومثله التقرير على فعل والاهتمام بفعله وزيادة الرضاء على فعله وهو الذي سميته بالواظفة التشريعية فتدبر في هذا المقام كيلا تنزل كما ذكرت اقلام الكرام ولعل التحقيق الذي ذكرت تحقيق بالقبول عندنا لاعلام ذلك فضل لله بوثيقته من يشاء وهو ذو الفضل والاكرام **قوله** الواظفة المذكورة اي المداومة

سنن الهدي وان كانت على سبيل العادة سنن الزواجر

من الترخي في بعض الاحيان **قوله** سنن الهدي اما سميت بها لان الاخذ بها موجب للاختصاص فكيف لا وقد قال الله تعالى قل ان كنت تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله والزموا نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو اعلم من انفسكم في الاقوال اوفى الافعال ومن العلل ومن الافعال التي لم يواظب عليها واواظب عليها عادة لولا ان الاخذ بها لوقع المخرج من الزويم في الافعال التي واظب عليها عبادة ورتب الله تعالى عليه حصول محبته وادى هدى فوفى الله اوفى وقال الله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والاطاعة اعم قولاً وفعلان وقال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واوليائه في هذه الايات كثيرة والاخبار النبوية شهيرة كلها تدل صراحة او اشارة على ان الاخذ بها التزام برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم موجب للهداية وخلافه موجب للضلالة واما سنن الزواجر فلم يكن تركها موجباً للضلالة ولا مخالفاً في اصل الهداية وان لم يحصل كمال الهداية سميت بذلك **قوله** وان كانت الخ الظاهر ان الضمير لاجم الى الواظبين في الترك احكاماً خرج يرد عليه انه يقتضى ان يكون الترك احكاماً معتبراً في سنن الزواجر ايضا مع انه لم يروا احكاماً بل بالاشتمال في الموضوع او تركه ليس للشك فيلزم ان يخرج منها واجاب عنه الفاضل الهروي بان عدم رواية احد انه بدأ بالشك لا يضر لان النية ان اذا كان من قبيل العادات والعمادات رعايتها لمصلحة او ضرورت دعت اليه لم يكن هذا الموضوع موضع المحاكمة اليك حتى يلزم تعليل جواز المستلزم للرواية عنه **اقول** هذا لا يفيد الاحتمال لا لوجده والمقصود هذا لادراك التحقيق بان الترك ليس بمعتبر في سنن الهدي ولا في سنن الزواجر واما الفرق بينهما بالعبادة والعادة واخرج عن هذا الفرق بان الفارق بين العبادات والعبادة هو النية المتضمنة للاختصاص كما في الكافي وغيره وجميع افعال صلواته عليه وعلى آله وسلم مشتملة عليها فلا يوجد فعل صدر منه عادة وقال ابن عابد بن ردا المحتار **اقول** وايضا قد مثلوا سنن الزواجر بنظيره عليه الصلوة والسلام القراءة في الركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة ونفخ في كون سنة الزواجر عادة ان النبي عليه السلام واظب عليها حتى صارت عادة له ولم يتركها الا احكاماً لان السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسميت عادة لما ذكرنا واما كونها من مكملات الدين وشعائره سميت سنة الزواجر بخلاف سنة الهدي وهي السنن المؤكدة القرينية من الواجب التي يبطل تأخيرها **اقول** ان كان معنى العادة ما ذكرناه ان تكون السنن المؤكدة التي واظب عليها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ايضا من العادات فلا يظهر الفرق بين سنن الهدي وسنن الزواجر ولا يتوقف ما ذكره من ان سنن الهدي مكملات للدين بخلاف سنن الزواجر فان معرفة هذا الفرق مشكل بل معرفته موقوفة على الفرق بين سنن الهدي والزواجر وليس الامر بالعكس والذي يظهر بالنظر الدقيق هو ان الفرق بين العبادات والعادة يعرف بالمعروف فما يكون في الملبس والسكن والمشرب والمشى والقيام والقعود وامثالها مما يكثر في الانسان بالظن لم يرد الشرع بعد من العادات وان نوى الانسان فيها جهة من جهات القرينة وكلها ليس كان لك بل يعرف حسنة بالشرع بعد من العبادات فاندفع الاشكال ونال الاعضاء واما تمثيلهم سنن الزواجر بتطويل القراءة في الركوع والسجود فهو لم يقع على هذا الاصطلاح الذي ذكره الشارح وغيره بل على اصطلاح آخر وهو ما ذكر بعضهم ان السنة المؤكدة ما واظب عليه الرسول وسنن الزواجر كل نفل لم يواظب عليه بل تركه في حال كمالها في كل صلوة وتكرار الغسل في اعضاء الوضوء امثال ما لا يقع في الفرق بين سنن الهدي وسنن الزواجر بالعبادة والعادة بل

أخبرني الثياب

باعتبار المواظبة من غير ترك في الأول واعتبار الترتيب في الثاني ولعلنا نشعر من ههنا الفرق بين المندوب وبين
الروايات على تفسير الشارح وهو ان النسبة بينهما النسبة العمومية لا بخصوص مطلقا ان خبر المندوب واجب ثياب فاعلمه في
لا يلزم ذكره ونسبة المباشرة ان خبرنا لم يوجب عليه الرسول بل فعله وتركه اخرى فاحفظ فان هذا التحقيق من غير
هذا التعليق **قوله** طيب الثياب قد يتوهم ان هذا التمثيل ليس بصحيح لان نفس اللبس لستر العورة فرض باللبس لا من
سنة الروايات وقد فعه على ما **اقول** ان الفرض انما هو ستر العورة ولو باوراق الاشجار فخصوص لبس الثياب امر هادي
سئل ان اللبس هو الفرض لكنه انما هو بعد الاسترواذا فهو عادي فلبس الثياب الذي هو عبارة عن لبس ثلثة اثار على
ظاهر اقل الحجم امر هادي قطعاً ولو سلمنا ان العدد ايضا ضروري فنقول اللزوم للعهد فالمثال ليس مطلق لبس الثياب بل لبس
الثياب المخصوصة من الارز والعمامة والقميص ولو قيل معنى كلام الشارح كما داته في لبس الثياب اندفع الاشكال من
لاصل وقد وردت اخبار كثيرة في العادات النبوية في اللباس وذكرها رباب السير في كتبه هو في ذلك ما رواه ابو داود والترمذي
 وغيرهما عن امرئيلة قالت كان احب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم القميص وروى البخاري وابوداؤد
 في المغيرة قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لحاجته ثم اقبل فتلقته بماء فتوضأ وعليه جبة شامية فغضض
 واستنشق وغسل وجهه فذهب يده من كيه فكانا ضيقين فاخرج يديه من تحت الجبة ورمى في يده ابو داود
 زيد قال ان ابن عمر كان يصبغ بحيث يالصفه حتى تقتل شبايه بالصفه فقل لم تصبغ بالصفه فقال اني رأيت رسول الله صلى
 عليه وعلى آله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء احب اليه منها وقد كان يصبغ بها ثيابا بكماله حتى عامته ورمى عن ابى ربيعة قال
 انطلقت مع ابى نوح النخعي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فأتيت عليه بردين اخضرين ورمى عن البراءة قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم له شعر يبلغ شحمة اذنيه ورأيت في حلة خزامه ارشفا احسن منه والبراءة بالحلة الحمراء الحلة
 المخطوطة بمخطوط الحجة لا الحجة الخاصة للهي عنهما كذا حققه ابن القيم زاد المعاد وروى عن جابر ان النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم دخل عام الفتح مكة وعليه عمامة سوداء وروى الترمذي في الشمائل وغيره عن ابن عمر كان رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا اتم سدا عمامته بين كفيه وروى الطبراني في الاوسط عن ثوبان ان النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم كان اذا اتم ارجح عمامته بين يديه وخلفه وذكر على لقارى في رسالته في العمامة ذكر بعض ملابسات الخفية ان
 لعمامة التي كان يلبس دائما طولها سبعة اذرع والتي تلبس في الجمعة والعيد بن طولها اثنا عشر ذراعا ويؤيدها ذكره
 لجزري في تصحيح المصاحف قد تتبع الكتب ونظمت من كتب السير والتواريخ لاقت على قد رعمامته صلى الله عليه وعلى
 وسلم فلما اقف على شيء حتى اخبرني من انق به انه وقع على شيء من كلام الشيخ محمد بن النوري ذكر فيه انه عليه السلام
 له عمامة قصيرة وعمامة طويلة وان القصيرة كانت سبعة اذرع والطويلة اثني عشرة انتهى وذكر على القاري ايضا
 والجدد الشيخ لزي وغيرهما من ارباب السير ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يلبس القلاص تحت العمامة وغير العمامة
 يلبس العمامة غير القلاص وكان يلبس القلاص البانية وذوات الاذن في الحرب وكان يلبس الارز والقميص
 العمامة في الغالب وكان يلبس جبة ضيقة الاكام وفي الغالب تكون اكامه الى الرسغ وقد تكون الى الاصابع وكان
 يلبس قميصا في الوسط لاني اليمن ولا في الشمال واختلفت في لبسه السراويل وشراؤه وحشاه عليه ثابت فهذا ما

والأصل باليمين وقد يراد الرجل اليمن في المدخول ونحو ذلك

بأنه في اللبس وحال ذلك واستأنه مما هو مبسوط في محله وليس الموضع موضع بسطه ممدود وما ثبت المدخول لم يطق
 لومع الزلزال أحيا ناعليه فهو من سنن الرواة **قوله** والأصل باليمين الخ قد ورد في النكاح في الأصل والمدخول في المسجد
 والشرب وغير ذلك استحباباً قولية وقولية ثبتت فذمها واستحباباً قرئ البخاري وغيره عن عمر بن سفيان قال كنت غلاماً في
 حجر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكانت يدي تطيش في نواحر الصحابة فقال لي يا غلام سأل الله وكل بعينيه وكل
 مما يليك وروى مسلم وما لك يا أود والتومني عن عبد الله بن عمر فروعا **قوله** لا يأكل أحدكم من ثمالة ولا يشرب من بواقي
 الشيطان يأكل يشأه ويشرب يشأه ويأخذ بشأه ويعطى بشأه وروى أود وغيره عن عائشة **قالت**
وليعطى بعينيه فإن الشيطان يأكل بشأه ويشرب بشأه ويأخذ بشأه ويعطى بشأه وروى أود وغيره عن عائشة **قالت**
كانت يدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المني طهورة وعلامة واليسرى تحريم ومأكلان من أذى وروى
الطبراني عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا لبس ثياباً لم يلبسها إلا باليمين وإذا خلع علم اليسرى وكان
 إذا دخل المسجد أدخل رجله اليمنى وروى أود في كتاب اللباس عن أبي هريرة فروعا إذا نعل أحدكم فليد باليمين
 وإذا نزع فليد باليسار ولكن اليمنى أولهما نعل وآخرهما نزع وروى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 على آله وسلم يحب التين ما استطاع في شأنه كله في طهورة ورجله ونعله وفي رواية له وسواك وروى النسائي في كتاب
 الطهارة عن طريق شعبة عن الأشعث قال سمعت أبي محمد عن مسروق عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم كان يحب التين ما استطاع في طهورة ونعله ورجله قال شعبة ثم سمعت الأشعث بواسط يقول يحب التين
 وذكر شأنه كله ثم سمعته بالكوعة يقول يحب التين ما استطاع وروى في كتاب اللباس عن أبي هريرة إذا نعل
 أحدكم مثل رطية ابن داود وقال حسن صحيح وروى في آخر الصلوة عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم كان يحب التين في طهورة إذا نظهر وفي رجله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله
 كتاب الطهارة بلفظ كان يحب التين في الطهورة إذا نظهر في رجله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله
 ينة عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحب التين من يأخذ بعينيه ويعطى بعينيه ويحب التين من في
 جميع أمور وروى مسلم عنها في كتاب الطهارة كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحب التين في شأنه كله في
 نعله ورجله وطهورة وروى البخاري في كتاب اللباس عنها بلفظ كان يحب التين في طهورة ورجله ونعله وروى في
 كتاب الطهارة بلفظ كان يحب التين في نعله ورجله وطهورة وشأنه كله وقال ابن أبي جرة في حجة النفوس في شرح
 هذا الحديث قوله كان فيه دليل على أن عدم الاستطاعة عذر في ترك المستحب وكذلك هو في الفرائض وقوله شأنه
 ه أمر مجمل وذكر ثلثة وجوه فأنها لما ذكرت الشان وهو أمر مجمل فلو سكنت وكفت بذلك لاختلفت التقديرات
 فيه فانت بدك هذه الثلاثة وفيه زوال الالباس لأنها ذكرت الطهور وهو أمر المفروضات لانه عليه السلام قال في الطهور
 شرط الإيمان وذكرت الترجيل وهو من أثار السنن وذكرت التعل وهو من أرفع المباحات فثبت أنه صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم كان يحب ذلك الشان في جميع المفروضات والمستحبات والمباحات وهما بحث في قولها يجب لم عبرت بهذا
 بأ الحكمة في حبه فالحجواب عن كونها عبرت بذلك لأنها شعرت أن ذلك ليس مما أمر به من أجل أن لا يعتقد أحد أنها

أما قوله لا يأكل أحدكم من ثمالة ولا يشرب من بواقي الشيطان يأكل يشأه ويشرب يشأه ويأخذ بشأه ويعطى بشأه وروى أود وغيره عن عائشة قالت وليعطى بعينيه فإن الشيطان يأكل بشأه ويشرب بشأه ويأخذ بشأه ويعطى بشأه وروى أود وغيره عن عائشة قالت كانت يدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المني طهورة وعلامة واليسرى تحريم ومأكلان من أذى وروى الطبراني عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا لبس ثياباً لم يلبسها إلا باليمين وإذا خلع علم اليسرى وكان إذا دخل المسجد أدخل رجله اليمنى وروى أود في كتاب اللباس عن أبي هريرة فروعا إذا نعل أحدكم فليد باليمين وإذا نزع فليد باليسار ولكن اليمنى أولهما نعل وآخرهما نزع وروى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه على آله وسلم يحب التين ما استطاع في شأنه كله في طهورة ورجله ونعله وفي رواية له وسواك وروى النسائي في كتاب الطهارة عن طريق شعبة عن الأشعث قال سمعت أبي محمد عن مسروق عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحب التين ما استطاع في طهورة ونعله ورجله قال شعبة ثم سمعت الأشعث بواسط يقول يحب التين وذكر شأنه كله ثم سمعته بالكوعة يقول يحب التين ما استطاع وروى في كتاب اللباس عن أبي هريرة إذا نعل أحدكم مثل رطية ابن داود وقال حسن صحيح وروى في آخر الصلوة عن عائشة قالت ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحب التين في طهورة إذا نظهر وفي رجله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله كتاب الطهارة بلفظ كان يحب التين في الطهورة إذا نظهر في رجله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله إذا نعل في نعله ينة عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحب التين من يأخذ بعينيه ويعطى بعينيه ويحب التين من في جميع أمور وروى مسلم عنها في كتاب الطهارة كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يحب التين في شأنه كله في نعله ورجله وطهورة وروى البخاري في كتاب اللباس عنها بلفظ كان يحب التين في طهورة ورجله ونعله وروى في كتاب الطهارة بلفظ كان يحب التين في نعله ورجله وطهورة وشأنه كله وقال ابن أبي جرة في حجة النفوس في شرح هذا الحديث قوله كان فيه دليل على أن عدم الاستطاعة عذر في ترك المستحب وكذلك هو في الفرائض وقوله شأنه ه أمر مجمل وذكر ثلثة وجوه فأنها لما ذكرت الشان وهو أمر مجمل فلو سكنت وكفت بذلك لاختلفت التقديرات فيه فانت بدك هذه الثلاثة وفيه زوال الالباس لأنها ذكرت الطهور وهو أمر المفروضات لانه عليه السلام قال في الطهور شرط الإيمان وذكرت الترجيل وهو من أثار السنن وذكرت التعل وهو من أرفع المباحات فثبت أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحب ذلك الشان في جميع المفروضات والمستحبات والمباحات وهما بحث في قولها يجب لم عبرت بهذا بأ الحكمة في حبه فالحجواب عن كونها عبرت بذلك لأنها شعرت أن ذلك ليس مما أمر به من أجل أن لا يعتقد أحد أنها

وكلامه في الاول

ما أقض الله عليه واحفل أن يكون ما نحن قائلون بقوله أكل من لحمه وشارب من دمه فاما هذا فليكن
 لما أتوا الحكيم حكيمته وذلك لأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما رأى أنه الله تعالى فضل اليهين واحله وما أشق طيقا
 ما أتوا الصلوة الحكيم فيكون من باب التعاضل في تعظيم الشعائر فيكون ذلك ما لا يفرق إلا ما أن انتهى كلامه في هذا
 قوله في شأنه كنه الأكل والرواقه وغيره وروى في حراية ابن الوقت بإثبات الواو قال الشيخ في الدين هو علم مخصوص بل إن دخول
 الخلاء والحز من المسيحي ونحوها كمالها باليسار انتهى وتأكد الشأن بقوله كنه يدل على التعيين لأن التأكيد يرفع الجاهل فيمكن أن
 يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التماس ليس من الأفعال المقصودة بل هي إما تزك أو غير مقصود
 وهذا كله على تقدير إثبات الواو وأما على إسقاطها فقوله في شأنه كله متعلق بمحبة لا بالثمن أي يحبه في شأنه كله التمين في
 فعله الخ لا يترك ذلك سفر ولا حصر ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك وبين المصنف في الأظفة من طريق عبد الله بن المبالغ
 عن شعبة أن شيخه اشعث كان يحدث به تارة مقتصر على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في شأنه كله ولما سئل عن غدر
 عن شعبة عن عائشة أنها كانت تجله تارة وتبينه أخرى فعل هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التعلل وغيره انتهى لمخاضا وفي
 البناء اتفق العلماء بأنه يستحب تقديم اليمنى في كل ما هو من باب التكرير كالوضوء والغسل وليس الثوب والعلل والخف والسر واليل
 ودخول المسجد والسواك والاكتمال وقلم الأظفار وقص المشارب ونفق الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلوة والحز من
 الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود والأخذ والعتاء وغير ذلك ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك
 كما لا يخفى والاستنجاء ودخول الخلاء والحز من المسجد ونزع الخف والعلل والسر واليل والثوب وأشبه ذلك انتهى وفي
 فتح المتعارف في مدح خير النعال لأحد المقرئ المأكل ما مللوا به أية التعلل من اليمنى أن الانعكاس من باب تكرير الرجل والخلم
 تنقبص والهة واليمن لشرفه يقدم في كل مكان من باب الأكرام ومنه ما قصدت به زينة ونظافة من غير ما يشتر مستقدا
 والخلم ضد الكمال فيقدم فيه اليسار كالحز من المسجد ودخول الخلاء والسوق والاستنجاء وتناول الحجارة ومس الذك
 والاحتياط وتعاظم المستقذ ونحوه انتهى وفي الدلائل الثمين شرح المحسن لعل المقارئ أعلم من آداب دخول المسجد
 أن يقدم اليمنى ويؤخر اليسار بخلاف ما خرج عنس قضية الخلاء رعاية لشريف اليمنى في الجميع وقد حكى أن حافر الأصم قدم
 رجله اليسرى عند دخوله المسجد فقيل لونه وخبره وقد مرجله اليمنى فقيل له في ذلك فقال لو تركت أدا من آداب خفت
 أن يسلبني الله جميع ما أعطاني انتهى ومثله في شرح صحيح مسلم للنووي وغيره ولعلك تقطعت من ههنا أن الجهة اليمنى لها شرف
 ريف على الجهة اليسرى ولذلك صرحوا باستحباب اليسار على خده اليمنى واستحباب أمالة الميت في القبر إلى الجهة اليمنى
 واستحباب القيام في الصف عن يمين الإمام وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه وكل ذلك ثابت بالأخبار الصحيحة وليس
 هذا موضع بسطه وهما يسألان المقام ما ورد أن المؤمنين يعطون كتيهم يوما تحشر باليمن قال الله تعالى فاما من أوفى كتابه بيته
 فسوف نحاسب حسنا ليسير وينقل بنا هله مسررا وأما من أوفى كتابه وراء ظهره فسوف يدعونه ويراو يصل سعيه أوقال تما
 وأما من أوفى كتابه يمينه فيقول هاكم أقرؤا الكتابيه وقال تعالى وأما من أوفى كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه وورد فضل

عن شعبة أن شيخه اشعث كان يحدث به تارة مقتصر على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في شأنه كله ولما سئل عن غدر عن شعبة عن عائشة أنها كانت تجله تارة وتبينه أخرى فعل هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التعلل وغيره انتهى لمخاضا وفي البناء اتفق العلماء بأنه يستحب تقديم اليمنى في كل ما هو من باب التكرير كالوضوء والغسل وليس الثوب والعلل والخف والسر واليل ودخول المسجد والسواك والاكتمال وقلم الأظفار وقص المشارب ونفق الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلوة والحز من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود والأخذ والعتاء وغير ذلك ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كما لا يخفى والاستنجاء ودخول الخلاء والحز من المسجد ونزع الخف والعلل والسر واليل والثوب وأشبه ذلك انتهى وفي فتح المتعارف في مدح خير النعال لأحد المقرئ المأكل ما مللوا به أية التعلل من اليمنى أن الانعكاس من باب تكرير الرجل والخلم تنقبص والهة واليمن لشرفه يقدم في كل مكان من باب الأكرام ومنه ما قصدت به زينة ونظافة من غير ما يشتر مستقدا والخلم ضد الكمال فيقدم فيه اليسار كالحز من المسجد ودخول الخلاء والسوق والاستنجاء وتناول الحجارة ومس الذك والاحتياط وتعاظم المستقذ ونحوه انتهى وفي الدلائل الثمين شرح المحسن لعل المقارئ أعلم من آداب دخول المسجد أن يقدم اليمنى ويؤخر اليسار بخلاف ما خرج عنس قضية الخلاء رعاية لشريف اليمنى في الجميع وقد حكى أن حافر الأصم قدم رجله اليسرى عند دخوله المسجد فقيل لونه وخبره وقد مرجله اليمنى فقيل له في ذلك فقال لو تركت أدا من آداب خفت أن يسلبني الله جميع ما أعطاني انتهى ومثله في شرح صحيح مسلم للنووي وغيره ولعلك تقطعت من ههنا أن الجهة اليمنى لها شرف ريف على الجهة اليسرى ولذلك صرحوا باستحباب اليسار على خده اليمنى واستحباب أمالة الميت في القبر إلى الجهة اليمنى واستحباب القيام في الصف عن يمين الإمام وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه وكل ذلك ثابت بالأخبار الصحيحة وليس هذا موضع بسطه وهما يسألان المقام ما ورد أن المؤمنين يعطون كتيهم يوما تحشر باليمن قال الله تعالى فاما من أوفى كتابه بيته فسوف نحاسب حسنا ليسير وينقل بنا هله مسررا وأما من أوفى كتابه وراء ظهره فسوف يدعونه ويراو يصل سعيه أوقال تما وأما من أوفى كتابه يمينه فيقول هاكم أقرؤا الكتابيه وقال تعالى وأما من أوفى كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه وورد فضل

ومثل هذا كثير في الشريعة أن كنت تريد الاطلاع عليه فلتطلب من مظان قولم يكن المقام غريبا لا يتبع به قوله وكلامنا في الأولى كلامنا

ومواظبة النبي عليه السلام على التيامن كانت من قبيل الثاني وتفهيم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله على الصلوة
 والسلام وان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التعلل والترجل **روى مسجدا**
 ههنا في نفي للعنف الاول عن التيامن من لا المعنى الثاني **قوله** كانت من قبيل الثاني اي على سبيل العادة فلا يلزم من المواظبة
 ههنا كونه سنة مؤكدة كما لعني الذي كلفنا فيها والذي يدل على هذا حديث عائشة كان يصحبه او كان يحجب الحديث
 فان صحته امر واجاب شيء امر طبيعي لا دخل فيه لجهة العبادة وفي كلام الشارح نظر على ما **اقول** وهو انه ما اذا اراد من
 مواظبة النبي على التيامن ان اراد به المواظبة مع الترك احيانا فهو عيقل لما ذكره سابقا من انه لم يروى له ان يترك الصلاة بالمشاكل
 فلا يكون الجواب مطابقا للبرهان وان اراد المواظبة به دون الترك كما هو الظاهر من الاخبار لا يصح قوله كانت من قبيل الثاني
 لان الثاني الذي ذكره هو المواظبة مع ترك احيانا على سبيل العادة وليس هذا من قبيل ذلك فالا صواب ان يحدت قيد
 الترك سابقا كما ذكرناه سابقا **قوله** وفيه من هذا اي كون المواظبة على التيامن على سبيل العادة دون العبادة **قوله** من
 تعليل تحريم العبادة الهداية هذا والهداية بالديان من فضيلة لقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن في كل شيء حتى التعلل والترجل
 انتهت وآثره ملخوذ من رجل الشعر فيقال رجت الشعر ترجيل امر حته سواء كان شعرك او شعر غيرك وترجلت اذا كانت
 شعر نفسك والتعلل ليس التعلل وههنا بحث من وجهين احدهما ان الحديث يا للفظ المذكور لم يروى من اصحاب
 الكتب المعتدلة كما صرح به الزيلعي والعيني وغيرهما من مخبري احاديث الهداية وثانيها انه لا يفهم من تعليل صاحب الهداية
 بهذا الحديث كون التيامن في الموضوع من جملة العادات بل معناه ان التيامن مستحب في كل شيء حتى في لبس النعل وتسريح
 الشعر والحية التي من جملة العادات فكيف لا يكون مستحبا في الموضوع وهو من العادات واجاب عنه الفضل كاسفل ثبوت
 بان وجه الفهم ازعليه يدل على انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتيامن في كل شيء فيكون عادة له لا عبادة ولذا جعل
 العادات في بعضها لاحيان ليميز عن العادات **اقول** هذا يدل على ان المواظبة على شيء يجعله من العادات وهذا خلاف
 ما ذكره الشارح من ان المواظبة قد تكون على العبادة وقد تكون على العادة ومستلزم لان يكون المضمضة ونحوها مما رطب عليه
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يتركه ابدا من العادات ذكره الفضل في جملتي في توجيه الفهم انه عدم منها ما كايب في كونه
 من العادات كالتعلل الذي هو لبس النعلين والترجل الذي هو تسريح الشعر والحية بالمشط **اقول** فيه ايضا نظر فان كون شيء من
 العادات لا يستلزم ان يكون المواظبة عليه ايضا على سبيل العادة والا وجه في توجيه الفهم ان يقال عنوان ان الله يحب يدل
 على انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يكن ما روى من الله تعالى بالتيامن والاقبال ان الله امرني او نحو ذلك كما جاء في مثل ذلك
 ومن المعلوم ان ما كان محبوبا لله تعالى لا بد ان يداوم عليه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لانه كان في اعلى مراتب النوح والتعبد
 فعلم ان مداومته على التيامن مما لم يكن من جهة العبادة بل من جهة عاداته التجارية في مداومته ما احبه الله تعالى فان قلت لما
 دل هذا الحديث على ان التيامن مما يحبه الله تعالى كان مغوضا ليقال كل ما كان مغوضا ليكون ارتكابه قبيحا بالضرورة فيكون
 التيامن سريحا وهو يستلزم ان يكون التيامن امرا مطلوبيا في الشارع وعادة فيكون المواظبة عليه من هذه الجهة لا من جهة
 العادة قلت كون التيامن مما يحبه الله لا يستلزم لان يكون التيامن مما يحبه الله لان يبغضه وتظهر هذا الحديث ان الله
 جميل يحب الجمال وحديث ان الله يحب النظافة وحديث ان الله يحب ان يفرغتم على عبدة وحديث ان الله وتر يحب
 الوتر وغير ذلك **قال** ومسجدا الرقية تختلف فيه على ثلاثة اقول احدها انه يدعى لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وعلى آله وسلم فيه شيء قاله مالك النوري في بعض تصانيفه وقال لم يذكره الشافعي ولا جمهور أصحابه وإنما قال به القاسبي
وطائفة وفيه نظر فإنه إن أراد أنه لم يثبت فيه شيء بالهريق الصحيح فصح كونه غير مضرب لأن الحديث الضعيف يكفي وضعف
الأعمال على ما صرح به جمهور المحققين والفقهاء وقد لا يثبت في النور أيضاً في مواضع وإن أراد أنه لم يثبت فيه شيء مطلقاً
فمنه من كلف وقد جرى الدليل في الفرد ومن حديث ابن عمر فروعا مسند الرقية لمان من الفل يوم القيامة وسنداه ضعيف
عن ما في تحريم أحاديث الأحياء للعراق وجرى أبو عبيد في كتاب الطهور عن موسى بن طلحة أنه قال من مسخ قفاه مع راسه
وفي الفل يوم القيامة وهذا موقوف في حاشية المرفوع لكونه مما لا مجال للرأي فيه لكن أقاله يعني وروى أبو داود من حديث
طلحة بن مصرف عن أبيه عن جدته قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمسح راسه مرة واحدة حتى يبلغ
القدال وفي سنداه ضعيف لكون ابن مصرف وجده لا يعرف أن كما قال النوري وذكر ابن أبي حاتم في العلل أنه سأل أبا
عن هذا الحديث فلم يثبت به وجرى ابن المجيد عن ابن معين قال جد طلحة لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم ورواه ابن السكن في كتاب المحرف من حديث مصرف بن عمر بن السري عن عمرو بن كعب عن أبيه عن جدته قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم توضأ بمسح لحيته وقفاه وفي هذا أيضاً ضعف قال ابن القطان مصرف
وابوه عمرو وجده السري لا يعرفون وفيه طرفة من السري إلى عمرو بن كعب الذي هو جد طلحة بن مصرف وسماه عنه من لا يعرف
بل ولا أعاصره كما أن في مرقاة الصعود وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار من حديث الليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه
عن جدته قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمسح مقدم راسه حتى يبلغ القدال من مقدم عنقه وروى
عن معاوية بن نارة أنه رآه موضوع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فملا بكمه مسحراً راضحاً كذبة على مقدم راسه
ثم فيها حتى يبلغ القفا ثم يمسحها وروى عن المقدام بن معد يكرب نحوه وجرى الطبراني في معجمه عن طلحة بن مصرف
عن أبيه عن جدته كعب بن عمر البجلي أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نرضاً فمضطاً لئلا يحدث إل أن قال
ومسح راسه من مقدم راسه حتى يبلغ بهما إلى أسفل عنقه من قبل قفاه وفي سنداه أيضاً ضعف لما مر فإن قدراً في
بحث المضمضة ما يفيد توثيق هذا الحديث نقله عن النباية فتذكره في هذا حديث قوليه وقفاه قد دلت على أن المسح
الرقية أصلاً فلا معنى لنفيه القول الثاني أنه سنة وهو مختار لبعض أصحابنا متوهم الشربلالي وصاحب الاختيار وفيه
نظر أيضاً فإن مناط السنة عندهم المواظبة وأذ ليست نليست أقول الثالث أنه مستحب وهو الذي اختاره المحقق
وفيه من أصحاب المتن والشروح والفتاوى المعتمدة وهو الأصح لا تنقل المواظبة وثبتت عنه على يد أبيه عليه وعلى آله
وسلم وترغيبه في الثابت من الأخبار المأثورة أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم مسح قفاه مع راسه وجرى عليه (اللقفا)
وأخرجها من أسفل عنقه وأما ما ذكره أصحابنا من مساح النجاسة وغيرها فكيفيته أنه يمسح الرقية بعد المسح الراس والذنب
بظهور الأصابع الثلث فلم يجد له أصلاً وقد تركه بعد ما أثبتت أعلاه وأخذت بما ثبت في الأحاديث وقد طال الكلام
في نفس مسحة الرقية في زماننا هذا فظن كثير من متفقي عصرنا أنه بدعة لا اصل له مطلقاً واعتبروا بعبارة النور
وغيره ولم يروى تحت أنظارهم ما سخرنا من الأخبار ولذا صنفنا رسالاً سنة سبع وثمانين سمينتها تحفة الطالب في تحقيق
مسح الرقية أورث فيها الأحاديث وبينت اختلاف الأقوال مع ما لها وما عليها فإن شئت الاطلاع فارجع إليها

وحين ساقوت النابذة انتم مرة بعد مرة في اوتل ستمتسم وتالين احضرندي بعض اذكاء الطلبة طالع السكة والرجوع على
 الحد شينين في موضعين منها الحد هان ذكر عند ذكر الاشجار ومنها كما حكمه ابن الهمام من حديث عاملي في حديثه وسوم
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ثم سحره لسه ثلاثا وتظاهره اذنه ثلاثا وتظاهره رقبته واظنه قال وظاهره بحجة الحق فقال
 ذلك الخادش هذه الرواية لا اثر لها في جامع الترمذي فاجبت ثم قد طالعك ايضا كما معه فلم اجد لواقية اثر او ان
 ما نسبته اليه بل الى ابن الهمام والتمهدة عليه في الوجود ومدمه والعهد في عمل الناقل انما هو تصحيح الناقل ثم راجع
 في الرواية والبنائية فوجدت فيما هذه الرواية مسندة الى البزار والثانية اني ذكرت فيها انقلاض على التقاضي استند
 حديثه سحر الرقية اما ان الحديث ضعيف والضعيف يعلى في فضائل الاعمال اتفاقا فقال ذلك الخادش معنى هذا القضا
 ان الاعمال بعد شوبتها من حديث صحيح يحجب اثبات فضايلها من الحديث الضعيف والكلام هو نافي اثبات نف
 مسيح الرقية لافضلته فاجبت بان معنى هذه القواعد ان الحديث الضعيف يكفي في الاعمال المفضولة في المستحبة
 فان عيار التهم قد دلت صريحا على ان النداب يثبت بالحديث الضعيف كما صرح به ابن الهمام في كتاب الجنائز من
 فتح القدير ثم رقت على تخريج احاديث شرح الوجيز للرافعي فرأيت فيه ان الحافظ ابن حجر يسطر بسطا مفيدا في هذا
 البحث يرجح ما اخترناه من الاستحباب وهذه عبارته قوله اي الرافعي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح الرقية
 لما كان من الغل هذا الحديث اوجه ابو جهم الجويني وقال لم ير قض اية الحديث باسناده فحصل التردد في ان هذا
 لفعل هل هو سنة او ادب وحقه الامام بما حاصله انه لم يحجز للاصحاب تردد في حكمه مع تضعيف الحديث الذي دل
 عليه وقال القاضي ابو الطيب لم يرد فيه سنة ثابتة وقال القاضي لم يرد فيه سنة واوجه الغزالي في الوسيط وتعليقه
 ابن الصلاح فقال هذا غير معروف وهو قول بعض السلف وقال النووي في شرح المهذب هذا حديث موضوع ليس
 الامر رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم وزاد في موضع آخر لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء وليس
 هو سنة بل بدعة ولم يذكر الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص وطائفة يسيرة وتعليقه ابن الرقعة بان
 البغوي من اية الحديث قال باستحبابه ولا مأخذ لاستحبابه الا خبرا اثر لان هذا المعجال للقياس فيه انتهى كلامه وتعل
 مستند البغوي ما رواه احمد وابوداود من حديث طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده انه رأى رسول الله صلى الله عليه
 وعلى اله وسلم يمسح برأسه حتى بلغ القذال واسباده ضعيف وكلام بعض السلف الذي ذكره ابن الصلاح يحتمل انه
 يريد به ما رواه ابو عبيد في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن
 طلحة قال من مسح نفاخه مع رأسه وق من الغل يوم القيا مة قلت فيحتمل ان يقال هذا وان كان موقوفا له حكم الرفعة لان
 هذا الايقال من قبل الراي فهو عمل هذا مرسل انتهى كلام ابن حجر **تدلييه** ذكر المصنف من المستحبات اثنين فحسب هذا ك
 مستحبات وآداب اخذ ذكره كثير من اصحابنا الا انهم ادخلوا فيها الآداب المتعلقة بالاستنجاء ايضا لكونه من توابع
 الموضوع ونحن نذكرها في آخر كتاب الطهارة عند شرح ما ذكره الشارح في الاستنجاء ان شاء الله تعالى ولا نبيسط
 الكلام في بقية آداب الموضوع فنتها ما هي داخله في الموضوع ومنها ما هي بعد تمامه ونذكر دلالتها حسب ما تيسر لنا
 في هذا الوقت لكونهم تركوها في كثير منها مع انه لا بد من ذكرها اذا اعتناء انما هو لما ثبت بالذليل لا ما ذكر من غير دليل فنقول
 ذكر صاحب الدنيا ثمانية وعشرين آدابا الاول ان يتأهب للصلاة بالوضوء قبل دخول الوقت قال شارحها في الغنية

ثم لم يكن صاحب عدد في وقت غير هذا ان قدام النظر للصلوة وينتظر للصلوة من هو مفضل بالحدوث الصغير وقطع لهم القطع
عن تشبيطه عنها انتهى وذكر في تحفي في الاشياء والنظر في الفرض افضل من الفعل الا في سائر الاول والاول والعصر مندوب من
انظاره والواجب الثانية الايتاء بالسلاسة من افضل من غيره والواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء
بعد الوقت وهو الفرض انتهى ووجهه ان الوضوء قبل دخول الوقت ليس فرض بل بعد دخوله ايضا كذلك ما لم يدخل الصلوة
دل عليه حديث انها امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة علم امرهم هو مندوب قبل دخول الوقت للتزعم بالوارد في الحافظة على
الوضوء ومعها هذا القواب في هذا اكثر من دل عليه حديث رفعه قد ربالا على امره ذكره في المبحث التاسع من المباحث المذكورة
في شرح كتاب الطهارة الثاني ان يستعزبه اذا فرغ من الاستنجاء قال في الغنية لان الكشف كان للضوء وقد زالت وكشف
العورة في الخلق بغير ضرورة لا يستحب القول عليه الصلوة والسلام له احق يستنجي منه انتهى وقد ورد في سائر العور في
الحلوة وعند الغسل ونحو ذلك ترغيبا لفرقه في واحد واصحاب السنن الاربعة والحاكم والبيهقي مرفوعا لحفظ عورتك
لا من زواجك او ما ملكك منك قيل اذا كان القوم بعضهم في بعض قال فان استطعت ان لا يرى بها احد فلا ترىها قليل
فاذا كان احدنا خاليا قال فان الله احق ان يستنجي منه من الناس وروى احمد وابوداود والنسائي مرفوعا ان الله حيي ستر
يا احياء والستر فاذا اغتسل احدكم فليستروا على الخاف من جابر بن صخر قال انا نهيانا نرى عورتنا وروى ابن عساکر
مرفوعا ان الله حيي عليه ستر فاذا اغتسل احدكم فليستروا على الخاف من جابر بن صخر قال انا نهيانا نرى عورتنا وروى ابن عساکر
احدكم فليستروا على الخاف من جابر بن صخر قال انا نهيانا نرى عورتنا وروى ابن عساکر
فاستنجيهم واكرمهم كذا ورواه ابن حجر المكي في كتابه الزواجر عن اقتراف الكبائر فلهذا الاحاديث دل على استحباب
لستر في الحلوة ايضا وعند الغسل مع كونه في الغالب مما يحتاج الى التعري فيكون في الوضوء بالطريق الاول استحباب الثالث
ان يستقبل القبلة عند الوضوء والذي يدل على استحبابه ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده والطبراني في معجمه الاوسط
من حديث حمزة بن ابى حمزة النصيبى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا اكرموا المجالس ما استقبل به القبلة ورواه ابن حدى في
الكامل واهله من حجة وقال انه كان يضم الحديث ورواه الحافظ ابو نعيم في تاريخه اصحابا في باب العين المهملة حديث
محمد بن الصلت عن ابن شهاب عن نافع عن ابن عمر مرفوعا خير المجالس ما استقبل به القبلة وروى الحاكم في المستدرک
عن ابى المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس مرفوعا ان لكل شرفا وان شرف المجالس ما استقبل
به القبلة الحديث وهشام بن زياد مترك كما قاله الذهبي في مختصره ورواه البيهقي في كتاب الزهد بسند الحاكم متروكا
وله طرق اخر ضعيفة مبسوطه في تخریج احاديث الهداية للزبيلى في كتاب الحج فليرجع اليه الا انه ان يكون جلوسه على
مكان مرفوعه ووجهه ان هذا يحفظه من رشح الماء المستعمل الذي اختلفت في طهارته وتباعد ذلك من ما رواه ابو داود
 وغيره عن عبد خير قال رأيت عليا ابى بكرى فقعده عليه ثرائى بكوز من ماء فغسل يديه ثلثا الحديث الخاف من
ان لا يتكلم في شأن الوضوء بكلام الدنيا قال في الغنية ليخلص عمل الوضوء من شوائب الدنيا اذ هو مقدم من العبادات
وتوجهه ان مقدم من العبادات يعطى له حكم العبادات الا ترى الى ان تشبيك الاصابع لما كان منيها في الصلوة ورد عنه
الذى ينتظر للصلوة ولذا اذهب اليها في احاديث عديدة اخرجها البخارى وغيره وذكرها احيانا لما كان المنتظر للصلوة
حكم للصلوة نهي عنه فكذا لك كلام الدنيا ممنوع عنه في الصلوة فان لم يكن ممنوعا عنه في الوضوء الذي هو فاعلم الصلوة

ومعناه جعل الحد يستلزم فيه فلا أقل من أن يكون تركه مستحبا السادس وأما سبع المضمضة والاستنشاق
 باليمن الثامن الاحتياط والاستنثار بيده اليسرى وقدم وجهها التاسع أن يستاك عضلا طولا وقدمه يمينه وأما عليه السلام
 والحادي عشر المباشرة في المضمضة والاستنشاق الثاني عشر السواك الثالث عشر أن يركب عشرين يدا يدخل أصبعيه في جوارح أذنيه
 الخامس عشر أن يغسل يديه بجملة اليسرى وقد أسلفنا تفصيل كل من هذه مع ترجيح القول بالسنية في بعضها
 السادس عشر أن يحرك خاتمه أن كان واسعا وأن كان ضيقا لا يدخل الماء تحتها بل تحفة في ظهره الرواية عن أصحابنا
 الثالثة أنه لا بد من تحريكه أو نزعه وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه كان يحرك خلفه عند الوضوء رواه الدارقطني
 وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال الحجزي هذا حديث حسن لغيره كذا في السليم المنير شرح
 المحامم الصغير السابعة عشر أن يقول عند قامه أو في خلافه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبائك
 الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويقول بعد فراغه سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا
 وحدك لا شريك لك واستغفر لك واتوب اليك وأشهد أن محمدا عبدا ورسولك الثامن عشر أن يقرأ بعد الفراغ من
 الوضوء سور ثم أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة أو مرتين قال في الغنية كذا تورث عن السلف وروى في ذلك آثارا بأسرها
 في الفضائل منها أن من قرأها في أثر وضوء غفر الله له ذنوب خمسين سنة انتقل التسامع عشر أن يتشهدا عند غسل كل
 وضوء العشر من أن يدعو بما جاء في الآثار قال في الغنية فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند المضمضة
 اللهم اسقني من حوض نبيك كأسا لا ظمأ به أبدا وقيل اللهم اعنني على كرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق
 اللهم لا تخزني رائحة نعمك وجنانك وقيل رحنى رائحة الجنة ورزق من نعمها أو لا رحنى رائحة النار وعند غسل الوجه
 اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وقيل اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وأليانك ولا تسود وجهي يوم
 يسود وجوه وأعلامك وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبني حسابا يسيرا وعند غسل اليد اليسرى
 اللهم لا تقطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظلك
 يوم لا ظل إلا ظلك وقيل اللهم غشني برحمتك وانك على من بركاتك وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون
 القول فيتبعون أحسنه وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وقيل هذا عند غسل اليمنى
 وعند غسل اليسرى اللهم اجعل لي سعيًا مشكورًا وذنبا مغفورا وعملا مقبولا وتجارة لا تنور انتفى وقيل العيني في لبنتنا
 عن شرح الطحاوى أنه يقول عند المضمضة اللهم اعنني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند
 الاستنشاق اللهم رحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجهي وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني
 كتابي الخ وعند غسل اليسرى اللهم لا تقطني الخ وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري الخ وعند مسح عنقه اللهم اعنني
 رقبتي من النار وعند غسل رجله اللهم ثبت قدمي الخ انتهى ثم قال قال الرافعي من السنن المحفوظة لمداد دعوات الواردة
 في الوضوء فيقول في غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم الخ وعند غسل اليمنى واليسرى وغسل الرجلين ومسح الأذنين
 مثل ما مر وعند مسح الرأس اللهم حرّم شعري الخ وترعى اللهم احفظ راسي وأحوى ويطقن وما عوى اللهم اغنني
 برحمتك وانزل علي من بركاتك واظلني تحت ظلك يوم لا ظل إلا ظلك قال الرافعي ويرعى هذا الخبر عن الصادق
 وقال النووي في الروضة هذا الدعاء لأصله ولم يذكره الشافعي ولا الجعفي وقال في شرح المهذب لم يذكره المتقدم في

وقال ابن الصراح لم يعمد في حديث النضر ثم قال لا يصح حديثه عن علي بن طريق ضعيفة أو روىها المستغفري في الدعوى
 وابن عباس كذا في مسالك وهو من رواية أحمد بن محمد بن مروان عن جبيب بن أبي جبيب عن أبي بصير السبيعي عن علي
 وفي أسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن محمد بن عبيد الله بن داود
 حدثنا محمود بن العباس عن المغيرة بن يزيد عن خارجة بن مصعب عن يونس بن عبيد عن الحسن بن علي بن خنوص ورواه
 ابن حبان في الضعفاء من حديث انس بن خنوص وفيه حديث عبد الله بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضا
 حديث البراء بن عازب واستاده وإسناده وقال العيني أيضا من آداب الموضوعات أن يشهد بها عند كل عضو لما روى أنه عليه
 السلام فعل كذلك هكذا في كتب الفقهاء وأما الأحاديث الصحيحة في كتب الحديث فيقتضي أن يشهد بها بعد الفراغ من
 الموضوع لحديث مسلم عن عمر فروعا ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمدا عبده ورسوله
 إلا افتتحت له أبوابا الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وفي رواية لمسلم أيضا من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له فوفى رواية إلى داود ثم يقول حين يفرغ من وضوئه وفي رواية للترمذي من توضأ فأحسن ثم
 ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له ثم روى مسلم ورواه مسلم في حديث عمر بن الخطاب جعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 وقال في أسناده اضطراب وجرى البراءة والزيادة والطبراني في الأوسط وجرى النساء في عمل اليوم والليلة والحاكم في
 المستدرک من حديث أبي سعيد الخدري يلفظ من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمداك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك
 وأتوب إليك وأختلفت في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية الموقوفة ورجح الطبراني أيضا
 الموقوف وقال النووي في شرح المهذب روى عن أبي سعيد فروعا وموقفا وكلاهما ضعيفان قلت أما الموقوف فيكون
 يا لا إله إلا الله والشهادة الموقوفة فلا إشكال في صحته فإن النسائي قال فيه حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى بن كثير حدثنا
 شعبة حدثنا أبو هشام قال بن أبي شعبة حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبي هاشم الواسطي رحمه الله ورواه الصحيحين
 محمدا عليه بالتصحيح انتهى وقال النووي في كتاب الأذكار قال بعض أصحابنا وهو الشيخ أبو الفتح نصر المجدلسي إن هذا
 يستحب للمتوضئ أن يقول في ابتداء وضوئه بعد التسمية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
 ورسوله وهذا الذي قاله لا بأس به إلا أنه لا أصل له من جهة السنة ويقول بعد الفراغ من الوضوء أشهد أن لا إله إلا
 الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم
 وبحمداك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ثم ذكر النووي رواية مسلم والترمذي وغيرهما نحوه نقله من
 العيني وقال روي في سنن الدارقطني عن ابن عمر فروعا من توضأ ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
 قبل أن يكلم غفر له ما بين الوضوءين واستاده ضعيف ورويه في مسند أحمد وسنن ابن ماجه وكتاب ابن السني من روايته
 انس بن فروعا من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات أشهد أن لا إله إلا الله الحمد لله على أعضاء الوضوء
 فلم يجمع فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد قال الفقهاء يستحب فيه دعوات جائز من السلف وزادوا
 بقصوفها وقد جرى للنسائي صاحبها ابن السني في كتابهما عمل اليوم والليلة بأسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال قلت
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوضو فتضع يدي وتقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسم لي في داري وأرسل لي في
 رزقي فقلت يا نبى الله سمعتك تدعوك هكذا وكذا ترجم ابن السني لهذا الحديث يأب ما يقول بين ظهراني الوضوء وأما النسائي

فأدخله في باب ما يقول بعد فراغه من وضوئه وكانها تحمل السجدة وقال القائل الجوزة في الأحاديث الموضوعة للشوكا
 حديث أنس بن مالك عن علي بن أبي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا حول ولا قوة إلا
 بالله فلما استبجن قال اللهم اغفر لي خطيئتي كلها ولا تجعل مني كذا قال يغفر الله له ما مضى من ذنوبه
 فلما كان غسل رابعه قال اللهم اعطني كتابي بيمينه فلما مسح راسه قال اللهم تغشني برحمتك وجنتنا عبدك فلما
 غسل قدميه قال اللهم ثبت قدمي يوم تزل الأقدام في استأذنه عبادة بن صهيب قال البخاري والنسائي متروك وفيه
 أيضاً أحمد بن حاشم أنه الدارقطني وقال الثوري هذا الحديث باطل لا أصل له وتابعه ابن حجر وروى غم من حديث علي
 وفي استأذنه خارجتين مصعب بن الزكوة الجهمي وحديث كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا استاك قال اللهم اجعل سؤالي
 مرضاك عني واجعله طهوراً وتحيصاً وبيض وجهي كما تبيض به استأذني قال في التذكرة فيه متهماً بالوضع انتهى وذكر في
 المقدمة الغزنوية في فروع الحنفية أن من المستحب أن يقرأ بعد الوضوء مسورة أنزلناه ثلاث مرات لقوله عليه الصلوة و
 السلام من قرأنا أنزلناه على كل وضوء مرة كتب الله له عبادة خمسين سنة قياماً لميلها وصياماً نهياً لها ومن قرأها مرتين
 أعطاه الله ما يعطى الخليل والكليم والحبيب ومن قرأ ثلاث مرات يغفر الله له ثمانية أبواب الجنة فليدخلها من أي باب شاء
 بلا حساب ولا عذاب وروى أيضاً من قرأنا أنزلناه على كل وضوء مرة كتب الله من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب الله من
 الشهداء ومن قرأها ثلاث مرات شجر الله تعالى مع الأنبياء انتهى وفي المصنوع في معرفة الموضوع لعلي بن أبي حمزة حديث من قرأ
 في الفجر بالبرقشهر ولم يزل يردد قال السخاوي لا أصل له وكذا قراءة أنزلناه عقيب الوضوء لا أصل له وهو مغفوت سنة ولا
 السخاوي أنه لا أصل له في المرفوع ولا فقد ذكره أبو الليث السمرقندي وهو ما م جميل وأما قوله وهو مغفوت سنة أي سنة
 الوضوء ففيه أن الوضوء ليس له سنة مستقلة كما حققه الغزالي وإنما يستحب أن يصل بعد كل وضوء ولم يشترط أحد
 فورية ما بعده ولا ينافي قراءة سورة وغيرها انتهى في الحلية سئل عن أحاديث ذكرها أبو الليث في مقدمته في فضل قراءة
 سورة القدر بعد الوضوء شيخنا المحقق ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ولا من قوله ولا فعله والعلماء يتساهلون في ذكر أحاديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال انتهى العسقلاني في
 في الماء وإن كان على شطرنجها قال صاحب الغنية كان ينبغي أن يعده في المناهي لأن ترك الأدب لا بأس به والأسراف
 مكروه بل حرام انتهى والأصل فيه وجوبه الذي عنه في الوضوء وغيره وتقدير الماء في وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وغسله قروي البخاري ومسلم عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بأصابع إلى خمسة أصابع
 ويتوضأ بالماء وروى ابن ماجه عن سفينة وعائشة وبراء قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء
 ويتغسل بأصابع وروى عن عقيل بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل من الوضوء
 ومن الغسل صاع فقال رجل لا يجزئني فقال قد كان يجزئ من هو خير منك وأكثر شعراً يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وروى أبو داود عن عائشة وجابر بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فأنى
 فيه ما قدر ثلثي الماء وروى عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بأصابع إلى خمسة أصابع
 قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول لصاع خمسة أطال وهو صاع ابن أبي ذئب وهو صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وروى رواية له عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بمكوك وهو بفتح الميم وتشديد الهمزة

أقامت الوسوسة وتكلمت بها من أجل أن الله تعالى لا يخلق الشيطان ليحكم عدواً أو ليقدره عدواً وإنما خلقه ليوحي من الوساوس
 الاتحاد صدق يقابل خلق الله تعالى أن المبدئين كانوا اخوان الشياطين وقال عليه السلام في التوضي الوساوس الملوكة والنجس
 الأسرار وهو حرام ورايعها أيضاً وهو ما لا تأخير الصلوة إلى الوقت المذكور وهو ترك الصلوة أو ترك العمل والبر
 نحو ذلك وتخاصمها كما دبرها إلى موجود ثمة مكرهه كما تخاذل في الموضوع واللباس والسيادة وعدم التوضي من التوضي
 أو نحو ذلك وسأله أسوء الفطن المسلمين بعدم التوق عن التحكيمات في الموضوع والغسل في الأجل والشرب بل بعدم صحة
 صلاتهم وما بهم التثنية على الناس (الرجحان) بنفسه انتهى مخلصاً وفي الحديث يفة البداية شرح الطريقة المحمدية لعبد الغنى
 النابلسي قد عالج المولد في شرحه للدر من منتهيات الموضوع الوسوسة والمنهيات هي المذروحات كراهة تحرير وذكر ابن حجر
 الهيثمي الشافعي في فتاواه الصلوة خلف الوسوسة مكرهه لأنه يشك في أحوال نفسه ويجب على الناظر عن له عن الزاوية
 لأن الوسوسة بدعة هجرية وقواعد من هبة لا تأباه انتهى وأعلن أن الإسراف في الموضوع صور التحذات ينسب الماء
 على الأعضاء سيلاناً من غير حاجة وهو توضيع للماء مع مفاسد مكرهة وتأنياً أن يزيد على الأعضاء المجدودة في الموضوع
 أن يغسل عضو أخ مساً أو يمسح عضو ثانياً وهو تحاوز عن الحد ودالحردة في الشرع ومن يتعد حد ود الله فلو شك في
 هم الظالمون ومن ثمصر حوايان مسحاً لمحل قوم ردة وتأنها التجاوز عن الحد ودالحردة في الأعضاء المعلوم تظلموا
 والمثمين وهو أيضاً مضمي على رأى ابن القيم وابن بطلال ومن تبعهما لأنه قول بطلال كما مر تحقيقه في بحث الفرائض والسنن
 من أن مثل هذه الزيادة مستحبة ليست بلا حلة تحت المنى ورايعها أن يزيد على العدد المقرر في الشرع لغسل الأعضاء
 وهو الثالث فإنه عليه الصلوة والسلام لم يزد على ذلك أبداً وقد صرحوا بأنه بدعة ومكرهة وهذا إذا كان ماء النهر شحوة
 أن كان ماء موقوفاً على من يطهر حرمات الزيادة بلا خلاف وما المدا رس من هذا القبيل لأنه إنما يوقفت لمن يتوضأ الوضوء
 لشرعي كذا في حلية المحلى وتخاصمها أن يزيد على القدر والمقدار في ماء الموضوع على ما مر ذكره الأخبار الواردة فيه فمن زاد
 على ذلك من غير حاجة فقد أساء وهو واحد تأويلات حديث فمن زاد على هذا النقص فقد ظلم وسأله أن يستأنف
 الوضوء على الوضوء واختلافه فيه ذكر في الخلاصة وغيرها أنه لو زاد على الثلث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء
 وأما إذا فرغ ثم استأنف الوضوء فلا ذكره بالاعتناق واعترض عليه صاحب البحار بأنه صح صاحب السراج الوهاج أنه مكره في
 مجلس واحد وأجاب عنه صاحب النهج أن ما في الخلاصة في ما إذا أعادته مرة واحدة وما في السراج الوهاج في ما إذا
 زرة مراراً كما هو منطوق عبارته لو تكرار الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الإسراف وقال المحلى في
 الغنية بعد نقل عبارة الخلاصة فيه اشكالاً لاعتناقهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها فإذا لم يؤدبه عمل ما هو
 المقصود من شريعته كالصلوة وسجدة التلاوة ومسح المصحف ينبغي أن لا يشترط تكراره مرة لكونه غير مقصودة لذاته
 يكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السيرة لما لم تكن مقصودة لم يشترع القرب بها مستقلة وكانت مكرهة فهذا الأول
 انتهى وقال ابن عابد بن في الحديث أن يقول بغيره ما قاله ابن العاد في حديثه قال في شرح المصاير وإنما يستحب الوضوء
 أصلياً للوضوء الأول صلوة كذا في الشريعة والغنية وكذا ما قاله المناوي في شرح الحجام مع الصغير للسيوطي عند خذ
 توضأ على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالظهر الوضوء الذي صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوى
 الخبر وهو ابن عمر فمن لم يصل به شيئاً لا يسأل لتجديده لكن ذكر سيدي عبد الغنى النابلسي المفهوم من إطلاق الحديث

يشرب عنه ولو بالقليل صلوة وجعل في ماء من مشرق على الوجه واليدين والرجلين واليدين والرجلين واليدين والرجلين
 ما ذكره الأئمة من أن شرب الماء في وقت الصلاة يفسد الصلاة **قول** الجاهل في ذلك من أن شرب الماء في وقت الصلاة يفسد الصلاة
 للترطيب في الوضوء على الوجه واليدين والرجلين في هذا المقام إن يقال إن الشرب في وقت الصلاة يفسد الصلاة
 فيكون مكرهاً أو حراماً وإن كان فصل الصلاة لا ينافي ذلك ولا يكرهه وليس كذلك في وقت الصلاة وإن كان غير مقصود
 كونه مفيداً لا لأنه لا ينافي ذلك ولا يكرهه وليس كذلك في وقت الصلاة وإن كان غير مقصود كونه مفيداً
 صلواته وإن يكون لتطهيره في وقت الصلاة لا ينافي ذلك ولا يكرهه وليس كذلك في وقت الصلاة وإن كان غير مقصود
 لما قال ما أدرى كرحمة الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما أدرى كرحمة الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 وجه حتى يسيل الماء على دقته ثم يسيل في حراجه حتى يسيل في حراجه حتى يسيل في حراجه حتى يسيل في حراجه
 فصل لا يغفر له ما سلف من ذنبه وقد أسلفنا في بحث حد ود الوجه اختياراً بل حل في الوضوء النبوي كان متقاطراً بل قد
 كله على استحباب سائلة الماء وعدم الفتور فيه بالغاية وهذا إذا اكمل ما أمر به وأما لو فتح حتى يسيل من الأعضاء أو
 جزأ منه أو نقص في العدد المستوفى فالله سبحانه يستحق الويل والأساءة كما مر تفصيله في مظاته الثاني والعشرين إن
 النية إلى آخر الوضوء والدليل عليه حديث أنما الأعمال بالنيات أي ثواب الأعمال يعاود الوضوء وإن عد في شرب الماء
 كنه في الحقيقة يخفى إجماعاً لا يفيد في أن تصح النية مع كل ما فلو استصحى النية إلى نصف الوضوء ثم روى التبرك لا يجزئ
 وضوء على ما مر تحقيقه في بحث نية الثالث والعشرين والرابع والعشرين أن يشرب فضل وضوءه بعد الفراغ منه قائماً
 يقول عقيب شربه اللهم سقني بشفائك وداوني بدوائك واعصمني من الوباء والأمراض والأوجاع وهذا ما انفق صلى
 جزيه الجهور واختلاف في الشرب قائماً في ما سواه ومنشؤه وحرر الاختلاف في الأخبار فروي البخاري في كتاب الأكل والشرب
 عن حل نه على أن يأبى الرحمة فشرب قائماً وقال أن ناساً يكرهوا أحدهم أن يشرب قائماً وإن رأيت رسول الله صلى الله عليه
 على آله وسلم فعل كما أثنى فعلت وروى عنه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت
 صلوة العصر فأتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر لسه ورجليه ثم قام فشرب فضله وهو قائم فقال أن ناساً يكرهون
 الشرب قائماً وإن النبي صلى الله عليه وسلم صنعه مثل ما صنعت وترى عن ابن عباس قال شرب النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم قائماً من زمزم وترى الترمذي في ثواب المهاراة في حديث حكاية حل الوضوء النبوي ثم قام فأخذ فضل
 طهوره فشربه وهو قائم فقال أحببت أن أرى كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم وفي رواية له
 عن عبد خير قال كان على إذا فرغ من طهوره أخذ من فضل طهوره بكفه فشربه وترى في كتاب الأشرية وقال حديث صحيح
 عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل أن يشرب الرجل قائماً فليل الأكل قال ذلك الأشعثي وترى عن البخاري وروايات
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل أن يشرب قائماً وترى عن ابن عمر قال حسن صحيح قال كنا ناكل على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ونحن نشرب ونشرب ونحن قياماً وترى عن ابن عباس مثل ما مره البخاري وترى عن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً وقال هذا حسن صحيح وترى
 أبو داود في كتاب الأشرية عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل أن يشرب الرجل قائماً وترى عن الترمذي
 علياً دأباً فشربه وهو قائم فقال أن رجلاً يكره أن يفعل هذا وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتاب الطهارة
 الحديث
 في كتاب الأكل والشرب
 في كتاب الأكل والشرب
 في كتاب الأكل والشرب

يعمل على ما لا يقول هذا في رواية الترمذي وقل حسن صحيح عن كعدة فقلت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فخرج من في ثوبه معلقة فاشترى بها ثوبين في المساق في كتاب الطهارة عن ابن جابر قال رأيت علياً ثوباً ثلثاً ثلثاً ثلثاً ثلثاً
فضل عن غيره ورواه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم كما صنعت في رواية ابن عباس
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم في ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين
مثل ما مر في رواية الترمذي عن ابن عمر قال كنا نشرب ونحن قياماً وكان كل واحد مني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
على آله وسلم وروى مسلم عن قتادة عن النسيان النبي صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم في ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين
فأكل كل واحد منكم من ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين فاشترى بها ثوبين
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم لا يشرب من أحد منكم شيئاً من شيء فليست في شيء من شيء
أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم فلهذا آثار وأخبار وردت متعارضة في
الشرب قائماً أو خائفاً في التطبيق ينبغي على سالك قال على لقاري في المرافقة شرح المشكوك في شرح حديث علي بن الجهم بالله
لم يثبت النهي عنده والنهي عنده بخصوص ليسطاً لظلاله فانه مخصص بما زمره وشرب فضل الموضوع كما ذكر بعض
علمائنا ووجه تخصيصه بآمان المطلوب في ماء زمزم ووصول بركته الى جميع الاعضاء وكذا فضل الموضوع مع فائدة الجمع
بين طهارة الظاهر والمباين انتهى وقال أيضاً في شرح حديث ابن عباس قال السيوطي هذا البيان الجواز وقد يجمل على انه
لم يجد موضعاً للقعود لا زحاماً للناس على ماء زمزم وابتدأ لا المكان مع احتمال النسخ لما روي عن جابر انه لما سكر ليلة
من مري انه شرب قائماً قال قد رأيته صنع ذلك ثم رأيته بعد ذلك يخفي عنه انتهى وقال ابن القيم في زاد المعاد في هذا الخبر
من هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم الشرب قائماً هذه كان يديه المعتاد وصح عنه انه شرب قائماً وصح عنه
انه نهى عنه فقالت طائفة لا تعارض بينهما اصلاً فانه انما شرب قائماً للحاجة فانه لما جاء زمزم وهو يستسقون فتناولوا الماء
فشرب قائماً وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائماً آفات عديدة متناهية لا يحصل به الرئ التام ولا يستقر في المعاد حتى
يقسمه اللئيد على الاعضاء وينزل بسرعة الى المعدة فيخشي منه ان يبرد حرارتها ويسرع النفوذ الى سافل البدن وكل هذا
مضر للشرب فاذا فعله نادراً او لحاجة فلا بأس انتهى وقال البيهقي في سننه النهي عن الشرب قائماً اما ان يكون تنزيهاً ونهي
تحريم فوصاً ومنسوخاً لحديث انه شرب من زمزم قائماً كذا في مرقاة الصعود وفي شرح صحيح مسلم للتبري اعلم ان هذه
الاحاديث اشكل معناها على بعض حتى قال فيها اقوال باطلة وزاد حتى تجاسر ارام ان يضعف بعضها او ادعى فيها دعاوى
باطلة لا غرض في ذكرها وليس في هذه الاحاديث مجمل الله اشكال ولا فيها ضعف بل كلها صحيحة والاصواب فيها النهي
محمول على كراهة التنزيه واما شربه صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم قائماً فليكن الجواز لا اشكال ولا تعارض وهذا الذي ذكره
يتعين المصير اليه واما من زعم نسخاً او غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً وكيف يصار الى النسخ مع امكان الجمع بين الاحاديث
لوثقت التاريخ وان له بذلك فان قيل كيف يكون الشرب قائماً مكروهاً وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم
فالجواب ان فعله اذا كان بياناً للجواز لا يكون مكروهاً بل البيان واجب عليه فكيف يكون مكروهاً وقد ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم عليه وعلى آله وسلم انه توضأ مرة وطاف على بعير من الابل فاشرب على ان الموضوع ثلثاً ثلثاً والحواء ما شيا أكمل وظاهر
هذا غير مختصر انتهى قال الطحاوي في شرح معاني الآثار بعد ما روى احاديث النهي الجواز والى الاشياء اذ اروي حديثان

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثنا قال حدثنا أبو عثمان حدثنا خالد عن بيان عن الشعبي قال لما أكره الشرب قائما لأنه داء فأكراه
 لشعبي في هذا المعنى الذي لا يلهي كان النهي عنه لما يخاف منه الضرر وحديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى أنه
 وسأله الناس عن الشقاق على أمته وأمرهم أن يشربوا فيه صلاحيهم في حديثهم عن أبيهم قالوا لا فقال لا كل متكيا خليس
 ذلك على طريق التخييم منه عليهم أن يأكلوا كذلك ولكن لمعنى في الأصل متكيا أحدثنا ابن أبي عمران حدثنا الشعبي بن أبي
 حدثنا جابر بن عبد الحميد قال قال الشعبي ما أكره الأكل متكيا مخافة أن تضطربوا فخرنا الشعبي بالمعنى الذي ذكره رسول
 صلى الله عليه وسلم وعلى أنه وسأله الأكل متكيا قلنا لك ما روى عنه في الشرب قائما من النهي فما هو لمعنى لا غير ذلك انتقصنا
 نروى الطحاوي بإسناده عن عبد الله بن الزبير بن عمار الحسين بن علي أنهم كانوا يشربون قايما أقول لقد حدثت
 بما نقلنا عنهم اختلافوا في توجيه التطبيق على أقوال أحد هاتين النهي مخصوص بما سوى زهره وفضل الماء وهو مختار
 بعض أصحها أيضا صاحب المنية وصاحب سنن الهدى وصاحب الدر المختار وغيرهم ويخمد شدة خبر شرب النبي
 صلى الله عليه وسلم وعلى أنه وسأله قائما من قر القربة فإنه داخل في ما سألهم أو خبرنا عن عمرنا نأكل ونحن غشي ونشرب و
 نحن قيام فإنه يدل على أنهم كانوا يعتادون ذلك في كثر الأحوال وقائمه أن شرب زهره وقايما محمول على الضرر وقهر وعدم
 رجلا من موضع القعود فالنبي باق على حاله ويخمد شدة أيضا ما مر في يدل على الجواز وإن انعدم من الضرر وقهر وقائمه أنه
 حديث النبي تأسيح كما دل عليه خبر جابر وغيره أن حديث النبي منسوخ ويخمد شدة ما ذكره النووي أنه موقوف على
 علم تقدم أحد هما وآخر الآخر قطعا وأليس فليس وأمسها أن النبي للتنزيه والفعل لبيان الجواز وهو الذي اختاره
 النووي والسيد في حواشي المشاورة والسيوطي في شرح سنن أبي داود وغيرهم وهو مختار أكثر اصحابنا الحنفية حتى إن
 المحلل نقل الإجماع عليه في الفرية وأعرض عليه ابن أمير حاج في الحلية بتحديث ابن عمر ويحدث على حيث أنزل على القاي
 بالكرهية وشكها ما اختاره الطحاوي من أن النهي لكون الشرب قائما يوجب مضرة فهو على هذا إرشادي لأمرهم على الأمر
 شرعي وهذا الوجه الوجه السابقة لكن يخمد شدة حديث من نسي فليستقي فإن أمر الاستقاء يدل على أنه أمر شرعي
 لا إرشادي لأن يقال هذا الأمر أيضا إرشادي خوفا للضرة ويخمد شدة أيضا ما رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال له فقال له قال لا يشرب معك الهرة قال لا قال
 قد شرب معك من هو شر منه الشيطان كذا نقله القسطلاني في الإرشاد الساري ونقله الدمي في حيوة الحيوان
 من رواية أحمد والبرزوق قال رجال لحدثنا من حديث أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أنه وسأله رأى رجلا
 يشرب قائما فقال له فقال له قال لا يشرب معك الهرة قال لا قال فقال له فقال له قال لا يشرب معك الشيطان فإن هذا يدل على أن النهي لغير
 شرع لأمرهم لأن يقال أنه حكاية حال فلا تعم كما تقر في علم الأصول فلا دلالة لأمر كون مطلق الشرب قائما مأمورا
 لشركة الشيطان ثم الدليل على استحباب القيام لشرب فضل الموضوع حديث علي بن أبي حمزة وذكره في حكاية
 ضعيفة منها حديث أن فيه شفاء من سبعين داء أداها البهرل قال الحافظ أنه لا يمكن أن في الحلية قولا لها عبارة
 الخلاصة وغيرها أن المستحب منها هو الشرب فقط سواء كان قائما أو قائما لكن أكثر اصحابنا منهم صاحب المنية و
 سنن الهدى واختارهما مستحبان مستقلان الشرب وكونه قائما وهو الصحيح حديث من غير مرة الحاشي

٢

نبيه

نبيه

نبيه

نبيه

نبيه

ابن يونس المصنف نفسه ولا يصرح قال صاحب الفقيه كان لا يحب ما لا بأس من تركه من غير ما
 اذا كان يطيب قلبه ويحبته من المؤمنين من غير تكليف من الموضوعي حتى وقد ورد في استعانة النبي صلى الله عليه
 بغيره في حبس الماء في الوضوء احاديث منها ما رواه البخاري عن ابن ماجه وابوداود وغيرهم في حديث المغيرة انه صلى عليه
 الماء في بعض سفار وورد على البخاري وسامع وغيره عن اسامة بن مرسول انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم اما في
 به وهو يوضو احدث حديث يورد عن ابن ماجه عن الربيع بنت معن
 قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة فقال استكبر فسكت فغسل وجهه المحدث وورد عن صفوان بن عسال قال
 صحبت علي بن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر في الوضوء وورد عن روح بن عتبة عن ابيه عن جده
 ابيه افرعياشي وكانت امة لرقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كنت وضو رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم وانا فاقامة وهو قاعد وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري قال النووي الاستعانة على ثلاثة اقسام
 احضار الماء وكراهية فيه اصلها قلت لكن الافضل خلافه والثاني مباشر الاضطرار بالغسل وهذا مكره الا الحاجة
 والثالث الصب وفيه وجهان الكراهية والثاني انه خلاص الاول في تنقيح قال ايضا الحديثان اللذان ذكرهما البخاري
 على عدم كراهية الاستعانة بالصب وكذا احضار الماء من باب الاول واما المباشر فلا دلالة عليه فيها واما ما رواه
 ابو جعفر الطبري عن ابن عمر انه كان يقول ما يال من اعانتني على ظهوري اركوع وسجود فحول على الاعانة بالمباشرة
 بدليل ما رواه الطبري ايضا وغيره عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله وقد ورد في المحاكم المستند
 من حديث الربيع انها قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال استكبر فسكت عليه وهذا اصح في
 عدم الكراهية من الحديثين المذكورين في صحيح البخاري لكونه في الحضر لكونه بصيغة الطلب انتهى في البدنية ينبغي
 ان لا يستعان بغير لقوله عليه السلام ان لا تستعين على ظهورك ذكر في المفيد للمريد وتامه قاله لم يرد ياد ريبص على
 الماء لكن قال النووي انه غير صحيح قلت ذكره الماخر في الحاوي بسند اخر فقال روى ان ابا بكر الصديق اذا ان
 يصب الماء على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا لا احب ان يشاركني في وضوء احد واخرجه
 البزار في كتاب الطهارة وابو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصور عن ابي الجنوب قال رأيت عليا يسقي بالماء
 فبادرت ان اسقي له فقال ما يا ابا الجنوب فاني رأيت عمر بن الخطاب يستقي الماء لوضوئه فبادرت ان اسقي له فقال له
 يا علي فاني لا اريد ان يعينني على وضوءي احد قال عثمان بن عفان قال قلت لابن معين النضر بن منصور عن ابي الجنوب فقال
 هو لا حاجة له الحطب وورد عن ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا
 ظهوره الى حد رقبته ابنيهم ضعيف وجاهد في الصحيحين انه عليه السلام استعان باسامة انتهى في حلية المحلل
 شره منية المصل فعليه السلام في مثل هذا المحول على الجواز الذي لا تتجامع الكراهية لان الجرم بعد ما ارتكبه
 المكروه من غيره معارض واقعه في حقه نعم قد يكون الفعل متبعا للجواز لكن بعد قيام الدليل المقضي للكراهية فاذا
 لم يقدم يصح ان يقال بالكرهية ثم يعلم ما خرج من الفعل بانه بيان للجواز ولم يوجد دليل معتبرهنا فيفيد الكراهية وانما اورد
 في حديث ضعيفان عن عمر قال اني لا احب ان يعينني على وضوء احد وورد انه عليه السلام كان لا يكمل ظهوره الى احد وورد
 ايضا ولو ثبت لا يقوى ايضا على معارضة الاحاديث المارة مع احتمال ان المراد انه هو الذي يباشر غسل

أعضاءه وسماها لأن الظاهر له من لسان الوفاة فذكره المصنف أن غسل ذلك جبراً ولا ينقض الوضوء بل هو
الاحتياط بذكره أن يتجنب في جهره بغيره لأجل أنه يكون عطفاً عليه وأما غسله من غير غسله إن لم يتأ
في الوضوء إن كانت حسب الماء أو استقاءه أو وضوءه فلا ذكره أصلاً ولو طلبه وإن كانت الغسل أو الاستقاء
بالحال ولو كان في ذلك حال من الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره ما عدا أن لا يكون الغسل أو
يلبس غسله كما في من الحمار أو كالتفتن من ههنا ما وقع في الميزانية والرد الحمار وغيره من توجيه الفضل إلى
أنه يجوز على الجواز ليس بذلك لا يوجب المذكورة فالقوله السادس والعشرون أن يصل الوضوء بسجدة نافذة إن كان يكون
في وقت مكره وهذا لما جرى الجحاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسأله قال لا يزال
حادثي بأرجل عملي في في الأساس فاني سمعت ذلك علي بن أبي طالب في الحجة قال ما علمت عملاً أرى عندي غير ما
لما ظهر من ورقي في ساعة من ليل ونهار الأصلية بذلك الظهور ما كتب لي أن أصلي وترى مسلم وأبو داود والتمسك
ابن ماجه وابن خزيمة عن عقبة بن مرفع ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصل ركعتين يقبل بوجهه وقلبه عليهما
الأضحية له الحجة وترى أحمد بإسناد حسن عن أبي الدرداء مرفوعاً من توضأ فأحسن الوضوء ثم قلم فصلين ركعتين أو
اربعا يحسن فهن الركوع والنشوع ثم استغفر الله غفرله وأمثال هذا كثيرة مشهورة في كتب الحديث دالة على ندب
التفعل عقيب الوضوء وأدناه ركعتان وقيد الشرنبلان وغيره بما قبل الجحاف أخذنا من سياق ظاهر الأحاديث وذكر
المطيل أو نقلنا عن شرح المشكوة أنه لو صلى عقيب الوضوء فرضة جعلت هذه الفضيلة كما تفصل تحية المسجد برك
السابع والعشرون أن يملأ أناءه ثانياً قال في الغنية ثانياً العبادات أنه إذا هيا به في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاط
يسهل عليه الوضوء إذا أراد بخلافه ما أزال نشاطه ولم يكن هياًة انتفى الأصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة
قالت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يضع له وضوءاً وسواكه فإذا قام من الليل نخل ثم استاك وترى أحمد
عن أبي هريرة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يغتسل الوضوء ويأكله السقاء وأكله لأنه ألتام في العشر
أن يتوضأ للوضوء وقد مر تفصيله غير مرة ههنا كانه كان تحقيقاً لما في المنية وقد كره الإمام في فتح القدير إراداً آخر أيضاً
مما أن يغسل عروقه الأربعين الذي يتوضأ منه ثلاثاً ووجهه أنه يحتمل أن يكون متلوفاً بخمسة فعند أخذ المتوضأ سبعة ^{٣٩} يغسل
النفس إلى اليد فلذلك يستحب غسلها ثم أخذ من خذ ذلك في غسل اليدين عند الاستيقاظ ووجه التثنية أيضاً يعلم هناك
ومنها أن يضم الأبريق على يساره وأن كان أثناء يغتفر منه فنعن يديه ووجهه أن الفضل بيمينه مسنون كما مر تفصيله
فلو وضع ما يغتفر منه عن يساره فإن أخذ الماء بيساره كان مخالفاً للمستون وإن أخذ الماء بيمينه يحتمل التقاطر في الزمان
وفي ذي العروة لما كان أخذ يساره استحي وضعه عن يساره والظاهر أن هذا المثال أمر إرشادي لا شرعي ومنها أن
يضم يده بحالة الغسل على عروقه لعل راسه ووجهه أن يضم اليد على الراس يحتمل تقاطر الماء المستعمل فيه وهو أمر
يحجزه عنه ومنها تعاهد طرفي العينين اللذين يليان الأنف وأيضاً الماء الجهم أو الدليل عليه ما رواه أبو داود وغيره
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمسح الماقيين وأما إدخال الماء إلى أخل العينين فليس
بالزكركونه موصلاً إلى المضرة وقد التزمه بعض الصحابة منهم ابن عمر رضي الله عنهما في قاعة الهفان ومنها الذي لا يخطو
في الشتاء وقد مر وجهه في بحث السنن ومنها أمر اليد على الأضلاع للمسحولة وأصله أنه من فروع إلقاء الغسل

لما لم يكن حاجة الى التشديد فان كان في الوضوء ما لا يوجب على جوارحه من غسل اليدين في السجدة او مسح
تلك الخاتمة وهذا في الوضوء في كل موضع من الموضعين من غسل اليدين في السجدة او مسح تلك الخاتمة
وان شئت زادت التفصيل في هذه المسألة فارجم الى رسالة المحرم الجليل يا علي بن الحسين السلام في الوضوء
والغسل لا يورث الوضوء ولا غسل اليدين على ما نقلوه من غير ما نقلوه بل كما لا بد من بعض في الغسل فانه يورث الوضوء
الغسل من غير ما نقلوه قال ليس في الماء المغسول شيء يوجب مستحلاً أو غير شيء فيه شيء من قول عمر بن الخطاب في سوادة وهو
جهمول وثري بن نعيم في الطب عن عائشة استخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في غسل اليدين في السجدة فقال لا يغسل اليدين
فان يورث الوضوء قال ابو نعيم في سناده خالد بن اسمعيل لا يجزئ به وقال لما رقت من الوضوء واخرجته ابن حبان من طريق
في ابو رهب بن وهب وهو كتاب في الطرق لا يتخلل من كتاب ابو جهمول كذا في الفتاوى الجوزية وفي ميزان الاعتدال للمذاهبي
في حرف السين سوادة بن اسمعيل عن انس جهمول وخبرة كذب في الماء الشمس من رايته علي بن هاشم انهي وسيقاني
زيادة التفصيل في هذه المسألة في شرح بحث المياها ان شاء الله تعالى فانظر في مذهبنا ومذهبنا ان لا يغسل اليدين
انما دون غيره لان الشريعة حذيفة سهلة سمعية ومنها ان يغسل الماء برفق على وجهه ووجهه ظاهره في ابو داود
في حديث حكاه على رضا الوضوء النبوي فاخذت من ماء حفنة من ماء فغسل بها على وجهه وقال الشيخ في المدين في شرح
ظاهره يقتضي طهور وجهه بالماء وقد صرح اصحابنا بان من مندوبات الوضوء ان لا يطهر وجهه بالماء ولكن تأويل
الحديث بان المراد صب الماء على وجهه لا نظفه ولكن في رواية ابن حبان في صحيحه فصل في وجهه ولو لم يصب عليه
استحب ان صب الماء على الوجه بالكلية عوضاً عن ادائه غسل الوجه كذا في مرقاة المفاتيح ومنها ان يكون الماء من خريف
ولعل وجهه استحبابه كونه من باب التواضع والافتقار وتطهير رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله وسلامه واصحابه
في آية الصفح وغيره على ما هو مروي في سنن ابى داود وغيره وذكر الخطيب في تعليقه حديث ان الملائكة تورد بيت
من آية من خريف من المسلمين والله اعلم به وزاد الحافظ في الدر المنثور ان ابا الخضر ايضا منها ان يغسل رجله بيسارة
واصله ما رواه ابن عدي في الكمال عن ابى هريرة مرفوعاً ان ابا الخضر اذا توضأ افاض كواكباً يغسل بها يديه اليدين قال المناوي
في شرح الجامع الصغير لا يورثون حفاة فقد يعلل نحو ابي اوزيل باسفلها قال لا يباشر في الشيطان فكيف تمسحها
ومنها ان يبلها عند ابتداء الوضوء في الشتاء وذكر صاحب المعجم خلف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء ان يبل
اعضائه شبه الدهن فيسبل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء وهو من فروع تحسين الوضوء ودفع
الاحتمال ومنها عدم تغسل اليدين والاصل فيه حديث لا ينفذوا اليد يكر في الوضوء فانها مروج الشيطان وفي سناد
ضعف لكنه يكفي لاثبات الفضيلة لكان في فتح الباري وجعل بعضهم النقص مكرهاً وهو مردود بآية في الصحاح من
النبى صلى الله عليه وسلم على الله وسلامه يديه بعد الغسل على ما ساقى في موضعه وذكر صاحب البحر مشاهير ما تحت
الحاجبين والشارب وهو من فروع الاستحباب ومنها ان لا يتوضأ في المواضع النجسة لان الماء الوضوء حرمه في
جامع المعمرات والاصل فيه ما رواه ابن عدي عن عبد الله بن عمر بن العاص مرفوعاً من توضأ في موضع بول فاصابه
الوسواس فلا يؤمن لان نفسه قال المناوي في التيسير لشرح الجامع الصغير في الايام الشارح الامر بالوضوء لا ينفذ
في محله فان الوضوء في محل البول مكروه وذكر فيه بعض مصلحتها مرفوعاً وهو لا يتوضأ في الكدبة الذي يبولون فيه فان وضوء

المؤمن يورث مع حسنة و هذا الصريح لا يثبت هذا المستحق لكن قال على القاري في رساله الموضوعات و وضعه على بن
عليه و الله اعلم و منها انما القصر بقرينة موضوع الاستيفاء كما في الاشياء و النظر في وضار و منها انما القصر كمال
في شرحه كما لا سار و منها انما شرح على المشط عقيبا لوضوح بحث في شرح الطي بالمشط عقيبا لوضوح و معنى الفقر كذا في شرحه
الاستلام ايضا و هذا الحديث المذكور في الفهرست و سن لا بد لي لكن قال الفاضل عبد النبي في سنن الهدى في مناقحة **المصطلح**
انما المشط الحبة بعد كل وضوء و على ما عليه البور على مشايخ الهند و ما وجدت فيه خبرا و لا افر و ما سمعت بذلك من المحدثين
الحققين ايضا بل قد مر عن عبد الله بن مغفل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه و على آله و سلم على الرجل الاغتيا انتهى منها ان
يكشف الرأس في الوضوء و عليه على الحر من الشرفيين كذا في سنن الهدى و اني لم اطلع على وجهه في هذه و منها ان يجيب المار
في الطست و توضأ فيه حتى يتأخر لا يبادر و باهرقه قبل الاستلام و انما الفرجوس كذا في سنن الهدى ايضا و منها ما فيه ايضا ان
يدخل الاوصم في الفرج عند المنعصة و ليس و هو من الداخل و هو ايضا من فروج الاسباع و التحسين و منها ما في التام و الثانية
ان يحفظ التوضي عنه و لسانه من الكذب و الغيبة و النعمة و اللطم و الحرامات فكل جاء في الحديث ان من يتقن الوضوء استغنى
و منها ما في رجا المختار ينبغي ان يزداد في المندوبات ان لا يظهر من ماله او راب من روض مغضوب عليه كذا في رجا و قد نقل المشافهة
على كراهة التطهير منها بل نص المختار على المنع و ظاهره انه لا يصح عندهم و مراعاة الخلاف عندنا مطلوبة انتهى و منها
ثالث سمع الراي بآمر واحد كما مر هذه سنون ادبائها ما اتفق عليه و منها ما اختلف فيه و جمعها من خواص هذا الكتاب
و قد اوصى بالمحسنة في خزانة الاسرار و النيف و ستين لكنه ادخل فيها كثيرا مما يتعلق بالاستيفاء و لو كانت فعلت كذلك
لوصل العدد الى مائة بل اكثر و قد مر بعض المندوبات في مواضع متفرقة في المباحث السابقة فذكر ذلك و كان في بعض
المباحث المتعال و منه اللطف و النوال و التمام في نهيات الوضوء و هي ما تكره في الوضوء كراهة تحريم او تنزيه ذكر صاحب المنية و ان
منها ان ينحدر في يلقى الخامة و يلقى الخاط في الماء لان الخاط و الخامة يستقد روي و الى منع الانقطاع بالماء الذي انفق فيه
و ربما يكون سببا للطن و الطعن كالتغوط في الماء كمن التي يتقنع الناس بها نحو الطريق و تحت الشجر و المجلد و التي يجلس في
ظلمتها و منها ان يتعدى في الزيادة على القدر المسنون في علاج الغسلات و لا في نقصان فيغضض ردة و منها ان يسجد اعضدا
بالخرفة التي سجد بها موضع الاستيفاء و منها ان يضرب وجهه بالماء عند الغسل و منها ان ينحدر في الماء و منها ان يغضض كذا
ولا عينيه فيغضض شديدا حتى لو بقيت على شفته لمعة لم يحز الوضوء و منها ان يتخط باليمين و منها ان يثقل استيفاء بيمين
و ذكر الشرب الذي من لم يكرهها كاسراف و التقدير و كراهة الناس و لا منعنا في تغير و قد مر تفصيل كذا في ذلك و ذكر القبة
ابو الميث في خزانته منها الاستئذان باليسار و ذكر الكرم و في الوجيز منها ان يخص لنفسه انما يتوضأ به دون غيره كما
يكراه ان يعين لنفسه موضعا في المسجد و في البحر عن البدائع بكرة التوضي في المسجد عدلا في حنفية و ان يوسف قال يحمل
لا بأس به لان الماء المستعمل عند طاهر اما عند ابن يوسف فلا نية يقول بخاسته و كذا في روي عن ابن حنيفة و اما على
طهارة عنه فلا نية مستند في سبعا فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيه عن الخاط و البلغم انتهى **قلت** يؤيد قول
محمدا اخبره مسلم في باب الوضوء و ما مست لمار عن عبد الله بن ابراهيم بن قاز انه وجد ابا هريرة يتوضأ على المسجد
فقال انما اتوضأ من افراق اقطا كثر الحديث قال النووي في شرحه فيه دليل على جواز الوضوء في المسجد و قد نقل
ابن المنذر لجامع العلماء على جواز ما لو بدا حلا انتهى و ذكر في الدار المختار منها ان يتوضأ بغسل ماء المرأة لو لم يلمس

مواقف

في الحديث ويستطوع على تفصيله ان شاء الله تعالى وقد اشرع على منعة مؤكدة من الحسن التي اسلفها علم كرمه وحرمة
 عند الاعتناء بما ذكره **فكم قيل** قد اقتصرت الفقه على ذكر الغرض والسن والاداء وما ذكره هات في الرخصة
 فاقادوان لا واجب في الوضوء وقد صرح به كثير منهم وقبحوا به لانه لو كان الوضوء ايضا مشتملا على واجب لا رومساوا
 للاصل في الصلوة ومساواة الغرض بالاصل باطلا وردة فابن الهمام وغيره بان لزوم المساواة في هذا غير شذوثة بل انه
 يمكن الغرض في القول بان واجب الوضوء اذن من وجب الصلوة وتبين من حكايا الاجماع في ذلك وقوم مرد بان الهمام
 ذهب الى وجوب التسمية في بدء الوضوء فاين الاجماع فان قالوا نحن زيد اجماع المجتهدين وابن الهمام متأخر عنهم
 قلنا لهم قد حكموا بحقيقة بقرينة مسيرهم الراس والشافعي سيما لان زوما لك بالاستيعاب وحكموا بفصل الغرض
 رجا الفهم وقد اوردوا به الغرضية المصلحة التي يكفر بها هذا ما لم يزلوا يكفرون به فكل منهم خصمه وادى شناعة اشتم من
 هذا فلم يردوا به الا القضية العملية وهذا هو الواجب الاصطلاحي فهو ان لم يصحوا بوجود الواجب صراحة لكنهم
 قالوا به فابن الاجماع وان شئت زيادة في ترديد هذه القاعدة فاربع الى رسالتك احكام القنطرة في احكام البسطة
 هذا آخر البحث في كفاية الوضوء **قال** ونافضة التلاوة اوله وان نذكر نبلا من الاخبار الواردة في انقضاء الوضوء بما
 خرج من احد السبيلين لثبوت الكلام في ما يتعلق بشرح الكراهة فاعلم انه روى ابو داود عن عبد الله بن زيد بن
 شبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجلس في الصلوة حتى يحتمل اليه فقال لا يفتل حتى يسمع صوتا ويجد ريحا
 وروى عن ابن هرة مرفوعا اذا كان احدكم في الصلوة فوجد حركة في دبره احركها وان لم يحدث فاشكل فلا ينصرف حتى
 يسمع صوتا ويجد ريحا وروى عن علي بن طلح مرفوعا اذا ناسا احدكم في الصلوة فليتنصرف فليتبوأ بعد الصلوة
 وروى عن علي بن ابي طالب قال كنت رجلا ماء فغسلت حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه
 وعلى وآله وسلم وذكره فقال لا تفعل اذا رأيت الذي فاعسل في كرك وتوضأ وضوءا للصلوة فاذا قضيت الماء فاعسل
 وفي رواية له عن المقداد بن علي بن ابي طالب لم أر من يسأل رسول الله صلى الله عليه وعلى وآله وسلم عن الرجل اذا دنا
 من اهله فخرج منه المذي ما ذا عليه فان عندى ابنته وانا استحي ان اسأله فسألت رسول الله صلى الله عليه وعلى وآله
 وسلم عن ذلك فقال اذا وجد احدكم ذلك فليتنصفر وجهه وليغسل وضوءا للصلوة **فان** ذكرنا في كتابه
 الارشاد التطريف في فضل ذكر الله وتلاوة القرآن العزيز ناقلا عن الاستاذ ابي القاسم القشيري ان الحياء على اقسام
 حياء جنائية كآدم عليه السلام اذ قيل له افرمنا قال بل حياء منك وحياء التقصير كحياء الملائكة يقولون ما عيانك
 حق عبادك وحياء الاجلال كاسرافيل تسربل بمحناه حياء من الله وحياء الكرم كالنبي صلى الله عليه وسلم كان يستحي
 من امته ان يقولوا خرجوا فقال الله ولا مستأنسين لمحدث وحياء خشية فعمل به حين سأل المقداد حتى سأل رسول الله
 صلى الله عليه وعلى وآله وسلم عن حكم المذي لمكان فاطمة وحياء الاستحفاء كوسى قال انه لتعرض لي الحاجة من الدنيا
 فاستحي ان اسألك يا رب فقال له سلمني حتى تلحم عجمتك وعلقت شانتك وحياء هو حياء الرب حين يستتر على العبد
 يوم القيامة انتهى وروى عن عبد الله بن سعدة ان ابا بكره قال سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى وآله وسلم حياء
 انفسل عن شأنا يكون بعد الماء فقال ذلك المذي يوحى فيل يمدى فينفسل من ذلك فوحى وان شئت وتوضأ وضوءا

الصلاة وروى عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الاستحاضة قال صلى الله عليه وسلم
 أيام أقرأها كنت تغسل وتصل وضوء عند كل صلاة وروى في قصة فاطمة بنت أبي حبيش وكان يستحب أن النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لها ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة وصل وروى الترمذي وقال حسن صحيح عن
 أبي هريرة مرفوعاً لا وضوء إلا من صوت أو يجر وروى عنه مرة أخرى أن كان أحدكم في المسجد فوجد بجانبه الينب
 فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد يجر وروى عنه مرفوعاً أن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وروى
 عن سهل بن حفص قال كنت ألقى من المذنب شدة فكنت أكثر منه الغسل قال كنت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وعلى
 آله وسلم وسأله عنه فقال لا يخرج بك من ذلك الوضوء وروى عن علي قال سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى
 آله وسلم عن المذنب فقال من المذنب الوضوء ومن المذنب الغسل وروى عن عدي بن ثابت وعن فاطمة بنت أبي حبيش مرفوعاً
 وروى النسائي عن عبد الله بن زيد نحوه ما وروى في كتابه في كتابه ما ذكره عن ابن عمر مرفوعاً لا ينقض الوضوء إلا
 ما يخرج من قبل أو ذنب وروى عن ابن عباس مرفوعاً الوضوء ما خرج وليس ما دخل قال في فتح القدير ضعفت بشعبة مولى
 ابن عباس وقال في الكمال بل بالفضل بن المختار وقال سعيد بن منصور ما يحفظ هذا من قول ابن عباس وقال البيهقي
 وروى عن علي بن عيسى وروى النسائي وابن ماجه والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد والطبراني وغيرهم عن
 صفوان بن عسال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يأمرنا إذا كنا سفلان أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها
 إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار عن سليمان بن ببيعة الباهلي أنه تزوج امرأة
 من بني عقيل فكان يأتيها فيلادعها فقال عن ذلك عمر بن الخطاب فقال إذا وجدت الماء فامسح فركك وانثنيك
 وتوضأ وضوءك للصلاة وروى عن ابن عباس قال ما الذي والودي فإنه يغسل ذكره ويتوضأ وأما النبي فليغسل
 وروى ابن ماجه عن محمد بن عمرو بن عطاء قال رأيت السائب بن زيد يشتم ثوبه فقلت مژذ الشق قال ان سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول لا وضوء إلا من ريم أو ساء فهداه أحاديث قد دلت على وجوب الوضوء أربع من أحد
 لسبيلين الدبر والذكر والبول والغائط والمذي والودي والاستحاضة والريح ونظائرها كثيرة شهيرة في كتب
 الحديث ومن الأدلة على المقصود قوله تعالى في الآية التي تلونها في مبدء محث الوضوء أوجاء أحد من العلماء
 فإن الغائط هو المطر من الأرض يقصد الحاجة واجمعوا على أنه ليس نفس الجعي ناقضاً بل هو كناية عما يلزم من الخارج
 وإذا زعموا كونه في لزمه فحملة على أعم اللوازم وهو الخارج النجس ولو كان في شرع مجمع البحوث وقال ابن الهيثم في
 فتح القدير إن الخارج النجس ليس من لوازم الجعي مطلقاً فإنه لا يقصد قط مجرد الريح فضلاً عن جرس البرق ونحوه قالوا ولو
 في ما يحمله ويستدل على الريح بالاجماع وغيره ولا يخرج ته إذا انتقش هذا على حصة خاطر كذا قال إذا تعلموا أنهم جعلوا
 ما يخرج من السبيلين من النواقض واعترض عليه بوجه أحد هان أن يحدث موجب للوضوء فكيف يكون ناقضاً له
 واجيب عنه بأنه ناقض لما كان وموجب لما سيكون فلا ضير في البناء وثانيتها أنهم مرفوعاً أن ما يخرج من أحد
 سبيل الميت بعد غسله من النجاسة لا يهدم في غسله ووضوئه بل يغسل موضعه ولا يدع غسله ووضوئه واجيب
 عنه بأن المراد من سبيل النجس بناء على أفراد أحكام الميت بالذكور في آبائهم مستثنى وثالثية أنه لا يشترط في انتقاض
 الوضوء الخروج من كل السبيلين بل يكفي فيه الخروج من واحد منهما أو واجب عتبان المراد بالسبيلين أحدهما

ما يخرج من السبيلين

من هذه أصناف العتق بهذا اللفظ وقيل عبارات مخرجة من ذلك المصنف موافقة لمادة ما جرى به عليه السبيل
 مثل عن الحديث فقال ما يخرج من السبيلين كذا قيل لكنه حديث لا يوجد بهذا اللفظ وأن ذكر صاحب الهداية كونه عليا
 شرعا كما لا يولى أن يذكر حديث الأماخر من قبل أو يذكرها من وراء إية الدار فقلنا لا يقال كلمة بأكثر من ما عني وهو
 عن إيراد لفظ كل وأما اختياره فلا يرد في الناقض ودون أن يقول والنواقض كما قدم في كلامه البعض اختلاس سبيل الاختصاص وكفا
 بقرينة المآل وأما اختيار لفظ السبيلين لم يصح بالذم والذكر والقبل سلوكا على سبيل التكديف وهي البنية من التصريح لا يسب
 في المآل إذا كان التصريح شئ منكر فإن قلت فلم صرح النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالقبل والذم ولم يسلك سبيل لكنا
 قلت لأنه في مقام التعديل وهو كما حققه أنما يكون في التصريح لا يقع اشتباها في ظاهر كلامه المصنف ككلامه صاحب الهداية
 وصاحب الفقه النافع وغيرهما يدل على أن الناقض هو عين الخارج واختارهم من شراح الهداية منهم صاحب الزم
 أن الناقض هو خوجه لافسه وآليه ما لا ينسفي حيث قال في المستصفى لا بد بخرج ما خرج كان ما خرج ليس بمعنى فلا يكون
 علة لانتقاض لأن العلة عبارة عن معنى يحمل بالمثل كمن اختار انتهى وتلقيه حملان هما بقوله الظاهر أن الناقض هو الجنس
 الخارج لا خوجه الخارج للجنس عن كونه مؤثرا للنقض ثم إن الضد هو المؤثر في رفع ضده وصفة الخاصة الرافعة للطهارة
 لأنها قائمة بالخارج وغاية المخرج أن يكون علة تحقق صفة شرعية اعنى الخاصة فانها صفة شرعية وذلك لا ينافي
 إذ بعد تحققها عن علمها أي المؤثر في النقص فم هو ظاهر الحديث ما المحدث قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما يوجب
 صرفه عن ظاهره فالناقص الخارج الجنس المخرج شرط لعمل العلة وعلة لها نفس الازالة علة تحقق الوصف لكن هو الناقض
 لا يحصل لاحل الطهارة فاضافة النقص إلى المخرج إضافة إلى علة العلة انتهى كلامه وقية خدشات الأولي أن كلمات
 أصوليين قد اطبقت على أن العلة الشرعية كلها من قبيل المعاني لا من قبيل الأعيان بدليل أنه قال صاحب المحاسن
 النار والتفجيرانه ليس من صفة العلة الحقيقية أي العلة النامة تقدمها على المحكول الواجب فمهما كان الاستطاعة مع
 الفعل وذكر صاحب الدار إرخالا للبعض في العلة الشرعية فانه يقول إن تأثير العلة الشرعية بعد وجودها فيثبت الحكمية
 ضرورية ويفرق بينها وبين الاستطاعة بأنها لبقاء لهما كونهما عرضا للعلة الشرعية بقاء لكونهما في حكم الجواهر بدليل
 اختيار البنية ولا جادة بعد ازمنة قلنا الأصل وفاقا لشرع والعقل ولا فم اعراض كالعمل العقلي وبقاءها ممنوعة فالحكم بعد
 وجبها حتى بلا سبب ما لا يعرف والفنيز على الحكم لا على العقد وهكذا ذكره صاحب الكشف والتبيين والتلويع وغيرهم
 من المعلوم أن عين الخارج الجنس من قبيل الأعيان فكيف يكون علة للنقض بل علة له هو خوجه فأن قلت قد نصوا على
 أن سبب الحج هو البيت وسبب صدقة الفطر هو الراس وسبب لزكوة النصاب وهذه أعيان قلت قد تسامحوا في ذلك
 رادوا وشرع البيت وشكر الراس وملك النصاب وقد صرح بخوض ذلك في التلويع وغيرها والثانية أناسلنا أن
 الضد هو المؤثر في رفع الضد لكنه لا يضر فإن الضد هو الخاصة المحكية وهو خرج تلك العين لا عينها فانها قبله غير
 حسنة وبعدة هي بغاسة حقيقية لا حكمية والكلام ههنا في الحكمية ثم أنه في حيز المنع فإن المؤثر في رفع الضد هو وجوب
 الضد لا عين الضد ووجوده هو خوجه الثالثة أن قولنا المخرج مخرج للجنس عن كونه مؤثرا غير صحيح لأنه لم يكن نجسا
 إلى المخرج حكم الربابة أناسلنا أن المحدث يدل على كون عين الجنس ناقضا لجواز أن يكون ما مصدرية

كالدودة والريح الخاضعة من العقل والبدن

بما كان جميع التواضع كيف لا وقد ورد في الأمر الوضوء المستحاضة وهو من معتادهم أنه إذا وجب الوضوء بالمعتاد
 الذي يجهل به البدوي هو حيوة لا غير الطريق الأول ومنها ما يرى مالكا في المواطن عن يحيى بن سعيد عن سعد بن
 المسيب أن يوسف بن يعقوب قال إن لأجد البطل وإذا أصل فأنصرف فقال له سعيد لو سأل على الخدي ما
 انصرف حتى أقضى صلاتي هذا يدل على أن سلسل المذنب لا ينقض الوضوء وأجاب عنه أصحابنا بأنه يجوز على حاله
 المشافه والأشهر دود وبعوض الأحاديث وبدلالة نصوص الاستحاضة وقال لعين في البناءة للجهم حديث علي بن النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال في المذي يغسل ذكره ويتوضأ عن ابن مسعود وابن عباس أنهما قال في الودى الوضوء
 رواه الديلمي في المذي والودى غير معتادين وود وجبهما الوضوء انتهى **قول** هذا عجيب جلد فلان جعل المذي في الود
 غير معتادين مما لم يقل به أحد وكيف يقول له قائل وجودها غير كاد في مواضعها ولعله فهو أن المعتاد ما يوجد في كل يوم
 بالبول والبراز وهو فهم غير مطابق للعقل والنقل مع أن ما كنا أيضا قائل بنقض الوضوء من المذي والودى فلا يصح التشا
 حجة عليه **قول** كالدودة بضم الدال المضملة تجمعه دود وجمع الجهم ديدان ويقال أدا الطعام يلا دوا دود وذا ذاق
 فيا السوس ولكل دأنواع متناه دود البقر الذي يخرج منه الأبرسيم والدود الأخضر الذي يوجد في شجرة الصنوبر وقصتها ما كتبه
 جوف الإنسان ترى ابن عدي بسند فيه عصمة بن محمد بن فضالة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال كلوا
 تمر على الريق فإنه يقل البدن وكذلك في حيوة الحيوان للمد ميري والدودة الخاضعة من البدن لا يخلو ما أن تكون من
 أحد السليبين أو من غيرهما فإن كان الثاني فلا ينقض سواء خرجت من الفم أو الأذن أو الأنف أو من جراحة وإن كان الأول
 أن كانت خارجة من البدن تنقض وإن كانت خارجة من قبل المرأة ففيه اختلاف للمشائخ فالذين قالوا بنقض الريح الخاضعة
 من القبل قالوا بنقضها ومن لم يقل به لم يقل به والخارجة من الذكر ناقضة لذ في الذخيرة والخصاصة في التاخرية والذخيرة إذا
 رجت من قبل المرأة فعلى الأقل ما ذكرنا في القدر وروى أنها يوجب الوضوء فإن خرجت من البدن أوجب الوضوء وإن
 رجت من الحليل على عن الشيخ ظهير الدين المزياني أنه ينقض وكان يحمله إلى فتاوى خوارجهم والعرق الذي يقال له بالفتا
 به لو خرج عن عضو إنسان لا ينقض الوضوء انتهى في الخاتمة تنقض الدودة الخاضعة من البدن والذكر الفرج انتهى في
 عن السراج هذا الإجماع فتاوى التبيين من أن الدودة الخاضعة من فرجها على الخلاف ففيه نظر وعلى البدن أن يكون
 الدودة ناقضة أنها نجسة لتولد لها من النجاسة وذكر الأسبغاني في طريقتين أحدهما ما ذكرنا قائلين أن الناقض
 ما عليها واختار الزيلعي انتهى **قول** فيه نظر ستعلم عليه **قوله** والريح الخاضعة الخاتمة أصح ما علم أن الريح الخاضعة
 من البدن ناقضة واختلفوا في الخاضعة من الذكر وقبل المرأة قروى القدر وروى عن محمد أنه يوجب الوضوء وبه أخذ بعض
 المشائخ وقال أبو الحسن لا وضوء فيها إلا أن تكون المرأة مفضضة فيستحب لها الوضوء وكان الشيخ أبو حفص الثبري يقول إذا
 كانت المرأة مفضضة يجب عليها الوضوء وإن لم تكن مفضضة لا يجب وهكذا ذكر هشام في نوادره عن محمد ومن المشائخ من
 قال في المفضضة إذا كان الريح منتن يجب الوضوء وما لا فلا كذا في الذخيرة وبه علمت أن الاختلاف في الريح الخاضعة منها
 على قولين الأول أنه يوجب الوضوء ودليله عموم ما ورد في الحديث أن المحدث ما خرج من أحد السليبين فإن العبرة لعموم
 اللفظ لا لخصوص السبب وبه قال الشافعي كذا في البناءة والثاني أنه لا يوجب وإليه مال صاحب الهداية وعلى بأنها

في اختلاف المشايخ

كانت من محل الجحاسة وهو من محل ان عين الرجل ليست نجسة ثم ووجه على محل الجحاسة وهذا لا يقتضي قول
من قال من المشايخ بنجس عين الرجل كما ستطلع عليه الاول في التعليل ما ذكره من ان الجحاسة لا نجس بل من غير ذلك خارج لكن هذا ايضا
قاصر فانه لا يقتضي في ما اذا اوجد النتن ان عينها نجست من القبل والذكر فان هناك لاشك في خروج شيء وتبين اختلاف هذا
القول في قاضي خان في فتاواه وصاحب الجوهرة النيرة وقال هو الصحيح وصاحب المذنبه ونقل عن المحيط الصحيح وصاحب البحر
وقال هو الصحيح وصاحب النعم قال ناقلا عن مسكين هو الاجم وصاحب مرافق الفاضل وقال هو الاجم لانه اختار الاجم لا يجر وان
كان رجا فلا نجاسة فيه ويرى الدبر ناقضة لورثها بالنجاسة وصاحب التنوير وصاحب الدر المختار وغيرهم من المتأخرين
وكيف لا يفتي عليك ان الموافق للمحدث هو القول الاول فليكن هو المعلوم والآقول في المفضاة خمسة وهي التي اختلطت بسببها
القبل والدبر وقيل مسلك البول والحيض أحدها استحباب الوضوء واختاره صاحب السراجية وصاحب الهداية وقوله
باحتمال ان يكون من الدبر وقاضيه عليه بان الاحتياط في باب العبادات واجب فينبغي ان يكون واجبا واجب عنه يات
الاحتياط بما يجب عدمه ليكن العمل بالأصل لا يرى انه اذا اخرج عدل بنجاسة الماء آخر بطهارته يتوضأ ولا يجب الاحتياط
لان الأصل في الماء هو الطهارة فيعمل به عند التعارض وهما العمل بالأصل ممكن لان الطهارة كانت ثابتة بيقين كذا قال
الشيخ في روى في حواشئ الهداية وثانيه وجوب الوضوء واخرج عليه بما ألتقا واجيب عنه بان الغالب في الرمي كونها من الدبر
بل لان نسبة كونها من القبل به فيفيد غلبة ظن تقرب من اليقين وله حكم اليقين لاسيما في موضع الاحتياط فمن هذه
لحجة ترجح الوجوب كذا في فتح القدير وثالثها الوجوب عند النتن وعدمه عند عدمه ووجهه ان النتن يحقق كون الرمي
من الدبر وثابها ما حكاه قاضيان انه سهل من عنده فقال ان كان يوجد ريم ذلك فهو حدث وثامسها ما حكاه ايضا
انه ان كان مسموعا او منتننا فهو حدث والافلا قوله وفيه اختلاف المشايخ قال الفاضل في حاشي علي في ذخيرة العقبى قول
الصحيح ان يرجع فيه الى الرمي باعتبار المذكور لان فيها خلافا سواء خرجت من قبل المرأة او احليل الرجل حتى قال بعضهم
ان الرمي الحارجة منها غير ناقضة لعدم نجاستها لانها غير منبعثة عن موضعها وعليه عامتهم كما هو مختار لصاحب الهداية
واصح الروايتين عن الامام الاعظم صرح به في الغاية وعبارتها الشارح تنبى عن رجحان كونها ناقضة كما ترى وهذا مختار محمد
لذا فهم من الغاية ولا يخفى ان يرجع الى لفظ انغير في قوله او غير معتاد لان الدودة داخلة فيه ولا خلاف في كونها ناقضة
لان المراد بها ههنا دودة الدبر لا الكلام في ما اخرج من السيلين وتسمي التصريح باختلاف المشايخ في دودة قبل المرأة
فالظاهر ان يحمل هذا الاختلاف على الرمي لثلاث ليزم التكرار وايضا يلزم ان يكون دودة الاحليل مختلفا فيه وتيسر
الشارح بنفي ذلك بقوله من الاحليل لا وقع في بعض النسخ الدبر موضع الذكر وضمير فيه الخ للقبل فقط ولا يخفى انه سبى
محض انتهى كلامه اقول الاحتمالات المستقيمة في مرجع الضمير ثلثة والممكنة ثمانية وتفصيله ان ضمير فيه امان يرجع الى
في قول الوضوء معتاد أو ال الدودة فقط أو ال الرمي الحارجة من القبل فقط أو ال الحارجة من الذكر فقط أو ال كل واحد من
الريحين أو ال كل واحد من الدودة والريخ الأول أو ال كل واحد من الدودة والريخ الثانية أو ال كل واحد من الدودة
والريحين فهذه احتمالات ثمانية فالثاني والثالث والرابع والسادس والسابع منها ما ياباه العقل المسلمون وآلوا وهي
الاول والنجاس والناقص والثامن صحيحة أما على الاول فيكون المعنى ان في غير المعتاد اختلاف مشايخ المخنفه وذلك لانهم

ومن غيره وهو الذي لا يرى ان يمكن الاحتياط في النقض لكن فيه احتياط آخر هو ما ذكر في الكفاية والنداية وغيرهما من
 شيوخهم في البول في الدم لا ينفق الا ان الدم عتيقها نجس او يتنجس من غير ما علم من موضع البول كسواء وقرها بخلافه نظر في ما هو صحيح
 وطريقه اول مبتلة فمن قال ان عتيقها نجس قال يتنجس السراويل ومن قال بان عتيقها ليست نجسة لم يقل بانها المولود في
 النجاسة ثم مرت على ثوب مبتل فانها لا نجسة وذكر صاحب المصنف وغيره ان الصبي مهران عتيقها ليست نجسة وهو قول العامة
 ونقل عن الحلواني انه كان لا يسلل سراويله فهو ريم منه ويؤيد ما هو الصحيح ما خرج ابن عساكر عن جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من استنجى من البول فليس متأورا هذه السيرة في الجماع الصغرى والعزى في شرحه السراج المستبين
 اسناده ضعيف ومعناه ليس من العاملين بطريقتنا الاخذين بسندنا لا يستنجى من البول مكروه وان كان دبره وطريقته
 قتل في هذه اللقمة فان اكثرنا نظرين قد دلهوا عن الحق في المار من الله التوفيق وبالله التوفيق **فروع مهمة**
 الجنب اذا خرج منه ماء يشبه البول فان كان قادرا على مسكه ان شاء مسكه وان شاء ارسله فهو بول ينقض الوضوء
 وان كان لا يقدر على مسكه لا ينقض ما لم يسل وان اثنى الخنثى انه رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الفرج واذا تبين
 انه امرأة فالفرج الآخر بمنزلة الفرج لا ينقض الوضوء ما يخرج منه وما لم يسل ولو كان كذلك لرجل راسا واحدا
 يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على
 ينقض الوضوء وان لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسل واذا دخل في احليله قطنة وغيرها فخرجت او خرجها فنقض
 الوضوء ولو كان طريقه خارجا لا ينقض وان اقطر في احليله دها ثمر عاد لا وضوء عليه بخلاف ما لو احتقن بدهن فعد
 ولو ادخل في دبره شيئا وطرف منه خارج فخرجه لا وضوء عليه قالوا وتأويله اذ لم يكن عليه بلة اما اذا كانت نقض
 الوضوء ولو احتشمت المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج الخارج بمنزلة الابيض
 يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من الفرج الداخل فابتل ما كان في الخارج ينتقض الوضوء واذا خلع
 الرجل خروج البول فاحتش على احليله بقطنة ولو كان يخرج البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة
 وان ابتل الطريق الداخل فذلك لا يبطل الطاهر منه وخروج البول لا عن شهوة بان يسقط من مكان مرتفع وما تشبه
 ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والحصاة التي يخرج من القبل والدر والذكر حدث هذا كله من فتاوى
 قاضيهما وفي الخلاصة اذا خرج البول من ذكره ولم يسيل تنقض طهارته وكذا المذوى والودى ولو ظهر على راس الفرج
 ولم يسيل لا ينقض وان رعت فنزل الدم الى قصبة افقه انتقض وضوءه والبول اذا نزل الى قصبة الذكر لا ينقض
 فان كان اقلفت فخرج البول الى قلبتها انتقض وضوءه وكذلك المنى اذا خرج الى القلفة ولم يخرج من المجلد يجزى الغسل
 وكذلك المرأة اذا نزل لها البول الى داخل فرجها الخارج لم يخرج الى الظاهر ينتقض طهارته انتهى وذكر في التاتارخا
 عن الحجة ان من توضأ ورأى الببل سائلا من ذكره ينتقض وضوءه فان كان الشيطان يري ذلك كثيرا ولا يتيقن
 انه بول او ماء او يوسوس في خروج ريم منه مضى في صلاته ولا يلتفت اليه قال شمس لاية الحلواني وتأويل هذا في
 الذي يرى الببل على طرف ذكره وقال استنجى بالماء فيحتل ان يكون من ببل الغسل وان علم انه خرج من داخل الاحليل فهو حدث
 ومن اصحابنا من قال وان علم انه خرج من ذكره لا ينقض ما لم يستيقن انه بول وذكر في بعض الروايات ان المستنجي
 اذا دخل الماء في ذكره فخرج ريم ينتقض وضوءه فيحتمل ان يكون هذا من ماء الاستنجاء قال شيخ الاسلام والحيلة في

منها ومن
 من غير ما علم
 من موضع البول
 كسواء وقرها
 بخلافه نظر
 في ما هو صحيح
 وطريقه اول
 مبتلة فمن قال
 ان عتيقها نجس
 قال يتنجس
 السراويل ومن
 قال بان عتيقها
 ليست نجسة لم
 يقل بانها
 المولود في
 النجاسة ثم
 مرت على ثوب
 مبتل فانها
 لا نجسة
 وذكر صاحب
 المصنف وغيره
 ان الصبي
 مهران عتيقها
 ليست نجسة
 وهو قول
 العامة
 ونقل عن
 الحلواني
 انه كان لا
 يسلل سراويله
 فهو ريم منه
 ويؤيد ما هو
 الصحيح ما
 خرج ابن
 عساكر عن
 جابر قال
 قال رسول
 الله صلى
 الله عليه
 وسلم من
 استنجى من
 البول فليس
 متأورا
 هذه السيرة
 في الجماع
 الصغرى
 والعزى في
 شرحه
 السراج
 المستبين
 اسناده
 ضعيف
 ومعناه
 ليس من
 العاملين
 بطريقتنا
 الاخذين
 بسندنا
 لا
 يستنجى
 من البول
 مكروه
 وان كان
 دبره
 وطريقته
 قتل في
 هذه
 اللقمة
 فان اكثرنا
 نظرين
 قد دلهوا
 عن الحق
 في المار
 من الله
 التوفيق
 وبالله
 التوفيق
**فروع
 مهمة**
 الجنب اذا
 خرج منه
 ماء يشبه
 البول فان
 كان قادرا
 على مسكه
 ان شاء
 مسكه وان
 شاء ارسله
 فهو بول
 ينقض
 الوضوء
 وان كان
 لا يقدر
 على مسكه
 لا ينقض
 ما لم يسل
 وان اثنى
 الخنثى انه
 رجل فالفرج
 الآخر منه
 بمنزلة
 الفرج
 واذا تبين
 انه امرأة
 فالفرج
 الآخر
 بمنزلة
 الفرج
 لا ينقض
 الوضوء
 ما يخرج
 منه وما لم
 يسل ولو
 كان
 كذلك
 لرجل
 راسا
 واحدا
 يخرج
 منه ما
 يسيل في
 مجرى
 البول
 والثاني
 يخرج منه
 ما لا يسيل
 في مجرى
 البول
 فالاول
 بمنزلة
 الاحليل
 اذا ظهر
 البول على
 ينقض
 الوضوء
 وان لم
 يسيل ولا
 يتوضأ في
 الثاني ما
 لم يسل
 واذا دخل
 في احليله
 قطنة
 وغيرها
 فخرجت
 او خرجها
 فنقض
 الوضوء
 ولو كان
 طريقه
 خارجا لا
 ينقض
 وان اقطر
 في احليله
 دها ثمر
 عاد لا
 وضوء
 عليه
 بخلاف
 ما لو
 احتقن
 بدهن
 فعد
 ولو ادخل
 في دبره
 شيئا
 وطرف
 منه
 خارج
 فخرجه
 لا وضوء
 عليه
 قالوا
 وتأويله
 اذ لم
 يكن
 عليه
 بلة
 اما اذا
 كانت
 نقض
 الوضوء
 ولو
 احتشمت
 المرأة
 في
 الفرج
 الخارج
 فابتل
 الجانب
 الداخل
 بطلت
 طهارتها
 لان
 الفرج
 الخارج
 بمنزلة
 الابيض
 يعتبر
 الخروج
 من
 الفرج
 الداخل
 فاذا
 خرج
 البول
 من
 الفرج
 الداخل
 فابتل
 ما كان
 في
 الخارج
 ينتقض
 الوضوء
 واذا
 خلع
 الرجل
 خروج
 البول
 فاحتش
 على
 احليله
 بقطنة
 ولو كان
 يخرج
 البول
 فلا بأس
 به ولا
 ينتقض
 وضوءه
 حتى
 يظهر
 البول
 على
 القطنة
 وان ابتل
 الطريق
 الداخل
 فذلك
 لا يبطل
 الطاهر
 منه
 وخروج
 البول
 لا عن
 شهوة
 بان
 يسقط
 من
 مكان
 مرتفع
 وما
 تشبه
 ذلك
 لا يوجب
 الغسل
 وينقض
 الوضوء
 والحصاة
 التي
 يخرج
 من
 القبل
 والدر
 والذكر
 حدث
 هذا
 كله
 من
 فتاوى
 قاضيهما
 وفي
 الخلاصة
 اذا
 خرج
 البول
 من
 ذكره
 ولم
 يسيل
 تنقض
 طهارته
 وكذا
 المذوى
 والودى
 ولو
 ظهر
 على
 راس
 الفرج
 ولم
 يسيل
 لا ينقض
 وان رعت
 فنزل
 الدم
 الى
 قصبة
 افقه
 انتقض
 وضوءه
 والبول
 اذا
 نزل
 الى
 قصبة
 الذكر
 لا ينقض
 فان كان
 اقلفت
 فخرج
 البول
 الى
 قلبتها
 انتقض
 وضوءه
 وكذلك
 المنى
 اذا
 خرج
 الى
 القلفة
 ولم
 يخرج
 من
 المجلد
 يجزى
 الغسل
 وكذلك
 المرأة
 اذا
 نزل
 لها
 البول
 الى
 داخل
 فرجها
 الخارج
 لم
 يخرج
 الى
 الظاهر
 ينتقض
 طهارته
 انتهى
 وذكر في
 التاتارخا
 عن
 الحجة
 ان
 من
 توضأ
 ورأى
 الببل
 سائلا
 من
 ذكره
 ينتقض
 وضوءه
 فان
 كان
 الشيطان
 يري
 ذلك
 كثيرا
 ولا
 يتيقن
 انه
 بول
 او
 ماء
 او
 يوسوس
 في
 خروج
 ريم
 منه
 مضى
 في
 صلاته
 ولا
 يلتفت
 اليه
 قال
 شمس
 لاية
 الحلواني
 وتأويل
 هذا
 في
 الذي
 يرى
 الببل
 على
 طرف
 ذكره
 وقال
 استنجى
 بالماء
 فيحتل
 ان
 يكون
 من
 ببل
 الغسل
 وان
 علم
 انه
 خرج
 من
 داخل
 الاحليل
 فهو
 حدث
 ومن
 اصحابنا
 من
 قال
 وان
 علم
 انه
 خرج
 من
 ذكره
 لا
 ينقض
 ما
 لم
 يستيقن
 انه
 بول
 وذكر
 في
 بعض
 الروايات
 ان
 المستنجي
 اذا
 دخل
 الماء
 في
 ذكره
 فخرج
 ريم
 ينتقض
 وضوءه
 فيحتمل
 ان
 يكون
 هذا
 من
 ماء
 الاستنجاء
 قال
 شيخ
 الاسلام
 والحيلة
 في

هو ومن غيره ان كان نجسا سأل الى ما يطهر

فمع هذه التوسعة ان يخرج فوجه الماء وهذا الوجه له السبيل في نفسه اذا كان المقصد من سبيلها بحيث لا ينجس السبل اما اذا كان قصد اوجف السبل فترى ان السبل لا يطهر انتهى في الاول واجبة كل شيء اذا غلبه في اخرجها او خرج فغلبه في الخروج وقضاء الصوم لانه كان داخل مطلقا وكل شيء اذا دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض عليه قضاء الصوم ولا يخرج مطلقا انتهى قال صاحب المحل الكلية الثانية مقيدة بعد البلية كما في المحيط وقال ايضا لو ادخل اصبعه في دبره ولم يغيب بها فانه يستبرأ فيه البلية والريح وهو لا يخرج من كل وجه كذا في شرح قاضيهان واستقيد منه انه لو غيبها انقض مطلقا وكذا الدباب اذا طار من دخل في الدبر فخرج من غير بلية لا ينقض وكذا الحقنة اذا ادخلها واخرجها ان لم يكن عليه بلية لا ينقض والا حوطان يتوضأ كذا في نية المصل **قال** او من غيره مقطوع على قوله من احد السبلين والضمير يرجع الى الواحد فالغنى وناقضه ما يخرج من احد السبلين وما يخرج من موضع اخر غيرهما كشرط ان يكون ذلك الخارج نجسا سائلا الى موضع يليقه حكم الظاهر واكثر الترخيخا لية عن لفظ الواحد في قوله من احد السبلين خرج فارجاع ضميره الى التثنية مشكلا فان قوله دفعه شيئا فقال الفاضل لتقتضي ان كان نظر الى ان المعنى في المعطوف عليه من السبلين انتهى قال الفاضل الهرقي فيه اشارة الى نقد بل واحد وهو واجب لئلا يتوهمان الناقض هو الخارج من المجموع كمن اخرجها ومن قال على هذا يتوهمان الناقض هو الخارج من المجموع فقد وهما لاسن المجموع فقد وهما لان الخارج من احد السبلين اذا كان ناقضا كان الخارج من المجموع بطريق الاولية انتهى وقال صاحب جمل المشكلات لا تسلم ان ضمير المفرد يرجع الى التثنية بل يرجع ارجاعه كما في قوله تعالى الله ورسوله احق ان يرضوا عما يرضونها مما قيل للفقهاء على الآية فاسد ان رضاه انتهى صلى الله عليه وسلم رضاه الله تعالى في الحقيقة فما لها واحد لها لا ذكر في القرآن ضمير المفرد وهما ليس كذلك لان السبلين متغايران فلما المراد بالسبلين احد السبلين او تقول في الجواب ان المثني لا ذكر في الاستعمال صا كما لفظ مفرد وضع لمجموع المعنيين المعروفين او تقول مرجع الضمير للسبل الذي في ضمير السبلين انتهى **واقول** هذه اجمعها توجيهات باردة ومكلفات يابسة والحق في هذا المقام ان يقال التثنية تقيد لفراد الفرد من الاقوى الى ان معنى قولك جاءني رجلان جاءني كل واحد واحد من الرجلين لا ان جاءني مجموعهما اذ كان ذلك معنى قولك خرجا من الدار ان كل واحد واحد خارج من الدار لان مجموعهما خارج كذلك تقول خرجت من الدار من اي من كل واحد احدهما وقس عليه فمعنى قوله ما يخرج من السبلين ما يخرج من كل واحد واحد من السبلين ورجوع الضمير الى معنى كل يسير فان رفع الاشكال من غير حاجة الى ما يوجب السلال في كلام المصنف انما هذا ان في كلامه نظير لا من غير حاجة وكان يكفي ان يقول ناقضة ما يخرج من الميدان ان كان نجسا الخ واجب عنه بان من الخارج من احد السبلين ما ليس بنجس عند هم كالرجح الخارجة من الدبر على رأى من لم يجعل عينها نجسة فيلزم على نقد براكختصار عدم كونها ناقضة فلان لك افرح حكم الخارج من السبلين ولم يقيد بكونه نجسا وقيد بغيره به وتأنيها ان ذكر سأل بعد ما ذكر نجسا استدرك لعل الخارج انما يوصف بالنجاسة بعد السبلان لا قبله فلا يكون خارجا للسائل نجسا فيكون قوله نجسا دليل على السبلان واجيب عنه بان صفة سأل كاشفة لاحترازه وبأن المراد بالنجس عمر من ان يكون نجسا بالفعل وبالقوة وغير السائل نجس بالقوة فقيد بالسائل لاحترازه وبأن انحصار النجاسة في السبلان مختلف فيه كما سيحكي فادار ترك المختلف فيه وفكره للفقهاء عليه

يشي إلى موضع يجب تطهيره في الحائض ما في الوضوء وفي غسل الشايعي
والتأني أن قوله إلى ما يظهر مستلزم لأن السائل إلى موضع ما يظهر ليس يحدث ويحيى أن ما ليس يحدث ليس يمسح بغيره فالحق
بقيد الجنس فأقول هذا السارد لوقوعه في السائل وليس كذلك بل هو مشتق من جرح قلت الحائض إلى ما لا يظهر أيضا
الحاج بقيد الجنس فأوجب عنه بان المخرج من المخرج إلى ما هو ظاهر البدن شرعا وإلى ما هو ظاهر عرفا فلو لم يذكر قوله
إلى ما يظهر كان المخرج على عمومته ولو لم يمتنع أن يكون الصلابة في الخارج في العين ناقضا لكونه خارجا فاشارة به إلى القيد
إلى أن المراد المخرج إلى ما هو ظاهر البدن شرعا ^{قوله إلى ما} موضع يجب التحق فيه أشارة إلى أن ما هو موصولة وإلى أن معنى
قوله يظهر يجب تطهيره شرعا كالمناطق التطهير ولا كل موضع من المواضع الظاهر يظهر في الجرح ^{قوله في} في الجملة أي في
بعض التطهيرات وتقصيل أن الأعضاء على قسمين ظاهرة محضة كاليد والرجل وباطنة محضة كخلف الدماغ ومضفة
القلب وظاهرة من وجهه وباطنة من وجهه كالقعر والأنت فان كلاً منهما ظاهر من وجهه وباطن من وجهه على ما سيحضر بقرينة
في بحث الغسل والباطنة المحضة لا يجب تطهيرها مطلقا في الوضوء وكذا في الغسل فلا ينقض سيلان الدم من مخرج
العرق في الباطن كيف ولو كان ذلك ناقضا لادى ذلك إلى المخرج البين والظاهرة المحضة منهما ما يجب تطهيره في
الغسل والوضوء كليهما كاليد من وجهها ما يجب تطهيره في الغسل دون الوضوء كالبدن والظهر وما مثلهما وليس شئ
منها بحيث يجب تطهيره في الوضوء دون الغسل فسيلان الحائض إلى هذه الأعضاء ينقض الوضوء وانظروا
الباطنة لا يجب تطهيرها في الوضوء ويجب في الغسل كما مر من أن المضمضة والاستنشاق سدتان في الوضوء فرضان
في الغسل فهي أيضا ما يجب تطهيره في الجملة فالخروج إليه ناقض ولذا قالوا وخروج الدم إلى قصبه لا يفتي بغير الوضوء
وان خرج البول إلى قصبه لا يفتي بغيره فاحفظ هذا فإنه من ما غفل عنه الناظر واعترض ههنا على الشارح
أن قوله ما في الوضوء مستلزم لأن كل ما يجب تطهيره في الوضوء يجب تطهيره في الغسل من غير عكس فكيف
أن يقول في الغسل وأوجب عنه بوجوده أحد هاهنا الاعتراض خارج عن قانون التوجيه لأنه إنما يعاين في الغسل أن يكون
عن الثاني فيقال أن الثاني مستلزم ولا يعاب غناؤه الأول عن الثاني كما هو في ما نحن فيه كذا في هداية الفقه وتأنيا
ما فيه أيضا أنه يمكن التصور بما إذا لم يجنب على الماء فادخل رجلا واحدا فيه فقلنا الت اجنبية عن ذلك السجل
فراحلت ثم رجلا الماء الكثير فإذا ان يغسل ففي هذه الصورة غسل الرجل واجب في الوضوء ودون الغسل ^{تخفف}
عليك ما في هذه التصور من التكلف فإنه لا شك أن غسل الرجل واجب في الغسل مطلقا وإن لم يجب في هذه الصورة
لكونها مغسولة من قبل وتأنيا ما قال الفاضل في جليلي أنه يجوز على رواية من قال أن القلفة لها حكم الباطن في الغسل
وحكم الظاهر في التقاض الوضوء كما سيصرح الشارح في أوائل بحثه للغسل فليست انتهى وقية أما أنك إنما كتبت هو في
مضميت على قوله فليست على وجه التأمل أن زيادة لفظ الوضوء فقط بناء على الرواية التي هي في غاية الضعف اشنع
أنتمي وأما تأنيا فليست على وجه التأمل أن المقصود دفع الالتفاء والحيل على رواية بعض المشايخ لا يكفي لأن دفعه إنما يكون إذا وجدنا
يجب تطهيره في الوضوء دون الغسل وكون القلفة في حكم الظاهر في التقاض الوضوء لا يستلزم كونها في حكم الظاهر
في وجوب التطهير في الوضوء اللهم إلا أن يقال من قال بهذه الرواية لا يبعد أن يقول به بل يجب له ذلك بناء على ما
تقرر في كنية الحصول أن الحائض الجنس إنما باعتبار كونه مؤثرا في تخييس ذلك الموضع وإيجاب تطهيره بشره

الحجرات من غير السبيلين لا يقض الوضوء

تعدى ذلك ما اشبه من حال البدن لعدم قبول الشعر من حيث الشعر وإنما انصرف على الأعصاب الأربعة دفعا للرجل وقومه وفيه القياس في الغسل لقلة وقوعه فلم يكن زوال البول في القلفة مؤثرا في تحييض ذلك الوضع لم يكن مؤثرا في نجاسة الوضوء في القول بوجود طهارة القلفة قياسا وإن لم يجب استحسانا بناء على أن القليل من النجاسة عفو والمرد بوجوب التطهير في قول الشافعي أنه من أن يكون قياسا واستحسانا أكد أقيل وقية ما فيه فإن المذكور في نص الغسل صيغة للنجاسة ولو كان نظهير القلفة واجبا في الوضوء قياسا وجب في الغسل بالطريق الأولى فكيف يصح جعله في حكم الباطن في الغسل دون الوضوء **قول** لا يقض أي سواء قل وكثر وقية قال طاووس بن يحيى بن سعيد الأصبغى وربيعة بن أبي عبد الرحمن وأبو الزناد أبو ثور وما لك كذا قال ابن عبد البر في الاستدكار في ما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وهو قول ابن عباس عبيد الله بن أبي روف وجابر بن هريق وعائشة وسعيد بن المسيب في رواية وسألم بن عبد الله والشافعي بن محمد وعطاء بن روية وهكذا واذن كذا قال العيني في البناءية وقال أيضا الحارث النخعي من غير السبيلين ينتقض به الوضوء عند علمائنا وهو قول العشرة المبشرة وعبد الله بن مسعود وابن عمر بن زيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو داود ووثبان وصدور التابعين وهو قول أكثر الفقهاء انتهى في صحيح البخاري قال محمد بن علي بن جعفر الباقر وعطاء وطاوس وأهل الحجاز ليس في الدم وضوء وعصر ابن عمر بن قيس خرج منها الدم فأكبره وتوضأ وقال ابن عمر الحسن فممن يجنب غسله عليه غسل محاجة انتهى قال شراح الألباء وصله أبو بشر سمويه في فوائد لا من طريق الأعمش وأثر عطاء وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عن أنس وطاوس وصله ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن عبد الله بن موسى عنه وأثر نصر ابن عمر وصله ابن أبي شيبة وأثر قوله وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ كما إذا احتج غسل محاجه وأثر الحسن وصله ابن أبي شيبة انتهى فترى ما لك في الموطأ نافع إن ابن عمر كان إذا رعت انصرفت فتوضأ ثم رجع فبني ولم يتكلم وترى بلاحقا أن عبد الله بن عباس كان يرعت فيخرج فيغسل الدم عنه ثم يرجع فبني على ما قد روى عن يزيد بن قسيط الليثي أنه رأى سعيد بن المسيب رعت وهو يصل فأتى بجزء أسيلة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على ما قد صلى قال ابن عبد البر في الاستدكار حمله أصحابنا فعمل ابن عمر على أنه غسل الدم ولم يتكلم فبني على ما قد صلى قالوا وغسل الدم يسمى وضوء لأنه مشتق من الوضوء وهو النظافة وكذلك قالوا وضوء سعيد بن المسيب لأنه قد ذكر عن الشافعي وغيره عنه أنه رعت فسمي بصوفة فوصل ولم يتوضأ قالوا فصح ذلك عن ابن عباس أنه غسل الدم وصل وحمل فعلا له على الاتفاق أولى وحال فهم أهل العراق فقالوا إن الوضوء إذا اطلق ^{بعد} قلت بغسل دم أو غيره فهو الوضوء المعلوم للصلاة وهو الظاهر من إطلاق اللفظة مع أنه معروف من مذهب ابن عمر وأبيه عمر إيجاب الوضوء من الرعا وأنه كان عندهما حدثا من الأحداث الناقضة للوضوء إذا كان الرعا ظاهرا إسنادا وكذلك كل دم سائل من الجسد وذكر ابن أبي شيبة حدثنا هشيم قال أخبرنا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال من رعت في صلاته فليصنع فليتوضأ فإن لم يتكلم بني على صلاته وإن تكلم استأنف وذكر عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال إذا رعت الرجل في الصلاة أو رعا لفق أو وجد يد ناقصة ينصت فيتوضأ ثم يرجع فيتم ما قبله مما لم يتكلم وقال الزهري الرعا والقى سواء يتوضأ أم يبني وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن عبد الحميد بن مجير أنه سمع سعيد بن المسيب يقول إن رعت في الصلاة فاشد ومنعرك وصل كما أنت فإن خرج من الدم شيء فتوضأ وترى

قال المارئي في الحفاظ من أصح ما بين جريح بن جريح عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا أن تقول
 ابن عدي في الكامل هكذا رواه اسمعيل بن عياش مرة قال عن ابن جريح عن أبيه عن عائشة وكذا رواه غير محفوظ وبالجملة
 اسمعيل من يكتب حديثه في الشاميين ويحججه به وأما حديثه في الحجج الذين فلا يخلو عن ضعفه فأموقوف فيروعه أو
 مقطوع فيروعه أو مرسل فيسنداه انتهى وذكر البيهقي بعد ما روى من جهة المارئي في بسند من عبد الرزاق عن ابن جريح
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث هذا هو الصحيح عن ابن جريح وكذلك رواه محمد بن عبد الله
 الأنصاري وأبو عاصم عبد الوهاب بن عطاء وغيرهم ورواه اسمعيل بن عياش مع هكذا مرسلًا كما رواه غيره انتهى في الحجج عن أبيه
 وثقوا اسمعيل بن عياش فقد نقل عن ابن السدي أنه قال رجلان هما صاحب حديث بله اسمعيل بن عياش وعبد الله
 ابن لهيعة وقال يعقوب بن سفيان تكلم قوم في اسمعيل واسمعيل ثقة عدل أعلمنا بسجديت أهل الشام وقال يزيد بن
 هارون ما رأيت أحفظ من اسمعيل بن عياش ما أدري ما سفيان الثوري كان في تهذيب الكمال وأثبتت شقة من العلوم
 أن زيادة الثقة مقبولة فأما في زيادة في الاستاد ولو سلمنا أنه حديث مرسل كما هو الصحيح عند الحديثين
 فالمرسل مقبولة عندنا في البناء وكذا البيهقي عن الشافعي أنه قال ليست هذه الرواية ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 على الله وسلم وإن صح فيحمل على غسل الدم لا على وضوء الصلوة وأنت ناهي ما فيه أما إذا كان في مطلق الثبوت ليس
 بذلك فقد اقرأ واحد وجه من الحديثين بثبوته مرسلًا وأما ثانياً فأمروا أن تركب الجازم من غير دليل لا يجزئ وأما ثالثاً
 قاله الزيلعي من أن هذا الحمل غير صحيح إذ لو حمل على غسل الدم لبطلت الصلوة التي هو فيها بالاضرار ثم الكفيل ولما جازله
 أن يبنى بل يستقبل الصلوة وأما رابعاً قاله العيني من أنه ورث في الحديث المذكور لفظ أمروا والذي يوجب الوضوء
 الشرعي ولا يكفي فيه غسل بعض الأعضاء كما لا يجماع فهذا اللفظ يدغم تأويله الحديث الثالث ما رواه المارئي في حديث
 أبي بكر عن حجاج عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 قال أحدكم كما رعت وهو في الصلوة أو حدث فليتنصرف فليتوضأ ثم يرجع فليدعي على ما مضى وتقبض به بانه معلول بالنيك
 قال أحمد ليس بشيء وقال ابن حبان يضع الحديث كذا في تحقيق ابن الجوزي والحجواب عنه أنا نجعل هذا الحديث على
 المارئي في التحفة فلا يضره معلوليته الحديث الرابع ما أخرجه البخاري وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
 جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن امرأة استفاض فلا اطهر
 أفادع الصلوة قال لا إنما ذلك عرق وليس بآحضة فإذا قبلت آحضة فدعي الصلوة وإذا دبرت فاعسلي
 عنك الدم وصلى قال هشام قال ابن تومثي لكل صلوة حتى يجر ذلك الوقت وأعرضوا عليه بوجهين أحدهما
 أن قوله ثم توضئ من كلام عروة وأجاب عنه أصحابنا بأنه من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يروى
 علقه إذ لو كان من كلام عروة لقال ثم توضئ لكل صلوة فلما قال توضئ شاك ما قبله وما يقبله المرأة التروذي
 متصلاً بلفظه وإذا دبرت فاعسلي عنك الدم وتوضئ لكل صلوة حتى يجر ذلك الوقت وصححه ولم يجعله من كلام عروة
 ثم قال الزيلعي وتأباه ما في الاستدكار أنه أوجب الوضوء في دم الاستحاضة لأنه خرج من الحيض وكل ما خرج من
 سبيل الفاضل والبول ففيه الوضوء وإنما الكلام في ما خرج من غير السيلين والحجواب عنه أقواله إنما ذلك عرق دليل
 صريح على أنه دم وفي بعض الروايات دم عرق متبر إلى أن لكونه من العروق تأثير في انتفاض لطهارته وظاهر أن الخارج

من أصحابه من كان يخرج غيره أسوا من كان في العرق فمتساوون في الانتقاض كذا في شرحه فلهذا قال في الحديث
في الانتقاض يكون كونه من العرق وخروجه من أحد المسلمين فالوجه المخرج الأول بالقرآن حتى يلبس الطلوع قلت
المخرج من المسلمين مؤخرًا في الانتقاض فأي حاجة إلى ضم الأول معه الحديث الخامس ما أخرجه الدارقطني في حديث
من حديث سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن خذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
حديث قال الدارقطني لم يرو عن زيد بن علي غير سوار وهو متروك انتهى وذكر الذي في ميزان الاعتدال في حرف السين
البن مصعب الهذلي الكوفي قال البخاري متكررا حديث وقال للناسي وغيره متروك وقال داود ليس بثقة مات سنة
وسبعين ومائة وقد رآه يحيى بن معين انتهى الحديث السادس ما أخرجه ابن عدي في الكامل من حديث أحمد بن الفرج
عن يقيته حديثا شاعبه عن محمد بن سليمان بن ماص بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان عن زيد
ابن ثابت مرفوعا الموضوع من كل دم سائل قال ابن عدي هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد وهو من لا يحتج بحديثه
ولكنه يكتب فان الناس مع ضعفه قد احتلوا حديثه انتهى وفي الميزان أحمد بن الفرج أبو عتبة المحض يقيته أصحاب
بقية ضعفه محمد بن عوف قال ابن عدي لا يحتج به وقال ابن أبي جارة محله الصدق مات سنة ثمان وسبعين ومائة
بمحض انتهى وأخرجه الدارقطني في سننه هذا الحديث عن زيد بن خالد عن زيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن قيس
الداري مرفوعا وقال عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم ولا رآه واليزيدان مجهولان انتهى وقال الشيخ الدهلوي في فتح الباري
زيد بن خالد وزيد بن محمد قد اختلفت فيهما وقد وثق كما في الكاشف للذهبي والمجهول العيين وهو من لم يرو عنه
غير واحد ولم يوثق ومن روى عنه ثنائان أو أكثر فليس بمجهول انتهى الحديث السابع ما أخرجه الدارقطني عن عمر بن القريش
عن أبي هاشم عن زاذان عن سليمان قال أني رسول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد سأل من أنفي دم ففعل
حدث وضوء وأخرجه البزار وسكت عنه وقال ابن القطان في كتابه قال استمع من راهبه عمر بن خالد القرشي
أسطى يضع الحديث وقال ابن معين كتاب انتهى الحديث الثامن ما أخرجه الدارقطني عن سليمان بن أرقم عن
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا رعت أحداكم في صلاته فلينصت فليغسل عنه
لدم ثم ليعده وضوءه وليستقبل صلاته ونقل الذي عن ابن معين أنه قال سليمان ليس بشي وقال أبو داود والدارقطني
متروك وقال أبو زرعة ذهب الحديث التاسع ما أخرجه الدارقطني أيضا عن عمر بن شريك عن عبد الله بن طاووس عن أبيه
عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا رعت في صلاته توضع يده على صلاته وتصرمت تكلم
ابن عدي في الكامل عمر مولى ابن طاووس يحدث عنه بالباطل لا يتابعه عليه ما أحدا انتهى وفي التحقيق وسأل
الدارقطني متروك وقال ابن حبان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب انتهى الحديث
لعاشر ما أخرجه البيهقي في الخلافيات عن أبي هريرة مرفوعا يعاد الموضوع من سبع من أقطار البول والدم السائل القوي
من وسعة تملأ ألفون واثم المصطبر وثقة الرجل في الصلوة وخروج الدم وفي سننه البخاري وزيد أبو علي
لعاشرى قال أبو داود ليس بثقة وقال النسائي والدارقطني متروك وقال أبو حاتم كتاب كذا في الميزان الحديث الحادي
أواه الدارقطني عن أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلا في سنة حجة
ن نصيحه حقه أبو حاتم وابن المديني وذكره ابن حبان في الثقات وقالت النحوص هذه الأحاديث وإمثالها غير

الخطأ ليست تدري كيف يصح الاستدلال به فالدم إذا سال أصاب بدنه ورفها أصاب ثوبه ومع أصاب ثوبه من مثلك
لا يصح صلاته إذا كان يقال الدم كان يجري من المخرج على سبيل التدفق حتى لم يصب شيئا من ظاهر بدنه ولكن كان ذلك
فروا به بحيث كذا ذكره الشافعي في فقه الباري أن قيل كيف مضى في صلاته مع وجع الدم في بدنه وثوبه أصاب الخطأ
بأنه يحتمل أن يكون الدم جري من المخرج على سبيل التدفق وفيه بعد ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعمه عنه على أصل
على جسمه لا قد يشير معقونه ثم الحجة قائم فيه على كون خروج الدم لا ينقض الوضوء يظهر الجواب عن كون الدم أصاب
الثوب ولا يخفى عليك ما فيه فانه ما لا يظهر الجواب عن الاشتغال بالبدن كونه لا يكون الحد يث حجة والأول أن يقال لعل
عبادة الركن إذا فعلوا كان خروج الدم واختلاطه بالثوب مفسد للوضوء والصلاة فهو معدن ورفه وإذا ثبت
عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خلافه لم يصلح للاحتجاج به بفعله وجهه فافهم وأحل من صحبنا ما استعمل
لذلك الحنفية بأننا لو قطعنا النظر عن ثبوت ذلك بالأخبار فلا قياس كان فان الخارج من السيلين إنما ينقض الوضوء
فجاء خارجا من بدن الإنسان وما نحن فيه كذلك فيكون ناقضا بالظن وأورد عليه من قبل الخصوم من وجوه
أحدها أن الريح الخارجة من البدن ناقضة معها أنها ليست بنجاسة وجوابها أن لو كان كذلك لكانت نجاسة في موضع
لنجاسة قلنا أن نعمه ونقول إنما ينقض الخارج من السيلين لكونه نجاسة خارجا أو ما لا على موضع النجاسة وفي الخارج من
غير السيلين وصفه النجاسة موجودة فيكون ناقضا وثانها أن من شرط القياس أن لا يكون النص في الفرع ومما قد رتب
في الفرع أحاديث وجوابه هب قد وردت فيه أحاديث فلا حاجة إلى القياس لكن غرضنا أننا لو قطعنا النظر عما رسلنا لها
ليست بثابتة أو هم مؤولة كما قلنا فعندنا دليل عقلي قياسي مثبت المطلوب وثالثها أن هذا القياس في مقابلة آخر

مما قد رتبوه

في كتب الحديث بل الثابت خلافه كما ذكره وأربعها أن من شرط القياس أن لا يكون الأصل أي المقيس عليه مخصوصا بحكمه
وهذا الشرط منتهى ههنا الحديث لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قبل أو دبره فانه يدل على أن النقص من خصائص الخارج
من السيلين فلا يصح تعديته به بالقياس إلى غيره وجوابه أن المحصل المذكور في الحديث خاص أي بالنسبة إلى ما دخل الحقيقة
والأصل من لا يكون غير الخارج من السيلين ناقضا مطلقا وليس كذلك اتفاقا وثامسها أن من شرط القياس أن لا يكون حكم
الأصل معقول المعنى تصح تعديته إلى الفرع فإن كان تعديه لا يجوز تعديته بل يقتصر على موضع النص وههنا انتقاص
الطهارة بالخارج من السيلين أمر تعدى إلى الجمال العقل في أدراكه فيلزم أن يقتصر على موضع النص ولا يعدي إلى غيره
وجوابه على ما في الهداية وحواشيها أن في الأصل حكمين أحدهما زوال الطهارة بالبدن بخروج النجاسة وثانها الانتقاص
على الأعضاء الأربعة والثاني وإن كان تعديه إلى الأجزاء معقولة فإن كل واحد يعلم أنه إذا خرجت النجاسة من موضع تجس
ذلك الموضع قطعاً عن المعلوم أن البدن غير متنجس في وصفه النجاسة فيكون تجس ذلك الموضع سببا لتنجس كل البدن
وهذا أمر معقول فعديه إلى الفرع ونقول يتنجس البدن بخروج النجاسة من غير السيلين فإن قلت لو كان زوال الطهارة بخروج
النجاسة أمرا معقولا لاصح قياس سائر الأعضاء على الماء في رفع النجاسة كما صح قياسها عليه في رفع النجاسة إذا لم تنم
سوى عدم معقولية النص قلت قياس الأعضاء على الماء في رفع النجاسة إنما صح باعتبار أنها كلمة من لغة كالماء وهذا
لا يوجد في الحديث لأنه أمر قد لا يتصور قلعه لا باعتبار أنها مغيرة للحم من النجاسة إلى الطهارة حتى يصح القياس ههنا

وقوله ان كان المحسب متعلق بقوله او من غيره والرواية المتصلة بغير المحسب وهو عين الخطاب ولو لم يكن المحسب محسبا لم يكن
 طائرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال المحسب الشئ فيحسب محسوبا فيقال سالته
 وتوضيحه على ما في التلويح وغيره ان العين الذي جعل الماء مطهرا عن الحدث غير معقول وليس في أعضاء الوضوء من
 النجاسة لتزال والارزاق المصنوعة فلا يمكن تعدية الشئ الى سائر الزبيلات بخلاف المحسب فان ارزاقه الماء امر معقول فيتمسك
 الى سائر الزبيلات بخلافه القلعة والارزاق الحسية لا يقال لما كانت الارزاق بالماء في الحدث غير معقول وحب التشوط
 فيه النية كما اشتراط في التيمم كونهما طهرا وبين غير معقولتين لانا نقول الماء مطهر بطبعه لم يحدث فيه معنى غير معقول
 فلا يحتاج في صير نزله مطهرا الى النية بخلاف التراب فانه ملوث بطبعه الا ان الشرع جعله مطهرا عند ارادة الصلوة فلا يفرق
 من النية وسأدسها لانه لما كان الاقتصار على الأعضاء الارضية غير معقول في الاصل فكيف يصح الحكم في الفرع وجوب النية
 لما قلنا ان الحكم المعقول تعدى الى جميع لوازمه وهذا من لوازم الشرعية فيتعدى الى ضرورة من غير ان يحتاج الى تعدية
 او يقال لما تعدى التحسب الى الفرع وهو حكم معقول كما بينا فعند ارادة ابتداء الصلوة يتوجه اليه
 الخطاب بالوضوء بالضرورة وسأبعث ان شرط القياس ان يكون الحكم المعدى عين حكم الاصل من غير تغيير وههنا
 قد حصل التغيير لان الناقض في الأصل مجرد الخروج وفي الفرع اشتراط السيلان الى موضع يتحتم حكم التطهير فاجواب
 ان المؤثر في نقض الطهارة انما هو الخروج من الباطن الى الظاهر وهو يتحقق في السيلان بمجرد الخروج من راس السيلان
 واما ما عدا فلا يتحقق الخروج هناك بدون السيلان ضرورة ان تحت كل جلد عرقا ودماء فاذا اقتربت الجلود بدت النجاسة
 فها لم تسئل ليقال لها انها خارجة فاقهرو في المقام تفصيل مذكور في التوضيح والتلويح وغيرها من كتب الفصول ليس
قوله بقولهم لا يخرج من غير ما يخرج من احد السيلان وذلك لانه من احد هاهنا ليس كل ما يخرج من احد السيلان
 نجسا كما في الوجه الخارجة من الدبر ولو كان قيد النجاسة معتبرا فيه ايضا لزم خروج الوجه وتبين ان السيلان ليس
 بشرط فيه بخلاف ما يخرج من غيره فالحاصل ان نقض ما يخرج من السيلان مطلق اعين ان يكون نجسا او لا واعين
 ان يكون سائلا او لا ونقض ما يخرج من غير مقيد بالنجاسة وكونه سائلا **قوله** والرواية لعله ارادته المسموع من
 المصنف والمروى عن ارباب الفقه **قوله** وهو عين النجاسة قال صاحب حل المشكلات اي جسم النجاسة سواء
 كان موصوفا بصفة النجاسة او لا كالدم البادي على راس الحجر فيبين المعنيين عموم وخصوص من وجه فالمراد الاجتماع
 هو الدم المسفوح والافتراضية في جانب النجس بالكسر كالنوب النجس ومن جانب النجس بالفتح هو القليل القليل كحاصره
 في العافية وغاية الحواشي والدولة انتهى **قول** هذا عند غير مرضي فان الظاهر من عبارة القوم انه لا يطلقون النجس
 بالفتح على الدم البادي وامثاله ويستيجي التضييع به في الشرع عن قريب وهو مدلول قوله وما ليس بمحدث ليس بنجس كما
 استطاع عليه فالصحيح ان المراد بعين النجاسة هو ذات النجاسة من حيث هي نجاسة كالغائط والبول والدم المسفوح
 الفرق بين المعنيين ان النجس بالفتح يطلق على جرم النجاسة والكسر يطلق على شئ لا يكون طاهرا سواء كان جرم النجاسة
 او جرم المتنفس فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا **قوله** هذا اما لفرق بين النجس بالفتح وبينه بالكسر
قوله فيقال نجس الشئ بنجس من باب كرم وسمع فهو نجس بالفتح ونجس بالكسر نجس مسكونا الجرم مع فتح النون
 وكسره كما نقل عن القاموس فعلى اصطلاح الفقهاء النجس بالفتح اسم جامد وفي اللغة هو بالكسر كراهي الصفا

إذا لم يجز وأخرج لا ينقص الوضوء عند تناقض عند من يرى كذا إذا عصار القرحة فحاشا وكان يحال لو لم يصح
 لو تجاوز وكذا إذا اعطى شيئا أو غلغل استنائه أو أدخل أصبعه في بقعة رأى أثر الدم واستمر
 المشبه بمعنى الشئ المنجس **قوله** ليخارج الخبز أشأه إلى أنه لو تجاوز لم يسئل نقض ليقضي السيلان وقيل لا ينقص مواضع
 كمال الحيط **قوله** وكذا إذا عصار الخبز لا ينقص إذا عصار الخبز ما كان يأخذ الطواف لاحتياط الطواف لأصابعه بغير الخبز
 دما أو صديد أو نجسا عن الخبز وسأل وكان نقض القرحة بحيث لو لم يصحها لم يسئل عنها شيء وهذا ما ذكره بعض مشائخنا منهم
 صاحب الهداية وقال صاحب غاية البيان قال في تلمة الفتاوى والخلاصة ينقض وبعض مشائخنا على هذا وهو المختار
 عندى لأن الاحتياط فيه وإن كان لا يدفع بالناس هو الأول وتحقيقه أن الخوض لازم للأخراجه فلا بد من لزوم وجوب
 اللزوم لوجود اللزوم فيحصل الناقض **قوله** لا محالة انتهى وقال صاحب العناية فيه نظرا لأن الأخر لا يسئل بمقصود عليه
 وإن كان يستلزمه فكان شوبه غير قصدى ولا معتبر به انتهى **قوله** فيه نظرا لأن الخبز ليس بمقصود عليه يسئل
 المنصوص عليه هو أن الناقض نفس ما خرج من قبل أو دبر وهو أعظم من أن يكون خارجا أو يخرج إذا كان ينبغي أن يختار
 هو النقض وإليه مال بن الهمام حيث قال لا تأثير يظهر للأخراجه وعد منه في هذا التحكيل لنقض كونه نجسا خارجا
 وذلك يتحقق مع الأخر كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصل قلل اختار الخرس في جامعته النقض وفى الكفا
 الأصح أن الخبز ناقض وكيف وجب الأدلة المودة من السنة والقياس بفيد تعليق النقض بالخارج الخبز وهو
 ثابت في الخبز انتهى كلامه وفى القنية عصار القرحة فقال بعصره قال لقاضى عبد الجبار والظاهر المرغيب أن ينقض
 قال رضى الله عنه وهو الأشبه انتهى وفى البرازية خرب دم من القرحة بالعصر ولو لا ما خرج نقض في المختار وإن كان
 خروجا انتهى وفى البناءة قال فى فتاوى العتبات عصرت القرحة فخرج منها شيء ولو لم يصح لم يخرج لا ينقض ولكن قال فيه
 نظروا فى الحكم باللامام السرخسى إذا عصارها فخرج الدم بعصرها انتقض وهو حدث عمدا كالفصل والجماعة ولا يسئل على
 صلاته انتهى وفى الغنية ذكر فى الحيط أنه ينقض وفى الفتاوى الظهيرية مثل ما فى الهداية وما فى الحيط وأما انتهى
قوله وكذا الخبز كذا لا ينقص الوضوء عند نأيناه على اعتبار السيلان إذا اعطى شيئا فرأى أثر الدم فيه أى أخذ
 شيئا باستنائه يقال عضضت اللقمة وبها وعليها أعضاء إذا أمسكتها بألسنة من باب تعب يتعب والمصدر ساكن
 العين ومن باب نفع لغة وقيل من باب قتل ومنه حديث علي كوسنى وسنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها
 بالنواجذ أى الوضوء واستمسكوها كذا فى المنصباح المنير وكذا لا ينقص الوضوء إذا دخل استنائه أى أدخل
 الخلال فيها فرأى أثر الدم فيه وهو أمر مذموم البه الشرع محدث هذا المتخللون فى الوضوء والمتخللون من الطعام
 وقد مر ذكره فى بحث تحليل الأصابع وكذا لا ينقض إذا أدخل أصبعه فى أنفه فرأى أثر الدم فيه وقد مرى مالك
 فى الموطأ عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمى أنه قال رأيت سعيد بن المسيب يرفع فيخرج منه الدم حتى تحضب
 أصابعه من الدم الذى يبصل من أنفه فربصلى ولا يتوضأ وترى عن عبد الرحمن بن الجبار أنه رأى سأل من عبد الله
 يخرج من أنفه الدم حتى تحضب أصابعه فربصلى ولا يتوضأ قال ابن عبد البر فى الاستذكار لا أعلم أحدا
 من العلماء لوجب الوضوء للصلاة فى قليل من الدم يخرج من الجسد رعا قانا أو غيره إلا ما قد مت فى ذلك
 عن مجاهد والذين يوجبون الوضوء عنه كلهم يراعى فيه أن يغلبه فلا يقدر على قتله لسيلانه وظهوره انتهى

قوله لا ينقص الوضوء عند نأيناه على اعتبار السيلان إذا اعطى شيئا فرأى أثر الدم فيه أى أخذ شيئا باستنائه

فخرج من انفه الدم علقا مثل العنق من لا ينقض

وقد روى الامام محمد في الموطأ من طريق مالك ما روي قال انه اذا دخل الرجل اصبعه في انفه فاخرج عليه شيئا من الدماء فوضوء فيه لانه غير ساكن ولا فاطر وانما الوضوء في الدم مما سأل او قطره وهو قول ابن حنيفة انتهى وكذلك لا ينقض الوضوء اذا استنثر اى اخبر ما في انفه بالانفاس عطا كان او غيره فخرج من انفه الدم علقا وهو ينقض القطر من الدم الغليظ الجيدين مثل العنق من وهو حجب معروف ففي هذه الصورة كلها لم يوجد السيلان لم يحكم بالانقضاء حتى عندنا ينقض فيها لعدم اعتبار السيلان ومن المسائل الخلافية انه لو سح الدم عن راس الجرح بقطنة ثم خرج فخرج ثم رماه او القى الزراب عليه او وضع القطنه عليه فخرج ينظر فيه ان كان يجال لوتركه ولم يسح ولم يضع شيئا سال نقض والا لان الاعتبار سيلانه بنفسه لولا الماء ولو فرق فرأى في براقه دما ان كان الزراق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا بان كان مائلا الى الحمرة فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا والشيوخ اذا كان في عينيه دماء ويسيل الدم موع منها قال محمد امره بالوضوء لكل صدقة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منه صدق فكون صاحب مدرك لو خرج من سرتة ماء اصفر فان سال نقض لانه دم قد نضج فاصفر صار رقيقا كما في المنية وشروحها وفي المجتبى قال مولانا ادام الله علوه فائدة قول المصنف في الدم والقيح فقيح او زال موضع يلحقه حكم التطهير تظهر في ثلث مسائل احدها ما ذكره ركن الايتام الصباغ في شرحه لهذا الكتاب اذا غرز في جانب العين فسال الدم منه الى الجانب الاخر لا ينقض وانما يغرز ما في بطون الدم من الراس الى الالف لا ينقض ما لم يبلغ ما بين الالف وثالثها ما ذكره خواهرزاده تورم راس الجرح فظهر به قيم او نحو لا ينقض ما لم يجاوز الورم لانه لا يجب غسل ذلك الموضع قال مولانا ادام الله علوه والدم والقيح والصديد وماء الجرح والفضة وماء السرة والعين والندى والاذن لعله سواء على الاصح وقوله والعين والاذن لعله دليل على ان من رمدت عينه فسال منها ماء يسبب الرمدم ينقض وضوءه وهذا مسأله يجب حفظها والنا عنها خالفون انتهى وفي التحارص ان كان له دما سليل او جدرى منها ما هي سائلة ومنها ما ليس بسائلة فتوضأ وبعضها سائل فسال التي لم تكن سائلة انتقض الوضوء والمجدرى قروح لافحة واحدة والقراد اذا مض عضو انسان فامتلا ما ان كان صغيرا لا ينقض وان كان كبيرا ينقض وكوعض الذباب وظهر الدم لا ينقض الوضوء انتهى وفيها ايضا عن مجموع التوازل لو غرزت في عضوه شوكة او ابرة او نحوها فخرج منه فظهر منه الدم ولم يسيل ظاهرا لم ينقض الوضوء جرح ليس فيها شيء من الدم او القيح فدخل صاحبها الحما فدخل الماء الجرح فغصص الجرح فخرج منه الماء وسال لا ينقض وعلى هذا لو انفس في الماء واستعط فدخل الماء في انفه ووصل الى راسه ثم مكث فيه ما مكث ثم سال من اذنه او انفه لا ينقض وضوءه انتهى وفي البناءية خرج من اذنه قيم او صديد بدون الوجع لا ينقض ومع الوجع ينقض لانه دليل الجرح ولو غرزا برة وظهر الدم اكثر من راس الامة لا ينقض وكان محمد بن عبد الله يميل الى النقض ويجعله سائلا وذكر الامام علاء الدين ان من اكل خبز او فاكهة ورأى اثر الدم فيه من اصول اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه فيه فان وجد فيه اثر الدم انتقض وضوءه والا فلا انتهى ومن غلب المسائل على ما في مسائل شتى من تنوير الابصار ان عرق مد من الجرح نخس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مد من الجرح ينقض الوضوء قال المحصص في الدار المختار يجتاز هذا الى اثبات الصغرى وحاصله على ما في الذخائر الاشرافية لابن الشحنة معزيا

عن أحمد بن حنبل في مسنده أن خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة للسبيلين ونحوه يقولون لكن القليل
للنجاسة يرق الدجاجة الحملالة نجس قال وعليه فعرق مد من النجس بل ولو قال ما السجس كان عرقه كعرق
النكس والخبر قال ابن العزيم ينقض وضوءه وهو قرح غريب ومخبر طاهر قال المصنف وظهوره على الظاهر
قلت قال شيخنا الرمي حفظه الله كعت يقول عليه وهو من غرابته لا يشهد له رواية ولا مدرية أما الأولى
فطاهر إذا لم يرو عن أحد من يعتمد عليه وأما الثانية فليعلم تسليم المقدمة الأولى ونشهد لبطلانها مسند
الحديث إذا أخذت بدين الخبر فقد علوا محل الحمل بصريحه مستلحا لا يبقى له أثر وكذلك نقول في عرق مكن
الخبر كقبيصة في ضعفه غريب وخبره عن الحكمة انتهى في حواشي من الغفار والرمي تقدم في كتاب الأشربة
عن المحقق ابن وهبان أنه لا يتناول ولا التمسك الـ كل ما كاله صاحب القنية فحذف القواعد مما يعضد به نقل عن غيره ولم
ينقل عن أحد من علمائنا المتقدمين والمتأخرين أن عرق مد من النجس ناقض للوضوء سوى ما يحسنه ابن العزيم فيرى بأن
مد من النجس يخلط والحملالة لا تملط حتى لو كانت تخلط لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها وفيها ما فيه يقع
الشك في تولد العرق منه أو من غيره ولا نقض بالشك بل إننا ما شئت النقض بالحارح المحقق النجاسة من غير السبيلين
الأيدي علاج قوي ومنازعة كلية بيننا وبين الشافعية فكتب ثبت النقض بشئ موهوم وأيضا نفس عرق الحملالة في نجاسة
منازعة إذ صدحوا قاطبة بكرة النجاسة إذا تغذوا من أنما يستعملون الكلمة في المحرمة فخرج النجاسة ويلزم ما نحن عليه
نقض الوضوء بعرق من الحمل أو شرب نجاسة ما في زهر من مد أو مته ولم يقل به أحدنا فمن المصنف **قوله** عندنا خلافا لرفد
له ظاهر قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم القلح حدث ولنا حديث إلا أن يكون ساكنا أو آثار الصحابة كما ذكره محمول على
الكثير وقد ذكر البخاري تعليقاً أن عبداً من ابن أبي ربيعة قد مضى في صلاته وذكر أياً من الحسن أنه قال ما زال المسلمون
يصلون في جراحهم قال العين في عمدة القاري أي يصلون في جراحاتهم من غير سيلان الدم والدليل عليه ما رواه ابن أبي شيبة
في مصنفه عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان ساكناً وهذا الذي روى عن الحسن بأسناد صحيح هو
الخفية ووجه لهم على الخصم انتهى **قوله** وجهه الخ أي وجه قوله في قوله تعالى من وجع وكذا أجابته المصدر بقوله نحن
نقول أنه الوجه الأول أن يقال خروج النجاسة علة لزوال الطهارة وكل واحد العلة وجد المعلول فكما وجد خروج النجس
وجد زوال الطهارة لكن خروج النجس موجود في ما نحن فيه فلا بد أن يزول الطهارة كما في الخارج من السبيلين وتقرر القول
أن الصغرى الأولى والكبرى مسلمة والنتيجة أيضاً صادقة لكن لا تسامح وضع المقدم فإن ما نحن فيه أي التقليل
الغيب السائل بأي ظاهر لا خارج فلا يوجد خروج النجس وذلك لأن بدن الإنسان من أعلاه إلى أسفله ملون بالنجاسات
بالطهارة فتحت كل جلد نجاسة وتحت كل قشر نجس فإذا زالت القشرة ظهرت تلك النجاسة الكامنة فلا يقال لها أنها خارجة
وأنما يحكم عليه بأجل إذا اتعدى عن موضعه الأصلي وسأل عنه فخرج به والسيار ملون بما يشاء وأحد العلماء
انتفى السيلان انتهى الخرج وهو يستقيم الدليل لنا بأن يقال الخروج علة لزوال الطهارة وكلما عدمت العلة عدم المعلول
فكلما عدم الخرج عدم زوال الطهارة لكن الخرج معدوم لأن القليل يأد لاحقاً فالطهارة ليست بزائلة الوجه الثاني
أي يقال القليل نجس أخرج كل نجس ناقض لكون خروج النجاسة علة له فينتفيان القليل ناقض وتقرر الجواب نعم إن محل نجس خارج
ناقض فالكبرى مسلمة لكن لا تسامح الصغرى لأن القليل ليس بخارج الوجه الثالث أن يقال كلما خرجت النجاسة زالت الطهارة

بأولها خروجه والنجاسة مستقر في موضعها لا يحسن ذلك الدليل خبرهم كما لا يعمل بذلك غيرت البرقة فاعرف ان
 على خروجهم من كبريتهم بل فان الخروج من كبريتهم محسوس ومعه ذلك لا يحسن عندنا فاعرف ان
 الخروج من كبريتهم في كبريتهم النجاسة خارجة عن القليل فاعرف ان زوال الطهارة وقهر الجواب ان النجاسة مستقر في موضع المقدس
 بعد مسامحة الوجه الزاوي ان يقال بطريق النقص والارام ان كبريتهم على فضل الطهارة من السيلان الطهارة بانه نجس خارج
 وكل ما هو كذلك فهو ناقص وهذا الدليل جار في القليل نعم ان المدعى مختلف وتقرر الجواب ان جريان الدليل غير
 ان القليل ليس نجس خارج الوجه انما مسمى ان يقال فنقص الجواب من غير السيلان لما هو القياس على السيلان في الاصل
 نفس الخروج مؤثر فلو شرطنا التجاوز في الفرع لم يغير حكم الاصل وحاصل الجواب ان الامر كذلك يعني مناط الحكم في
 الاصل فنفس الخروج وهو كذلك في الفرع ايضا لان الحكم كان الخروج فيه لا يتحقق في السيلان لان القليل باءلا خارج
 الزم فيه اشتراط التجاوز قوله والنجاسة المستقرة زائدة لا احتياج لها في الجواب لانه تعالى قوله لا خارج كما
 في من تقاربه بل هي ما توضح الجواب وزيادة فوكيد له واما دليل مستقل لعدم الانتقاض بان يقال القليل نجاسة
 في موضعها وكل نجاسة مستقرة غير ناقصة فالقليل غير ناقص فله معارضة الدليل فوا يقال انه الزاوي ونقص
 عليه بان يقال النجاسة التي لم يخرج ولم تدر ليست بناقصة اتفاقا بينا وبينه وليس وجوب الانها لنجاسة مستقرة
 في موضعها وكل ما هو كذلك فهو غير ناقص وهذا الوجه موجود في القليل لانه نجس مستقر في موضعه لعدم سيلانه
 ان المدعى مختلف او يقال انه دليل لا اشتراط السيلان بان النفس ما دام في محله لا يأخذ حكم النجاسة لعدم مكان
 تظهيره فمن هذا الوجه اشتراط السيلان يلجج تظهير ذلك الموضوع او لا تفسري الحكم الى الاعضاء الاربعة فافهم
 هذه التقارير مع التقارير السابقة والارادة فانها ما غفل عنها الناظرين قوله قلت هذا الدليل انه يخرج هذا محتمل
 احد هان يراد بهذا الدليل الدليل المقام على عدم الانتقاض وهو قوله والنجاسة المستقرة وخرج فاحصل ان يراد ان النجاسة
 الذي اوضحه لعدم الانتقاض بان القليل مستقر في محله وكل ما هو كذلك لا ينقص غير عام فالنقص غير عام لعدم
 شموله لبعض صور القليل فانه اذا غرقت البرقة في عضو فارتقى الدم على راس الجرح المغرقة البرقة وليس الى ما وراء
 فالخروج منها من موضعه محسوس فلا يصدق عليه انه نجاسة مستقرة في موضعه مع انه ايضا غير ناقص عندنا
 وثانيه ان يراد به قوله لكن القليل باد وتسميته دليل وان كان هو جوابا للدليل زفيتك على نفسه للدليل وخرج فاحصله
 ان هذا الجواب غير تام لان دليل زفيتك جميع صور القليل وهذا الجواب بعض الصور فيكون ناقصا وانما ان يكون اللام
 بالدليل دليل زفيتك يكون هذا جوابا ثانيا ويرايد الآخر على زفون قبل الشارح وخرج فاحصله ان الدليل الذي اوضحه زفون
 ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة قليلا كان وكثيرا غير تام لان في صورة غرقة البرقة لا يخرج موجود والمدعى
 مختلف وهذا ما اختاره صاحب هداية الفقه وفيه ما فيه فان لقائل ان يقول عدم النقص في صورة الفرع عند محلهما
 زفون يقول ههنا بالنقص كما يقول به في صورة الانتشار وغيره فلا نقض عليه فاولى في
 اظهره انما كان احدهما على قوله فان الخروج هناك محسوس فانه ما يقبل المنع لان الخروج عاكرة عن التجاوز عن موضعها
 الى ظاهره شأنه لا يتحقق الا بالسيلان وقد صرح به صاحب الهلاية وغيره واذا كان السيلان ههنا فالخروج وتعبارة اخرى ان
 قارن بهذا الخروج السيلان فالنقص اتفاقا ولا فلا يخرج لقوله ان الخروج انما يتحقق بالسيلان الى ما يظهر فضلا عن كونه

وج حسن وهو انه لو تحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وقد كان في القليل
وسياتي في هذا الصنف وقول الله تعالى لا يطهر حتى يغسل

بحسوسا واجاب عنه الفاضل اخي علي بقوله نحن نقول ولا المراد المقدمة لقائلة القليل بأد لا خارج مع قطع
النظر عن كون الخروج معتبرا ولا كونه ان مثال قوله الشارب وقد خطر ببال الخ قول السائل والافلاخ خرج استنقى
واقول مبنى كلام الفاضل القليل بأد لا خارج انما كان على ما تحقق عندهم من تلذذ السيلان والخروج فانه لما
ثبت عندهم ان الخروج والسيلان متلازمان ولا سيلان في القليل قالوا فلا يخرج ايضا بل هو ياد والشارب يصدق
الاعتراض عليه بان في صورة غزاة الخروج موجود مع كونه قليلا لكانه اعترض على السيلان وادى صورة فيها
الخروج دون السيلان فالأيراد عليه بقوة التلذذ من كماله عن السائل مما لا ينبغي فاقوه قائمه على قوله لا ينقض
عندنا بان هذا انما هو عند محمد ومختار أبي يوسف النقض وهو الاقيس فحاجا ان يكون المستدل اختار قول أبي يوسف
فلا يرد عليه ما اورد وقفه الخلاف بينهما هو ان السيلان عند محمد ومفسران يعلمون بخبر وهو مفقودهما وتألف
ايضا مؤيد لان مثل هذا الدم لا يقال له في العرف انه سائل والابو يوسف يقول انزالا عن الخرج سيلان سواء اخذ
ام لا لان الخلاء كما يدل على الانتقال من العروق في هذه الساعة كذلك زواله عن الخرج يدل عليه اذ لو كان اخذ
طبيعة العضو ينتقل صلاح **قوله** وج حسن هذا ايضا يحتل أحدهما ان يكون جوا يعان الأيراد المصدري يقولت
وتم فحاصله ان في صورة غزاة البرق وان احسن بالخروج لكن عدم النقض هناك ليس لعلم بالخروج بل لعدم خروج
النجاسة بل هذا الدم المرتفع على راس الخرج غير نجس فلا نقض وقائمه ان يكون معطوفا على قوله ونحن نقول ايراد اخر
من عنده على وجه زفر وقصاصة انما سلطنا ان خروج النجاسة مؤثر لكن في الصور المذكورة بل في جميع صور القليل المحقق
ذلك لان هذا الدم القليل الذي خرج من الانف او الاسنان او غيره ليس نجس وانما ان يكون بيا ناكوج من عندنا
النقض في صور القليل في مقابلة وجه زفر **قوله** لان هذا الدم غير نجس الظاهر ان الجيم مفتوحة فهذا صريح في ان
الدم البادي لا يسمى نجسا عند الفقهاء كما هو الاشتراك لا يقال فكيف يصح قوله سابقا بالنجاسة المستقرة الخ فانه اطلق
هناك النجاسة على المستقرة لا ناقول اراد هناك ما يصدق عليه النجاسة بالفعل والحق **قوله** بل النجس هو الدم
المسفوح من السفوح وهو الصب يقال سفع الدم سفعا وسفوحا اذا سال فكبد والحال ليس ادم مسفوحا لانه
جامد وكذا الدم الملتصق بالحم الذي لا يسيل بل يبد وعند زوال القشر ليس مسفوحا كذا في تفسير الامام الرازي والذ
على ان النجس هو الدم المسفوح فحسب هو ان الله تعالى حرمه دون غيره حيث قال تعالى قل لا اجد في ما اوحى الي محرما
على طاعتيه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فانه نجس او فسق اهل لغيا ربه به الآية فنقص الدم
المسفوح بالحرمة فلهذا النجس ان لو كان مطلقا لكان نجسا حتى غير المسفوح ايضا لكان كل ذلك حراما لان كل نجس حرام
بدليل قوله تعالى فانه نجس فانه صلا حمة الخنزير والنجاسة معلومة مؤثرة في الحومة فلما يحرم الدم الغير
المسفوح علم انه غير نجس **قوله** وهكذا في القليل الذي لا ينقض عند زفر وينقض عند نال الدليل الدليل والاعلام
فان قلت لا يجري فيه الوجه الحسن قلت بل يجري لان ما يقيدته من المرة او الطعام ونحوهما في حكم الدم **قوله** وسياتي
في هذه الصفحة الظاهر انه متعلق بقوله وهكذا الى سياتي ذكر الحق في هذه الصفحة فاعتق ويحتمل ان يتعلق بقول النجس

إذا قشرت نقطة في العين فسال العبد يد بحيث لم يخرج من العين لا يقض الوضوء لأن ما حل العين لا يخرج من الوضوء ولا في الوضوء ولا في غسل اليدين فاعتبر الخرج من العين إلى ما هو ظاهر البدن شرعا وأعلم أن قوله إلى ما يظهر يجب أن يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فإنه إذا قصد وخرج دم كثير وسال شخص لم يخلط راس الخرج فإنه لا شك في الانتقاض عندنا مع أنه لم يسأل إلى موضع لم يحق حكمه بل خرج إلى موضع لم يحق حكمه

هو الدم المسفوح أي ساق وجهه في الشرح **قوله** إذا قشرت نقطة القشر زالت ما حل الجرح من الجرح الوقت يقال قشرت العود قشرا من باب ضرب وقتل أزلت قشره بالكسر وهو كالجلد من الإنسان وجرح قشور ومنه قشر المطبخ ونحن وقد يقال قشرت بالشد يد مبالغة والنقطة ككلمة محركة المجردى وقد يخفف كذا في المصباح المنير وذكر في المعجم النقطة بكسر النون وضمتها الفتح التي أمثلاث **قوله** ما خرج من العين فأن خرج ووصل إلى الماقيين نقض لأنه ما يجب تطهيره في الغسل ويسن في الوضوء **قوله** ظاهر البدن شرعا سواء كان ظاهر البدن من كل وجه كاليد أو من وجه دون وجه كداخل الأذن والفم كأم تقصيلة **قوله** وأعلم أن ما علم أن في تعلق الـ ثلث احتمالات أحدها ما اختاره البرجندى من أنه حال من قال خرج والمعنى ما خرج من السبيلين أو من غيره وأصله إلى ما يظهر من كان نجسا سأل وجب فيه منه أن تحقق السيلان أنما يعتد إذا كان عندنا أخرجه والوصول إلى ما يظهر فلا يقتضي أنما أخرجه الدم إلى بعض الأذن وسأل حتى بلغ ما كان منه ولم يسأل عليه فإنه تحقق السيلان مع أنه غير ناقض وذلك لأنه لم يتحقق بعد الوصول إلى ما يظهر بل قبله وثانيها ما هو ظاهر سياق الكلام من أنه متعلق بسأل وهذا هو الذي رده الشارح وقال له

اختاره من أنه متعلق بخرج وحاصل كلامه لو تعلق بقوله سال يكون المعنى في الانتقاض السيلان إلى ما يظهر مع أنه ليس كذلك فإنه لو قصد بحيث خرج دم كثير ولكن لم يتلوث راس الخرج بشئ من قبل كان أخرجه على سبيل لدفع والفرار يقتضي الوضوء عندنا لا شك مع أنه لم يوجد السيلان إلى ما يظهر لعدم تلوث ما يظهر لعدم مزرعة عليه ثم وجب الخرج إلى ما يظهر البتة فلا بد أن يكون متعلقا بخرج ويكون المعنى أخرجه إلى ما يظهر مع السيلان سواء كان سيلان إلى ما يظهر بيان يتلطف أو لا بان لم يتلطف وهما البحث من وجوه الأول أن كلامه الشارح مبنى على عدم الفرق بين السيلان إلى ما يظهر وبين السيلان على ما يظهر فإنه فهم أن الأول أيضا يقتضي تلوث ما يظهر بشئ سأل ولما لم يكن ذلك في وجوه ذكرها فومعنه مع أنه ليس كذلك فإن السيلان إليه معناه الخرج إليه أي الخرج إلى جهة وجهه وجانبه وهو اعلم أن يتلوث أو لا فعلى الخرج إليه والسيلان إليه لصرف عدم وجوب التلوث نعم السيلان عليه يقتضي أن يتلوث ما يظهر به وهو خارج عن محل التزام واجب عنه بأن الخرج إليه عبارة عن الانتقال من المكان إلى الظاهر منتهيا إلى محاذ ما يجب تطهيره وإن لم يصل إليه ولم يتلوث والسيلان إليه عبارة عن كونه منتهيا إليه مع التلوث فينبغي أن يكون مخصصا مطلقا وفيه نظر إلى أن لا انتهاك ليس إلا ومعناه ليس إلا يصل ما قبله بما بعده وانتهائه إليه والمراد ليس يعتبر في مفهومه إلا انتهى إلى أنك تقول خرجت من البصرة إلى الكوفة معناه منتهيا إلى الكوفة سواء مررت بالكوفة أم لا فعلى السيلان إليه ليس إلا انتهاء السيلان إليه كما خرج إليه فحسب من دون اعتبار المخرج التلوث نعم أن ثبت اعتبار المخرج في هذا الاستعمال الخاص نقلا عن يعتمد عليه في الكلام أو لا فلا الوجه الثاني أن قوله لم يسأل إلى موضع لم يحق حكمه التطهير بل خرج إليه يقتضي أن لا يتكلم به بين السيلان والخروج وهو غير صحيح لأدراية ولا غاية أما الأول فلا أنه لا يتصور لمحال أن يخرج خروجه

الطحاوي في الحاشية في قوله من السيلان ليس هو الـ ما يظهر من قوله في الحاشية من السيلان
 يسأل كالمثل الى موضع مخصوص من عدم سيلان الماء الى موضع شئ يسأل الانتقال من المكان
 ووصوله الى الظاهر وهذا عينه السيلان واما الثاني فلان صاحب العبارة وشراحها حصرا تحتخرج من
 السيلان الى ما يظهر بقوله من الخروج اما تحقيق بالسيلان الى موضع طحفة حكم التطهير في اجيب عنه بان الخروج
 والسيلان متغايران مفهومهما ومصادقهما فهو ما فلان الخروج عبارة عن انتقال شئ من شئ والسيلان عبارة عن
 عليه واما مصادقها فلما ذكره الشارح سابقا من ان في صورة غزاة ليرة وارقاء الدم على راس الحجر الخروج محسوس
 مع عدم السيلان واما ما ذكره صاحب الهداية وغيرهم فليس غرضه حلا اتحاد الخروج والسيلان مفهومهما ومصادقهما
 غرضه بيان الخروج انما يعتبر اذا وجد السيلان شرعا فمما متلازمان شرعا غير ان ذلك الى قول بعضهم الخروج الائمة
 من الباطن الى الظاهر ذلك يعرف في السيلان فمن فهم العينية من ملامهم فقد خلط وخط ولا يخفى عليك ما في
 فان اعتبار الخروج في مفهوم السيلان غير مسلم نعم هذا يكون معناه اذا تعدى يعل واذ ليس فليس وبعد تسليم تغاير
 المفهوم والمصادق نقول لان السيلان لا يتغير بين ما عند التعدى بالي فان الخروج الى شئ من السيلان الى شئ من السيلان هو انتقاله الى
 محاذاته من دون اعتبار التلوث فادماء الفرق بينهما في هذا الاستعمال في صحيح ولا ينافي هذا تغاير مفهوميهما فكم
 فعلمين متغايرين فيجوز معناه في بعض الاستعمالات وكمن فعلمين متغايرين يتغاير مفهومهما في بعض المواضع كما لا يخفى على
 من تتبع الوجه الثالث ان تعلق الى يخرج يقتضي الانتقاض في صورة سيلان الدم من الراس الى ما كان من الكنف لوجود
 الخروج الى ما يظهر وكجيب عنه بان الناقض هو خروج النجس هذا الدم ليس نجس او نقول المراد سيلانه بعد الخروج
 الى ما يظهر وهذا سيلان قبله فلا اعتبار له الوجه الرابع يخرج ان يريد المصنف بالسيلان ههنا المعنى المجازي وهو
 التجاوز والشاغل الى راس الحجر والى غيره ومنه يخرج ان يتعلق الى بسال كونه قريبا ولا ينتقض بصورة الفصل المذكورة
 ان فيه تجاوزا الى راس الحجر وكجيب عنه بان المصنف ذكر السيلان بعد الخروج ولا شك ان المراد منه هو الانتقال الى
 الباطن الى الظاهر فلو كان المراد من السيلان التجاوز والاعمال كان ذكره بمنزلة التأكيد لا التأسيس لجل اللفظ على التأسيس لولي من حمل على التأسيس
 الوجه الخامس انه يخرج تعلق الى بسال والصورة التي ذكرها الشارح كالحال ندرتها بمنزلة الممتنعات العادية فلو فرض
 رعاها في وقت من الاوقات يعتبر هناك وجود السيلان الى ما يظهر ومرة عليه حكما لان النقص عبارة عن بطلان
 الطهارة وهو لا يتصور الا بالتلوث ولو فرض عدم محسب حقيقة يلزم اعتبارها حكما لئلا يلزم ابطال عمل عامل وهذا
 اعتبار المشقة في السفر واعتبار شغل الماء في الاستبراء مطلقا مع تيقن انتفاؤه في بعض المواد ونظرا لكونه كثيرة الوجه
 السادس انه لا يلزم من عدم تعلقه بسال وجوب تعلقه بخروج مجازا ان يتعلق بخذون ويكون ذلك حالا لا يكون
 برعا عن النقوض سلكا عن الخدشات كما مر ذكره والجواب عن ادان اعتبار الخذون من دون ضرورة ادعاء البغية
 فالمراد بالوجوب الاستحسان لنقول المراد به الوجوب الحقيقي بالنظر الى ظاهر العبارة فافهم **قال** والقى هو في الفصل
 مصدر بمعنى قد وطعام او غيره من الفهم يقال قاء الرجل يقي قيتا ثم اطلق على الطعام المقدون كذا في المصباح
 فان حمل القى ههنا على الاول فواضح وان حمل على الثاني فتأمله الى حذف الخروج على رأى البعض على ما سبق الكلام فيه
قوله عطف تحتل ان يكون مصدرا خبر مبتدأ أخذون اي هو معطوف وتحتل ان يكون ماضيا مع فاعله عطف

المخرج فإرادان يحصل أنواعه لأن النقص في بعضه يقال هو ما يخرج من سائر البزاق من سائر أن كان البزاق
الكثير لا ينقص وإنما ذكره كما لم يذكر

قوله ما يخرج تحتل أن يراد به المذكور سابقاً بقوله ونقصه ما يخرج ثم يكون المراد من قوله أو غيره غير خلاصين
وغيره من الطعام والشراب يحصل بالإضافة عهدية ويقرب ذكر القوم على جهة وتحتل أن يراد به ما يخرج من تحتل
أو من غيره ثم يكون من عطف الشخص على العام اهتكاماً بأشكاله وهو هنا احتمال آخر وهو أن يكون معطوفاً على قوله يخرج
قوله فإذا تحتل أن يكون الفاعل تعليمية أي لما عطفه وأفرده بالذكر مع دخوله في خبره لأنه إرادان يفصل النوعين
أن يكون تفرعية وخبرية فهميل لما بعد أي لما عطفه على ما يخرج وكان فيه تفصيلاً لبيان ما ذكره فإرادان يفصل النوعين
قوله لأن المحل مختلف فيها أي في أنواعه فبعضها ينقص وبعضها لا ينقص وبعضها يشترط فيه مثلاً الفم وبعضها
أشترط فيه ذلك وتحتل أن يراد أن المحل مختلف فيه بين الأيمة فهو من يجعل بعض الأنواع ناقضاً ومنه من يجعل
لسياق **قال** وما تحتل أن يكون محلاً من القوم وتحتل أن يكون مفعولاً للقوم إذا أخذ ذلك
مصدراً وأعمال المصدر المعرف بالألام يجوز عند بعضهم كما ذكره الرضى وغيره وتفصيل الكلام في هذا المقام أن ما
لا يخرج أو ما أن يكون دماً رقيقاً يخرج من الجوف أو من الفم أو علقاً أي دماً غليظاً منجمداً وصغراً وهو الذي عبده
بأمره أو طعاماً أو ماءً فإن كان دماً رقيقاً فعند محمد ينقض إذا كان مثلاً الفم والألا اعتباراً بسائر أنواع القوم وعندهما
أن سأل بقوم نفسه ينقض الموضوع وإن كان قليلاً لأن المعدة ليست محل الدم فتكون من قوّة في الجوف هذا إذا
كان صاعداً من المعدة وإن كان نازلاً من الرأس إلى الألف نقض بالاتفاق قليلاً وإن كان كثيراً الوصوله إلى موضع
يلحق حكم التطهير وكذلك إذا كان خارجاً من أصول الأستان على ما قرأنا كان مآقاة علقاً أو صغراً أو ماءً يعتبر بكونه
مثلاً الفم وإن كان بلغاً فعندهما غير ناقض وقال أبو يوسف ينقض إذا كان مثلاً الفم والخلاف في المرتقى من الجوف
أما النازل من الرأس فغير ناقض اتفاقاً لأن الرأس ليس بموضع للنخاسة فهو في الحقيقة رطوبة تنزل إلى أعلى المحل
كذا في الهداية وفي البناء لم يذكر المصنف ما إذا اختلط البلغم بالطعام قالوا تعتبر فيه الغلبة فإن كان الطعام غالباً
ينقض وإلا فلا انتهى وفيها أيضاً أن قلت ما تقول في خرافتنا قلت لنا نازل من الرأس والخارج من اللوات طاهر والصالح
من الجوف أن كان أصغراً ومنهنا فهو كالقوم وعن أبي الليث هو كالبلغم وقيل نجس عند أبي يوسف خلافاً لما استتم
وفي البحر عن التجنيس المزيدي أن ماء فوالنا طاهر مطلقاً وبه يفتى وفي القنية نقلاً عن الظهير المرغني أنه دودة
كثيرة لا ينقض وكذلك إذا أقاء حية مثلاً فانه انتهى وفيها نقلاً عن عينة الأيمة الكركسي الصحيح أنه إذا أقاء الطعام من ساعة
ينقض وعن الحسن عن أبي حنيفة لا ينقض ما لم يتغير قلت وهذا إذا خرج بعد ما وصل إلى معدته وإن كان بعد في
المرئ لا ينقض بالاتفاق انتهى **قال** أن ساوي البزاق هو بضم الباء والزاي المحجمة كالصاق ما يخرج في الفم وظاهر هذا
الاطلاق أنه لا فرق في الخلوط بالبزاق بين كونه من الفم أو من الجوف وهو ظاهر إطلاق الشارحين كصاحب المعراج
وغاية اللين وجامع قاضية أن والينابيع والمضمرات ونقل ابن مالك في شهر المحرم أن الدم الصاعد من الجوف إذا غلب
البزاق لا ينقض اتفاقاً وظاهر كلام الزيلعي أن الدم الصاعد من الجوف المختلط بالبزاق ينقض قليلاً وكثيراً على
وقية شيء لخالفته المنقول مع عدم تعقل الفرق كذا في البهائم وتعبه بعض محشئ لدخول الحارث بن كلام ابن مالك

علم حكم الغلبة بالطريق الأول فقالوا إذا أصفى البزاق من الدم فلا يصح الوضوء وإن أخرجه من غير غلبة على الوجهين من قوله
 دما قوله هو مرة أو طعما ما أوجها أو علقا

لما أضاف ذكره الزيلعي والفرق وأخبر أن العلوق الخارج من الدم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البزاق فلم يكن ناقضا للمحتاج من غير
 فيه من بقوة نفسه لأنه لم يخلط بالبزاق البصر خروج من الجنب فان البزاق لا يخرج من الجنب بل يخلط بالدم فيخرج
 قوله علم حكم الغلبة أي غلبة الدم وهو النقص قال في التلخيص حاشية في شرح الأية المحررة في هذا الفصل صوراهما
 إذا كان الدم والبزاق على السواء علمة مشايخنا على أن الوضوء ينتقض وكان الفقيه أبو جعفر يقول أنه باعادة الوضوء
 لاحتياطا وكان يقول كان لو ضرب إلى الصفرة في ليس ينتقض وإن كان يضرب إلى الحمرة فهو ناقض وإن كان عروا إلى
 نحره من البزاق كالعلاقة لم يكن ناقضا وفي النواذر عن أبي حنيفة إذا بزق أو انطخ ورأى في ذلك علقته من الدم لم يكن عليه
 الوضوء وإن كان في جميع البزاق والمائة وكانت حمرة أو صفرة غالبة فعليه الوضوء وإن كان الذي يرى شبيهة غسالة
 اللحم كان البياض ناقضا وقال محلوا أن كان البزاق يخرج من لسانه أو لسانه ثم على التفصيل أن الدم غالي مقلو
 أو على السواء فما إذا أخرجه ذلك من الجوف فالدم فيه أسهل قوله فقالوا هذه علامة تعذب به غلبة الدم ومغلوبيته
 وقد مر تفصيله اتفاقا قال مرة بكسر الميم وتشديد الراء المهملة الشدة وتطلق في عرف الأطباء على إصاها للدين فيقولون
 مرة السوداء ومرة الصفراء وكثيرا ما يطلقون المرة ويريدون به الصفراء وهو المراد هنا في كلام الفقهاء قال أو طعما ما
 سواء كان منفردا أو كان مخلوطا فإنه لوقاء شيئين مختلفين دما وطعما ما أو دما وبلغا ملا الغم فالعبرة للغالب لا لساويا
 يعتبر كل على حدة وقال بكرن غلب الطعما وهو بحيث لو انفرد كان ملا الغم نقض ولا فلا إذا في المجتبى وفيه أيضا عن
 الحسن أن تناول ماء أو طعما أكثر من ساعته لا ينقض لأنه ظاهر لكن الصبي إذا ارتضع وقام من ساعته قال في الأية
 الصباغ هو المختار انتهى وهذا التصحيح مخالف ما نقلنا سابقا عن القنية من تصحيح النقص في الغلبة بعد نقل ما في المجتبى
 الصحيح ظاهر الرواية أنه نجس إلى الطهارة النجاسة وقد اختلفوا فيه بخلاف البلغم ويخلاف ما إذا فقه ودوا أوجية وذلك
 لأنه طاهر في نفسه وما يستتبعه قليل قال أو ماء قال في الظهيرية لو شرب الماء فخرج صافيا فنقض الوضوء قال
 أو صلقا قال في المجتبى عن أبي حنيفة يعتبر في الدم المتعقد ملا الغم لأنه صفراء أو سوداء محترقة انتهى في الهلابة لوقا
 دما وهو علوي يعتبر فيه ملا الغم لأنه سوداء محترقة انتهى قال صاحب النهاية أي أنه دما متنجسا غير سائل كالعلوق ^{ينتقض}
 حتى يملأ أنفلا ذلك ليس بدم فالحق مرة سوداء محترقة والسوداء المحترقة تخرج من المعدة وما يخرج منها لا يكون له فاء
 ما لم يكن ملا الغم انتهى وهذا على ما عاينته شاهد على أن المراد بالعلق هي هنا السوداء ولذا قال في الفاضل الجلي العلوق الذي
 الغليظ كما نقلنا من الجوهري لكن المراد هنا السوداء المحترقة لا الدم ولذا يشترط فيه ملا الغم ولا يخرج من الدم ناقض
 بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار انتهى وقصة صاحب النهر أيضا بالسوداء حيث قال أي سوداء وهو ما تشددت ضيقته
 وجد حتى لو كان سائلا لنقض من قل انتهى في النهاية وشرحها أن قائما قداما أن يكون من الرأس ومن الجوف سائلا
 أو علقا فإن كان سائلا نزاع من الرأس ينتقض اتفاقا أن ساوى البزاق وإن كان علقا لا ينتقض اتفاقا أما الأول فلا فإنه كذا
 فيعتبر فيه السيالان ولو كان غاليا على البزاق دليل قوة السيالان وكذا أن كان مساويا احتياطا وهو أن يكون أصفر نارحيا
 فإن كان أقل صفرا من ذلك فهو مغلوب وأما الثاني فلا فإنه يخرج عن كونه دما وأن صعد من الجوف أن كان علقا لا ينقض

النجاسة ملأ الفم لا يملأ أصلاً من شئ سواء كان الرأس أو صاعداً من الجوف أو سائلاً قليلاً أو كثيراً
 للزوجة لا يتدخله النجاسة حتى ينقض صاعداً ملأ الفم من غير شئ لكن النكاح من الرأس لا ينقض عندنا
 وهو معتبر بالاتحاد في المجلس ومحمد في السبب فيجمع ما قلناه قليلاً لا شئ **قوله** وهو معتبر
 للزوجة إلى أن يوسف ذلك ابتداء مسألة صورة فأنه إذا قلنا قليلاً لا بحيث لا يجمع بل يبلغ ملأ الفم يوسف ويراقب المجلس
 اتفاقاً لأنه سودا حرقه لأن ملأ الفم وإن كان سائلاً فعل قول أبي حنيفة ينقض وإن لم يكن ملأ الفم كسائر البدن الثلاثة
 لأنه من جراحته وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملأ الفم احتياطاً لأن من الجوف انتهى وذكر في الجراحته اختلف المتصنيفين
 في الخلاف فيصح في البدن قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال وفيه أخذ عامة المشايخ وقال الزيلعي أنه المختار في صحيح الحديث
 قول محمد فكذلك في السراج معزيا إلى الوجيز انتهى **قال** أن كان ملأ الفم من محل على مذ هب ثم فارق لم ينجس
 وأن محل على مذ هبها الذي هو قول عامة المشايخ فارق لما سوى الدم الرقيق وإلى الإشارة في كلامه بتوسيط
 قيدان ساوي البراق بينه وبين الأربعة الأخيرة واختلفوا في حد ملأ الفم فقال بعضهم كان بحيث لو ضم شفتي

لفم ولا وقال الحسن بن زبياً إذا كان بحيث لا يمكنه ضبطه فهو ملأ الفم وقال بعضهم إن كان بحيث لا يمكن ضبطه
 وإمساكه لا يتكفل فهو ملأ الفم وهذا هو مذ هب أكثر المشايخ وهو الصحيح وقال الحلواني الصحيح أنه يفوض إلى رأي
 صاحب كذا في التاخر ثانية **قوله** أو صاعداً من الجوف فيه خلاف أبي يوسف فإنه يقول ينقضه إن كان ملأ الفم
 كفي في الخلاصة هذا بناء على أن البلغم نجس عنده طاهر عندهما والطحاوي يميل إلى قول أبي يوسف حتى قال يكره أن
 أخذ البلغم بطرف كفه ويصل معه انتهى وقال في الغنية لا يفهم من هذا الميل إلى قول أبي يوسف لأن الكراهة تكل على
 ولها أيضاً لأنها يسلم أن يستتب قليل نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكرهة **قوله** لا يتدخله النجاسة
 يعني إن البلغم يسبب كونه زوجاً لا ينجس النجاسة وهو في نفسه أيضاً ليس نجس فلا ينقض مطلقاً وأعرض عليه بأنه
 ينتقض ببلغم يقع في النجاسة ثم رفع حيث يمكن نجاسته وأجيب بأنه لا رواية في هذه المسألة ولئن سلمنا الفرق
 أن البلغم ما دام في البطن تزداد نجاسته فيزداد لزوجة بخلاف ما إذا انفصل فإنه حرج فيجوز النجاسة كذلك في
 النجاسة والزوجة مصدر للزج يقال لزج الشئ لزجاً ولزوجة من باب تعجب إذا كان فيه وذلك يعلق باليد ونحوها
 كذا في المصباح **قال** صاعده أي البلغم الصاعد من الجوف لأنه نجس بخلاف ما في المعدة كذا في الهداية
قوله عنده أيضاً أي كما لا ينقض عند محمد وأبي حنيفة فهو اتفاق **قال** وهو معتبر بالجملة أن المجلس ثرا في جمع
 المتفرقات كاتحاد الأقوال المتفرقة في البيع والشراء والنكاح وسائر العقود باتحاد المجلس كذلك التلاوات المتعددة
 فإنه يجب سجدة واحدة أن اتحاد المجلس وحكمه لأن الحكم يشب حسب ثبوت السبب من الصحة والفساد فيجوز
 باتحاده ألا ترى أنه إذا جرح جراحات ومات منها قبل البر يتحد لموجب وإن تخلف البر اختلفت وقال صاحب الكفر في
 الكافي الأحيم قول محمد لأن الأصل إضافة الأحكام إلى الأسباب وإنما ذكر في بعض الصور للضرر ثم كما في سجدة التلاوة
 إذ لو اعتبر السبب لا يمكن التلاخل وفي الأقاير يعتبر المجلس للفرق وفي الإيجاب القبول لدفع الضرر كذا في البحر الرائق
 وفي جامع المضمرة أن قول محمد هو الأحيم **قوله** وهذا ابتداء مسألة أي ليست متعلقة بما قبله من الأنواع المذكورة

ان اذا كان في مجلس واحد يجهر فيكون انما هو في مجلس واحد والسمع هو الغنيان فان كان مطلقا واحدا فيكون في مجلس واحد
 يحصل السمع في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد
 خلافا لغيره في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد والسمع هو الغنيان في مجلس واحد
قوله اي اذا كان في مجلس واحد سواء كان غنيان واحدا ام غنيان بعد غنيان **قوله** ويجوز اعتبار الجماعة
 السبب سواء كان المجلس متحدا او متعديا قولي ما نسبة العمود والخصوص من وجه ففي صورة يجتمعان
 بالنقض وفي صورةين يفتقران **قوله** وهو الغنيان في غنيان المعجمة والثاني المثلثة والياء المنشأة الغنيانية
 وبضم الغين وسكون الثاء من غنت نفسه اي هلكت واضطربت كذا في الصحاح **قوله** فيجوز اتفاقا اما
 عند محمد فلا اتحاد الغنيان واما عند ابى يوسف فلا اتحاد المجلس خلافا لغيره اتفاقا لعدم اتحاد السبب و
 لا المجلس **قوله** فيجوز عند ابى يوسف لا اتحاد المجلس خلافا لغيره اتفاقا لعدم اتحاد السبب والعكس بالعكس
قال وليس يحدث ليس بنجس قد جرت عادتهم في هذه القواعد في بحث النواقض فانه لما كان في مجلس واحد
 في النواقض الى ان القليل ليا دى من الدم والقليل غير ملا الغم من القم لا ينقض الوضوء لان السيلان شرط في
 الاول وملا الغم في الثاني اراد وان يذكر واحد كذا لك هل هو نجس ام طاهر فمنهم من يذكرها في اثنا عشر مجلسا
 كصاحب الهداية حيث قال بعد ما ذكر بعض مباحث الدم والقم قبل تقسيم القم ثم ما لا يكون حدثا كما يكون نجسا
 يروي ذلك عن ابى يوسف وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم تنتقض به الطهارة انتهى وهكذا فعل محمد
 في الجامع الصغير شارحه الصدرا الشهيد حيث قال في اثنا عشر مجلسا القم بعد ما ذكر ان القليل لا ينقض شرا للقليل
 اذا لم يكن حدثا كما لا يكون نجسا حتى لو امتلا الثوب منه كما يكون لا صحاب القرمز والمجرحات فانه يصيب الثوب
 قليل قليل غير سائل فذلك ليس بانهم يجوزوا الصلوة وان كثروا وهو مروي عن ابن عمر وعنه عن ابى يوسف انتهى
 واختار المصنف ذكر ما عقيب مباحث الدم والقم وهذا حسن وتوسط الحكم في هذا المقام على ما خلت عنه
 دفاتر الكرام ان ههنا قضاي بعضها صادقة وبعضها كاذبة الاولى كل حدث نجس وهي كاذبة لان النور والقمحية
 حدث والريح حدث ولا تنصف بالنجاسة الثاني كل نجس حدث وهي صادقة مشروطة بالخروج في السيلين
 والسيلان او ما يقوم مقامه في غيره الثالثة بعض الحدث نجس الرابعة بعض النجس حدث وهما صادقتان
 الخامسة كل خارج حدث نجس وهي كاذبة لان الريح خارج حدث وليس بنجس السادسة كل نجس خارج حدث
 وهي صادقة السابعة بعض الخارج الحدث نجس الثامنة بعض النجس حدث خارج وهما صادقتان التاسعة
 كل ما ليس يحدث خارج ليس بنجس العاشرة بعض ما ليس يحدث خارج ليس بنجس الحادية عشر بعض ما
 ليس بنجس ليس يحدث خارج وهذه صاوية الثانية عشر كل ما ليس بنجس ليس يحدث خارج وهذه كاذبة
 خروج الريح من الدم الثالثة عشر بعض ما ليس يحدث ليس بنجس الرابعة عشر بعض ما ليس بنجس ليس
 يحدث وهما صادقتان الخامسة عشر كل ما ليس بنجس ليس يحدث وهي كاذبة السادسة عشر كل ما ليس
 يحدث ليس بنجس وهذه هي التي يذكرها قهقهة من يذكرها بلفظة كل ومنهم من المصنف من يذكرها بلفظة
 ما وهي تنفيذ مفاد كل واعتراض على صدقها بوجوه منها ان دم الاستحاضة والخارج من صاحب المجرم الست

في النواقض الى ان القليل ليا دى من الدم والقليل غير ملا الغم من القم لا ينقض الوضوء لان السيلان شرط في الاول وملا الغم في الثاني اراد وان يذكر واحد كذا لك هل هو نجس ام طاهر فمنهم من يذكرها في اثنا عشر مجلسا كصاحب الهداية حيث قال بعد ما ذكر بعض مباحث الدم والقم قبل تقسيم القم ثم ما لا يكون حدثا كما يكون نجسا يروي ذلك عن ابى يوسف وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكما حيث لم تنتقض به الطهارة انتهى وهكذا فعل محمد في الجامع الصغير شارحه الصدرا الشهيد حيث قال في اثنا عشر مجلسا القم بعد ما ذكر ان القليل لا ينقض شرا للقليل اذا لم يكن حدثا كما لا يكون نجسا حتى لو امتلا الثوب منه كما يكون لا صحاب القرمز والمجرحات فانه يصيب الثوب قليل قليل غير سائل فذلك ليس بانهم يجوزوا الصلوة وان كثروا وهو مروي عن ابن عمر وعنه عن ابى يوسف انتهى واختار المصنف ذكر ما عقيب مباحث الدم والقم وهذا حسن وتوسط الحكم في هذا المقام على ما خلت عنه دفاتر الكرام ان ههنا قضاي بعضها صادقة وبعضها كاذبة الاولى كل حدث نجس وهي كاذبة لان النور والقمحية حدث والريح حدث ولا تنصف بالنجاسة الثاني كل نجس حدث وهي صادقة مشروطة بالخروج في السيلين والسيلان او ما يقوم مقامه في غيره الثالثة بعض الحدث نجس الرابعة بعض النجس حدث وهما صادقتان الخامسة كل خارج حدث نجس وهي كاذبة لان الريح خارج حدث وليس بنجس السادسة كل نجس خارج حدث وهي صادقة السابعة بعض الخارج الحدث نجس الثامنة بعض النجس حدث خارج وهما صادقتان التاسعة كل ما ليس يحدث خارج ليس بنجس العاشرة بعض ما ليس يحدث خارج ليس بنجس الحادية عشر بعض ما ليس بنجس ليس يحدث خارج وهذه صاوية الثانية عشر كل ما ليس بنجس ليس يحدث خارج وهذه كاذبة خروج الريح من الدم الثالثة عشر بعض ما ليس يحدث ليس بنجس الرابعة عشر بعض ما ليس بنجس ليس يحدث وهما صادقتان الخامسة عشر كل ما ليس بنجس ليس يحدث وهي كاذبة السادسة عشر كل ما ليس يحدث ليس بنجس وهذه هي التي يذكرها قهقهة من يذكرها بلفظة كل ومنهم من المصنف من يذكرها بلفظة ما وهي تنفيذ مفاد كل واعتراض على صدقها بوجوه منها ان دم الاستحاضة والخارج من صاحب المجرم الست

بشيء كالجسم

ليس يحدث معناه نجس فنجس معناه حدث إلا أنه يظهر أن حال خروج الوقت دفعا للجسم كما في الساعة وما شابهها
 بأنه حدث عند خروج الوقت وليس يحدث في الوقت والحدث في هذه الحالة ما ليس يحدث خارجا فلا يشك
 في صدقها ومنها أن ما يخرج من الخمر أو من القدر أو ما يوال يصدق عليه أنه ليس يحدث معناه نجس في الخمر
 أن المراد منها بقرينة المقام وليس يحدث في بدن الإنسان أو لقوله المراد ما ليس يحدث وشأنه أن يكون حدثا فلا يدخل
 الخارج من غير بدن الإنسان ومنها أنهم قد أطلقوا النجس على ما ليس يحدث حيث قالوا إن الدودة والحمار من الدواب
 نافية دون الجرح لأن النجس ما عليها وذلك قليل في موصوف في السبليل في غير ما صرح به في شرح النجاسة والصغير والحدث أي
 وغيره وأوجب عنه بأن الملاقاة النجس عليه بناء على رواية غير الأصول أنه نجس قال قلت قد صرح صاحب الهداية
 في إيتي يوسف أن ما ليس يحدث ليس بنجس ومع ذلك أطلق النجس هنا قلت لا بأس به في إطلاق الألفاظ ويقال إطلاقا
 النجس عليه باعتبار أنه نجس بالقوة وهذا كما أطلق الشارح سابقا على ما هو مستقر في معناه لفظ النجاسة سيما
 ومنها أن الخارج من بدن الميت ليس يحدث معناه نجس وأوجب عنه بأن المراد منها بدن الإنسان الحي لأن الكلام
 ههنا فيه كما مر ويقال المراد ما ليس يحدث وشأنه أن يكون حدثا وهو ليس إلا ما يخرج من بدن الحي ومنها أن الموصوف
 هذه القضية لصدق عكسها وهو كل ما ليس بنجس ليس يحدث معناه كاذب وأوجب عنه بأن الكلية تنعكس جزئية
 فعكسه بعض ما ليس بنجس ليس يحدث وهو صادق هذا إذا أخذ العكس المستوي وأما عكس النقيض فهو كل نجس
 حدث وذلك لأنها قضية سالبة الطرفين وهي التي يسميها متأخرو المنطقيين بالوجه السالبة الطرفين فعند جعل
 نقيض الأول ثانيا ونقيض الثاني أولًا مع بقاء الكيف والصدق يحصل كل نجس حدث وهو صادق قطعاً **قول**
 بكسر الجيم **أقول** هذه العبارة من ههنا إلى آخرها أي قوله حكمه حكم الريق قد أثر بها بعدتها في جامع المضمات
 شرح مختصر القدر وري ليوسف بن عمر الصوفي استاذ صاحب الفتاوى الصوفية والشارح ويوسف هذا في عصره
 أو عصره قريب فأمّا أن يكون الشارح أخذها منه أو الأمر بالعكس فأحد هما معاً لا محالة حيث نقل عبارة الأخرين
 من غير تغير لفظ بحيث يظن الناظر أنه من عنده وهذا امر يعاب عليه المصنفون تماماً وخر عليه أنه قد مر أن النجس يفتح الجيم
 عين النجاسة ولا كسرهما لا يكون طاهراً والمقصود ههنا بيان عين النجاسة في عين النجاسة فحين يغار يقر بفتح الجيم وأوجب عنه بوجه
 أحد هما نقله في حل المشكلات عن العارفة من أنه لما كان النجس بالفتح يصدق على الدم البارد والذئب جمل
 بقشر نقطة في العين وعلى القمل القليل فلا يصدق عليها أنها ليست بنجس بالفقر مع أنه يصدق عليها أنها ليست بنجس
 فلا يلزم من انتفاء كونه حدثاً انتفاء كونه نجساً وهو خلاف المدعى وأما النجس بالكسر فقد فسره بما لا يكون طاهراً ولا نجساً
 على الأشياء المدكوخة لأنها طاهرة فيصدق عليها أنها ليست بنجس **أقول** فيه خطأين لأن النجس بالفتح هو عين
 النجاسة وقد صرح الشارح قبل هذا أن في صوغ خروج القليل لم يوجد خروج النجاسة لأن هذا الدم غير نجس بل
 النجس هو الدم المسفوف فعلم أن القليل من الدم والرق لا يقال له نجاسة فيصح نقل النجس بالفتح عنها وقد مر ما يوضح هذا
 في ما قبل فتذكر وتأنيب كما نقله صاحب حل المشكلات أيضاً عن الفاضل دلت خان وقال هو أحسن الرجوع من
 أن المراد بكلمة ما شئ خارج من غير السبليل وما يكون من ذلك حدثاً لا يكون نجساً بالكسر فحققت المسألة وبقيت

مراد من النجس بالفتح ما يخرج من بدن الحيوان والنجس بالكسر ما يخرج من بدن الميت

فيلزم من انتفاء كونه نجسا

بالشعر الحديث فإذا تحققت المساواة بينهما تحققت المساواة بينهما في عدم نجاستهما أعني ليس يحدث وليس ينجس لأن النجس
المساويين متساويان وأما النجس بالفرع فهو عام والحديث خاص لأن النجس بالفرع يصدق على القليل لأن مقتضى

خارج من غير السيلين وهو الكثير من الدم والقى وعرضها فهو نجس بالفرع أي نجاسة وكل ما هو نجس أي نجاسة فهو حدث
عندنا غير نجس وأقول بأن القليل يصدق عليه أنه نجس بالفرع لأن مقتضى ما لا ينجس نجس بالفرع لأن مقتضى ما لا ينجس نجس بالفرع
الاجل لا يصدق عليه النجاسة وإذا لا يصدق على النجاسة على القليل كما مر من الشارع كرهت يقال إن جسم النجاسة
صالح في تحقيقه أن كل فرد في شئ لا يصدق وصفه عنوانه عليه فان لم يصدق ذلك عليه لا يقال له أنه فرد له مثلا
فرد الإنسان ليس إلا ما يصدق عليه وصف الإنسانية وما لا يصدق عليه هذا الوصف لا يصدق فرد من الإنسان
فإنما جسم القليل لا يصدق عليه وصف النجاسة بدليل أنه لا ينجس شيئا آخر كالثوب وغيره فلو كان بنفسه نجاسة
لتنجس الثوب بمقتضاه فلا يقال أنه فرد من النجاسة أو من جسم النجاسة والثاني في جعله النجس الكسرة أو بالحدث
لأن النجس بالكسرة لا يكون طاهرا وهو يصدق على الثوب التنجس وغيره ولا يقال أنه حدث ولعله ظاهر من الظهور ومن
يحمل الله له نورانها له من نور ثنائها ما نقله صاحب المحل أيضا عن غاية المحاشي من أن النجس بالفرع عين النجاسة
فلو أريد ههنا بالفرع كان معناه ما ليس يحدث ليس بجسم النجاسة بل كان جسما آخر وذلك غير مقصود وأما النجس
فما كان غير طاهر فحاشا ما ليس يحدث طاهرا هو المطلوب **أقول** فيه وهن ظاهر فانه لا شك أن ما ليس يحدث
ليس بجسم النجاسة لعدم صدق وصف النجاسة عليه بل هو جسم آخر غير النجاسة وهذا امر ينبغي أن يقصد بالذكر
لشاريتهم أن القليل لا كان من جنس الكثير لزم أن يكون نجاسة كما أن الكثير نجاسة فدعوى عدم كونه مقصودا دعوى
من غير دهران وثانيتها كما اختاره الفاضل البرجدي في شرح النقاية حيث قال ليس بنجس بكسر الجيم على ما هو الرواية
ويلزم من ذلك أن لا يكون نجسا بالفرع لأن انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص والأفلا من أن يقال بالفرع ههنا
قول هذا وإن كان أوجه الوجه لكن لبقا تلان يقول النجس بالفرع وإن كان أخص من المكسور وانتفاء النجاسة يستلزم
انتفاء العام لكن لا شبهة في أن الذي ينبغي أن يقصد ههنا هو نفي النجس بالفرع لأنه قد يسر على الأفهام ثبوته له قيا
على الكثير ولما عدم كونه ذات نجاسة فغنيه ظاهر لا حاجة إلى ذكره فعل تقدير ما أخذ المكسور أيضا لا يكون المقصود الأصلي
الأنفى الخاص فغنيه عليه من الابتداء أولى كما لا يخفى ولعله لذلك حمله القوستان على في شرحه وشأسا ما يفهم
من كلام البرجدي المذكور من كلام القوستان أن التصريح بالكسرة ليس لفرع الفرع بل لكونه الرواية ففعل الشارع سمع
هكذا من المصنف فصرحه كما ذكر سابقا أن الرواية هناك بالفرع وإن كان الكسرة بها جازا هناك وهذا هو الوجه الصواب
لذي يعتد عليه عند في هذا الباب فافهم **قوله** فيلزم من انتفاء النجس اختلاف النجس ههنا ففى بعضه فيلزم من
انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا وهذا يحتمل محملين المحمل الأول أن يقال النجس ههنا بالكسرة كما قرئ به في عبارة
ويحتمل الفاء احتمالين أحدهما أن يكون التفرع ويكون في هذا التفرع إشارة إلى ثبوت الملازمة بين الانتفاءين

ومن محرم في غير رواية الأصول أنه يحسب به لا في سيلان في نجاسة وإذا كان
السائل نجساً غير السائل يكون كذلك وتناقض له تعالى

ألا يجوز سبها وهي واختلاف في نجاسة التي الكثير فصرح كثير من في باب النجاسة أن نجاسة مغتلاة وذكر في المحسني
عن أبي حنيفة أنه لو فاء طعاماً أو ماءً فاصاب السائل اشتد في شرب لا يمنع ومقتضى أنه نجاسة خفيفة في
حمله صاحب قهر القدر على ما إذا فاء من ساعته وفيه نظر لأنه صر طاهر غير نجس كذلك في البحرويه ما فيه
فأنه فاء من القنية فتعجب خلافه **قوله** في غير رواية الأصول المراد بالأصول الحمام الصغير والحمام
الكبير والسير الكبير والسير الصغير والزيادات والمبسوط كلها من تصانيف محمد بن أبي النبي تسمى بظاهر الرواية
وتعبرها آخره المبسوط عنها وغير رواية الأصول وهي التي يعبر عنها برواية النوادر ما وجد في كتب
آخر محمد كالسيانيات والزيادات والهازيات وكتبت غير كتبت الحسني بن زياد وغيره كذلك في اعلام
الاخبار وزيادة التفسير لظاهر الرواية وغيره يطلب من مقدمة هذا الشرح **قوله** أنه نجس هذا احتجاً
اختاره بعض المشايخ احتياطاً وافق به أبو بكر الاسكاف وأبو جعفر وما ذكر في المتن مروى عن أبي يوسف
ومروى عن ابن عمر به قال أبو عبد الله ومحمد بن سلمة وأبو جعفر وأبو القاسم وأبو الوليد وبه أخذ الكرخي
وحسب في الهداية كذلك في البداية وما يستند به لمذهب أبي يوسف هما أثر سعيد بن المسيب أثر سالم
ابن عبد الله أنه كان يرعفان حتى تختصبا لصاحبهما شيئاً فشيئاً فخر صليان ولم يقل عنهما غسل ذلك وكذلك
أثر الحسن البصري ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم فأنه أيضاً يدل على طهارة ما لا يسيل فإن الجراحة
قلما يخلو عن قليل الدم وذكر القهستاني والبرجندي أن قول أبي حنيفة في هذه المسئلة مثل قول أبي يوسف
وذكر الإمام الرازي على كسبي نقل كلامه أن غير المسفوح نجس وحرام عند الشافعي والمسفوح وهكذا حكموا
الخفاف في حواشي تفسير البيضاوي وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي الشافعي سبب فحرم الدم
نجاسته وأنفق العلماء على تحريمه ونجاسته تعويضي عما يبقى في العروق والحمى علا أنه خرج بالمسفوح في أية
الأنعام المقيدة بالمسفوح كالأطعمة في أية المائدة ونقل بعضهم عن الجمهور أن الدم حرام ولو غير مسفوح
ومررد قول أبي حنيفة بجعل غير المسفوح وليس كما ترجمه انتهى **قوله** لأنه لا أثر له حاصله أن ما هو نجاسة
فهو نجاسة بذاتها كدخول وصف التيلان في كونه نجاسة فإذا كان السائل نجساً كان غير السائل أيضاً نجساً
وأجيب عنه بأن الشرع اعتبر السيلان في النجاسة حيث اشتراطه في انتفاض الطهارة فغير السائل لا يكون
نجساً شرعاً وهو المطلوب **قوله** ولنا في هذا دليل على المذهب المختار من أن ما ليس بحدث وهو الدم
القليل والقيح كذلك طاهر وحاصله أن الله تعالى قال في سورة الأنعام مخاطباً للنبيه عليه الصلوة والسلام
قل لا أجد في ما وصي إلي محرماً على طاعتي طعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحواً خنزير فأنه نجس أو
فسقاً أهل لغیر الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم فخص الحرة في جنس المطعومات
بأربعة الميتة والدم المسفوح ولحواً خنزير وما أهل لغير الله وقيد الدم الحرام بالمسفوح فدل ذلك على أن
الدم الغير المسفوح ليس نجساً أكله وإذا ثبت ذلك ثبت أنه ليس نجساً لأنه لو كان نجساً لكان حراماً ومن

عن ثم اس الجرح دم ما يمسس ولا يكون بجس

المفسر كذا في الاضام الثانية في سورة المائدة وهي مدنية كما يفرغ فقال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
 وما اهل بغير الله به والمنخقة والموقوفة والمتردة والطيحة وما اكل السمك الا ما ذكر وما ذبح على النصب ان
 تستقسموا له الا ذم ذلك مفسر قال السيوطي في تفسيره مثل ما مر عنه وقال البصاوي في تفسيره هي التي يفسر
 لقوله تعالى واما مسفوحا وكان اهل الجاهلية يصوبونه في الاعماء وينسبونها اليها انتهى الثالثة في سورة الانعام
 حيث قال تعالى قل لا يجد في ما اوحى اليهما الاية قال البصاوي وما مسفوحا اي حصبه بول كاد في العرو وقال
 كالكدب والطحال انتهى الرابعة في سورة النحل وهي مكية كالا نعام حيث قال تعالى انما حرم عليكم الميتة والدم
 ولحم الخنزير وما اهل بغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم قال الامام الرازي في تفسير سورة
 الانعام اعلم ان هذه السورة مكية بين قال في هذه السورة ان الله لا يوحى الا اربعة الاية الميتة والدم المسفوح
 ولحم الخنزير وما اهل بغير الله به ثم اكد ذلك في سورة النحل بقوله انما حرم عليكم الميتة الاية وكل ما لم يقيد الحصر فقد
 حصلت لنا اتيان مكيتان يدلان على حصر المحرمات في هذه الاربعة فبين في سورة البقرة وهي مدنية ايضا انه لا يحرم
 الا هذه الاربعة فصارت هذه الاية للدين مطابقة لقوله قل لا يجد في ما اوحى اليهما الا الاية المكية ثم ذكر
 تعالى في سورة المائدة قوله احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم واجم المفسرون على ان المراد بقوله ما يتلى عليكم هو ما
 ذكر بعد هذه الاية فقال حرمت عليكم الميتة والاشياء المذكورة من المنخقة من اقسام الميتة وانما اعادها ليعلم ما حرم
 يكون عليها بالتفصيل فثبت ان التسمية من اهل الانعها كانت مستقرة على هذا الحكم وعلى هذا الحصر وان قال قائل فلما لم
 في التزام هذا الحصر تحليل النجاسات والمستفترات ويلزم ايضا تحليل الخمر قلنا هذا لا يلزم منا بوجه الاول انه قال في هذه
 الاية او لم يحرم غير فانه مرجح هذا يقتضي ان النجاسة حلة للتحريم فوجب ان يكون كل شخص يحرم كله واذا كان هذا مذكورا
 في هذه الاية كان السؤال ساقط الثاني انه تعالى قال في آية اخرى ويحرم عليهم الخناث والنجاسات خباثت الثالث ان الآية
 مجمعة على حرمة تناول النجاسات واما الفرق فاجواب عنه انها نجسة فيكون من الرجس وايضا ثبت تخصيصه بقوله تعالى
 فاجنبوه وبقوله وانهم اكرم من نعمهما انتهى كلامه وقال هو في تفسير سورة النحل اقول انه تعالى حصر المحرمات في هذه
 الاشياء الاربعة في هذه السورة لان لفظة انما تفيد الحصر فصهرها ايضا في هذه الاربعة في سورة الانعام وهاتان
 السورتان مكيتان وحصرها ايضا في هذه الاربعة في سورة البقرة وحصرها ايضا في سورة المائدة فانه قال في اولها
 احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم فاباير الكل الا ما يتلى اجمعوا على ان المراد به قوله حرمت عليكم الميتة الاية
 فذكر تلك الاربعة المذكورة في تلك السور الثلاثة ثم قال والمنخقة والموقوفة والمتردة والطيحة وما اكل السمك الا ما
 ذكر كيت وهذه الاشياء داخلة في الميتة ثم قال وما ذبح على النصب هو واحد لا تقاسم الداخلة تحت قوله وما اهل بغير الله
 فثبت ان هذه السور الاربعة دالة على حصر المحرمات في هذه الاربعة السور ثان مكيتان وسورتان مدنيان فان سورة
 البقرة مدنية وسورة المائدة من انحرما نزل الله بالمدنية فمن انكر حصر التحريم في هذه الاربعة الا ما حصره الاجماع
 والدلائل القاطعة كان في محل ان ينشئ عليه لان هذه السور دخلت على ان حصر المحرمات في هذه السور كما ثبتنا
 ونعلم فكيف انحرها واول المدينة ولغيرها وانه تعالى امل هذا البيان في هذه السور قطعا لا ملاما وازالة الشبهة انهم

كلامه في حرم اكل الميت قد ثبت على ان الدم المطلق في السقي الشبهة هو المسفوف وان صفاء السوا الاثر
واحد وهو حصر الحيوة في الميتة والدم المسفوف وهو الذي روي ما ذكره غير الله ولهذا شهدت آثار العمل بها
والثامن على ما اوجها السيد في الدر المنثور في حريم عبدالرزاق وعبد بن حميد وابن ابي حاتم عن قنادة
قال حرم الدم ما كان مسفوا حاشا لم يحيا طله الدم فلا بأس به واخره عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن
المنذر وابن ابي حاتم وابو الشيخ عن عكرمة قال لولا هذه الآية في سورة الانعام لانتبه المسلمون من العروق ما
تتم منه اليهود واخره ابن المنذر عن ابن جريح في قوله تعالى او دما مسفوا قال المسفوف الذي يهرق ولا
باس باكل ما كان في العروق منها واخره ابن ابي شيبة وابن المنذر وابن ابي حاتم وابو الشيخ والبيهقي في سننهم عن
عكرمة قال جاء رجل الى ابن عباس فقال له اكل الطحال قال نعم ان كان عاتما دم قال نعم احرم الله الدم المسفوف
واخره عبد بن حميد وابو الشيخ عن ابي عجل في الدم يكون في مذبح الشاة والدم يكون في اعلى لقدم قال لا بأس
انما نفى عن الدم المسفوف اذا انقش هذا كله على صفحة خاطرك فتقول الدم المطلق الوارد في سورة المائدة
والبقرة محمول على المقيد لاى المسفوف فابن الناصب والمنصور فانه انما يكون عند تغايرهما ولما كان المطلق ههنا
محمولا على المقيد على ما شهدت به آثارهم يبقى سبيل التمسك لا لشك المقتضى من جميع الآيات فان قلت هذا خلا
ما تقر في اصول اصحابنا ان المطلق يجري على طلاقه والمقيد محمول على تقييد قلت قد يحمل المطلق على المقيد
اذا دعت الضرورة اليه على ما تقر ههنا الضرورة داعية اليه لانه لو كان الدم مطلقا يكون ذلك مقتضيا
لحرمة الدم المسفوف وغير المسفوف كليهما ومن العلوم ان حرمة الدم المسفوف انما هو ليجاسته فذلك يكون حرمة
الدم الغير المسفوف ايضا ليجاسته اذا قال بالفصل فان من قال بحله قال بطهارته ومن قال بحرمته قال بنجاسته وقد علم من
سورة الانعام كون النجاسة علة للحمة فيكون الدم الغير المسفوف في ذلك الوقت محرما ليجاسته فيكون التقييد للمسفوف
في تلك السورة لئلا يقال لعل الدم الغير المسفوف لم يكن نجاسته عارضا حين نزول آية الانعام فلم يدخل تحت النجس فلم يكن
حراما فتقيد الدم عند ذلك بالمسفوف ثم صار نجاسته عارضا حين نزول البقرة والمائدة فلم يدخل تحت علة النجاسة فحكم
بنجاسته لا نقول لما حكم بحرمة الدم المسفوف في آية الانعام نعلته عند ذلك اما ان يكون بنجاسته وغير ذلك لا سبيل
الى التلوي فانه خلاف الاجماع اذ قد اجمعت علماء الأئمة شرا وخر باعلى ان حرمة الدم المسفوف انما هو ليجاسته فتعين
الاول واذا ثبت كون الدم المسفوف نجاسته عارضا حين نزول آية الانعام فالخطا وما ان يكون الدم الغير المسفوف نجاسته
شرا عند ذلك او حكم بنجاسته بعد حين نزول الآية المدنية فان كان الاول يكون حراما عند ذلك فيكون قيد
المسفوف لغوا وان كان الثاني فلا بد من نص يدل على نجاسته واذا ليس فليس فان قال قائل الغرض هو حرمة الدم
مطلقا قلنا له هو عين المتنازع فيه ثم لو سلمنا ان الدم المطلق مطلق وغير المسفوف ايضا حرام لكن لا يلزم من الحق
كونه نجاسته تحقيقه وانما يحصل ان الدم المطلق قبيح بالمسفوف بقى غير المسفوف على حله وطهارته وان اطلق
فهو وان دل على تحريمه لكن لا يلزم منه النجاسة فيبقى على الطهارة الاصلية ما لم يدل دليل اخر على كونه
نجاستا وهو مفقود فان قلت فيحتمل ان يكون غير المسفوف حين نزول آية الانعام نجاستا فيكون حراما وانما
صرح في الآية بالمسفوف على ما كان اهل الجاهلية عليه من اكل الدم المسفوف قلت هو كما كانوا ياكلون

الدم المسفوح يا كونه غير المسفوح بهذا ما هو بالشرع فإنه كيف يتصلح الكلام المسفوح والشرع ومن
غير المسفوح ولو كان المقصود الرد عليه كان الدم مطلقاً ليدل على تحريم كل قسميه ويكون الدم في الرد عليه مطلقاً
في هذا المقام فتدبر هل مما سطرنا من التحقيق العلماء الأعلام والجميع على الصحيح من نظائر الشرع حيث تصدروا
للتصنيف فالتفتوا على كل المواضع المظہرة وتركوها المواضع المتعلقة ومنها هذا المقام الذي نزل فيه الإقدام في
لعلك تنقطن من ههنا سحابة كلام الأمام الرازي الواقعة منه في تفسير الآية البقرة وهو قوله الشافعي حرم جميع
الدم سواء كان مسفوحاً أو غير مسفوح وقال أبو حنيفة دم السمك ليس يحرم أما الشافعي فإنه تمسك بمطابقة
هذه الآية وأبو حنيفة تمسك بقوله قل لا جلد في ما أوحى إلهموما الآية فصهر بأنه لو جلد شيئاً من المهورات إلا
هذه الأصور فالدم الذي لا يكون مسفوحاً واجباً لا يكون محرماً فاذن هذه الآية خاصة وقوله حرمتم عليكم الميتة
والدم عام والنخاص مقدم على العام فأجاب الشافعي بأن قوله تعالى قل لا جلد ليس فيه دلالة على تحليل غير هذه الأشياء
المذكورة في هذه الآية بل على أنه تعالى ما بين له التحريم هذه الأشياء وهذا لا ينافي أن يبين له بعد ذلك تحريم ما عداهما
فعل قوله تعالى إنما حرم عليكم الميتة نزلت بعد ذلك فكان ذلك بياناً لتحريم الدم سواء كان مسفوحاً أو غير مسفوح
وأثبت هذا وجباً لقول مجموعة جميع الدماء ونجاستها فتجوز إزالة الدم عن اللحم ما مكن وكذا في السمك انتهى
كلامه وجه السخافة في هذا الكلام أنه قد ذكر هو في تفاسير الآيات الأخران المقصود من جميع الآيات واحد
وهو تحريم الأشياء الأربعة لا غير وأنه حكم مؤبد من بدء الشريعة إلى استنقارها فساد ذكره ههنا متصرفاً لكلامه
من أنه لا ينافي أن يبين له بعد ذلك تحريم غيرهما من أن له وقوله فعل قوله تعالى الخ عجيب فإن نزول آية
البقرة بعد آية الأنعام ما أجمع عليه المفسرون وصريح هو أيضاً في ما نقلناه سابقاً فما معنى ليت ولعل
ثم نزوله بعد لا يقتضي أن يحرم الدم الغير المسفوح أيضاً لأن الدم المطلق يحول على المسفوح كما ذكره
لا سيما على مسلك الأمام الشافعي فإنه يجعل المطلق على المقيد الآخرى أنه حمل الرتبة المطلقة في آيات كفارة القتل
وكفارة الظهار على المؤنة المذكورة في آية كفارة القتل وتحقيقه في علم الأصول فما بال لا يجعل المطلق ههنا على
المقيد ثم بعد تسليم حرمة الدم الغير المسفوح لا يثبت نجاسته لأن النجاسة ليست من لوازم الحوة اتفاقاً بيننا
وبينهم فالتقريب غير تام فافهم وما ينبغي أن يعلم أن ظاهر قوله تعالى قل لا جلد في ما أوحى إلهموما لا يشكل لأهل
من المطعومات أكثر ما ذكر فيه وتصدى لدفعه المفسرون بطرق فمنهم من قال معناه لا جلد ما كان أهل
الجاهلية يحرمه من البعائر والسواب وغيرها إلا ما ذكر في هذه الآية ومنهم من قال المراد أن وقت نزول
هذه الآية لم يكن تحريم غير ما ذكر وما سواه من المهورات إنما حرم بعده ومنهم من قال لا بأس بأن يخصص عموم
هذه الآية بأخبار الأحاد ومنهم من قال مقتضى هذه الآية أنه لم يوجد في القرآن تحريم غير ما ذكر ولا ينافيه
تحريم الأشياء كما أخبر بلسان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد زعمت الإمام الرازي هذه الوجوه كلها أما
الأول فلا نه لعمرك أن المراد ذلك لما كانت الميتة والدم ولحم الخنزير وما ذبح على النصب إخلالاً لفته فلا
يجس استثناءها وأيضاً قد جاء الحصر في سورة البقرة أيضاً ونزولها في المدينة وهي غير مسقوفة
بحكاية أقوال أهل الجاهلية ولعلنا نيطم ضعف الوجه الثاني وأما الثالث فلأن هذا ليس من باب التخصيص

<p>فان قيل هذا في ما يوجب الحرام ما لا يوجب الحرام كالماء والخبز وغير المسفوح حرام ايضا لان الاستدلال بحمل على طهارته</p>	<p>بل من باب التيسير وهو لا يوجب الحرام الا ما لا يوجب الحرام فلان الوحي يتناول كل ما كان وحاشا لنا ان كان او غيره هذا وقد ايجب بعد تحريما في الزوايا والاعرابية المقام لا درجتها قوله فان قيل ان هذا البراءة على الاستدلال المذكور وحاصله ان ما ذكره المستدل من ان المسفوح حرام وغير المسفوح ليس بحرام فليس نجس انما هو في ما يوجب الحرام كالغلو والبقر فالبل وغيرهما فان الدم المسفوح منها حرام وغير المسفوح الباقى في العروق وعلى النجس محفوظه فيجوز فيه الاستدلال بحمله على طهارته لانه لو كان نجسا لكان حراما لكنه ليس بحرام فليس نجس اما في ما لا يوجب الحرام اى يحرم اكله كالأدمى وغير المسفوح حرام ايضا كالمسفوح بل كل جزء من اجزاء الأدمى يحرم اكله والاشفاق به فلا يمكن ههنا الاستدلال بحمل الدم الغير المسفوح على طهارته فانه ليس بحلال فكيف يعلم طهارته وكلامنا انما هو في الدم الغير المسفوح الذي يجوز من بدن الانسان انه ليس نجس فالدليل غير مثبت للدعي كما لا يخفى و الوجه في حرمة الاشفاق بجميع اجزاء الانسان كونه مكرما واشرف المخلوقات كما دل عليه قوله تعالى ولقد كرمنا بن آدم حيث لم يذكر المفعول والمكرم عليه اشارة الى انه مكرم من جميع ما عداه من المخلوقات وتحقيقه ان الانسان مركب من النفس البدن والنفس الانسانية اشرف النفوس الموجودة وبدنه اشرف الابدان الموجودة في العالم السفلى اما كون النفس اشرف فلا اختصاصها بقوة عاقلة مدركة وهي التي يتجلى فيها نوره معرفة الله وضوء كبريائه فلا جرم تكون اشرف من النفوس الحيوانية والنباتية وغيرها الموجودة في العالم السفلى تحرك تلك القوة مع حقوق العلائق البدنية والوساوس والشيطانية تنجر عن الروايل وتنصف بالحلى والاشفاق فتكون من هذه الجهة اشرف من النفوس الملكية لبرائتها عن العوائق والواو اق واما كون البدن الانشاق اشرف فقد ذكره وافيه وجوها اخرها ما روى عن ابن عباس انه قال كل شئ ياكل بفيه اى ابن آدم فانه ياكل بيديه وثانيها ما قال الضحاك من ان كرامته بالطق والتميز وثالثها ما قال عطاء من ان كرامته بحسن الصورة قال الله تعالى وصوركم فاحسن صوركم وقيل في وجه الكرامة ان الله تعالى خلق للانسان كل ما خلق فقال خلقكم ما في الارض جميعا فكان كالمستوى على جميع ما في الارض ومنتهى ما به ولم تحصل هذه المرتبة الغيرة وقيل المخلوقات تنقسم الى اربعة اقسام الى ما حصلت له القوة العقلية والحكيمة ولم تحصل له القوة الشهوانية والطبعية وهو الملائكة و الى ما يكون بالعكس وهو الهياكل والى ما خلا عنها وهو النباتات والحيوانات والى ما حصل النوعان فيه وهو الانسان فهو افضل من هذه الجهة وقيل وجه الكرامة انه تعالى خلق آدم بيده وخلق غيره بطريق كن ومن كان مخلوقا بيد الله لاجرم يكون اكرم هذا ما في تفسير الامام الرازى وغيره ولما ثبت تكرير الانسان على غير ما يقتضى ذلك ان يكون الاشفاق بجميع اجزائه محروما ضرورة ان الاشفاق بالشئ اذلال له واهانة وهذا ينافى تكريمه ولذلك وجب النهى في الاخبار النبوية عن كسر عظم الانسان حيا وميتا وعن وصل الشعر بشئ الأدمى وغير ذلك مما فيه اشفاق باجزائه والذي يدل على ان الانسان ليس في نفسه نجسا ما روى ابو داود وغيره عن ابي هريرة قال لقيني رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم في طريق من طرق</p>
--	--

قلت المسكوك منه المسفوم بقى غير المسفوم على أصله وهو محل فليز من جهة الطهارة سواء كان في ما يؤكل أو لا فلا بأس
للمدينة وأما حسب ما اخترت فثبت قول من قال تسلسل ثم جئت فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر آل الله كذا يا أبا هريرة قال
قلت إن كنت جنباً فكرهت أن أبا السك على غير طهارة فقال سبحانه إهدان المسك لا نجس قال على القاري في شهر المشكوة أو
عينه نجس أو الكافر كذا قاله وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالتنجاسة في اعتقادهم ومما يرى من ابن عباس أن أعيانهم نجسة
كما تحترق وما جرى عن الحسن من صافحه كافراً فليتوضأ فحصل على النجاسة في التبعيد عنهم كذا قاله ابن مالك انتهى فإن قلت أبا
من راسه لا قد مرهون الدم والنجاسة فكيف لا يكون نجساً قلت النجاسة المستقرة في محل لا يحكمها في الشرع حكم النجاسة ولا ذلك اعتدوا به
انقطاع الوضوء والغسل خروج النجاسة سيلاناً فإنه قلت أصل الإنسان نطفة وهو نجس فليكن نجساً قلت أبق نطفة بلا نقب إلى الطوارخ مختلفة
وصلا من مكثرة فامتنع من النجاسة وجب ومن هنا ظهر تخالف ما قال بعض الشافعية من أن النجس لو كان نجساً لكان نجساً لا نجساً لا نجساً
قوله قلت إن هذا جواب عن الإبرار المذكور وأما أصله أن الله تعالى حرم الدم المسفوم ولم يقيد به بدم ما يؤكل لحمه وغيره فحكم أن
الدم المسفوم مطلقاً سواء كان في ما يؤكل لحمه أو غيره وما يؤكل لحمه أو غيره مطلقاً وحرام ويلزم منه محل غير المسفوم مطلقاً سواء كان في ما يؤكل لحمه
أو غيره وما يؤكل أو لا لما كان للتبديد بالمسفوم معنى ولذا ثبت حل الدم الغير المسفوم مطلقاً كونه طهارة مطلقاً فإنه لو كان
نجساً لكان حراماً وأما الجملة النص لما كان مطلقاً حل محرر المسفوم مطلقاً وحل غير المسفوم مطلقاً سواء كان في ما يؤكل لحمه
غيره فليز منه طهارة مطلقاً فهم الاستدلال على طهارة الدم الغير المسفوم في ما لا يؤكل لحمه أيضاً بجمله ولذا لا بد من هذا النص
بإطلاقه على خلوه المستلزم لطهارة وتلك انكشف عليك من هذا الحاصل والحصول أن المراد بإطلاق النص كون الدم المسفوم
الواحد فيه مطلقاً غير مقيد بما يؤكل لحمه فليز منه محل غير المسفوم مطلقاً فيجوز الاستدلال بعدم وقوعه في مقيداً بما يؤكل لحمه
لم يدل على حل غير المسفوم إلا في ما يؤكل لحمه فلا يصح الاستدلال في الآدمي ومما قاله الفضل التفتازاني في شرح قوله لا طلاق لغير
لأن المراد بالطعام في قوله تعالى على طاعن يطعمه ما يصير غذاء سواء كان حلالاً أو حراماً انتهى وقد أقال صاحب هداية الفقهاء
فيجب جمل لأن هذا الإطلاق لا يفيد تعميم الدم في ما يؤكل وما لا يؤكل كما لا يخفى وهو ما بحث من وجهين أحدهما أن ظاهر
قوله تعالى قل لا أجد في ما أوحى إليّ الآية يدل على أن المراد بالدم الواقع فيها دم ما يؤكل لحمه لأنها إنما سبقت للبيان ما يحرم
البهايمة ولا يحرم فلا يلزم منه الأحل الدم الغير المسفوم في ما يؤكل لحمه لا في ما لا يؤكل ولما حرم عنه أنه لو كان هكذا لزم
أن لا يكون تحريم الدم المسفوم من الآدمي عند نزول هذا النص بناء على وفرد كلمة المحصر فيه مع أنه ليس كذلك لا عقلاً
ولا نقلاً فإن تحريراً لا يتفاجأ بأجزاء الآدمي دأباً وثانيهما ما أوردوه الفاضل الأسفاني في قوله أنما يبقى غير المسفوم مطلقاً على
لو كان حرمه لحم الآدمي بعد هذا الحكم كما هو ظاهر قوله تعالى قل لا أجد الآية وأما لو كانت حرمته سابقة كما هو الظاهر فلا
لأنه ليس الاحتياط لحمة المسفوم في ما يؤكل لحمه وأما ما لا يؤكل فليس شيء منه باقياً على الحل فلا يلزم من حل غير المسفوم
في ما يحل لحم طهارة مطلقاً انتهى رقيه اختار وهو أنه لو كانت حرمه لحم الآدمي ودمه سابقاً على نزول هذه الآية لم يمتنع
المحصور الآخر فيها إلا أن يقال المحصر فيها باعتبار حرمه بسبب النجاسة أو النجاسة وأما ما حرم بسبب الكرامة فهو خارج
عن البحث والآية ساكتة عنه فافهم فإنه دقيق وأعلم أن الشارح البارع أشار بقوله بقى غير المسفوم على أصله إلى
مسألتين قد تقررتا في الأصول الأولى أن تخصيص ما يوصف والحكم عليه بشيء لا يدل على نفي الحكم عما عداه عندنا
خلافاً للشافعية مثلاً إذا قيل الأبل السائمة تجب فيه الزكاة لا يدل هذا الأعل على وجوب الزكاة في السائمة لا على وجوبه

فمنه غير المسفوف في الأدمى بناء على حصة عدم الأضحية نجاسة إحداهما وجوب الكرامة
والنجاسة في المسفوف في الأدمى يكون على ما رتبه الأصل من كونه محرراً أو العرق بين المسفوف وغيره مستبى

في غير السائمة بل لو كان ذلك قد ضار الأصل لكون عدم الأصل في الأشياء وعند الشافعي يدل على وجوب الزكوة في الأدمى وعدم وجوبها في غيرهما عند عدم الحكم عند عدم الوصف أصل يثبت بحسب كونه أصلاً لا الكلام الذي ذكر الوصف فيه وعند عدم عدم الوصف والوجود عند وجود الوصف خلاهما من مدلولات الكلام والحكم عليه مع لواحقه المذكور في التوضيح والتلويح وغيرها إذا عرفت هذا فاعلم أن الله تعالى لما حكم بتحريم الدم الموضوف بالسفوف لم يثبت من ذلك ملاحقة الدم المسفوف وما عدم حرمة الدم الغير المسفوف فأنه لو كان الأصل في الأشياء عدم الحرمة لأن النص المبدأ كوجوبه عليه فلذا قال الشارح بقي غير المسفوف على أصله ولم يقل على محل الدم الغير المسفوف ووجه بحث وهو أن عدم دلالة تخصيص الشئ بالكلام على عدم الحكم عند عدم الوصف إنما هو إذا لم يكن في الكلام أمر يدل عليه وأما إذا كان فلا شبهة في دلالة عليه كقولنا نجس كونه في الأصل السائمة فإنه يدل هذا الكلام على عدم وجوبه في غير السائمة اتفاقاً بيننا وبين الشافعية والحنفيين في هذه القليل فإنه تعالى حصل الحرمة في المسفوف حيث قال لا أحد في ما حرمنا على طاعم طبعه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً الآية فيدل ذلك على حرمة الدم المسفوف وعدم حرمة الغير المسفوف بكلهما فلا حاجة إلى اعتبار بقائه غير المسفوف على أصله فافهم فإنه من سوانح الوقت والثانية أن الأصل في الأشياء ما لم يدل دليل على خلافه المحل وقال صاحب الأشباه هل الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على عدم الإباحة وهو من ذهب الشافعي والتحري حتى يدل الدليل على حرمة ونسب الشافعية إلى أبي حنيفة وفي شرح المنار المصنف الأصل في الأشياء الإباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض أصحاب الحديث الأصل فيه المحظور وقال بعض أصحاب الأصل في التوقف وفي الهامية من فصل المحل إذا كان الإباحة أصل **قوله** حرمة الدم قد دخل مقدراً بغير الدخول في الدم المسفوف وإن دل على محل غير المسفوف مطلقاً سواء كان في ما يؤكل أو غيره ما يؤكل لكن لا شبهة في أن الدم الغير المسفوف من الأدمى حرام بالنصوص القاطعة والبراهين الساطعة فلا ضرورة أن يكون حكمه وحكم المسفوف في الأدمى سواء فإما أن المسفوف يكون نجساً يكون غير المسفوف أيضاً نجساً وحاصل الدفع أن الحرمة في الشرع على نحوين أحدهما الحرمة بسبب النجاسة كحرمة الخنزير والمخزوع وغيرها وهذه تدل على النجاسة الميتة وتأتيها الحرمة بسبب الكرامة والشعر وهذه لا تستلزم النجاسة وحرمة غير المسفوف في الأدمى بناء على حرمة نجس من قبيل الثاني لأن الأدمى ليس نجس بل ما كان نجساً من بين المحلوقات والأكل والاستعمال علامة أهانة المأكول والمستعمل حرم الانتفاع بجميع أجزائه تكميلاً له فحرمة غير المسفوف فيمن هذا الوجه لا يدل على النجاسة نعم لو دل دليل آخر على كونه نجساً لكان الكلام وإذا لم يدل على نجاسة فلا فرق حرمة المسفوف فإنه نجس في ما يؤكل وغيره لكونه نجساً أو لا ينجس فأحرمة مطلقاً لا يستلزم النجاسة وقد مر ما ينبغي في هذا البحث في ما سبق فتذكر قد تأمل صاحب هداية الفقه ههنا بقوله وفيه تأمل لأن تحريره الذي لا باب ليس لأجل الكرامة بل للنجاسة مع أنه لا يفسد الطعام فتناقض هذه الضابطات بالذباب انتهى **قوله** لو تأمل حق التأمل لا يندفع هذا التأمل فإن حرمة الذباب ليس للنجاسة ولا لفسد الطعام به بل للنجاسة والمضرة كحرمة الطين فإنه ليس لكرامة ولا لنجاسته بل لحبائته ولما كملت من ههنا أن الحرمة على النجاسة ثلاثة فأحفظه فإنه تحقيق قل من اطعم عليه **قوله** والعرق التحريم ذكر السر في نجاسة الدم المسفوف وعدم نجاسة غير المسفوف شرعاً والأطعام على تحقيقه يتوقف على إدراك معرفة تقسيم الهضم فلو قدمه فقولنا علوان الغذاء له هضم أحد ما في الفم

من الحكمة عامسة ومن ان غور المسفور دم اشقل من العروق وانفصل عن النجاسات وحصل الهضم اشرف لانفسه فصار مستعدا
 لان يصير عضو فاخذ طبيعة العضو واعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق فانه اذا سال من راس الحجر علم ان
 دم اشقل من العروق في هذه الساعة وهو الدم النجس اما اذا لم ينسج لم يكن دم العضو فاما في الدم واما في العروق فالقليل هو الماء الذي كان
 بالعضو با عانة الرق الذي فيه حرارة غريزية واذا في المعدة فانه اذا انصب من الحلق الى المعدة انفسهم هناك هضمات اما من
 الهضم الاول بحرارة المعدة وما يصل اليها من الكبد وهو من بين المعدة ومن الحلق الى جوف عن يسارها ومن القلب هو فوقها
 في جهة اليسار في غير ذلك وبعد ذلك يحصل منه ومن ما بين الطين المشربة بالكلية الفخفين ويسمى في اليونانية
 كبدانوسا فيجذب الغذاء من المعدة با عانة القوة الحادثة التي في الكبد والاداعة التي في المعدة اما الطبيعة في الكبد ولما
 ثقله قال لا نفع له وهو الخاوي من المبرز فهو فضلة الهضم الثاني فاذا اشقل على طبيعة الكبد فمضم هناك هضمات الشا
 فيصير بعد الهضم الطين من الاول ويسمى كبدانوسا وتكون هناك اخلاط اربعة الدم والبلغم والصفراء والسوداء وقضلة
 هذا الهضم يتدفق اكثر بالبول ويضفه من جهة الحلقا لم يجرى الدم منه مختلطا بالاخلاط الباقية على قدر الحاجة الى العروق
 وفيها انفسهم هضم اخر فيفصل به لطيف عن كثيفه ويسمى بطوية ثانية ثم يفصل اللطيف من العروق ويتصل بالاعضاء فياخذ كل
 عضو من مسخلة وهناك فيفسد هضم اخر حتى يستحيل صورة الدموية الى الصور العضوية فيلتصق به التصاقا كاملا ويحصل النماء
 المقصود من التغذية وقضلة هذين الهضمين يتدفق بالتحلل الذي لا يحس بالعروق والوجع وغير ذلك هذا خلاصة ما في القفا
 وشرحه وغيرها من الكتب الطبية والتفصيل لا يليق بهذا المقام في ما خصنا ثمانية ايام اذ اعرفت هذا فاعلم ان حاصل الحكمة
 الغامضة تاتي ذكرها الشارح ان الدم المسفور اي السائل انما يكون دم العروق وهو ادم فيها ملتصق بالنجاسات فيكون نجسا
 لاهاك واما الدم الغير المسفور فهو الدم الذي الهضم بالعروق وانفصل عن العروق وانحدر عن النجاسات واتصل بالاعضاء
 وحصل هناك هضم اخر مما مستعد لان يترك صورته الدموية ويحل بالصورة العضوية واذا كان هذا هكذا اعطاه
 الشرع حكم العضو وهو الطوارق فكما ان العضو طاهر كذلك يكون غير المسفور طاهرا فالفرق بين المسفور وغيره هو السيلان
 وعدمه فانه اذا سال عن راس الحجر علم انه دم متقل عن العروق في هذا الوقت وهو نجس فاعطى له بعدا لم يخرج ايضا حكم النجاسة
 واذا لم يسيل بل ظهر عند قشر الجلود علم انه دم ملتصق بالعضو كان محتجا تحت الجلد فظهر عند زواله وهو ليس بنجس فافهم ان المقام
 غريب **قوله** هذا في الدم اي التفصيل الذي ذكره ما حكمت الغامضة انما كان في الدم وفي حكمه القير والصديد ونحوهما
قوله هو الماء الذي انخرج عليه وجهين احدهما ان هذا انما يحجر اذا كان القى كما اذا كان مرة او طعما او علق فلا بد
 ان يخرج من قعر المعدة لان هذه الاشياء ثقيلة وطبعها الثقيل يقتضي الاستقرار في الاسفل ومن المعلوم ان قعر المعدة متلوث
 بالنجاسات فيلزم ان يكون نجسا ولو كان قليلا وكانها ان تخصيصا لقليل بالماء يدل على ان القليل لا يكون الا من جسل الماء
 مع ان في كل واحد من انواع القى قليلا من جنسه واجيب عنها بوجه الاول ان معنى كلامه ان القليل من الماء هو الماء الذي
 كان في اعل المعدة فالغرض منه بيان نوع القليل المتعلق لا مطلقه والثاني انه ذكر بعضهم ان الماء مقدمة لكل نوع من انواع القى
 فلا اخذ الماء في تفسيره القليل والثالث انه انما خص الماء بالذكر دافع المحسن بن زكريا حديث يقول انه لا ينعقد في الشارب
 عقيب شربه قبل الخاططة قيا سا على الدم والعروق وهو قيا س فاسد فان القى يخرج من محل النجاسة دون الدم ومع العروق
قوله في اعل المعدة هو بكسر الميم وسكون العين المهملة مقر الطعام والشراب من الانسان والحجر معه مثل سدة وسد

علم الله وأعلى عند شرح حديث نومه ليلة التعرّيس في باب قضاء الفوائت أن شمل الله تعالى فلا يصح الاستدلال
بتلك الأخبار على عدم نقض النوم مطلقاً وأما عن أخبار نوم الصحابة فهو أن نومهم في ذلك كان جالساً وهو غير ناقض كما يدل
عليه ما خرج في بعض الروايات حتى تخفى رأسه أو أدخلك في الألف للنوم جلوساً كذا أخره البيهقي وأورد عليه ابن القطان في كتاب
الوهو والإيهام بأنه يخالفه ما رواه الزبيري في مسنده من حديث عبد الله بن عبد الله عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون في الصلاة فيضعون جنوبهم فينم من ينم أو يقوم إلى الصلاة وأجيب عنه
بأنه محمول على النوم المخففة المعبر عنه بالنعاس وهو غير ناقض ليحصل الجمع بين الأخبار على أن الأحاديث القولية الواردة في
الأمر بالوضوء عند النوم مقدمة على أفعال الصحابة لو ثبت عنهم خلافها وألّه ليل على أن النعاس لا ينقض ما خرج في الصحيحين
عن ابن عباس أنه ذكر قيامه صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل على أنه وسلم وقامه خلفه وفيه فجعلت إذا اغتيت اخذ بشيئة إذا نمت
الحديث وتروى ابوداود عن أنس قال أقيمت صلوة العشاء فقام رجل فقال يا رسول الله إن لي حاجة فقامت يا جيه حتى كسر
القوم وبيض القوم فوصل ولم يذكر وضوءه ولم يبلغ الكلام إلى هذا المقام فقلت جيه إلى ما ذكره أصحابنا من أن ينعس من النوم
وما لا ينقض على وجهه ينضم به كلام المصنف والشراح فتقول للنوم أنواع بعضها ناقضة عند أصحابنا وبعضها غير ناقضة
الأول الاضطجاع وهو في الأصل أن يضع جنبه على الأرض فإن غلبت عيناه في الصلاة فقام أو اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة
ما لو سبقه الحدث فيتوضأ ويصلي وإن عمداً للنوم مضطجماً في الصلاة فإنه يتوضأ ويستقبل كذا إذا نام مضطجماً خاطباً أصلاً
كذا في فتاوى قاضيين أن وقية أيضاً من حجر عن الصلاة فأما أوقافاً فصل مضطجماً فنام فيها ينقض وضوءه ما انتهى في التاتارخانية
عن الحجة سواء كان نوم ذلك المريض في حال قراءته أو ركوعه أو سجده أو وقوده قال الألفي أبو الميثاق وقد قيل لا ينقض
والأول أصح انتهى في المقدمة الغزوية عليه الفتوى وأما النعاس مضطجماً فقال المحلوف في الأدلة في الرواية والظاهر أنه
ليس بمحدث لأنه نوم قليل وعن الدقاق أن كان يفهمه عامة ما قيل من أنه كان حدثاً أو لا كذا في المجتبى وفي التاتارخانية
عن العناية النعاس مضطجماً لا يخلو إما أن يكون ثقیلاً أو خفيفاً فإن كان ثقیلاً فهو حدث وإن كان خفيفاً فهو ليس بمحدث
والفصل بينهما أنه إن كان يسيراً ما قيل عنه فهو خفيف وإن كان يخفى عليه عامة ما قيل عنه فهو ثقيل انتهى النوع الثاني
أن ينام مستلقياً وهو النوم على قفاه وظهوره والثالث أن ينام على وجهه وبطنه والرابع أن ينام مثلاً على أحد رجليه وهذه
كلها من النواقض لزوال الاستمسك بهذه الهياكل كذا في شرحه البحر لابن مذكّر والخامس أن ينام معتداً على صرة
وهو أيضاً ناقض كذا ذكره المحلوف في الغنية وفسره المتكلم الواقف في المنية وفسره صاحب العناية والبناية في الإكفاء والفتح
في الهداية بالنوم على أحد رجليه وهو التورط الذي جعلناه نواباً وأربعاً أو أسداساً أن ينام محتجباً بأن جلس على البيت
ونصب ركبتيه وشد ساقيه بيديه أو بشئ محيط من طوله سلمه وهو غير ناقض لشدة تمكن المقعد وعدم تمكن الاسترخاء
وإن وضع راسه على ركبتيه كذا في المنية وشرحها والعناية قال في الغنية فلا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير
الاتكاء بهذه الصفة والحكم بالنعس فإن هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وإنما سمي اتكاءً لأنه أشبه
في ذلك التفسير وتبعه فيه من لا خبرة له ولا فقه عنده انتهى أقول ومع قطع النظر عن سهو بعض متأدي مذكّر
أصحاب الهداية في مختارات النوازل من أنه لو وضع راسه على ركبتيه فنام لا وضوء عليه وتفسر المتكلم الواقعة بمكانه
الذي في ذكر الهياكل الناقضة تفسيراً يخالفه فاعلمه والسابع أن ينام مستنداً إلى جدار أو أسطوانة أو كان مريضاً

فأمسكه رجل من خلفه فلم وهو غير ناقص في ظاهر المذهب وبه كان يفتي أبو الليث وعبد الله بن المبارك وعن
الطحاوي أنه قال **كان** بحيث لو أنزل السند سقط فهو كالمصلي كذا في الذخيرة وفي فتح القدر بظاهر المذهب عن
أبي حنيفة عدم النقص بالاستئذان ما دام المقعد مستمسكاً بالأمن من الخروج ولا تنقض بخلاف الطحاوي وأما
المصنف والقدوري لأن مناط النقص الحدث لا عين النوم فلما خفي بالنوم أدى إلى النوم حدثاً ولو لم يمتد
في هذا النوع من الاستئذان لا يمسكه إلا السند ويمكن المقعدة لا يمكن الخروج إذ قد يكون المأثم قوياً خصوصاً
في زماننا لكثرة الأكل انتهى والثامن أن ينأى في الركوع والتأسيب أن ينأى في السجدة سواء كان في الصلوة أو خارجها
وأما شارح ينأى قائماً والحادي عشر أن ينأى قائماً على هيئة الصلوة وهذه الهيئات غير نافذة على الصحيح لعدم تمام
الاستئذان كذا في الهداية وفي فتاوى قاضيين أن لو نام ساجداً في الصلوة لا يكون حدثاً وظاهر الرواية فإن تعدد النوم في سجدة
ينقض طهارته ويفسد صلاته عند أبي يوسف ولو تعدد النوم في قيامه أو ركوعه لا ينتقض في قولهم جميعاً وإذا نام خارج
الصلوة على هيئة الركوع والسجدة قال المحلواني يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل إن كان ساجداً على وجه السنة بأن كان
رافعاً بطنه عن فخذه لم يجزياً عضديه عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة أبيه لا يكون حدثاً وإن كان ساجداً
على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذه أو فترش يده راعيه كان حدثاً وإن كان قائماً على مستوى آليته على الأرض مستقيماً
مسكته ولم يستند ظهره إلى شيء لا وضوء عليه وإن نام ساجداً وهو يتأيل وربما زل مقعده من الأرض قال المحلواني ظاهر
المذهب عن أبي حنيفة أنه إن انتبه قبل أن تزول لا ينتقض وضوؤه وإن انتبه بعد ما زال انتقض وضوؤه سقط ولو لم يسقط
انتهى ومثله في الخلاصة إلا أن فيها أن على ظاهر المذهب لا فرق في النوم قائماً أو على هيئة الركوع والسجدة بين الصلوة وخارجها
وفيها أيضاً أن نام ساجداً فوضعه يده على الأرض فاستيقظ لا ينتقض الوضوء سواء وضع بطن الكف أو ظهره ما لم يضع جنبه على
الأرض قبل أن ينتبه انتهى وفيها أيضاً إذا نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثاً عند هو جميعاً ولو في سجدة الشكر كذا عند محمد ولكن
روى عن أبي حنيفة وسواء سجد على وجه السنة أو غير السنة وفي سجدة السهولة لا يكون حدثاً انتهى وذكر في الحلية أنهم خلفوا
في النوم ساجداً فقل لا يكون حدثاً في الصلوة وغيرها وصح في التحفة وذكر في الخلاصة أنه ظاهر المذهب وقيل يكون حدثاً
وذكر في الحانية أنه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الأول هو المشهور وقيل إن سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثاً والأول
البلا ثم هو أقرب الأصواب إلا أن ترك هذا القياس في حالة الصلوة للنص انتهى لمخصصاً في تعيين الحقائق أن كان في الصلوة
لا ينتقض وضوؤه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائماً أو ركعاً أو ساجداً وإن كان خارجاً فكذلك في الصحيح أن كان على
هيئة السجدة ولا ينتقض انتهى فلكل تفتت من ماسم فإن في النوم ساجداً أو على الهيئة الأولى أنه ليس بحدث في الصلوة
ولا في غيرها وهو الذي صحى صاحب الهداية وجعله صاحب الخلاصة ظاهر المذهب والثاني أنه إن تعدد النوم في الصلوة فهو
حدث والأول ليس بحدث وهو مروي عن أبي يوسف والثالث أنه ليس بحدث في الصلوة وحدث خارجاً وهو رواية ابن شجاع
وأما صاحب المنية والرابع أنه ليس بحدث في الصلوة مطلقاً وإن كان خارجاً إذا كان على الهيئة المسنونة وإن كان خارجاً
أعليها فهو حدث وهو الذي مال إليه صاحب البدائع والزبلي وجهه الحلبي في الغنية بأن لفظ ساجداً مطلق في الحديث
فيتركبه القياس في ما هو سجود شراً فثبت أول سجود الصلوة والسر والتلاوة وترك الشكر عندهما يبقى ما عداه على القياس
فينتقض أن كان على هيئة السنة لعدم نهاية الاسترخاء لأنه لا سجود داخل تحت الحديث وهما قول خامس وهو أنه

ومن كل مسند إلى التوراة السقط لا خير

ليس يحدث ان كان على الهيئة المستوية وحده ان كان عليها سواء كان في الصلاة او غيرها واختاروا تحليل في شرح المنية
حيث قالوا المعتمد انه ان نام على الهيئة المستوية في السجود رافعا يبطئه عن فخذيه بجانبه رقيقه عن جنبه لا يكون حدثا ولا
فوحده الوجود الاسترخاء سواء في الصلاة او خارجها انتهى وجزم الشرح في نور الايضاح وقال في مراقي الفلاح
ان لم يكن على صفة السجود والركوع المستوية انتقض وضوؤه انتهى وتعبه الطحاوي في حواشيه بان الاول حدث والركوع
فان مجرد انتصاب فصفة الاسفل وانحناء الاعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة انتهى قلت هذا القول مخالف
استخفافه في القول فان الخطأ ساجدا في الحديث مطلق فيشمل الهيئة المستوية وغيرها ما ذكره في بيان الهيئة المستوية
ينقض ان يكون يوم المرأة حدثا مطلقا لان المسنون في حقها على ما ذكره في باب صفة الصلاة هو الاصل والازلات
فيوجد الاسترخاء وهو خلاف تمهيد الاحاديث وقوله يظهر ضعف القول لرايم ايضا وايضا ورد في بعض الروايات ليس
على من نام ساجدا وضوءه حتى يضطج وفي بعضها حتى يضع جنبه كما مر سابقا وهو يفي بان النقص متنتف الى غاية وضوء الجنب
على الارض فسواء سجد على وجه السنة او غيرها لا يحكم بنقضه ما لم يوجد منه وضع الجنب الى الارض فافهم النوع الثاني عشر
ان ينام متريعا وهو غير ناقض كما في الخاصة والثالث عشر ان ينام قاعدا واضعا اليديه على عقبيه وهو غير ناقض كما في
المنية ناقلا عن كتاب صلوة الانجلي في الخلاصة انه غير ناقض عند ابى يوسف وهو قول ابى حنيفة والرايم عشران ينام
متريعا ورأسه على فخذيه وهو ناقض كما في النسخ القدير والخاص عشران ينام متريعا ينام على فخذيه ويبطئه على فخذيه
رقيقه خلاف فذكر في الذخيرة انه غير ناقض وهكذا في المنية وذكر صاحب الكفاية نقلا عن المبسوط ان انه ناقض في فخذيه
ان عند ابى يوسف ينقض وعند محمد لا ينقض قال الحلبي في الغنية الصريح قول ابى يوسف لهما الاسترخاء وزوال تمكن
المقعدة بل هذه الهيئة ليس بخروج الرية من سائر هيئات النوم والسادس عشر ان ينام على دابة عربية فان كان نومه
حالة الصعود او الاستواء لا ينقض لتكن مقعدة وان كان حالة الهبوط انتقض ولو كان ناكبا في الاكبات او السرج لا ينقض
في الحالين المتكبر في كل الاحوال كان في المنية والسادس عشر ان ينام على راس التنور جالس السامد لياجليه وهو حدث لكونه ساجدا
لاسترخاء المقاصد كذا في فتاوى قاضيه ان والناهم عشران ينام جالسا متناولا وقد مر حكمه في التاسع عشر ان ينام متريعا ورأسه
على فخذيه وهو ناقض كما في الظهيرية والاصل في هذه المسائل ونظاؤها كلها على ما اشرنا اليه وهو وجود الاسترخاء ونقلا
ففي كل صورة هي مظنة الاسترخاء الحكم على حكمها بالانتقاض لان يدل دليل شرعي على خلافه في كل صورة ليست مقنة
بحكمها ببدء النقص وتبعد تعرف هذا الاصل والحججيات المذكورة يسهل التحرف في غيرها من الوقائع فتمتعرت ولتنوجه الان
الى ما يتعلق بكلام المصنف ههنا فاعلم انه قد اورد عليه بوجوه قد اومأنا الى الجواب عن بعضها احدها ان نوم المستلقي
والمكب ناقض اتفاقا فلا وجه لتخصيص المصنف بالهيئات الثلاثة وتعبارة اخرى ان كان ناقضا فلما ذكره الا لا يصح حمله خارجا
غير الناقض في ما ذكره ايضا في اخرى يفهم من كلام المصنف والشايع ان نوم مطلقا في الهيئات السبعة وليس كذلك
نوم المستلقي والمكب واجب عنه بان المراد بالضطج عند الفقه وضع جانب من الجوانب على الارض فيتناول الا
علا فقام ما تله **اقول** لا يخفى على اهلها انه غير نافع خروجه من الهيئات الناقضة كالنوم قاعدا او اجليا في التنور وقاعد
على هيئة المتغوط وغير ذلك ما لم يوافقه اقتصار على الثلاثة لا يخلو عن شناعة ولو قال ونوم المسترخى لا غير نقل ودل وقد يجب

نفس أي لا ينقص النوم نوم غيره إذا ذكر وهو النوم فاما أوقاعه والنوم كما وسأجدها

بأنه يجوز أن يكون الموت الخائفي المستلقي والمكذب دلالة النص وهو قوله عليه السلام فإنه إذا نام مضطجحا استدرت مضطجحا
فإن الاسترخاء هو أحد في الثلاثة المذكورة وحدها أيضا بل يلحق أقوى فلا يصدق على شيء منها أنه نوع غير ما ذكرنا **قوله**
يحدث شئ أمّا الأول فإن بروت الخائف المستلقي بمائة نص حتى يضم جنبه ولا يحتاج إلى اعتبار دلالة النص في حاله إنما تأنيدها لأن
شبهه به لا النص لا يقتضي عدم الذكر الخلل بالمقصود إنما ثالثا فلان ثبوتها في المتكلم والمستند أيضا لا في النص فكان ينبغي أن لا يذكرها
أيضا وتأتيها إذا استند إلى موازيل السقطه من الزكارة فاعلم أن على الفروق غير ذلك الاستناد بعد ذكر الزكارة غير أن على الفروق غير ذلك
إن الملائكة تنزل في النوم على مذهب البكرين من شراح الهداية ورحم فوما متعارفان أو يقال له لاد به المتكلم على الفرق بما اختاره الجليل
فهو أيضا متغير ولو سلمنا أن المراد بالمتكلم معناه الأعم فتنصيص الاستناد بالذكر اهتمام بشأنه لتحقيق اختلافه فيه واختار الله تعالى
الشرح على نفسه لا سيما أن يضع رأسه على مركبته واول يديه تيمنا لصاحب غاية اليان وقال هو أقرب لفظا ومعنى ويؤيد عطف
بعضهم المتورك على المتكلم وقد عرفت سابقا أن هذا التفسير محال بالمعقول والمنقول وعطف بعضهم المتورك على المتكلم لا يقتضيه
أن يراد به هذا المعنى المختار بل يجوز أن يراد به الاعتماد على الفرق وثالثها أن الاستناد إلى موازيل السقط لا يقتضي وضوءه إلا
على مختار الطحاوي وظاهر المذهب على عدم الانتقاض ولذا اختاره صاحب خزنة المفتين وغيره ومن المعلوم أن المتورك
موضوعة للظاهر المذهب والنجواب عنه أن عدم الانتقاض وإن كان ظاهرا المذهب لكنه ليس بمستند إلى مستند يعتد به
وقول الطحاوي مؤكدا بوجود الاسترخاء والمتورك موضوعة للذكر القول الأصح فلذا اختار المصنف ههنا قوله وقد سبقه إلى ذلك
القدوسى وصاحب الهداية وغيرهما ثم قرأ بها أن عبارة المصنف على فحسب سابقه وسبقه يدل على أن نوم كل مضطجع
وما يقارن ناقض وليس كذلك فإن نوم النص عليه وعلى له وسأله على حاله كان غير ناقض كما مر به في القنية ثم قرأ
النجواب عنه على ما يفور من جامع الرموز من أن النبي عليه الصلوة والسلام قد انقضى فلا يفيد القول بعدم نقض
وضوءه بالنوم فائدة يعتد بها فتحكم هو مسكوت عنه في الكتب وما ذكر فيها فهو محمول على غيرهم **قوله** أي لا ينقض وضوءه الخ
هذا التفسير قصور من وجهين أحدهما أن ظاهره يوهم أن في كلام المصنف عاطفة وليس كذلك والآخر أن لبناء غير جهة
بل هو لنفي الجنس وغيره بقدر غير ما ذكر من صواب على أنه اسمه والتجريد دون فبعناه لا غير ما ذكرنا نقض وجعل غير منوب
لتحصيل العطف فلا يزالوا حسن البرهان وجعل لا عاطفة وغيره مما عطف على ما أخضعت إليه النوم لم يعد كذلك **قوله** الفاضل الأسبق
وثانيهما **أقول** أنه جعل غير مضافا إلى المضطجع وما يقارنه وهو يكون كلام المصنف ساكتا عن ذكر النعاس الأول أن يجعل
الحقابه بأن يجعل غير مضافا إلى مجموع نوم مضطجع الخ ويكون للمعنى لا ينقض غير ما ذكر من نوم المضطجع وأخوه سواء كان نوم
غير المضطجع وغيره أو لم يكن نومًا بل نعاسا أو الفرق بين النوم والنعاس أن النوم حال يعرض للحيوان من استرخاء أعصاب
الدماغ من رطوبات الأعنة المتصاعدة تحيى ثقت الحواس الظاهرة عن الأحساس والنعاس ويقال له السنة أيضا
فتور يتقدم النوم كذا في تفسيره أيضا **قوله** أوقاعه أي على هيئة الصلوة لا مطلقا فإن بعض هيئات القعود نا
كما مر تفصيله وقال الفاضل الأسبق المبنى القعود على رأس القدمين على هيئة المتغوطا حتى بالاستثناء وإن لم ينظم عليه
قوله أو ساجدا أي سؤله كان متعمدا أو غير متعمد على المختار خلافاً لما لا يوسف في الأول ومن لطائف الأخبار في التوسعة
ما ذكره في الأسرار وقال أنه من المشاهير من أنه عليه الصلوة والسلام قال إذا نام العبد في سجدة يباهى الله به ملائكته

عروا لأغنام

فيقول انظر الى عبدى روى عنى وحديثى فى طاعتى وقال السرخسى كتبى صحابى مشهور بذكر هذا الحديث وما وقفت له على اصله وقال العين فى البناية الكلام فى صحته وكونه من المشاهير زيادة درجة توثيقه وقال السرخسى ما رواه
 اليه فى فى الخلفايات من حديث انس ولكن فى اسناد ما ودين الزبير فى وهو ضعيف وترى من وجه آخر عن ابان عن
 انس وابان متروك وتجاه ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ من حديث الميار بن فضالة وذكره الدارقطنى فى العلل من حديث
 عباد بن راشد عن الحسن عن ابيه روى بلفظ اذ انام وهو ساجد يقول الله انظر الى عبدى قال والحسن لم يسمعه عن ابيه روى
 ومروسل الحسن اخرجه احمد فى الزهد ولفظه اذ انام العبد وهو ساجد يباهى الله به الملائكة يقول انظر الى سجدى روى
 عنى وهو ساجد وترى ابن شاهين بمعناه من حديث ابي سعيد وهو ضعيف انتهى تلخيص قد ذكر فى التلخيص
 نقل عن الواقعات الحسامة وصاحب الاشياء نقل عن الفتاوى والولو الحجة مسائل يسألون فيها حكم التاوية فى حكم العقاب
 ونقلها الصفورى الشافعى فى زهد الجاكسى كرا فى كل مسألة مذهب امامه فلنذكرها هنا تحصيل الفائدة الجديدة الاولى اذ
 نام الصائم على الفقاوض مفتوحة فقطرة من ماء المطر فسد صوم كذا الواطر احد فى وهو بلغ ذلك جوفه وقية خلاف الشافعى
 وروى الثانية اذا جاء معناه روى جماعة فسد صومها الثالثة لو كانت محرم فجا معناه روى جماعة فعليه الكفارة وقية خلاف
 الشافعى الرابعة الحرم اذا نام فيه رجل فلو راسه يجب عليه الجوارح وحمل الشافعى الجوارح على المحاق الخامسة الحرم اذا نام فأنقلب على
 صيد فقتله وجب عليه الجوارح السادسة اذا نام الحرم على بغيره دخل فى عرفات فقتل رجل الحج السابعة الصلوات فى الميادى اذ وقع
 عند فامرته من تلك الروية يكون حراما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على نومه الثالثة اذا انقلب لنام على تمام ففسد
 وجب الضمان التاسعة اذا نام الاب تحت جدلا فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الاب يحرم عن الميراث على الصحيح العاشرة
 من دفع النائم ووضعه تحت جدلا فسقط عليه الجوارح فمات الابن الضمان الحادية عشر رجل خلا كرا نومه اجنبى كرا لا يفتقر
 الخلو الثانية عشر رجل نام فى بيت فجاء امرأته وسكنت ساعة صحته تخلو الثالثة عشر نامت امرأة فى بيتها فدخل زوجها
 وسكن عند هاسا عة صحته الخلو الرابعة عشر امرأة نامت فجاء رضيع فارضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع الخامسة عشر
 اذا امرت دابة النائم على ما يمكن استعماله وهو تيمم انتقض تيممه وقية خلاف الشافعى السادسة عشر اذا نام المصل وتكلم فى
 حالة النوم ففسد صلاته وقية خلاف الشافعى السابعة عشر اذا نام المصل قرأ فى نومه تعذر قراءته ثلاث فى رواية الثامنة عشر
 اذا نال آية السجدة فى نومه فوجبه رجل يجب عليه السجدة التاسعة عشر اذا استيقظ هذا النائم فخرجه رجل بذلك عليه
 سبعة استلوة على بعض الاقوال خلاف الشافعى العاشرون رجل حلف ان لا يكلم فلان فجاءه الحلف الى المحل
 وهو نائم فقال له قوف لم يستيقظ النائم بحيث على الاصح الحادية والعشرون رجل طلق امرأته طلاقا رجعي فاجاء الرجل ومساها
 بهوة وهى نائمة صار رجعا الثانية والعشرون اذا نام الرجل وجاءت امرأته وادخلت فرجها فى فرجه وعلوم الرجل بفعلها
 تثبت حرمة المصاهرة الثالثة والعشرون لو كان الزوج نائما فقبلته المرأة بشهوة يصير رجعا عند ابي يوسف الرابعة والعشرون
 اذا اجلت امرأة لى نائم وقبلته بشهوة وتفق على ان ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون اذا نام
 المصل فى صلاته واحتلم تحجب الفضل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا اصار نائما بومأ ولبدة او يومين وليتنب صارت للصلاة
 دناق ذمته فهو نجس المعنى عليه فاحفظ هذا ينفعل كثير قالى ولا غناء كسب قباغى عليه اغر وشمى من الرض

والجنون

اغشاء فهو من غير علم وهو استلاب بطون الدماغ من بغير راد عليه طوقيل وحسب بعض الناس من قنوا الاعضاء لعلها وانما
 فهو تطل القوى المحركة والحساسية لضعف الغلي بسبب وجع شديد او برد او جوع كذا في المصباح المنير وقيل ان الاغشاء
 في النخاع آفة في القلب او الدماغ تطل القوى المدركة والحركة عن اغشاءها كم بقية العقل غلوا وظاهر في القاموس ان الغشاء
 نوع منه وهو الموافق في حد المتكلمين لان الفقهاء يفترون بينهما كالاغشاء والنفين فيه معجزة كذا في المغرب الغفر والوجه
 في كون الاغشاء والجنون ناقضا للموضوع انهما اشد من النوم في الغفلة الا ترى ان النائم يستيقظ اذا نهى وانمى على يستيقظ
 فلذا اعتبر حد ثاني لكل الاحوال سواء كان مضطجعا او قائما او قاعدا او ركعا او ساجدا او غير ذلك بخلاف النوم فانه ليس يحدث
 في جميع الاحوال ومن ههنا يمتنع البناء في الاغشاء في كل حال والنوم مضطجعا لا يمتنع اذا لم يعتمد كذا قال الاثقال في التبيين
 وفي العمل الاغشاء ضروب من المرض يضعف القوى ولا يؤهل الحجاب بل يستمر بخلاف الجنون فانه يزيله والدائم يصمم النقص على
 وعلى انه وسلم من الاغشاء كالاغشاء عظم من الجنون وهو كالنوم في فوات الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطلت عبادات
 بلا شد لان النوم فورة اصلية واذا نهى انتبه والاغشاء عارض لا ينتبه صاحبه اذا نهى فكان حد ثاني لكل حال بخلاف
 النوم فانه لا يكون حثا اذا استرخت مفاصله غاية الاسترخاء فغلب الخروج من فاقية السبب بمقامه بخلاف غيره
 في هذه الحالة فان الغالب شيئا عدم مفاهيم السبب بمقامه فكان عدم النقض على اصل القياس الذي يقتضيان غير الحكم
 لا ينقض وقد نقل النووي في شرح المذهب الاجماع على ناقضية الاغشاء والجنون واما الجنون فهو زوال العقل ونقضه
 ظاهريا باعتبار عدم مبالاة وتغيير الحد من غير وعلة بعض المشايخ بغلبة الاسترخاء وتجرى الجنون قد يكون اقوى
 من الصحيح فالاول ما قلنا كذا في العناية انفق فرس هل ينقض اغشاء الانبياء على نيتنا وعليهم الصلوة والسلام وغشيهم بظواهر
 كلام الميسر نعم كذا في الاحكام شرح در الحكام للعلاء السبيل النابلسي واخر عليه باطله عدم نقض نومهم وهي حفظ قلوبهم
 منه وهذه العلة موجودة حالة اغشاءهم وتزويد ما في المواهب اللدنية به السبكي على ان اغشاءهم بخلاف اغشاء غيرهم وانما هو
 عن غلبة الاوجاع للحواس لظاهرة دون القلب وقد وخر تنام اعينهم لا قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو
 من الاغشاء فنه بالاول انتهى ويمكن الجواب عنه بان خصائص الانبياء لا تثبت بالاحتمال ما لم يدل عليه نص كما انص عليه
 شرح صحيح البخاري وغيره وقد ثبت عدم نقض النوم فيهم بالنص لم يرد نص في غشيهم وانما هو الاصل ان يكون النكاح
 في الاحكام للتكليفية لعمومها وتزويده ما نقله الخطاوي عن شرح الشافعي لعل الفقهاء الاجماع على انه صل الله عليه وآله وسلم
 في نواقض الوضوء كالكلام الا ما صرح من استثناء النوم قال والجنون هو كيفية تعرض الحيوان لتسلب العقل به ينظم الفرق
 بينه وبين الاغشاء وبقية اشارة الى ان العتة لا ينقض الوضوء قال صاحب البحر ما العتة فلو لم يذكر من ذكره من النواقض ولا بين
 بيان حقيقته وحكمه اما الاول فهو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يكون غلظ الكلام الا انه لا يضرب ولا يشترط واما
 الثاني فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال فقول اول فخر الاسلام وشمس الائمة والنار والتوضيم والمنفى انه كالصبي مع العقل
 في كل الاحكام فيوض عنه الخطاب وفي تعقيب ابن زيد الدبوسي ان حكمه حكم الصبي مع العقل الا في العبادات فانها لم تنقطع عنه الوجوب
 وخرجه صدر الشريعة لا يوجب له نوع جنون فيمنع الوجوب وفي اصول البسقي ان المعنوية ليس بمكملت باداء العبادات كالصبي
 العاقل لانه اذا زال العتة توجه عليه الخطاب باداء حاله وقضاء ما مضى اذا لم يكن فيه حرج كالقليل في ظاهر كلام الكل

لا يعرف شيئا من الأصول من السامع من جهة الأسماء وهو ان يحدى وعند هذا ان يحدى مطلقا كذا ذكره الشارح في باب حد الشريعة قوله وهو الصحيح احتراز عن الاختاره فاصبحان وصاحب الخلاصة من الحد المعترف بالحد وما احتراز الشارح عن ان يحدى في الدخيلة وعما كان في حد السكركي هذا الباب ما هو حده في باب الحد وهو ان لا يعرف الرجل من المرأة عن بعض المشايخ وهو اختيار الصدوق والشعير والصحاح نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه اذا دخل في بعض مشية تحرك فهو ساكر ينقض به الوضوء وكذلك الجواب في حكم الحد اذا حملت انه ليس يسكن ان كان على الصفقة التي قلنا بحيث في بيته وان لم يكن بحال لا يعرف الرجل من المرأة انتهت وتحت ههنا الفاضل يحدى بان السكركي ان كان بحال لا يعرف الرجل من المرأة ولكن يدخل في مشية تحرك لا يزول عنه الاستسكان الكلية بل يبقى بعض الاستسكان جدا بالاختلاف ما اذا كان لا يعرف ولا يميز بينهما حيث يزول الاستسكان الكلية فينبغي ان يكون حده ههنا ان لا يعرف الرجل من المرأة انتهى **قول** في بحثه بحث لان المدل ههنا ليس على زوال الاستسكان وعده بل على انه اذا دخل في مشية تحرك صار بحال لا يعرف شيئا خارجا من بدنه لاسيما اذا لم يكن الرجحان وضوت وتنقيا فقام السبب مقامه على ان الحد المعترف في باب الحد انما اعتبره ابو حنيفة فيه احتياطا والاحتياط ههنا في عدم اعتبار فليكن هو المعتمد **قوله** وكذا في اليدين وذلك لان اليدين مبناها على العرف ومن دخل في مشية تحرك يعد من السكركي عرفا قطعاً قال وقرئ به مصلحاً من هذا من معركه الزكاة فطعن فيها اصحابنا المذاهب الثلاثة على التحفية ظانين انه خلاف عقل ونقل وانه ليس فيه حديث صحيح ولم يعلموا ان بعض المظن ان الزكاة في غير ما باسناد بعضها صحيح منها مسندة ومنها مسهلة ولم يطلعوا على التحفية ليسوا بمتفردين في ما كانوا يقد قال بمثل قولهم من الصحابة والتابعين كابي موسى الاشعري والحسن البصري والثوري ومحمد بن سيرين والاوزاعي وعبيد الله والنخعي فاتهم كلهم قالوا باننا نقض الوضوء بالتحفة في الصلوة كما حكاه العيني في البداية وقال ايضا مذهب الشافعي ان المرسل اذا ارسل من وجه واستند من وجه اخر يقول به والحد يحد الذي وخر في هذا الباب ارسل من وجه واستند من وجه فيلزمه ان يقول به وقال ابن حزم كان يلزم المالكيين والشافعيين لشدة تواتره عن عد من مرسله قلت وكذا يلزم الحنابلة ايضا لانهم لا يتحجون بالمرسل ولا تقبلهم ولا يتحجون به يقال لهم ان اقل احواله ان يكون ضعيفا وهو مقدم عندهم على القياس والعجب منهم انه يقولون لاصحابنا اصحابنا لراي ونسبوا الى ترك كثير من الاحاديث بالقياس ثم تركوا حديثا رواه جماعة من الصحابة اتفق كل واحد من هذه المسألة رسالة سميتها يا الهمة بنقض الوضوء بالتحفة وبسط فيها الاحاديث الواردة في هذه المسألة باسنادها من نصوص النصوص عليها ودفعها وارادت فيها فروعا التي ذكرها اصحابنا على غلط اسبق عليه بفضل الله وعونه وههنا ذكر في شرح كلام المصنف والشارح نبذا لمخصصا منها على قدر الكفاية مع زيادات نفيسة وتفاريع لطيفة فتقول في كفاية المصنف بذكر التحفة اشعار بان الضحك ليس بناقض وسيد كره الشارح في قوله مصلحاً إشارة الى انه لو تحفته خارج الصلوة لا تنقض الوضوء وكذا لو تحفته في صلوة ليست على مقتضى الاداء فانها كالحديث لا تافئ ليس بحد خارج ولا هي ما يقام مقامها ثابت كونها ناقضة له حال كونها في الصلوة بالنص على خلاف القياس فيقتصر على مورد وهو هل هي جائزة خارج الصلوة ام مهمة فيه خلاف فقيل انها كبيرة وقيل جائزة والمحتمل تفصيل بين الاختيارية والاضطرارية والى انها باقية

في الصلوة في أي جزء كان من اجزاها أو كان في الصلوة مطلقا رجلا كان المصل أو امرأة متفرقا كان المقطعة
أو أما أو مأموما مستوطا كان أو متفرقا مؤميا كان أو غير مؤميا كان لا يما قفا ثم وقام الركوع والسجدة ثم ركب على
الأشارات فروع منها الفرع المذكور في الخلاصة وهو أنه لو ضحك في صلوة أو في غيرها لم يفسد عليه الصلوة ولا يفسد عليه
المصر القرية ركباً أو كان في المصلو القرية لا وضوء عليه وقال أبو يوسف عليه الوضوء يفسد عليه الصلوة ولا يفسد عليه
على الدابة في المصر ولو ضحك القوم بعد ما أحدث الإمام متمدلاً لا وضوء عليه وكذلك بعد ما كمل الإمام وكذلك بعد سلا
الامام على الأصح ولو قعد قبل التشهد ولم يشهد حتى ضحك بعد اجازت صلاته عليه الوضوء لصلوة أخرى ولو قعد
الامام قدام التشهد ونسى التشهد لم يشهد القوم خلفه فضحك القوم عليهم الوضوء لصلوة أخرى ولو سأل الإمام لم يزم
الوضوء رجل شرع في الجمعة ومضى الوقت وهو في الصلوة حتى فقهه ينقض طهارة عند أبي يوسف وعند محمد
وعل هذا إذا نكح الكفاية في الصلوة وفي الوقت سعة ولو فقهه في الفرج والظهور بغيرة أو فقهه في الفرج بالأيام أو غلب
بغيره ففقهه لا وضوء عليه وأما إذا نكح الأربعة أو كان عليه سجدة التلاوة ففقهه عليه الوضوء في رواية كذا في الصلوة ولو
كعب من الفجر ثم طلع الشمس ففقهه لم يزم الوضوء على قياس قول أبي حنيفة ولو نوى امرأة النساء وقامت المرأة بمجذبا أو فقهه
بغيره ففقهه الرجل للوضوء عليه ولو قرأ على الصحيح بالتمويل والقارى بالأمري ولو لا الذي يصل إلى غير القبلة لا ينقض وضوءه وأما
إذا شرع في الصلوة فتعلم سورة أو القارى شرع فوجد النوب أو الملوكة شرعت في الصلوة وهي مكشوفة الرأس فترعتت
ومضى كما نهم على صلاته ففقهه لا وضوء عليه وذكر في التكرار ثانية فروعاً أخرى أيضاً وهي أنه إذا فتح العصر خلف من
يصل الظهر والمقتدى لا يعلم كان شارباً في الظهور ويؤمر بالمضي فإن فقهه فعليه الوضوء رجل ففتح المكتوبة وعليه
مكتوبة وهو ذكرها أو كان في صلوة العيد زالت الشمس وكانت الجمعة قد دخل وقت العصر وصل وقامه طاهر
موضع سجدة نجس ففقهه كان عليه الوضوء ولو فقهه في الصلوة المظنونة اختلف المشائخ فيه والأصح أنه ينقض
الوضوء ومن انقض وقت مسجحة في صلاته ففقهه فلا وضوء عليه وكذلك في الجبائر ولو وصل في صلاة عند طلوع الشمس
أو غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلوة فلا ينقض وضوءه بالفقهية وإذا شرع في الظهور عند هبها كان عليه
الوضوء بالفقهية وبقى الفرع المذكور في الفتاوى المطولة ان شئت فارجع إليها ولا يحتاج إلى تطويل الكلام بذكرها
بعد ما أشرفنا إلى الأشارات الكلية وقد قول المصنف الباء في الإشارة إلى أن فقهية الصبي في الصلوة ليس من النواقض
وقيل أنه ينقض الوضوء دون الصلوة وقيل أنها تبطلها أو الأول هو الصحيح وذلك لأنها إنما وجبت إعادة الوضوء بها
عقوبة أو جزاء الصبي ليس من أهلها كذا في البحر وغيره وهذه المسألة ترشدك إلى أن نقض الوضوء بالفقهية إنما
هو جزاء وعقوبة لأنه حدث والألسنى فيه الصبي البالغ وقد اختلفت فيه فقيل أنه حدث وظاهر كلامهم أن حدثهم
القاضي أبو زيد أنها ليست بحدث وهو الموافق للقياس وقاية الخلفاء من جعلها حدثاً ثم منعه من المصنف كسائر
الأحداث ومن أوجب الوضوء جزاءً جوده قال صاحب البحر ينبغي ترجيح الناقول موافقة لقياس وسلامته مما يفتي الله بها
ليست فيها إلا الأهمية عادة الوضوء والصلوة ولا يزم منه كونها من الأحداث وإنما وقع الاختلاف في فقهية الناشئ
وصحفي في الحصول والفرع منها لا تنقض الوضوء بناء على أنه ليس من الأحداث وإنما هو من الأحداث التي لا تنكرو
نلك صلوته ذات كبر أو سجدة لصلوة أجنبية ولو انقضت الركوع أو سجد كبراً أو سجدة ما لم يركع ولا تسجد

من لا يقبل الوضوء فقهية الصبي وشروطه ان يكون في صلواته ركوع وسجود صحيحين ولو قهقه
في صلواته المجردة او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما أتت به فيه وانما شرط ما
فكره لان انتفاء الوضوء بها تمت بما لحظت على خلاف القياس فيقتصر على ضرورة

انه يلزم على هذا ان لا ينقض وضوء المومن بعد ما لا يفسد كرم وساجدة لان ما دام مقام الركوع والسجود قائما لم يلحقوا
في مسائل الأولى فقهية الناس في قيل انها غير نافذة اذ لا جناية الا بال قصد وجرح صاحب البحر النقض لما ان الصلوة حالها ما ذكره
فلا يلزم فيها بالنياس والثانية انه لا ينقض الفقهية الوضوء الذي في ضمن الغسل فليل لا وقيل نعم والاول قول عامة المشايخ
وتجمل المتأخرون كفا ضيخان وغيره الثاني نجل وعقوبة كفا في المضمرات وغيرها والثالثة انه على نقض الوضوء الناقص في صورت ان
يفسل بعض اعضاء الوضوء فغيره من الماء لا يجزئ للماء يغسل باقي الأعضاء فميم ويشترع في الصلوة ثم يقهقه ثم يجيد الماء فمن ابي
انه يغسل الأعضاء الباقية ويصل وعند ما يغسل جميع الأعضاء بناء على ان القهقهة تبطل ما غسل من اعضاء الوضوء كما
في الخلاصة واتفقوا على ان القهقهة لا تنقض الغسل لعدم ورود النص فيه كما في جامع المضمرات وكذا اتفقوا على انها تنقض التيمم
ايضا كما في البرازية وغيرها وفيه اختلاف لا تنقض النص على الوضوء الا ان يقال التيمم يبرئ كل الوضوء على ما دل عليه الاخبار في
حكم النقض نزل كلامه ما في قوله حتى لا يفيض الخ مكن قالوا وقد مر تنصيه ولي فيه كلام وله جواب اما الكلام فهو
ان معنى نقض شيء الوضوء انه يحرم اداء الصلوة بعده بغير تجديد الوضوء وهذا المعنى منتف في حق الصبي في جميع النواقض فان
لو احدث ثم صلى بغير طهارة لا يقال انه اكتسب المحرم ولا يكتسب عليه تركه ليس يكلف بالركوع كما تقر في الأصول فان ارادوا بطل
لا ينقض قهقهة الصبي هذا المعنى فلا وجه للتخصيص لا يظهر في هذا الحكم وان ارادوا ان وليه لا يحكم عليه بتجديد الوضوء كما
يحكم به في سائر النواقض فمنع فان كل ما ادبره المكلف يلزمه ان يعلمه الصبي يعاوده ليعتاده به بعد البلوغ واما الجواب فهو
انه ارادوا به المعنى الاول وثمرته تظهر في ما اذا تروضا الصبي صلى وقهقه في الصلوة ثم بلغ ثم سجد له اداء الصلوات بتلك الطريقة
لعدم انتفاء وضوءه بخلاف سائر الاحالات فافهم قوله وشروطه الخ الاخصر اظهر من ان يقال ومصل المجازة وساجدة التلاوة
عطفا على الصبي ولا فائدة في التفرع على قية البالغ او لا ذكره لبقاء الاول والثالث بلفظ الشرط لان يقال لما كانت فائدة قيد البالغ
ظاهرة بناء على ان الصبي ليس بل مسمى في الشرع بالذكور الا وكان تقييد النقض بالصلوة ويكونه ذات ركوع وسجود خفي خارجا عن
مفهوم النقض عنه بالشرط وافردة بالذكور قوله ذات ركوع وسجود فيه اشارة الى انه ليس بالركوع وسجود الصحيحين
حتى ينقض بالعدم والمؤمى بل كون الصلوة من جنس ما فيه ركوع وسجود قوله او سجدة التلاوة او سجدة عليه بانه لا وجه لذكرها
ههنا لانها خارجة بلفظ الصلوة واجاب عنه بان لها شيئا كاملا للصلوة حتى من رأى الساجد بها يظنه مصليا وبهذا
يكفي ان يذكر عقيب صلوة المجازة اقول الايراد والجواب كلاهما ساقطان فاقوله في صلوات ركوع وسجود متضمن
لهذين فحجدة التلاوة متعلق بالقليل الاول لا بالثاني قوله وانما شرط ما ذكرتم الظاهر انه توجيه لاشارة كل القهقهة
في الصلوة وكون الصلوة ذات ركوع وسجود والمحدث الواحد في هذا الباب هو ما مره الطبراني في صحيحه بسند عن حفصة
بنت سيرين عن ابي العالية عن ابي موسى الاشعري قال بينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصل بالناس
اذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره خرف فضحك كثير من القوم وهم في الصلوة فامر رسول الله صلى
عليه وآله وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلوة ورفقه الخصوم بما ذكره البيهقي في الخلافات ان جماعة من

الفتاوى من عن حفصة عن ابي العالكية عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من سألوه ان يذكر اليهم من احسن
عنه على ما في البناية وغيره ان المرسل قبله عن كاسيا اذ الرسالة ثقة واما العالكية فكانت معانته فلا سند من غيره
اخره ينبغي ان يقبل باعضاده وترى الدارقطني عن ابي هريرة مرفوعا اذ افقهه اعدا للوضوء والصلوة وثقوه بان في سنده
عبد العزيز بن حصين وعبد الكريمن ابي امية وهما ضعيفان والحجواب عنه ان ضعيفه يغير بالطرق الاخرى ويري ابن عدي
في الكامل عن بقية عن ابيه عن عمر بن قيس عن عطلة عن ابن عمر مرفوعا من ضحك في الصلوة فهو قبيح فليعد للوضوء والصلوة
وضعهوه بما ذكره ابن الجني في الملل المشتهية ان بقية عاده له التذليل وكان يسعه من بعض الضعيفين فخره باسمه
وجوابه على ما في نصب الراية انه ذكر ابن الصلاح وغيره ان المدلس اذا خرج لفظا مبينا للاتصال فحيث وجدت وحدها
فحد ثنية مقبول وقد صرح بهنا بقية بالانصاف حيث قال حدثنا ابي عن عمر بن قيس وترى الدارقطني عن انس قال
كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصل بنا فجاء رجل ضربه بالبصر فزدي في حفرة كانت في المسجد الحديث
مثل رواية ابي موسى وترى الدارقطني يستل عن جابر قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ضحك
منكوفي صلواته فليتوضأ ثم يعد الصلوة وترى ايضا عن عمران بن حصين مرفوعا من ضحك في الصلوة فهو قبيح
فليعد للوضوء والصلوة وترى ابن عدي عن الحسن عن عمر بن ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لو حل
ضحك في الصلوة اعد وضوءك وترى الدارقطني عن الحسن البصري عن ابي المليح بن ساسة عن ابيه قال بينا نحن نصل
مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذ اقبل رجل ضربه بالبصر الحديث مثل حديث ابي موسى وترى ابو حنيفة
عن منصور عن الحسن عن معبد بن ابي معبد مرفوعا من قهقهه في صلاته اعد للوضوء والصلوة اخرجه الدارقطني
وترى الطبراني والدارقطني عن ابي العالكية عن رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يصل
فمر لرجل في بصره سوء فتردى في يده فضحك طوائف من القوم فامرهم بكن ضحك ان يعد للوضوء والصلوة وتروى
عبد الرزاق في مصنفه والدارقطني وابن ابي شيبة وابوداود في مراسيله عن ابي العالكية مرسلا ان اعمى ردى في يد النبي
صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصل باصحابه فضحك من كان يصل معه فامرهم بكن ضحك من هم ان يعد للوضوء والصلوة
وترى الدارقطني عن ابراهيم النخعي نحوه مرسلا وترى الشافعي في محمد في كتابه الاثار والدارقطني عن الحسن نحوه مرسلا
فهذا اخبار ومسندة تدل على كون القهقهة ناقضة للوضوء وللصوم عليها خدشات منها ان اشياء
الاحاديث المسندة تضعيفة لا تخلو عن متروكة وضعيف والحجواب عنه ان الضعيف مقدم على القياس فان
قلت قد صرح في اصول الحنفية ان الحديث الضعيف انما يقدم على القياس اذا كان لا يويه يعرف بالفتنة
والنقد في الاجتهاد كما خلفاء الراشدين ونحوهم والافاقياس مقدم فكيف قد مواهنا هذا الحديث على
القياس قلت هذا المشرب بعض الحنفية متبع عيسى بن ابيان وابوزيد واما اعتل الكرخي وجماعة من اصحابنا
فالحديث الضعيف مطلقا مقدم على القياس ما لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة فلا اشكال والحجواب عن اتباع
عيسى بن ابيان انه قد روى هذا الحديث ابن عمر ابو موسى وانس وهم من فقهاء الصحابة فالاجرم يقدم حديثهم
على القياس قال الحافظ ابن حجر في الاصابة في احوال الصحابة اكثر الصحابة فتوى مطلقا سبعة عشر عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة قال ابن خزيمة ان يجمع من فتيان كل واحد من هؤلاء رجل فخره وقال

ما افهمه انما هو ما اذا كان يقظان حتى وان لم يسلو

وعليه مرعش بن ابي بكر وعثمان والوموسي ومعاذ وسعد بن ابى وقاص وابو هريرة وانس وعبد الله بن عمر بن الخطاب
 سلمان وجابر بن يوسف وطه والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمر بن حصين وابو بكر وعادة بن الصامت
 معاوية وابن الزبير وام سلمة قال يمكن ان يجتمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير وقال وفي الصحابة ثمان مائة
 وعشر من فقهاء مقلون في الفتيا جند الازوية عن الواحد منها لا المسألة او المسائلتان والثالث يمكن ان يجتمع
 من فتيا جميعهم جزء صغير بعد البحث كابي بن كعب وابى الدرداء وابى طلحة والمقداد وغيرهم انتهى كلامه ومنها ان
 المرئيسين كل واحد وعلى مسئلة بالاعالية وموسى الحسن والنخعي لا يتولون ضعف والاجاب عنه انه بعد تسليم
 ذلك لا يضر فان ابا الاعالية وثقه بما حققه من مسئلة ومنها انه قد تفرق في اصول الحنفية ان عمل صحابي بخلاف
 حديث لا يسقطه اذا كان ذلك الصحابي راويا لذلك الحديث واذا كان غيرا وبه يسقطه عن حجة الاعتبار
 وهو تافه عمل ابو موسى الزمعي بخلاف الحديث حيث لم يوجب الموضوع بالقهقهة فليروا ان يسقطه والاجاب عنه من جهة
 الحديث اما في الموضوع وغيره ان عمل الصحابي بخلاف الحديث اغايسقطه اذا كان الحديث مما لا يمتثل للتحفظ والافلا
 وحديث القهقهة من المحادث النادرة فعمل ابى موسى بخلافه لا يضر وثانيها ان عدم عمل ابى موسى به وان ذكره كثير من الصحبة
 المروية عنه العربية كما ذكر العلامة فاسم في شرح مختصر المنار وثالثها ان ابا موسى ايضا من ردة هذا الخبر كما في الاثر عمله
 بخلافه وان شئت زيادة التصيل في هذا المقام فارجع الى رسالي المذكورة فانها كافية في هذه المسألة واذا عرفت
 كله فاعلم ان حاصل كلامه الشارح ههنا انما اشترط كون القهقهة في الصلوة وكون الصلوة ذات ركوع وسجود لان الاسر
 بالنقص بها انما ثبت بالحديث من خلاف القياس اذ القياس يقتضي عدم النقص بها لانها ليست بنفس خارج وكما ثبتت
 على خلاف القياس يقتصر حكمه على اورد فيه ومورد الحديث الذي تحرف به هو الصلوة ذات الركوع والسجود فيقتصر على ركوعه
 ولا يعمد حكمه للنقض الى خارج الصلوة ولا الى صلوة الجنائز واورد عليه بوجوه احد هان الصلوة في حديث ابن عمر و
 ابى هريرة مطلق فينبغي ان يحمل على اطلاقه واجاب عنه ان المطلق يحمل على الفرد الكامل وان هو اذ ذات الركوع والسجود
 او ثانيها ان الموضوع في الحديث مطلق فيحمل على الفرد الكامل وهو احول الموضوع القصدى فينبغي ان لا ينقض الموضوع الذي
 في ضمن الغسل ولا التيمم اجيب عنه بانه لم يعمد قطعاً ان وضوء الصحابة الذين حكموا خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم كان قصداً يال يجاز ان يكون بعضهم متيمماً وبعضهم وضوءاً قصدياً وبعضهم وضوءاً غير قصدياً فحكمنا بالانقضاء
 مطلقاً احتياطاً وثالثها ان الصلوة التي وقع الصحاح فيها لا شك انها كانت فرضاً واجبة فثبت ان لا ينقض وضوء المفرد
 المفترض ولا وضوء المتفضل واجيب عنه بان القهقهة انما حصلت ناقصة لشدة قبحها حال المناجاة مع الرب لا لانها على
 حال الغفلة وههنا لا يفتاوت بالانفراد والجمع والافتراض والتفصيل فلذلك عمدنا الحكم بوجوبها لانه لم يعلم ان جميع المقتدين
 الذين ضلوا خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كانوا بالغين فيجب ان يكون بعضهم ضلوا بل الضمات البيوت
 محال لم يفتي في حكمه بنقض قهقهة الصلبي اضراراً لمجرب عنه ان اخراج الصبي انما هو لاجل ان الحكم باعادة الوضوء كان
 نزعاً واجبة والصبي ليس من اهل المجتازة فمادل عليه حديث رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ الحديث
 قوله في القهقهة انما يفتي ان يكون تعرضاً على المصنف حيث لم يشر الى هذا القيد لكن جاز ان يكون مختاراً ما قاله الكوفي

أول ستم النساء أنه الجماع وروى عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن سعيد بن جبير قال كنا في حجرتي ابن عباس ومعا عطاء بن أبي رباح ونفر من الموالي وعبيد بن عمير ونفر من العرب فقلنا كنا اللبس فقلت أنا وعطاء ولولائي أنه اللبس باليد وقال عبيد والعرب هو الجماع فقد غلبت على ابن عباس فأخبرته فقال أصابت العرب اللبس واللبس والمباشرة الجماع واللبس لا يكتفى ما شابه ما شاء وأخبرهم الطسقي في مسأله أن نافع بن الأضرع سئل عن عيسى بن قوام قال أول ستم النساء قال أوجا معتمر النساء قال وهل تعرف العرب ذلك قال نعم أما سمعت لبدي بن ربيعة يقول يا بلال الأحاديث في منزله يبيد به كالهدود سئل عن عطاء بن عبد البرقي التميمي لما في الموطأ من الأسانيد أنه احتلفوا في المدح فقلت فقال سعيد وعطاء هو اللبس والعرب وقال عبيد بن عمير هو النكاح فخرج عليهم ابن عباس وهو كذلك فسأله وأخبرته بما قالوه فقال أصاب العربي هو الجماع ولكن الله كريم يعف ويكنى ومنه الحسن البصري كما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ومنه هو مسروق بن الأجدع كما ذكره ابن عبد البرقي الاستدكار وذكره فيه أيضا عن ابن عباس أنه قال ما بال أقبلت امرأتي وشمت رجلا أنا وذكركم كالهدود ووجا نفس اللبس باللبس باليد أن إطلاق الملامسة لا يعرف للعرب منه إلا اللبس باليد قال الله عز وجل فليسوا بأيديهم هو وولاء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اليدان ترنيان وزناهما اللبس ومنه مع الملامسة وهو اللبس باليد تقول العرب لمست الحماض والثوب ونحو هذا وحمل الظاهر على العموم والتصريح أو من حمله على الصيانة انتهى كلامه قلت دعوى أن العرب لا تعرف إلا اللبس باليد باطلة لما مر عن ابن عباس من قول لبدي ولما في رواية مسلم من قول رجل حضرة النبي صلى الله عليه وسلم الله وسلام إن أصبت منها ما دون أن أصبا وما ذكره من الآية والتحديث لا يضر شيئا فإنه مقيد باليد والنكاح في مطلق اللبس واللبس وما استشهد به من استعمال العرب لا يضر أيضا فإنه لا ننكر استعمال اللبس في اللبس باليد وما ذكره من أن حمله على الملامسة الأولى على الضم قول أبيك المعاني الثمانية باليد وروى عنه كثيرا عن أشياء قال الثمانية ههنا عن الجماع ليس بعيدا عما هنا لتجسيم تفسير اللبس بالجماع مسالك الأولى ما ذكره البزوي وغيره ان حقيقة اللبس تكون باليد والجماع مجاز فيه والمجاز مراد بالجماع حتى حل اللبس التيمم فالمراد حقيقة الاستحالة كونهما مرادين من لفظ واحد وأخبر عليه بأن حمله على عموم الجماع ممكن وإن الجماع ممنوع فإن ابن مسعود يفرح حل اللبس على اللبس باليد ولم يجوز التيمم للجنب وتجب عن الثاني بأن المراد بجماع من بعد الصلابة ورد على ما في التلويح وغيره بأنه أيضا ممنوع فإن منهم من حملها على اللبس باليد وجوز التيمم بدليل آخر فإن قلت هو مخالف لأجماع الصلابة طعن المراد الوطى ويجوز تيمم الجنب واللبس باليد ولا يجوز التيمم للجنب قلت لا نسلم أن مثل ذلك يكون مخالفا لأجماع ولا خلاف أن الثاني أن اللبس إذا قرن بالمرأة فهو حقيقة في الجماع لأن الملامسة فاعلة وذلك يكون بين اثنين والثالث أن اللبس مشترك بين اليد والجماع وجهاً والحمل على الجماع بالمعنى وذلك لأنه سمي بذلك وتقال بين حكم الطهارة الصغرى بقوله إذا قمت إلى الصلوة فاعسوا الآية ثم ذكر الطهارة الكبرى بقوله وأزككت رجبا فظهر أثره في بيان الحال عند عدم القدح على الماء فلو حملت الآية على الجماع كان بيان الحكم أحد الأكل والاصفر عند عدم الماء كما بين حكمهما عند وجوده فيتم البيان بخلاف ما إذا حمل على اللبس باليد فإنه يكون تكراراً وقد دلت بعض الأخبار أيضاً على أن اللبس المراد غير ناقض للوضوء وهو أيضاً مرجح للحمل على الآية على الجماع فمن ذلك ما رواه ابن ماجه من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعض نساءه ثم يخرج إلى الصلوة لم يتوضأ قلت من هي إلا أنت فضطخت ورواه الترمذي وأبو داود وغيرهما بهذا الطريق وتزييه الخصوم ونقل أبو داود عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال لرجل أكلت

عن أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن محمد بن سليمان أنه قال سألت عبيدة عن قوله تعالى والذين
 آمنوا وأسلموا عليه وضع أصابعه مكانه ميتا أول شيئا وقفهم والشعبى كما أخرجه ابن أبي شيبة أنه قال الملائكة ما دعوكم
 وذكر ابن عبد البر في الاستدراك أن من رأى الوضوء في القبلة سعيد بن المسيب كان كقول الدمشقي وابن شيبة الأثر
 يحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة بن أبي عبد الرحمن وألك بن ألس وأصحابه وهو قول جمهور أهل المدينة والثالث أن
 أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وذكر ابن أبي شيبة عن وكيع عن عبد العزيز بن أبي سلمة قال سألت الزمري عن القبلة
 قال كان العلماء يقولون فيها الوضوء وقال ابن أبي شيبة فحدثنا أحمد بن شعبة عن الحكم وحماد قال إذا قبل أو لمس فعله
 الوضوء ولم يستطع ابن عمر ابن مسعود وعبيد بن السلم ولا أحد من هؤلاء في القبلة ولا في الجبهة وجوه المذاهب وقد ذهب
 لأشاعره وأصحابه إلى أن من سجد امرأة بيده مفقضا إليها ليس بين يديه وبين جسمها ستر من ثوب ولا حجاب قل وكفر فعليه
 الوضوء التداويم يلبس ثوبا يشرب أو غيره يشرب أو الذي ذهب إليه مالك وأصحابه في اشتراط اللزوم ووجود الشهوة المحم
 تشاء الله تعالى أنتم كلامه ملخصا وما يشهد لهذا المذهب من الأخبار المرفوعة ما روى عبد الملك بن عمر عن أبي ليل عن
 معاذ بن جبل قال أتى رجل ابن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فسأله عن رجل أتى امرأة لا تحل له فاصطاب بها ما أصيب
 الرجل من أمراته إلا أجماع فقال النبي عليه السلام يتوضأ وضوء حنيفة فامره بالوضوء كذا ذكره ابن عبد البر قلت هذا
 الخبر قد خرج جمعه من أصحابنا الكتب بطرق مختلفة بالفاظ مختلفة فآخره أحمد والترمذي والنسائي وابن جرير وأبو
 الدارقطني وأحمد وابن مردويه عن معاذ بن جبل قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال ما رى
 في رجل لقي امرأة لا يعرفها فليس يأتي الرجل من أمراته إلا وقد أتى منها خيرا ثم لم يجامعها فأنزل الله تعالى وأقم الصلوة طرفي
 النهار الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتوضأ وضوء حنيفة فصل وأخرجه ابن حبان عن ابن مسعود
 قال قال رجل يا رسول الله إن لقيت امرأة في البستان فضممتها إلى قبيلتها وأغشيتها وفعلت بها كل شيء إلا أن أجامعها
 فسكت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فأنزل الله وأقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل إن أحسنت فإنها من
 المسيات ذلك ذكرى للذاكرين فدعا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقراها عليه فقال عمر يا رسول الله أله خا
 فقال بل للناس كافة وأخرجه أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حبان
 أبو الشيخ عن ابن مسعود أن رجلا أصاب من امرأة قبيلة فأتى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فذكر ذلك كله
 كما به يسأل عن كفارتها فأنزلت عليه وأقم الصلوة الآية فقال الرجل يا رسول الله أله خا قال هي لمن عمل بها ما أتى
 وأخرجه عبد الرزاق وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حبان والطبراني
 وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في شعب الأيمان عن ابن مسعود قال جاء رجل فقال يا رسول الله أله خا وجدت امرأة
 في بستان ففعلت بها كل شيء غير أني لم أجامعها وقبيلتها ولزمتها ولم أفعل غير ذلك ففعلت بي ما شئت فلم يقل له رسول
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم شيئا فذهب الرجل فقال عمر يا رسول الله لقد ستر الله عليه لو ستره على نفسه فأتبعه رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بصيرة وقال ردة على فردوه فقرا عليه وأقم الصلوة الآية فقال معاذ يا رسول الله أله خا
 للناس كافة فقال بل للناس كافة وأخرجه الترمذي والبخاري وابن جرير وابن مردويه عن أبي اليسر قال اتعنى امرأة
 نتبعه فمرفقتني في البيت ثم أتى طيب منه فدخلت معي البيت فأهويت إليها فقبيلتها فأقربت أبا بكر ثم فذكرت ذلك

عن
 ابن
 جرير
 عن
 محمد
 بن
 سليمان
 عن
 عبيدة
 عن
 قوله
 تعالى
 والذين
 آمنوا
 وأسلموا
 عليه
 وضع
 أصابعه
 مكانه
 ميتا
 أول
 شيئا
 وقفهم
 والشعبى
 كما
 أخرجه
 ابن
 أبي
 شيبة
 أنه
 قال
 الملائكة
 ما
 دعوكم

كما أخرجه ابن أبي عمير عن وكيع عن سفيان عن قيس بن عجلان عن هذا رجل أن أخاه سأله أن يسعد فقال اني احب
بيدي الى أبي قيس فقال ابن مسعود ان طلت ان منك بضعة نجسة فاقطعها واخرجها ايضا عن ابن فضال عن الاعشى عن
الميثاق عن قيس بن سكن قال قال عبد الله ما ابالي مسست ذكرى او اذني او اذني ما ابالي واخرج محمد في الموطأ عن
عنه حماد عن ابراهيم ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال ان كان نجسا فاقطعها وروى عن سالم بن سليم
عن منصور بن المعتمر عن أبي قيس عن ارقم عن شرحبيل قال قلت لعبد الله بن مسعود اني احب جسدك وانا في الصلاة
فامس ذكرى فقال انا هو بضعة منك وخرج عن يحيى بن المهلب عن أبي إسحق الشيباني عن ابن قيس عبد الرحمن عن علقمة عن
قيس قال جاء رجل الى ابن مسعود قال اني مسست ذكرى وانا في الصلاة فقال اقلها قطعها ثم ذكر الاكسائر جسدك وروى
الحكماء عن يحيى بن حماد عن ابن عوانة عن الميثاق بن عمرو عن قيس بن السكن قال قال ابن مسعود ما ابالي ذكرى مسست في الصلاة
ما اذني ام افترقهم عاري يا سرك كما أخرجه محمد في الموطأ عن مسعود بن عمرو بن سعد النخعي قال كنت في مجلس فيه عاري يا
فذكر مس الذكر فقال انا هو بضعة منك وان لك ثيابا لوضعا غيره واخرج الطحاوي عن أبي بكر حدثنا ابو احمد حدثنا

عن عمرو بن سعد بن عبيدة عن ابن عبد الرحمن عن حذيفة قال ما ابالي مسست ذكرى او اذني واخرج محمد في الموطأ عن سالم
بن سليم عن منصور بن المعتمر عن الشاذلي عن البراء بن قيس قال سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل مس ذكرى فقال انا
هو كسبه راسه واخرجه ايضا عن مسعود بن كدام عن ابي ادي بن لقيط عن البراء بن قيس قال قال حذيفة في مس الذكر مثل انفاك
وروى الطحاوي عن أبي بكر حدثنا ابو داود حدثنا عبيد الله بن ابي ادي بن لقيط عن ابيه عن البراء قال سمعت حذيفة يقول ما
بالي اياه مسست او انفي وقصمهم ابو هريرة على ما روى عبد الرزاق عن قيس بن السكن قال قال علي بن ابي طالب ما ابالي مسست
لا يرون من مس الذكر وضوء ومنه عبد الله بن عباس كما أخرجه محمد عن طلحة بن عمرو المكي اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس
انه قال في مس الذكر كراحتي في الصلاة ما ابالي مسسته ومسست انفي واخرج ايضا عن ابراهيم بن محمد المديني اخبرنا
صالح عن ابن عباس انه قال ليس في مس الذكر وضوء واخرج ايضا عن ابي العوام البصري قال سأل رجل عطاء وقال يا ابا محمد
رجل مس فرجه بعد ما توضأ فقال لرجل من القوم ان ابن عباس كان يقول ان كنت تستنجسه فاقطعه فقال عطاء هذا
والله قول ابن عباس واخرج الطحاوي عن أبي بكر حدثنا يعقوب بن اسحق حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا عطاء عن ابن عباس
انه قال ما ابالي اياه مسست وانفي واخرج ايضا عن صالح بن عبد الرحمن حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشام بن ابيان
الاعمش عن جبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان لا يرى في مس الذكر وضوء ومنهم ابو الولد داء اخرجه محمد في الموطأ
عن اسمعيل بن عياش حدثني جري بن عثمان عن جبيب عن عبيد بن ابي الدرداء انه سئل عن مس الذكر فقال انا هو بضعة
منك ومنهم عمر بن حصين اخبر الطحاوي عن ابن عزم عن حذيفة عن عمر حدثنا هشام بن جسان عن الحسن عن حجة عن
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم منهم علي وابن مسعود وحذيفة بن عمر بن حصين ورجل اخر انهم كانوا
لا يرون في مس الذكر وضوء واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عدي عن حميد عن الحسن ان عمر بن حصين قال ما ابالي اياه
مسست او بطن فخذي ومنهم سعد بن ابي وقاص كما أخرجه محمد عن يحيى عن اسمعيل بن ابي خال عن قيس بن ابي حازم
قال جاء رجل الى سعد بن ابي وقاص قال لي ابلح لي ان امس ذكرى وانا في الصلاة فقال ان طلت ان منك بضعة نجسة

فأقسم بأوأخيه الطحاوي عن محمد بن حمرية حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن قيس قال سئل سعد بن مسعود
 الذكر فقال إن كان نجساً فاقطعه وتوسم به من المسبب والحسن البصري من التابعين كما أخرجه الطحاوي عنهما
 انهما كما لا يزالان الوضوء في مس الذكر وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ويوسف بن النوري وشريك والحسن
 ابن علي بن مالك بن عبد البر بن أبيهم النخعي على ما أخرجه محمد بن الموطأ وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري قال
 دعاني وابن جرير بعض أهلهم فسالنا عن مس الذكر فقال ابن جرير يتوضأ قلت أنا لا وضوء فلا اختلفنا قلت ابن جرير
 أمرت لوان رجلاً وضعية في منى قال يغسل يده قلت فأيما النجس المني أم الذكر قال المني قلت كيف هذا وما شاهد لهذا
 المذهب من الأخبار عدة منها ما أخرجه ابن مندة عن طريقه سلام بن الطويل عن اسمعيل بن رافع عن حكيم بن سلمة عن رجل
 من بني حنيفة يقال له جريرة ما أخرجه ابن مندة عن طريقه سلام بن الطويل عن اسمعيل بن رافع عن حكيم بن سلمة عن رجل
 أكون في صلاة فيقيم يدي على فرجى فقال مض في صلاتك قال ابن مندة عن طريقه سلام بن الطويل عن اسمعيل بن رافع عن حكيم بن سلمة عن رجل
 الأصابع في حوال الصحابة سلام ضعيف وكذا اسمعيل بن رافع ومنها ما أخرجه ابن ماجه وابن أبي شيبة عن أبي امامة
 قال سئل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن مس الذكر قال أما هو جزؤ منك وفي سنده جعفر بن الزبير عن
 لقاسم عن أبي امامة روى له ابن ماجه هذا الحديث فقط وهو غير موثق فقد قال أحمد بن سعيد الدارمي عن يزيد بن
 هارث بن مكان جعفر بن الزبير وعمران بن مسعود واحد وكان الزحام على جعفر وليس عند عمران أحد وكان شعبة يمر بهما
 فيقول يا عجبا للناس جتمعوا على كذب الناس وتركوا صدق الناس قال يزيد فما أتى عليه إلا القليل حتى رأيت ذلك
 الزحام على عمران وقال عمر بن علي متروك الحديث وكان رجالا صدقوا كذب الوهم وقال النسائي لا يروى عنه متروك
 الحديث وقال المحافظون نعم لا يكتب حديثه ولا يسأوى شيئاً كذا في تهذيب الكمال ومنها ما أخرجه الدارقطني في
 المجتبى حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أخبرنا أحمد بن محمد حدثنا سعيد بن عقبة حدثنا الفضل بن مختار
 عن الصلت بن دينار عن أبي عثمان الهندي عن عمر بن عبيد الله بن موهب عن عصمة بن مالك الخطمي كان من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال يا رسول الله أفاحسنتك في الصلوة فأصابت يدي فرجى فقال رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم وأنا أفعل ذلك وهو معلول بالفضل قال ابن عدي أحاديثه منكثرة وقال أبو حاتم مجهول يحدث
 بالباطيل كذا قال الزيلعي ومنها ما أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن الجراح بن مخلد عن عمر بن يونس اليمامي عن
 الفضل بن ثواب عن حسين عن أبيه عن سعيد بن عبد الله قال دخلت أنا ورجل معي على عائشة فسألناها عن التورل
 يس فرجها أو المرأة فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ما أبال آية مسست أو انفرق منها
 وهو أجدوها ما أخرجه محمد بن الموطأ عن أيوب بن عتبة قاضي اليمامة عن قيس بن طلحة أن آية حدثته أن رجلاً سأل
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ قال هل هو إلا بضعة من جسدك وتر واه
 ابن ماجه عن علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا محمد بن جابر قال سمعت قيس بن طلحة الخنفر عن أبيه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم سئل عن مس الذكر قال ليس فيه وضوء إنما هو منك وتر واه النسائي عن هناد عن
 ما أخرجه حدثنا عبد الله بن يزيد عن قيس بن طلحة عن علي بن أبيه قال خرجنا وفلا حتى قدمنا رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم فبأيعناه وصلينا معه فلما قضى الصلوة جلس رجل كان يدي يوقى فقال يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره

في الصلوة قال وهل هو الا مضغة منك او بضعة منك وقرأ الترمذي عن هناد بن اسامة المدائني قال قيس عن ابيه
عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر اهل بيته قال وهل هو الا مضغة منك او بضعة منك وقال الترمذي قد روي عن
غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر اهل بيته انهم لم يروا الوضوء من جس الذي ذكره
قول ابن المبارك واهل الكوفة وهذا الحديث احسن شيء روي في هذا الباب وقد روي هذا الحديث ايوب بن عتبة
محمد بن جابر عن قيس قد تكلم بعض اهل الحديث في ايوب ومحمد وحديث ملازم بن عمر عن عبد الله بن بدار وغيره
وترواه ابو داود وعن مسدد عن ملازم بن اسامة المدائني عن قيس عن ابيه قال قد متا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
فجاد رجل كانه يدوي فقال يا بني الله ما ترى في مثل الرجل ذكره بعد ما تروا فقال هل هو الا مضغة منك او بضعة منك
قال ابو داود وقرأه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وجرير الرازي عن محمد بن جابر عن قيس وترواه
الطحاوي في شرح معاني الآثار بطريق واحد عن يونس حدثنا سفيان عن محمد بن جابر عن قيس بن طلحة عن ابيه اسامة
سأل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر اهل بيته عن الرجل يركض وقال لا وقائها عن ابي بكر حدثنا مسدد حدثنا محمد بن
جابر بن اسامة ومعناه وثالثها عن محمد بن العباس اللؤلؤي حدثنا اسد حدثنا ايوب بن عتبة عن قيس بن محمد بن جابر
بن حدثنائين يوسف بن عدي حدثنا ملازم بن عمر عن عبد الله عن قيس مثله وثالثها عن ابي امية حدثنا الاسود
بن عامر وخلف بن الوليد واحمد بن يونس وسعيد بن سليمان عن اسود عن قيس عن ابيه شجرة وثالثها عن محمد بن خزيمة
حدثنا عمار حدثنا ملازم عن عبد الله بن بدار عن قيس عن ابيه انه جاء عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رجل
فقال يا بني الله ما ترى في مثل الرجل ذكره بعد ما تروا فقال هل هو الا مضغة منك او بضعة منك وقال الطحاوي هذا حديث
بلازم مستقيم الاستاد غير مضطرب في اسناده ولا في مقته هذا الاولى عندنا ما رويته من الآثار المضطربة ولقد حدثنا
ابي عمران قال سمعت عباس بن عبد العظيم العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول حديث ملازم هذا الحسن من
حديث بسرة في انتقاض الوضوء به انتهى ورواه ابن عدي بسند فيه عبد الحميد بن جعفر عن طلحة بن يحيى عن ابي شيبة
وعبد الرزاق عن طلحة قال خرجنا وقد احتجنا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر اهل بيته ووصلينا معه فجاد
رجل فقال يا رسول الله ما ترى في مثل الرجل ذكره في الصلوة فقال وهل هو الا مضغة منك وروى
بن حبان في صحيحه انه ان رجلا قال يا رسول الله ان احدا ناكب في الصلوة فيعتك فيصيب يده ذكره قال لا بأس به انه
لبعض جسده وقد تكلم القائلون بالانتقاض في هذا الخبر يروى الاول بضعيف ايوب بن عتبة احد رواه وانه
الاحمد بن حنبل ضعيف وقال في موضع آخر ثقة الا انه لا يقيم حديث يحيى بن ابي كثير وقال الجعفي يكتب حديثه وليس
لقوي وقال البخاري عند هم فيه لين وقال ابن ابي حاتم عن ابي زرعة قال لي سليمان بن داود بن شعبة البجلي وقع ايوب
عن عتبة الى البصري وليس معه كتب فحدث من حفظه وكان لا يحفظ فاما حديثه في اليامة فهو مستقيم وقال ابن عدي
حديثه بعض الكاكر هو مع ضعفه يكتب حديثه كذا في ذيل الكاكر والجواب عنه انه قد انفرد بكثرة المتابعين
لشواهد وكذا في بضعيف محمد بن جابر فانه كما قال الذهبي في الكاشف سمي لا يحفظ والجواب عنه انه نقل الذهبي
ان ابي حاتم قال هو احب الي من ابن لهيعة وقد قبلوا كثيرا من احاديث ابن لهيعة فما ظهر من محمد بن جابر والثالث
ضعيف عبد الحميد بن جعفر احد رواه فقد نقل الذهبي في ميزان الاعتدال عن ابي حاتم انه قال لا ينبغي الاحتجاج

من مس الذكر قال مرة قال أبو بكر بن محمد بن علي بن أبي حمزة قال سئل عن حديثه قال سئل عن حديثه قال سئل عن حديثه قال سئل عن حديثه
 فأرسلت إليه يسير مثل الذي حدثني عن أبي حمزة بن محمد بن علي بن أبي حمزة عن عبد الله بن مسعود عن مالك بن أنس
 في مسنده عن مالك بن أنس عن عبد الله بن مسعود عن مالك بن أنس عن عبد الله بن مسعود عن مالك بن أنس عن عبد الله بن مسعود
 للصلوة وكذا ما الطبراني في المعجم الأوسط من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عمار عن أبي بصير عن فروان عن مسير بن أنس
 فليتوضأ وضوءه للصلوة قال الطبراني لم يقل فيه وانتمية عن هشام بن عبد الحميد وفي نسخة القصة الحديث المحفوظ
 زين الدين العراقي في تحت الأثر من مسند أبي حمزة في وسط الحديث ما رواه أبو الدرداء في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر
 عن هشام بن عمار عن أبيه عن يسير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من مسك كرا أو انشبهه فخرج
 فليتوضأ قال أبو الدرداء في نسخة كذا رواه عبد الحميد بن جعفر وهو في ذكره لانيثين والرفعة وأدريج في حديثه مسير والمحموظان
 ذلك من قول عروة بن ربيعة وغيره فبعضهم وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أبو بصير السخاني وحسين بن زيد وغيرهم رواه من طريق
 أبو بلفظ من مس ذكره فليتوضأ قال وكان عروة يقول إذا أمس رفغية أو انشبهه أو ذكره فليتوضأ قال الخطيب نفرد
 عبد الحميد بذكر لانيثين والرفعين وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإنما هو قول عروة بن زيد بن أبي
 الراوي في متن الحديث قلت لم يتفرقه عبد الحميد فنقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية أبي كامل عن يزيد بن أبي
 عن أيوب بن هشام عن أبيه عن يسير بلفظ إذا مس أحدكم ذكره أو انشبهه أو رفغ فليتوضأ وكل هذا قد اختلف فيه
 على يزيد بن زريع ورواه أبو الدرداء في نسخة أيضاً من رواية ابن جريح عن هشام عن أبيه عن مروان عن يسير بلفظ إذا مس أحدكم
 ذكره أو انشبهه ولم يذكر الرفعة وزاد في السند مروان النخعي عن أخيه حديث يسير ابن حبان في النوع الثالث والعشرين من
 القسم الأول والمحاكم في المستدرك وقال علي بن عيسى الشيباني وقال ابن حبان معاذة أن نخعي مروان بن الحكم في شيء من
 كذباً ولكن عروة لم يفتح بسامعه من مروان حتى بعث شرطياً إليه الربيعة فسألها أنها تهاكم فأخبرها قالت يسير ثم لم يقنع
 ذلك حتى ذهب عروة إلى يسير فسمع منها قال أخبر عن عروة عن يسير متصل ليس ينقطع وصار مروان والشرط كما هما إذا
 ثم أخرج ابن حبان عن عروة عن يسير وأخبره أيضاً عن مروان عن يسير وفي آخره قال عروة فذهبت إلى يسير فسألته فأصدمته
 وأخبره اليماني عن المشي بن الصباح عن عروة بن شعيب عن أبيه عن يسير بنت صفوان قالت يا رسول الله كيف ترى وأخبرنا
 ثمس فرجها والرجل عيس فرجها بعد ما يتوضأ فقال يتوضأ يا يسير وأخبره عن سعيد بن المسيب أن مروان أرسل إليها ليسألها
 فقالت دعني سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعند فلان وفلان وعبد الله بن عمر فأمرني بالوضوء كذا نقله
 الزيلعي وأخبره ابن عبد البر في الاستدراك بسنده عن مضر بن محمد قال سألت يحيى بن معين عن حديث يصح في مس الذكر
 فقال يحيى لو لا حديث جاء فيه عن عبد الله بن أبي بكر لقلت ما يصح فيه شيء فإن ما كنا يقول حدثنا عبد الله أخبرنا
 عروة حدثنا مروان حدثنا يسير قال ابن عبد البر هذا يحيى بن معين وموضعه من هذا الشأن معلوم قد صح حديث
 يسير من رواية مالك وكان يقول بالوضوء من مس الذكر لذلك وفي الاستدراك أيضاً كان أحمد بن حنبل يصح حديث
 يسير في مس الذكر ذكره أبو علي سعيد بن المسكين المحفوظ قال كان أحمد بن حنبل يذهب إلى حديث بشرة وبخانة قال
 ابن المسكين وحديث أم حنيفة صحيح أيضاً إلا أن علي في حديث يسير وأما حنيفة فله إلا أنه قيل أن مكحولاً الذي مر حديثه

ابن حجر بن عسقلان يقول حدثني عن شعبة بن الحجاج قال سمعت أبا عبد الله بن عروة عن أبيه حديث من قال
يحيى فسألت هشاماً فقال لا خير في هذا إلا نعمة لكن يشك في كل شيء من حديثه من غير أن يكون له شيء من حديثه
تسلم هشاماً ما من أنسأله اشتباه في قول حديثه هذا لأن الحديث لا يصح من الحديث يكون حديثه صحيحاً على أنه لم يثبت
أنه لم يسمع من أبيه بل من أبي يكون الحديث موقوفاً على أبيه من جملة ما كان عليه من حديثه من غير أن يروي من
طريق مروان بن الحكم وهو ليس ممن يروي عنه فضلاً عن أن تقبل روايته والجواب عنه أن مروان كان ممن كان يروي عن
ما ذكره المورخون لكنه مقبول في الحديث قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري مروان بن الحكم من أبي العاص بن أمية يقال
له روية فإن ثبتت فلا يبرح على من تكلم فيه والافقد قال عروة بن الزبير كان مروان لا يقيم في الحديث وقد روى عنه سهل بن
سعيد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه وإنما اتفقوا عليه أنه روى طلبة يوم الجمل يوم قتلته ثم شهر السيف في طلب الخلفاء
حتى جرى ما جرى فأما قتل طلبة فكان متأكراً كما أقره الأسمعيل وغيره وأما بعد ذلك فأنما حصل منه سهل وعروة على بن الحسين
ابن بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وهو كراهه أخرج البخاري أحاديثهم في صحيحه لما كان أميراً عند أهل المدينة قبل أن يبدؤوا في
الخلاف على ابن الزبير ما يداؤفاً اعتماداً على حديثه والباقي من سوي مسلم انتهى كلامه ولو سلمنا أن مروان في الحديث
متهم فخر عروة عن بسرة متصل كما أخرجه ابن حبان وذلك يكفي في اللطوب ومن جملة ما قلنا أن هذا الحديث مروي عن
أورس بن جاهل فكيف يكون مقبولاً وجوابه على ما في الاستدكار أن إرسال من أرسله مروان إلى بسرة حرسياً كان أو شرطياً
لا يقدح في ما صح من سماع مروان من بسرة بل يزيد قوة وقد سمع عروة من بسرة أيضاً فكيف لا يكون مقبولاً ومن جملة
كلامهم أن بسرة امرأة مجهولة لا تقبل روايتها أنفردت به ولذا قال ربعة لو شهدت بسرة على هذا النقل ما قبلت
شهادتها ومروان بن الأسود أخذ كفاً من حمى وحصب به الشعبي وقال وليك تحدث بشئ هذا والجواب عنه أن حديثه قول
حديثاً أن كان لكونها من النساء فباطل لأن الذكورة ليست بشرط في الرواية وإن كان لكونها مجهولة فذلك لأن لها معاً
عند أهل العلم بالصحابة معدودة في الصحابة كيات القديمات قال الحافظ ابن حجر في الإصابة بسرة بنت صفوان بن نوفل
ابن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية بنت أخي ورقية بن نوفل وقيل بنت صفوان بن أمية بن محرز من
بنى مالك بن كنانة قال ابن الأثير لا ولا للاحصو وكانت زوجة المغيرة بن أبي العاص فولدت له عائشة فتزوجها مروان بن
فولدت له عبد الملك كذا قال ابن الأثير وهو غلط فإن أم عبد الملك بنت معاوية أخى المغيرة قاله الزبير بن بكار وهو عروة
ب قومه زوت بسرة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومروان عنها مروان وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب
وأما كل يوم بنت عقبة ومحمد بن عبد الرحمن قال الشافعي لها سابقية قد عوهجرة وقال ابن حبان كانت من المهاجرات
وقال مصعب كانت من المبيعات وأخرج اسحق في سنداً من طريق عمر بن شعيب قال كنت عند سعيد بن المسيب
فقال إن بسرة بنت صفوان وهي أحدك خالاً في ذكر الحديث في مثل ذلك لا تنفي لمخصاً وأما قول ربعة ولا شوأمنا لها
فلا يقدح شيئاً فقد قبل هذا الحديث من بسرة من هو أعلى منها وأجل يعني عروة بن الزبير ومن جملة ما قلنا أنهم نقلهم عن
البخاري في صحيح هذا الحديث يتأنيده أنه لم يخرج في صحيحه ولو كان صحيحاً عنده لأخرجه في صحيحه وأخرجه مسلم وأبو جعفر
أنه ليس بلزوم فليس كل الصحيح في الصحيحين وذكر البهقي أنه إنما أخرجه لأنه لا خلاف وقع في سماع عروة عن بسرة أو سماعاً
عن مروان ولكنهما احتجاً بسأخر أخرجه ومن جملة ما قلنا أنهما صحيحاً الترمذي أيضاً قد قول يحيى بن معين ثلاث أحاديث

الوجه من أئمة الحديث كل مسكون حديث من مس ذكره فليحذر حديثه لأنك لا تعلم إذا كان حديثه صحيحاً أم لا رواه أنه قال لا يرفع في الصلاة رواية وكتاب الأئمة هذا الكلام كله له الحديث في من كتب الحديث استعمله وقد مر رواية ابن عبد البر في صحيحه من معين الحديث بسخر وهو يظن ما نقلوه عنه وقال العيني أن قلت قال بعض عند تعصب فاسد من أهل الزمان سئل بعض الأئمة عن قول يحيى بن معين أنه قال ثلثة أحاديث لم يصح منها أحدها مس الذكر فقال يعرف هذا عن إسحاق ولا يعرف هذا عن ابن معين قلت لم يبق الدليل على ذلك حتى ينظر فيه على أن الأئمة مقدم على النسخ وقد لا يجب عن قول الزايعي أيضاً أن هذا لا يثبت عن ابن معين انتهى كلامه وأنت تعلم ما فيه فإن مجرد نقله عن ابن معين ما نقلوه من دور سنة ولا تصحيف نقل لا يثبت حتى يكون الأئمة مقدم على النسخ لا سيما إذا ثبت خلافه عنه كما مر من جملة كلامهم أن خبر الأحاد في ما أتم به البلوى غير مقبول كما نقل في علم الأصول خبر جرح من هذا القبيل والمجواب عنه بعد تسليم القاعدة المذكورة عن الخطأ أو غيرها علم ما هو وشرح عمله أن خبر يسخر ليس من لأنه قد مر أنه مثله جرح من الصحابة وغيرها أيضاً ورواة أسناد بعض رواياتهم وإن كانوا من تكفيرهم لكن جمع بعضهم ببعضاً يحصل قوة وثاقفة فمنهم من حبيبه أم المؤمنين رضى الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من مس فرجة فليتوضأ أخرجه ابن ماجه عن عبد الله بن بشر بن الوليد شقيقه ثنا مروان بن محمد حدثنا الهيثم بن حميد حدثنا العلاء بن الحارث عن كحول عن عنبسة بن أبي سفيان عنها وأخرجه الطبراني أيضاً وصححه الحاكم وقال الترمذي نقلنا عن ابن زهرة أنه قال حديث أم حبيبة أصح في هذا الباب وهو حديث العلاء عن كحول عن عنبسة عن أم حبيبة وقال ابن عبد البر في الاستدراك عن ابن زهرة قال كان أحمد حنبلي يحب حديث أم حبيبة في مس الذكر يقول جيسر الاستدراك أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار عن صالح بن عبد الرحمن عن عبد الله بن يوسف عن الهيثم بن حميد به سنداً ومثلاً وقال هذا حديث منقطع لأن مكحول لم يسمع من عنبسة شيئاً حدثنا بذلك ابن أبي داود قال سمعت أبا مسهر يقول ذلك انتهى فنقل الترمذي عن البخاري أنه قال لم يسمع مكحول من عنبسة وترى مثله عن رجل عن عنبسة غير هذا الحديث قال الترمذي وكانه يعني البخاري لم يره هذا الحديث صحيحاً أو مزمعاً به روى قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا فضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينه ما ستر ولا حائل فليتوضأ أخرجه ابن حبان في صحيحه عن يزيد بن عبد الملك وثاقفه بن أبي نعيم الفراء عن المغيرة عنه ورواه الحاكم في المستدرج وصححه وأحمد في مسنده والطبراني في صحيحه والدارقطني في سننه ورواه البيهقي بلفظ من فضى بيده إلى فرجه ليس دونهما حجاب فعليه وضوء الصلوة قال يزيد بن عبد الملك تكلموا فيه ثم أسند عن أحمد أنه سئل عند فقال شيخ من أهل المدينة لا بأس به ثم أخرجه إليهم من طريق البخاري موقوفاً على ابن زهرة وأخرجه الطحاوي عن يونس عن معمر بن عيسى عن يزيد بن عبد الملك به سنداً بلفظ من فضى بيده إلى ذكره ليس بينه ما ستر ولا حائل فليتوضأ وقال يزيد هذا منكرا للحديث لا يسوي حديثه شيئاً فكيف يحتج به ومنهم أبو أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ أخرجه ابن ماجه عن سفيان عن عبد السلام عن إسحق بن إبراهيم عن الزهري عن عبد الله بن عبد القاري عنه وهو معلول بإسحق بن عبيد الله بن أبي فروة فإنه قال البخاري تركوه وقال أحمد لا تخل عندى الرواية عنه وقال ابن معين ليس بشيء ولا يثبت عنه وقال عمر بن علي والبوزرعة

وأبو سلمة والمسانك مروي عن الحديث وقال في نسخة لا يخرج من ماء كذا في نهديس النعمان وغيره ومنه مسند
عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن عتبة بن عبد الله
عن محمد بن عبد الرحمن بن قتيبة عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا مسح أحدكم ذكره فليقلع
وأخرجه الطبراني في مسنده من طريق الشافعي عن عبد الله بن نافع يلفظ إذا افطس أحدكم بيده إلى فرج فليقلع ثم أروا
الطحاوي عن يزيد بن حماد عن عبد الله بن نافع موقال هذا الحديث كل من رواه عن ابن أبي ذئب من الحقائق قطب
ويؤيده علي بن محمد بن عبد الرحمن فكيف يحجبون حديث منقطع ولا يخفى عليك أن هذا الكلام الزام ولا يثبت من
التحقيق شيئا ومنهم من يرى بنت أنيس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من مس فرج فليقلع
أخرجه أبو نعيم وابن مسعود وقال ابن حجر في الإصابة أروى بنت أنيس ذكرها ابن خزيمة وابن ماجة وذكرها
جاءهم المحدثون كذا في التمهيد ولم يذكر ابن مسعود اسم أبيها بل المروي حسب وأما الترمذي فقال عقب حديثه
في الموضوع من مس الذكر وفي الباب فذكر جماعة منهم أروى ابنة أنيس وأخرجه ابن السكن والدارقطني في العلل من طريق
عثمان بن ليثان سمعت هشام بن زياد عن هشام بن عروة عن أبيه عن المروزي بنت أنيس فذكر الحديث مرفوعا في مس الذكر
قال ابن السكن لا يثبت ولم يحدث به عن هشام بن عروة غير ابن المقلد هشام بن زياد وهو بصري ضعيف انتهى ومنهم
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون قالت يا
أبي هذا للرجال أخرت النساء قال أذلمت أحدكن فرجها فلتتوضأ للصلاة أخرجه الدارقطني في مسنده عن عبد الرحمن
عبد الله بن عمر بن حفص المروزي عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وهو معلول بعبد الرحمن فإنه قال الحديث ليس سوى حديث شيئا
سمعت منه ثم تركناه وقال البخاري سكتوا عنه وقال النسائي مروي كذا في ميزان الاعتدال وأخرجه الطحاوي عن ربيع عن أسيد
عن إبراهيم بن عمر بن شريح عن الزهري عن عروة عن عائشة وضعفه بعمر بن شريح وكان خبره مرفوعا بما أخبرته ببسرة
لم يكن عروفا قبل ذلك لأعن عائشة وأعن غيرها ومنهم عبد الله بن عمر أخرجه الدارقطني عن إسحق بن محمد القرظي وهو ثقة عن
عن نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعا من مس ذكره فليقلع وضوء للصلاة وأخرجه الطحاوي عن يزيد بن سنان عن حريز بن عمر بن
إبي سلمة عن صدقة بن عبد الله عن هشام بن زيد عن نافع عنه وقال صدقة بن عبد الله هذا عندكم ضعيف وهشام بن زيد
ليس من أهل العلم الذي ثبت مراسيمهم ثم روى عن يزيد بن عمر بن خالد عن العلاء بن سليمان عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا
من مس فرج فليقلع وضعفه بضعت العلاء بن محمد بن زيد بن خالد الجعفي أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن إسحق عن محمد
بن مسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن يزيد بن خالد سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من مس فرج
فليقلع وضوء وضوء البزاة والطيراني وأخرجه الطحاوي وقال أخاف أن يكون غلطاً لأن عروة حين سأله مرفوعاً عن مس الفرج
فأصابه من رواه أنه لا وضوء فيه فلما قال مروان له من بشر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا وضوء ما
سمعت به وهذا بعد موت زيد بن خالد بكوماً شأ الله فكيف يجوز أن يكسر على بشر ما قد حدثه أياً له زيد بن خالد
وقصمهم طلق بن علي مروي حديث أنما هو بضعة منك أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن الحسن بن علي حدثنا حماد بن محمد
الحنفلي حدثنا أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من
مس ذكره فليقلع وضوء وهو معلول بحمد فإنه ضعيف وقال الطبراني لم يره عن أيوب الأحمد وقد مر الحديث الآخر حماد

وعنه عندنا في الحديث أن يكون سمع الحديث الأول عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قبل هذا ثم سمع من
 بعده أو من حديث يسير وأرجحية وإن يهمل وليد بن خالد وغيرهم فسمم التأخير والمنسوخ انتهى ومنهم عبد الله بن عمر
 ابن العاص أخو أبي جهل في مسنده والديمقي في مسنده عن بقيق عن محمد بن الوليد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إياكم أن تروا امرأة مست فتزوجها فقلتوا ومنهم ابن عباس أخرجه
 حديثه ابن عدي في الحكامل بسند طيب الضياء بن حمزة وهو منكر الحديث ومنهم سعد بن أبي وقاص أخرجه حديثه
 الحاكم ومنهم مسلمة حديثها عند الحاكم أيضا ومنه الطعن بن بشير حديثه عند ابن منداة ومنه علي بن كعب وقبيصة
 ومعاوية بن حيدة على ما حكاه العيني وقال أحاديثهم لا تخلو عن علة فمذهبه أحاديث قد رواها جمع من الأئمة دالة على
 نقض مس الفرج الوضوء مؤيدة لحديث يسير فطل قول من قال أنها متفردة في ذلك ومن جملة كماله على حديث
 يسير وغيره على ما في البداية وغيره أنها كلها منسوخة بحديث طلق بن علي وجوابه أنه دعوى من غير دليل بل الدليل
 يقتضي خلافه قال ابن حبان في صحيحه حديث طلق وهو عالم من الناس أنه معارض لحديث يسير وليس كذلك لانت
 منسوخة فان طلق بن علي كان قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أول سنة من الهجرة حيث كان المسلمون
 نون مسجد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم أخرجه عن قيس بن طلق عن أبيه قال بنيت مع رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم مسجد المدينة ثم قال وقد روى أبو هريرة في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 كان خيرة بعد خيرة طلق يسير سنين وطلق بن علي رجع إلى بلخ ثم أخرجه عن قيس بن طلق عن أبيه قال خرجنا وفدا إلى
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم سنة فخرجت قد منا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فبايعناه وعلينا
 معه وأخبرناه أن بأرضنا بيعة لنا واستوهبتنا من فضل طهيرة فقال أذهبوا لهذا الماء فإذا قد منكم بلدكم فكمسروا
 بيعتكم وانفضوا أمكانها هذا الماء واتخذوا مكانها مسجدا فقلنا يا رسول الله البلد بعيد والماء يلبث قال فأمروا
 من الماء فإنه لا يزيد إلا طيبا فخرجنا فتشاجنا على حمل الأداة ابنا يحملها ففعلها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 على كل رجل منا يوما فخرجنا بها حتى قد منا بلدنا ففعلنا الذي أمرنا فذا بيان وأخبرنا طلق بن علي رجع إلى بلخ بعد
 قد منته تلك ثم لا يعلم له رجوع إلى المدينة انتهى كلامه وفي كتاب التأخير والمنسوخ الحانم اختلاف أهل العلم في هذا الباب
 فذهب بعضهم إلى ترك الموضوع من مس الذكر أخذ أبو عبد الله الحديث وحكا الفهر في ذلك آخرون فذهبوا إلى الإيجاب للوضوء
 أخذوا بحديث يسير ولهم في الجواب عن حديث طلق أمر أن أحدها تضعيفه وثانيهما الحكم بأنه منسوخ أما
 تضعيفه فإن أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر ضعيفان عند أهل العلم بالحديث وتكلم الناس أيضا في قيس بن طلق وإنه
 لا يحتج بحديثه قاله ابن معين وعن ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا قيس ليس ممن يقيم به
 حجة وأما حكم النسج فإن حديث طلق في ابتداء الإسلام وما يؤيد حكم النسج أن طلق الذي روى حديث الرخصة
 قد روى حديث الانتقاض فدل ذلك على صحة النسج وإنه شاهد الخالتين وقد روى هذا الحديث جماعة
 من الصحابة غير يسير فسمي عبد الله وأبي هريرة وعائشة وأم حبيبة وكثرة الرواة مؤثرة في الترجيح وأما حديث الرخصة
 فإنه لا يمحظ من طريق يوازي هذه الطرق وتقر بها انتهى لمحض أقول هذا تحقيق حقيق بالقبول فإنه بعد إدارة
 النظر من المجانبين يتحقق أن أحاديث النقض أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة ولأن حديث الرخصة متقدم وهو وإن يكن متيقنا

أن يكون استدلاله بغيره من إرسال أصح من كونه هو الظاهر والأصل بالنقض جرحاً وهو أن كان مما لا يخفى عليه
 القياس من كل وجه ولكن لأجل بعد ورود الحديث كما في نسخة النعمانية وأما كون أصله الصحة يمكن مسعدي وابن عباس
 على نحوهما فالتين بأربعة فالأصل بعد ثبوت آثار الرواية في النقض والعد من قبلهم أنه قد بلغهم حديث طلوع
 أمثاله ولم يبلغهم ما ينسخه ولو وصل لقابلية وهذا ليس بمستبعد فقد ثبت انتساع التطبيق في الروم عند جمع ولم يبلغ
 ابن مسعود حتى دام على ذلك مع كونه ملازماً للرسول عليه الصلوة والسلام كما ياتي في موضعه والجواب من الجاهل والعيبي
 أمثالهما حيث أكتفوا على إزاحة الخصوص ويتضعف رواية أحاديث النقض ولم يأتوا بشئ يثبت حقيقة الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله
 بيت قال بعد ذكر كل الرواة فنبت بذلك انتساع أحاديث الانتفاء عن مس الفجر ولم يدرك ذلك التمسك بالاحتكام
 ولا بالأعتدال وقال ابن الهيثم في فتح القدير أن سلكنا طريق الجمع جعلنا من الذكر كناية عما يخرج منه وهو من أسرار الباري
 يستلثون عن ذكر الشئ ويرزون إليه بذكرها هو من روافقه فلا كان من الذكر غالباً يردف خروج الحديث منه ولا يردف
 عبر عنه به كما عبر تعالى بالجمع من الغائض عما يقصد الغائض لاجله ويحل فيه فيطبق الكتاب السنة في التعبير انتهى لا يخفى عليه
 ن هذا الجمع لا يقتضي الفرق بين المتن وأما أكثرها فيدل على أن المراد هو المس باليد لا غير كما هو الظاهر على من تدكر ما أسلفنا
 يظهر من هنا أيضاً أن حل الوضوء على الوضوء القوي أي غسل اليد كما في البناءة غير صحيح لورود لفظ فليتوضأ وضوء الصلوة
 في بعض الأخبار وأما أصل ذلك ما اتفقنا على أن نقض في هذا الباب قوية وكل ما اتفقت عليه الأئمة لا توارى في القبول
 في مسألة نقض لمس المرأة كلام القائلين بعدم النقض قوي لشهادة حجة من الأخبار والآثار بذلك فالجواب
 لقد اطمأننا الكلام في هاتين المسألتين ليتحقق الحق ويبطل الباطل ولو ذكره الكارهون وبالله اعتماد وعليه يلتزم كل المتكلمون
 تمامة في مسائل اختلفت فيه الفقهاء وطال فيها كلام العلماء مسألة اختلفوا في أن أصل ما مسته النار يوجب قعود
 لم لا على ثلاثة أقوال الأول أنه يوجب الوضوء وبه قال خارجة بن زيد وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وابنه
 عبد الملك ومحمد بن المنكدر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري وهو لا يكلمهم فيه من أهل العراق إلا
 والحسن البصري ومحمد بن عمرو وابو بصير ومن الصحابة زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر على اختلافهم
 وأبو هريرة عن أنس بن مالك يوجب الوضوء وبه قال أبو بكر بن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وابو كعب
 وأبو الدرداء وأبو أمامة رضي الله عنهم والثوري والوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وابن أبي ليلى والشافعي وأصحاب
 وداد بن إمامة وأبو عبيدة ومحمد بن جرير الطبري وغيرهم القول الثالث أن من كل حمل ليل خاصة وجب عليه الوضوء
 وليس ذلك عليه في شئ مما مسته النار غير ليل ورويه قال أحمد بن حنبل واسحق وطائفة من أهل الحديث كذا ذكره
 ابن عبد البر في الاستدراك أما أصحاب القول الأول فأحتجوا بأحاديث وخرجت في ذلك قوى ابن ماجة عن أبي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأوا ما غيرت النار فقال ابن عباس اتوضأ من المحيم فقال يابن أخاذا
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً فلا تضرب له الأمثال وتروى عن عائشة مرفوعاً توضأوا ما مست
 وقوى عن أنس أنه كان يضم يديه على ذنبه ويقول همتا أن لم أكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 توضأوا ما مسته النار وتروى أبوداود عن أبي هريرة مرفوعاً الوضوء ما أنضجت النار وتروى عن أبي سفيان سمعته يقول

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طابت أمة من أمة من أتت علي غسلا مني لم يزل يبعها حقن الموت
 يا صديق وأنا انظر اليه وخرى النجوى عن يميني من أمة من أتت علي غسلا مني لم يزل يبعها حقن الموت
 يعني كعب بن الأشرف قال لعل لسكني فصل ولم يتوضأ وترى بالك في الموطأ عن حمزة بن عبد الله بن علي بن طالب بن عيسى بن
 وعاصم بن ربيعة وأبي بكر الصديق وأن الجلي تولى بن كعب بن كعب كانوا لا يتوضئون مما مست النار وترى الجلي في شرح معاني
 مثله عن ابن مسعود وعثمان وابن عمر بن أبي أمامة وغيرهم أما أصحاب القول الثالث فاحتجوا بما أخرجه ابن ماجه عن البراء
 قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء عن لحمي الأيل فقال توضؤوا منها وترى عن جابر قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الأيل ولا توضؤا من لحم الأيل ولا توضؤا من لحم الغنم وترى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول توضؤوا من لحم الأيل ولا توضؤوا من لحم الغنم وترى أبو داود وغيره عن البراء قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحم الأيل فقال توضؤوا منها وسئل عن لحم الغنم فقال لا توضؤوا وقال أصحاب
 القول الثاني قد دلت الأخبار على أنه صلى الله عليه وآله وسلم وكل لحم الأيل ولا توضؤوا من لحم الأيل ولا توضؤوا من لحم الغنم
 صريح في نهي إيجاب الوضوء مطلقا فلم يعل عليه لا ضحا إذا تأيد بفعل أجله الصحابة هذا خلاصة الكلام في هذه المسألة
 وفي المسراج المنير شرح الجامع الصغير تحت حديث توضؤوا من لحم الأيل أخذ به جماعة منهم أحمد وابن راهويه ويحيى بن يحيى
 ابن المنذر وفذهبو إلى انتقاء الوضوء به واحتجوا بحديث الباب وحديث البراء وسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عن الوضوء عن لحم الأيل فأمر به قال أحمد واسحق صرح في هذا حديثان حديث جابر وحديث البراء وقال النووي
 هذا المذهب أقوى دليلا وإن كان الجمهور على خلافه وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر كان آخره من من
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار ولكن هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحم الأيل
 خاص والخاص يقدم على العام انتهى ومن شاع زيادة التفصيل فليرجع إلى شرح معاني الآثار والتهذيب والاستدراك وغيرها
 من الكتب المطولة **مسألة** الاختلاف في من غسل ميتا فذهب أصحابنا وأجمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك وقال بعض
 أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وعلى آله وسلم ومن بعدهم أن عليه الغسل وقال بعضهم عليه الوضوء
 وقال مالك استحب الغسل ولا يرى ذلك واجبا وهكذا قال الشافعي وقال أحمد من غسل ميتا أرجو أن لا يجب عليه
 الغسل وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه وقال اسحق لا بد فيه من الوضوء وترى عن عبد الله بن المبارك أنه قال لا يغتسل
 ولا يتوضأ من غسل الميت كذا أحكام الترمذي أما الذين قالوا أنه لا يجب فيه شيء فستندهم ظاهر في غيرهم ما أخرجه الحاكم
 المستدرک عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل قال الثوري
 في المسراج المنير شرح الجامع الصغير هو حديث صحيح فيعمل حديث من اغتسل ميتا فليغتسل على المذهب انتهى وفي
 تلخيص الحبير في تحريم أحاديث الشرح الكبير للحافظ ابن حجر روى البيهقي عن أحمد بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي العباس
 الحافظ حدثنا أبو شيبعة ناخا للدين محمد بن سليمان بن بلال عن عمرو بن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ليس عليكم في غسل
 ميتكم غسل إذا غسلتموه إن ميتكم يموت طاهرا ليس ينحس فحسبكم إن تغسلوا لا يكمل عليكم قال البيهقي هذا ضعيف والمحل فيه
 على شعبة قلت هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شعبة احتج به النسائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري وأبو العباس
 أحمد بن حنبل في هو ابن عقدة حافظ كبير إنما حملوا فيه بسبب المذهب ولا مولاخرم يضعف بسبب المتن فالاستناد حسن فيجمع

والصلاة فاصابني ظن انني اصابته الصلوة والسلام قال اعلم وصوكم كما وصلتمكم او مضى في موضعكم او مضى
يوماً آخر قال لا بأس بصلوة الله قال اعلم قال لا بأس بصلوة الله قال اعلم قال لا بأس بصلوة الله قال اعلم قال لا بأس بصلوة الله
حد ثنا محمد بن الحجاج عن جابر بن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خمس يظن الصائم من يقضي
الوضوء الكتاب والنية والغيبة والنظر في شيء واليمين الكاذب قال الرازي في تخرجه احاديث الاحياء قال ابو حاتم
هذا كذب انتهى وفي نصب الراية او خروجه ابن الحجاج في الموضوعات وقال ابن معين سعيده كذاب ومن سعيده ان
انس كلهم مطعون انتهى وفيه ايضا قال ابن ابي حاتم في كتابه العلل سألني عن حديث رواه بقية عن محمد بن الحجاج
عن عيسى بن عبد ربه عن جابر بن انس فرواه خمس يظن الصائم الحديث فقال ان هذا الكذب لا يقع حسناً ولا
ان الموضوع على اقسام فرض وواجب وستة ومندوب قال ابن من ذكرها مع ذلك انها الجمل والكثر الكتب المتداولة عنها
أما القسم الاول فهو وضوء المحدث للصلوة سواء كانت ذات ركوع او سجد او غيرها ولا يخلو بها سجدة التلاوة كما في
مراق الفلاح حتى لو انك فرضيته كفر ولو انك الوضوء لغيرها لا يكفر كما في الخلاصة وغيرها وهذا في حق المكلف أما
الصبي وشحوه فالأفرضية في حقه كما لأفرضية الصلوة في حقه إلا أنه يؤمر بها وبغيرها من الغسل وغيرها اعتياداً كما في الغنية
والدليل على ذلك افتراض الآية والسنة والاجماع والقياس على ما مر ذكره بعضها وسيأتي ذكر بعضها في باب شرط الصلوة وأما
القسم الثاني منه الوضوء للطواف لا خاف وزعت بذلك على ما سأتذكر في موضعه ان شاء الله تعالى وأما الحكم
بفرضه لئلا يلزم الزيادة على الكتاب لأنه تعالى قال وليطوفوا بالبيت العتيق والطواف خاص في معناه لا يحتاج إلى التقييد
والبيان فأفاد فرضية مطلقة فلو قلنا بفرضية الطهارة له لندنا على الكتاب بأخبار الأحاد وفيه خلاف الشافعي وتحقيقه في
أديث وردت بذلك كما استظلم عليه في موضعه

ان شاء الله تعالى وقيل هو فرض بقوله تعالى لا عيسى إلا المظهر ونحوه قد غسر المظهرين بالذلة فكأنفت الدلالة
القطعية الموجبة للفرضية وأما القسم الثالث فمنه الوضوء للنوم وعدة بعضهم من المندوبات وقد ورد بالتعريض اليه
احاديث قروى ابوداود عن معاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما من مسلم بيت على ذكرها هزل
فيتأخر من الليل فيسأل الله خيراً من الدنيا والآخرة إلا اعطاه اياه ونحوه ابن السني عن انس فرواه من يك على طهارة ثم
مات من ليلته مات شهيداً ونحوه البخاري وغيره عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان
اتيت فمضيت فوضوءك للصلوة ثم اضبط على شقك الايمن الحديث وفي آخره فان مت مث على الفطرة وفي الباب
احاديث كثيرة شبيهة تثبت المندوبة ومن حكمها السننية استند بمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام على ذلك ومنه
الوضوء عند الاحرام على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى وأما القسم الرابع منه المداومة على الوضوء ومنه الوضوء
على الوضوء وقد مر الاحاديث الواردة فيها ومنه الوضوء عند استيقاظه من النوم لما أخرجه ابوداود وغيره عن جابر
فرواه عن ثامن الليل فقال حين يستيقظ لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ثم دعاء يغفر له استجيب له فان قام فوضوء ثم صلى بلبس صلاته
وروى البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن هريقة فرواه يعقوب الشيطان على قافية راس احدكم اذا هو نام ثلث عقد يضرب على
كل عقدة عليك ليل طويل فأرقد فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت

عقله في آخره فاصبح نشيطا طويلا في الايام حتى ان النفس كسلان ومثله الوضوء غسل ميت وجعله وقد ابدى وجهه في ما
 وجب بقاء ومثله الوضوء لوقت كل صلوة ولو كان متوضعا وقد روي في المباحث السالفة ومثله الوضوء قبل غسل جنابة
 وسبحي وجهه في محض الغسل ومثله الوضوء عند الاكل والشرب للجنب ومثله الوضوء عند النوم له ومثله الوضوء عند الوضوء
 على استحياءها وفرد الذبا والاعتذار بها وورد فيها بآراء مختلفة ايضا قلنا انهم يحتملوا لزوم قولي البخاري وغيره عن ابن سبلة قال
 سألت عائشة اكان النبي صلى الله عليه وسلم قد وضوءا وهو جنب قالت نعم ويتوضأ وترى عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم ير قد اكل واحدنا وهو جنب قال نعم اذ اتوا اكلهم فليقد وهو جنب وترى ابوداود وغيره عن عائشة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل اذا اراد ان ياكل ويتوضأ تعني وهو جنب وترى عن عثمان بن عفان النبي عليه الصلوة و
 السلام يخص الجنب اذا اكل او شرب وانما ان يتوضأ وترى عن ابن سعيد الخدري مرفوعا اني اكلت لحمه فوجدته ان يعاق
 فليتوضأ بينهما وضوء وترى ابن ماجة وغيره عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجنب ثم يتام ولا يس
 ما حتى يقوم بعد ذلك فيغتسل وفي سنده ابواسحق السبعي وفيه كلام للحديثين والا حرم عندهم هو الرواية السابقة وترى
 ابن ماجة ايضا وغيره عن جابر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يتام الجنب او ياكل او يشرب قال نعم اذا
 توضأ وضوءه للصلاة وترى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل اذا اراد ان ياكل وهو جنب غسل
 يديه وفي الباب الحديث كثيرة خروجة في تكليف الحديث ومثله الوضوء عند الغضب لما أخرجه اصحاب السنن مرفوعا قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان من النار وانما تقضي النار بالماء فاذا غضب
 احدكم فليتوضأ ومثله الوضوء عند الاذان ومثله الوضوء عند الافاقة ومثله الوضوء عند الخطبة ولو كان حواسبي ما يدل
 عليها في مواضعها ان شاء الله تعالى ومثله الوضوء عند قراءة القرآن وعند شرب ما يقر قبل النبي صلى الله عليه وسلم اكله وسلام
 وعند السعي وعند الوقوف وعند حرس حديث وخراية علم شرعي ومس كتب شرعية تعظيما لها وتستظلم على وجها
 في مواضعها ومثله الوضوء عند كل ذكر كابد عليه حديث مهاجر المكارفي بحث التسمية ومثله الوضوء بعد الغيبة والكن
 والنظر الى محاسن المرأة وغيرهما من الذنوب ليكون الوضوء كفارة لها في الجملة ومثله الوضوء بعد فقهة لانها لما كانت
 في الصلوة جنابة تنقض الوضوء واجبت نقصا في الوضوء في الجملة فاستحب تعديده كذا ذكره عبد الغني النابلسي في شرح
 هدية ابن العاد ومثله الوضوء بعد الشعر القبيح لانه لا يخلو عن نوع خطيئة ومثله الوضوء بعد اكل جزر ولقوة الأدلة الدالة
 عليه ومثله الوضوء للخروج من خلاف كما يفيد مس الذكر ومس امرأة وغيرها **فروعه** متعلقة بالاشك في الطهارة من شاك
 في بعض وضوئه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه وان وقع ذلك كثير لم يلبثت الى ذلك ومن شك في
 الحديث فهو على وضوئه ولو كان محذورا شك في الطهارة فهو على حديثه ولا يبال بتحريمه وعن محمد ان المتوضأ اذا اذن كراهه
 دخل موضع الخلاء لقضاء حاجته وشك انه خرج قبل ان يقضيها او بعده فعليه الوضوء ولو تيقن انه لم يقبل عضوا
 من اعضاء الوضوء وشك انه اى عضو هو ذكر في مجموع التوازل انه يقبل الرجل اليسرى ومن توضأ وراى الببل سائلا
 من ذكره اعاد الوضوء فان كان براة كثيرا ولا يعلم انه ما عا وبطل مضى على صلاته وينبغي ان يغمض فرجه وازاحة يالكه اذا توضأ
 قطعاً للوسوسة وقد وردت احاديث به اخرجوا اصحاب السنن وغيرهم كذا في الخلاصة وغيرها وفي التاتارخانية عن محمد
 انه سئل عن المتيقن بالوضوء اذا المني قد حدثا وقال له رجل انك بليت في موضع كذا افشك وقد صلى في ذلك بصلوات

فهم وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق

فقالوا شهد عندنا عدلان قضاها وان محمد واحدا لا نرى ومن شاء الاطراخ الى زيادة تفريعات الشك فعلى المخرج الى الفتاوى المبسوطة وفي ما اوردناه نقابة هذا الخبر تحت الوضوء والله الحمد على ذلك **قال** وفرض الغسل ثم الوضوء ما طهفة فهو غطت على قوله فرض الوضوء اشارة الى ان فرضية المضمضة والاستنشاق وغيرها مستفادة من الآية المتلوقة ساقيان فيها وان كنت في جنبا فامض وضوءا على كون نفس الغسل مفرضا وعلى القرائن المذكورة في الوضوء والتمسك بفعل الفعل وتحمل ان يكون الواو ابتداءية بمعنى بها لبيد ابه الكلام كما نقله العيني في مواضع من شرح الهداية في امثال هذا الموضع فان قلت الآية المذكورة مدنية نزلت بعد الهجرة فيلزم ان لا يكون الغسل مفرضا قبل ذلك ويكون العباد بدونه جافا قلت قد مر ان الآية المذكورة مما تقدم حكمه وتأخر نزوله وقضية الغسل كانت في ليلة الاسراء كما دل عليه حديث ابن عمر في الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار وغسل الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة خمسا والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة اخرج ابو داود وغيره والكلام على قوله فوض الغسل كما الكلام على قوله فرض الوضوء وقد مر بقضه وقضيضه فتذكره والذي يجزئنا الكلام في امور الاول في تفسير الغسل لغة وقد مر في شرح قوله غسل الوجه الثاني في تفسيره شرعا وهو غسل تمام الجسد وقد اصطلح الفقهاء على ضم الغين في هذا المعنى وان كان الفتحا فصح كما قال الشرنبلال وقال النووي في هذا باب الاسماء واللغات الغسل بالفتح مصدر يغسل الشئ غسلا او بكسرها يغسل به الرأس من سدر ونحوه والضم اسم للاغتسال والماء الذي يغتسل به وهو ايضا جمع غسول بفتح الغين وهو ما يغسل به الثوب من اثنان ونحوه وفي المذهب في حديثه ميمونة وضعت له عليه السلام غسلا من الجنابة وفي حديث قيس بن سعد انما ذكر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فوضعت له غسلا والغسلان في حديث ابن المحمدين مضموم الغين والمراد به الماء الذي يغتسل به وهذا الذي ذكرته من ضم الغين في حديث ابن المحمدين مجمل عليه عندنا أهل الحال والفقه وغيرهم كما قول الشيخ عماد الدين بن طه في كتابه الفاظ المذهب انه مكسور الغين فخطا صريحه وتصحيحه في غير موضع ومن سبق اليه وباطل لا يتابع عليه وقول الفقهاء في باب غسل الجنابة وغسل الميت وقوله وجب عليه وضوء وغسل ويجب الغسل من خروج منى ونحوه هذا كله يجوز فيه ضم الغين وفتحها لفتان فصيتان والفتح اشرهما وقتل غلط الفقهاء في ضم حواياه انتهى كلامه **قلت** تخصيص الفقهاء الغسل الشرعي بالضم واستعمالهم الفتح في غيره انما هو التمييز لئلا يشتبه احدهما بالآخر فلا وجه للتعليل ثم الثالث في سبب وجوبه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله وموجب انزال مني الخ وسيجي تفصيله عند شرحه وقد مر توجيه سببية الحديث للطهارة في شرح قوله كتاب الطهارة الرابع في شرط وجوبه الخامس في شرط صحته اذاته وقد مر ذكرهما في شرح كتاب الطهارة السادس حكمه وقد مر ايضا هناك السابم في نواقضه والامور التي تجعله واجبة لتمامه في خلاف ذكران الغسل بن الآية فتذكره الشارح في المضمضة والاستنشاق التاسع في تقسيمه الى الغسل المفروض والمستحب وسيجي ذكره في شرح قوله من الجملة ان شاء الله تعالى انما شرع حكمه مشروعة وقد مر في شرح كتاب الطهارة الحادي عشر ان كان ذلك في تلك المصنف فتذكره كما صح في تلك المصنفات الخمسة اشياء المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين والبصايل الماء الى باطن السرة وايصال الماء في اثناء الشعر وذكرها صاحب تنوير الاضمار انها ثمانية المضمضة والاستنشاق وغسل باقى يديه وغسل سرة وشارب وطأجب واثناء تحية وفريخ خارج وذكر الشرنبلال انها احدى عشر غسل الفم

نسخ وهاستندان عند الشافعي

والألف والبدان ودخل قلعة لأعسر غسل أو غسل داخل سرق وثقب غير منضم ودخل المضيق من شغل الجبل وشرع
 الحية والشارب والحاجب والفرج الخارج وهذا كله التفصيل والتعليق والنظر الدقيق يحكم بأن ركن الغسل واحد
 وهو عموم الماء ما أمكن من الجسد بالخرج وهو ما خرج من عدة أحاديث سند كرها في شهره فراه وغسل ساغر البدن
 الثاني عشر في واجبه ولم أر من صرح به واكتفاءهم على ذكر الفرائض والسنن دليل على أنه لا واجب فيه وهو أمر استقر في
 الأبرهاني وقد مر بحثه في التكميل الذي أوجزه قليل نوافض الموضوع الثالث عشر في سننه وسيله كرهنا منها المصنف و
 نتمها هنا كالأربع عشر في ما يذكر فيه وسند كرها بعد الخامس عشر في آدابه وسند كرها بعد السادس عشر في تقديم
 ما به وقد مر ذكره عند ذكر النهي عن الإسراف في آداب الوضوء وسياق نبد منه السابعة عشر في وقت افترض الغسل وقد
 مر كره عن قريب الثامن عشر في دلائل افترض الغسل وهي الآية السابقة والأحاديث المذكورة في شهره كونه كتابا للمياه و
 الآية التاسعة عشر في وجه تأخيره في الذكر عن الوضوء وهو ألا يتبع بنظم الآية وكان الوضوء متواردا في كل يوم وليلة مرات
 ولا كذا لك الغسل فناسب تقديم بحث الوضوء على بحث الغسل ولأن الوضوء مسنون في الغسل وليس الأمر بالعكس
قوله وهاستندان عند الشافعي أي المضمضة والاستنشاق سندان هو كدتان عند الشافعي في الغسل أيضا كما هما
 سندان في الوضوء بالافتقار بيننا وبينه وحكما ياب للمندرج عن الحسن البصري والزهرى وقتادة وبربعة والحماد ومجى سبعة
 الانصارى وهو قول احمد في رواية عنه وفي الرواية المشهورة عنه انها واجبتان في الوضوء والغسل كليهما وشروط الصحة
 واليه ذهب ابن ابي ليلى واسحق وحماد وقال أبو ثور أبو عبيد ودادان الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل كليهما دون
 المضمضة وهو رواية ثالثة عن احمد واختارها ابن المذركي في البيانية واستدل الشافعي ومن وافقه بما أخرجه باقي
 وابن ماجه عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من افطره المضمضة و
 الاستنشاق والسواك وقض الشارب وتقليم الأظفار ونفث اللطو والاستحباب ودغسل البراجم والانتضاح بالماء و
 الاختتان وأخرج مثله احمد في مسنده والطبراني والبيهقي في سننه وغيرهم وجه الاستدلال به ان المراد بالفطرة
 في الحديث الستة قد دل ذلك على انها سندان وأخرج ابوداود وابن ماجه ومسلم في كتاب الطهارة والترمذي في
 الاستيذان والنسائي في الزينة كلهم عن مصعب عن طلحة بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عشر من الفطرة قصر الشارب واعفاء اللحية والسواك والاستنشاق
 بالماء وقصر الأظفار وغسل البراجم ونفث اللطو وحلق العانة والاستنجاء قال مصعب الراوى ونسيت العاشرة الا ان
 تكون المضمضة قال الخطابي في شهره سندان ابوداود وفيلسوف العلماء الفطرة في هذا الحديث بالسنة وتأويله ان الخصال
 المذكورة من سنن الانبياء الذين أمرنا بأن نقدي بهم بقوله تعالى خطايا لنبيتنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم فعملهم
 اقتداء واول من أمرهم ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكل فأتى
 قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أمر بعشر خصال فلما فعلوا قال اني جاءك للناس اما ما ليقتدى بك ويستنبط
 وقد امرت هذه الامة بمناجعتك خصوصا ويقال انها كانت عليه فضاها ومن لنا سنة التمسك بآثاره واجابنا عن هذا
 الاستدلال بوجهين الاول ما ذكر في التولية من ان الحديث المذكور محمول على حالة الخبث الا صغريد ليل ما جرى

باب

في الأحاديث لا يخرج من فرضية المضمضة والاستنشاق في الغسل والشاؤن ما ذكره في فروع القدرين أن الاستسقاء المراد بالقطر
 المضمضة فيه والقطر معناه من الماء في قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة فاعلموه اليهودية والنصرانية
 يعطونه وجبنا له الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والداود ومهما السنة فيجب أن يكون المراد في الحديث هو المعنى
 الأول فلا يدل على انتهاء الوجوب فإن الدين أعم **قلت** ولو سلمنا أن المراد بالقطر هو السنة كما نقله الخطابي عن أكثر العلماء يجوز
 القول بأن لا يضرب الجواز أن يكون المراد به سنة الأبناء والمسلمين والطريقة المستلوكة لهؤلاء السنة أو اصطلاحية فلا ثبت به
 ما رآه المشتاق في غيره ما أخرجه البخاري والترمذي في نوادر الأصول والبرازيم فما خمس من سنن الرسل في طهارة الحجامة والنسوة
 والنضطر آخره الترمذي عن أبيه يوبى صلى الله تعالى عن مرفوعه أربع من سنن المسلمين الحجامة والنضطر والسواك آخره من
 جواب آخر ذكره الزيلعي في شرح الكون والعين في شرح الهداية وغيره وهو أن الاحتياط فرض عند الشافعي وكذلك انتفاؤه لما يعنى
 الاستسقاء في فرضه مع أن النصيب لله عليه وعلى آله وسلم عد هما من القطر فكل جواب الله تعالى فموجب لنا بالمضمضة والاستسقاء
 فإن قالنا قلنا بفرضية ما يدل آخره قلنا ما يوجب ما أيضا يدل آخره قلنا ما يوجب ما حسن **تنبيه** أشكر الشارح لما
 بقوله وهو استسقاء إلى أن المراد بالقطر هو الواقع في المكان ليس ما هو القطر فقط لأن المضمضة والاستنشاق فرضان اجتهدا بأن
 بل ما يعمه ويم العمل كذا قال الفاضل الأسفرائيني **قلت** وأيضا أشكره إلى دفع ما يرد على المصنف من أنه لو قال فرض الغسل
 غسل سائر البدن لكان انحصار ما الذي دعاه إلى أفراد المضمضة والاستنشاق بالذكر تقرير للدفع أن فرضية المضمضة أو
 الاستنشاق ما اختلف فيها فالحكم استسقاء عند الشافعي فناسب أفرادها بالذكر وأيضا فيه أشكره إلى وجه ضم الاستنشاق
 بالمضمضة في الذكر وهو أن فرضية ما اختلف فيها بخلاف غسل سائر البدن فإنه متفق عليه فناسب ضم المختلف فيه
 بالمتفق فيه فاهم **قوله** ولنا آخره الاستدلال على فرضية المضمضة والاستنشاق بالكتاب بحيث يتضح الفرق بين الغسل
 وبين الوضوء ويثبت قياس الشافعي الغسل على الوضوء وثبت بالسنة أيضا فقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث إبراهيم
 ابن محمد الحنبلي عن يوسف بن أسباط عن سفيان عن خالد المحمدي عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المضمضة والاستنشاق للجن في وضوءه وأخرجه الحاكم ومثله قال في فتح القدير
 انعقد الأحكام على خروج اثنين منها انتهى كما يقال حديث بركة لا ينهاه فقد قال الحاكم بركة يروي عن يوسف الأحاديث
 موضوعة وقال الدارقطني حديث بركة باطل وهو بضم الحديث لا نقول قد روى الحديث المذكور من غير طريق بركة
 أيضا كما نقله العيني عن الإمام تقي الدين أنه قال قد روى هذا الحديث موصولا من غير طريق بركة أخرجه الأمام أبو بركة
 الخطيب من جهة الدارقطني حدثنا كل من محمد بن وفرة حدثنا سليمان المهدي حدثنا أحمد بن سفيان حدثنا سفيان
 الثوري عن خالد عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه هذا الحديث وأخرجه البيهقي بسنده عن الأمام
 أبي حنيفة عن عثمان بن مرشد عن عائشة بنت محمد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه مثل عن نسي المضمضة أو
 الاستنشاق قال لا يعيد إلا أن يكون جنبا فهدى الروايات كلها كأشاهدة على فرضية ما وضعه بعضها ويقع بضم البعض
 الآخر وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم من تحت كل شجرة جنابة فاعسلوا الشعر والنحو والبشر في الأوتة أيضا شعور فيغفر غسله بماء

ان الغم داخل من وجه حاج مني

بیت ایضا وقال عطاء بن ابي رباح عن ابي جهم الصمغی من ابناء هذا الحديث مستندان

ففيه قول خلاف أهل اللغة أن البصر ما ظهر من البدن وقال العيني في شرح الهداية أصح ما أتت به فريضة الاستنساخ
والجناية بهذا الحديث وأما المضمضة فالأنفق من طاهر البدن ففريضة بهذا الاعتبار كما عرفت وأما الغسل فقل من أيضاً
ما ثبتت فريضة الاستنساخ في هذا الحديث ثبتت فريضة المضمضة أيضاً لا قائل بالفصل منا ومن الشائعية بالفصل
بينهما وهذا القدر يكفي الزامهم وإن لم يكن تحقيقاً لنا لكن مع علمه أن الأخبار والآحاد إنما تثبت الوجوب فيكون كل من المضمضة
والاستنساخ واجباً في الغسل وإن لم يصحوا به إلا أن يقال أنهم أرادوا بغير ما عرفت وقد يستدل على فرضيهما في الغسل بواسطة
البرص صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليهما كما يفهم من ضم بعض الأحاديث الواردة في صفة غسله إلى البعض ولم ينقل عنه أنه تركهما
وهذا الدليل أيضاً غير الوجوب لا اقتراض وأقوى الأدلة في هذا المقام ما أورده الشارح وتوضيحه أن أعضاء البدن على
ثلاثة أقسام فمنها ما هو داخل من كل وجه ومنها ما هو خارج من كل وجه ومنها ما هو داخل من وجه وخارج من وجه كالنم
والأنف أما القسم الأول فلا يفرض غسله في الوضوء ولا في الغسل بالأجماع وهو ظاهر مما أثارنا في الثاني فيعرض في الوضوء غسل
أعضاء ثلاثة منه وسواء يعرض في الغسل فيفرض غسل الكل ولما التالف فلا كان ذلك الشبهين وفرض أن يصب كل واحد منهما
فقلنا بفريضة غسلهما في الغسل دون الوضوء ولم يعكس الأئمة في الخارج في باب الغسل صيغة المبالغة قال الله تعالى وإن كنت من جهنم
فأطهر من يشهد بالعبادة بخلاف الوضوء قال الله تعالى فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ومسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين
فعملان المفروض في الغسل التطهير الكامل وهو أن يغسل ما هو خارج من وجهه ودخل من وجهه أيضاً هذا التوضيح ما ذكره الشارح
ههنا وقد يقرر الاستدلال بالكتاب بوجه آخر هو أن الله تعالى ذكر أن كان الوضوء وما يفرض غسله فيه أو مسح الرأس
واليدان والرجلان فالغسل بوجوب المضمضة والاستنساخ فيه يستلزم الزيادة على الكتاب بخلاف الواحد وبالقياض وهو غير جازم
وأما الغسل فقد أطلق الله تعالى فيه محل التطهير حيث قال وإن كنت من جهنم فأطهر من غير ذكره مفعول التطهير فدل ذلك على أن مراده
تعالى تطهير كل ما يمكن تطهيره ولا شك أن الفم والأذن مما يمكن غسلهما من غير حرج فيفرض غسلهما بالغسل ثم يخرج عن كلا التقديرين
أنه منقوض بالعين لأنه داخل عندنا تطبيقاً لأمرنا في خارج عنه عندنا افتتاحاً حاصراً داخل من حيث أن سيلان الصديد إليه
لا ينقض الوضوء كما هو خارج من حيث أنه يدخل شيء فيه لا يغسل بالصوم هذا باعتبار الحكم ولا يشك في إمكان تطهيره وغسله أيضاً
فليزمن أن يجب غسله وليس كذلك كما في موطأ الإمام محمد أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل من الجنابة
أفرغ على يديه اليمنى فغسلها ثم غسل فحده ومضمض واستنشق وغسل وجهه وفصح في عينيه ثم غسل يديه اليمنى ثم اليسرى ثم غسل
رأسه ثم أفاض الماء على جلده قال محمد وهذا تأخذ كله إلا النضح في العينين فإن ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة وهو
قول ابن حنيفة ومالك بن أنس والعمامة انتهى في الجواب عن ادعاء وقوع المحرج في غسل العينين أسقط فريضة غسله لقوله تعالى
لا يكلف الله نفساً أثراً ولا كما دل ذلك الأنف والفم فإنه يمكن غسلهما من غير حرج فافترقا وأولى هذا أن يشار أصحاب الهداية
بقوله ولنا قوله تعالى وإن كنت من جهنم فأطهر وأمرنا بالأطهر هو تطهير جميع البدن إلا أن ما عتذر أيضاً إلى الماء إليه خارج انتهى
وقال في النهاية كذا أهل العينين لما في غسلهما من الضرر والأذى ولذا أسقط غسلهما عن حقيقة النجاسة ثم إن الغسل بكل
نحو استحقاقه لا تنقطع إن سوق عبارة الهداية نص في أنه اختار بالتميز الثاني من التميزين الذين ذكرناهم من غير ذكره

حسباً على انطباعي الغرور اقتضاه وحكما في ابتلاء الصائم
الذي ورد حول شئ في ما يجمل اخلاق الرعية وخارجا الى الفصل

التي لا تترك وتعرض غرضاً فان غرضاً فخطوا الحد الذي لا يخرجه من القربى بينهما هذا ما عني وانما جعل الله على ذلك قوله حقاً
تبيين للدخول في جهة الحس وقس عليه قوله حالاً لا يقال قد مر حوايان القيد ما يمكن وقوعه مع كل الفعل السابق نحو خطا
تريد نفساً فانه يجوز ان يقال طاب نفسه وهما لا يمكن ان يقع الحس والخوف اعلان للدخول فكيف يكون تبييناً لا كما نقرر ان قد
صريح العلامة نظام الدين عثمان بن مصطفى الخطاطي في حواشيه على شرح تلخيص المعاني المختصر في ستادة التفهيم ان في قوله
في التبيين ان يقع فاعلاماً لنفسه الفعل المذكور نحو طاب يريد نفساً او متعد به نحو امتلاً الآلاء ما فان المالك لا يصلح ان يكون
فاعلاً للامتلاء بل متعد به وهو الملاك واللامعة نحو فخرنا الارض عيوننا فان العيون منجزة لا منجزة فقولنا حساً وحكما وان
فاعلاً للدخول المذكور سابقاً لانه ما يقع فاعلاً للمتعدي وهو الادخال فان الحكماء يدخلونه ليس الا الحس والحق كقولهم دخله
فهذا الكلام من قبيل امتلاك الآراء ما فاحفظه فانه فائدة لطيفة خلت اكثر الزعماء **قوله** واقتضاه في بعض النسخ
وقته والاولى بقرينة قرينة وفيه لف ونشر مذهب فعند انطباعي الفصحى الحس بدخول الغرور كونه من الأعضاء المباحة
وغند اقتضاه بحكم مخرجه وكونه من الأعضاء الخارجة **قوله** وحكما عطف على قوله حساً اي من جهة حكم الشرع
قوله في ابتلاء الصائم الريق بالكسر وهو اللعاب فان الصائم اذا ابتلع ريقه وادخله من فيه في حلقه لا يفسد صومه كما
اخرجه سعيد بن منصور عن عطاء وعبد بن حميد في تفسيره عن قتادة وهذا آية كونه دليلاً فانه لو كان خارجاً لفسد صومه
في هذه الصورة لان ادخال شئ من الخارج الى الحلق مفسد له **فأشرك** قال اهل اللغة الابتلاء ادخال شئ في الحلق يقال بلعه
شبعاً ابتلعوا وقال الامام فخر الدين الرازي في تفسيره قوله تعالى يا ارض ابلعي ما يلقى قال ابلع الماء يبلعه بلعاً اذا شربه وابلع
الطعام ابتلا ما اذا لم يعضه وقال اهل اللغة القصير يلع بكسر اللام يبلع بفتحها انتهى فان قلت البلع من افعال ذوى الشعوى
فكيف نسب في الآية الى الارض قلت البلع في الآية مستعار لذهاب الماء في الارض وغوره فانه دال على جذب من اجزاء
الارض لما عليه كالبلع بالنسبة الى الحيوان الناطق كذا ذكره السكاكي في المفتاح وذكر الزمخشري في الكشف ان البلع في
الآية عبارة عن النشف قال العلامة سراج الدين عمر بن عبد الرحمن في كشف الكشاف هذا اول ما ذكره صاحب المفتاح
يقال نشفت الثوب العرق والحوض والماء اذا شربه لان النشف فعل الارض والغور فعل الماء انتهى **قلت** الاولى عندى ان
يتكرر البلع في الآية على معناه التحقيق ويكون استناده الى الارض مجازاً عقلياً نحو ابتليت الريق البقل ويناسبه التلاهي
الموضوعة لتلاهي ذوى العقول **قوله** ودخل شئ في فيه فانه لو دخل شئ من الخارج في فيه لا يفسد صومه ما لم يدخل في
حلقه وهذا آية كونه خارجاً فانه لو كان داخل الفسد صومه في هذه الصورة لان دخول شئ من الخارج الى الدخول مفسد له
فأشرك ذكر الهوليون ان عدم فساد الصوم بدخول شئ في فيه للذوق وغيره مستند من قوله تعالى احل لكم ليلة
الصيام الرفث الى ان قال ثم اتوا الصيام الى الليل وذلك لان الكتاب اجاز الجماع في اخرج جزء من الليل ايضا من ضروره ان يكون
المجموع الاول من النهار مع المجنبة فعلم من ذلك ان المجنبة لا تنافي بقاء الصوم وظاهر ان غسل المجنبة لا يكون بدو بالمضغطة
ولا استنشاق بالماء قد يكون ما لم يوجد طعمه في فيه فعلم من ذلك ان كل ذلك لا ينافي الصوم وهذا الاستنباط لطيف ينبغي ان
قوله فجعل داخل الرقوض واذ لك قلنا لا يجي بالمضغطة فيه **قوله** وخارجا الى الفصل ولذا لك قلنا بغرضية غسله فيه

لأن أراد فيه الماء وهو قول تعالى فاطر في الوضوء غسل الرجل **وقوله** لا يشاء الماء إذا غضمض قد بقي في أسنانه طعاماً ولا بأس به
 تحصيل **الاستئذان** **قوله** لأن أراد فيه أي في باب الغسل **قوله** وهو قول تعالى فاطر في الوضوء غسل الرجل **قوله** لا يشاء الماء إذا غضمض قد بقي في أسنانه طعاماً ولا بأس به
 النكاح غسله تطهراً ولا قصد الإدام قلباً لتأطأ طاء وأضمر الطاء في الطاء واجتنبت حمزة الوصل لئلا يلزم اللفظ **قوله** لا يشاء الماء إذا غضمض قد بقي في أسنانه طعاماً ولا بأس به
 كذا نقله الإمام الرازي عن الزبير بن العباد في قوله ولما قاله تعالى وإن كنت من خصيائنا فاطهروا أنفسكم من جميع
 البهتان الخ وما يوجد في بعض نسخها من الألفاظ وهو تطهروا جميع البهتان الخ ليس الغرض منه أن قوله تعالى فاطر في الوضوء غسل الرجل
 من باب الاحتياط كما يترجم كيف ولو كان كذلك لكان الهاء مكسوراً في التلاوة وأذ ليس **قوله** في الوضوء غسل الرجل
 والرجل مشتق من المواجهة وأما قوله لا يقع به المواجهة فلا يقدح غسله في الوضوء **قوله** وكذا لا يشاء الماء إذا غضمض قد بقي في أسنانه طعاماً ولا بأس به
 داخل صلاحيته لا يرى في الظاهر دخا من حيث أنه يرى بعد الإيماء ودخل كما أباه اعتباراً لما لو ابتلع الصائم من أطعمته
 لا يفسد صومه وخالفه باعتبار أنه بدخل شيء فيه من الخارج لا يفسد صومه **قوله** وإذا غضمض قد بقي في أسنانه طعاماً ولا بأس به
 ما يبرئ أسنانه **قوله** فلا بأس به أي يتم غرضه ولا حاجة إلى إخراجها والكلف له لأن الطعام الذي يكون بين الأسنان طيب
 يصل الماء تحته غالباً لو كان لم يوصله وذكره الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد النخعي في رآقائه أنه لا يجوز غسله ما لم يعلق ذلك الطعام
 ونحوه الماء عليه ولعل بسنده في ذلك هو أن الماء لغتاً الماء موزوناً لا يحصل إلا به والذي ذهب إليه كثير من الفقهاء هو أن ذكره
 الشارحونه يظهر وجه ذكره هذه المسألة ههنا وهو أن الماء ذكره بقا أن الله تعالى أمر في الغسل بالماء لغتاً لا يمكن أن يتوهم أنه
 لو بقي طعام في أسنانه ينبغي أن لا يخرج به الغسل ما لم يخرج إذا لم يبق فيه شيء فاشارة إلى دفعه بأنه لا حاجة إليه لموصوله بالماء
 نعم الأولى أن يخرج احتياطاً صرح به في التجميع **قوله** قال محمد في السير الكبير ينبغي للرجل إذا أسلم أن يغتسل عن الجنابة
 لأن المشركين لا يغتسلون عن الجنابة ولا يدرن كيف الغسل قال شمس الرعية السرخسي في شرحه معنى أنهم لا يدرن كيف الغسل
 أنهم لا يأتون بالمضمضة والاستنشاق في الغتسال من الجنابة وهو كوض فلهذا اليوم إذا أسلموا لا يغتسلون من الجنابة بل يلقون
 وقال أحمد بن إبراهيم بن رجل اجنب فاغتسل ولم يتوضأ إلا أنه شرب الماء هل يخرج به قال نعم وهكذا الجواب الشيخ أبو بكر محمد بن
 الفضل وكان الفقيه أبو جعفر الهندواني يقول إن بلغ الببل نواحي الفم حسب ما يبلغ لم يغمض بخوضه وأما فلا وعن بعضهم
 أنه إذا كان الرجل جاهلاً بما ذكرنا كان عالمياً لا أنه إذا كان عالمياً شرب على وجه السنة وليس فيه مبالغة فلا يبلغ الماء فوالله
 الفم وإذا كان جاهلاً لم يعب عباً فاصل الماء إلى جميع فيه وعن بعضهم أن الرجل إذا كان مصراً لا يجوز أن كان بداً ولا يجوز أن
 كذلك في الذخيرة وفي البرازية ترك المضمضة في الغسل ثم شرب الماء على وجه السنة لا ينوب ولو لا على وجهها لم يجز لأن
 مض في الأول وعب في الثاني والأحوط أنه لا يخرج ما لم يخرج الماء انتهى وهكذا في الخواصصة عن الواقعات وقال في البحر في يقال
 أن الأحوط هو الخروج ووجهه أنه قيل إن المخرج من شرط المضمضة والصحيحة أنه ليس بشرط فكان الاحتياط الخروج من الجنابة
 لأن الاحتياط العمل بأقرب الدليلين وأقواهم من الخروج كما لا يخفى انتهى وردة تليده في من الغتسال بقوله قلت بل الظاهر
 هو الأول لأن ذلك المخرج من الجنابة على قول لم يخرج على قول آخر بخلاف ما إذا جبهه فانه يخرج عنها اتفاقاً على أن القائل بعد
 اشتراط المخرج يقل بعدم جواز استعماله بخلاف القول خلفه الإمام فان الاحتياط منه في تركها كما صرح به الكمال في فتحه
 على تقديم القراءة من كتب بما لا يجوز شرعاً انتهى وفي فتح القدير الدرر اليابس في الألف كالتحيز المضموع والجهين بمنع انتهى
 وفي الفقيه عن الاحتياط فترض عليه الاستنشاق بحسب علي بن إله الدرر حتى يصل الماء إلى بشرته أنه كان يابساً وألوفه

عن غسل البدن

اليأس اختلاف المشايخ في الطعام الذي يبقى في جوف السرير في الغسل وفيما عن عروق الإنسان المملكت مضمض المحترق
 الماء إلى أن يذهب عن الاستنشاق وفيما عن القاسمي عيدا الجحش في شرج البرد وفيما عن المبالغة في المضمضة
 الاستنشاق ستة في الطوارق من إذا لم يكن صافيا أو في المدة مع الفدية لوزن المضمضة أو الاستنشاق ثلثا أو لعل
 من أي موضع كان من البدن فصل ثم ذلك مضمض أو يستنشق أو يغسل للعبة ويعيد ما قد حصل أن كان فرضا لمعد
 صحت وإن كان نقلا فلا لمعد صحته شرعه فيه ولو اغتسل يبقى بين أسنانه طعام من خبز أو غيره قال بعضهم إن كان
 على قدر المضمضة لا يجوز غسله وإن كان أقل منها أبقه بها أو قد رها بماء على فساد الصوم بالاول فكان الغم بالنظر اليحكم
 الظاهر من الثاني على ما ذكره في خزائن الأكل أن الغسل للصوم ما يزيد على قدر المضمضة وقد رها المضمضة معفو كما
 بالنظر اليحكم الباطن قال في الخلاصة أن أكثر المستبين للناظر كما في سقوط السن يجب إيصال الماء إلى أن كان
 قليلا فهو عفو وإن كان في طراحته نقب فيها شيء يجب إيصال الماء إليه وقال بعضهم إن كان صلبا مضمضا
 متأكدا بحيث تدخلت أجزاءه وصارت له لزوجة كالبحين لا يجوز غسله فلأكثر وهو الأصح لا متناغم نفوذ الماء
 بدام الضرورة والحرج بخلاف الصوم فإن في الضرر عن بقائه في الأسنان وسبقه إلى الخلق بالريق حرجا **قلت**
 التنوين في قول الشافعي طعام التحقير أي طعام حقيق وهو لم يكن مضمضا مضمنا متأكدا وما كان كذلك فهو عظيم حرجا
 قوله ما هو الأصح في ذلك ما ذكره في الأثرية أن قيل أي جنب توضأ وتضمض واستنشق وافاض الماء الطهور على يده
 لما لا يكون طاهر أبدا هو جند مع أنه لم يخرج منه بعد الاغتسال من ولا غيره فالجواب أنه رجل في أسنانه كذا تبقى
 الطعام فلم يصل الماء تحته في المضمضة قال بعض مشائخنا **نهي تنبيه** ليعرسل إلى
 استاذي المرحوم عن غسل النساء الهند في زماننا بحيث يعضض العلك في أسنانهن فيبقى ذلك في ما بين أسنانهن
 ويكون له صلاحية ولزوجة بحيث يمنع وصول الماء تحته فأجاب رحمه الله تعالى بأنه لا يجوز لأن إيصال الماء إلى كل
 جزء فرض فعلم بوقوع شيء من العلك بحيث لا يمنع وصول الماء تحته فيجوز المضمضة وهو ظاهر من الفروع المذكورة فثبت
 فإن الناس عنه فافلون **قال** وغسل سائر البدن المراد بالبدن الجسد لدخول الأطراف في الجسد دون البدن
 كما استفت عليه وقضية ما أخذه من عدة أحاديث قروى ابن أبي شيبه وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن جرير
 وغيرهم عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ترك موضع شعرة من جسده
 في جنبه لم يغسلها فعل بها كذا وكذا من النار قال عليه فمن ثم عاديث راسي فمن ثم عاديث راسي وكان رضي الله
 بجزء شعرة راسه وهكذا المرأة الدارمي إلا أنه لم يذكر قول علي بنهم قال علي القاسمي في المرافقة قوله كذا وكذا من النار كذا يتابع من
 العدد أي يضاعف له العذاب أضعا فالكثيرة كذا قال الطبري وقال بعضهم هذا أما ثمانية من أقم ما يفعل به أو بأوامر
 من شدة الوعيد انتهى وأخرجه ابن جرير موقوفا مرفوعا تحت كل شعرة جناة وأخرجه البيهقي مرسلين ابن جرير موقوفا
 تحت كل شعرة جناة فلو الشعر فافلون البشير أخرجه أحمد مرفوعا أن كل شعرة جناة وأخرجه الطبراني مرفوعا فافلون
 الله واحسنوا الغسل فانها من الأمانة التي حملتم والسرائر التي استودعتم وقال العلامة ابن حجر المكي في الزواجر عن
 اقتراح الكبار بعد ذكر هذه الروايات ما ذكر في أول الأحاديث وعيد شديد كما ترى وبه يتضح عدم ترك شيء من واجبات

مش أي جميع ظاهر البدن حتى لو بقي العجين في الظفر فاعتسل لا يجزئ

الغسل كغيره من أعم ما لا يخطئ أن قوله يستأنف ترك الصلوة انتهى وأخرجه الترمذي وقال غريب ورواه أبو داود وابن ماجه عن أبي
 رزاهه تعالى قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تحت كل شجرة جارية فاعتسلوا الشعر وانقروا البشر في
 استناده بالحارث بن وحيه أبو محمد البصري وهو وإن كان ضعيفا عند المحققين يقول البخاري في حديثه بعض النساء
 وقال النساء في الوضوء ثم ضعيف وقال ابن عدي لا علم له رواية الأعمش قال الحسن حينما أخرجه أحدنا واحدا في الطهارة
 وقال الترمذي هو ضعيف في الحديث وقال أبو جعفر الطبري ليس بذلك وهكذا قال غير ذلك ضعفه
 لا يقدح في هذه الحديث تكون الروايات الأخرى ما نقلناه وأما قول الخطيب الحارث بن وحيه في قوله الحارث بن وحيه في قوله
 بيان جهالة مرفوعة بكثرة من روى عنه ومن تكلف فيه وأصواب أنه ضعيف معروف بهذه الأحاديث ومثلا
 تدل على أن الغرض في الغسل هو انتفاء البشرى فنفقت أي ظاهر الجسد وأيضال الماء تحت كل شجرة **قوله** أي جميع ظاهر
 البدن الساكن يستعمل معنى الباقي ومعنى الجميع ضربه به المجهرى وغيره وقد ذكر في شرح باب شرط الصلوة أن شئت الله
 تعالى ومن خصه بما أول فقد غلط إذ عرفت هذا فنقول جمهور الشراة والمحدثين يفسرون الساكن في هذا المعنى
 بالباقي ولا يفرقون أنه إن اراد بالبدن ظاهره لم يستقم معنى الباقي وإن اراد أعم من ذلك أفاد فرضية غسل المياطر
 أيضا وليس كذلك والله دلائل شارحة حيث أراد بالبدن ظاهره وفسر الساكن بالجميع فمن طعن عليه بأنه لا حاجة إلى تفسير
 الساكن بالجميع معوردة في معنى الباقي فقد غفل عن هذه الحقيقة وقال الشافعي في مختصر الوقاية فرض الغسل غسل
 فيه وانفاه وكل البدن فأدخل الكل على المعروف ليفيد غسل جميع أجزاء ظاهر البدن ولو قال وكل الجسد الظاهر لكان
 ولو كما لا يخفى على أرباب التمس **قوله** حتى تقرب على ما فسره الساكن **قوله** لو بقي العجين قال في القاموس عجين عجين
 فهو معجون وعجين اعتدل عليه بجمع كفه كاعتجته انتهى وترجمته بالفارسية غير **قوله** في الظفر قال الرازي عند تفسير
 قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرم كل ذي ظفر ناقل لقول الواحد في الظفر لغات ضم الفاء وهو أعلاها وظفر يسكون
 لفاء وظفر يكسر الظاء وسكون الفاء وهو قراءة الحسن وظفر يكسرهما وهي قراءة أبي السمال انتهى في تهذيب التلوي
 قال صاحب المحامد قراءة من قرأ كل ذي ظفر بالكسر شاذ غير مانوس إذ لا يعرف بالكسر انتهى **قوله** فاعتسل أنت تعلم
 من المفهوم من هذه العبارة هو الاعتسال بعد بقاء العجين لا بقاء العجين بعد الغسل والمطلوب هذا لا ذلك فالكلام
 على ما قيل إن يقال حتى لو اغتسل في العجين في الظفر **قوله** لا يجزئ مضارعة معروف من الأجزاء بمعنى الكفاية لا زامو متعدي
 بمعنى ليس كردن وليس شدن ويمكن أن يكون معروفا من الجزم بما للضم والمعنى واحد وأما ما كان فالأيد من حذف ضمير
 المفعول أي لا يكفي الغسل المذكور في بعض النسخ لا يجزئ به زيادة لفظ به وهو يحتمل أن يكون للصلة فيكون يجزئ
 مضارعا مجعولا من الأجزاء المتعدي ويحتمل أن يكون للسببية ويكون ضمير الجوزر إجمالا إلى بقاء العجين ويحتمل أن يكون
 بمعنى مع أي لا يكفي الغسل بسبب بقاء العجين أو مع بقاءه هذا ما أحضر عندي ثم ما ذكره الشارح من عدم الأجزاء
 هو المشهور وفيه خلاف قال في المنية وشرحها امرأة اغتسلت وقد كان بقي في أظفارها عجين قد جفت لم يجزئها
 وكذا الوضوء وإنما أوضع المسألة في المراءاة باعتبار الغالب والأخلاف بين الرجل والمرأة لأن في العجين لزوجة متم وصول
 الماء وقال بعضهم يجوز الغسل لأنه لا يمنع الأول أظهر انتهى وفي النهر العائق لو في أظفار طين أو عجين فالفتوى على أن يغتفر

حكم الباطن في الفصل حكم الظاهر في انتقاض الوضوء

عند البعض قول حكم الباطن في الغسل بحيث لا يصلح الماء إليها ولا يجوز إيصاله إلى الأعضاء الباطنة قول وحكم
الظاهر في انتقاض الوضوء حيث حثرت انتقاضه بخروج البول إليها أو جريان القلفة متصلة قبلما تحتها خلقة وهو
بها استئصال الرجل ما تحت بل اغسل منه فقام ان تحت يمنع سرية الحدث إلى الرجل حتى يكتفى مسح تحت كذلك القلفة بمن
سريرته إلى ما تحتها بل اغسل فبقي أمر الماء على ظاهرها لا إسقاط نجاسة ما تحتها بالطريق الأولى ولو خرج البول من الرجل ما
يجب الوضوء فكذا إذا نزل البول إلى القلفة تكدأوا وفيه ازدياد في نجاسة القلفة فيقتضي وجوب غسل ما تحتها لعدم المحرم
عند فيترسخ المضمضة والاستنشاق والتفريق المذكور فيمنقض ما قالوا لا يحرم وجوب غسل ما تحتها قال في الذخيرة في آخر
النوازل عن الفقيه ابن بركانه سئل عن القلفة إذا لم يدخل الماء في الجملة في الوضوء والغسل فقال في الوضوء يجزئ وفي
لغسل لا يجزئ وعن مقاتل بن حيان عن ابن خزيمة أنه إذا نزل البول إليها انتقض الوضوء ويجب غسل ما وارت الحبل
ومن المشائخ من فرق حيث قال إذا خرج البول إلى القلفة ينقض الوضوء وإذا اجنب لا يجب عليه غسل ما وارت لأن
القلفة ظاهرة من وجه فأنطقت الجملة صارت ظاهرة وإذا تركت كانت باطنة فصارت كالفم في الغم لم يجعل ظاهرها
بكل وجه ولا باطن من كل وجه بل على اليد ليلين فكذا هذا أو كان الشيم ثم الدين عمر السفي يقول القلفة لها حكم الظاهر
من كل وجه ومن قال لا يجب غسل ما وارت فقد أفسد لأنه أعطى حكم الباطن وكان ينبغي أن يقول لا ينقض الوضوء يخرج
البول إلى القلفة ما لم يملأ القلفة كالغرم إذا قام لا ينقض وضوءه ما لم يكن ملاً الفم انتهى وفي تبين التحقيق تحت قول حنا
الكر وادخال الماء تحت الجملة لا لا قلعت أي لا يجب عليه أن يدخل الماء داخلها لأن خلقة كقصة الذكر هذا مشكل
لأنه إذا وصل البول إلى القلفة ينقض الوضوء فجعلوه كالحارج في هذا الحث وفي حق الغسل كالأصل حتى لا يجب إيصال
الماء إليه عند بعض المشائخ وقال الكرومي يجب إيصال الماء إليه عند بعض المشائخ وهو الصحيح فعل هذا لا إشكال انتهى
وفي المحرر الرائق أي لا يجب غسل الذي لم يخترن أن يدخل الماء داخل الجملة في غسله من الجنابة وغيرها المحرم الحاصل
بالوجوب لا بكونه خلقة كقصة الذكر هذا هو الصحيح المعتبر وفيه يندفع ما ذكره الزيلعي من أنه مشكل فإن هذا لا إشكال
أنما نشأ من تعليقه بأنه خلقة كقصة الذكر ما على ما علمناه به تبعاً لفتح القدر فلا إشكال فيه أصلاً لكن في البداية
أنه لا حرج في إيصال الماء إلى داخل القلفة وصحح أنه لا بد له من الإدخال واختاره صاحب الهداية في مختارات النوازل
وقد تقدم أن ادخال الماء إلى داخلها مستحب كما أن ذلك مستحب انتهى والحاصل أنه لا خلاف بينهم في انتقاض الوضوء
عند نزول البول إليها وإنما الخلاف في وجوب إيصال الماء إليها فمنهم من قال بوجوبه قياساً على المضمضة والاستنشاق
أخذ من قوله تعالى فأطروا ومنهم من قال لا يجب فإن كان ذلك لأجل كونه متصلاً بخلقة كقصة الذكر فليس بذلك
فإن كان لأجل المحرم فله وجه ولعل الحق ههنا هو المحاكاة التي مشى عليها الشرع بل في الأصل لا بد من فعلها صالحاً للظن
عن المسعودي وهي أنه إن أمكن فمسح القلفة وقلبيها وظهور الحشفة منها يجب ثم غسل ما تحتها لعدم المحرم والباقي
فيها نقب سوى ما يخرج منه البول ولا يتيسر قبلها فلا يجب المحرم فإن قلت هذا المحرم يمكن إزالته بالتحنن قلت لا يطبق
كان أسلم وهو شيء لا يطبق ذلك على من المعتبر في باب الغسل وجود المحرم وعدمه بالفعل لا إمكان إزالته وعدمه
الآثر إلى أنه لا يجب على المرأة نقب ضفائرها المحرم في ذلك مع إمكان إزالته كما لا يخفى وفيه ظهور سخافة ما قاله الحلي

ملاحظات

في الغيبة من أن الحبر غير مسلم وكونه خلقه الله فالثاني هو الضمير المسمى بالضمير في قوله لا يوحى
 المحرر نسلم لك أنه لا ينفصل عن الأدلة لا يوجد أصلاً في غير صحيح هذا ما عندنا في قلوبهم **قال** الخاتبة ووقفت فيهم
 بسبعين سنة ووقفت في البوصيفة وقيل في حضان الكبدان أمكنة أن يجتنب بنفسه فعل اللا يظلم غيره على غيره وأولهم
 إلا أن يمكنه النكاح وأشار إلى الجارية وفي الآثار خانية غلام قطع أكثر من نصف جلدته يكون ختانه أو لا والتفصيل في
 كتاب الكراهية فارجع إليها **قال** لأدلكه بفتح الدال وسكون اللام وأصل هذه المادة أعني ما تركب من الدال والكاف في
 اللام يدل على التحول والانتقال ومنه قوله تعالى اقرأ الصلوة لدلوك الشمس إى زواله فإن في الزوال انتقالاً من وسط
 السماء إلى ما يليه وكذلك ما تركب من الدال واللام مع قطع النظر عن آخره يدل على الانتقال كذلك يفتحين آخره جدير
 ومن الوجهة بالضم وهي سيرة الليل أوله والانتقال فيه من مكان إلى آخر كما لم بالحالة الممهدة في الآخر من المشى متناً فلا
 وكذلك ما لعين إذا خرج لسانه وكذلك إذا ذهب عقله وكذلك ما لبقاء إذا مشى مشى المقيد وكذلك ما لبقاء إذا خرج الماء
 من مقعر كذا ذكره البيضاوي في تفسيره والشهاب الخفافى في خواشيه عليه وفي المصباح ذلك الشيء دلكاً من باب فقل
 مرسته بيدك ودلكت النعل بالأرض مسحتها بها وكذلك الشيء والنجيم دلكوا من باب تعدد ذلك عن الاستواء ويستعمل في
 آخر جملة قوله لأدلكه أى ذلك

في أخرى خلافاً لذلك فإنه قاس النجاسات المحذرة على النجاسة الحقيقية بالثوب وإنما تعرض المصنف لنفي فرضية
 الدلك لأن صيغة المباعدة مظنة لتوهمها انتهى **قلت** الأول أن يرجع الضمير إلى سائر الذين لا إلى الذين فقط وما ذكره
 في سطره المصنف لنفي فرضية الدلك مخيف أن الدلك أن يقول لو كان كون صيغة المباعدة مظنة لتوهمها موجباً للدلالة
 لموجب ذكر كثير من الفروع مما ذكرنا سابقاً لا أن يقال إنما تعرض له نفي الدلك هب مالك والمزني فإنما شرط الدلك في كون
 والفعل واحتمالاً بأن الفسل هو امرار اليد ولا يقال لو وقعت في المطرانة اغتسل وفي فتح القدير لا يجب الدلك إلا في رواية
 عن أبي يوسف وكان وجهه خصوص صيغة الظاهر فإن فعل المباعدة وذلك بالدلك انتهى وذكر أصحاب النفي فرضية الدلك
 وجوهاً الأول أن الدلك مقول للفرضية ومكمل لها وما هو كذلك فهو ليس بفرض إلا ترى إلى التثنية في أعضاء الوضوء
 فإنه ستة كونه مكمل للفرض والثاني أن المأمور به في النص هو التطهير ولا يتوقف ذلك على الدلك فمن شرطه على ذلك
 فقد نأى عن النص وهو لا يجوز وما ذكره المحققون أنه لا يقال للمواقف للمطراته مغتسل فمبتوع وعلى تقدير التسليم لما ذكره
 إنما هو غسل الشرج لا الغسل العرفي لا يقال وحرف الغسل صيغة المباعدة وهي قد تكون بالتثنية في الفعل نحو جئت
 وقد تكون بالتثنية في الفاعل وقد تكون بالتثنية في المفعول نحو غفرت الأوباب ومنه توصيف الله تعالى نفسه بالتواضع
 على ما ذكره ابن حجر المكي في المعنى المكية ولا يمكن الطريق الثالث والثاني ههنا اتحاد الفاعل والمفعول وهو البين فتعين
 الأول فيكون المعنى وأركنته مجتنباً فأظهر أو كره وأدلك وذلك كما يكون الأول بالذات فيكون فرضاً لا محالة لأننا نقول أنظراً
 من سياق الآية حيث ترك مفعول الظاهر أن المقصود بالمباعدة النجاسة الثالث فالمعنى بالعتاق التطهير بأن تغسلوا أعضاء
 عضواً من الأعضاء الظاهرة حقيقة وحتماً على ما تقريره فاشترط الدلك لاشك أنه زيادة على الكتاب والثالث أن
 الواجب في الأخير في غسل النجاسة الله عليه وعلى آله وسلم لفظاً فأضرب وصب وافرح وأمثالها ولا دالة لها على الدلك

والتيميم

وكان عليه ثوبان له واحد بيده وأربع أده ورج في الإصباح القولية فأيدى على عدم وضوءه وهو قوله عليه السلام لا بأس
 ربي الله تعالى عنها أما فكيف اتخذه على رأسك تلك حركات ثم تفيض عليك الماء فتطهرين وتستطعمين وتحققين هذا الخبر
 عن قريب أن شاء الله تعالى ففرغ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم النظر على الأفاضة فتدل ذلك على أن لا ينظر في
 حصوله إلى شيء بعد ما وازجر منه ما أخرجه أصحاب السنن عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وعلى آله وسلم إن الصبيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليست به بشيء فإن
 لك خير من هذا لفظ الترمذي ولفظ أبي داود وغيره عنه قال اجتمع عتبة عند رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال
 يا أبا ذر رأيت فيها فديوثاً إلى الرعدة فكانت تصيدني الجحابة فاصل بغدير نورا فأتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وسلم تصف النهار وهو في رطوب من أحبابه في ظل المسجد فقال أبو ذر فسكت فقال لك ثلاث أمك يا أبا ذر عا
 تجارية سوداء جاءت بغش في ماء فسدتني بنوب واستمرت نبالاً راحلة واغتسلت فكانت القيت عنى جباراً فقال
 الصبيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين فإذا وجد الماء فأمسك به حتى لا يتركه فان ذلك خير وهذا كله نص في
 عدم فرضية الدلك وفي إرشاد الساري الدلك مستحب عند الشافعية والخنفية والمجتهبة وأوجه المأكلة في المشهور
 عنهم واحتج ابن بطال به بالأجماع على وجوب امر بالميد على أعضاء الموضوع عند غسلها فيجب ذلك في الغسل قدا
 لعدم الفرق بينهما وأوجب بأن جميع من لم يوجب الدلك أجازوا غسل اليد في الموضوع من غير امر بالميد بل بالأجماع
 وانتفت الملازمة انتهى **فرفع** من غسل وجوه وغرض عينه لا يجزئ في ظاهر الرواية ويجزئ وعن الفقيه إبراهيم أنه
 لو بالفرق فيتميم عينيه فتميم أشد يلا لا يجزئ والشفتين للمضمض لا يجب اتصال الماء إليها ثم في الفم الفم عن الفواخذ
 وفي الخلاصة اتصال الماء إلى السرة فرض انتهى وفي التناكر خاتمة أن علوانه يصل للملأين غير أنه لا يصل إلى الأصابع أجزاء وبه ناخذ
 انتهى وهذا في فتاوى قاضيين وفي السراية لا يجب إذا غسل بعض أعضاء ثم نام أو حدث ثم غسل ما بقي جاز انتهى
 وهذا مبني على أن الوضوء ليس بفرض في الغسل عندنا كما أنه ليس بفرض في وضوءه وينفرد عليه ما في خزائنه الرواية عن
 جواهر الفتاوى من أن لا يجب إذا تمضمض في الليل واغتسل بعد الصبح سقط عنه مضمضة الغسل وصحوه انتهى وفي **المصل**
 تخليل أصابع اليدين والرجلين فرض في وضوء الغسل وكانت منضمة لا يدخلها الماء بالتحليل وإذا كانت مفتوحة فتوضئ
 وإذا انغمس في الماء الجاري والحوض أو قام في المطر الشديد وتمضمض واستنشق فخرج من الجحابة لا بالنية عندنا ناليت
 بشرط لا في وضوء الغسل عندنا خلافاً للإمامية الثلاثة انتهى وفي فتح القدير يجب تحريك القدم أو الخاتم الضيق ولو لم يكن قرط
 في ثقب الأذن قد دخل الماء أجزاء كما كسر أو أدخله وتغسل فرجها الخاصر لأنه لا كفوء لا يجب ادخالها الأصبع في ثقبها ليقى
 انتهى وفي الخط أصغر غسل المرأة تقبل الرجل والمرأة فرجاً كان ظاهره وباطن وتطهير الظاهر فرض وتطهير الباطن ليس بواجب لا يدخل
 أصبعها في ثقبها انتهى وفي التناكر خاتمة لا يدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل وعن محمد أنها إن لم تدخل الأصبع فليست بشيطيت
 والمختار هو الأول انتهى وفي السراية لوضوء الليل الذي على الظاهر إلى المعتة التي على البول في الاغتسال لا يجزئ انتهى وفي خزائنه الرواية عن
 التمدد لبان يد الماء من عضو إلى عضو آخر وليس المتوضي لك وكان لمن يد الماء من طرف عضواً إلى طرف آخر لأن جميع ظاهر
 البدن في الغسل بمنزلة عضو واحد لا في وضوء انتهى **قال** وسنته أي سنن الغسل الموكدة فإن قلت ما أشكته في إيراد

وقد بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث وأما مسلم في الحديث الآخر في هذا الحديث في موضع واحد
 ويحتمل أن يكون البخاري إذا كان الجواب بالحيوة ماء الزرع لكن الذي يروي في كتابه أنه أحوى بالحاء المائلة انتهى كلامه في رواية الساجد
 الجليل بكسر الجاء الملهمة وتخفيف الهمزة لا يشهد بذلك رواية في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم قال كان يغتسل
 من حلاب فهاخذ شربة فيقفيه فيفهمها على شقه الأيمن ثم إلى اليسرى ويرد على من ظهر أن الحلاب خسر عن الطيب وقد وصفه
 أبو عاصم بأقل من شبر في شبر والله في قدر كوزيسم ثانية إيطال حتى يكمل ما أخرجه أبو داود عن جزيين مطلقاً كروا
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أنا فأبض
 على رأسى ثلاثاً وأشأ يبيده إلى كتيه ما أخرجه أيضاً عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن
 يغتسل من الجنابة بدأ بآفقه فغسلها ثم غسل مرفقه وافأخض عليه الماء فإذا أتقاهما هو إلى حائط ثم يستقبل الوضوء
 ويغضب الماء على رأسه قال السيوطي في مقالة الصعود مرفقه بغير الميم وكسر الفاء وغيره جمع رفعه بضم الراء وفتحها وسكون
 الفاء وهي مغاير البدن أي مطاويه وما يجتمع فيه الأوساخ كالطين ونحوه وهو حاصل الفخذين ونحو ذلك وفي بعض النسخ
 مرفقه بالفتح وهم مرفق والأول هو الصحيح انتهى وأخرج أبو داود أيضاً عن عائشة قالت لئن شئت ليرى بكم أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على آله وسلفه الخاضع كان يغتسل من الجنابة وأخرجه أيضاً عن عروبة قالت وضعت لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم آله وسلم غسل يغتسل به من الجنابة الحديث وفي آخره ثم غشي بآحية فغسل بجليه فناولته المنيذيل فلم يأخذ
 وجعل ينفض الماء عن جسده قال الأعمش الروي فذكرت ذلك لبراهيم فقال كانوا لا يرون بالمنيذيل بأساً ولكن كانوا يكبرون
 العادة وفي رواية البخاري فلم يأخذ ولا فطلق وهو ينفض يديه وفي رواية أخرى أنه لم يرد لها فعمل ينفض بيده قال
 القسطلاني هو موضع الياء المثناة التحتية وكسر الراء المهملة وسكون الدال من الأرادة وعند ابن السكيت من الرد بالشدديد و
 هو وهم كما قاله صاحب المطالع بعد ليل الرواية الأخرى انتهى وفي رواية مسلم فانيته بالمنيذيل فرددته وفي رواية أخرى أنه عن
 ميمونة قالت أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم عند يدي فلويسه وجعل يقول بالماء هكذا يعني ينفضه وهكذا رواه
 النسائي وغيره وأخرج أبو داود عن شعبة قال أن ابن عباس كان إذا اغتسل من الجنابة يفرغ بيده اليمنى على يده اليسرى
 سبع مرار ثم يغسل فرجه فمسه مرة ثم يغسل فمسه مرة أخرى فقلت لا أدري فقال لا امرأك وما يمنعك أن تدرى ثم يتوضأ
 وضوءه للصلاة ثم يغضب على جلده الماء ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يديه وأخرجه أيضاً
 عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يديه ويغسل الركبتين زاد الحافظ صلوة الفلاة قوله آله
 يحدث وضوء بعد الغسل وفي جامع الترمذي وسنن ابن ماجه عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يديه وأخرجه أيضاً
 لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة وأخرجه أبو داود أيضاً عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يديه وأخرجه أيضاً
 بالخط وهو جنب يجترئ بذلك ولا يصيب عليه الماء وفي رواية أخرى أنها قالت كان يدخل يديه في الأناجيل فيشعر حتى إذا
 رأى أنه قد صاب البشرة فرغ على رأسه ثلاثاً فأفضل فضلة صبيحاً عليه وفي سنن النسائي عنها قالت كان يوتي بالآفات
 فيصيب على يديه ثلاثاً فيغسلها ثم يغيب يديه في غيبته على شأله فيغسل ما على فخذه ثم يغسل يديه ويغضمض ويستنشق ويصعب
 على رأسه ثلاثاً ثم يغضب على سائر جسده وفي رواية أخرى أنها يغيب يديه اليمنى على اليسرى فيغسلها ثلاثاً ثم يغضب ثلاثاً
 ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ثم يغضب على رأسه ثلاثاً وترى البخاري والنسائي عن أبي جعفر الباقر عن ابن أبي
 السمر

عن أبي جعفر الباقر عن ابن أبي السمر عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الجنابة إذا اغتسل من الجنابة ثلاثاً ثم يغسل يديه ويغسل الركبتين ثم يغسل ما على فخذه ثم يغسل يديه ويغضمض ويستنشق ويصعب على رأسه ثلاثاً ثم يغضب على سائر جسده وفي رواية أخرى أنها يغيب يديه اليمنى على اليسرى فيغسلها ثلاثاً ثم يغضب ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ثم يغضب على رأسه ثلاثاً وترى البخاري والنسائي عن أبي جعفر الباقر عن ابن أبي السمر

وزيل نجسان كان

وقوله اذا عدل واستبرح في المشي ومنه يقال فرج الرجل وامرأته بين الرجلين انتهى وفي القاموس الفرج أي يسكون
 الزنا العورة والافرج الذي لا يلتقي لبيانه لعظمها والذي لا يزال ينكشف فرجه واسم الفرج محركة انتهى اذا عرفت هذا كله
 فنقول ان كان ايراد الفاضل المذكور مبنيا على ان الشارح اوجز لفظ الفرج وهو مختص بالرجل فهو فاضل لما عرفت من نص
 الآية ان الفرج يعفر فرج الرجل والمرأة وان كان مبنيا على ان الشارح ذكر الضمير فلا يخفى فساد هذا ايضا فان الضمير المجرى ليس
 راجعا الى الرجل حتى يقال ان عبارته قاصرة عن حكم المرأة فذكر الرجل قبله بل هو راجع الى المغتسل وهو امر من ان يكون رجلا او
 امرأة ومن ههنا تظهر مخالفة ما في هذا من الفقه اذ ان الشارح بتذكير الضمير من غسل الاثني ايضا كذلك لو اية الشرف انتهى
 ثم غسل الفرج هل هو لازالة النجاسة ام هو مستون مطلقا هو كلام الزيلعي في شرح الكفر هو الاول حيث قال تحت قول الماتن
 وسنته ان يغسل يديه وفرجه ونجاسته أي يغسل فرجه ويغسل النجاسة لو كانت على بدنه لثلاث تشيع النجاسة وكان يغني
 ان يقول ونجاسته عن قوله فرجه لان الفرج انما يغسل لاجل النجاسة انتهى قلت في كلامه مساهمة واضحه فان الاختفاء
 لا يكون بالمناخيل بالمقدم فحق الكلام ان يقول وكان يغني ان يقول وفرجه عن قوله ونجاسته التي هي كناية عن كراهة
 الجهر الثاني حيث قال استحب ان يغسل الفرج قبل الاكل او بعد اسوا كان عليه نجاسة او كقوله في الموضوع على غسل المباقي
 سواء كان محدثا او لا وبه يندفع ما ذكره الزيلعي لان تقديم غسل الفرج لم يتخصص في كونه النجاسة بل لما اكدته لو غسله في اثنا غسله
 وما كنت نقض طهارته عند من يرى ذلك كما اشار الى القاض عياض والمحرم من الحلاوة مستحب عندنا انتهى وتسبق في ذلك
 العلامة ترمهان الدين الطرابلسي حيث قال في البرهان لا يغني ذكر النجاسة عن ذكر الفرج كما ظنه البعض لان تقديم غسله ههنا
 ستة وان لم يكن فيه نجاسة لتقديم الموضوع حتى سحر الراس على الصحيح وان روى الحسن بن علي بن فضال قلت هذا هو الظاهر عقلا
 وتقدرا عقلا فلو لم يكن عقلا فلا بد من جميع الاحاديث الواردة في غسله على الصلوة والسلام انه غسل فرجه بعد غسل
 اليدين ومن العلوم انه لم يكن يغسل بعد الفراغ عن الوضوء بل كان يتأخر بعد الفراغ عن بعض الاحيان ثم يغسل عند
 طلوع الصبح الصادق كما ورد في بعض الروايات وكان يغسل النجاسة بعد الفراغ عن الوضوء فيكون غسل الفرج من غير نجاسة عليه
 وهذا الظاهر على ما كتب الحديث فقد روى البخاري عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اذا اراد ان يتم
 وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلوة وروى ايضا عن عبد الله بن عمر قال ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم نصيبه المجانين من الليل فقال له توضأ واغسل ذكر ثم تمسحوا على من البدر العتيق كيف خفف عليه هذا التحقيق فقال في فرج
 الكفر قيل قوله نجاسته يعني عن ذكر الفرج قلت ذكره للاهتمام انتهى وقيل ما ذكرنا من التحقيق قول صاحب الهداية وسنته ان
 يبداً المغتسل فيغسل يديه وفرجه ثم يزيل النجاسة ان كانت على بدن نل آخره فلو لم يزل ليدل على ان ازالة النجاسة ستة من جهة واحدة
 غسل الفرج ستة من جهة واحدة قول صاحب تحفة الملوك ستة من جهة واحدة يغسل يديه وان يغسل فرجه وان يزيل نجاسة ان
 الآخره وآقوه عليه يعني في شرحه قتيبيه فقها يقولون ان يغسل يديه وفرجه بايراد الوابن اليدين والفرج ولو بدله لم يكن
 انسب لكونه دالا على التمثيل المستون والواو لا يدل عليه بل على مطلق الجمعية على ما صرح به محققو النجاة ان يقال الواو ايضا
 يدل على الترتيب عند بعضهم كما حكاه بعضهم عن الفراء والكناسي وبه قال بعض الفقهاء ايضا لكنه مع كونه مذها ضعيفا كما نال
 لهذا فلا يصح توجيه عبارات اصحابنا قال وزيل من ازالة اي يزيل المغتسل قال نجسان كان هكذا اوقف في جميع

ش ای از کان النجف ای النجاسة حل بدنه

الشرح بذكر الخبر ووجه في المراسم الهداية بزر الجحاسة في التعريف قال في النهاية في تفسير الاصطلاح من قبل الجحاسة لا يحل
 التعريف لا يحل ما بان زيادة العهد او الجحاسة لا يحل الاول لان قوله ان كانت بكلمة الشك يا اياه لان العهد يقتضي
 التقرير اما ذكره او ما على الاول الجحاسة لان كون الجحاسة كلها في بلد تتعطل واقل الجحاسة التي ليس دونها اقل هو الجح
 اللفظ لا يجري غير هذا ايضا لانه على ذلك صاحب الهداية بقوله كيلا يروا دابة الما وهذا القليل الذي ذكرناه
 لا يرد عند اصابة الماء لما ذكره الامام القرافي في شرحه الجامع الصغير وقال عن اربعة احوال لو اصابته الجحاسة مثل غير
 الامر ثم اصاب ذلك الموضوع الماء لم يجس قلت لان الرواية بالاعتق واللام وقد ثبت في المسح فوجه ان يحمل اللام على
 تحسين النظر من غير اعتبار تعريف العهد او الجحاسة فكان مسمى على التشكيل بقوله تعالى لمثل المحار يحمل سفار التكملة
 وقال العلامة الهداية ادا الجح فحوى في حاشية الهداية اللام في الجحاسة للعهد الذي هو معنى التكرار حتى يوصف
 المحلى بلام العهد الذي بالجملة التي لا يوصف بها التكرار ثم قل ولقد اشرع على المثلير يستفي ولا يخرج ان قوله وزيل مجا
 اول من قوله ويزيل الجحاسة انتهى كلامه قلت حل اللام على العهد الذي لا يرفع الارادة بالاولية فان المنكر لفظا وعن
 اول من المنكر معنى المعروف لفظا اذا كان المقصود هو التكرار سيما اذا افاد المنكر ما يفيد التعريف وهو الاشارة الى ان
 الجحاسة وان كانت قليلة ترال في الغسل وذلك بان يجعل التتوين للتحقير والتقليل ولذلك نكره المصنف وقال في شرحه
 افاد ان السنة نفس الهداية بغسل الجحاسة واما نفس غسلها فلا يرد منه ولو قليلا في ما يظهر لتجسس الماء فلا يرفع ملحة
 عما تحتها ما لم تزل كما يحتمل سيدى عبد الغنى وقال المجلد من تعرض له من ايمتنا اقول ورأيت في شرح والده الشيخ اسمعيل
 على الدرر والغفر ذكره جازما لانه لم يعرف الى احل انتهى قلت ما لم يجده العلامة عبد الغنى قد وجدته في جامع الزوا
 ويزيل عن كل موضع عن بدنه الجحاسة اى جحاسة حقيقية ان كانت والجحامة معطوفة على الفعلية فيسبب الازالة بعد
 غسل الفرج كما هو ظاهر الهداية والكافي ومعتضة فلا يسبب بل يفترض كما في الجلال واليه اشارة القاضى في شرح
 الجامع الصغير حيث قال فيه يسبب في الغسل تقديم الموضوع فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ وذكر الجلال
 ان ازالة الجحاسة فرض النسخ كلامه وقال البرجندى في شرحه النقاية المراد بزالة الجحاسة اما ازالة الجحاسة اليدين والغفر
 وتخصيصها بالذكر لما انهم من مظنة الجحاسة واما ازالة الجحاسة على البدن وهو الاظهر في كلامه في شرح الرواية اشارة اليه
 فان قيل ازالة الجحاسة ينبغي ان تكون فرضا قلنا فرض الغسل ازالة الجحاسة التحكية واما ازالة الجحاسة الحقيقية فليست
 بفرض الغسل بل هي بمنزلة ازالة النجاسة من اعضاء الموضوع في الموضوع وتحتل ان ازالة الجحاسة ابتداء قبل الموضوع والغسل
 كيلا يروا دابة الماء وهذا هو المقوم من الهداية ولا يرد هو المفهوم من الطلاق للكتلة انتهى في الجوهرة النيرة اقال ان كانت قبل اذا
 كانت ان تدخل على خط الوجوه وادخل على مركزه ومنظر محال والجحاسة قد توجد في كل موضع وان كان الجحاسة على
 يد محال في موضع النسخ الصحيح وانما السبيل لاعلام جرحه كان والفاقر قد يرد ثم ان الضمير لرجل اللغسل بناء على الضمير في قوله تعالى
 وتمام قولنا كان متعلق بكل المذكور فيه غير مقصور على ازالة الجحاسة فان قلت فيلزم من انتفاء الضمير حيث رجعت الضمير والقونية و
 التحكية الى اللغسل وسواء في رجوع الضمير الى الغسل وهذا الضمير لرجل اللغسل وهو مستكن عندكم فذلك مستكن انما هو انما
 المقصود واما عند ظهوره فلا ياسبه وقائفة التفسير الثاني الاشارة الى ان النسخ في المتن بفتح الجيم يعني من الجحاسة

باب من وجب له الغسل

أكثره وهو الفرق بين من الشاربه النابض على يديه أشار إلى أن إزالة المسبوبة في هذا الموضع هو الزوال
التي تكون على يد المصل كما دللت عليه الأحاديث التي ذكرناها وأما الحجاسة التي في الثوب وغيرها فالله أعلم
ولعل عند غيره غير غيره قال ثم يتوضأ فيؤدب الأضفار على أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتوضأ قبل الغسل كما أمر به
مeyer وقد ما تشبه رواية البخاري ومسلم وإني داود والنسائي وغيرهم وإيضاً أنه كان يغسل يديه أولاً ثم يغسل فرجه ثم يمسح برأسه
الأرض للتطهية ثم يغسلهما ثم يتوضأ فيؤدب كل هذا مع هذا الترتيب ستة وألحى أشار المصنف بأكبره لفظة ثم الدلالة على الترتيب
وفي كلامه أشار بأن آخر بيان الأول أن جميع السنن والمندوبات في الوضوء ثابتة هي هناك ذلك لأنه قد ورد في الروايات أنه
صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتوضأ وضوءه للصلاة فدل ذلك على أن ما يسمي في وضوء الصلوة ينبغي هي أيضاً والثانية
أنه يسمي رأسه في هذا الوضوء وقيل مرة عن أبي حنيفة أنه لا يسمي بهاء على الكفاء يصب الراس على السهم وأول هو الأصح لما روي
لفظاً واحداً حديث قال في الغنية سنة الغسل أن يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الراس هو الصحيح
ظاهر الرواية لا كما روي أنه لا يمسح راساً انتهى ومثله في الخلاصة والثنا تاريخية والبيان وغيرها ولذلك لا إلى هذا زاد صاحب
لفظة وضوءه للصلاة بعد قوله ثم يتوضأ وقال العيني في البناية إنما قال هكذا لئلا يرد غسل اليدين لأنه قد يسمى
وضوء كما في قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء قبل الطعام ينبغي الفقرو قيل احتراز عما روي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
أن الغنبد يتوضأ ولا يمسح رأسه لأنه لا فائدة فيه لوجود أسالة الماء بعد ذلك وذلك بعد المسح بخلاف سائر الأعضاء
لأن السيل هو الموجود فلا يمكن السيل بعد ما له انتهى قلت ما ذكره بصيغة قيل هو الصحيح في توجيه العبارة ولما
ما ذكره أولاً فليس يصحح لوجهين الأول أنه قد تقدم في غير هذه الحلية سنية تقديم غسل اليدين فلا معنى لتوهم الوضوء النغوى
يتوضأ والثاني أن هذا التوهم يرتفع بالاستثناء الواقع في كلامه بقوله لا رجلية فإنه صريح في أن المراد هو الوضوء الشرعي
فأفهم ثم هذا الوضوء المستنون تقديمه نقل ابن عبد البر لا جامع على أنه سنة لا واجب حيث قال الوضوء قبل الاغتسال
ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من وجوه كثيرة من حديث عائشة وميمونة وغيرهما فإن لم يتوضأ فإنه يغتسل
للجنابة قبل الغسل ولكن عم جسده ورأسه ويديه ورجليه بالماء واسع ذلك فقد أدى ما عليه إذا قصد الغسل ونوّه
لأن الله تعالى إنما افترض على المجنب الغسل دون الوضوء بقوله ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى يغتسلوا وقوله وإن كنت من جنس
فاطهر وهذا الجامع من العلماء لا خلاف بينهم فيه إلا أنهم مجمعون أيضاً على استحباب الوضوء قبل الغسل تأشيراً بول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه الأسوة الحسنة ولا نه اعون للغسل انتهى ونقل العيني فيه خلافاً حيث قال الوضوء
غير واجب عندنا أي داخل الوضوء في الغسل كما تحاض إذا الجنبت يكفيها غسل واحد ومنهم من أوجبها إذا كان محبداً
قبل الجنابة وقال داود يجب الوضوء في الجنابة المجرمة بأن يأتي الغلام أو ميمونة أو بنت ذكره بخبره في أنزل وفي أحد قول النسائي
يلزمه الوضوء في الجنابة مع الحدث وفي قوله الأخيرة عصره على الغسل لكن لا يلزم من ينوي الحدث والجنابة قال لا رجلية
قد اختلفت في هذه المسألة على أقوال أحدها أنه لا يوجب غسل رجلية بل يغسلهما مع سائر الأعضاء ويكمل الوضوء
وهو ظاهر لكن ومختار بعض أصحابنا والشافعي وتأنيهاً أنه يوجب مطلقاً وهو ظاهر الممتنع ومختار أكثر أصحابنا وقال الشافعي
أن اغتسل في مستنقع الماء وأما لو اغتسل على حجر ولو لم يوجهاً ما لا يجتمع فيه الماء فلا يوجب وهو مختار صاحب الخلاصة

وصاحب الهداية وقال صاحب المجمع ولا حرج من هذا الاختلاف طالما هو في الطهارة لا في الحيض أو عدمه كما حرج به في الحيض
 أما أصحاب القول الأول فاستدلوا بما ورد في حديث عائشة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة فإنه يظهر بهذين التفسيرين في قوله
 اليوم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة ثلاث غسلات
 ثم توضأ كما توضأ للصلاة ثم يدخل صابغاً في الماء فيخلل أصابعه مرتين أو ثلاثاً ثم يفرغ الماء على رأسه وجسده قال أبو عبد الله
 لهشام فغسل بجليه بعد ذلك فقال وضوءه للصلاة قال ابن عبد البر هذا يدل على أن أعضاء الوضوء لا يبيد الغسل عليها
 لأنه قد غسلها في وضوءه انتهى ويرد على أصحاب هذا المذهب وجوه أحدها أن حديث عائشة ليس بصريح في التكليف
 نعم ظاهرها التكليف وحديث ميمونة صريحة في التأخير والعمل بالصريح أولى وأجيب عنه بوجهين أحدهما أن حديث عائشة
 مقدم لطوار الصلابة وقوة الضبط كما في البناءة وثانيهما أنه لم يله آخرها بياناً للجواز في فعل ما في فتح الباري أنه قد روي
 عن ميمونة ما يدل على المرافعة ولفظه كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ في غسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه
 الحديث وفي آخره ثم يتنحى فيغسل رجلاه ويكفيها وهو خاص بالمرء إذا نشأ فعليه أن حديث عائشة مطلق وحديث ميمونة مقيد
 ومن مذهبه حمل المطلق على المقيد فوجب لهم أن يقولوا بالتأخير كما في لبنانية وأجيب عنه على ما في إرشاد الساري بالحيث
 من باب المطلق والمقيد لأن ذلك في الصفات لا في غسل جبروتك وتكفيها بأن الاستثناء إنما في حديث ميمونة على حديث عائشة
 بالزيادة من التثنية ويجوز أن يجيب عنه بأن حديث عائشة هو الذي فيه الزيادة لا قضاءه غسل الرجلين ابتداءً كما في إرشاد الساري
 زلجها أنه قد روي ذكر التأخير في حديث عائشة أيضاً فقد روي مسلم عن يحيى عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة يبدأ في غسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله
 فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأ فحضر ثلاث
 حفنات على رأسه ثم أقبل على سائر جسده ثم غسل بجليه قال الحفاظ إن جري في فتح الباري هذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية
 دون أصحاب هشام قال البيهقي هي غريبة صحيحة قلت لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال نعم له شاهد من رواية أبي سلمة
 عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل وزاد في آخره فإذا فرغ غسل بجليه فأما أن تحمل الروايات على عائشة
 على أن المراد بقولها وضوءه للصلاة أي أكثره أو يحل على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء انتهى كلامه
 وأجيب عنه اختلافاً من فتح الباري أنه لا يمكن أن يكون قولها في رواية أبي معاوية ثم غسل بجليه معناه ما غسلها لاستيعاب
 الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء فيوافق قوله ما في رواية البخاري وغيره فخره فيض على جلد كله وآل هذا الاحتمال جرح
 النووي حيث قال في شرح صحيح مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ في غسل القدمين بعد الفراغ من غسله
 لا لاجل الجنابة فيكون الرجل مغسولة مرتين وهذا هو الأكل الأفضل انتهى وقال هو قبيل هذا الكلام جاء في رواية عائشة
 في صحيح البخاري ومسلم أنه عليه الصلاة والسلام توضأ وضوءه للصلاة قبل فأقضى الماء وظاهر هذا أنه أكمل الوضوء بغسل
 لرجلين وقد جاء في أكثر إياها ثبوتة توضأ ثم أقبل على الماء عليه ثم تنحى فيغسل بجليه وفي رواية من حديث هشام أنها قالت
 وضوءه للصلاة غير قد منه ثم أقبل على الماء عليه ثم غشي قدميه فغسلها وهذا التصريح بتأخير غسل القدمين وللشافعي
 قولان أصحهما وأشهرهما أن يكون كل وضوء بغسل القدمين والثاني أنه يؤخر غسل القدمين فعمل القول الضعيف بتأويل رواية
 عائشة وأكثر روايات ميمونة على أن المراد بوضوءه للصلاة أكثره وهو ما سوي الرجلين كما بيته ميمونة في رواية البخاري وأما على

بعض استثناءات متصل إلى يغسل أعضاء الوضوء (الرجلين)

الصحيح في ظاهر الروايات المشهورة المستفظة عن عائشة وميمونة جميعاً أن تغسل الوضوء الصلوة فإن ظاهره أنها لا تغسل الوضوء
والمعتمد أن مجرد قول ليس في شيء من الروايات التعديري بل ذلك بل هي إما محتملة كرواية تروى وضوءه للصلوة أو ظاهره في الأخير
كرواية أبي معاوية والنسائي وشاهد ما من طريق أبي سفيان وروايتها أكثر الروايات عن ميمونة وأصريح في تأخير غسل كعبتي اليدين
وهو قولها تروى وضوءه للصلوة غير منجليه ورواها مقدر وفي الحفظ والفقهاء على جميع من روى عن الأعمش انتهى وأما أصحاب
القول الثاني فاستدلوا بما أورد في حديث ميمونة من استثناء الرجلين وذكر غسلها بعد التني كما ذكره غيره ونقل ابن جرير
لغيره أن الحديث في تأخير غسلها أن يحصل الاستبراء والاختتام بأعضاء الوضوء وأورد عليه في صحيحه أحد هاهنا عائشة
من ميمونة قاله جميع الحديث عائشة وأوجب عندنا حديث ميمونة صححه وآكد روايات عائشة فبعضها صريح في التأخير
وبعضها محتمل له فوجب أن يحمل الحديث على الصحيح وثانيها أنه لعنه الله عز وجل في حديثه في شرب ميمونة مسلمة ما رواه البخاري
عن ميمونة في ذلك مرة أو نحوها كذا الجواب لهذا كما ثبت أنه عليه الصلوة والسلام تروى ثلاثاً وثلاثين مرة في ذلك في معظم
الأوقات كونه الأفضل والمرة في نادر من الأوقات لبيان الجواز انتهى وجوابه قد مر سابقاً في الجواب الثاني أن كليل الوضوء أول من تفرقا
وجوابه المعارضة بأكثر من توجيه التأخير بأنه لا فائدة في فقد غسلها لأنها لم تلوثا بالفسلات بعد فاحتاج إلى غسلها ثانية
بمعناه أنه لا يفيد فائدة تامة لأنه لا يفيد فائدة ما فإنه لو قدم غسلها ولم يغسلها ثانياً لا ينجس عن الجنابة وجازت صلاته عليها
هو المفتي به من أن الماء المستعمل طاهر وما ذكره في المحيط بقوله إنما لا يغسل رجله لأن غسلها لا يفيد لأنها متى نجست ثانية
باجتماع الفسلات انتهى فهو مبني على جارية نجاسة الماء المستعمل والمراد بعدم الأفادة في كلامه أيضاً عدم الفاعلة التامة
والأفاد أفاد التقديم محل قراءة القرآن ومسح المصحف وإن كانت قد ما ممتنعين بالعلماء المستعمل كذا أحققه صاحب البحر الرقي
ولعلك تظن من ههنا ما في كلام العيني عند قول صاحب الهداية وإنما يغسل رجله لأنها في منقعه الماء المستعمل فلا يفيد
الغسل حتى لو كان على لوح لا يورخ الخ حيث قال ينبغي أن يكون هذا التعليل على جارية تكون الماء نجساً انتهى فإن المراد بعدم الأفادة
عدم الفاعلة التامة وهو النظافة وهذه يستقيم على رواية نجاسة الماء المستعمل وطهارته كليم ما كما لا يخفى وأما أصحاب القول
لثالث فاستدلوا بأنه إذا اغتسل على لوح أو حجر ما لا يجتمع فيه الماء فلا ضرورة إلى تأخير غسل الرجلين وأما لو اغتسل في موضع
يجتمع فيه الماء فقد يمد لا يفيد فائدة تامة فينبغي له أن يورخ وهذا هو وجه الجمع بين روايتي عائشة وميمونة فرواية ميمونة
محمول على الاغتسال في مجتمعة الماء وفراية عائشة محمولة على حالة أخرى **قول** استثناء متصل دفع لما يتوهم من ظاهر العبارة
أنما استثناء منقطع لأن ما بعد الأول وهو رجله ليس من جنس ما قبله أي الوضوء فكان كقولهم جاء في القوم الإحمار وحبس
أن المستثنى منه ههنا ليس التوضي بل أعضائه الوضوء فيكون متصلاً **قول** أي يغسل أعضاء الوضوء الأرجل بالإضافة
لأن في ملايسة أي أعضاء الإنسان وقت التوضي واختلت الناظرون في توجيه هذا التفسير فقال بعض السادات إنما
فسر قوله يتوضأ بهذا المعنى لأن الوضوء عبارة عن غسل الأعضاء الثلاثة والسر فاذ كان كذلك فلا يصح الاستثناء مطلقاً
لأنه لا متصلاً ولا منقطعاً لأن المتصل ما يكون المستثنى منه بجميع أفادة من جنسه والسبع ليس كذلك وأما المنقطع
فإن يكون على خلاف جنسه بجميع أفادة والغسل ليس كذلك فاشأر بهذا إلى أن المراد بالوضوء غسل الأعضاء فالمستثنى
من جنس المستثنى منه لأن المراد هو الأعضاء المقسولة انتهى **أقول** ما ذكره في تعريف الاستثناء المتصل والمنقطع مشهور

موضوع من المسام

مردا وعلما يقولون جاء في الحيوان أن الأجزاء لا تستثنى من الجنس الزائدة ليس من جنس المستثنى شيئا من أن يكون من جنسها
وليس كذلك وقد فهم من قال إنما فسر هذا الظاهر المستثنى من جنس الاستثناء منه بقوله الأجزاء فإن الماء كونه في
الفاظ الصالحين التلويح أن المستثنى في المتصل يكون من أفراد المستثنى منه لا من أجزائه **أقول** فيه ما يرد أن يكون الاستثناء
في قولنا عندى شترغ أو واحد وقولنا كسوت زيد الأرانسه وقولنا صحت هذا الشهر لا يوم كذا أو نحو ذلك منقطعاً مع أنه ليس
كذلك وما أحاله على التلويح حواله غير مطابقة فإن المذكور في التلويح في البحث المذكور هو أن الاستثناء الذى من أمارة كذا
المستثنى منه هو ما يكون من أفراد مدلول اللفظ دون ما هو من أجزائه لأن الاعتبار في الاستثناء المتصل مطلقاً هو أن يكون المستثنى من
أفراد المستثنى منه لا من أجزائه ومنهم من قال إن فسر فيه الظاهر للعالم وأنت تعلم أن هذا مجرد كلام لا يصلح وجهاً معتداً الاختيار
هذا التفسير والأوجه في توجيه التفسير **أقول** إن الاعتبار في الاستثناء المتصل والنقطع عليه أن يكون حكماً بعد الأ
وما قبلها واحداً نفيًا وإثباتاً بمعنى الحكم الذى ثبت للمستثنى منه ينتفى عن المستثنى وبالعكس فعنى ما جاء في الأزيد ما جاء في
أحد من الناس الأزيد فإنه جاء بمعنى جاء في القوم الأزيد جاء في كل واحد من القوم الأزيد فإنه لم يجرى وقس عليه ما جاء في أحد
الأحرار وجاء في القوم الأحرار ونحو ذلك وفي ما نحن فيه هذا الأمر مقفود لأن ما قبل الأهل الموضوع وهو لا يصلح نفيًا عن الرجلين
فإنه لا معنى لقولنا لا يتوضأ الرجلين فلا يصح الاستثناء مطلقاً فذلك جعل حكم المستثنى منه بفصل يصح نفيه عن الرجلين
وأنى بالمفعول حد يحد يصح كون الاستثناء متصلاً لكون الرجلين من جنس أعضاء الموضوع فأفهم هذا فإنه من نواذر الوقت
تقارير كثيرين من الناطقين على الشارح بأنه فسر التوضى الواقع في المتن بفصل أعضاء الموضوع وتلخيص ذكر المسح فيعلم منه أنه لا يسن
المسح في هذا الموضوع وهو خلاف المذهب ولو قال أى يفصل الأعضاء المفصلة الأرجلية ويسمى الرأس أو قال يستعمل الماء في
أعضاء الموضوع الأرجلية لكان أظهر وأختلفو فى دفع هذا الإيراد فمنهم من قال أنه اختار رؤية الحسن بن زياد أنه لا يسن في هذا
الموضوع وقية أنوار زلية ضعيفة غير معتمدة عند المحققين مع أن الظاهر أن كلام المتن هو أن على طبق كلام صاحب الهداية
فإن الوقاية مختصة من الهداية لا مخالفة لها وقد أشاد صاحب الهداية إلى سنية المسح بقوله يتوضأ وضوءه للصلاة فوجب
أن يكون هذا مراد المصنف أيضاً ومنهم من قال في كلامه تغليب فعنى يفصل عام شامل للمسح أيضاً وقية نقص ظاهره
تكلف بأكبر وقيل لفظة ويسمى هذا وقية إن الحد من خلاف الأصل فهو واجب الحد من والأوجه في هذا المقام أن يقال
ليس قوله أى يفصل تفسير القول يتوضأ حتى يرد ما يرد بل هو ظاهر للمستثنى منه وحكمه وإشارة إلى أن الاستثناء ههنا
من المفهوم لا من المنطوق وذلك لأن مراد المصنف من قوله يتوضأ يتوضأ وضوء الصلاة فكانه قال يفصل الأعضاء
المفصلة الأرجلية ويسمى المسح فان وضوء الشرع ليس عبارة إلا عن هذا فذكر الشارح المستثنى منه مع حكمه وترك
الجزء الأخرى ولا داعية فيه **قال** بشرط يفرض فأد بئر سنية الترتيب على ما دلت عليه الأحاديث السابقة والألفاظ الصب
فلو لم يكن الصب لم يكن الفصل مستوثاً وإن ظل الحديث كذا فى الدرر وهذا فى غير الماء الجارى أما في فلو انفس مكنث
قد مر وضوء الفصل فقد اكمل السنة والأفلاك فى الغنية وأما بترتيب الأفاضة على التوضى أنه لا يعيد المضمضة و
الاستنشاق عند الأفاضة لأن فعلهما فى الموضوع الذى كان مستوثاً قد تاب عن الغرض كذا فى أفعال الخطأوى فى حواشيه
الذكر المختار وهو المستفاد من الأحاديث المذكورة وغيرها فإنه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وسلم أحادها

على كل بدن ثلثا ثم يغسل رجليه لأن مكانه

عند الصب في الأفضة الشاة إلى أن الله ليس سنة لأن الأضار الواردة في الغسل النبوي سائبة على كل احتساب صاحب المنية والتتويج سنة في قول ابن عبد البر في الاستئذان كما راعى به المتروك يغسل وجهه ويديه وأرجله يحب أن لا يغسل السوء حتى يغسل رجليه يغسل جسده بكله ويدخل خلف رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى آله وسلم عند اغتساله ونقلت كافة العلماء في ذلك أن غسل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجهه ويديه إلى مرفقيه وأن غسله من الخبايا كان بعد وضوءه بأفضة الماء على جلن بكاه ولم يذكر كذا وأمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بغسل الخبايا من الثياب فمرة قال لا بأس في دم الحنظل قصبه وأمر كبره بالمد وموافق قول الغلام بأن يصنبه عليه الماء وإن يتبع البول الماء دون غسله هذا على أن الغسل في لسان العرب يكون مرقعاً بالرجل مرقعاً بالأفضة والصيب كل ذلك يسمى غسلاً بالغة العربية وقد حكى عن بعض العرب غسلتني الماء يعني ما أصيب طين الماء وإذا كان هذا على ما وصفتنا فغير نكير أن يكون الله تعالى تعبد عبادته في الوضوء بأن يغتسل بالماء الكفوف على وجهه ثم أيديهم ويكون ذلك غسلاً وأن يغضوا على أنفسهم في الغسل ويكون ذلك غسلاً ووافق السنة غير ما جرم من اللغة وقد وصفت عائشة وميمونة غسل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يذكر كذا وذكر عبد الرزاق أخيراً ما جرم زيد بن أسلم في قول ما على بن حسين يقول ما مس الماء منك وانت جنب فقد طهر لك المكان **قال** على بن بدنه قصره بأن الأفضة على كل البدن مسنون بحجة لا يشد عنه شيء لأن يغضوا على ما سوى أعضاء الوضوء الكفوف بالتوضي السابق لأنه هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الروايات السابقة **قال** ثلثاً هذا التثليث سنة والغرض المرة الواحدة كذا في السير الجواهر في اختلافه وكيفية هذه الأفضة والتثليث على ثلاثة أقوال الأول ما نقله صاحب المجتبى عن الحلواني وقال هو الأصح أنه يغض الماء على منكبيه الأيمن ثلثاً ثم الأيسر ثلثاً ثم على راسه وسائر جسده ثلثاً وأليه مال صاحب التنوير في صحيحه صاحب السير الثاني ما نقل في التنا تاريخاً أنه يبدأ بالأيمن ثلثاً ثم الأيسر ثلثاً ثم الرأس ثلثاً ثم الثالث ما أشار إليه القدوري بقوله ثم يغض الماء على راسه وجسده ثلثاً من أنه يقدم الرأس ثم الأيمن ثم الأيسر قال ابن الهمام هو ظاهر لفظ الكتاب وظاهر حديث ميمونة روى جماعة عنها قال في ضعت لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غسل فافترغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلثاً ثم افترغ ميمونة على شمالكه فغسل مائة مرة ثم ذلك يده بالارض ثم قمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلثاً ثم افترغ على جسده ثم تيمم عن مقامه فغسل قدميه انتهى وقال الحلبي في النية هو ظاهر الحديث والهداية وغيرها وظاهر الحديث فيغني التعويل عليها انتهى وقال صاحب البحر هو ظاهر لفظ الهداية وظاهر حديث ميمونة وبه يضعف ما صححه صاحب الغرانيث وقال صاحب هو ظاهر الرواية ويشهد له ظاهر حديث ميمونة انتهى وقال البرجندى في شرح النقاية هو الموافق لعدد الأحاديث أوردها البخاري في الصحيح **قال** في غسل رجليه فيها شاة إلى أنه لا يعيد الوضوء لأنه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه توضأ بعد الوضوء كما ذكره من حديث عائشة إلا أن يعتريه حدث ناقض للوضوء فيعيد الوضوء بحكم من حدث بن عمر في بحث مس الذكر وذكر في المنية أن المستحب أن يغسل رجليه بعد لبس الثياب لأجله مسأرة في التستر وهذا إذا اغتسل عرياناً والأفضل **قال** لأن مكانه الضمير للغسل والغسل قال بعض المحققين إنما يؤخر رجليه لأنهما في مستنقع الماء حتى لو كان على البحر لو لم يؤخر لأن الغسل يقيد انتهى **اقول** ظاهره أنه حل كلام المصنف على القول الثالث المذكور في الهداية وغيرها هو أن كان أولى بالنظر إلى تطابق المتن واصله لكنه خلاف الظاهر فإن ظاهر كلامه أن يشهد

شئ اى اذا كان مكان الغسل بماء المستعمل حتى اذا غسل على لونه او جرحه فبطل عليه ذلك

باعتباره القول الثاني كما يثبت عليه سابقا **قوله** اى اذا كان الجرح فمهم اكثر الجرحين ان هذا التقيد كلام المتن فان
المفهوم من المتن تاخير غسل الرجلين مطلقا فتقيد الشارح بان هذا التأخير إنما هو اذا كان الغسل في مجتمعة الماء المستعمل وأما
اذا اغتسل على لونه اى خشنه سطحه او جرحه او نحوهما كما لا يستقر عليه الماء المستعمل فبطل عليه غسله لانه لو وضعه من غير
احتياج الى التأخير وبقائه على هذا المفهوم لا للغسل الا سفل يمين ودلى تخصيص الشارح التخي عن مكان الغسل باخصه ان
النص الذى مر به مبرور مطلق ولا يجوز تخصيص النص بالتكليف والتجواب عنه ان النص كائن في واقعة مخصوصة والتعليل لغيره
ما يفتقر الى ان يؤخذ من هذه الواقعة وتؤيد وايضا مر دنفل اخر من عائشة من غير التخصيص ففهم بين النصين بهذا التخصيص المعقول ان
كلامه والذى ظهر لبعض السادات هو ان كلام الشارح ههنا تقيد لقوله لاني مكانه لانه لا يغسل الرجلين فيكون تأخير غسل
الرجلين ثابتا على تقدير ان يكون مكان الغسل بماء المستعمل ولا يكون ولكن اذا غسل لاني فبطل لاني مكانه اذا لم يكن مجتمعا الماء واذا
كان مجتمعا فبطل لاني مكانه لثلاث ثلوث الرجلان بالماء المستعمل **واقول** يؤيد هذا الظاهر انه لو كان غرض الشارح تقيد
التأخير لمجتمعه لذكره عند قوله الرجلين وتؤيد ايضا ظاهر عبارته في التقاية ثم يتوضا الى رجلية ثم يفيض الماء على بدنه
ثلاثا ثم يغسل رجلية لاني المستقيم انتهت حيث لم يرخ قوله لاني المستقيم عند قوله الا يجلي وما قول الرجدي في شروعات
عدل المصنف عن عبارة الوقاية اعني قوله لاني مكانه الى قوله لاني المستقيم اشارة الى ان التخي عن مكان الغسل عند غسل القدمين
انما يلزم اذا اجتمع في مكانه الماء المستعمل حتى اذا اغتسل على لوح او حجر فبطل عليه هذا انتهى فهو ما يابى عند الظاهر والله اعلم بمراتب
تتبعه قد ذكر المصنف من سنن الغسل صراحة واشارة اثنتي عشرة احوال ابدأ به يغسل اليدين والثلاثون كونه الى الرسغين
والثالث غسل الفرج مطلقا والرابع ازالة النجاسة عند ذلك ان كانت والخاص من التوضي والسادس تأخير التوضي عن كل ما صد
والسابع تأخير الرجلين والثامن افاضة الماء على كل البدن والتاسع كونه ثلثا والعاشر تأخير الافاضة عن التوضي والحادي عشر
غسل الرجلين بعد الافاضة والثاني عشر كونه لاني مكانه وقيل عليه ما ذكرنا سابقا بمشقتا الثالث عشر الترتيب بين غسل الفرج
بين غسل اليدين والاربع عشر ابدأ بالراس في الافاضة والعاشر مسح الدلك على ما قيل ويؤيد عليه ما لم تذكره سابقا السادس
تخليل شعر الراس والسابع عشر التخليل فيه كما مر ذكره في الاخبار واجتبه بعضهم على تخليل اللحية اما بيموم او ربح في بعض الروايات
اصول شرعية واما بالقياس على الراس واما بالابتداء باليمين في تخليل الراس فالظاهر انه من الآداب ولكن لا يثبت انه باليمين
في الافاضة كالتيمن في الوضوء والثامن عشر لك اليد بالارض بعد ازالة النجاسة والتاسع عشر تعبير الجمل كله بالافاضة
وقد مررت الاشارة اليه في كلام المأتن وعليك باستقرا جريا في السنن من الاخبار الواردة في الغسل النبوي الدالة على المواظبة
تكميل قال الشرنبلان في خواصه ايضا مر وشرحه آداب الاختصال مثل آداب الوضوء انه لا يستقبل القبلة حال
اغسله لانه لا يكون غالبيا مع كثرة الموضع فلو كان مستورا فلا بأس به ويستحب ان لا يتكلم بكلام معه ولود عاك لانه في مصب
الاقدار يكره مع كثرة العورة ويستحب ان يغتسل في موضع لا يراه احد لاحتمال ظهور المورة في حال الغسل اوليس الشيا
لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله حبي ستر يحب الحبي والاستيفاد اغتسل لحدكم فليست تراه ابوداد واذما يجد ستره
عند الرجال يغتسل ويختار ما هو الاستر والامراة بين النساء كذلك وبين الرجال توخر غسلها والا ثم على الناظر لعل من كشف
ابوابه لتدبيره قيل يجوز ان يخرج لغسل وحده ويحذر وجهه للرجال اذا كان البيت صغيرا مقدرا عشرة اذرع ويصح صلوة

منه
تأخير غسل الرجلين
في مجتمعة الماء
او جرحه او نحوهما
كما لا يستقر عليه
الماء المستعمل
فبطل عليه غسله
لانه لو وضعه من
غير احتياج الى
التأخير وبقائه
على هذا المفهوم
لا للغسل الا سفل
يمين ودلى
تخصيص الشارح
التخي عن مكان
الغسل باخصه ان
النص الذى مر به
مبرور مطلق ولا
يجوز تخصيص النص
بالتكليف والتجواب
عنه ان النص كائن
في واقعة
مخصوصة والتعليل
لغيره ما يفتقر
الى ان يؤخذ من
هذه الواقعة وتؤيد
وايضا مر دنفل
اخر من عائشة من
غير التخصيص
ففهم بين النصين
بهذا التخصيص
المعقول ان كلامه
والذى ظهر لبعض
السادات هو ان
كلام الشارح ههنا
تقيد لقوله لاني
مكانه لانه لا
يغسل الرجلين
فيكون تأخير غسل
الرجلين ثابتا
على تقدير ان
يكون مكان
الغسل بماء
المستعمل ولا
يكون ولكن اذا
غسل لاني فبطل
لاني مكانه اذا
لم يكن مجتمعا
الماء واذا كان
مجتمعا فبطل
لاني مكانه
لثلاث ثلوث
الرجلان بالماء
المستعمل واقول
يؤيد هذا
الظاهر انه لو
كان غرض
الشارح تقيد
التأخير لمجتمعه
لذكره عند
قوله الرجلين
وتؤيد ايضا
ظاهر عبارته
في التقاية
ثم يتوضا الى
رجلية ثم
يفيض الماء
على بدنه
ثلاثا ثم
يغسل رجلية
لاني
المستقيم
انتهت حيث
لم يرخ
قوله لاني
المستقيم
عند قوله
الا يجلي
وما قول
الرجدي في
شروعات
عدل
المصنف
عن عبارة
الوقاية
اعني قوله
لاني
مكانه الى
قوله لاني
المستقيم
اشارة الى
ان التخي
عن مكان
الغسل عند
غسل
القدمين
انما يلزم
اذا اجتمع
في مكانه
الماء
المستعمل
حتى اذا
اغتسل على
لوح او حجر
فبطل عليه
هذا انتهى
فهو ما يابى
عند
الظاهر
والله اعلم
بمراتب
تتبعه
قد ذكر
المصنف
من سنن
الغسل
صراحة
واشارة
اثنتي
عشرة
احوال
ابدأ به
يغسل
اليدين
والثلاثون
كونه الى
الرسغين
والثالث
غسل
الفرج
مطلقا
والرابع
ازالة
النجاسة
عند ذلك
ان كانت
والخاص
من
التوضي
والسادس
تأخير
التوضي
عن كل
ما صد
والسابع
تأخير
الرجلين
والثامن
افاضة
الماء على
كل البدن
والتاسع
كونه
ثلثا
والعاشر
تأخير
الافاضة
عن التوضي
والحادي
عشر
غسل
الرجلين
بعد
الافاضة
والثاني
عشر
كونه لاني
مكانه
وقيل عليه
ما ذكرنا
سابقا
بمشقتا
الثالث
عشر
الترتيب
بين غسل
الفرج
بين غسل
اليدين
والاربع
عشر ابدأ
بالراس في
الافاضة
والعاشر
مسح
الدلك على
ما قيل
ويؤيد عليه
ما لم
تذكره
سابقا
السادس
تخليل
شعر
الرأس
والسابع
عشر
التخليل
فيه كما
مر ذكره
في
الاخبار
واجتبه
بعضهم
على
تخليل
اللحية
اما بيموم
او ربح
في بعض
الروايات
اصول
شرعية
واما بالقياس
على الراس
واما بالابتداء
باليمين
في تخليل
الرأس
فالظاهر
انه من
الآداب
ولكن لا
يثبت انه
باليمين
في
الافاضة
كالتيمن
في
الوضوء
والثامن
عشر
لك اليد
بالارض
بعد
ازالة
النجاسة
والتاسع
عشر
تعبير
الجمل
كله
بالافاضة
وقد مررت
الاشارة
اليه في
كلام
المأتن
وعليك
باستقرا
جريا في
السنن
من
الاخبار
الواردة
في الغسل
النبوي
الدالة
على
المواظبة
تكميل
قال
الشرنبلان
في خواصه
ايضا
مر وشرحه
آداب
الاختصال
مثل
آداب
الوضوء
انه لا
يستقبل
القبلة
حال
اغسله
لانه لا
يكون
غالبيا
مع كثرة
الموضع
فلو كان
مستورا
فلا بأس
به ويستحب
ان يغتسل
في موضع
لا يراه
احد لاحتمال
ظهور
المورة
في حال
الغسل
اوليس
الشيا
لقوله
عليه
الصلوة
والسلام
ان الله
حبي ستر
يحب الحبي
والاستيفاد
اغتسل
لحدكم
فليست
تراه
ابوداد
واذا
ما يجد
ستره
عند
الرجال
يغتسل
ويختار
ما هو
الاستر
والامراة
بين
النساء
كذلك
وبين
الرجال
توخر
غسلها
والا ثم
على
الناظر
لعل
من
كشف
ابوابه
لتدبيره
قيل
يجوز
ان يخرج
لغسل
وحده
ويحذر
وجهه
للرجال
اذا كان
البيت
صغيرا
مقدرا
عشرة
اذرع
ويصح
صلوة

اكن الاحصاء عدم وجوبه وهذا اذا كانت منقوضة اما اذا كانت منقوضة بوجوبه
ايصال الماء الى اثناء الشعر كما في الحية لعدم الحرص وموجبه انزال المني

في التاخر غانية وتقل الزايدة في المحتجب من البقال انه قال الصحيح انه يجب غسل اللب والاهب وان جاوز القدر من وتكليل
هذا القول ما اخرج في بعض الروايات كما في غري قورنك مع كل حفنة فانه يدل على اشتراط العصر لكن اكثر الروايات عن عائشة
وام سلمة وغيرهما تدل على الكفارة ابتلال الاصول وصب الحفنة على الرأس من دون بل بالقرن وايصال الماء الى اثناء
الشعر فمن ثم قال الشارح الاحصاء عدم وجوبه وقال صاحب الوعداية هو الصحيح واختاره جميع من الفقهاء **قوله** وهذا اي
ما ذكره المصنف من عدم وجوب نقض الضفيرة وبل الذوائب اذا كانت الشعور مفتولة اما اذا كانت منقوضة
مسترسلة يجب ايصال الماء الى اثنائها عليهم لعدم التحريم وقد ذكر الحلبي في الغنية والشربل بل ومن تبعه انه انما في
لكن كصاحب البحر تبعاً لصاحب الحلية ان في المسألة ثلاثة اقوال احدها الاكتفاء بالوصول الى الهول منقوضا كان او مقفولاً
وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الهداية وذكره ويدل عليه الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الهول
اذا كان مضموراً او وجوب الايصال الى اثنائها اذا كان منقوضاً ومشى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع و
التكا في الثالث بل الذوائب مع العصر انتهى **قلت** اكثر الاحاديث الواردة في هذا الباب افتاد بل على اكتفاء الوصول
بالاصول في المضمور فقط مطلقاً والتعليل بالتحريم ايضا يختص بالمضمور واما المنقوض فيكون داخل تحت عموم الاحاديث
الواردة بلفظ قبل الشعر ونحو **قوله** الى اثناء الشعر اي تضايعها بجمع شئ يقال نفذت هذا في شئ كتابي اي طيه كذا في
فاية البيان **قوله** كما في الحية فانه لا حرص في ايصال الماء الى اثناء الشعر فيجب غسل ما ستر البشر منه دون المسترسل
كما تم تفصيله في موضعه **قال** وموجب قال الفاضل الحرمي انما قال بموجبه من المناسب على قياس نواقض الوضوء ان يقال
ناقصه لان موجباً شمله ما لم يسبق عليه غسل بخلاف الناقض وانما قال في الوضوء ناقضه لان اكتمال الهرم
انه يتوضأ للناقص انتهى ولا يخفى عليك ان هذا الوجه معارض بان موجب الغسل اي سبب وجوبه هو ارادة ما لا يحل الاية
من العبادات لان ما ذكره فانه من النواقض وايضا هذه المعاني موجبة للحجاة لا للغسل فانها تنقضه فكيف توجهه الا ان يقال
كل ناقض من هذه المعاني ناقض لما سبق وموجب لما ياتي والارادة المذكورة سبب لوجوب الاداء لا لنفس الوجوب وقد مر
ما ينفتح في هذا المقام في البحث الخامس من المباحث التي ذكرناها في شرح قوله كتاب الطهارة فتذكره **قال** انزال هو افعال
الذلالة بالضم وهي ماء الرجل ومعنى انزال الرجل صاغر انزاله والمراد ههنا التحريم بقرينة اضافته الى المني كذا قال البرجدي
وذكر في الغنية ان التحريم من العضو خارج المبدن شرط او ماله حكمه كالفرج والحاجر والقلقة على قول فادام في قصبة
الذكر والفرج الباطل لا يجب الغسل عندنا خلافا لما لاك **قال** منى ههنا كناية الفاظ اشارة على الستمم وهو يوجب الغسل
والمني والودي وهما يوجبان الوضوء فلا بد من ذكر مآينها وكشف معانيها اما ذكر المني في ذكر التحريم في صحاحه ان المني
بتسكين الياء والمني مشددا للياء والودي بالتسكين والتشديد وذكر ابن عبد البر في الاستدكار ان قاض الغريب عن الاموي
انه قال الصواب عندنا ان المني مشددا والآخرون بالتخفيف وذكر المجدي في القاموس في المني ثلث لغات بسكون الدال **المجتمعة**
وتخفيف الياء وبكسر الدال ونشديد الياء كغني وبكسر الدال وتخفيف الياء وذكر في المني ايضا ثلث لغات بكسر النون وتشديد
الياء وبكسر الهم وفتح النون كال والمعية ككناية والجمع المني كقفل وذكر ابن الاثير في النهاية في المني سكوت الدال وتخفيف الياء

هذا هو المذهب
في النواقض
من الطهارة
التي هي
منها

قد روي انطلقا لا يصدق الرجل من الرجل وقد روي الحديث بالقرى بينه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على المؤمن سوار
الرجل غليظ ابيض ثم المرأة رفق اصفر فاعلمنا ان خلق الله الرجل في مسند وهو مسلم والنساء وغيرهم من جنس
انثى وانخرج مسند والنساء وغيرهما عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على المرأة سوار ابيض وسوار
المرأة اصفر فاذا اجتمعوا في الرحم فصار من الرجل من المرأة اذكر يا ذاك الله وازل من المرأة من الرجل انثى يكون الله قال المتأني
في شرح الجامع الصغير قد يرق ويصفر ماء الرجل لعله ويبيض ويغلظ ماء المرأة لفضل قوة انثى وقال النووي في شرح صحيح
نواصب المنهاج في الاعتماد في كونه منيا ثالثا لها الخرج بشفوة مع الفتور عقبه والثانية الرائحة التي ذكرها تحت الطلع
والثالثة الخرج يدق ودفعات وكل واحد من هذه الثلاثة كافي في اثبات كونه منيا ولا يشترط اجتماعها فيه هذا كله
في من الرجل اما من المرأة فهو اصفر رقيق وقد يبيض لفضل قوتها ولخاصية تان تعرف بواحدة منهما احداهما ان رائحته
كرائحة الطلع والثانية التلذذ بخروجها وقوتها عبق خروجه انتهى وذكر صاحب النهاية والصحاب ان المنى هو ماء
لرجل وهذا تفسير مختل لان الحبل لا يكون الا من ما بين كماله عليه الايات والاضار ولذا افسر صاحب المجل بان من ماء
خلق منه حيوان وهو وان كان اولي من التفسير الاول لكنه غير مفيد للتمييز التام وقصر صاحب النهاية بانه ماء ابيض
رائحة كرائحة الطلع يلتذ به الذكر يتولد منه الولد وهذا التفسير لا يشمل من المرأة وقصر صاحب النهاية بانه ماء دافق
خاثر ابيض يتكسر به الذكر ويتخلق به الولد وهذا ايضا كسابقه وقصر صاحب مجمع الانهر بما خلق منه الولد رائحة عند
خروجه كرائحة الطلع وعند بيسة كل رائحة البيض وهو تفسير حسن جامع وما نم وقصر البرجندى بانه ماء الغليظ
لداق الذي يتكون منه الولد ويذهب بالشفوة وهو ايضا غير شامل من المرأة لكونه رقيقا وقصر الشرنبلالي من الرجل
انه ماء ابيض تخين يتكسر الذي ذكره بخرجه يشبه رائحة الطلع ومن المرأة بانه ماء رقيق اصفر فيه ايضا ما في هذا
تعريف من المرأة بما ذكره يصدق على المذى وقصر صاحب النهاية بانه خاثر ابيض يتكسر منه الذكر قال الاثقال في
غاية البيان يدور عليه من المرأة لان منيها ليست بتلك الصفة فاذا احتاج المنى الى التعريف الجامع بين من الرجل والمرأة جميعا
وما وجدته في ما عندي من الكتب مثل الجامعين والزيادات والمبسوط وسائر الشرح وكتب اللغة بوجه مقنع ان اذكر
في كتاب الاجناس ناقلا عن المرحوم المصنف هو الماء الدافق الذي يكون منه الولد وهذا حسن فقله الدافق احتراز عن الذي
والمدى لانه لا يدفع فيها وقوله الذي يكون منه الولد احتراز عن البول ولا يقال ماء المرأة غير دافق لانه لا يتولد منه
الله تعالى اراد بالماء الدافق ماء الرجل والمرأة جميعا فقال خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب انتهى ومن هنا
حصص لك ان المرأة ايضا منيا كما ان للرجل منيا والولد مخلوق منهما كما شهدت به القرآن والاحاديث والآثار و
اجمع عليه فقهاء الامصار ولم يخالف فيها الا طائفة من الفلاسفة فقال راسهم هراسطا طاليس انه لا منى للمرأة غير ان
دم الطمث لها فيه قوة التوليد واختار تيسر لاسفة الاسلام الشيخ ابو علي بن سينا ان لها رطوبة شبيهة بالمني لا يصدق
المني عليها لكن الخواص لا يصدق في لاسفة والاطباء ايضا هو وجود المنى لها ولا مثل هذا هم مع ما عليها من كونها
في الشك لا في على وشرح القانون للعالم قطب الدين الشيرازي وهو قال محمد بن محمود الاكمل في شرح القانون الحق ان لها
منيا لكن لا كما على الرجل انتهى وفي شرح موجز القانون انفس بن عوض الحق ان لها منيا قلنا الرطوبة تخرج من اوعية المنى مع الماء
ويرفق ويكون سببا لوجود حيوان وتكون رائحته شبيهة بالطنم والمرأة رطوبة لجزء الصفات اما الاول فلان جالينوس شهد

بأنه رأى وعاد النبي في بعض النساء معلوم من بطونه بغيره أروحة وأما الثانية فظاهرها احتمال ونقص عنها أن قال لما عظمها
وأما الثالثة فلا شك في المرأة بعد من باطن رحمها حكمها حكمه من الشجر البومل وأما الرابعة فالنساء سب قولها لا تخبرن بأمر
من القوة البتة وأما الخامسة فلا شك في النساء يشهدن بأننا نشهدن من منية الشجر الطلع انتهى إذا عرفت هذا كله
فأعلم أن المني والودي والودي كلها مشتركة في النجاسة كما يستظهر على تحقيقه في شرح باب النجاسات إنشاء الله تعالى في كتابه
في ما يجب منه فالمنى والودي يوجبان الوضوء والمنى يوجب الغسل أما الحجاب المنى والودي الوضوء فلا حديث قد مر
ذكرها في ابتداء بحثي نواقض الوضوء ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الوضوء بالمنى حيث قال في شرح حديث سعيد
ابن المسيب لما قدم في الوطأ في باب الرخصة في ترك الوضوء من المنى لا رخصة عندنا لحد من طهر المسلم في المنى المخارج
على الصحة وكله يوجب الوضوء منه وهي سنة مجتهد عليها لا خلاف فيها وتما حكم الإجماع في وجوب الوضوء من المنى لم يبق إلا
أن يكون الرخصة في تركه من فساد وطلاقة فإذا كان خروجه من ذلك فلا وضوء فيه عند مالك ولا عند سلفه فلهذا لا يخفى
ومن ههنا يظهر أن ما ينقله بعض أصحابنا كصاحب العناية والبنية وغيرهم أن ما لا يكفي بوجوب الوضوء من المنى
الودي غير صحيح وقد مر ما يتعلق بهذا في شرح نواقض الوضوء وما يورد في هذا المقام أن الودي لما كان خارجا بعد البول كما
يظهر من تفسيره فلا معنى لوجوب الوضوء به لأنه قد وجب بالبول وأوجب عنه بأجوبة على ما في البنائية منها أنه إذا مال فوضئ
للبول ثم أودي يحكم بآنتقاض وضوئه للودي ومنها أن من به سلس البول إذا تروضا للبول ثم أودي حال بقاء الوقت تنتقض
طهارته ومنها أن المراد بقوله يوجب الوضوء أي لا يوجب إلا غتسال وفيه ضعف ظاهر منها أن معناه أن الوضوء يجب في
الودي لو تصور الانتقاض به وفيه أيضا ضعف ظاهر منها أن الوجوب بالبول لا ينافي الوجوب بالودي بعده فالوضوء منهما
جميعا حتى لو حلف لا يتوضأ من رعات فرعت ثم بال أو بال أو قال فرعت فتوضأ فالوضوء منهما جميعا فيجوز وكذلك لو حلف لا يغتسل
من إصابته أمرته فلا نية فأصابها ثم أصاب غيرها ثم أصابها ثم اغتسل بحث وقس عليه سائر الصور والحوادث
نه إذا اجتمع نقضان تكون الطهارة الواقعة بعدهما منها وقال أبو عبد الله الحرجاني الطهارة من الأول دون الثاني وقال
لفقيه أبو جعفر أن اختلفت الجنس بال كالأكل ثم رعت فالوضوء منهما وإن اتحد فالوضوء من الأول فالنوع وأما الإجماع المنى
لغسل فقد توأمت الاختلاف في الآثار المذكورة وأقادت وجوب الغسل عند خروجه المني بقطرة أو احتلاما على الرجل والماء عليه
قوى التوضي عن عائشة قالت سفل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الرجل يجد بلا ولا يذكر احتلامه قال يغتسل
وعن الرجل يرى أنه قد احتلم ولم يجد بلا قال لا يغسل عليه قالت أم سلمة يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك قال نعم
النساء شقائق الرجال وروى عن علي قال سألت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الذي فقال من الذي يوضئ
ومن المني الغسل وروى عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم بنت ملحان إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقالت يا رسول الله
إن الله لا يستغفر من المحرمات على المرأة تعني غسلها إذا هي رأت في المنام مثل ما يرى الرجل قال نعم إذا هي رأت الماء فلتغتسل
قالت أم سلمة قلت لها فضحت النساء يا أم سليم وروى ابن ماجة عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلم فسالته عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال إذا رأت الماء فلتغتسل فقلت فضحت النساء وهل
تحتلم المرأة قال النبي عليه السلام تربت يمينك فليس يشبهها أولها إذا أوتري أيضا عن انس عن أم سليم قالت سألت
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

أدركت ذلك فأتت فغسلت غسلها فمسلما يا رسول الله لكن هذا قال نعم ماء الرجل ملوطين واما المرأة فبني
صفر فابن ماسبي او علا الشبه الولد وجرى ايضا عن حوا بنت حكيم انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليه غسل حتى تنزل كما أنه ليس على الرجل غسل حتى ينزل وجرى ايضا عن
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فقرأ باللازم يرأه احتلام اغتسل
وإذا رأى أنه قد احتلم ولم ير بالاف اغتسل عليه وجرى ما لك في اللوطا والنجاري من طريقه عن أم سلمة مثل رواية الترمذي
بلفظ هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا لم تر الماء وعند ابن أبي شيبة فقال هل تجد شهوة قالت لعله
قال هل تجد بالراق قالت لعله فقال فلتغتسل فلقيتها النساء فقلن فضحتنا يا أم سليم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
آله وسلم فقالت والله ما أئنت لا حتى حتى علمي حل أنا أفرى حرام وجرى مسلم عن انس قال جلست أم سليم إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال آله وسلم فقالت وعائشة عنده يا رسول الله المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام فتري في نفسها أمثال ما
لرجل في نفسه فقالت عائشة يا أم سليم فضحت النساء تربت يمينك فقال لعائشة بل أنت تربت يمينك فغسلت
يا أم سليم إذا أرئت ذلك وجرى ايضا عن انس أن أم سليم جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت عن
لمرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال إذا رأت ذلك فلتغتسل فقالت أم سلمة واستحييت من ذلك قالت هل يكون
هذا فقال بنو أمية صلى الله عليه وسلم وجرى أيضا عن عائشة جاءت امرأة إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت هل تغتسل المرأة إذا احتلمت وابتصرت الماء فقال نعم فقالت عائشة تربت
الك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى أيضا عن عائشة جاءت امرأة إلى رسول الله
شبه الولد أخواله وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه وجرى أبود عن علي قال كنت رجلا مداء فجعلت
غسل حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأذكر له فقال لا تفعل إذا رأيت الماء
اغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فإذا فضحت الماء فاغتسل وجرى أيضا عن عائشة نحو رواية الترمذي قصة
سليم وجرى النساء عن علي مثل رواية أبي داود بلفظ إذا رأيت المذي فتوضأ واغسل ذكرك وإذا رأيت فطمح الماء
اغتسل وتروى قصة أم سليم نحو ما روي في هذه الأخبار دليل على أن المرأة أيضا تحتل احتلام الرجل قال بن حجر
فتح الباري قول أم سلمة فضحت النساء يدل على أن كتمان ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال
قال ابن بطال فيه دليل على أن كل النساء يحتلمن وعكسه غيره فقال فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلمن والظاهر
مراد ابن بطال الجواز لا الوقوع فيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالانزال ونفى ابن بطال الخلاف فيه وقد روي
احمد في هذه القصة إذا أرئت أحدكم الماء كما يراه الرجل ففيه خر على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وإنما يعرف أثرها
شبهات من روي أيضا قاله الشيخان على آخر خبر هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة وروا
سلم أيضا من رواية الزهري عن عروة لكن قال عن عائشة وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة ونقل القاص
عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين قال
النووي في شهر مسلم يحتل أن يكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرا على أم سليم وهو جمع حسن انتهى وفي خبر أبي علي
السيوطي قال القاصي أنكرا عائشة وأم سلمة على أم سليم قصة احتلام النساء يدل على قلة وقوعهن من النساء

أدى دقي وطهر بوق

قلت طهر بوق ان يقال زواجه النبي صلى الله عليه وسلم لا يقع من احتلامه من الشيطان بعصم منه تكريها كما هو
 صلى الله عليه وسلم وعمل آله وسلم عصم من تغلبت الشبهة والدين العراقي قال قد رأيت بعض أصحابنا يجتهد في الدين من منع
 وقوع الاحتلام من زواجه النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام لأن لا يظن غيره لا يقظة ولا نوما والشيطان يفتل به ذلك فتم
 بذلك كثير انتهى وفي شرح الموطأ للزرقاني قال السيوطي أي ما إن يكون ذلك خصوصية لا زواجه صلى الله عليه وسلم
 أيمن لا يحتلمن كما كان من خصائصه لا يبيد أهله ولا يحتلمون لأنه من الشيطان فلم يسلط عليهم وكذا نحل زواجه تكريها
 قلت المانع من ذلك ان الخصائص لا تثبت بالأحتمال وهو كثير ولم تثبت بالإبدياء لا بدليل وقد قال الحافظ ولي الدين
 بعض أصحابنا في الدين من منع وقوعه من زواجه عليه السلام لأنه لا يظن غيره لا يقظة ولا احتلاما والشيطان لا يفتل به
 وقبه نظرا لأنه قد يحتلم من ضيقه كما يقع لكثير من الناس ويكون سبب ذلك شبعاً وغيره انتهى **أقول** القول الحقير
 في هذا المقام ان لا يدعى نفى مطلق الاحتلام عن زواجه النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام ولا يدعى منع وقوعه منهن وجعلنا
 نبيصة لمن كما للإبدياء لأنه موقوف على وجود الدليل بل يقال لا يمتنع أنهن لا يحتلمن بروية رجل يطهرهن اذ قد جعلن
 أمهات المؤمنين ومحرمات على المسلمين فلا يدعى الله تعالى عدوه ان يفتل بأرجالهن ويظهرهن والله اعلم بحقيقة
 الحال ومننا الفضل والنوال **قال** أدى دقي هو الفتح الصب بشدة يقال دقي الماء دفقا من باب قتل ودفقته فهو
 دافق ومد فوق يستعمل لآثر ما ومتعدا وآثر لا يصح استعماله لأن ما كان في المصباح المنير قد انفقوا على ان في من الرجل
 دفقا واختلص ان في المرأة دفقا فذهبوا الى ان فيه دفقا ايضا اخذوا من ظاهر قوله تعالى من ماء دافق منهم الاتفاق كما
 كلامهم ومنهم القهستاني حيث قال في جامع الرواة دقي أي سيلان بسرعة كما في المفردات وليس مخصصا بماء الرجل كما ظن
 نال الله تعالى خلق من ماء دافق انتهى قال هذا إميل كلام المفسرين قال هي السنة البغوي في معالم التنزيل في تفسير قوله الطارق
 فليظن الانسان مم خلق أي من أي شيء خلقه ربه خلق من ماء دافق مد فوق أي مصبوب في الرحم وهو المني فاعل بمعنى
 المفعول لقوله عيشة راضية والدفق الصب والارد ماء الرجل وماء المرأة لان الولد مخلوق منهما وجعله واحدا لا متزجا
 يخرج من بين الصلب والترائب يعني صلب الرجل وترائب المرأة وهي عظام الصدر والخرجات انتهى وقال البيضاوي ماء دافق
 بمعنى أدى دقي وهو صب فيه دقم والارد المتزج من المائتين في الرحم انتهى وقال المحلى في تفسيره من ماء دافق أي ذى
 فاق من الرجل والمرأة في رجها انتهى وطائفة ذهبوا الى انه لا دقي في منى المرأة منهم العيني حيث قال في البناية الدفق
 صفات من الرجل وليس في منى المرأة دقي وقوله تعالى من ماء دافق أي مد فوق في رجها المرأة قال ابو الليث السمرقندي
 تفسيره قوله تعالى فليظن الانسان مم خلق يعني فليعتبر الانسان مم خلق قال بعضهم نقلت في شأن ابن طالب وقال بعضهم
 جميع من أنكر البعث ثم بين اول خلقهم فقال خلق من ماء دافق يعني من ماء ممرق في رجها لهم فهذا يدل صريحا على ان
 افق صفة ماء الرجل جعله الله دافقا ليس بقوة الدفق الى قعر الرحم الذي يتولد منه الولد انتهى فيهم صاحب البحر
 ماؤهما لا يكون دافقا كما الرجل وإنما ينزل من صدر المرأة الى فرجها كما ذكره الواحشي في فتاواه انتهى ومنهم المحصن جيث
 ل في الدر المختار لم يذكر المصنف الدفق ليشمل منى المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر ما أسنده اليه في قوله تعالى خلق
 ماء دافق فيجتمعت التغليب فالاستدلال بها كما القهستاني تبعنا لا شيء جلي غير مصيب انتهى **أقول** الحق هو القول الاول

عند الانفصال نفس حتى لو انزل بالشهوة لأحب الفس عند العمل والشاخص

ان المراد بالباء في قوله تعالى من ما يدفق كمن واحد من ما في الرجل والمرأة والتاويل بأنه تغلب وهو وصف خاف
بالرجل يعني مدفق في رحم الأم بعيد كل البعد وكذا جرى أي ضرور دعت اليه مع ان المحس والاستفسار عن النساء كما
يخبرون ومن اعرف من اعرف ان اعرفت كله فاعلم انه لو خصص الدفق بالرجل يكون قوله ذي دفق خاصا بالرجل وقوله
شهوة ما مأخوذاً من عمم كما هو الحق فهو توصيف بيان لا احترازي وسم فيكون ذكر الشهوة مستنداً لأن الله دفق ولا يكون
الاب شهوة فذكر الدفق مغر عن ذكره وذكر كصاحب النهاية والعناية وغاية البيان وغيرها ان ذكر الدفق والشهوة كليهما
انما يستقيم على قول أبي يوسف لا شترطه الدفق والشهوة عند الخروج ولا يستقيم على قوله لا فها لم يشترط الدفق على
حتى قال لا يجب الفسل اذا نزل المنى عن مكانه بشهوة وان خرج من غير دفق واجيب عنه بأن المدك كونه مستقيم على قول الكوفيين
اذا خرج المنى بدفق وشهوة عند الانفصال يجب الفسل اتفاقاً غاية ما في الباب انه لا يثبت كبر بعض الموجبات على غيرها وهو
خروج المنى بشهوة عند الانفصال بدون دفق اعتاد اعل ما سيفضل بعد قال عند الانفصال متعلق بالشهوة لا بالدفق
فانه يكون عند الخروج اي ذي شحم كالثقة عند الانفصال اي انفصال المنى من موضعه وهو الصلب في الرجل والقرص في
جمع تربية اي عظام الصد وفي المرأة **قوله** عند لو انزل بلا شهوة تفريع على قيد الشهوة يعني لو انزل بغير شهوة لا عند الخروج
ولا عند الانفصال بان حمل ثقيل او سقط من سقفت او طفر من مرتفع فخرج منية لا يجب الفسل عندئذ وعند الشافعي
بجانب يخرج وجهه بشهوة كان او بغير شهوة اما الاستلال مذ هبتا فوجوه الوجه الاول ما ذكره صاحب الهداية من
الامر ان تظهر ريتا ولا تجنب والنجابة في اللغة خروج المنى على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة وقيل
خذ شتان الاولى ما أخرجه السرخي في شرحه من ان الجنب النجابة في المعنى المذكور من نوع فان النجابة في الاصل البعد ومنه
سم الجنب جنبا واجاب عنه العيني بأن النجابة في اللغة بمعنى البعد لا يمنع مجيئها ايضا عن خروج النجاسة على
الشهوة كما قاله المصنف انتهى **اقول** محرم عدم المنه لا يكفي بل لا بد من نفل عن كتاب معتبر من كتب اللغة انه يجوز
لهذه المعنى ايضا مع ان كتب اللغة المعتبرة تشهد بما قال السرخي قال محمد بن ابي بكر الزائري في جواهر القرآن رجل
جنب من النجابة سواء فردة وثنتين وجهه ومونثه وربما قيل اجنب واجنب وتجنب اصابت النجابة وسمى جنباً
لجانبته الناس حتى يقتسل وقال الاخرى لجانبته مواضع الصلوة انتهى وفي نهاية ابن الاثير الجنب الذي يجب عليه الفسل
بالجماع وخروج المنى ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمونث بلفظ واحد والنجابة الاسود وهي في الاصل البعد سمي
الانسان جنباً لانه فحى ان يقرب مواضع الصلوة ما لم يتطهر انتهى الثانية ان النجابة في اللغة ان كانت عبارة عن خروج
المنى عن شهوة سابقة فممن ان يكون مع الشهوة او بدونها فلا وجه لما يقوله ابو يوسف من اشتراط الشهوة وقت
الخروج وان كانت عبارة عن خروج المنى مع الشهوة فلا وجه لما يقوله الطوائف وايا ما كان فلا وجه للاختلاف بينهم
الا ان يقال قد علم ان نفس الشهوة شرط في اللغة واما وجودها عند الخروج فامري عن ذلك في اللغة فاختلفوا كما ترى
حواشي نحو فقوى الوجه الثاني ما أخرجه ابن الهمام من ان كون المنى عن غير شهوة ممنوع فان عائشة رضي الله عنها
تفسيرها يا اية الشهوة على ما رواه ابن المنذر فلا يتصور معنى الا من خرج به بشهوة ولا يفسد الصلوة الذي وضعته
لميز المياه انتهى **اقول** في نظر طاهر ان عائشة رضي الله عنها لم يرو عن تعريض المياه الثلاثة التيميز التام بل التيميز من وجه

في الشهوة شرط وقت الاحتلام عند أبي حنيفة ومحمد وقت الخروج عند أبي يوسف

الآثرى إلى أنها عرصة على أن الرجل يذهب أمر أنه يظهر على ذكر الشيء مع أن الميت ليس بخاص بالرجل ولا بالمال
ولو كان الخروج بشهوة داخل في الزم أن يكون الخايج من محل ثقيل ونحوه إذا كان ثيابا بيضا خارضا من الماء
الثلاثة الوجه الثالث ما ذكره العيني من أنه خرج في حديث علي بن ربيعة عن داود فإذا وضعت الماء فاغتسل وأخرج
أحمد ولفظه إذا أخذت الماء فاغتسل وإذا لم يكن خادقا فلا تغتسل فاعتبر الخدوف والفم وهو ذلك يكون مع الدفق
الشهوة وأما استعمال الماء في حديث المأمن الماء أي الغسل من المني فإنه مطلق عن قيد الشهوة وهو يخرج في الكتب
المعتبرة فأخرجها ابن عسكارة من حديث أبي أيوب لا نصارى وأبو داود من حديث أبي سعيد الخدري والنسائي من حديث
أبي أيوب أيضا وصالح من حديث أبي سعيد بلغة أن الماء من الماء قال السيوطي في الأجزاء المتأثرة في الأخبار المتواترة
المأمن الماء أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد وأحمد عن أبي بن كعب ورفع بن خديجة ورافعة بن رافع وعتبان أن أنصار
أبي أيوب واليزابن عبد الرحمن بن عوف وجابر بن عباس وأبي هريرة وابن شاهين في النسخة والمنسوخة عن أبي
وأجاب عنه أصحابنا بوجوب متها أن هذا الحديث محمول على حالة الشهوة ليتطابق حديث علي بن ربيعة ولا يحمل على
على ذلك وهو مطلق وحديث علي بن ربيعة محمول على مذهب حمل المطلق على المقيّد مطلقا ومنها أن هذا الحديث
منسوخ عند جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما صرح به النووي وذلك لأن في أول الإسلام لم يكن الغسل واجبا
من الأكسالة أي إدخال الذكر في الفرج ثم أخرجه من غير أنزال بلالة الحديث فاعتاد الماء من الأثرال لأن مجرد الإدخال
فخرج هذا الحكم وجوب الغسل عند الإدخال مطلقا ويؤيد على النسخة أحاديث فأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه
عن أبي بن كعب قال إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم أمرنا بالغسل بعد وأخرج ابن حبان في صحيحه عن الزهري
قال سألت عروة في الذي يجامع ولا ينزل قال عل الناس أن يأخذوا بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
حدثني عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يكسل ولا يغتسل إلى فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك
وأمر الناس بالغسل وروى أحمد في مسنده عن رافع قال نادى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأنا على بطن
أمرأى فقمتم ولم أنزل فاغتسلت وخرجت فقال لا غسل عليك إنما الماء من الماء ثم أمرنا بعد ذلك بالغسل ومنها أن
هذا الحديث محمول على حالة الاحتلام فيكون المعنى أن من احتلم لا يجب عليه الغسل إلا أن يرى الماء كما رواه الطبراني
عن ابن عباس أنه قال حديث المأمن الماء في الاحتلام ومنها أن الأمر بالغسل مخروج المني مع البول والغائط فغلظ
منه إنما هو الحكمة فأمضا وهي أن خروجه يوجب الغفلة لعموم اللذة ثم قال عبد الوهاب الشعراني في الميزان تعميم
البدن مخروجه أو ألبجام من غير خروجه ليس هو لقلد عرافا هو لفيه من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى قبيته
وتنسية ذكره والنظر إليه فلذلك أمرنا الشارع بأجراء الماء على سطح البدن كله بحسب سره لأن اللذة فهو أن كان في
من البول والغائط فهو أقوى لذة من أصله فلذلك أمرنا بأجراء الماء المنعش للبدن من ضعفه أو فتور أو موتة فبقوا
أحد فأبعد الغسل ينأجى ربه ببدن حتى انتهى وهذه الحجة أيضا تقتضي أن لا يجب الغسل إلا بالشهوة لعموم اللذة بها
لا يخرج خروجه المني من محل ثقيل كما هو ظاهر على من تدبر قوله **وله** ثلثه شهوة أخر اتفاق أصحاب المذهب على أنه لا يجب
الغسل إلا بخروجه المني من الذكر لا يخرج انفصاله حتى لو انفصل عن مقعر ولم يخرج لم يجب الغسل اتفاقا لكنهم اختلفوا

حتى إذا انفصل عن مكانه بشهوة فاستن من الغسل حتى سكنت شهوته بخروجها من الغسل غسل غلظته لا يغتسل

في الله هل يشترط مقامها الشهوة في خروجها من الغسل أي يوسف فعند حاله لا يلزم وجود الشهوة عند الانفصال وأخطأ من
 ظن أن عندهما يجب الغسل بمجرد الانفصال كذا في فتح القدير أما وجه قول أبي يوسف فأن وجوب الغسل متعلق
 بانفصال المني وخروجه كليهما وقد شرطت الشهوة عند الانفصال فتشترط عند الخروج أيضا ولهما أن النهاية قضاء
 الشهوة لا يزال فإذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها وكان مقتضاها ثبوت حكمها وإن لم يخرج مكنى لا خلاف في عدم
 ثبوتها إلا بخروج فثبت بذلك الانفصال من وجه وهو أقوى مما بقي والاحتياط واجب فيجب الغسل إذا في الهداية والبحر
 فإن قلت ينتقض هذا بالبرهان الخارجة من المفضاة لأنها أن خرجت من القبل لا يجب الوضوء وإن خرجت من الظهر وجب
 فينبغي ترجيح جانب الوجب احتياطاً لأنه أعم فهنا مع أهم ذكره أنه مستحب والحواسب عنه أن الشك هنا كذا جاز من
 الأصل فعادى الدليل الموجب وغير الموجب لتساويهما في القوة فتساقطاً أما هو جاء عدم الوجوب من الوضوء
 وهو الدقيق ودليل الوجوب من الأصل فكان في الإيجاب ترجيحاً لمقتضى الأصل على جانب الوضوء كذا في النهاية واختلفت
 آراءهم في الترجيح فذكر صاحب النسخة أن الفقيه أبا الليث وخلفه بن أيوب أخذ بقول أبي يوسف وفي جامع الفتاوى
 أن الفتوى على قوله كذا في شهر الدرر للشيخ اسمعيل التابلسي فيه أيضاً عن المصنوعة قال قاضيهم بن يونس بقى
 أبي يوسف في صلوات ما ضية فلا تعاد وفي مستقبله لا يصلح ما لم يغتسل انتهى وفي جامع الرواة والثان في رخصة الغسل عند
 التوازل يقول أبي يوسف تأخذ لاه يفسر على المسلمين انتهى وفي غاية البيان قول أبي يوسف هو القياس وقول أبي حنيفة
 محمد استحساناً للاحتياط في أمر العزادة ويأخذ المختار بقول أبي يوسف إذا خاف من الرية انتهى وقال الشرنبلال الفتوى
 قول أبي يوسف في الضيق إذا استحي من أهل المحلة أو خاف بأن يقع في قلوبهم ريبه بأن طاف حول بيوتهم وعلى قولهم في
 غير الضيق انتهى قول المختار إذا التفت في الخلاف تظهر في مسائل ذكرها شارح منها اثنين أحدهما أنه إذا انفصل المني عن مكانه
 وهو الصلب فأخذ رأس الذكر حتى سكنت الشهوة ثم خرج المني من الذكر فغيره فيجب الغسل عندهما لوجود الشك في عدم
 الانفصال لا عند أحد منهما عند الخروج وهو يشمل صوراً منها أنه إذا احتاج فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فوسال المني
 قسماً أن نظراً إلى أمر به بشهوة فالله المني عن مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى أنكرت شهوته فوسال بعد ذلك لا يخرج
 ومنها إذا استمنى بالكتف زال المني بشهوة فخرج به بشهوة وقس عليه النظائر ثانياً أنه إذا اغتسل لهما معاً أو احتاطاً
 يبطل ثم خرجت بقية المني يجب الغسل ثانياً عند هذا لأن هذا بقية من المني الذي كان ذا شهوة عند الانفصال لا عند لأنه
 لم يوجد الشهوة عند الخروج وذكر صاحب الخلاصة عن الأجناس أنه إذا اغتسل قبل أن يبطل جازت صلاته وذكر ابن الحكم
 أنه لا يعيد الصلوة التي صلاها بعد الغسل الأول قبل خروجه ما تأخر من المني اتفاقاً وقيل لا شأخ الاغتسال بأن يكون قبل أن
 يبطل لأنه إذا بال أو نام ثم خرج المني لا يجب الغسل كذا في الخلاصة وهذا إذا لم يكن ذكره منتشر للمني الخائفة فخرج من بعد البول
 وذكره منتشر لزمه الغسل قال صاحب البحر مجله أن وجوب الشهوة وهو تنقيد قولهم بعد الغسل فخرج به بعد البول انتهى
 وفي فتح القدير باغتسل بعد الجماع قبل النوم والبول والمشي فخرج منه المني بعيد عنهما وبعد أحدهما لا يعيد بالانقطاع
 وفي البحر فلو خرج بقية المني بعد النوم والبول أو المشي لا يجب الغسل إجماعاً لأنه مذي وليس بمنى لأن النوم والمشي يقطع
 مادة الشهوة وقيد المشي بالكثير في المجتبى وأطلقه كثير والتقييد أوجه لأن الخطيئة والنخطوتين لا يكون منها ذلك

شس ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة ونحوه في غير ولاية الأصولية المذكورة في الاحتلام والنزول
ولم يدرى إلا كان عليه الفسل وقال شمس الأئمة الحلواني لا يبرح من هذه الرواية هو وغيبه حشفت في فسل

الفسل في الصورة المذكورة مشكوك في اختلاف وجود البطل على فسد وهو محتمل لأن العالم به معنى يخرج بدق وأنه لم يشهد في
ومن الفرع المهمة أنه لو تأم ربل وامرأة من فرش واحد فاستيقظا ووجدا منيا بينهما وكل منهما في تكرار الاحتلام اختلقا فيه
فقال الشيخ ابن كرم محمد بن الفضل وغيره الفسل عليها احتياطا وفي الظهورية هو الآخر ومنهم من قال إن كان الماء غليظا أبيض
فمن الرجل والأش من المرأة ومنهم من قال إنه إن وقع طولاً من الرجل وإن وقع مدراً من المرأة كذا في التاتارخانية وهذا الوضع كما
تري يدل على أنه لا يختلف الحكم في الزوجين وغيرها ووضع أكثر الفقهاء هذه المسألة في الزوجين فقال الرمل في حواشي الغفر
أن التقييد بالزوجين حديثي فإن غيرها لا يجب عليها الفسل انتهى لكن الظاهر أنه اتفاق وإن أقال المحطاي وغيره بالغير
والاجنبية كذلك وكذلك لو كانا زوجين أو امرأتين فالظاهر أنهما إذا حكموا فحكموا صاحب الغفر وغيره أنه لا خلاف حقيقة في
هذه المسألة فإن من قال بوجوب الفسل عليها أمرأه إذا فقدت لحمه **قوله** ولا فرق في هذا إلى لا فرق في وجوب الفسل
بالأنزال ولو في النوم بين الرجل والمرأة فإنه إذا احتلمت ورأت بللاً يجب عليها الفسل وإن لم تحتل كذا الاحتلام وإن لم تربللاً
لا يجب الفسل عليها وإن تذكرت الاحتلام بحديث إرمسلم وقد مر كره باختلاف طرقه والغاظة قال قاضيان في فتا والمراة
ذا احتلمت ولم يخرج منها شيء حكى عن الفقيه إبي جعفر أنه لما لم يخرج مني من الفرج الداخل لا يلزمها الفسل وبه أخذ
شمس الأئمة الحلواني واليه أشار الحاشي كوفي مختصرة فإنه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خر
المنى فكل ذلك في احتلام المرأة إلا أن الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر أخرجه من الداخل إلى الخارج كذا في الغنية
قوله ورؤى عن محمد بن عثمة عن علي بن محمد الرواية صاحب الهداية فقال في مختارات التوازل ربل استيقظ وهو يتذكر
لاحتلام ولم تربللاً لا غسل عليه وفي المرأة يجب احتياطاً انتهى وقال هو في كتابه التجنيس والمزيد احتلمت ولم يخرج منها
الماء إن وجدت شبهة الأنزال كان عليها الفسل والألا لأن مكرها لا يكون اتفاقاً كماء الرجل وإنما يغني من صدرها انتهى
وقال ابن الهمام في الفقه هذا التعليل يضمك أن المراد بعدم الخروج في قوله ولم يخرج منها لمرارة فعل هذا الوجه وجوب الفسل
في الخلافية والاحتلام يصدق برويتها صوراً الجماع في نومها وهو يصدق بصورتي وجع اللذة وعدمه فلذا لما اطلقت إرمسلم
السؤال عن احتلام المرأة قيد صلى الله عليه وعلى آله وسلم جواباً بما يقوله إذا رأت الماء ومعلوم أن المراد بالروية العلم
مطلقاً لروية بصرفه وتعبه المحلى في الغنية بأن هذا لا يفيد كون الأوجه الوجوب في المسألة المختلف فيها هو ما إذا
احتلمت ووجدت لذة الأنزال ولم تربللاً ولم يخرج منها المنى فإن ظاهر الرواية أنها لا تجب عليها الفسل وقال في الخلق
هو الصحيح بحديث إرمسلم سواء كانت لروية بمعنى البصر أو بمعنى العلم فإنها لم ترق الماء بعينها ولا علت خروجها اللهم إلا أن اد
إن المراد برأت رواية الحاشي ولكن لا دليل له على ذلك وقول صاحب التجنيس ليس بقوى إذا ترقى نزول الماء من صدرها
غيره أفق في وجوب الفسل فإن روجبه في الاحتلام متعلق بخروج المنى من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروج من
أس الذكر فثبت أن الرجل لو انفصل منه عن الصلب بالدق والشهوة لا يجب عليه ما لم يخرج إلى موضع يلحقه حكم
التطهير وكذلك المرأة على أن في مسائلها يعلم انفصال منيها من صدرها أو إنما حصل ذلك في النوم **قال** وغيبه
حشفت في قبل الغيبة بالفرع مصدر غاب عن العين إذا استتر أو قبل بالضم وسكون الباء وبضها خلافت الدربا الضم

والسكون ويحرم بذلك كونه في موضع لا يقطع وهو عند غل في موضع أو في موضع آخر
 وفي عنوان المسألة اشارات وتقييدات أما الاشارات فبأن محرم النكاح ختان الرجل وامرأة لا يوجب الغسل ما لم يزل وورقه
 في الهداية والنكاح الختانين من غير انزال قال صاحب النهاية في معجم نوازل الحنفية قال نفس من فاقة الفرج من غير انزال
 لا يوجب الغسل لكن يوجب الوضوء عند مجزئ فتمتعها أن المعتبر هو غيبوبة الحشفة في القبل وليس الا في الغل فانه
 لو جاز مع في مادون الفرج وسال المني الى الفرج قال بعض العلماء بجب الغسل عليها ثم أخرجه ابن حبان في كتاب النكاح في
 عبد الله بن المبارك محدثنا أبو قتية حدثنا ابن أبي اليسر محدثنا معمر بن سليمان حدثنا ابن المبارك عن الزوراء عن
 سالت يحيى بن سعيد والنزهي وعطاء بن رباح عن الرجل يجامع المرأة دون الفرج فيزال فيسيل الماء حتى يدخل في الفرج
 قالوا عليها أن تغتسل وأما أصحابنا فقالوا لا يغسل عليها في هذه الصورة ففي مختارات النوازل رجل جامع امرأة في مادون
 الفرج فأنزل ثم دخل في فرجها لا يجلب لغسل عليها إلا إذا حبلت انتهى ومثله في الخلاصة وفيها وفي الغيبة لوجوب مع
 مادون الفرج ووصل المني الى صمها لا يغسل عليها لفقد الابلج والآن قال فاجلبت منه وجب الغسل لانه دليل الاثر في تطهيره
 في إعادة ما صلت بعد ذلك الجماع ان اغتسلت بسبب آخر كما قالوا أو لا شك انه مبني على وجوب الغسل عليها في الجماع
 منبها الى رحمة وهو خلاف الأصحاب الذي هو ظاهر الرواية انتهى فتمتعها أن المعتبر هو غيبوبة الحشفة لا غيبوبة غيرها من الأصابع وغيره
 قال صاحب الهداية في النجس رجل دخل صبعه في دبره وهو صائم فاختلجوا في وجوب الغسل والقضاء والمختار ان
 لا يجب الغسل والقضاء لان الاصل ليس آله للجماع فصاعدا عن إزالة الخنثية انتهى فتمتعها أن الموجب هو الغيبوبة في احد
 الانسان أي الدبر والقبل لا في ثقب آخر فلو غابت في السرقة مثلام يجب الا ترى انها لا تنصير نفسها بمجرور الولد منها كما
 في الخلاصة كذا في جامع الرموز وذكر في التلخيص السراير الوهاب انه لو اوى الخنثى المشكل ذكره في فرج امرأة أو
 لا غسل عليها لمجوز ان يكون امرأة وهذا الذكر منه زائد وكذا في فرج خنثى مشكل لمجوز ان يكون الخنثى المويج في رجل
 والفرج زائد منه وان اوى رجل في فرج خنثى مشكل يجب الغسل عليه لمجوز ان يكون الخنثى المويج فيه رجلا والفرج منه
 عنزلة المجرم وهذا كله اذا كان من غير انزال انتهى قلت هذه المسألة غير متضمنة عند ذلك لان الشرع انما اعتبر
 غيبوبة الحشفة في القبل والى ذلك اختصاص في ذواتها بل لانها سبب الانزال لكمال الشهوة الموجبة للانزال بخلاف
 لسرعة ولا صم فانه لا يشترط كمالا غالبا في ادخالها ولما كان الخنثى يتلذذ بدخول ذكره في فرجها أو يادخال ذكره في فرج ثلثا
 كاملا يجب التحريم بوجوب الغسل وان كان احتمال الزيادة والمجرم قائما كما لا يخفى فتمتعها أن مطلق الغيبوبة يوجب الغسل
 راء انزل اوله ينزل لما روى الامام ابو محمد عبد الله بن وهب في مسنده اخبرنا الحارث بن سنان عن محمد بن عبيد الله عن
 شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال اذا التقى الختانان وغابت الحشفة
 وجب الغسل انزل اوله ينزل وتجرى الطهر في في جميعه الوسط عن عبد الله بن محمد التستري عن يحيى عن عبد الله بن ابراهيم
 عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان سأل سأل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اوجب الماء الا الماء فقال لا الذي
 لختانان وغابت الحشفة فقد اوجب الغسل انزل اوله ينزل واخره البخاري وسالم وغيره عن ابن ابي رافع مرفوعا اذا جلس الرجل
 بين شعبها الا يرم ثم جهدها فقد وجب الغسل زاد مسلم في رواية وان لم ينزل وتجرى مسامه وغيره عن ابي موسى قال يختلف
 رطم من المهاجرين والانصار فقال الانصار يوجب الغسل الا من الدفق وقال المهاجرون بل اذا خالط فقد وجب الغسل

فقال أبو موسى أنا أشفقكم من ذلك فثبت واستأذنت على عائشة فاذن لي فقلت يا أم المؤمنين أسألك عن
شيء وإن استحييتك فقال لا تستحيين إن نسألكي عما كنت سألنا عنه أما طلق ولدتك فأما أنا فقلت لها يجب
الغسل قالت على الخبر سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ومضى الاحتان
احتان فقد وجب الغسل ولقد اظهر ان الغنى المنقولة عن بعض الصحابة أنه لا غسل ما لم يزل أو كان في البيت
فخرج هذا الحكم وقد مر ما يدل على ذلك صراحة في ما مر ذكره الباقى وغيره ان ابن كعب وعثمان وعلي وغيرهم
منكم انوافتون بوجوب المذابة لماء فقط كلهم رجوعا عنه وأما التقييدات فأحد ما تقييد اعتبار غير بيتا محشفة
بمن كانت له ومن كان مقطوع المحشفة فالعبر قد مرها كما في الغنية وغيرها وقال في الأشباه وان ابيوق قد مرها يتعلق
في من الاحكام ويحتاج الى نقل كونها ككيفية ولم اذكر الى الآن انتهى وقال الخطاطي قال المقدسي يفهم من التقييد
يقدرها أنه لا يتعلق بذلك حكمه ويفتقر به عند السؤال انتهى وقال ابن عابد بن لو كان مقطوع البعض من المحشفة
هل يباط الحكم بالباقي مع ما أم يقدر من الذكر قد مرها ذهب منها كما يقدر منه لو كان الذاهب كلها لم يلزم انتهى
وثانيها ان تكون المحشفة حشفة آدمي لما في المحيط لو قالت معجني ياتيني ملرا واوجدا ما اجد اذا جاعا معنى زوجه
لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاء والاحتلام كذا في مني الفقهاء في الظهيرة في صلح عبد الله امرأة فتا
معجني ياتيني في اليوم ملرا واوجدا في نفس ما اجد اذا جاعا معنى زوجه لا غسل عليها انتهى ومثله في الخاصة وغيرها وقال
صاحب الفتح لا يخفى انه مقيد بما اذا لم تزل المذابة فان رآته صريحا وجب كانه احتلام انتهى وقد كصاحب الحلية ان هذا
الاشتراط اذا لم يظهر لها في صورة آدمي اما اذا ظهر فلا شبهة في وجوب الغسل لكن يبحث صاحب البحر في هذه المسألة حيث
قال قد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاء لا لكونها تعرف انه يجامعها كما لا يخفى انتهى وقد فصلين ما بين
بان هذا ان كان منما فهو غير صحيح والا فان ظهرها بصورة آدمي فهو البحث الا ان يجب فيه الغسل والافواصل المسألة
والمثول فيها عدم الوجوب لعدم سببه والبحث في المنقول غير موقر. ول انتهى **اقول** ليس هذا الكلام في المتام فانه
لو قالت اني اجد في النوم مجامع حتى تحكم حكم الاحتلام لا يجب الغسل ما لم تزل الال في القطة وليس الكلام
في ظهوره في صورة آدمي فانه ان ظهر كذلك وجب معها وجب الغسل بالضرورة بل الكلام في ما لم يظهر بصورة آدمي ووجد
كيفية الجماعة ولدتها وهذه هي التي حكموا فيها لعدم وجوب الغسل لعدم سببه وهو الايلاء والاحتلام وعليها يبحث
البرهان كما وجدت لذة الجماعة وكيفية علمت بوجود الايلاء في معنى عدم وجوب الغسل ولا يشترط كون الايلاء
محسوسا وما ذكره من ان البحث في المنقول غير مقبول كلام غير مقبول فان المنقول اذا لم يكن مدلا لآية جلية او حثا
راضحا او اجماعا لا أثر بل كان معللا بتعليل عقل وكان ذلك التعليل قاصرا فاذا لا بد ان يبحث فيه ويرد على ذلك المنقول وقيل
سبق الى البحث المذكور بعض المناهضة فقد نقل القاضي بد الدين الشبلي في آكام المرجان في احكام المجان عن ابي المعلى
المحبلي انه قال في شرح هداية ابي الخطاب المحبلي في امرأة قالت ان جنينا ياتيني كما ياتي الرجل المرأة هل يجب عليها
غسل قال بعض الحنفية لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاء والاحتلام فهو كما تلم بغير انزال قلت وفي ما
قاله نظرنا انها اذا كانت تعرف انه يجامعها كالرجل فكيف يقول لا ايلاء ولا احتلام واذا انعدم السبب وهو الايلاء
او الاحتلام فكيف يوجد الجماع انتهى كلامه وآية الجملة التقييد بالآدمي للاحتلام عن المجنى ليس بشئ نعم يحتتر عنه

الغسل على الفاعل والمفعول

عن ذكرها في قوله في غير الغسل عليها ما هو قول كما في البناء وإنما إن يكون الحنفية حنفية هي قوله هل
 حنفية هي لا يغسل غسل كما في البناء وأما إن يكون الموضع أحد سبيل آدمي فلا يدخل ذكره في فرع حنفية أو
 لا يجب الغسل ما لم يزل كما سئل في حكمه أن يكون الموضع حيا فلا يدخل ذكره في فرع الميت لا يجب الغسل كما في
 المنية وسأدسها أن يكون الموضع من نجاسه مثل فلول في الصغر التي لا تطامع لا يجب ما لم يزل وذكر الاستحباب
 أنه يجب والغسل مرادة إذا بنت سبع أو ثمان وكانت ضخمة لأن المشقة التي تحاكم مثلها هي بنت التسع في الصحيح
 وما دونها غير مشقة إلا أنها إذا كانت بنت سبع أو ثمان وكانت ضخمة قوت إلى حد الشهوة فيحتاج وجوب الغسل
 احتياطا وهو الأصح وأما ما دونهما فلا يصح هو عدم الوجوب لأنه بمنزلة التطيب والتغسل كذا في الغنية وسأدسها أن
 يكون كل من الموضع والموضع فيه من المكلفين فلا يجب الغسل على المراهق والمراهقة لكن يمتنع عن الصلوة بغير طهارة
 كما في البرازية وسأدسها أن يكون الأيلاء بحيث يجد لذة الفرج فلول على ذكره خرقه وأدخله في الفرع أن يحذر
 خراقة الفرج وجب الغسل والألا كذا في البناء وسأدسها أن يكون الفاعل والمفعول به مقارفا فلا يدخل ذكره في فرع
 نفسه اختلف فيه فحك صاحب القنية عن القاضي عبد الجبار وشرب الأيمة المكمل وجوب الغسل وحكي عن ابن
 الكرياسي عدم وجوب الغسل ما لم يزل لأنه كالأهمية وقال صاحب البحر نقل صاحب المبتنى في من فابت حشفته
 في فرع خلاف فقال وقيل لا يغسل عليه كالأهمية ونقله في فتح القدير ولم يتعقب عليه وقد يقال هو غير صحيح فقد
 قال في غاية البيان اتفقوا على وجوب الغسل من الأيلاء في الدبر انتهى وتعقبه صاحب النهران محل الاتفاق إنما هو
 في دبر الغير أما في دبر نفسه فآلذي ينبغي أن يعمل عليه عدم الوجوب الأبالا أنزال أذهواولي من الصغير والميت في
 والداعي انتهى ومثله في الدر المنيفة وغيرها قال على الفاعل والمفعول ما وجب الغسل على الموضع في القبل
 وعلى الموضع في قبلها فحديث إذا جازا المختان المختان وجب الغسل وغيره مما ذكره وأما وجوب الغسل على الفاعل
 في اللواطة فلكمال السببية حتى إن الفسقة فرج من قضاء الشهوة في الدبر على القبل وعلى المفعول احتياطا كذا في
 لهداية ونقل العيني عن شرح الزيادات للزبدوي أن من اق امرأته أو امته في الدبر لم يحل وإن كان محرما عليه لأن
 الناس من يستعمله يتأويل القرآن وانفقوا على أن الغسل يجب على الفاعل والمفعول به إن كان من أهل من وجب عليه
 لغسل رجلا كان أو امرأة تثيق الأيلاء لم أعند ما فانه زنا وأما عند ابن حنيفة فانه مشتمى على الكمال فالظاهر أنه
 عند انقضائه الشهوة يوجد نزول الماء فاقوم الأيلاء بمقام الأبالا ولا خلل في الشهوة فيصير مشبها بألوطي في القبل فوج
 لا احتياط ولما اعتبر نفس الأيلاء دون الأبالا استوى الفاعل والمفعول فيه انتهى فأخبر ابن أبي الدنيا والبيهقي عن
 جاهد أنه قال لو أن الذي يعمل ذلك العمل يعني حمل قوم لوط اغتسل بكل قطرة من السماء وكل قطرة في الأرض لم يزل
 نجسا وهذا حكم تشديد في زجر قهري فانه لا خلاف في حصول الطهارة بعد الغسل ووجه في بعض الروايات لو
 للوطي بقاء البول يزل نجسا وقال الحافظ برهان الدين الحلبي في الكشف الخثيث عن أبي بوضع الحديث محمد بن الحسين
 ابن سهيل مروي عنه أبو القاسم الحسين بن محمد بن دينار الدقاق وهو عن أبي بكر بن نجويه ذكره ابن الجوزي في باب
 الم اللواطة في سند حديث لو اغتسل للوطي بقاء البول قال الخطيب الرجال المذكور في سند هذا الحديث كله نقا

والأمر من غير أن على الله التمسك بما كان الانقطاع سببا للغسل فإذا انقطع شيء من السبب لا يلزم بالانقطاع ذلك ما

على التمسك بما

بما تم تغسل أو تيم عند عدم الماء لأن الله تعالى على جواز وطهارة بشر من بالانقطاع الدم والغسل فقال حتى يظهر من يميني
أخفى فإذا أظهر من يميني أغسلت فافهم من هذا أن الغسل لا يلزم بالانقطاع بل يلزم بالانقطاع في أصله الخفية أن تعليق حكمه بغيره لا
على انتفائه عند انتفائه فتمام على هذا التعليق جواز الاحتياط بالانقطاع لا يدل على عدمه عند عدمه ولا يثبت المد

قوله فإذا كان الانقطاع الزهلا ابتداء سببا لغيره ما كل كون السبب هو الانقطاع ويترتب عليه الفرق بينهما وبين مسائل
أخرى ولا بد طلبة أن تبسط الكلام ولا في ما شئت إليه من أن الكفار غير مخاطبين بالشرايع عند تأخيرها عنهم بل الكفار من
أيضا هم المرام شرعها بما يليق من النقص والارام فالمرام فيها اختلاف وان كون الكفار مخاطبين بالفرع كالصلوة والصيام
والطهارة وامثالها فذهب بعض مشائخ ما وراء النهر إلى الكفار غير مخاطبين بولايا الحرمات ولا بالعبادات الاما قام
دليل شرعي تنصيصا واستثناء في عمومها من حرمة البيوع والحدود والقصاص وغيرها وهذا هل ينطبق
في مشائخ ما وراء النهر غير مخاطبين بالطاعات ومخاطبون بالحرمات كالزنا والسرقة وكذا بالعبادات المذكورة
ومن وافقهم لم يخاطبون بالكل كذا ذكره الاتفاق في التبيين شرح المنجى المحسام وذكر ابن الهمام في تحرير الاصول
عدم كون الكفار مكلفين بالفرع مذهب مشائخ سمرقند ومن عداهم متفقون على التكليف بما لو لم يختلفوا
انه في حق الاعتقاد فقط والاعتقاد والاداء كليهما فقال البخاريون بأهول فعندهم يعاقب الكفار على ترك الاعتقاد
وعلى ترك الاعتقاد بالايان وترك ادائه وقال العراقيون بالثان كالتأقية فعندهم يعاقبون على ترك الاعتقاد والاداء
كليهما كالايمان وهذا الخلاف انما هو في العبادات واما في المعقولات والمعاملات فاتفق بتكليفهم بما العقيد الذي

وهذه المسألة ليست بخصوصا مربية عن أبي حنيفة واصحابه وانما استنبطوها من مسائل ذكرها محمد في كتبه أما
القائلون بتكليفهم بالفرع فاستدلوا بنصوص كقوله تعالى وبه على الناس حج البيت فان الناس عام وقوله تعالى
يا أيها الناس ائمنوا بالله واليوم الآخر واتقوا الله الذي خلقكم وتقولوا لله تعالى يسألون عن الحرامين ما سلككم في سقر قالوا اننا كنا من المصلين
ولم نكلمهم المسلمين وكنا نخوض مع الخافضين فانه يدل على انهم يعاقبون على ترك هذه الطاعات والتأويل في
الاول والثاني بأن المراد بالناس المسلمون وفي الثالث بأن المراد بالمصلين المسلمين بعيد كل البعد وأما القائلون
بالتكليف بحسب الاعتقاد فاستندوا بأن الاداء موقوف على الايمان اذا الايمان شرط لاداء كل العبادات فمع وجود
الكفر كيف يخاطبون بأدائها واجب عنه بانه يمكن مخاطبة جميع ادائها في زمان الكفر بأن يؤمنوا ولا شهود والطاعة
المتمتة انما هو مخاطبة جميع الاداء بشرط الكفر والتأويل في الثاني فلو كان شرط الكفر لكان له دليل عليه
على أنه وسلم حين بعثه الله اليهم انك تأتي قواما من اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
فان هذا طاعة الله فاعلم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة فان هذا طاعة الله فاعلم ان الله
فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياءهم وترد الى فقرائهم الحديث اخرج البخاري ومسلم وغيرهما هذا خلاصة
ما اخرج في هذه المسألة والتفصيل في كتب الاصول اذا عرفت هذا كله فاعرفت ان حاصل كلام الشارح ههنا انه
ذا انقطع دم امرأة كافرة ثم سلمت بعد الانقطاع لا يلزمها الغسل لان موجب الغسل هو نفس الانقطاع وهو امر

وهو غير تامورة بالشرا ثم عند ما سلمت من السبب وفي الانقطاع بخلاف ما قاله بعض النحاة
 ثم سلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لا أن يجزئها من غير أن يكون جنبا بعد الإسلام والانتظام غير مستوفى

غير مستوفى قد يوجد أنما بعد ما سلمت من ذلك الآن كانت المراتكة الكافرة والكفار غير ما مومنين والفروع عند ما قاله بعض النحاة
 في ذلك الوقت وبعد ما سلمت من السبب وهو الانتظام لانه قد وجد فأنعم ولم يبق له في الانتظام فلو لم يبق له في الانتظام
 عليها بعد الإسلام لقلنا بوجوبه بلا سبب وهو محال وهذا بخلاف ما إذا جنبت الكافرة بأن احتلت أو طليت شعير
 أسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة عند الإسلام لأن موجب الغسل عنها هو الجنابة وهو وصف مستمر حرام دائم والوجبة
 ما يزيله من اجنب يبقى جنبا ما لم يغتسل وان كان حدثه ايضا أنما فتكون مجتنبه بعد الإسلام ايضا وان لم توجد
 حدثت الجنابة فانه يقال لها من حين اجنبت الى ان تغتسل انما مجتنبه فوجد هذا الوصف الذي هو السبب بعد
 الإسلام ايضا فوجب عليها الغسل عند ذلك فافترق انقطاع الدم قبل الإسلام والجنابة من حيث ان الاول لا يوجب
 غسله قبله لعدم مخاطبة الكفار ولا بعدا لانتقائه والثاني يوجب بعده لبقائه وان كان لا يوجب قبله لعدم
 المخاطبة هذا غاية التوضيح لكلام الشارح وهو ما خفف من الذخيرة وعبارتها قال محمد في السيد الكبير ينبغي للرجل اذا
 استلم ان يغتسل غسل الجنابة لان المشركين لا يغتسلون من الجنابة ولا يدرى كيف يغتسل من ذلك وانما اراد محمد
 والله علوما قال ان من المشركين من لا يتدين الاغتسال من الجنابة ومنهم من يتدين بكفر يشرب من هاشم فانه توارثوا
 ذلك من اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام الا انه لا يدرى وكيفية فقال الكفار على ما اشار اليه في الكفا
 لا يغسلون ويحرمون اما لا يغتسلون من الجنابة او يغتسلون عنها ولا يدرى كيفية وايضا ما كان يوم مرن بالاعتسالة بعد
 الإسلام لبقاء حائل الجنابة بعد الاغتسال ثم في ما ذكر محمد بيان ان صفة الجنابة يتحقق في حق الكفار عند وجود سببها
 وبه يبين ان ما ذكره بعض مشائخنا ان الغسل بعد الإسلام مستحب فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك اجنبا وبه
 ظهر ان ما قال بان الجنابة في حق الكفار لا يوجب الاغتسال بعد الإسلام لان الكفار غير محاطين بالشرا ثم غير مستطيد
 وهذا فصل اختلف المشايخ فيه فمن قال يخاطبون بها يقول الغسل عليه يجب حال كفره ولهذا الواق به يصح وهذا
 ظاهر ومن قال بالهم لا يخاطبون بها ينبغي ان يقول بوجوب الغسل بعد الإسلام وان كان اجنبا ما ان الاغتسال لا يجب
 بالجنابة ليقال انه وقت وجوب الاغتسال غير مخاطب بالشرا ثم وافا وجوبه بأرادة الصلوة وهو جنبا كما ان الوضوء
 لا يجب بالحدث وانما يجب بأرادة الصلوة وهو محدث فهمنا هو عند ارادة الصلوة جنب مسلمو فذلك يلزمه
 الاغتسال والثاني ان صفة الجنابة مستدامة الى ما بعد الإسلام واستدامتها بعد الإسلام كما نشأ عنها وكذا اقلنا
 انه لو انقطع دم الحيض قبل ان يسلم ثم اسلمت لا يلزمها الاغتسال لانه لا استدامة لانتظام حتى يحبل دوامه كما ابتدائه
 فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حقها بعد الإسلام لاحقية ولا حاكم فلا يلزمها الاغتسال انقضت عبادة الذخيرة
 ومثاله صرح شمس الائمة السرخسي في شرح السيد الكبير حيث قال في شرح قول محمد المذكور في هذا بيان ان صفة
 الجنابة تتحقق في الكافر منزلة المحدث اذا وجد سببه ولكن اختلف مشائخنا في ان الغسل متى يلزم فمن يقول يخاطبون
 بالشرا ثم يقول الغسل واجب عليه حال كفره ولهذا الواق به صح ومن يقول لا يخاطبون بالشرا ثم يقول انما يلزمه الاغتسال
 بعد الإسلام لان صفة الجنابة مستدامة بعد الإسلام كما نشأ عنه وصحة الاغتسال منه قبل الإسلام لوجود سببه

هذا هو معنى بل لا ينزل وسن الجهر والعينين

وبعد الخلاف ما كنا نقطع دم الحائض قبل ان تسلم ثم اسلمت لا يلزمها الاعتسال لانه لا استدراك لاعتظام فاذ لم ينزل
 لسبب بعد الاسلام حقيقة وحديث لا يلزمها الاعتسال انتهى ومثله فختاوي فاضحيان ومختارات النوازل وغيرهما
 واعتراض الفاضل التفتنا زاني على الشاذر بان ما ذكره خلاف الجمهور فانهم صرحوا ان السبب للفعل مطلق اذ لا
 الصلوة على ما في شهر من الهداية القضاة في زيادة ان الطهارة ليس عبادة مقصودة بل المقصود من شرعها التوسل
 بها الى الصلوة وما في معناها ولو سلم فكون الكفار غير مخاطبين بالشك لم يلزم باقتناع المشائخ بل فيه خلاف علمها
 ذكر في المحيط والذخيرة من غير تحميم وتوسل فلا تقطع بقاء حكمها ولا يلزم باق فلو اعتبر في الجنابة بقاء هادون
 حد وثما ولم يعتبر في انقطاع الحيض بقاءه ولا بعد اعتبار البقاء في الانقطاع كما في الردة التي هي زال الاسلام انتهى
قول هذه ايرادات جيدة لاسيما الاخير ولم يظهر لي الى الآن سرفرا الذي ذكره الشاذر وصاحب الذخيرة
 كما ينبغي **قال** لا وطى هيمة بل لا ينزل اي لا يوجب الغسل وطى هيمة اذ لم ينزل فان انزل وجب الغسل وفيه خلاف
 كرامة الثلاثة فانهم قالوا لا فرق بين وطى المرأة ووطى البهيمة في وجوب الغسل وان لم ينزل ونحن نقول انما وجب الغسل
 بالايلاج لانه سبب الانزال وهو قد يخفى عن المحس فاقدم السبب مقامه وهذه السببية انما تتحقق في ما تنكح كامل فيه
 الشهوة وفرج البهائم ليس كذلك بخلاف القبل والذم **تكميل** ذكر الشرنبلال في مرقا الفلاحة ان عشق اشياء
 لا يوجب الغسل المذى والودى واختلام بلابل وولادة من غير رقة دم على الصحيح وهو قولهما لعدم انتفاص وقال
 ابو حنيفة عليها الغسل والايلاج بمنزلة ما نكح من وجوه اللذة وحقة لانهما لا يخرج الفضلات لا قضاء الشهوة وادخال
 صميم ونحوه كشبه ذكر مصنوع من نحو جلد في احد السيلين على المختار لقصور الشهوة ووطى هيمة وامرأة مقيمة من
 ال واصابة بكلم ترل بكارتها من غير انزال لان اليك كرم نعم التقاء الحائض انتهى لمخصا بتراد عليه سيلان المن في
 لقبل بدون الايلاج والايلاج في السرخ ونحوها والايلاج في فرج خنثى على ما قيل والايلاج حتى على ما قيل والايلاج ذكر
 لبها هو والايلاج حشفة ميت والايلاج في دبر نفسه وانقطاع الحيض والتفاس حالة الكفر على ما قيل وخروج المستحي
 بغير شهوة والايلاج في فرج الصغير والتطين والتخفيف ونحو ذلك وقد ذكرنا كل هذا سابقا **قال** وسن للهيمة
 فرغ عن الغسل المفترض وما يوجب شرعا في عدد الغسل المسنون وذكر منه الغسل للهيمة والعينين وعرفوا بالاسلام
 لم يذكر المندوب ولا بد عليتان تفصل في التقسيم تفصيلا فقول الغسل منه ما هو فرض ومنه ما هو مسنون ومنه
 ما هو مندوب اما القسم الاول فانه الغسل بعد الانزال وعند الاختلام وبعد غيبة الحشفة في قبل او دبر عند
 روية المستيقظ المذى وان لم يذكر الاختلام وعند انقطاع الحيض والتفاس وقد مر ذكر هذه مع دلالتها ومنه
 الغسل بعد الاسلام لو حصلت شئ من موجباته قبل ذلك ولم يغتسل غسلا شرعيا على الاصح كما في البرهان والاضح
 ومارقا الفلاحة وغيره خلا لما ذكره الشاذر في الانقطاع وقد مر ما عليه وتجب الغسل اذا بلغ بالاسن بان اختل الصبي
 او الصبية وانزل على وجه الدفق اول مرة واصاحضت المرأة اول مرة وانقضت وقال بعضهم لا يجب الغسل لان الخطاب
 انما توجه عقيب البلوغ فهو سابق على الخطاب والاحوط هو الوجوب قاله قاضيان وغيره كذا في الغنية واما الفلانة
 فمنه الغسل للهيمة وقد وردت احاديث بفضلها بعضها تدل على رجحانها وبعضها على استثنائها وبعضها على استثنائها

وطاعة ذهبوا الى انه مستحب ومكروه وهم لا يرون فيمن اصحابنا القدر الذي نص على منية الغسل للجمعة والعديد من وعرفوه
 الزمرا في مختصره والمصنف والشافعي في النقاية وصاحب المنية وشارحه ابن امير حاجم حيث قال لا يغتسل من غسل
 الجمعة الا بعد ان يرسل الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يغتسل من اربعين من جنابة ويوم الجمعة وغسل للميت
 من الجمعة فراه ابو داود وصححه ابن خزيمة وتاخره وقال علي بن شطر الشافعي وقال البيهقي رحمه الله عليه كانت
 الحديث ظاهر التقيد بالمواظبة التخي وصاحب الكثر وصاحب خزائنه المفتين وصاحب تحفة الملوك وقاضيه ان في فتا
 وصاحب الخلاصة وصاحب التاخر اذانية لقلا عن المحيط وصاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب الدر المنيفة
 وصاحب الدرر وصاحب النهر وصاحب مراق الفلاح وصاحب التنوير وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ومن
 الشافعية النووي والقسطلاني وابن ارسلان في صفوة الزبد وزين الدين الملباري في فرة العين وغيرهم من المكاتب
 ابن ابي زيد حيث قال في رسالته الغسل للجمعة واجب اي ويحب السنن وقال ايضا الغسل للمعبد حسن وليكن
 وخليف بن اسحق في مختصره وابن عبد البر والزرقي وغيرهم وطاعة ذهبوا الى انه مستحب وهم شريحة قليلة
 احياء بنا اخذين ذلك من قول محمد في الاصل انه حسن واختار ابن الهيثم وقال النظر يوجب الاستحباب والتحليل
 في شرح المنية الصغير الاحمر انه مندوب اما الطائفة الاولى فاستندت بظاهر بعض الاخبار التي تدل على الوجوب
 منها حديث ابن عمر اخبره ما لك في الموطأ ومن طريقه البخاري والنسائي في صحيحهما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل ورواه الترمذي بلفظ من اتى الجمعة فليغتسل وقال حديث
 ابن عمر حديث حسن غريب ورواه ابن ماجة عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول
 على المنبر من اتى الجمعة فليغتسل واخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار عن يحيى قال سمعت رجلا يسأل ابن عمر عن الغسل
 يوم الجمعة فقال امرنا به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومنها حديث ابن سعيد الخدري قال قال رسول
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم اغتسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اخبره ما لك والبخاري وابن ماجة والنسائي
 مسلم والطحاوي وغيرهم واخرجهم النسائي ومسلم ايضا بلفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم والسواك ومس من
 الطيب ما قدر عليه ومنها حديث عمر اخبره ما لك والبخاري ومسلم عن ابن عمر ان الخطاب بينا هو قائم في
 الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين من اصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فتداه عرانة
 ساعة هذه قال اني شغلته فلم انقلب الى اهل حتى سمعت التاديب فلم ازد ان توضأت فقال والوضوء ايضا
 وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يامر بالانكسار وتزوي مسامع ابن هريرة قال بينا عمر بن
 الخطاب يخاطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر فقال ما بال رجل يتأخرون بعد النداء
 فقال عثمان يا امير المؤمنين ما اردت حين سمعت النداء الا ان توضأت ثم اقبلت فقال عمر الوضوء ايضا لم يسمعوا
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل وتزوي الطحاوي عن ابن عباس
 بينا عمر يخاطب يوم الجمعة اذ اقبل رجل فدخل المسجد فقال له عمر اني فقال ما اردت حين سمعت النداء علي ان توضأت
 رجعت فلما دخل امير المؤمنين عمر كثره فقلت ما سمعت ما قال قال حدثنا قلت قال ما اردت علي ان توضأت حين
 ت النداء فقال اما انه قد علم انه امرنا بغض ذلك قلت وما هو قال الغسل قلت انتم ايها المهاجرون الاولون

وغيرهم
 احياء بنا
 في شرح
 منها حديث
 عليه وعلى
 يوم الجمعة
 صلى الله
 مسلم والطحاوي
 الطيب ما قدر
 الخطبة يوم
 ساعة هذه
 وقد علمت
 الخطاب يخاطب
 فقال عثمان
 رسول الله
 بينا عمر
 رجعت فلما
 ت النداء

أم الناس جميعاً قال لا أحد ومما حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى الله على كل مسلم
 أن يغتسل في كل سبعة أيام أخرجه البخاري ومسلم زاد الزوار الطحاوي وذكر اليوم الجمعة ومنها حديث جابر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يومه ويوم الجمعة أخرجه النسائي
 وأخرجه الطحاوي يلفظ الغسل واجب على كل مسلم في كل سبع يوماً وهو يوم الجمعة ومنها حديث البراء بن عازب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن يغتسل يوم الجمعة وإن لم يغتسل طيباً أن كان أهله
 أخرجه الطحاوي ومنها حديث حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على كل محتلم الروا أخرجه
 وعلى من راح إلى المسجد الغسل أخرجه الطحاوي ومنها حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يأمرنا
 بالغسل خربة الطحاوي وأخرجه الطحاوي أيضاً أنا را موقوفة على سعد وابن قتادة وابن هزيمة وعن عبد الله قال كنت
 قاعدا مع سعد فذكر الغسل يوم الجمعة فقال سعد ما كنت أرى مسلماً يديم الغسل يوم الجمعة وتروى عن طاوس قال
 ما أباه مرة يقول حتى الله واجب على كل مسلم في كل سبعة أيام يغتسل وليس طيباً أن كان أهله مرقى عن ثابت
 بن أبي قتادة إن أباه قال له اغتسلت الجمعة فقلت له اغتسلت من جنابة فقال اغتسل للجمعة قال نعم إنما اغتسلت
 للجنابة فقلت له وأما لها أخبار مرفوعة دالة على الوجوب والجمهور في الجواب عنها طرق ثلاثة الأولى المعاصرة
 بأحاديث تدل على عدم الوجوب ومنها حديث من توضأ يوم الجمعة فيها وضعت ومن اغتسل فيها أفضل أخرجه أبو داود
 والترمذي والنسائي وغيرهم عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال الترمذي
 يث حسن صحيح ورواه أيضاً أحمد في مسنده والبيهقي في سننه وابن أبي شيبة في مصنفه والدارمي في سننه وغيرهم
 فإن قلت الحديث معلول بأن الحسن لم يسم من سمع كما قاله ابن حبان في التورع الرابع من القسم الخامس من صحيحه
 وقال النسائي والدارقطني لم يسم منه الأحاديث العقيقة قلت قد ذكر البخاري في تاريخه الوسط عن علي بن المدني
 سماعه منه ونقله الترمذي عن البخاري في جامعهم وسكت عليه واختاره الحافظ في المستدرج وقد نقل الزيلعي في
 نصب الراية عباراتهم فأرجع إليه وأخرج ابن ماجه بسند ضعيف عن انس مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت
 تجزي عنه الفريضة ومن اغتسل فالغسل أفضل وأخرجه الطحاوي والبرزالي بسند فيه الضعفاء ابن حزم وهو ضعيف
 وأخرجه الطبراني في معجمه الوسط من طريق آخر وروى البيهقي والبرزالي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً مثله وفي سنن أسيد
 ابن زيد وهو كذا قاله ابن معين وأخرجه البرزالي في مسنده عن أبي هريرة مرفوعاً مثله ورواه ابن عدي في الكامل ورواه
 أبو بكر المحدث وأخرج عبد بن حميد في مسنده وعبد الرزاق والبرزالي عن جابر مرفوعاً مثله وروى نحو الطبراني في المعجم الضعيف
 عن جابر مرفوعاً بسند ضعيف ورواه البيهقي في سننه بسند غريب من حديث ابن عباس فإن قلت كيف يكون هذا
 الحديث معارضاً لأحاديث الوجوب وهي قوية منه قلت هذا الحديث بكثرته طريقة تفيد قوة وثاقه كما تقرر في
 محله فيصير معارضاً ومتمماً لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من توضأ واحسن الوضوء
 ثم إن الجمعة فدى واستتم وانصت شغفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ومن مس الحصى فقد لغا أخرجه
 الترمذي قال حسن صحيح وابن ماجه في باب الرخصة في ترك الغسل ومنها ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار
 عن انس مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة من اغتسل من الغسل حسن وأخرج بطريق آخر عنه مرفوعاً من توضأ

يوم الجمعة فيها أو تحت وقيل أدى الغرض ومن اغتسل بالغسل الغسل ثم قال قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك مسامحة في هذا الحديث أن الغرض هو الوضوء وأن الغسل أفضل والطريق الثاني ادعاء ضعف الوجوب فقال طائفة من أصحابنا في هذا الحديث كونه من الجوزي في التحقيق في هذا الحديث لا ينافي مع عموم ما رواه حديث الوجوب انتهى والضعيف في القوي انتهى وقال طائفة من أصحابنا بن عباس وعائشة فانه لا بد أن على أن الوجوب كانت لعله فبارتقا عما يرتفع الوجوب فقلد روى أبو داود عن عائشة قالت كان الناس يمضون أنفسهم فيروحن إلى الجمعة يمضون فقلد لهم لو اغتسلوا وروى عن عكرمة أن أناساً من أهل العراق جاءوا إلى بن عباس فقالوا ترى الغسل يوم الجمعة واجباً قال لا ولكنه أظهر خير لمن اغتسل من لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف يد والغسل كان الناس مجمعين على يسون الصوف ويعلمون على ظاهرهم وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الحار حتى ثارت منهم رياح أذى بذلك بعضهم بعضاً فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس أحدكم أفضل ما يجحد من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى ذكره بالخبر لبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق وتقرى النساء عن القاسم بن محمد بن أبي بكر أنه قال ذكرنا غسل يوم الجمعة عند عائشة فقالت إنما كان الناس يسكنون العلية فيجمعون الجمعة ولهم وسخ فاذا أصابهم الريح سطعت ارواحهم فبتأذي به الناس فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم فقالوا لا يغتسلون وروى مسلم عن عروة عن عائشة قالت كان الناس أهل عمل ولم تكن لهم كفاة فكانوا يكون لهم تغل فقلد لهم لو اغتسلوا وروى عن عروة عن عائشة قالت كان الناس يبتأذي بعضهم بعضاً من مناظرهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرجهم منهم الريح فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على آله وسلم أناس منهم وهو عند فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم لو أنك تطهروا ليومكم هذا وتقرى البخارى عن عروة عن عائشة فحولا وروى الطحاوى في شرح معاني الآثار عن ابن عباس مثل رواية أبي داود وقال هذا ابن عباس بخبر أن الأمر الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم عليه لم يكن للوجوب عليهم وإنما كان لعله ثم ذهب تلك اللة فذهب الغسل وهو أحد من روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم أنه كان يأمر بالغسل انتهى ثم روى عن عائشة مثل رواية أبي داود أيضاً وقال هذه عائشة بخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم إنما كان ندبهم إلى الغسل لللة كما أخبر بها ابن عباس وإنه لم يجعل ذلك عليهم حتماً وهو أحد من روى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم كان يأمر بالغسل انتهى وفي نصب الراية مما يدل على المنسوخ ما رواه ابن عدى في الكامل من حديث الفضل بن المختار عن أبيان بن أبي عياش عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم من جاء منكم للجمعة فليغتسل فلما كان الشتاء قلنا يا رسول الله أمرتنا بالغسل للجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد فقال من اغتسل فيها أو فتمت ومن لم يغتسل فلا حرج إلا أن هذا سند ضعيف يشل بغيره انتهى الطريق الثالث عدم تسليم دلالة ما ذكره القائلان بالوجوب من الأحاديث على الوجوب أما حديث ابن عمر فلان الأمر فيه محمول على الاستحباب لا توفيقاً بينه وبين حديث من توفى فيها فإن قلت هذا الحديث ضعيف وحديث ابن عمر صحيح فكيف التوفيق بين الصحيح والضعيف قلت قد روى هذا الحديث عن سبعة أنفس من الصحابة فحديث سمرة صحيح كما نص عليه القومى وحديث ابن

أما ضعف لأجل خبر عبد الله بن عباس في رواية الثقات عنه مع أن الأحاديث الضعيفة إنما
يضعفها إلى بعض أحداث قوم ثقاته الذين هم في غير ذلك من المنايا وأما حديث ابن سعيد الخدري قال **من** قوله واجب
أي متأكد في حقه كما يقال حثك واجب أي متأكد كان المراد بالواجب المتعمد المعاقب عليه كذا قال النووي في شرح صحيح
وقال **الشيخ** ظاهر حديث ابن سعيد وجوب الاستئذان والطيب لأكثرها بالمعطف والتقدير بالفصل واجب والاستئذان
والطيب كذا لك وليس بأوجبين اتفاقاً قل على أن الفصل ليس بواجب إذا لم يصح نشر يرك ما ليس بواجب مع الواجب
بلفظ واحد انتهى وقية نظراً ما أوفلان دعوى الإجماع في الطيب مردودة فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه ما سقا
حسن عن ابن هزيمة أنه كان يوجب الطيب يوماً الجمعة وبه قال بعض أهل الظاهر وأما ثانياً فلا يمكن خروج الطيب و
الاستئذان عن الوجوب بدليل آخر فيبقى ما عداه على الأصل كذا ذكره ابن المنير وأما ثالثاً فلا نية فيتم عطف ما ليس بواجب
عليه ما هو واجب لاسيما إذا لم يقع التصريح بحكم المعطوف كذا قال الطيبي في شرح المشكوة وأما حديث عمر فما قال الطحاوي
في شرح معاني الآثار من أن عثمان لم يغتسل واكتفى بالوضوء وقد قال عمر قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وعلى
آله وسلم كان يأمر بالفصل ولم يأمره عمر أيضاً بالرجوع للأمر في ذلك دليل على أن الفصل الذي أمر به لم يكن عندهما للوجوب
وإنما كان لفعله على ما قال ابن عباس وغير ذلك ولولا ذلك ما تركه عثمان وما سكنت عمر عن أمره إياه بالرجوع حتى يغتسل
وذلك بمحض إحتياج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذي سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
كما سمعه عمر وعلموا معنا ولم ينكروا من ذلك شيئاً ولم يأمروا بخلافه في هذا الإجماع منهم على نفي الفصل انتهى وسبقه **أن**
الأمم والشافعي فقال في الرسالة بعد أن أورد حديث ابن عمر وحديث الخدري احتل قوله واجب معنيين أحدهما أنه
واجب فلا يجوز الطهارة لعبادة الجماعة إلا بالفصل واحتل أنه واجب بالاختيار وذكره الأخلاق والنظافة ثم استدلال الشافعي
على الاحتال الثاني بقصة عثمان مع عمر قال فلما لم يترك عثمان الصلوة للفصل ولم يأمره عمر بالتحريم للفصل دل ذلك على
نهما قد علم أن الأمر بالفصل للاختيار كذا نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري ثم قال وعلى هذا الجواب قول أكثر
المصنفين في هذه المسألة كإبن خزيمة والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهم جروا زاد بعضهم فيه أن من حضر
من الصحابة وافقوا على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الفصل ليس شرطاً في صحة الصلوة وهو استدلال قوي وقد نقل
لخطابي وغيره إجماع أهل الظاهر على أن صلوة الجمعة بدون الفصل محممة لكن حكي الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه
لم يقولوا أنه شرط بل هو واجب مستقل بصحة الصلوة بدونه انتهى كلامه **قلت** ما ذكره الشافعي والطحاوي وغيرهما
نما ينحصر دواعي من قال بكون الفصل شرطاً للصلوة وأما من يقول بوجوبه مستقلاً فلا نية له أن يقول الفصل وار
ن واجباً لكن لما شغل عثمان بأمر رمضان الوقت ترك الفصل لوجوب السعي عند سماع الأذان فهو معذور في تركه ولا يلزم
من تركه أن يكون واجباً لعدم تركه اختياراً مع سعة الوقت لكن فيه دلالة على عدم الوجوب وإنما لم يأمره عمر بالرجوع
إلى الفصل لأنه قد وجب عليه واجب آخر وهو سماع الخطبة فوق الفصل فلو أمره بالرجوع لزم اختياراً لا دليلاً على
فلا يلزم من عدم أمره بالرجوع أيضاً عدم الوجوب وبإجماعه وجوب الفصل مقيد بسعة الوقت وعند ضيقه وخوف
فوت واجب آخر فوقه يسقط وجوبه فأذن الأول أن يجاب بأن قصة عمر لا دلالة له على الوجوب أصلاً لأن زجر عثمان
على ترك الفصل وترك الخطبة لاجله محتمل أن يكون لتترك سنة مؤكدة فإن الصحابة رضوا عنه كانوا مائة ألفين في الأم

بالسنة يحتمل أن يكون هذا القصة دالة على أن السنية نعم تنقض على القائلين بعدم الاستحباب
 البتة وأما حديث ابن هريقة وحديث البراء فلا يكون الفصل حقا لله على عباده لا يستلزم وجوبه بل يشمل السنية أيضا وأما
 حديث جابر وحفصة فلا نكالة على قتل من الزوم وهو ممن في السنية وأما حديث عائشة فلا نكالة مستعمل في
 الندب أيضا وأما أثر سعد فلما ذكره الطحاوي من أن معنى ما كنت أرى مسلما يدع الفصل يوم الجمعة لما فيه من الفضل
 خفة مؤثمة وأما أثر ابن هريقة فلا نكالة ورد فيه وميسر طيبا فلم يكن من الطيب على الفرض فكذلك الفصل كذلك قال الطحاوي
 وفيه نظر لما مر من أن مذهب ابن هريقة وجوب الطيب والفصل فلا حاجة إلى تأويله وفي فتح الباري حكى ابن حزم الوجوب
 عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة ومن بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا أنادرا وأما
 اعتدال في ذلك على إتيان محتملة لقول سعد ما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة انتهى وأما أثر ابن قتادة فقال لا يلزم
 هو إرادة منه للقصد بأفضل الجمعة لأصاغة الفضل هذا كله كان كلاما في استدلال الطائفة الأولى مع ما أحرر
 وما عليهم ولما الطائفة الثانية القائلة بالسنية فاستدللت بالمواظبة الثابتة من حديث عائشة كان رسول الله عليه
 السلام يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت كما مر نقله من حلية المحلى وفيه نظر لأنه
 لم يثبت أنه عليه الصلوة والسلام غسل ميتا فكيف يصح نسبة الفصل منه إليه فلا بد أن يصار إلى أن معنى يغتسل يا امرأ
 بأفضل فلا دلالة له على المواظبة الفعلية فالأولى أن يستدل بما رواه أحمد في مسنده والطبراني في المعجم الكبير عن الفاكه
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وذكره صاحب المعجم وغيره
 لاثبات السنة حديث سمرق ومن اغتسل فهو أفضل وأنت تعلم أنه لا يدل الأعلى الفضل والاستحباب دون الاستئذان
 وأما الطائفة الثالثة فقالت أن غسل الجمعة لأمره لشرعيته وكان واجبا على ما تفيد رواية مالك عن ابن عمر أن
 عول في الجواب على التسليم مع ما دفعه ابن النسيم وإن صح التمسك لا يفي قوة حديث الوجوب وليس فيه تأخير أيضا
 فعند التعارض يقدم الموجب فإذا التسليم الوجوب لا يبقى حكم آخر مخصوصه إلا بدليل والدليل لا يفي الاستحباب وهو حديث
 سمرق وكذا أن عول على أنه من قبيل انتهاء الحكم بإنهاء علمته كما يفيد ما أخرجه أبو داود وعن عكرمة وأن عول على أن المراد
 بأكمر في حديث ابن عمر الندب وبأوجب في حديث النخعي الثبوت شرعا على وجه الندب بالقربة المنفصلة أعني
 قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو أفضل فدليل الندب يثبت الاستحباب إذا استنبطت من المواظبة منه عليه السلام
 وليس ذلك بل لا بد من الاستحباب كذا ذكره ابن الهمام في فتح القدير وفيه نظر لما مر من حديث المواظبة ومنه الفصل للعيد
 وفيه قولان أحدهما أنه سنة مؤكدة وهو قول الجمهور وكل من صرح بسنية غسل الجمعة صرح بهذا وبسنية غسل الأضحية
 وعرفة وتبديل عليه ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يغتسل يوم الفطر
 يوم الأضحية وتري أيضا عن الفاكه بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه والسلام كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم
 وذكر الحافظ ابن حجر في تهذيبه أحاديث شريفة للرافعي أنه رواه البزار والبيهقي وابن قانع وعبد الله بن أحمد في زياد السنة
 من حديث الفاكه واستادة ضعيف ورواه البزار من حديث أبي داود واستادة ضعيف أيضا وفي الباب من الموقوف عن علي
 رواه الشافعي وعن ابن عمر رواه مالك وتري البيهقي عن عمر بن الزبير أنه اغتسل للعيد وقال أنه السنة انتهى وثانيها
 أنه مستحب وهو قول من قال باستحباب غسل الجمعة وقد اختلفوا في أن غسل الجمعة للبيوت والصلوة كما سيأتي تقريره

في شرح الشرح وغير ذلك وان غسل العبد بن هل هو الميم والصلوة وكذا قال صاحب الميم شرح الميم فان قلت هل يتطهر
 هذه الاختلاف في غسل العبد بن قلت نعم ذلك ولكن ما طهرت به انتهى وقال صاحب الميم الظاهر انه للصلوة انصب
 ويشهد له ما خرج في موطأ مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يغتسل يوم الفطر قبل ان يغتسل في غيره وصاحب الميم ياتيه
 قال مالك في شرح الفطر ما لفظه ونسب لصلوة الجمعة ولعيد وقال في شرحه الدرر ما لا يلزم لئلا يفهم كونه سنة لصلوة العيد
 وهذا ما خرج في انه لليوم فقط وذلك لانه يوم سرور والسفر فيه عام فيندب فيه التطهين لكل قادر عليه صلى الله عليه وسلم
 وفي شرح النكاح لا يابس زاده لم يتقل في هذا الفصل انه لليوم والصلوة وينبغي ان يكون مثل الجمعتان في العبد بن ايضا
 الاجتماع فيسبغ في الغتسال دفعا للثمة الكبرية ثم وقته الغسل الاخر وهو له لليوم قاله صاحب الفطر دليله ما روى من
 طرق انه عليه الصلوة والسلام كان يغتسل لاحرامه قروى الترمذي والدارقطني في سنته من طريق ابن ابي الزناد عن ابي
 خزيمة بن زيد بن ثابت عن ابيه انه رأى النبی عليه الصلوة والسلام تجرد لاهلاله واغتسل قال الترمذي هذا حديث
 غريب حسن واخرجه الطبراني والدارقطني بلفظ اغتسل لاحرامه واخرجه العقيلي بسند الدارقطني واصله باي عذبة
 قال عنه متاكد ولا يتابع عليه الا من طريق فيه ضعف انتهى واخرجه الطبراني في معجمه الوسيط حدثنا عيسى بن محمد النواسطي
 حدثنا محمد بن عمر الهروي حدثنا عبدة الله بن المجيد الخفي حدثنا خالد بن الياس عن صاحب عن ابي حسان عن عبد الملك
 ابن مرقان عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان اذا خرج مكة اغتسل حين يريد ان يخرج فيروي الحاك في
 المستدرک وقال صحيح لا سند ولم يخرجنا عن يعقوب بن عطاء بن ابي رباح عن ابيه عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى
 الله عليه وعلى آله وسلم ثم لبس ثيابه فلما اتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعير فلما استوى احرم بالجمرة وحرقى ابن ابي
 في مصنفه عن سهل بن يوسف عن حميد عن بكر بن عبيد الله المزني عن ابن عمر قال من السنة ان يغتسل اذا اراد ان يخرج
 واخرجه البزار في مسنده والدارقطني في سنته والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجناه وترجم
 الدارقي في سنته ومسلم عن عائشة قالت فغسلت اسماء بنت أبي بكر بالشمع فامر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 ابا بكر ان يامها بان يغتسل وقيل واخرجه النسائي مطولا قاله الكوفي في شرح صحيح مسلم فيه استحباب اغتسال الحائض
 النفساء للحرام وهو محم عليه لكن من هبنا ومن هب مالك وابي حنيفة والجمهور انه مستحب وقال الحسن واهل الظاهر
 واجبا انتهى وقال ابن المهرمان الغسل الاخر مستحب ليس بسنة ايضا قال اماما روى الترمذي عن خارجة بن زيد
 ثابت عن زيد بن ثابت انه عليه السلام تجرد لاهلاله واغتسل فواقعة حال لا تستلزم المواظبة فاللزام الاستحباب الا
 ان يقال لاهلال جنس مضان فيعم اللفظ كل اهلال صدر منه فيثبت سنية هذا الغسل انتهى وكانت تعلم ان كلا
 الى هذا التكلف لثبوت السنة باخبار اخر ومنه الغسل يوم عرفة واختار ابن الميمون من تبعه انه مستحب ليس بسنة
 وقد مر ما يدفعه سابقا في البدر اثم يجوز ان يكون غسل عرفة على الخلاف السابق في الجملة انتهى وقال ابن امير حاج في
 الحلية الظاهر انه للوقوف وما اظن احد اذهب الى استنائه ليوم عرفة من غير حضور عرفات انتهى وفي رد المحتار
 عن شرح نظره للكنز للقدس اقول لا يستبعد ان يقول احد بسنيته لليوم لفضيلته حتى لو حلت لطلاق امرأته في
 افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن مالك في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن هذا في هذه الايام ودانها
 وكتب بعضهم بافضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه انتهى واما القسم الثالث فانه الاغتسال لدخول مكة والوقوف

فصل في غسل الجنين لصلوة الجهر وهو الصحيح

منه لغيره وجوز غسل الجنين في الصلاة عليه وعلى آله وسلم ومن غسل الميت والجنامة لشبهة الخلاف وليدة الغد إذا
 رآه الجنين إذا اتفق والصحيح إذا بلغه بالسن كذا في فتح القدر وقد كرس صاحب التحليلان الظاهر أن الغسل لدخول مكة
 سنة للمواظبة كما يدل عليه ما رواه البخاري وغيره عن ما قيل كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم لمسك ثم بيت بذي طوى
 ثم يصل به الصبر ويغتسل ويحدث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعل ذلك ومثله غسل الكافر إذا أسلم بذلك
 أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من جابر بن عبد الله الأسدي كذا في التجميع وهو ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة أن ثمان
 ابن أقال أسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أذهبوا به إلى حاطب بن قيس فإنه مومنان يغتسلوا بغيره
 في حلية الأولياء في ترجمة منصور بن عمار حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا محمد بن إدريس بن مطيب المصيصي ثنا سليم
 ابن منصور بن عمار حدثنا ابن شاذان عن ابن شاذان عن ابن شاذان عن ابن شاذان عن ابن شاذان عن ابن شاذان عن ابن شاذان
 أنه وسلم فقال اغتسل بماء سرد وحلق عنك شعر الكفر وق شمر الكبر للشمس الأمية السرخسي عن كليب أنه
 قدم على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فبايعه وقال احلق عنك شعر الكفر فحلق راسه قال محمد بن زياد هذا من
 الواجب على الناس ألا ترى أنه لم يأم به أكثر الصحابة ولعله رأى كليباً مجعاً يشعره فأمره أن ينزل عنه واستحب له زيادة
 التطهير بخلاف ما تقدم من الاعتسال فإن الأمر به كان على سبيل الإيجاب انتهى قلت هذا من أمر في بحث الغسل
 يفيد أن غسل الكافر إذا أسلم واجب لأن الكفار لا يدرى كيفية الغسل يغتسلون على وجه يظهره وبه وحكم
 الاستحباب في ما عدا ذلك ومثله الغسل في ليلة البراءة أي ليلة النصف من شعبان وليدة عرفة كذا في التاتارخانية
 نقلا عن خزائن الفقه ومثله الغسل في كل يوم من أيام التشريق والغسل لطواف الوداع وعند دخوله في منى يوم النحر كذا
 في مقاتيح الجنان شرح شريعة الإسلام ومثله الغسل لصلوة الكسوف وصلوة الخسوف وصلوة الاستسقاء كذا في
 الدرر المنيفة والدرر شرح الغر ومثله الغسل للتائب من الذنب وللقادم من سفر ولمن برأذنته وللمستحاضة
 إذا انقطعت مهك كذا في حلية المحل نقلا عن خزائن الأكل ومثله الغسل لطواف الزيارة وصلوة من فزع من مخوف
 من ظلمت حصلت نهايا ومن يحشد يد في ليل أو نهايا كذا في ملق الفلاح ومثله الغسل لمخضوهم الناس كذا في
 شرح المذهب للنووي قال صاحب البحر المجلد لا يعتنا **أقول** هو مخرج في البناء شرح الهداية للعيني ومخرج الهداية
 ومثله الغسل لمن ليس ثوبا يجد أكله في خزائن الأسر بشرح تنوير الأبصار نقلا عن التتبع ومثله الغسل للرجل الذي اغتسل
 يوم النحر خمسة للوقوف منه لغيره بعد طلوع الفجر ودخول منى ورعى الحجاز ودخول مكة والطواف والظاهر أنه يتوب
 غسل واحد عنها كذا في خراج المختار ومثله الغسل لمحتل أو مصادرة أهله محدث ورى ذلك ومثله غسل من أصابته نجاسة
 وخفى مكانها فيغسل جميع بدنه وجميع ثوبه احتياطاً كذا في مرآة الفلاح قال الطحاوي في حواشيه عدة في البحر من
 الغسل للفرس وهو الذي تفيد عبارة السيد وهو الصحيح خلافاً لمن قال أنه يظهر بغسل طرف منه انتهى وليعلم أنه ذكر
 صاحب المنية وغيره قسماً أربعة للغسل وهو الواجب ومثل يغسل الميت مع ذكره لا يجنب من المبحث لأنه غسل خارج من
 ذات من كلف به فكان كغسل الثوب مع أن الظاهر من الأدلة أن غسل الميت فرض كفاية إذا قام بالبعض سقط عن
 الكل كذا في الغنية **قوله** يغسل الجمعة النحر لا يدرى ما هذه الفاء وقد قد متان الشارح شديد المحبة بخلاف الفاء

وسئل في الشيء يصح ويصح في غسل الجمعة غسل على ذلك على قولين الأول أنه اليوم وهو قول الحسن
 نريد كما في الهداية وغيرها قال محمد ورواه الطاهري وهو رواية عن أبي يوسف تخالف البناءة والقاليل أما عقلا فهما
 يوم الجمعة سبيل أيامها وإن شئت فقل في الغسل فيها الغسل أظهر للفضيلة وأما نقل الحديث غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
 وغير ذلك من الأحاديث الدالة على إضافة الغسل إلى اليوم الجواب عنه أنه قد مر من حديث ابن عباس وعائشة أن شرعية
 هذا الغسل إنما هو لإزالة الرائحة الكريهة لئلا يتأذى به الناس وإضافته إلى اليوم لا يدل على أنه له مع قطع النظر عن الصلوة
 والثاني وهو الصحيح عند الجمهور وهو قول أبي يوسف على ما في الهداية وغيرها أنه للصلوة لا لليوم، والدليل عليه حديث أبي عبيد
 وعائشة وحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وغير ذلك من الأحاديث السابقة وقرينة هذا الاختلاف تظهر في مسائل
 منها ما في البناءة ومختارات النوازل وغيرهما أن من لا يجب عليه صلوة الجمعة كالمرأة والعبد والمسافر ليس له الغسل على قول
 الحسن لا عند أبي يوسف ومنها ما في الخلاصة والبناءة وغيرها أنه لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وصلّى بوضوء مستحضر لا ينافي
 ثواب غسل الجمعة عند أبي يوسف وعند الحسن ينال وفيه ما أورده عبد الغني النابلسي في شرح هدية ابن العارفين
 صرح أن هذه الأغسال الأربعة للظافة لا للظاهرة مع أنه لو تخلف الحدث ترداد النظافة بالوضوء ثانياً ولا شك أن الظاهرة
 أيضاً هي حاصله بالوضوء ثانياً مع بقاء النظافة الأولى عندى الأجزاء وإن تخلف الحدث لأن مقتضى الأحاديث الواردة في ذلك
 طلب حصول النظافة كذا نقل عنه ابن عابد بن في المختار وفي فتح الباري استدلالاً بالحديث مالك في أنه يتبرأ أن يكون الغسل
 متصلاً بالذهاب ووافقه الأولاد والليث والجمهور قالوا يجزى من بعد الفجر وقال الأثرم سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن من
 اغتسل ثم أحدث هل يكتفيه الوضوء فقال نعم ثم أرفهه أعلى من حديث ابن أبي شيبة ما أخرجه ابن أبي شيبة بأسناده صحيح
 عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيه عن أبيه أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل انتهى فتقوا
 ما في الخلاصة وغيرها أنه لو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك حتى صلى الجمعة ينال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند الحسن لا
 وفيه ما أورده الزيلعي في شرح الكنز من أنه لا يشترط وجود الاغتسال في ما سن الاغتسال لأجله وإنما يشترط أن يكون متطهراً
 بالاغتسال لا ترى لا يشترط الاغتسال في الصلوة وإنما يشترط أن يصل بطهارة الاغتسال فكذا ينبغي أن يكون متطهراً بطهارة
 في ساعة من اليوم عند الحسن لأن يغسل الغسل فيه انتهى ويؤيد هذا الإيراد ما في فتاوى قاضيان من أنه ان اغتسل قبل
 الصبح وصلّى بذلك الغسل كانت الصلوة بغسل عند الحسن انتهى وذكر في البناءة نقل عن صلوة الجلالى أنه لو اغتسل
 يوم الخميس وليلة الجمعة أخذ بالسنة لمحصل المقصود وهو قطع الرائحة وقال صاحب البحر بعد نقله عن
 معراج الدرارية ينبغي أن لا تحصل السنة عند أبي يوسف لا يشترطه أن لا يتخلل بين الغسل والصلوة حدث والغالب
 في مثل هذا التقدير من الزمان حصول حدث بينهما ولا تحصل السنة أيضاً عند الحسن لأنه يشترط أن يكون
 متطهراً بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله انتهى ومنها أنه لو اغتسل بعد الصلوة قبل الغروب يكون أتياً بالسنة
 عند الحسن لا عند أبي يوسف كذا في البناءة وغيرها وفيه أن المذكور في مختارات النوازل والمحب
 وقتاً سوى قاضيان أن لو اغتسل بعد الصلوة لا يعتبر بالأجماع وقال صاحب البحر هو الأولى في ما يظهره لأن
 سبب مشروعية هذا الغسل إزالة الأوساخ من بدن الإنسان لا لزوم منها أذى الناس وهذا المعنى لا يحصل للغسل
 بعد الصلوة انتهى وقال المحقق في حواشي الهداية أن قلت إذا اغتسل بعد الصلوة لا يكون مقبلاً للسنة بالاتفاق

هو يحجز الضوء بماء السماء والأرض كالمنظور العين

يجب ان يكون مقبلا عند من يقول بأنه اليوم الغيب بان فضل اليوم الصلوة فاذا اريت الصلوة خرج يوم الجمعة
سبى وقى فخر الباري قال ابن دقيق العيد بعد الظاهر في حيث لا يشترط تقدم الغسل هل اقامة صلوة الجمعة حتى
لو اغتسل قبل الغروب كفى عندة تلقا باضافة الغسل الى اليوم وقد تبين من بعض الروايات ان الغسل لازالة الوضوء الكثرة
وقرئ منه ان المقصود عدم اذى الحارخين وذلك كما يقال بعد اقامة الجمعة قولك ذلك اقول لو قدمه بحيث لا يحصل منه
المقصود لم يندبه وبالمعنى اذا كان معلوما كما للضيق قطعاً او ظناً مقارناً للقطم قاتياً وعليق الحكة وهى اولى من اتباعه
اللفظ قلت وقد حل ابن عبد البر الاجماع على ان من اغتسل بعد الصلوة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما امر به وآمر ابن حزم انه
قول جماعة من الصحابة والتابعين والطال في تقديرك ذلك بما جله يصد والمتمم والودوم يوم خرج من احد التصريح بتأخير
الاغتسال بعد الصلوة وانما اخرج عنهم ما يدل على انه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب الى الجمعة فاخذ به هو انه
لا فرق بين ما قبل الزوال وبعدة والفرق بينهما ظاهر كما الشمس انتهى **ف**رح اذا اجتمع يوم عيد وجمعتا ويوم عرفة وجمعة
يكفى غسل واحد كما كان في معارج الداراية هذا آخر شرح بحث الغسل والله الحمد على اتمامه وما فرغ المصنف عن بحث
الوضوء والغسل شرع في نحت المياه التي تجرى ليه الطهاثر وما لا تجرى به فنشرع الآن في شرحه مستعيناً بواهب الجود
انه مغيض كل خير ومقصود **قال** ويجوز الوضوء انما يخص الوضوء بالذكاء كرمع ان الاول ان يقول الطهاير كقيل في الوضوء
والغسل والطاهر عن النجاسات من الثوب والبدن لانه اكثر وقوعاً فكان الانتهاء به اكثر **قال** بماء السقاء الخرد
المياه ما بين ماء السماء الى الذي مبدأه السماء ومثله بالمطر وماء الارض الى الذي منبعه الارض ومثله بالعين
ماء البحار والادوية والأبارنجي كالدخولها في مأكدة وتفصيل المقام ان المياه على ما يشاهد انواع يشبهها كجس
ماء السماء والارض احدها المطر الذي ينزل من السحاب وهو داخل تحت جنس ماء السماء لانه مبدأه في الغالب
والذي يدل عليه قوله تعالى او كصيب من السماء في ظلمات ورعد ووقى وقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء وقوله تعالى
انزل من السماء ماء وقوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد وقوله تعالى وفي السماء رزقكم واي غير ذلك من الايات
الدالة على ان مبدأ المطر هو السماء واخرج ابو الشيخ بن حيان في كتاب العظمة انه سئل الحسن عن المطر من السماء ام من السحاب
قال من السماء انما السحاب علم ينزل الله عليه الماء من السماء واخرج ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن خالد بن معدان قال المطر ماء
يخرج من تحت العرش فينزل من سماء الى سماء حتى يجتمع في السماء الدنيا في موضع يقال له الارز ثم فيجي السحاب السود فتفتح له
فتشربه فيسوقها الله حيث شاء واخرج ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن عكرمة قال ينزل الماء من السماء السابعة فتقع القطر
على السحابة مثل البعير واخرج ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن خالد بن يزيد قال المطر من السماء ومنه ما يستقيه النعم من البحر
ما كان من البحر فلا يكون له نبات واما النبات فيما كان من السماء واخرج الشافعي في الام وابن ابي الدنيا في كتاب المطر وابو الشيخ
في كتاب العظمة عن المطيب بن حنبل ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ما من ساعة من ليل ولا نهار الا وهب الله
مطر فيها يصرفه الله حيث يشاء واخرج ابن ابي الدنيا وابو الشيخ عن ابن عباس انه قال المطر مزاجه من الجنة فاذا اكثر المزاج
غلطت البركة وان قل المطر اقل المزاج قلت البركة وان كثر المطر قل ليل على طهر ماء السماء وانه يجيء الطهاثر به
قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطمئنه به ويذهب عنهم حر جس الشيطان قال ابن عباس ان المشركين غلبوا

المسلمين انهم يدر في ولا يدر على ذلك الطهر المستحق وجعلوا محضين محدثين وكانوا يدر في ذلك الشيطان في قلبه ما يحزن
وقال ترمذي ان فيكم من يدينواكم اوليا ما به وجعلوا محضين محدثين فاقول الله من السمكة ما قد قال عليه من ان ما به طهر
المسلمون وتظهر في ذلك الخوض عنه من المذنب في ابو الشخير وقد يستدل على المدعى بقوله تعالى ولا تؤلفوا بين السمكة ماء طهور فان
الطهور هو الغيرة من المظهر لقوله تعالى لما يظهر كره وهو اسم لما يظهر به كالوضوء والوقوف لما يتوضأ ويوقف به قال اللبني
عليه وعلى الله وسلم التراب طهور للمومن وقال الطهور ماء واحد كذا اذا وقع فيه الكلب ان يغسل سبعاً كان في نفسه البياض اوى في
التفسير لا ماء الا ترى اختلافا في ان الطهور ما هو قال كثير من العلماء الطهور ما يظهر به كما يستحق اسم لما يتصور به وهو مسمى اي
ن قلب وان كصاحب الكشف ذلك وقال ليس قول من التعديل في شيء والطهور في العربية على وجهين صفة واسم فصفة
الصفة لقولك ما طهر بقولك طاهر الاسم طهر في المظهر به في القول الاول قول علي السلام التراب طهور للمسلم ولو لم يجب الماء
فيجوز لو كان معنى الطهور الماء لكان معناه التراب طاهر للمسلم وحي لا ينظم الكلام في ذلك قوله عليه السلام طهور ماء واحد كذا
ولغية الكلب ان يغسل سبعاً كذا به تعالى قال وينزل عليك من السماء ماء ليطهر كرهه فيمن ان المقصود من الماء انما هو التطهير
فوجب ان يكون المراد من كونه طهورا انه هو المظهر به لانه تعالى ذكره في معرض انما فوجبه على الوصف الاكل ولا شك ان
المظهر اكمل من المظاهر انتهى وفي حواشي تحفاسي على تفسير البياض والظاهر عن المظهر عند اهل اللغة كما ذكره الاخرى وغيره من
اللغات لانه من التعديل كما ظنه الزمخشري بل لانه آلة للطهارة كالغطور لما يطر به وآلة الطهارة هي المظهر في فلاحه الى ما كتفها
لتوضيحه انتهى في البحر الرائق وجر ان التمسك بالآية لا يصح الا اذا كان الطهور يعني المظهر كما هو مذهب الشافعي والاك واما اذا كان
بمعنى الماء كما هو مذهب فلا يمكن الاستدلال والليل على انه بمعنى الماء لقوله تعالى وسقاهم من طهر شرابا طهورا وصفه بانه طهور
وان لم يكن هناك ما يظهر به وقال الجري عن ذاب الثنايا كرههم طهور ومعناه طاهر اهل العربية على ان الطهور مفعول من طهر هو كذا
والفعل اذا لم يكن متعديا لم يكن المفعول منه متعديا كقولهم ضحكوا من ضحك فلانما تفيد هذه الصيغة التطهير من طريق
المعنى وهو ان هذه الصيغة للمبالغة فان في الشكوك الغفيرة من المبالغة ما ليس في الغافل والشاكر فلا بد ان يكون في الطهور معنى
ذائد ليس في الطاهر ولا يكون المبالغة في طهارة الماء الا باعتبار التطهير كذا قرره بعض الشافعين وفيه بحث من وجع الاول
تعالى وصف شراب اهل الجنة بالصفاء وهو التطهير الثاني ان جبررا قصد تقضيلهم على سائر النساء فوصف بريقهم
بانه مظهر يتطهر به كما نحن وطيب ريقهم والثالث ان قوله ولا تكون المبالغة التي قد يعم بان المبالغة فيه باعتبار كونه وجوده في
نفسه لا باعتبار التطهير انتهى **اقول** هذا البحث الاخير كما جرت فأكثرة الماء وجوده في نفسه لا تفيد مبالغة في صف
الطهارة بل في صفاء الماء ونفسه والمبالغة في وصف الطهارة انما يكون بالتطهير وبخلاصة المرام انه ان ثبت ان الطهور شيء
من المظهر فلا شبهة في تمام الاستدلال بالطهور والافلا شبهة في مجيئه بمعنى ما يتطهر به ان لم يكن ذلك ولا هذا يستفاد
التطهير من المبالغة فالاستدلال تام على كل تقدير وثانيها ماء البخر وهو ايضا من جنس ماء السماء لقوله تعالى وينزل من
السماء من جبال فيها من برد فان من الاولى لا بداء الغاية والثانية للتبويض والثالثة للبيان او الاوليان للابتداء والاشارة
للتبويض ومعناه انه ينزل البرد من السماء من جبال فيها وعلى الاول مفعول ينزل من جبال كذا في الكشف وفيه ايضا فاقالت
ما معنى من جبال فيها من برد قلت فيه معنيان احدهما ان يخلق الله في السماء جبال برود كما خلق في الارض جبال حجر والثاني ان
يريد به الاثره بذل الجبال انتهى وثالثها ملك الثلج وهو ايضا من جنس ماء السماء كما في البنية وغيرها اذ هو متحد مع البرد مختلف

من ربه وأرسل ماء الطل وهو ايضا من ماء السماء كما هو المشاهد والليل من جوار الطلابة محمد في الشقة وهو من ماء السماء
 وكل ماء السماء من جوار الطلابة في ماء من قديس يدل على جوار الطلابة والثلج والبرق والسموم والنجس والريح والبرق
 والسموات عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستنشق من التكية والقراءة فكانت تبارك
 اى يا رسول الله استنشق من التكية والقراءة ما تقول قال قول اللهم يا عبد مبنى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق
 والمغرب اللهم فتنى من الخطايا كما يفتح الغروب الايض من الدمار اللهم اغسل خطاياى بالماء والثلج والبرق فان هذا المحدث
 يدل على ان الثلج والبرق قايان لان تغسل به الخطايا كما الماء فبالضريح يجوز ان يكون من الطين في جوارى المشكاة
 عن التوريشي ذكر انهم المظهرات المنزلة من السماء التي لا يمكن حصول الطهارة الا باحد هاتين التاوانا والمغفرة التي
 تحيى الذنوب بمثابة هذه الانواع الثلاثة لا حول انتهى وهذا الاستدلال المذكور في البحر وغيره وقال حافظ ابن حجر
 في فتح الباري استدلال به بعض الشافعية واستجدوا بن عبد السلام وشامها ماء الاودية وهو ايضا من ماء السماء لقوله
 تعالى انزل من السماء ماء فسالت اودية بقدرها آية فيمحيى الطهارة به لما قرأ سادسها ماء العيون وشامها ماء البحار
 وشامها ماء الانهار وثالثها ماء الاطراف هذه المياه فيها احتمالان الاول ان يكون اصلها السماء على ما قال البغوي كل ماء في
 الارض من السماء نزل خلا من قوله تعالى انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض وفي الكشف قيل كل ماء
 في الارض فهو من السماء ينزل منها الى العصرة ثم يقسمه الله فسلكه فادخله وظهره ينابيع عيون نواصب الكرم والرحمة في
 الاجساد وقد ورد في بعض احاديث المعراج ان اصل بعض الانهار من الجنة ومن فوجها جوار الطلابة وهو ماء من الشاة
 ان لم يجعل اصلها السماء بل جعلت مياه الارض والنجال كما يدل عليه ظاهر قوله تعالى وان من النجاة لما ينقذهم الله الانهار وان
 منها كما يشق فيخرجهم من الظلمات الى النور وقيل يا ارض القى ماءك ويا سماء القى آية وعليه يدل كلام الامام
 الرازي حيث قال في تفسير سورة النحل اعلان اقسام المياه المنبثقة من الارض اربعة اولها مياه العيون السائلة وهي تنبعث
 من النجاة كثيرة المادة قوية الابد فاعلم ان النجاة بقوتها لا يزال يستتب جزء منها جزء الثاني ماء العيون المركبة وهي تحدث
 من النجاة بلغت من قوتها ان اندفت ولم تبلغ من قوتها وكثرة مادتها ان يطرد تاثيرها سابعها الثالث مياه الغنى والانهار وهي
 متولدة عن النجاة ناقصة القوت عن ان تشق الارض فاذا انزل عن وجهها انقل للزباب صادفت من تلك النجاة متولدات من
 اليه يادى كثر الكرم مياه الانهار هي مياه الانهار لا اله الا الله لم يجعل له ميل الى موضع يسيل اليه انتهى ومع فوجها طهوريتها على ما
 الدلالة على ان الماء مطلقا خلق طهورا لا يتنجس الا بما طهره اولونه وريحه وقوى ابن ماجه من حديث رشدين بن سعد عن
 معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الماء طهور لا ينجسه الا
 ما غلب على ريحه وطعمه ولونه وكرهه الطبراني في معجمه والبيهقي والدارقطني ولم يذكر اللون وكثرى الدارقطني في سننه من حديث
 معاوية عن راشد بن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الماء طهور الا ما غلب على ريحه وطعمه فان قلت
 هذا معلول برashed بن سعد فانه ضعيف قلت لا بل هو عند النقاد توثيقه لما في ميزان الاعتدال وثقه ابن معين وابو حاتم
 وابن سعد وشاذ ابن حزم فقال ضعيف وقال الدارقطني لا يباس به انتهى نعم رشدين بن سعد ضعيف عند الاكثر
 والبعض وثقه كما في تهذيب التهذيب قال حرب سئل احمد عنه فضعفه وقد ام ابن لميعة عليه وقال البغوي سئل
 عنه فقال صالح الحديث وقال ابن ابي خيثمة عن ابن معين لا يكتب حديثه وقال ابن سعد كان ضعيف الحديث

عمران تقي بطول المكث

على وجه الماء قطعاً قطعاً لا يتحرك بغيرك الماء لا يجزئ الوضوء به ولا يجزئ ترك وضوء ماء السيل
وان خالط الماء الزايل كان الماء غالباً رقيقاً فزناً كان او اجماً وان كان خفيفاً كالطين لا يجزئ التوضي به هكذا
كله في ذاك وقاضين وان الوجه في هذه المسألة وامثالها ان المعتمد في الطهارة غسل اليد والرجل لا يكون
الا بما يكون متقاطراً كما مر تحقيقه فكل ما لم يكن متقاطراً اسماً لا يجزئ به الوضوء والغسل وقد راينا ان عند ابو
يكنى باليد ولا يشترط التقاطر فبذلك لا يجزئ التوضي بكل ما يحصل به بل لا أعضاء ذاتها كان او جامداً وان لم يتقاطر
منه قطرة واحدة ايضاً قال وان تغير الماء لا يخلو اما ان يكون جارياً او غير جارٍ ان كان جارياً يجزئ به
الطهارة مطلقاً وان لم يكن جارياً فان انحطط به نجاسة او صاورة فبذلك لا يجزئ الطهارة به الا ان يكون عشرين غسلته
في حكم الجارى وان لم يكن نجساً ولا مستعملاً فان كان ماء مقيداً كماء الشجر لا يجزئ به والا فلا يخلو اما ان يزول طبعه بفعل
غيره او نحو ذلك او لا فعل الا في الأول لا يجزئ به وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون متغيراً او لا يكون متغيراً فان كان متغيراً فهو الذي
ذكره المصنف هنا وان لم يكن متغيراً تجزئ به الطهارة مطلقاً الا ان يكون مستغنياً بالشمس فانه تركه به الطهارة ولا تركه
بالمسح بالتراب في الغنية وغيرها اسماً الكراهة في الماء المشمس فالاصل فيه ما مر عن عائشة قالت اسخنت لرسول الله
صل الله عليه وسلم على آله وسلم ماء في الشمس ليفتسل به فقال لى يا حميراء لا تفعل فانه يورث البرص وله ست طرقت
كلها ضعيفة مقدحة على ما بسطه ابن الجوزي والزيلعي وغيرها الأول عند الدارقطني والبيهقي في سننها عن خالد بن
سميع عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت الدارقطني خالد بن سميع متروك انتهى وفي ميزان الاعتدال خالد بن
سميع الخلف وعنه في ابوالوليد عن هشام بن عروة قال ابن عدى كان يضع الحديث على اللغات وقال ابن حبان لا يجزئ
الاحتجاج به بحال قلت ومن ابا طيلة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في قوله تعالى اذا شربوا الى بعض ازواجه
حديثاً قالت اسرنا ابا بكر خفي من بعدى انتهى الثاني عند ابن حبان في كتابه لضعفاء عن ابى البخري وهب بن وهب عن
هشام بن قال ابن عدى هو شهرن خالد انتهى الثالث عند الدارقطني عن الهيثم بن عدى عن هشام قال ابن الجوزي في
كتاب الموضوعات نقل عن ابن معين انه كان يكدب الراية عند الدارقطني ايضاً عن عمرو بن محمد الا عنه عن فليهم عن عروة عن
عائشة قالت هي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يتوضأ بالماء المشمس ويفتسل به وقال انه يورث البرص قال
الدارقطني عمرو بن محمد منكر الحديث ولم يرد عن فليهم غيره الخافض عند الدارقطني فكانت غرضاً بالله صلى الله عليه وسلم بن عمرو
الكلوف عن ابن وهب عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة قال الدارقطني هذا باطل عن مالك وعن ابن وهب ومن دون
ابن وهب ضعفاء السأدس عند الطبراني في الأوسط عن محمد بن مزعل السدي عن هشام بن عروة به قال الطبراني لم يرد
عن هشام الا محمد بن مزعل ولا يروى الا هذا الاسناد انتهى وتجرى العقيل في كتاب الضعفاء من حديث علي بن هشام الكوفي
عن سوادة عن انس انه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول لا تغتسلوا بالماء الذي يستخ في الشمس قال
العقيل سوادة عن انس مجهول وحديثه محفوظ ولا يصح في الماء المشمس حديث مسند انما هو شيء يجرى من قول عمر
وتجرى الشافعي اخبرنا ابراهيم بن محمد الاسلمي اخبرني صدقة بن عبد الله عن ابى الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب عن ابي
المششم وقال انه يورث البرص وفي مسنده ابراهيم وصدقة وهما ممن تكلم فيه قال الذهبي في ميزان الاعتدال ابراهيم

أوصاف الماء في الطهارة

عليه وعلى له في سائر الرحلة فذكرت ان الرجل نالته واما جنب وخشيت ان اغتسل بالماء الساخن فاشترى طهره بالزباد
من الانصار فوضعت اصحابها في موضع السجاء فاستخنت ماء فاعتسلت ثم تحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فقال
يا اسلم مالك اني دخلت فغيرت فقلت يا رسول الله اصابها رجل من الانصار قال ولم قلت اصابني جنب فخشيت
على نفسي فامرت به فرحلتها ووضعت السجاء فاستخنت ماء فاعتسلت به فآثر الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى او غريراء غشوا ورجع الى الطبراني في قول هذه الرواية من طريق الربيع بن بدر حدثني عن ابيه عن رجل يقال له السليح
قال كنت اخدم النبي عليه السلام ورجل معه فقال لي ذات يوم يا اسلم قم فاحل فقلت يا رسول الله اصابني جنب فخشيت
واتاه جبريل بآية الصعيد فقال قوما اسلم فقيم فقيم فقيم ثم رجعت له فسار حتى مر بها فقال لي يا اسلم قم هذا جلدك
قال الحافظ ابن حجر في الاصابة ببيان ما تغاير ظاهره فحمل الطبراني وجماعة على ان ذلك كله وقعه الاسلام واما ابن عبد البر في فرق بين
القصةين وصلها ابن جرير فيقال لها الاسلام قال انه الاسلام بن الاسقع روى حديثه الربيع بن بدر والثاني الاسلام بن
الاعرجي القمي ونسبة الثاني الى الاعرج تدل على انه الاول فان الاول ثبت انه اعرجي وما ادري من اين له ان اسطويه الاسقف
انتمى لمختصا وفي كل من رواه الطبراني ضعف اما في الرواية الاولى فلان الراوي عن ابن زريق هو العلاء بن الفضل بن موسى
وهو ليس بنحو كما قال الذهبي في مختصره بن اليماني واما في الثانية فلان الربيع بن بدر قال ابن معين ليس بشيء وقال الثوري
ضعيف وقال النسائي متروك كما في الميزان **ولترجم** لأن الشرح المتن فيقول لا يتغير اما ان يكون باختلاف شيء منجر
او غيره فان كان الاول فلا يتغير المطهر بغيره لان الماء وصف الطهورية وان كان الثاني فلا يتغير اما ان يكون لا يتغير بغيره
الملكث من دون اختلاف شيء فان الماء اذا البث مدة مديدة يحصل فيه تغير في الريح واللون واما ان يكون بخلاف شيء
طاهر من دون ان يكون غالبا واما ما كان يتغير به الطهارة لان هذا التغير لا يخرج به عن طبع الماشية الذي هو مدلل الطهورية
ولا يدخله في حيز النجاسة والاصل في الماء الطهورية هي ما مر وهذا مما اتفق عليه الامة خلافا لمحمد بن سيرين فانه منعه
الطهارة بالماء المتغير بالملكث مستند ابانه كالأطعم المتن فانه قد شرع او عرف فلا ينبغي التطهير به ذكره عبد الوهاب بالشعر
في الميزان وفي قوله احد اوصافه مرزا الى انه لو غير المختلط الوصفين او الثلاثة لا يجوز في الموضوع وقد تبع فيه القدر من
وصاحب الهداية حيث زاد اللفظ الاحد ايضا وهذا مذهب بعض مشائخنا ومذهب الاكثر هو الجواز وهو الصحيح
قال في جامع الضمائر ان غير الاثنين فعل اشارة الكتاب لا يجوز في الموضوع لكن الرواية الصحيحة بخلاف هذا انتهى
وفي النهاية فيه اشارة الى انه ان غير الاثنين او الثلاثة فيجوز لكن المنقول من الاساتذة انه يجوز حتى ان اوراق الشجر وقوت
تخرجت يقع في الحياض فتغير ماؤها من حيث الطعم واللون والريح فثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبير انتهى وفي المجتبى قول
المصنف احد اوصافه لا يفيد التقييد به حتى لو غير الاوصاف الثلاثة الاشنان والصابون او الثغر ان اوراق الملكث
وليس بسلب عنه اسم الماء ولا معناه فانه يجوز التوضؤ به انتهى وفي البناء فيه اشارة الى انه لا يجوز التوضؤ به اذا غير الوصفين
ولكن الرواية الصحيحة بخلافها لا ترى الى ما قال في شرحها الطحاوي واما الحوض والبئر اذا سببونه او طعمه او ريحه اما بغير الزمان
او بوقوع الاوراق كان حكمه حكم الماء المطلق ولا شك ان الماء اذا تغير لونه تغير طعمه ايضا لكن يشترط ان يكون باقيا على قوته
اما اذا غلب عليه وغيره وصار به ثقيلا فلا يجوز وتسلل المبدأ اني عن الماء الذي يتغير لونه بكثره الاوراق في الكلف اذا ارفع منه

والاشنان والصابون والزعفران **شأن** أعاد هذه الأشياء ليعلم ان الحكم لا يختلف بأن كان المخلوط من جنس لا من كثر انساب وشأنه قصد بمخلوط التطهير كما لا يشنان والصابون أو شيئاً آخر كزعفران

هل يجوز التوضي به قال لا ولكن بجواز شربة انتهى وتلك لفظة من هذه العبارات ان جواز التطهير بها اختلط به شيء طاهر وغيره مقيد بما إذا لم يغلب عليه ولم يخرج به عن طيبه المائية وثيق بذلك ما في الخلاصة رجل توضأ بماء الزرع أو العصفرا وماء الصابون **ان** في حق كائنين منه الماء يجوز وان غلبت الحجرة لا يجوز وكذا ماء الصابون اذا كان ثخيناً قد غلب عليه الصابون لا يجوز وكذا ان اغل ياشنان وأسن انتهى وفي البحر من القلية ماء الزعفران ان لم يكن به الصبغ لم يخرج انتهى **قال** والاشنان بالصبغ في الكسرك كما هو المحوال في أبو عبيدة وهو المحض بل الحكم المهملة وسكر البراء المهملة بعد ها ضا د محجمة تنكز في البداية **قوله** انما عدا الحق في انما ذكر المصنف هذه الاشياء الاربعة مع ان واحدا منها يحاك في التثليل ليعلم ان الحكم لا يجوز ان يطهر به لا يختلف بأمر ان المخلوط من جنس الارض كالتراب او من جنس ما يقصد التطهير به كما لا يشنان والصابون او غير ذلك كالزعفران وغيره فالحكم واحد وهو المحال في كل مختلط طاهر كذا دليل على هذه المسألة على ما في البحر قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اغسلوه بماء وسدر قاله لحرر وقصته ناقة فمات أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس **قوله** صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين توفيت ابنته اغسلنها بماء وسدر واه مالك في الموطأ من حديث امرطبة والميت لا يغسل الا بماء يجزئ للحل فيقتل به والغسل بالماء والسدر لا يتصل ولا بمخلوط السدر بالماء او بوضعه على الجسد وصبت الماء عليه وكيف ما كان فلا بد من الاختلاط والتخير وأمر صلى الله عليه وعلى آله وسلم قيس بن عاصم ان يغسل بماء وسدر أخرجه ابو داود وأغسله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قصعة فيها اثنتين أخرجه النسائي والماء بذ لك يتغير ولو يعبث بذلك للمغلوية وآخره ههنا حديث الماء طهر هو لا يجسه شيء الا ما غير طهره او لئى اوريجه بعمومه يقتضى عدم التوضي عند تغير احد الاوصاف ولو يمشط طاهر واجب عنه بوجهين الاول ما ذكره صاحب غاية البيان من ان هذا الاستثناء ليس بصحيح ووجهه العيني بانه وان لم يصح مسند لكنه صحيح مرسل فقد أخرجه الدارقطني والحاوي من طريق راشد بن سعد مرسل الماء لا يجسه شيء الا ما غلب على ربحه او طهره وزاد الطحاوي ولونه وصح ابو حاتم مرسله والمرسل حجة عندنا انتهى الثاني ما ذكره تاج الشريعة والاكمل وغيرهما من شرح الهداية بمعنى ان الماء غير لا شيء نجس غير طهره ولونه اوريجه وكلامنا في المختلط الطاهر قد مره العيني بان الحديث عام والتخصيص من غير شخص غير **انتم اقول** من البين ان وصف الشيء لا يزول الا بوضو دضد كالبردة لا يزول الا باتيان الحارة وبالعكس لاسيما اذا كان الوصف اصليا للشيء فوصف الطهورية وصف اصل الماء لانه خلط طاهر طهورا فلا يزول ذلك الوصف الا بضده وهو النجاسة والشيء الطاهر لا نجس طاهرا بالضرورة قبل الضرر فيكون المراد بالحديث هو الشيء النجس فيكون تخصيصه به صحيحا في الجماع والقول عند الضرورية المعلومة فان قلت قد مر حوايان الطعام اذا تغير وان لم يجز فاعلمه فكذلك الماء اذا اذنت ينجس ان لا يجوز استعماله قلت الحكم بعدم جواز اكل الطعام المتنجس ليس لتنجسه بل لكونه مضرا للاكل عند الماء له صابون كمال يضر للشارب لا يجزئ شربه ولا يلزم منه نجاسة كما لا يخفى **قوله** يجزئ التوضي بالماء الذي القى فيه النجس الباقي المبطل وتغير لونه لكن لم يذهب رفته وتوطئه فيه الباقي ويصح الباقي بوجده منه لا يجزئ به الرضوء ولو بل الخبز بالماء وبقي رقيقا جاز به الرضوء وان صا نخبنا لا يجزئ ولو القى الزاير في الماء حتى اسود لكن لم يذهب رفته حار به الرضوء واذا اختلط

مرويات جارية

الشرارة والتغير من ان يكون تحقيقا حسيما او تقديرا باحق او وقع من الماء ما تبعه بواقعه في الصفات كماء الوتر للمقطم الواقعة
فلم يتغير في ايضا لا ينجس بالوضوء كذا في الاقسام في حل القاطن بين شجيرة وغيره من كتب الشافعية وذكر ابن الهيثم في فقه القدير
انهم اتفقوا على ان الماء المقيد لا يزيل الاحالات والحكماء عند فقد المطلق منصرف الى التيسير والمخالف في الماء الذي على القاطن
الزعفران وغيره مبني على انه مقيد عند الشافعي ونحن لا نذكر ان يقال له ماء الزعفران ولكننا نقول لا يمتنع مع ذلك انما
القاطن مقلوب ان يقال انه ماء من غير ياد وقد اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من قصعة
فيها اشجيرة والاضافة الى الزعفران لا تتم الاطلاق كما لاضافة الى البير والعين وغيرهما قال وماء جارية عطف على قوله ماء
السماة انما ينجس بالوضوء بالماء الجاري وكذا الفسل وغسل النجاسات لانه طاهر طهره وقوله فيه نجس صفة للماء جارية
بفتح الجاء في النجاسة وقوله لم يزل نجس معنى لم يزل يعلم لان المرئ ليس الا الذي ولما الطهر الزعفران على ما في الرواية
وفي كلامه هذا اشار الى الاول ان الجارية الذي ليس فيه نجس ينجس بالوضوء منه وهو طاهر الثانية ان الجارية انما هي التي تكون
قويا او ضعيفا واعين ان يكون بعد او يغير مدد فاذ انقطعت ماء النهر من اعلا لا يتغير حكمه جارية بانقطاعه الاصل ينجس
التوضي بما يجري ولو كان سطحه عليه نجاسة جري عليه الماء ان كان اكثر الماء يجري على النجاسة فذلك نجس وقال محمد ان كانت
النجاسة في جانب واحد او في جانبين فالماء الذي يجري على السطح طاهر لان كانت في جوانبه الثلثة فالماء نجس وان كانت
عند الميناب وفيه فالماء نجس ما دامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة سجد بان الماء عليها فابعد هاهنا من الماء طاهر ينجس
الوضوء به كذا في الفتاوى خاضعنا وذكر في مختارات النوازل المطر وماء الثلج اذا جرى في الطريق وفيه نجاسة متفرقة
بحيث لا يرى لونه او لا يذوقه ينجس التوضي فيه انتهى وفي الخلاصة انما ان ماء احد هما نجس والاخر طاهر فصب ماء الاثنتين
معاً حتى امتزجا في الهواء او جرى ماء الاثنتين على الارض صاينين لم يفسد ماء جارية ولو استنجى رجل من القمعة فلما صب الماء
من القمعة على يده لاقى الماء الذي يسيل من القمعة البول قبل ان يقع على يده بعد ما خرج من القمعة فطاهر انتهى
وفي اللخيرة لو اصابت الارض نجاسة فصب عليها الماء فجري على قدر اللذ لا عظم هرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء
الجاري ولو اصابها المطر وجرى عليها طهرت ولو كان قليلا لم ينجس فلا انتهى وفي التاتارخانية اما قدر طول الماء الجارية
فقال ابو سهل مقدار ذراع وقال اللقيمي ابو جعفر قلت لا يكره الاستسكان اذ اصابته نجاسة فصب عليه الماء
فساك من جانب الى جانب هل يطهر فقال اما على قول شاذ ان ابن ابراهيم فيطهر لانه قال في قوم مسافرين معهم كوز ماء
فصب الماء على يدي رجل ثم سأل مريد ذلك الرجل على يدي آخر وهكذا حتى توضعوا جميعا جاز وضوءهم كما عرف في الماء الجارية
وقيه ايضا المطر ما دام يطهره حكمه الجارية حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب الثوب لا ينجس لان يتغير
وفي الظهيرة اذا مر الماء بالعذرات واجتمع في موضع يكون طاهرا ما لم يشاهد فيه النجاسة وفي الغياض ان كان على الماء
كله على العذرات او اكثر او نصفه فالماء نجس وهو الصحيح انتهى وقوله عن العتابة ماء المطر يجري في سكه وفي السكه
نجاسات ثم يجري الماء في النهر ليس في النهر ماء غيره لا يابس به اذ لم يزلوا النجاسة انتهى فقهه الفاعر ونظائرها ما هو
مبسوط في الفتاوى تنادي بالسلامة العالي بان الجارية بلا مدد كما يجريان بالمدد وذكر ابن الهيثم في فقه القدير انه لا بد
من كون جريته بالمدد حكما في العين والنهر والمختار انتهى لكن نقل صاحب البحر عن السراج الوهاج لا يشترط في الماء الجاري

في النجس في غير الماء من غير طهره او لونه او ريح

الذي هو الصحيح ثم نقل عن الشيخ المحدثي انه قال في شرحه على الياقوت في النجس في غير الماء من غير طهره او لونه او ريح
 له من كالمين والماء لم ينجس لان الماء ليس له طهره او لونه او ريح
 سئل عن فوقه من ماء انسان ما يجري فانه يجوز ان ينجس على وجهه من غير طهره او لونه او ريح
 فيها ما جاء في سأل من جواتها تظهر كمال في الطهرية في مسألتها نجس النجس لو خرج ماؤه من جواتها لم ينجس
 مثل ما في ثلث مرات كالقصعة عند بعضهم والصحيح انه يظهر وان لم يخرج ما فيه لكن في خلافه الفتاوى اذا فسد ماء النجس
 فاحتل منه بالقصعة حوا مسكها تحت الايتوب في خل الماء وسأل ماء القصعة فتوضأ به لا ينجس وقال ابن عابد بن في الخل
 الطاهر ان ما في الخزانة بنى على غير الصحيح ويؤكد ما في النبد انه يدل على حكاية الاقوال في جريان نجس ما نصه وعلى هذا
 حوض النجس لو اذ النجس ومقتضاها انه على القول الصحيح يظهر من لا وان ايضا مجرد الجريان مع وفي المختار ايضا لو نجس
 فافترقه من رجل ما حتى امتلأ سائل من جوانبه هل يظهر مجرد ذلك ام لا والذي يظهر من الطهارة اخذ اما ذكرنا وما مرنا لا يشترط
 ان يكون الجريان ممددا حتى انشأ ثلاثة اذ لا فرق بين النجاسة الرئية وغير الرئية بل هي في اناء لم يثره في الماء جازا للوضوء منه
 وفي الموضع ما في المتن ان الجارية اذا وقعت نجاسة لم يثره بل هو في الوضوء سواء كان النجس حقيقيا او غيرا فاذا بال انما خرج
 فتوضأ اخر من اسفله بما ولام يظهر في الجرة اثره وقال في كتاب الاشارة لو كسرت خلية خمر في الفرات ورجل يتوضأ اسفل
 فما لم يجد في الماء طم النجس ويحذر لونه نجس الوضوءية وكان الاستقراء للرؤية فيه بان كانت الحقيقة ان ظهرت اثر النجاسة لا ينجس
 والاجاز سواء اخذت الحقيقة لكل الجرية او نصفها او ثلثها او اقلها في النجاسة قال ابو يوسف في ساقية تصغير فيها كلب ميت سئل
 ويجري الماء فوقه وتحت انه لا بأس بالوضوء من اسفل منه ما يغير طهره او لونه او ريح فيقول ينبغي ان يكون هذا القول ابو يوسف
 واما عند ما لا ينجس للوضوء اسفل من الكلب انما في النجاسة كذا المذكور في الفتاوى فاختصنا بالنجس والنجس والنجس
 النجاسة لو البذر انما وكثير من كتب ايماننا في غير الحقيقة اما في الحقيقة فانه ينظر في كل كلمة او اكثر ملائمة للماء
 لا ينجس للوضوء وان كان الاقوى في ان كان النصف فالقياس الجواز وفي الاستحسان لا ينجس وهو الاصح وتظهر من ماء الطهر
 اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح عذرون في فتح القديان العبدية لظهور الاثر مطلقا ان الحديث وهو قول صل
 الله عليه وعلى آله وسلم الماء طهر ولا ينجسه شيء لما حل على الماء الجارية كان مقتضاها جواز التوضوء من اسفله وان اخذت الحقيقة
 اكثر الماء ولم يتغير فقولها اذا اخذ الحقيقة اكثر الماء ونصفه لا ينجس يحتاج الى تخصيص قال ويوافقه عن ابو يوسف وقد فتى لئلا
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رسالته المختارة اعتبار ما عن ابو يوسف لكن لما قلنا ان يقول المختار في اكثر الكتب
 وقد صححه صاحب الهداية في النجاسة لان العلماء اجمعوا على ان الجارية اذا وقعت نجاسة في موضع الوضوء اذ لم يثرها
 لان النجاسة لا تستقر مع جريان الماء فلم يظهر اثرها علما ان الماء ذهب بعينها فالحال استعمال الماء اما اذا كانت النجاسة حفيفة
 وكان الماء يجري على اكثرها ونصفها يتبعها بوجوب النجاسة فيه وقد تقدم ان كل ما يتبعنا وجود النجاسة فيه او غلب على ثلثنا
 وجودها فيه لا ينجس لاستعماله فكان هذا ما خروفا لالة الاجماع لان الحديث لما حل بالاجماع على الماء الذي لم يتغير لاجل انه
 عند التغير يتبين بوجوب النجاسة كان التغير ليل وجود النجاسة في ما يمكن فيه ذلك اما الحقيقة فقد يتبين بوجوبها فلا ينجس
 استعمال الماء لا في اكثرها ونصفها من غير اعتبار التغير لان التغير لا كان علامة على وجود النجاسة لا يلزم من انتفاءه انتفاؤها

في النجس في غير الماء

والمختلفات في حال الجأري

فكان الاجماع خصصا للفتوى فان قلنا ما خذ بيد لالة الاجماع هذا ما ظهر له عند الضعيف انتهى كلامه وتوقف من الحكم
بانه قد تفرق الجأري وما في حكمه لايتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم يعلل عليه بان يظهر اثرها فيه فخرج الدقيق من جمل الجأري
الاثر لانه لا يستوي الحال بين جريه على الأكثر والأقل فما في الفتوى وجبه انتهى **أقول** هذا تعقب جيد فان قوله على الجأري
وبالسلام الماء طهر لا ينحسبه شيء إلا ما غوطه أو لونه ما ويجه بعد جملة من الماء الجأري كما ذكره ابن عثمة على ما سياتي ذكره
من على أن لا ينحس الماء هو تقدير إذا النجاسة لأنه قد تكون النجاسة غالبية أو حكمية غالب لا تقطع وقوع النجاسة وعدم القطع
به وإنما أقول ان المحلى في الفتوى في الجواب عن اشكال ابن الهمام الصحيح من الرواية الماء طهر ولا ينحس شيء من غير استثناء على ما
سياتي وسيظهر من خصوص الاجماع ما اذا التقيد بالنجاسة فيجب تخصيصه بعد ذلك بالقيام على نجس الماء الزاكن بجملته انه صير الماء
الذي قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الأكثر في الخاطئة لا يتيقن معه بخلافه باستعمال الخاطئة انتهى فحيد
عندي أما أولا فلان الاستثناء قد يحتمل طريقين مستند امر فمكون طريق واحد مسال لا يفر فرعية لا تكرار وإنما ثانيه فلان
كونه مخصصا بالاجماع بما اذا تغير بالنجاسة ممنوع فقد ذهب كثير من العلماء الى عدم نجس الماء مطلقا بالنجاسة كما سياتي في
رواية الجاهل فالقري بن الجهم في غير ما فيه جدي لا سيما اذا انقطعت به المتون والعرق بانقطعت به لا بما انقطعت به الفتاوى لا سيما اذا لم يكن
ما في الفتاوى مستندا الى دليل قوي ولكن اختار عدم الفرق بين جميع منهلين الواسع كرامه وتقليد قباين امير حاج كاسبط في المطية
والغزوي صاحب تنوير الابصار وصاحب الطريقة المحمدية وقال عليه الفتوى وعيد الغني لنا بلس مستندا بما في عدة الفتوى
من ان الماء الجأري يظهر بعضه بعضا وما في الفتوى وغيره من ان الماء النجس اذا دخل على ماء النجس الكثير لا ينحس وان كان غالبيا
وصاحب جامع الفتاوى فقد نقل صاحب خزنة الرواية عن حاشية السراجية عنه انه قال بعد ذلك سألنا ابي يوسف عليه
الفتوى والقهستان حيث قال في جامع الرموز لو سئل حقيقة فخر وجرى الماء تحتها فوقعها لم ينحس الا اذا غيرانه وعليه الفتوى
كما في المضمرات عن النصاب انتهى لكنه اخطأ في نسبة هذا القول الى المضمرات فان صاحب المضمرات نقل عن النصاب الفتوى
في الماء الجأري لا ينحس ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه من النجاسة اشفر وليس فيه فهميد النجاسة ثم قال صاحب المضمرات
عند قول القدوري ولم ير لها اثر يزيد به نجاسة قد ذهب عنها بجريه ان الماء فاح كان ما لا يذهب بان وقعت فيه ميتة فاستقر
ان يظن ان كان الماء كله نجس عليه او نصفه لم يميز الوضوء اسفل منها انتهى فدل ذلك على ان صاحب المضمرات هو ما في
كذا الفتاوى لا ما نزع القهستان وخلاصة العلم ان ههنا قولين صحيحين احدهما انه لا فرق بين الجيفة وغيرها في ان الماء
على التغير فيما عليه المتون وجمع من اصحابنا المتأخرين وثانيهما ان بينهما فراقا وتسبب العجندى الا في ابي يوسف والثاني ان محمد
وابن حنيفة تقليدك ياخذ ما اتفقوا على الدليل **قوله** واختلاف في حد الجأري اي اختلفت الفتاوى في تعريف الماء الجأري
وما يقدر به جريه على اقول احدها انه الذي ذهب بالنجاسة قبل اغتراف العفرة الثانية وثانيها انه اذا كان بحيث لو وضع
انسان يده عليه عوضا لم ينقطع فخرجوا عنها انها لو كان بحيث لو اغترف المتوضي في اعرق المواضع من الجداول انقطع جريه
خلافه لا حتى جري فليس بجأري ان لم ينقطع فخرجوا عنها انها ما يمدد الناس في العرف جاريا وخامسها انه اذا كان محل لوالقريب
بقبة او ورق فخرجوا عن لا قول ليس بجأري هكذا ورث صاحب التاتارخانية ثم نقل عن الزادان القول الرابع هو الصحيح واختاره
صاحب المجالس حيث قال صحوا انه ما يمدد الناس جاريا ذكره في البذل ثم والمتميزين وكثير من الكتب انتهى وفي البناءية

يدون المكث المذكور في هذا المصباح وإدخالها وجوب المذكور في حكم الشارح معنى على رواية نجاسة الماء فإن على رواية الطهارة لا يصح حمل الوجوب بأطلاقه بل هو مقيد بالأدلة فليدفع الماء المستعمل فالصحيح هو أن الماء المستعمل على رواية طهارة لا يختلط بالطهور وإن كان الماء الطهور يحمل لا ينجس فيه الموضوع والأحكام في فتح القدير وغيره ومن هنا علمت جواز الوضوء والنجاسة الموضوع في المألوس عند عدم غلبة الظن بغلبة المستعمل أو مساواته أو وقوع نجاسة في الصفا ونحوه لأن الماء المستعمل هو الماء للوضوء والفصل عند لا شك أنه قليل بالنسبة إلى ما لم يستعمل إلا إذا تكرر الاستعمال ما نأنا وقلب على الظن أن الطهور قليل لا ينجس لتطهيره كذا ذكره صاحب البحر في مسأله المسماة بالتحير الباقى في جواز الوضوء من النجاسة وتقال أيضا فيها أن قلت قد وجدنا

كان استنبط بذلك فذلك وإن لم يكن استنبط به على قول محمد لا يكون نجسا لكن ينزح منها عشر من ليصير الماء طهورا فهل خلا في استعمال الماء بوقوع قليل من الماء المستعمل على قول محمد وكذلك مسألة البير يحط المذكور في المتن والشارح قد علم أن الماء يصير مستعملًا عند محمد بالأغسال فيه وصورته أجاز لفلان المطلب الدلو وليس على يد نجاسة حقيقية فعند أبي حنيفة الرجل والماء نجسًا وعند أبي يوسف على حالهما وعند محمد الماء طاهر غير طهور الرجل طاهر مع أن الماء الذي لا يقدى به في البيل قل من غيره وقد جعله مستعملًا في غسل المضمضة وفي الدخول في الكف صار الماء مستعملًا وفي الخلاصة رجل توضأ في طست ثم صب ذلك الماء في البير ينزح منه أكثر من عشرين دلوًا ومن مأكو صب فيه عند محمد وعند أبي يوسف وإلى حنيفة ينزح ماء البير كله لا نجس عند هاتين منية المصل عن الفقيه إلى جعفر لو توضأ في اجرة قصب فإن كان لا يخلص بعضه إلى بعض فإنه لا ينجس التوضؤ فيه قلت أما ما ذكره من عبارة قاضيه كان ومن مسألة البير فكله مبني على رواية ضعيفة عن محمد فأكد بأن الماء يصير مستعملًا بوقوع القليل فيه من الماء المستعمل لا على الصحيح من مذهبه ولما مسألة الأجمة فخرج أيضا على القول بنجاسة الماء المستعمل وقد صرح به شارح المنية العلامة محمد الشهير بإبن أمير حاربه تليد الحق ابن الهمام انتهى كلامه ملخصاً **قول** بحيث لا يستعمل غسلته آخر كلمة حيث حقيقة في المكان يقال قمت حيث قام زيد وتستعا للزمان وقيل على العكس والغسالة بالضم ما غسلت الشيء كذا في المصباح المنير والمعنى يجب أن يجلس المتوضئ بموضع لا يستعمل ما قمت طهر من أعضائه واختلط بذلك الماء لضعيف جربانه بأن يجلس على مخرج الماء فإنه إذا جلس هناك لا يتأق ما تقاطر منه في غرقته لسيلانه إلى جانبي السيل قبل اخذ العفة الثانية بخلاف ما إذا جلس إلى جهة ميل الماء فإنه يلزمه تح استعمال المتقاطر فيجب عليه أن يمكث بين الغرتين مقدار ما يسيل المتقاطر منه **قول** وإذا كان الحوض صغيرًا لم إذا كان الحوض صغيرًا إلى أقل من عشر في عشر ويدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب آخر كرى مجموع التوازل عن الشيخ الفقيه إلى الحسن أنه كان العا في أربع فماده ونه ينجس التوضؤ به وإن كان أكثر من ذلك لا ينجس إلا في موضع دخول الماء وخروجه لأن الوجه الأول ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته هو لا يستقر فيه ولا كذلك في الوجه الثاني وكذا قالوا في عين ماء هي تسع في تسع ينهم الماء أسفلها يخرج من منفذها لا ينجس فيها التوضؤ إلا في موضع خرج الماء منها وآاصحان هذا التقدير غير لازم بالاعتداد على المعنى فينظر أن كان ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته لكثرة الماء فوقه ينجس التوضؤ إلا فلا وحل عن الشيخ شمس الأيتام الحلواني أنه سئل عن حين الماء إذا كان خمسًا في خمس وكان يخرج الماء منه قال إن كان يتحرك الماء من جريان

فإن الماء فان علم ان نتيه النجاسة لا يجوز ولا يجوز حمل على ان نتيه يطول الملك

تكون مقتضى الراس عادة والفقارة تقصد شربها وتقع في باطنها ولا تعلق نجاسة الصابون ولا نجاسة الدرع بالشف
ومنها ما في الفتية الجلود التي تدب في بلادها ولا يغسل من نجاستها ولا تعلق نجاسة في ديبها ونفقها على الاثر النجاسة
ولا يغسلونها بعد تمام الدب في طاهر يجوز اتخاذ الخفاف وغلات الكلب والدلاء منها ما لم يظلم من النجاسة ومنها
في الفتية عن ان نصر الدبوس طين الشوارع ومواضع الكلاب فيها طاهر وكذا الطين المسرق من الاذن اراى عين النجاسة ملقة
والاصل في هذا جكده ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال بعثت بالحنيفية السمحة البيضاء ولم ابعث بالرهبة
الصغيرة وان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم واصحابه كانوا يستعملون انية المشركين وشيا لهم المشركين والماء بالركن
في الحياض والا يأمرون غير استفسار وتدين في آخرهم البخرى في صحيلان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم اكل في بيت المشركين
وتوضأ من مزادة المشركين فيوضأ عن ابن عمر انه قال كانت الكلاب تقبل وتدين في المسجد في زمان رسول الله صلى الله
عليه وعلى آله وسلم لم يكونوا يمشون شيئا من ذلك وقال الفاضل البركلي في الطريقة الحمدية وجوب الاحتراز عن النجاسة ليس
لذا انما بل وصفها المنفرد من الريج المنقذ والطعم البشيع واللون القبيح فاذا لم يوجد ولم يتبين بوجوده فلا يجزى التيقن به
يعنى عن القليل في مواضع الضيق والحاجة انتهى ومن ههنا يعلم ان الاصل في الاشياء شربها هو الطاهر لا سيما الماء فانه
موصوف بالطهارة والطهيرة ما لم يعرض ما يزيله كما في ههنا الشك بقوله اذا نزل الماء سواء كان جاريا او ركنا وكان اذا
تغير طعمه او لونه فان اذا تغير الطعم واللون فان علم ان تغير النجاسة لا ينجي الموضوع ولا يجزى فتقصد صحت النتن بالذكر على
سبيل التمثيل **قول** فان علم الظاهر انه اراد بالعلماء من الميقين والظن الراجح فان الظن في امثال هذا الموضوع حكم
اليقين وهذا العلماء ما يخبر به رجل مسلم عدل فانه اذا خبر رجل كذا نجاسة الماء لا ينجي له ان يتوضأ به فاشك
فاسقا لا يصدق وفي المستور في بيان ففي رواية هوميلة الفاسق وفي رواية حميلة العدل لكن في فتاوى قاضيه خان
وذكره الجيني في رسل الحقائق شرح كنز الدقائق لا يقبل قول الكافر في الدليات كالاخبار بالنجاسة الماء حتى اذا خبره عدل
فحسب ثم واد الخبر فاسق تحري فيه وكذا اذا كان مستورا على الصحيح فاذ غلب على ظنه انه صادق تيم ولا يتوضأ به وان اراقه
ثم تيم كان حوطا وان كان كبيرا لانه كاذب يتوضأ به انتهى اما بعد الامارات دالة على النجاسة كما قال في جامع الفتاوى لو راى
اقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به انتهى قال النابلسي في المحمدية الشريعة شرح الطريقة الحمدية ينبغي
تقديم ذلك بما اذا علم او غلب على ظنه انها اقدام الوحوش ولا يفتيحتل انها اقدام ما كوال اللحم فلا يحكم بالنجاسة
بالشك ويقيد ايضا بانه راى رشاش الماء حول ذلك الماء ونحو ذلك من القرائن الدالة على ان الوحوش شربت منه
ولا فلا نجاسة بالشك **قول** النجاسة اى لا خلاف النجاسة اذ لو علم انه لم يطعمه ونحو النجاسة ينجي كما لا يخفى **قول** والاى
وان لم يعلم ان نتيه النجاسة قبل تدفيعه ينجي الموضوع حمل على ان تقديره بطول الملك او غيره كاختلاط الاشياء الطاهرة
الغريبة لان الاصل في الماء هو الطهارة والاصل لا يزيل بالشك وفيه اشارة الى انه لا يجب السؤال عن حاله بل حمل على
قال في الخلاصة يتوضأ بما لم يحضر الذي يحاط فيه قدر ولا يستيقنه وليس عليه ان يسأل ولا يبعد عن يستيقن
انه قدر وصل هذا اذا قدم له بطعام ليس للضعيف ان يسأل من اين لك هذا الطعام من الغضب او السرقة انتهى
واصله ما أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن ابي بلعة عن ابن عمر بن الخطاب في تركه في حجره عن

وأما ما قيل من أن المشرك إذا شرب ماءه لم ينجس فإنه لا ينجس في الشرع ولا في العقل
والأدلة على ذلك ما ذكره في هذا الكتاب من أن المشرك إذا شرب ماءه لم ينجس فإنه لا ينجس في الشرع ولا في العقل

حتى إذا حوضاً فقال من لم ينجس من المشرك إذا شرب ماءه لم ينجس فإنه لا ينجس في الشرع ولا في العقل
بما عرفت من أن المشرك إذا شرب ماءه لم ينجس فإنه لا ينجس في الشرع ولا في العقل
وبما عرفت من أن المشرك إذا شرب ماءه لم ينجس فإنه لا ينجس في الشرع ولا في العقل
طهارته الأصلية ويبدل عليه سؤال المصنف في أن يكون عبثاً أو تعليلاً بقوله فإنا لا نشأ أن نذكر أن هذا المحال من ضرورات

الندية قوله هل يرد حوضك السباع أي هل أتى إليه فتشرب منه سباع البها أو كذا الذئب والضبع والتعليل بنحو قال بنحو
نجس عندنا كسور الكلب لا يخلطه بلعاده نجس متولد من نجس أم أكله ولهذا كان حوضاً صغيراً ينجس بلاقات النجاسة

الأفلاك كجميع المسائل وقوله لا تخبرنا أي ولو كنت تعلم أنه تروى السباع لا نأمنه لا تعلم ذلك فالله طاهر عندنا لا يستعملنا
لاستعملنا ماء طاهر أو أما صاحب الحوض فلو كان يعلم أن السباع تروى وأما نحن فستعملوه لزومه نجس البها وبذلك لا نه من قبل
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعن الخطأ لكي يعلم أن صاحب الحوض يعلم أن السباع تروى حتى يكون قوله كفاً ومنعاً من
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله وإذا سئل كلب أي ميت أن لم يكن الكلب نجس العين كما هو الأشهر وأما إن كان نجس
العين وتولى يرد هذه المسألة منها تنبيه على أن قول المصنف لم يراشه إنما هو في غير الحقيقة ومثلاً لها وأما فيها فالمعتبر

عين النجاسة فإن كان ما يلاقيها من الماء أقل مما يلاقيه جازعاً لوضوء اعتباراً للعلل الجانبة كان أكثر لا ينجس وإن كان ما يلاقيها
يجوز ولكن الاحتياط أن لا يتوضأ به كذا نقله ابن كمال في الأيضاح عن الثقة والبداهة وعرض على المشايخ بأن عباقرة قاصرة
وقد مر من تحقيق هذه المسألة في شرح قوله وما عارف فتذكر قوله قال الفقيه أبو جعفر أن نقله الناطقي في واقعاته
عن الطحاوي والنواز قوله وعن أبي يوسف أن قد عرف سائفاً أن قول أبي يوسف هو الصحيح رواية ودرية فرج
قد اعتيد في بلاد الدكن القاء أرواث الأفيال في مجاري الماء من النهر الكبار إلى الحياض والبيوت وسئل فرج تلك الحياض
بها والماء ينجس عليها ويصل تأقياً ثم هو وأما بقية بيئها إلى الحياض فكثيراً ما يصل الماء من غير تغير قد دارت هذه الواقعة

أبينا في سنة اثنين وثلاثين بعد الألف والمائتين في بلدة حيدرآباد صافها الله عن البذر وال
حين تعمير الحوض في مسجد مولانا محمد حيدر اللكنوي وطناً لمحمد آبادي مدقنا وهو أبواب أمي نور الله مرقد
فاستغفر ربنا وهما المولوي محمد نور المحسنين والمولوي محمد نور الصديق عن حكمهم في هذا شأنه هل هو طاهر أم نجس
فأمرنا والدنا العلامة واستأذنا القمام نوليه مرقد عن تصحير الكتب لاستخراج الجرثيمة ففتشنا في الكتب المتدولة
تجسسنا في الدفاتر المتطاوله وإن وقع نظراً على حر المختار فإذا هو موجود فيه وعبارته هكذا قد اعتيد في بلادنا
القاء زبل الدواب في مجاري الماء إلى البيوت لسد خلل تلك المجاري المسماة بالقساطل فيدسب فيها الزبل ويغير للماء
فوقها فهو مثل مسألة الحقيقة وفي ذلك حرج عظيم إذا قلنا بالنجاسة والحرج مدفع بالنص وقد تعرض لهذه الحالة

عبد الرحمن العماد مفتي دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها بعض الفروع وأما قاعدة المشهور من أن
المشقة تجلب التيسير وقد أطل الكلام عليها سيدي عبد الغني التالبي في شرحه على هذه المسألة بما حاصله

عن ابن القيم في حيوان ما في المولد

أما سبب الزيل في القساقل ولزيمها الزرقا فأنها تظهر ولها فواصل إلى الحياض صغيرا وتزل في حوض صغير فكبيرة فوحش وان
 ذلك تغريه بنفسه إذا ما جرى ذلك بعد صاف فانه يحيط به إذا انقطعت الجريان فان كان الحوض صغيرا والزيل راسب في
 أسفله فيجس بالماء يصل الزيل بها في هذه الحالة بناء على نجاسة الزيل عند تأق في شرح الغباب لأن حجر ينكس على قول الشافعي إذا
 ضاقت الأمتعة اتسع أنه لا يضر تغير الشام وفيها من الزيل ولو طيلة لأنه لا يمكن جريها المضطر إليه الناس إلا به وظاهر
 أن المعروف أنه لا يضره انتهى فاقى شرح هذا لدية أقول ولا يخفى أن الضرر ما عية إلى الكثرة وعن المين أيضا قال كثير
 من المحدثات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون ماؤها قليلا وفي أغلب الأوقات يستحب الماء عين الزيل ويرسب في
 أسفله في الحياض انقضت عبارته ملحصة فبعد ما وجدنا هذه الغباقة عرضنا لها إلى الملاحم والمستفسرين ففرجوا لك
 فواشدين والله الحمد على ذلك **قال** وبما مات فيه أي وبمجيئ الوضوء بمات في حيوان يتولد في الماء وهو يخرج
 الحياض المهمة والياء يطلق على ذي ريش وفي الأصل مصدر بمعنى الحيث ولذا يستوى فيه الواحد والجمع وقيل هو مضاف
 في الحياة كحليل الموت الكثير موتان فيض الميم والواو وبه فسر قوله تعالى وإن دار الآخرة لله الحيوان بالحيوة الآية التي
 لا يعقبها موت كذلك في الصحاح والمصباح وقد اختلفت في هذه المسألة على أقوال أحد ما ذهب إليه أصحابنا وهو
 مذاهب المالكية فحق المخر الوقية شرح المقدمة العربية من الطاهر مية البحر ولوطاكت حياته بالبر قوله عليه السلام
 هو الطهر وماؤه الحار ميتته انتهى وفي مختصر تحليل الطاهرات ما لا دم له والبري وإن طالت حياته انتقم ثابته أن
 السمك والجراد لا يفسد الماء وما سواهما يفسد نسبة صاحب رجة الأمانة في اختلاف الأمانة إلى مالك والشافعي وأحمد
 حيث قال ما يعيش في الماء كالضفدع إذا مات في ما يسير نجسه عند الثلاثة خلافا لأبي يوسف والسمك والجراد طاهر
 اتفاقا انتهى هكذا نسبة صاحب الهداية إلى الشافعي حيث قال وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسد كالماء السمك الضفدع
 والسرطان وقال الشافعي يفسده إلا السمك انتهى قال الاتفاق في غاية البيان كان ينبغي أن يقول إلا السمك والجراد كان
 حكمهما واحد عند ذلك في وجيزهما انتهى وقالهما أن ميتة ما يؤكل من حيوانات البحر لا يفسد وما لا يؤكل يفسد وهو
 مختار الشافعية قال النووي ما يعيش في الماء أن كان ما كولا فميتته طاهرة لا يشك أنه لا ينجز الماء وما لا يؤكل يفسد
 إذا قلنا أنه لا يؤكل إذا مات في الماء القليل أو ما ثم قليل وكثير نجسه صريحه أصحابنا ولا خلاف فيه إلا لصاحب الحياض
 فإنه قال في نجاسته قولان وذكر الروايات في الضفدع وجهين أحدهما أنه لا يفسد له سائلة وأثنان لها نفس سائلة
 فنجسه قطعا وهذا الثاني هو المشهور في كتب أصحاب انتهى كذا نقله العيني في البناءة وقال الدمي في حيوة الحيوان
 في فصل الضفدع من أحكامه أنه ينجس بالموت كغيره من الحيوان الذي لا يؤكل ونقل في الكفاية عن المازري حكاية
 وجه أنه لا ينجس بالموت وخاطه شيخنا في النقل عنه وقال لا ذكر لهذا الوجه في الحياض ولا في غيره من كتب وآدات
 في ماء قليل قال النووي إن قلنا أنه لا يؤكل نجسته بالاختلاف وصل المازري في نجاسته قولين أحدهما ينجس كما ينجس
 بسائر النجاسات وأثنى في بعضه عنه كدم البراغيث والاصح الأول انتهى قال الدمي أيضا في فصل السمك اختلف العلماء
 في الحيوان الذي في البحر سوى الحوت فقال بعضهم يؤكل جميع ما في البحر سوى الضفدع ولو كان على صخرة إنسان والنداء
 ذهب أبو علي الطيبي من قدماء أصحابنا قال في شرح القنية قيل له أريت لو كان على صخرة في أرضكم قال وإن تكلموا بالبرية

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

هذا المسألة هي المسألة الثانية في بيان ما في جوف السمكة من الماء والفضة
والنار والثلج والرياح والسمك والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة
ان لا يكون السمك في الماء والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
وهو من الماء والسمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
على هو لا يملك السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
على ذلك هو ان السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
المسألة الثالثة في بيان ما في جوف السمكة من الماء والفضة والنار
ومن اسماء السمكة السمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة
الواحدة هي السمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة والسمكة
السفينة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
سود كل سمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
وتنمو سمكة السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
قال لما اخطأ الله آدم الى الارض لم يكن في الارض السمكة والسمكة في السمكة
عليه الصلوة والسلام في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
صادقاً في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
نوت وذكر ايضا من انواع السمكة السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
كسمل السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
قوله ينشر الدال نية على ذلك السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
مصلحة مثل السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
اربعة احوال وهو السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
وفتحها اشهر في السنة العامة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
حكى ايضا صنف السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
والصنف في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
انها اتهم من السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة
انها ماتت كلب السمكة في السمكة والسمكة في السمكة والسمكة في السمكة

[illegible]

والله اعلم

بعضهم بأن ذكر البق للمعروف في بلادنا الذي يقال له انفسا في هذا الاصل له سائل متظروا رأيت بعض القاصدين من كثر
انه في كثير من الاحاسام البعوض قتل من اطلقه اراد به ذلك هذا كلهم في حيوة الحيوان في باب الباب والباب والباب والباب
التفصيل في وقى القاص من الملقبة البعوضة قودودية مسطحة على عريضة حمراء منتنة انتهى وفي البناية البق جهم فيهم
البعوضة قاله الجهمي واهل مصر يقولون لدونية تنفث في الاخشاب وفيها لكاه والحق كشيء قال والذباب يجمع النمل
الجميول متروك من المعروفة بجملة ذبابة وان يكسر المذال وتشد يد اليد كغراب واغريه قورغان ومن في باب الكثرة حركته
واضطرابه وقيل لانه كل ذبابة واخر جرم ابو يعلى الموصلي في مسنده من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وعلى آله
قال عمر الذباب اربعون ليلة والذباب كله في النار الا النحل واخره ابن عدي في الكامل في ترجمة عرب شقيق عن مجاهد عن
ابن عمر مرفوعا الذباب كله في النار الا النحل وتكونه في النار ليس بعذاب له وانما لي عذب به اهل النار بوقوعه عليه وتكون ان
الباجم مقل المتصور كان جاسا فخر على وجهه ذباب حتى اضجره فقال انظروا من في الباب فقالوا ما قال بن سليمان فقال
علق به فدخل عليه قال هل تعلم لما دخل خلق الله الذباب قال نعم ليدل به الحجاب في قلت المنصور في مناقبه لا مالم الشا
ان المأمون سئل عنه لاي شيء خلق الله الذباب فقال مذلة للملوك فضحك المأمون وقال لهيت وقول قمر على جسد
فقال نعم ولقد سألتني وما عندي جواب فلما رأيت قد سقط منك بعوضك لايتا له منك احد فخر الله لي يا نجواب فتال
المأمون لله ذلك وله اصناف كثيرة منها القمعة بالخرابك وهو ذباب يركب الابل والظباء اذا اشتد الحر فتنها التعرق بضم
النون وفتح العين المهملة ذباب خبز اترق العينين له ابرة في طرف ذنبه بلسم بها ذوات الحوافر خاصة سميت به لنعيرها
لأى صوتها ومنها الخازن ذباب يطير في الربيع يدل على الخصب وقال الاصمعي الخازن يركبها كالصوت الذباب سمي به ومنها
الشعرا بفتح الشين المجمة وكسر هاء وسكون العين المهملة ذباب اترق او احمر يقبع على الابل وعلى الحمير والكلاب فيربها
اذي شديد لا قوماها ذباب الكلاب وذباب الرياض وذباب الكلاب وغير ذلك والذباب الذي يتخالط الناس يحلق من السقا
وقد يخلق من الاحاسام هذا كله في حيوة الحيوان في باب الذال والفتات والشين والنون والتفصيل فيه فليرجع اليه فالتفت
نفيس شمل على غرائل لطيفة وقرا على عجبة **فروغ** من الحيوانات التي لا دم فيها ساءلا الزبور بضم الزاي المجمة والعقرب
الجراد والنحل والتملة والجعلان بضم الجيم ودية تكون في الزبل وينات وردان والبرغوث والقمل والخنافس وحمالقان والصر
والقرا هذه الحيوانات طاهرة لا تنجس بالموت ولا يفسد بوقوعه الماء كذا في البناية وفي الخلاصة اجمعوا على ان دود النحل
وسوس النار لا يفسد واصله موت ما ليس له دم سائل في الماشات لا ينجس الماشات عندنا انتهى وفي المجتبى في البوق في
صلوة البقال تفصيل حسن وهو انه ان كان مص الدم لم ينجس عند ابن يوسف لانه دم مستعار عند محمد بن نجس والخل
في جمع التفريق بالعكس والاصح في العلق اذا مص الدم انه يفسد الماء قتل ومن هذا يعرف حشر القراد والحمل امي
وقال صاحب النهر الفائق الترجيح في العلق ترجيح في البق اذا الدم فمما استعار في الحطمد الحمله بجمع وهي ثلث انا
قراود حثانة وحمالق القراود اصغرها والحثانة اوسطها والحمله اكبرها ولها دم سائل انتهى وفي القنية عن القاضى بديع الله
ماء ودوا القزوعينه وخرقة طاهر وعن العلا الحماي ويوسف الترجيحي مثله وعن محمد ابنة التريجاني عن عبد الكريم
ان خرة من نجس ينقى وفي البزانية الدودة المتولدة من النجاسة تطهر حتى اذا وقعت في ماء بعد غسلها لا ينجس في دوه وكلوا

أن النجس هو الدم المذخور كما ذكرنا في الحديث وقد ورد في الطعام وفي غيره من غير الطعام
قوله لأن النجس يقع بالجذبة فلهذا قيل لعدم قسمة الماء بوجوه وليس له دم سائل وشكل أن يكون قسما لا لانساقط الأول
 أيضا بناء على أن الأصح في تعليلها أيضا هو فقد الدم المسفوح وحاصله أن النجس من الدم ما لم يلق هو الدم المسفوح
 لا مطلقا كما مر ذكره في بحث فوافقت الوضوء فيكون مسفوحا يكون ميتة نجسا لا خافوا وتشرى به أيضا وهو ما
 ليس له مسفوح كحيوانات البحر وبعض حيوانات البر لا يوجد فيها النجس فلا يكون ميتة نجسا فلا يكون ما يقع فيه فأنما
 وأمرهم بها بأنه لو كان النجس هو الدم المسفوح لا غير لزم أن تظهر في جميع الجسود وفي ذلك التسمية ما لم يخرج الدم المسفوح
 وليس كذلك وأوجب عنه على ما في العناية وغيرها أن القياس هو الطهارة إلا أن الشرع أخرجه عن الأهلية وقد يجب عت
 بأنها لا تسلم عدم الطهارة فقد صرح بالطهارة الزاهدي في النجس حيث قال في تعليل المسألة أن الحيوان إنما ينجس بالحيوت
 لما فيه من الدم ما يدل على أن الأنعام إذا ذبحها النجس أو الوثني أو ترك المسألة التسمية عند ظهور في الأصح أن الدم هو النجس
قول والحديث وقيل وجه الاستدلال به أن النجس صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر في الباب في الطعام عند وقوعه
 فيه وقد يكون الطعام حارا فيصيرت في الباب فيه فلو كان يفسد لما أمر به وإذا ثبت الحكم في الباب ثبت في غيره مما هو
 بعينه أما بدلالة النص أو الإجماع كذا في البحر الرائق وهذا الحديث قد خرج به البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو
 وابن حبان وغيرهم والنبي عليه الصلاة والسلام قال إذا وقع في الباب في إناء أحدكم فقلعه فأن في أحد جناحيه داء وفي
 الآخر دواء وإنه يفتي بجناحه الذي فيه الداء وفي رواية النسائي وابن ماجه أن أحد جناحيه إلى باب سم ولا آخر شفاء فإذا
 وقع في الطعام فأقلعه فإنه يقدم السم ويخرج الشفاء وقال الدمدني في حيوة الحيوان قد تكلمت في الباب فوجدت يتفق
 بجناحه الأيسر وهو مناسب للداية كما أن الأيمن مناسب للداية وإلا تفتي في معالم السنن شرح سنن ابن داود الخطابي قد
 تكلم في هذا الحديث بعض من لا خلاف له وقال كيف يكون هذا وكيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي ذبابة وكيف تعلم
 ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء وهذا السؤال الجاهل أو متجاهل فإن الذي ينجس نفسه ونفوس سائر الحيوانات أن قد
 جمع في النفس بين الخلق والبرودة والرطوبة واليبوسة وهي أشياء متضادة وإذا اتلقت تفاسدت فمروى أن الله تعالى
 الف بينهما وقررهما على الاجتماع وجعل منهما قوى الحيوان التي منها بقاؤه وصلاحه لمجدل أن لا يتكوا اجتماع الداء والدواء فخرج
 من حيوان وإن الذي المهم الخلقة أن تتخذ البيت المحجب الصنعة وتسل فيه والذي هو العمل الذي أن تكتسب قوتها أو
 تدخره أو أن حاجتها إليه هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية إلى أن تقدم جناحا وتؤخر جناحا كما أراه من
 الابتداء الذي هو مدية العبد والامتحان الذي هو مضار التكليف وله في كل شيء حكمة وما يذكره الأولو الألباب
قول وفيه مغالطة الشافعي الظاهر أنه راجع إلى المسألة الثانية ويحتمل أن يكون راجعا إلى كل من المسائلين وقد ذكر
 صاحب الهداية خلافا فيه ما أورد الذي يظهر من كتب أصحابه أن خلافاه ثابت في ما في المولد وأما في ما لا موله فقلنا نقولنا
 كما مر نقله من حيوة الحيوان وقال المين في البداية عند ذكر صاحب الهداية خلافا في المسألة الثانية هذا أحد قوليه
 والقول الآخر كمن هبنا وهو الذي صحح جوارحه وشذ الحامل في المقنع والرويان في البحر فخرج النجاسة وقال النور
 هذا ليس بشيء والصواب الطهارة وهو قول جمهور العلماء ونقل الخطابي وغيره عن يحيى بن أبي كثير أنه قال ينجس الماء بموت
 المقرب فيه ونقل ذلك عن محمد بن المنكدر وهو ما أمان من التابعين انتهى وفي البحر الصحيح من مذاهب الشافعية أنه

في الرواية فيسراج من شجرة العنب

القول من عنب العنب والرواية ان في اصل طعنه ولم يزل في انشغال الماء حار بالرواية وان هذا هو العنب
ثم يحرق العنب في الماء من ما يخصصه لا مخرج اوله فيكون كذا في الامور من اما الطبخ في الماء فيقصد في الطبخ
او يضر به بحيث لا يخرج منه الا ما لا يخرج الا ما لا يخرج به فيقصد به الطبخ كما في انشغال في الرواية من ما يخصص
عليه ولذا في المخرج ما يشرب في غير ما يخرج فيكون الوضوء لا يعمد في كل منزلة كالماء الذي يضر من الكرم فيكون
يكون الاعتدال من في المخرج ولا يشرب ثم هذه في الطريقة لا يخلو ما ان يكون جامدا او سائقا ان كان جامدا فاما
يخرج من على اعتداله فان الماء وان كان سائقا فلا يخلو ما ان يكون على اعتداله في الموضع من على الموضع
الطعم والرائحة او في بعضها او لا يكون فان لم يكن في الماء في شيء منها كالماء المستعمل على قول من يقول انه طاهر على
هو الصحيح وغيره من الماء انما لا يخلو الماء في الوضوء في الغلبة ما لا يجزى وان كان مخالفا فيها في الغلبة فيغير
اكثرها وان خالف في وصفه او وصفين في الاعتدال في الغلبة من ذلك الوجه في اللين مثلا فانه مخالفا في اللون والطعم فان كان
اللين او طعم هو الغالب فيه لم يخرج الوضوء ولا جاز في الماء اما في الطبخ في الغلبة في الطعم فيغير الغلبة فيه من حيث الطعم
فعل هذا ينبغي ان يحل في التشريعات الواقعية في كل ما هو في بين ما وقع فيه المخالفة من مرامه وقد مرنا ذكر بعض
الفرع المتعلقة بهذا البحث في معنى هذا المبحث فعملات تطبيقها على هذه الضابطة **قول** الرواية في قصر
اي المنقول عن المصنف او عن اساقفة الفقهاء في هذا المقام هو المقتضوية الموصولة الى الماء ودية ويؤيده
انه لو كان هو بناء على ذلك من قوله ولا يمانع من قوله وقد اختار القصر في هذا المقام شراح
الهداية ايضا فمنهم من اقتصر على كونه مسموعا ومنهم من توجه الى توجيهه فقال صاحب العناية ما اعتصم القصر
هكذا السمع انتهى وقال تاج الشريعة ما اعتصم غير عدد وانتهى وقال صاحب الكفاية ما بالقصر لا بالدين
وقال صاحب النهاية بالقصر فهو موصولة وان كان يصح معنى المد ودية لكن المنقول هو الموصولة لان في المد
يتوجه جواز التوضي بما اعتصم بنفسه وليس كذلك وتعبه الاتفاق بان لا ناسم هذا التوضي وليس سلتا التوضي لكن يجوز
التوضي بما اعتصم بنفسه من غير اعتصامه بخارج فيخرج عليم كما ذكره صاحب الهداية وقال بعضهم اذ قيل لا يدل في
في الوهم ان المراد الماء المطلق وتعبه الاتفاق بان لا ناسم لا تعقيد بصفة الاعتصام وكيف يقع وهو الاطلاق **قوله**
اما ما يقترن في التشرع في صاحب الهداية فانه قال اما الذي يقترن من الكرم فيجوز التوضي به لانه ما يخرج من غير
علاج ذكره في جوامع ابي يوسف وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصام انتهى وقال الجوزفوري في حواشيه اي
اشارة اعمية لا الزامية فلا يراد ان التصديص بالشيء لا يدل على فسخ ما اعتصم انتهى **قول** بل اشارة لازمية لا للتخصيص
على الشيء في عبارات الفقهاء لا يدل على الشيء اتفاقا وانما المنوع عندنا في النصوص ومخالفة الشارح صاحب الهداية
في تبديل لفظ الكرم بالشجر ويوجب احدها الاشارة الى ان الحكم غير مختص بما يعصر من شجر العنب بل هو علم لكل ما
ينعصر من الشجر مطلقا سواء كان شجر العنب او غيره وثانيهما انه قد ورد في التسمية العنب بالكرم فاخرج ابوداود و
مسلم وغيرهما لاسموا العنب الكرم وفي رواية لا يقولون احد كرم للعنب الكرم فان الكرم الرجل المسلم وفي رواية فان الكرم
قلب المومن وفي رواية لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب والاحيلة فيخرج الحياء المهملة وفيه الباء واستكانها شجرة العنب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كذا في وفاة الوفاة وفيه نظر ان نسيها عليها اي بان ان يكون ماؤها لها وان تحت ارضين ومساها هذه اثار السجدة
مروا لا يامر بطلب الوجه الخامس ان القدر الخامس انك والحد الذي في بيضاة من ما فيها من طهرها لا يخرج
مخالفة لمعقول والمعقول فان عادة الناس قد جاورت في مسطهم وكافهم بنزله الماء وسرهم من النجاسة فيكون
ورخ لمن من تقوى على مولده الماء ومساها ومن الحال ان يكون بيضاة ما قد ملئت من النجاسات وتوجد في
صل الله عليه وعلى آله وسلم مسها وشرب ماؤها او غسل بها ماؤها من ما كانه من التلطيف عن الخرافات لا سيما
النجاسات راويها عنه انه ليس المراد انهم كانوا يلقون النجاسات فيها بل تلك البركات في الخد ومن الامور
وكانت الاقدار التي في موضعها فيستان هي من اقلها في السيل من الطريق ولا فدية فيها وكان الماء للذرية لا يغير ويخرج
هذا الاشياء كذا ذكره الخطابي في معالم السنن شرح سنن ابى داود قول وقاية الوطء يا خازن دار المصطفى قلت من
شاهد بيضاة جارية كذا لك لانها في عهدته وحولها ارتفاع سيمالك شاميهما اذ لوقد واليوم هناك اقدار اربال
بها المطر وتلقى الربا فيها ما تلقى انتهى الوجه السادس ما ذكره الخطابي في شرح معاني الآثار ان العلماء ان بيروا سقط فيها
ما هو اقل مما يلقى في بيضاة لكان محال ان لا يتغير بمائها الوطء فاستحال عندنا ان يكون سوال النبي عليه الصلوة
والسلام عن ماؤها رجوا فيها اجابوه في النجاسة في البيروا والله اعلم وان بعد ان اخرجت النجاسة من البيرو
فسالوه عن ذلك هل يطهرها بآخرها النجاسة منها فلا نجس ماؤها الذي يطهرها بعد ذلك وذلك صحيح مشكل
لان حيطان البيرو تغسل وطهرها ثم يخرج فقال النبي عليه الصلوة والسلام ان الماء لا ينجس فيريد بذلك الماء الذي
لهما عليه بعد اخراجه النجاسات منها لان الماء لا ينجس حاله ان يكون النجاسة وتظير قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
لا ينجس لا يبرئ بل ذلك ان لا ينجس اصاب النجاسة انما اذا دانه لا يبق نجسا بعد ازالته وكذلك قوله عليه السلام ان
لا تنجس ليس يعني بذلك انها لا تنجس وان اصابها النجاسة بل معناه انها لا تبقى نجسة اذا زالت النجاسة منها
فذلك قوله في بيروضاة ان الماء لا ينجس ليس هو على حال كون النجاسة فيها انما هو على حال عدم النجاسة فيها
قلت ههنا الوجه ان كان تاويل احسان بالنسبة الى نظره لكنه مما ياباه ظاهرا لفاظا لاختار شد الاباء فانها مما
تشهد شهادة ظاهرة ان السؤال كان حاله لا لقله والله اعلم الوجه السابع المعارضة باحاديث تدل على نجس
الماء بوقوع النجاسات منها حديث النعمان البول في الماء الدائم اخرجهم من امة فاخرج الترمذي وقال حديث
حسن صحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا يورق احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه واخرج
مسلم عن جابر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه قال في الماء الدائم اخرجهم من امة فاخرجهم من امة
ثم روى لا يورق احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه واخرج بطريق اخر عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم لا تبلى في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه واخرج من طريق اخر عن ابي السائب عن جابر بن زهرة
انهم باهري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقال
كيف يغتسل يا ابا هريرة قال يتناولها ولا يخرج ابوداود عن ابي هريرة فروا لا يورق احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه
واخرج عنه بسند اخر فروا لا يورق احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من انجاسة واخرج النسائي عنه من رواية
الترمذي واخرج بطريق اخر عنه مثل رواية ابى داود الاول واخرج ابن ماجه عنه من طريق ابي السائب مثل رواية

[illegible]

[illegible]

في هذا الباب ما قد اختلف فيه من قول القائلين من قال القلبي كقولهم القلبي ان يكون القلبي اول ما خلقه الله
 وهو بائنه فايد اذا كان القلبي من لم يخلق القلبي من الله والاولان القلبي من الله والاولان القلبي من الله
 قيل له فاما كان القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله
 اوي كذا ذكره القائلين في شرح معاني الآثار واوجب انه قد ورد في رواية الشافعي ان المراد بالقلة قلة القلبي من الله
 ان القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله فانه يعني ان يكون القلبي من الله
 انه عمل ان القلة اسم مشترك يطلق على الحجرة وعلى القرية وعلى الناس المحمل قرري الشافعي في تفسيره حديثه فقال في سنة
 اخبرني مسلم بن خالد الخزاز عن ابن جريح قال ان جريح قد رايت قال القلبي القلة تسم قريتين وشاة قال الشافعي
 فاما حياطين القلبي قريتين ونصفا اذا كان الماء خمس قري كذا يقرأ كذا يحل حيا اذا كان يظهر في الماء ويروى
 طعنا ولون وهذا فيه امران أحدهما ان سنداه منقطع ومن لم يحضر محمول وأما الثاني ان قوله في الحديث بقلة القلبي يومئذ
 من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وليس كذلك فروي الدارقطني من حديث ابن بكير عن عبد الله بن محمد بن زياد
 النيسابوري عن أبي حمزة عن ابن جريح قال اخبرني محمد بن يحيى فذكره وقال فيه قال جريح قلت ليجي بن عقيل
 أي قال قال قال جريح قال محمد بن يحيى فذكره وقال فيه قال جريح قلت ليجي بن عقيل
 عقيل ليس يصح ان قد روي عن ابن عدي في الكامل من حديث المغيرة بن سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر
 اذا كان الماء قلتي من قال جريح يخبره شيء قال ابن عدي قوله في منته من قال جريح يحفظ كذا يعرف الا في هذا
 الحديث من رواية المغيرة وهو يعني ان يابشر من الحديث ثواسم عن أبي جعفر بن نعيم انه قال المغيرة لم يكن مؤثما لعل
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وروي ابن عدي ايضا من حديث المغيرة عن محمد بن نافع عن ابن عمر فوما اذا كان
 الماء قلتي من يخبره شيء والقلة اربعة اصم انتهى كلام الزيلعي لمخصا واجيب عنه بان رواية الشافعي وان كانت منقطعة
 لكنه من ارباب الجرح والتعديل فروايته معتدلة وعليها اعتماد اصحابه وقيل رواية من لا يروي الا عن ثقة وان كان بعد
 الراوي لكنه اذا ذكره لم يروي عنه واما اذا قال باسناد لا يحضر فلا يكون تعديل الحديث لعدم العلم بحاله المسالك
 الثالث مسالك التأويل وهو ما ذكره جهم من الخفية متفق شمس لا يمة السرخسي وصاحب الهداية فريدها ان معنى قوله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يحصل خباثته لضعفه لا يقدر على حل الخباثات بل ينس كما يقال فلان لا يحمل الف برطل
 أي لا يقوى على حمله ويضعف عنه وقيل بحث من وجهين نقلهما صاحب الجرح عن شرح المذهب للنووي أحدهما انه
 ثبت في رواية صحيحة لا يحدوا اذا بلغ الماء قلتي لم ينجس فتعمل الرواية الاخرى عليه باقتد قال العلماء احسن تفسير
 غريب الحديث ان يفسر بما جاء في رواية اخرى لذالك الحديث وثاني ما انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جعل القلتيين
 حدا فلو كان المعنى كما ذكره هذا القائل لكان التقييد بذلك باطلا فان ما دون القلتيين يساوي القلتيين وهذا
 ووجه ثالث نقله العيني عن الثوري وهو ان الضعف عن الحمل انما يكون في الاجسام لقولنا فلان لا يحمل الخبثية أي
 ينجس عن حملها واما في المعاني فمعناه لا يقبله واجاب عنه على القاري في لقاؤه عن الوجه الاول بانه يحتمل ان تكون الرواية
 بالمعنى الذي فهمه الصحابي بمقتضى رأيه وفهمه وقيل وهن ظاهره فان الاحتمال غير مسموع عند ارباب البصيرة انتهى

ما حكمه

انما هو في الصلاة اعمان احكاما التقى اهل النار افاخص بعده او وصل بعضه الى بعض كان قليلا او كثيرا
 كثيرا لا يخص بوقوع النجاسة لانه يتغير به او طعمه وريحه كان له الحاشية او اختلفت في ما يمتص به الحلق
 المتغير من كل ما يمتصه الحلق اخص فكذا في كثير من اكلات المتغير فاعلم من هذا ان اعتبار المتغير في النجاسة هو الذي
 ليس من جهة اعتناؤه بمرور ما احتياته اما هو احتياطات المتأخرين في شرب الماء الدليل له ان المذهب الذي في
 المعتد في من جهة من وجوه اربعة احكاما من النجاسة قال استدل ابو حنيفة عن ما ذكره الرازي في احكام القرآن بقوله
 فقال ويحرم عليه من النجاسة والنجاسات لا يحال من النجاسة فهو ما الله تعالى يحرم ما بهما ولا يفرق بين حالة احتياطه او لا
 بالما اوجب محرم استعمال كل ما يتقارب به جرم من النجاسة ويكون جهة الخطر من النجاسة اولى من جهة اكلها من اصل
 انما اذا احتتم الحريم والمبيح فام الحريم ويدل عليه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم
 ثم يشرب فيه من النجاسة وقوله لا يغسل فيه من نجاسة ومعلوم ان البول القليل في الماء الكثير لا يغير لونه ولا طعمه
 ولا رائحته ويدل ايضا قوله عليه الصلوة والسلام اذ استيقظ احدكم من منامه فليغسل يده ثلثا قبل ان يدخلها
 الماء فانه لا يدري ما بين يات يده فام يغسل اليد احتياطا من نجاسة اصابت من موضع الاستيقاظ ومعلوم انها لا تدين
 الماء ولو لا انها مفسدة عند التحقيق لما كان للاهراب احتياط معنى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ينجس ببوله الكلب
 بقوله لا يبولن احدكم اكله او لم يبول الكلب لا يغسل سباعا وهو لا يغير هذا كلام الرازي فالحاصل انه حيث غلب على
 الظن وجود نجاسة في الماء لا ينجس استعماله لهذه الدلائل لا فرق بين ان يكون قلتين او اكثر او اقل تغير ولا وهذا هو ما
 ابن حنيفة والتقدير يشي دون شيء لا بد فيه من نص ولم يوجها انتهى وفي الجواب اقول ان النوى حد ناما حده رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الذي اوجب الله طاعته وحرم مخالفتها وحدها صلى الله عليه وسلم على الله وسلم
 مد فوع بان ما استدلتم به ضعيف وما صوابه الا يشهد له الشرع والعقل اما الشرع فقد قدنا الاطاميث الواردة في ذلك
 واما العقل فانه اذا لم يتيقن بعدم النجاسة الى الجانب الآخر او يغلب على ظننا والظن لا يقين فقدنا استعماله الذي في نجاسة
 يقينا وبوجاهة لم يقدرد ذلك بشيء بل اعتبر غلبة ظن المكلف فهذا دليل على عقلي مؤيد بالاحاديث الصحيحة المتقدمة فكان
 العلم به متعينا انتهى **اقول** وبالله التوفيق ومنذ الوصول الى التحقيق هذه الدلائل كلها غير مفيدة اما الاستدلال بالاية
 ويحرم النجاسة فلان هذه الآية انما تنفي تحريم اكل النجاسة لا مطلقا استعمالها بقربة او قبله وهو قوله تعالى ويحل لهم
 الطيبات فان الحلة والتحريم غايات استعمال في المأكولات ولذا فسر من النجاسة بالدينة والماء والخمر وامثال ذلك
 فالمنع يحل لهم اكل الطيبات ويحرم اكل النجاسة فاذن لا تنفي الاية الاحرمية النجاسة المحلوطة بالاء اكل الاخره مطلق
 استعمالها ولان سلمنا ان المراد تحريم استعمال مطلق النجاسة فلا يفيده ايضا اذا الماء سائل بالطبع مغتوبا اختلط به الى نفسه
 اذا غلب عليه فاذا وقعت النجاسة في ما عوم يغلب ريحه اولونه او طعمه او ريحه عليه حصل العلم بان تلك النجاسة استنفية قلنا
 الى طبيعة الماء الغالب ولم يبق نجاسة وخبيثة فيذبح ان يجوز الوضوء ثم سوا تحرك جانب منه تحريكه جانب منه
 اوله يتحرك فيخرج ما اذا غلب ريحه او طعمه اولونه فانه ثم يعلم مغلوطة الماء وبقائه النجاسة على حاله فلا يخرج الوضوء
 ثم واما الاستدلال بحدوث لا يبولن فلانه بعد تسليم كونه على التحريم النجاسة فما يفيده تنجيس الماء الدائم بالبول في الحلة
 لا على تنجيس كل ما به ولو حمل على الكلية للزم تنجيس محض الغد ايضا بالبول ولا قائل به ولكن الاستدلال بحديث

الاستسقاء طغانه لا يدل الا على بعض المذاهب في الجملة لاصل الحكمة فلا يخصص هذا وامثاله الا الزعم على من قال بالعموم
 مطلقا لا يختص بالذم على ابي حنيفة وتلك الحديث ولو غير النكاح وامثاله وما يشبهه من افعال مما عده شرعا في الحديث
 ما هو من كون الامام يخصص في الجملة فلهذا المذهب لا يثبت في الحديث بل انما هو قولنا انما يخصص في الجملة
 من كلام الشافعي ونحوه وكذا الحديث يدل بالتحريم من كلام الشافعي ومحمد بن بشر انما يخصص في الجملة
 العقلية او الاستسقاء في العقوبة من الايات المهمة والاحاديث المطلقة لا يخصص هذا والقول بانما يخصص في الجملة
 ان هذا والآخر قد فصل الى الامام ابي حنيفة او وصلته وجعلها على امر له والاقوال يخصص في الجملة الاستسقاء في الجملة
 والقول دليل على انما يخصص في هذا الباب يجوز اخصا بالاعتقاد في ذلك بل قد قلنا ما يورث في بعض القواعد من قوله
 محمد بن اوفد صرحوا بان المجتهد يحرم عليه التقليد كما في الطريقة المحمدية وشرحا المجتهد في الحديث وقد جرى علينا في العقوبة
 الاخذ في باب الطهارة من ذهب الغير ولو كان الاخذ بعد صدق الفعل منته فاستدل في مدعيه بما حكى ان ابا يوسف اعتزل
 ليوم الجمعة وصل بالناس اما ما سبقنا د فوجد واقى البيرو الذي اغتسل من مائه فارق ميتة فاخبر بذلك فقال نأخذ بقول ابي حنيفة
 من اهل المدينة فيمسك بالحديث الذي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا ثانيا ان اولى الناس
 وغيرها وتعلم من التقليد المجتهد مقيد بما اذا لم يكن ما قلنا حكما فورا موافقا للقياس داخل في ظاهر النص فاذا كان حكما
 ضيقا مخالفا للقياس غير داخل في ظاهر النص يحرم تقليد المجتهد فيه لمجتهد آخر هذه المسألة المحتمل فيها اقوى لان عدم التعبد
 بوقوع النجاسة دليل على بقاء الطهارة موافق للقياس داخل في ظاهر النص وهو حديث القلتين انتهى كلامنا عما لم يخص
 المسالك الثاني المخلص بالتكليف نقله صاحب النهاية عن محمد بن سلام انه قال ان كان مجال لو اغتسل فيه يتكلى النجاسة
 الذي اغتسل فيه يسبب الاغتسال ووصلت الكدرة الى الجانب الآخر فهو ما يخص بعضه الى بعض وان لم يصل فهو
 ما لا يخص المسالك الثالث المخلص بالصبر نقله صاحب النهاية عن الشيخ اسمعيل الزاهد عن عيسى السمرقندي
 عن ابي حفص الكوفي صاحب محمد انه قال يلحق زعفران في جانب منه فان اثار الزعفران في الجانب الآخر كان ما يخص بعضه
 الى بعض وان لم يرد فهو ما لا يخص واما الذين قالوا بالساحة وهم طائفة من اصحابنا فافترقوا ايضا على مسالك الاول انه
 اذا كان قانيا في ثمان فهو كثير والاقل قليل وهو قول محمد بن سلمة على ما ذكره العيني الثاني انه اذا كان اثني عشر في اثني عشر فهو
 كثير وهو مع ما قبله ما خرم من قول محمد فانه لما سئل عن ذلك فقال اذا كان مثل مسجدى هذا فسمي من داخله فوجدا
 ثمانيا في ثمان ومن خارجه فكان اثني عشر في عشر كذلك اذكره العيني الثالث خمسة عشر في خمسة عشر نسبة العيني الى
 عبد الله بن المبارك وهو ابي مطيع البلخي ونسبه صاحب التاريخ اخذنا الى اكثر من ثمان بل الرابع عشر في عشر نسبة العيني
 الى ابي مطيع الخامس سبعة في سبعة نسبة الزاهد في المجتبى الى محمد بن حرب الساسلي ان كان الخوض عشر فهو كثير
 والاقل قليل وهو مختار كثير من اصحابنا ومعتد بهم وعليه اقول كثير من المرجحين وساق اكثر المتأخرين كلامهم في تصانيفهم
 عليه حتى اشتهر له مذهب الامام ابي حنيفة وصاحبه وقد عرفت انه ليس كذلك فمن اختاره صاحبنا لهلة
 حيث قال بعضهم قد مره بالساحة عشر في عشر يذرع الكس كس توسعة الارض على الناس وعليه الفتوى انتهى وفي فتاوى
 قاضيين ان عامة المشائخ قالوا ان كان عشر في عشر فهو كبير انتهى في جامع الرموز عن النوازل به نأخذ انتهى وفي
 غنية المستعمل عامة المتأخرين سملوا الامر واختاروا اما اختار ابو سليمان الجبلي نجاني وهو ما ذكره المصنف بقوله

هذا هو المذهب
 في المسالك
 في النجاسة
 في الطهارة
 في الحيض
 في النفاس
 في الجنابة
 في البول
 في الدم
 في العرق
 في البول
 في الدم
 في العرق

في الدنيا بعد اعادة النور قبل ان يخلق الله تعالى آدم كسب كتاب اربعين من اصول الفقه من اخصاصه وكتاب
 الفقه والروايات من غير اخصاصه من اجل ان كل واحد من هذه الكتب علم على من هو مذهب من مذهب
 القسري فان لا يراى احد من هذه الكتب ولا يراى في الناس من كل طائفة من هذه الكتب من اخصاصه
 ان يسموا بالاصحاب المذاهب او بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا
 لا يراى في هذه الكتب من اخصاصه من اجل ان كل واحد من هذه الكتب علم على من هو مذهب من مذهب
 الروايات والاصحاب المذاهب من غير اخصاصه من اجل ان كل واحد من هذه الكتب علم على من هو مذهب من مذهب
 لو كان كما قال الناس في الفقه من غير ان يسموا بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا
 شرا ولا هو موافق لمذهب صاحب المذهب فكيف يقتضى به والتمس الذي اوضحه في مذهبنا فلهذا يرجع محمد بن مذهبنا
 الثلاثة التفويض من غير توقيت قد نام اصحابنا وادرك علمهم من الذين اقتادوا العشر من بعض من افقوا بالاصحاب المذاهب
 قول سليمان بن الجهم في كتابه في الفقه من غير ان يسموا بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا بالاصحاب المذاهب من غير ان يسموا
 الاعتراف عليه قلت هذا اذا كان المحقق رجوعا موافقا لدليل شرعي ولم يعلم مذهب صاحب المذهب مخالفا لادما اذا
 لم يكن ما رجوعا مستندا الى دليل شرعي وكان مخالفا لادما هو منقول من صاحب المذهب بنقل الثقات فالظاهر انه
 لا اعتبار له في جميعه على ان جمعا من ارباب الترجيح قد رجحوا مذهب التفويض ايضا فاختلف الترجيح واذا كان هكذا
 فالظاهر اعتبار الترجيح الذي يكون موافقا لمذهب صاحب المذهب كما لا يخفى هذا **وخلاصة الكلام** في هذا
 المقام ان في طهارة المذهب وتجسسه لعلماء الامة اثني عشر مذهباً الاول مذهب الظاهرية والثاني مذهب المالكية والثالث
 مذهب الشافعية والرابع مذهب التحديد بالتحريك والخامس مذهب التحديد بالكسرة والسادس مذهب التحديد بالاصح
 والسابيع مذهب السبع والثامن مذهب الثمانية والتاسع مذهب في عشرين او في عشر والعاشر مذهب في العشرة او في العشرة
 خمسة عشر في خمسة عشر والثاني عشر اثنا عشر في اثني عشر ان قسما ليرى الى ثلاثة اقسام باعتبار ثلث روايات التحريك
 باليد والتحريك بالكتف والتحريك بالوضو يكون المحقق اربعة عشر مذهباً احد عشر مذهباً الخفية والثلاثة لغزير والفرع
 من الغنية ان مذهب التحديد بالتحريك غير مذهب التفويض الى رأى المبتلي فانه قال لحد الفاصل بين القليل
 الكثير التحقيق انه مفوض الى رأى المبتلي به غير مقدريش ان غلب على ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء الا
 جاز وهو الاصح عند جماعة منهم كالحري وصاحب الغاية والنايعة وقدم وهو اليق باصل الامام من عدم التمسك بقدر
 في ما يعرفه تقدير شرعي وكثير من المشايخ يصل لحد الفاصل عدم تحريك احد الطرفين بمحركة الطرف الاخر انتهى لمختصا
 فانه صريح في ان مذهب الامام هو محض التفويض واعتبار التحريك من تحريكات المشايخ في زياد واحد ويكون المجموع
 خمسة عشر لكن هذا مخالفا لما كتبه لعمدة على ما كتبت عباراتها فان المفهوم منها ان مذهب التفويض والتحريك
 متحد وانما الاختلاف في العبارة وان سئل ان ترجم في هذا المذهب اهل ذلك اضعفهم مذهب الظاهرية واقرها
 مذهب المالكية ثم مذهب الشافعية ثم مذهب اصحابنا الخفية والمرجح من اقر الاصح ما عند المحققين هو القول
 بالتفويض والمعتد عند عامة المشايخ هو العشر في العشر واسهل تحقيق هذا المبحث بهذا النمط لا توجد في مطاوي
 الكتب الثبار فضلا عن الصغار والله اعلم على ذلك كله **والسؤال** كذا يقال في العشر في العشر الذي هو مختار العامة

عشر في درهم عشرة اذمة ولا ينحصر في ذلك

ويعمل المصنف فيقول المخرج لا يخلو ما ان يكون من جابان تتساوى اصله ولا يربح من غيره فان كان من غير ذلك
 على ان المخرج من مساحته ان يكون كل ضلع منه عشرة اذمة فيكون حوله الماء اربعين ذراعا ويكون فيه المساحة اربع
 اذمة في كل مساحته ان مساحته السبع يكون نصف مساحته واحد في نفسه فاذا كان الضلع الواحد عشرة ذراعا وعرضه
 في نفسه حصل مساحته من مساحته المربع واختلفت في مقامين الاول في نجد هذا الذراع يختلف فيه على اقول الثلثة الاول ان
 العشر ذراع المساحة واقفي به حجم منهم فاصبحنا حيث قال في فتاواه يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكراس هو
 الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات التي انتهى في التاريخانية عن الثانية يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكراس
 لان ذراع المساحة بالمسوحات التي هو الصحيح انتهى فقل هذا الذراع على ما في فتح القدير سبع قبضات فوكل قبضة
 اصبع قائمة وهكذا في التاريخانية فنقل عن الفتاوى الغياثية والصبرية وهكذا في كثير من الكتب المعتمدة والملازمة
 القائمة الا بهام كما حصر به في غاية البيان والملازمة بالقبضة اربعة اصابع مغمضة كما نقله ابن عابدين عن النور الاقندي
 وفي جامع الرموز سبعم قبضات واصبع قائمة في كل مرة كما في الروايات وفي المرة السابعة كما في الكواكب او اصبع موضوعة
 في كل مرة كما في سير المعمرات انتهى اقول الثالث ان المعتبر ذراع الكراس هو المختار صاحب الهداية في الهداية وفي مختار الخوا
 كما ذكره ونقل صاحب البحر من التجديد لاختار ذراع الكراس انتهى في خزنة الغني لا يعتبر فيه ذراع المساحة بل ذراع الكراس
 هو المختار انتهى فنقل في التاريخانية عن الخلاصة عليه الفتوى ومقدار هذا الذراع على ما في كثير من الكتب ست قبضات
 من دون قيام اصبع وفي الروايات انه سبعم قبضات بدون قيام اصبع كذا في البحر المذكور في فتح القدير وهو الاول والثاني ذكر في
 العناية والظهيرية وفيهما اقول الثالث ان المعتبر ذراع كل زمان ومكان واختار صاحب البرازية حيث قال الكبير عشرف
 عشر لومد ورافثانية واربعة ذراعا الكراس وهو اقصر من ذراع المساحة باصبع قائمة وكلها اسم قبضات والافضل
 كل مكان وزمان تيسر على الناس انتهى في التاريخانية عن المحيط الاصحاح يقال يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم انتهى مثله
 في الكافي وشرح النقاية لا يأس ناده وقال صاحب الغنية هذا عجيب بعيد فان المقصود من هذا التقدير حصول غلبة
 الظن بهما خلوص النجاسة والحواظ هذا القدر بالماء الجارى وهذا امر يختلف باختلاف الزمنة والامكنة انتهى قلت
 احسن هذه الاقوال اقول الاول لا يعتبر في المساحة ذراع غيرهما كما لا يعتبر في الكراس ذراع المساحة كيف لا وقد صححه
 فقيه النفسق اصبحت ان تصححيه مقدم على تصحيح غيرهما كما نقله المحمدي في حواشي الاشباه وابن عابدين في تفسير الفتاوى والحكاية
 عن العلامة قاسم المقام الثاني في مقدار العرق فيه اقول ذكرها الزاهد في الفاجبى الاول انه ما يبلغ الكعب فليس معتبرا
 البرزوي الثاني ان كان مقدار شبر فهو كثير وما قل منه قليل الثالث ان كان ذراعا فقليل والا فقليل الرابع ان انحصر ارض
 المحضر ان انكشف بافروت اى اختلا الماء بالطين ثم انصل فقليل وان لم ينحصر فهو كثير وهو رواية ابى يوسف عن ابن حنيفة
 كما في الغنية وهو اختيار الفقيه ابى جعفر الهندي وان كان في البنية واختار صاحب الهداية وقال هو الصحيح وتبطل المصنف
 وغيره من المعتمد بن وفي التاريخانية عن الخلاصة هو الصحيح عن الظهيرية عليه الفتوى الخاسق في غاية البيان انه اذا
 كان زائدا على عرض الارض الكثير فهو كثير السادس ما في التاريخانية عن كتاب المعلنة يعقربان يكون عمقه قد زعم ابن
 وهذا على قول من يعتبر التحريك بالاعتسال لان على قوله ينبغي ان يكون الماء بحال يتناثر فيه الاعتسال السابعة ما في التاريخانية

انضاض العينين من بعضهما فالواحد من الماء فلم يجد رصه الا من هو كثر الناس ما فيها البصائر الشجر من الفصل
 ان قال قد رصنا انضاض العينين رصه ما بين رصه التاسع الى العاشر من الكائنات الى قال الصبيحانه اذا احل الله رصه الارض
 انضاض العينين من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض
 من رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض
 في رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض
 رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض وهو رصه الارض والارض من بعضهما الى بعض
 ستة واربعون وفي الحساب كفى يا قل منها لكسر النسبة لكن يقف ستة واربعين كذا في التصريح بالكلية كذا في الحساب كذا في
 انما الصحيح ما قد مضى من عدم الخطر بقدر معين انما هذه اقول خمسة وللبرهان في شرح النقاية تحقيق تقيس به
 في قارب الاقوال حيث قال تحقيق الكمال خمسة متوقف على ثلث مقدمات هي ان مربع وزر القامة في مثلث يساوي مربع
 ضلعها او محيط الدائرة في ازيد من ثلثة امثال قطرها بسبع قطرها وانه اذا كانت مساحة دائرة معلومة وقمت باخذ
 قسما مساوية زبيل ثلثة اقسام منها على مجموع المساحة واخذ جيل المجموع يكون قطر الدائرة وكل ذلك مبرهن في علم
 الهندسة والحساب فنقول اذا كان كل من ضلعي الخوض المربع عشرة اذرع كل مجموع من الضلعين مائتين وجد في الاربعه
 عشرة عشرة نصف عشرة تقريبا وهو مقدار الخط الواصل بين الزاويتين المتقابلتين وهو اطول الامتدادات الممكنة في الخوض
 المربع المذكور كما ذكرنا في المقدمة الاولى فاعترف في الفتاوى الكبرى ان يكون قطر الخوض المدور مساويا لطول الامتدادات
 المفروضة في الخوض المربع لم يكن وقوع حوض مربع بالشروط المذكور داخل الخوض المدور والمذكور لا يكون البعد بين جزئين
 متقابلين من محيط المدور في شيء من المواضع اقصر من اطول امتدادات المربع فيكون محيط الخوض المدور ثلثة امثال
 ذلك وسبعة اعني اربع واربعين ذراعا واربعه اعشار وثلثي عشر لما ذكرناه في المقدمة الثانية ولما كان الكسر الزائد اقل من
 النصف اسقطه من الاعتبار كما هو قاعدة اهل الحساب فاعتبر لذلك محيط الخوض المدور واربعين ذراعا
 وصاحب الخالصة اعتبر ايضا ما اعتبر في الفتاوى الكبرى لكنهم يتدان في الحساب فاخذ الكسر الزائد واحدا للاحتياط
 فاخذ الامتداد اطول خمسة عشرة ذراعا فاذا اعتبرناه قطريا يكون المحيط سبعا واربعين ذراعا وسبع ذراع فلذلك اعتبرت
 ثمانين واربعين تجميعا لكسر القاض فظهر الدين اعتبر ان تكون مساحة الخوض المدور مساوية لمساحة المربع فيكون
 الماء الواقع فيه مساويا للماء الواقع في المربع فنقول لما كانت المساحة مائة قسمتها باحد عشر كما كان كل قسم تسعة وجزء
 من احد عشر جزءا وجد ان يكون احد عشر خمسا ونصف سدس تقريبا وهو قطر دائرة مساحتها مائة لما ذكرناه في المقدمة
 الثالثة وثلثة امثاله مع سبعة اعني محيط الخوض المدور يكون خمسا وثلثين ذراعا ونصف ذراع الا نصف عشرة فاعتبر في
 هذا الكسر الزائد واحدا واخذ محيطه ستا وثلثين انتهى كلامه والشرح الى رسالة في هذه المسألة سماها الزعفران
 الخوض المستدير ونخص ذلك في حواشيه على الدرر ونخص كلامه على نقله الدمياط في تعاليق الانوار على الدرر
 ان طريق مساحة المدور ان تضرب نصف قطره في نصف دور فاذا كان المدور ستة وثلثين يكون المجموع مائة ذراع
 واربعه اقسام فرام اذ قطر ستة وثلثين احد عشر ذراعا وخمس ذراع ونصف القطر خمسة ونصف وعشر فضر به في نصف
 ستة وثلثين وهو ثمانية عشر تبلغ مائة ذراع واربعه اقسام ذراع وذلك لان بسط الخمسة والنصف والعشرة و

في حكم ما يجري في الماء الجارية

من غير ان يشهد صدره ان الماء اذا كان عميقا عشنا في عشرة احمدا لا يتنجس في دفع النجاسة فيها في حال ان كان
واستقر في موضع واحد وضعت النجاسة في بين الشعرة وصل الى البحر فالتفت ما اطلقه بهم والاصحاب والاصحاب في البحر
فان كان من مسافة لا يصلح له ان يمشي في الماء اذ انما رطانية اذا انوضا من تحت وطهر صلب الماء جرسا وقد قيل انه
اذا كان بحيث يخرج من الماء فيكون للوضوء منه وفيها ايضا اذا انوضا من حوض الجرد ما في الا انه في بعض النسخ يخرج
الماء اذا انوضا وان كان الجرد من جهة الماء قطعا انه ان كان كثيرا لا يخرج من الماء الا في حوض به وان كان
قليل لا يخرج منه ايضا وقت راقية في حال انوضا من الماء المطهر في النجاسة فاجتمع بعد ذلك ودخل في حوض في
رواء المطهر كان اكثر من الماء الحوض فاتفقت اجرة المقتنين على ان الماء الحوض لا يتنجس من حوض ماء المطر ولا يتصل بالماء الحوض
دفعه واحدا وانما يتصل بدفعات مختلفة فكل دفعة يتصل بها الحوض فلهذا الحوض غالب عليها فلا يتنجس ماء الحوض بها
فلا يوافق الفرع مبسوطة في الفتاوى فلو رجع اليها قولهم حكمه حكم الماء الجاري الفاء اما تعليلية للاستثناء الواقعي
كلام المصنف فالعنى اذا كان عشرة في عشرة جاز الوضوء منه وان وقع فيه نجس لان حكمه حكم الماء الجاري فكما ان الجاري لا يتنجس
بوقوع نجس في الماء بتغير طعمه او ريحه او لونه كذلك هذا الحوض اما تفعية على الاستثناء المذكور يعني اذا جاز الوضوء
من عشرة في عشرة فيكون حكم الماء الجاري وهذا التشبيه ليس في جميع الوجوه بل في عدم تنجسه الا بالانزاع في حوض الوضوء
حالة وقوع النجس فان بينهما فرقا ايضا من بعض الوجوه وهو ان الجريان في انظر تطهير ما جرى عليه فانه اذا كان موضع نجسا
وجرى عليه الماء فالارض طاهر وكذلك الارض على ما هو مستطرد ذلك عند شرحه قول المصنف بما جاز اما العشر في العشر
فهو لا يطهر الوضوء الذي يتنجس قبل كونه عشرة في عشرة بل يتنجس هو لان الماء ياتي اليه تدريجا فكلما اتصل بالماء وهو قليل
تنجس ثم وثم الى ان صار عشرة في عشرة فيكون الكل نجسا كما في الفرع المذكور انما قلنا انما انضبط ما ذكره وجه الحوض في طهر
سواء نجف فاذ ادخل الماء فيه ثانيا اظهر انه لا يعود نجسا كما في الظاهر في قول التائمان رطانية عن التائمان هو الاصح في
تطهير الحوض المملوء ماء ان يخرج مماؤه من جانب اخر وان قل فانه سيمر كالجاري وقل لا حتى يخرج قد رافيه وقيل حتى
يخرج ثلثه مثلما في صحيح الاول في المحيط وغيره ان في البحر في النجاسة الحوض الصغير اذا تنجس فدخل الماء من جانب خرج
من جانب اخر فيلزم ان قال لصدر الشهيد المختار انه يطهر وان لم يخرج قد رافيه وكذا البير فلو امتلأ الحوض من جانب
السطر ظل وجب الجريان حتى يبلغ المشقة تطهر انما في النجاسة في كثير من هذه المسألة تقدير ان الحكم بطهارة الحوض انما
هو اذا كان الخارج من حاله لا دخول وهو كذلك في ما يظهر عنه سريكون في معنى الجاري ثم كراههم يشيرون الى الخارج من مشقة
قبل الحاصل على الحوض بالطهارة وهو كذلك كما في شرحه منية المصلين انما في قول ابن عابدين في المختار لا يلزم ان يكون الحوض
متلما كما نجسا كما حققه في الحلية وذكرها ان الخارج من الحوض نجس اقول هو طاهر على القولين الاخيرين لانه قبل خروج
المثل اوله امثال لم يحكم بطهارة الحوض فظهر ان الخارج من الحوض نجسا واما على القول المختار فقد حكموا بطهارة الحوض فيكون
الخارج طاهرا تاما لم تأت في الظهيرة ونصه الصحيح انه يطهر ان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع انسان من ذلك الماء
الذي خرج وتوضأ به جاز فلهذا الحكم انتهى قولهم فان كانت النجاسة مشقة الخ الظاهر ان الفاء للتفريع فيرد عليه
ما ذكره الفاضل الاسفراغيني من ان الماء الجاري اذا كان ما يلاق النجاسة من كثرة ما يرافيه جاز الوضوء في اسفله واذا

الحكماء في الطب
من علم الطب
في حكم ما يجري في الماء الجارية

من الجانب الآخر ان كانت غير مرفقة بتوضيح من جميع الجوانب وكذا من موضع غسل المستعمل على
 محل السنة التقديرية بشرط عشر لا يرجع الى اصل شرعي يعتمد عليه لعل المسألة ان الغسل بالماء الذي هو
قوله من غسل المستعمل فله ان يكون بموضع الوقوف مقدماً للنجس من ان لا يصح له غسله بل هو
 المستعمل بالماء مقدماً لا يجوز له عند الوضوء ان يحرك النجاسة يستعمل من ذلك الموضع وان لم يحركه يستعمل
 وكان بانه غسل حول النجاسة مقدماً رجوعاً صغيراً واما طاهره فانه ان لم يحركه فان لم يحركه على ان النجاسة لم تخلص
 الى هذا الموضع بوضوئه وتقل في الثاني رخصة عن الغسل ان المختار هو الاول وفي البحر عن شهر المصنف القول الثالث
 المستعمل رجوعاً اليه ان كان الموضع الذي يتوضأ منه من النجاسة قد عشرق اذ لم يكن يحل وان قل لا ذكره في الخلاصة و
 الظهيرية **قوله** وكذا من موضع غسل النجس يجوز الوضوء من موضع وقعت فيه غسلته وذكر في الذخيرة ان اذا غسل رجعه
 في الماء فسقط غسله في المحوض فرفع الماء من موضع الوقوف قبل التحريك قال الواحلي قول أبي يوسف لا يجوز ان يحرك الماء قبل
 الذي فيه ماء مستعمل والماء المستعمل نجس عندنا والى هذا كان يميل لقاضي بوجه الاستدلال من مشكاة بحار
 اخذها بحجوز وجعلها كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسع فيه لعموم البلوى انتهى فمثله في المنية والحايط وغيرهما **قلت** هذا
 مثل امثله لان مشكاة بحار قالوا يجوز الوضوء من موضع الوقوف في غير المروية والماء المستعمل ان كان نجساً فهو على
 فكيف يقولون ههنا عدم الجواز واما ثانياً فالان الماء المستعمل وان كان نجساً عند أبي يوسف لكن المعتمدة في الجاهلي
 ومن يحذو وحده هو التغير بطلان الوقوف فكيف يحكم بعدم الجواز على قياس قوله واما الثالث فالان المختار في الماء المستعمل
 عندنا هو انه طاهر غير مطبوخ هو مذهب محمد فكيف يجوزون ههنا اختيار غير المفترق الصحيح ان جواز الوضوء من
 موضع وقوع النجاسة يكون اتفاقاً ما عمل ما هو المختار من انه طاهر فقط واما على رواية نجاسته فانه غير مشروطة وانه لا يورث
 التغير بل يثبت على قول العراقيين عدم الجواز ان اختار رواية النجاسة وقد صرح قاضيين في فتاواه بان الجواز في النجاسة
 اجماعاً حيث قال اجماعاً على انه لو توضأ انسان في المحوض الكبير واغتسل كان لغديره ان يغتسل في موضع الاغتسال انتهى
قوله قال محمد السنة هو ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي صاحب كتاب المصايب ومعال التزويل وشرح السنة
 وغيره في سنة عشر وخمسة وقد ذكرنا ترجمته في المقدمة فلتراجع **قوله** الى اصل شرعي معتمد عليه يريد ان التقدير
 لا مدخل فيه للرأي بل لا بد ان يكون له اصل شرعي والتقدير الذي ذكره الخفية لعدم سريانية النجاسة اي العشر في العشر
 ليس له اصل شرعي معتمد عليه بحيث لا يكون من يقاوه يكون مقدماً وحاشا لهذا التقدير يريد فمما احتض عليه الشارح من
 ان المصل من حديث المحقق فان السنة لا ينكر مطلق وحين الاصل المشرعي بل وحين الاصل المعتمد عليه الاصل الثاني
 ذكره الشارح مقدماً وحاشا لوجه كما استوفى وكذا الاصل الذي ذكره الغني في البنائة وشرح معاني الآثار شرح الكركم ذكره
قوله اقول اصل المسألة ان كان قد قبل لعشر والعشرون كولا في ثلثون المعتبر وقد اشتهر ان المتن موضعاً لتقل
 مذهب الامام أبي حنيفة فكان مظنة ان يتوهم ان هذا التقدير هو المذهب عند الامام واعتراض البغوي واخذ على
 اصل المذهب اراد دفعه بما اوضحه ان اصل المسألة الذي ذهب اليه صاحب المذهب هو ان الغدا رأى المحض
 العظيم الذي لا يخرج احد طرفيها الى الطرف الاخر لا يخرج بوقوع النجاسة بل اذا وقعت في النجاسة لم يلزم الوضوء من الجانبين وانما الجرح
 في الجانبين يتحقق قوم النجاسة هناك بخلاف غيرهما الجواز فانه يقع الشك في صحة النجاسة البعيدة عن وقع الوقوع والشك غير الجرح

فقد كان حلالا لما ذكره آخر من جفره من ايامهم من ان يمشوا في العتمة الى ان يظهروا في المشرق
الاول وان المشرق يظهر في البوابة مع بعض السراية الخاصة الى المشرق الاول والخصم الثاني
وهو جفر من ايامهم وهو عشرين في عشرة فعدان الشراعية المشرق في المشرق في علم السراية

قول له فممن هذا الخمر أي ممن هذا الخمر يشانه إذ اجتمع رجل بدر أو أراخون بحرف جر مجزوع وهو عشق من كل ما
يسمى به كونه لغزاً ويجذب الماء من البير الأول إلى بيرة فينقص ماء البير الأول فليصاحب البير الأول الخمر من الماء
ويجدهم ما فعل الثاني وكذلك لو شاء الثالث أن يبيت في ذلك الموضع يتركه ويرفع فيه زرعاً أو يجد فيه شيئاً كان للبير الأول
منه من ذلك كله وما عطف في البير الأول فلا ضمان عليه وما عطف في عمل الثاني فهو ضمان من ذلك أحد أنه في غير موضع
كذا في كتاب الخراج للإمام أبو يوسف **قوله** يدير الوعة بالوعدة والبالغة بالوعدة يشديد اللزوم من شخص في الخراج
الماء المطر وغيره يعني إذا أراد أخيراً يحفر بين الماء المطر وسيلان الميزاب والقاء النجاسات ونحوه لك في حرم البير الأول
لا يسهه ذلك لأنه يودي إلى تنجيس ماءه الأول لسرية النجاسة من الثانية إلا الأولى في هذا القدر **قوله** وهو عشق في
عشر حتى الخمر وهو عبارة عن ما حوّل الشئ من حقوقه ومراقبه سمي بذلك لأنه محرم على غيره ولكنه إن يستبد بالارتقاء
كذا في الصباخر المنيرة واختلف العلماء في مقدار حرم البير المشية فذهب الشافعي ومالك إلى أن حرم البير لا يدل لها
منه وفيه قال القاضي وأبو الخطاب الحنبليان وقد ذهب أحمد وخمسة وعشرون ذراعاً وأستدل له ابن الجني بما رواه
الداقطني عن محمد بن يوسف حدثنا إسحق بن أبي حمزة حدثنا يحيى حدثنا هارون بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن علي
عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حرم البير البدر وخمس
وعشرون ذراعاً وحرم البير العاكية خمسون ذراعاً والمراد من البير الذي أحدث في الإسلام والعادى يشديد البير
ما كان قد يما وقال الدارقطني الصحيح أنه مرسل عن ابن المسيب ومن أسند فقد وهم وقال صاحب التتبع محمد بن يوسف
وضع نحو من ستين نسخة ووضع من الأحاديث المستندة ما لا يضبط كذا في نصب الراية والبنية وغيرها وأما
أصحابنا فافترقوا في ذلك فقال بعضهم من كل جانب عشرة كما ذكره الشارح وقال بعضهم أربعون من كل جانب وهو
ظاهر رواية الشعبي الذي ذكرناه من كتابنا الخراج وهو الصحيح كما في الهداية وغيرها وقال بعضهم يختلف ذلك
بأختلاف الأرض فمن أرض يكف بصلابته في العشرة ومن أرض لا يكف برخاوتها في أربعون أيضاً والتخديد الواثر عشرة
أوباربعين إنما هو باعتبار الأرض الخراجية لا بكونها مستنكة إلى تحقيق هذه المسألة في موضعه إن شاء الله وعليه التوصل إلى الاستعانة
قوله فملأ الخمر حاصل الاستدلال أنه فهم من حديث الخمر حفر البير أو بئر الماء الوعة في مقدار عشرة أذرع من
البير الأول غير خارج وما ذلك إلا لسرية الماء والنجاسة هذه المقدار فعمل من الخمر في العشرة في عدم سرية النجاسة حيث
اعتبر الخمر عشرة أذرع من كل جانب فلهذا قلنا الفرقها المحض بالخمر والعشرة في الخمر فذا كان هذا المقدار تسعة النجاسة من جانب منه
الجانب وأورد على هذا البير يوصي أحدهما بقدر صاحب الخمر يعقب بآشأن قوام الأرض ضعاف قوام الماء فقاس عليها
فقد أدر عدم السرية غير مستقيم وثانيها ما ذكره صاحب الخراج المختار والمعتبر في العيون والياقوت والبيروق الرخاوت دليل على رطوبة
تتبعه فلا هذا والخارجة رقة وأولها من غير ما هو في القارعة أن اعتبار العشرة في الخمر على اعتبار آجال الرقة لم يوافق في اختلاف
الأرض ورعاوتها وثالثها ما نقله صاحب الخمر عن شرح النقاية للشعبي أن حرم البير أربعون ذراعاً من كل جانب على

قوله ما استعمال القرية أو رفع حدث بشئ اعلم ان في هذه المسئلة استعمال
الاول في الله ما في شئ يصح استعماله في حقيقته ولا في استعماله في الحقيقة

قال

ولا بد استعمال الخ أو لا يجوز الوضوء لا الفصل ما يستعمل في كل من ازالة النجاسات المستعينة به في حاله
فمنه من جوازهم من لا يجوز في الله في نفسه النظران على رواية النجاسة لا يجوز لان النجس لا يظهر للنفس وأما على رواية
فمنه من لا يحسنه انه طاهر غير محرم فيجوز لان ازالة النجاسات المستعينة به في حقيقته جائزة ما لم تعانك المراهة والماعند
يحل فلا يجوز لانه وان كان يحسن ازالة النجاسة لا يحسنه في ازالة النجاسة مطلق الماء والذات المستعمل في الله مطلق
بل لا مفيد كذا حقيقة صاحبنا واستعماله الذي يخرج عن طهره بغيره يكون لمن على ما ذكره الجهمي واحد هان في استعمال
لا حل قرية وهي بالضم عبارة عن فعل ما يثاب عليه بعد معرفته من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية أو اما الطاعة فيقول
ما يثاب عليه توقف على نية أو لا عرف ما يفعله لأجله أو لا العبادة ما يثاب على فعله ويتوقف على نية فيقول لصوات الجهمي
الوضوء والركوة والحج وغيرهما من كل ما يتوقف على النية قرية وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقت والعتق والصدقة وغيرها
مما لا يتوقف على نية قرية وطاعة لا عبادة والنظر المودى الى معرفته طاعة لا قرية ولا عبادة كذا نقل الجهمي في حواشى الاشباه
عن شيخنا الاسلام زكريا الانصاري والشافعي وقال وقواعد مذهبتنا لا تأباه وقال الجهمي أيضا قبيل هذا القرب جهم قرية و
هي ما كان معظم المقصود منه بجا الثواب من الله تعالى وقيل القرية ما يصير به المتقرب مثبوا وقيل على الطاعة وليس يصح نقض كون
الشئ طاعة ولا يكون قرية استحقق الثواب في كلام المصنف وامثاله نفس الثواب اطلاقا كاسم الفعل على اثره لا الفعل اذ لا معنى لاستعمال
الماء لأجل الفعل نعم قال في قرية براديه الفعل كما هو ظاهره في الحاصل ان الذي يستعمل لغرض تحصيل الثواب اعلم من ان يتقرب به
المحدث كالوضوء المنوي او لم يرتفع كالوضوء على الوضوء يكون ماء مستعلا لا يجوز استعماله في التطهير وتأنيها ما ان يستعمل لرفع
حدث سواء حصل به الثواب او لم يحصل واعترض على المصنف بان حق العبادة ان يقول في قرية لرفع حدث لان الاستعمال
لرفع حدث لا ينفك عن النية فلا يشمل رفع المحدث بغير نية واجاب عنه اكثر الناظرين بان اللام في قوله للوقت لا لغرض
واقول لا حاجة اليه بل لوجه على ما هو المتبادر لغرض اذ الغرض قد يستعمل في ما يرتب على الشئ ولم ^{يصح} في
قبله ويقال له العاقبة ايضا كما قيل في قول الشاعر **قليل عمرنا في دار دنيا وورعنا الى دار الثواب** * له ملك يناد
كل يوم * **لدا الموت وابنا الخراب** * معناه لا يستقيم جعل اللام للوقت اذ ليس لاستعماله في وقت رفعه المحدث فان
رفعه انما يكون بعده لا في وقته والحاصل ان الماء الذي استعمال لغرض تحصيل الثواب اعلم من ان يرتفع المحدث بغير الوضوء
المنوي او لم يرتفع والذي استعمال لرفع المحدث اى ترتب على استعماله زوال المحدث نوى به ذلك او لم يتوكل استعمال لا يجوز
الوضوء والنفس به ولعلك تقطعت من ههنا ان كلمة او في كلام المصنف لمنع التحول لمنع الجهمي وان بين قصد القرية ورفع
المحدث عموما وخصوصا من وجه فاذا توضأ وضوءه مني واجتماعا واذا توضأ وضوءه غير مني وجد الثاني دون الاول
اذ اتوضأ المتوضي للتجديد وجد الاول دون الثاني **قوله** اختلافات في الماء المستعمل مباحث بيان سببه وبه يعرف
حقيقته وبيان وقته وبيان صفته وبيان حكمه وفي كل منها اختلافات بين ائمتنا وغيرهم اما الثلاثة الاول فقد ذكرها
الشاعر مقدما الاول لكونه معق الحقيقته ومعرفنا بحقيقة مقدم على ما عداه ومؤسسا الثاني لتوقفه على الاول والثالث
الثالث لثبوت الصفة عن الموصوف واما الرابع فقد ذكره المصنف ويكمله الاختلاف فيه من الاختلاف في الثالث كما بينت عليه

لا ينفك كذا في الحائض وهي أيضا الحائض إذا لم يزل في الحيض مستعملا إذا لم يزل غسله بالمرء مستعملا
 فان لم يغسل ما كان أصلا أو كثر من الكف لا يغسل إلا إذا كان له على الكف من غسله الحائض وهذا هو
 أن يوسعت وهو بعد في الحيض من أن يحد في الحيض ولو دخل بعض جسده سوى اليد أو راسه فاقبل بقطعة
 غسل والمعرفة عن الثاني من الفساد ما لم يصغر عضو أو أمار الفساد هو الطاهر كذا في اللزامة وقيل أيضا الحدوث
 بالماء إذا غسل غير عضو وضوءه أو أمار أو لو طاهر لا يغسل الماء ولو دخل بعض يده في الماء لم يزل طهارة يده بالكل
 له يقبل بقطعة أو غسل يده طهارة وإن كان حائضا مستعملا أو لم يغسله في شدة المستحى أن يتوضأ بغيره فقل صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم دم ما يربط إلى ما لا يربط وانما يغسله في وضوء الصبي لما قل مستعمل غير الماء قل لا ولو غسل بالماء الغيرة
 من الطعام أو لو طعم ماء أو مستعملا أو من الشجر أو غسلت من العجين لا إقامة السنة في الأول دون الثاني انتهى
 وفي فتاوى قاضيهما كذا لو اغتسل للأحرام أو للإسلام أو للوضوء من الوضوء وصلوة الجمعة وصلوة العيد وليلة عرس
 وليلة القدر وكذا إذا اغتسل المرأة الحيض والغسل ميتا ثم اغتسل فإن الماء يصير مستعملا في هذه الوجوه
 لإقامة القرية وفي فتح القدير تعليم الوضوء إذا لم يرد سوى مجمع التعليم لا يستعمل انتهى فقله صاحب البحر المبتغي وقال
 لا يخفى أن التعليم فيه فاذا قصد إقامة القرية ينبغي أن يصير الماء مستعملا كغسل اليد من الطعام فإن لم يرد به الصلوة بل أفا
 القرية كما لا يخفى وتؤيد ما في شرح النقاية أن القرية ما يتعلق به حكم شرعي وهو استحباب الثواب ولا شك أن في التلبس ثوابا
 وقد يجب منه بأن هذا الماء لم يستعمل القرية لأن القرية ليست بسبب استعماله إنما هي بسبب تعليمه وهو بالقول يستغنى
 عن هذا الفعل بخلاف غسل اليد من الطعام فإن القرية فيه لا تحصل إلا بالاستعمال فاذا قلنا انتهى وفي النهاية القائل مقتضى
 كلامهم اختصاص ذلك بالقرية ويذهب أنها لو توضأت لتنجس عادة لها أو صلح ضحى جلست في مصلاتها أن يصير
 مستعملا مرة لهم وفي البحر المحيط لو وصلت شعرا دمي إلى ذواتها فغسلت ذلك الشعر الواصل بمصر الماء مستعملا
 ولو غسل لاسنسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا لأن الرأس إذا وجد مع البدن صلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا يضم مع البدن فبالانفصال يبقى له حكم البدن فلا يكون غسله مستعملا قال المولوي في فتاواه
 هذا الفرق يأتي على الرواية المختارة أن شعرا لدمي ليس ينحس الماء انتهى في البحر الظهيرية غسل الميت نجس كذا
 أطلق مجمل في الأصل والإحصاء أنه إذا لم يكن عليه دنس نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا لأن محمد إنما أطلق لأن غسله
 لا تخلو عن النجاسة غالبا انتهى وفي فتح القدير بوضوء الحائض يصير مستعملا لأن وضوءها مستحب انتهى فقله صاحب البحر
 المبتغي وقال لا يخفى أنه لا يصير مستعملا إلا إذا قصدت الأتيان بالمستحب في البدن ثم لو زاد على الثلث فإن أراد بالزيادة
 ابتداء الوضوء صار مستعملا وإن أراد الزيادة على الوضوء الأول اختلف لمشافه في انتهى قال صاحب البحر فيه كلام قد قلنا
 في بحث تثليث الفسل فإنه يقتضي أن الوضوء لا يكون قرينة إلا إذا اختلف المجلس ثم يكون الماء مستعملا أما إذا اختلف
 المجلس فإنه لا يكون مستعملا انتهى وفي المذنية وشرحها الوارد المذهب يد في حوض الحمام لطلب القصعة وليس في
 يد فنجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض عند أبي حنيفة بناء على رواية كون الماء المستعمل نجسا لأن الحوض صار
 بزوال الحدث من يده وعند هذا الماء طاهر وهو مطهر ما عند أبي يوسف قالان الحدث لم يسقط به لعدم الصب وهو
 شرط عند في طهارة العضو وما عند محمد قالان الحدث وإن زال لكن بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن في يده

والأختلاف الثاني في اجتماع صغير مستعمل في الهداية استحالة من العضو ما يستعمل في الاستطالة الثالث

الفرقة التي قال في الحصة المذكورة في الفتاوى إنه إن ادخل بحسب هذه الأختلافات البرص الكبر صغير مستعمل في الطهارة
ولم يدر في الأختلاف وهو الأصغر انتهى في الحصة أيضا الواجب لكل فاعل والعضو كان لا يدر في الشخص الذي لم يكن على بدن أم كان
مفصولة قال صاحب الحصة هذا في الصبيات مستندة أنه ليس على مصلحتك فيزول ولم يولد والعضو وأما في الكفار فغير
لا يدر في صلبه المحدث حتى لو اغتسل بالكافر أو توضأ ثم أسلم ثم ثلثه إعادة ذلك **التميز قوله** في الله متى يصير مستعملا في
في وقت يعطى الحكم الاستعمال اختلافه على قولين بعد ما انفقوا على أنه لا يعطى حكمه مادام على العضو أحدهما أنه إذا
يصير مستعملا إذا زایل البدن واستقر في مكان وهو مذهب سفيان الثوري وإبراهيم النخعي وبعض مشايخ طبرستان وهو اختيار
الحاموي وبه كان يفتي طهيري الدين المرحوم كذا في لبنانية ومن اختار من أصحابنا الصدوق الشهيد حيث قال في شرح
الجامع الصغير فإياخذ الماء حكم الاستعمال إذا زایل عن العضو واجتمع في مكان واحد أم أدام على العضو فلا يأخذ حكم
الاستعمال ولكن إذا لم يجتمع في مكان يأنزله عن البدن متلاشيا ومتقاطعا انتهى واختار صاحب الخلاصة حيث قال
ما ذكرنا أنه لا يصير مستعملا لم يستقر في مكان وليسكن عن التحرك انتهى في غاية البيان أن مختار في الإسلام البردوني في
في شرح الجامع الصغير اجتماعه في مكان بعد إزالة وفي ما اختار صاحب الهداية حرج عظيم انتهى فبسبب ابن الهيثم
في فتح القدير هذا القول إلى كثر من المشايخ وأقول الثاني أنه يجوز نزول الله عن العضو يصير مستعملا استقرار ولم يستقر هذا في
الوضوء وفي الغسل لم ينزل عن جميع البدن لا يكون مستعملا لأن كل البدن في الغسل عضو واحد صرح به في المحيط وغيره
وهذا القول نسب إلى الهمام إلى المحققين وقال صاحب المحيط هو مذهب أصحابنا واختاره صاحب الهداية حيث قال في
مختار النوازل الصحيح إن إذا زال عن العضو يأخذ حكم الاستعمال حتى لو توضأ واحد وامسك أخريه تحت ذراع ليجوز
وقيل لم يجتمع في موضع حتى لو أصاب ثوب متلاشيا من الهواء لا يحكم بحكم الاستعمال انتهى وقال في الهداية الصحيح أن
كما زال العضو ما مستعملا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرر بقرعة بعد ما انتهى كقولنا كذا
أيما إلى عدم الاعتناء بقول الآخر لأن الطرف الآخر ليس من أصحابنا كما ذكره الفاضل الأسف لم يثنى بل أعرفت أن الطرف
الأخر قد اختاره كثر من أصحابنا أيضا والكاف في قوله كما زال المفاجأة كما تقول كما خرجت من البيت رأيت نيدا أي فاعلة
ساعة خرجت ساعة وتزيدا أي يصير الماء مستعملا مفاجأة وقت نزوله عن العضو غير توقف على الاستقرار كذا في
النهاية وغيره وذكر العين في البنائية أن الحاجة ذكره لأن الكا إذا كان بعد هاما الكافة يكون لها ثلثة معان أحدها تنسب
مضمون جملة المضمون الأخرى والثاني أن تكون بمعنى لعل حكمه سببويه عن العرب في قولهم انتظري كما أتيتك أي لعل أتيتك
والثالث أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الأمام كما قام زيد تعد عمره والكاو هم هنا من هذا القبيل
ولم المرحلا منهم قال أن الكاو يكون المفاجأة وإن كان معناه أقريبا كما ذكرنا انتهى لمخصا واعتراض على صاحب الهداية
بأن نغلي الضرر في غير صحيح لعدم حصول النجاسة واجب عندنا في حواشي النجوى وغيره أن صون الثياب عن غير واجب
لأن الماء المستعمل طاهر وأما من قال أن نجس اعتبر المحرم واستدل أصحاب هذا القول بما روي عن الأئمة أن المحدث
إذا غسل ذراعيه فامسك إنسان يديه تحت ذراعيه غسلهما بذلك الماء لا يجزئ وإذا حدث إذا غسل عضو
فقبل أن يجتمع في المكان غسل به عضو آخر لا يجزئ إلا على قول أبي مطيع البلخي كذا في فتاوى فاضلنا واستدل أصحابنا بقوله

من قال بكون السجدة على السجدة

ما

ما

ما

ما

ما

ما

ما

والنار في رية ليس بينهما قطعا وهذا الصحيح ان كان قطع فصل ما تحكيه أهل الخلاف والحق الشافعي في حالهما
 كما في المنيابة وقوله قول ثالث وهو انه ان كان المستعمل متوضعا لم يوطئ رداءه كان محدثا فهو مكروه في سبب ما حكيه
 الى زعمه قال وهو احد قول الشافعي في استدلالنا في الطهورين ويخرج منها ما ذكره صاحب الهداية بقوله ان مالك والشافعي
 يقولان الطهورين ليس بينهما فرق بعد اخرى كالقطوع انتهى يعني ان الله تعالى قال وازلنا من السماء ماء طهورا والطهورين ليس بينهما
 فرق بعد اخرى كالقطوع اسم لما يقطعه مرة بعد اخرى فيقيد ذلك ان الماء يطهر مرة بعد ما يستعمل طهيرة بعد اخرى فيكون
 المستعمل هو الاول ويجب عليه ما في شربه الهلاية وغيرها بوجوب أحد هاتين الاستمرارية فعول بمعنى المبالغة بل هو مصدر من
 الطهارة ووصفها كما ربه للمبالغة كما في حديث لا صلوة الا يطهر اي يطهارة وحديث مفتاح الصلوة الطهر اي الطهارة
 وتاثيرها انه اسم لما يطهر به كالسحى اسم لما يسحر به فليس فيه ما يدل على انه مطهر مرة بعد اخرى ولا فيه مبالغة وتأثيرها
 انما لو سلمنا انه فعول للمبالغة لكنه مشتق من طهر الا لازم فيكون معناه المبلغ في الطهارة وقياسه على القطع غير صحيح لان
 الصيغة اذا اخذت من اللازم كانت للمبالغة والتكثير في الفاعل ولا يتعلق به المفعول البتة وان كان الفعل متعديا
 كالقطوع كان التزايد في مفعوله وقد يناقش فيه بأنه قد يستعمل اللازم بمعنى المتعدى ومنه حديث الصبيلا الطيب
 طهورا لمسلم فان المعنى فيه ليس الا الطهيرة واذ كان هذا هكذا صح قياسه على القطوع هذا وقد مر من هذا ما يتعلق بهذا
 البحث في بدو بحث المياه فليتبين ذكر مذهبنا انه قد وجر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم انه توضأ فمسح برأسه بببل
 بحيث وهذا نص في طهوريته الماء المستعمل واجاب عنه العيني في المنيابة بأنه حديث ضعيف فانه فيه عبد الله بن محمد
 ابن عقيل ولا يحجته روايته اذ لم يخالف في كونه قد عارضته الروايات الصحيحة منها ما مره مسلمة ابوداود وغيرهما عن
 عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فذكر كيفية الوضوء لان قال ومسح برأسه بما فيه فضل يديه
 وعلى تقدير صحة هذا من الموضوع كضوء واحد ويحكي نقل البلية من موضع الى اخر مذهبنا كما جرى انه عليه الصلوة والسلام
 بما فيه فضل في يديه وقد مر هذا الحديث مع تأويله ما عليه في شرح قول الشارح اولا لا قيا في اليد فذلك مذهبنا كما مر
 ابن عباس انه عليه السلام اغتسل فظلمة من يده لم يصيبها الماء فامر يديه عليه واجاب عنه العيني بأنه حديث ضعيف
 ضعفه البيهقي والدارقطني وعلى تقدير صحته يجب عنه بمثل امر مذهبنا ان ما لا طاهر يبقى طهورا كما لو غسل ثوبه وانما يجب ان
 ان في غسل الثوب ان يود فرض ولا اقيمت فرة في الخل والوضوء والغسل ان فيهما واما الهما في الحديث اوقام القرية و
 الحكم من آثار في تغيير لم يثبتها ان ما ذكره به الفرض مرة لا يمنع ان يؤدي به ثانيا كما يحكي للجماعة عتارن يتيمروا من موضوع واحد
 وجوابه على ما في المنيابة ان المستعمل ما يتعلق بالوضوء والارض ليست كالماء فلا تقبل صفة الاستعمال والذين قالوا انه
 غير طهور يستندوا بوجوه اشد هذا ان الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وعلى آله وسلم واصحابه احتاجوا في مواضع من اسقام الكثرة
 الى الماء ولم يجمع المستعمل استعماله مرة اخرى فان قيل تركوه لانه لا يجمع منه شيء فان جواب ان هذا غير مسلم وان سلم في
 الموضوع لا يسلم في الغسل فان قلت لا يلزم من عدم جمعه منه الطهارة وانهم لو جمعوا ايضا للشرب والطبخ والعجم التبريد
 ونحوها قلت ان تركه لجمع للشرب ونحوه للاستعداد فان النفوس تنكسر بالطهر وان كان في نفسه طاهرا واما التطهر
 مرة ثانية فليس فيه استعداد فتركه مع الحاجة الشديدة يدل على امتناعه كذا في البحر الرائق وتأثيرها كما في الهلاية و
 حواشيها ان الماء الذي ازيل به حدث او اقيمت فرة قد يشك في حال الصدقة فانه ايضا مطهر لانه تعالى خذ من أموالكم

وعند أبي يوسف نجس نجاسة خفيفة فوضوه على غير طهر

عليه وعلى المسلم نجس وضوءه على ما فاقته وفي صحيح البخاري عن أبي حمزة عن حماد بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال في وضوءه فوضوا نجس الماء على الناس بالخضون من فضل وضوء فوضوه نجس في قعر البئر طاهر ما قدس من الماء الذي فعل به وجعل أن يكونوا بنا ولما سأل من أعضائه انتهى في صحيح البخاري أيضا عن الحسن بن محبوب عن حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما أدوا يقتلون على وضوءه وفيه أيضا عن السائب بن يزيد قال ذهبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت ان ابن أخني وقع فمس رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رأسه ودعا بالزكاة ثم نوضا فغسرت من وضوءه قال القسطلاني في إرشاد الساري ما من الشقاق من أعضائه الشريعة انتهى فذهبا إلى الأحبار أمثالها تامل على طهارة الماء المستعمل والألم لا يمكن للتبرك والتسميم ونحو ذلك معنى وقال قميس الأئمة الشريفة في شرح تفسير الكبريات السراج عن أبي حمزة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في قرية حمراء من أديم يوم فخرج مكة ورأيت بلالا أدخل وضوءه إليه ثم أخبرني بغيره فرأيت الناس يستدخرونه فمن أصاب منه شيئا فغسبه ومن لم يصب أحد من بل يمد صاحبه فغسبه وبه يستدل على محل طهارة الماء المستعمل أنهم كانوا يتبركون به ولا تبركوا به نجس فلو كان نجسا لكانت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبو حمزة يعتذر فيقول لم ينقل أنه بلم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإنما يستقيم الاحتجاج أن أولئك فلو ينكروا عليه انتهى كلامه وأعترض على الاستدلال بهذه الأخبار على ما نقله صاحب المعجم عن العلامة الهندي أن شيئا منها لا يصلح للمدعي لأن الذي تمسحوا به ليس هو المتساقط من أعضائه فإنه ينبغي أن يكون ماء فاضلا من وضوءه فإن بعض الروايات الصحيحة فجعل الناس بالخضون من فضل وضوءه فيقتسح به وفي لفظ النساء في هذا الحديث فآخره بلال فضل وضوءه فابتدأ الناس وكذا حديث جابر وغيره فإنه إن جعل الوضوء أسما المطلق الماء فلا بد فيه على طهارة الماء المستعمل وإن أريد به فضل مائه الذي نوضا ببعضه فلا دلالة فيه أيضا وإن جعل أسما الماء المعد للوضوء فكذلك أيضا فمع هذه الاحتمالات لا يحصل المقصود وقال الفضل الهرملي للآمن أن يجمعه على التلاوي وأول أنه من خواصه صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإن قيل كل نجس حرام وقد ورد أنه لا شفاء في محرم أقول التلاوي بالحرام إذا اتقن الشفاء به جائز فإن قيل الخصائص لا تثبت إلا بدليل قطعي فيشيد القطع أو غلبة الظن كما صرح به المحققون أقول دليله أن الاستعمال بانفعال النجاسة والأثر وإنه عليه السلام معصوم من الذنوب وقد ذهب جماعة من العلماء إلى طهارة فضلته انتهى كلامه **أقول** هذا كله غير مسموع أما حديث التلاوي فإنه وإن صح على بعض الأخبار على محلها عليه متعسر بل متعذر في مجرد الاحتمال لا في صحيح وأما حديث الاختصاص فلا يثبت بالقياس والدليل العقل ما لم يدل عليه الخبر النقل والأكبر وإن كانوا معصومين عن الصغائر والكبار لكن ليسوا معصومين عن الزلات وعن الغفلة والسهو كما هو مقرر في موضعه وهذا القدر يتغير في بعض النسخة ويستدل ابن الهمام في فتح القدر على طهارة ما كان المعلوم من جهة الشارح أن الآلة التي تسقط الفرض ويقام بها الفرض متدنس وإما المحكم بنجاسة العين شرعا فلا ريب لأن أصله مال الزكوة تدنس بأسقاط الزكوة حتى جعل من الأوساخ فخر على من شرب بقية النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل مع هذا إلى النجاسة حتى لو صلح حامل زكوة حتى صحت فكل ما يجب في الماء أن يتغير على وجه لا يصلح إلى النجس وهو يسلب الطهارة إلا أن يقوم فيه دليل يخصه غير هذا القياس فإن قيل وقد وجدنا أن الخطأ يخرج مع الماء وهي قاذورات ينتج من الشكل الثالث بعض القاذورات يخرج مع الماء ويدل على نجس

لا بد مما في التأييد مع ما ليس في الأمر من البول يحمل أن يكون المخرج والتميز من البول وهو من ذلك النوع الذي
 تها في الروايات التي عرفت في النبي عن الاعتساق على النهر من البول وأما في الروايات التي خرجت من النبي عن الاعتساق
 مخرجاً فلا احتمال فيه بل هي في ذلك وكما أنها لا يمكن أن تخرج قوله ولا كما ذكره في بعض النسخ فليست كسائر ما في الله تعالى قال
 هذا هو الوجه والتميز لا بد الله تعالى على كل من خرج من حريمه ولكن يريد ليطهركم فذلك إطلاق الظاهر على ثبوت النجاسة في أعضاء
 الوضوء من النجاسة فلا يبعد التوضي على انتقالها إلى الماء فوجب التحريم النجاسة كذا نقله صاحب البحر عن الكفاية
أقول النجاسة في أعضاء الوضوء قبل الترجي ليست الاحتمالية لاحتمالية فأنشأها مع الماء فأي روث خبث الماء
 حكماً لا حقيقة وهو لا يفيد إلا عدم طهارة الماء لا كونه نجساً كما انجاسات الحقيقة كيف والحل الذي أزال منه
 النجس لم يكن كالجاسات الحقيقة فكيف يكون هذا المزيج مثلاً أو منها القياس من نجاسة النجاسة الحقيقية ذكر في
 الهلاية وغيره وتحريره على ما في فتح القدير أن معنى النجس الحقيقي ليس إلا كون النجاسة موصوفة بالجسم المحسوس المستقل
 غير المتكف لأن وصف النجاسة حقيقة لا يقع إلا بنجس كذا في غيره مما ذكر من معناه التحقيق واحد في ذلك الجسم في
 المحدث وذلك لأنه ليس المتحقق لما من معناه سوى أنها اعتبار شرعي منع الشارع من قيام الصلوة والسجدة حالاً
 لمن قام به إلى غاية استعمال الماء فيه فإذا استعمله قطع ذلك الاعتبار كل ذلك لا يلائم اعتباراً مانعاً من هنا وصفاً حقيقياً
 عقلياً أو محسوساً فلا من ادعاء لا يقدر على إثباته غير الدعوى ويدل على أنه اعتباري اختلافه باختلاف الشرائع
 الأخرى إن التحريم من نجاسة في شريعتنا وبطهارته في غيرها فعمل أنها ليست سوى اعتبار شرعي الزم معه كذا غاية كذا لو
 في هذه الاتفاق بين الدماء والمحدث فإنه أيضاً ليس إلا نفس ذلك الاعتبار فظهر أن المحدث هو نفس وصف النجاسة وهو
 مشترك في الأصل والفرع فثبت مثل حكم الأصل وهو نجاسة الماء المستعمل فيه في الفرع وهو المستعمل في المحدث فيكون
 نجساً أن قيل لو تم ما ذكر كان للبلوى تأثير في إسقاط حكم الجواب أن الضرر لا تعد حكمها كلها والبلوى إنما هي في
 الثياب فيسقط اعتبار نجاسة ثوب المتوضي ويخرج منه شربه والطبخ منه وغسل الثوب منه ونجاسته من يصيبه انتهى
أقول هذا تمح حسن لا مزيد عليه يندفع به ما يقال أن القياس على الحقيقة مع الفارق لكوننا في من الحكم كذا أما
 يقال من أن ماء الحقيقة يزول به عين النجاسة وكذلك الحكم فإنه مجرد اعتبار شرعي ولكن أما يقال أن كان الأصل
 ههنا نجاسة الغليظة فتأذي لا يتم إلا إذا ثبت كون المحدث نجاسة غليظة وإذا ليس فليس أن كان الأصل
 نجاسة الحقيقة ومطلقاً فالوجه لظهور أن المستعمل في الحقيقة لا يصير نجساً مغالطاً وذلك لأن الحكمي الحقيقة
 سيان في أن الحكمي النجاسة أمر شرعي والأصل ههنا هو نجاسة النجاسة الغليظة وكون المحدث نجساً مغالطاً أمر
 ظاهر لا يخفى أنه شديد في ذلك وحكمه يفسل الأعضاء المعينة أو كل البدن ومن قال بالتحفيف اعتبر الاختلاف كما
 لكن لقائل أن يقول هذا إنما يجري في ماء المزيج به حدث لا في ما أقيمت به قربة أو اسقط به فرض من غير زوال حدث
 فالقريب غير تام وأن يقول هذا يقتضي أن لا ينجس صلوة حامل حدث أو جنب كما لا ينجس صلوة حامل نجس حقيقي وهو
 خارج عن المعقول والمنقول وبما يحل في ذلك النجاسة كما هو مقتضى ما حجة ولذا لك اعرض عن الفقهاء
 وصحوا إلى الطهارة وافقوا عليها وأن زعمهم أن ذلك الطهارة كذا في زعمهم كذا ليس كذلك فقد ارتفع كل من الأرواد
 الواحدة عليها ولا يردات الواحدة على ذلك النجاسة ليست كذلك وبعد التسليم نقول الطهارة هي الأصل في الأشياء

[illegible]

في امورها تخصيص بجلد ما كوفي الحديث عند ليل الثالث ان جلود الميتة طاهرة يتغم بها ليل ومن سئاعها قال في هب
 الزهرى في حكاية ابو داود في سنة راسم في مسنده عن معمر بن وهب عن ابي داود في هب عن ابي داود في هب
 عليه السلام في السنة ثمانية عشر في رواية البخاري في السنة ثمانية عشر في مسنده عن طريق مسند ومسن
 طريق التستيان وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شاة مولاة ميمونة هذا لا يستعملها احد فاقول ان الميتة قال انما
 حرمها الله ما يدل على ذلك بل ان جلد الميتة يحل لا يستعمل من غير ما حرم الله من اكله وروى في الحديث ما يدل على
 روح التعبد بالميتة في روايات اخرى صحيحة والاخذ ببعض طرقها بعضها فوجس لاخذ به قال القسطلاني في
 ارشاد الساري استدلال الزهرى برواية الباب على جواز الانتفاع به في غير ما يدل على صحة التقييد بالميتة من طرق اخرى
 وبعضهم اخذ بخصوص هذا السبب فحصل الجواز على المأكول لو لم يجد الحد يث في الشاة وتيقوى ذلك من حيث النظر
 لان الميتة لا يزيد الظاهر على الذكاة وغير المأكول لو ذكر لم يظهر بالذكاة عند الاكثر فكان ذلك الميتة باعرا واجاب عن عسر
 بالفتك بعوم اللفظ وهو اول من خصوص السبب وقسم الاذن في النفعة وان الحيوان الطاهر يتغم به قبل الموت
 فكان الميتة بعد الموت قافا مقام الحياة قاله في فتح الباري وغيره انتهى الزايم انه لا يظهر جلد الميتة بالميتة وهو فرقان
 لاحمد ثم رجع عند رواية حديث عبد الله بن عكيم وهو ما أخرجه ابن ماجة قال انا كنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان لا نتغصوا من الميتة باهاب ولا عصب واخرجه ابو داود بلفظ قري علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بارض جهنم وانا غلام شاب ان لا نتغصوا من الميتة باهاب ولا عصب وفي طريق له عن الحكم قال انطلق هو وناس معه
 الى ابن عكيم رجل من جهينة قد خلوا وقعدت على الباب فخرجوا الى فخره في ان ابن عكيم اخبرهم ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كتب الى جهينة قبل موته بشهر ان لا نتغصوا الحديث واخرجه النسائي بلفظ كتب اليها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نتغصوا الحديث واخرجه الترمذي بلفظ انا كنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان لا نتغصوا من الميتة الحديث وقال هذا الحديث حسن وروى عن عبد الله بن عكيم عن اشياخه وليس العمل على هذا
 عند اكثر اهل العلم وقد روى عنه انه قال انا كنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهرين وسعت احسن
 الحسن يقول كان احمد بن حنبل يذهب الى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول كان هذا اخر الامر
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ترك احمد هذا الحديث لما اضطره في اسناده انتهى فراه ابن حبان في صحيحه من حديث
 عبد الرحمن بن ابي ليل عن عبد الله بن عكيم الجهني قال قري علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الله وسلم ونحوه
 جهينة ان لا نتغصوا الحديث ثم رآه عن ابن ابي ليل عن حدثنا مشيخة لنا من جهينة ان النبي عليه الصلاة والسلام
 كتب اليهم ان لا يتغصوا من الميتة بشئ ثم قال هذا رواه اوهام ان الخبر ليس بمصنف وليس كذلك فان الصحابي قد نسخ
 من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم سعه من صحابي اخر في خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الله وسلم وروى
 عن الصحابي انتم في عند احمد في مسنده قبل موته بشهر او شهرين واخرجه الطبراني في معجمه الاوسط بلفظ كتب اليها رسول
 صلى الله عليه وسلم ونحوه في ارض جهينة ان كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تتغصوا من الميتة بجل ولا عصب
 فاشترى عبد الله بن عكيم ابو عبد الكوفي الجهني رواه هذا الحديث في كتابه حديث عن ابي بكر وعمر في حديثين اليه ان
 واه اشترى وعنه وهب وعبد الرحمن وسالم بن الجهمي وغيرهم قال الخطيب سكن الكوفة وقد مات المداين وكان ثقة

وذكر العين اسم حب البيت وهو من أن يوسف وذكر في الخط وقد قيله عموم على الأهاب دفع فقد طهر فانه عام في كل
جلد من غير تخصيص الخنزير والكلب والانسان او غيرهما والحب المخصصون عنه هو جود ساق ذكر هذا الساق من غير
الجميع طهره بطهره فليس في الأياسات دون المائعات ويصل عليه غيره وهذا هو ساق مذهب مالك المشرك بالبدن
الكر في ساقه في يرد المائعات ليس ولا ينضم جلد الميتة اذا دبر ولا يصل عليه ولا يباع حتى في تحميمه الخنزير والانسان
ذكر ان ساق الحب وجلد الودبر وخص فيه مطلقا الا من خنزير ميتة في البيت انتهى قوله طهره لا ينضم
بالله ما قلنا يدل على حل لا ينضم لجل الطهارة فزاده الجمهور بان كثير من النضر لم يصح شتمها الطهارة وهو يرمي الطهارة
الطاهرة والمطهرة وتخله على الطهارة اللقوية في النظافة فلا تنضم فاعاد ذكره الزرقاني في شرح الموطن وغيره من المالكية
بيد كل البعد على ان قد روي عن احمد بن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب من جلد الميتة المدبوغ فلا لانه طاهر حقيقة
لما جاز ذلك الساق ان يطهر باليد باجماع جلود الظواهر واطنا ويجوز استعماله في الاشياء الجادة والمائعات والوقوع
بين ما كوال الحروفية لاجل الكلب والخنزير المتولد من اخدهما وغيره قال النووي هو مذهب الشافعي وروي عن
علي بن اوطالب وعبد الله بن مسعود انتهى لثامن انه يطهر جميع جلود الميتة وغيرها حقيقة الا الخنزير والادمي وهو
مذهب اصحابنا الحنفية كما ذكره المصنف وغيرهم واختلفت عبارات اصحابنا في مسائل الأولى في انه هل يطهر جلد
الكلب باليد باجماع اختلفوا فيه بناء على اختلاف في كونه نجس العين فمنهم من صح كونه نجس العين فلا يطهر جلد كالاخنزير
وهو مذهب الشافعية ومنهم من افق بعدم كونه نجس العين قال في النهاية عن اصحابنا في جلد الكلب رواية ان
في رواية يطهر باليد باجماع في رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب انتهى روى البرهان شرح مواهب الرحمن وجلد الكلب
على القول بنجاسته قال شيخ الاسلام وهو ظاهر المذهب قال في الميسر الصحيح من المذهب عندنا ان الكلب نجس
انتهى روى شرح النقاية لا في المكالم في فتاوى قاضيخان ما يدل على ان الكلب نجس العين وفي موضع آخر ما يدل على
انه ليس كذلك وسمعت ان الرواية الصحيحة عندنا هو الا لا تنضم في خزانة المفتين اذا وقع في الماء يجلب وخنزير
فمات اول ميت اصاب المائعة او لم يصيب نجس لان الكلب الخنزير نجس العين وقال شمس الائمة الكردري في كتاب الرود على
المختول اذا لم يجد المصل ما يستويه عورته لاجل الكلب مدبوغ قال ابو حنيفة يستترها به ويصل فيه وقال الشافعي
عربا نامكفورا العورق فلينظر العاقل لهما احسن الصلوة فان قال جلد الكلب نجس لا يطهر باليد باجماع فمنع فان عند
ابي حنيفة يطهر باليد باجماع على الصلوة والسلام اى اهاب دبره فقد طهر كما تخبر فيجل واسم الاهاب يوم ميتا
جلد الكلب فلا دخل تحت النص ولا يقال خص منه جلد الادمي والخنزير فيخلص جلد الكلب بمعنى نجسه ما هو نجس
عنه فانك لا تسلم ان الكلب نجس العين فان عند ابي حنيفة عينه ليست نجسة وانما نجس سطحه وبجاءه من
الرويات النجسة فظهر باليد باجماع لجل الكلب انتهى ملخصا وقال على القاري في كتاب الرود على امام الحرمين جلد الكلب
داخل في عموم اهاب الميتة واستثنى جلد الادمي لكرامته وجلد الخنزير لنجاسته واستثناء الكلب ليس عن نقله
ولا عن دليل صحيح انتهى ملخصا في الهداية ليس الكلب نجس العين الا ترى الى انه يتنفع به حراسة واصطفاك انتهى
وفي العناية قال شمس الائمة السرخسي المذهب عندنا ان عين الكلب نجس واليه يشير محمد حيث يقول في الكتاب ليس
الميت ان نجس من الكلب والخنزير قليل الاصحاب الكلب ليس بنجس العين انتهى في غاية البيان في نجاسة عينه اختلفا في

أمر وأظهر جلدًا باليد يطهرها بالذكاة

غير أن المسك وحقيقته دم يجمع في شق من أيا ذلك المتعلق في وقت معلوم من الساعة على أنه المضمون في خبره من غير معناه
وعلى ما عرفت جعلها الله تعالى ممدًا للمسك في شق من كل سنة انقضى ذكر رمضان مشتمل على خمسة عشر يومًا
فمن أن عقيل البغلاء هي أن النافذة في حوق الطيبة كما لا يخفى في حوق الحيض انتهى وذكر أيضا أنه نقل عن بعض
محدثي النظر في أحد أئمة الشافعية أنها تلقى ما من حوقها كما نقل في حجة البصيرة والمذهب أنها ليست مودعة في
الطيبة بل هي خارجة طليخة في سرها انتهى وفي شرح صحيح مسلم للنووي في شرح حديث المسك الطيب الطيب في الزينة
على أنه الطيب الطيب وأنه ظاهر في استعماله في البدن والثوب ونحوه وهذا كله مجمعه عليه ونقل صاحبنا جمع
الشبهة مذها بطلانها ومخرجها من أجماع المسلمين والأحاديث في استعماله في حلقه عليه وسلم وأصحابه الملقين
وذكر البخاري في مصنفه في باب المسك حديث ما من مكوم يكلم في الله لأجل يوم القيامة وكله يدهي اللون لون
الدم والريح ريح المسك قال القسطلاني في إرشاد السائر قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على
طهارة المسك وقوم تشبيهه دم الشهيد به لأنه في سياق التكرير فلو كان نجسًا لكان من النجاسات ولم يحسن التثليل
به انتهى واختلفت عبارات أصحابنا في ما إذا أصل وهو حاصل نأفة المسك فقال قاضيان في فتاواه أن كانت النجاسة
يايسة جازت صلاته لأنها بمنزلة المدبوغات كانت رطبة فإن كانت نأفة دابة مذبوحة جازت صلاته لأنها طاهرة
وان لم تكن مذبوحة فصلاته فاسدة والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ومجمل في الأدوية ولا يقال إن المسك
دم لأنها وإن كانت دما فنقل تغير فصاها رطبا كما مر إذا العذر انتهى ومثله في الذي خيرة عن فتاوى الفضل أن النجاسة
إن كانت محال حتى صابها الماء لا يفسد جازت صلاته لأنها بمنزلة جلد ميتة قد دبغ وإن كانت تفسد فإن كانت
نأفة دابة لم يجر لأنه بمنزلة جلد ميتة لم تدبغ وإن كانت نأفة دابة ذكية جازت انتهى ثم قال صاحب النخبة
في صلوة البقال ما نأفة المسك فيسبها دابة فهذا أشارة إلى جواز الصلوة معها على كل حال وفي القدر وكل شئ يجر
به الجسد مما يمنع الفساد ويحل عمل اليد باغ فأنه يطهر يريده أنه إذا تلقى جلد الميتة في الشمس حتى يبس فهو طاهر
وهكذا شئى عن أبي يوسف وهذا لأن الجلد لا يغير في الجلد للاستحالة بالشمس والتراب كان كما
استحل بالقرط حتى لو لم يستحل وجفت لم يطهر وعن أبي يوسف أنه إذا القاه في الشمس أو الريح حتى صار بحال لو تركه
لم يفسد كان دابة وذكر الكرخي في جامعته عن محمد في جلد الميتة إذا دبغ ووقع في الماء لم يفسد من غير فصل وتجدد
تدين أن الصحيح في النأفة جواز الصلوة معها من غير تفصيل انتهى في هذا الذي أشرنا فيه في غير فصل غير تفصيل
بين أن يكون نأفة دابة ذكية أو غير ذكية أصابها الماء ولم يصب لأن يسبها دابة أو بعدة لا تعود نجاسته وإن
أصابها الماء فيجوز الصلوة معها على كل حال قال وأظهر في التعميم أشارة إلى أنه يعم المأكول وغير المأكول للجمل المحار
والبغل والكلب والسباع كلها وعن أبي يوسف لا يطهر جلد الكلب إذا دبغ ولا يلحق الذكاة وتعين أن المغزير يتعذر الذكاة
ويطهر جلد به بالد باغ فكان في النأفة قال بالد بغير فتح الدال مصدر وأما الذي يتركس فهو اسم لما يدبغ بغيره قال
يطهر والذكاة هو الذل الحجة بمعنى الذبح وأما بالزاي الحجة فهو معنى التطهير كذا في حواشي الهداية للهي قوري وفيه
خلاص الشافعي وأصح فأنما يقول أن لا يورث نقل الذكاة في ما لا يوكل شيئا كذا في حجة الإمامة في اختلاف الأئمة وذكرنا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 ومن من سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 عدم مني من سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 قلت أفوقعت من سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 وقفت من سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 وأما خصم من البصرة في أمر البصرة ومن سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 عن الحسن بن علي بن الشافعي ومن هذه الكاشفة أكثر من مائة وخمسين سنة فمن سبني في حق الله أو رسوله أو علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب أو في حق علي بن أبي طالب
 سفيان كثير من أهل مكة فكيف هو غير هذا من أهل مكة فكيف هو غير هذا من أهل مكة فكيف هو غير هذا من أهل مكة
 من عديته ما سمعت لا يفيد شيئا كان الأشياء التي ما سمعت لا يفيد شيئا كان الأشياء التي ما سمعت لا يفيد شيئا كان الأشياء التي ما سمعت لا يفيد شيئا
 القضية لا يلزم من يحج إلى ابن عبيدة ويجزئه بها حتى يستدل بعد ما سمع على عدم وقوعها بالذات أنه لم يقل إن من
 عن هذا الأمر جميع أهل مكة وسألت عنه لأراهم ما ذكرنا من أن نقل الألفاظ مقدم على انقضاء كجامع الفقهاء والأصوليين
 والحمد لله لا سيما إذا كان الذكر لم يدرك الحجة التي ينكرها ويذهبها انتهى كلامه وقال النووي رآنا لهذا القضية كيف
 يصل هذا إلى الكوفة ويجعل أهل مكة حجة في الزبلي في نصب الراية أنه معارض بقول الشافعي لأجل أنه لم يقل لا يجوز
 الصحاح من أفاذا كان خير صحيح فاحلوا كوفيا كان أو بصريا أو شاميا فبعد قال كيف يصل هذا إلى أولئك ويجزئهم
 أهل الحرمين انتهى وقال ابن الهمام هذا استبعاد بعد وضوح الطرق ومعارض بقول الشافعي لأجل أنه انتهى وقال
 العيني هذا من غفلة عظيمة ويحتاج لفعل أقول أمامه والذي يدل على بطلان قوله أن طليبا واحدا لم يعبد الله من سبني
 واحدا أو بأبى موسى الأشعري واحدا أو بزياد بن عياض وجماعة من أصحابه وسلمان الفارسي وطامة أصحابه انقلوا إلى
 الكوفة والبصرة ولم يبق بمكة إلا القليل وانتشروا في البلاد والولايات وأجسادهم من الناس منهم ونشروا على أيديهم
 ولا ينكر هذا إلا مكابراتهم والحمد لله إن هذه القضية إنما صدر من صدر من غفلة أو لتعصب وكل ما ذكره
 في زعمهم ودون سبيل إلى الانكار بعد كثرة الطرق وصحتها وقد تعصب في هذا العصر بعض العلماء فقام لإبطال هذا
 القضية في بعض نصابهم ولم يصل نظره إلى حقيقة الأمر والله الموفق وتتهم الشعبي آخره الطحاوي عن أبي بكر بن الزناد
 العقدي ناسفان عن زكريا عن الشعبي في الطبر والسور ونحوهما يقع في البيهقي قال ينزعه منها أربعون دلوا قال ابن الهمام
 أسنده صحيح قال في الأمام وآخره الطحاوي أيضا عن صالح بن عبد الرحمن ناسعيد بن منصور ناهشيم عن عبد الله بن
 سبرق الهمداني عن الشعبي قال ينزعه منها سبعون دلوا وآخره محمد بن سعيد الهمداني ناصف بن غياث
 النخعي عن ابن سبرة قال سألتنا الشعبي عن الدجاجة تقع في البيهقي قال ينزعه منها سبعون دلوا ومنهم حماد بن
 سليمان آخره الطحاوي عن ابن خزيمة حدثنا حماد بن أسلم عنه أنه قال في دجاجة وقعت في البيهقي ماتت ينزح
 منها قدر أربعين دلوا وخمسين ثم يتوضأ منها ومنهم الحسن البصري آخره عبد الرزاق في مصنفه عن معمر قال
 أخبرني من سبهم الحسن يقول إذا ماتت الدجاجة في البيهقي أخذت منها وإن تفصمت نزعته وآخره ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن حفص عن عاصم عن الحسن أنه قال في الدجاجة تقع في البيهقي من أربعين دلوا ومنهم عطاء آخره ابن أبي شيبة

اورام

كل ما يخرج من البير فيخرج الحماة حقة وهذا التعديل هذا انه لا بد في هذا من اخراج الحماة
 بعينها كانه من غير ما كان لا يمكن ان يكون من اوجس كما قال في خلاصة الفتاوى عن طريق البير
 البير في اوجس قد اخرج على في رما ذكرنا طهر البير ولا يصح بقا العظم فيه انتهى وفي السراج الوهاج
 لو وقعت في البير حبة من حبة او قطعة من ثوب نجس وتعد اخرجها كونهت فيها طهرت الحبة من العظم
 من الثوب بها الطهارة ماء البير انتهى وقد شد صاحب البير في هذا الما يستعمل ما اذا كانت البير مع
 لا تخرج من العظم البير وما اذا كانت غير معين فانه لا بد من اخراجها لوجوب نزع جميع الماء والاحت
 عنه ابن عابد بن في الاحتياط وقد يتعدل اخرجها وان كان الواجب نزع الحماة لان الواجب اخرجها قبل
 النزع لا بعد هذا النزع قبله لا يفيد لان الواقع سبب النجاسة مع بقائه لا يمكن الحماة الطهارة وذكرنا
 الدر المختار اخذ من تمثيلها من نجاسة النجاسة ونحوها انه لا بد من اخراج عين النجاسة حكمه من غير
 وذكرنا الفتاوى في جامع الرموز نقلا عن الجواهر لوقوع فيها عصفور فخرجوا عن اخرجها فلام فيها النجاسة
 ما لا يعلم انه استحالة وصار حماة وقيل ما ستة اشهر انتهى هذا ايضا فيلانه لا بد من اخراج عين النجاسة فاما
 قد ريت ان لا يستحيل وفي اطلاق المصنف النجس اشارة الى انه اعلم ان يكون مغلفا وخفيا لان اشر
 الخفيف انما يظهر في الثياب ونحوها في المياه ويتغير عليه ما في فتاوى قاضيه ان والهالاب وغيرهما انه لو
 شاة وغيرهما ما يוכל نجسه في البير ينزع كل ما لها عند ابى حنيفة والى يوسف لانه نجس مع ان نجاسته عندهما
 خفيفة وعند محمد لا ينزع لان بول ما يוכל نجسه طاهر عنده الا ان يغلب على الماء فيخرج من كونه طهورا فينزع عليه
 ايضا ما في المجتبى وغيره من انه لو صب الموضوع في بئر ينزع كله عند ابى يوسف وعند محمد عشرين دلو او امر
 ان نجاسة الماء المستعمل عند ابى يوسف خفيفة والى انه اعلم من ان يكون قليلا او كثيرا حتى لو وقع قطر واحد
 من البول او الدم او الخمر او غيره من الاشربة التي لا يحل شرها ونحو ذلك ينزع كل الماء كذا في فتاوى قاضيه ان
 لكن ينبغي ان يقيد بما لم يكن معفو عنه للضرورة كبر الابل والغنم فانه لا يفسد الماء ما كثيرا استجسا لئلا يشبه
 المانعة عن وصول الماء والكثير هو الثلث وقيل ما ياخذ ربع الماء وقيل ما ياخذ اكثره وقيل ما ياخذ كله وقيل
 ما لم يسلم كل دلو من بئر او بئر من بئر ما يستفشفه الناطق وقيل ما يغير طعم الماء او لونه او ريحه وقيل هو
 الى رأى المجتهد وهذا في الصحيح اليابس دون المنكسر الرطب وعن ابى يوسف رطب البير كبابه وقيل الرط
 والاختلاف والسرقة يفسد رطبه وبابيه وذكرنا الصمد والشهيد ان الكل سواء للضرورة والا صح ان اباد
 السيوت والامصار والغلوات في الضرورة سواء كذا في المجتبى وذكرنا صاحب الهداية ان القياس يقتضي الفساد
 لكننا استحسننا وهو ان اباد الغلوات ليس لها رؤس حاجزة والمواشي تبع جواهر تلقيها الريح فيها فحمل القليل عفا
 للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناطق في الروي عن ابى حنيفة وعليه الاعتقاد انتهى **قال** اورام
 قديده لانه لو خرج حيوان من البير حيا ففيه تفصيل فان كان نجس العين كان نجس البير فيفسد الماء كالدم والبول فيذ
 كله واختلفوا في الكلب بناء على اختلافهم في كونه نجس العين وان كان ادميا ولم يكن يبدى نجاسته خفية وحاشية لا يذ

أول حال فاه وأما حكمته الظاهر فمصر من الشرع كلفنا التطهير والتكليف يعتمد القدر والعمق في كل
 طريق الصب فمصر من الماء وفي رواية الصب شرط في العضو لا في الثوب وهو المشهور عنه وهو واجب من
 غسل الخشب من غير الصب لا يتحقق إلا بكتفه وشقه وأما غسل اليدين فيتحقق بطريق العصب من غير
 كلفه ولا غسل يحد من ماله هو الصحيح عند الصب ليس بشرط غسل أطرافه ولا يصير الماء مستعمل
 عنده وإن ازيل به الحداث للضيق وأما على ما خرج أبو بكر الرازي فالسقاء لا يصير مستعمل عند الغسل فيه
 القبر وهو شرط عنده في صيرورة الماء مستعملاً انتهى المحقق وقال صاحب البحر أيضاً إن حنفية إن الوصل
 طاهر إن الماء لا يبطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والهندى وغيرهما اتبعوا صاحباً للماء
 أن هذه الرواية هي الصحيحة انتهى وإن كان الواقع حيواناً وليس على يديه نجاسة معلومة وليس هو يحمل العبر
 فإن لم يصب الماء فمه لا ينزع شيء وإن أصاب فإن كان سورة نجساً فالسقاء نجس بزره كله وإن كان مكروه
 فالسقاء مكروه ويستحب أن يزره منه عشرة دلاء وإن كان مشكوكاً كسور النحر واليغل يزره ملء اليد كله كذا
 في الخلاصة وفي الذخيرة قرى إبراهيم عن محمد في فارة أو هرة أو دجاجة فخالة وقعت في البئر فأخرج منها حية
 قال إن توضأته أجزأه وأجاب أن يزره منها عشرة دلاء أو لا يكون الزرع في شيء من الأشياء أقل من عشرين
 دلاء وإن كانت الدجاجة ضربة فخالة لم يزر شيء وأما محمد في هذه الرواية إلى أن الزرع المستحب لا يكون أقل
 من عشرين وأبو يوسف يقول الزرع الواجب لا يكون أقل من عشرين فالما المستحب يكون أقل من عشرين ولا يكون
 أقل من عشرة انتهى وذكر قاضيان في فتاواه لو وقعت شاة وأخرجت حية يزره عشرة دلاء للتسكين القلب لا
 للتطهير حتى لو لم يزره منه وتوضأ جاز انتهى وفي البناية قليل العبر لا يباحه الأكل وحرمة فإن كان مأثور اللحم
 لا ينزع شيء طهارة وإن لم يكن مأثور لا ينزع قليل العبرة بسورة انتهى وقسط المرام في هذا المقام أن الخارصة منه
 حياً لا يخلو أما أن يكون آدمياً أو غير آدمي فعلى تقدير كونه آدمياً لا يخلو أما أن يكون عليه نجاسة أو لا فعلى الأول
 يجب زرع الكل وعلى الثاني لا يخلو أما أن يكون محدثاً بمحدث أصغر أو أكبر أو لا يكون فعلى الثاني لا يجب زرع شيء
 وعلى الأول ينحس الماء عند أي حنيفة لا عند هاتوي إزالة حدثه بالانغماس أو بغيره إذا كان مسلماً
 وإن كان كافراً صرحوا بزره الكل والظاهر أنه حكم أحداً طهر وعلى تقدير كونه غير آدمي لا يخلو أما أن يكون نجس العين
 أو غيراً فإن نجس العين يزره الكل وعلى الأول لا يضره وإن لم يكن نجس العين فلا يخلو أما أن يكون عليه نجاسة معلومة
 أو لم يكن فإن كانت يجب زرع الكل وإن لم تكن فقليل العبرة لا يباحه الأكل وحرمة وقيل بسورة فإن كان نجساً
 أو مشكوكاً يزره الكل وإن كان مكروهاً يكره التوضؤ بدون الزرع قد عشرين دلاء أو عشرة هذا إذا وصل الماء
 إلى فمه ولا فلا زرع وإن كان مباحاً لا ينزع شيء إلا على سبيل التسكين هكذا خلاصة كلامهم وقد أورد في
 الفتاوى فروعا كثيرة كلها تندرج في هذا الضابط على ما لا يخفى على من طالعها وفي ما أوردناه كفاية واختلفت
 كلامهم في مشكوك السور فالصريح في فتاوى قاضيتان والخلاصة ومختارات النوازل والبنائرية وخرائج الفتاوى
 والبنائية نقلنا عن خزنة الفقيه أبي الليث ومراق الفلاح وصامع الرضوى والمجهرية النيرة والمنيرة وغيرها
 المعتمدة هو ما ذكرنا من أنه إن لم يصل الماء فمه لا ينزع شيء وإن وصل يزره الكل وقال الحلبي في الغنية

الحياض والحيوان

كانت من مشكوك في كونها أصلاً كما في مشكوك في كونها من الحيوان المشكوك في كونها من الحيوان
وان أفقر من حيث الطهارة فإذ لم يزرر لها طهر من أحد والصلوة وحده غير مجزئة في تركها فذلك
منه من أن يوصف ويظهر من غيره خلافه انتهى في الثانية لو كان مشكوكاً في كونها من الماء مشكوكاً في كونها
في الحقيقة الصحيحة لا يكون مشكوكاً في كونها من الماء بل يظهر فيكون أن الصحيح هو عدم الزم في النظر الثاني أن دخل
الماء فيه نزع الكل في النفس وكان في المشكوك كما هو ظاهر كذا في الفلح لكن في الثانية الصحيحة في الغل
والحاصل يصير مشكوكاً في فلا يجب نزع شيء فهو يدب نزع عشرة وقيل عشر من انتهى فبعض صاحب الدر المختار
نفسه إلى الثانية وتوقف عليه ابن حاكدين في المختار أن الذي في الثانية أنه ينزح في الغل والحق أن جميع الماء
إذا أصاب فيه وكان في الحرج معزياً إليها والغير هو قول صاحب الدر المختار في الثانية أنه من شأنه اشتباهه حالة وصول
الماء بحالة عدم الوصول انتهى ملخصاً والذي يؤيد ذلك كلام ابن أمير حاج في حلية المحلل وهذا بخلاف ما
إذا لم يصب فيه الماء فإن الصحيح أنه لا يصل الماء مشكوكاً فيه كما في الحقيقة وأما ينزح منه عشر من دلوا كالتش
كما في الثانية انتهى فظهر منه أن ما في الحقيقة والحقيقة محمول على حالة عدم وصول الماء إلى فيه وأما عند وصوله
فيجب نزع الكل عند الكل قال فيها وكذلك إذا مات خارج اليد فوقع فيها العمى العلة قال صاحب البحر لأقربين
أن غوت الفارة في البيروا خارجها وتلق فيها وكذا أسائر الحيوانات التي التي يجوز الصلوة عليه كالسهم النفساني
والشهيد تعمق خزانة الفتاوى الفارة اليابسة لا تنجس الماء لأن اليأس دباها وتنجس ضعفه لما قد من أن
لا يحتمل لد باع لا يظفر لأن اليأس يد باع انتهى قال حيوان أي إذا كان دموياً غير مائي لما مر من أن الحيوان
مائي المولد كالسماك والضفادع وغير الدموين ونحو وعقب لا يفسد الماء بموته وآتاهم بقيد الثقة بما مر سابقاً
وفي إطلاقه لا يشترط إلى أنه أعين أن يكون حيواناً صغيراً كالقنبرة وكبيراً كالأدمى والفيل فإن كل ذلك إذا مات في
الماء وانفخ وانفسخ يجب نزع الكل قال وانفخ وانفسخ لا ينتفخ بالقله آخره خاء جمعة عظم الشيء بالنفخ بيت ال
انتفخ البطن إذا صار عظيماً بالريح وغيره والتنفخ بالفاء والسين المهملة أخره خاء جمعة لا ينتفخ يقال تنفس
الحيوان في الماء أي انتفخ اجزاءه وتفرقت فيه واختلغت النسج في هذا المقام ففي بعضها فانتفخ بالفاء وفي بعضها
بالواو وهي ليست بها لاحتكاكها ببعض السادات لأن الحال يكون مقارناً للعامل والانتفخ ليس بمقارناً للموت بل هي
عاطفة على مات أشارة إلى أن نزع الكل منوطاً بمرتين أحدهما الموت وثانيها الانتفاخ والتنفخ وفي بعضها انتفخ بدون
الواو والفاء وتجرى عليه أنه يتبادر منه أن التنفخ والتنفخ يكون قبل الموت لأنه صفة الحيوان وتجاب بأنه قد يوصف
النقرة بما تصف به في المستقبل أيضاً وأورد أيضاً بأن المصنف لم يفتي بكراً الانتفاخ اعتماداً على فهم حال التنفخ
بالطريق الأولى ويورد التنفخ عند بيان المدد ليند فيه قوم اقتضاه مدة زائدة على مدة الانتفاخ بزباد
الاشداد فيه وقد عكس الأمر وأجاب عنه أنه جلي بأنه يجوز أن يكون إيراد التنفخ في الأول لد فم توم وجوب
غسل جمل المراد لو هدمها أو طمأتم حفرها في موضع آخر لا متناعاً فظهر بها كبد تنفسها بالتنفخ كما هو مقتضى التقي
ويجوز أن يكون تركه في الثاني اتكاه على اتحادهما في تنجيس الماء لأنه لا ريبه أن بيان المدد مدني على تنجس

اوصاف فيها الدم اوصاف الكلب

الماء في نفسه البارد الذي هو ماء اول ما كان من قسطن القياس امتناع تطهر جليدهم مطلقا بالتمسك لولا انقراض
 اوجع في الحواس عليه وكثرة ولا اختصاص له بالنفس حتى يكون ذكره بل قد تم التوهم المذكور وانما انما كان اتحادا
 في نفس الماء وبنائه بيان المدد عليه لا يقتضي عدم توهم امتناعه من المدد في مدد الانقراض فيه بل زيادة الزيادة
 في امر **اقول** الاول من فروق القياس وان كان امتناع التطهر مطلقا كما مر لكنه لا يشك في انه في النفس اقل
 لا تشك الاخر فيه دون الانقراض اذ لا انتشار فيه فلو ذكر الانقراض فقط امكن ان يذهب الوهم بالقياس الثاني
 الى ان في النفس الذي هو فوق الانقراض يحتاج الى امرين على نزع كل الماء فلا يضره وخرجه ايضا واما الثاني فموارد انما
 في نفس الماء وكفاية نزع الكل فيما لا يقتضي اتحاد المدد المضوية لهما الطهور وان الانقراض يحصل سبعا بالنسبة
 الى النفس فاذا اخض المدد بالانقراض يبقى توهم ان النفس يقتضي مدد زائدة عليه لا محالة الا ان يقال للمرد من
 الانقراض هنا الخاف من ان يكون مع النفس اويده لا الانقراض الجرد وقد يجاب عن اصل الاشكال بان المرام
 يا النفس ههنا التطهر فانه لو انقطع في البير ذنب الفارة او وقع فيه متقطعا من خارج ينزع الكل ايضا وان لم ينقطع القاع
 لان موضع القطع منه لا ينفك عن نجاسة كما في خزائنه الفتاوى وغيره نعم لو جعل على موضع القطع شعبة تترى عن الماء
 الماء يجب فيه الا ما يجب في الفارة كما في السراير الوهاج وفيه ان هذه الصورة داخلية في وقوع النفس والرجاحة
 الى ذكرها على حدة كما لا يخفى **قال** وانما كذا لم يبق ادمى لم يقيد به بكونه في البير او خارجا وفيه تفصيل وهو انه ان مات
 في البير ينزع ماء كلب انتفخ اوله ينتفخ طاهرا كان او جذا صغيرا كان او كبيرا وان مات خارجا البير ثلثي في البير فان
 كان كافرا وجب نزع الكل وان كان مغسولا لما انهم اتفقوا على ان الكافر لا يطهر بالنفس وانه لا تعم صلواته
 كما صرح به في البقر في كتاب الجنائز وان كان مومنا فان كان شهيدا النجس الماء باختلاط دمه الا اذا سال منه
 الدم ذكره في التاتارخانية عن الحائية وغيرها وذلك لان دم الشهيد طاهر كما دام متصلا به ولذا لم يجب
 غسله عنه ومحت صلوة حامله اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الالهاء لان طهره حالة الاتصال عرف
 نصا على خلاف القياس ضرور الامر بترك الغسل فاذا انفصل عاد الى القياس كذا في الغنية وان كان غير شهيد
 فان كان مغسولا لم ينحس الماء في جنازة البير انهم اتفقوا على ان حكم المؤمن بعد الغسل اذا كان مسل الطاهر
 ولذا يصل عليه وان لم يكن مغسولا ينزع كله لما في الغنية الجهم من مشاغل على انه نجس حصلت نجاسة بالمرئ
 لان كسائر الحيوانات يتنجس بلكوت وذكر صاحب البير وصاحب جامع الموز وغيرهما ان السقط اذا وقع في البير ينزع كله
 وقيد في الحائية كما نقل في التاتارخانية بما اذا لم يستعمل فانه يفسد الماء القليل وان غسل واما اذا استعمل
 لحكمه حكم الكبيران وقع بعد ما غسل لا يفسد **قال** او شاة او كلب فيه اشارة الى ان الكلب ليس نجس العين فانه
 لو كان نجس العين ينزع كله اذا وقع مات ولم يقت كالتخزين وهذا هو الصحيح كما في الغنية الذي يقتضيه الداراية عن
 نجاسة عدي لمعلم الدليل على ذلك والاصل عدمه والدليل الدال على نجاسة سورة لا يقتضي نجاسة عينه انه فوق
 مرثا ما يتعلق بهذا في بحث الدابة والحاصل انه اذا مات ادمى او يافق بربه في الجنة كالشاة والكل ونحوهما ينزع
 الكل وان لم ينتفخ وفي ما عداها ينزع الكل ان انتفخ ولا يفتقد ارمعين فاذا وقع حيوان صغير متعدد ديق بمجموعة

ولا يقدح في ما قبله من قولنا في الجواهر في امر الماء ونحن قد بينا في الجواهر
 ووجهه من خزانة المفتين نقلا عن فتاوى فقهاء الدين وهو في التنازع حاشية عن الحاشية لا يجب ان يبين المسمى
 للمكان المحرم من الفتاوى العنصرية بما قبله **قال** ولا يوان لم يمكن في محل ما قبله بعد ذلك ان اعتبره من
 الجواهر البينة البينة صاحب الدلالة ذلك بان يكون الميراثا زوجا منها اسم ما قبله ما تزوجوا ولكن فيصطبر في
 انه من محل ما قبله وقت الوقوع **وقال** فقد رما فيها الى يترجم مقدار ما في البيرة من الماء وقت انتهاء التزويج
 وذكره الحلبي في الغنية وفي شرحه الصغير لكن قد مر ان الصحيح هو نزع مقدار ما كان فيه وقت وقوع النجاسة وقوله
 جري ابن كمال في الاضاحه هو هذا ايضا وقد دل عليه قول صاحب الهداية فان كانت البيرة عند الخروج مقدار او كان
 فيه من الماء قال العيني في البناية اشار به الى ان الاعتبار الماء الذي كان من وقوع النجاسة انتهى وقوله في البناية
 وغيره **قوله** الاصح اختلاف في كيفية تعين مقدار ما فيها قد كره محمد في الجامع الصغير عن ابي حنيفة انه قال
 في هذه الصورة يترجم حتى يبلغها الماء **قال** الصدر الشهيد في شرحه لم يقدر فيه شيء لان الماء يترجم فانه يترجم
 الى ان يظهر الحجر وهو الصحيح وعن محمد بن ابيان في حاشية ثلثمائة دلو في حاشية مائتان وخمسون دلو او كان عن ابي يوسف رواية
 وعن ابي حنيفة انه يفيض الى راي المبطل يستحق في البناية قل فاضحان الصحيح عند الجرح عنه تفويض الى راي المبطل وعدم حاشية
 دلو وعند مائة دلو انتهى من ابي الكوفي لقله ما فيها انتهى وذكر صاحب الهداية عن ابي يوسف فيه وجهين أحدهما ان تحضر
 حفية مثل موضع الماء من البيرة ويصب فيه ما يترجم الى ان يقتل والثاني ان يرسل في البيرة قصبه ويجعل يبلغ الماء علامة فيترجم
 منها عشرة دلاء ثم تقصده كما تقتض من ماء البيرة يترجم لكل قدر منها عشرة دلاء وهكذا وذكر ابيان في الاشبه بالقدح هو
 ان يوضع في هذا الحكيم قول رجلين **وقال** العيني في منحة السلوك شرح تحفة الملوک والنسفي في النكاح هذا هو الاصح كما
قال الشارح **قال** ابن كمال في الاضاحه هذا هو الصحيح وعليه الفتوى وفي الجواهر النفيسة شرح الدرر المنيفة قال المحقق
 خسر في الدرر هو الاصح الاشبه بالقصص كونهما انصبا في الشهادة المارة ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الالتماس
قال الله تعالى فاستلو اهل الذکر ان كنت لا تعلم انتهى وفي معارج الداراية هو المختار **قوله** يوضع بقول رجلين فاذا اقلع
 هذا البيرة مائة دلو او مائتان دلو يترجم ذلك المقدار في البناية وظاهر النهاية الاكتفاء بواحد لانه امر في فيك فيه بالاول
 لكن اكثر الكتب على اثنين كذا في الجرح **قوله** لهما بصا في امر الماء اي لهما حدس وذكره يعرفون به مقادير المياه في الأباريق
 لكاف من رجال في موضع عنهم **قوله** ومحمد قد يترجم دلو الى ثلثمائة فالما اثنتان بطريق الرجوع والمائة الاخرى بطريق الاستحسان
 للاحتياط في امور الدين كذا في البناية واختار هذا القول للسفي في الكثر والحلي في ملتقى الاخر في جامع الرموز عن النصاب
 به يفتى وفي خزانة المفتين عن الاختيار شرح المختار هو المختار الفتوى وفي التنازع حاشية نقلا عن الفتاوى عن ابي حنيفة اذا تزوج
 مائتان او ثلثمائة فقد علم الماء وهو المختار في الحق ولا خلاف في الصحيح في الفتوى في المسألة والافناء بما عن محمد اسهل على الناس
 والعمل بما عن نصير بن سلام من التفويض الى رجلين احق ولهذا قال في المختار وما عن محمد ليس لكن لا يخفى ضعفه فانه اذا
 كان الحق الشرعي نزع جميع الماء للمختار بخاسته فالقول بالاختصار على نزع عدد مخصوص من الدلاء يترجم على دليل
 سمعي يفتى في ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه انتهى ذكر صاحب الهداية في غنيته انه اذا حكم به ذلك لما
 تنازع في ما قبله **قلت** عدل هو الظاهر فانه كيف يفتى محمد بهذا المقدار عموما مع عدم دليل عليه ومخالفته الداراية

صر في نحو جماعة فاد جاجت ماتت فيها اوصى بالستين وفي نحو قارة او عصفورة عشرون الى اثنين
 فلذلك انما جعل الماء كله لا معنى لآخر بعض وانما حكموا لما كان في غالب الامر اذ هذه القدر من الماء يجري في
 باب حذيفة من نزر مائة او مائتين بناء على ما شاهد في بلد ولا معنى لكون قول محمد بالنسبة الى الجميع يسرف ان الامر هو ما
 يسرف المشارع كما نصب غيره بل شرع لاسيما في ما كان مسأله كلها مبنية على اتباع ما لا تأويل يمكن للقياس مسأله في كذا
 صرحوا فيها المختص اهل زماننا حيث يختارون هذا القول ولا يتاملون ما عليه وتلت شعري هذا القول ليس يسرف من ما
 عندنا البير كما لا يجازي فلو اختاروا الامر بلزيمه ان يختاروه وليس هذا القول عندنا لدلية الاستبعاد كما ذهب القائلين
 مع كونه مثبوتا بالصريح من هذا لحفظه قال في نحو جماعة فاد جاجت ماتت في نحو جماعة بقوله المصلحة والتأخير الموصلة
 لا للتأنيث فان الحمام عند مطلق على الذكر والانثى وكذا انما الد جاجت وهو مثلث الدال حكاه ابن معن الد مشق و
 ابن مالك وغيرهما كذا في حق الحيوان فقول الحمام والى جلم اذ ماتت في البير لم يتغير نزر اربعون دلوا الى ستين وكذا في
 ما يعادلهما في الجدة كالسكور وغيره فتقدر اربعين بطريق الوجوب والستين بطريق الاستحباب فنزر بعد اربعين دلوا
 او دلون وثلاثة الى ان ينتهي الى ستين اما الدليل على نفس اربعين فما اخرج الطحاوي عن الشعبي في الطريق السنون ان يزر
 فيها اربعون دلوا ومن جملة ما بين اربعين وستين خمسون دلوا لان الزيادة غالباً على الاربعين يكون الى عشرة والدليل
 عليه ما رواه الطحاوي عن حماد انه قال في دجاجت ماتت في البير نزر منها قد اربعين اربعين واما الدليل على الستين
 فما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن هشيم عن عبد الله بن ابي سبرة عن الشعبي انه قال يدل منها سبعون دلوا من
 الدجاجت الستون داخل في السبعين كذا قال العيني في البناية قلت تقدير الاستحباب الى ستين ذكره القدر ويرى
 وغيره وشيعة المصنف وغيره وهو لا يرجع الى مستند فان الواضح في الآثار في مثل الد جاجت اما اربعون وخمسون واسعون
 ودخول ستين في السبعين لا يقتضي التقدير في الفهر صرحوا مسأله ابا مبنية على المنقول من غير قياس فليكتف على
 المنقول وقد ذكر محمد في الجامع الصغير في هذا الصورة اربعون وخمسون واختار صاحب الخلاصة والمحيط وقال
 صاحب الهداية هو الاظهر في النسبة الى اختيار القدر ويرى لما جرى عن ابي سعيد الخدري انه قال في الد جاجت
 اذ ماتت نزر منها اربعون دلوا وخمسون وقد مر ذكر هذا الاثر مع ماله وما عليه وقد يقال لا شك ان متافذ الحيوان
 مثل خرير الفأط والبول تكون نجسة فاذا وقعت في البير اخلط الماء بالموضع النجس فليزر نزر الكل مات اول ميت
 انفعهم اول ميتهم وجوابه على ما في الطريقة المحمدية وشرحها الحديفة الندية انما ترك القياس بانما الحكماء اتفقوا
 ذلك فانهم لم يعتبروا نجاسة السبيل حتى امر اربعين نزر بعض ماء البير ولو اعتبروا نجاسة السبيل لأمروا بنزر جميع الماء الذي
 في البير لأمروا بنزر الماء كله بوقوع قطرة من بول اودم فيه قال وفي نحو قارة او عصفورة النحر الفأط بالهرق بعد
 الفاء وغيرهما وجد فافتر العصفورة بناءً على الثاني وضم العين وجاء فتح العين شاذ كذا قال الد ميدي في حياة الحيوان
 واما وجب فيها في ما يعادلهما عشرون واستحب ما قوته الى ثلثين لانه قد اختلفت الروايات فيها اقوى قس اعلية
 قال في بير وقعت فيها فأرة فماتت نزر ماؤها وجرى عنه انه اذا تقطعت نزر تسعة ادلا وان كانت كلها فيها بنزر دار
 او دلوان ومن عطائه انه قال في نحو عشرون ومن احسن في الفأط اربعون دلوا فلما وقع هذا الاختلاف اختلف الحكماء
 قول من يقول بالعشرين التي هي الوسط بين القليل والكثير ثم زادوا عليه مقدار منه بطريق الاستحباب لاجل

الاصحاح المذكور في قوله من صاحب الصلابة قال هذا المعنى من معنى في العشرين فلو يتبع من ثلثون الوجوب وقطعة العين
بالصحة في الوسط الذي هو حرف لام في روي عن احمد بن سنان دلوا حتى بين المتأخرين وذكر صاحب المنطق في
العمل وقال في الاول ان السبعة جاءت في حراية النسخ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفاء اربعة حركات فثبت
فيها ثمانية عشر منها عشر في دلو والثلثون هكذا اعلمه الرجل الحافظ المسمى في رواية واحكامه لثلاثين فكان الاول مثلاً
بمقتضى وهو معنى الوجوب واكثر يوق به لعل ذلك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاحتياط وهو
العين بان سنده في ما قاله الحديث المذكور هو غير ثابت وهو من مودعنا هذه فمن ان ياتي الاول بوجه
تدليهي فمعه الراجح في البراءة المبررة به من الفقهاء على ثلاثة اقسام ووجه المصنف وروي الحسن عن ابن حنبل
انه عمل خمس مرات في كل كلمة من الفهم العظيمة والافاقه ونحو عشرة دلا في الفاقه والعصم في نحو عشرة
وفي الحماقة والفاخرة ونحوها ثلثون وفي الدجاجة والسنور ونحوها اربعون وفي الامى والاشاة ونحوها مائة
البيركة ذكره في المبسوط والمخطط والبيان وغيره من محن وروى يوسف انها اجابها على ثلث مراتب كذا ذكر العين في
البتاية ثم قال فان قلت قد قلتم ان ميتين مسأله لا بار على الاثار دون القياس والرأى وما ذكره لا يخلو عن رأي
قلت المقادير كما رأى انما تنقسم في الذي تثبت تحت الله تعالى دون المقادير التي تردت بين القليل والكثير فان المقادير في
الحمد والعبادات لا مدخل للرأى فيها اصل وكذا ما يكون بتلك الصفة قائما الذي يكون من باب الفرق بين القليل
الكثير في ما يتحتم اليه فالرأى فيه مدخل ولما عرف من آثار الصحابة حال طوائف البيروق في الفصول كلها مع اختلاف القول
عنهم وعن غيرهم من التابعين في القليل والكثير من النسخ دخل في الرأى لاختيار عدد دون عدد انتهى **قلت**
نظراً الى اقل المقادير في الاحكام مطلقاً سواء كانت من قبيل الحمد والعبادات او غيرهما لا لاجل للرأى فيها
الا ينص من الشارع ان يكون قوله الا على نص الشارع فان العقل لا يهتدي الى ان هذا المقدار ينزج يظهر لغير
اقل منه لا يظهر كما اذا ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن صحابه فان قوله في ما لا يعقل له حكم
السماع من حضرة الشارع واما ثانياً فلا بد له ما اختلفت الاقوال فيه عن الصحابة اما في مدخل الرأى فيه لاختيار عدد دون
عدد من الاعداد المنقولة عنهم لا في احداث عدد دل وفي احداهم كيف فان قولهم منسوب الى الشارع وليس لهم
هذه الترتيب فترس عشرة دلا في الكلمة واما ثانياً لما لم يثبت عن صحابي كيف يجتزئ عليه واما ثانياً لان قول الصحابي
في ما لا يعقل وان كان له حكم الرفع لكن قول التابعي ليس كذلك فيلزم ان يؤخذ بما نقل عن الصحابة تحتمل اقل من العدد
بما نقل عن غيره واما اربعة اقلان ما نقل عن الصحابة والتابعين ليس بضاعل يتجمل البيروق وقوع حيوان وتوقف طوائف
على نزح المقدار للعين بل هو محتمل احتمالاً قوياً ان يكون لرفع الكراهة الطبيعية ولذلك اختلفت الاقوال عنهم في
المقادير هذا وانما الى هذه الغاية التي تضمحل من كثر السائل المنقولة عن اصحابنا وما لا يظهر مستند اكثرها لكننا نحن
الفلن بهم ونسير في حيث سائرنا ونذكر بعض ما ذكرنا في **ع** بيضة سقطت من الدجاجة في مرقاة او ماء لا يفسد
الماء وكان السخلة اذا سقطت من امها وقعت في الماء مبتلة لا يفسد وان وقعت في البيروق لماتت فيها
ينزح دلا في رواية عشرتين وفي رواية ان نزح اقل من عشرة جاز اذا وقع في البيروق لم يروى مات فيها ينزح عشرة دلا
في ظاهر الرواية والصعوبة بمنزلة الفاقة لاستوائهما في الجدة والبط ولا وزن كان صغيراً فهو كالدجاجة ينزح منها

والمتن من الوسيط

البيوت الخمسة وكان كبرياء جميعها في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 دوا وعند ان يوصف يومه المصوب وعشرين في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 ما كان سكره في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 من السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 الدوا واحد وعشرين في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 ما وصلت اليها في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 العنان وجمع في هذا الى اهل البصرة لان ذلك لمختلف بصلابة الارض وخطورة توتد رزق الفاقة لا يضر رزق الماء
 قبل اخراجها هكذا كلف في خزنة الفتاوى يتخرج ماؤها فافترم ما يبعد ذلك الصحن طاهر ويكون ذلك منزلة
 الزرع حتى لوصل في قمرها كالحق الجفاف يجوز وكذا في رزق عشرين دلو في رزق عشرة دلو في رزق الماء في عام
 الماء لا يزرع من شئ وما يزرع من الماء النجس لا يطيب به السجدة احتياطا ولا يرض فيه هذا ما في مختارات النور في الفقه اذا
 كانت هاربت من الكلب والفاقة اذا كانت هاربة عن الفاقة فوقع في السوريات فادرك في ايامه فاصبح في السوريات
 بخلافه وعليه الفتوى وتصف الفاقة مثل الفاقة في ذلك عن ابى يوسف وعن ابن حنيفة الزرع والسجدة والمجدى كالدجاج
 وعندك كشاة وعن ابى حنيفة السوريات كالدجاج والثلث كالشاة وعن ابى يوسف في السوريات الكل ولو كانت اباد
 وقعت في كل واحد منها فاقة فصب من الاول في الثانية ثم من الثانية الى الثالثة هكذا الى العاشر يزرع من الاربعة الاول
 عشرين ثم الى التاسعة تسعة وثلاثون ويترك كل العاشر هذا ما في المختار في رزق عشرين في رزق عشرين في رزق عشرين
 دلو وان ماتت الفاقة واخرج السوريات وجب في عشرين الى ثلثين وان ماتت السوريات فصب يزرع اربعون الى ستين
 وان ماتت جميعا يزرع اربعون وقيل يزرع ستون اربعون لاجل السوريات عشرين لاجل الفاقة وهذا كله اذا ماتت في البئر
 ليس بها جرح فان كانت بها جرح او هربت الفاقة من الهرة او الهرة من الكلب يزرع الجميع سواء اخرجت حية او ميتة
 وما كان بين الفاقة والى جرح فهو منزلة الفاقة وما كان بين الدجاجة والى جرح فهو منزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية
 وفي الفتاوى يوقع في البئر خطا او نكارة وزرع دلاء ولو وقع فيه الورع وما التزم يزرع في النسيمة سئل المجتهد عن
 اكية وجد فيها خنق لا يدري متى وقع فيها وليس عليه ان يزرعها في النسيمة قال لا يجزى خمسة الماء في الصلح
 ادنى ما ينبغي ان يكون بين يدي الورع ويبر الماء خمسة اذرع في رماية سليمان وفي رواية ابى حفص سبعة اذرع وقال الحلبي
 هذا ليس يتقدم رمل الشطآن يكون بينهما يزرع من خلوص طعم الماء الوعوت وجرها الى البحر ذكر في الظاهر ميتة الماء اذا كانت
 بقرب البئر النسيمة ففي طهره ما لم يتغير طعمه ولونه وريحه هذا ما في النسيمة رمانية واذا وجب زرع الماء كله فعن ذلك
 الماء لا يطعم ذلك بئرا ولا يابس بالعامه للكلاب وعن ابى حنيفة في الكلب المسور اذا وقع في الماء وخر حيا فاعتقوا به
 لا يابس به وقال ابو بصير اذا اصاب فم الكلب الماء لا يبر فيه وعن ابى يوسف في رجل جنب استقر لواء فصب على راسه
 فما استقر اخفق طرش في البئر لا يابس بذلك للضرورة وهذا ما في النسيمة قال والمعتبر في الوسيط المعبر في
 اخراجها الماء الى الوعر الدال وسكون اللام الوسيط وقد اختلفوا في عل قول الاول ان المعبر في الوسيط لا ما عدل

وبعض السرخ وقت وقوع ان حذو الك والاصغر وليا ان لم يستمر
 عنقوا ولا يجرى من حذو الك الى الناء كما سادام بل انما للوضوء على الارض كالحجر والارض
 منسوبة ويحيى كذا في بعض ما لا يذكروا في المراجعة قال وبعض السرخ في بعض حاسته مغلطة سواء كان الوضوء على
 حذو الك او على الارض اعرفت انه لا في التخفيف في البير حتى التطوير ولو وضوا حذو الك او غسلوا مع يد وقفا ووقع بعض السرخ
 ويصل من انفسه من ماء مكره في الطريق وسئل عما قدمه من ماء حذو الك من الرمي جازي والسرخ لا يجوز ذكره في غير ذلك
 لا بأس بان يسقط الماء الجبل بها ثم البير والضم والاد قال من وقت وقوعه في البير قال ان حذو الك
 أي وقت الوقوم وكذا لا بأس لان الظن حكمه اليقين في بناء العمل كذا في حكمه الروم ومثله اذا جبر حذو الك الوقوم كذا
 كما في السرخ الواسع ويستوى في هذا الحكم البير وغيره من بين الماء والطين وغير ذلك في انه اذا علم وقت التخصيص
 ذلك الوقت لا قبله وان لم يعلم ذلك ففي الثوب غيرة كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يرى متى أصابته فيجب فيه من ذلك
 الوقت فلا يلزم عادة شئ من الصلوات بالاشفاق على الاخذ كالحكم الشهد وهو رواية يشار اليها عن ابن حنيفة ذكره
 في المبداء ثم قال للمعلل المازني تليذا يوسف ومحمد انه على الخلاف فيقدر بثلاثة ايام وليا لها في النجاسة التي لا يستوي
 في الطريق وقيل هذا قال للمعلل من قبل نفسه ثمها من قبل يوسف قول ابن حنيفة في البير وقيل يجره عن ابن يوسف عن ابن حنيفة كذا في
 البناءة وقيل ايضا ذكر ابن رستم في نوادره ان من وجد منيا في ثوبه اعادة من آخره فبها للشك في ما قبله وقيل في البول يعتبر
 من آخره كمال وفي الدم من آخره عرفت وذكر في الحيطان في الدم لا يبيد حتى يتبين لان الدم قد يصيبه في الطين بخلاف الذي
 فان كان الثوب يلبسه هو وغيره فهو كالماء وفي المبداء ثم لو فتح جبة فوجد فيها آفة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن
 لها ثقب يعيد الصلوة من يوم وضع القطع فيها وان كان لها ثقب يعيد ها ثلثة ايام وليا لها عند حكم في مسأله البير قلت
 مراده اذا كانت يابسة انتهى قال ولا اي وان لم يعلم ولو يظن وقت الوقوم في البير قال فمن يدوم ولية الخ يعني يحتمل
 بتنجسه من ابتداء يوم ولية ان لم يكن الحيوان منفتح وان انفتح وانفسه في ثوبه من بد ثلثة ايام وليا لها في ثوبه علم
 ان يعيد واصلوة يوم ولية او ثلثة ايام ان كانوا توضؤوا منها او انفسوا كل شئ اصباها وها هو في الهالكة ومثله في خطه
 وميتة المصل في الحيط ما عجز بذلك الماء في الاستحسان ان كان في ثوبه ما عجز بذلك من ثلثة ايام او كانت غير متفستة
 لا يוכל ان يشر انفتح في حذو الك عن البناء ثم ما عجز به يطعم للكارب لان ما تنجس لا يخلط النجاسة به والنجاسة مغلوطة لا يخلط
 ويأمر الاقناع به في ما وراء الحبل كالحل من النجس يجره اذا كان الطاهر كاليه قلنا هذا انتهى وفي شرح النجاسة لا بأس براه
 ان انفتح في ثلثة ايام وليا لها في ثوبه كل شئ اصباها وها هو في ثلثة ايام وقضوا صلوة في ثوبه في ثلثة ايام في ثوبه في ثلثة ايام
 صلواته ولية وغسلوا كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها
 وغسلوا كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها وها هو في ثوبه كل شئ اصباها
 وهذا ايضا يشعر بان اسماها النجاسة عند ابن حنيفة في جميع الاحكام لان الصباغ يلق بين القولين تيسرا فاختر
 قوله في إعادة الصلوات وقوله ما في حق غسل الثياب نحوه وقد زعم جمع من الفقهاء ان اسناد النجاسة الى يوم
 ولية او الى ثلثة ايام وليا لها عند ابن حنيفة فانما هو في حق إعادة الصلوات فقط دون غيره فيلزم ان يعيد الصلوات
 ولا يلزم ان يغسلوا شيئا اصباها ماؤها فمنهم الذي لم يعل حيث قال في التبيين قوله نجسها منذ ثلث يعني في حق الوضوء حتى

وبعد ثلثة ايام وليا اليها ان انتقم وقال لا مل ولا يصيل

يلزمهم عادة الصلوة والوضوء وما رما في حق غيرها فانه يحتج باسمه في الحال من غير استدلاله من باب وجوب التمسك
في الثوب حتى لا يخالطوا غسل الثياب سائما ولا يلزوا لغسلها على الصحيح للتمسك في الجزاء لم يعلموه على وقوعه فقد صاروا ملوكا
في مقامه وجب عليه فاداموا وضوءهم ولم يتوضؤوا وغسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانه لا يصدون اجماعا لان الصلوة
لا تبطل بالثبوت وان توضؤوا وهم محدثون او اغتسلوا من جنابة او غسلوا ثيابهم من نجاسة ففي الثالث لا يصدون
والثاني لا يصدون غسلها على الصحيح في كل نجاسة في الحال من غير استدلاله من باب وجوب التمسك في الثوب لما في الخطأ والتمسك
انتمى وقتناه في الجواهر النجاسة وملاق الصلوة والنهال فائق ومنع الفقهاء والرد المحتار وغيرهما صاحب التحليل على اقراره
الذي يعلو كراهه وهو انه اذا لم يغسل الثياب لكونها غسلت بقاء اليد وكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت
غسلها المتعين حصوله قبل وجود الفقرة وانما اقتصروا على وقت وجودها مع انه لا يثبت على قوله الامام انه يجب التمسك
الاعادة ولا على قوله لانها لا يوجد بان غسل الثوب صلا وقد نقل هذا الكلام صاحب البحر النضر مستندا عليه وقت ال
ابن عبد بن في رد المحتار اقول ما قاله الزيلعي مخالف لاطلاق المتن فاطمة فافهموا بان نجاسة لم يفصلوا بين الوضوء و
الثوب فالصواب عدم الاقتصار على الحال وبه يزول الاشكال كما اشار في الدلالة ان ما قاله الزيلعي ملحق من قول الامام
وقوله ما حيث قال بعد نقله كلام الزيلعي في ما قال في معراج الدلالة ان الصباغ كان يفتق لهذا في هذا التفصيل
واقول لا يخفى ان مقتضى افاق به الصباغ ان يجب اعادة الصلوة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي فاين
التأكيد فيظهر هذا التأكيد على ما قاله بعضهم من حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي اني اقول وكذا وجدته ساقطاً في
نسخة تقديمه مصححة انتهى لمصنفاً كما حصل ان في ما اذا يعلم وقت الوقوع اقوالاً احدها انه يحكم بالنجاسة في الحال
ولا يلزم غسل شيء اصابها وما رواه ولا اعادة الصلوة ولا غير ذلك وهو قول الصاحبين وثانيها انه اذا انتقم بمجرى النجس
مذ ثلثة ايام وان لم ينتقم فقد يوم وليلة في حق اعادة الصلوة وغسل الثياب وغير ذلك وهو قول الامام على ما انفرد به
الكل المعتزل وتالفاً انه يجب النجس من يوم وليلة او ثلثة ايام في حق اعادة الصلوات لا في حق غيره وهو مذهب الصباغ
وظن جمع من المتأخرين انه مذهب الامام وليس كذلك ولا يبعها ما ذكره الزيلعي تتبعه جمع منهم وهو مخالف للكل الا
ان يكون كلمة الامام اغلاطاً للناسخ فافهم قال وقاله مذهب سواء انتقم او لم ينتقم او لا وهو القياس لان البقن لا يزول
بالنكاح والاصل اضافة الحديث الى اقربا وقائه لان اثنين بالطهارة فيسبق وقوع الشك في النجاسة بعده لك لاحتمال انما
مائت في غير البير لثقلتها الرخ العاصف فيها وبعض السفهاء والصبيان وبعض الطيور كما حكى عن ابى يوسف انه كان
يقول او يقول ابى حنيفة الى ان رأى حاله في منقارها قارمية فالتفتها في البير فجمع عن قوله الى هذا القول وتظهير
وجود النجاسة في الثوب واذا لم تأت المرأة في كراهها ما ولا تدري متى يزل ولا في حنيفة ان الاحالة على السبب الظاهر
عند خفاء السبب فيكون في الماء قد تحقق وهو سبب ظاهر الموت والموت فيه في نفس الامر قد خفي فيجب اعتباره حاله
على السبب الظاهر من الموهوم وهو الموت بسبب انكر من جرحه لسأول لم يزل صاحب لم يش حتى مات يضاف موته الى الجرح
حتى يجي بالقصاص ان حصل موته بسبب اخر فوجه التقيين الانتفاخ وعدمه ان الانتفاخ دليل لتقدمه فثبت
ولهذا اصيل على قبل الميت الى ثلثة ايام وعدم الانتفاخ دليل قرب العهد فقد سب يوم وليلة لان ما دون ذلك مات

سور الاصحاح

لا يصح كذا في الجنب وغيره وزيادة التفصيل في تقدير هذه القولين مع ذكر النظم التي الجوزية في حواشي العبد المذنب
والجملات من سور الاصحاح في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
التي ذكرها صاحب الجوهرة النيرة في شرحه في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
قال في بيانها والاعتماد في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
عليه في جميع المصنفات وهو في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
لما فرغ من سياحه في سورة النجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
الهيالة في فصله المصنف ليدل على كمال الاستطاعة والسورة هي في النجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين
في انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
من علمه ليعلم انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
قدم ذكر الامور في شرايطه واطلاقه في سورة النجم والكاف والصغير والكبير والذكر والانثى والظاهر والباطن في النجم في قوله تعالى
سورة النجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
وحجاءه والزهري وما كان في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
انه سئل عن سورة النجم هل تروى في الصلاة فقال لا ذكره ابن المنذر في الاثر في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين
والنجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
وفي النجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
الكل طاهر ومن غير كراهة وفيه نظر فقد صرح في الجنب من باب الخط والاكراهية انه يكون سور النجم للرجل وسورة النجم
ولهذا الميزان والذكر والانثى في كثير من الكليات في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
في ذات السور والربيع لانه طاهر من كراهة لا وقد شرب النبي صلى الله عليه وسلم من ماء ثمود في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين
الدالة على طهارة سور النجم في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
لا يخالفه احد الاصل وهو ما رآه على بعض نسخ البصر من قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين انما كان الله يريد ان يبين
ولما عكس المعنى في سورة النجم من حيث هو طاهر من كراهة في الاستعمال وانما الكراهة في حق الاجنبى لشبهة
الاختلاف وهو الانتفاع بحجرات الاجنبية التي في تقديدها بالاجنبية اشارة الى انه لا يكون سور النجم للرجل والرجوة وفيه صرح
الحديث الرسل كما نقله ابن عابد بن علي صاحب الدر المختار والكراهة المذكورة بالاستئذان واستعمال ربى الغيرة قال في المختار
اعتراضه ببولسفي انه يشمل سور الرجل للرجل والرجوة والمرأة فالظاهر ان قصار على التعليل الاول اى الاستئذان كما في النهر
اى لانه صلى الله عليه وسلم يشرب ويعطى لانه لمن عن يمينه تعرض في المنع بالاجنبية وفيه نظر ايضا والذي يظهر العلامة
الاستئذان فقط ويقوم منه انه حيث الاستئذان ذكر الكراهة واسما اذا كان معناه في قوله تعالى انما كان الله يريد ان يبين
ان لا يكون سور النجم طاهر القول تعالى انما المشركون نجس وجوابه على ان البنية وغيرها ان النجاسة انما هي في عقائد
لاهل طاهر يد لهم وتبين ما قال البغوي في معناه التنزيل لانه تعالى به نجاسة الحكم لا نجاسة العين سمى النجس للارام وقال

والفرق بين ما يؤكل وما لا يؤكل

فتأذنه سماه نيسابا منهم مجتنب فلا يتسولون ويحل أن لا يتوضؤوا انتهى انتهى الثاني أن الفرس حرام مأكلا ليس بركابها بل هو كركابها
 أو غيرهما فلو كان سور وفيه طاهر لما كان ذلك وجها له ولو كان ذلك طاهرا لما كان حراما ولو كان حراما لما كان طاهرا في الغالب من
 الخبث إما حقيقة أو الحكمية أو كذا أن لا يذبح في نجس بشر الجوز عند الحنفية والشافعية والسقوط الفرض وجوبه
 على ما في البناء من تغليل في مقابلة النص فإنه يدل على أن النجس لا نجس فلا يصح معناه في مكان الفرس ولا يصح استعماله
 على أن ما يفسد به الفرس إنما هو ما يشربه ولا يحذر في السور ثم طهرا في سور الأدمى مقيد بأن لا يكون فيه نجس فلو شارك في شرب
 فوشها لم يجز لأن ما إذا مكث ساعة وتعلم ريقه ثلاث هلت بعد نجس شغبته بريقه ولسانه ثم شرب فإنه لا نجس ولا يذ
 أن لا يكون في ريق الفرس من طهر كذا في حلية الخل في جامع المصنفات إذا كان الشارب طويلا فنجس الماء ولا يظهر باللسان
 وترى أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال يقول الناس بالسبح من كان في الدنيا شارب طويلا هارت شعرا كذا إذا كان
 لا يستطيع أن يسجد في بعض الروايات من كان شارب طويلا يصعد الله عمل صالحه المسلم وترى أن من يدخل في مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشربه طويلا فخرج من ذلك ذهب الرجل وقص نصفه شربه ثم دخل المسجد
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد وجدت نصف الإسلام وترى في بعض الروايات أن من قص شارب يعطى بكل شعرة
 حسنة انتهى قلت هذا ما لا حديث ومثاله ما هو مذكور في لغتنا ولم أجدها استادا يعتمد عليه فليجزم بكتابنا
قال والفرس وهو واحد الخيل وجمعه من لفظ فارس المذكر لأن في ذلك سور وأصله التأنيث وكل ابن جنى الفرس
 فرسه وقال الجوهري هو اسم يقع على الذكر والأنثى ولا يقال للأنثى فرسة ولفظها مشتق من الافتراس لأنها تفترس الأضراس
 بسر عمنها كذا في جوهرة الحيوان وإنما أفرد بها الذكر لكان الاختلاف فيه فعندهما هو طاهر في نجس ما أكل وقد كره
 الأصل لا بأس بفرس من غير ذكر خلاف وفي المبسوط سور الفرس طاهر في ظاهر الرواية وترى عن أبي حنيفة في ذلك ظاهر
 روايات فروق الخليفة عليه قال أحب إلى أن يتوضأ بغيره وترى الحسن عنه أنه مكروه كلفه وترى أنه مشكوك كسور الحمار
 وترى عنه أنه طاهر كقولهم هو الصحيح لأن كراهة نجسه عندنا لاظهار شفره لأنه يرب به عدا والله فيقعه به اعزل الدين و
 اعلا حكمه فله كما يقعه بالأدمى فالفرس نجس في سور كما في الأدمى كذا في البناء والنهاية وغيرهما **قال** يمكن لو كان حمار
 سور كل ما يؤكل لحمه بالذكاة الشرعية كالشاة والبقر والدجاجة وغير ذلك وقال صاحب البحر يستثنى منه الأيل والجلال و
 البقر الجلالة والدجاجة الخلقة والجلالة التي تأكل الجلالة بالفتح وهي في الأصل البقرة قد يكنى عن المذرة وهي ههنا
 من هذا القبيل كما أشار إليه في المغرب انتهى **قلت** المراد من قوله كل ما يؤكل ونحوه في هذا المقام المأكول من غير كراهة
 على أي ما رآه الفهم فالذي خل الجلالة والخلقة فيه حتى يحتاج إلى استثنائه **قال** طاهر أي بالذكاة الشرعية بغير
 التقابل بالذكاة في ماسياين وكان الأول أن يقول طهرا لأن الطهارة لا يستلزم الطهورة والطهورة لا يستلزم الطهارة إلا
 أنه لما جرت عادته من كسائل كسائل عقيب ذكره مسائل الأيا على طريقة التتمة والتكسلة لها وكان الغرض في ترجيح
 البين الطهارة والنجاسة دون الطهورة كذا في كذا الطهارة أشار إلى أنه لا يجب المنزح بل هو وقع هذه الأشياء فاهم
 أو لوجه في طهارة سور ما يؤكل لحمه من سور فخلط طهرا بالنجس ولما به طاهر فقتله الفرس وإن كان لحمه مكروها عندنا
 انتهى بطلان ذلك في الأدمى بأن يفسد بضاهرا والطريق الأول **قال** النووي في شرح صحيح مسلم في باب النجس عن البصائر

قوله في قوله

[illegible]

الكتاب لكن لما دلت الأحاديث التي جعلت مقلة أصحابنا من ذلك في السباع والثقلان والنبات وغيره
 أن هذا ما لأحد من هؤلاء على أن لا يكون في شيء من هذه الأشياء من غير ما ليس عليه وتلقه من القدر على ما
 في الصحيح بأن عليه الجبرين الذين في الحوض في القدر العربي لا يلقى إلا ما لا يكون في شيء من هذه الأشياء
 أنها لا يكون على ما في الصحيح من السبع وغيره من غيرها من غير ما لا يكون في شيء من هذه الأشياء
 ما عرفت إلا أن ما عرفت من الأحاديث التي جعلت مقلة أصحابنا من ذلك في السباع والثقلان والنبات وغيره
 كونه موقفاً على تعيين التاكيد في غير الأحاديث التي جعلت مقلة أصحابنا من ذلك في السباع والثقلان والنبات وغيره
 كذا في غاية البيان وقد ضعف ظاهر كونه على ما في الصحيح من غير ما لا يكون في شيء من هذه الأشياء
 من السباع إلا أن ما عرفت من الأحاديث التي جعلت مقلة أصحابنا من ذلك في السباع والثقلان والنبات وغيره
 فلو احتجنا بأصول الحال لما ذكرنا ذكره الطيبين لأن حجر الزرقان وغيره مما إذا كان معناه لا تخبرنا لا يعلين علينا التكليف
 بحقيقة الحال بل العمل بالظاهر ولا يخبرنا عن حقيقة الحال أيضاً في الأمر عليه فلا دلالة على الظاهر وتبين السؤال من العاص
 صاحب الحوض عن ورد السباع وسؤال عزم النور على الله عليه وسلم عن ولو لم يكن نجساً عند هؤلاء إلا ما عرفت من
 ظاهره عند ما كان لقوله لا تخبرنا فإنه لا يكون غيره ثم غير مضمحل كان يكفي لما يقول امرئ القيس صاحبك إلى
 السؤال عنه فإنه ظاهره لما في صاحب الحوض عن الأخبار علوان غرضه ما ذكرنا وكس عليه حديث ابن عمر في الحديث
 أبي هريرة وأبي سعيد يحمل على عدم العلوق من الوجوه اللازمة على الشافعية حديث القلتين من أنه صلى الله عليه وسلم على
 من الماء يكون في الغلظة ومرة السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث فان سألوه عن ورد السباع لم
 على أنه منجس قلنا نقيده على ما عليه وسألهما القلتين يفيدانه لو كان أقل منه تنجس بورد السباع وأجاب عن النوى
 وغيره بوجوه أحدها أن هذا منك فيهموم الخالف وهو ليس منجس عندهم وخرجه السرخي في شرح الهدايت ما لا نقول به
 بل لا نعتقد صحة الحديث أيضاً لأنه من غير موثوق صحيح ومفهوم الشرط حجة عندهم فحقن نلزم بما هو حجة عند هؤلاء
 أن السؤال كان عن الماء الذي تدر الدواب والسباع فتشرب منه وتول فيه غالباً فيقول ما في البنية وغيره أن ورد السباع
 على الماء للشرب لا للبول فيجيب في السؤال ما يدل على البول وأما أنها أن الكلاب من جملة ما يراد على الحيض فينجس بسببها
 وقية ما ورثه السرخي وغيره أنه لو كان التنجس بسبب الكلاب دون السباع لم يكن ذلك السباع وترك الكلاب التي منها
 يفسد الماء في السؤال معنى فان الكلاب لم تذكر في الروايات المشهورة ولو سلم وردها في بعض الطرق لا يكون بضم السباع
 الية فائدة وأستدل أصحابنا وغيره في كون لعاب السباع وسورها نجساً بان محمها نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعتبر
 في طهارة السور ونجاسته فالوجه في كون نجسها نجساً أنه قد ورد في كل ذي ناب من السباع من رواية جمع الصحابة
 منهم أبو قتيلة الخثعمي عند مالك والبخاري ومسلم وابن ماجه والنسائي وغيرهم وأبو هريرة عند مالك وابن ماجه ومسلم
 والنسائي والترمذي وأبي عيسى عند مسلم وأبي داود وابن ماجه والمقدام بن معد يكرب عند أبي داود وغيره وروى
 الباب حديث كثر في كتب الحديث شبيهة وقها دلالة لما ذهب إلى حذيفة والشافعي وأحمد وداود وغيرهم من
 الجمهور أنه نجس كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير فعند مالك يكره ولا يحرم وتلبسه موضع آخر ومن
 المعلوم أن تحريم السباع ليس للاحترام كما في الأدمى ولا للمخبة لأنه لا يخبرنا عنها فأنها كانت توكل قبل التحريم ولا يرد

النجاسة المستند الى البقرة واوحى عليه السلام انما لا تسلمون حروم النجاسة بل كبرياء منى حيث طاعتها
 لا تسلمون واجب عبادتها ولا حراميتها فواجب انما لا تسلمون في حرامها من النجاسة من غير انما لا تسلمون حرومها من النجاسة
 فوجب انما لا تسلمون النجاسة وصفت طاعتها لا تسلمون بل يصح ذلك من النجاسة فليس كذلك المثل لها في
 الدنيا على الوصف الصالح العبدية مقتضاها آخر وصلة في غاية البيان والشرح غير انما لا تسلمون حرامها من النجاسة
 انما لا تسلمون لان كونها مأكولة قبل التحريم لا يدل على انه لا نجاسة فيها بل على انه لا نجاسة في الخارج في ذلك الوقت
 وهو امر آخر اما الثاني فلان كون الطاهر مأكول ممنوع عند التحصيل هو اول المسألة فلو لم يصح عليه ليل عند بيعه لم يصح
 بالاصل الاصل في النجاسة الطاهرة وما ذكره من ان حيث الطاهر مثل النجاسة في المصالح هذا الوصف استقلاله
 للعلية فيحصل مؤيد او الظاهر انه يصلح لها الاكل من قوله تعالى ويجرم الحيات وقد يورد على ذلك الاستدلال ايضا
 بان الدليل بعد تسليمه وقد ما ذكره من قوله تعالى ويجرم الحيات فمنع اكلها بل يمنع بيعها ايضا كما اخرج
 مسلم عن ابي الزبير قال سألت جابر عن الكلب والسنور فقال نرجس النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واخرج
 ابو داود وابن ماجه عن جابر قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الهرقة وثمنها وفيه استند ابو حنيفة
 ومالك واحمد والجمهور فحرموا اكلها وفي رواية عن احمد بن محمد بن هرة بن زينة قال مالك وبشر الشافعية كانا في جوار الحيا
 في ذكر السنور فيل ايضا عند ذكر الهرقة قال ابن المنذر لا تجتمع الامة على جواز تحذرها وتخص في بيعها ابن عباس و
 الحسن وابن سيرين وحماد ومالك والجمهور والشافعي واسحق وابو حنيفة وسائر اصحاب الراي وكرهت طائفة بيعها
 منهم ابو هريرة وطاوس وعجاف بن زيد وقال ابن المنذر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه تبعه طائفة
 والاخبار واخرج من منعه محمد بن ابي الزبير عن جابر واحتج اصحابنا بانه طاهر من نجاسته ووجد في جميع شرط البيع
 فجاز بيعه كالبلغ والحرث الجواب عن الحديثين بوجهين أحدهما جواب ابي العباس بن القاسم والخطابي والفقهاء
 وغيرهم ان المراد الهرقة الوحشية فلا يصح بيعها لعدم الانتفاع بها الا على الوجه الضعيف القائل بجواز اكلها والثاني ان
 المراد في تنزيهه فحذر الجوابان هما المعتدلان واما ما ذكره الخطابي وابن عبد البر ان الحديث ضعيف فعلق منهم ما
 لان الحديث في صحيح مسلم باسناد صحيح انتهى فثبتت حرمة اكل الهرقة فيقال تلك ليست بالنجاسة فتعين
 ان يكون للنجاسة وهو خلاف المذهب ولكن ما سألت حشرات الارض وسواكن البيوت التي اكلها حرم فيلزم ان يكون كالحمار
 نجسة ويكون سورها نجسا والجواب عنه انه قد ورنى صريح بان الهرقة ليست بنجس كما سياتي ان شاء الله ذكره
 وعلاه النبي صلى الله عليه وسلم بانها من الطوافين عليها كرو الطوافات فحرم هذا التعليل في سواكن البيوت فلا يدل
 تحريمها مع وجود نصوص اخر على النجاسة وتحريم الحشرات النجاسة من الاخبار التي استند اصحابنا بها على
 نجاسة سور السباع قول النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب المقرقة بكسر الميم اي الحوض لا تخفروا وقل عمل صاحب الحوض
 لا تخفروا على ما مر ذكره غير مرقية يستدل على نجاسة سور الكلب ايضا لخوله في السباع فان السبع في اللغة كل
 حيوان مفترس ولذا ورنى السور سمع اخرج الحيات في المستند ذلك من حديث عيسى بن المسيب حدثنا ابو زرعة
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحيات هذا حديث صحيح ولم يخرجها عيسى هذا انفرد به
 عن ابي زرعة الا انه صدوق ولم يخرج قط انتهى تعقب الداهي بانه قد ضعفه ابو داود وابو حاتم واخره الدارقطني

ما

عن الصادق عليه السلام

الى طلبة ان امرئ من جنس بني قريظة عن مالك بن النضر عن محمد بن ابي نيرة
ان ابا قتادة جاءها فسكبت الخمر ونجاست هرق فشربت منه فسلم لها الا انه فشرت منه قالت يا بن النضر اني
متعبة فقال تعجيب يا بن النضر قالت قلت نعم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما ليست نجس انما
الطوافين عليك والطوافات ثم قال لا بأس بان يتوضأوا من غير ما احب اليك منه وهو قول ابي حنيفة انتهى وشرحه
هل الحديث مع متعلقاته ليطالب من حواشي السماء بالتمليق المجد على موطنهم وفيه مصرق واضحان في فتاواه
وصاحب التاخرانية نقل عن النجدة وصاحب الهداية فيها وفي مختارات النزال وصاحب جامع الرواة والعين في
محنة السلوك شرح تحفة الملوك ومنه الحقائق شرح كنز الدقائق وغيرهم وهو ظاهر كلام صاحب الخلاصة والجلبي في
شرح المنية والياس زادة والبرجندى كلاهما في شهر النفاية حيث خصوا القول بعدم الكراهية لابي يوسف بل ظاهر
كلام صاحب الهداية وغيره ان ابا يوسف ايضا في ظاهر الرواية مع ما قلناه ذكره اما يدل على ان عدم الكراهية روي عنه
وذكر الطحاوي في شهر معاني الآثار محمد امير ابي يوسف حيث قال بعد ما ذكر اخبارها في الرد فذهب قوم الى هذه الآثار
ولم يروا بسور لم يأسوا من ذهب الى ذلك ابو يوسف ومحمد بن النضر في ذلك اخرون انتهى ثم قال بعد ذلك لم تذكر الكراهية
فثبتت بذلك كراهية سور السنو فخذ ان اخذ وهو قول ابي حنيفة انتهى وفي المجتبى للزاهدى قال ابو يوسف لا يكره
عن محمد بن النضر في هذا يدل على ان عدم الكراهية الذي هو قول ابي يوسف روية عنه يوجب يحصل الجمع واختلافها
في كيفية الكراهية فظاهر عبارة الموطأ وكتاب الآثار يشهد انها تنزيهية وقال في المجتبى نقل عن شرف الامة الاصحاح ان
سورة عندهما الكراهية انتهى وفي جامع المضرب نقل عن الخلاصة سور حشرات البيت كالحية والفاقة والسور مكررة
تنزيهية وهو الاصح انتهى في البداية يختلفوا في تليل الكراهية فقال الطحاوي لاجل ان محجها حرام لانها عدت من السبالم
وهو اقرب الى التحريم وقال الكلبي لاجل عدم نجاستها في النجاسة وهو يدل على ان سورها مكررة كراهية تنزيهية وهو الاصح
الا قرب الى موافقة الحديث انتهى لمخصا بقى ذكر ذلك لئلا على المذهب المذكورة اما القائلون بعدم الكراهية فاستدلوا
بالحديث دل على ذلك منها حديث ابي قتادة رضي الله عنه في الموطأ ومن طريقه محمد بن مخرمة انفا والترمذي
ايضا من طريقه وقال هذا حديث حسن صحيح وهو قول اكثر العلماء من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من يدرهم
مثل الشافعي واحمد واسحق لم يروا بسور الهرة باسم وهذا احسن شئ في هذا الباب وقد جرد ما في هذا الحديث عن
اسحق ومليات به احد اقم من ذلك ولابد اود ايضا من طريقه ان ابا قتادة دخل فسكبت له وصوة فجاءت هرة فشرب منه
فاصغر لها الا انه الحديث وفيه انما من الطوافين عليك والطوافات والنسائي والابن ماجة في سننه وابن ماجة في سننه
طريقه بالفاظ متقاربة واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي والشافعي والبيهقي كذلك في البداية وفي
نصب الراية للزيلعي في ابن حبان في صحيحه في النور السادس والستين من القسم الثالث ورحاه الحكم في المستدرک
وقال قد صحح مالك هذا الحديث واحسن به مالك في موطاه وقد شهد البخاري ومسلم انه الحكيم في حاييت
الصديقين فوجب الرجوع الى هذا الحديث في ظاهره البير انتهى في نهج - انتهى للدين في نهج ما مشهور ابن خزيمة و
ان منده في صحيحه ولكن ابن منده قال حيد وعخالها لثبته لا يعيد رواة الا في هذا الحديث وعليهما محل
الحجج والاثبات هذا الخبر يوجه من الوجه قال الشيخ في الدين وادانم يعرف في رواية الا في هذا الحديث جعل

على سقوط النجاسة في سواد الفرج هذه الطوائف بعضها القوي على حكمه من بعض ذلك المصلين ان يمسوا بالطين من الطائفة
او ما هو دون ذلك وصحت النجاسة في سواد البيوت فثبت ذلك ما ذكره في كتابنا من ان على النجاسة في البيت
على ما هو عليه من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
الاستصحاب بان سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
البيوت او من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
التي هي في سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
الشرع فيكون النجاسة في سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
بحسب الاستصحاب وهو غير ممكن لان في قوله النجاسة في سواد الفرج من طين من الطائفة او من سواد الفرج من طين من الطائفة
عليه السلام من كل شيء ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور او من كراهة السور وهو المطلوب ان في نجاسة وانه
لا ينجس اذا النجاسة منتفية بالاجماع او بالحديث او بالاعتقادات فثبت ذلك ما ذكره في كتابنا من ان على النجاسة في البيت
الحديث وارجح احد الخبرين السابقين ان يكون ثبوت حرمة الحجر من هذا الحديث لان فيه حمل على كل من
على الامانة لان النجاسة على كل شيء وان لم يكن مبعوثا لبيان الحقيقة لكن لا يخفى على ما هو احدثه انه كثير ما يبين كيفية
خلق الاشياء واصولها التي لا تلزم الا من جهة الوحي وكثيرا ما يبين القصص الماضية ونحوها مما لا يفيد حكما
فيجوز ان يكون الغرض من قول السور سبعة وهو يكسر السين المعجمة وتشديد الواو المفتوحة الهريانية كيفية خلقه
واصل حقيقته من انه خلق من الاسد في سفينة نوح على شيتا وعليه السلام كما مرنا ذكره واما ثانيا فلان الحديث
الذي ورد فيه هذا اللفظ على ما اسبقنا ذكره يدل دلالة واضحة على ان المراد به بيان الفرق بين الهريين والكلب في
دخول بيت يكون هوفيه بان الكلب لا يجوز دخوله بيت هوفيه والسور كالسبع كالاسد ونحوه في انه لا يمتنع دخول
بيت هوفيه لا بيان حكمه او نحوه ونحو ذلك حتى يفتش ذلك التقرير واما ثالثا فلان حمله على بيان حرمة
الحكم ممكن سواء ورد تحريم السباع قبله او بعده ولا يلزم الاعادة الخالية عن الافادة فان النجس عن اكل السباع ورد
بلفظ مطلق وهذا اجزئ من جزئياته وقد كثر الخزي بعد الحكم الاكلا والاعكس لا يكون خاليا عن الافادة بل انما
حكمه بعينه ايضا لا يخلو عن الفائدة قصد الال التثبيت والتذكير وتبليغ من لم يبلغه الى غيره ذلك من الاجزئ
واما رابعا فلان الكراهة ايس حكما من احكام سواد السباع حتى يفيد حمل السبع على السور كراهته واما حكمه
النجاسة وهي منتفية بالحديث فثبت الكراهة من غير دليل ولا انصاف ما قال صاحب البحر الواقع بعد ما
ذكر سقوط النجاسة انما الكلام بعد هذا في ثبوت الكراهة فان كانت كراهة فحرم كما قال الطحاوي لم يمتنع به
وجه فان قال سقطت النجاسة فثبت كراهة التبريد ومنعت الملامسة ان سقوط وصف واحكامه شرعي لا يقتضيه
ثبوت آخر كدليل والاصل ان اثبات كل حكم شرعي يقتضيه ليلافا ثبات كراهة التحريم والحالة هذه لا يغير دليل
وان كانت كراهة تنزيه كما هو الاصح ففيه انها لا تنافي النجاسة فيكون حكمه غسل الصغيرة في الماء واصله كراهة
غسل اليد في الماء المستدقة قبل غسلها حتى عنه في الحديث لتوهم النجاسة فهذا الصلح صحيح منتهض بتوهمه المطلوب

والحمار والبغل مشكوك

قلت من أكله من الدواب فمضغ طيب ومضغها شنيع كما يجب له الذنوب يستظهر به بأعقاب النسيان من قوله تعالى في شأن
 بني إسرائيل فيما أنقضهم ميثاقهم لما هم في صلبهم قاسية يعجزون الحكم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به الآية
 وقد بعضها بقوله أحاديث كنهها لم تثبت بطرق معتقة **قال** والحمار والبغل عطفت على ما قبله ومضغها طيب لفظ السور وتسمية
 مشكوك والدوم بالحمار الحمار الأهل الذي يجرم أكل لحمه عند كذا أهل العلم وقد رويت الرخصة عن ابن عباس في رواية عن أبيه وأبو
 في سننه ولعله لم يبلغه أحاديث النهي وقال أحمد كره أكله خمسة عشر رجلا من الصحابة وقال ابن عبد البر لا رجم إلا أن
 على تجريمه وأما الحمار الوحشي فحلال كاله بالاجماع والبغل هو المتولد بين الفرس والحمار **قال** كان متولدا بين الفرس والحمار الأهل
 حرم أكله وإن كان بين الفرس والحمار الوحشي حلاله وتفصيل كل ذلك في جوف الحيوان وغيره وذكر في الدواجن وحواشيها أن
 المشكوك سورة وهو البغل الذي أمه حمار طهركا ولو كان فرسا أو قرا سورة طاهر وأكله حلال اتفاقا في الصور الثمانية ويكره عنده
 لا عند هما في الأولى وذلك لأن الأصل في الحيوانات الحلال كالأضحية والبق لا يمتنع أن يتولد من الحمار والفرس
 فصا سورة كسور فرس اختلط به سور الحمار فصا مشكوكا كذا في معارج الدلالة وقد اختلفت في سور الحمار والبغل في حكمه
 فقال الشافعي طاهر وطهره رسول واحد أن سورهما نجس إذا لم يجد غيره يميم وتكره وتجرى عن ابن عباس كره سور الحمار وهو قول
 الحسن وابن سيرين والشعبي والأوزاعي حماد واستحق وعن أحمد إذا لم يجد غير سور الحمار والبغل يميم مع الموضوع به كذا في الميقات
 وعبارة الكوشة ثمانية مشكوك وذكر في المبسوط أن أباطاهر الدباس كان يتركه أن يقول لا يمين أن يكون شيء من الأحكام
 مشكوكا فيه لكن معناه محتاط فيه فلا يمين أن يوضأ به في حالة الاختيار وإذا لم يجد غيره يميم يمين التيمم احتياطا
 ومن مشائخنا من قال نجاسة سور الحمار دون الأثان لأن الحمار ينجس فيه بشم البزاة وردة في البدن ثم بانه امر وهو وم قال
 قاضيان الأحملة لا غرق بينهما ثم اختلف أصحابنا في مشكوكية تقييل المشكوك طهارته فقط إذا لو كان طاهرا لكان
 طهورا لما لم يغلب ألعاب على الماء لأن اختلاط الطاهر بالطاهر لا يخرج عن الطهورة وقال الماورى في حق الشرب وغيره
 طاهر إنما الشك في طهارته في حق التوضؤ وغيره وقيل الشك في كونه مطهرا وغيره وهو الأصح على ما في الإلهية وغيره وتوجيه
 الشك على ما هو المشهور في كتب الأصول والفروع أنه تعارضت الأدلة في إباحة لحمه وحرمته فأوجب الشك في سورة
 فإنه وحرف الصحيح عن جابر ابن البرص صلى الله عليه وسلم عن حموم الحمار الإلهية يميم خير واذن في الحمار **قال** وكذا الطاهر
 أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وقدر في سنن ابن ماجه من حديث غالب قال أصابت أسنة فلو يكن من مالى شيء
 أطعم أهلى لأشيك من حموق كان النجس صلى الله عليه وسلم لحم الحمار الإلهية فآتته فقلت يا رسول الله أصابت أسنة
 ولم يكن في مالى ما أطعم أهلى لأحبيرات وإنك حرمت لحم فقال أطعم أهلك من سمين حمرك فأفأحرمتها من أجل جلال القرية
 وأيضاً اختلفت الصحابة في نجاسته وطهارته فروى عن ابن عباس طهارته وتجرى عن ابن عمر كراهته وقوله حلى مافى مبسوط
 شيخ الإسلام وغيره أن لحمه حرام بلا إشكال لأنه اجتمع النص والتحريم فذال حرام ولما كان لحمه حراما ولعل به يتولد منه
 يكون نجسا غير مطهرا بلا إشكال واختلاف الصحيح وغيره ولا يوجب الشك كما إذا أخبر رجل أن هذا الماء طاهر أخرجه من
 لا يصح تركه ولا أحرم في النفس على ما في الخبر البدائية وغيره هو التردد في الضرورة فإن الجحيم تردى في الدوام والافنية
 ويشترى من لا رافى والضرر في انقضاء النجاسة كما في الضرر والفاقة لأن الضرورة والحمار دون الضرر فيهما لا ينهيا

يتوضأ به ويتيمم أي يتوضأ بالشك أو لم يتيمم

مضائق البيت دون غيره من الصور في الصلاة كالنكاح في السجدة لوجوبه كالماء في الاستحالة والشك ولو كانت المضائق كلها
 كصورة الفاء والمرة لوجوب الحكم بأكثرها في الاستحالة فلا تثبت الطهارة من وجه دون وجه واستوى موجب الحكم
 والطهارة تسقط بالتعارض وجب المصير إلى الأصل والاصل هو هنا شيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب الماء فبحسب
 الأمر مشكوكا في المعنى عند التعارضين فمقتضى الاستحالة هو أن النجاسة اجتماعا على المحرم احتياطاً وتواخيها إن
 القول بالاحتياط لما يكون في ترجيح المحرم في غير هذا الموضع أما ههنا الاحتياط في إثبات الشك لأننا وهذا المحرم
 الاحتياط يلزمه العمل بالاحتياط لا به سواه لا يجوز استعمال سواه المحرم احتمال كونه مطهر ومنها ما يقال لما وقم الشك في
 سورة وجب المصير إلى الخلف وهو التيمم بل إن أحد ما طاهر من الخرج نجس فاشبه عليه فإنه يسقط عن استعمال الماء
 قلنا الماء طاهر وقم الشك فلا يسهط استعمال الشك بخلافه لأننا من أحد ما نجس بقيدنا والآخر طاهر بقيدنا و
 عجز عن استعمال الماء فصلا إلى الخلف ومنها أن التعارض لا يوجب الشك كما في آخر ما لدين بالطهارة والنجاسة حيث
 يتوضأ بالتيمم قلنا في تعارض محرمين وجب تساقطهما فخرجنا كون الماء مطهراً باستصحاب حاله والماء كان مطهراً قبله
 تعاضت جهتا الضميمة فابقينا ما كان أيضاً إلا أن ههنا ما كان قبل التعارض شيان جانب الماء وجانب الماء حدثا ليس
 بأول من الآخر فوجب الشك ومنها أن استعمال الماء تعلق العمل بالاحتياط من وجه آخر لأن ما كان نجساً فقد نجس
 العضو قلنا ما على القول بأن الشك في طهوريته فطاهر ما على القول بوجوبه من أن الشك في كونه طاهراً فاجوب أن العضو
 طاهر يمين فلا يتنجس بالشك والمحدث ثابت يمين فلا يزول بالشك فيجب التيمم باليقين لمصداق **قال** يتوضأ به ويتيمم آثارا
 بتقديم التوضي إلى كونه أفضل وقبه خلاف زفر قال في الهداية والبنية وهو كما بدأ وقال زفر لا يجوز لأن يقدم الوضوء
 فيجب أن يوضأ التيمم قبله قال أحمد في رواية لأنه ما وجب الاستعمال فاشبهه الماء المطلق فاذا كان واجب الاستعمال أشبه
 الماء المطلق فوجب استعماله حتى أنه إذا تيمم بوضوءه لا ينجس ولنا أن الطهر أحدهما فقيدهما بالجمع دون الترتيب انتهى
 وفي الخبر كذا الخلاف في الغتسال فعندنا لا يشترط تقديمه خلافاً له لكن لأفضل تقديم الوضوء والغتسال عندنا انتهى
 ثم المراء بالجمع من أن الخلوصلوة واحدة عنهما حتى توضأ بالسورة وصل ثم أحدث وتيمم وصل تلك الصلوة جائزة قبل هذا
 مستلزماً لإداء الصلوة بغير طهارة في إحدى المرتين وهو مستلزم للكفلة بدية إلى الاستنخاف بالدين فيجب أن يجب
 الجمع في وقت واحد قلنا هذا إذا أدى بغير طهارة بيقين فأمّا إذا كان أدوى بطهارة من وجه فلا استنخاف كذا في
 النهاية وغيره **قلت** في اختلافهم فإن شرط إداء الصلوة حصول الطهارة بيقين ولم يجز له في تلك الصور في كل من
 المرتين للشك في طهورية السورة فينبغي أن لا يجوز صلاته في كلتا المرتين وإن لم يوصل ذلك الوعد **التكفير قوله** أي
 يتوضأ بالشك أو لم يتيمم كصريح ما يضيفه لوجوبه إلى كل من النجس المأكوه والمكروه لا يجوز التوضي بالنجس
 مطلقاً ويجوز بالأكراهة بدون لزوم التيمم **قوله** ثم يتيمم **اقول** قد استدل بصحة بقوله يتوضأ به ويتيمم إلى قوله
 أحد ما لزوم الجمع بين الوضوء والتيمم وعدم جواز الاكتفاء بأحد ما وهذا بناء على أن المحل في مثل هذا المقام يبيد
 اللزوم سواء قرئت الصلوة مرة في وقتين أو جهولتين وتأنبها الرد على ما نقل عن نصيرين يحمي برأية الصغار كما في
 البنابة وغيرها أن من لم يجز إلا سورته رزق في ذلك حتى يصير ما دماً للماء ثم يتيمم ولا يخفى ضعفه فان سورته الجهاد

التي المذكورة يتوضأ به فقط ان عدم غيره

تختلف في خصوصية كل موضع واقته وانما كان من قدر على عمله مطوع غير سؤل كما ان من لم يجد الوضوء به ولا التيمم به
 حتى على الاول وان وجب الوضوء به والتيمم فيكون عند فقد غيره اذ لا معنى لوجوب الطهارة في المذبح كمن لم يجد
 التيمم وكذا من ان الارض من غيرهم دون التيمم يوجد ذلك بالوارد الوارد من المطهر الجوهري والخصاصة انما
 تقدم الوضوء ويوجد ذلك من التقدم المذكور والشارع المار على كل حال في حيث فانت اذا اتيت ان الغرض من حيث
 مكان الواو في الصلاة على التيمم لم يقسمه لكنته اختيارا للصحة لولا وان قلت الصلوات في كل هذه الاستحباب
 يحصل من كل هذه الفضل التقدم قلت ثم تعرفت الاشارة الاولى والثالثة من كلام المصنف **قوله** الا في المذبح
 استثناء منقطع فان السور المذكورة ليس بدخول في المشكوك وكان الاول ان يقول اما في المذبح او في المذبح الخ
 فقط اي بالمذبح ولا تيمم **قوله** ان عدم غيره **قوله** في بعض النسخ هذا داخل في المتن فوقيه بقوله يتوضأ به وتيمم
 وفي بعضها هذا داخل في المشعر وعلى هذا ففيه احتمالات الاول ان يتعلق بقوله يتوضأ بالمذبح كمن تيمم في المذبح
 الى ما ذكرناه انه لو وجد غيره لا يتوضأ بالمذبح بل بغيره لكن على هذا كان الاول ذكره هناك كما ذكره في خصوصه
 وهو باطل لا يشعر بانه لو وجد سور الجاهلية لم يتوضأ به ولا يتوضأ بالسور هو كذلك عند ابي حنيفة وتعمت
 ابو يوسف لا يتوضأ بالذي يبدل في السور الجاهلية ثم تيمم وعند محمد يجب ان يحجم بين الثالث كذا في الظاهر وتاثيره ان يتعلق
 بقوله يتوضأ به فقط وفيه ان هذا الحكم في المذبح يعني الوضوء فقط من دون التيمم مختصا بحالة عدم غيره بل
 مع وجوده ايضا الحكم كذلك الا ان يقال معنى قوله يتوضأ به فقط ان الوضوء لازم به من غير كراهة فقط وهذا
 مختص بحالة عدم غيره فان عند وجود الماء الغليظ المذبح بكرة التوضي بالمذبح وانما ان يتعلق بكل منهما وقد عرفت
 من حالهما **فروع** متعلقة بالمعاني والآثار للمشكوك والمذكورة والخبرة وغيرها التكليف اذ الخد عض
 انسان او ثوب انسان ان اخذه في حالة الغضب لا يجب غسله وان اخذ في حالة المزاج لم يجب غسله لان في الوجه الاول
 ياخذ بالاسنان لاخير ولا طوية في اسنانه وفي الوجه الثاني ياخذ بالاسنان والشفتين جميعا وشفته رطبة في الجوار
 اذا شرب من العصي لا يجوز شربه لانه مشكل وقال محمد بن مقاتل لا بأس به قال الفقيه هذا خلاف مذهبي لما قلنا
 ولواخذ انسان بهذا القول لا بأس به ولا احتياط فيلزم لا يشرب كذا في نوازل الفقيه ابن الليث وقلعت الصداق الشهد
 قلنا عنه وفيه ايضا نقلا عنه المرقا اذا اكلت لغار ثم شرب الماء من الاثام ان شرب من فورها ينقض ان مكنت سنا
 او سكتين لم ينقض لانهما قد تحسنت فهاذا إزالة النجاسة الحقيقية بما سوى الماء من اللبائحات وهو جاز ان يفرق في الخل
 هل يشترط النية في التوضي بسور الجاهلية ام لا في نفسه والاحوط ان ينوي ولو توضأ به ولم ييمم لم يجز الجواز اذا شرب
 من العصي لا يجوز شربه وعرقه طاهر وكذلك الماء حتى لو اصاب الخشب لا يجسه لكن لو اصاب الماء القليل افسد
 وفي الفتاوى الصغرى عن محمد بن الحسن طاهر لا ياكل وسور الفرس في شرح الجامع الصغير للصدوق الشهيد النعمان
 طاهر وعن ابي حنيفة روايتان وسور حشرات البيت كالحية والقارعة والسور المذكورة كراهة فيه وهو الاحتمال وقال
 ابو يوسف لا بأس به في السور خاصة ويدين ان يحاطط فيما يتناول السور ما سقط من فروعها ولو تحسنت انسانا
 ينبغي ان يمتنع من ذلك انتهى في البحر بعد ما ذكر من كشف الاسرار ان الاختلاف في كون سور الجاهلية مشكوكا في الطهارة

وكان في هذا الباب واحد لأن كل منهما متولد من الفرقان قبل ان يكون بين سور الكول اللحم غير ما كوال اللحم في المعاد
 ان يكون في السور اربعة اشكال الواجب ان يقول رسول كل من مقتضيه في العلم في السور في العرفي غير ما كان في السور
 على من مقتضيه في الواجب ان يقول بعد وحق في الاولي كما ذكر في المطلب كذا الى غير ذلك فكان الفصل في الفرق في السور
 فيقول هذا القول في السور من حواشي الهداية في النهاية وغاية البيان وغيره فان صاحب الهداية عنوان الفصل في
 السور في الاسان وغيره او قال فيه وحق بكل شيء معتبر سورة الهام متولدان من المطلب في الحد ما حكم صاحب ثم ذكر حكم
 الاسان مفصلا في السور في المتن فاورد عليه ما اوردوا واجابوا عما اجابوا واخرجوا له لعل صاحب الهداية
 ولا على المصنف اما على صاحب الهداية فلان مقصود ما كان ذكر الاسان مفصلا في السور في الحد ما حكم صاحب الهداية
 المتقد من وكان حكم العرفي مقبلا على السور فذره او لا على ان حكم العرفي والسور في الحد ما حكم صاحب الهداية
 الزم عليه ان يبين حال العرفي في السور في الحد ما حكم صاحب الهداية في الحد ما حكم صاحب الهداية
 صاحب الهداية زاد لفظ غير ايضا في عنوان الفصل فكان معقود البيان السور العرفي وغيرهما لا البيان السور فقط وتراعي
 تفصيل هذا البحث في البناء وما على المصنف فلان المصنف لم يعقد الفصل لبيان السور والعرفي فقط بل عقد لبيان
 متعلقة باليخرج في غيرهما من مسائل السور العرفي وغيرها وذكر حكم السور مفصلا اقتدى بصاحب الهداية
 وغيره اذ ادان يبين حكم العرفي فلم عليه ان يحلل العرفي مقبلا على السور ويخرج مع حكمه على ما ذكره سابقا ولا يمكنه بعد
 ما قدم ذكر السور ان يقول رسول كل شيء معتبر في العرفي فما احسن صنع المصنف حيث يخص ما في الهداية مع تفسير
 به فذره لا يراد من اصله وما اقرر صنع هذا الوجه حيث اورد عليه ما اوردوا على صاحب الهداية وتكفل للجواب عنه
 وليرتبته لنتيجة اختارها المصنف **قول واحد** حكم الحقيقة واما **قول** متولد من الحق لالبرجدي لان النفا
 يتولد من محض دى تحت اللسان والعرفي طوية مماقية وصغره يختص بالدم للتنفيذ في العرفي ويفتقر منه الى
 ظاهرا لجلد عند صيرورة **قول** فان قيل اراد على ما فهم قوله لان كلاهما متولد من الحق هو وان كان محل ورود
 ظاهر السور لكن لما كان العرفي مقبلا عليه **قول** كره وصاح محل الورود ايضا وذهب اند فخر ما يورث في هذا المقام انه
 كان على الشارح ان يقدم هذا السؤال والجواب **الوجه** والعرفي وجهه لان فاع ان تقدمه انما يستحسن لو كان واردا في
 بحث السور فقط وليس كذلك فانه وارث في الفرق في العرفي ايضا فالإيدان يخرج عن ذكرها فان قلت فم كان عليه ان يذكر
 العرفي ايضا في تقريره لا يراد كما ذكر السور **قلت** لما كان العرفي مقبلا عليه وكان حكمه حكمه استغنى بذلك عن
 ذكره لا يقال لم يذكر سابقا لكون العرفي واللعب تولد من الحق فيغنيان في ذكره فيقول لا يراد عليه اللعب لا السور لانه
 ليس بمولد من الحق **لا تقول** لما كان حكمهما واحدا كفى بذلك السور المقصود ذكره عن ذكره **وتقول** ان الفرق في
 على الفرق الذي ذكر في السور بعد ما مهد ان حكم السور ما خوذ من حكم اللعب وسر فالإيدان يذكر في التقرير السور
 اذ لا ذكر للعباب في كلام المصنف وخلاصة لا يراد انهما علوان حكم السور ما خوذ من خطأ اللعب واللعب يتولد
 من الحق فيغنيان لا يكون بين سور ما كوال اللحم وغيره كوال اللحم في الفرق في الطهارة بان يكون سور ما كوال اللحم طاهرا
 وغير نجس او كرهها قال الفاضل لا سفل يعني لا يخفى ان السؤال لا يختص بالفرق بين ما كوال اللحم وغيره كوال اللحم
 يخرج على الفرق بين افراد غير ما كوال اللحم ايضا كالفرق بين الأدمي والفرس وبين سباع البهايم وبين الحرمة وبين الحمار والبغل

أدلة ذلك بل يكون نجاسة على أنه كان نجس العين وليس كذلك فغير القول النجاسة كان نجاسة العين
محل من النجاسة المخلوطة بالدم فيكون نجاسة العين على العين والنجاسة بالدم وأما ما ذكره من أن النجاسة
بالدم لا تكون نجاسة العين على العين على ما ذهب إليه الجمهور من أن النجاسة بالدم لا تكون نجاسة العين على العين

إن النجاسة بالدم لا تكون نجاسة العين على العين على ما ذهب إليه الجمهور من أن النجاسة بالدم لا تكون نجاسة العين على العين
لأنه لا يثبت من بين النجاسات نجاسة فامضة وقد مرنا تفصيله إذا علمت هذه أقوال الجمهور من أن النجاسة
وعلى النجاسة فإن كان النجاسة فموان كان اختلاطه موجباً للنجاسة لكنه ليس مختلطاً بالنجاسة المختلطة بالدم
المعصية وهو غير النجاسة فإن النجاسة لا تختلط بالدم وإن كان غير النجاسة فموان كان مختلطاً لكنه ظاهر
فلا يوجب اختلاطه شيئا فإن قلت تختلط النجاسة بالدم ويحصله سبباً على ما ذهب بعض الشافعية من أن غير النجاسة
نجس قلنا هو قول غيرهم من أن النجاسة لا تختلط بالدم وعند الشافعية أيضاً فلا يوجب نجاسة الكلام عليه **قوله** أدلة ذلك ما لو
لم تكن نجاسة النجاسة المختلطة بالدم بل تكون نجاسة لئلا يمتنع قطع النظر عن اختلاط شيء نجس لكان ذلك الحيوان نجس
العين يقتضي ذاته النجاسة كما يختص فيكون نجاسة جميع أجزائه ولا يظهر جلدته بالذباغة ولا نجاسة بالذبح ولا نجاسة بحال
من الأحوال وليس كذلك فإن ما ذكره من أن النجاسة المختلطة بالدم لا يوجب نجاسة العين على العين على ما ذهب إليه الجمهور من أن النجاسة المختلطة بالدم لا يوجب نجاسة العين على العين
لأنه إذا لم يكن النجاسة المختلطة بالدم نجاسة لئلا يقتضي أن يكون الحيوان نجس العين الذي حكمته بحرم
استعمال جميع أجزائه حياً وميتاً ولا يظهر شيء منه فإن معنى كونه نجساً لئلا يمتنع مقتضى ذاته لا يمتنع
عنه بل عناه أن الشافعية جعل عينه وذاته نجساً ولا يقدح فيه طهارته وحله بعد الذبح فإنه يمكن أن يقال أن النجاسة
الشرعية صورته التحلية وتطهيره فافهم فإن الأمر ما يعرف وينكر **قوله** فغير قول الجمهور من أن النجاسة المختلطة بالدم لا يوجب نجاسة العين على العين
الفرق بعد التمهيد يعني إذا عرفت أن الحمرة آية للنجاسة وفيه شبهة أنها لا تختلط بالدم فغير قول الجمهور من أن النجاسة المختلطة بالدم لا يوجب نجاسة العين على العين
شراً لكان حياً فحمه حراً ومخلوطاً بالدم فيكون نجساً لا يحتاج سبباً للنجاسة فيكون اللعب المتولد منه كذلك
بجث وهو أنه يقتضي نجاسة سور الحرق وسواك البيوت معاً أنه مكروه تنزيهاً على الأحرار وتحريمها على غير نجس وتجوابه
مقتضى الدليل كذلك لكن الحديث نص على عدم نجاسة الحرق بعد الطواف الموجودة في جميع سواك البيوت فأشار
إلى النجاسة سقطت بعد الطواف دفعا للحرج وتسهيلاً للأمر والقدر وعناها موجودة في سائر الطير لشدتها
قلنا حكمها كحكمها سورها لا نجاسة لها وأما غيرها مما لا يوجب نجاسة فليس فيها حرج عن القياس فبقى حكمه نجاسة
قوله وهذا الحمرة أي حمة النجاسة المختلطة بالدم **قوله** وأما ما ذكره من أن النجاسة المختلطة بالدم لا يوجب نجاسة العين على العين
قوله إلا إذا لم يكن النجاسة المختلطة بالدم نجاسة لئلا يمتنع قطع النظر عن اختلاط شيء نجس لكان ذلك الحيوان نجس
الموجبة للنجاسة السور **قوله** لأن هذه العلاقة لا تختلط بالدم **قوله** يأفلجها أي يبدون وجود العلة الثانية
الحمرة **قوله** إذا لم يكن النجاسة المختلطة بالدم المستقر في معدته من العروق وغيرها لم يعط له حكم النجاسة في الحيوان النجس
وتجوز الوصول إلى أصله الصبي والحيوان ما بعد طهارته ظاهر جازت صلواته مع كونه حاملاً للدم وغيره ولو لم يكن النجاسة
رأس النجس ولم يجر من موضعه لا يقتض الوضوء على الصحيح من المذهب وتبين الظاهر جرحه زيادة لفظ الشبهة في قوله
السابق وفيه بحث وهو أن كلامه يشهد بأن النجاسة موضع الدم ومعدته فإن أراد به غير النجاسة فهو أن كان محتملاً لئلا

واحد لم يكن حراماً أن يكون مذكراً كان نجساً سواء كان مأكولاً للحيوان وغيره ولا يمسك بالحيوان حراماً أو نجساً
 موجوداً مع اختلاف الدم فيكون نجساً أو كان مذكراً كان طاهرًا أما في مأكول الحيوان لم توجد نجاسة في اللحم
 بالدم وأما في غيره مأكول الحيوان لم يوجد اختلاف الدم والنجاسة المجرودة عن نجاسة في النجاسة على ما مر من
 أنها تثبت بأجسامها لا بمسببها فإن عدم المساء لا يمسك بالحيوان النجاسة في النجاسة في الموضوع فقط
 ليس بخصم مطلقاً في سأل كونه في معدنه ولا في سأل كونه في غير معدنه لا في النجاسة في الميت الذي يورثه وإن المراد به
 المسفوم هو غير صحيح ومات لما مر به سابقاً **قوله** وإذا لم يكن حياً عطفت على قوله **إن كان حياً** ما يقتضيه الظاهر
 لكنه سأل يورثه لا أهلاً في قوله سواء كان مأكولاً للحيوان وغيره وأقول إن يقال هذا الجملة معطوفة على جملة فقيل كقول
 إن كان حياً اللحم والعظم في قوله لم يكن حياً راجع إلى مطلق الحيوان لا إلى غير المأكول **قوله** مذكراً أي مذكراً بالحيوان
 فإن الميت يورثه بالدم النجاسة في الميتة حكمها سواء **قوله** لأنه أي مأكولاً للحيوان ما يورثه بالدم نجاسة
 من غير نجس شرعاً فوجدت فيه الحرة مع اختلاف الدم فيكون نجساً لاجتماعه على النجاسة **قوله** أما في مأكول اللحم
 الأول أن نجس في فيه وفي قريته **قوله** فلا نه لم توجد الحمة يعني أن مأكول الحيوان نجس بالدم نجس شرعاً وصار
 حالاً لم توجد فيه حمة اللحم ولا اختلاف الدم لأن الدم قد خرب بالدم نجس وفيه ما فيه فإن الخارج بالدم نجس
 هو الدم المسفوم والمختلط به هو غير المسفوم **قوله** فلا نه لم يوجد اختلاف الدم أي خرج به بالدم نجس وهو لا يظهر
 نجسه على ما مقتضيه في بحث الدابة **قوله** والحمة المجرودة يعني حمة اللحم المجرودة عن اختلاف الدم غير نجاسة
 لا ثبات نجاسة اللحم **قوله** على ما مر من أنه قد مر سابقاً أن النجاسة تثبت بأجسامها لا بمسببها من حمة اللحم اختلاف الدم
 ولحد ما مر من أن الآخر غير نجس لا ثبات النجاسة وفيه أن كون اختلاف الدم موجباً للنجاسة غير صحيح كما ذكره غير مرة
 فامتنع إلا المحمداً كانت لا للكرامة والنجاسة فتكون هي كافيّة في إثبات النجاسة **قال** فإن عدم الماء لا يثبت النجاسة
 اشكركه إلى أنه لا يجوز التوضي به اتفاقاً مع وجود غير مما يجزئ التوضي به ووجه ذكر هذه المسألة في هذا المقام هو أن
 للتبديد شبهة أسوأ مما هو البطل على قول محمد فإنه يقول بالجمع بين التوضي به والتبديد لهذا أو ردح الفاء والتبديد فعيل
 بمعنى مفعول من نبذت الشيء إذا طرحته وهو الماء الذي يندب فيه قمرات لتفريجه حلاً وتها في المسك وإنما خص تبديد التمر
 بالذكي لأنه محل الخلاف المشهور على القول المشهور أما سائر الأندية كالتبديد التين والعنب والخمصة والذرة والارز
 وغيرها فلا ينجس التوضي بها عند علمة العلماء جرياً على وفق القياس فإن القياس يقتضي أن لا ينجس استعمال التبديد
 مطلقاً في إزالة الأحداث لكنه يجوز تبديد القول المشهور إذا تفرقت على مورد ذلك في الهداية وكثير من شرح حاشا
 وقال في غاية البيان كما نقله في البحر وأقره أي عدم جواز التوضي بسائر الأندية الصالحة لكن قال العيني في البداية ينبغي
 أن يجوز التوضي بسائر الأندية كما قاله الأوزاعي ما يدل لا لضعف تبديد التمر فإنه عليه السلام نبه على العلة حيث
 قال تمرة طيبة وما هو طهور وهذا المعنى موجود في تبديد الزبيب وغيره انتهى **قال** بالوضوء فيه فقط هذه إحدى الروايات
 عن أبي حنيفة ولا ينعى عنه في الاغتسال فحرم بعضهم اعتدالاً بالوضوء ومنعه بعضهم جرياً على القياس **قال** في التنازع
 رأى المحيط ما التوضي بالأندية فقد اتفقوا على أنه لا ينجس حال وجود الماء وأما حال عدم الماء فقد قال أبو حنيفة
 يجوز التوضي بتبديد التمر وقد ذكر في الجماع عنه في المسافر إذا لم يجد الأندية التمر فإنه يتوضأ به ولا يستعمل غيره

[illegible]

التي فرأيت الرجال يتخذون عليه من قوس الجبال حتى ساكوا بين يديه فلم يزل كذلك حتى إذا أخرج
 فاطمة قال ان بعدت ابني مني من قوس الجبال حتى ساكوا بين يديه فلم يزل كذلك حتى إذا أخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة وفاء الحين فقلت ما لك قال سميت الى نفسي يا ابن مسعود فقلت
 قال من قلت لو كنت سميت مني سميت في نفسي فقال ما لك يا ابن مسعود قال سميت الى نفسي فقلت
 استخلفت قال من قلت سميت مني سميت في نفسي فقلت ما لك قال سميت الى نفسي يا ابن مسعود فقلت
 استخلفت قلت على قال ساكوا الذي نفسي بيده لئن لم اعط لي خلق الجنة اكفني واخرج ابو نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام
 عنه استخلفت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الحين فاطمالت معه حتى بلغنا اهل مكة فخط خطا وقال
 لا خير ثم انصاع في الجبال فرأيت رجلا يتخذون عليه من قوس الجبال حتى ساكوا بين يديه فاختبرني سميت وقلت
 لا خير حتى استخلفت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكرت قوله لا خير قال فلما زل ذلك على اهلك الفجر فباد
 واطا فم فقال ما زلت على جالك قلت لم كنت شهر ما لم يرح حتى تاني ثم اخبرني بما اردت ان اسمع فقال لو خرجت ما
 التقيت انا وانت في يوم القيامة ثم شباك اصابعه في اصابعي وقال اني وعدت ان تومن بي الانس والجن اما الان فقد
 امننت بي واما الجن فقد رأيت وما اظن اجل الا قد اقرب قلت يا رسول الله الاستخفاف اياك فاعرض عني فرأيت انه
 لم يوافقني قلت يا رسول الله الاستخفاف عموما فاعرض عني فرأيت انه لم يوافقني قلت يا رسول الله الاستخفاف عليا قال لا
 الا الصغير لو ايعقوه واطعوه ادخلكم الجنة اكفني واخرج ابو نعيم والبيهقي عن ابي عبد الله عليه السلام
 وعلى اله وسلم فقال ان نفر من الجن خمسة عشر من اخوة وبن عم ياتون الليلة فاقرأ عليهم القرآن فاطمالت معه الى المكان
 الذي اراد فخط خطا واجلسني وقال لا تخبر من هذا فبقيت فيه حتى اتاني من السحر وفي يده عظم وورقة وحمرة
 فقال اذا ذهبت الى الخلاء فلا تستنج به فلما أصبحت قلت لاملن حيث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذهبت فرأيت مراكب ستين بعير واخرج البيهقي عن ابي الميخائيل الهذلي انه كتب الى ابي عبيدة بن عبد الله بن
 مسعود يسأله ان يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجن فكتب اليه انه قرأ عليهم بشعب يقال له
 الجن واخرج ابن جرير عن قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره فخرج له حاجته فأنذته بأدوية من ماء فاطمالت فسمعت
 فخط على ابن مسعود خطا ثم قال لا تخبر من هذا فذهب الى الجن فقرأ عليهم القرآن ثم رجع الى ابن مسعود فقال
 هل رأيت شيئا فقال سمعت لفظا شديدا فقال ان الجن اجتمعوا لي في قتل كان بينهم ففرض بينهم ما لمحق و
 سأله الزناد فقال كل عظم اكرم عرق وكل روث اكرم خضرق واخرج ابو نعيم عن بلال بن الحارث قال خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره فخرج له حاجته فأنذته بأدوية من ماء فاطمالت فسمعت
 عنده خصومة رجال ولفظ لم اسمع مثله فقال من فقلت بلال قال امعك ما قلت نعم قال فاخذه مني
 فوضأ فقلت سمعت عند الخصومة رجال قال اختصم عندي الجن المسلمون والجن المشركون فاسكنت المسلمين
 المجلس واسكنت المشركين القوم واخرج ايضا عن الزبير بن العوام قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم صلوة الصبح في مسجد فلما انصرف قال ايكمن يتبعني الى وفد الجن الليلة فسمعت القوم فامرهم بفتحهم فاحد
 قال ذلك ثلثا فخرني فبقيت مشي معه حتى حبست عن جبال المدائن فكلما وانصبتنا الى ارض برانر اذا

بطل بطوال كذا هو المأثور فلما لم يثبت في رده قد ثبت في غيره فلا بد من تأنيدهم خطئي رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم يأباهم من جهة في الأرض خطأ فقال لي أفيد لي في وسطه قبل أحسنت ذهب عن كل شيء كنت أظن من
رسالة ومضى النبي صلى الله عليه وسلم قتل قرأنا ويحيى حتى ظلم الفجر ثم أقبل حتى جرى فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم
فصبنا غير هذا فقال لي التفت والنظر هل ترى حيث كان أولئك من أحد فقلت أرى سوادا كثير النقص في
الأرض فأخذ عظاما وروثة فصرى بها إليهم وقال أولئك من ومن نصيبين سألوني الزاد فجلست لهم كل عطية فزنت
فخذت الروايات وغيرها مما هو مبسوط في الأحكام والمقطوع غيرهما نزل دلالة واضحة على تعدد ليلة النحر
وتكفر معية ابن مسعود ونحوه يسهل الأمر في دفع التعارض بأنه حيث رجع عنه أو عن غيره نفي الشركة إذا ما يصح
التيال التي لم تحضر فيها وحيث ثابتت الشركة أراد بها الليلة الأخرى الأبرار الرايعان ليلة النحر كانت مكة فأنهم
ذكروا في رواية عن جن نصيبين كانت قبل الهجرة بثلاث سنين فيكون حديث الوضوء بالنبيين منسوخا بآية التيمم
التي أمر بها بالمصير إلى التراب عند فقد الماء الذي يتبادر منه المطلق فأما مدنية وقوايه على ما في الهداية
أن ليلة النحر كانت غير واحدة فلا يصح دعوى النسخ وقيل ينظر من وجوه أحدها ما ذكره السرخسي في شرح الهداية
أن هذا اليهود محل ليلة النحر كانت بالمدينة أيضا ولم ينقل ذلك في كتب الحديث وهذا ليس بشيء وإن
وقوع ليلة النحر بالمدينة قد ثبت في كتب الحديث كما مر بسطه فلا وجه لانتكراه وتأنيها إن الواجب في
آية التيمم ولم تجد ماء ما يفيد أن المصير إلى التيمم عند فقد الماء مطلقا لوقوع النكسة تحت النفي بفقد
المعوم ولا شك أن النبيذ ماء من وجه فلا يدل الآية على وجوب التيمم عند وجوده حتى تكون ناسخة
لحديث النبيذ وهذا أيضا ليس بشيء فإن المراد بالمدنية في الآية الماء المطلق لا مطلق الماء ولو لم يكن وجه كما مر
بسطة في موضعه وتآلفها وهو قواها ما سخر لي أن تعد دليلا للنسخ لا يفيد ما لم يثبت أن قصة الوضوء
بالنبيذ وقعت في ليلة المدينة الواقعة بعد نزول آية التيمم فإن قلت احتمال ذلك كان **قلت** إنما
يكفي لإبطال قول من يدعى النسخ ولا يكفي في مقام التحقيق إلا أن رواية أحمد صحيحة في أن الوضوء بالنبيذ
كان في ليلة النحر التي وقعت بمكة وهي ليلة قدوم جن نصيبين كما مر ذكره الأبرار الخا من أن
الوضوء بالنبيذ مخالف لآية التيمم وعند التعارض يقدم الكتاب وأجيب عنه بأن الحديث مشهور
يزاد بمثله على الكتاب وقيل نفرد ذكره شراح الهداية وهو أنه ليس مشهورا بالشهرة الاصطلاحية
التي تجوز به الزيادة لقوله عرفة ولغويرة وقد يستدل كما ذكره أبو بكر السرازي في الأحكام القل
على جواز الوضوء بالنبيذ بقوله تعالى في آية الوضوء اغسلوا وجوهكم كلوا نعمة ما في جيم المأهات
فإن كل من يغسل بآثاره يسمى غاسلا لا ما قام الدليل على خلافه ونبيذ التمر لم يرق فيه دليل على عدم
جواز الوضوء به في المعوم وقيل نظر سخر لي وهو أنه يقتضيان يجوز الوضوء بسائر الأبنية عند
نبيذ التمر مع أنه ليس كذلك على المذهب المشهور فإن أخذ بعدم كونها ماء مطلقا ورجع مثله
في نبيذ التمر أيضا وأن فرق بورود الحديث فيه دون غيره لم يبق الاستدلال بالكتاب مستقلا
ويعد التيال والتي أقوى المذاهب في هذا الباب هو الجمع احتياطا بين الوضوء والتيمم عملا بالحديث

فأتت إليه فقام فجلس فقلت يا رسول الله أصابني جراحة فمسكت عن الطعام حتى مضى
 أسلم فقلت يا رسول الله كيف علمت ذلك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله جرحه عليه
 الأذن من فوقه ثم ضرب ذلك الجرح باليد الأخرى ثم مضى فماذا صنع يا رسول الله فقال يا رسول الله
 البهق في العرق عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله وأكنتم مرضى قال ذلك كانت الجراحة في سبيل الله أو القروح
 أو الجرح في موضع فحفظت أن اغتسل ابن عباس رضي الله عنه وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي
 والبيهقي عن ابن عباس في قوله وأكنتم مرضى قال هو الرجل الجرح وراويه القريظ فيجب فحفظت أن اغتسل إن يموت
 في غير وأخرج عبد الرزاق عن عمار في قوله وأكنتم مرضى قال هو المرض تصيبه الجراحة إذا خاف على نفسه
 الرخصة في التيمم مثل المسافر إذا لم يجد الماء وأخرج ابن جرير عن ابن أبي عمير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم جراحة فحفظت فيهم فحفظت فيهم فحفظت فيهم فحفظت فيهم فحفظت فيهم فحفظت فيهم فحفظت فيهم
 مرضى لا يلهو وأخرج ابن مسعود في قوله وأكنتم مرضى قال المرض الذي لا يدرى له في التيمم الكسرة
 الجرح فإذا أصابت الجراحة لا ينجس عليه وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي
 وعبد بن حميد قال في المرض تصيبه الجراحة لا ينجس عليه هو منزلة المسافر الذي لا يجد الماء وأخرج ابن جرير
 عبد الرزاق وسعيد بن منصور وسعد في مسند ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي
 والطبراني والبيهقي عن طريق ابن مسعود وأبى ابن شيبة وابن جرير عن ابن عمر عن ابن عباس وابن عبيد
 والشعبي عن طريق ابن مسعود قال ولا تستمسك باليد وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر
 وابن أبي حاتم عن علي وابن عباس وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والطبراني عن ابن عباس وابن أبي شيبة عن الحسن
 البصري عن طريق ابن مسعود قال لا ينجس عليه الجرح وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر
 ونحو ذلك عن طريق ابن مسعود قال لا ينجس عليه الجرح وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر
 وقال جئت الناس في صلاة ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضر الصبح فالتفت الماء فوجد فقلت يا رسول الله
 آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية فقال السيد بن حميد لقد بارك الله للناس فيكم يا آل أبي بكر وأخرج
 عبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد وابن ماجه عن عثمان بن ياسر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس بأولات النجاش
 ومعه عائشة فاقطع عقد لها من جرح فظفر فحبس الناس ابتغاء عقد هاذلك حتى أصابكم الفجر وليس مع الناس ماء
 فأتى الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فصرخوا يا أيديهم إلى الأرض ثم فزعوا أيديهم فلم يقبضوا من التراب شيئا فمسحوا بها وجوههم ثم عادوا وضربوا
 بأيديهم ثانية فمسحوا بها أيديهم إلى المتأكل ومن بطون أيديهم إلى الأباطر وهن فأنفذ مفيدة الأول المشهور الوارد
 في كثير من الروايات أن نزول رخصة التيمم كان في بعض أسفار النبي صلى الله عليه وسلم حين فقد قلادة عائشة وجلس
 الناس لانتسابها وحضور صلوة الصبح وليس معهم ماء وليسوا على ماء فأخرج ابن ماجه عن عثمان بن ياسر عن طريق
 عائشة فتخلفت لانتسابها فانطلق أبو بكر إلى عائشة فتغيط عليها في حبسها الناس فانزل الله الرخصة في التيمم فسمعت
 يومئذ إلى المتأكل فانطلق أبو بكر إلى عائشة فقال ما علمت أنك لمباركة وأخرج ابن أبي عمير عن عائشة أنها

كتاب الطب

استغاثت من اسماء فزادته فقلت فامر علي بن ابي طالب ان ياتي به عليه وسلم اما اني طلقته فادركته في الصلاة ففعلوا به ما فعلوا به في غير ذلك
 صلى الله عليه وسلم شكروا ذلك اليه فقلت ايها التميمي قال سيد بن حصير جزاء الله خير مما هو الله ما نزل بك انما هو الا جعل الله لك
 منه جزاء جعل المسلمين فيه **واخرجه** النساء عن القاسم عن عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
 استغاثه حتى اذا كان بالبيداء او ريدات الجحش انقطع عقدي فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه واقام الناس معه
 ليسوا على ما هم وليس معهم ماء قالت عائشة فعاينوا ابو بكر وقال ما شاء الله ان يقول وجعل يطين سيدنا في خاصرته فماتت
 من الحر الشاكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبر على غير ما قال الله
 ايت التميمي فقال سيد ما هي يا بول ربكم يا ابا بكر قالت فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا القعد تحته **واخرجه** اصابع
 عروة عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اسيد بن حصير ناسا يطلبون قاردا كانت لعائشة نسبهما في
 منزله فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء فوضوا لغير وضوء فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانزل الله ايت التميمي قال سيد جزاء الله خير فوالله ما نزل بك امر تركه الله الاجل لله لك والمسلمين فيه خيرا **واخرجه**
 مالك في الموطأ من طريق القاسم عن عائشة مثل ما مر في رواية النساء **واخرجه** الدار في سننه من طريق عروة مثل
 ما مر في رواية ابن ماجة **واخرجه** البخاري في صحيحه في مواضع بطرق متعددة في كتاب التيمم وفي الكتاب في التفسير
 وعند ذكر البخاريين وسلم وابوداود وغيرهم **واختلفوا** في ان النازلة في قصة عائشة آية النساء او آية المائدة فان
 كلامهما مشتمل على ذكر التيمم فقال ابن العربي هذا معضلة ما وجدت له اثما من دواء لانما لا يعطى الا يمين عن
 عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء او آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء لان آية المائدة تسمى آية الوضوء وقال
 السقا قس ما محصله ان الوضوء كان لا ياقا لآية التيمم اما المائدة او آية النساء وهما مدينتان ولم تكن صلاة قط الا
 بوضوء فمما انزلت آية التيمم لم يذكر الوضوء لكونه متقدما لان حكم التيمم هو المأوى على الوضوء وقيل يحتمل ان يكون نزل او لا
 اولي الآية وهو فرض الوضوء ثم نزل عند هذه الواقعة آية التيمم فمقام الآية وهو ان كنت مريضاً وتحمل ان يكون الوضوء
 بان بالسنة لا بالقرآن ثم انما ما فعبت ما كتبني التيمم اذ كان هو المقصود والصحيح على ما في فتح الباري وعمدة القاري ان المولى آية
 التيمم في قصة الوضوء هي آية المائدة بتمامها ولو وقف هؤلاء على ما ذكره ابو بكر الحميدي في جملة حديث عمر بن الخطاب
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة فان فيه فنزلت يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
 الآية الى قوله لعلكم تتقون لما احتاجوا الى هذه الاحتمالات والتاويلات **القاعدة الثانية** اختلفوا في وقت
 قصة عائشة التي نزلت آية التيمم فيها **فذكر** ابن عبد البر في الاستدكار ان ذلك السفر كان في غزوة المريسيم **السنن**
 المصطلق من خراعتي سنة ست من الهجرة وقيل سنة خمس حتى وفي فتح الباري قال ابن عبد البر في التمهيد يقال ان كان
 في غزاة بن المصطلق هي غزوة المريسيم وفوها وقعت قصة الافك لعائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقد لها
 قال فان كان ما جزموا به ثابتا حل على انه سقط عقدها في ذلك السفر من اثنين لاختلاف القصتين كما هو بين في سياقها
 واستبعد بعض شيوخنا ذلك لان المريسيم من ناحية مكة بين قديد والساحل وهذه القصة من ناحية خيبر بل قولها
 في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء او ريدات الجحش وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي قلت وما جزم به النووي

القاعدة الثانية

حكمت لما جرم به ابن النين فانه قال البيهقي في طريق مكة ثم ساق حديثه في كتابه
 المساق حديث ابن عمر بن عبد العزيز في قوله هذا الذي تكذبون فيه كما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند النبي صلى الله عليه وسلم
 على البيهقي هو الشرح الذي قد اورد في طريق مكة وقال ايضا ذات الجيش من المدينة على يدي يثربين
 المعيق تسعة اسبال والعقيق من طريق مكة فاستقام ما قال ابن النين ويؤيده ما أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان
 قال حدثنا هشام بن عروة عن ابيه في هذا الحديث فقال فيه ان القادسية سقطت ليلة الايام بين مكة والمدينة في
 رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال وكان ذلك المكان يقال له الصلصل ورواه جعفر الفريابي في
 كتاب الطواقي له وابن عبد البر من طريقه والصلصل محملتين مضمومتين ولا ميين الاول ساكنة بين الصاكين
 قال البكري هو جبل عند ذي الحليفة انتهى وذكره الشيخ في عمدة القاري فخره وقال ايضا قال ابن عبد البر في التمهيد
 يقال انه كان في غزوة بن المصطلق وجرم بذلك في كتابه الاستاذ كما قرئ في ذلك عن ابن حبان وابن سعد قبله
 وغزوة بن المصطلق هي غزوة الميسيم التي كانت فيها قصة الافك وقال ابن سعد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى الميسيم يوم الاثنين ليلتين خلتا من شعبان سنة خمس ورجعه ابو عبد الله في الاطلس وقال البخاري عن ابن اسحق
 سنة ست وقل سنة اربع وقل سقط عند هاتين غزوة ذات الرقاع سنة اربع في غزوة بن المصطلق قصة الافك
 قلت يعارض هذا ما أخرجه الطبراني ان الافك قبل التمهيد في رواية عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان قال
 اهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة اخرى فسقط عقدي الحديث واستأذنه جليل
 حسن انتهى لقطا في المواهب اللدنية للقسطلاني وشرحه ما حاصله ان غزوة الميسيم مصغر من غزوة بن المصطلق
 بين وبين الفرع مسير يوم والفرع بالضم وسكون الراء اوضحها موضع قريب المدينة وتسمى غزوة بن المصطلق بصم
 الميم وسكون الصاد المهملة والطاء المهملة وكسر اللام هر لقب لمجذبة مصغرا ابن سعد بن عمر بن حسن موصوفه هو
 بطن من بني خزاعة وكانت كما قال ابن سعد يوم الاثنين سيلت من خلطان من شعبان سنة خمس وخزاعة اليه بقي غزوة
 وعروة وغيرهما ولذا ذكرها ابو معشر قبل الخندق ورجعه الحاكم وقال البخاري قال ابن اسحق في معارضة سنة ست وجرم
 خليفة والطبري وقال موسى بن عقبة سنة اربع قالوا كان له سبق قلم من البخاري اراد ان يكتب سنة خمس لانه الذي
 قال ابن عقبة فكتب سنة اربع وقال في معارضة موسى بن عقبة من عدة طرق اخرجه الشيخان ابو سعيد انيساكو
 والبيهقي في الدلائل سنة خمس ويؤيده ما أخرجه البخاري في الجهاد عن ابن عمر بن غزاه عا لبي صلى الله عليه وسلم
 بن المصطلق في شعبان وابن عمر سنة اربع لم يرد له في القتال لانه انما اذن له في الخندق وهي بعد شعبان سواء كان
 سنة خمس او اربع وقال الحاكم في الاطلس قول عروة وعمر انها سنة خمس اشبه من قول ابن اسحق قال الحافظ بن حجر
 وتؤيده ما ثبت في حديث الافك ان سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عباد في اصحاب الافك فلو كانت الميسيم
 في شعبان سنة ست مع كون الافك كان فيها لكان ذكر سعد لمطالاه ما ايام فريضة وكان سنة خمس من الصحاح
 فظهر ان الميسيم كانت في شعبان سنة خمس في حدقه يوكي في شول سنة خمس في التمهيد وفيها ايضا
 بعد ما نقله من التمهيد وغيره ما حاصله قد قال قوم سعد سعد اربعة مائة مائة من ومنه محمد بن حبيب البخاري
 فقال سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع وغزوة بن المصطلق وقوله ياء اهل الخندق في اى هاتين

في سقوطه وبطلان ما ذهبوا اليه من ان

المروءة كان اولها قول المروءة من ان نصر سائر الناس من غير ان ينصر نفسه المروءة من غير ان ينصر نفسه وقد روي
 عن ابي حنيفة من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينصر احدكم الا ينصر نفسه ولا ينصر نفسه الا ينصر
 الاسلام وروي عن ابي حنيفة في السنة السابعة وهي بعد هذا الخلاف وكان النخعي يروي ان من غرقة ذات الرقاب كانت بعد ذلك قد روي
 وقد روي عن ابي حنيفة في السنة السابعة وهي بعد هذا الخلاف وكان النخعي يروي ان من غرقة ذات الرقاب كانت بعد ذلك قد روي
 في غرقة من المطلق واختلفوا في سقوطه او اشد في الاقوال فيها السنة خمس واختلفوا في قصة التميمي بسبب صياحه
 العقد لم يكن في غرقة الفجر وهو ضعيف او في غرقة ذات الرقاب او في غرقة من المطلق وهو المذهب وروي عن ابي حنيفة ما روي
 في رواية ابن ابي شيبة عن ابي هريرة ان قال ان قال لما سئل ابو هريرة وعرضت له خبر عن التميمي فقلت عليه اية التميمي فقلت انها
 نزلت عند ذلك ايقال اطلق على كل يهودي او نصراني او مجوسي او غيرهم من غير اية الطبراني ما يدل على ان قصة التميمي وقعت
 في سفر اخر غير سفر قصة الاثك وانه يمكن ان يقال ضاع العقد في ذلك السفر فبين ذلك ما روي عن ابي حنيفة ان احاديث القصة
 تدل على وقوعها كان في حالة الرجوع الى ان يختار قصة الاثك وقت في غير تلك الغرقة فقلنا **الفائدة**
الثالثة سياق روايات قصة نزول اية المائة تشهد بان الصحابة لم يكونوا يعرفون التيمم قبل ذلك ولم يكن مشروعا
 قبل ذلك فيظهر من شأن نزول اية النساء كان بعد ذلك ما تاكلوا واهتماما بشأن التيمم والامر لهم بمطالعين عليه بها
وقد مر ان نزولها ايضا كان في بعض الاسفار في قصة الاسلام فقل ذلك السفر كان بعد السفر السابق وفيه ظهر ان ما
 في عهد القار عفا قلت ذلك لرجحان البرهان ان الاسلام الذي كان يرحل النبي صلى الله عليه وسلم قال له يوما اني جنب
 وليست بي ماء فانزل الله اية التيمم قلت هذا ضعيف ولكن صحيح فجاوب انه لا يمكن ان تكون قضية الاسلام واقعة في قضية
 سقوط العقد لانه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم وكان صاحب راحلته اتقى ليس يصحح لان حرية قصة الاسلام
 صريح في ان النازل فيها انما هي اية النساء والنازل في قصة عائشة اية المائدة فكيف يصح هذا الاحتمال **الفائدة**
الرابعة ذكر صحيح السيلان التيمم من خاصائص هذه الامة ولم يكن في امة من الامم السابقة ويكاد عليه قوله
 صلى الله عليه وسلم وجعلت الارض مسجدا وطورا والخرجة احكاما للصالحين وغيره **الفائدة الخامسة** ثبوت
 شرعية التيمم الكتابي بالسنة اما الكتاب فقد ذكر في موضعين كما مر في السنة فكتب الاحاديث مملوءة برواياتها وقد مر
 نبذ منها وكافي قد مر منها وقد وقع الاجماع القاطم على كونه مشروعا وانما الاختلاف في فروعه وشرايطه وكيفيةه وغيرها
 كما استفت على جميع ذلك ان شاء الله واما القياس فاما دخله في اثباته فانه لا يدل على حله وانما هو مجرد حجة من الله
 ونعمة على هذه الامة **قال** هو لحدوث المراد بلحدث من به حدث اصغر بقرينة ضم قرينه فانه لو كان المراد به اعم من
 المحدث بالحدث الاكبر والاصغر لاحتيج الى ذكرهما بعده والمراد بالحدثين من به حجة بالاختلاف والازال والحو
 قبل او بقرينة ضم قرينه وان كان يستعمل بالمعنى الاعظم من به حدث اكبر موجب للفعل وان كان حيا او نفيا
 والنفاء بضم النون وفتح الفاء وانما ذكر المحدث والمحدث والنفاء ولم يكتبه بآراء لفظية بل هو لوقوع الخلاف في قصد
 التصريح به وقد اتفقوا على شرعية التيمم للمحدث بالحدث الاكبر لثبوت ذلك بصريح الكتاب وتدل عليه اخبار
 لا تحصى واختلفوا في شرعيته للمحدث بالحدث الاكبر **فروى** عن عمرو بن مسعود ان المحدث لا يحل له التيمم هو

القائمة الثانية

القائمة الثالثة

القائمة الرابعة

يقدر على الماء على ما يشاء من طهارة حتى إذا كان الجسد ما يكفي الوضوء لا يغسل فيه ولا يغسل على ما ينبغي
 طهارة الماء المعين الحقيقي له **وقال** ذكرنا في بحث نوافل الوضوء عند بحث من المراتب ما يقيد في هذا المقام من طهارة
 إلى ما دونه فليطهر هذا **قال** يقدر بأصل الماء أشار به من الماء إلى أن الماء المتكبر في قوله تعالى فليطهر
 ليس المراد به مطلقاً فيكون مفاداً لأكثر التيميم عند عدم ماء من المياه ولو قلنا فإن من كان عند ذلك قد غفر كاف
 الوضوء أو كان عند ذلك مفقوداً من المياه التي لا يجوز الوضوء بها على ما ذكره فليطهر على ما مطلقاً كما كان يباشر له
 التيميم بقاءه المعقول ولا يخفى بل المراد به نوع خاص منه فالشك في التيميم **والمراد** من القدر على الماء عدم القدرة
 على استعماله كما لا يخفى تفصيله إلا أن في المرض قادر على الماء لكنه ليس بقادر على استعماله **أو يقال** عدم القدرة
 وقد مر عن بعضهم لا يخرج عنهم من الحجر من حيث الصورة كما إذا لم يجد الماء أو من حيث المعنى كما إذا كان مريضاً في حاجة
 إلى زيادة الاستعمال فإن المريض فيه قادر على الماء حكماً ومعنى وإن قدر عليه ظاهر الوضوء **قول** أي على ما يكفي لطهارة
 أشار به إلى أن اللام في قول المصنف إنما خلة على الماء عهدية فالمراد عدم القدرة على ماء كان طهارته الواجبة عليه
 من الوضوء والغسل وغسل النجاسة فالمراد من لفظ ماء منكر في القرآن هو هذا النوع وعدم وجوده عياً عن عدم
 القدرة عليه فإن لفظ الوجود كما يستعمل في الظرف الشئ كذلك يستعمل في القدرة عليه فحذف في الآية على عدم القدرة
 لاعتماد التكليف عليه لا على الوجود فإن الذي وجب الماء وتعد عليه وضوءه لم يجد من يوضيه يباشره التيميم كذلك
 في البتة **قول** حتى إذا كان الجنب ماء آخر فغيره على ما فسره الماء يعني إذا وجد الجنب الواجب عليه الغسل ماءً كافياً للوضوء
 غير كاف للغسل لا يجب عليه الوضوء عند تأبيل التيميم لأنه يصدق عليه أنه لم يجد على ماء كاف لطهارته الواجبة عليه إن
 قدر على ماء وكذلك إذا وجد المحدث قد راغى في الوضوء لا يجب عليه استعماله وهذا عند تأدهور رواية عن الشافعي
 ومذهب مالك والثوري والأوزاعي وابن المنذر والزهرى وحامد بن عمار قال أكثر العلماء وأصح عند الشافعي
 وجوب استعماله للوضوء شرط التيميم بعدة وهو قاضى الروايتين عن أحمد وأبو داود وحكاة ابن الصائغ عن عطية
 والحسن البصري وأستاذ الحديث إذا امرتكم بشئ فافعلوا منه ما استطعتم أخرجه البخاري وغيره ويقولون
 تعالى فليطهر وأما فإنه نكرة في سياق النفي فيجب القليل والكثير كالعمى إذا وجد ثوباً يستبرئ عورته
 يلزمه ستر ذلك القدر وكذلك إذا كانت به نجاسة حقيقية فيجب استعماله في ذلك القدر فينبغي أن يجب
 في النجاسة الحكيمة ونحن نقول بموجب الآية أيضاً إذا المراد من الماء ما يكفي الوضوء وذلك لأن الآية
 سبقت لبيان الطهارة الحكيمة فكان معنى قوله فليطهر وإما أي طهوراً محلاً للصلاة باستعماله في هذا القضاء
 وبوجود ما يكفي للوضوء والغسل لم يوجد ما يحلل للصلاة باستعمال هذا الماء فلم يثبت شئ من المحل فإن المحل
 حكمه والعلة غسل جميع الأعضاء وشئ من الحكم لا يثبت ببعض العلة لبعض النصاب في حق الزكوة بخلاف
 النجاسة الحقيقية وستر العورة لأن الزكوة لا يحس فاعتبر الزوال لحكمها فيثبت بقدر الماء الذي معه
 والثوب الذي معه وأما ههنا فالطهارة حكيمة كذلك البتة **وذكر** في الحنية لو وجد ما يكفي للمحدث أو إزالة
 النجاسة المانعة غسل به الثوب وتيمم للمحدث عند عامة العلماء وإن توضأ به وصل في الغسل جزاءه وكان مسياً
 انتهى **وفي** المحيط تيمم ولا ثم غسل النجاسة بعيداً التيميم لأنه يثبت وهو قادر على ما يتوضأ به انتهى **قال** في البحر في نظر

عندما خالفوا في الشافعي ما إذا كان مع الجنبية حدث موجب للوضوء يجب عليه الوضوء فالشيعي الجنبية لا تنافي
 بل الظاهر الحكم بخروج التيمم بعد أداء آخره مستحق للصحة إلى القبول على ما قالوا واستحق الصلوة إلى جهه محمد وجماعة
 بالنسبة إلى غيرها **قولنا** ما إذا كان مع الجنبية حدث موجب للوضوء فلا يكون من حيث أن الحدث لا يمنع
 موجب للوضوء لأن الحدث لا يملكه ولا يملكه مشعر بأن الجنبية قد يكون معها حدث موجب للوضوء وقد لا يكون ومن
 حيث أن الحدث لا يجب عليه الوضوء من قبض لما ذكره قبله أنه إذا كان للجنب مكانة للوضوء دون غسل يسمي ولا يجب
 عليه الوضوء فإن دفعه بأن الحكم السابق فيما إذا لم يكن مع الجنبية حدث موجب للوضوء وهذا الحكم فيما إذا كان مع
 به عليه لو كان الصلوة الأولى لا يوجب لها وقائماً أنه إذا لم يكن مع الجنبية ما يوجب الوضوء فكيف يوجب الشافعي هناك
 الوضوء ومن حيث أن قولنا التيمم الجنبية بالقله أن كان تقريباً فلا يحصل له أن يكون التيمم الجنبية فيوفر على وجوب الوضوء
 وإن كان تعليلاً لا يرد دليلين في الصلوة السابقة أيضاً التيمم الجنبية فيلزم أن يجزى الوضوء هناك أيضاً ومن حيث أن كون
 التيمم الجنبية لا اتفاقاً مشتركين للصورتين لا اختصاص لهذه الصلوة **وقال** ختمه المحشون لتوجيه هذا الكلام
 على طريق فنه من حدث والاضاف وهو التيمم بعد مع ومنهم من أخذ مع معنى **فقال** أخى جليلي في ذخيرة المعبر
 يعني إذا اغتسل للجنب وبقي في عضو من أعضائه لمعة وفي المذاهب التيمم الجنبية ثم حدث حدثاً يوجب الوضوء ولم يتيمم
 للحدث فوجد ما يكفي للوضوء لا للمعة فتيمم بها وفي عليه الوضوء كذا في الشرح فمن تردد في هذا التصريح فليست طرفاً وأخر
 هذا الباب في قول الشافعي أن كل الوضوء لا للحدث تيمم بها وفي عليه الوضوء وأنه في غاية الحاشي قوله يجب جزاءه
 وكلمة كان تأمراً وقد ير الكلام ما إذا وجد مع تيمم الجنبية حدث يوجب الوضوء فيجب الوضوء اتفاقاً بين حدث التيمم
 الجنبية مع وجود الماء الكافي للوضوء فيجب الوضوء مع أنه تيمم للجنب اتفاقاً بخلاف الصلوة المذكورة فإن فيها بعد تيمم الجنبية
 لا يجزى الوضوء فقوله لا اتفاقاً متعلق بقوله يجب وقوله التيمم الفاء للتفريع أي فثبت التيمم الجنبية مع وجوب الوضوء فثبت
 في الجماع عن شرح الطحاوي وغيره أنه لا يجب للجنب صرف الماء إلى بعض الأجزاء والحدث إلا إذا التيمم الجنبية ثم وقع
 منه حدث يوجب الوضوء لأنه يجب عليه الوضوء لأنه قد مر على ذلك أنه به ولم يجز التيمم إلا به بالتيمم خبر عن الجنبية إلى
 أن يجزى الماء الكافي للغسل انتهى فقامت فها أسوال المشهور أن الجنبية تستلزم الحدث فكيف يصح قوله إذا كان مع الجنبية
 حدث ومن فسره التيمم الجنبية واجب بعد الوضوء فما أشبهه بالحدث المقصود انتهى **وفي** شرح النفاية للبرجدي بعد نقل
 كلام الشافعي هو مشعر بأنه قد يكون جنباً مع وجود الوضوء ولا يخفى أن الجنبية يحصل بخروج اليد أو بقية الحشفة
 وخروجها الخارج من الذكر غيبية الحشفة فتأقضان للوضوء والجواب أن الجنب إذا تيمم حدث ثم تروأ ومرفأ وكان
 لا اغتسال ولم يغتسل ثم بعد عن الماء فإنه صار جنباً ومنه إلى وضوؤه باق وتكون أن يصور ذلك قول محمد بأن يحكم
 الرجل المتوضي امرأة ولم ينزل فإنه قد لا جنب ولم ينتقض الوضوء فإن المباشرة الفاحشة غير فاضحة عده ولو يوجد شيء آخر
 من نواقض الوضوء وعلى قول الشيخين بأن يستغنى باليد ثم يأخذ لاس الذكر حتى لا يخرج المني فقد اجنب ولم يوجب تأقض
 للوضوء لكن الكلام في أنه هل يجب في صورتين التيمم المتوضي جميعاً إذا الحدث ومعه ما يكفي للوضوء فيترددوا الظاهر
 أنه لا تيمم الجنبية لأجله إلى التوضي ولا بد الحكم بما أحياهم من رواية صريحة انتهى **وفي** جملة الرموز أن الجنب إذا كان
 له ماء يكفي لبعض أعضائه والحدث للوضوء تيمم به يجب عليه صرف اليد إلا إذا التيمم الجنبية ثم وقع منه حدث موجب

وإذا شكك في الخبر ما يكفي للفصل بعض أعضائه فالحال ثابت أيضاً فهو بعد الماء
 الموضوع عليه يجب عليه الوضوء ولا بد من غسل ما يكفي له ولا يجب عليه التيمم لأنه لا يتم حرج من التحلية بل لا بد من
 الفصل كذا في شرح المحامى وغيره وهذا هو ما قاله المصنف وأما إذا كان مع التحلية حدث آخر فاق معي بعد
 كما في قوله تعالى إن مع العسر يسراً وهو يعمل ما في هذا المقام من الإشكال مشهور انتهى أقول في كل من هذه التفسيرات
 فيما لا يقتضيه إجماع على فنيائه بما يكون مع كل واحد من الشارحين بعد وأما حل معي بعد وضوءه سهل لا يحتاج
 إلى ما صرح به من حديث المصنف وأما تقرير غايه الحواشي ففقد ولا بد من ذلك إلى اختيار كون كان تأخره لا يدخل في المقصود
 ويمكن كونها ناقصة فيكون الحدث اسماً وضع التحية بغيره وثالثاً أن لا يظهر على هذا التقرير أن تكون القابلة لتبليغها والغير من
 قول غايه التيمم لا بد من ما يتم أنه كيف يجب الوضوء مع بقائه التيمم الكافي يعني أنه لا يجب الوضوء في الحدث الطارئ معتم
 التحية لأن التيمم الحائز له والحدث طارئ لا يكره له وأما تقرير البرجندى ففيه أن المباشرة الفاعلة عند حمله
 أن يمس يده الرجل بيد الرجل يجر من عن الثوب وينتشر الماء الرجل ويمس فريه الرجل والمرأة ولها تقاسير أخرى
 ذكرها مفصلاً في بحث التواضع ويشترط فيها أن لا يكون دخول الحشفة ولا فهو ناقص للفصل والوضوء جميعاً لا يشترط
 فيه خلاف إلى حنيفة وإبي يوسف فالمراد بالجماع في قوله بأن يجامع إن كان الجماع فيما دون الفرج فالمراد من حصول الجماع
 به عند عدم الانزال وإن كان المراد به الجماع في الفرج بالدخول فهو ناقص للفصل والوضوء كليهما وتصوره على قول
 الشيخين أيضاً غير صحيح لأنه إذا استقنى باليد وأخذ راس الذكرك حتى سكت المشهورة فخرج المني تنقص وضوءه وإن
 لم تحصل الجماع الموجبة للفصل وإن لم يخرج المني فلا حاجة ولا حدث وأما تقرير الفهستكي المبتنى على أخذ مع
 بمعنى بعد فقط ففيه أنه لو اجنب ثم عرض له حدث آخر ناقص للوضوء فقط ووجد ماء يكفي للوضوء للفصل
 فإنه يتيمم ولا يجب عليه الوضوء ويكون تيمم كافياً لرفع الحدث الأكبر ولا يصح مع أنه يصدق عليه أنه وجد به
 حدث لا يوجب الوضوء بعد الجماع فغيره يقتضي عبارة الشارح أن يجب عليه الوضوء **والأول** أن يقال مع في
 الشرح معنى بعد والمضاف محذوف أي بعد تيمم الجماع أو يقال مع على معناه والمضاف محذوف أي مع تيمم الجماع
قول فالحال ثابت أيضاً أي بيننا وبين الشافعي فعنده يجب صرون ذلك الماء القليل إلى بعض أعضائه الوضوء
 وبعد فثابت به يجب التيمم وعندنا لا يجب ذلك بل يكفي التيمم **قال** لبعده ميلاً إلا لم متعلقة بقوله لم يقدراً والضمير
 المحرر وأما راجع إلى فاعل لم يقدراً أي بعد كل من الحدث والجنب والحائض والنفساء وأما إلى ما يفهم من
 لم يقدراً أي بعد غير التقادير من الماء وأما إلى الماء أي بعد الماء عنه وهو المراد بعد الماء المعهود وكان أبعد هو عن
 الماء المعهود حتى لو كان الماء القليل المغبر الكافي الطهارة الواجبة قريباً والكافي بعيداً باسم له التيمم ولفظ ميلاً أما
 أن يكون تقدراً لبعده بعد ميل وأما أن يكون تمييزاً عن فاعل البعد وفي الإطلاق إشعاراً إلى شغله للمقيوم
 المسافر كليهما فالقيم في المصداق كان الماء عنه بعيداً مقدراً ميل بيسره التيمم لأن الشرط هو عدم ما يأتى تحقيق
 جازم التيمم نص عليه أبو زيد الدبوسي في الأسرار لكن قال في شرح المحامى لا يجوز التيمم في المصداق المحذور فوثق
 جنازة أو صلوة عيد أو الجنب الخافق من البرد والحج هو الأول كذا في البحر الرائق وهو متحتم **الأول** أن
 الميمم التيمم أيضاً هو عدم وجد أن الماء لقوله تعالى فلم تجد ماء والماء البعد غير عدم الوجدان وغيره والوضوء

وهو أن كل واحد من الرواية وفي رواية الحسن ليس لما يكون معتداً إذا كان في طريق غير ذلك حتى يصير بين هذا الوجه
 القائل سبعة عشر مائة الف وثمانيه وعشرين الفا حاصل من ضرب مائة واثنين وتسعين مائة وخمسة مائة
 في سبعة آلاف عداد ذراع الفريخ وعند المتأخرين أيضاً هذا القدر والحاصل من ضرب مائة واربعه وأربعين مائة
 الذراع في اثنى عشر الفا عداد ذراع الفريخ وعداد أصابع الفريخ عند القدماء مائة الف وثمانون الفا الحاصل
 من ضرب اثنين وثلاثين عداد أصابع الذراع في سبعة آلاف عداد ذراع الفريخ وعند المتأخرين هذا القدر أيضاً
 الحاصل من ضرب اربعة وعشرين عداد أصابع الذراع في اثنى عشر الفا عداد ذراع الفريخ وإن شئت تربية
 التفصيل والسطح أرجح إلى رواية المتعلقة بحرف سيم عرضة عرق من شرح ملخص المحققين في علم الهياكل المسماة
 بالافادة الخطيرة إذا علمت هذا كله فاعلم أن عبارات الفقهاء وقعت مختلفة في تقدير المليل بعد ما ذكر
 أنه ثلث فريخ يعلم منها أقوال مختلفة **أصلها** ما هو المشهور ونقله الجليل الفقيه كالزبلي في التبيين
 ابن نجير في النهر المحمدي في الجوهرة والسرجمي في غايته وغيرهم أنه أربعة آلاف ذراع وفسر الذراع بذراع العامة
 وهو أربعة وعشرين اصبعاً على ما هو رأي المتأخرين من الحساب **وقال** يها أنه ثلاثة آلاف ذراع وهو مبني على
 أخذ الذراع أعظم على ما ذكره قدماه الحساب وأما بذراع العامة فلا يصح هذا التقدير **والثاني** أن أربعة
 آلاف خطوة فيكون الفريخ اثنى عشر الف خطوة كل خطوة ذراع ونصف بذراع العامة فتكون اذرع المليل
 ستة آلاف واذرع الفريخ ثمانية عشر ألفاً وفيه فسر آخر جلي في كلام الشارح المليل ثلث الفريخ وكذا نقله العيني ومسلمين
 وابن نجير ومؤلف البحر في شرح الدرر النبايع وهو قول لا يعتمد عليه بل المعول عليه هو الأول صرح بالخير الطي
 وغيره **ورأى** ما ذكره الشارح بصيغة قيل مشيراً إلى ضعفه ونسبها إلى الأهم في فتح القدير ومؤلف الذخيرة
 إلى ابن شجاع من أنه ثلاثة آلاف ذراع وخمس مائة إلى أربعة آلاف وأهل الإشارة إلى الخلاف الواقع بين القدماء
 والمتأخرين من الحساب وقد عرفت سابقاً أن نزاعهم لا يورث اختلاف في مقدار المليل **مسألة**
 لطائف الأشعار ما قيل ونسب بعضهم إلى ابن الحارث أن البريد من الفراسخ أربعة والفريخ ثلث أميال
 ضعوا به والميل الف أي من الباعث قل وبالباع أربعة اذرع تستقيم به ثم الذراع من الأصابع أربع من بعد هذا
 العشرين ثم الأصبع بست شعيرات فظهر شعيرة منيها إلى بطن لاخرى توضع ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
 من شعر يمل ليس فيها مد فم **قوله** وما ذكره يعني التقدير بالميل المذكور في المتن فهو مجهول أو معروف **قوله**
 أرجح إلى المات **قوله** وفي رواية الحسن أي ابن زياد عن أبي حنيفة وحاصل روايته أن البعد بقدر المليل
 إنما يكون معتداً من الاعتداد أي معتبر في جواز التيمم إذا كان الماء في طرف غير قدامه وهو يضم القاد وقشيد
 الدال المهملة ضد الخلف بأن يكون من جانب الخلف أو اليمين أو اليسار فإنه لو ذهب إليه للتوضي يصير
 ميلين ميلاً ذهاباً وميلاً رجوعاً أي عوداً منه فيقع في المحرم وأما إذا كان الماء قدامه وهو الجهة التي يتوجه
 إليها فيعتبر نحو الزاوية التي يكون بقدر ميلين ولا يجوز عند بعده ميلان القاد المحرم فيه والمناقول عن الكرخي
 تحديد البعد أنه إن كان في موضع يسمع صوت أهل الماء فهو قريب وإلا فهو بعيد وقيل أكثر المشايخ كما في الحائبة
 وعن أبي يوسف أنه إذا كان بحيث تغيب القاذبة عن بصره وتذهب إلى التوضي فهو بعيد واستحسن

وأما إذا كان في قدامه فيعتبر أنه يكون مبلين هرا وليس

المشاكل هذه بالمرء في التيمم في النية وفيه في التقدير بالميل مطلقا قال ما كان الماء أو حطبا
 على الأرض في موضع في الحصى والطين في المحيط المسافر وطحاوية وإن علم به لا يجب الماء لأن التراب شرع طهور لأجل عدم الماء
 وفي الحطاب من شره القدر في الشجر أن يكون بينه وبين الماء ميل ولا يكون يعلم أن بينه وبين الماء ميل وأقل ذلك
 ولكن حرم المصطب فلم يجد الماء أن كان بحال لو ذهب إلى الماء خرج الوقت يتيمم في آخر الوقت هكذا في النوازل انتهى في
 المكان في تيمم وفيه ماء وهو لا يعلم جاز تيمم اتفاقا انتهى في فتاوى قاضين كان من خرج من المصر والسواد للاخطاب أو
 الاحتشاش ولطلب الدابة فحضر الصلوة فإن كان قريبا منه لم يجز التيمم وإن خاف خروج الوقت فاحتلوا في حد
 القرب قال الفقيه أبو جعفر الهند وأبو إسحاق على أنه يجزى للمسافر أن يتيمم إن كان بينه وبين الماء ميل وإن كان أقل
 من ذلك لا يجوز إذا كان يعلم به المسافر وإن خاف خروج الوقت ولا يجزى للمقيم أن يتيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل ولا
 في الزيادة عن أبي حنيفة وابن يوسف ومنعه من أنه يجزى إذا كان الماء على قدمي يمين وهو احتياقا للفقيه أبي بكر الفضل
 وعن الأكرخي أنه قال إذا خرج من المصر ومن السواد للاخطاب والاحتشاش فإن كان في موضع يسير سم صوت أهل الماء
 فهو قريب وإن كان لا يسير فهو بعيد وقد قال أكثر المشائخ وإذا كان هذا في المقيم فما ظنك بالسافر وعن أبي جعفر إذا كان
 خارج المصر لا يسير سم صوت إنسان اجزاه التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصر إنما
 الفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والافطار وسم الخفيف انتهى قلت هذا يشير إلى اختلاف التقدير
 في المقيم والمسافر وقد عرفت أن الحق خلاف ذلك وهو أن الغنا هو التقدير بأقل مسافر كان أو مقيما وفي الهداية
 والبنية الاعتبار المسافة دون خوف فوت الوقت لأن التفريط جاء من قبله أي من تأخير الصلوة فليس له أن يتيمم إذا
 كان الماء قريبا منه وفيه خلاف زفران عند أبي جعفر التيمم إذا خاف فوت الوقت وإن كان الماء قريبا أقل من الميل انتهى
 ملقطا قال أول مرض عطف على قول الجعدة والتثنية فيه للنوعية لظهور أنه ليس المراد مطلق المرض أي مرض كان
 أن كان يفيد استعمال الماء ولا يفيد ولا يضر فإن أباحت التيمم منوط بوقوع الحجج وذلك غير موجود في المرض المزمن
 لا يضر استعمال الماء ولذا قيد الشارح بما قيد به والنكتة في عادة اللام هنا وعدم أعادتها في ما يأتي من العدة
 العطش وغير ذلك هو أن عدم المرض والوجدان المرض مذكوران صرحا في القرآن فتناسب أن يعطى لهما الاستقلال
 ذكر أو يجعل باقي الأعداء ربعا وقد غفل الشارح عن هذه النكتة حيث حذف في النقاية اللام من المرض أيضا
 اختصارا ومن ههنا خرج الجواب عن ما يقال أن المرض مطلق في القرآن فلا يجوز تعقيد به بالمرض الضار وذلك لأن
 هذا التعقيد ليس بالمرء بل بأشارة الآيات القرآنية والآثار النبوية ويدل على ذلك إجماع سلف الأمة من أن المبيح
 للتيمم إنما هو وقوع الحجج ولهذا الحق بالمذكورين غيرهما من الأعداء ثم لا بداحة التيمم لهذا المرض صور أربعة
 ضبطها الراجح في شرح النقاية بقوله **أحد** هان يحدث المرض باستعمال الماء وذلك كما يقع في بعض المواضع
 الحارة للمساكين إذا اغتسلوا بالماء وثانيها أن يزداد المرض باستعماله أو يبطئ البرء كمن به جذري أو حصبة فاته
 يجزى له التيمم لأن اغتسال يضره ذكره في الخزانة وثالثها أن يزداد المرض بالحركة باستعمال الماء ولا يزداد ذلك يشق
 عليها الحركة وهو يجزى للتيمم ذكره في شرح القدرى وشرأبها أن لا يزداد المرض بالاستعمال ولم يكن هناك احتياطه

شخص لا يقدر به الماء على استعمال الماء وإن استعمل الماء اشتد مرضه حتى لا يشترط
خوف التلف على الشاقي من استعمال الماء بل هو من زيادة الشغل والتمتع

فإن الشغل لا يشترط حتى وفي الدخول في المرض إذا اشتد المرض بحيث لا يستطيع الحركة كان لا بد من استعمال الماء وأما من الماء
ما يستأجره الجهد ويحضره من المسلمين من الاستعانة به على الصلوات وأما من الماء فإنه لا يقدر به الماء على استعمال الماء
التيمن وقيل عند أبي حنيفة يجوز له التيمم قال الفضل بن الحسن بن محمد بن أبي حنيفة فإنه لا يقدر به الماء على استعمال الماء
قادر يقدر به غيره حتى لا يجب الجمعة على الأعرابي إن كان عنده رجل قائم بصلواته وعن هذا قلنا إن على قولنا المبرور
إذا كان في مكان نجس ولا يمكنه التيمم وهذا من مجوله فصل في ذلك المكان يجوز وقولنا أيضاً المرض إذا كان
لا يمكنه التوجه إلى القبلة وعنده من بوجهه فصل إلى غير القبلة يجوز وعنده أنقى وفي فتاوى قاضيان مريض
لا يضره الماء لأنه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه لم يكن أحد من أهله يتيماً لا يتفق وإن كان معه
أحد بعينه إن كان المعين حر أو امرأة جاز التيمم في قول أبي حنيفة وإن كان معه مملوك اختلف المشايخ في قول
قول أبي حنيفة وفي المنية وشرحتها الفقيه المرض إذا خاف من زيادة المرض بسبب الوضوء أو التحرك أو الاستعمال
للماء أو خاف بطلان البرء من المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك أما بغلبة الظن عن أمارة أو تخبرنا ويقول
طبيب حاذق مسلوغ غير ظاهر الفسق وقيل عدل الله شرط أنقى قوله لا يقدر به الماء بعد عدم القدرة عدم
القدرة المتوسطة المتخالية عن المحرج لعدم القدرة بالكلية ولقد أحسن الشارح في هذا التوضيح
حيث عبر بما يشمل ما إذا خيفت زيادة المرض أو خيف بطول البرء أو من أن يكون بالتحرك أو الاستعمال أو
لم يخف باستعمال الماء ولكن شق عليه استعماله وأما خوف حدوث المرض باستعمال الماء فهو في الحقيقة ليس
من صور هذا العذر وإن ذكره البرجندى والقهستاني وأبو المكارم واليأس زادة في شرحهم للتقاية عند قول
الشارح فيها ومرض بل هو داخل في عذر البرء ولقد أساءوا بحيث لم يتأملوا تفسير الشارح ههنا وفيه فخر كلامه
في التقاية وأما توافق كلامه ههنا إلا أن الشارح أساء بزيادة قوله إن استعمال الماء اشتد مرضه فإنه يوشم
اختصاص الحكم بالصورة الواحدة وهو خوف اشتداد المرض ويمكن أن يقال إنما ذكره تهديد الذكركم
الشارح قوله حتى لا يشترط حتى إن خوف اشتداد المرض ونحو ذلك ما يورث المشتكك في إباحة التيمم
من غير شرط خوف تلف نفس أو عضو باستعمال الماء قوله خلافاً في عدم اشتراط التلف خلافاً للشافعي
قال في البداية هذا هو القول الجديل للشافعي وقوله القديم مثل قولنا وفي شرح الوجيز ما مرض يتجاوز عنه
زيادة العلة وبطوء البرء فقد ذكر فيه ثلاث طرق أظهرها أن في جواز التيمم بقوله إن أحدهما المنع وهو قول الجمهور
الجواز وهو قول الأصمعي وأصحابه وهو قول مالك وإلى حنيفة وفي الحلية هو الصحيح إن كان مرض لا يشترط استعماله
ضرراً كالصلاء لا يجزئ له التيمم وقال داود يجوز وتحكي عن مالك وعطاء والحسن البصري أنه لا يجوز للمريض
الأعند عدم الماء قوله أضر الخ دليل لعدم اشتراط خوف التلف بحيث يتضمن الرد على الشافعي وحاصله
أن ضرراً اشتد المرض باستعمال الماء ولو لم يسلبه إلى حد التلف أنيد وأقوى من ضرر زيادة الشغل أي من الماء
لظهور أن الضرر البدي في اشتد من الضرر المألي وضرر زيادة الشغل مبيح للتيمم بالاتفاق بيننا وبينه فأدام محمد الملك

أمر

الأيام القيمة فإن كانت قيمة أقل أو مساوية لشهره ونحوها به وإن كانت أكثر عليه شهره ونحوه بل يكفر
 التيمم فإذا كان من المدين في الشين ويصح التيمم لأن يكون ضرر في زيادة المرض من غير أن يكون له قول له قال ولا يكون
 مع قوله الله أعلم اليسر لا يريد بكلمة العسر وقوله لا يريد الله ليجعل عليكم من حرج فإن ظاهراً كما في أسئلة التيمم لكل
 مريض يخاف من استعمال الماء الوقوع في الحرج والتكليف وقد قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وإن
 همما يحصل الجواب عما يقال أن الماء كونه من الأعداء في القرآن إنما هو عدم وجود الماء والمرض فكيف يريد عليه
 خوف البرد والعدو وغير ذلك من الأعداء التي سيأتي ذكرها وذلك لأن الآيات والأحاديث الطوية على اعتبار الحرج في
 بأسئلة التيمم والحرج في باقي الأعداء مثل الحرج في العددين المذكورين أو يزيد فلا حرج بياح بها التيمم وقد شهد
 بأكثر ما رأيت في الأعداء من الحرج البهيمية وأما الصحابة أيضاً حيث لم يكن فيه اشتباه قال أو يرى يسألون الرأى المصلحة هو البرد
 ضد الحرج وأما المفتحين كما في قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن
 يشاء فهو ما ينزل من السحاب مما يشبه الحصى ويسمى حب النمل كما في المصباح والمراد بها على ما نال إليه الشافعية
 الذي يورث ضرراً باستعمال الماء معه فإنه الذي يوقع الحرج ويصح التيمم ولذا الشافعية في باح التيمم بخوف البرد عدم التكليف
 حل لتخفيف الماء ولا على جرة الحمام في الصبران لا يجدي فويأتي في به ولا مكاناً يابيه كما ذكره صاحب البداية ثم قال في
 في شرح الجامع الصغير بالجملة متى قدر على استعمال الماء بوجه متيسر لا بأس به التيمم **وأما الكبر الذي لا يخاف استعمال**
الماء في ضرر كالهلا أو وحد وث المرض فلا بأس فيه التيمم بل أسأغ الوضوء والغسل فيه موجب لأكثر التيمم فأخرج
ابن حزم وعن أبي أيوب قال وقف علياً رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل أدلكم على ما يحوي به الذنوب **يعظرون**
الأجر قلت نعم يا رسول الله قال أسأغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلوة بعد الصلوة
قال وهو قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا صبروا ولا بطوا فإلکم الرأى في المساجد وأخرج ابن جرير
ابن حبان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أدلكم على ما يحوي به الخطايا ولا يكفر بالذنوب قلت يا بلى
قال أسأغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد وانتظار الصلوة بعد الصلوة وأخرج ابن جرير من حديث
علي ومالك والشافعية وعبد الرزاق وأحمد ومسلم والترمذي وابن أبي حاتم من حديث ابن هبيرة مثله قال **الشافعية**
في النهاية المكاره جمع مكروه وهو ما يكرهه الإنسان وينشق عليه والمعنى أن يتوضأ مع البرد الشديد والعلل التي يتأذى منها
بمس الماء ومع الحاجة إلى طلبه والسعي في تحصيله وإتياء عيال الثمن فقال وما أشبه ذلك من الأسباب الشافعية
وقول وقوم الخلاف في أن جواز التيمم بالبرد هل هو مخصوص بالأسافر أم يعمهم المقيم وفي أنه يختص بالحدث الأكثر
أهم يشمل والحدث الأصغر فهنا أربعة صور الأول أن يكون المسافر جانياً يخاف من استعمال الماء للبرد الهلاك أو
 اشتداد المرض أو وحد وث المرض فهذا يباح التيمم باتفاق من جواز التيمم للجنب **والأصل** في ما أخرج أحمد وأبو داود
 وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم عن عمرو بن العاص قال لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم عام ذات السلاسل اجلست
 في ليلة بأجرة شديدة البرد فاشتقت أن اغتسلت أن اهله فتمت ثم صليت يا حي يا قيوم فقلت قد مت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا عمر صليت يا حي يا قيوم فقلت نعم يا رسول الله في احتلمت

مبحث في غسل اليدين

في غسل اليدين عند بدء الصلاة فاستفتت ان اغتسلت ان اهلكت وركبت قول الله ولا تقبلوا العسكرون اسمع منكم فيها
فصليت ثم صليت ففتحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا **وفي رواية** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل
الغسل على كذا وكذا وهو حب على قدر ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في ذلك ما قد مر من ان الغسل
يا رسول الله خشيت ان يقتلني البرد وقد قال الله ولا تقبلوا العسكرون فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه
الثاني ان يكون المقيض حيا خائفا من البرد بغلبة ظنه ان اغتسل ان غسل اليدين او غيره فله ان يغسل اليدين
او حنيفة وقال لان تحقق هذه الحالة في المصلاة لان تيسر الماء الخاف في المصلاة وبقي على الدخول في الحمام
فلا يصح في المصلاة حيث ثبت في حقه حقيقة فان الخلاف في ذلك في غير زمان كان وجوده تأمرا كما اذا
عدم الماء في المصلاة حقيقة حيث يجوز التيمم لم يعتبر هنا وجود الماء في المصلاة والغالب كذا في الهداية وتخرجها
وفي الغيبة في الفتاوى قال مشايخنا لا يباح للمؤمن ان يتيمم في دياره لان اجراء الحمام بعد ما يغتسل فيه ان يدخل غسل
بعد الخروج بالمسرة أقول فيه ان لا مال الغير وهو انما يباح بشرط الضمان عند الضرورة التي لا تندفع الا به ولو
وقد تعرض الغرض باللسان وهو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي غلب فيه شتم وعدم الرغبة في الخير
سوء الظن في الصادق للذكر الكاذبين في موضع قد مضى على عبادته بانه ما يريد ليحصل عليه من حرج فله در الامام
ما اذق نظره وما اسد فخره وكذا اجل العلماء الفتوى على قول في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستسقاء اما ان يعين
رواية تقول الخائف تخاف طهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير نبيذ التيمم انتهى **قلت** هذا يشترط ان
الفتوى في هذه المسألة على قول ابن حنيفة **واليه** يشير صاحب الهداية فانه اخذ كدليل قوله عن ليلى
على ما هو مادته الغالبة من تأخير ما هو المختار عنده **ويجوز** السيد المخطاوى في حواشي مرقا الفلاح حيث
قال انما الخاف في الحب الصحيح في المصلاة اذا خاف بغلبة ظن على نفسه مضى او اغتسل بالبارد ولم يقدر على ما يستحسن
ولا ما يهين يستحسن فقال الامام بجواز التيمم مطلقا وخصاه بالساكن لان تحقق هذه الحالة في المصلاة لا يفتقر
على قول الامام فيها انتهى **الثالث** المحدث المسافر الخائف بالكد **الرابع** المقيم المحدث الخائف به **وقد**
اختلفوا فيه على مذاهب ابن حنيفة **ففي فتاوى** قاضي خان اما المحدث في المصلاة اذا خاف لهدا من التيمم فله
فيه على قول ابن حنيفة والصحيح انه لا يباح له التيمم **وفي** التبيين قوله ابو جعفر يشير الى انه يجزئ للمحدث ايضا
حيث لم يشترط ان يكون جنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجزئ له انتهى **وفي** فتح القدير لما خوف
المرض من الموضوع البارد في المصلاة على قوله هل يتيمم التيمم كالنفس فاختلغا فاجعله في الاسرار **ميكاف** في فتاوى
الصحيح انه لا يجوز كانه والله اعلم لعدم اعتباره الخوف بناء على انه مجرد وهو لا يتحقق ذلك في الموضوعات انتهى
ومن اختار ابا حنيفة التيمم الشرعي لا حيث قال في مرقا الفلاح ومن الاعذار يجزئ عنه بغلبة الظن التيمم
لبعض الاعضاء او المرض اذا كان خارجا عن المصروع العمري ولو كان القوي التي يوجد بها الماء المسخن او ما يستحسن به
سواء كان جنبا او محض تاو اذا عدم الماء المسخن او ما يستحسن به في المصلاة كالبيرة وما جعل عليه ثوب الدين من
حرجه انتهى **قال** المخطاوى في حواشيه هذا ما ذكره الشيخ واشتد في الاسرار وقال المحلوان لا رخصة

هو العبد فادعش نفس أي أن اتصل بالماء خاف العطش

فحدث بذلك السبب لهما ما قال في الثانية والخامسة هو الصحيح **فمن قبلت** الصحيح من الماء البارد فحدث
الخائف بالبرد فحدث له سائر كان لومعيا على قوله مطلقا وإن لم يوجد السخن أو البسوخ به مشكل لأنه
لا يمتنع في البحر من أن يحصل حقيقة البحر سبب التبريد كما ذكره في الصورة الثانية بحيث تحققت حقيقة البرد
بغير رطوبة **قال** أو بعد وأما إذا خاف العبد وسواء كان الخوف على نفسه أو ماله ولو كان في خطر أو ماله وسواء
كان العبد وحيدا أو مع أهله أو مع الطريق أو الكافل أو غيره ذلك فلو كان عنده مال أو ماله فحدث له الخوف
ذهب إلى الماء يتبعه كالبحر من التبريد وكان إذا خاف المرأة من نفسها بأن كان الماء عنده فأسبق وكان إذا خاف الماء من
المفلس من الخس بآن كان صاحب الدين عند الماء كما في البحر التبريد **وقد** اختلفوا في أن خوف العبد وهل هو
من الله فلا يجب الإعادة أو بسبب العبد فيجب الإعادة عند زوال العبد فقد ذهب صاحب معراج المريد إلى
الأول وصاحب النهاية إلى الثاني ووقف بينهما صاحب طيعة الخلق وصاحب البحر بأن ما في النهاية محمول على ما إذا حصل
وعيد من العبد نشأ عنه الخوف فإن هذا من قبل العباد فيجب فيه الإعادة وسيأتى تفصيله إن شاء الله وما في المعراج
محمول على ما إذا لم يحصل وعيد من العبد أصلا بل حصل خوف منه بلا وعيد تقدم أو من الحجة أو السمع أو نحو ذلك
وبأجملة فرق بين التبريد والخوف فوجب الإعادة في الأول لا يستلزم الإعادة في الثاني لأنه اضطرب إلى ملحق
بالأعداد السامية الغير الاختيارية **قال** أو عطش هو يفتحن شدة الظأ والمراغبة ليس وجود العطش حلال
ما أشأ إليه الشاكر بتفسيره أنه يتحاشى العطش أن يستعمل الماء الذي عنده سواء عرض لعطش في الحال
أو لا وسواء خاف العطش على نفسه أو على رفيق أو على من يكون مخالفا له أو آخر من أهل لقافلة أو خاف العطش على كلب
أو كلب رفيقه إذا كان سببا لافتناء كلب الصيد والماشية والحراستة كذا في الدلائل والخوارق وحواشيه والبحر وغيره
وغيره وأما في الكمال خوف عطش دوابه بعد حفظ النفس لا بعد الإماء وكان إذا احتاج إلى الماء يجيب أولا
نفس أكثر من قدر الماء **فخلاف** ما إذا احتاج إليه لا لتحذ المقت فانه لا يتم لأنه حاجة الطير دون حاجة العطش
ذكره في البحر ولو احتاج إليه للضرورة فإن كان يلحقه تبركها خروجه والأكما ذكره المخطو في حواشيه من الفلاح
وجملة الممران الماء الذي يحتاج إليه لدفع العطش والجوع وإزالة النجاسة ونحو ذلك ما هو من الحوائج **الصلية**
الضرورية أو الحوائج التي يرضى عنها مشغول بحاجته والمشغول بحاجته كالعبد ومفيد خل ذلك في قوله تعالى فإن
لم تجد وإماء لأنه أيضا عدم معنى وإن لم يكن صورة معان في استعماله للضرورة والنفس من الحرجه ما لا يخفى وقد
رفعنا عن الحرجه والعسر فلاحه مما يبارك التيم عند هذه الأعداء **وليست** بطول ذلك من حديث أخرجه مالك
وابوداود والترمذي والنسائي وغيرهم على ما ذكرناه مبسوطا في شرح قول المصنف ونحوه للضرورة بماء السماء أو
الأرض كالطير والعين الحر من أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا نركب البحر ونحمل معنا الماء
القليل فإن توضعنا به عطشنا أفترضا من البحر **قال** هو الظهور ماؤه الحل ميتته فإن هذا يدل على أن ماغية
خوف العطش من استعمال الماء للضرورة والنفس كان مشهورا في ما بين الصحابة ومتركا في أذهانهم وقد قرره
النبي صلى الله عليه وسلم على نزعهم **فمن** ذكر في السراج الوهاج وغيره أنه إذا امتنع صاحب الماء من دفعه لمن هو

أو يزيل الماء للشرب حتى لا يخلو المسافر الماء في حب معد الشرب بما زاد التيمم إلا إذا كان كثير فيستدل على أنه للشرب والوضوء
 قامة الماء المعد للوضوء فإنه يجوز أن يشرب منه وعند الأمام الفضل فكس هذا لا يجوز التيمم أو عدم ماله
 مضطرا إليه العطش وهو غير محتمل إليه فلا مضطر أن يأخذ منه قهرا فإن أبى فله أن يقاتله فإن قتل ربه المال قدمه
 هذا وإن قتل المضطر قبل صاحب الماء الذي يتلو القصاص وإن كان صاحب الماء محتاجا إليه للعطش فهو أول بين
 غيره فإن احتاج إليه النجس للوضوء لم يلزمه بدل ولا يجوز للنجس أن يأخذ منه قهرا **قوله** أو يخرج الماء للشرب فتال
 الفضل التفتنا في عطف غير ظاهر وكان عطف نحسب المعنى أي إذا خاف العطش من جهة استعمال الماء أو
^{أي حذير السعدا لفتنا في إسناده} **قوله** الأسفلتين عطف على عطش أي ولا احتاجة الماء للشرب فالجملتان لو لم يفرق ليعطف
 على المفرد وهذا زيادة على المتن لا شرح لعبارة كما يجب أن لا يلبس ذكره هو تكملة من مناسبة له بالعطش ولا يقدم التوضي
 بالماء المباح للشرب ليس نخوف العطش بل لأنه حق للشاربين ولا يجوز للوضوء بما لا يزيله كما يذن **قوله**
 أظهرنا بشرهم لعبارة المتن لا زيادة عليه فإن المراد بالعطش في المتن أعمر من أن يكون عطش نفسه أو غيره حاكلا أو
 مالا وعدم التوضي بالماء الموضوعة للشرب معلل بالأم من تعلق حق الشاربين وخوف عطش الواردين والمسافر
 لا بالأول فقط ثم ذكر هذه المسألة لهما من حيث العلة الأولى غير مناسبة فإن تعلق حق الغير ليس من أعلام راحة
 التيمم المذكورة في هذا البحث بل هو ما علم عدم استعمال كل ما هو مملوك للغير متعلق بحقه فيلزم أنه قد غرض هو هنا
 إنما هو ذكر الموانع الخاصة لا الموانع العامة ولا الذكر وكون الماء مملوكا للغير أيضا من موانع الوضوء وأما لاحت
 التيمم علانا أن كان غرضنا إشارته من ذكر هذه المسألة اعتبارا لتعلق حق الغير كان المناسب لذلك أن يذكر في بحث طلب
 الماء من رفيقه على ما يأتي ذكره والظاهر أنه داخل تحت تفسير العطش ومعطون على تفسيره السابق عليه على جملة
 استعمال الماء حاكيا العطش وذكره بعنوان الإباحة اشترط إلى تعلق محرم غير أيضا **قوله** في حب آباء العملة الضميمة
 والباء الموحدة الشدة الحجر الضميمة والخاتبة معرب وقارسيته خروفي أكثر النسخ بأجود الضميمة وهو
 البير التي لم تنطق ذكره في القاموس وغيره والظاهر هو الأول **قوله** معد اسم مفعول من الأعدا أي موضوع
 مهيا **قوله** جاز لا يذ لك المسافر والتقييد به لأن وجود هذه الصورة أن لا يجد ماء الماء موضوعا
 للشرب في خاتبة في المصنف ذكره والمراد بالجواز ههنا ما يعبر الوجوب فإن الجواز قد يستعمل بمعنى الإباحة المقابلة
 للوجوب وقد يستعمل بمعنى عدم يشمل الوجوب وغيره كما هو مفصل في التوضيح والتلويح وخواشيه فأذن من المعلوم
 أن التيمم للمسافر في هذه الصورة واجب لأما **قوله** إلا إذا كان كثيرا **قوله** التمسك في الذخيرة البرهانية في
 فتاوى الفقيه ابن الليث المسافر إذا وجد ماء موضوعا في الحب وغيره جازله التيمم لأنه موضوع للشرب عاذا لموضوع
 للشرب لا يتوضأ به فالمراد على ما يجوز للتوضي به قال إلا إذا كان الماء كثيرا فيستدل به على أنه وضوء للشرب
 والوضوء فلا يجوز للتيمم لأنه قد مر على ما يجوز التوضي به وهذا بخلاف الموضوع للتوضي فإنه يجوز أن يشرب منه
 وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول الماء الموضوع للشرب الناس إذا توضأ به رجل حل لذلك ولو كان
 وضوء ليتوضأ الناس لا يحل لأحد أن يشرب منه فعلى قياس قولنا إذا وجد ما وضوء للشرب الناس لا يجوز للتيمم به
قوله فلا يجوز التيمم أي عند الفضل على محل التقديرين والظاهر الذي يعمل إليه قلب المحقق هو ما ذكره غير

جاء به ان يتيمم ويشرح فيها

وقت الصلوة في الاول خاص بالامام والثاني بعد الامام والوجه في هذا ان صلوة العيد هي في وقتها
اذ لا قضاء لها فكانت الفوت لا على المأكد من الفوت بل على قدر وقت صلوة العيد في مصر وخافوا من انها
في موضع خاص لا يتيمم في موضع آخر يصل هذا المكان المعتبر بوقت الفوت بالكلية وعن هذا
قالوا ان الامام لا يتيمم بانه لا يخاف الفوت لانه ينتظر ان يتم اذا خاف من ان الشمس تيمم وقال يقال قد مر جوفان باب
صلوة العيد من ان صلوة عيد الفطر تؤخر لمدى الى اليوم الثاني وصلوة عيد الاضحي الى الثالث وصريح في هذا الاختار
وعنه انها قضاء في اليوم الثاني فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبل الزوال والامام يقرأ فيه وضوء وكان بحيث لو جاز
للمسح بالتراب في يومين ان تؤخر الصلوة لكون فوتها الى خلف ولم لا يتيمم هذا العيد كما اعتيد بالفتنة وجد من ثبتت
رؤية الهلال الا قبل الزوال او بعده **والجواب** عن من ما حققه ابن عابد بن منحة الخالق حاشية الطحاوي
وشر المختار ان الفقهاء يجمعهم صرحوا به في الجواز التيمم لصلوة العيد مخوف في نها زوال الشمس ولم يجعلوها كالوقت
التي تقوت الى خلف فعملوا منها انها لا تؤخر هذا العيد والفرق بينه وبين الاما المبيحة للتأخير هو انها كانت
تصلح لغيره فلو اخرجت لهذا العذر بما يؤدي الى فوتها بالكلية بخلاف تلك الاما العامة فان كل احد يستعد
للصلوة في اليوم الثاني عند ذلك **فرع** ذكر صاحب الدنا المختار اخذ من تعليلهم في هذا المقام المفيد لجواز التيمم
لمخوف فوت ما يفوت كالا بدل انه يجوز التيمم لصلوة الكسوف وسنن الرواتب ولو سنة فجر خاف فوتها وحدها
وقل ذكره ابن اميركم في حلية المحل على سبيل البحث والاستنباط بقوله لعلنا ان يقول يجوز التيمم في
المصر لصلوة الكسوف والسنن الرواتب ما عدا سنة الفجر اذا خاف فوتها لانه تقوت كالا بدل فانها لا تقضي
كما في العيد ولا سيما على القول بان العيد سنة كما اختاره السرخسي وغيره واما سنة الفجر فان خاف فوتها في الوقت
لا يتيمم وان خاف فوتها وحدها فعل قياسي قول محمد لا يتيمم وعلى قياس قولهما يتيمم انتهى **ونقله** صاحب المعج
واقوه وزاد عليه فان عند محمد اذا فاته ما اشتغاله بالفريضة مع الجماعة عند خوف فوت الجماعة يفتيه بعد
ان تقام الشمس وعند ما لا يقضيها اصلا انتهى **ولله** اقوه صاحب النهر القائق ومحشو الدنا المختار الحلبي والخطاوي
وابن عابدين وصورها مخوف فوت سنة الفجر وحدها صور **احدها** ان يعلم انه لو توضأ تقوت السنة لتضييق
الوقت ولو تيمم صلاحه مع الفرض وقية ما اخرجه الحلبي انه يلزم من هذا صلوة الفرض بذلك التيمم مع ان التيمم
عند وجود الماء لمخوف العبادة لا يكفي في عبادة اخرى الا اذا كانت الثانية مخوف فواتها بالادل وليس بين
العبادتين فاصل يسمى الطهارة وفرض الصلوة هي تقوت الى بدل وان الزمناة بالطهارة بالماء بعد ذلك يلزم تقوت
الفرض لاجل السنة وهو باطل **وثانيهم** ما هو على قول محمد بقضاها بعد الانقضاء انه اخرها الى قبيل الزوال
بحيث لو توضأ زالت الشمس ولو تيمم امكن فعلها فتييمم **والثاني** ان يكون تيمم الفرض لفقد الماء وشرع يصلى
سنة الفجر فحضر الماء قبل القعود قدر التشهد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء وكعت في الفرض فانه يصل
السنة يتيمم ويصل في الفرض ولا يقطعها لوجود الماء اذ لو فعل ذلك فاته سنة الفجر وحدها آخره الخطاوي
بان سبب الرخصة اختلف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت **وراجع** انه وعدة شخص بالماء

هذا لا يتفق هو بعد الشرع متوضياً والمحدث المتأخر من ان اشرع في صلوة العید متوضياً ثم سبقت المحدث
 انك فوضاً في هذه الصلوة بخلاف التيمم للبناء وهذا عند ان حنفياً حذراً قالوا ان شرعاً انتم وسبق المحدث
 او امر غير بنائهم من غير عامل ولو نظروا لا بد من الحضور الفرض فيتم السنة ويصل ثم يتوضأ للفرض ويصل قبل
 الطلوع **ومما خصه** سبها انما اذا كانت مع الفرض واذا قضاها بها وبقى الى الزوال والنفس مقدراً للوضوء وصلوة
 ركعتين فليتم وصلها قبل الزوال لانها لا تقضى بعد ثم يتوضأ ويصل الفرض بعده **قلت** قياس صلوة الكسوف
 والحسوف السنن الرواتب على صلوة العید والجماعة فاسد فان صلوة الجماعة فرض وان **الكفاية** فان الفرض
 ايضا فرض على كل واحد واحد وان كان يسقط بفعل البعض كما حقق في كتب الاصول وصلوة العیدين واحدة على
 المذهب وان ذهب بعض المشائخ الى كونها سنة وفوت الفرض والواجب الالى بدل جرم عظيم وان تعدل يلزم ثم عظيم
 قلها اجل خوف فوتها **اميل** التيمم مع القدر في الماء واما صلوة الكسوف والحسوف والاستسقاء والزلزال وغيره
 من السنن الرواتب فليست بفرض ولا واجبات ثم ذهب بعض المشائخ الى وجوب سنة الفجر لانه خلاف المذهب
 فكيف ينبغي خوف فوتها التيمم مع القدر على الماء اذا لم يجر في فوتها كسب اعتد المذنب ثم لو فرض نص مرفوع موقوف
 بآحاد التيمم لمثل هذه الصور وجب قبولها ودونه **خطر الفتاد قول** وهذا يعني ان جواز التيمم للشرع وفي صلوة
 العیدين عند خوف فوتها متفق عليه بين ائمتنا الثلاثة بخلاف الصورة الآية فان فيها خلافا بين ائمتنا كما سيأتي
 وليس المراد بالافتاق اتفاق الكل فان في التيمم صلوة العید وصلوة الجماعة خلفا الشافعي والميموني التيمم لهما
 بناء على انه يجوز اعادة ما فلا يتحقق القوات الالى بدل عنده فلا يجوز التيمم بغيره في الكفاية وغيره **قال** وبعد
 الشرع الخ هذا اعطى على قوله في الابتداء ولفظ المحدث معطوف على لفظ الشرع ولفظ متوضياً حال من
 الشرع وكلام للبناء متعلق بالتيمم كما اقصيه الشارح في توضيحه وتقييده الشرع بالتوضي ليس احترازاً بل
 للاشارة الى انه لما جاز التيمم للبناء بعد المحدث مع الشرع متوضياً ففي صورة الشرع بالتيمم يجوز بالطريق الاولى
وهذه الصور وان ذكرها اكثر فهي في صلوة العید لكن صلوة الجماعة تشترط فيها ان يكون العلة فيها واحداً نص عليه
 الشرع بل في مرقا الفلاح **قول** في ان اشرع الخ تفصيل المرام على ما في البحر الهداية وشرحه انه لو سبقه
 المحدث قبل الشرع في الصلوة فان كان موجوداً لم يضر بعضها مع الامام ولو توضأ وتوضأ ولا يباح للتيمم وان خاف الفوت
 يباح للتيمم على ما ذكره وان سبق المحدث في خلال الصلوة فلا يتلو اما ان يكون الشرع فيها متوضياً او متيمماً
 ففي الصورة الاولى وهي ما اذا كان شرعه بالوضوء ان كان لا يخاف الزوال ويمكنه ان يدرك شيئاً معهم المرام
 لو توضأ لا يجمع اتفاقاً كما كان اذا دعا في بعد وان خاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح للتيمم اتفاقاً ولو لم يخف
 زوال الشمس ولا رجاء ادراكه مع الامام فعند ان حنفياً يقيم بيني وقال لا يتوضأ واختلاف في هذا الاختلاف فيقبل
 هذا الاختلاف مبني على اختلاف عصر زمان فكان في زمان ابن حنيفة جبانة الكوفة بعيدة لو اضطر للوضوء
 ذلت الشمس فخوف الفوت كان قائماً وفي زمانه جبانة بغداد قريبة فافتيا على وفق زمانها ولهذا قال شمس الريعة
 السرخسي والحلواني في ديارنا لا يجوز التيمم للعید ابتداء ولا بناء لان الماء محيط لمصل العید فيمكن التوضي والبناء
 بلا خوف الفوت ومنهم من جعله اختلافاً بينهما فنهوا من جعله ابتداءً وتكلم لمن هبها كما في الهداية

جاء التيمم للبناء بالانفاق فقولوه هو لحد ث مبتدأ وضعية خبره ولم يقدر واصفة للحد ث وما بعده
وقوله لحد ث مع المطوقات متعلق بقوله لم يقدر واو قوله في الابتداء متعلق بالمبتدأ
تقدم به التيمم نحو فوت صلاة العيد في الابتداء ويبدأ الشرع متوضيلاً
والحيط بان اللاحق يصل بعد فراغ الامام من صلاته فلا يحتاج للفوت لانه في حكم الصلوة بالجماعة والبر حنيفة
نظر الى ان في العيد يوم نحره فيعتريه عارض يفسد صلاته اذا حصل متفرداً نحو فوت في حقه باق ومنهم من جعله
مبتدأ على مسأله وان من افسد صلاة العيد لا قضاء عليه عنه فتفوت الى الابد وحدها عليه القضاء
فتفوت الى بدل واليه ذهب ابو بكر الاسكاف وقال القاضي الاسيبي في شرح مختصر الخطاوى الاصح انه لا يجب
قضاء صلاة العيد بالافساد عند الكل والاصح في هذا البحث قول ابن حنيفة كافي الدلالة واختار غيره وعليه المتون
وفي الصورة الثانية وهي ما اذا كان شرعه بالتيمم وبني بالانفاق على ما صدر به اكثرهم وطلوه بانوا وحدها
عليه الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته ففسد صلاته فان التيمم اذا وجد الماء في خلال صلاته فانه يستأنف
الصلوة ومن المشائخ من جعل هذه الصورة ايضا خلافة كافي الفوائد الظهيرية ان كان شرعه بالتيمم فسيقه
المحدث تيمم وبني عند ابن حنيفة بلا اشكال وما على قولهما فاختلقت المتأخرين فيه قال بعضهم تيمم وبني كما
هو قول ابن حنيفة وقال بعضهم لا بل يتوضأ وبني انتهى وحقق صاحب البحر الرائق كون البناء بالتيمم متفقاً عليه والفرق
بين ما ههنا وبين التيمم الذي يجب الماء خلال الصلوة حيث ينتقض تيممه ههنا ان انتقاض التيمم هناك بصفة
الاستناد الى وجود المحدث عند اصابة الماء لانه يصير محدثاً بالحد ث السابق اذا اصابة ليس بمحدث وههنا
لم ينتقض تيممه بالمحدث السابق بل بالمحدث الطارئ على التيمم فلم يكن التيمم متقضياً باصابة الماء فكان بناء الدال
بالتيمم على الذي اداه بالتيمم قوله فقوله هو لمحدث آخر شرع في بيان تركيب عبارة المتن من ابتداء الباب الى ههنا
وههنا المحدثات سأنه غزيرة **الاول** ان الفاء ههنا ليست في محلها وقد ذكرنا سابقاً ان الشارح شديد المحبة
بمحو الفاء فيكثر من ايرادها في هذا الكتاب وكذا في التفسير والتوضيح مع عدم تناسبها للمقام ويمكن ان تكون تفسرية
فانه لما فسّر قول الماتن او خوف فوت صلاة العيد في الابتداء بقوله اي اذا خاف فوت صلاة العيد جازله ان يتيمم
ويشرع فيها فممنه ان قوله في الابتداء متعلق بالتيمم ففرع عليه ذكر التركيب المتضمن لذكره ويمكن ان تكون
تعليلية لبيان وجه تفسيره السابق وهذا كله لا يرفع عدم التناسب الثاني ان محل بيان هذه التركيبات
كان قبيل لفظ ضمنية فان لفظ صلاة الجنازة في المتن معطوف على لفظ صلاة العيد فورد اخل في الجملة وكان قوله
لا لفوت الجبهة والوقية والتناسب ببيان اعراب الجملة بعد اختتام الجملة **والجواب** عند بيان مبادي النص
لاعرابه لتوطية ببيان متعلق قوله في الابتداء لتوهم خفاؤه وتقدم لفظاً ومعنى ولو اخرج الى ذلك الموضوع لكان
ابعد وايضاً ببيان اعراب الجملة عند كل واحد من اجزاء الجملة جائز وليس ههنا شيء يخصص التعرض باحدهما
فما ذكره اخي جلي في ذخيرة العقبي ومنهياته فغير محجود عندي لان غرض المورخ ليس انه انكتب الشكر امر
ممتنعاً حتى يكفي في جوابه ذكر جواز بيان اعراب الجملة في اثناء الجملة وبيان وجه المبادي بل غرضه ان يكتب اخيراً
مناسباً تستكشف عن القرحة السليمة ولا شبهة في ذلك فان بيان اعراب الجملة قبل تمامها وان كان جائزاً لكن

أصول الصلاة الخمسة

الأول هو بيانه عقيدتهم بجزائها أو كثرتها وما ذكره في أثنائها حيث يتوسط المبطقات ويقص من المصاحف
فمن كبر أو أدغم وجهه المذبح أو استحسن إذا كان الشارب الكفر على تركيب بعض أجزاءه وأما إذا لم يذكر
تركيبه من أجزاء الجمل من أولها إلى آخرها فلا اعتبار **الثالث** أن المبتدأ هو الضمير على وجهه في قوله بعد
فيه **سابع** **الرابع** أن ما اختاره من كون هو مع قوله لحدث مبتدأ أو كون قوله ضمة خبر ليس إلا الفصل
الكثير من المبتدأ والخبر وهو أن كان جائزاً إذا كان الفاصل من متعلقات المبتدأ لكن لا شبهة في إيراد
الانتشار فالأول أن يقال أن الضمير مبتدأ وخبره ما اتصل به وهو لحدث والمعنى هو أي التيميم مشعر أو جازع
لحدث وجنب الخ وقوله ضمة خبر بعد خبر وهو جملة على حد تجد من المبتدأ بيان كيفية التيميم **الخامس**
أن ما اختاره من كون لفظ في الابتداء متعلقاً بالمبتدأ لا يخلو عن كلف ولا يظهر أنه متعلق بالفوت أو بالحرف
السادس أن ما ذكره من التقدير هو أن قوله بعد مباداهم ما عطف عليه متعلق بالمبتدأ أقول لحدث
على ما اختاره وهو خلاف ما ذكره من أنه متعلق بقوله لم يقدروا **الآن يقال** أنه بيان لحاصل المعنى بقدر
الضرورة **السابع** أن قوله ضمة لا يخلو ما أن يكون بياناً لما هيته التيميم تعريفاً له وأما أن يكون بياناً لكيفيةه وعلى
الأول يلزم على التركيب الذي يختاره الشارح تعريف الخاص بالعام فإن المبتدأ عند مقيد خاص بما ذكره وهذا
التعريف عام شامل لكل تيميم وإن كان لرد السلام والدخول في المسجد والتعريف بالعام وإن كان جائزاً لكنه في مقام
يقصد فيه امتياز المعروف التام مستكراً على وعلى الثاني يلزم أن يكون بياناً للخصوص عام يشمل المبتدأ الخاص وغيره فيكون
التخصيص لغوا لا فائدة فيه **الثامن** أنه يلزم من التركيب الذي اختاره دخل المتن عن ذكر تعريف التيميم الذي
يكون للعبادات التي لا يشترط فيها الطهارة على ما ساقى أن شاء الله ذكره وعن بيان كيفية **السابع** أنه يلزم على
ما اختاره تخصيص المبتدأ المعروف وتوصيفه بوصف من غير حاجة إليه وهو مستكراً عندهم **وبالجمل** فلا ريب
ههنا بوجه لا يخلو عن كلف وتعسف لا يحتاج إليه **قال** أصول الصلاة المجازة عطف على صلوة العيد والتفصيل
الذي يشجرى هناك مثله جائزاً وأوجه الوجه والخلاف في الخلاف فإذا حضرت جنازة فحان أن يشتد في الطهارة
أن تقوته الصلوة يجوز له أن يتيمم وإن لم يخف لم يجز وذلك لأنها إذا فاتت لا تقضى فيتحقق الجهر عند الخوف وبه
قال الزهري والأوزاعي والثوري والشافعي وهو رواية عن أحمد وقال الشافعي وما لك لا يجوز التيميم لصلوة العيد
والجنازة مع القدرة على الماء لخوف فوتهما وصح في الخلاف على أن صلوة العيد والجنازة تقضى تداً فلا يتحقق
الفوت وعندنا لا تقضى ولا تعاد فيتحقق **ويؤيد** مذهبه ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس
قال إذا خفت أن تفوتك الجنازة وانت على غير وضوء فتيمم **وروي** الطحاوي والنسائي عنه مثله
وأخرج ابن عدي في الكامل عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاءك الجنازة وانت على غير وضوء فتيمم وقال
هذا من غير ما غير محفوظ بل هو مقرون **وكذا** أضعف البيهقي في كتاب المعرفة الرواية المرفوعة **وأخرج** ابن أبي شيبة
عن عكرمة وعن إبراهيم النخعي والحسن والشعبي والطحاوي عن الحسن وإبراهيم وعطاء وابن شهاب وأحمد
نحو ذلك **وأخرج** الدارقطني والبيهقي من طريقه أن ابن عمر أنى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم وصل عليها

لقد ائتمروا بالفتوى المحمدية والفتوى من ان قوله الخلف

قال الشيخ في البداية والنهاية اذا كنت خروجه وما حدثت فارتفع الوقت على الضحك كما هو مذهبنا والحق
 تاريخه فان قوله وقاية برصه انتهى **قال** لعل اول قوله لا يجوز له التيمم لانه لا يظن ان وقت الفوت كان عليه في
 الهداية وغيره من هذا القدر **قال** المستفتى بعد تقيد بغيره **قال** الخلف في الفتوى هذا خروجه
 الحسن من ان حقيقة انه لا يجوز للولي التيمم في ظاهر الرواية يجوز في الدخيرة فان كان اماما او كان حق
 الصلوة له حمله التيمم ايضا وعن ان حقيقة رواية الحسن انه لا يجوز **قال** شمس الامة الخلفي الصريح هذا
 وكان اصحى وفي الهداية معلل ان المولى حتى الاعادة فلا قوات في حقه فعل هذا ايمن ان يراد من المولى من له
 ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما ممن له حق التيمم كما يتبادر الى الذهن ان المراد به ولي البيت
 اذا كان تعليل صاحب الهداية لما صححه لا يتخلو عن اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من الحق
 التقدم فلان قوله للمولى حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا وصل قريب المبيت عليه
 ذكر في المتأخر انه ليس لاحد بعده الاعادة سلطا كما كان او غيره **قال** اما على تقدير ان يراد منه قريب المبيت **قال**
 لانه لو صلى من له حق التقدم وكالسلطان ونحوه لا يكون له حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه **الان يقال**
 يحتاج للتقدم الاول ولا نسلم ما ذكره صاحب المتأخر فقد قال الزاهد في قول الله وري فان صلى الولي لم يجز
 لاحد ان يصل عليه بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر فله عليه المولى يعيد
 السلطان **قال** المحاصل ان يجوز التيمم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين الولي الذي هو قريب المبيت وبين غيره **قال** صححه
 من انه لا يجوز للمولى يجب ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي لا يخاف فوتها انتهى كلامه **وقد** لو صلى
 على جنازة بالتيمم حضرت اخرى وخاف فوتها كذلك كان لذن يصل بذلك التيمم عندها خلافا لما **قال** هو
 تلك انتهاء الضرورة وهذه ضرورة اخرى **قال** وقم مقيدا به لتلك وهذه مثلها من كل وجه فجازت به وقيدت في
 الكثر عن ابي يوسف بما اذا هو جدد بين الجنائزين وقت يمئته فيلوضوء كذا في فتح القدير وفي جامع المصنفات
 عن الكلداني تيمم في المصطفى على الجنائزة ثم اتي باخري فان كان بين الثانية والاولى مقلا رما يذهب ويتوضأ ثم ياتي و
 يصل ما د التيمم لان التيمم يبق طهورا وان لم يكن مقلا رما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم عليه الفتوى خلافا لما
 يعيد على كل حال وهذا اذا لم ينتظروا الصلوة اما اذا انتظروا فلا يجوز التيمم اصلا انتهى **وفي** ايضا عن فتاوى
 او سئل عن صلى على جنازة بالتيمم وعلى اعضائه فحاجسة ان اشتغل بنفسه تقوته الصلوة هل يجوز مع النجاسة **قال**
 لا يجوز لانه لا ضرورة فيه بخلاف الفرض في السفرة انتهى **وفي** السراجية وغيره كالتيمم سجدة التلاوة واصلا **قال** المحاذرة
 جاز لان يصل المكتوبة وغيرها بذلك التيمم انتهى **قال** لافوت الجمعة والوقية اي لا يجوز للتيمم للصالح المقيم القادر
 على الماء خوفا فوت الجمعة والصلوات المكتوبة الموقية باوقاتها بل يجب عليه ان يطهر بالماء فان بقي وقت صلاحها
 والا دى القضاء في الوقية والظهر في الجمعة سواء خاف فوتها بخروج الوقت او لسلام الامام في موضع لا يشد فيها
 الجمعة وذلك لوجهين اشأ اليهما صاحب الهداية حيث ذكرنا على باب التيمم ان العتير المسافر دون خوف الفوت كان
 الشرط ياتي من قبله انتهى ثم ذكر المسألة مفصلة بقوله بعد اوراق ولا تيمم للجمعة وان خاف الفوت لتوضأ فان ادرك

لا يجوز احدا صلوة خارجا لغيره

وهو المبرور والقضاء

الجمعة صلاها ولا أصل للظهور في الوقت تكذا إذا خاف فوت الوقت لأن الفوت لا خلف وهو الفصل الثاني وحاصل
الدليل الأول أن التقصير في هذه الصورة وهو ما إذا خاف فوت وقت المعصية أو الجهر بخلافه من قبل الفصل من آخره
الصلاة أو وقت التقصير فلا يشترطه **وأورخ عليه** أن خوف الفوت قد يكون لا بتقصير أو بآن عليها كما قد يكون من قبل
من الوقت مما يمكنه أن يتوضأ ويصل فالتقصير من منفصل عن خوف فوت الوقت كما في وقت سعة العبد الأول وقت طمع
الطريق فلا يشترطه **وأيضا** التقصير ليس بقلب بل لظاهر من حال المسلم لا يؤخر إلى أن يتضيق الوقت بحيث لا يمكنه
الوضوء والصلاة فكان التأخير نادرا فلا يكون معتبرا **وأيضا** خوف الفوت قد اعتبر في جواز التيمم العبد والجائر مع
كونه مبنيا على تقصير **والجواب** عن ابن الشرع شرع التيمم عند عدم القدرة على استعمال الماء وخوف الفوت
لا بعد القدرة على استعماله إذا استطاعه على استعماله إنما تقدم بعد الماء ويخرج في استعماله ولا شيء من ذلك
يوجد عند خوف الفوت وأما لزوم لا في فوت الصلاة إذا كان التأخير في تقصير منه بأن يؤخر الإداء مع وجوده إلى
أن يتضيق الوقت فهو بتقصير الجهر الملاقى بتقصير العبد غير معتبرا ليرى أنه يتخاطب بأصولات المتكثرة والصلوات
التي فوتهما بتقصير مع أنه منخرط في ادائها بل غير قادر في النفس لاخير وأذا لم يكن مقصرا بأن علم بالماء وليس في الوقت
سعة فإنه لا يأم في هذه الصورة بترك الإداء فالحاصل أن خوف الفوت لا يعدم القدرة على الإتمام من حيث تحرجه بل هو حق
الأثم به بترك الإداء ولكنه جاء من قبله وذلك غير معتبر كذا في حواشي الهداية لا الهاد إلى الجوفور **وانت تعلم**
أنه كان تحقيقا حسنا لكنه غير كاف للإيراد الثاني ولا الثالث فالجواب عن الثاني أنه لا يضر كون التقصير تدارعا غير
لكون نفس خوف فوت الوقت أيضا تدارعا **وعلى الثالث** بأن في صلاة العبد والجائر إذا كان التقصير من قبله كان
يفوت من أصل الصلاة فواتا كلياً وذلك خرج عظيم فوق لزوم لا في فقط لبيد التيمم وكذلك باقي الصلوات **وحاصل**
الدليل الثاني وهو الذي ذكره الشارح ههنا أن قوله إلى خلف يأتي بآية من آياتها وقام مقامه فصار فوته ما لا فرق
وأورخ عليه بأن فضيلة أداء الجمعة والوقت نفوت لا إلى خلف ولهذا اجاز للمسلم أن التيمم وجازت الصلوات للركب
التخائف مع تركه بعض الشروط والركن **واجب عليه** على ما في البحر وغيره بأن فضيلة الوقت والإداء صفة للملحوق
ونافعه غير مقصود لذاته بخلاف صلاة المجترة والعبد فإن فوتهما يكون فوت أصل مقصود وجواز التيمم للمسافر
بأنه لا خوف من نفوت بل لأجل أن لا يخرج في القضاء وكذا صلاة الخوف والخوف دون خوف فوت الوقت **قوله**
الظهر والقضاء أشار للشارح بهذه الزيادة إلى **الأول** أن الأصل يوم الجمعة هو صلاة الجمعة والظهر
عنه فيبقى به عند تعدل الأصل وهذا الاختيار بعض المشائخ وهو المروي عن زفر وقيل الغرض أحدهما وهو
عن محمد وعن أبي حنيفة فرض الوقت الظهر لكنه ما مور بأسقاطه بالجمعة ونقاه المذهب المختار كما ذكره العيني
ولين نجير وغيرهما أن الظهر أصل لا خلف ولكنه تصور بصورة الخلف باعتبار أن الظهر يقوم مقامها عند فوتهما
والأولى أن يقال إنما أطلق الشارح الخلف على الظهر هذا الاعتبار لا اختيار القول **قوله الثاني** دفع ما يراد على
الصدف من ذكر الجمعة مع دخولها في الوقتية وحاصله أن خلف الوقتية هو القضاء وخلف الجمعة الظهر
كان أو قضاء فإن خوف فوت الجمعة قد يكون بخوف فوت الوقت وقد يكون بخوف سلام الأما بخلاف الوقتية

قال حرم فلو كان كذا في الصحيح فثبت التوبة عليه في الأمانة **والثالث** أن المراد بالوجه
في المتن هو المذهب والوجهات كالمصنفات الخمس والروايات بعضها في الأصول والعهد أيضا وفيه ما هو الصحيح
والمتصرف وصلة الضمير فيها من الطوائف أيضا وفيها ما حفظه هذا ما كان من السواغ **قال** ضربه في سنة
شهر من ذلك في سنة **وقال** وقع الخلاف في هذا الاختلاف الأول والأجل الواردة في هذا
عليه كرواها في الأقال المختلفة ثم بعض ما ذكره في الدلالة العترة ثم توجه الـ ما في كلام المصنف من الشارات اللطيفة
قال أصل ما ذكره في الأمانة والشافعي والثوري وابن أبي سبرة والليث ذهبوا إلى أن التيمم مرتان ضربة للوجهين
الليدين يسبحهما إلى المرفقين **الآن** بلوغ المرفقين ليس فرضا عند مالك بل هو سنة والفرض عند أهل الكوفة
وعند غيره من ذكره من البلوغ إلى المرفقين فرض **وقال** حرم عنه التيمم إلى المرفقين ابن عمر وابن سالم والشافعي و
الحسن وغيرهم **وقال** لا وزاعى التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الكوفة وهو قول عطاء والشافعي في
مرواية عنه وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود الطاهري والطبري **وقال** ابن أبي ليلى والحسن بن يحيى
ضربتان يسبح بكل ضربة منهما وجهه وذراعيه ومرفقيه ولا أعلم أحدا قال به غيرهما **وقال** الزهري يبلغهما
إلى الأباطم يقل به غيره كذا ذكره ابن عبد البر في الاستئذان والتيمم **وذكر** العيني في النهاية عن شرح الأحكام
أن طائفة من العلماء قالت بأربع ضربات ضربتان للوجه وضربتان لليدين وليس له أصل في السنة
وحكى عن ابن سيرين ثلاث ضربات الثالثة لهما جميعا وعنه ضربة للوجه وضربة للكتف وضربة لليدين
إلى المرفقين انتهى **وذكر** في رحمة الأمة وغيره أن الفرض عند مالك في شهر الرابطين وأحمد هو الضربة
الواحدة للوجه والكفين والزائد مستحب وعند أبي حنيفة لا تجزئ الواحدة وهو الأصح المنصوص
من مذهب الشافعي انتهى **وقال** النووي في شرح صحيح مسلم مذهبنا ومذهب الأكرثين أنه لا بد من
ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين **وقال** بهذا أهلنا وعبد الله بن عمر والحسن البصري
والشافعي وسالم بن عبد الله بن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي وآخرون وقد ذهب
طائفة إلى أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين وهو مذهب عطاء ومكحول وألوزاعي وأحمد وإسحاق
وابن المنذر وعامة أهل الحديث وحكى عن الزهري أنه يجب مسح اليدين إلى الأبطمين هكذا حكاه عنه
أصحابنا في كتب المذهب **وقد** قال الخطابي لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين
وحلى أصحابنا أيضا عن ابن سيرين أنه قال لا يجزئ أقل من ثلاث ضربة للوجه وضربة ثانية لكفيه وثالثة لليدين
انتهى **وبالجملة** وقع الخلاف في موضعين في توحيد الضربة وتعدددها وفي مسح اليدين إلى الرسغين والمرفقين
أو الأباطم أو اختلاف الأخبار في ذلك الموجب لاختلاف الأئمة فوائده ريت في كيفية التيمم من رسول الله
صلى الله عليه وسلم من طرق جمع من أصحابنا ينعون الصحابة أخبارا مختلفة بعضها يدل على اكتفاء الضربة
الواحدة وبعضها يدل على لزوم الضربتين وبعضها يدل على بلوغ مسح اليدين إلى الرسغين وبعضها على بلوغ
إلى المرفقين وبعضها على بلوغه إلى الأباطم وبعضها إلى بعض الذراع **فأخرج** النسائي عن طريق شعبة عن

سبحان ربنا عما روي عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 وابن المبارك والثالثين وقد روي عن عمار هذا الوجه به قال الوجه والكفين من غير وجه وقد روي عن عمار هذا الوجه
 بنحو ما مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنكأ والآباط نصف من هذا لما روي عن عمار عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في التيمم الوجه والكفين لما روي عن حديث المنكأ والآباط قال الشيخ بن ابراهيم حديث عمار في التيمم الوجه
 والكفين حديث عمار بن عمار مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنكأ والآباط ليس بخالف حديث الوجه و
 الكفين لأن عمار لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الحديث وإنما قال فعلنا كما أولئك قال النبي صلى الله عليه
 وسلم امر بالوجه والكفين وإنما لم يسل على ذلك ما فني به عمار بعد النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم به قال الوجه و
 الكفين ففي هذا أدلة على أن التيمم إلى ما عليه النبي صلى الله عليه وسلم وليس له أن يترك التيمم عن عمار
 عن ابن عباس أنه سئل عن التيمم فقال إن الله قال في كتابه حين ذكر الوضوء فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق
 وقال في التيمم مسح بوجوهكم وأيديكم منه وقال والساق والساق فاقطعوا أيديهما فكانت السنة في القطع الكفين
 إنما هو الوجه والكفين يعني التيمم **واخرج** ابوداود من طريق ابن شهاب عن عبيد الله عن عمار أنه كان يحدث
 أنهم تسبحوا وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصعيد لصلوة الفجر فضر بآبائهم الصعيد ثم مسحوا بوجوههم
 مسحة واحدة ثم عادوا فضر بآبائهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم على آلي المنكأ والآباط من بطون
 أيديهم **وفي** رواية أنه قال قام المسلمون فضر بآبائهم التراب ولم يقبضوا إلى المرفقين **وفي** رواية أنه من طريق
 ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمار في قصة فخرادة اليد فغير شمس **وفي** رواية أنه قال قام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فضر بآبائهم إلى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا إلى المرفقين **وفي** رواية أنه قال قام رسول الله صلى الله
 المنكأ ومن بطون أيديهم إلى الآباط **قال** ابوداود كذلك رواه ابن اسحق عن ابن عباس وذكره ضريتين كما ذكره
 ورواه معمر بن الزهري ضريتين وقال مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار في ذلك وقال
 ابواويس عن الزهري وثبت فيه ابن عبيدة قال مرة عن عبيد الله عن أبيه أو عن عبيد الله عن ابن عباس **انظر**
واخرج من طريق الأعمش عن شقيق في قصة مناظرة إبي موسى مع ابن مسعود قال عمار قالت للنبي صلى الله
 عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال إنما يكفيك أن تصنع هكذا فاضرب بيدك إلى الأرض ففضها ثم ضرب بشماله
 على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه **واخرج** من طريق سلمة عن إبي مالك عن عبد الرحمن بن
 في قصة مناظرة عمار وعرف قال النبي صلى الله عليه وسلم لهما إذا كانا كيكفك أن تقول هكذا واضرب بيدك
 إلى الأرض ففضها ثم مسح بها وجهه ويد إلى نصف الذراع الحديث **وفي** رواية أخرى له لهذه القصة
 فقال يا عمار إذا كانا كيكفك هكذا ثم ضرب بيدك إلى الأرض ثم ضرب أحدهما على الأخرى ثم مسح وجهه والذراعين
 إلى نصف الساعته ولم يبلغ المرفقين ضربة واحدة **وفي** رواية له فقال إذا كانا كيكفك أن تضرب بيدك
 إلى الأرض وتمسح بها وجهك وكفيك **واخرج** أيضا بسند آخر عن عمار قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن التيمم فأمرني ضربة واحدة للوجه والكفين **واخرج** أيضا أن قتادة سئل عن التيمم في السفر فقال حدثنا
 يحدث عن الشعبي عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن عمار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إلى المرفقين **واخرج**

الارض في سنة وقال صلى الله عليه وسلم كان يقول في التيمم ضرب الوجه والكفين **واخرجهم** مسلم من طريق الاربعين
عن شقيق في قصة مناظرة الى موسى وان مسعود فقال النبي صلى الله عليه وسلم لما رأنا كان يكفينا ان يقول
بيدينا هذا ثم ضرب بيده الى الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه **الحديث**
واخرجهم من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه في قصة مناظرة عما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لما كان يكفيا ان تضرب بيديك الارض ثم تنفخ ثم مسحهما ووجهك وكفياك **واخرجهم** البخاري من طريق
شعبة عن الحكم بن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه في قصة مناظرة عما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان لما كان يكفيا هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ونفخ فيهما ثم مسحهما
وجهه وكفيه **وفي** رواية لفضل يكفياك الوجه والكفان **وفي** رواية له فقال انما كان يكفياك ان تضرب مكانا
فترض بكفه ضربة على الارض ثم نفخا ثم مسحا بظهر كفه بشماله لوطوشماله بكفه ثم مسح بهما وجهه فويل الحاش
عما رأنا لفظا المختلفة استدلت به طوائف **الاول** الطائفة الذاهبة الى وجوب المسح الى الابطال اخذ ما ورد
عند قصة بدء التيمم مسح الايدي الى المتأكل **والايات الثانية** الذاهبة الى كفاية مسح الكفين الى الراس
اخذ ما ورد انه صلى الله عليه وسلم قال له يكفيا هكذا وضربته وكفى في مسح الوجه والكفين
الثالثة الذاهبة الى بلوغ المسح ايضا من سر اخذ ما ورد في بعض روايات ومرفقيه وما في الرواية الاخرى
ان نصف الذراع **الرابعة** الذاهبة الى مسح الوجه كله كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
الخامسة القائمة بتسمية الضربة اخذ من روايات تعدد الضربة في قصة بدء التيمم وهذه الاقوال هي
التي لكل منها اصل من الروايات الحديثية واما ما سواها من ترتيب الضربة وتثنية الضربة فتجيب
بمسح بكل واحدة كمال من الوجه واليدين فلا يعجز به فلنعرض عنه ونحقق الحق في الاقوال التي لها اصل من السنة
فأعلم ان نزاعهم في مقامين **الاول** في كيفية مسح اليدي هل هو الى الاطام الى المرفق ام الى الرسغ **والثاني**
في توحيد الضربة للوجه اليدين **وقد دها** ما النزاع **الاول** فاضعت الاقوال فيه هو القول **الاول** لما قاله الامام
الشافعي ان كان ذلك وقم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح عنه بعدة فهو تأخير له وان كان وقم بغير امره
فالجهة فيما امره وبوجه آخر لم يرو السحر الى ما فوق المرفقين في غير ذلك نزول اية التيمم قط اعن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ولا عن اصحابه فالظاهر ان مسحهم الى الابطال والمتأكل كان محسب افهام الصحابة في ذلك الوقت اخذوا
من ظاهر قول تعالى وايدىكم لعدم علمكم بكيفية فلاحه في وجهه واخر قد افنى عما روى الذي ارتكبه المسح الى
الابطال ورواه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كيفية مسح الكفين وروى الحديث اعرف بالمراد به **نفي** ولا سيما
الصحاح المجتهد قد دل ذلك على ان المسح الى ما فوق المرفقين لم يكن على سبيل الافتراض واقوى الاقوال فيه
من حيث الدليل هو الاكتفاء بمسح اليدين الى الرسغين لما ثبت في روايات حديث عامر الصبيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم علمه كيفية التيمم بلفظه متعكلا في الزايب والكفى فيه على مسح الوجه والكفين **واجيب** عن
احد ها ان تعليقه لما روى من قوله تعالى وفي الاحاديث القولية على ما سبق ذكرها ان شاء الله تعالى

السمع المرفقين ومن المعلوم ان القول مقدر على الفعل وفي محط نظر اما اوله فان عليه ان يكون العمل
لكنه انضم به قوله اما كان بكفك هذا فصار هذا الحديث في حكم الحديث الاول واما الثاني فان موقفي في رواية
السمع المرفقين بكفك ان ضرب يديك الارض ثم تغمض نسيها او يمسك بكفك وفي رواية للحجازي وكفك
الوجه والكفان وهذا يدل على ان الضرب وقع بالقول ايضا وثانيه ما ذكره الترمذي والعيني وغيرهما من ان
مقصوده صلى الله عليه وسلم بان صورة الضرب وكيفيته للتعليم لا بيان جسيم ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على
عدم افتراض ما عدل المذكور فيه وفيه ايضا نظر اما اوله فان ساقى الروايات شاهد بان المراد بيان جسيم
ما يحصل به التيمم لا ان يقل صلى الله عليه وسلم اما كان بكفك فجعله على محض تعليم صورة الضرب على يمينه واما
ثانيه فلا ريب ان يمكن المقصود من التعليم بيان جسيم ما يحصل به التيمم لا السكوت في معرض الحاجة وهو غير جائز
من صاحب الشريعة وذلك لان عمادها ان يكون بها كيفية التيمم المشروعة ولم يكن تحقق عند ما يقع في التيمم لان
تبعك في القرب تعكس الدابة قل ذكره عند النبي صلى الله عليه وسلم يمكن ان يكون من بيان جسيم ما يحصل به التيمم
لاحتياجهم اليه غاية الحاجة والاعتناء في تعليمه عند ذلك سيما ان صورة الضرب فقط مضربا لمقصود لبقائه حالة
ما وليته **وثالثها** ان المراد بالكف في تلك الروايات اليدان وفيه نظر ظاهر فان ذكر اليد واراد بعض منها
واقم شأنا كما في قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله تعالى اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف الية حيث ذكر فيهما اليد
واريد به بعضهما وهو الكف الى الرسغ واما اطلاق الكف والمردة اليد فغير شائع وهو جائز في تعارف ولا يخجل عليه
الا عند تعذر ما الحقيقة وهو مفقود ههنا علانه لو اريد منه اليد وهو اسم من الاصابع الى المثلث لزم ثبوت
لزووم سم اليد الى المثلث ولا يقال به فان قال قائل نحن نحمله على اليد الى المرفقين قلنا هذا البعد من
الاول فان ذكر الحجر وارادنا الحجر ما اخرضنا بعد من اطلاق الحجر والمراد الكل ولا دليل على تعيين هذا الحجر
قلنا قل ان يقول نحن نحمله على اليد من الاصابع الى ما بين المرفق والابطراف **قلت** الدليل عليه هو الاحاديث
التي خرج فيها تصريح فاية المرفقين قلنا تلك الروايات بعد ثبوتها لا يدل على ان بلوغ السمع الى المرفقين فرض
لازم حتى تجعل دالة على ان المراد بالكف ههنا هو المقدار المذكور فيها علانه لو سلم ذلك فلا يتعين حمل الكف
على المقدار المذكور فيها لجواز ان يكون احدهما متقدما منسوخا والثاني متأخرا ناسخا والتاخير ناسخا لا يجعل
دليلا على تقييد من المتقدم **ورابعها** ان احاديث الكف في حد عارضتها احاديث المرفقين فيجب ان تأخذ
بالاحوط ونحو ما افترض السمع الى المرفقين وفيه ان احاديث الكف في حد على الكفاية واحاديث المرفقين
ليست خصوصا في الافتراض فالافتراض بينهما لان كفاية المقدار القليل وكونه ادنى ما يحصل به الشيء
لا ينافي اختيار المقدار الكافي لكونه اعلى درجة **وختام مسها** انه لما تعارضت الاحاديث رجعت الى اثار
الصحة يدفع جدنا كثيرا منهم افتاء السمع الى المرفقين فاخذنا به وفيه ان الرجوع الى اثار الصحة انما يفيد اذا
كان بينهم اتفاق ولا كذلك ههنا فان عارضهم مقدافى بالوجه والكفين واصررحمنا ما افق به ابن عباس
شيئا بل ذكرنا نظيرهما اخرجنا الترمذي على ما ذكره **وسادسها** ما ذكره الحجازي وارتضى به العيني

عن عدة القاصدين من حديث عمار بن عبد الله بن مكرم عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه
 الباطنية لا تظلم **وفيها** أن راذل طرب في هذا المقام غير مصرح كون روايات الرافضين والشيعة
 بالنسبة إلى غيرهم فسقط الاعتناء بذكرها إلا ما تضمنه ما قبله على قصة راذل الكفين والرافضين وأما
 الكفين سلك من القصة والمعاصرة **وبما جمل** في الرواية كما حقق في موضعه إنما يضرب الاحتجاج إذا لم
 يوجد فيه وجه له إذا وجد من غير وجه البعض يؤخذ به ويحج ما عداه **وأما القول** المتوسط وهو ما تضمنه شيخنا
 إلى الرافضين هو أقيس لأن التيمم خلف عن الموضوع ولا يقيس هو توافق الأصل والخلف ولأن البداية المصنفة في آية التيمم
 إنما هي المقيدة في آية الموضوع ويقوله إلى الرافضين وقياسه على اليد المذكورة في آية السجدة وغيرها مما نسب للخلف
 الجسدين وقد تأيد ذلك بروايات **منها** حديث عمار في قصة تعليم النبي صلى الله عليه وسلم له حيث وخر في بعض
 رواياته لفظ المرفقين والرافعين لكن قد عرفت مما مر أن روايته شك فيه وخالف الأكثر لأنه ممن عمار وهو ما
 القصة ثبت عندنا كان يقتضي صحة الوجه والكفين فسقط الاحتجاج به هذين السبيلين **ومن** ما حديث أبي حمزة
 الحارث بن الصمة الأنصاري قال مررت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلو يخر على حتى قام إلى الجبل
 فحدثه بعضا كانت معه ثم وضع يده على الجدار ففسخ ذراعيه ثم عدل إلى أخرجه البغوي في شرح السنن من طريق الشيخ
 عن إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرة عن الأعرج عنه وقال هذا حديث حسن وعنده الدارقطني وغيره من طريق
 أبي صالح عن الليث عن جعفر بن زبيدة عن الأعرج عن عبيدة فسمي وجهه وذراعيه ثم عدل عليه لكن روى هذه
 القصة أو مثلاً جهم من أصحاب الأصحاب الستة وغيرهم من حديث أبي جهيل وغيره ليس فيه ذكر الذراعين بل
 ذكر اليدين والتيمم **ففي** صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي عندنا قبل النبي صلى الله عليه وسلم
 من نحو برجل فلقه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه السلام حتى أقبل على الجدار ففسخ بوجهه ويديه ثم عدل عليه السلام
قال ابن حجر في فتح الباري الثابت في حديث أبي جهيل أيضاً بلفظ يديه لا ذراعيه فأنه رواية شاذة مع ما في
 أبي الحويرة وإلى صالح من الضعيف انتهى **وعند** ابن ماجة من حديث أبي هريرة مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه فلما فرغ ضرب بكفيه الأرض تيمم ثم عدل عليه السلام **وعند** أبي داود من حديث
 ابن عمر قال أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغائط فلقه رجل عند يديه فلم يرد عليه فلم يرد عليه حتى
 أقبل على الخائط فوضع يديه عليه فمسح وجهه ويديه ثم عدل على الرجل السلام **وله** من طريق محمد بن ثابت العبدى
 عن نافع قال انطلقت مع ابن عمر في حاجته إلى ابن عباس فقص ابن عمر حاجته **وكان** من حديثه ومثل
 أنه قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من المسك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد
 عليه حتى إذا كان الرجل يتولى في السكة فضرب بيديه على الخائط ومسحهما وجهه ثم ضرب ذراعيه ففسخ ذراعيه
 ثم عدل على الرجل السلام وقال لم يمنعني أن أرحم عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر **وقال** أبو داود بعد روايته سمعت
 أحمد بن حنبل يقول روى محمد بن ثابت حديثاً منكراً في التيمم ولم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على الصريحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه فعل ابن عمر انتهى **وأخرجه** الطحاوي أيضاً في باب فراءة الجن في الخائط
 القرآن من طريق محمد بن ثابت نحوه **ومن** ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة أن قوماً جاءوا إلى رسول الله

عن أبيه عليه السلام قال ان السكينة المولدة في الجسد منه شعرا وشعر من رقيقها الحشيت الحشيت والنفوس فقال عبد الله بن
عمر بن عبد الله بن علي بن ابي طالب ضرب ضربة اخرى فحسبها ضربة بيده الى المرفقين **قال** ابن حجر بن عسافر
استحدثت الحديث في الاستسقاء المني بن الصيام وهو ضعيف جدا لكن تابعه ابن لهيعة اخرجه ابو يعلى في مسنده
حدث الطبراني في الاوسط وقها الرازي بن زيد وهو ضعيف ايضا انتهى **وقال** ابن الهمام في فتح القدير وهو حديث
يعرف بالكشي بن الصيام وقد وضعه احمد وابن معين في آخرين ورواه ابو يعلى حديث ابن لهيعة وهو ايضا
ضعيف وقا طبراني في معجم الطبراني الاوسط بن احمد بن محمد الدارقي بن ابي الحسن بن عمار الحضرمي ناو كيع بن الحسن
عن ابراهيم بن زيد عن سليمان الاحول عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قد ذكره وقال لا نعلمه سليمان الاحول عن سعيد
غير هذا الحديث انتهى **ومنه** ما حديث السليم بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى كفيفة التيمم فضرب بكفيه الرض
ورفعها ما وجهه ثم ضرب ضربة اخرى فمسح برأعيه باطنهما وظاهرهما حتى مسح بيديه المرفقين اخرجه الطبراني
في الكبير والدارقطني والبيهقي وابن سعد وعبد بن حميد وابن جرير **وفي** رواية الطحاوي في شهر معاني الآثار
عنه قال كنت ارجل من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لي يا اسلم قم فكل فقلت يا رسول الله
اصابني خباثة فسكت عن حتى اتاه جبريل بآية التيمم فقال لي يا اسلم قم فتميم صعيدا طيبا ضربت بهين ضربة لوجهك و
ضربة لذراعيك ظاهرهما وباطنهما كلها انتهيت الى الماء قال يا اسلم قم فاغسل **وفي** مسنده الاربعة بن بدر وهو
ضعيف **ومنه** ما حديث عائشة مرفوعا التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وتحديث جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ارجل تمك في التراب اضرب هكذا وضرب بيديه الارض فمسح وجهه ثم ضرب
بيديه الى المرفقين وتحديث جابر ايضا مرفوعا التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وتحديث ابن عمر
التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وفي اسانيد اكثره التيمم وقد ذكرنا ما مع ذكر من اخرجه
ومن ضعيفا في بحث مسير الراس من الحثا الوضوء عند شرح قول الامام في ان يحجب عن بيان الاستيعاب
في التيمم لم يثبت بالنص بل بالحديث المشهور الخ فاغتنان ذلك عن تفصيله **والله اعلم** بالاثار والروايات
الواردة في باب السحاح المرفقين قد تكلم فيها وعلى تقدير اعتبار حصول نوع من القوق بكثر الطرق يدانه لادالة
لها على لفظية بل غاية ما ثبت منه الاستسقاء والافضلية **وقال** ابن الهمام في فتح القدير ما رواه ابي حنيفة
التيمم ضربتان الحاشا والدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عنه الحاشا وقال لا اعلم احدا
اسند عن عبيد الله بن علي بن طيبان وهو صدوق وقد وقفه يحيى بن سعيد القطان وهشيم وغيرهما
وصوب وقفه الدارقطني انتهى ونقل ابن عدي تضعيف ابن طيبان عن النسائي وابن معين واما بغير هذا اللفظ
اي الذي ذكر في الهداية فرواه الحاشا والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الانما طلى الى جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين قال الحاكم صحيح الإسناد ولا يخرج
وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان منكم في صمد ودوقه يحصل حديث عمار على ان المراد
بالكفين الذراعين اطلاقا لم يخرج على الكل والمراد ظاهرهما مع الباقي فيكون الكف عمل الامة على هذا يرجع هذا
الحديث على حديث عمار فان تلقى الامة الحديث بالقبول برحمة على ما عارضته انتهى كلامه **وفي** نسخة

فإن حديث المسح إلى الرقعة وإن كان بعض رواياته خالياً عن المحرم المسمى كذا لا يحمل إلا على غير ما عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ليس أحسن ما يذكره تحديد أيكون فرضاً لا زماً وأما أصل حديث عام بن أحمد
 فتكلف مستبعد تمامه بزيادة ما ورد في رواية الدارقطني في حديث عام بن أحمد فتسريها وجوباً وكذا في التفسير
 ودعوى صحة هذا الحديث الذي فيه المسح إلى الرقعة على حديث عام بن أحمد لا يرد بطريق صحيحة في الصحيحين وغيره
 لا يخلو عن تفسير كونه مثلاً بالقبول إنما كان بوجهه إذا كان مثلاً بالقبول من الكل والأكثر وأما ما عليه
 فقد مر أن ابن عباس وغيره أفتى بالمسح إلى الرغنين وأما ذهب أحمد ومالك وغيرهما من أهل الأئمة والجمهور
 في شهر معاني الآثار فهي كلام طويل لا يرجم محضه إلا إلى الترجيح بالقياس فأما أخرجه أو لا بأساً في التمسك
 عن عام قصة نزول آية التيمم عليهم من المتأكل والأطباء **أجاب** عنه بأن عام لا يمكن أن يكون النبي صلى الله عليه
 وسلم أمرهم أن يتيمموا كذلك وإنما أخبرهم عن فعلهم فقد يحتمل أن تكون الآية قد نزلت ثم نزلت بتأنيدها أو أنها نزلت
 فتم وأصعباً لطبياً ولم يبين أنهم كيف يتيممون حتى نزلت بعد ذلك فأمسحوا بوجوههم وأيديهم منه **فأجاب** ما
 أخرجه من طريق ابن لهيعة عن ابن الأسود عن عروة عن عائشة قالت أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 غزوة له حتى إذا كنا بالمرس قريباً من المدينة وكانت علي قلاذة تسمى السبط فبلغ للسرعة فجعلت أبرأسي فخرجت من
 عنقي فلما نزلت برسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة الصبح قلت يا رسول الله خرجت قلاذتي من عنقي فقال ليها
 الناس إن أمك قد ضلت قلاذتها فابتغوها فابتغوها فاجتبعها الناس ولم يكن معهم ماء فاشتغلوا بابتغالها إلى أن حضرت
 الصلوة ووجدوا القلاذة ولم يقدروا على ماء فتمهم من تيمم إلى الكف وتمهم من تيمم إلى التيمم وتيممهم على
 جسده فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل آية التيمم قال ففي هذا الحديث أن نزول آية التيمم كان
 بعد ما تيمموا هذا التيمم المختلف أصح من حصول المتأكل فعلنا بتيممهم أنه لم يفعلوا ذلك إلا بعد علمهم أصل التيمم
 وصلنا بقوله فأنزل الله آية التيمم **فأجاب** بعد فعلهم هو وصف التيمم انتهى **ولا يخفى** على الماهر ما فيه فإن سياق
 الأحاديث الصحيحة إنما يدل على أن آية المائدة التي فيها ذكر الوضوء والتيمم نزلت بتأنيدها في قصة فقد عايشة
 دفعة ولم يرد بطريق صحيح أنه نزل أولاً لفظ فتمهم أصعباً لطبياً ثم نزل فأمسحوا بالوجوه وأيضاً قد علموا ما سبق من الروايات
 أن جماعة من الرجال قد صلوا بغير طهارة في تلك الواقعة ولو كان نزل حاتم التيمم قبل ذلك لم يكن كذلك وأيضاً
 علم منها أن أبا بكر عاتب عائشة على احتباسه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وليس معهم ماء ولو كان
 نزل حكم التيمم قبل ذلك لم يكن كذلك واختيار أن نزلها كان متفرقاً في تلك الواقعة فنزل أولاً فتمهم أصعباً لطبياً ثم
 نزل فأمسحوا بوجوههم ثم نزل **وإباحة** ما ذكره في الجواب عن تيمم الصحابة صحيحة في نفسه لكن بناء على تخريج
 نزول الآية من غير إثباته على الفاسد وأما الحديث الذي أخرجه في التأييد فضعف بآثار لهيعة ومخالفة
 للروايات الصحيحة عن عائشة والآول بل الصواب أن تحمل هذه الرواية على معنى لا يخالف غير ما كان يقال في قصة
 وتأخير من بعض الرواة وأصله إلى أن حضرت الصلوة ولم يقدر على ماء فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فأنزل الله آية التيمم فتمهم من تيمم إلى الكف وتمهم ثم واستنبط تخريجي نزول آية التيمم من ظاهر سياق هذه الرواية
 الضعيفة المخالفة للروايات الصحيحة ليس من شأن مهمة الشريعة ثم **أخرج** المحاكوي بإسناده المتعدد عن

فما قصه فسلم النبي صلى الله عليه وسلم الحكمة التي توعد الله سبحانه والقدس ثم ذكر حديث قصته
 ان جهم وحديث ابن عمر كلاهما اقبل بابا للمصطفى باب فراء واجتمع لهما كل من اقبل القرآن ثم ان جهم سب
 الاسلام وقال بئس ما فعلنا الضمنا في التيميم ثم واختلفت هذه الروايات فلهذا رجعت الى النظر في ذلك
 من هذه الروايات ولا يصححها واعتزله ذلك فوجدنا الموضوع على الأعضاء التي ذكرها الله في كتابه وكان من التيميم
 اسقط عن بعضها فاقطع عن الرأس والرجلين وكان التيميم هو على بعض ما عليه الموضوع فقل بذلك قول من قال انه
 ان الماء انما يقطر على الرأس والرجلين وهما ما يوضا كان اخرى ان لا يجب على ما يوضا فلهذا اختلفت في الذراعين
 على يمين او على يسار الوجه يوم بالضعيف كما يفصل بالماء ورأيت الرأس والرجلين لا يوم من اشقى فكان ما اسقط التيميم
 عن بعضه اسقط عن كله وكان ما وجب فيه التيميم كالوضوء سواء لانه جعل بذلك منه فلما ثبت ان بعض ما يفصل من
 اليدين في حال وجود الماء يقيم في حال عدم الماء ثبت بذلك ان التيميم في اليدين الى المرفقين قياسا ونظرا على ما ثبت
 من ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابن يوسف ومحمد انتهى ثم ايد به بما اخرج بسند عن نافع قال سألت ابن عمر عن
 التيميم فصر يديه الى الأرض ومسح بمكيديه ووجهه وضرب ضربة اخرى فصر بما ذكر اعيه وقتما اخرجها ايضا عنه
 ان عبد الله بن جابر ما قبل من الجرح حتى اذا كان بالكرز تيم صعيدا طيبا فصر بوجهه ويديه الى المرفقين فوصل وقتما اخرجها
 عن ابي الزبير بن جابر ان اياه رجل فقال اصابتني جماعة واني تمعت في الغراب فقال ادعرت حمارا فصر يديه الى الأرض مسح
 وجهه ثم ضرب يديه الى الأرض فصر يديه الى المرفقين وقال هكذا التيميم وقتما اخرجها للحسن البصري انه قال ضربة
 للوجه والكفين وضربة للذراعين الى المرفقين انتهى قلت في هذا التقرير احسن واجزى وعن الشيباني ابعدا
 تأويل حديث عمر بن الخطاب وروايت السابقة في خبره عليه ان القياس على الاصل والاستناد بالافاناثبات القرينة
 انما يستقيم اذا لم يخالفه شيء من الاخبار المرفوعة الصحيحة واما النزاع الثاني الى النزاع بين توحيد الضربة للوجه
 واليدين وافراد الضربة لكل منهما على حدة فقول الافراد لكل منهما على حدة منها اقيس واشبه بالاصل فانه
 كما يؤخذ لكل عضو من الاعضاء الفسولة في الموضوع على حدة كذلك يحق ان يكون في التيميم ضربة لكل من
 واليدين وقد دل عليه احاديث منها حديث عمار في قصة بداء التيميم انه وضرب يمينه ثم يمينه في الاستكمال
 بها خدشة واضحة فانه كما ذكر فيه وضرب يمينه كذلك ذكر فيه المسح الى التائب والا باطفا كما اجاب المجتهد
 ذلك بانه لم يكن باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك لا يجب ان يكون في التيميم ضربتان ضربة
 للوجه وضربة لليدين وقد مر ذكر طرقه وعمله ومنها حديثه لاسلم وحديث ابن عمر ان ابن عمر جاز
 وغيرهما على ما مر ذكره من ذلك واما القول بالاختلاف له بظاهر روايات عمار في ذكر تعليم النبي صلى الله عليه
 وسلم التكيفية التيميم وحكمه بالكتابة الدال على توحيد الضربة وقد مر ذلك صريحا في بعض طرقه فقد عقد
 البخاري في صحيحه باب التيميم وضربة واخرج فيه قصة مناظرة ابي موسى الاشعري مع عبد الله بن مسعود ذكره
 له قصة عمار مع عمر في قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اي لعلنا نكان يكفينا ان نضع هكذا وضرب ياقفه
 ضربة على الأرض ثم نقضها ثم مسح بها ثم كذا وكذا ثم مسح بها ثم مسح بها ثم مسح بها ثم مسح بها ثم مسح بها
 في مسنده والاسماعيلي في مسنده وفيه فقال انما كان يكفينا هذا ومسح وجهه وكفيه واحدة انتهى

قال الكرواني في شرح المسحوق الكفاية قد اثنى عند شرح الرواية الاولى على هذا الكيفية مستحسنة
 جهات **اولا** مما ائتمت من الطرق الاخرى مضربتان وقال النورى الاصح المنصوص ضربتان **وثانيا** من جهة
 الاكتفاء في علم ركعت واحدة وبالاقتناع في الكفين واجب ولم يحل لحد الاجتزاء بالحد من
وثالثا من حيث ان الكف اذا استعمل تزيده في ظهر الشمال كيف مسح بها الوجه وهو صار مستعملا **ورابعا**
 من جهة انه لم يمسح بالذراعين **وختاما** من عدم مراعاة الترتيب وتقديم الكف على الوجه **الحقول** محل
 ان يحجب باننا لا نستلزم ان هذا التيمم كان بضربة واحدة لان الاجتماع متعقد على انه لا يجوز الاكتفاء بمسح
 ظهر الكف بل لا بد من مسح الظهرين اتفاقا فيجب تقديم ضربتيه اخرى ومسح يديه فالذي كور من
 مسح ظهر الكف قبل مسح الوجه ليس من جهة كونه ركنا بل كان ذلك امر خارجا عن حقيقة التيمم فله صلى
 عليه وسلم اما التحفيف والتراب واما الغيرة كفعل النفض **خ** اما تغله عار من تقليد الامر حيث قلعت او ثابنا
 لا نستلزم ان احد البيان التيمم بغير اركانه وشروطه بل المراد ما كان ههنا الاصول في الضرب للتعليق والتحفيف **د**
 عليه او ثابنا فاعلم المقدمات من ايجاب الضربتين اذا الواجب هو اصال التراب فقط سواء كان بضربة او
 بضربتين او ضربات وممن ايجاب مسح الذراعين ولهذا قالوا مسح الكفين اصح والرواية ومن ان لا يبرأ شيئا كاصول
 ومن ايجاب الترتيب كما هو مذهب الحنفية ومن استعمال التراب مع احتيال ان يقال انه ما صار مستعملا ان
 يكون الكف المجس حتى يتناول الكفين فمسح بحد الكفين ظهر الشمال ثم ذلك الكف المستعملة على غير المستعملة
 ثم مسح ما وجهه **و** اما الجواب عن مسح وحدة الظهر فهو ان محل والفاصلة على الواو والواصلة جمعابين
 الذي لا يل هذا اغاية وسعنا في تقريره ولعل عند غيرنا خيرا منه انتهى **كلالة قلت** هذه الاشكال التي
 ذكرها وكذا الجوابات التي سردناها قد وضعت عند من له مهارة في الحديث **اما** الاشكال الاول **فان**
 لم يثبت في طريق من طرق قصة عمار وتعليم النبي صلى الله عليه وسلم كيفية التيمم وحكمه بالكفاية تعدد
 الضربة فعمد ذلك من روايات غيره من الصحابة بطرق اخر وقد مرها لها وما عليها والذي قاله النورى
 هو باعتبار مذهب الشافعي لا باعتبار روايات الحديث وقد قال النورى في شرح هذا الحديث في شرح
 صحيح مسلم فيه دلالة المذهب من يقول يكفى بضربة واحدة للوجه والكفين جميعا **والاخرين** ان يجيبوا عن بيان
 المراد ههنا صورة الضرب للتعليم وليس المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم انتهى **فقد** انص صرح في انه ليس عند
 ورود الضربتين في روايات هذا الحديث والابينة واجاب به ولم يحجج الى الجواب فجعله على بيان صورة
 الضرب فالمراد من قوله الاصح المنصوص ضربتان ذكر الاصح المنقول من مذهب الشافعية لا بحسب الروايات
 الحديثية فلا اشكال **واما** الثاني فلان الذي اوقعه فيه هو ظاهر لفظ رواية البخارى ثم مسح بها ظهره
 بشماله وظهره شماله بكف يمينه **والفاصلة** الدالة على الشك ولم يفهم انه من اختصار الرواية لا من اصل الحديث
 وقد ورد تحريضك في رواية ابى داود ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله ثم مسح يمينه على يمينه
 يمينك ان تضرب بيدك على الارض ثم تنفضها ثم مسح يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم مسح على
 وجهك وعلى هذا فلا اشكال **واما** الثالث فلان التراب لا يأخذ حكم الاستعمال كما قد اوجبه الاشكال

وليس قالوا كما في نسخة والعنف في هذه النسخة انهم اصل من موضع غير الحرم في ذلك الموضوع انما هو من موضع
واما الرابع فلان عدم سبطه رابعين انما يمكن ان يكون قد اقتضت ضرورة سبطه من قولهم وليس طين **واما** الخامس
 فلان عدم موافقة الترتيب انما هو من اشكاله انما اقتضت ضرورة الترتيب بين مسج الوجه والكتف والذراع واليد والرجل
 الثاني انما هو من قولهم وليس طين انما يمكن ان يقال ان هذا من اشكاله انما اقتضت ضرورة الترتيب بين مسج الوجه والكتف
 وفي رواية من مسج على وجهه ويديه وهذه اللفاظ الخرون من سبطه **واما** جوابه **الاول** فحدوش من وجوه
اما **الاول** فلان عدم تسليم ان هذا التيم كان بضربة واحدة بل كان اقامة الدليل على انه كان بضربتين من الخيارات
 ثم ورد النص بضربة واحدة في رواية لا يداود وغيره **واما** ثانيا فلان من المصحح والمن كان في مقام الازمان
 لكنه غير كاف في مقام التحقيق **واما** **الثاني** فلان ما ذكره من الدليل يقول ان الجماع مستعمل في معنى على شكل الثاني
 وقد عرفت بطلانه **واما** **الثالث** فلان هذا الدليل انما يقتضي ان يقد راسا في سبطه ليدل على ان الجماع كان
 يقد راسا يدل على الضربة الاخرى **واما** **الخامس** فلان ما ذكره من تقديم ضرب ضربة اخرى فخرود رواية داود
 وغيره الناصة على توحد الضربة **واما** **سادس** فلان هذا التقيد يقتضي على شرحه انه شرح الكلام بما لا يوجب
 الخيارات فانه عقد باب توحد الضربة واستدل بهذه الرواية **واما** **سادس** فلان جعل المذكر في هذا الحديث
 من مسج ظهر الكف قبل مسج الوجه امر خارجا من حقيقة التيم كونه مخر ودا بعض روايات الخبر مستبعد جدا
 فان النبي صلى الله عليه وسلم كان في مقام تعليم عمار وكان هو لا يعلم ما يكفي له في التيم حيث تمك في التراب فانما كان
 امرنا من حقيقة التيم عند مثل هذا التعليم بعيد من المعلول سيما من الشارع **واما** **ثامن** فلان بطلان قوله
 صلى الله عليه وسلم لعمري انما كان يكفيك هكذا فانه يدل صريحا على ان كل ما علمه وليس خارجا عن التيم **واما**
تاسعا فلان ما ذكره من نكت فعله امر خارجا من حقيقة التيم غير مستقيم فان النقص يكفر بالتخفيف ولا يجملة
 هذا الجواب وامثاله بعيد من شأن من يتصدى لشرح الحديث **واما** **الجواب الثاني** فخرود بصر
 لفظا انما كان يكفيك **واما** **الجواب** بمنع انحجاب الترتيب في غير مستقيم على مذهبه وان استقام على مذهب
 الخفية **واما** **الجواب** محل وعلى الواو يني عن جهله بان اوهنا للشك من الراوي فلا يمكن حمله على **الاول**
واما **الجواب** بمنع انحجاب الضربتين ومنع انحجاب مسج الذراعين فهو الذي رامه البخاري **واما** **الجواب**
 عن استعمال التراب فاستبعد جدا او الحق هو الذي ذكرناه فاحفظ هذا كله فانه من السوانح العزيزة التي ترجأها
 الكرماني بقوله وتعل عند غيرنا خير امته قالهم لله على ابراما تروى ثم قال الكرماني في شرح الرواية الثانية قوله
 واحدة حمله البخاري على ضرورة واحدة بل دليل ترجمة الباب لكنه يحتمل ان يرد بها مسحة واحدة وهو الظاهر
 من اللفظ فيكون التيم بضربتين فان قلت فاذا حملته على الضربة فاذا استعمل في الوجه فكيف مسحه به الكف
 قلت اما على مذهب من قال التراب لا يصح استعماله في السؤال ساقطا الكلية عن درجة الاعتبار اما على مذهبنا
 فوجهه انه بمسح الوجه بكف واحدة ثم ينفض بعض الغبار من الكف لغير استعماله في الاخرى او يولد لك احدهما
 بالآخر ثم يمسح اليدين بهما انتهى **ولا يخفى** على الفطن ما فيه ايضا فان الظاهر من الرواية هو الذي رامه البخاري
 وما ذكره اختصارا بعيدا مع مخالفة لصريح رواية ابى داود **وبعد** **النتيجه** **والنتيجه** **والنتيجه** في المقام مباحث

وقوله **أول** أما اختار المصنف لفظ الضرب من أن الوضع كافٍ وإن لم يوجد الضرب والمقصود من الضرب الما
 هو أن يدخل النار في خلال الأصابع تحته كلفن الاستيعاب على ما هو ظاهر الرواية فذكر هذا الضرب في غاية البيان أن
 الألف حركات بلفظ الضرب **وأما** قول الألف في غاية البيان أن الله لم يقيد به الضرب في قوله فتميموا وكذا سائر
 الألف قوله صلى الله عليه وسلم للتراب طهور بالمسلم ولو إلى عشر حجج وقوله جعلت في الأرض سجدا وطهورا
 عليه كما صعد انتهى فحجب جدا فإن ما ذكره من الآية والألف لا تنق لبيان الكيفية بل لبيان المشروعية
 والتي سقطت لبيان الكيفية أكثرها على ما بسطناها في غير موضع وأخرج بلفظ الضرب **الثاني** كلام المصنف
 وكذا كلام غيره التيمم يتأتى بفيد أن الضرب ركن وقوله فضاة أنه لو ضرب يديه فقبل أن يسبحا حدث لا يحسن
 السبح بتلك الضربة لأنها ركن هضار كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء وبه قال السيد البرهان وقال
 القاضى الأسدي يجوز ركن ملائمة ماء فأحدث ثم استعمله **وفي** الخلاصة الأصح أنه لا يستعمل ذلك للتراب
 عند الختم شمس الأية وعلى هذا فما صح حوايه من أنه لو ألفت الرمي الغبار على وجهه ويديه فتميم بنية التيمم
 اجزاه وإن لم يسبح لا يجوز مبنى أما على قول من لم يجعل الضربة ركنا وأما على اعتبار الضربة أعمن كونها على الأرض
 أو على الغصن سحا والذين يقضيه النظر عدم اعتبار بنية الأرض في مسمى التيمم شرعا فإن المأمور به السبح ليس
 غير في الكتاب قال الله تعالى فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ومسح يجعل قوله صلى الله عليه وسلم
 التيمم ضربتان أما على إرادة الأعم من المسحطين وأنه خبر فخرج الغالب كذا أحققه ابن الهمام في فتح القلبي
الثالث في الاكتفاء بالضربتين أشار إلى الرد على ابن سيرين وغيره ممن ذهب إلى تثلث الضربة وتوابعها
 وأما ما روي عن محمد من الاحتياج إلى ثلث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين فليس
 على سبيل الافتراض بل المقصود منه تحليل الأصابع إذا لم يكن الغبار بينها صخره في البحر وغيره **الرابع** في إطلاق
 الضربة أشار إلى أنه لو ضرب غير التيمم في كفى ذلك كما في البحر أو غيره بأن يمسح جاز يشربان بنوي الأمر فلو
 المأمور به على الأرض بنية الأمر ثم أحدث الأمر قال في التوشيح ينبغي أن يبطل على قول أبي شيعة وظاهره أنه
 لا يبطل يحدث المأمور لأن المأمور باله وضربه ضرب للأمر فالمرح في الأرض لهذا الشبهة نية المأمور انتهى
 وهل يكفي المأمور الضربتان الظاهر الموافق كالتراكت المتأولة نعت ذكر في جامع الرموز نقل عن العمان وهو
 كتاب غريب غير مشهور أنه لو لم يمسح غير يضرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى ولا يخفى ما فيه من المسائل الشاذة
الخامس لو نوى بعد الضرب هل يكفي ذلك فعند من جعل الضربة ركنا لا يستدرك ذلك ومن لم يجعلها ركنا
 يعتبره كذا في السراج الوهيج **السادس** في إطلاق الوجه واليدين إشارة إلى اشتراط استيعاب المسح
 على ما هو المذهب وسياق انشاء الله تفصيله **السابع** في قوله لمسح وجهه إشارة إلى أن المقصود من الضربة
 هو المسح بالوجه واليدين فلو حصل ذلك بدنها كفى ولهذا قال في الخلاصة لو أدخل رأسه في موضع الغبار
 بنية التيمم بجوز ولو أخذ مالمحظ وظاهر الغبار فحرا سره ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه انتهى
الثامن التنوين في الضربة في كلام الموضعين أما للوحدة فيكون إشارة إلى ركن من قال بتعدد دها وأما
 للنوعية فيكون إشارة إلى ضربة خاصة معروفة وهو الضربة بالكفين لا بغيرها والمراد الضربة بإطن الكفين

شيء ولا يشترط الترتيب على ما يقتضيه الاستيعاب حتى لو بقي شيء قليل لا يجزئ به
 وطوعه أو كان لا يصح إجازته كما ذكره النعماني في شرحه النفاية وصاحب الجرح أن يكون المسنون هو الترتيب
 على أن يكون كما أشاء الله في ذلك خيرة مستند لما قال في الكتاب أن ظاهر الشرع على ظاهره لا يجوز فيه شيء
 أن يصح أن يكون بالباطن فإنه إذا صرح بالظاهر لا يصح أن يكون بالباطن من غير أن يصرح بالظاهر
 المعبرى بالواو وإشارته إلى أنه لا يشترط الترتيب في التيمم عندنا كما لا يشترط في أصله القائل مشرق تقدم ذكر
 ضرورة الوجه المشار إليه في الولوية هذا الترتيب واستدناؤه لطابق ظاهر القرآن والروايات الحادى عشر فما قال مع
 مرقته تنصيصا على دخول الموقنين في المسح كما اتفهموا داخلان في الوضوء من المذهب الصحيح وهذا إذا كان لا يصرح
 فإن كان مقطوع اليدين من المرفقين يجب عليه أن يمسح موضع القطع كما في أصله ضرورة في المدينة وغيرها
الثاني عشر في لفظ التيمم أشار إلى أن المقصود هو مسح اليدين المضمومة على الترتيب على الوجه واليدين فحسب
 لا إيصال التراب اليها ولو تلوينا به ولذا أورده في الروايات الحادية عشرة في التيمم **وقل** صرح في المحسب و
 الهداية والبداهة وغيرهما بالنفص واختلافوا في تعدد قنوتهم من ذكر أنه ينفص كل رفع يديه مرة واحدة
 ومهم من قال ينفص مرتين كما ذكر في البناءة وغيرهما والحق أن النفص يشترع الاثنان ثلوث الوجه واليدين
 بالعبارة يكفي بقدر ما يتأثر التراب ولا يغير شكل العضو بالثلوث به فلا فائدة في تحديده فان وقع ذلك في المرة
 الواحدة يكفي به وان احتيج إلى الزيادة زادوا له أشار في الهداية بقوله وينفص يديه بقدر ما يتأثر التراب
 كيلا يصير مثله انتهى **قال** في البناءة أشار إلى أن النفص لا يقدر مرة كما ترى عن محمد بل إن احتاج إلى الثالث
 فعل مرتين كما ترى عن أبي يوسف وإن تأثر مرة لا يحتاج إلى الثاني انتهى **قوله** ولا يشترط الترتيب يعني لا يشترط
 عندنا الترتيب بين مسح الوجه ومسح اليدين فإن قدم الثاني على الأول أجزأ ذلك وقوله خلاف من شعر الترتيب
 في الوضوء وقد تقدم بحثه في موضعه فالادلة التي أقيمت على افتراض الترتيب جارية ههنا وما أجيب به عنها
 جازها **قوله** والقنوت على أنه يشترط الاستيعاب هو استعمال من الوعب أصله استوعاب قلبت الواو ياء
 وهو عبارة عن الإيصال في كل شيء يسمى أنه يشترط الصحة التيمم إيصال التراب في جميع الأجزاء ومسح اليدين بجميع أجزاء
 الوجه واليدين إلى المرفقين وهذا هو ظاهر الرواية والذهب الشافعي وغيره كما ذكره النووي والزيلعي وهو الصحيح
 كما في الحاشية وهناك قول آخر من جرح أن أحدهما ما ذكره الزند وسبق في نظره أن قد لا يرد عفو وقيل
 ما ترى المحسن عن أبي حنيفة أن الأكثر يقوم مقام الكل ويتفرع على ظاهر الرواية أنه لو ترك شيئا قليلا وإن كان أقل
 من الربع لم يجز فحسب أن يمسح ما تحته الحاجبين فوق العينين كما في المحيط ولكن يجب مسح العذار كما في القنية قال
 والثامن غافلون ولو ترك شعرا أو طروفاً من غير أن يمسح كما في الدلالة لم يترك الحلقاء إن كان ضيقا وإن المرأة
 السوار لم يمسح كما في الحاشية والولوية والوجه في ذلك هو كون التيمم خلقا عن الوضوء فيشرط الاستيعاب فيه كما اشترط فيه وتبين
 المنية وغيرها **والوجه** في ذلك هو كون التيمم خلقا عن الوضوء فيشرط الاستيعاب فيه كما اشترط فيه وتبين
 ظاهر الأحاديث الواردة في الباب ومن لم يوجبه استند بأن المسوحات لا يشترط فيه الاستيعاب كما في مسح الخفين
 ومسح الرأس **ويؤيد** ظاهر قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم بماء عذب إن الباء إذا دخلت على المحل يرد به

والاحسن في سماع الذم احسن ان يسمي ظاهر الذم بالاسم بالوسطى للسطر المحصر
معنى من اكلف المسمى مستند فاقس من الاصابع ثم باطنها بالاسم ولا يسمي الى
وقيل اصابعه وهكذا يفعل الذم راغ المسمى ثم اذ لم يزل الغبار بين اصابعه فقلبه
ان يجلل اصابعه فيحتاج الى ضربة فالثالثة لتخليها عن كل طهرش متعلق بضم
هر من جنس الارض كالتراب والصل والحجرش وكذا الكحل والزرايش

البصر وفي المقام يحذف نقتضاه واما قد ذكرناها في بحث سمي الراس من انحاء فاقض الوضوء فاغتناء ذلك عن ذكرها
ههنا فليظفره **قوله** والاحسن في سمي الذم راغين انما خصه بالذكور لكون سمي الوجه مما لا يحتاج الى بيان الكيفية
وتحذف هذه الكيفية احسن لغيره عن استعمال الغبار يستعمل وان كان ذلك غير مضر فلو سمي بكل الكلف لكان
جائزا في الزانية فقولوا سمي باصبعه واصبعين لا يجوز واقل ما يجري به ثلث اصابع كسطر الراس والحرف كذا في النسبة
والغنية وهذا اذا سمي باليد وكذا فلو تعاكف في التراب بذية التيم فقاما التراب وجهه ويديه اجزاء فحصول المقصود
كما صرح به في التاخر اذ خفية ومن ههنا فطنت دفع ما تراى ووردته ان هذه الكيفية هذه الطريقة مما لا يصلح
لها في السنة كما صرح به ابن القيم في زاد المعاد فكيف يكون احسن وذلك لانه وان لم يرد نص صريح في ذكر هذه الكيفية
لكن التبرع عن مواضع الشبهات والاحتياط في مقام الخلافات ثبت استحسانه بالنصوص الشرعية والاصول العقلية
والاشهر في ان استعمال الغبار المستعمل موضع شبهة لتمكن الاختلاف فيه فالترزعه مستحسن ولا كيفية تشتمل
على التبرع مع السهولة الهذلة فيكون مستحسنة لانه **قوله** ظاهر الذم راغ هو بالاسم عن اليد وظاهرة
هو خلاف جهة باطنه وهي الجهة المواجهة لجنب الانسان ووطنه اذا استرسلها على وجهها **قوله** بالوسطى هي
الاصبع التي من اخذ جانبيها المسجة على وزن اسفل فاعل وهي لسبابة التي يشار بها في التشهد ومن جانبها الاخر
البصر وهو بكسر الباء الموحدة وسكون النون وفتح الصاد المهملة ما لم يخلص وهو على وزن البصر فاصابع اليد
والتي تلي المسجة من جهة اخرى غير جهة الوسطى لانه **قوله** فيحتاج الى ضربة فالثالثة هذا على رواية عن محمد
لان عند محمد لا يجوز التيم بلا غبار فحيث لم يصل الغبار بين الاصابع احتيج الى ضربة فالثالثة واما عند غيره فلا
ايصال الغبار بل يكفي المسح فوجب عليه التخليل وان لم يصل الغبار الى من غير احتياج الى ضربة اخرى وهذا هو الموافق
للاويان الثانية كذا في الاختار وحاشية **قال** على كل طهرات شرع في بيان ما يجري به التيم وما لا يجوز
وتفصيل المقام ان ما يضر عليه منقسم الى قسمين **احدهما** ما هو من جنس الارض **وثانيهما** ما ليس من
جنس الارض والفاقر بينهما على ما ذكره الزيلعي وغيره ان كل شيء يمتدق بالناقص فيزهر ما كمال الشجر والحطب وكل شيء
يلين ويذوب بها كالحديد والنحاس والذهب والفضة وكل ما تاكله الارض كالخطة والشعر وسائر الحبوب
ليس من جنس الارض وما ليس كذلك فهو من جنس الارض فالقسم الثاني لا يجوز به التيم ما لم يكن عليه غبار
فيسمي به وجهه ويديه والقسما الاول يجوز به التيم ولو لم يكن عليه غبار بشرط ان يكون طاهر في نفسه على هذا
الاصل انه يجوز التيم بالتراب والزل وهو بفتح الراء المهملة وسكون الميم يقال له بالفتا رسية ريك والتيم مطلقا
والكحل وهو ضم الكاف وسكون الحاء المهملة يقال له بالفتا رسية سمه والزرايش وهو بكسر الزاي الميم وسكون

ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد ذكرها مع انه يجوز للصلاة فيه ولا يجوز بالارض وقد اعتدوا على جديف
وغيره مما اعتدوا الى يوسف قال يجوز بالتراب والرمل وعند الشافعي لا يجوز الا بالارض السبب
في اللؤلؤ فان كان الارض كذلك فالشك في منعه الجواز والقائل بالجواز قال به لما قام عنده من ان الارض من جنس الارض
الارض فان كان كذلك فلا خلاف في الجواز والارض دل عليه كلام اهل الجواز في الجواز انهم اخرجوا من شبهة التلويح
وشبهها بالعماد وفيه انصار الجوزي حيث قال الله متوسط بين عالم النبات والجوارح فيشبه الجوارح في النبات
بكونه اشجارا مائة في قطر الجوزيات عروق وانحصان خضره تشبعا فافقه انتهى **وقال** ابن عابدين في رد المحتار صاعدا
النبات الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من اجزاء الارض وما لم يحشش الوبال الى ما في عامة الكتب من الجواز
وجها له كونه اشجارا في قطر الجوزيات كونه من اجزاء الارض لان الاشجار التي لا يجوز التيمم عليها هي التي تنمو بالارض
هذا جواز في الاشجار يخرج في البحر على صورة الاشجار فلهذا اخرجوا في عامة الكتب بالجواز فيتمين المصير اليه واما
ما في الفتح فينبغي حمله على معنى اخر وهو ما قاله في لقاموس من ان المرجان صغار اللؤلؤ ثم بآيته منقول عن العلامة
المقدس فقال مراده صغار اللؤلؤ كحماضه في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما ارادوه في عامة الكتب انتهى **قوله** يجوز
يعني لا يجوز التيمم على مكان كانت فيه نجاسة وقد ذكرنا انها باليس وان كان ذلك طاهرا حتى جازت الصلاة عاقلها
ان ازيل عنها بان غسلت بالماء فلا كلام في جواز التيمم به **اقول** فيما اشترى الى التعريض على المصنف حيث اطلق
الطاهر فلم يزم عليه ان يجوز التيمم بمثل هذا المكان ايضا لكونه طاهرا وكذا اخرج في تنوير الابصار الطاهر بالمطر وكذا
المصنف فاعطى ههنا اعتمادا على ما يصير حرجه في باب الانجاس ان الارض والاحجار المفروش بطهر ليس فيهما
الاول للصلاة لا التيمم وتستطعم على توجيه الفرق هناك ان شاء الله تعالى **قوله** كان فيه نجاسة الصواب كانت فيه
نجاسة **قوله** ولا يجوز بالرماد هو بفخ الرائحة المملة يقال له بالفاخرية خاسته ووجه عدم الجواز ما ذكره عقبه
من انه ليس من جنس الارض كما هو الغالب فان كان الرماد من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه حطيمه يجوز التيمم
كما في جامع الرموز نقل عن الخزانة وهذه المسألة وكذا المسألة عدم جواز التيمم بالذهب والفضة والخضرة والشجر
فكرها كذا كرفائدة قول المصنف من جنس الارض وعلى هذا فكان الاول لسد ان يسرد هذه المسائل في نسخها
ويذكر مسألة عدم جواز التيمم بالطاهر زوال الاثر بعد ما بطل كان الاول فيها ذكرها عند قول المصنف على كل طاهر
فانها متعلقة به لا بما بعده **قوله** وهذا الشأرة الى ما فهمه المتن والشرح من جواز التيمم بما هو من جنس الارض
ولو حجر او زبدية وغير ذلك وعدم جوازه بما ليس من جنسه فقط **قوله** عند ابن حنيفة ومحمد اهل العلم اختلفوا
في ما يجوز به التيمم على قول فقال الثوري والاوزاعي يجوز بكل ما كان على الارض حتى الشجر والثلج والجم والحق عن
ابن عليه جوازه بالسك والزعفران وعن اسحق منعه بالسباخر وقال مالك يجوز بالتراب والرمل واللبن وقال
الشافعي لا يجوز الا بالتراب وهو المختار عند اصحابه وفيه قال احمد وفي رواية عن احمد يجوز بالسبغة والرمل
وعن الشافعي في القديم جوازه بالتراب والرمل وهو قول ابي يوسف ولا ثم رجم عنه وقال لا يجوز الا بالتراب وعن
اسحق وبعض اصحاب الشافعي لا يجوز الا بالتراب عليه غبار المحرث كذا في البناية لليعني وغيره وقد وقع الاختلاف
في تفسير الصعيد الطيب في قوله تعالى فنيصوا صعيدا طيبا فقال ثعلب الصعيد وجه الارض كقوله تعالى فنيصو

[illegible]

مرويا لولہ

حاشية وصلت الى الارض من غير واسطة وقد اخرجها القوي وعدا من مائة من احد اشقي هذه الاشياء وجعلت
 الارض من اجلها وطهرها واخذت بالصغار المقدسة في الخرافة واحمد في مسئلة من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 طيبة مسجدنا وطهرنا وعدا من احد من حديث ابي ذر جعلت الارض من مسجدنا وطهرنا وقبضها وخرت بلقطة
 عليك الصعيد وقبضها بلقطة عليك الارض كما ذكرها عند بحث تيم الجنب ومن المعلوم ان لفظ الارض
 الصعيد اعلم من لفظ التراب وتخصيص بعض اجزاء الشيء بالذكر في وقت لا يقتضي اقتضاها لخلق الحكيم لا سيما
 اذا ثبت وترد به لفظ اخر ايضا ومن اجاز التسمية للتراب والرمل فقط استند بحديث التراب وتحديث عليك
 الارض خطابا للسكان الرمال كما ذكر في بحث تيم الجنب وفيه ايضا ما فيه فان لفظ الصعيد والارض لغوي
واقول الذي اذهب في هذا الباب هو جواز التيم بكل ما كان من جنس الارض مستندا ايا الاحاديث الواردة
 بلفظ الصعيد والارض ونظاها لآية فان الصعيد اطبق اهل اللغة على انه وجه الارض كان عليه غبار ولم يكن
 وقد رجع على الشافعي بحديث ابي جهم ايضا الذي ذكرناه في بحث مسهل الدين الى الطرفين فان فيه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم تيم على جدار في المدينة ومن المعلوم ان حيطان المدينة كانت مبنية من احجار سود من غير تراب
 فلم ترتب الطمارة على الاحجار بفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القضاة
 المالكين **واجاب** عنه الكرماني في الكوكب الذي لا يرى بانه ليس معلوما انه لم يعلق بذلك تراب وما ذلك
 الا تحسوا ح فان الجدار قد يكون عليه تراب وقد لا يكون بل الغالب وجود الغبار على الجدار مع انه قد ثبت انه
 عليه السلام حدث الجدار بالصائم تيم فيجب حمل المطلق على المقيّد انتهى **وحرة** العين في عمدة القاري بقوله
 الجدار اذا كان من حجر لا يحتمل للتراب لانه لا يثبت عليه خصوصا جدران المدينة لانها من حرة سوداء وقوله مع
 انه ثبت ان المتنوع لان حرة الجدار بالصائم الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن ابي الحويثر عن الاعرج عن
 ابي جهم وهو حديث ضعيف فان قلت حسنة البغوي قلت كيف حسنة وشيخ الشافعي وشيخ الشيخ الضعيفان
 لا يخرج مما قاله مالك وغیره وايضا هو منقطع بين الاعرج وابي جهم وفيه علة اخرى وهي ان زيادة حلة الجدار
 لم يأت بها غير ابراهيم والحديث رواه جماعة وليس في حديث احد هذه الزيادة والزيادة انما تقبل من لغة
قال ولو لا ان تقع ابي جهم التيم بالحجر لكونه من جنس اجزاء الارض ولو لم يكن عليه نفع بفتح النون وسكون القاف
 اى غير فهو متعلق بقوله والحجر او يقال هو متعلق بقوله كل طاهر اى ولو كان ذلك الطاهر لا غبار وهذا عند
 ابي حنيفة وما لك ومحمد في رواية قوتي رواية اخرى عنه انه لا يجوز بدون الغبار وهو قول ابي يوسف والشافعي
 واحمد وادوكذا ذكره العين **واستدل** من اشترط الغبار استعمال جزء من التراب بقوله تعالى في
 سورة المائدة فامسحوا بوجوهكم وايدىكم عنه فان الضمير المحرر راجع الى التراب فيقتضى ذلك استعمال
 جزء منه وهذا لا يتصور بدون الغبار ومن لم يشترطه استند بظاهر قوله تعالى فمسحوا بصعيدا طيبا حيث لم يشتر
 فيه اخذ التراب والغبار **واجاب** عن الاستدلال السابق بانما للاستعمال الضمير بلجمله الى التراب بل الى
 الحديث وان سلمنا رجوعه الى التراب فنقول هي لا بد اما الغاية كما في سر من البصير فيدل على ابتداء المسح

ومليه شئ من على النعم

من المستطاع ان يثبت له قوة تملك في سائر النعم واسمي اوجوه حكومية لا يكون من سائر النعم استعمال جزء
من الغراب المذموم في افعالها **واوجوه عليه** بان ما في ربة النعم مطلق وما في ربة المذموم مقيد وقد اقول
ان المطلق والمقيد اذا جازى في واحدة واسمى على المطلق على المقيد اتفاقا وتوافقا من حقيقة في البعض مخالفة في
غيره ولا يبعد عن الحقيقة في الحقيقة **واعية واجيب** عنه بان المطلق والمقيد ههنا وان كان في الاسباب
وفي مثله لا يحمل المطلق على المقيد عندنا لا تراحم الاسباب وان كان معنى البعض حقيقة الكلمة من وكون
غيره حتى يتبادر الى الفأية بخلاف ما غير مسلم مرجع كثيره من سائر المعاني بلصة الى ابتداء الفأية وانه المعنى الحقيقي
وبناءا سلطنا ان من ههنا للبعض لكن التسميم بالصعيد يستلزم والمثالة المقبوضة بالاجماع فتقام اليد الموضوعة على
الارض مقامه ويسمى بالوجه كسبح التراب **وفي**ه نظرقا انه يستلزم ان يكون التراب خلفا عن الماء ثم اليد الموضوعة
عليه خلفا عنه **فان** قال قائل لا سلم ان التراب خلف الماء بل اليد الموضوعة على الصعيد خلفت عن الماء
قلنا هذا خلاف ما ثبت بالاحاديث من ان نفس الارض والتراب طهور وخلف عن الماء **وقد يقال** في
هذا المقام ان كلمة من سواء كانت حقيقة في البعوضة او لا ابتداء لاشبهة في انها تدل على استعمال جزء من
مجرورها في امثال هذه العبارة كحاق قوله وصحت بالراس والحية من الدهن ومن التراب ومن الماء واحتمال
ارجاع ضميره الى الحدوث حديث محدث لا عبرة به فقياسا على النظائر يقتضي قوله تعالى في المائدة استعمال
جزء من الارض وقد فهم بان فهم معنى استعمال جزء من مجرورها انما هو اذا كان الدهن وامثاله مما يستعمل اجزاؤه و
في الآية لم يدخل من على التراب بل ضميره ارجاع الى الصعيد ولا يفهم احد من اهل العرب من قوله وصحت يد من
الحجر والصعيدا وانما اخذ لك المعنى البتة علانا فنقول لما كان قوله في موضع اخر مطلقا اجربنا المطلق على اطلاقه
والمقيد على تقييده لعدم التراحق في مثل هذا الموضع **قلنا** لا يشترط استعمال جزء منه لكن ان استعمله كان
اولى بشرط ان لا يبلغ الى تقييم الوجه **قال** ومليه ان يجوز التيمم على الغبار نفسه وان كان ملتصقا بغير الصعيد في
حال قدرته على الصعيد وعدم قدرته عليه ما وهذا قول ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف لا يجوز الا عند العجز
عن الصعيد وهذه احدى الروايات عنه والرواية الثانية انه لا يجوز به مطلقا والثالثة انه يتيمم به ويعدو وتلقا
الخلاف ان الغبار هل هو تراب خالص او غالب فيجوز به مطلقا او لا فابو يوسف ظن انه ليس بتراب والمأثور به هو
التيمم بالتراب فلا يتبادر به واتضح انه تراب مريق اما خالص واما غالب ممتزج مع الاجزاء الهوائية فيجوز به
مطلقا كذا في الهداية وشرحه وقال في المحيط الصحيح قوله ثم كما يشترط في وجه الارض ان يكون طاهرا مطهرا
كذلك لا يشترط في الغبار نفسه ان يكون غير نجس فلا يجوز التيمم بغبار نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه
بعد ما جعت كذا في المحيط الرائق والثالثة اثنائية **وفي** الثالثة اثنائية ايضا صورة التيمم بالغبار ان يضرب بيده ثوبا او نحو
من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار
في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم انتهى **وفي** فتاوى قاضي خان لو نفض ثوبه او لبداهه او سرحه فتميم بغبار جاز
وان ضرب يده عليه ولزق به تراب فتميم جاز وكذا الموضوعة على حطة او شعيرة فزلق التراب والغبار بيده جاز انتهى

في فائدية فرض

أما هو الذي كونه لا يكون هذا الذي كان أحد من قصد استعمال التراب وهو قصد استعمال التراب في الطهارة
 هذا القول المذكور وهو من قبل أحد النجس إلى يمين **أقول** من جهة ظاهره **أما الأول** فإذ أراد أن
 هو قصد استعمال التراب هو من النية أن أراد أنه من النية التي في قصد التراب في الطهارة
 المعبر عنها بغير وجهه فإن قصد استعمال التراب لتلوين الوجه واليد والرجل والوجه واليد والرجل
 من الأغراض المحرمة في قصد عليه أنه قصد استعمال التراب في وجود النية الشرعية هذا هو الثاني
 لأنه قوله لا يقصد إلا لأحد الأمور المذكورة أن أراد به أنه لا يقصد شرعاً إلا لأحد ما يحكي عنه بعد ذلك أن
 أعرضه بغير وجهه **وأما الثاني** فإن أراد به أن لا يلزم التحريم من عند هذا فإن الفقهاء رضوا على
 اشتراط نية الطهارة ونحوها وصحوا أيضاً بلزوم قصد استعمال التراب حيث ذكرنا فيما إذا وقع التراب بعد التحايط
 ونحوه على الوجه واليد فإنه لا يصح التيمم حتى يبرده عليه ويوجد منه فعل استعمال التراب وصحبه وحل هذا
 لا قصد استعمال التراب المذكور به نعم لا يلزم قصد أن بحيث يكون على وجهه ما يبرده من الآخر بل يكفي أحد هاتين
 المرتبط بالآخر **ومنها** ما ذكره ابن الهمام في فتح القدير وإشارته إلى أنه المراد من عبارة الهداية من أن لفظ التيمم
 وهو الاسم الشرعي يبين عن القصد والأصل أن يعتبر في الأسماء الشرعية ما يبين عنه من المعاني على ما عرفت انتهى
وقيل أيضاً على ما يظهر من نظره أن المأمور به في أية التيمم ليس إلا المسح بقوله أو مسحاً بوجوهه ما يدل على أنه لا
 فيه للنية المعتبرة عند هو المراد بقوله تعالى فيمحو النجس التيمم الشرعي حتى يفهم إيجاب النية بل التيمم القوي وإن
 معناه ليس إلا فاقصد وأصعباً طبعاً لا أفعلوا التيمم الشرعي فلا نالوا سلباً ذلك لم يكن فيه إلا إيجاب مصدر التيمم
 الشرعي وهو مسح الوجه واليد من إيجاب القصد الشرعي وتكون التيمم كمنية عن القصد لا يدل على اشتراط
 النية الشرعية وتكون الأصل أن يعتبر في الأسماء الشرعية ما يبين عنه لا يدل على اشتراط بحيث لا يصح مطلقاً مصدرها
 بدونه ما لم يوجد أمر شرعي به وإذ ليس فليس **ومنها** ما في الهداية وغيره أن التراب جعل طهوراً في حال مخصوصة
 والماء مطهر بنفسه **وحاصله** أن الماء مطهر بنفسه لقوله تعالى ماء طهوراً فلا يحتاج فيه إلى النية بخلاف
 التراب فإنه ملوث بنفسه وإنما جعل طهوراً في حالة مخصوصة وهي حالة إرادة الصلوة فاشتترط النية فيه
 ليصير كونه مطهوراً فيه **نظر من وجوه الأول** ما ذكره الهداية المحفوظ في بقوله هذا مشكل لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسار جعل التراب عند عدم الماء طهوراً مطلقاً بقوله التراب طهور للمسلم والمسلم لا دليل على تقييد النية
 فيجاء جراحة على إطلاقه انتهى **الثاني** ما ذكره ابن الهمام بقوله أن إرادة الصلوة على ما ذكره في سنن الوضوء
 أول الكتاب فوبخ على أن الإرادة مرادة في الجملة المعطوفة عليها جملة التيمم عن أية الوضوء أقدموا إلى الصلوة
 فإن قوله وإن كنت ترمض إلى أخرية التيمم عطف عليها وأنت قد علمت أن دلالة لها على اشتراط النية وإن المرحاة
 عدم القدرة على استعمال الماء فظاهر أن ذلك لا يقتضي إيجاب النية ولا نفيها انتهى **الثالث** ما ذكره ابن الهمام أيضاً
 بقوله جعل الماء طهوراً بنفسه مستفاد من قوله تعالى ماء طهوراً من قوله ليظهر كونه لا يخفى ما فيه أكون المقصود
 من إزالة التلويح به وتسميته طهوراً لا يفيد اعتباراً بمظهره بنفسه أي لا فاعلاً للشرعي بلانية لمخالفة زائلته الخبث لأن

فإن سيم بصلوة الجحارة وسجدة التلاوة يجوز بعد التيمم إذا لم يكن ذلك
من أجل الصلوة وحول السجدة لا يصح بصلوة لأنه لم يتوقفة مقصودة

وحيث يشترط فيه القراءة المقصودة فالحق تشترط فيه الطهارة ووجه ذلك على أن الجحارة وسجدة التلاوة
ظهر أنهما في حال الصلاة وفيه كمال لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى أن قال في سيم بصلوة الجحارة
وذكر عليه أن لا يمتنع تخصيص طهارة الوضوء والغسل أيضا بحال إعادة الصلوة فيلزم أن لا يصح التيمم بصلوة
وضوء أو تكبيرة عبادية غير مقصودة أو مقصودة لا تصح بدون الطهارة وجوابه أن الماء خلق طهرا في
الأصل بخلاف الغراب فإن طهره عليه خلاف القياس فيقتصر على موضع وماء ساوياً ولا يحتاج إلى ما هو أدنى منه
كالقربة الغير المقصودة والتي يصح بدون الطهارة فإن قلت فيلزم أن لا يصح الصلوة بتميم قصد به الطهارة فإن
الطهارة ليست قربة مقصودة قلت الطهارة ما شرعت إلا للصلوة فكانت تيممية بأحد الصلوات لا بذكر الصلوة
قوله فإن سيم بصلوة الجحارة هذا محمول على ما إذا لم يكن وليجوز له الإجماع في الخاصة بالساقط إذا تم لها
مع وجوده ونحو الفوت فإن تيممه يطل بفرغه منها كذا في البحر الرائق قلت هذا التحكم عني بطلان تيمم بصلوة
الجحارة عند وجود الماء بعد فراغه عنها ليس على إطلاقه فقد مر أنه لو تيمم بنحو الفوت وصل على جنازة ثم أتى بأخرى
ولم يكن بينهما مقلداً لم يتوضأ جازله أن يصل بذلك التيمم على الأخرى تفهوا لا يصح به إذا ما اكتوية ومن المصنفين
القرآن لوجوب قوله أو سجدة التلاوة فإنها أيضاً قربة مقصودة بالمعنى الذي ذكره وكذا سجد الشكر بناء على قولها
المفتى به أنها مستحبة وما في الدلالة على شكر في الأصرفين على غير الأصح من أن سجدة الشكر مفردة ليست بعبادة
بل مكروية كما هو المشهور من مذاهب الأمام قوله لأنه لم يتوقفة مقصودة فإن سيم المصحف لم يشرع بعبادة القرآن
ودخول المسجد لم يكن عبادة إلا لما يؤدي فيه كالصلوة والاعتكاف وغيرها لا لأنه وكذا لو تيمم لقراءة القرآن عن
ظهر القلب والمصحف أو زيارة القبور أو ولد من الميت أو الأذان أو الأقامة أو الخروج من المسجد بأن دخل المسجد وهو
متوضئ ثم أحدث أو السلام أو ورد السلام أو تعليل الغيبة يجوز له أداء الصلوة بهذا التيمم كذا في فتاوى قاضيخان
وذكر في المحيط أنه لو تيمم لقراءة القرآن أو سجدة التلاوة أو صلوة الجحارة جازله أن يصل المكتوبة به وذكر في البيهقي
وعناية البيان أن الحق في قراءة القرآن هو التفصيل بين أن يكون التيمم لها وهو محدث فلا يجوز أداء المكتوبة به أو
بين أن يكون التيمم لها وهو جنب فيجوز به قال في البحر ولم يفصلوا في دخول المسجد بين أن يكون جنباً ومحدثاً جامع
أن كلاهما أتبع لغیر وهو الصلوة فالأول أن يقال الشرط أن يكون النوى عبادة مقصودة أو جزء عبادة مقصودة و
لا يحل إلا بالطهارة والقراءة جزء من الصلوة لأنه أن كان جنباً وجد الشرط الأخير وهو عدم حمل الفعل إلا بالطهارة
فمثل الشرط فجازت الصلوة به وإن كان محدثاً عدم الشرط الأخير فلم تجز الصلوة به وتخرج التيمم لدخول المسجد مطلقاً
أما أن كان محدثاً فظاهر لغوت الشرطين وأما أن كان جنباً فهو وإن وجد فيه الشرط الأخير أنه أنه عدم الشرط
الأول وهو كونه عبادة مقصودة أو جزءاً مما تخرج التيمم بصلوة المصحف مطلقاً فإنه وإن كان لا يحل إلا بها إلا أنه ليس
بعبادة مقصودة وخرج عليه صاحب البحر بأنه لا حاجة إلى زيادة أو جرح في الضابط لأن وقوع القراءة جزء
عبادة من وجه لا يتأتى وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر لا ترى أنهم صلوا بسجدة التلاوة في المقصود مع أنها

أن يحل له من الحدث ما يحل له من الصلاة

جزء من الصلاة التي هي من الصلاة وأصلها أن قراءة القرآن عبادة مقصودة وإنما لا يجوز لها
 معها إذا كان الحدث من الطهارة أو من غير الطهارة **قوله** أن يحل له من الصلاة ما يحل له من الحدث
 هذا عند وقد المدا والآخر عن استعماله أو ما عندنا فقد روي عنه فلا يحل له من الصلاة ما لا يحل له من الطهارة
 يحل له من الطهارة ما يحل له من الصلاة ولا يشترط له الطهارة في كل من الصلاة والحدث **قوله** أن يحل له من الصلاة ما يحل له من الطهارة
 أصله عليه وسلم أن السلام وهو من الأدبار التي لا تشترط لها الطهارة وليس من العبادات المقصودة وقد مر ذكرها
 معها وما عليها **وقد** أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وهو يترخص في كل من الصلاة عليه فلا يفرغ من وضوئه قال ما أنه لم يمتنع أن يدخل عليه إذا كان كرهت أن يذكر الله إلا
 على ظهره وطريق أخر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أو قال قد مررت به وقد نال فسلط عليه فلم يزد
 على حتى فرغ من وضوئه ثم دخل **قال** قد هب قوم إلى هذا فقالوا لا ينبغي لأحد أن يذكر الله بشيء إلا وهو على
 حال يحل له أن يصل عليها أو تحالفهم في ذلك أخر عن فقهاء الوامن سلام عليه وهو على حال حدث تيمم وخر السلام
 وإن كان في مصرفة أو أفيأسوى السلام مثل أهل المقالة الأولى ثم أخرج من طرق عن ابن عباس ع
 أبي الجهم حديث يسميه صلى الله عليه وسلم في المدينة لرد السلام وقد مر من ذكرها وقال فهذه الآثار خصصنا
 الذي يسلم عليه وهو على غير طهارة أن يتيمم وخر السلام ليكون جواباً للسلام مما رخص قوم في التيمم للجنابة والعين
 إذا خاف فوت ذلك إذا تشوغل بطلب الماء لوضوء الصلوة وقال بعد إخراج آثار التيمم للجنابة وقد مر ذكرها قلنا
 كان قد رخص في التيمم في الأمصار بخوف فوت صلوة الجنابة في صلوة العيد إن كان ذلك إذا فات لم يقضت ولو
 فلذلك بخصصنا في التيمم في الأمصار لرد السلام ليكون ذلك جواباً للمسألة لأنه إذا أخر عليه في الحال الثاني لم يكن
 جواباً له وإنما ما سوى ذلك فقالوا لا بأس بذكر الله في الأحوال كلها من الجنابة وغيرها ويقرأ القرآن إلا في
 الجنابة والحجض فإنه لا ينبغي لصاحبها أن يقرأ القرآن ثم أخرج آثاراً تدل علىباحة ذلك في حال عدم
 الطهارة وحرمة قراءة القرآن في حال الجنابة وتسندها في موضعها أن شاء الله تعالى ثم أخرج عن ابن إدريس
 حدثنا أبو بكر بن محمد بن معاوية بن هشام عن شيبان عن جابر عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمر بن خرم عن عبد الله
 ابن علقمة عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا هراق الماء أما نكح ولا يكلمنا ونسلم عليه فإذا
 علينا حتى نزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا الآية قال فخر علقمة في هذا الحديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حكم المحدثات والمجنب قبل نزول هذه الآية أن لا يتكلم ولا يرد السلام حتى ينزع الله ذلك
 بهذه الآية فأوجب بها طهارة على من أراد الطهارة خاصة فثبت بذلك أن حديث أبي الجهم وحديث ابن عمرو
 ابن عباس والآخر منسوخة بها انتهى كلامه **قلت** حاصل كلامه يرجع إلى توجيهين أحدهما
 أن تيمم النبي صلى الله عليه وسلم لرد السلام والآخر في حديث أبي الجهم نظير التيمم لصلوة الجنابة لكون ذلك السلام مما يقو
 لا إلى بدل كما أن صلوة الجنابة وصلوة العيد في ذلك فيجوز لهما التيمم في الأمصار مع القدح على الماء أيضاً
 وثانيهما أنه منسوخ بنزول آية الوضوء وقد كان في زمان كان ذكر الله مطلقاً حتى خرا السلام أيضاً فيبدون

الطهارة وهو ما وافق في رواية النجاشي عن محقق الطحاوي في بعض المواضع حيث رسل الحكم من دون تأمل مما
 في عليه ويرى ما طهره من الطهارة عليه يدق النظر في ما يظن أن دعوى كونه في حديث ابن الجهم وحديث
 ابن عباس منسوخة في الموضوع ما لا يشك في صحة النظر أيضا فضلا عن صحة النظر في الحديث لا بد أن يكون منسوخا
 لمنسوخة وهذا لا بد من التأمل في ذلك لأن الروايات الحديثية والأقوال حجة الشرعية تطالب على كل من
 ما تقدم حكمه وتأخر في إيداعه كراهة من حيث في حد ذاته الكتاب وعلى أن الأمر الموضوع والتميم لا يمكن في نفسه فقد
 عقد حاشية وأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يعرفون التيميم بل كانوا يكتفون في كل شيء
 بنى صلى الله عليه وسلم وأصحابه السلام المروي في حديث ابن الجهم أن عمر بن الخطاب قد روى في رواية إذا فتر إلى
 الصلوة الآية كراهة والله ليست هذه القصة إلا بعد ما نزلت الآية المذكورة وروى عن عثمان بن عفان التيميم وحكي عنه
 فكيف يمكن أن تكون منسوخة مما تقدم نزولها **وبما يجعل** قد عوى النسخ بإطلاعه على ما ظهر من أن الحديث
 الذي أخرجه من رواية علفرة في سند جابر وهو المجمع في الشك فيه فلا ريب في صحة ما كرمه يتضد رواية أخرى فاق
 ظهور حق الظهور جواز التيميم لا تشترط له الطهارة كرم السلام ونحو من حديث ابن الجهم وغيره يبقى الكلام في أنه
 هل كان مع فقد الماء أو مع القدر عليه وعلى التقدير الثاني هل كان ذلك مبنيا على أنه ما يفوت لال خلف

الاعتدال في النوى في شرح حديث ابن الجهم هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان عادما
 للماء حال التيميم انتهى كلام الطحاوي عند ذكر النجاشي الأول بميل إلى الثاني وكلام كثير من أصحابنا بميل إلى الثالث
 حيث أخذ وأمنه جواز التيميم لكل ما لا تشترط له الطهارة مع القدر على الماء لكن لا يجوز وإداء المكذوبات ونحوها مما
 يشترط له الطهارة به وقد تسامح بعضهم حيث أدخلوا في عدادها من الصحف أيضا مع أنه مما يشترط له الطهارة ونعم
 من قال أن التيميم مثل هذه الأشياء مع وجود الماء ليس بشئ ففي شريعة الإسلام وشرحه مقاتيل بن سليمان على أنه
 ويتيمم لذكر الله وكل خير ورد السلام قال ابن عمر من رجل من المهاجرين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوافيهم
 عليه ولم يرد عليه حتى تكلم الرجل يتوارى عنه فتيمم فرد السلام وقال لم يمنعني أن أخرج عليك السلام إلا أني لم أكن على
 ففي هذا الحديث دلالة على كراهة الكلام وعدم استحبابه في الإسلام وروى في هذا المقام وعلى أنه يستحب أن يكون
 ذكر الله على الموضوع أو التيميم لأن السلام اسم من أسماء الله كذا في المصاحف ونحوه أي يتيمم أيضا كذا في ذلك المذكور
 كس الصحف وقراءة القرآن عند الوضوء ظهر القلب في راحة القبر وفي الميت والأذان والإقامة والدخول في المسجد
 وأخروجه ولو عند وجود الماء صرح به في شرح النكاحية نقلا عن المحيط وقال في البرزخية لو تيمم لواحد من تلك التسعة
 المذكورة فإن كان عند عدم الماء قال عامة العلماء لا يجوز أن يصل بذلك التيميم إن كان مع وجود الماء كذا في الخلاف
 في عدم جواز الصلوة به ففي تقريره إشارة إلى جواز التيميم لتلك كرات مع وجود الماء كما لا يخفى على الذوق السليم
 ومستل للملازمة في معامره وجلدوا كتاب كشاف وتفسير آخر وقراءة القرآن من الصحف هل يحل لمهرن يتيمم عند
 وجود الماء أجاب ليسوا إلا يدعيون تيمموا نقله واحد من الثقات من الفتاوى الأكرام في مجلدات

جواز التيميم جواز التيميم

قال في هذه المسئلة وسرهما العفة المعروفة بالشرع في ذلك الوقت من المصطفى أو حتى السجود عند وجوب الماء
 الطاهر على من غسل الماء الطاهر ليس في غير ذلك الشرع بل هو من ذلك التيمم الذي روي في الخبرين عن عبد الله بن
 الماء حقيقة وأنها من وجود واحد من الماء الحي والميت يصلح المحارغة عند خوف الموت فلو لم يكن الماء الطاهر
 لا يملكه مع ما لا يملك من الماء الحي ودخول المصطفى ودخول المصطفى لا يملك من الماء الطاهر فثبتت بقاءه من جهة
 الصغير حتى لو لم يكن الماء الطاهر في التيمم لا يجوز في غير ذلك الشرع بل هو من ذلك التيمم الذي روي في الخبرين عن عبد الله بن
 خلفه ومثل المصطفى ودخول المصطفى ليس عبادة فيحتمل قوته أن ثبت **ولا يخفى** على اللطيف أن هذا الحد شرطاً
 تم له كان في المنية وشرحه أذكر للحدث وأدليس فليس فلما قلنا أن يقول مراد به دخول المصطفى في المصطفى
 بقرينة أنه قرينة من المصطفى وهو مما يشترط للطهارة الظاهر أن المراد باليد دخول المصطفى في المصطفى لا يشترطه
 الطهارة وليس هو لأجل المحارغة لا يقدركا أنه لا يكون تيمم المحارغة لدخول المصطفى في المصطفى والمصطفى ليس
 المصطفى مع وجود الماء لغوا وهذا أشبهه فيه وليس فيه معنى الفقه ما أصله صاحب المصطفى **خلاصة الكلام**
 في هذا المقام أنهم تفقوا على أن التيمم لا يجوز إلا عند الجوع من الماء حقيقة وحتماً على طهارة التي شرها كل عبادة
 تشترط لها الطهارة وتقتضي خلف كالصلوات المكتوبات أو لا تقتضي أصلاً بل يمكن موقفة كالنوافل **وذكر**
 في جامع الرموز نقلاً عن المختار جواز مع القدح على الماء المسمى في التلاوة حيث قال في جامع الرموز عند قول
 الشارح التيمم بخلع الوضوء والغسل عند الجوع من الماء بعد مدة ميلاً نحو التقييد بالجوع يدل على أنه لا يجوز التيمم
 القدح على الماء والظاهر أنه يجوز لسبب التلاوة وهو المختار كما في المختار لأهم طاهر من محمد انتهى **وهذا النقل**
 أن طابق المنقول عنه في ما في عامة الكتب من أنه يشترط لها ما يشترط للصلوة فكذلك لا يجوز التيمم للصلوات
 عند عدم الجوع لا يجوز لها أيضاً عند القدح ولا عبادة لما ذكره القهستاني إذا كان مع الفقه للكتب المعتد به بل قد
 قال القهستاني بنفسه عند شرح قول الشارح بنية أداء الصلوة فيه دليل على جواز التيمم لسبب التلاوة وذكر القدح
 في شرحه أنه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الأصل أنه يجوز في السفر المأخوذ من الضرورة انتهى **وهذا** صريح في أنه
 اختلاف في جواز التيمم لسبب التلاوة حال الجوع من الماء **فمنهم من** منعه مطلقاً بناء على أن سبب التلاوة ليس وجوبها
 على الفور حتى تتحقق الضرورة **ومنهم من** جوزه في السفر دون الحضرة على أن الحضرة مضمرة وجود الماء فإن لم يجد في
 ذلك الوقت عسى أن يجد في وقت آخر الغالب في السفر فقد الماء ويتأخيرها لعله يعرض له النسيان فتتحقق في الضرورة
 فإذا كان هذا كالأهم عند فقد الماء فكيف يجوز التيمم مع وجود الماء وأما في غير العبادة التي تشترط لها
 الطهارة وتقتضي خلف فاختلافه فيه **فمنهم من** كالشكافية وغيره شرطوا فيه جواز التيمم الجوع أيضاً حتى أنهم
 لم يجوزوه لصلوة الجحاة ولرد السلام وقراءة القرآن وأما لها أيضاً مع القدح على الماء **وأما** أصحابنا فذكروا
 فيه كأدتين **الأولى** أن كل عبادة تقتضي الال خلف يجوز له التيمم القدح **والثانية** أن كل ما لا تشترط له
 الطهارة يجوز له مع عدم الجوع ويحتمل أن في رد السلام فإنه لا تشترط له الطهارة ويفوت الال خلف وتوجد الأولى
 دون الثانية في صلوة الجحاة والعديد بن قناتا تقتضي الال خلف وتشترط لها الطهارة وتوجد الثانية دون الأولى
 في قراءة القرآن ودخول المسجد للحج وغير ذلك مما مر فإنه يصدق عليها أنها لا تشترط لها الطهارة ولا يصدق

هو مطلق بغير قيد فكل نية في الوضوء بالنية فاستلزم صلاته هذا الوضوء بالنية
لأنه في هذا على مسألة اشتراط النية في الوضوء فان وضوء النية في الوضوء بالنية
فانما كان فيه الكافي لتمام النية في الوضوء بالنية فاستلزم صلاته هذا الوضوء بالنية

عنه انه انما يقرب الى غرضين القاعدتين من معنى وضوء من وجه في القاعدة الاولى مما اتفق عليه اخصا
واما الثانية فقد وقع الخلاف في كونها من المعنى او من المعنى الثاني ان المعنى من معنى النية من استعمال الماء فيكون
بغير قيد وجوه وليس الا في شرطه الطهارة نظرا لقوت الالى خلف حتى يقاس عليه لان هذا لا يقتضي التحريم
ولا كذا في هذا فان استدل في ذلك بخبر التيمم النبوي اذ السلام قلنا انه داخل في القوت لاني خلف فلا يدل
تيممه لذلك على ان كل ما لا يشترطه الطهارة وان لم يصدق عليه انه يقوت لاني خلف فيجوز به التيمم مع وجوه
الماء **والجواب** عنه على ما ادى اليه نظري هو ان الاحاديث لطقت يكون التراب والصعيد والارض لا يطهرها
والقييد بالبحر اتما وخرج في العبادات التي لا تحل بدون الطهارة فليعمل بالقييد في مثال ما خرج به من الاطراف في غيره
فان قال قل فاي فاذ في مثل هذا التيمم عند التقدير مع ان لا يجزى به الصلوة قلنا هذا مشترط لانهم فان
تشر من انواع التيمم على ما تبين له ولا يخفى به اداء الصلوة كما مر لان الفاعلة لا تنصرف في جواز اداء الصلوة قبل ذلك
فحينئذ لا بد من ان يكون في ما ذكرنا في اخر بحث الموضوع من استعمال الوضوء ان اداء التيمم او الاكل والشرب وهو حديث
ان يعاد الى الوضوء اخرى على ما خرجت به الاحاديث وهذا لا نظير له في القاعدة كما هو ووافي بلفظه **قوله** حتى ان
توضا بالنية في التيمم ان المراد بجواز الوضوء جواز الصلوة به كما ان المراد من عدم جواز التيمم كونه لا سلامه عدم جواز الصلوة
به **وحاصله** انه اذا توضا الكافر في حال كفره بالنية ثم اسلم فجزى صلاته عند تأييد للوضوء لان الماء طهر نفسه
لا يحتاجه نظيره الى النية وهذا انما ان الكافر اذا غسل ثوبه الخس في خاك كفرة ثم اسلم فجزى صلاته في ذلك الثوب
وهذا عندنا وفيه خلاف للشافعي **قوله** وهذا انما الخلاف بيننا وبين الشافعي في هذه المسألة مبني على مسألة
اشتراط النية فعندنا ما كانت النية شرطا في الوضوء يكون الوضوء بالنية لغوا سواء كان من الكافر او المسلم وعندنا كما
لم تكن النية شرطا في الوضوء يكون الوضوء معتبرا سواء كان من الكافر او المسلم كغسل الثوب ونحوه **وفيه** ان غسل الثوب
ونحوه من باب ازالة النجاسات المحسية فاستواء الكافر والمسلم في ليس مستبعدا واما الوضوء والغسل ونحوه فممن باب
ازالة النجاسات الحركية وهو امر يقيدى عرفا بالشرع مقيدا باهل الاسلام منة وتفضلا عليه فاعتبار ذلك من الكافر
مستبعد جدا فتأمل فيعمل الله بغير ما يحل **قوله** فان توضا يشير الى ان قول المصنف بلانية ليس قيد الاحتوازا
فانه لو توضا الكافر بنية اداء المكتوبة او قصد غيره من العبادات التي يشترط صحتها الاسلام فاختار فيه ايضا تأييد
بيننا وبين الشافعي **قوله** لان نية الكافر لغوا في مثل العبادات التي ذكرنا فان نية الاسلام صحيحة مستحبة ولذا ورد
الامر بغسل الكافر عند اسلامه على ما مر كره في بحث الغسل **والحاصل** انه لما كانت نية لغوا لا تنافي لعدم اهل
بقى وضوءه بلانية في غير فيه الخلاف السابق **قوله** وانما قال ان قد قدم لما يقال لما كان حكم وضوء الكافر بالنية وتبرها
سواء فمما وجه تقييد المصنف بقوله بلانية **وحاصل** الدافع انه انما ذكره فاداة الحكم على سبيل المبالغة واعلاما
لحكم الوضوء بالنية بطريق الاولوية فانه لما كان وضوءه بلانية صحيحا عندنا يكون مع النية صحيحا بالطريق الاول

طريق الأولى

[illegible]

وهذا بناء على ما ذكر في أصول الفقهاء من التراب خلف ضروري للماء عند الحاجة وأما خلف مطلق
 الصحت لولا أنه من غير الوضوء فيكون الطهارة يقال لا يجوز الصلوة إلا بالتيمم في الوقت عند قول المصنفين على
 ما ذكر من صحة التيمم في حال الخلق بيننا وبين الشافعي من على ما ذكر في كتاب أصول الفقه **قول** أن التراب خلف
 ضروري للماء عند الحاجة **أما** علوهما فقد عرفت أن التيمم خلفه ولو لا شرط جواز الماء الجرح عن الأصل وأما اختلافنا في
أحد هما في الموصوفين بالخلفية **والثاني** في كيفية الخلفية وقد ذكرهما الشافعي في باب التيمم به من المصنفين
 الثاني من كتابيه التفسير وشعره التوضيحي بقوله وهذا الطهارة والتيمم لكنه لم يمتنع خلف مطلق عند تأييد النص في أنهما
 عن استعمالهما يكون التيمم خلفه عن الماء مطلقاً فيجوز الماء الفلاني يتيمم واحد كما يجوز وضوء واحد وعند خلف
 ضروري أو عند الشافعي التيمم خلفه عن الماء عند الجرح بقدر ما تنبأ فيه بالضرورة حتى لم يجز أداء الفلاني في قسم
 واحد وقال عطف على قوله الجرح في أن اثنين يجلس طاهر فخرى ولا يتيمم فيتوضأ بما يغلب على ظنه طهارة ولا يتيمم بهما
 على أن التيمم خلف ضروري ولا ضروري ههنا وعندنا يتيمم فائتبع الجرح بالتأخر في بين الجنس والطاهر لا احتياط
 إلى الضيق فإنه خلف مطلق لا ضروري **أما** عندنا التراب خلفه عن الماء بعد حصول الطهارة كما كان شرط الصلوة
 موجوداً في كل واحد منهما بما لا يفتقر إلى إمامة التيمم المتوضي كإمامة الماء سبيل للفاسل وعند محمد ونسب التيمم خلف
 عن التوضي فلا يجوز لأن التوضي صاحب أصل والتيمم صاحب فإلّا يتيمم صاحب الأصل القوي صلاته على
 صاحب الخلف الضعيف كما لا بد من المصل بركوع وسجود على لم يمتنع كلامه قال خلاف في الموصوفين بالخلفية وقم
 بين أبي حنيفة وبين محمد وسند ذكر تفصيله إن شاء الله في شرح فصل الجماعة من كتاب الصلوة والخلاف الثاني
 بيننا وبين الشافعية **وتوضيحي** على ما في التلويح وغيره أن التيمم عندنا خلف مطلق سواء كانت الخلفية للتراب
 عن الماء أو لفعل التيمم عن الوضوء يعني أنه يرتفع به الحدث إلى غاية وجود الماء لأن الله تعالى نقل التحم عند الجرح عن
 الماء إلى التيمم مطلقاً فيكون حكمه حكم الماء في تادية الصلوة ويوجه آخر أن جعل التراب خلفاً عن الماء فهو حكم
 الأصل هو إفاضة الطهارة وإزالة الحدث فكذلك حكم الخلف إذ لو كان له حكمه راسه لم يكن خلفاً بل صلاوة وجعل
 التيمم خلفاً عن التوضي فحتم التوضي بإباحة الدخول في الصلوة بواسطة رفع الحدث بطهارة حصلت به لأمم الحدث
 فكذا التيمم إذ لو كان خلفاً في حق الإباحة مع الحدث لكان له حكمه راسه وهو الإباحة مع الحدث فلم يكن خلفاً
 وعندنا الشافعي هو خلف ضروري بمعنى أنه ثبتت خلفيته بضرورة الحاجة إلى سقائها الفرض عن الذمة مع قيام
 الحدث كطهارة المستحاضة فلهذا لم يجوز تقديمه على الوقت ولا أداء فريضتين يتيمم واحداً ما قبل الوقت فلا ينافي
 لم توجد بعد وإما بعد أداء الفرض فلان الضرورة فلا تعد مت **ولعلك** تتفطن من هذا أن كونه خلفاً ضرورياً
 وكونه غيراً في الحدث متلاً زماناً وكونه خلفاً مطلقاً وثبوت رافعه حدث ومطهر امتلاصقان بل كأنهما هما
ولهذا بين الخلاف بيننا وبينه في جواز التيمم قبل الوقت وجواز أداء صلوات كثيرة بتيمم واحد عندنا وعدم جواز
 ذلك عندنا بعضهم على أنه طهارة ضرورية عند مطلقته عندنا أو بعضهم على أنه رافع للحدث كالأوضاء عندنا
 غير رافعه عندنا وقال القريبن واحد وقد يقرر بأن التيمم عندنا خلف مطلق غير مقيد بدخول الوقت وغيره
 وعندنا ضروري بمعنى أنه يعطى له حكم الخلفية وهو إباحة الصلوة به عند الضرورة وعندنا انتفاؤها ينتفح حكم

[illegible]

قوله في حديث ان المتيم في المسافر اذا رأى غيم وصل ما كثر وهو في الصلوة وغلب على ظنه انه لا يعطيه اوشك مضي من صلاته
 ان يحضره فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطعم ثم حشا لا يحل للمشتري ان يشترط ان لا يقطع
 والجمهر مشكوك فيه ما كان غلب على ظنه انه يعطيه فقطع الصلوة ولم يقطع ثم قال في الزيادة ما اذا فرغ من الصلوة فاعطاه
 اعطاه ان هذا ما قبله **الاول** من ذهب الى حنيفة وهو انه لو يتم قبل الطلب ويعد خارجا والطلب يتحقق من غير صلاة
 وقال في مذهب صاحب وهو الطلب المنة فان لم يطلب الماء من الرقيق وصل في التيمم **والثالث** مذهب حسن
 ابن زياد وهو حوز التيمم بالطلب الماء قاله حاصل ان الامام يقول بحوز التيمم قبل الطلب وقصا حياء يقول ان وجوبه للطلب الحسن
 يقول بعدم الطلب خلا لا قبل التيمم لا بعد انتهى **والاخير** عليك ما في فان الطلب عند الحسن ليس شرط ثم هو ليس
 بواجب كما يدل عليه عبارة **اللبط** الثانية **سجدا** قال في الثالث والاول متحذران ولا تنطبق ههنا ثم قال ذكر المشاعر دليل الحسن
 يقول فانه يقول السؤال في وفي بعض المحرم وهو الرجاء الى غير الله فكان في وقوعه وصولا لحاجة من التيمم لم يعط له فيش
 العدل التيمم لما شرع له فم الحرم فلا يصح الطلب فثبت عنده انتهى **وفيه** اما اوله فلان الدليل المذكور ليس من الشاهد
 بل هو داخل في عبارة البسوط واما ثانيا فكان الذي لئلا لم يكره ما قرره لا يفيد الا عدم وجوبه للطلب في عدم صحة الطلب
 ثم قال ثم قال الشارح حوزا عن قوله الحسن من جانب لكل يقول لكتنا نقول لا نخر ونقضي بان ماء الطهارة مبدول عادة ولا يفتن
 احد وليس في سوال ما يحتاجه التيمم لفة فانه قد قدم من هب الحسن وثبت مذهب الامة الثالثة وهو الطلب مطلقا سواء
 كان على وجوبه للوجوب كما هو مذهب الصالحين او على وجوبه الجواز كما هو مذهب الامام **والاخير** **وفيه** اما اوله فلان
 الجواب المذكور ليس من الشارح بل هو داخل في عبارة **البسوط** واما ثانيا فلان ثبوت الطلب على وجوبه الجواز هو يثبت
 ثبوت مذهب الحسن فكيف يثبت فيه **وبالجملة** فهذا التثليث الذي اخترعه مما لا نزاع في كلام المتقدمين ولا في
 كلام المتأخرين **قوله** وفي الزيادة ان المقصود من نقله افادته ان وجوبه للطلب قبل الصلوة اتفاق موافقا لما دل على عبارة
البسوط وان التفصيل بين غلبة الظن على الاعطاء وبين غلبة الظن على عدمها هو اذا امر اى الماء داخل الصلوة **قوله**
 ان التيمم المسافر هذا التقيد اتفاق فان المحذور في التيمم كذلك **قوله** اذا ارى مع رجل اخلاقه مشعر بان قيد الرقابة
 من قيد الاتفاق **قوله** ماء كثيرا اى ما يكفي الطهارة احتراز عما لا يكفي للطهارة فكان وحشا وعدمه سواء **قوله** وهو
 اى والمحال ان التيمم في الصلوة وغلب على ظنه اى ظن المتيمم انه اى صاحب الماء لا يعطيه يعنى وان سأل او شك او اوشك الى الصلوة
 التيمم في الاعطاء **قوله** مضي اى يجب عليه ان يتم صلاته ولا يقطعها بمجرد رؤية الماء لانه يحضره حاله الجرح ولو
 توجد العذر على الماء الا ان لا على سبيل اليقين ولا على سبيل الظن بل وجدت على جيل لوهو في صورة غلبة الظن على عدم
 الاعطاء وفي صورة الشك ترد في تحققة **قوله** فلا يقطع بالشك وكذا بالوهو كما قاله بالذكره لظهور **قوله** بخلاف ما
 اذا كان خارج الصلوة يعنى ان رأى الماء مع رفيقه خارج الصلوة ولم يطلبه تيمم فانه لا يحل للمشتري ان يشترط ان لا يقطع
 الجرح وهو لم يتحقق لعدم سواله حتى يظهر حاله فيجب السؤال في لفظ الجرح والقدرة **قوله** وان غلب على ظنه اى المصلحة
 فيما اذا ارى الماء في الصلوة قطع الصلوة لتتحقق المقدرة على المسئلة للتيمم على سبيل غلبة الظن وهو كاليقين في الاحتكا
 الشرعية **قوله** ثم قال اى محمد في الزيادة وتوصل هذا القول لانه قد ارى الماء مع رفيقه في الصلوة وغلب على ظنه
 عدم الاعطاء اوشك فيه فمضى على صلاته ان سأل بعد الفراغ من الصلوة فاعطاه صاحب الماء اى بلا رقبة فالمراد

أَوْ اعْطَى بَعْضَ الْمَثَلِ وَهُوَ قَدْ رُفِعَ عَلَيْهِ اسْتَأْذَنَ الصَّلَاةَ فَأَذَى فِي مَقْتِ صَلَاتِهِ وَكَانَ أَذَى إِلَى ثُمَّ اعْطَى وَلَكِنْ يَنْتَقِضُ التَّيْبُ إِذَا أُقْبِلَ
إِنْ أَمْسَتْ أَنْ تَسْتَوْعِبَ الْقَسَمَ كُلَّهُ فَأَقَامَ لَهُ أَنْ خَافَ الْمَاءَ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْ وَلَمْ يَسْأَلْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِظِلِّ الْعَجْرِ وَالْقَدَرِ
فَعَلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَسُوطِ سِوَاكَ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْإِعْطَاءَ وَوَعَدَ مَا وَشَكَ فِيهَا وَهِيَ سَأَلَةُ التَّائِبِ وَإِذَا رَأَى فِي الصَّلَاةِ
وَلَمْ يَسْأَلْ بَعْدَهُ فَكَانَ رَأَى خَارِجَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَسْأَلْ وَصَلَّى ثُمَّ سَأَلَ فَإِنْ اعْطَى بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْ
فَعَلَّ سِوَاكَ ظَنُّ الْإِعْطَاءِ أَوْ التَّائِبِ وَشَكَ فِيهَا وَإِنْ رَأَى فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ ذَكَرَ فِي الزِّيَادَةِ اسْتِ

بإعطائه الأول الحب بقرينة ما قلت بقوله أو أعطى أى صاحب المائتين المثل وهو عبارة عن عياد يعوضه مثله لك
 القدر من الماء وكذا الخوف إذا كان بغير يسير فإن الغبن القليل يتحمل في البياعات بخلاف ما إذا أعطى بغير
 فاحش فإنه لا يجب إحشائه واختلف في تقديره فقيل الغبن الفاحش ضعف القيمة وقيل في الوضوء يتحمل من الغبن
 نصف درهم وقيل الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل ما لا يباين مثله وإنما لا يجب في الغبن الفاحش
 لوجود الضرر للمدين في الشراء وهو مفرغ كذا في البحر وهو قادر على المصل بالتيقن فأدرك على ما قلنا أن استأنف الصلوة أى
 أعادها لأنه ظهر في هذا الوقت أنه كان قادراً على قبول الهبة أو الشراء إلا أن التفصيح جاء من قبله حيث لم يسأل قبل
 الصلوة فإذا أتى أى أنكروا ملك الماء إعطاءه والبيع بغير مثله تمت صلواته أى صلواته السابقة كما كانت لأن بالأداء
 ظراً للجزء وإنه لو سأل قبل الصلوة أيضاً لوجد الأباة كذا إذا أتى أى تنصرت له سابقاً تضيافاً فيما إذا أتى أو لا أعطى هبة
 أو بغير المثل لكن ينتقض في هذه الصورة التيمم لأن فلا يجوز له أن يصل بهذا المثل التيمم الصلوة فيما يستقبل لوجود القدر
 على الماء ما بنفسه أو سبيلاً والقدر على المثل البديل قد عرفت على المبدأ **قوله** أن تستوعب الأقسام كلها أى المذكورة في المتن

والمبسوط والزبادات **قوله** فاعلم انه أي فاقدر المكاد أرى الماء خارج الصلوة أي مع رفقة فصلي بالتيم ولم يسأل بعد الصلوة أي ولا قبله ليظهر العجز أي على تقدير بابه أو القدر على تقدير إعطائه فعل ما ذكر في المبسوط يعني الختم في هذه الصورة على ما في المبسوط وهوانه لا تجوز صلاته إلا على قول الحسن بن زياد سواء غلب على ظنه إعطاء أو عدم ملو شك فيما وذلك لأن الماء مبذول عادة ولا خرج في سؤال الحواشي فيجب عليه أن يسأل ليظهر العجز والثقة فيصلي بالتيم إن أبي وبالأضواء أن إعطاه صاحب الماء فلا يحل للتيم بالشك في الإعطاء وعدم ملو شاك في القدر مرة أو العجز مشكوكين فلا يظهر العجز للتيم وعلى تقدير غلبة ظن الإعطاء الأمر ظاهر وأما على تقدير غلبة ظن عدم الإعطاء فقد يتوهم أن العجز فيه مظنون فينبغي أن يباشر بالتيم لا يجب عليه الطلب وهو الذي ذكره المجتصم من مذهب أبي حنيفة كما مر لأن يقال قد عارضته غلبته بذل الماء عادة فيقيم التردد ولا يظهر العجز وما لم يظهر العجز لا يباشر له التيم وهي مسألة المتن يقتضي هذه الصورة هي المذكورة في المتن بقوله وقبل طلب جائز خلافها فإن المراد به ليس لأنه رأى الماء خارج الصلوة فلم يطلب جازله التيم عنده خلافهما **فإن قلت** عبارة الشارح ههنا تنادي باتخاذ مسألة المتن والمبسوط وموافقتهما أو ما ذكره سابقا يحتمل مخالفتهما قلت مسألة المتن والمبسوط موافقتان في المصوغة ومختلفتان في ذكر الخلاف فإن صورة كل منهما هي روية الماء خارج الصلوة وعدم السؤال وإنما الخلاف بينهما في المذكورة في المتن أن التيم قبل الطلب جائز عنده وإن الطلب ليس بواجب في هذه الصورة خلافهما والمذكور في المبسوط أن الثلاثة متفقون على وجوب الطلب وعدم جواز الصلوة قبل السؤال والخلاف فيه ليس إلا الحسن بن زياد

لكن يبقى صور فإن أحدهما أنه قطع الصلوة فيما إذا ظن أنتم أو شك فساء له فإن الظن بطلان تيممه وإن لم يمت
 باقي ولا يخفى أنه إذا قطع الصلوة فيما إذا ظن أنه يعطيه شرأى أن أعطاه بطلان صلته وإن لم يمت
 لأنه ظن أن خطا يمكن خطأ بخلاف مسألة التخيير لأن القبلة جهة التحري أصالة وهذا ما لا يخفى
 على حقيقة القدرة ولا يخفى فاقبل غلبة الظن مقامهما تيسيرا فإذا ظهر بطلان التيمم فأنشأ مقامهما سويا
 فالتيمم من قوله وهي مسألة الدين أن موضوع المسألة المذكورة في المتن هو موضوع عبارة البسوط وإن كان فيها
 تخالف بوجه آخر ولذا رأى أي الماء في الصلوة وليسأل بعد أي بعد الفراغ من الصلوة فكذلك أي فالتخيير في هذه
 الصورة كالتخيير في الصورة السابقة وهو لا يجب عليه الظن إلا في قول الحسن بن أحمد ولا يجوز صلته لعدم ظهور الجرحان
 رأى خارج الصلوة وليسأل وصل أي بالتيمم شرأى له بعد الفراغ من الصلوة فإن أعطى بطلان صلته السابقة فظهر
 أنه كان قادرا عليه وإن لم يمت صلته لظهور ما به كان مخرجاً عنه سواء ظن الأعطاء أو التيمم أو شك فيما أي قبل الصلوة أو
 بعد الصلوة عند السؤال وإن رأى في الصلوة فقام ذكر في الزيارات إلى التحكم على التخصيص المذكور في الزيارات وهي أنه
 أن غلب على ظنه أنه يعطيه قطع الصلوة وإن شاطو غلب على ظنه عدم الأعطاء في صلاته فإن سأل في هذه
 الصورة بعد الفراغ وأعطاه استأنف الصلوة وإن لم يمت صلته **قوله** لكن تبقى صورتان يعني لأدركهما في عبارات
 السابقة أحدهما أنه قطع الصلوة فيما إذا ظن التيمم أو شك وإن كان لا ينبغي له أن يقطع في هذه الصورة بل يتمها ولكن
 لو قطع بسبب جهله أو غلبة تشوقه فسأله بعد القطع فإن أعطى بطلان تيممه لو جرد القدر في الماء وإن لم يمت بطلان تيممه
 لظهور الجرح فيصعب ذلك التيمم وهذه الصورة وإن لم تكن مذكورة صريحة في الزيارات لكنها تفهم من قوله فإذا لم يمت صلاته
 التيمم فإنه صريح في أن الأعطاء ناقض ولا ياتى تيمم وكذا الصورة الثانية تفهم منه وهي ما ذكره بقوله والأخرى أنه إذا استتم
 الصلوة فيما إذا ظن أنه يعطيه شرأى **قال** الفاضل السبكي **قلت** كيف يصح له أن يترو الصلوة مع ظن أنه يعطى
 وقد سبق أنه لا يحمل له الشرع إذا ظن أنه لا يعطيه ولم يسأل في الفرق بين الحدوث والبقاء فيما يتروك الحدوث
 على شئ يستغنى عن البقاء فيعلم من هذا أن القطع وقت غلبة الظن ليس أمرا واجبا وقوله سابقا قطع الصلوة ليس معناه
 الوجوب بل الندب انتهى **وفيه** نظره فإن الظاهر من قوله سابقا قطع وجوبه كيف لا والظن اعتباره في الشرع والاول أن
 يقال أن القطع فيما إذا ظن أنه يعطيه إن كان واجبا لكن إن لم يقطع لجهل بالتحكم ولا مخرجات الصلوة ثم سأل فإن أعطاه
 بطلان الصواب بطلت صلاته لتحقيق القدر وإن لم يمت لانه ظهري لأن أن ظنه في الصلوة لا أعطاه كان خطأ بخلاف
 مسألة التخيير جواب سؤال مقدّر تقرره أنه لو اشتبهت عليه القبلة فتخري إلى جهة وصل إليها ظانا أنها جهة الكعبة ثم ظهر
 بعد الفراغ من الصلوة أن الكعبة إلى جهة أخرى فالتخيير فيه على ما سبق في موضعه أن صلاته تامة ولا تجب عليه إعادة التيمم
 ظهوره يكون ظنه خطأ أم لا الفرق بين مسألة التخيير وبين ما نحن فيه قد ذكره بقوله لأن القبلة أي في حق من اشتبهت عليه
 جهتها جهة التخيير أصالة لقوله تعالى أينما تولوا فذروا وجه الله فالواجب هنا حقيقة هو الاستقبال إلى جهة تخرجه وقد
 فعل فلا يضر ظهور خطأ ظنه بعد الفراغ وهو ما أي مسألة التيمم التحمدا على حقيقة القدر والحج عن الماء وما كان الاطلاع
 على الحقيقة متعسرا فاقبل الصواب فاقامت غلبة الظن مقامهما أي الحج والقدرة تيسيرا فإذا أظهر خطأ له بأن كان ظنه
 أنه يعطيه وقد رأى عند السؤال لم يتبق أي غلبة الظن قائما مقامهما فلذلك لم يعتبر إذا ظهر خطأ في ظنه هذا غاية تيسيره

م ويصل به ما شاء من فرض وتقل شس خلافا للشافعي

الكلام وتبينه **وقال** في الخلاف أن الماء لم يفسد فيه ما لم يكن في الأصل شيء وأما جوف كل إنسان فيجب على منة الاعطاء وعدمه أو يترك في كل ما كان له من الماء لا وفي كل ما كان عليه من الماء لا وفي ربيعة وعشرين في أن الصلوة وطلب منة على منة لا يعطى وطلب فان لم يعطه بقي تيممه فقلوا أنها كرسال فان اعطاه استأنفت والوقت كما لو اعطاه بعد الزيادة فان غلب على منة لم يعطه أو شاك لا يقطع فلو اعطاه بعد ما أتته بطلت ولا لا وإن خافها فان صلى التيمم بالصلوة فعل ما سبق فلو سأل بعد ما أعطاه أعاد ولا لا سواء ظن المنع أو الخطأ أو شك أو تشبه ثم أعطاه لا ويطلب تيممه ولا يكتفى في هذا القسم ظن ولا شك انتهى **وقال** البرجسدي في شرح النقاية السائدة على وجوه **أحدها** أنه إذا علم قبل الصلوة أن معه ماء وتيمم وصل ولم يطلب عنه لا قبل الصلوة ولا بعده لم تجز صلاته الأولى قول حسن بن زيد إذا كان في الميسر وذكر في الهذلية أنه عند أبي حنيفة يجوز وعند مالك في الخلاف أن كان غالب منة أنه يعطيه لا يجوز له أن يتيمم قبل الطلب فيقل عن القاضي أبي نريد أنه يجب الطلب في موضع لا يبر فيه الماء لا في موضع يبر **وثانيها** إذا طلب قبل الصلوة ولم يعطه إلا بغيره فإن لم يكن معه شيء زاد على الزيادة التيمم وإن كان فان لم يبره لا يبره فأكش جاز له التيمم إلا فلا **وثالثها** إذا لم يطلبه قبل الصلوة وطلبه بعد ما فاعطاه تلزم إعادة كذا في فتاوى قاضيه إن وإن لا **ورابعها** أنه إذا طلب قبل الصلوة فسمع أياه ثم أعطاه بعد الصلوة تجوز صلاته ولا يعيد ها ذكره قاضيه في شرح الزيارات **وخامسها** أنه إذا علم في الصلوة أن معه ماء وظن أو شك أنه لا يعطيه مضى على صلاته ثم أن طلب وأعطى بطلت صلاته وإن لم يطلب قبل ما ذكره في الخلاف في المسألة الأولى فإن قطع الصلوة وطلبه فان أعطى بطل تيممه وإن منع لا ولكن إذا سأل بعد ذلك ثانيا فاعطاه ذكره في شرح الزيارات **وسادسها** أنه إذا علم ذلك في صلاته وظن أنه يعطيه فعليه أن يقطع ويطلب على في الميسر ولا يقطع من قول الحسن وإذا لم يقطع ولم الصلوة ففيه الوجوه المذكورة في المسألة المتقدمة انتهى **تنبيه** على صحتها الجوف في قاعدة القاعدة الثالثة لا يزول بالشك المتعقد لبيان الفوائد المتعلقة بتلك القاعدة في كتابه الأشباه والنظائر الشاك تساوي الطرفين والظن الطورين والراجح وهو ترجيح جهة الصواب ولو هم كان جهة الخطأ وأما أكبر الرأي وغالب الظن فهو الطورين والراجح إذا أخذ به القلب هو المعتز عند الفقهاء كما ذكره الأمامي في أصوله وحاصله أن الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لأنه يتردد بين وجهين ووجه الشك وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما وغالب الظن عند من يخلق باليقين وهو الذي يبين عليه الأحكام يعرف ذلك من تصفح كلامه في الأبواب وتصرحوا في النواضح بأن المؤلف كالتحقق انتهى كلامه **وقال** السيلاني في حواشيه لأشبهه في صدق القاعدة الثالثة اليقين طائفة القلب بصحبة الشك لأنك لغة مطلق التردد في اصطلاحهم الأصول استواء طرفي الشيء وهو الوقوف بحيث لا ميل القلب إلى أحد هاتين ترجيح أحد هاتين يطرح الآخر فلو ظن أن طرحة فوقه كالبطن وهو بمنزلة اليقين وإن لم يترجح فهو هو وما أعاد الفقهاء فوقه كالفقه في سائر الأبواب لا فرق بين المساوي والراجح كما زعم النووي ولكن هذا اتفاق الكوفة في الأحداث وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما انتهى **وقال** في شرح قاعدة من شك هل فعل شيئا أم لا فلا أصل له ثم يفعل **أعمالهم** من إيراد الفقهاء بالشك في الماء والحدس والنجاسة والصلوة والعق والطلاق وغيرها هو الزبد سواء كان الطرفان سواء أو أحدهما رجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء انتهى **قوله** خلافا للشافعي وكذا لا أحمد ومالك في رواية أبي ثور فان عندهم تيمم لكل وضوء

الفرق بين الظن واليقين

همزة ناقصة في الوضوء على ما كان عليه

ولا يصل التيمم واحد فرضين فيحصل به ما كان من التوافل لانه انما يسهل للفرغ وهو للقول من على وابن عمر الشعبي و
 قتادة وسبعة واستحق وتكون له وهو انه يصل التيمم باليسجد ناقصة مائة من التوافل قال ابن عباس وابن المسيب و
 عطاء والنخعي والحسن بن الحسن وداود والري من الشافعية وغيرهم وعن شريك بن عبد الله بن يونس لكل صلو فريضة كان في صلاة
 كما ذكره النووي والعين لا يجب تخالفنا بأن التيمم طهارة ضرورية في وقت الصلاة وما عليه وما أخرجه الدارقطني من طريق الحسن
 ابن عمار عن الحسن بن محمد عن ابن عباس قال من السنة ان لا يصل التيمم اكثر من صلو واحدة وثبتا فيهما اليه من
 حديث ثقات عن ابن عمر قال التيمم لكل صلاة **والجواب** ما عمل في البداية وغيره ان في سنة واحدة بن عبد الله بن الحسن بن
 عمار في سند حديث بن سمر عن زكريا الرازي عن نافع بن عمار عن ابي عبد الله **قال** لا يصح الا ان يثبت منها الا الاول والوسطى
 لا على الجواز الذي دعوه مع ان الشافعية ايضا قد نكفوها كما حيث جاز في التوافل التيمم للفرائض وايضا هم لا يعملون قول
 الصحابي حجة فكيف يحتجون به وليس في الباب حديث في صحيح **قال** وينقصه ناقص الوضوء لانه خلف عن الوضوء
 حاشية وايضا الاصل اقوى من الخلف فما كان انما لا قوي كان ناقضا لا لضعف الطريق **قال** وقد مر عمل ماء
 كالماء في قوله في التيمم على ماء كالماء الذي تيمم به لا عنه واستدلوا على ذلك بحديث الصبي الطيب طهره المسلم
 ولما في حديثه ما لم يجد الماء **واورد عليه** يوحين **الحديث** ما في العناية وغيره من ان الحديث لا يفيد الا انه
 الطهارة التامة للتراب بوجود الماء ولا يلزم من انشاء الطهارة المحاصلة به كالماء فانه يصير نجسا بالاستعمال وتتم طهارة
 وتبقى الطهارة به **وثانيهما** ما ذكره النسفي في المستصحب انه ليس فيه غرض لانتفاض التيمم السابق بل فيه بيان ان التيمم
 بعد ثبوت الماء ويجوز ان تكون حرية للماء متافية لا لشداءه لا للقاء كعادته في الكسرة فانه يتناول الماء والبقاء **واجب** على ما التنا
 وغبره عن الاول بان التوافل هو من وقت ثبوت الطهارة لوقت الوجود الماء لا لشداءه كما كان طهارة حقيقة فثبت الطهارة
 به ضرورة وقتية ونحن الثاني بان الطهارة صفة الرجعة الى المحل فالايتناء والبقاء فيه سواء كالحصى في باب الكسرة واستدل
 ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم في اخر الحديث الماء كور فاذا وجدت الماء فتمسه بشرتك في غاية البراءة فاذ وجد
 الماء فليتق الله وليس به بشرته فان ذلك خير له **واورد عليه** بان الامر في قوله فليسه بشرتك للاستحباب لا ليدل
 قوله ان ذلك خير له **واجيب** عنه بانه ليس معناه ان الوضوء والتيمم كلاهما جائزان له عند حرية الماء لكل الوضوء
 خير بل المراد ان الوضوء واجب لا يجوز التيمم يؤيد قوله صلى الله عليه وسلم فليتنق الله والتيممها ما استعملت قبل الاشر
 ونظيره قوله تعالى اصحاب الجنة يتوبون خير مستقلا واحسن مقبلا معناه لا خير ولا احسن مستقلا اصحاب النار قطع
 ثم ههنا كما حدث لا بد من الوقوف عليها **الاول** انه وقع في الهداية وينقض التيمم كل شيء يقضي الوضوء وحرية الماء
 المصنف اقام قوله آية في الوضوء مقام كل شيء يقضي الوضوء واختصارا مع حصول المقصود به فان اضافة التفاضل مستغنية
 فيدخل فيه كل ناقص زبد لفظ الروية بلفظ الفدية اما في لفظ الروية من التحلل فان المريض اذا تيمم للمرض ثم زال
 مرضه انتقض تيممه كما صرح به قاضيان في فتاواه وآبهم للبرهان في التفاضل به كما صرح به في المبتنى في التيمم للمرض
 او للبرهان مع وجوده ثم قلنا لما تم زال المرض والبرهان في التيمم لغيره على استسكان الماء وان لم يجد الماء كما صرح به
 في صحيحه ولو تيمم بعد الماء ملاقاة في البعد من
 يب السبر انتقض تيممه كما في جامع الرمزي والدر المختار

فمن حيث اذا قلنا ان الماء يوصف بماء واحد النسيم وانما قال كان ظهوره حتى اذا غطس فيه
ولم يصل الماء لمعة ظهوره وفي الماء واحد ما حدث فلو جازا لوصف فيه تمام وجوده من الماء ما يكفى لطلوع جميعه من
عمل واحد من ماء وان لم يكن له احد من في حيزه اقل من كل واحد من اعضاءه فليس له في حق الاخر ان يكون له احد من
وبالحكمة محمد بن محمد بن النسيم ينتقض النسيم ولا في انتقاض النسيم بالري في انما هو في ما اذا كان النسيم بقدر الماء الشافي
القدر في مقابل عدم القدرة على استعمال الماء في سبيلها في النسيم في الحاجة الى تقدير الماء المقدس في انتفاضه على وجه
ما في النسيم في كثير والغرض في منور الايصار احراز اعما اذا قلنا على ما مشغول بالحاجة كمن وغسل بجموعه وحسن
وحسن ذلك ان الماء المشغول بالحاجة قد مر ان وجوده وعدمه سواء وان كون مشغولا بالحاجة معدوم
اسم اعلم القدرة **الثالث** ان المراد بالقدرة انما هي القدرة الشرعية فيجوز منه تمام الغصن ولو بدية فانه لا يباح
استعماله في غيره كعدمه متناصرة به الغصن الطرقي في شرح **الرابع** ان في الطلاق القدرة في انشاءه الى ان يلو
خلع في حال الصلوة ايضا انتقض تيممه عندنا واليه ذهب الثوري واصل في رواية والزمي وابن شريح من الشافعية وهو
مذهب اكثر العلماء وقال مالك والشافعي لا ينتقض تيممه في صلواته تلك اذا ذكره العيني **ولا يخفى** ان بعد ثبوت كون
القدرة على الماء مطلقة للنسيم لا احاديث لوجه لتقييد الرطال بخارج الصلوة **نعم** ذكر الزاهد في المجتبى انه لو رأى
في صلواته من الخلل لبطل صلواته فيتم ما يتوضأ به ويعيد ما توجه ذلك ان سوا الحمار عندنا مشكوك في طهوريته
وهذا صرحوا بالجمع بين التوضي به والنسيم كمر تفصيله في موضعه **الخامس** اسناد النقض الى القدرة والرقية
يجازي لان الناقض حقيقة هو المحدث السابق وذكر الالمير للنسيم شرط لظهور عمله كذا في البحر **البنية السادس** ان
تقييد الماء بما لك في لظهوره في الوجود وان كان متميما لا لا ونفسه ان كان متميما بل لانه يقيده انه اذا وجد ما يكفي
لبعض اعضاءه او يكفي للوجود وهو متميم عن الجنابة لا يلزم استعماله ولا ينقض ذلك تيممه على ما مر تفصيله **السابع** في
اطلاق الكفاية اشارة الى اعتبار الادنى فالوجود ما نفسله به كل عضو مرتين وثلاثا فنقض عن احدي يبطيه انتقض تيممه
على الاحتراز لانه لو اقتصرت المرة لكفاه ضرر به في الخلاصة وغيره **الثامن** المراد بالقدرة على استعماله فالوم
على ماء وهو ناقص لا ينتقض تيممه وهو المختار **وذكر** الوالوجي في فتاواه ان النائم المستيقظ في خمسة وعشرين مسألة
وذكر منها ان النائم اذا مر على ماء انتقض تيممه **وذكر** في الهداية والبنية انه ينتقض عندا في حنيفة انه قادر حكما
لانه واجد الماء الكافي في العجز انما جاء من فعله فلا يعتبر **وذكر** في خيفان في فتاواه لا ينتقض بالانتفاق **وذكر** الزاهد
في المجتبى ان الاصح عدم انتقاضه عند الكل **وفي** البحر النائم على صفة لا توجد له انتقض كالنائم ما كاشا اذا مر على ماء كان مقدرا
الاستعمال انتقض تيممه عندا في حنيفة خلافا لما اما النائم على صفة توجد له انتقض فلا يبان فيه الخلاف لانه انتقض النوم
ولهذا صور المسألة في البحر في الناعس لكن يتصور في النوم الانتفاض ايضا بان كان متميما عن جنابة قال في التوشيح المختار في
الفتاوى عدم الانتفاض اتفاقا لانه لو تيمم ويقع ماء لا يعلم به جاز تيممه اتفاقا **نعم** في صحة التنجيس في النهر والحلوة والغنية
وفتح القد وغيرها ايضا عدم النقض **قوله** حتى اذا قلنا لم يرفع على انتقاض النسيم بالقدرة على الماء يعني اذا قلنا على ماء
بعد ما تيمم ليقول ويؤثر ما عدم اعاد النسيم في نقض تيممه السابق وكذا على غير صحيح للنسيم اذا زال فلم يتوضأ الى ان عرض عن ريق
مراخرى ما منع عن استعمال الوجود اعاد النسيم **قوله** وانما قال كان لظهور حتى اذا ظهر ظاهر العبادة غير منضبطة لكن الامر فيه

[illegible]

[illegible]

فان قيل هو ليس من جنس الوضوء بل من جنس الطهارة

الجواب فان علم المسلم ان الوضوء من جنس الطهارة لا ينافي مع كون الوضوء من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
بطلان ما عارضه من كون الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
الاشارة الى ان الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
بانه صلى الله عليه وسلم لا يخبرنا بخلاف ذلك بل هو من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
الغير المتكبر في ان الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
المتكبر في ان الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
ان اولاده لا خلاف في بطلان هذا صحيح لكنه لا يستعمل على ما استدل به من ان الوضوء من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
التي هي الغيرة التي لا ينافيها في ان الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
المقام على ان البناء ان يقال المضاف بينهما ما عدا ما عدا من الالهية فان كانوا من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
كعمل الصلوة فثبت ان الكفر بما كان من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
كالحرمة في باب النكاح فانها كانت من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
الحديث في الرويتين زوجة اخرى صغيرة في ذلك الزناحة **فأقلت** الحديث من ان الوضوء من جنس الطهارة بل هو من جنس الطهارة
بقاها فانما يجوز لمن احدث في الصلوة ان يتوضا ويبنى قلت ذلك ثبت بخلاف القياس لو وجد الحديث بذلك كما
عليه في موضعه ان شاء الله تعالى فانما يقال عليه في غيره واستدل اصحابنا على عدم انتفاء كل التيمم لا لانه انما
بعد التيمم ليس نفس التيمم بل هو من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
لا ينافيها كما عارضه من كون الوضوء من جنس الطهارة لان الطهارة من جنس الطهارة ووضوءه من جنس الطهارة
تجيط العمل ودل عليه قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ووضوؤه في جميع من عمله فكيف يبقى **قلت**
الردة تحت ثواب الاعمال وذلك لا ينافي في مقام الطهارة كما لو وضو يا فان الحديث ما يؤول به وان كان لا يثبت على الوضوء
كما ذكره العيني فالصوم والصلوة ونحوها من العبادات حكمها بعد الفراغ منها هو الثواب وهو لا يجامع الاثر لانه لا ينافي
الوضوء والتيمم فان لهما حكما اخر من الثواب وهو وصفه بالطهارة وكذا الكفر بمعه فجاز ان يبقى التيمم بقا هذا الحكم وان
بطل الاخر **فان قلت** ينبغي حل هذا ان يصح التيمم من الكافر ابتداء ايضا **قلت** انما لا يصح منه ابتداء لعدم اعتباره
نية فالكفر لا ينافي نفس التيمم ولكنه يتنافى بشرطه وهو النية المشترطة في ابتداء **قال** وقد لا ينبغي يستحب لمن يجر
وجدان الماء في الوقت ان يؤخر صلاته الى اخر الوقت فان وجد ماء وتوضا وصل الى اتمل الطهارة تين ولا تيمم عنده ذلك
وفيه ثلاثة ملازم الاول انه لا يستحب التأخير بل الافضل هو الصلوة في اول الوقت بكل حال وهو المسمى عن الشافعي
ومن سجد شيئا من حنيفة وذكرنا هذا في اوله واقعة خالف فيها ابو حنيفة استأذنه كما قال فان سجدات تيمم في
اول الوقت وصلوا بحنيفة وجعل الماء في اخر الوقت فصل **والثاني** ان التأخير واجب وقوله مروى عن ابن حنيفة
وابن يوسف في غير رواية الاصول وجهه ان غالب الراي كما التحق يجب العمل به فاذا خالف على طهارة تيمم الماء صلاته

ما قال ابو حنيفة استأذنه كما قال

الاحتياط في الوضوء

المراد بالوضوء في هذا المقام هو الوضوء الأول كونه عليه غسل الوجه واليدين والرجلين وأستظهر من أصل العمل المأمور به بالوضوء في الصلاة عاده لا أنه معتبر في الوضوء من رجل واحدة كان من رجلين من حيث تخصيص الوضوء بالرجلين لا باليد عليه والتقصير باليسار اتفاق على أن السطر في القدمين الذي يمسح به فاضح أن شرح الجامع الصغير يفتي بقيد السطح ليس في العمرات كما قيد في الدار المختار بها أمر من لا يجب عليه طلب الماء في العمرات لأنها مظنة وجود الماء فالسؤال في تخصيص السطح باليد كما حذر عن إذا شئت أو طئت أن ماءه قد مضى فيحصل بالتميم من رجله فإنه عليه اجبا أن كان في الرجلين الماء فليس عليه ما في رجله يسكن ما كان يسكن عادة فإنه لو كان الماء على ظهره أو معلقا في عنقه أو موضوعا بين يديه ففسخه وبهم وصل بوضوء الماء بعيد ما اتفاقا لأنه لا يعتد بالنسيان في مثله وإن كان معلقا على ركبته فإن كان عليه الماء في صورة الرجل بحرية وإن كان سابقا فإن كان الماء في مقداره الرجل بحرية عند ما وإن كان في صورة الرجل بحرية وإن كان قريبا فإن كان عليه الماء في أثناء الصلوة يجب عليه أن يعظم أو يبعد الصلوة كما في السراج الوهاج ولعل الغرض منه الصلوة عن التذكر بعد الوقت فإنه صريح في الهداية بغيرها أن التذكر في الوقت وبعد الوقت سواء قال الاحتياط ابن يوسف فإن عنده الأعادة واجبة وكذلك لأن الماء لما كان في رجليه صار لهما الماء قادر عليه لكون الرجل في يده فصاحركما إذا كان في رجليه فوب ففسخه وصل عابرا ثم تذكره فإنه بعيد ما قد صلى وكذا الوضوء في توب نجس وفي رجليه فوب طاهر ففسخه وكذا إذا حصل مع النجاسة وفي رجليه ما ينيلها وكذا الوضوء غسل بعض الأعضاء أو ستر العورة أو وصل مع النجاسة ناسيا فإنه في هذه الصور يجب الأعادة عند التذكر وكذا الوضوء بالقياس ونس النقص حكمه يأطل وكذا الوضوء بالصوم وفي ملكه رقة نسيها فإنه لا يجزئ وكذا إذا كان الماء في كوزه على راسه أو قربة على ظهره أو كانت معلقة بعنقه قد نسيه فلما لم يكن النسيان عذرا في هذه الصور لم يكن عذرا فيما نحن فيه أيضا وأيضا يصل المسافر معدن الماء عادة فيفترض عليه الطلب بها إذا كان في العمران فإنه يجب عليه طلبه حل لكون العمارات مظنة الماء عادة فلما لم يطلب تركه فرضه وبطل تيممه **وقال** أبو حنيفة ومحمدان النص شرط لا بأحة التيمم عدم وجود الماء والمراد عدم القدر على استعماله كما مر من العلوم أنه لا قدر بدون العلم فلم يكن الناس قادرا فأجبه له التيمم فطل الدليل الأول وأما الدليل الثاني فجوابه أن الرجل معدن الماء الشرب فإن الماء الموضوع في الرجل يكون للشرب غالباً لا للاستعمال الموضوع والغسل وأما النظائر التي ذكرها لجوابها أن مسألة فني الثوب على الاختلاف فإن عند ما تصح صلاته ولا يجب عليه الأعادة كما ذكره الأكرخي ولو كانت اتفاقية فبينها وبين ما نحن فرقيين وهوان فرض ستر العورة يفوت لا إلى خلف بخلاف صورة النزاع فلا يصح قياس هذه على تلك وأما الأصول الباقية فالجواب عنها أن اباحة التيمم قد تعلقت بعدم القدر على الماء وقد وجد ذلك في صورة النسيان ولا كذلك في الصور التي ذكرها وأما مسألة كون الماء في كوزه معلق ونحوه فقد مر توجيهها وأما مسألة الكفاية فقد قيل إنها أيضاً على الخلاف وإن كانت اتفاقية فالفرق هو أن المراد من الوجود في الكفاية الملك حتى لو عرضت عليه رقة الهبة له أن لا يقبل ويكفراً الصوم بخلاف ما نحن فيه فإنه لو عرض عليه الماء لم يجب عليه أن يقبل

قوله قبل الخلاف فيما اذا اوضحه نفسه اوضحه غيره كما اذا اوضحه غيره وهو لا يمكن
 قبله بحسب ما في العلم اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كما في الهداية حيث ان يعلم ان الوجود
 في الوجود قائم امكن من جهة العباد كما سبقت فيه الكفاية عن الموضوع ويجوز في الوجهين
 ان يكون في الوجودات فكل واحد منهما لا يمكن ان يكون في الوجود الا في الوجود

والا فليس هذا هو الاوضح ما ذكر في الهداية والمقدمة وشرهما **قوله** قبل الخلاف فيما اذا اوضحه نفسه اوضحه غيره وهو لا يمكن
 قبله بحسب ما في العلم اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كما في الهداية حيث ان يعلم ان الوجود
 في الوجود قائم امكن من جهة العباد كما سبقت فيه الكفاية عن الموضوع ويجوز في الوجهين
 ان يكون في الوجودات فكل واحد منهما لا يمكن ان يكون في الوجود الا في الوجود
 ووجه ما في صورتين **احدهما** ان يكون المتيقن ضم نفسه المانع في حله فنتبه **وقال** يتبين مما ان يكون وضع غيره
 بامر في حله **وذكر** في النهاية انما قيل بامر ولا يلزم وضعه غيره وهو لا يعلم به بخبره اتفاقا كان المراد انما يطب
 بفعل الغير **قوله** قبل الخلاف في الوجهين أي في ما اذا اوضحه غيره بامر وفيما اذا اوضحه غيره بغيره وذلك لان الوجود
 انما يحتاج في حله الى اعادة يتأكد على ان لا يطلب ويكون الماء تحت قدرته وهذا موجود في الوجهين وذلك ان تقول
 المراد بالوجهين الوجوه الثلاثة كلها بان يعلم الوجهان الاولان وجه واحد لا خلاف فيما اذا اوضحه نفسه ظاهر المبدأ كما هو هنا
 فيهما اتفاقا وتوافقا في الوجوه كلها لكان اولي لكن لما كان وجود الخلاف فيما اذا اوضحه نفسه ظاهرا لم يذكر ههنا
 او جعله مع قرينه واحدا وهذا هو الصحيح من ان الخلاف في الكل كما ذكره في الاساطير في شهر الحكام مع الصديقين اتفاقا
 في غاية البيان وغيرهما **قوله** ان في الهداية ظاهرة ان ما ذكره قبله كله مذكور في الهداية مع انه لا ذكر فيها
 لصورة وضع غيره بغيره مطلقا فضلا عن ذكر الاتفاق فيه والخلاف فيه **وذكر** في ذخيرة العقبى في توجيه وجهين
احدهما ان يجعل اشارة الى ما استفيد من المتن من تخصيص الخلاف بوضع نفسه وغيره بامر **وقال** يتبين مما ان
 لفظ الهداية غلط للناسخ من لفظ الكافي مثلا لان معنى ما ذكره الشارح بقوله اما اذا الى قوله ان في الهداية مذكور فيه
 بتمامه **واقول** الوجه الثاني مما لا يلتفت اليه الفضلاء واما التوجيه الاول فضعفه ايضا ظاهره ان عبارة المتن
 مطلقة لا تخصيص لها بصور دون صور بل جعلها على التعميم اولى لما عرفت من ان الصحيح هو كون الصور كلها
 خلافا في الصواب ان يقال الاشارة بقوله كذا الى صدر كلامه فقط **قوله** ويجب ان يعلم ان تفصيله ان المانع عن
 الموضوع قد يكون من جهة الله تعالى كالموضوع البرزوقي لان الماء وخوف العطش والعدو ونحو ذلك مما ذكره في
 له التيمم اعادة عليه عند الغد على الماء وقد يكون من جهة العباد كاسير في ايدي الكفار فيعونه عن الموضوع
 كحبوس في السجن لا يجد ماء للوضوء وكذا في ابعاد عن الموضوع وقيل له ان توضأت قتلته اوضيتك ضديا
 مولانا في تيمم التيمم اداء الصلوة لكن يجب عليه اعادة بالوضوء بعد زوال ذلك المانع وكذا لو منع العدو عن
 الوضوء والصلاة بغيره يصل بالايحاء ثم يعيد كما في الخاصة وكان الاجراء المأمور به الماء الا في نصف ميل ولم يأت
 له المستأجر تيمم يصل ويبعد ولو صل صلوة اخرى وهو يدكر هذه تفصيل كما في البحر عن المبتغي **تكميل** اعلوان
 للتيمم سيما كذا وكذا او شرط وسننا وادابا قبل اشارة المصنف والشارح الى بعضها في مواضع متفرقة وقد ذكرها
 الشرح في فوائده ايضا حوشره رضى الغلام بما ملخصه من شرط صحة التيمم ثمانية **الاول** النية ولحتمها
 شرط ثلاثة **الاسلام** والتيمم والعمامة كونه وكنية التيمم شرط خاص وهو واحد ثلثة اشياء امانية الطهارة اربعة

مراتب مسحة الخفين

استباحة الصلوة وأنية عادة مقصود **الثاني** من شروط صحة التيمم هذا الموضع المسمى باليد والوجه والرجل وغير ذلك
الثالث كون ما يتيمم طاهراً إن يكون تمسكه نجاسة من جنس الأرض **الرابع** استيعاب اليد والوجه والرجل إن
بالسما **الخامس** أن مسحه بجميع اليد والوجه أن مسحه باليد **السادس** أن يكون بضر بيتين بآطن الكفين أو ما
يقوم مقامهما **السابع** انقطاع ما بينهما من حيز ونفاس **الثامن** أن يزيل ما بينهما من السخلة والبشر والشعر وما
سببه فهو رادة ما لا يحل له الطهارة **وإما** شرط وجوبه فثلاثة العقل واللب والسمع **وإلا** سلامه **ووجود** الحدث وتسام الخوض
والنفاس وتضييق الوقت والتقدم على ما يحجب منه التيمم **وإما** ركضه فهو مسحه الوجه واليدين **وإما** مسحه في سبعة
التسمية في أوله والترتيب وأحوال اليدين بعد وضعهما في التراب وأدبارهما وتفضيها وتفرجها لأصابعها كالتفريق
وذكر في النية والغنية أن من شروط صحته طلب الماء إذا غلب حل ظنه أن هناك ماء **وذكر** في الدر المختار
أن سنده ثمانية قولهم السبعة المدا كونه الضرب بآطن الكفين **ونزل** في حر المختار نقل عن عبد الغني ثمانية
التيما من محامد الفتاوى والجبتي الثانية خصوصاً الضرب على الصعيد لو وجد الحدث فيه وأثالثاً لثقة أن يكون السخ
راكهية المدا كونه سابقاً **وذكر** في الفيض للكرمي أنها تحليل الحية ومنه من زاد تحريك القرط والتم وتحليل الأصابع **وإما** يخفى
أن تحريك الخاتم وتحليل الأصابع من مسمات الاستيعاب وتحريك القرط الذي يكون في غيب الأذن ماعني في "نعم الله أعلم
قال الصنف باب مسحة الخفين أي هذا باب في أحكام المسح على الخفين وأما ذكره عقيب التيمم متصلاً به لوجوه
الأول أن كلامه من التيمم مسحة الخفين يدل على التيمم يدل عن الوضوء والمسح يدل عن غسل الرجلين **فإن قلت**
فكان ينبغي تقديم المسح الذي هو يدل عن البعض على التيمم الذي هو يدل عن الكل **قلت** ثبوت التيمم بالكتاب و
ثبوت المسح بالسنة فكان التيمم أقوى وأحرى بالتقديم **وأيضاً** التيمم كمال في البدلية حيث يقوم مقام جميع أفعال
الوضوء والمسح ليس كذلك فكان التيمم أحق بالتقديم **الثاني** أن المسح متناسيان من حيث يكون كل منهما رخصة
الثالث أن كلاهما معارض فإن الأصل هو الغسل **الرابع** أن كلامه ما يكفي فيه بعض أعضاء الوضوء **الخامس**
أن كلامه ما موقوف ومقيد بعبود **السادس** أن كلاهما طهارة مسحة **وبالجملة** فهما متناسيان من هذه الناحية
وغيرها وأما تقديم التيمم كما ذكرنا وكان شرعية التيمم تنفق عليها ومسحة الخفين اختلفت في شرعيته وإن كان الخلاف فيه
مخرجاً وما يكون إجماعاً أحق بالتقديم مما لا كذلك **وأيضاً** كل منهما طهارة خاضعة عن القياس والمحرور عن
القياس في التيمم أشد فإن طهورة التراب ما لا دخل فيه للرأي مطلقاً ومسحة الخفين طهورة شرعية من حيث كونه
طهارة بلكه موافق للقياس ومن حيث كونه مسحاً وخطوطاً لأصابعه على ظاهر الخن على خلاف لقياس فتناسيها
من هذا الوجه **وأيضاً** وصار التيمم أحق بالتقديم لكونه أكمل وأشد في بابه **وأيضاً** التيمم مشتق على مسحة اليدين وأما
فيمله الوجه واليدين ومحل المسح الرجلان وهو مؤخر في الفصل عن الوجه واليدين فناسب تقديم التيمم وتأخير المسح
ومن وجوه التناسيل بين المسح والتيمم تقديم التيمم **وأيضاً** كل منهما طهارة عن الأصل لأن التيمم خلف عن الكل **وأيضاً**
عن البعض **وأيضاً** كل منهما يزيد الحدث إلا أن التيمم يزيل الحدث الأصغر والأكبر كلياً والمسح يزيل الأول فقط
وأيضاً هما عدلتهما في كونهما خلفين يفتقران في أن التيمم خلفيته كماله لأنه شرع عند عدم المقدور على الماء

وصلى الله عليه وسلم في هذا اليوم من أجل الوضوء والشاغل والتمسح عليه من غير ماء في الغسل في اليوم
 كامل ومن أجل الحرج من السراويل في غسله الوضوء والتمسح عليه من غير ماء في الحرج من السراويل وأيضاً التمسح عليه من
 غير ماء في الغسل من أجل الحرج من السراويل والتمسح عليه من غير ماء في الغسل من أجل الحرج من السراويل
 قال عليه السلام في القولية والعقوبة والقرينة وشهدت بها الأثر الأربعة في إسناد عليه السلام من
 أكثر من ثمانية عشر مرة على ذلك عليها الأربعة العرائض على إسناد الأثر الأربعة في القولية والعقوبة والقرينة وشهدت بها
 من غير من أشبهها في ذلك على الرأى في أشباه هذه الطوائف وأما دلالة الكتاب عليه على قراءة وإسنادكم
 بالحرف قد مر في صدر هذا التبرير عند تفسيره الوضوء وأما الأحاديث التي كتبت في سائر النسخ من غير
 خروج أحاديث المالكية منها ستة وأربعين حديثاً **الاول** حديث حمزة بن عبد الله عليه وسلم تروى في مسنده
 على حقيقته أخرجه الشيخان وأبو داود وابن خزيمة والحاكم وفي رواية ابن أود وغيره قال ثبت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من غير ما كان ذلك قبل نزولها ثمة قال ما أسلمت إلا بعد نزول السكينة وعند الطبراني عنه أنه
 كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع قد ذهب للتبخر فوجع فتوضأ ومسح على خفيه **الثاني**
 حديث المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته فأتبعه بإداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ
 من حاجته فتوضأ ومسح على خفيه أخرجه مالك ومسلم وغيرهما والحاكم زاد بهذا امرئ بن ربي وعند الطبراني
 عنه أخرجه فروانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا فيه أن نمسح على خفافنا للمسافر ثلاثة أيام ولياليها وفي
 يوم وليلة **الثالث** حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على خفيه أخرجه البخاري
 وابن ماجه **الرابع** حديث عمرو بن أمية الضمري أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه أخرجه البخاري
الخامس حديث حذيفة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم وتوضأ ومسح على خفيه أخرجه مسلم
السادس حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على خفيه وأخرجه مسلم وفي رواية للنسائي
 عن أسامة قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم وبلال لا سواق قد ذهب لحاجته ثم رجع فسألت بلالاً ما صنعت فقال
 توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على خفيه ثم صلى وأخرجه الحاکم وابن خزيمة وقال الرقيق
 في حديث أنه مسح في الحضر غير هذا وتعب بأن عند الطبراني من حديث المغيرة أنه مسح بالمدية **السابع** حديث
 مرسل أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه أخرجه مسلم والأربعة
والسابع أخرجه عنه من وجه آخر أن النجاشي أهدى الرسول صلى الله عليه وسلم خفين ساذجين فلبسهما ثم
 توضأ ومسح عليهما **الثامن** حديث علي بن النعمان صلى الله عليه وسلم جعل للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام
 لياليها أخرجه مسلم وابن خزيمة **التاسع** حديث صفوان بن عسال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمرنا إذا كنا في سفر أن لا نخرج خفافاً ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم أخرجه الأربعة
 إلا أبا داود وابن خزيمة وابن حبان والطبراني وأحمد **العاشرون** حديث خزيمة بن ثابت مرفوعاً أن المسح على الخف
 للمسافر ثلاثة أيام وللقائم يوم وليلة أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه ابن حبان **الحادي عشر** حديث
 ثوبان بعث النبي صلى الله عليه وسلم مرة فأصابهم البرد فأمروا أن يمسحوا على الخشب والنساجين أخرجه أبو داود

وشية وفي نسخة أخرى أخرجه بن عدي والبراء الطبراني في الأوسط **الثالث والثلاثون** حدثنا سعد بن عبد الله عن
 علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع على الحسن بن عدي الترمذي والثلاثون حديثاً عن علي بن عوف عن
 علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخة أخرى يسمع على الحسن بن عدي الترمذي والثلاثون حديثاً عن علي بن عوف عن
الحسين بن الثالثون حدثنا علي بن عوف عن علي بن عدي الترمذي والثلاثون حديثاً عن علي بن عوف عن
 الثالثون والثلاثون وأما في نسخة أخرى يسمع على الحسن بن عدي الترمذي والثلاثون حديثاً عن علي بن عوف عن
 توفى أو سمع على الحسن بن عدي الترمذي **الثامن والثلاثون والأربعون والحادي عشر**
الثاني والأربعون حدثنا ابن أبي عمير عن الشريفي عن أبيه وعبد الرحمن بن يونس عن حماد بن عيسى عن
 ابن حنبل عن أخرجه الطبراني **الثالث والأربعون** حدثنا مالك بن سعد مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
 المقيم أخرجه أبو يعقوب في كتاب المعرفة **الأربعون والأربعون** حدثنا زيد بن أبي عمير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 توفى أو سمع على غيره وقال المسافر أحد حديث أخرجه أبو يعقوب أيضاً **مئة الأربعون** حدثنا سلمان بن عبد الله بن
 عمر بن مسلم عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 عن أبي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع على الموقنين والخمسة والستون في الأوسط وفي الأربعة والستون
 في الأخبار المتواترة للسيوطي حديثاً يسمع على الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 أنه كان يسمع على الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 عن أبي بن عمار وأوس بن أبي رويس وخزيمة بن ثابت الترمذي عن صفوان بن عسال وجابر بن عبد الله وابن حبان في
 ابن خزيمة عن أبي بكر وأبي ماجه عن أنس وسهل بن سعد وأحمد بن حنبل عن عوف بن مالك الأشجعي عن عائشة ومعاوية
 وأحمد بن ثوبان وأبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة والطبراني عن أسامة بن شريك وأسامة بن زيد والبراء وجابر بن
 سفيان وربيعة بن كعب الأسلمي والشريفي وعبد بن الصامت وعبد الله بن رواحة وابن عباس بن عمرو بن مسعود
 وعبد الرحمن بن حنبل وعصمة وعمر بن حزم ومسلم والدمشقي ومعاوية بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
 أبي هريرة الأسلمي وأبي سعيد الخدري وأبي طلحة وابن مندرة في معرفة الصحابة عن شبيب بن غالب وأبو نعيم في المعرفة
 عن يزيد بن أبي عمير بن منصور من مرسل الضحاك الثاني كلامه وذكر البدر العيني في البداية شرح الهداية وفي شرح
 شرح معاني الآثار أنه قد جرى حديثاً يسمع على الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 حديثه عند البزار بسند ضعيف وأبو يعقوب بن شعبة حديثه عند الجماعة وتخرجه حديثه عند ابن حبان في صحيحه
 وابن عباس حديثه عند البزار في مسنده وتخرجه الجليل حديثه عند الجماعة وأحمد بن حنبل في مسنده
 وابن حبان في مسنده وأبو موسى الأشعري حديثه عند البیهقي أيضاً وتخرجه بن العاص حديثه عند
 أيضاً وأبو أيوب حديثه عند الطبراني وأسمع بن راهويه وعند النيسابوري في كتاب الأبواب وأبو أمامة حديثه
 عند عبد الله بن وهب بسند ضعيف وسهل بن سعد حديثه عند القاضي في أحمد بسند جيد وتخرجه بن عبد
 حديثه عند البراء الطبراني في الأوسط وأبو سعيد الخدري حديثه عند البیهقي وأبو مسعود الأنصاري
 حديثه عند أبي عمر بن عبد البر وجابر بن سفيان حديثه عند البیهقي وابن أبي شيبة والبراء بن عازب حديثه عند

[illegible]

في باب السيرة المشهورة في الرأفة من الكتاب أن موصي غسل الرجلين من بعد غسل
 في السيرة من رواية لم يدر أحد المحدثين وأما ما ذكره في رواية وبلغت في باب العشرة الثانية من بعد ما ذكره
 السيرة من إطلاق على الكتاب يقال له المشهور وهو من غير الطائفة كان ذكره أحاديث لأصول وتوهم اليأس من
 الزيادة على الكتاب ونحوه وبقيت الأحاديث من غير الطائفة لا يجوز إطلاق الكتاب على ما قبل من حديث
 الأحاديث الواحدة في باب السيرة لا يجوز إطلاق الكتاب على ما قبل من حديث
 فيكون بها السيرة إطلاقه بل قد عرج بهم من الحديث ثم كما هو أنها متواترة في باب السيرة المشهور قد دفع محل
 مقدس من قدر ما تقرر **والمراد** يكون السنة في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة
 الخاصة فإن كل رواية من روايات أفرادها من أخبار الأحاديث لا يقدح في مشهورها بل على ثبوت السيرة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهوراً وتواتر في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة
 السنن الواردة فيه مشهوراً وتواتر في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة مشهوراً وتواتر في باب السيرة
 هو غسل الرجلين مطلقاً من غير تقييد بكونها من عن الخفين وهذا ما ألفاه أما التعليل بما فهم من لفظ الزيادة
 وأما للبيان والتفسير دل عليه الكتاب وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد بالزيادة على الكتاب التي جازها أخبار
 المشهور ولم يجوزها أخبار الأحاديث شي من ذلك بل ذكر في الكتاب فإن مثل هذا جاز بأخبار الأحاديث أيضاً فلو
 أحكام لم تذكر في الكتاب وثبتت بأخبار الأحاديث المراد بها أن كانت شي من ذلك كما ذكر في الكتاب وهو المعبر عنه بتقييد
 إطلاق الكتاب وإبطال إطلاقه وهو في إطلاقه ونحو ذلك قال للمحدث متعلق بخبر وإطلاقه مشهور بخبره للرجل
 والمرأة وكثير ما يجوز في الخضر السفة عليه **والمراد** به من بعد حدث أصح من يجب به التوضؤ بقربة ما يتصل به وهو
 قوله دون من عليه الفسل تعني بخبر المسح للمحدث ولا يجوز لمن عليه الفسل **ويقولون** من ظاهر ما رواه أحاديث
 أنه لا يجوز لمحدث الرضوء فإنه ليس بمحدث **الآن يقال** لما حصل له الفرية يترك الصلاة كما حدث كذا في
 جامع الرموز **وقال** في رد المحتار قد يقال جواز له لجود الموضوع يعلمه الطريق الأولى لأن ما روى المحدث الحقيق
 يحصل به تجديد الطهارة بالأولى **الآن قوله** لا يجب يدل بالمقابلة على أن المحدث احتراز عن المحجب فقط حتى
قلت يدل على جواز له لجود الموضوع ما أخرجه أحمد في مسنده عن عبد خير **قال** رأيت علياً رضي الله عنه جالساً في مجلس
 فسمي به تسلياً ومسح على ظهر قدميه ثم قال هذا وضوء من لم يحدث ثم قال لو أن رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مسح على ظهر قدميه لرأيت أن بطونها الحق ثم شرب فضل وضوءه قائماً المحدث وثق رواية أخرى أنه ثم توضأ وضوءاً
 خفيفاً ومسح على نعليه وقال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهره ولم يحدث **وثانيهما** أن قوله دون من
 عليه الفسل لقول صاحب النية لا يجوز للمسح لمن وجب عليه الفسل انتهى يفهم منه أنه لا يجوز في غسل الجبهة ونحوه وليس كذلك
 فقد نقل في جامع الرموز عن المصنوع أنه ينبغي أن لا يجوز انتهى **الآن يقال** الفرض منه نفى المسح في الفسل سواء كان
 جنباً أو غير هاء كان ماهية الفسل المسنون هي ماهية الفسل المفروض فما لا يجوز فيه لا يلحق فيه **وبهذا** ظهر أنه لو قال
 المصنف جاز توضؤ دون مقتسل كان أحسن ثم لما كان ظاهر هذا النفي لغوا من حيث أن المسح على الخفين لا يقدح عليه
 الفاسل في غسله فإنه إذا أصاب الماء من رأسه ويل جميع بدننه وصل الماء إلى رجليه وأبطل خفاة وقد ما عني نفى جواز

عند ان جواز النسي وتبعية موقوف على امكانه في نفسه فلهذا اختلفوا في هذا المقام فمنهم من قال ان النسي
لا يوجب وضوءا وهو من وجوب النسي الشرعي في الاستعداد من الشرع يتوقف على امكان ما يقضي به عدلا ولا يكون مستقدا
من الشرع بل من العقل وقال الزاهد في الجنب يترجم تحت القدر في سالكه لا يستأخذ كرامة الجنب من وضوءه
فقال توشا وليس حقيقه ان اجنب ليس له ان يشد حقيقه فوق الكعبين ثم يقتسل ويحرم في هذا نقله في الكفاية وفي
في فتح القدر وقوله ولا يحل للمسلم وجب عليه الفسل قبل الموضع موضع المني فلا حاجة الى التصور وتخصيصه اليه
اذ اجنب وقد ليس على وضوءه وجب ترقيقه وغسل رجليه وقيل صورته مسافر اجنب ولا ما عند التيمم ليس ثم
احدثت ووجد ماء يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لان الجنبه سرت الى القدر بين والتيمم ليس بظاهره كاملة فلا يجوز له
المسح اذا لمسه ما على طهارته فخيرهما وغسلهما فاذا فعل وليس ثم احد بشيء عنده ماء يكفي للوضوء ومسح لان هذا
الحديث ينفعه الخفت السراية لوجوده بعد اللبس على طهارته حكاه في قوله بعد ذلك ما ذكره ما اذا جئنا فاذا لم يقتسل
حتى فقد تيمم له فلو احدث بعد ذلك وعند ماء للوضوء فقط وضوءا وغسل رجليه لانه ما وجبنا فان احدث بعد
ذلك وعند ماء للوضوء فقط وضوءا ومسح وهذه الصورة انما تزيد على ما ذكرناه انفا باقاده انه يشترط بحوز المسح للبر
على طهارته الماء لا طهارة التيمم معلا لان طهارة التيمم ليست كاملة انتهى وفي البتاية صورته رجل توشا وليس الخفت
ثم اجنب ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للاقتسال فانه يتوضا بغسل رجليه ولا يمسح ويتيمم الجنبه ذكره في المنتقى
وفي البخازية المسألة لا تتحاجم الى صورة معينة فان من اجنب بعد اللبس الخفت على طهارته كاملة لا يجوز له المسح
لان الشرع جعل الخفت مانعا لسراية الحدث الاكبر والاصغر قال شمس ائمة الشخص الجنبه الزمته غسل جميع
البدن ومع الخفت لا يتاخر ذلك انتهى ولعلك تتعظن من هذه العبارات وامثالها الواقعة في الشرع والحواشي
انهم اختلفوا في هذا المقام على ثلاثة مسائل **الاول** انه لا حاجة الى التصور ليكون المقام مقام النفي وقد عرفت
فساده وان نسيه صاحب البحر المحققين الثاني ان المقصود نفى جواز مسح الخفين في الوضوء لمن عليه الفسل **الثاني**
يدل التصور لما ذكره في المنتقى **الثالث** ان المقصود نفى جواز المسح في الفسل لمن عليه الفسل وافادة لا يخص
بالوضوء وعليه يدل ما ذكره الزاهد في الجنب والحجت ان المقصود في هذا المقام هو نفى جواز المسح في الفسل لمن
عليه الفسل لا غيره يدل عليه ذكرهم حديث صفوان بن عسال في الاستدلال وهو قوله كان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفرنا لانزع خفافنا ثلاثة ايام ولياكيها الا عن جناية ولكن من بول وغائط ونوم وفي رواية
لا عن جناية المخرج النساء وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان والشافعي واحمد والدارقطني والبيهقي
والطحاوي وغيرهم فان مفاد ليس الا عدم جواز المسح للمفتسل في غسله والوجه فيه ان الشرع جعل الخفت مانعا
من سراية الحدث الا صغر الرجلين دفعا للحرج يلزم وغسلهما كاسيا في ايام البرد وفي السفر لا عن سراية الحدث
الاكبر فيدل ذلك في الرجلين ايضا فلا يزله الا الفسل فان قلت اذا كان الخفت مانعا من سراية الحدث
الا صغر تحت كان مانعا من سراية الحدث الاكبر تحت لمعد ثم تقاوتما في كونه حدثا قلت هما وان لم يتفاوتا
في نفس الحدث ثبوتها لهما متفاوتان في كبريته ونوعه فان الحدث الاكبر والاصغر لا يلزم من كون
شيء مانعا من سراية شيء صغيره ضعيف تحت كونه مانعا من سراية شيء كبير خطير قوي ايضا نعم ان كان المنع من

ثم قيل صورته مقتضية من الحدث وجمعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ وليس عليه ثم غسل ما يكفي للاغتسال ولم
 يغسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتم ثانياً للنجاسة فإن أحدث بعد ذلك توضأ ونزع خفيه خطأ لأن الماء مستعمل
 مرة واحدة لا يمكن أن يحصل المضمضة مثله بالطريق الأول ولا عكس **قال** إن من الخف عن سرية الحدث الأصغر ليس
 أمر عقلي الصحيح فليس عليه طهارة غسل يديه بل هو أمر حلي ثبت بجعل الشارع وقول ثبت عنه نقل السحر إلى آية
 فدل ذلك على عدم جملته ما تأمن الحدث الأكبر من الأصغر فقط **قوله** قيل صورته الخ توضيح هذا الصورة
 أن الحدث ثم لعدم القدرة على الماء ثم أحدث أي بالحدث الأصغر الموجب للوضوء والحال أن منه من الماء
 مقدراً يمكن أن يتوضأ به دون أن يغسل بأن يكون قليلاً كما في الوضوء دون الغسل فإنه لو كان كافياً للغسل وجب
 عليه الغسل وانقضى تيممه فتوضأ ذلك التيمم بذلك الماء وليس عليه طهارة كاملة ثم مرغ لك الجنب التيمم التوضؤ
 على ماء كافٍ للاغتسال فلم يغسل وإنما كان وجب عليه ذلك لا تنقضاء تيممه بأكثر من على الماء الكافي فهذا عند
 فقد الماء الكافي للغسل وجد من الماء قد لا يمكن به الوضوء فتيمم ثانياً للنجاسة لا تنقضاء تيممه السابق فإن أحدث
 بعد ذلك بالحدث يوجب الوضوء يجب عليه أن يتوضأ ويغسل رجليه بعد نزع خفيه ولا يثقل له السحر في هذا الوضوء
 وهذا معنى قوله دون من عليه الغسل أي لا يجوز مسح الخفين لمن وجب عليه الغسل لأن الحدث حل بالقدم
 فلا يرفع السحر إلى الخف **ولا يخفى** على الفطن ما في هذا التصور **أما** **أولاً** فلا حاجة إلى فرض تيمم الجنب
 ثانياً بل هو مضر لأنه إذا تيمم للنجاسة لم يبق من عليه الغسل فكيف يصح هذا التصور بالقوله دون من عليه الغسل
الأن يقال مثناه دون من عليه غسل الرجلين وضعفه ظاهر بل بطلانه بآثاره ثانياً فإن هذا مشتمل
 على تطويل غير محتاج إليه فإنه يكفي أن يقال إذا غسل الخف حل طهارة كاملة ثم اجنب وتيمم للنجاسة ثم أحدث وجب
 ماء يكفي للوضوء فعليه أن ينزع الخفين في وضوئه ويغسل الرجلين ولا يكفي مسح الخفين لأنه حين اجنب حل
 الحدث بالقدم فلا بد من غسله لأن الخف مأمور عن سرية الحدث بالقدم لا رافعه وأي ضرره في التصور إلى
 فرض تيمم الجنب **أولاً** وفرض مروره على ماء كافٍ للاغتسال وعدم اغتساله وتيممه ثانياً **وأما** ثالثاً فلا مبنى
 على حل قوله دون من عليه الغسل حل معنى الاستثناء وحمله على عدم جواز السحر في الوضوء للحدث الذي عليه
 الغسل وقد عرفت ما فيه فإن الظاهر أن الفرض منه نفى مسح الرجلين في الغسل للغسل **قال** خطأ بالتمم
 جمع خط وقيل مصدر كركوع وسجود وهو قبيح من فاعل جاز ويحتمل أن يكون حاله أنه ويحتمل أن يكون بمعنى الخططين
 ويكون حاله لا مسحين وأصل في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند عن الحسن البصري عن المغيرة بن
 شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب ثم توضأ ومسح على خفيه ووضع يديه اليمنى على خفه اليمنى
 ويده اليسرى على خفه اليسرى ثم مسح أعلاه مسحة واحدة حتى كان انظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الخفين **قال** الحافظ ابن حجر في تحريج أحاديث الهداية سنداً منقطعاً **وقال** أيضاً في تحريج أحاديث
 شرح الرافعي حديث مسحه رسول الله صلى الله عليه وسلم على خفيه خطأ من الماء **قال** ابن الصلاح تبع الرا
 فيه الإمام فإنه قال في النهاية أنه حديث صحيح فلا يجوز به الرافعي وليس بصحيح وليس له أصل في كتب الحديث
 انتهى وفي ما قاله نظري في الطبراني في الأوسط من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال مر رسول الله

صل عليه وسلم من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ليس هذا السنة من ابا الحسن علي بن ابي طالب
وقوله ثم اراد به من مقدم النبي صلى الله عليه وسلم من اصابعه فقال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا
الاسناد وقرأه ابن الجوزي في المحرر في التحقيق الى رواية ابن مكيه عن محمد بن مصفى عن بقية عن جرير بن زيد عن مسدد عن ابن
عن جابر بن محمد بن ابي اسحق في سنن ابن مكيه **قلت** هو في بعض النسخ دون بعض وقد استدل الله المزني على ابن عباس في
الاصابع والاسناده ضعيف جدا واما قول امام الحرمين فكانه ضم القاضى حسين فانه قال هو حديث على كذا
ان باطن الخفاء من اسرار السموم من ظاهرها قال في حديثه انه قال ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على
ظاهر خفيه خطوطا بالاصابع وتبع الغزالي في الوسائط امامه وقال النووي في شرح المهذب هذا الحديث ضعيف
روى عن علي بن مرفوع عن الحسن يعني البصري قال من السنة ان يمسح على الخفين خطوطا وقال في التبيين قول امام
الحرمين انه صحيح فلفظ فاحش لم نجد من حديث علي بن ابي شيبة ان الحسن المذكور وهو يروى ايضا
من المغيرة بن شعبه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ووضع يده اليمنى على
خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم يمسح على عظامه مسحة واحدة حتى يكان لظلال اصابعه على الخفين
وقرأه البيهقي من طريق الحسن عن المغيرة بن شعبه وهو منقطع انتهى كلام ابن حجر **ولعلك** تظنت من هذا العبارة
ان طريق الحديث المرفوع في هذا الباب لا يتخلو عن مقال كثرتها افادت قوة ما واية ان الحسن البصري واثر عمر بن
مسح على خفيه حتى رأوا آثارا لاصابعه على خفيه خطوطا خرجة من المذنب وقد افادت هذه الروايات امورا
الاول ان في المسح لا يستوعب الخفان كما يستوعب الرأس في مسحه **الثاني** ان المسح باليد وانما آلة المسح فان
ايبل قد رثك اصابعه بخفة واصب ما عاين الا انه خلاف السنة ثم ان في مرقا الفلاح وحواشي **الثالث**
ان المسح بالاصابع خطوطا **والرابع** ان يد اية المسح من اصابع الرجلين **والخامس** ان انتهاء مد الاصابع
الى الساق **والسادس** ان يفرج الاصابع عند المسح **والسابع** ان يكون ذلك مرة واحدة من غير تثليث
والثامن ان يكون مسحا لخفين معا من غير تقديم وتأخير كفعل الحدين ومسح الاذنين في الوضوء حيث
لا يستحب التيامن فيها وهذه الامور كلها اشار اليها المصنف في هذا القول **وقل** عدد ما بعضهم من
السنن وبعضهم اخرج بعضها في المستحبات وبعضها في السنن **ويقرر** على استئذان هذه الامور من افتراضها
ان الوضوء يدير من قبل الساق الى رؤس الاصابع كما ان حصول الفرض وكذا الوضوء عليه ما عرأ كما جاز وكذا الوضوء
بثلاثة اصابع موضوعه غير مدود في محيز ايضا ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك ولو مسح بظاهره فمحمول
لحصول المقصود ولكنه خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل العقبين او جوانب الرجلين لا يجوز لان
عمل المسح هو على الخف لا غير ولو توضأ ومسح ببله بقيت على كفيه بعد الغسل فيجوز مسحه لان البله الباقية غير
مستعمل اذا المستعمل ما سأل على العضو وانفصل عنه ولو مسح راسه ثم خفيه ببله بقيت بعد المسح لا يجوز لان
البله الباقية بعد المسح مستعملة كذا في النية وشرحه الغنية وسياق نبد من الفروع المتعلقة بهذه المباحث
عن قريب ان شاء الله تعالى **وقل** يورخ في هذا المقام ان المسح على الخف خلف عن الغسل فينبغي ان يجوز مسح
اسفل الخف او جانبيه او عقبه من غير اشتراط مسح الاعلى لان الخلف يجوز على جميع عمل الغسل كسحر المراس فانه

يبدأ من أصابع الرجل إلى الساق ثم إلى اليد اليمنى على الوجه المسمى

يبدأ من جميع الجوانب وأجيب عنه الله عز وجل عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح الأيمن على الحلق
 خطوطاً فوجب اعتبارها في الحركات من أجزاء غيره **ومر** بأنه كذلك ثبت عنه النبي صلى الله عليه وسلم المسح على
 الناحية ولم يثبت منه أنه كلف على مسحه مؤخر الرأس فما بالهم جاوزوا مسحه أي جانب كان هذا ولم يثبت من
والجواب عنه أنه قد ثبت في المسح الاستيعاب أيضاً فدل ذلك على أن جميع الرأس محل للمسح وكذلك مسحه
 الخنق على رقبته في ياب مسحه الخنق غير معقول فيعتبر فيه جميع ما ورد به النص في ياب الحلق والفعل بخلاف
 مسحه الناحية فإنه بيان لما ثبت بالكتاب لأنصب الشرع فلا حاجة إلى جعل فعله بياناً للحلق وتعب عليه بالتعريف
 أن يجب المسح إلى الساق مع تفرع الأصابع إلى غير ذلك من الكيفيات المذكورة رعاية لجميع ما ورد به النص
والجيب عنه على ما في فتح القدير وغيره بأنه لا يجب مراعاة جميع ما ورد في محل اليمين أو الأمانة للعلو بأن
 المقصود إيقاع الحلة على ذلك الحلق وحده لا شئ الحلق في الغنية بأن الكمية أيضاً مقصودة أي المقدار
 فيغير أن لا يجوز إلا قصصاً على قدر تلك أصابعه بالقياس من غير نص وسيأتي ما يفي لدفعه إن شاء الله تعالى
قال يبدأ هذه جملة مستأنفة بياناً لكيفية المسح والخطوط وتوضيحاً لأرجاء إلى المحدث أو الماسح إن كان
 بصيغة المعرفة ويحتمل أن يكون مجهولاً منزلاً منزلة اللازم أي يفعل الأبناء ويحتمل أن يكون مجهولاً مؤنثاً
 إلى الخطوط والمراد من أصابع الرجل بكسر الراء أي القدم رؤسها المتخذة من المضاعف أو بياض أظفار أصابعه
 على الجزء والناحية في قوله إلى الساق خارجة عن الغيا قوله هذا أصفة المسح التي أشارت إلى مجموع ما ذكره من كون
 المسح خطوطاً وكونه بأصابعه منفردة مفتوحة بحيث تمتد إلى الخطوط ويصير بها الخنق مخطوطاً وكونه مبتدئاً من رؤس
 أصابع الرجل وكونه منتهياً إلى الساق والغرض منه دفع إيهام أن هذه الكيفية ضرورية وإن جاز المسح باليد
 مقيد بهذه الصفة ولا يبعد أن أراد بقوله المصنف جازاً السنة ثبوت جوازها بالسنة المشهورة كما مر من رواية
 هذه الكيفية التي ذكرها سنة ولا يخفى أن المسح باليد دون من عليه يسر بطريق مسنون خطاً بأصابعه لم يثبت في كلامه فمحملاً
 مسنوناً

خاتمة الطبع مدح الله منه البداية والنهاية والصلوة عليه من الوفاة عن الجانية والناحية وعلى المرحوم محمد السقا
 الهداية من ذلك السقا فيقول في الرحمة محمد بن الهادي محمد يوسف فعاء نحو ما يذكر من مصنف هذا الكتاب المستطاب
 في كنهه من شرح التكملة كان شرع في شرح الكثير شعائر الهداية وشرع في التكملة بالحديث والائمة كاشفاً عن حقائق الرواية
 دقائق الدلالة وبلغ من صفة الشرع في المسح على الخنق من أواخر أبواب كتاب الهداية في هذا المجلد الأول يليه المجلد الثاني عن قريب
 وهذا الشرحان كما أن الكثير من شرح المطالبين كما كان عن عيون المطالبين الذين قبلوا بسلامة تمام ما كتب من ختمته ما توفي الله عنه
 في آخر يوم من سنة ربيع الأول سنة ثلث عشر مائة وأربعين من الهجرة وأول ما كان وأخيراً يكون أن الله وأما إليه راجعون
 فكان في هذا الموضع حصص على طبعه وأشاعت به ومنه وأذاعت به استبدال الطلاب وابتغاء العلماء بعد الأول وكره
 بعد الأخير فطبعه بحسن التصحيح والتحقيق على حساب جاز في المطبع المصطفى في الحرف مصطفى خان الحروف كما نشر في حصة الطبع
 بين أرباب العلل وأصحاب الفهم في تحفة طاعة عظيمه الذي عبد الله محمداً والوحيد خان في وأخيراً في الأخر سنة سبع مائة
 الألف وثلاث مائة هجرت على صاحبها العفو عن تحفة في كتابه جاء هذا الكتاب صحيحاً على وجه الصواب خالياً عن العيب والمعلل

٨٠
٢٢

